

* (فهرسة الجزء الرابع من حاشية الجيبرى على شرح الخليل) *

صفحة	صفحة
٢١٤ فصل فى تارك الصلاة	٢ فصل فى الايلاء
٢١٧ (كتاب أحكام الجهاد)	٩ فصل فى الظهار
٢٢٨ فصل فى قسم العني	٢٥ فصل فى اللعان
٢٣٥ فصل فى قسم النقي	٣٦ فصل فى العدد
٢٣٧ فصل فى الجزية	٤٨ فصل فى ما يجب للمعتدة
٢٥٤ (كتاب الصيد والبايع)	٥٦ فصل فى الاستبراء
٢٦٤ فصل فى الاطعمة	٦٣ فصل فى الرضاع
٢٨٥ فصل فى الاصححة	٦٩ فصل فى نفقة القريب
٢٩٥ فصل فى العقبة	٧٦ فصل فى النفقة
٣٠١ (كتاب السبق والرمى)	٩٣ فصل فى الحضنة
٣٠٦ (كتاب الايمان والندور)	١٠٤ (كتاب الجنائيات)
٣١٨ فصل فى الندور	١١٨ فصل فى الدية
٣٢٥ (كتاب الاقضية والشهادات)	١٣٨ فصل فى القسامة
٣٤٦ فصل فى القسمة	١٤٥ (كتاب الحدود)
٣٥٤ فصل فى الدعوى والبيانات	١٥٦ فصل فى حد القذف
٣٦٨ فصل فى الشهادات	١٦٠ فصل فى حد شارب المسكر
٣٧٨ فصل فى ذكر فيه العدد فى الشهود وغيره	١٦٧ فصل فى حد السرقة
٣٨٧ (كتاب العتق)	١٨٣ فصل فى قاطع الطريق
٣٩٦ فصل فى الولاء	١٩٠ فصل فى حكم الصيال وما تعلقه
٤٠٠ فصل فى التدبير	اليهاثم
٤٠٥ فصل فى الكتابة	١٩٧ فصل فى قتال البغاة
٤١٩ فصل فى امهات الاولاد	٢٠٦ فصل فى الردة

* (تمت) *

الجزء الرابع من مائتين وخمسة المئتين ومائة الألف المئتين
الجزء الخامس من مائتين وخمسة المئتين ومائة الألف المئتين

البحري المسماة بقنفط الطيب على شجر الطيب

المسلمين بالانقاع في كل القاطات شجاع

قدس اندر دم دوزخ هم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (فصل في الایلاء) *

وأخره عن الرجعة لصحته من الرجعية وكذا يقال في ذكر الظهار واللعان عقبها وكن طارفاً
بأننا في الجاهلية لارجعة بعده أبداً فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي من ضررها أربعة أشهر
ثم بعد هاتئذ باليه بالقيسة أو الطلاق فان امتنع منهم ما طلق عليه الثاني (قوله لغة الحلف)
أي بدليل قراءة ابن عباس للذين يقسمون من نساءهم (قوله وأكذب ما يكون الخ) أي
أكذب أحواله إذا حلف بالطلاق ع ش (قوله أبو المثنى) هو شاعر كان يكثر الحلف بالطلاق
(قوله حلف زوج) أي غير محبوب وغير مشاغل بخلاف ما لو طرأ الشلل أو الجب بعد الایلاء
فلا يمنع من ترتب الأحكام وهو من إضافة المصدر للفاعل ودخل في الزوج المسلم والكافر والحر
والعبد وقد اشتمل التعريف على جميع الأركان (قوله زوجته) أي غير الرتقاء المقرباء
سواء كانت مسلمة أو كافرة حرة أو أمة (قوله مطلقتا) أي امتناعاً مطلقاً (قوله أرفوق
أربعة أشهر) لأن المرأة يعظم ضررها إذا زاد على ذلك لأنها تنصبر عن الزوج أربعة أشهر
وبعد ذلك يفتي صبرها أو يقلل روى السهقي عن عمرانه خرج مرة في الليل في شوارع المدينة
فسمع امرأة تقول

تطاول هذا الليل واسود جانبه * وأرتقي أن لا خليل لأعبه
فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحزلت من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياء يصدني * وأخشى لبعلي أن تنال مراتبه

فقال عمر لابنته حفصة كم أكثر ما تنصبر المرأة على الزوج وروى أنه سأل النساء فقلن له تنصبر

* (فصل في الایلاء) *

وهو لغة الحلف قال الشاعر
وأكذب ما يكون أبو المثنى
إذا آلى عينا بالطلاق
وشرعا حلف زوج يصبح طلاقه على
امتناعه من وطء زوجته مطلقاً وأرفوق
أربعة أشهر كما سيأتي

شهرين وفي الثالث يقل صبرها وفي آخر الرابع يفقد صبرها فكتب الى امرائه الاجناد
 أن لا تحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر وقوله من هذا السير أرادت نفسها
 لانها فرأى رجل فحسب كالسير الذي يجلس عليه اه شرح المنهاج للدميري فقوله لا
 الخ البيت المراد منه لولا اخشى الله زنت (قوله يؤلون) أي يحلفون (قوله وانما عدى الخ)
 جواب عن سؤال حاصله أن الايلاء بمعنى الحلف والحلف يتعدى بعلى لا بمن وحاصل الجواب
 ان الآية فيها تنمين بياني وضابطه أن يكون هناك فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور
 فيؤتى باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويجعل اسم الفاعل حالا من فاعل
 الفعل المذكور كما قدره الشارح بقوله مبعدين الخ أو تنمين فتحوى وهو اشرب كلمة
 معنى كلمة أخرى لتؤدى معناها وتعدى تعديتها كما أشار له الشارح بقوله لانه تنمين معنى
 البعد فعل هذا يؤلون معناه يبعدون قال ابن عرفة في تفسيره وفائدة التنمين أن تدل كلمة
 واحدة على معنى كلمتين (قوله وهو حرام) أي من الكسائر على ما في الزواجر قال سم
 على ابن حجر عدى في الزواجر الايلاء من الكسائر قال وعدى لهذا من الكسائر غير بعيد وان لم أر
 من ذكره لكن نقل عن م ر أنه صعبة وهو الاقرب غش على م ر (قوله ومدة) أي حقيقة
 وهو ظاهر وأحكى بأن يطلق أو يؤبد (قوله وزوجان) الاولى وزوجة لان الزوج هو الخالف
 وقد تقدم أو كان يحذف الخالف فيما تقدم ليتنى التكرار والجواب أنه أشار بذلك الى أن
 الخالف لا بد أن يكون زوجا لكن هذا يقتضى أن يكون الزوج شرطاً في الخالف لا ركناً
 وقد نظمها بعضهم فقال

أركان الايلاء من يحفظها لديه * حالف ومخولف ومخولف عليه
 وزوجة وصيغة ومدة * فافهم مقالاً لا قيت شدته

وقول الناظم ومخولف أي به وانما حذفه لضرورة النظم (قوله ذكر بعضها) أي الاركان
 وهو ما عدا المخولف به فانه لم يذكره (قوله أو بالتزام ما يلزم بندر) كان وطنتك فعلى عتق رقبة
 أو فلقه على صدقة أو صوم أو صلاة ولو قال أو التزم عتقا على حلف لكان أولى فان صنيعه
 يقتضى أنه من الحلف وليس كذلك ومثله يجري في قوله أو تعليق طلاق اه مد وقد يؤول
 كلامه أي أو أتى بالتزام الخ لكن عبارة المنهج تقتضى انه حلف كعبارة الشارح وهو كذلك
 لانه داخل في تعريف الخالف لقول المنهج في الطلاق والخلف ما يتعلق به بحث أو مسح أو تحقيق
 خبر ثم مثل ذلك وفهم استلزمي أن المراد بالخلف ما فيه كفارة فاعترض على الشارح وقد علمت
 رده بتعريفه المذكور (قوله فهو مول) جعله جواب اذا فيكون قول الماتن الآتى فهو
 مول ضائع مع أنه كان جواب اذا فكان الاولى للشارح عدم ذكره (قوله فلا ايلاء) لكنه
 حالف فيحتمل اذا خالف عيینه وتلزمه الكفارة وان لم يرتب عليه أحكام الايلاء وكذا يقال
 في كل الصور التي يتنى فيها الايلاء (قوله مطلقاً) نعم لمصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً
 غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤبد اه زى (قوله بأن يطلق) فيه تفسير الشئ نفسه فلو قال
 بأن لا يقيد بمدة لكان أولى (قوله أو مدة تزيد الخ) أي بين واحد ليخرج ما اذا زادت
 على أربعة أشهر يمينين كالمثال الآتى كما في شرح المنهج (قوله على أربعة أشهر) أي

والاصل في ذلك قوله تعالى للذين يؤلون
 من نسائهم تربص أربعة أشهر الا
 واعداً عدى فيها من وهو اعاد يعادى
 بعلى لانه ضم معنى البعد كلمة قا
 للذين يؤلون مبعدين أنفسهم من نساء
 وهو حرام لا يذاه واركانه ستة حاله
 ومخولف به ومخولف عليه ومدة وص
 وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله
 (واذا حلف) أي الزوج باسم من أسماء
 تعالى أو صفة من صفاته أو بالثمة
 ما يلزم بندر أو تعليق طلاق أو
 (أن لا يبطأ زوجته) الحرية والامنة و
 شرعياً فهو مول فلا ايلاء بمخولفه
 امتناعاً من تمتعه بها بنسب ووطء ولا
 وطء في دبرها أو في قبلها في نحو حية
 أو احرام ثم أشار الى المدة بقوله (مطلقاً
 بأن يطلق) كقوله والله لا أطول (أو مدة
 تزيد على أربعة أشهر) كقوله والله
 لا أطول خمسة أشهر

ولو قدر الايسع الرفع للحاكم على المعتقد قل وفائدة حينئذ الاثم لا يذامها وطع طه بها من الرطة
 في تلك المدة سم وأما الایلاء الذي يترتب عليه الرفع للقاضي وضرب المدة في شرط أن يكون
 زائدا على الاربعة بر من يسع ذلك وعبارة حل ونقل عن والدي شيخنا أن الایلاء الذي يترتب
 عليه الاحكام ما زاد على أربعة أشهر بمدة يمكن فيها المطالبة والرفع للحاكم والایلاء الذي يحل
 به الاثم هو أن تزيد على أربعة أشهر ولو لحظت لاتسع اه وبه يجمع بين كلام مر وزى قال
 البلقيني وهذه الاشهر هلالية فلو حلف أنه لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم بأنه مول
 في الحال فاذا مضت أربعة أشهر هلالية ولم يتم ذلك العدد نقص الایلاء أو بعضها تبين حينئذ
 كونه موليا اه برماوى (قوله أو قيد) عطف على مطلقا أى أو قيد باستبعد الحصول أى
 فنزول عيسى بعبد وكذا الموت بعبد في ظن ابن آدم لما جبل عليه من حب الحياة وطول الامل
 وان كان الموت أقرب من كل شئ قال قل ومثله لا أطولك الا في الدبر بخلاف الا في النفس
 والا في نهار رمضان والا في الحيض أو نحو ذلك لان المنع فيها عارض بخلاف الدبر فان المنع
 لذاته (قوله حتى ينزل السيد عيسى) في مسلم انه ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق
 وانه يقتل الدجال وانه يصلى وراء امام من اكسرتة من الله تعالى لهذه الامة وجاء أنه يتزوج
 بعد نزوله ويولده ولدان ذكر وأنى يسمى الذكر محمدا والا نثى تسمى فاطمة ويدفن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اهدميرى وقد نقل ابن سيد الناس في ترجمة سلمان الفارسي رواية الطبراني
 والطبري أن عيسى عليه السلام لما نزل الى الارض بعد الرفع في حياة أمة وخالته فوجد أمة
 تسكى عند الجذع فأخبرها بما حاله فسكن ما بها ووجه الحوارين في بعض الحواشي قال الطبري
 فاذا اجاز نزوله بعد رفعه مرة قبل نزوله آخر الزمان فلا بدع أن ينزل مرّات ونقل عن سلمان
 الفارسي أنه اجتمع به أيام سبب ما حتمه في طلب من يرشده الى الدين الحق قبل بعثته رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وذلك أنه مرّ على غيبة فرأى قوما من أرباب البلايا يجلسون تجاه الغيبة في وقت
 يعرفونه فيخرج لهم المسيح عليه السلام فيمسح يده على عاهاتهم فيبرؤون منها كلها فاجتمع به
 سلمان وأعلمه بقرب ظهور محمد صلى الله عليه وسلم اه ذكره الشعراني في المتن (قوله لاضررها الخ)
 عله للحكم عليه بأنه مول والمعنى أنه يحكم عليه بأنه مول و يترتب عليه أحكامه من ضرب المدة
 والزامه بعدها بالتخير بين القسمة والطلاق والحكم عليه بالاثم لاضررها الخ فهو عله للحكم
 لا لا يلائنه نفسه فليس المعنى أن عله الایلاء وحلفه تضررها اذ لا يصح المعنى فان قلت ان الوطء
 حق للزوج فلم يحكم بالایلاء في مدة الزيادة على الاربعة أشهر قلت أجيب عن ذلك
 بأن الزوج لما حلف قطع رجاءها من العفة في تلك المدة فرعالم تطيق ذلك بخلاف ما اذا لم يحلف
 فلا ينقطع الرجاء (قوله فاذا قال الخ) محترز قيد مقدّم في المتن أى تزيد على أربعة أشهر
 بين واحدة وما هنا يمينان (قوله فليس بمول) بل حالف يلزمه بالخالفه ككفارة وان كان
 لا يترتب عليه الاحكام الا تبة ومدار كونه ليس موليا على اعادة اليمين الثاني سواء قال
 فاذا مضت أم لا فان لم يعد اليمين الثاني كان موليا (قوله لا تنفاه فائدة الایلاء) وهي الرفع
 للقاضي وطلب القسمة منه بعدمدة الایلاء والطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم وكيفية
 طلاق القاضي عن المولى اذا امتنع أن يقول أو وقعت على فلان من فلانة طلاقه عليه في زوجته

أو قيد باستبعد الحصول فيها كقوله
 والله لا أطولك حتى ينزل السيد عيسى
 عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت
 أو غوتي أو يموت فلان (فهو مول)
 لاضررها بمنع نفسه مما لها فيه حتى
 العفاف وخرج بتبديد الزوجة أتمه
 فلا يصح الایلاء منها أو بقيد الزيادة على
 أربعة أشهر ما اذا حلف لا يطؤها
 مدة وسكت أو لا يطؤها أربعة أشهر
 فانه لا يكون موليا فيهما أما الاول
 فله تردد اللفظ بين القليل والكثير وأما
 الثاني فلصبرها على الزوج هذه المدة
 فاذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا
 مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر فليس
 بمول لا تنفاه فائدة الایلاء

أوحكمت عليه في زوجته بطلقة فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع وكيفية الدعوى عند الثاني أن تدعى عليه الايلاء وأن مدته قد انقضت من غيروطه وتطلب منه دفع الضرر بالخروج عن وجهه بالقيشة كما سيأتي في الشرح (قوله لكن اثم الايلاء) ضعيف وقوله ويجوز أن يكون الخ معقد وقوله هذا أي قوله فليس يمول (قوله لا رفع له) أي للضرر (قوله فايلا أن) أي ان أعاد اليمين الثاني وأعاد قوله فاذا مضت وان حذف اليمين الثاني فايلاء واحد وكذا ان أعاد اليمين الثاني لكن حذف قوله فاذا مضت تكون يميناً واحدة (قوله لفظ) أي ولو بالهجية حيث عرف معناها وكاللفظ الكتابة وإشارة الخرس (قوله كغيب حشفة) على حذف مضاف أي كغيب كغيب كما أشار له الشارح بعد والتعبير بتغيب الحشفة أولى من تعبیر المنهاج بتغيب الذكر لأن الحشفة هي المرادة هنا وأما الذكر فليس مرادها حتى لو قال لا أغيب ذكرى فانه لا يكون بذلك مولياً للحصول مرادها بتغيب حشفته فقط (قوله ووطء وجاع) ونك والمراد به اللفظ المشتق من مادة ن ي ل فعله كان أو مصدره أو اسم فاعل أو مفعول كذا أنيسك أولاً يقع معنى لك نيك أو لست بنيك وان لم يتل في فرجك خلافاً للتهذيب أو لا تكوني منبوكة معنى أو بذكري شوبري (قوله وبالجماع الاجتماع) لكنه اذا أراد هذا ووطئ حشنت لانه يلزم من الجماع الاجتماع ولم يكن مولياً لأن الحلق ليس على الوطء وان لزمه ح ف (قوله لم يقبل في الظاهر) أي فتجري عليه أحكام الايلاء ظاهراً وأما باطناً فلا بحث اذا ووطئ في الاولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها مما علق به لان نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية اذا ووطئ حشنت ظاهراً وباطناً لانه يلزم من الجماع الاجتماع وعو حاف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في ضمن الوطء لكن لا يأنم اثم الايلاء لانه لم يحصل على الامتناع من الوطء وكذا في الاولى لانه لا ايلاء في نيته وقوله في الظاهر أي الاقربنة اه برماوى (قوله ويدين) وكذا لو قال أردت حشفة تمر مثلاً قال الاذرى والظاهر أنه يدين أيضاً فيما لو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في النيك كما لو قال أردت النيك بالاصبع أو في الاذن ونحوه (قوله بمباضة) وفي نسخة ومضاجة ولا مانع من كون كل كتابة خلافاً للمرحوى (قوله ومباشرة) واثان وحشيان كقوله لا أعثمك أي لا أطولك بدليل قوله فلما تغشاها حملت جلا خفياً (قوله لا أمسك) المناسب لا أمسك كما عبر به في شرح المنهيج (قوله فينقتر الى نية الوطء) أي فان نوى بمرت أحكام الايلاء وان لم يتجر لكن اليمين منعقدة فيصحت فيها ان خالفها باللمس أو المباضة أو نحو ذلك (قوله فزال ملكه) أي قبل الوطء ع ش (قوله عنه) أو عن بعضه ح ل وعبرة البرسارى فزال ملكه أي كله زوالاً حقيقياً لا بعضه خلافاً لبعضهم (قوله بموت) أي أو عتق اه برماوى (قوله أو بغيره) كبيع لازم من جهته أو بشرط الخيار للمشتري وحده ولا يعود الايلاء بنفسه لتجدد الملك والهبه المقبوضة كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدبير ونحوهما اه برماوى (قوله لانه لا يلزمه الخ) أي وان ملكه بعد ذلك (قوله غول من الخطابية) أي لانه يمنع من الوطء ثلاثاً تطلق الضرر (قوله بوطئها بعد) أي لانحلال اليمين بالوطء الذي حصل (قوله الامرّة) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة

ولكنه يأنم لكن اثم الايلاء لا اثم الايلاء قال في المطلب وكأنه دون اثم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك تشديد فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فانه لا رفع له الا من جهة الزوج بالوطء هذا اذا أعاد حرف القسم فلو قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فلا أطولك أربعة أشهر كان مولياً لانها بين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة أشهر فايلا أن لكل منها حكمه وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالايلاء وفي معناه ما مر في الضمان وذلك اما صريح كغيب حشفة بخرج ووطء وجاع كقوله واقه لا أغيب حشنتي بخرجك أو لا أطولك أو لا أجامعك فان قال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين واما كتابة كلامه ومباضة ومباشرة كقوله والله لا أمسك أو لا أباضعك أو لا أباشرك فيفتقر الى نية الوطء لعدم اشتراطها فيه ولو قال ان وطئتك فعبدى حر فزال ملكه منه بموت أو بغيره قال الايلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء ولو قال ان وطئتك فضررتك طالق قول من المخاطبة فان ووطئ في مدة الايلاء أو بعد ما طلقت الضرر لوجود المعلق عليه وزال الايلاء اذ لا يلزمه شيء بوطئها بعد ولو قال والله لا أطولك سنة الامرّة مثلاً

عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطئه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجابها ش م ر
 (قوله قولان وطئ) أما قبل الوطء فليس موليا لأنه لم وضت السنة وهو ممنوع لا يحنث لأن
 معنى كلامه أنه ان حصل مني وطء لا يكون الامر قبيحاً بأحد الامرين بالوطء مرة أو الامتناع
 من الوطء حتى تفرغ السنة (قوله بل حالف) فان وطئ ثانياً حنث ولزمته الكفارة بالوطء
 الثاني (قوله بمعنى يهمل) هذا يقتضي أن قوله أربعة أشهر منصوب على الظرفية مع أن الذي
 يفهم من المتن انه نائب فاعل يؤجل الآن يقال هذا حل معنى (قوله ان سألت) ليس
 بقيد كما يأتي وقوله ذلك أي التأجيل (قوله أربعة أشهر) يحتمل أن يكون منفعلاً لا نقوله
 يؤجل ونائب الفاعل قوله ويحتمل أن يكون بالرفع نائب فاعل وله متعلق يؤجل وان كان
 ظاهر الشرح يقتضي أنه مفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المولى حيث قال يهمل المولى
 كما علمت وهي أي الأربعة أشهر حق للزوج كالاجل في الدين وخالف أبو حنيفة فاتصر على
 شهرين في الزوجة الرقيقة ومالك فاقصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما في الطلاق
 اه برماوى (قوله من حين الايلاء) أي من تلفظه به ولو في مهمة عينها لا من وقت الرفع
 الى القاضي اه برماوى (قوله وابتدأه) أي التأجيل (قوله ويقطع المدة) أي
 الأربعة أشهر ردة الخ (قوله بعد دخول) وأما قبله فأن النكاح يقطع لاحتماله فلا ايلاء
 ومثل الدخول استدخال مني الزوج المحترم (قوله وبعد المدة) من جملة الغاية أي ولو كانت
 الردة بعد المدة كما قاله قل وحينئذ فالمراد بقطعها ما يشمل عدم حسابها وبعدها منى
 الأربعة بضرب له أربعة أخرى ان بقي من زمن الايلاء أكثر منها والافلا (قوله لا ارتفاع
 النكاح) أي ان أصر الى انقضاء العدة وقوله أو اختلله بها أي ان عاد الى الاسلام قبل
 مضي العدة زيادى (قوله فلا يحسب زمنها الخ) أي وان أسلم في العدة وهذا الحاجة اليه
 مع قوله وتستأنف بل رعايوهم أن معنى التقطع عدم الحساب مع البناء على ما مضى مع أنها
 لا تبني كما يأتي (قوله وما منع وطء) أي ويقطع المدة ما منع الخ (قوله مرض) مثال
 للمانع الحسى لأن الانسان لا يقدر على وطء من ذكر عادة ح ل (قوله نحو صوم) الا ان
 كان الصوم موسعاً كقضاء ونذر وكفارة فانه لا يمنع على ما يحتمل الزركشى لا يوجب رده أن يعاها
 الا ان واعقد الزركشى أنه ما منع أي لانه جهاب وطأها وان كان حائزاً له ح ل وعبرة
 البرماوى قوله نحو صوم أي ولو نذراً أو كفارة أو قضاء فورياً وكذا قضاء موسعاً على المعتمد
 خلافاً للعلامة ابن حجر ولا يكلف في نحو الصوم الوطء لئلا (قوله واحرام) سر حوايات
 للزوج أن يحلها اذا أحرمت بالفرض الا أن يحمل هذا على واجب مضيق كأن أفصدت الحج
 أخذاً مما ذكره في الصوم حرر (قوله فرضين) فيه أن الاحرام يتبع الخروج منه وان لم يكن
 فرضاً وجوباً أنه وان كان كذلك فانه لا يقطع المدة تأمل لكن يشكل معه العلة المذكورة اه
 وقال خضر انظر أي حاجة لقوله فرضين بعد قوله وتلبس بفرض نحو صوم اه (قوله
 لا امتناع الوطء معه) أي المانع (قوله وتستأنف المدة) أي في الردة والمانع (قوله
 ولا تبني) أي لا تنفاه التوالى المعبر في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم ونقل أو المانع
 القائم به مطلقاً حساً أو شرعاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من

يقول ان وطئ وبقي من السنة ا لعمر
 الاشهر الاربعة لحصول الحنث بالوطء
 بعد ذلك بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر
 فأقل فليس بمول بل حالف (ويؤجل له)
 بمعنى يهمل المولى وجوباً (ان سألت)
 زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحز
 والرقيق في الزوج والزوجة من حين
 الايلاء في غير رجعية وابتدأه في
 رجعية آلى منها من حين الرجعة ويقطع
 المدة ردة بعد دخول ولو من أحدهما
 وبعد المدة لا ارتفاع النكاح أو اختلله
 بها فلا يحسب زمنها من المدة وما منع وطء
 بالزوجة حسى أو شرعى غير نحو
 حيض كنفاً وذلك كمرض وجنون
 ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم
 كاعتكاف واحرام فرضين لا امتناع
 الوطء معه بما منع من قبلها وتستأنف
 المدة بزوال القاطع ولا تبني على ما مضى

* (تنبيه) * ما ذكره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها ممنوع فهو مخالف لقول الامام الشافعي والاصحاب فقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الامم كما في المطلب مانعه ومن حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فتركت امرأته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الايلاء لان اليمين ساقطة عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفا على طلبها لم احتسب المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت ثبوت حقه في المطلب وتركته قصدا أم لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج الى ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب أو آلى وهو غائب حسبت المدة (ثم) اذا مضت المدة ولم يعلم من غير مانع بالزوجة (بخير) المولى بطلبها (بين الفينة) بأن يوجع المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة وسمى الوطء فينة لانه من فاء اذا رجع (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله تعار على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلف عليه * (تنبيه) * كيفية المطالبة انما تطالبه أو بالافينة التي امتنع منها فان لم يفطالبة بطلاق لقوله تعالى فان فاء فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ولو تركت حقه كان لها المطالبة بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الامه مطالبة لان التمتع حقه وانتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها لذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها بالفينة والطلاق هو ما ذكره الرافي رحمه الله تعالى

تحليلها ووطئها في الاول والمانع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركتيه في أكثر الاحكام اهـ شرح المنهج وقوله لا تنفاه التوالى هذا التعليل لا يوجد فيما اذا طرأ المانع بعد المدة وقوله اما غير المانع كصوم نفل لعل مثله كل ما يجوز له أن يطأ فيه وقوله متمكن من تحليلها أي اخراجها من الصوم بسبب ابطاله بنحو الوطء فقوله ووطئها من عطف السبب على المسبب وعبارة م ر ولانه متمكن من وطئها مع صوم النفل (قوله فهو مخالف) أي لانه مخالف الخ (قوله لا يقرب امرأته) بفتح الراء قال تعالى ولا تقربوهن (قوله لان اليمين ساقطة عنه) أي مرفوعة عنه أي لمضى الزمن المحلوف عليه (قوله بضرب المدة بنفسها) المراد بضربها بنفسها حسب انهما من غير توقف على طلب ولا ضرب القاضي (قوله ولا تحتاج الى ضرب القاضي) بخلاف العنة لانها مجتمعة فيها (قوله حسبت المدة) أي عليه وان لم تشعر بحلفه (قوله من غير مانع بالزوجة) أما اذا كان بها مانع فلا تطالبه (قوله بخير) أي بخير القاضي بطلبها وتخيره هي باذن القاضي لها في ذلك (قوله بين الفينة) بفتح الفاء وكسرهما مع الم د م ر (قوله بأن يوجع المولى حشفته أو قدرها من مقطوعها) بقبول المرأة أي مع زوال بكاره بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان يفعلها فقط بخلافه في دبر فلا تحصل به فينة لكن تحل به اليمين وتسقط المطالبة لحشنته فان أريد عدم حصول الفينة به مع بقاء المطالبة تعين تصويره بما اذا حلف لا يطؤها في قبلها أو بما اذا حلف ولم يتبدل لكنه فعله ناسيا لليمين أو مكرها فلا تحل به اهـ ش م ر (قوله بقبول) خرج الفينة في الدبر وحاصله انه ان حلف لا يطأ في القبل فوطئ في الدبر فلا يقال له فينة ولا يحنت ولا تحل اليمين ولا تسقط المطالبة وان حلف لا يطؤها وأطلق فوطئ في الدبر حنت ولزمت الكفارة وسقطت المطالبة وانحلت اليمين لكن لم تحصل الفينة ويترتب على عدم حصولها الايمان والتعاليق وأما اذا ووطئ في القبل عامدا عالما مختارا حنت وانحلت اليمين وسقطت المطالبة وحصلت الفينة فان كان ناسيا لليمين لم تحل اليمين ولم يحنت ولا يلزمه كفارة وسقطت المطالبة وحصلت الفينة (قوله لانه من فاء اذا رجع) فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه (قوله والتكفير) أي مع التكفير فهو بالنصب مفعول معه لان جرهم أنهم من التخريفه (قوله أو الطلاق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات ألف قبل الواو وهي الاولى بل الصواب لان بين انما تصاف لمتعدد (قوله للمحلف عليه) الاولى ان يقول عليها وقد يقال ان الضمير راجع لآل في قوله للمحلف فالتذكير باعتبار لفظ آل وفي نسخة عليها (قوله كيفية المطالبة) ظاهره أنه بيان لكيفية المطالبة على طريقة المتن وليس كذلك لان الذي في المتن التخيير لا الترتيب الا أن يقال هذا بيان للمطالبة على الضعيف القائل بالترتيب المقابل للمتن والمعتمد اقتضاء المتن من أنها ترد المطالب بينهما والآية المذكورة ليست نصا في الترتيب ومن ثم قال الشارح بعد تبين الظاهر النص (قوله لتجدد الضرر) أي كالأعسار بالنفقة وهذا بخلافه في العنة والعيب والأعسار بالمهر لانه خصلة واحدة (قوله وما ذكرته من الترتيب الخ) المعتمد الترتيب ويترتب على القولين أنها اذا ربت فطالبت بالفينة وحدها ثم طالبت بالطلاق وحده فامتنع فطلق عليه الحاص كهم فانه لا يقع عليه الطلاق على المعتمد

لانه لا يلزم من امتناعه من الطلاق امتناعه من القيمة بخلاف ما اذا اردت بينهما ما منع فانه
ينفذ طلاق القاضي عليه لامتناعه حينئذ منهما كما قرره شيخنا الحنفى (قوله تعالى الظاهر
النص) أجيب بأن ما فى الآية انما هو التعبير بالواو وهى لا تفيد ترتيبا فالاعتقاد أنهم تردّد
الطلب (قوله تردّد الطلب) قال بعضهم وما أدري ما يترتب على الخلاف الآن يقال اذا
قلنا بالتردد فطلق الحاكم لا يقع أى حيث لم يمنع منهما تأمّل قل لانه الآن غير ممنوع من
القيمة (قوله فان كان المانع الخ) محترز قوله من غير مانع بالزوجة فكانت له حال اما المانع
بالزوج فلا يمنع من التخيير (قوله طبعى) ان كان نسبة الى الطبع فبفتح الطاء وسكون الباء
وان كان الى الطبيعة فالقياس ففتح الطاء والباء شورى لان القياس فى النسبة الى الفعل لا فعلى
قال ابن مالك * وفعل فى فعله التزم * (قوله بأن يقول الخ) تصوير للقيمة باللسان لا بالمال
والوعد المذكور فى ذلك كاف ويسن أن يزيد الزوج على ذلك ونهت على ما فعلت ا ح ف
ويجبى هنا هذا البيت

قد صرت عندك كونا بجزعة * ان فاته السق اغتبه المراجعة

(قوله ثم ان لم يف) هذا على طريقته اه قل والقياس رسمه بالياء لانه من ما بقى من امره
همزة ويمكن تعميمه بأن يسكن أو لا قبل دخول الجازم تحقيقا ثم حذف الياء وسار بينهم مرة
ساكنة أبدلت ياء لسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزات الياء العارضة راء لانه
حذفت الجازم اه ع ش على م ر (قوله طالبت به بطلاق) أى وان أقرت حثها
باللفظ على المتعد ما لم تنقض المدة ولو اترف بالوطء سقط حثها لا ترجع الى المطالبة ومباراة
م ر فلها المطالبة ما لم تنته مدة الامين لتجدد الفرض هنا كالأعمال بالشفقة بغلاء فم فى العفة
والعيب والاعمار بالمهر لا بخصله واحدة اه محروقه (قوله فان طهر بوطء) بأن كان
عامدا عالما بمحنتها وتلزمه الكفارة لغشيه والابان استدخات ركز أو كان ناسيا أو به غلا
أو مكرها أو مجنوننا سقطت مطالبته ولا كفارة عليه لعدم حث ولا ينحل عينه قل ر قوله
ولا ينحل عينه أى وان سقط حثها من المطالبة وارتفع الايلاء لمسؤولها الى حثها وندفع
ضررها سم (قوله طلق عليه الحاكم) أى ولو طلاق رجعي أو لوطئ عليه لمانى ثم راجع
عاد الايلاء ان بقى مدة واستوفت المدة من الرجعة لان حكم الايلاء لا يرتفع الا بطلاق
البائس كما سيأتى ذكره فى الروضة وغيرها اه ر قال العناني والى طلق القاضي
فى مدة الامهال وبأن المولى وطئ قبل تطلقته لم يقع طلاقه ولو وقع طلاقا مائيا لم يملكها
نفذ طلاق المولى جرما وكذا القاضي فى الاصح بخلاف ما لو باع الحاكم مالا لها راندق
القائب باعه فى ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك أقوى من تدبيره ببيع
الحاكم أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيعين من اثنين بخلاف الطلاق (قوله بالناسى) أى
وان بانته منه لعدم دخول واستيفاء ثلاث زيادى واذا أكرهه الحاكم على الطلاق فطلق مكرها
وقع لانه مكره بحق اه ح ف وعبارة فى ل على الجلال قوله طلقه أى رجعية أو بائنة فان زاد
عليها الغال الزائد ولو طاق المولى ولو جاهلا بطلاق القاضي معه أو بعده وقع ما وقع أيضا للمولى
بخلاف عكسه بأن طلق القاضي بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضي وكذا لو طلق

تعالى الظاهر النص وان كان قضية كلام
المنهاج انما تردّد الطلب بينهما فان كان
المانع بالزوج وهو طبعى كمرض
فقطالبه بالقيمة باللسان بأن يقول اذا
قدرت فقت ثم ان لم يف طالبت به بطلاق
أو شرعى كاحرام وصوم واجب فقطالبه
بالطلاق لانه الذى يمكنه حرمة الوطء
فان عصى بوطء لم يطالب لانفصال اليمين
(فان امتنع) منهما أى القيمة والطلاق
إطلاق عليه الحاكم) طلبة نيابة عنه

حجة

بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فتباس ما دس من وقوع طلاقهما معا ان يقع هنا والوجه
عدم الوقوع تبعا للظيم لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن في وقوع
طلاقهما اذا طلقا معا نظرا لطلاق القاضي انما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع
اه (قوله الا ان تعذر) أي حضوره وعبارة مد قوله الا ان تعذر أي بغيبة أو توار
أو تزد أي تكبر فان الكبر هو الذي أخرج ابليس من الجنة فانها دار التواضع والتذلل
والخضوع ودار البقاء وليس العصبان سببا في خروجه منها فانه لو تاب لتيب عليه قال تعالى فما
يكون لك أن تكبر فيها يياضى (قوله ولا يشترط للطلاق حضوره) أي بعد ثبوت امتناعه أو
تعذر حضوره وعبارة التوربري ويشترط في تطليقه عنه حضوره لثبت امتناعه الا ان تعذر
بنحو غيبة أو توار (قوله في مدة امهاله) لانه يعمل اذا استعمل يوما فأقل ليني فيه كما في شرح
المنهج (قوله ان كان طلاق القاضي رجعيًا) بخلاف ما اذا كان بائنا لكونه قبل الدخول
أربعين ليلة فاندفع ما يقال ان القاضي لا يطلق الا طلاقه فكيف يكون طلاقه بائنا (قوله
صدق بينه) ولم تصدق وهي نيبأ وبكر غوايه وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي
الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال
القول قول واطى في ستة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الحلف في التحليل والتوبة * والوطء مع فرع أتى وعنة
ومثل ذا الایلاء والتعليق * بطلقة السنة تحتقيق
أخ فدرى الوطء في التحليل منها أو من المحلل صدق وفي العنة ولا يلا صدق اذا ادعى الوطء
وأنكرت ولو قال لظاهر أنت طالق لسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حال فقالت
لم تطأ فوقع حال صدق لاصل بقاء العصمة ولو شرطت بكارتها فوجدت ثيبا فثالت افتغنى
وأنكرت صدق لادفع الفسخ وهو لدفع كمال المهر وعبارة الروض ولو شرطت البكارة في الروجة
فوجدت ثيبا وادعت ذهابها عنده فأنكر صدق بيمينها لدفع الفسخ أرادت افتراضه لهما
فأنكر فالتقول قوله بيمينه تشطير المهر ان كان شرطه أكثر من مهر نيب والتقول قولها بيمينها لدفع
الفسخ وعبارة قل قوله صدق بيمينه على خلاف قاعدة تصديق مدعى النفي نظرا لبقاء العقد
اه (قوله لان الاصل عدمه) هذا ظاهر في اختلافهما في الایلاء لاني انتقضانه اذ هما
متفقان على الایلاء وحينئذ فليس الاصل عدمه وانما عمله تصديقه أن الاصل عدم استحقاق
الزوجة الطلب بما ذكر ويمكن حمل قول الشارح مدته على المدة المضروبة وهي أربعة أشهر أي
فانهم لا تطالبه الا بعد انتقضائها وعبارة بعضهم قوله لان الاصل عدمه أي المذكر من الایلاء
في الاول والانقضاء في الثاني فستد ما قبل هذا ظاهر في الاول أتماني الثانية فهما متفقان على
الایلاء فليس الاصل عدمه (قوله بعد المدة) أي مدة الامهال (قوله وبين تخيير الطلاق)
أي فيما اذا تعدد المجلس فانه لا يقبل فيه التأكيذ (قوله ان اتحد المجلس) ظاهره وان طال
وهو كذلك اه ح ف (قوله والاتعددت) ويكفيه لانحلالها وطأة واحدة ويتخاص بالخلاق
عن الايمان كلها وكذا يكفيه كفارة واحدة شرح الروض
(فصل في الظهار) *

ج

ج

ج

ج

ج

ج

مصدون ظاهر من امرأته كقاتل قتالا واعلم أن فيه شبهة بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم
 وشبهة بالإيمان من حيث إيجاب الكفارة والمغلب فيه معنى اليقين وقيل معنى الطلاق وذكره
 المصنف عقب الإيلاء لمناسبته في أن كلا حرام وكلاهما كان طلاقاً في الجاهلية وكلاهما
 يصح من الرجعية (قوله من الظاهر) أي المقابل للبطن ويطلق الظاهر على العلوة وقوله
 تعالى فما استطاعوا أن يظهره أي يعالوه كأنه يقول علوى على ظهره كعلوى على ظهر أمي
 (قوله لأن صورته الخ) يصح أن يكون تعليلاً لاخذ من الظاهر والاولى جعله تعليلاً للمعنى
 الشرعي لا لآتي أي لتسميته ظهراً أي وسمى ظهراً لأن الخ وقوله لأن صورته أي صيغته
 وقوله الأصلية أي المتعارفة عند الجاهلية (قوله وخموا) أي المظاهرون وعذا نعم أن
 يكون تعليلاً ثانياً لاخذ من الظاهر فكانه قال وإنما أخذ من الظاهر لأن صورة الخ ولأن الظاهر
 موضع الركوب أي والمرأة مركوب الزوج أي وقت الجماع فني قول المظاهر أنت على
 كظهر أمي كناية تلويحية لأنه يقتل من الظاهر إلى المركوب ومن المركوب إلى المرأة لاها
 مركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محترمة لا تركب الأم شبهة (قوله
 موضع الركوب) أي في الجملة كركوب الدواب لأن موضع الركوب من المرأة بل ينهها
 لاظهرها وقد تركب المرأة من ظهرها ويأتيها في الحمل المعهود وهو القبل لأنهم لم يندروا
 للصورة النادرة وعبارة مد لأنه موضع الركوب أي في حد ذاته بتطلع الطرس نحو وس
 الآدمية وذكر الظاهر كناية عن البطن الذي هو عمود فأن ذكره يقارب ذكر الفرج هـ يضاهي
 وتسمية الظاهر عمود البطن لأنه قوامها وعليه اعتمادها كما تعتمد الحية على عودها وتقرنه إلى
 صفة البطن وضمير هو للظهور وضمير عوده للبطن وقوله فان ذكره الخ لتعليل الآية بتوجيه
 لاختيارها بأنهم يستقبحون ذكر الفرج وما يقرب منه في الآم وما يشبهها (قوله ولأن
 طلاقاً في الجاهلية) بل وفي أول الإسلام أيضاً والمراد أنه كان طلاقاً بينا لا رجعية فيه
 فكان يقع به طلاقه ونصير المرأة بها حراماً مؤبداً لا تحل له ولا يعقد نكاح لأن النكاح الذي
 سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله مقتضى أنه كان طلاقاً لا حل بعده لا رجعة ولا يعقد
 لأن المرأة لما جاءت له صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها ظاهرهما فقال حرمت عليه
 فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولاداً صغاراً ان ختمت إلى نفسها جاعوا وان
 ردتهم إلى أبيهم ضاعوا لأنه كان قد عمى وكبر وليس عنده من يتوم بأمرهم وجه زوجها
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقادف لم يرشدهم إلى ما يكون سبباً في عودها إلى زوجها
 بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقتني فقال حرمت عليه فاعثمت أصغراً ولادها وشكت
 إلى الله فنزلت هذه الأربع آيات فلو كان رجعي لا رده إلى الرجعة أو باننا نحل له بعقد لا رده
 بتعديده نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم وانتظاره للوحي دليل على أنه كان طلاقاً لا حل بعده
 لا رجعة ولا يعقد عس على مر واسم المرأة المذكورة خولة بنت ثعلبة ويتنالها خويلة
 بالتصغير ويقال اسمها جيلة وزوجها أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي البصري شهد
 المشاهدات أيام عثمان رضي الله عنه وله خمس وعشرون سنة زرقاني على المواهب وقدروي
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مريبها في خلافته وهو على حمار والناس معه فاستوفته زمنا

هو لغة مأخوذ من الظاهر لأن صورته
 الأصلية أن يقول لزوجته أنت على
 كظهر أمي وخصوا الظاهر دون غيره
 لأنه موضع الركوب والمرأة مركوب
 الزوج وكن مكان طلاقاً في الجاهلية
 كالإيلاء فغير الشرع حكمه إلى
 تحريرها بعد العود وزوم الكفارة
 كسبأني

طويلا ووعظته وقالت يا عمر قد كنت تدعى غيرا ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله
 يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف الفوت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف يسمع
 كلامها فقيل لها يا أمير المؤمنين أنتقف لهذه العجوز هذا الموت فقل والله لو حبستني من أول
 النهار إلى آخره لأزات الصلاة المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي خولة بنت ثعلبة سمع
 الله تعالى قولها من فوق سبع سموات أيسع رب العالمين ولا يسمعهم عمر (فان قلت) ما الفرق
 بينه وبين أن كان كبيرة وبين أنت على حرام فانه مكروه وليس بحرام (قلت) قال في شرح الروض
 لأن الظاهر علق به الكفارة العظمى وانما علق بقوله أنت على حرام كفارة اليمين واليمين
 والحنت أيضا بمحرمين ولأن التحريم مع الزوجية قد يمتنعان والتحريم الذي هو التحريم الآم
 مع الزوجية لا يمتنعان كما في مد على التحريم (قوله وحقيقته الشرعية) أي وأما اللغوية
 فتقدم تعريفها في قوله لأن صورته الخ (قوله بمرمى) أي التي لم تكن حلاله قبل ولادته
 (قوله والذين يظهرون) أصلي يظهرون (قوله وزورا) أي منحرفا عن الحق فان الزوجة
 لا تشبه الأم اه يضاوى فهذا يقتضى أنه من التكرار (قوله سورة المجادلة) بكسر الدال أي
 المرأة المجادلة وإن كان المعروف الجارى على الاسنة فتح الدال فالصواب كسرهما كذا
 في حاشية ملا على قارى على الجلائين ضبطه أيضا في الكشف بكسر الدال (قوله وهي
 نصف القرآن) فمن أم القرآن اليها سبع وخمسون سورة ومنها إلى الآخر سبع وخمسون
 (قوله بإزاء الأجزاء) لأن منها إلى الآخر ثلاثة أجزاء وقد أشار لهذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جميع الورى * ودون العلم بأفكاره

في أي شئ نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

وهو القرآن لأن نصفه الأخير عدد عشره ونصفه الأعلى تسعة أعشاره (قوله أي مركبي)
 أي محل ركوبي على أنه بمعنى المكان أو نفس ركوبي على أنه بمعنى المصدر (قوله كانت
 أو أسكت أو يدك) أو شعرك أو ظفرك ونحو ذلك من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكميد
 والقلب فلا يكون ذلك ظهرا حل ونقل عن مر أنه كناية وعبارة البرماوى على المنهج
 فلا يكون ذكرها ظهرا في المشبه والمشبه به لأنه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمه وهذا هو
 المعتمد فشم كلامه تشبيه الباطن بالباطن وبالظاهر وتشبيه الظاهر بالباطن فلا يكون ظهرا
 في الصور الثلاث وخرج بالأعضاء الفضلات فلا ظاهرا بها مطلقا كاللبن والمنى اه بالحرف
 (قوله أو يدك) وإن لم يكن لها يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم وبرماوى (قوله
 أو كناية) أي تحتاج إلى نية ونية الظاهر كما قال صاحب الشامل أن ينوى أنها كظهر
 أمه في التحريم (قوله ولو عبدا) وإن لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لا مكان تكثيره
 بالصوم وجهه التعميمات خمس (قوله أو كافرا) أي خلافا للحنفية برماوى (قوله
 أو مجبوبا) ومثله الممسوح والفرق بينه وبين الإيلاء حيث لا يصح منه لأن المقصود ثم الجماع
 لانه لا أن المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله أو سكرانا) أي متعذرا لانه المراد عند الإطلاق
 وهو في كلامه مصروف لغة أسدية وقيس عليها ما وقع للشارح في غير هذا الموضع أيضا قال
 ابن مالك في الكافية

وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج
 زوجته في الحرمه بحرمه كما يؤخذ
 مما سأتى والأصل فيه قبل الإجماع آية
 والذين يظهرون من نسائهم وهو من
 الكفار قال الله تعالى وانهم ليقولون
 منكر من القول وزورا * (قائدة) *
 سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله
 تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس
 في القرآن سورة تشابهها وهي نصف
 القرآن عددا وعشره باعتبار الأجزاء
 وأركان الظهار أربع صيغة ومظاهر
 ومظاهر منها أو شبهه وكلها تؤخذ
 من قوله (والظهار أن يقول) أي
 وصيغته وهو الركن الأول أن يقول
 (الرجل) أي الزوج وهو الركن الثاني
 (لزوجته) أي المظاهر منها وهو الركن
 الثالث (أنت على) أو منى أو منى أو
 عندي (كظهر أمي) أي مركبي منك
 حرام مركبي من أمي وهذا هو المشبه
 به وهو الركن الرابع فقد حصل من
 كلام المصنف جميع الأركان والكر
 لها شروط فشرط في الصيغة لفظ يشبه
 بالظهار وفي معناه مادرتي الضمان
 وذلك إما مدرج كان أو رأسا
 أو يدك ولو بدون على كظهر أمي
 أو كدها أو كناية كانت كاتى أو كعينها
 أو غيرها مما يذكر للكرامة كراسم
 وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح
 طلاقه ولو عبدا أو كافرا أو خصبا أو
 مجبوبا أو سكرانا

فلا يصح من غير زوج وان نسكح من
ظاهر منها ولا من صبي ومجنون ومكره
وشرطي المظاهر منها كونها زوجة
ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو رتقاء
أو قرناء أو رجعية لأجنبية ولو مختلعة
أو أمة كالطلاق فلو قال لأجنبية ان
نسكحتك فأنت علي كظهر أمي أو قال
السيد لامته أنت علي كظهر أمي
لم يصح وشرطي المشبه به كونه كل
أشئ محرم أو جزء أو أشئ محرم بنسب أو
رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالا للزوج
كبنته وأخته من نسب ومرضعة أبيه
أو أمه وزوجة أبيه التي نسكحها قبل
ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير
الاشئ من ذكر وخشي لأنه ليس محل
التمتع وبخلاف من كانت حلاله كزوجة
ابنه وبخلاف أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم لأن تحريرهن ليس للعمرمة
بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أخته
من الرضاع فان كانت ولادته ما قبل
ارضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت
بعده صح وكذا ان كانت معه فيما يظهر
(* تنبيه *) يصح تأقيت الظهار كانت
علي كظهر أمي يوما تغليباً لليمين فلو قال
أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان
ظهاراً مؤقتاً وإيلاء لا امتناعاً من
وطئها فوق أربعة أشهر ويصح تعلقه
لأنه يتعلق به التحريم فأشبهه الطلاق
فلو قال ان طهرت من ضربك فأنت
علي كظهر أمي فظاهر منها فظاهر
منها مما عملاً يقتضي التحريم والتعلق
(فإذا قال) المظاهر ذلك ولم يتبعه
بالطلاق بأن يسكحها بعده فظاهره زمن
امكان فرقة ولم يفعل

وباب سكران لدى بنى أسد * مصروف اذ بالثاء عنهم اطرده
ووجد في بعض النسخ غنمه من الصرف (قوله فلا يصح من غير زوج) ولا من الزوجة في قولها
لزوجها أنت علي كظهر أمي وأنا عليك كظهر أمك أو قال السيد لامته أنت علي كظهر أمي
فلا يصح ظهارهم شرح الروض (قوله ومجنون) الا ان علق بصفة ووجدت في حال جنونه
حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال أني به ليرتب عليه
قوله ولو أمة حل (قوله أو صغيرة) وان لم تنطق (قوله لأجنبية) عطفت على قوله زوجة
(قوله ولو مختلعة) غاية وقوله أمة أي ملكة (قوله كالطلاق) أي في عدم صحته من
الأجنبية والمختلعة وأخته (قوله لم تكن حلالا للزوج) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرماً
حالة حل أي حالته قبل ولادته (قوله ومرضعة أبيه) خرج مرضعة المظاهر
فانه طرأ تحريراً بعد ولادته فلا يكون التشبيه بها ظاهراً (قوله قبل ولادته) قيد بليلا ثم قوله
لم تكن حلالا للزوج (قوله من ذكر) بأن كان أخاه (قوله كزوجة ابنه) أي وأم زوجته
وبنتها لأن تحرير من ذكر طارئ وعبرة مد على التحريم وزوجة ابنه بالنون بعد الموحدة
وكذا زوجة أبيه التي نسكحها بعد ولادته كما علم فلوقال لها أنت علي كظهر أمي فان كان
أبوه تزوجها قبل وجوده أو معه صار مظاهراً أو بعده لم يصير مظاهراً ووطئ المشبه به كالنسكح
فوطئ أمة أبيه بشبهه كزوجته وكذا الوطئ بالملك ومثله يجري في زوجة الابن أيضاً (قوله
وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) محترز قوله محرم وبقية الانبياء كذلك (قوله
فلا يصح التشبيه بها) لانها كانت حلاله قبل ارضاعه أي فلا يكون ظاهراً (قوله
وان كانت بعده) أي الرضاع (قوله وكذا ان كانت معه) بأن انفصلت مع آخر رضعته
الخامسة تغليباً بجانب التحريم لانهم لم تكن حلاله أصلاً (قوله تغليباً لليمين) أي على الطلاق
لأنه يشبه كلاماً من اليمين والطلاق كما سنبه عليه ومثل الزمان المكان كما قال شيخنا في شرحه
كانت علي كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره حل قال شيخنا
وحاصله أن الظهار يشبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحريم فاحتماله
التأقيت بناء على تغليب شبهة اليمين لا بالطلاق اذ لا يصح تأقيته فلا يقال أنت طالق شهر أمثلاً
(قوله كان ظهاراً مؤقتاً وإيلاء) أي فتجوز عليه أحكامهما فتصير المرأة عليه أربعة أشهر
ثم تطالبه بالقيمة أو الطلاق فان وطئ النحل حكم الإيلاء وصار عاتداً في الظهار فلا يحل له
وطؤها ثانياً حتى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للإيلاء أولاً وحاصله أنه ان حلف بالله
كان قال والله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر لزمن كفارة أخرى للإيلاء وان قال أنت
كظهر أمي خمسة أشهر لم يلزمه للإيلاء كفارة وان جرت عليه أحكام الإيلاء من ضرب المدة الخ
(قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي مثلاً اذ مثل الطلاق فرقة بغير ذلك (قوله بأن يسكحها) أي
من غير طلاق (قوله زمن امكان فرقة) أي شرعاً فلا عود في شحوا تضي الأبعد انقطاع
دمها لأن الاكراه الشرعي كالخسب شرح م (قوله ولم يفعل) ليس بقيد لانه متى أمسكها
زمناً يسع الفرقة صار عاتداً سواء فعل بعد ذلك أو لا فكان الأولى حذفه وعبارة بعضهم قوله
ولم يفعل أي في زمن الامسالك ويكون عطفت تفسير لانه معنى الامسالك أما الفعل بعد الامسالك

فلا يفسد شيئا (قوله صار عائدا) وان طلقها بعد ذلك قال الدمياطي في شرحه والعود هو أن يسكنها في النكاح زمن ما يمكنه أن يطلقها فيه فينذتجب الكفارة لكن لو كانت زوجته أمة فظاهر منها ثم اشتراها ثم جامع فانه لا كفارة عليه على الصحيح وقوله ثم اشتراها الخ الذي في تحرير شيخ الاسلام خلافه وعبارته ولو طلق زوجته ثلاثا وأظهر منها أو لا عنها ثم ملكها بأن كانت أمة لم يبطأها حتى تحلل في الاولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطأها أصلا لانها حرمت عليه أبدا اهـ وصور في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت على كذا رأي أنت طالق شرح مـ ر وقال مـ د فالعود أن يسكت عن طلاقها بقدر نطقه بان طالق ولو باهلا أو ناسيا وهل المراد بما كان فراقها منه باعتبار نطقه ويختلف باختلاف حاله بسرعة النطق وبطئه أن كان عنده نفي في الكلام أو المراد بالمكان اعتبار غالب الناس الظاهر الاول بديل انه لو حصل له عارض منعه من النطق كما لم يكن عائدا اهـ (قوله هذا في الظهار المؤبد والمطلق) احتراز عن المؤقت لما يتي أن العود فيه بالوطء في المدة لا بما سلكها بعد الظهار زمن امكان الفرقة (قوله بالوطء) لكن تجب المبادرة الى النزاع لحزمة الوطء قبل التكفير وانقضاء المدة كما يأتي واستمرار الوطء وطء اهـ سم وقوله واستمرار الوطء يبيد أن المراد بوجوب النزاع عدم الاستمرار واستتسار هذا بما صرحوا به في الايمان من أن استمرار الوطء لا يمحذ به كن حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا استمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما ترقى قوله ان وطئت وطأ ما حاشيت لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا انه لا يسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأ وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بديل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكم بديل انهم لم يقولوا يسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الحالف أو المعلق لفظ الوطء حمل على ما يسماه فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حمل على الاعتم وأيضاً يقال هنالك المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبغيث الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنص عن المباشرة ان لم تكن أغلظ منها فتأمل ذلك وعرض عليه فانه من أسرار ينبوع الكلام ومما فترت عليه الافهام اهـ قل على الجلال (قوله واستثنى من كلامه) أي من كونه بصير عائدا لا مطلقا وقد يقال عند قصد التأكد نصير الكلمات ككلمة واحدة ثم رأيت نحوه في مـ ر (قوله وقصده التأكد) أي وكذا لو أطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظهار فتعدد الكفارة بتعدده وصار عائدا بالمستأنف شرح المنهج بالمعنى (قوله بالاتيان) المناسب من الاتيان (قوله وما تقدم الخ) ظاهره أنه تقييد لما تنفيقتضي أنه غيره مع أنه عينه لأن قوله اذ لم يتصل بالظهار فرقة هو عين قول المتن ولم يتبعه بالطلاق ويجاب بأن هذا أعم من كلام المتن لأن الفرقة أعم من الطلاق وكان الاولى من ذلك أن يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها (قوله بما ذكر) أي بعدم اتباعه بالطلاق (قوله محله الخ) فيه أنه لا ماسا في صورة الفرقة بأنواعها وكذا في صور تعدد الفرقة كان حصل جنون اهـ شيخنا (قوله فلما اتصلت بالظهار فرقة الخ) هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظهار فرقة ومفهوم قول المتن لم يتبعه بالطلاق لكنه أعم من مفهوم المتن (قوله أوفسخ نكاح) فيه

(صار عائدا) لأن تشبيهها بالاتم مثلا يقتضي أن لا يسكنها أزوجة فان أمسكها فوجه بعد عاد فيما قال لأن العود للقول مخالفته يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قوله عاد في هبته (تنبيه) * هذا في الظهار المؤبد أو المطلق وفي غير الرجعة لأنه في الظهار المؤقت انما يصير عائدا بالوطء في المدة كما سألني لا بالامسك والعود في الرجعة انما هو بالرجعة واستثنى من كلامه ما اذا كان لفظ الظهار وقصده التأكيد فانه ليس يعود على الاصح مع التأكيد بالاتيان باللفظ الطلاق بديل تمكنه بالاتيان وما تقدم من حصول العود بما ذكر محله اذ لم يتصل بالظهار فرقة بسبب من أسبابها فلو اتصلت بالظهار فرقة بموت منهما أو من أحدهما أو فسخ نكاح بسببه أو بسببها أو بانفساخ كرامة قبل الدخول

أو فرقة بسبب طلاق بائن أو رجعي
ولم يراجع أو جن الزوج عقب ظهاره
فلا عود ولوراجع من طلقها عتق
ظهاره أو ارتد بعد دخول متصلا ثم أسلم
بعد ردة في العدة صار عائدا بالرجعة
وان لم يسكنها عقب الرجعة بل طلقها
لا الاسلام بل هو عائدا بعده ان مضى
بعد الاسلام زمن يسع الفرقة والفرق
ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود
الاسلام الرجوع الى الدين الحق
فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعد
(و) اذا صار عائدا (لزمته الكسرة)
لقوله تعالى والذين يظهرون من
نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآيات وهل
وجب الكسرة بالظهار والعود
او بالظهار والعود شرط أو بالعود
فقط لانه الجزء الاخير أو جند كرها
في أصل الروضة بالاترجيح والاول هو
ظاهر الآية الموافقة لترجيحهم ان
كسرة اليمين تجب باليمين والحنث جميعا
ولا تسقط الكسرة بعد العود بفرقة
لمن نأهر منها بطلاق أو غيره لاستقرارها
بالامساك ولو قول لزوجه الاربع انتهى
على ظاهر آتى فظاهر من فان
أمسكهن زمنا يسع طلاقهن فعائد
منهن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهر
منهن بأربع كلمات صار عائدا من كل
واحدة من الثلاث الأولى ولزمه ثلاث
كفارات وأما الرابعة فان فارقها عقب
ظهارها فلا كسرة عليه فيها ولا فدية
كفارة (والكفارة) مأخوذة من الكفر
وهو استر لها الذنب تخفيفا من
الله تعالى وسمى الزنا ككافرا لانه يستر

انذار

أن الفسخ لا بد فيه من الرفع للقاضي وزمن الرفع يحصل به الامساك وصورة بعنهم بما ذ
كأباين يدى القاضي أو بما اذا قد القاضي والمحكم واستقلا بالفسخ اه شيخنا (قوله بسبب
طلاق الخ) هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وشرحها زيادة ايضاح أو باين يكون
الطلاق شاملا للبائن والرجعي هذا وفيه أن الفرض أنه لم يتبعه بالطلاق فالاول عدم ذكر
الطلاق هنا لانه مع اتمام من كلام المصنف انه اذا اتبعه بالطلاق لا يبرع عائدا وعبارة المنهية
فلو اتصل بأي بظهاره جنونه أو فرقة فلا عود اه وجعل الشارح الفرقة شاملة لما ذكر هنا
لكن لم يعبر كالشارح بقوله وما تقدم الخ فاعل ذكر الطلاق سري له من عبارة شرح المنهية
واعترض بعضهم قوله أو فرقة بأنه مكرر مع المتن ويمكن حمله على ما ادعى الطلاق البائن
أو غيره على شيء كدخولها الدار أو دخوله ثم ظاهره وجد الدخول عقب الظهار فيمكن
مغاير ما سبق (قوله أو جن الزوج) كان الاولى أو جن الزوج عطفا على فرقة أو بقول
فلو جن الخ (قوله متصلا) أي ارتدادا متصلا بالظهار وكانت الردة قبل الدخول (قوله
في العدة) متعلق بأسلم (قوله صار عائدا بالرجعة) ولا يقال قد انفصل الظهار بالطلاق
لانا نقول محل انحلاله اذا دام عليه فان خالفه بالرجعة صار عائدا (قوله والفرق) أي بين
الرجعة والاسلام (قوله الاستباحة) أي استباحة الاستماع (قوله الرجوع الى الدين)
أي والحل تابع له (قوله وانما يحصل بعد) أي فالحل تابع له فيحصل عقبه ولا يحصل به
(قوله والاول) بظاهر الآية فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فتد قال ابن
الربعة ينبغي أن لا يجزئ التكفير قبل العود ان قلنا الظهار بشرط والعود بسبب وعلى القول
بأنهم ماسبيان لا يجوز تقديمها على الظهار ويجوز على العود شوري وذكروا في الإيمان
ان تقديمها على الحنف بالصوم لا يصح فيقال مثله هنا فتأمل (قوله لاستقرارها بالامساك)
أي أو نحوه وهو الوطء في المؤقت (قوله فان أمسكهن) هل يتعين في دفع الامساك
طلاقهن بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل
واحدة ممسكا غيرهما حرر شوري الظاهر الاول (قوله والكسرة) عدل عن التفسير الذي
هو الظاهر ايضا واشعارا بعدم اختصاص الكفارة بما ذكره هنا ليدخل نحو اليمين قر
(قوله مأخوذة من الكفر) هذا معناها لغة وأما معناه شرعا فهي مال أو صوم واجب
بسبب كلف أو قتل أو ظهار قاله الرحاني وقد يقال هذا التعريف شامل للفدية فالأولى
أن يفيد السبب بأن يقال هي مال أو صوم واجب بسبب من حلف أو قتل أو ظهار أو جامع نهار
رضان عمدا وحيثما تخرج الفدية وعمرها بعد ليرفع قال هي حق واجب الى المال
أو القاتل أو الظاهر بعد حنثه أو عوده اه وهذا التعريف كذلك قبله اعترض عليه
فتأمل وسميت القرية الصغيرة كفرا لانها يكفر الخ أي يستقر غلبة الجهول والغلل فيها
اه ح ف (قوله لسترها الذنب) فبما ذ هذا ظاهرا فيما فيه ذنب وأما كفارة الخطاين
الذنب الذي نستره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك والمراد بقوله لسترها الذنب
أي يحويه بناء على أنها جارية كسجود السهو بحبر الخلل الواقع في الصلاة فكما لم يوجد وهو
ما رجحه ابن عبد السلام أو تحفظه بناء على أنها زجيرة كالحديد لان مسيها ينزجر الانسان

عن

عن ارتكاب الموجب لها (قوله ومرتبة في آخرها) بمعنى أنه لا ينتقل للصوم الا اذا
عجز عن الخصال الثلاث زيادي قال العلامة الشوبري ومما ينسب للكامل بن أبي شريف
رحمه الله تعالى

طهارا وقتلا ربوا وتمتعا * وصوما كما التخيير في الصيد والاذى
وفي حلف بالله رتب وخير * فذلك سبع ان حوطت فحبذا

فقوله في النظم وصوما المراد به كفارة الجماع في شهر رمضان وقوله رتب وخيرين لو قال خير
فرتب لكان أولى لانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فتأمل (قوله القتل) قدمه عليه لكثرة
وقوعه ولان في دليله تقييد الرقبة بالمؤمنة وكسرة الظهار بقسمة عليه في التقييد والمقيس
عليه مقدم على المقيس (قوله وخصاله ثلاثة) هذا كله في الحر الرشيد ومنه الذي فكفر
بالاعتاق والا طعام لهما متما منه وأما الصوم فابصر منه لانه ليس من أهل النية ولا يتأني
اطعامه مع قدرته على الصوم لانه ~~يكنه~~ أنه ان يسلم ويصوم فاما أن يتترك الوطء واما أن يسلم
ويصوم ثم يطأ أما الرقيق فلا يكفر الا بالصوم لا عساره ولا يسر لسيده منه ادا أضعفه
عن الخدمة لضرره بدوام التحريم والمبعض كالحرق الا في الاعتاق لانه ليس من أهل الولاء
وأما السفية فبحث الاسوي أنه ان يكفر بالصوم أخذ من قواهم انه كالمعسر حتى لو حنت
في عيونه كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال المعتدانه ~~يكره~~ فلهنا بل مال كافي القتل لكن
الخرج له هو وياه والماوى هو السفية وفرق بين هذا والايان بفروق منها تكرار الايمان عادة
فلم يلزم من جعله فيها كالمعسر جعله في الظهار كالمعسر لانه محترم والمكفية مع منه عادة سم
مع تصرف وقوله ومنه الذي فكفر بالاعتاق الخ ويمكن ملكه رقبة مؤمنة كان يسلم عبده
أو عبد مورثه فملكه أو يقول للمسلم أعتق عبدك عن كفارتك فيجيبه وهذه احدي الصور التي
يدخل فيها المسلم في ملك الكافر وقد جعلها بعضهم فقال

ومسلم يدخل ملك كافر * في الارث والرد يعيب ظاهر
اقله وفليس وما وهب * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وقوله وما استعقب الخ يدخل فيه ثلاث صور ملك الاصل والفرع ومن أقر به ربه والبيع
بشرط الاتاق (قوله عتق رقبة) بمعنى اعتاق رقبة ولو موصوبة وآبقة وموهونة والراهن
موسر وجانية ومعتما قتلها في حراية وان كان الاعتاق في دفعتين كان ملك معسر نصف عبد
فأعتقه عن كفارته ثم ملك نصفه الا ~~اخر~~ أعتقه فان لم ينو اعتاق باقيه لم يجزه عنها اه
سم وكذا لو كانت الرقبة ملفقة من شخصين بأن ملك نصفي رقيقين وباقيهما أو باقى احدهما فقط
حرسوا كن موسرا أو معسرا أما اذا كان بغيرهما رقيقا فيفصل فان كان موسرا صح العتق
عن الكفارة لانه يسرى الى الباقي والا فلا (قوله مؤمنة) أى فلا تجزئ الكفارة وينبغي
أخذها مذكور في المريض اذا شفى من الاجزاء أنه لو أعتق كفرا قنين اسلامه الاجزاء ومثله
أيضا ما لو أعتق عبد مورثه فلان احبائه فبان ميتا كما في ع ش على م والمراد بقوله مؤمنة أى
قبل العتق فلو قارن العتق الاسلام لم يجز واطلاق الرقبة على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق
الجزء وارادة الكل والرقبة شامل للذكر والانثى اتفاقا ولحقى على المتقدم وقابل عدم اجزاء

وتنقسم الكفارة الى نوعين مخيرة
في أولها ومرتببة في آخرها وهي كفارة
اليمين ومرتببة في كلها وهي كفارة
القتل والجماع في شهر رمضان والظهار
والكلام الا في في كفارة الظهار
ونخصاله ثلاثة الاول (عتق رقبة)
واللاية الكريمة والرقبة المجزئة
في الكفارة أربعة شروط ذكر المصنف
منها شرطين الشرط الاول ما ذكره
بقوله (مؤمنة) ولو بالإسلام أحيد
الابوين

الحنى لان الخنوة عيب في المبيع اه (قوله أو الدار) صورته أن يجرد المقيط في بلدة بها مسلمون فيحكم عليه بالحرية ثم إذا ادعى شخص أنه رقيق وأقام بيعة على رقه من غير تعرض لأبويه بإسلام أو كفر فانه يصح أن يعتقه عن كفارة لانه مسلم تعالى الدار وإذا اشتراء أحد مع أن يعتقه عن كفارة فان وصـ الكفر بعد لو غـه تبين أنه كافر صلى فلا يجزئ إذا أنفاده شيخنا واعلم أن الشروط المعبرة في الرقبة ستة الايمان وعدم العيب وعدم العوض وكال الرق في الاعتاق عن الكفارة وعدم استحقاق العتق والحرية في المعتق وقدر جها بعضهم نظام من الرجز فقال

- لخصه الاعتاق عن كفارة * ست شروط بأوجز العبارة
- حرية المعتق ايمان العتق * وفقد له عيب كى كسبا يطبق
- كمال رق عدم استحقاق * للمعتق فافهمه بلا شقاق
- وعدم العوض تمام الستة * لا شرط منها ناقص البتة

(قوله قياسا عليها) أى بجامع حرمة سببهما واستشـ كل ذلك بأن التقيد بالايمان وارد في كفارة قتل الخطا وهو لا يوصف بتحرير فكيف يقال بجامع الخ ويجاب عن ذلك بأن مرادنا حرمة القتل من حيث هو من غير نظر الى كونه قتل خطأ أو لا وكذا قرره زى عن ابن قاسم ثم راجعت شرح الشيخ المذكور على الورقات فرأيت أنه أشار الى ذلك وجوابه بقوله والمقيد بالصفة يحمل عليه المطلق كالرقبة قيد بالايمان في بعض المواضع كافي آية كفارة القتل وأطلقت عن التقيد به في بعض المواضع كافي آية كفارة الظهار فانه تعالى قال فيها فحرير برقة والسبب في الموضوعين مختلف فانه في الأول القتل وفي الثانى الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب التحرير رأى الاعتاق والجامع حرمة سببهما أى في ذاته فلا ينشأ أن آية القتل واردة في الخطا ولا حرمة فيه على المخطئ شوبرى وقال ابن حجر بجامع عدم الاذن في السبب (قوله أو سجلا الخ) أى من غير قياس والافال محل صادق بالقياس والفرق اعتبار الجامع فيه دون الحل (قوله لا إطلاق آية الظهار) الانسب أو سجلا للمطلق في آية الخ بدليل ما بعده والمراد بحمل المطلق على المقيد اعتبار ذلك القيد في المطلق قرره شيخنا فمعنى حمل المطلق على المقيد الحكم أن المراد من المطلق ذلك المقيد (قوله لا يتفرغ) لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها أى غالب والافن بجملة وظائف الاحرار الامامة العظمى ولا يكون الامام الاعظم غير بالغ ولا يجوز أن يكون أصم أو أخرس مع اجزاء كل عن الكفارة اه خضر (قوله اذا استقل بكفاية نفسه) يرد عليه الصغير وأجيب بأن قوله لا يتفرغ الخ أى حالا أو مالا وانسروا عتق أحد الماتصين الذى لا يمكن فصله فهل يصح أو لا لانه غير قادر على الاستقلال لأن الملتصق به قد لا يطارعه على ذلك فيه نظر والاقرب الأول لانه قدرة على الكسب في حد ذاته ومثل ذلك ما لو اعتقهما وهو ظاهرا رأى لان الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء اه عـش على مر (قوله كلا) أى نقلا أى عاجزا على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق وقال شيخ الاسلام الكل من لا يستقل بأمر نفسه (قوله ولو ابن يوم) وتكون نفقته حينئذ في بيت المالك فان لم ينظم فعلى مياسير المسلمين وخالف الفتوة حيث لا يجزئ فيها غير المميز لانها حق آدمى وغرة

أو تعالى الساجي أو الدار قال تعالى في كفارة القتل فحرير برقة مؤمنة وألحق بها غيرها قياسا عليها وآية القتل يحمل آية الظهار على المقيد في آية القتل يحمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المقيد في قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ان شرطه (سلبية من الثانى ما ذكره بقوله) اضرا رايينا العيوب المضرة بالعمل) اضرا رايينا لان المقصود تكميل حاله ليتفرغ لوظائف الاحرار وانما يحصل ذلك اذا استقل بكفاية نفسه والا فبصير كلاً على نفسه وعلى غيره * (تنبيه) قال الاصحاب لاحظة الشافعى في العيب هنا ما يضرب بالعمل نظيره لاحظة في عيب الاضحية ما ينقص اللحم لانه المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يجحل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يجحل بالمالية فاعتبر في كل موضع ما يليق به فيجوز صغير ولو ابن يوم حكم بإسلامه

لغوا
اعتق
شتر
م

الشيء خياره واستشكل الاجزاء فيه بأنه لا يعرف بطريقه ومشي رجله وبصار عينيه فـ هـ
 اذنيه وأوجب بأن الحكم بالاجزاء فيه بناء على السلامة فان كان خلافها نقض الحكم
 زى بخلاف ما لو مات عقب الاعتاق فانه يجوز لظاهر السلامة (قوله لا إطلاق الآية)
 فيه أن الآية لم تدع عدم العوض وبعدم عيب يحمل بالعمل فلهذا تمسكتم بالإطلاق بالنسبة
 اليهما أيضاً وقلتم بأجزائه مع العوض والعيب ويوجب بأن التقيد بهما علم من السنة (قوله
 وأقرع وأعرج) عبارة من المنهج وأقرع أعرج باسقاط حرف العطف ليعلم أنه اذا كان
 فيه أحدهما يجوز بالاولى اه زى (قوله يمكنه تتابع المشي) أى من غير مشقة
 لا تحتل عادة ح ل (قوله وأعور لم يضعف عوره الخ) وقدر شيخنا اجزاء من يصرنهارا
 ولا يصير ليلاً كتمام بإبصاره وقت العمل وهو يفيد أنه لو كان وقت عمله الليل لا يجوز بناء
 على أن المنظور اليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل حرر ثم رأيت ابن حجر ذكر أن من يصير
 وقنادون وقت يأتي فيه ما يأتي في المجنون وذكر عن بحث الاذرى أن المجنون الذي يفتق ويحترق
 لا بد أن يكون افاقته نهاراً والى لم يجوز لأن غالب الكسب انما يتيسر نهاراً قال ويؤخذ منه
 أنه لو تيسر له ليلاً اجزاء حرر ح ل (قوله لم يضعف عمله ٣) أذ ضعفاً يحمل بالعمل (قوله
 وأصم وأخرس) فان اجتماعاً جزءاً لأن من لازم الخرس الاصم ح ل وهذا هو المعتمد
 كما في الاسعاد لابن أبي شريف وعبارته ولو واجتمع الصم والخرس اجزاء كما اقتضاه كلام
 العزيز والروضة اه وبذلك تعلم ضعف ما في الدميري من عدم الاجزاء ومن ولد آخرس
 يشترط اسلامه تبعاً أو بإشارته المفهمة وان لم يصل خلافاً لمن اشترط صلاته ح ل (قوله
 اذا فهمت اشارته ويفهم بالاشارة) قال ابن المقرئ الظاهر تلازم المعنيين في فهم الاشارة
 أفهم بها والمتجه أن هذا باعتبار الغالب اه شوبرى (قوله وفاقد أصابع رجله)
 لأن فقد ذلك لا يحمل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يده (قوله أو خنصر وبفسر) أن أو أعتل
 من كل منهما من المنهج أذ بخلاف أعتلتين من أحدهما كما لو فقد أحدهما فقط (قوله
 أو فاقد أعتلتين من غيرهما) وعبرة الدمياطي ويجزئ مقطوع الخنصر من يد والخنصر من
 أخرى والمجبوب والامة الرتقاء والقرناء اه بحروفه (قوله ولا فاقد أعتل ايهام) أى لكونه
 ذا أعتلتين فقط فلو كان ذا ثلاثة فنبغي ان لا يضرب فقد أعتل قياساً على السبابة والوسطى
 ولو كانت السبابة أو الوسطى ذات أربع هل يغتفر فقد أعتلتين محل نظر وظاهر كلامهم أنه
 لا يغتفر (قوله ولا يجوز هرم) الهرم بكسر الراء مشتق من الهرم بقفها وسيأتى أنه مرض
 طبيعى زى وفي المختار الهرم كبر السن وقد هرم من باب طرب (قوله عاجز) يحتمل أنه وصف
 غير كاشف للاحتراز عما اذا كان هروماً بقدر على صنعة يكتفى بها (قوله فان برئ) أى كل
 من الهرم والمرضى بخلاف ما لو أعتق أعى فأبصر فانه لا يجوز والفرق تحقق اليأس في العمى
 وعود البصر فمعة جديدة بخلاف المرض شرح المنهج وقوله والفرق قال في شرح الروض
 قـ بشكل يتولهم لو ذهب بصره بجناية فأخذ دية ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول اه
 رايكن لأن أن تعمل ما في الجناية على ما اذا لم يتحقق زواله وما هنا على ما اذا تحقق فليست
 ثم رأيت م راعى هذا الفرق وصورة الفرق الزوال بما اذا أخبره معصوم كالسيد عيسى عليه

(٢) قوله عمله كذا في نسخة المؤلف
 والذي في الشرح عوره وهو المناسب
 اه معجده

لا إطلاق الآية الكريمة ولأنه يرجح كبره
 كالمريض يرجح برؤه وأقرع وهو من
 لآفات برأسه وأعرج يمكنه تتابع
 المشي بأن يكون عرجه غير شديد وأعور
 لم يضعف عوره بصر عينه السليمة وأصم
 وهو فاقد السمع وأخرس اذا فهمت
 اشارته ويفهم بالاشارة وفاقد أنه وفاقد
 أذنيه وفاقد أصابع رجله ولا يجوز
 زمن ولا فاقد رجل أو خنصر وبفسر
 من يد أو فاقد أعتلتين من غيرهما ولا فاقد
 أعتل ايهام لتعطل منفعته اليد ولا
 يجوز هرم عاجز ولا مريض لا يرجح
 برؤه فان برئ بان الاجزاء على الاصح

وعلى نينا والمرسلين أفضل الصلاة والسلام اه سم أقول وينبغي أن يعلق بالمعصوم ماله
 دلت القرائن القطعية على عدم زواله اه ع ش وقوله تحقق اليأس أخذ من الفرق أنه
 لو لم يتحقق اليأس فيه فانه يجزئ وهو كذلك فلا فرق بين الخلق والحادث اه زى قال ع ش
 على م ر ولو أبصر وتبين أن ما كان بعينه غشاة وأنه ليس باعوى لم يجزئ لفساد النية وعليه
 فلعلم الفرق بينه وبين المريض الذي لا يرجي برؤه حيث أجزأ إذا برئ أن المرض ليس فيه
 صورة ظاهرة تنافي الاجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الاعوى وينبغي أن مثل ذلك زوال
 الجنون والزمانة فلا يكتفى عن الكفارة أخذ من الفرق الذي ذكره إلا أن يقال العمى المحقق
 ليس معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فإن كلا منهما يمكن زواله بل عهد
 وشوهد وقوعه كثيرا اه (قوله كمال الرق) المراد بكمال الرق أن لا يستحق العتق بجهة
 أخرى غير الكفارة كالكتابة والاستيلاد والقرابة فلو عبر بذلك لكان أولى وقال بعضهم قوله
 كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من سيده كره عن يعتق بمجرد الشراء لأن رقه كالناقص
 أولانه لا يتكمن من اعتاقه اذ بمجرد دخوله في ملكه يعتق عليه (قوله فلا يجزئ شراء قريب
 الخ) فى تقريره على اشتراط كمال الرق نظر ظاهر لأن القريب كمال الرق اه شيخنا وأجاب
 م د بقوله كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من يعتق بمجرد الشراء فانه كمال رقه ناقص اه
 فيكون المراد كمال الرق بالنسبة للمكفر اه (قوله ولاعتق أم ولد) ولا المشتراة بشرط العتق
 ولا يجزئ الموصى بمنفعته أبدا أو مدة معينة ولا المستأجر لعجزهما عن الكسب أنفسهما
 وللصولة بينهما وبين منافعهما وبهذا فارق المريض الذي يرجي برؤه والصغير نعم لولييق من
 مدة الوصية أو الاجارة الامالا يقابل بأجرة فبحث بعضهم الاجراء حقت اه سم (قوله
 صحيحة) أى بخلاف التاسدة سم وعبارة قل ولاصحح كتابة أى لم يسبقها تعليق عتق عن
 الكفارة كما لو قال ان دخلت الذرافانت حررت عن كفارتى ثم كاتبه فاذا دخلها ولو بغير اختيار
 سيده عتق عن الكفارة اه (قوله ومعلق عتقه بصفة) أشار به الى أنه لا يشترط فى عتق
 الكفارة التمييز اه زى ويجزئ مضمون وان عجز عن تخليصه وسامل ويقبها وولدها وان
 استثناء اه برماوى (قوله عن شوب العوض) الاولى حذف شوب لعدم ظهور معنى له
 والمعنى يستقيم بدونه (قوله من الرقيق) كان الظاهر منه (قوله أو على أجنبي) بمعنى من
 معطوف على من الرقيق أى يأخذه من الرقيق أو من أجنبي أو متعلق بقوله عوض أى عوض
 كائن على أجنبي فكان الاولى أن يقول من أجنبي (قوله لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته)
 أى ويعتق بالعوض (فرع) * لو قال أعتق عبدا عني عن كفارتى ولم يذكر عوضا عتق
 ولزم الطالب القيمة وعتق عن الكفارة فان لم يقل عن كفارتى عتق ولا يلزمه قيمة اه ولو قال
 أطعم عن كفارتى ستمين مسكينا كل مسكين مدين جندس كذا صح وكذا الكسوة ان نوى عند
 الاتراح الكفارة فيه تما فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع اه برماوى (قوله فاضلا)
 أى الرقيق أو غنمه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة قاضية عن كناية العسر
 الغالب فى كفارة الظهار كما قرره شيخنا العزيزى (قوله عن كناية نفسه) أى وعن كتب ذنبه
 وخيل جندي وآلة محترفة وغير ذلك كما فى الفلاس والمراد كفاية العمر الغالب على الماتد أى

الشرط الثالث كمال الرق فى الاعتاق
 عن الكفارة فلا يجزئ شراء قريب
 يعتق عليه بمجرد الشراء بان كان أصلا
 أو فرعا بجهة عتقه عن كفارته لا عن عتقه
 مستحق بجهة القرابة فلا يصرف عنها
 الى الكفارة ولاعتق أم ولد لاستحقاقها
 العتق ولاعتق ذى كتابة صحيحة لأن عتقه
 يقع بسبب الكتابة ويجزئ مدبر
 ومعلق عتقه بصفة الشرط الرابع خلو
 الرقبة عن شوب العوض فلو أعتق
 عبدا عن كفارته بعوض يأخذه من
 الرقيق كما عتقتك من كفارتى على أن
 ترد على ألقا أو على أجنبي كما عتقت
 عبدى هذا عن كفارتى بالقبلى عليك
 فقبل لم يجز ذلك الاعتاق عن كفارته
 وضابط من يلزمه القضى كل من ملك
 رقيقا أو غنمه من نفسه أو عرض فاضلا
 عن كفاية نفسه وعياله الذين يلزمه
 مؤنتهم شيئا

ان لم يبلغه فان بلغه فالمعتبر كفاية سنة وهذا ججمع بين من قال كفاية العمر الغالب وبين من قال كفاية سنة وكذا كل كفارة وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه (قوله وأما ما هو متاع البيت الواحدة أمانة وقيل لا واحدة من لفظه اه مصباح (قوله لزمه العتق) هذا الاحاجة اليه لانه علم ولعله سري له من عبارة غيره هكذا قيل وقد يقال ان قوله لزمه العتق خبر عن قوله كل والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن قوله وضابط فاندفع القول بأنه لا حاجة اليه بعد ما تقدم فافهم والاعتراض أقوى (قوله بالعمر الغالب) أي بيقينه فلو كان عنده مال لا يزيد عن كفاية العمر الغالب ولكنه يكتب ما يكفيه ويكتفي من عليه كذا به لا يلزمه العتق والتحويل على الكسب لا يكتفي لانه ربما عجز عن الكسب وهذا ظاهر فان كان قد بلغ العمر الغالب قدرت كفايته سنة سنة كما قرره شيخنا ح ف (قوله وقضية ذلك) أي التصويب وبعبارة شرح المنهج وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الاول وحزم البغوي في فتاويه بالنافي على قياس ما صنع في الزكاة أما من لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو عجز ما نفعه من خدمة نفسه أو منصب يأبى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالمعذور اه والمعتمد منقول الجمهور لا ما جزم به البغوي جاد باعلى رأيه في الزكاة أي من أن الفقير يعطى فيها كفاية سنة وهو ضعيف وقوله أو ضخامة انظر ما مراده لخصامة هل هي العظمة أو صكبر الجثة ويظهر أن المراد بهما الثاني وهو ما جزم به شيخنا أولا ثم استقر الامر على أن المراد بهما الاول واعنده وهي التفاخر والتعاطف ولا يرد عليه قوله بعد ذلك أو منصب لان تلك ضخامة خاصة بالولاية وهذه ليست سببا لولاية ولا منصب كما أفاده خضر وقوله ما نفعه من خدمة نفسه أي بحيث تحصل له منفعة لا تحصل عادة كعظم جهده أو لوجود رتبة له وعليه يكون عطف منصب من عطف الخاص على العام وعلى الاول من عطف المغاير وقوله أو منصب ظاهره أنه لا فرق بين الديني والدنيوي ويعتد في اعتبار من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبارا وأن يفضل عن خادم يخدمه (قوله ولا يجب على المكفر بيع ضيعته) أي بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلهما عن ذلك لزمه بيعهما شرح المنهج (قوله العقار) كذا قال الجوهرى وليس مراد ابل المراد ما يتفله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها بيت بذلك لان الانسان يبيع بتركها اه برماوى (قوله بحيث لا يفضل دخلهما) بخلاف ما اذا كان يزيد دخلهما على الكفاية المذكورة فانه يبيعهما جميعهما الكفاية بغيرهما ان كان لغيرهما ما يكفيه فان لم يكن لغيرهما وكان يزيد دخلهما عن كفايته قال م ر يبيع الفاضل ان وجد من يشتره والا فلا يكف بيع الجميع الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب اه برماوى وقول م ر يبيع الفاضل أي ما يقابل الفاضل عن كفايته وهو بعض الضيعة وبعض عروض التجارة (قوله ألفهما) معنى ألفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتهما مشقة لا تحتل عادة فلو اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقبته لزمه تحصيلها ح ل قال م ر في شرحه ويقارق ما هنا ما مر في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا بد له وللاعتاق بدل وما مر في الفلاس من عدم تسمية خادم ومسكن له بأن للكفارة بدلا كما مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الادنى ومن له أجرة تزيد على قدر

قوله لا يزيد عن كفاية العمر الغالب هكذا في نسخة المؤلف والماسب لا يكفيه العمر الغالب كما هو ظاهر اه معجبه

نقطة وكسوة وسكنى وأما ما أخذ أمالاً به منه لزمه العتق قال الرافعى وسكنوا عن تقدير رتبة النقطة وبقية المون فيجوز أن يقدّر ذلك بالعمر الغالب وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة منهم الثاني وقضية ذلك أنه لا نقل فيها مع أن منقول الجمهور الاول وهو المعتمد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته وهي يفتح الضاد العقار ولا يبيع رأس مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما من غلة الضيعة ورتخ مال التجارة عن كفايته لمجونه لتعصيل رقيق يعقده ولا يبيع مسكن ورقيق نفيسين ألفهما

كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه (قوله ولا يجب شراء بعين) كأن وجد رقيقا لا يبيعه مالكة الابا كثر من ثمن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الدبر الى أن يجده بثلث المثل اه شرح المنهج وقوله الابا كثر من ثمن مثله أى غير اللاتيق به والا فبديعة الجمال عنها كثر لكنه لا توجبها فيجب شراؤها ولا يجب قبول هبة لرقيق او غمه ولا قبول اعتاقه عنه (قوله بوقت الاداء) أى وقت ارادة الاداء أى الاخراج أى احرارها ولو بعد وجوبه اعليه بئدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت هوده في الظهار والمعتد أن المعتبر بعجزه وقت الاداء فلا يعتبر بما قبله وان كان - وسرا قبل فيه كفر بالصوم ومن شرع في الصوم ثم أسير فلا ينقل لانه لا يعتبر ما بعد وقت الاداء أيضا كما قرره شيخنا ح ف (قوله ولا بأى وقت كان) أى ولا بالاغلاظ منهم قال اقوال أربعة كما قاله شيخنا (قوله بأن عجز عنها) أى عند الشروع في التكفير وهو المراد بوقت الاداء - (قوله أو شرعا) بأن لم يجد عنها أو وجده واحتاج اليه للمؤنة أو وجدها واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعى وجودها بأكثر من ثمن مثلها كافي التيم بل يصبر الى أن يجدها ثمن مثلها ولا ينقل للصوم (قوله فصيام شهرين) أى بالهلال وان نقص الاله المعتبر شرعا كافي البرموى فلو صامه - ما تم تبين بعد صومه - ما أن له ما لا ورثه ولم يكن عالما لم يتدبصومه على الادب اعني ارجا في نفس الامر اه حجروا ر فيقع صومه نفلا مطلقا * (تبينه) قال الشيخ خضر سئل شيخنا الزايدى عن حكمة وجوب شهرين متتابعين في حادثة القتل والظهار ووقاع نهار رمضان عدا اذا عجز عن العتق وعن حكمة عدم وجوب شهرين متتابعين اذا عجز عن الرقبة في كفارة الخلف بالله تعالى فأجاب بأن القتل من حيث هو لما كان من الكاثر وكذلك الظهار والوقاع في نهار رمضان من الكاثر أيضا غلط عليه بصوم شهرين متتابعين ولا كذلك الخلف بالله تعالى فانه في الجملة ليس من الكاثر وأيضا لما كان الخلف بالله تعالى أكثر وقوعا من القتل ونحوه خفف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله فلو تكلف الاتاق) المناسب لذكر لو تكلف الخ (قوله أو غيره) كالاتهاب (قوله بنية الكفارة) وكذا يجب النية في الاعتاق أو الاطعام ولا يشترط تعيين كونها ظهارا مثلا قال م ر في شرحه فلو أعق من عليه كفارتان لقتل وظهار رقبتي بنية كفارة ولم يعين أجر أعني ما أورقته كذلك أجراه عن احدهما مبهمة وله صرفه الى احدهما وتعين فلا يتمكن من صرفه الى الاخرى كالموئدى من عليه ديون بعضهما مبهما فان له تعيين بعضها لاداءه لو نوى غير ما عليه غدا لم يجزه والى في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا اه بخروجه ولو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو هين الشهر الاول عن كفارة والثاني عن الاخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق العجز اه برموى (قوله في صوم الفرض) أى الاصل (قوله ويجب تبين النية) وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها م ر (قوله فان بدأ بالصوم) محترمة قوله ويعتبر الزهران بالهلال أى ان بدأ بالصوم في أول الشهر (قوله بفوات يوم الخ) ووقع السؤال في المدرس

ولا يجب شراء بعين وأظهر الاقوال اعتبارا باليسار الذي يلزم به الاتاق بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولا بأى وقت كان ثم شرع في الخصلة الثانية من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد) رقبة بعثها بأن عجز عنها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) للآية الكريمة فلو تكلف الاتاق بالاستقراض أو غيره أجزأه لانه ترقى الى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال ولو نقصنا ويكون صومه ما بذية الكفارة لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم الفرض ويجب تبين النية كافي في صوم رمضان ولا يشترط نية التتابع اكفاء بالتتابع المصلى فان بدأ بالصوم في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وفوت التتابع بفوات يوم

عمالومات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شيء هل يبنى وارثه أو يستأنف والجواب عنه
أن الظاهر الثاني لا تقام التتابع وعليه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطان ماضى
من صومه وعجزه عن الصوم بعونه ولا يجوز لوارثه البناء على ماضى أه ع ش على م محل
هذا أن لم يصم وارثه عنه (قوله بلا عذر) ويحرم قطعه بلا عذر لانه الشهرين كيوم واحد
ويحرم الوطء فيه ما ولولا لانه لا يجوز له الوطء في الظهار إلا بعد تمام الكفارة لكنه فيه لا يقطع
التتابع خلافاً للإمام مالك وأبي حنيفة رضي الله عنهما أه (قوله يكفون) أى من نحو حيض
ونفاس وانغماس مستغرق أه مرحومى فان قيل الكلام في كفارة الظهار وهى خاصة بالرجل
ولا يتصور فيه حيض أجاب عنه م ر بقوله لا يفواته بنحو حيض أى في كفارة القتل اذ كلامه
يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها بما ذكر ويتصور أيضاً كفارة الظهار بأن تصوم امرأة
عن مظاهر ميت قريب لها أو بأذن قريبه أو بوصيته أه بالحرف واعتراض ع ش هذا
التسوير بأنهم أحيين لا يجب عليها التتابع لانه انما وجب فداحق الميت لمعنى لا يوجد في حق
النائب عنه في الصوم أى وهو التغليب أه وعبرة البرماوى قوله بنحو حيض أى في كفارة
المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجاع رمضان فانه لا كفارة
عليها فيها وأما كفارة العيى فالواجب فيها عند العجز عن الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط
فيها الولاء أه وقال شيخنا العزيزى قوله بنحو حيض محله اذ لم تغل مدة الصوم عن الحيض
فان كانت تحلو كان كانت عاداتها أن تطهر شهرين وتحيض في الثالث فيجب عليها أن تعمرى
شهرى الطهر وتصوم فيها فان لم تعمر ذلك وطراً الحيض قبل تمام المدة فانه يقطع الولاء أه
قال ع ش على م ر ولو أمرهم الامام بالصوم للاستسقاء فصادف ذلك صوماً عن كفارة
متابعة فينبغى أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به
وان قلنا يجب الصوم بأمر الامام (قوله أو لمرض) أى أو سفر أى وان جازهم الفطر وحيث
بطل التتابع فان كان بعذر انقلب ماضى نقلاً والافلا أه سم (قوله يدوم شهرين)
أشار به الى أنه لا يشترط دوام المرض أبداً في الانتقال الى الاطعام فان لم يدوم شهرين بل بعضهما
انظر زواله ولا ينتقل للاطعام بل يصوم بعد زوال المرض أه شيخنا قال سل لك ان تقول
يشكل عليه انتظار المال الغائب في القدرة على العتق ولو زاد على ذلك ويحجب بأنه يمكنه
الاخذ في أسباب احضاره ولا كذلك المرض أه (قوله المستفاد) بالنصب بدل من ظنا
ولا يصح أن يكون نعتاً لظنا لانه معرفة وظنا نكرة وقد يقال المستفاد اسم مفعول وأل المداخلة
عليه موصولة لامعرفة وحينئذ فهو نكرة كما قال ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * ومضاف من تنكيره لا بعزل

ومثل المضاف المذكورون بال (قوله من العادة) أى من عادة الشخص فان أخلف الظن
أو زال المرض الذى لا يرجى برؤه لم يجز الاطعام أه حل (قوله أو من قول الاطباء)
أى عدلين منهم وقال م ر الاوجه الاكتفاء بقول عدل منهم أه برماوى (قوله أو لمشفة
شديدة) أى لا تحتمل عادة وان لم تبح التيمم بدليل التمثيل بالشبق أه حل (قوله الغلة)
بضم الغين المجع وسكون اللام وفتح الميم (قوله شهوة الوطء) أى شدة الحاجة اليه برماوى

بلاعذر ولو كان اليوم الاخير أما اذا
فات بعذر فان كان يكفون لم يصم
لانه ينافى الصوم أو كمرض
مسوغ للفطر بشرط لان المرض لا ينافى
الصوم ثم شرع في الخصال الثلاثة من
خصال الكفارة فقال (فان لم يستطع)
أى الصوم المتتابع لهم أو لمرض
يدوم شهرين ظنا المستفاد من العادة
في مشله أو من قول الاطباء أو لمشفة
شديدة ولو كانت المشقة لشبق وهو
شدة الغلة أى شهوة الوطء أو خوف
زيادة مرض

(قوله فاطعام ستيين مسكينا) أي من أهل الزكاة بأن يكونوا أحراراً مسلمين من الأديان
فلا يجوز دفعها لغيري أخذ من قوله في الحديث فترد على فقرائهم إذا ظهر منه فقر أبي آدم
وان احتمل فقراء المسلمين الصادق بالحق وقد يؤيد عدم الاجزاء أنه جعل لمؤنهم ولطعام خاص
وهو العظم ولم يجعل لهم شيئاً يتناولونه إلا آدميون على ما لا يخبر بين فقرائهم حتى نعلم المستحق من
غيره ولا نطرق لامكان معرفة ذلك لبعض الخواص لا بالاعتقالات على الأمور النادرة وآراء الغير
بالمسكين مع أن المراد منه ما يعطى الفقير كعكسه تأسيساً بالكتاب العزيز ولأن شمول الفقير طاهر
من شمول الفقير له وخرج بأهل الزكاة غيره فلا يجوز دفعها للكافر عندنا معاشرة أفعية خلاف
للحنفية إذا لا سلام عندهم ليس بشرط في أخذ غير الزكاة فإنه يجوز عذره أن تدفع إلى الذي
سواء كان واجباً أو تطوعاً كصدقة الفطر والكفارة والبدن وكذا لا يجوز دفعها لما نهي
ومطلبي ومواليهم ولا لمن تازمه مؤنته ولا لرفيق لانها حق الله تعالى فاعتبر فيها فئات
وأما خبر فاطمة أهلك فوقول أي بأن الكفارة انما تجب على من قدر عليها وهذا الرجل لم يقدر
عليها فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وملكه أباه قال ما أحذر أفتقر إليه منافقنا له النبي
صلى الله عليه وسلم خذه الخ لأن الكفارة انما تكون عن الناضل عن القوت ومن كان على
هذه الحالة يجوز له أكل ذلك وتبقى الكفارة ديناً عليه ولا يكفي أقل من ستين وان دفع لهم أ
من الستين متدا ولا يشترط الاعطاء في وقت واحد ولو دفع الامداد لما قام فثبت بدل دفعها
للمساكين لم يجزه إذا لا بد للمام على الكفارات ولو دفع المكفر لواحد منهم متدا ثم اسره رداه
لا خروجه كذا إلى تمام الستين كفي وان كان مكروهاً وذكر بعضهم حكماً لا لزوم ستين
مسكينا وهي ما قبل أن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الارض الحلقة بالاجرة
والاصفر والاسود والسهل والوعر والخلو والعذب وغير ذلك واختلقت أنواع أولاده كذلك
فكان المكفر عجم جميع الانواع بصدقته ولا يبعد أن تكون حكمة كون الصرم ستين يوماً
كذلك كما في قل (قوله لأنه أسوأ) أي وانما اختار المصنف التعبير بالمسكين أي
بالكتاب العزيز (قوله والمراد عليكم) أي بالدفع اليهم ولم يوجب دفعه بل كفي حن
والبرماوى قال الشيخ صل أي ولو كان ذلك على جهة الشروع بهم لكن لما جريه
إذا علم أنه وصل لكل واحد منهم متدا حتى لو ملكهم الجملة بالسوية وأقبضهم ثم اقتسموها
بالتفاوت بحيث لم يحصل لبعضهم متدا لم يجزه الا لمن علم أنه حصل له مديته كعمل الغير خلاف
لما في شرح الروض مر اه وأشار الشارح بقوله تبع فيه لفظ القرآن للعواب عما يدل
انه كان الاولى للمصنف التعبير بالتمليك بأن يقول نأ لم يستطع له ستين مسكياً الخ رعاية
المنهج فان عجز ملك في ظهار وجاع ستين مسكياً أهل زكاة متدا قال في شرحه وتعبير
بملك أولى من قوله كفر بطعام لاخراج ما لو غداهم أو عساهم بذلك فانه لا يكتفى به وعبرة
قل على الجلال وله أن يجمع الامداد والمساكين ويملكها لهم ولو توسعوا في أيهم ولهم
بعد ملكها قسمتها ولو متفاضلا كما قاله شيخنا وفيه بحث لانه ان كان من أخذ مديته عن المتدا
شريكاً بقدر ما أخذ لم ينقص غيره عنه فلا يجوز أو شريكاً بقدر المدة فليس له أخذ أكثر
لانه ليس حقه ولهذا قال الخطيب الآن يقال انه من حيث مساحته غيره له شيء من حقه

(فاطعام ستيين مسكينا) للآية
السابقة أو فقيراً لأنه أسوأ حالاً منه
ويكتفى البعض بمساكين والبعض
فقراء * (تنبيه) * قوله فاطعام تبع
فيه لفظ القرآن الكريم والمراد بملكهم
كقول جابر رضي الله تعالى عنه أطمع
النبي صلى الله عليه وسلم الجنة
المسكين أي ملكها

فأما قوله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه
ولم يقمضوه لم تجز قسمة متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم به بلا تقدير لانه ليس
في معاملة وانما لم يجز دفع ثوب واحد لثمة مساكين في كفارة اليمين لانه لا يسمى ثيابا ولا اكل
واحد ثوب اهـ (قوله فلا يكتفى بالتغذية) بالدال المهملة بدل ما بعده وهي ما يؤكل قبل
الزوال والشمية ما يؤكل بعده وأما التغذية بالذال المجبة فانها تهم الاثنين اهـ شيخنا (قوله
ولا التعشية) أى ولا اطعام أقل من ستين ولا اطعام ستين متدا واحد في ستين يوما اهـ سم
(قوله أى فلا يشترط لفظ) معتمد (قوله ولا يكتفى بتلك) أى عليك المظاهر (قوله
ولا الى مكفى) عطف على التوهم كأنه توهم أنه قال ولا يكتفى فعه الى كافر (قوله صفات
الزكاة) أى الفقر والمسكنة فلا يكتفى صرفها لمن لم يتصف بهما (قوله ويصرف للستين
المذكورين ستين متدا) فلو دفع ستين متدا الى ثلاثين مسكينا أجزأه اطعام ثلاثين ان لم ينقص
كل واحد عن متدا ولزمه صرف ثلاثين متدا الى ثلاثين غيرهم وله استرداد الباقي منهم ان أعلمهم
بكونها كفارة بخلاف ما لو توافى الامداد الستين أى فلا يكتفى نعم لو أخذوا الجملة على
الاتمالة ثم اقتسموا لم يضر التفاوت في المأخوذ بعد الاقتسام في الاخرى ملكهم قبله وبخلاف
ما لو كان المدفوع الى كل واحد أقل من متدا سم (قوله كل مسكين) أى نصيب كل مسكين
الحق وفي نسخة متدا بالنصب وهي طاهرة أى يعطى متدا وقدر شيخنا ح ف ان قوله كل مسكين
أما بالجر بدل من ستين أو منصوب بفعل محذوف أو بدل من ستين على الحمل أو مرفوع
بأن فاعل المحذوف أى يطعم دل عليه اطعام المتقدم ودعا على الثلاثة منصوب مفعول ثان
وفي نسخة برفع متد فيكون كل مسكين مرفوعا أى كل مسكين له متدا (قوله أو يطلق) معطوف
على قوله بالسوية وهو منصوب على حدة * وليس عبادة وتقرعنى * قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان ثابا أو محذوف

سواء كان العطف بأو وبالواو أو بالفاء أو ثم (قوله فاذا قبلوا) لعل المراد بالقبول عدم الرد
ولو تقاوتوا بعد قبول لوجود التساوى حال الملك اذا قبلوا حصل الملك بخلاف ما سيأتى
فيما اذا قال خذوه ونوى الكفارة فأخذوه متقاوتين فانه لا يجزى لعدم التساوى حال التملك
اذا الغرض أنه لم يوجد قبول حال التساوى ولا الاخذ للقائم مقام التساوى بخلاف المسئلة
الاولى فان فيها لقبول المحصل للملك حال التساوى كما فاده شيخنا (قوله على الصحيح)
يرجع لصورتي الوضعين أى بهم وإنما أثر التمثيل ان ذكرنا فيه من الخلاف فذكر المحتسب
فيه وترد المتفق عليه وهو تملك كل واحد متدا على انفراد اهـ شيخنا (قوله لم يجزه) أى
لم يخرج من العهدة بهذا الفعل فلا ينافى أنه اذا قبل المدين أخذ بعضه فانه يجزى اهـ شيخنا
(قوله ولو قال خذوه الح) الفرق بين هذه ومسئلة الاطلاق أنه هنا نوى التسوية وهناك
لا ينسأله وأيضا هنا لم يوجد قبول وانما وجد فعل قائم مقام القبول بخلاف الاولى فانه وجد
فيها قبول بالفعل لفظا وعبرة م وبخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزى
ان أخذوه بالسوية واللام يجزى الامن أخذ متدا لادونه اهـ وهي أوضح من عبارة الشارح وأولى
منها (قوله ونوى) أى الكفارة (قوله فان تشاوروا) أى قبل الاخذ بالسوية لم يجزه

فلا يكتفى بالتغذية ولا التعشية وهما
يشترط اللفظ أى ويكتفى بالدفع عبارة
الروضة تقتضى اللفظ لانه عبر بالتمام
قال الاذرى وهو بعيد أى فلا يشترط
لفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة
ولا يكتفى بملكه ككافرا ولا هاشم ياولا
مطلبيا ولا من تلمزته نفقته كزوجته
وقريبه ولا الى مكفى بنفقة قريب
أو زوج ولا الى عبد ولو كانتا لانهما
حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة
ويصرف للستين المذكورين ستين
متدا (كل مسكين متدا) كان فيه هاتين
أيديهم ويملكهما بالسوية أو يطرق
فاذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح
فلو فارق بينهما لم يملك واحد متدين
وأخر متدا أو نصف متدا لم يجزه ولو قال
خذوه ونوى فأخذوه بالسوية أى حراً
فان تشاوروا

للتفاوت قبل الملك اذا الملك هنا بالاختصاص مقام القبول اه شيخنا (قوله لم يجز الامتد
واحد) اقتصر عليه عملا بالاسوأ وللاحتياط لانه يمكن أن كل واحد أخذ دون هذا الواحد
فانه أخذ الباقي بقسمه فكل من أخذ دون مائة لم يجز ما أخذه الا ان قم ومن أخذ الباقي بعلمه
لم يجز ما أخذه الامتد واحد ويسترد منه ما زاد عليه اه شيخنا (قوله ما لم يقين) كأن علم أن
هناك آخر أخذ مائة كاملا (قوله معه) أي مع هذا المدة ومع التفاوت أي فيجزي المكفر
جميع الامداد التي علم أنها كاملة واحد واحد مع كل من أخذ منها واحدا أو أكثر
وان كانت الزيادة لا تحسب فالحاصل أنه اذا لم يظهر الحال في أخذهم الامداد مع التفاوت
أي عدم العلم في أخذها بالسوية فانه لا يحسب له الامتد واحد ما لم يعلم عند آخر كلامه واحد
آخر فيحسب هذا الثاني أيضا فاذا ظهر ثالث مع آخر حاسب وهكذا هذا معنى كلامه فتأمله
ح ف (قوله والخبز) واختار الروياني جوازه فيعطى كل أحد رطلين وبه قال ابن
أبي هريرة والصيرفي وأجدوا أبو حنيفة رضي الله عنهما ولا بأس بقليل آدم اه برماوى (قوله
واللبن) مرجوح والمعمد اجزأؤه كافي الفطرة قل وصرح شيخ الاسلام في المنهج
(قوله طهارة مطلقا) انما يقيد بقوله المتن حتى يكفر لان الطهارة المؤقتة يجوز له الوطء فيه
انما بعد التكفير أو بعد انقضاء المدة ولو قبل التكفير وتبقى الكفارة في ذمته ان كان وطني
في المدة فان لم يطأ حتى انقضت فلا كفارة عليه كما هو قسبة كلام المنهج وبه صرح
(قوله حتى يكفر) أي ان لم يخف الزنا وعبرة المنهج وحرم قسلي تكثيرا ومعنى مدة طهارته
مؤقتة تقع حرم مجبض فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرقة والركبة فقط اه وانظر لراصد
الى الوطء مع الجوز عن الكفارة وقد يتجه الجواز حيث تعين لدفع الزنا وقد يشعر بقوله حرم
مجبض لان الوطء حينئذ أي حين اذ تعين لدفع الزنا لا يحرم في الحيض كما ناله الشورى
قال ع ش على م ر لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله حلاله طهارة
على المقيد) معنى حل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد اه شذائي
(قوله فيحرم) أي سواء بشهوة أو لا (قوله ويقع مؤقتا) هذا هو المقصود بالذكركها
وما قبله ذكر نوطته لانه لا تكرار وقبل يقع المؤقت مؤبدا كما قرره شيخنا (قوله انما يحصل
العود الخ) ويجب عليه النزح حالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو يفرع المدة قل
(قوله لان الحل الخ) تعليل لمخدوف أي لا يحصل بالامساك عودا لان ثبوت الكفارة لان الخ
(قوله فالامساك) أي امساك الزوجة المظاهر منها أي عدم طلاقها بقب الطهارة يستحل
أن يكون لا انتظارا لحل أي بعد انقضاء المدة فيحل الطهارة ولا كفارة وقوله أو الوطء في المدة
أي وتلزمه الكفارة أي فيحل الطهارة بأحد أمرين مضى المدة أو الوطء فيها السنن ان وطئ
بعد انقضاء المدة لم يلزمه شيء كما هو ظاهر (قوله يحتمل الى قوله والاصل الخ) قسمة هذه
العبارة أنه لو لم يسكنها للوطء خاصة تجب عليه الكفارة وليس كذلك ما لم يطأ بالفعل ولذا وجد
في كثير من النسخ الضرب على قوله لان الحل الى قوله تمتة أقامه شيخنا (قوله لانتهانه) أي
الطهارة وقوله بها أي بالوقت وأنت الضمير لتأويله بالمدة فالاولى أن يقول به أي الوقت
المؤقت به (قوله اذا عجز من لزمته الكفارة) ويحصل العجز عن الاطعام بدم ما يفضل

لم يجز الامتد واحد ما لم يقين معه من
أخذ مائة آخر وهكذا وجنس الامداد
من جنس الحب الذي يكون فطرة
فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا
يجزى نحو الدقيق والسويق والخبز
واللبن ويجزى الاقط كما يجزى
في الفطرة (ولا يحل) للمظاهر طهارا
مطلقا (وطؤها) أي زواجه التي ظاهر
منها (حتى يكفر) لقوله تعالى في العتق
فتصير برقة من قبل أن يتأسا ويقدر
من قبل أن يتأسا في الاطعام حلالا
لأنه مطلق على المقيد لا اتحاد الواقعة
و حرم بالوطء غيره كالامس ونحوه
تأنيده بشهوة فانه جائز في غير ما بين
السرقة والركبة أما ما بين ما فيحرم كما
رجحه الرافي في الشرح الصغير ويصح
الطهارة المؤقتة كما مر ويقع مؤقتا
وعليه انما يحصل العود فيه بالوطء في
المدة لان الحل منتظر بعد المدة
قاله المسالك يحتمل أن يكون لا انتظارا لحل
أو الوطء في المدة والاصل براءة من
الكفارة وكالتكفير مضى الوقت
لانتهانه بها * (تمتة) * اذا عجز من
بشيء الكفارة عن جميع النصال

عن كفاية العمر القالب فظهر ما مر في الاعتاق زيادى (قوله بقيت في ذمته) أى لأن حقوق الله المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن كانت لا بسبب من العبد كذا الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه البذل كجزء الصيد وندية الخلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ومعنى كونها تستقر في ذمته أنها تستقر مرتبة كما كانت إلى أن يقدر على خصله فإن قدر على أكثر تب والنائب في ذمته الكفارة مرتبة على المعقد خلافا لما في التنبيه من أن النائب في ذمته الخصلة الأخيرة ولما قاله القاضي أبو الطيب من أنه إحدى الخصال الثلاثة وأنها مخيرة ولولا ترك الجميع مع القدرة عوقب على أدائها أو فعل الجميع أثيب على أعلاها فرضا والباقي يقع له نفلا إن لم يعتقد أن جميعها واجب عليه مع علمه والأفلا تجزئه لأنه استدرأ على الشارع بل لا يعد تكفيرا بهذا وهذا كلف في كفارة اليمين وقال الشيخ خالد في شرح الأزهرية لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويباح إذا لم يعتقد ذلك (قلت) وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتميم (قلت) وفيه نظر لما مر أنه إذا اعتقد أن جميع أفعال الوضوء أو الصلاة فرض لا يضره إلا أن قيد بالجاهل والأقرب سوى ما هنا بذل والأقرب أنه كالمعادة فإن نوى بها الفرض عليه لا تعتقد فكذا هنا اهـ رجائى (قوله فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر) هذا هو المعتقد نعم إن خاف العنت جازله الوطء فيما يظهر لكن بقدر ما يدفع عنه خوف العنت اهـ ع ش بالمعنى وما في حاشية قل ضعيف فليحذر (قوله ويبقى الباقي) من جنسه في ذمته فيلزمه بقية الامداد ولا يلزمه الصوم لو قدر عليه بعد (قوله ولا تنظر) أى ولا تنظر إلى توهم السقوط بكونه فعل شيئا وهو إخراج ما قدر عليه أى فلا يتوهم أنه أسقط ما ينقضي قياسا على الفطرة وهذا مرتب بقوله ويبقى الباقي في ذمته الخ فقول كونه فعل شيئا أى بكونه فعل شيئا وهو بعض الكفارة وهو بعض الامداد فتوهم ولا تنظر رد على الوجه الآخر وفيه إشارة إلى أن صاحب هذا متوهم وغالط هذا وكان الظاهر أن يقول ولا تنظر إلى توهم سقوط باقي الكفارة لكونه فعل شيئا منها أو لكونه فعل به ضها لأن فعله بعض الكفارة محقق لا متوهم وإنما المتوهم سقوط باقيها بفعل بعضها كما قرره شيخنا ح ف وعارة مد ولا تنظر إلى توهم كونه فعل شيئا أى وهو إخراج ما قدر عليه من الطعام أى فلا يتوهم أنه سقط عنه ما ينقضي لما تقدم أن الميسور لا يسقط بالمعسور ولكن قد يبادر من عبارته أنه إذا قدر على العتق أو الصوم وجب لأن ما أخرجه لا ينظر إليه ولعله ليس مرادا ولو شرع المكفر في خصله فقد رعى أعلى منها لم يلزمه الانتغال لشروعه في المقصود وإن كان الأولى لذلك اهـ قل على المحل ولو قدر على بعض خصله وهى الطعام فقط أتى به لأن كلاما من العتق والصوم لا يتبع بعضه لأنه لا أثر لقدرة على بعض عتق ولا صوم ويبقى الباقي بذمته يخرج به إذا أسير فلو قدر بعد إخراج ذلك البعض على غير الطعام كالرقبة أو الصوم لم يجب الاتيان بذلك لشروعه في الطعام وقوله ويبقى الباقي معطوف على قوله أتى به وعلم من استقرار الكفارة في ذمته أنه في صورة الظهار لا يبطأ حتى يكفر وهو المعتقد

• (فصل في اللعان) •

ذكره عقب الظهار لأن اللعان قد يكون حراما في بعض الأحيان كما يأتي وكل من اللعان

بقيت في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا تجزئ كفارة ملققة من خصلتين كأن يعتق نصف رقبة ويصوم شهرا أو يصوم شهرا ويطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لأنه عادم لها بخلاف ما إذا وجد بعض الطعام فإنه يخرج به ولو بعض مد لأنه لا يدل له والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته في أحد وجهين يظهر ترتيبه لأن الفرض أن الهجر عن جميع الخصال لا يسقط الكفارة ولا تنظر إلى توهم كونه فعل شيئا وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر إلا على رقة أعتقها عن أحدها ما وصام عن الأخرى إن قدر والأطعم

• (فصل في اللعان) •

هو إقامة المبالغة ومنه لعنه الله أى أبعده وطرده

والظاهر يصح من الرجعية واللعان مصدر لا عن كما قال في الخلاصة * لقاعل النعال والمقاعله
ويصح أن يكون جمعا للعن كصعب وصعاب (قوله وسعى بذلك) أي سعى معنى اللعان بلفظ
اللعان والضمير راجع للمعنى الشرعي الآتي وكان الأولى ذكره عقبه كذا في بعض الحواشي
وهو غير متعين إذ يصح أن يكون الصير راجعا لللعان المترجم به (قوله لبعده الزوجين من الرحمة)
أي لبعده الكاذب منهما ويصح أن يراد بعده ما معافيا إذا كان ~~ي~~ ~~م~~ ~~ن~~ الصادق منه ما
الستر ولم يضطر لللعان فإنه يستلزم الاسترقاق لم يستركان بعيدا من الرحمة الكاملة كما تقرر شيخنا
ح ف واقصر شيخنا مد في الحاشية على الأول (قوله فلا يجتمعان أبدا) أي لا في الدنيا
ولا في الآخرة كما أتى به شيخنا م ر زى (قوله كلمتان) أي خمسة وجعلت في جانب المتدعي
مع أنها أيمان على الأصح رخصة لعسرا إقامة البيئة بزناها وصيانة للأنساب عن الاختلاط
شرح م ر والمناسب للمصدر قول كلمتان وأطلق عليها كلمتان مع أنها جمل مجاز من إطلاق
الجزء على الكل (قوله حجة المضطر) يعني أنها سبب دافع للعد عن المضطر أي الأصل فيه
ذلك والافيجوز مع القدوة على البيئة كما يأتي وكان عليه أن يزيد أو إلى نقي ولد ذكر المضطر
للعالم لأنه إذا لم يكن ولا ينقيه فلا اضطرار والأولى له الستر والطلاق وعبرة خض قوله
للمضطر ليس بقيد حتى لو قدر على إقامة البيئة بزناها له أن يلاعن لأن اللعان كالبيئة حجة
وصدنا عن الاختلاط بغير قوله ولم يكن لهم شهداء لأنفسهم من اشتراط تعذر البيئة الإجماع
(قوله إلى قذف من) أي زوجة وذكر ضمير لطخ نظر اللفظ من والمراد بالفراس الزوجية أي
إلى قذف زوجة لطخت نفسها (قوله لطخ فراشه وألحق) مبيان للتعامل وضميرهما عائدا على
من الواقع على الزوجة أي إلى قذف امرأة لطخت فراشه أي المضطر وفي المصباح أن ~~ن~~ ~~ك~~ ~~لا~~
من الزوجين يسمى فراش الآخر كما يسمى لباسه فيكون المراد بالفراش الزوجية فهو من
الاطهار في محل الاضمار ويحتمل أن المراد بمن الزاني أي إلى قذف رجل لطخ زوجة المضطر
وقوله وألحق العار به عطف تفسير على كل تقدير والأولى كونه عطف مسبب على سبب فان قلت
هو غير مضطر للقذف إذا لم يكن هناك ولد أجيب بأن كلامه على تقدير مضاف أن أي دفع
موجب القذف الخ وأوجب بفتح الجيم هو الحدة والمراد بالاطخ التلوين ونسبته للار
والقذف جائز حيث وزاد شيخ الإسلام في المنهج والتحرير قوله وألحقني ولده اه المراد باني
الولد أن يأتي إلى الحاكم فيقول هذا الولد أو الحمل ليس مني ثم يلاعن بعد ذلك إذا أمره الحاكم
أي أن علم أرضن ظنا سو كذا أنه ليس منه ظاهرا كان لم يلائها وأولده له لدون ستة شهر
من الوطء وأمانة خالق والقذف انني الولد واجب حيث ذاه (قوله وسعت هذه الكلمات
الخ) قد وجه التسمية فيما سبق بقوله وسعى الخ وحاصله أن بعض الشراح وجب بالاول
وبعضهم بالثاني والشارح جمع بينهما وكان الأولى الاتصاف على أحدهما لكفايته كما تقرر
شيخنا قال البرماوى وكانت في جانب المدعى ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان وكلمة بلفظ
الشهادة على الأصح رخصة لعسرا إقامة البيئة على الزنا وصيانة للأنساب عن الاختلاط ولا بد
من بيان سبب نفي الولد اه (قوله لقول الرجل الخ) أي فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الجزء
على الكل ثم صار حقيقة شرعية في الكلمات الخمس ثم توسع فيه فأريد به ما يتم الواقع من الرجل

وسعى بذلك لبعده الزوجين من الرحمة
أول بعد كل منهما عن الآخرة فلا
يجتمعان أبدا وشرعا كلمتان معلومة
جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطخ
فراشه وألحق العار به وسعت هذه
الكلمات لعنا لقول الرجل عليه
لعنة الله أن كان من الكاذبين
وطلاقه في جانب المرأة من مجاز
التغليب واختير لفظه دون لفظ
الغضب وإن كانا موجودين في اللعان
لكن كون اللعنة متقدمة في الآية
الكرمية ولأن إمانه قد ينقل عن إمانها
ولا ينهكس

والمرأة تغلبا كما قال الشارح (قوله والاصل فيه) أى الدليل عليه قبل الاجماع قوله تعالى فى أوائل سورة النور والذين يرمون أزواجهن أى يقدفونهن بالزنا (قوله الآيات) أى الى قوله من الصادقين وفى نسخة الآية والمراد به جنسها لأن المذكور آيات (قوله وسبب نزولها ذكرته) أى مفصلا فلا يشاقى أنه سياتى ملخصا بقوله لأن النبي قال لهلال ابن أمية الخ قال شيخ الاسلام فى شرح الروض وسبب نزولها أن هلال بن أمية قدف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له صلى الله عليه وسلم البيعة أو حذ فى ظهره فقال إذا رأى أحدنا رجلا على امرأته ينطلق يلتمس البيعة فعمل النبي صلى الله عليه وسلم يكترن لك فقال والذى بعثك بالحق نبيا إلى صادق وإنزله الله ما يرى ظهورى من الجمل فقلت الآيات وروى أن عويمرا العجلاني قال يا رسول الله أ رأيت أن وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع إن قتله قتلته وفكف ينعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها قتلا عنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك فى الصحيح ولهذا جعل بعضهم هذا وسبب نزول الآية ومن قال بالاقول حمل هذا على أن المراد حكم واقعتك بين مما أنزل فى هلال إذا حكمكم على الواحد حكم على الجماعة اه وبعبارة ع ش على م ر واختلف العلماء فى سبب نزول آية اللعان هل بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر قد أنزل الله فيك وفى صاحبك قرآنا وقال جمهور العلماء سبب نزولها قصة هلال بن أمية واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل أنهما أنزلت فيهما جميعا فعلمها سائلا فى وقتين متتارين فنزلت الآية فقيمهما ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت فى ذاك وأما هلال الأول من لامن قالوا وكانت قضيته فى شعبان سنة تسع من الهجرة اه والعجلاني بالفتح والسكون نسبة الى بنى العجلان بطن من الانصار كما فى باب السبوطى (قوله وهى عيين) أى ايمان أربعة حتى انه ان كان كاذبا لزمه أربع كفارات لأن كل كلمة بجزلة اليمين ولا يزاد خامسة لقوله وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين لانه مؤكدا ما قبله لأنه عيين خامسة وهذا هو الذى عول عليه الزيادى وخالف ابن حجر فقال والوجه أنها أى الكفارة لا تعدد بتعددها لأن المخاوف عليه واحد والمقصود من تكريرها محض التأكيد لا غير اه (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بعين وقيل شهادات ويترتب على ذلك أنه اذا كذب فيها فان قلنا ايمان يلزمه أربع كفارات وان قلنا شهادات لا يلزمه عند الكذب شئ وليس فى الايمان ما يتعددا فى اللعان والقسامة وليس منهما ما يكون فى جانب المدعى الا فيهما وذهب رخصة على خلاف القياس للحاجة اليه (قوله فلا يصح لعان صبي) مفرع على قوله وهى عيين لأن اليمين منها غير معتدة (قوله ولا يقتضى قدفهما) مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف تقديره زوجته كما وقوله لعانا معمول لقوله يقتضى المنق (قوله ولا اعتوبة) أى لهما من حد أو تعزير وقال بعضهم ولا اعتوبة أى حدا أو مائة تزيير فيجب قدفهما فان عزا قبل الكمال فظاهر والاعز بعد الكمال (قوله واذا رمى) أى سبها وخاض فى عرضها بما ذكره فنبه ذلك برى السهم الحسى بجماع الايلام بكل واستعير الى الحسى السب والخوض فى عرضها على سبيل الاستعارة

والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآيات وسبب نزولها ذكرته فى شرح البيهقي وغيره وهى عيين مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو فى الروضة عن الاصحاب فلا يصح لعان صبي ومجنون ولا يقتضى قدفهما لعانا بعد كمالها ولا اعتوبة كما فى الروضة ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذى وقع بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم الا فى أيام عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه (واذا رمى)

المصترحة الأصلية ثم اشتق من الرمي المحسوس بمعنى سب وتخاض استهارة تبعية
 (قوله أي قذف) من القذف ومعناه لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير أي في مقام
 إظهاره ومعرض كسجد نخرج الرمي بقبر الزنا كالسرقة ويقام التعبير إذا شهد أربع بالزنا
 فليس قذفا بل شهادة وكذا قذف صغيرة لا توطأ فليس قذفا شرعا وإن عزر عليه للتأديب وخرج
 جرح الشاهد لترد شهادته (قوله زوجته المحصنة) وهي البالغة العاقلة الحرة المسلمة العفيفة
 عن وطء تحتجب حال تكليفها واختيارها وعلما بالتحريم والاحصان لغة التمتع وشرعا جاء بمعنى
 الاسلام والبلوغ والعقل فقط كقافي قوله تعالى فإذا أحصن وجاء بمعنى الحرية كقافي قوله عقب
 ذلك فعلمين نصف ما على المحصنات الخ وجاء بمعنى التزويج كقافي قوله والمحصنات من النساء الخ
 وجاء بمعنى إصابة الحر المكف في نكاح صحيح كقافي قوله تعالى محصنين غير محصنين ولا يشترط
 في المحصن هنا الوطء في نكاح صحيح وقيد بالمحصنة نظر القول المتن فعليه حد القذف لأنه شرط
 في اللعان فله أن يلاعن غير المحصنة لاسقاط التعزير هذا وكان الأولى استأطاه والتعميم ويريد
 بعد قول المصنف فعليه حد القذف أو التعزير (قوله صريحا كزيت الخ) والوجه عدم
 احتياج نحو زنا ولو طأ لوصفه بتحریم ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم دلالت
 ويؤيده ما يأتي في زنت بك وفي الوطء بخلاف نحو ابلاح الحشفة في الفرج لا بد فيه من ثلاثة
 أما الرمي بإيلاجها في دبر امرأه خلية فهو كالذكر أو من وجه فينبغي اشتراط وصفه بنحو الإيلاج
 ليخرج وطء الزوج فيه فإن اظهر أن الرمي به غير قذف بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا وإيلاجها
 كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاق من قال لافرق في قوله أو دبرين أن يجب إطباقه
 رجلا أو امرأه كأولجت في دبر أو أوطئ في دبره والوجه قبول قوله بيمينه أردت بإيلاجها
 في الدبر بإيلاجها في دبر زوجته كما علم مما تقره فيعزروا أن يالوطى كناية لاحتمال إرادة كونه على
 دين قوم لوط بخلاف يالأنث فإنه صريح ولو قالت راودني عن نفسي أو نزل إلى بيتي وكذبها
 عزرت لا يثبت له بذلك اه شرح م ببعض تغيير (قوله أو يازانية) لأن يكون هذا اللفظ
 علما فلا يكون قذفا لا بنية اه زى (قوله أو ياقبة) كما أفتى به ابن عبد السلام وعند
 ابن عبد السلام أن قوله ياقبة صريح أو يالوطى أو ياعلق أو ياعرض أو يامسح أو ياقطع
 أو ياكخن والمعتد صراحة ثمة للمرأة وكناية للرجل وعاهرودوس ومأبون وطمة بك ذكره
 حل على المنهج والمعتد أن يعلق كناية لأن العلق في اللغة الشيء النفيس والنقطة عند الإلاق
 يحمل على معناه اللغوي ومن الكتابة ياقواد وقيل في صريح (فرع) قال م ما قال ابن
 الجهملة بلاع الزب فينبغي أن لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع بالشتم اه ومن
 الصريح قوله يافرخ زنا وقوله لولد غيره است ابن فلان فهو صريح أيضا بخلاف قوله لولد
 لست ابنى فإنه كناية اه مد على التحرير (قوله في الجبل) ليس قيد اغشاه الاقتصار
 على زنا بالهمز (قوله لأن الزن هو الصعود) انما كان كناية لاحتمال أنه قلب الباهمة
 فيكون قذفا وأن تكون الهمزة أصلية فلا يكون قذفا قال في المصباح زنا في جبل زنا
 مهموزا من باب تعب وزنوا أيضا صعد فهو زاناه (قوله هو الصعود) أي من جملة معناه
 الصعود ويستعمل أيضا في الزنا والافظا شرح قصره على ذلك (قوله نصريح قطعا) أي

أي قذف (الرجل) المكلف (زوجته)
 المحصنة (بالزنا) صريحا كزيت ولومع
 قوله في الجبل أو يازانية أو زنت فربك
 أو ياقبة كما أفتى به ابن عبد السلام
 أو كناية كزنا في الجبل بالهمز لأن
 الزن هو الصعود بخلاف زنا في
 البيت بالهمز فصريح لأنه لا يستعمل
 بمعنى الصعود في البيت ونحوه زادفه
 الروضة أن هذا كلام البغوي وأن غيره
 قال إن لم يكن للبيت درج يصعد إليه
 فيها فصريح قطعا أو يافجرة أو
 ياقسقة أو أنت تحبين الخلو

قوله من باب تعب كذا في نسخة المؤلف
 والذي في المصباح من باب تقع اه
 هو قوله القاموس اه صححه

وان كان له درج فكناية والمعتمد أنه صريح مطلقا زى (قوله أولم أجعل بكرا) هذا في امرأة لم يعلم لها تقدم اقتضاها مباح فان علم لها ذلك فلا صريح ولا كناية اه مرحومي (قوله والمحسن الذي يحذفه) احتراز عن المحسن الذي يلزمه الرجم وتقدم الكلام على المحسن قريبا (قوله مكلف الخ) فان فقد قديم هذه القيود فالواجب التعزير لا ايداء قال في المنهج ومن قدف محصنا حدة أو غيره عزر (قوله حر مسلم) وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه اهانة له ولا يرد قدف حر تد ويجنون وفقن زنا أضافه الى حال اسلامه أو افاقته أو حرية بأن أسلم ثم اختار الامام وقه لان سبب حدة اضافته الزنا الى حالة الكمال لشرح م ر (قوله عفيف عن وطء) عبارة المنهج عفيف عن زنا ووطء محرم مملوكة له ووطء في دبر حليته (قوله عن وطء يحذبه) أي بأن لم يسبق له وطء أصلا أو سبق له وطء لا يحذبه كوطء الشبهة أو الهيمة و مثل الوطء الذي يحذبه وطء حليته أو محرمة المملوكة في دبرهما فلا يكون محصنا وان كان لا يحذف عبادا ذكر ومثل دبر محرمة المملوكة فقلها كما يعلم من المنهج ولا يشترط عفته عن وطء حليته في الحيض (قوله فلا يحذف زوجه) أي بل يعزرها ثلاثا تجارأ على سبها وهذا خارج بالمكلف (قوله التي لا تحتمل الوطء) الاولى اسقاطه لان الصغيرة مطلقا خارجة من المكلف فقوله التي لا تحتمل ليس قيد لان الصغيرة خارجة بالمكلف سواء احتملت الوطء أو لا الا أن يقال قد يبدل لانه لا يلاع عن الزوج حينئذ لدفع التعزير الذي لزمه بخلاف ما اذا احتملت لوطء قبله عن لا يقطع التعزير (قوله ولا البكر قبل دخوله بها) يتأمل هذا ويحزر قاله المرحومي أي لانه ليس في كلامه ما يخرجها فالظاهر أنه يحذف بقذفها وسيأتي في كلامه ما يدل عليه قال المدعي لعل وجهه أن يقال بكارتها تكذب دعواه فصار كقذف صغيرة لا تحتمل الوطء لكن قد يعكر على هذا ما سيأتي في كلامه أنه لو قذف بكرا وطلقةا ثم تزوجها آخر وقذفها ثانيا لم تلاعن وجب عليه باللعان القاذفين بالحد والرجم فهذا يدل على أن قذف البكر يؤثر هذا هو الظاهر فأتى اللهم الا أن يصور ما هنا بغير الغوراء وما يأتي بالغوراء (قوله أو التعزير) أي في قذف غير المحصنة فلا حظ هذا في كلامه سابقا (قوله ابن سمعان) كذا في خط المؤلف وصوابه كما قاله النووي في تهذيب الاسماء واللغات ابن سمعان بسين مفتوحة وحاشا كنه مهملتين وبالمد اه مرحومي على وزن جراء مؤنث أسهم بمعنى أسود وهي أم شريك وأبوه عبدة بفتح العين والباء الموحدة والمحدثون يسكنونها (قوله البينة) أي تلزمك البينة أو حد الخ (قوله وله الامتناع) أي من اللعان وهذا معلوم من قول المصنف فعليه حد القذف (قوله ويشترط لصحة اللعان) جملة شروط اللعان أربعة سبق القذف أو ما يقوم مقامه من نفي الولد وولاء الكلمات وتلقين القاضي وأن لا يبدل لنظايا آخر وكون سبق القذف شرطا في اللعان فيه نظر بل هو سببه (قوله لان اللعان) عليه لقوله ويشترط لصحة اللعان الخ وقوله لان الزوج الخ علة لشرع (قوله فله قذفها) أي يجوز له اذا لم يكن هناك ولد فان كان هناك ولد يعلم أنه ليس منه وجب القذف واللعان وهذا القسمان فيما اذا علم زناها أو ظنه فان لم يعلم ولم يظن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولده لانه يلحق بالفراس (قوله بأن رآها ترضي) الباء ليست للحصر بل بمعنى الكاف لان مثل الرؤية اخبار عدد التواتر لانه يفيد العلم أيضا

أولم أجعل بكرا ونوى بذلك القذف (عليه) لها (حد القذف) لا ايداء ونخرج بقيد المحصنة غيرها والمحسن الذي يحذفه مكلف ومثله السكران المتعدي بسكره حر مسلم عفيف عن وطء يحذبه فلا يحذف بقذف زوجته الصغيرة التي لا تحتمل الوطء ولا البكر قبل دخوله بها (الا أن يقيم البينة) بزناها فيرفع عنه الحد أو التعزير لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سمعان البينة أو حد في ظهرك فقال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق ولينزلن الله في أمري ما يرى ظهري من الحق نزلت آيات اللعان الحديث وهو بطوله في صحيح البخاري فدل على ارتفاع الحد بالبينة (أو بلاعن) لدفع الحدان اختاره لمدينه هلال وله الامتناع وعليه حد القذف كما في الروضة ويشترط لصحة اللعان سبق قذف زوجته تقديم السبب على المسبب كما هو مستفاد من صنيع المصنف وبه صرح الاصحاب لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد قال في المهذب لان الزوج يتلى بقذف امرأته لدفع العار والنسب القاسد وقد يعذر عليه اقامة البينة فجعل اللعان بينة له فله قذفها اذا اتقته زناها بأن رآها ترضي

ظن زناها طنا مؤكداً أو رثه العلم كشباع زناها بزيد معصوم بابقريته كأن رآهما ولو مرة واحدة في خلوة أو رآهما يخرج من عندهما
هي تخرج من عنده أو يرى رجلا معها ماراً (٣٠) في محل ربية أو مرة تحت شعار في هيئة منكراً أما مجرد الاشاعة فقط أو القرينة فقط لا
يجوز له اعتقاد واحد منهما أما الاشاعة

كما قرره شيخنا (قوله أو رثه العلم) أي قريته منه (قوله أو يرى رجلا معها الخ) هذا
من جملة القرائن لكن في هذه الصورة يكون الشباع بالزنا مطلقاً لا بزيادة فتقوله فيما سبق من أن
مثلاً (قوله تحت شعار) أي ستر وغطاء قال في المصباح الشعار بالكسر ما ولي الجسم من
التياب (قوله والاولى له) هذا راجع لحالة جواز القذف وعدم جوازه قال الخياطي فيه
تصريح بأن له امساكها مع علمه بأنها تأتي الفاحشة (قوله وأقالة العثرة) أي العنقود
وعدم افشائها والعثرة الزلة (قوله كما يحرم نفي من هو منه) وليس من النفي المحرم بل ولا من
النفي مطلقاً ما يقع كشرا من العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة ويرى بينه وبينه الله
منه ولا علاقة له ولا يرثه لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعاً لآبيه فلا يسب لآبيه
من أفعاله شيء فلا يطالب بشئ لزم الولد من دين أو اتلاف أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى
ويحتاج الى جواب لانه انما ينتقي عنه باللعان ع ش على م ر ولو كان يضاً فيعادون الفرح
بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أو في الدبر فالراجح أنه لا يلحقه أيضاً وليس من الظن أنه
من نفسه أنه عقيم على الاوجه خلافاً لقول الروائي يلزمه نفيه باللعان أي بعد قذفها أو نفي
نجد كثيرين يكاد أن يجزم بعقمهم ثم يجلبون اه ح وم ر ويؤخذ منه أنه لو أخبره
معصوم بأنه عقيم وجب النفي بل بنفي وجوب النفي أيضاً فيمأ لولم يكن عتيماً وأخبره معصوم
بأنه ليس منه اه (قوله فلو علم) كان الاولى أن يأتي بالواو ويجعله فرعاً منسباً لا أنه لم يفتقر
ما يفتقر عليه (قوله وان لم يستبرئها) أي بحیضة والواو فيه للعالم بخلاف ما اذا استبرئ
فإن الولد ليس منه فيكون للعلم بأنه ليس منه أربع صور وانما كان الختام ما ذكر في الصورة
الاخيرة وان كانت الحامل قد تحيض على المعتمد لما أن ذلك بعيد جداً وأورثه ستة أوقاف
ليس منه (قوله بعد وطئه) أي القاذف (قوله لدفع النسب) أي لولد يعلم أنه ليس منه
والنسب في هذه الحالة ثابت أي واذا امتنع المسبب وهو الولد (١) امتنع السبب وهو القاذف
(قوله أو قطع النكاح حيث لا ولد) أي خشية حدوثه من ذلك التلطيح وقوله حيث لا ولد على
الفراش كذا في خط المؤلف رحمه الله تعالى وهي عبارة شرح الروض لكن سقط منها ما سيظهر
للك ولعل المؤلف لم يقصد اسقاطه وعبارة شرح الروض لأن اللعان حجة ضرورية انما يصح
اليها دفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد خوفاً من أن يحدث ولد على الفراش المطلق وقد
حصل الولد هنا فلم يبق له فائدة ولأن في اثبات زناها قميماً للولد واطلاق الالسخة فيه فلا يحمل
ذلك لغرض الاتهام مع امكان الفرقة بالطلاق اه مرحومي (قوله وقد حصل الولد) أي
مع عدم العلم بأنه ليس منه فلا يأتي له نفيه للعوقله واللعان لا جمل لربا الذي لم يكن لولده
ممتنع مع لحوقه به لتضرر الولد بنسبة أمه للزنا فلذا قال والفراق يمكن بالطلاق (قوله فلم يبق له
فائدة) هي ما أشار اليه بقوله لدفع النسب (قوله فيقول) أي بعد تاقين لقتله والحمد لله
يعتد به (قوله أما اذا كان هناك ولد) أي بنفيه لعله أنه ليس منه فلا بد من رضاهما لتحصنكم
ولا يكتفى برضا آبيه وأمه (قوله الا أن يكون) أي الولد كذا (قوله اذا زوجهما منه)
أي له (قوله أن يتولى) أي بتلقيه كلمات اللعان (قوله رقيقه) الاضافة للجنس لانهما
رقيقان وعبارة شرح الروض لرقيقه قال الاجهوري قلت وهذا سر في جواز ذلك

تدريسه عدولها ومن يطع فيها فلم
غير بشئ وأما مجرد القرينة المذكورة
دنه رجلاً دخل عليها لخوف أو سرقة أو
لمع أو نحو ذلك والاولى له كما في زوائد
لروضة أن يستبرئها أو يطلقها ان كرهها
لما فيه من ستر الفاحشة وأقالة العثرة
هذا حيث لا ولد ينفيه فان كان هناك ولد
ينفيه بأن علم أنه ليس منه لزمه نفيه لأن
تركه الذي يتضمن استلزامه واستلحاق
ليس منه حرام كما يحرم نفي من
هو منه وانما يعلم ذلك بطأ أو وطئها
ولكن ولدته لدون ستة أشهر من وطئه
التي هي أقل مدة الحمل أو لفوق أربع
سنين من الوطء التي هي أكثر مدة الحمل
فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه
ومن الزنا وان لم يستبرئها بعد وطئه
حرم النفي رعاية للفراش وكذا القذف
باللعان على الصحيح لأن اللعان حجة
ضرورية انما يصار اليها لدفع النسب
وقطع النكاح حيث لا ولد على
الفراش المطلق وقد حصل الولد هنا
لم يبق له فائدة والفراق يمكن بالطلاق
يشرع في كيفية اللعان بقوله (فيقول)
أي الزوج (عند الحاكم) أو نائبه
اللعان لا يعتبر الابهضوره والمحكم
بأن لا ولد كالحاكم أما اذا كان هناك
فلا يصح التحكيم الا أن يكون مكلفاً
رضي بحكمه لأن له حقا في النسب فلا
يرضاهما في حقه والسبب في اللعان
بأمته وعبدته اذا زوجها منه كالحاكم
تأله أن يتولى لعان رقيقه

(قوله واذا امتنع المسبب وهو الولد
الظاهر وهو اللعان اه معصومه

وينسب التغليب في اللعان بالمكان والزمان أما القسم الأول وهو التغليب بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلد اللعان لأن في ذلك تأثيرا في الزجر عن العین الفاجرة فإن كان في غير المساجد الثلاثة فيكون (٢١) (في الجامع على المنبر) كما صححه صاحب

الكافي لأن الجامع هو المعظم من تلك البلدة والمنبر أولى فإن كان في المسجد الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فإن قيل لاشئ في مكة أشرف من البيت أجيب بأن عدولهم عنه صيانة له عن ذلك وإن كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الامم والمختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا آتيا أو مقعده من النار وإن كان في بيت المقدس فعند الحضرة لأنها أشرف بقاعه لأنها قبله الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها من الجنة وتلاعن امرأة حائض أو نقاء أو متحيرة مسألة ياب الجامع تحرير مكنتها فيه والباب أقرب إلى المواضع الشريفة وبلاعن الزوج في المسجد فإذا فرغ خرج الحاكم أو نائبه إليها ويغلف على الكافر الكتابي إذا ترفعوا إليها في بيعة وهي بكسر الموحدة معبد النصارى وفي كنيسة وهي معبد اليهود وفي بيت نارجوسى لا بيت أصنام وثى لأنه لأحرمة له وأما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان في المسلم فيكون بعد صلاة عصر كل يوم إن كان طلبه حثيثا لأن العین الفاجرة بعد العصر أغلظ عقوبة تلبر العيدين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولا هم عذاب ألیم وعدمهم رجلا حلف على عین كاذبة بعد العصر يقطع بها مال امرئ مسلم

وإن كان أحد الزوجين حرا ولينظر ما لو كان العبد لو كان والامة الزوجة لو كان فمن يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الامة أو دماير فعان الامر للما حكم حرره والظاهر أنه يتولاه سيد العبد (قوله في غير المساجد الثلاثة) فيه أن مسجد المدينة اللعان فيه على المنبر أيضا (قوله في الجامع) أحترزه عن المدارس (قوله والمنبر أولى) لكونه محل الوعظ والزجر لكونه أشرف بقاع المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة زى ملخصا (قوله الحجر الأسود) وسواه طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد شياضا من اللبن فسودته خطايا بني آدم (قوله مقام إبراهيم) وهو الحجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع آلة البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه ق ل على الجلال (قوله بالحطيم) الحطيم الذنوب أي اذهبها فيه وقبل لأنه حطيم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم ولم يكن به حجر بكسر الخاء مع أنه أفضل من المسجد حوله لأن غالبه من البيت صونه عن ذلك وإن خالف فيه عمر رضي الله عنه ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر اسمعيل وأمه هاجر ق ل وقوله وإن خالف فيه عمر لعد رأي أن فيه تحويها للعائف أكثر من غيره اه ع ش على م ر (قوله على منبري) فيه أن الموحود الآن ليس منبر بل غيره ان منبره حرق (قوله حائض أو نقاء) أي أو كانت المرأة جنباً أو الرجل جنباً سم (قوله ويغلف على الكافر) ودخول الحاكم إلى أما كنهم غير معصية لأنه لحاجة وغير الحاكم مثله لكن باذن بالغ عاقل منهم ومجمله ان خلت عن مورد والأفرا مطلقا ودخولهم مساجدا كعكسه ومن ذلك يؤخذ جواز تلacen الكفار في مساجدنا غير المسجد الحرام ق ل وقوله ومن ذلك يؤخذ الخ عبارة سم ويجوز تلacen الذنبيين في المسجد غير المسجد الحرام ولومع حدث أكبر وحديث لا يلوث المسجد قال ابن الصباغ برضاها فإن رضيت دونه فلها ذلك أو هو دونها لم يكف اه ولو كان الزوج مسلما والزوجة ذمية لاعتن في الجامع ولاعتن فيما تعظمه من بيعة أو غيرها فإن رضيت بلعنها في المسجد وقد طلبته جاز بخلاف ما إذا لم تطلبه لأن الحق في اللعان لها ولم يرض هو لأن التغليب عليها حقه لكن لو امتنعت مع رضاه فهل تخبر فيه نظر وما ذكره من أن التغليب عليها حقه قد يشكل على ما تقدم عن ابن الصباغ ويقتضي عكس ما ذكره إذا تغلب في الجامع في اعتقادهما في رضاهما دونه فتوى حقه من التغليب بخلاف رضاهما دونه لأن غاية أنه يتضمن إسقاط حقه وهو جاز له ولا يقال أنه يتضمن أيضا جملها على ما تقدم من تعظيم المسجد لوجود نظير ذلك بعد تسليمه في العكس أعني رضاهما دونه مع زيادته بتقويت حقه اه (قوله في بيعة) متعلق بمعدوف أي باللعان في بيعة وقد انعكس العرف الآن بعكس ما ذكره الشارح ق ل (قوله وفي بيت نارجوسى) وروى اعتقاده لأن له شبهة كتاب بخلاف الوثنى اه شيخنا (قوله بالزمان) عبارة عش ولوفى حق الكافر كما قاله البندنجي وغيره وخالف الماوردي فاعتبر الوقت الذي يعظمونه اه سم بحر ونه (قوله كل يوم) المراد أي يوم لأنه لا يتكرر فالكلية غير مرادة بدليل قوله الآتى فإن لم يكن الطلب حثيثا في عصر الجمعة لأنه أشرف من غيره (قوله إن كان طلبه) أي اللعان (قوله وعدمهم رجلا حلف على عین الخ) على زائدة والثاني رجل حلف على سلعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب والثالث رجل منع فضل

فان لم يكن طلب حديث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة (٣٢) لانساعة الاجابة فيه كما رواه أبو داود والبيهقي وصححه الحاكم وروى مسلم

أنهم من مجلس الامام على المنبر الى أن تنقضي الصلاة وأما التغليظ بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الاوقات عندهم كذا ذكره الماوردي وان كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم ونقله ابن الرقعة عن البندنجي وغيره * (تنبيه) من لا يتخذ ديناً كالداهري والزنديق الذي لا يتدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم تغليظ بل يلاعنون في مجلس الحكم لانهم لا يعظمون زماناً ولا مكاناً فلا ينزحرون قال الشيخان ويحسن أن يحلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لانه وان غلب في كفره وجد نفسه مدعنة لمخالق مديرويسن التغليظ أيضاً في جماعة) أي بحضور جمع (من) عدول أعيان (الناس) وصلحاتهم من بلد اللعان لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولأن فيه ردعاً عن الكذب وأقلهم كافي المنهاج كأصله أربعة لثبوت الزنا بهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويبدأ في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رمت بزواجي) هذه (من الزنا) ان كانت حاضرة فان كانت غائبة عن البلد أو مجلس اللعان لمرض أو حيض أو نحو ذلك سماها ورفع نسبها بما عجزها عن غيرها دفعا للاشتباه وان كان ثم ولد ينسبه عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة الاتية ليفتني عنه فيقول في كل منها (وأن هذا الولد) ان كان حاضراً أو أن الولد الذي ولدته ان كان غائباً (من الزنا وليس) هو (منى) لأن كل مرة بمنزلة شاهد

مائه فيقول الله اليوم أمتعتك فضلي كما منعتك فضل مالم تعمل يذال رواه الشيخان عن أحمد بن حنبل كافي الجامع الصغير (قوله لأن ساعة الاجابة فيه) أي في يوم الجمعة وعبارة م ر لانساعة يومها أشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كافي رواية صحيحة وان كان الأشهر أنها فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابلها أحد وأربعون قولاً والراح منها أنها فيما بين جلوس الخطيب على المنبر الى فراغ الصلاة في ل وقوله فيما بين جلوس الخطيب قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين الخطبتين وألحق بعضهم بعصر الجمعة الاوقات الذميمة كشهرى رجب ورمضان ويومى العید وعرفة وعاشوراء اه (قوله من مجلس الامام) أي الأول (قوله وان كان قضية كلام المصنف) فيه أن المصنف لا يعترض لانه غليظ بالزمان اه وفي الوسيط واطلاق الشيخين وغيرهما التغليظ بالزمان وكونه بعد العصر يقتضى أنه لا فرق فيه بين المسلم والكافر ونقل ابن الرقعة عن البندنجي وغيره أن التغليظ على الدوام بالزمان عندنا لا عندهم كما هو قضية الاطلاق المذكور لكن قال الماوردي ان العيين تغليظ عليهم في وقت أشرف صلواتهم عندهم وأما المجوس فليس لهم صلاة مؤقطة وانما لهم زمزمة يروونها قربة فان كانت مؤقطة عندهم حلفوا في أعظم أوقاتهم عندهم وان لم تكن مؤقطة سقط تغليظ أيمانهم بالزمان الا أنهم يرون النهار أشرف من الليل ويحلفون نهاراً لا بالامانة كالماوردي أوجه والامساخفتانهم في البيع والخائس ونحوهما (قوله من لا يتخذ ديناً) أي لا يعتد به (قوله كالداهري) بضم الدال المهملة كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شبيب وهو المعطل وقال بعضهم الداهري بالضم المسن وبفتح الميم وهو من نسب الانعام مدبر قال تعالى وما يهلكنا الا الدهر أي الامر والزمان وهو في الاصل مدة بقاء العالم قال نعلب وهما جميعاً منسوبان الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما يقال سمى لي للمنسوب الى الارض الداهية وعبارة ح ل الداهري بالضم والفتح وهو الظاهر هو المعطل أي الصانع (قوله والزنديق) بكسر الزاي بوزن قنديل كافي المصباح (قوله وعابدون) أي الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كأسد وأسدوا وثان اه مصباح (قوله وان خلا) أي تبارز الخدفي كفره قال تعالى قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم أي لا تتجاوزوا الحد الذي دينكم بأن تصفوا عيسى وترفعوه فوق حقه اه جلاين أي بأن تجعلوه الهاء (قوله فيقول) أي فيقول التلقين (قوله لمرض) ليس بمتبدل على المعتدل مثله ما اذا كانت غائبة ولو بلا عذر وكان م ر (قوله في كل كلمات اللعان الخمسة) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله ونعت الولد من الزنا ولا يخفى ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وأن لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيما رمت به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس منى اه رشيدى على م ر (قوله وأن هذا الولد) أو جعلها ان كانت حاملاً وهذا معطوف على قوله فيما رمت كما في ابن قاسم فيقرأ بفتح الهمزة وهو من مدخول الصدق ويصح أيضاً أن يكون معطوفاً على قوله اني لمن الصادقين معه ولا يشهد فهو بفتح الهمزة على كل من الوجهين (قوله وليس هو منى) أبرز الضمير ايضاً (قوله لأن كل مرة الخ) لعله لانه ذكره في كلمات اللعان قال شيخنا والتعليل ظاهر في المرات الاربع الاولى أما الخامسة فتؤكده لفادها لانها فائنة

فلو غفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان لانه قد يظن أن وطء النكاح الفاسد والشبهة زنا ولكن الرابع أنه يكتفي كما صححه في
أنه لا يكتفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كثيرون لانه قد يظن أن وطء النكاح الفاسد والشبهة زنا ولكن الرابع أنه يكتفي كما صححه في
أصل الروضة والشرح الصغير جلا للفظ الزنا على حقيقته وقضيته أيضا أنه لو اقتصر على قوله ليس منى لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد
أنه لا يشبهه خلقا ولا خلقا فلا بد أن يسند مع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا أو وطء شبهة ويكرر ذلك (أربع مرات) للآيات السابقة
قول الفصل وكررت الشهادة لتأكيد الأمر لانها أقيمت مقام أربع شهود من غيره ليقام عليها الحد ولذلك سميت شهادات وعي في الحقيقة
أنيان وأما الكلمة الخامسة الآتية فوكدة لمقادير الأربع (ويقول في المرة) (٢٢) (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) ندبا

بأن يحتو منه من عذاب الله تعالى وقد
قال صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله
فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب
الآخرة وبأمر رجلا أن يضع يده على
فمه لعله ينزجر فإن أي بعد مباغلة
الحاكم في وعظه الا المضي قال له قل
(وعلى لعنة الله ان كنت من
الكاذبين) فيما رميته به من الزنا ويشير
اليها في الحضور ويميزها في الغيبة
كافي الكلمات الأربع (تنبيه) * كان
من حق المصنف أن يذكر هذه الزيادة
لثلاثتهم أن الخامسة لا يشترط فيها
ذكر ذلك وسكوته أيضا عن ذكر الولد
في الخامسة يقتضي أيضا أنه لا يشترط
في نفسه ذكره فيها وليس مراد الكماز
أنه لا بد من ذكره في الكلمات الخمس
وسمكت أيضا عن ذكر الموالاة
في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها
كافي الروضة فيؤثر الفصل الطويل
وهذا كله ان كان قذف ولم تنبه عليه
بيينة والابان كان اللعان لنفي ولد كان
احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبتت
قذفه بيينة قال في الاول فيما رميته به
من اصابة غيري لها على فراشي وأن
هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر
الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من
رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن

مقام شاهد وهو تعليل ليكون ذلك في كل مرة وقوله فيما رليتني عنه علم لاصل الذكر (قوله
احتاج الى اعادة اللعان) ظاهره أنه بعد اللعان جمعه ولو كان اغفال ذكر الولد في المرة
الرابعة ولعل وجهه أن الولد بين كلمات اللعان شرط كما يأتي فاذا أغفل ذكره في الرابعة فكان
ما أتى به أجنبى فاصل بين الثالثة والرابعة التي يأتي بها بدل الرابعة التي أغفل فيها ذكر الولد اه
ع ش (قوله وبه أجاب) لعل بعض العلماء مثل بقوله دل يكتفي الاقتصار على الاول أو لا فقال
ليكتفي وقال شيخنا أتى بصيغة الجواب لعله ذكره ما ذكر بصورة سؤال (قوله والشبهة)
الظاهر أنه عطف تفسير على ما قبله اذ الشبهة هنا لا تكون الا بالنكاح الفاسد لما علم أنه يشترط
في الملاعن أن يكون زوجا كما قرره شيخنا (قوله وقضيته أيضا) أي قضية كلام المصنف (قوله
أن يسند) أي قوله ليس منى وقوله مع ذلك أي مع قوله ليس منى والاولى حذف قوله مع ذلك
لانه معلوم من كلامه وقضيته اشتراط الجمع وليس كذلك كما مر وقوله الى سبب أي كالزنا (قوله
لآيات السابقة) اعترض بأن المتقدم آية واحدة وأجيب بأن المراد بالآيات السابقة الشاملة للعان
ولعانها (قوله لانها أقيمت) الاولى ولانها الخ تعليل ثان وعبارة م ر ولانها (قوله لمقادير
الأربع) أي للاحكام المترتبة عليها وهي الخمسة الآتية في قوله ويتعلق بلعانه الخ (قوله فان
عذاب الدنيا الخ) ويقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية ويذكر قوله
عليه السلام للملاعنين حسابك على الله أحد كما كاذب هل من تأتب سم (قوله فان أبي) أي
امتنع من كل شيء الا من المضي في تمام اللعان في الخامسة فلم يمتنع منه بل استمر عليه (قوله فيؤثر
الفصل الطويل) وهو الزائد على سكتة التفسير والمعنى (قوله والاصح اشتراطها) وأما الولد
بين لعاني الزوجين فلا يشترط شرح المنهج (قوله وهذا كله) الاشارة لقوله السابق فيما رميته به
من الزنا (قوله في الاول) أي في الكلمات الخمس (قوله من غير توقف على لعانها) أي كما يقول
به مالك وقيل بالتوقف على لعانها وهو لا يظهر الا في الثالث والخامس ولا يعقل في غيرهما (قوله
ولا قضاء القاضي) أي كما يقول به أبو حنيفة (قوله مع غيرها) أي مع غيرها الزيادة (قوله حد
قذف الزاني) أي ان كان محصنا أو تعزيره ان كان غير محصن وقوله عنه أي عن الملاعن (قوله
الان ذكره الخ) واذا لم يذكره وأراد اعادة اللعان لسقوط الحد عنه بقذفه فله الاعادة لانه ذكره
ويسقط عنه الحد كما يأتي في الشرح (قوله وجوب الحد) اعلم أن الواجب عليها باللعان
الحد وهو اما الجلدان لم تكن محصنة أو الرجم ان كانت محصنة ولا يأتي وجوب تعزير عليها
باللعان وأما الواجب على الزوج ان لم يلاعن فهو الحدان كانت محصنة أو التعزير ان لم تكن

المرأة في الاول اذ لا حد
بلعانه أي بقماعه من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كافي الروضة (خمس أحكام) وعليها اقتصر أيضا في المنهاج وذكر في الزوائد
زيادة عليها كما سيأتي مع غيرها الاول (سقوط الحد) أي سقوط حد قذف الملاعنة (هه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن
محصنة ولا يسقط حد قذف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانه * (تنبيه) * كان الاولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل التعزير (و الثاني
(وجوب الحد)

أى حد الزنا (عليها) أى زوجته
مسألة كانت أو كارة ان لم تلاعن لقوله
تعالى ويدأ عنها العذاب الآية فدل
على وجوبه عليها بلعانه وعلى سقوطه
بلعانها (و) لثالث (زوال الفرائض)
أى فرائض الزوج عنها لانقطاع النكاح
بينهما لما فى الصحيحين أنه صلى الله
عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا يبل
لك عليهما وهى فرقة فسخ كالرضاع
لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهرا
وباطنا وفى سنن أبى داود المتلاعنان
لا يجتمعان أبدا * (تنبيه) * تعبير
المصنف بالفرائض مراده به الزوجية
كما مر تبعا لجمع من أئمة اللغة وغيرهم
(و) الرابع (نفى) انتساب (الولد)
اليه ان نعاه فى لعانه لخبر الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم افرق بينهما
والحق الولد بالمرأة وانما يحتاج
الملاعن الى نفى نسب وليمكن كونه منه
فان تعذر كون الولد منه كأن طلقها
فى مجلس العقد أو نكح امرأة وهو
بالمشرق وهى بالمغرب أو كان الزوج
صغيرا أو ممسوحا لم يلحقه الولد لاستحالة
كونه منه فلا حاجة فى انتعانه الى لعانه
والنفى فورى كالرد بالعيب بجماع
المضرب بالامسالك الالعذر كأن بلغه
الخبر ليلافأخر حتى يصبح أو كان مريضا
أو مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضى
بذلك أو لم يجده فحرفلا يطل حقه ان
تعسر عليه

قوله قوله الالعذر بهامش نسخة
المواهب هذه القولة الى آخرها ليست
من الجريد اه

محضنة فلا تلازم بين حدتها وحده فقد يجب عليها الحد ويجب عليه هو تعريير بآية
محضنة والمراد بالتعزير الذى يلاعن لنفيه هو تعزير التكذيب كقذف أمة أو صغيرة أو كاذبا
وأما تعزير التأديب فلا يلاعن لنفيه كقذف صغيرة لاوطأ وقذف من شئت زناها باقراره
أو لعان مع امتناعها منه أى من اللعان أمان الأولى فلا نه كاذب ويمكن من الخلع على به
صادق وأمانى الثانية فلا نه صادق فلا حاجة لاطهار اسدق وقد يجب عليها نفى بيمينه
كان اللعان لنفى ولد الشبهة (قوله أى حد الزنا) أى الذى ثبت بانها ان الاربعة (مولد ونسب
فرقة فسخ) لا فائدة ترتب على كونها فرقة فسخ وفرقة طلاق الا الايمان والعاقبة لم يملكه
له وكان الأولى أن يقول وهى فرقة انه سآخ لأن هذا انفساخ لا فسخ (قوله بغير لفظ) هذا
الجاء بين فرقة الرضاع وفرقة اللعان أى بغير لفظ دال على العرقه فلا يرد ميقار به
فكيف يقول لحصولها بغير لفظ وحاصله أن المقصود من اللعان اثبات نفى مولد والفرقة
مرتبة عليه شيخنا (قوله المتلاعنان) هذا التفاعل ليس بشرط لم يلى ولا من وتة هذه هذه
الفرقة سواء لاعنت أولا (قوله لا يجب ان أبدا) حتى فى ابنته قال الرادى على المذهب فلا يبل
له نكاح الملاعنة أبدا ولا ووطأ للمكيبين لو كانت أمة واستبرأها بعد شراؤها وان ربها
فلا ينسبها كذا جها ودالكاح ولا ربع تأبى الحرمة لانهم مباحق له وقد بطل اللعان حراف
ولحق النسب فانهم ما يعودان لانهم مباحق عليه وأما حدتها فهل يقطع قول من أنه لا أثر
لكن فى كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به فى المطلب فلا يتحد ولا يحتاج الى اعمد
الزوجية) كذا فى نسخ وفى بعضها الروجة (قوله ونفى الولد) المراد بالنفى لا نعاه ولا نعنه
الجل فبان أن لاجل أولا عن راولد فبان فساد ككاحه بان ما ادعاه فلا يثبت
أحكامه ككتابا الحرمة وسقوط الحد عنه سم (قوله وانما يحتاج الى) هذا امرته بقوله يجب
سبق وان كان ثم ولد بنفيه عنه ذكره (قوله يمكن كونه منه) أى شرعا والغرض أنه علم
منه بدليل ما تقدم فلا منافاة بين علم كونه ليس منه وامكان كونه منه شرعا (قوله فسد
أى استحالة شرعاً مع امكان كونه منه عقلا) (قوله وهى بالمغرب) أى ولو كان وليه يقطع ما كان
وصوله اليها لا نالنعول على الامور الخارقة للعادة نعم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه بحد
النفى اه ع ش (قوله أو كان الزوج صغيرا) أى لا يولد له عادة بأن كان عمره دون تسع سنين
وفيه أن الصغير لا يصح طلاقه والملاعن بشرط فيه ان يكون زوجا يصح طلاقه وان لم يكره
فى المنهج فكان الصواب حذفه وقال شيخنا أى ثم لم يصح لعانه (قوله لا سعة له كونه
أى شرعاً مع امكان كونه منه عقلا) (قوله والنفى فورى) أى الحضور عند القاضي بحد
بأن يقول هذا الولد ليس منى كفى الخلقى وعبارة م ر والنفى فورى لأنه شرع لرفع سمر
فأشبه الرد بالعيب والاخذ بالثغمة أى الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه اه فلم يدان نفى المشروعة
فيه الفور الرفع الى الحاكم واعلامه بأن الولد ليس منه وليس المراد بالنفى الرفع عليه
الاحكام لانه لا يكون الا باللعان رشدى على م ر وعبارة م ر ر حرج بالنفى من لا يعتد
فيه فور (قوله الالعذر) عبارة شرح م ر ويعذر لعذر مما مر فى اعداد الجمع غير م ر ر حرج
من يعلم الحاكم فان عجزه فالاشهاد والابطال حقه كغائب آخر السير لغير عذر أو حرج

فيه ان قيل ان البطل حقه كالأخر بل عذر فيه لحقه الولد له في حال وانتظار وضعه لمحقق كونه واذا قلوا قل علمته ولدا
وأخر ترجمه ربيعة صفة ان كفى اللعان بطل حقه من النفي لتفريده (٣٥) فان آخر وقال جهلت الوضع وأمكن جهله

صدق بيمينه ولا يصح نفي أحد توأمين
بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر بأن وإذا
معاً وتخلل بين وضعهما دون ستة أشهر
لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في
الرحم ولداً من ماء رجل وولداً من ماء
آخر لأن الرحم إذا اشتل على المني استند
فيه فلا يتأتى قبوله مني آخر ولو هي بولد
كان قيل له تمت بولدك فأجاب بما
يتضمن اقراراً كأمين أو نعم لم ينق
بمخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقراراً
كقوله جزاك الله خيراً لأن الظاهر أن
قصده مكافأة الدعاء بالدعاء (و) الخامس
(التحريم) أي تحريمها عليه (على
الابن) فلا يحل له نكاحها بعد اللعان
ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة
واشترها لقوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث المار لا سبيل لك عليها أي
لا طريق لك إليها ولما روى الحديث
الأخر المتلعنان لا يجتمعان أبداً
* (تنبيه) * بقي على المصنف من
الأحكام أشياء أحرم يذكرها وقد تقدم
الوعد بذكرها منها سقوط حد قذف
الزاني به من الزوج ان ساء في لعانه
كما مرّت الإشارة اليه فان لم يذكره
في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له
أن يعيد اللعان ويذكره فان لم يلاعن ولا
يئنه وحد قذفها بطلها فطالبه الرجل
المقذوف به بالحد وقبلاً بالاصح انه يجب
عليه حدان فله اللعان وتأبّد حرمة
الزوجة باللعان لاجل الرجل فقط ولو
ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه كان
له اللعان لاسقاط الحد في أحدهما
يظهر ترجيح بناء على أن حقه يثبت
أصلاً لا بفعالها كما هو ظاهر كلامهم وان

ولم يشهدوا التعيير عذار الجمعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالربا العيب
والشفعة ان المعتذر عذارها هو ومتجه ان كانت أضيق لكاً وجدنا من اعذارهما ارادة
دخول الحام ولو لا شطيف شمله اطلاقهم والوجه ان هذا ليس عذراً للجمعة ومن اعذارها
أكل ذى ريش كربه ويعد كونه عذراً هنا ولا ينافي كونه عذراً في النماء على الشهادة كما يأتي
لأن الوجه عتب رالاصيق من تلك الاعذار اهـ بجروفة وانتظار قاض خير من المتولى
حيث لا بأسد ما لأصلاً ودون الأول مجتزئ توهم لانظر اليه أما لو خاف من اعلامه جوراً
يحمّله على أخذ كل ماله أو قدر المهر العادة بأخذ مثله فلا يعد عذراً عذر ع ش على م ر
(قوله فيه) أي التأخير (قوله وله نفي حل) هـ هـ استثنى من كون النفي فوراً وإذا لاعن
النفي الحل قبل عدمه فسد لعان وسد اهـ (وله فا كفى اللعان) كفى يتعدى الى مفعولين
يقول كذا مؤنثه كما يعلم من المتنازات الفاعل هو المفعول الأول واللعان هو المفعول
الثاني والمهره مؤنثه (قوله صدق بيمينه) ولو قال لم أصدق الخبر لم يقبل ان كان عدلاً ولو
في رواية ولم أعلم جواز اللعان صدق ان كان في يمينه أو ان شأ مسلمين المسلمين اهـ سم (قوله
بأن يجمع) عبارة شرح المجمع يجمع اهـ مر حوى (قوله من ماء آخر) بالاضافة وعدمها
الأول أنسب بما بعده وهو قوله مني آخر لكن كسب بعضهم على قوله مني آخر الأولى أن يقول
مسا آخر لعل منية فعلى هذا يكون عدم الاضافة أولى (قوله ولو هي بولد الخ) وقد استشكل
تصور هذه المسئلة لما تقدم قريمان وجوب النفي فوراً وأجيب بصورهما بمن قال القول
المتقدم في توجيهه للقاضي أو له في له بعد رغبها بالتأخير كيلا ربحوه زى (قوله جزاك الله
خيراً) أو قال له سمعت ما يسر لك وهذا أي قوله جزاك الله خيراً أفضل دعاء يدعو الانسان
لاخيه مقابلة معروف صنعته معه فيما زبه به كما جاء به الحديث من أسدى اليكم معروف فافكافوه
فان لم تقدر راعى مكافأته فادعوا له (قوله والخامس التحريم) هذا يغنى عن الثالث دون
العكس لكن الأول وقع في محله فلا يكتفى عن هذا (قوله بقي على المصنف الخ) جله ما ذكره
الشارح خمسة والمتن خمسة فتكهن عشرة متعلقة ومتبسة على لعان الزيج فاذا اعنت
الزوجة تعلق لعانها سقوط الحد منها (قوله بها) من تلق بالزاني قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
وحدت) أي واحداً أنه قد حدت وقوله فطالبه الرجل معطوف على قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
وجواب الشرط هو قوله له اللعان فافهم ولا تغتر بتجريف بعض المسح (قوله المتذوف
به) أي الربا قوله بالحد متعلق بطالبه (قوله لاجل الرجل) أي الرجل الراني المقذوف بالزنا
وهو متعلق بقوله باللعان (قوله وتأبّد حرمة الزوجة) في قذفها فلم يجز بينهما ما يتنص
تأبّد الحرمة فاذا طالبه الرجل المقذوفها وقتلنا بعدم تداخل الحدين وهو الراجح فله اللعان
لدفع الحد وصار تأبّد تحريمها عليه من جهة لعانه فقط لعدم سبق لعانها اهـ م د (قوله لاسقاط
الحد) الظاهر أن المراد الحد للزوجة لا حتى فيسقطان بهذا اللعان فليراجع (قوله وان
عفا أحدهما) أي الزوجة والرجل المتذوف (قوله للمقذوف به) وهو الراني (قوله زنا
المتذوف به) فيه الاظهار في مقام الاضمار بأن يقول زناه وكذا يقال في قوله ولا يلاعن
المقذوف به كما ترده أيضاً لكن قد يقال ما الفرق بين اللعان لاجل الزوجة حيث ثبت به زناها

عفا أحدهما فلا أثر لها بالحققة وحيث قلنا يلاعن للمقذوف به لا يثبت بلعانه زنا المقذوف به ولا يلاعن المقذوف به وانما فائدته
سقوط الحد عن القاذف

ومنها سقوط حصانها في حق الزوج ان امتنعت من اللعان ومنها تشطير الصداق قبل الدخول ومنها أن حكمها حكم المطبقة بالتأخلاق
يلحقها طلاق ويحل للزوج تكاح أربع سواها ومن يحرم جمعه معها كل من أعتقها أو غيّر ذلك من الأحكام المرتبة على البينة وان لم
تنقض عتقها ولا توقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان الزوج ومنها أنه لا ثلاثة لها وان كانت حملاً أو أنقح الحمل
بلعانه كما حرم به في الكافي * (فرع) * لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وترتجت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لا عنها ولم تلعن
جلدت ثم رجت (ويسقط الحد عنها) أي حد الزنا الذي وجب عليها بتمام لعان الزوج (بأن تلعن) بعد تمام لعانه كما هو مستند من المنه
السقوط لأنه لا يكون الا فيما وجب ولم يجب عليها (٣٦) الا بتمام لعانه وباشتراط البعدية جرم في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويندراً

عنها العذاب الآية (فتقول) بعد
أن يأمرها الحاكم في جمع من الناس
كما سنّ التغليظ في حقه كما مر (أشهد
بأنه إن فلاناً هذا) أي زوجها ان كان
حاضراً وتبزه في الغيبة كما في جانبها
(من الكاذبين) على (فيما رماني به
من الزنا أربع مرات) لقوله تعالى
ويندراً عنها العذاب أن تشهد أربع
شهادات بالله الآية (وتقول في) المرة
(الخامسة بعد أن يعظها) أي يبالغ
(الحاكم) ندباً في هذه المرة بالتخويف
والتحذير كأن يقول لها عذاب الدنيا
أهون من عذاب الآخرة ويأمر
امرأة تضع يدها على فمها لعلها أن تنزجر
فإن أبت إلا المضي قال لها قولي (وعلى
غضب الله إن كان من الصادقين)
فيما رماني به كافي الروضة * (تنبيه) *
أفهم سكونه في لعانها عن ذكر الولد
أنها لا تحتاج إليه وهو الصحيح لأنه
لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يفتح
إليه ولو تعرض له لم يضرب * (تمة) *
لو بدل لفظ شهادة بجهل ونحوه
كأن قسم بالله أو أحلف بالله إلى آخره
أو لفظ غضب بلعن أو غيره كالأبعاد
وعكسه بأن ذكر الرجل الغضب
والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب
قبل تمام الشهادة لم يصح ذلك اتباعاً
للنص كافي الشهادة والحكمة

واللعان لأجل المقدوف حيث لم يثبت به زناه قال م د والفرق بين الزوجة والاجنبي حيث
ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت على الاجنبي ولو كان اللعان لأجله فقط أن الرجل يتلى عادة
بقذف زوجته لدفع العار والتسبب الفاسد بخلافه في الاجنبي وأن اللعان أقيم مقام البينة
بالنسبة للزوجة ولا كذلك بالنسبة للاجنبي (قوله في حق الزوج) أما في حق غيره فهي محصنة
(قوله ان امتنعت من اللعان) فان لا عنت لم تسقط حصانها في حقه ان قذفها بغير ذلك ارنا
كأن قال أنت زنت بعد اللعان لان قذفها به أو أطلق أهم د (قوله ومنها تشطير الصداق)
لان الفرقة من جهته (قوله ولا توقف ذلك) أي جميع ما تقدم من الأحكام الآن هذا أكثر
مع ما سبق وعذره في ذلك نقله لعبارة الروض برمتها كما تقرر شيخنا (قوله ثم لا عنها) أي زوجها
الزوجة وهذا يفيد أنه لا يشترط في الملاعن أن يكون زوجها وقت اللعان بل وقت القذف ونحوه
وكذا اللعان إذا أنما هم لا عنها النني ولداً وحمل وقوله ولم تلعن أما إذا لعنت سقط عنها الحد
(قوله جلدت) أي للزوجة ورجعت أي للثاني ولا يقدم الرجوع على الجلد الثلاثين وبغوت حق
الاول (قوله جرم به) لأجله لقوله به ويمكن أنه بدل من قوله باشتراط الخ (قوله ويرأى بها
العذاب) أي العذاب بلعانه (قوله بعد أن يأمرها) أي يلحقها كلمات اللعان (قوله في جمع
من الناس) أي ندباً (قوله عن ذكر الولد) كان نقول وأن هذا الولد مني (قوله لم يصح)
جواب لو (قوله وانزال العقوبة الخ) أي فالغضب لا بد فيه من عقاب بخلاف اللعن فعناه
الابعاد عن الرحمة أعم من أن يكون معه عذاب أو لا (قوله أغلظ العقوبة) أي جنس العقوبة
قال للجنس وعبارة شرح المنهج بأغلظ العقوبتين وهي واضحة (قوله ثم استلحقه) ليس قيداً
والمعتمد عدم وجوب القصاص وان لم يستلحقه كما سيأتي في الجاهليات (قوله بمجرد عتق) أي
فان من شرط المحسن الاسلام والخزيرة وقذف غير المحسن الواجب فيه التعزير بخدوش شيء
من الشروط أو زواله بعد القذف لا يغير حكمه السابق ومراد الشارح بقوله بمجرد عتق أي
في كل من القاذف والمقدوف وكذا قوله رق وأما قوله اسلام أي في المقدوف لانه أي
يترتب عليه فائدة لان القاذف لا يختلف حده بالاسلام والكفر فقوله الشارح في القاذف
والمقدوف راجع للآيتين

• (فصل في العدد) •

آخرها الى هنا لانها ثبتت بعد اللعان والطلاق ووسط الايلاء والظهار بينهما لانها كانت باطلاً
في الجاهلية والعدّة اسم مصدر لا عند المصدر الاعتماد والاصل فيها الكتاب والعدّة والاجماع

في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن ان جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف فتقو بل الاكظم مثله وهو الغضب وهي
لان غضبه تعالى ارادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم والامن الطرد والبعد فخص المرأة بالتزام أغلظ العقوبة ولونق الذي ولدا
ثم أسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه واسلامه وورثه وانقضت النسبة ولو قتل
الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بمجرد عتق أو رق أو اسلام

وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقولهم لا يكثر جاحدها لانها غير
ضرورية يظهر حملها على بعض تفاصيلها وشرعت أصالة صونا للنسب عن الاختلاط وكررت
الاقراء الملق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا أي طلبا لظهورها وشرعت لاجل
وهو براءة الرحم واكتفي به مع أنه لا تصديقين البراءة لأن الحامل قد تحيض لكونه نادرا
وهي من الشرائع القديمة وقوله لأن الحامل تعليل للنفي وقوله لكونه أي حيض الحامل
راعيانة أي الكذب في انقضائها من الكفار كما في الزواجر (قوله مأخوذة من العدد) أي لغة
وهو المتبادر من قوله وهي في الشرع (قوله غالبا) لا يظهر التقييد بالغلبة مع التقييد بقوله
من الاقراء أو الاشهر ويمكن أن يكون احتراز به عن اعتداد الأمة بشهر ونصف كما أفاده شيخنا
ثم رأيت المدافع ذكر مانعه قوله غالبا يرجع لقوله على عدد احتراز به عن وضع الحمل فانه
لا عدد في صورته وعن عدة الأمة بشهر ونصف مثلاً اهـ ومثله مع شـ (قوله تبرص)
التبرص الانتظار كما في الخمار والمراد به هنا التمهيل والصبر وما المانع من جعله بمعنى الانتظار
أي انتظار براءة زوجها فيمن تحبل وقوله المرأة الخ خرج بها الرجل فلا عدة عليه قالوا الا في
حالتين الحالة الاولى اذا كان معه امرأة وطلقها طلاقا رجعيا أراد أن يتزوج من لا يجوز له
الجمع بينها وبينها كاختها وعمتها وخالتها الحالة الثانية اذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة
منهن طلاقا رجعيا وأراد التزوج بحامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين إلا بعد
انقضاء العدة اهـ وفي كون العدة واجبة على الرجل في الحالتين المذكورتين نظر ظاهر فتمت
وغايته أن العدة واجبة على الزوجة وأن الزوج يتنزع عليه التزوج حتى تنتهي عدها اهـ م د
على النصير مع زيادة (قوله لمعرفة براءة زوجها) أي فيمن يولده وقوله أو لتفجعها الخ أي
في فرقة الموت وهذه أمثلة انفراد كل قسم عن الآخر وقد يجتمع التعبد مع التفجع في فرقة
الموت من لا يولده أو سكاتة في الدخول وقد يجتمع براءة الرحم مع التفجع فيمن يولده
في فرقة الموت وقد يجتمع الثمة كما في هذا المثال لأن العدة فيها نوع من التعبد أبدا واجتماع
الاقسام بعضهم مع بعض مأخوذين ذكر أولها مانعة خلق فحجوز الجمع والتعبد هو ما لا يعقل
معناه عبادة كان أو غيرها أقول الزكشي لا يقال فيها تعبد لأنها ليست من العبادة المحضة غير
ظاهر كما في شرح م ر قال سبحانه والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا ما عدا وضع الحمل يدل
عليها ظنا (قوله أو لتفجعها) أي فيمن مات عنها قبل الدخول ومثله الممسوح أو بعده وكان
صبيا أو كانت صغيرة كما يدل من كلام الشارح فيما يأتي والمراد بالتفجع التحزن (قوله وشرعت
الخ) لا يشمل نحو الصغيرة زخير الدخول في عدة الوفاة ح ل وأجيب بأنه ما حكمه لا يلزم
اطرادها (قوله وتخصيئها) أي الانساب وهو عطف تفسير على ما قبله وقوله من الاختلاط
أي الاشتباه لانه قد تتقدم الرحم اذا دخله مني الرجل استنفذه فلا يقبل منيا آخر فلا يتصور
اختلاط ما بين (قوله رعاية حق الزوجين) حتى ازوجة الذنبة والسكنى في العدة وحق
الزوج عدم اشتباه ما بهما الغير وقال بعضهم أما الزوج فظاهر وأما الزوجة فاعتبار أنه يعلم
بالعدة من أي الزوجين الولد وحيد فلا إشكال وأما الولد لاجل أن يقرأ به وقوله والثالث
الثاني أي لاجل أن يعلم على الولد منه أولا (قوله من النساء) بيان للرافع (قوله متوفى عنها

جمع عدة مأخوذة من العدد لا شتمها
على عدد من الاقراء أو الاشهر غالبا وهي
في الشرع اسم لمدة تبرص فيها المرأة
لمعرفة براءة زوجها أو لتفجعها
على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع
الآيات والاخبار الآتية وشرعت
صيانة للانساب وتخصيئها من الاختلاط
رعاية لحق الزوجين والولاء للنساء
الثاني والمغلب فيها التعبد بدليل أنها
لا تنقض بقدر واحد مع حصول
البراءة (والمعتمدة) من النساء
ضربين متوفى عنها

شافعيان وقوله وقضى به أي بلحق الولد بالمسوح وقوله بالخدم أي من يخدم النساء وهو
المسوح لانه كان لا يخدمهن في ذلك الزمان الا المسوح وهذا على قراءته بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة والاداء المعجمة جمع خادم وهو من قطع ذكره وبني انثياه كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حنبل) ففتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعمرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله الى هذا
القاضي) الاشارة الى الخارج وعليه قوله تعالى تلت الجنة فهو عهد خارجي على كقولهم
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا هو (قوله بالخدم) أي الطواشية (قوله محبوبا) بأن
استدخلت مائه (قوله خصيتاه) قال في المختار قال أبو عمر والخصيتان البيضتان والخصيان
الحلماتان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فاذا نبت قلت خصيان بلاتاء
(قوله الى الحقة الولد) وقيل لا يلحظه لانه لا ماله ودفع بما رآي لان وعاء المني وهو الخصيتان
موجود (قوله وينزل ما رقيقا) هذا موجود في المسوح (قوله حره) أي ولوفظنه وان
الف الواقع كلف مدة الحياة قاله م ر وخالفه زي اه قل (قوله صبي) أي لم يبلغ
أوان الاحلام اه برماری (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن كل من شبهة لان عدة الحمل مقدسة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن طنت بشبهة
في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبقى على ما مضى من عدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي تزيد عشر اهو مقدس لا يعمل محذوف هذا على كون عشرا في كلام
المسوح منسوبا ولا يصح أن يكون منعولا لعدم العامل وفي بعض النسخ وعشرا بالرفع
مع حذف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمه هذا المدد ما مر ان النساء لا يصرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فلم ترد عليها في تفجعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح سلم ذكر الحكمه ذلك ان الاربعة بها يتحرل الحمل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
طهور رجل ان كان اه بحروفه وقوله ذكر أن حكمه ذلك الخ هذه حكمه والحكمة لا يلزم
اطرادها لان هذه الحكمه ساكنة عمالومات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لان عدتها شهران
وخمسة ايام أو كانت مغيرة لانه سل أو آيسة (قوله من الايام) فيه أنه نص على العشرة أيام
فقط فيتوهم منه أنه يكتفى بالعشره أيام وان كانت الليالي تسعة بأن تقدم اليوم الاقل على
الليلة مع أنه لا يكتفى بذلك بأن مات بفجر أول يوم في الشهر مثلا فان الاربعة أشهر تقص ليلة
فتكمل أول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف الاء من العشرة مع كون المعدود مدكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وعادة شرح المنهج أي عشر ليال بالأيام وهي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الايام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة
الحمل عدة مقدسة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدتها على
الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له ولهذا لو تكح حاملا من زنا مع نكاحه قطعوا جازله الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحلت من الرأى لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
لن من زنا كما نقله الشيخان عن الروابي وبه أفق النقال وباجزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن حنبل به قلند قضا امه صروفه في به حمله
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظر والى هذا القاضي يلحق أولاده
الزنا بالخدم ويعلق الولد بمحبوبه باقطع
جميع ذكره وبني انثياه فتمت عدة الحامل
بوضعه لبقاء أو عينة المني وما فيها من
القوة الحية للدم وكذا مسلول خصيتاه
وبني ذكره بلحقه الولد فتقضى به العدة
على المذهب لان آله الجماع باقية فقد
يبالغ في الايلاج فيلتنز ويزل ما رقيقا
(وان سكنت) أي المعتدة عن وفاة
(حائلا) وهي به مكرمة مكسورة غير
الحامل (فعدتها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو سكنت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الايام

وغير متوفى عنها) لفظ متوفى في الموضعين على صيغة المفعول ورأى ابا علي عدم صحة
فرقة الوفاة بالنكاح الصحيح كما قاله حج أمّا القاسد فأن يقع فيه وفيه بلائشي فيه ون وقع فهو مد
شبهه وفيه ما في فرقة الحي (قوله انفصال كله) حتى ثمره المتصل به من ولوه ثمة
وعبارة م د قوله انفصال كله الا الشعر فانه ان بقي في الجوف لم يؤثر بخلافه ولو كان قد
انفصل كله ما عدا الشعر فانه يؤثر ومثله الظفر اه سم وفي عس على م ر أى ولو لم يولد
الا دى بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الا دى ولورد غير م ر - و - بل كور
الجل منه أى من الزوج لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لان الشرط نسبتة الى
احتمالا وهو موجود هنا اه بصرفه (قوله توأمين) أى بينهما دون ستة أشهر ولو كان
انقضت بالثالث ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر ولحقه وان كان بين الاول والثاني
سنة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها لحقاه دون الثالث وانقضت عدتها بالثاني
بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلحقها أن الاخير ان
آخر وانقضت عدتها بالاول وكذا اذا كان ما بين كل واحد ستة أشهر اه زى وأما ثلث التوم
همزة اسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهم كبر بل ثم واهر
تولمة مفرد وتثنيته توأمين كما في الشارح فاعتراضه بأنه لا تنتمي له وهم لما ثبت من امر
التوم بلا همز والتوأم بالهمز وان تنبئ الشارح انما هو للمهموز لا غير اه ابن جرير
(قوله ولو بعد الوفاة) أى ولو كان انفصال التوأم الثاني بعد وفاة التوم
قبل موت الزوج لانه يقال علم اولدت ولدا بعد موت زوجها (قوله فهو مد
جعله هنا من باب المطلق والمقيد وفيما يأتي من الخاسر والامام لان الموجود هنا فعل وهو
ولا عموم له بل هو مطلق والموجود فيما يأتي عام وهو والملاقات وفيه ان قوله ان
معناه وزوجات الذين يتوفون بدليل يترتب من فيكون عاما كقوله والملاقات هو ان
عليه والعموم بالنظر اليه لا للفعل وكتب بعضهم على قوله فهو مقيد بمرادهم
كما سيظهر فيما يأتي فهو مقيد انظر للفعل الواقع صلة له موصول وهو
الفعل من باب المطلق لانه منكرة معنى ومخصص ان تنزل الموصول لان الموصول
للتثنية (قوله والذين الخ) مبتدأ ويتوفون صلة وبجمله يترتب خبر لكن له نص الخبر
الخبر ليس عين المبتدأ لان المبتدأ الذين وهم الازواج ويترتب من راجع للزوجات
على تقدير مضاف قبل المبتدأ أى وزوجات الذين الخ وبعضهم فطرا هذا المتنافى
الآية الاولى من باب التخصيص لان الجميع المعروف من صحيح انه مرم فينا
(قوله وعسرا) أى من الايام والليالي (قوله لاسبعة) بانه غير (قوله لا اثنان) بانه
تسع سنين م ر (قوله فان لا تأثير محل المني) أى احداه ما محل وهو اثنان
والثانية وهي اليسار محل لشعر اللحية على المعتمد وامل حذابة ارا غاب رانه قد
له اليسرى وله ما كثر وشعر كذا ان شرح م ر (قوله لم يولد) عنه على قوله
(قوله ان ابا عبيد) وكان مجتهد فتوى ولا يتسحق ذلك في منسب لانه قد ورد بتقدير
الضعيف ويستفاد من قول الشارح على المذهب وقد وافقه الاصطلاح على ذلك

وغير متوفى عنها) سلك المصنف رحمه الله تعالى في تقسيم الاحكام الآتية طريقة
حسنة مع الاختصار ثم بدأ بالضرب
الاول فقال (فالمتوفى عنها) حرة كانت
وأمة (ان كانت حاملا) بولد يلحق الميت
(فعدتها بوضع الحمل) أى انفصال كله
حتى تاتي توأمين ولو بعد الوفاة لقوله
تعالى وأولات الاحمال أجاهن أن
يضعن حملهن فهو مقيد بقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة
أشهر وعسرا لقوله صلى الله عليه وسلم
لسبعة الاسبوع وقد وضعت بعد موت
زوجها بنصف شهر قد حلت فانكعى
من شئت متفق عليه ونخرج بقولنا
يلحق الميت ما لو مات صبي لا يولد له
عن جاسل فان عدتها الاشهر لا بالوضع
بله متفق عنه بيننا لعدم امراله وكذا
لو مات عسرا وهو المقتطوع جميع
لومات وأنه من حامل فعدتها
بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على
أنه يجب لانه لا ينزل فان الاثنين محل
في المني يتدفق بعد انفصاله من الظهور
انما يجهل لولادة * (قائدة) * حكى

شافعيان وقوله وقضى به أي يلحق الولد بالمسوح وقوله بالخدا م أي من يخدم النساء وهو
المسوح لأنه كان لا يخدم به في ذلك الزمان إلا المسوح وهذا على قراءة أنه بالخاء المعجمة ويصح
قراءة بالخاء المهملة والدال المعجمة جمع حاذم وهو من قطع ذكره وبقي أنثاه كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن حروب) بفتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعمرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله إلى هذا
القاضي) الإشارة إلى القاضي الخارج وعليه قوله تعالى تلت الجنة فهو عهد خارجي على كقولهم
خرج الأمير إذ لم يكن في البلد إلا هو (قوله بالخدا م) أي الطواشية (قوله محبوبا) بأن
استدخلت ماءه (قوله خصيتاه) قال في المنتار قال أبو عمر والخصيتان البيضان والخصيان
المدان اللتان فيهما البيضةتان وقال الاموي الخصية البيضة فإذا ثبت قلت خصيان بلاتاء
(قوله يلحقه الولد) وقيل لا يلحقه لأنه لا ماء له ودفع بما رآه أي لأن وعاء المني وهو الخصيتان
موجود (قوله وينزل ما رقيتا) هذا موجود في المسوح (قوله حرة) أي ولوفى ظننه وان
خالق الواقع كاف لغة الحياة قاله م ر وخالفه زي اه قل (قوله صبي) أي لم يبلغ
أو ان الاحتلام اه برمازي (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بأن كل من شبهة لأن عدة الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت بأن وطئت بشبهة
في أثناء العدة وحلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل نبي على ما مضى من عدة الوفاة
اه (قوله وعشرا) أي وزيد عشر انه مفعول انزل محذوف هذا على كون عشر في كلام
المتر منسوبا ولا يصح أن يكون مفعولا معه لعدم العادل وفي بعض النسخ وعشر بالرفع
معطوف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمة هذا العدد ما مر أن النساء لا يصرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فمتردد علم في تفجعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح مسلم ذكر أن حكمة ذلك أن الأربعة بها يتحرل الحمل وتنفع الروح فيه وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان اه بمجروقه وقوله ذكر أن حكمة ذلك الخ هذه حكمة والحكمة لا يلزم
اطرادها لأن هذه الحكمة سابقة عما قبل الدخول أو كانت أمة لأن عدة أشهر ان
وخمسة أيام أو كانت صغيرة لا تحبل أو آيسة (قوله من الأيام) فيه أنه نص على العشرة أيام
فقط فيتمهم منه أنه يكتفى بالعشرة أيام وان كانت اليا لي تسعة بأن تقدم اليوم الأول على
الليلة مع أنه لا يكتفى بذلك بأن مات بغير أول يوم في الشهر مثلا فان الأربعة أشهر تنقص ليلة
فتكمل بأول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف التاء من العشرة مع كون المعدود مذكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وبعبارة شرح المنهجي أي عشر ليال بالياء وهي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الأيام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لأن عدة
الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انقضت عدةها بمضي
الشهر مع وجوده لأنه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعاً وجازله الوطء قبل
الوضع على الأصح ولو زنت في العدة وحلت من الزنا لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
اندم زنا كما نقله الشيخان عن الروائي وبه أفق الثفال وبجزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن حروب به قلند قضا بمصر وقضى به لحقه
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظروا إلى هذا القاضي يلقي أولاد
الزنا بالخدا م ويلقي الولد محبوبا قطع
جميع ذكره وبني أنثاه فتستدل الحامل
بوضعه لبقاء أو عضة المني وما فيها من
القوة المحيلة للدم وكذا مسلول خصيتاه
وبني ذكره بلحقه الولد فنقضى به العدة
على المذهب لأن آلة الجماع باقية فقد
يبلغ في الإيلاج فيلتنزول ماء رقيقا
(وان كانت) أي المعتقدة عن وفاة
(حائلا) وهي حمزة مكسورة غير
الحامل (فعدة بها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الأيام

يحمل على أنه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه جرم صاحب التحيز قال شيخ مشايخنا وقد جمع
 بينهم ما يحمل الا قول على أنه كالزاني أنه لا تنقض به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة
 فلا تحتجبنا عن تحمل الاثم بقريئة آخر كلام قائله اه سم (قوله والذين يتوفون) قال
 الشوري يقال توفي فلان وتوفي اذا مات فن قال توفي معناه قبض ومن قال توفي فيه معناه توفي
 أجله أي استوفى عمره واستكمل له وعليه قراءة على رضي الله عنه يتوفون بفتح الياء (قوله
 يتربصن الخ) فيه مضاف محذوف تقديره زوجاتهم وبه تحصل المطابقة بين المتداو هو قوله
 والذين لانه المذكر وبين الخبر وهو قوله يتربصن أو يقدر زوجات الذين الخ كما تقدم (قوله
 وعشرا) أي عشر ليال بأيامها كما عبر به في شرح المنهج وانظر لذا فسر العشر في الآية
 بالليالي وفسر العشرة في كلامه بالايام وعادة البرماوى قوله أي عشر ليال فسر العشر بذلك
 لتأنيها والمراد بأيامها وانما اختير الليالي لانها غرر الشهور وأشار بقوله بأيامها الى دفع ايهام
 اخراج اليوم العاشر من المدة (قوله الحاملة من غير الزوج) أي بأن كان زنا أو وطء شبهة
 فان كان من زنا فعدتها بالشهر في الحال وان كان من وطء شبهة فعدتها بالشهر بعد وضع ذلك
 الحمل كما تقدم عن سم (قوله وصية) أي أو صوا وصية الخ (قوله بالاهله) وبعبارة مروجش
 عليه وتعتبر الاشهر بالاهله مالم يمت أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة
 بالاهله وتكمل من الرابع أربعين يوما ولو جهلت الاهله حسبها كماله وأما لو بقي منه عشرة
 فقط فعدتها بأربعة أهله بعدها ولو ناقص (قوله انتقلت الى مدة وفاة) أي مع عدم حسان
 ما تقدم (قوله المعتدة عن فرقة طلاق) أي وقد وطئها الزوج ولو مجنون أو مكرها وان كان الوطء
 في الدبر وكذا بذكر أشل خلافا لما أفق به بغوى وكالوطء استندخال المني المحترم حال خروجه
 ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كما لو خرج بوطء زوجته طائفا أنها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
 أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده وان عكسنا في العكس لأن ذلك هو الاحتياط فيها وهل
 خروجه باستئناسه كخروجه بالزنا بجامع حرمة كل منهما لذاته حتى لا تجب العدة باستدخاله
 ولا يلحقه الولد المتعقد منه فيه نظر سم ثم قال في مسئلة المكروه بعد اطالة الكلام فيها وانقله
 عن الشهاب م ر بأنه أفق بعدم لحوق الولد لعدم احترام ومثله بدليل الاثم به لأن الاكراه
 لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة أيضا ولا اشكال على هذا في عدم الحقوق وعدم وجوب
 العدة في مسئلة الاستئناس كما لا يخفى وقوله المحترم حال خروجه أي خلافا لابن حجر حيث اشترط
 الاحترام دخولا وخروجا وقوله فاستدخلته الخ قال في شرح الروض وقول الاطباء ان المني
 اذا ضرب به الهواء لا يعتد منه الولد غاية ظن وهو لا ينافي الامكان ولا يلتفت اليه قال الرياوى
 والمتقدم عدم وجوب العدة وعدم ثبوت النسب بوطء المكروه والمعتد وجوب العدة بالذكر لأن
 دون المبان اه رجائي ولو مسح شخص ومعه زوجة هل تعتد بعدة الوفاة أم بعدة الحياة
 ينظر فان مسح حجرا كالأوبعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة وان مسح
 حجرا كالأوبعضا وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة النفاق فان مسح البعض
 كذا والبعض كذا فالعبرة بالنصف الاعلى ولو مسح نصفه طولا بحجر او نصفه الآخر طولا
 حيوانا ينبغي ان يكون كالومسح كله حيوانا سم نقلا عن م ر فلو اعتدت زوجة المسوخ

لعهوله تعالى والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
 أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على
 الحرائر كما مر وعلى الحاملات
 بقريئة الآية المدة مقدمة وكل الحاملات
 الحاملة من غير الزوج وهذه الآية
 ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا وصية
 لازواجهم متاعا الى الحول فان قيل
 شرط النسخ أن يكون متأخرا عن
 المنسوخ مع أن الآية الاولى متقدمة
 وهذه متأخرة أجيب بأنها متقدمة
 في التلاوة متأخرة في النزول وتعتبر
 الاشهر بالاهله ما أمكن ويكمل
 المنكسر بالعدد كظناؤه فان خفيت
 عليها الاهله كالحبوسة اعتدت بمائة
 ولأربعين يوما ولومات عن مطلقة رجعية
 انتقلت الى عدة وفاة بالاجماع كما حكاه
 ابن المنذر أومات عن مطلقة بائن فلا
 تنقل لعدة وفاة لانها ليست بزوجة
 فتكمل عدة الطلاق وخرج بقيد
 السرة الامة وسأني في كلامه ثم شرع
 في العسر الثاني فقال (وغير المتوفى
 بها المعتدة عن فرقة طلاق

وترجعت بغيره وانتقلت تركته لبيت المال أولورثته وعاد ذلك الممسوخ إلى أصله لا تعود له
 زوجته ولا تركته بخلاف ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وترجعت وقسمت
 تركته ثم تبين بعد ذلك عدم موته فإن زوجته وتركتها يعودان له اه مبداني وقوله فيما تقدم
 كالوطء استدخال المني المحترم الحاصل أن المراد بالمني المحترم حال خروجه فقط على ما اعتده
 م ر وان كان غير محترم حال الدخول كما إذا احتلم الزوج وأخذت الزوجة منه في فرجها
 ظانه أنه مني أجني فإن هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب العدة به
 إذا طلقت الزوجة قبل الوطء على المعتقد خلافا لابن حجر لانه يعتبر أن يكون محترما في الحالين
 كما أقره شيخنا وبعبارة م ر دخل منه المحترم وقت الانزال ولا أثر لوقت استدخاله
 كما أفتى به الوالد وان نقل المأوردى عن الأصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد
 صرحوا بأنه لو استنبت بجبر فأمنى ثم استدخلته أجنبية عالمة بالحال أو أنزل في زوجته
 فساقت بنته فأنت بولد لحقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا امرأة فحملت منه لم يلحقه
 الولد لانا لا نعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه اه وفي قول على الجلال مائنه والمراد
 المني المحترم بأن يكون حال خروجه محترما لذاته في ظنه أو في الواقع فتشمل الخارج بوطء
 زوجته في الخيض مثلاً وباستئمانه يدها أو بوطء أجنبية يظنها حليته أو عكسه أو بوطء شبهة
 كنكاح فاسد أو بوطء الأب أمة ولده ولومع علمها فاذا استدخلته امرأه ولو أجنبية عالمة
 بحاله وجب به العدة ولحق به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء وخروج بذلك الحرام
 في ظنه والواقع معا كالزنا والاستئمان بيد غير حليته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر والفكر
 المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنه غير محرم كما في شرح شيخنا لكن تقدم عن
 الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب إليه وهو ظاهر من حيث القرأش
 اه قال سم وليس من الذي خرج على وجه الحل منه الذي أخرجه يده نكوف الزنا لان عدم
 الاثم فيه لعارض فلا ينظر اليه فلا يلزم بسبب استدخاله العدة ولا يثبت به النسب اه ولو وطئ
 زوجته ظاناً أنها أجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت هذا الماء زوجة أخرى
 وجبت العدة أيضاً فيما يظهر سم وصورة ذلك أن يتزوج امرأة ثم يطأها يظنها أجنبية
 وبأن وطأها إياها زناً ثم طلقها ولم يتفق له وطؤها سوى ذلك فتجب عليها العدة بطلاقه ولا ينظر
 لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب
 عدة اعتباراً بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تخيل بعض ضعفة الطلبة من أن المراد
 أن من وطئ بذلك الظن وجب عليها أن تعتد مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل
 انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر إلى كون الوطء باسم الزنا لانا لا حرمة له وان نظر
 إلى كونه زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له فانه دقيق (قوله أو فسخ)
 المراد به ما يشمل الانفساخ بقرينة ذكر الرضاع واللعان قاله شيخنا ثم قال ويحتمل عطف رضاع
 على طلاق والامر حينئذ ظاهر (قوله زواجاً كان أو غيره) المناسب حذف هذا التعميم
 لأن كلامنا في المفاوقة فقوله أو غيره مراده الموطوءة بشبهة وهو لا يناسب (قوله كنتي
 بلعان) الكاف استقصائية لأن الكلام في الحرقة فلا ترد الأمة لأن ولدها انما ينبت بالحلف

أو فسخ بعيب أو رضاع أو لعان
 (ان كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل)
 لقوله تعالى ولات الإجمال أجلهن
 أن يضعن حملهن فهو مخصوص لقوله
 تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن
 ثلاثة قروء ولأن المعتبر من العدة براءة
 الرحم وهي حاصلة بالوضع بشرط
 إمكان نسبته إلى صاحب العدة زوجاً
 كان أو غيره ولو احتمل لا كنتي بلعان
 لانه لا ينافي إمكان كونه منه

ولهذا الواستلحقه لحقه فان لم يمكن نسبه اليه لم تنقض بوضعه كما اذا مات صبي لا يتصور منه الانزال أو مسح عن زوجة حامل فلا تعتد بوضع الحمل كما مر وكذا كل من أتت زوجته الحامل بولد لا يمكن كونه منه كإن وضعته لدون ستة أشهر من النكاح أو لا كإن كان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفوق أربع سنين من الفراق لم تنقض عتدها بوضعه لكن لو ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو جئت دنكاحها أو وطئها بشبهة أو أمكن فهو وان اتفق عنه تنقض به عتدها وبشروط انفصال كل الحمل فلا أثر لخروج بعضه متصلاً ومنفصلاً في انقضاء العدة ولا في غيرها من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله وظاهر الآية واستثنى من ذلك وجوب الغرة يظهر شيء منه لأن المقصود تحقق وجوده ووجوب القود اذا خرج جنين وقبته وهو حي ووجوب الدية بالجنابة على أمته اذا مات بعد صياحه وتنقض العدة بجيت وبمضغتها صورة آدمي خفية على غير القوالب لظهورها عندهن فان لم يكن في المضغ صورة لظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل آدمي ولو بقيت لتصور انقضت العدة بوضعه على المذهب المنصوص لحصول براءة الرحم بذلك

لا باللعان (قوله كما اذا مات صبي) هو تظير لا تشيل لأن فرض الكلام في فرقة الحياة اه مرحومى وكتب بعضهم على قوله كما اذا مات صبي الخ فيه أن كلامنا في المعتدة عن الفرقة في الحياة لا فرقة الموت فالمناسب أن يقول كما لو نسخت بسبب صبا (قوله أو مسح) أى ولو ساقها حتى نزل ماؤه في فرجها عش على مـر (قوله من النكاح) الاولى من امكان اجتماعهما كما قاله شيخنا (قوله وكان بين الزوجين الخ) مفهومه أنه بمجرد أن يكون بين الزوجين مسافة تقطع في تلك المدة ووضعه لذلك يلحقه وليس كذلك بل لا بد من مضي أقل مدة الحمل من امكان الاجتماع (قوله أو لفوق أربع سنين من الفرقة) هذا محله في مجهول البقاء أما اذا تحققنا البقاء بأن أخبرنا بالحمل معصوم كان حضوره لم يوجد وضع ولا وطء فانه ينسب له وتنقض به عتدها كما قاله سم وقال انه حق ان شاء الله تعالى اه (قوله وان اتفق عنه) أى لعدم تصديقه لها فيما ادعته (قوله واستثنى من ذلك) أى من قولهم لا أثر لخروج بعضه (قوله اذا خرج جنان) أى بعد خروج بعضه فقط في المستثنى (قوله اذا مات) في خط الموائب بالحاق الفعل تاء التأنيث والصواب اسقاطها كما في شرح الروض مرحومى ويمكن أن توجه نسخة المؤلف بأنه لما جنى عليها ماتت الجنين بسبب موتها فتأمل وعبارة الاجهوى ويمكن توجيه الثانية على بعد بأن ماتت بالجنابة عليها ماتت الولد وجبته فان كانت الجنابة عمدا وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجبته دية للولد والا فدينان لها ولولده فليتأمل والظاهر تعلق قوله بالجنابة بماتت اه مدابقى قال شيخنا فعل وجوب الغرة دون الدية ان لم يصح قبل موته (قوله بعد صياحه) أى وقد خرج بعضه (قوله على غير القوالب) أى وأخبرها أربع مئة أو رجلان فلو أخبر بذلك واحدة حل له أن يتزوج بها باطنا كما في حل وعبارة مـر في شرحه بعد قول المتأخر بأن أخبرها بقوالب عبروا بأخبر لانه لا يشترط لفظ شهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم وإذا اكتفى بالاخبار للباطن فليكتف بقوله كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها بعد موته أن تتزوج باطنا اه وقوله أن تتزوج باطنا يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالمقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت الا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين ثم رأيت في شرح الروض شرح بالأربع بالنسبة لظاهر (وفي ابن حجر * لا فرع) * اختلافوا في السبب لاسقاط ما لم يصل لحد تنفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما والذي يتجه وفاة الابن العماد وغيره الحرمة ولا يشكل عليه جواز العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المتى حال نزوله محض جحافل يتهيأ للحياة بوجه بخلافه بعد استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أى ابتداءه ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله كما صرح به كثير من وهو ظاهر اه وقول ابن حجر والذي يتجه الخ في شرح مـر في أتمهات الاول بخلافه وقوله وأخذ في مبادئ التخلق قضية أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يبطئ الحمل مدة ولا يقطعه من أصله فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان لعدو كثرية ولم يكره أيضا والا كره عـش على مـر (قوله ولكن قلن) أى القوالب جمع قابله وهي التي تلتق الولد عند وضعه والمراد أهل الخبرة بذلك

ولود كورا وأقلهم في النساء أربع ويكنى إخباراً واحدة في الجواز باطنا وأما في الظاهر فلا بد
من اثنين وقال ع ش علي م ر لا بد من أربع ولو اختلف الزوجان فقالت كان السقط الذي
وضعه مما تنقضي به العدة وأقصر الزوج وضاع السقط قال قول قولها بينهما لانها مأهونة
في العدة شرح المنوف الصغير وعبارة البرماوي ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقضي به العدة
وضاع السقط صدقت بينهما لانها مؤتمنة في العدة ولانها صدقة في أصل الوضع فكذا
في صفته اه وفي ع ش علي م ر ما يفيد قبول قولها ولو بدون عيّن ونصه يقبل قول المرأة
في وضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال أنه ربح اه (قوله مسئله
التصوص) أي لان فيها ثلاثة تصوص الاول انقضاء العدة الثاني عدم وجوب الفترة الثالث
عدم شوبت الاستيلاد (قوله فانه) أي الشافعي وقوله نص هنا أي في باب العدد (قوله
وعلى أنه لا تجب فيه الفترة) وكذا لا تجب اذا كانت مصورة ولم يعلم أنه كان ذار روح فلا تجب
الفترة فيمن لم يمت بالجناية يقينا اذا الاصل براءة الذمة اه حنفاوي (قوله والاصل براءة الذمة)
عبارة م ر وانما لا يعتد بها في الفترة وأمة الولد لان مدارهما على ما يسمى ولدا (قوله وخرج
بالمضغة العلقه) فلا تنقضي بها العدة أي ان لم يكن في العلقه صورة خفية والافتقار في
العدة كما قاله حج في شرحه على المنهاج قبيل كتاب الصلاة ولم أر من وافقه ولا من خالفه وعبارته
ثم واطلاق الاصحاب أن العدة لا تنقضي بعلقه محمول على الاغلب أنه لا صورة فيها خفية اه
(قوله وقع في الاقضاء) أي اقضاء النووي (قوله اختلف العصريون) أي معاصر والشيخ
النووي (قوله والظاهر الثاني) معتمد ومراده بالثاني قوله أولاً ولا تنقضي (قوله واستفتينا)
بالسائل لمفعول وقوله فأجيبنا بذلك أي الثاني وهو أنها لا تنقضي عدتها مادام في بطنها أي
ولو خافت الزنا ويجب على زوجها نفقتها وغيرها كالكافي وان طال المدة وله مراجعتها
في الطلاق الرجعي وفي سم على حج ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة
وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء
ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربعة حتى
لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الاربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الاربع وهذا هو الذي
يظهر وهو حق ان شاء الله اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه ~~هـ~~ كن يتي الكلام
في الشبوت بما اذا فانه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من
ذلك انتفاء الحمل وأن ما تجده في بطنها من الحركة مثلا ليس مقتضيا لكونه حيا نعم ان ثبت ذلك
بقول معصوم كعيسى وجب العمل به اه ع ش علي م ر * (فرع) * الحمل المجهول لا تنقذه
المرأة لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقضي به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من
الوطء معه لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج
أو أجنبي شبهة أو زنا أو استدخلت ما وشكت هل هو محترم أم من زوج أو أجنبي قل على
الحلال (قوله مما مر) من كل فسخ أو انفساخ (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهي غير الحامل
وانما قال ذلك لان الحائل يطلق على المانع (قوله فعدتها ثلاثة قروء) أي وان اختلفت
وقطاول ما بينها وكذا لو كانت حاملا من زنا اذ حمل الزنا لا حرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يكن

وهذه المسئلة تسمى مسئلة التصوص
فانه نص هنا على أن العدة تنقضي بها
وعلى أنه لا تجب فيه الفترة ولا يثبت فيها
الاستيلاد والفرق أن العدة تنقضي
برأية الرحم وقد حصلت والاصل
برأية الذمة في الفترة وأومية الولد
انما ثبتت بجبال الولد وهذا لا يسمى ولدا
انما ثبتت بالعضة العلقه وهي متى
وخرج بالمضغة العلقه
يستحيل في الرحم فيصير ما غليظا
فلا تنقضي العدة به لانها لا تسمى جلا
(فائدة) وقع في الاقضاء أن الولد لو مات
في بطن المرأة وتعدت زوله بدواء أو غيره
كما يفتي بعض الحوامل هل تنقضي
عدتها بالاقراء ان كانت من ذوات
الاقراء أو بالاشهر ان لم تكن من ذوات
الاقراء أو لا تنقضي عدتها مادام
في بطنها اختلف العصريون في ذلك
والظاهر الثاني كما مر في حواشي الروضة قال
الدين البلقيني في حواشي الروضة قال
وقد وقعت هذه المسئلة واستفتينا عنها
فأجيبنا بذلك انتهى وبذلك قوله
تعالى وأولات الاحمال أجلهن
أن يضعن حملهن (وان كانت) أي
المعقدة عن فرقة طلاق وما في معناه
مما مر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من
ذوات) أي صواحب (الحيض) فعدتها
ثلاثة قروء جمع قروء

لحوقه بالزوج حمل أنه من زنا كما نقلناه وأقرأه أي من حيث صحة نكاحهما معه وجواز وطئه
 الزوج لهما أتما من حيث عدم عقوبتهما بسببه فيحمل على أنه من شبهة فإن أتت به للأمكن منه
 لحقه كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به البلقي وغيره ولم ينتفع به الأبلغان ولو أقرت بنهما من
 ذوات الأقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنهما من ذوات الأشهر لا يقبل لأن قولها الأول يتضمن
 أن عدتها لا تقضى بالأشهر فلا يقبل وجوعها عنها بخلاف ما لو قالت لأحبيض زمس ارضاع
 ثم كذبت نفسها وقالت أحبيض زمته فيقبل كما أفتى بجميع ذلك والوالد رحمه الله تعالى
 لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة فيه وإن خالفت عاداتها
 شرح م ر والعبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطي لا بما في الواقع حتى لو وطن أمة غيرة
 يظنها زوجه الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة يظنها أمة اعتدت بقر واحد وهو استبراء
 لأعدة أو زوجه الأمة اعتدت بقرأين لأن العدة حقه فنيطت بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر
 وإن اعترض بأن المنقول خلافه اه ح وهو أنها أي الحرة التي ظنها زوجه الأمة تعتد
 بثلاثة أقراء احتياطاً كما جزم به م وهو المعتقد والحاصل أن ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق
 لا يؤثر اه م وعبرة قل على المهمل قوله فعدت حرة أي في ظنه أو في الواقع اه (قوله
 حقيقة) أي لغة وقوله في الحيض والطهر بطريق الاشتراك (قوله في الاصطلاح) أي
 اصطلاح فقهاء الشافعية خلافاً للحنفية في قولهم هي الحيضات (قوله ولقوله تعالى
 فطلقوهن الخ) في الاستدلال به شيء لأنها ليست نصاً في أن المراد بالأقراء الأظهار لأن المراد
 بها فطلقوهن في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهذا يصدق بالحيض كما قال به أبو حنيفة
 اه واللام بمعنى في كما في قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (قوله كما مر
 في الحيض) أي في بابه (قوله فيصرف الاذن) أي في الطلاق (قوله طاهراً) أي واه
 جامعها في ذلك الطهر أولاً وإن لم يكن سنياً (قوله لأن بعض الطهروان قل الخ) هذا يقتضي
 أن اطلاق القرء على بعضه حقيقة وليس كذلك فكان الأولى أن يسلك ما قاله في شرح المخرج
 بأن يقول ولا بعد في تسعة قرأين وبعض الثالث ثلاثة قسمية البعض قرأ من مجاز التغليب
 لاحقيقة كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات الخ (قوله قال تعالى الخ) أي ولأننا لو لم
 نعد قرأ الكان أبلغ في تطويل العدة عليها من طلاقها في الحيض وإنما أمر ابن عمر بالطلاق
 في الطهر إذا لم يسها ليعين أنه السن في الطلاق لا للعدة لأن مقصودها البراءة وهي حاصلة
 بطريان الحيض بعد الطهر وإن وجد المس فتعين أن يكون القيد لأجل السنة في الطلاق
 وصورة المسئلة إذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فإن انطبق على آخره انفها وقال
 أنت طالق آخر طهر لم يعتد به على الأصح اه وعلى كبير (قوله هو المحتوش) بفتح الواو
 اسم مفعول أي الذي احتوشه وأحاط به دمان وفي المصباح احتوش القوم بالصيد أحاطوا به
 (قوله أودى نفاس) كأن تكون حاملاً من الزنا ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تقضى
 العدة بوضعه لأنه لا ينسب لصاحب العدة ثم انما حملت من الزنا أيضاً ووضعت فطهر
 بينهما يعتد قرأ ثم تعتد بعد ذلك بقرأين آخرين وصدق على هذا أنه طهر بين نفاسين قال
 والمعتبر هو كون الثاني من الزنا وأما الأول فيصح أن يكون من شبهة كما ذكره جل بل يصح

وهو لغة بفتح القاف وضمتها حقيقة
 في الحيض والطهر ومن اطلاقه على
 الحيض ما في خبر النسائي وغيره تبرك
 الصلاة أيام أفسرانها (وهي)
 في الاصطلاح (الاطهار) كما روى عن
 عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة
 رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق
 في الحيض يحرم كما مر في الحيض
 فيصرف الاذن الى زمن الطهر فإن
 طلق طاهراً وبقي من زمن طهرها
 شيء انقضت عدتها بالطعن في حيضة
 واحدة لأن بعض الطهروان قل يصدق
 عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر
 معلومات وهو شهران وبعض الثالث
 أو طلقت في حيض انقضت عدتها
 بالطعن في حيضة واحدة ولا يجب
 طهر من لم تحض قرأ بناء على أن
 الطهر هو المحتوش بين دمي حيض
 أو حيض ونفاس أودى نفاس كما
 صرح به المتولي وغيره

تصوير ذلك بأن يكون الحمل الأول من غير الشبهة بأن تضع الحمل من زوجها ثم تطلق زمن
 النفاس أو بعده ثم تحمل من زنا ثم تلد فيحسب ما بين النفاسين قرأ ولا يتعين أن يكون النفاس
 الأول من زنا بل يصح أن يكون من حلال بأن يطلقها ثم تزني وتضع ولعل المحشى انما
 صورها بما اذا كان الأول من زنا أيضا ليكون الطلاق حلالا (قوله وعدة متعيرة) أي
 طلقت أول الشهر فان طلقت في أثناءه والباقي ستة عشر فأكثر حسب قرأ لاشتماله على طهر
 لا يحاله فتكمل بعده شهرين هلالين والآخرى والا ان طلقت والباقي من الشهر أقل من ستة
 عشر يوما لم يحسب قرأ فتعده بعده بثلاثة أشهر هلالية (قوله صغيرة) المراد بها من لم تحض
 لصغرها أو أهله أو جعله منه تبارؤية الدم أصلا أو ولدت ولم تر دمًا وإن كانت كبيرة في السن
 فهو اصطلاح للفقهاء (قوله على أول الشهر) أي بتليق أو غيره اه برماوى (قوله ان
 اوتيتي) أي شكيت فيمتنعني به عدتهن فتفسير الشارح تفسير باللازم لانه يلزم من الشك
 عدم المعرفة أسند الضمير فيه للذكر دون الاناث لان العدة شرعت لحق الزوج صيانة لما
 كافي ع ش (قوله واللاقي لم يحض) فان قلت هلا جعلت اللاقي عطفًا على اللاقي وما بينهما
 خبرا عنهما قلت بأداء أمر ان أحدهما أن الخبر مقرون بالبقاء تنزيلا منزلة الجواب والجواب
 لا يتقدم على شرطه فكذا ما نزل منزله الثاني أن ذلك يستدعي جواز زيد قائمان وعمره وقد
 يقال منع هذا قبح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمره وفلا قبح فيه اه يس عن ابن هشام
 اسقاطي على الاشئني (قوله فعدهن كذلك) أشار بذلك الى أنه حذف المبتدأ والخبر من
 الثاني لدلالة الأول عليه لكن رجح ابن عقيل في شرح الخلاصة أن المحذوف هو الخبر فقط وهو
 أولى لانه يرتكب تقديرا الحذف ما أمكن ولعل هذا هو حكمة اسناد ذلك لابي البقاء (قوله
 فان طلقت) مقابل قوله بأن انطبق الخ (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر منه
 والاثلاثة بالاله كافي السلم (قوله سواء كان الشهر) أي الذي طلقت فيه (قوله من
 انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله ولا مبالاة بطول مدة
 الانتظار) واستظهر ع ش على م ر أن الرجعة والنفقة يمتدان الى انقضاء عدتها
 بالاقراء أي ان حاضت أو بالاشهر بعد بلوغ سن اليأس خلافا للشو برى حيث قال بامتداد
 ما ذكر الى ثلاثة أشهر فقط لأكثر ما يطبق الزوج في ذلك من الضرر وعزاه للرافعي وطريق
 الخلاص من النفقة أن يطلقها بقية الثلاث (قوله وان انقطع لاله الخ) فصله عما قبله
 لاجل قوله على الجديد وعبارة المنهاج وشرحه للمعلى وفي القديم تتربع تسعة أشهر مدة
 الحمل غالبًا وبعدها تعده بثلاثة أشهر وهذا موافق لقول الامام مالك تصبر سنة بيضاء أي خالية عن
 الدم لأن ضم الثلاثة أشهر للتسعة سنة كماله وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة
 الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أماراته فيها ثم تعده بالاشهر اذا لم
 يظهر حمل اه وقوله في القديم وبه قال مالك وأحمد كافي قل (قوله تعرف) قيده لان
 الانتطاع في الواقع لا بد له من علة تخصب النبي قوله تعرف كما قرره شيخنا قال البرماوى وتصدق
 في بلوغ سن اليأس بينهما قالوا وهذه امرأة ابنت فلنصبر اه (قوله حتى تصير) أي الى أن
 تصير الخ والظاهر أنه بدل من قوله الى بلوغ سن اليأس وقوله أي لان الاشهر الخ علة لقوله تصير

وعدة مستحاضة غير متغيرة باقائها
 المردودة اليها وعدة متغيرة ثلاثة أشهر
 في السال لاشتمال كل شهر على طهر
 وحيض غالبًا (وان كانت) أي المعتدة
 (صغيرة أو) كبيرة (آيسة) من الحيض
 (فعدها ثلاثة أشهر) هلالية بأن
 انطبق الطلاق على أول الشهر قال
 الله تعالى واللاقي يتسن من الحيض
 من نساكم ان اوتيتي فعدهن
 ثلاثة أشهر واللاقي لم يحضن أي
 فعدهن كذلك كما قاله أبو البقاء
 في اعرابه وقوله تعالى ان اوتيتي هناك
 ان لم تعرفه واما تعده التي ثبتت من
 ذوات الاقراء فان طلقت في أثناء شهر
 كلمته من الرابع ثلاثين يوما سواء كان
 الشهر تامًا أم ناقصًا * (تبينه) * من
 انقطع حيضها العارض كرضاع
 أو نفاس أو مرض تصبر حتى تحيض
 فتعده بالاقراء أو حتى تبلغ سن اليأس
 فتعده بالاشهر ولا مبالاة بطول مدة
 الانتظار وان انقطع لاله تعرف
 فكالا انقطاع لعارض على الجديد فتصبر
 حتى تحيض أو تيأس * (فائدة) * قال
 بعض المتأخرين ويتعين التفتن لتعليم
 جهله الشهر وهذه المسئلة فانهم
 يزوجون منقطعة الحيض لعارض
 أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونها
 بغير دال انقطاع آيسة ويكتفون بمضي
 ثلاثة أشهر ويستغربون القول بصبرها
 الى بلوغ سن اليأس حتى تصير بحوزة
 فليحذر من ذلك انتهى أي لان الاشهر
 انما شرعت للتي لم تحض والآيسة وهذه
 غيرهما

من بدلها فبطلت اليها كالميم اذا وجد الماء في أثناء البيم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها عند
اعتدادها بالاشهر من اللاتي لم يحضن أو الثانية (٤٦) فهي كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح زوجها آخر فانما استدل بالافراء اثنتين

حتى تحيض (قوله آيسة الخ) أي بلغت سن اليأس وهو اثنان وستون سنة وما سبق لها حيض
أولا قل (قوله كذلك) أي من حرة أو غيرها (قوله فان حاضت بعدها) أي بعد الاثني عشر
الاولى هي التي لم تحض المشار اليها سابقا بقوله من لم تحض وقوله أو الثانية هي الآيسة المشار
اليها بقوله سابقا وحاضت آيسة وفي قوله كآيسة تشبيه الشيء بنفسه وكان يقول والثانية
فكذلك ان لم تنكح (قوله والمطلقة قبل الدخول بها) أي والمفسوخة وخبرجت المتوفى
عنها فان عليها العدة قبل الدخول كما تقدم والمراد بقوله قبل الدخول أي لو طء أو تدخل
المنى ولو في الدبر فمما ولو بعد دخوله وعليه فلا اختل بينهما طلاقا فادت تدل بالانكح
حالا صدقت بينهما بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الرابع وان أدى الزوج الوطء
ولو أدى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلان العقد الا انصف المهر صدق بيمينه وينبغي في هذه
وجوب العدة عليها لاعتراضها بالوطء اهـ ع ش على م ر وعبارة انبرماوى على الفزع. قوله
قبل الدخول أي قبل وطئها واستدخل المنى المستم كالموطء ولو في الدبر فمما نعم لو كان عليها
بقية عدة سابقة لم يصح نكاحها حتى تنكح كما لو طءها بالانكح وخلع ثم عقد عليها قبل تمام عتده
كان بقي منها قرآن ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الاولى لتمام القرآن الباقيين والاشهر
كالاقراء فقام ذلك وافهمه فانه قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل أنه كره به منهم وبذلك يلغز
فيقال لنا مطلق قبل الدخول تلزمها العدة اهـ (قوله والمعنى فيه الخ) فيه أن هذا المعنى
موجود في المتوفى عنها قبل الدخول مع أن عليها العدة أوجب بأن آية باب العدة عليها تنص عليها
على زوجها لا لمعرفة استبراء زوجها فإله التي ذكرت هنا وان فقدت خلفتها عليه أخرى أفاده
شيخنا العشاءى وأيضاً الموت بمنزلة الدخول في إيجاب العدة (قوله في جميع ما تر) أي من فرقة
الحياة وفرقة الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (قوله لعدم الآيسة
الكرمية) وهى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (قوله في عدة رجعة الخ) وإنما
العكس بأن تصير الحرة أمة في أهدة لالتصاقها بدار الحرب ثم استعرت فتكمل عدة حرة إلى
أوجه الوجهين شو برى وقوله فان عتقت في عدة رجعة الخ ولذلك قال بعضهم وعتقها في عدة
رجعية يجعلها حرة أصلية (قوله في عدة يمينونة) أي أو وفاة م ر (قوله والباقي أكثر من
خمس عشرة يوماً) فيه أن الأكثر صدق بدون يوم وليس مراداً وحيداً فذكر كان الاولى أن يقول
والباقي ستة عشر يوماً فذكر لان الضابط ما يسع طهرها وحيضاً (قوله خلافاً للبارزى) مقابل
قوله فبشهرين وهذا بناء على أن الاشهر في حقه أصل لا يدل وغيره يقول ان الاقراء أصل وهى
تعتد بقرآن فيكون الشهران بدلا عنهما أفاده شيخنا (قوله قبل الدخول الخ) وانما اعتدت قبل
الدخول للتفجع بخلاف المطلقة قبل الدخول (قوله بشهرين وخمسة أيام) وبجث الزر كننى
وغیره أن قياس ما مر أنه لو ظن أنها زوجته الحرة أربعة أشهر وعشر صحيح اذ صورته أن يطلق
زوجته الأمة فلما نأنها زوجها الحرة ويستمر ظنه الى موته فتعتد للوفاة عدة حرة اذ النكاح
كان نقلها من الاقل الى الاكثر في الحياة فكذلك في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد عليه أن عدة
الوفاة لا توقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر شرح م ر (قوله
وما في معناه) أي من الفسخ والانقضاء (قوله بشهر ونصف) والفرق بينهما وبين الأمة المتخيرة

أما التي نت آيسة فان نكحت آخر
فلا شيء عليها لان قضاء عدتها ظاهر مع
تعلق حق الزوج بها وللشروع في
المقصود كما اذا قدر المتيم على الماء بعد
الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس
يأس كل النساء بحسب ما بلغنا خبره
لاطوف نساء العالم ولا يأس عشرتها
فقط وأقصاه اثنان وستون سنة وقيل
ستون وقيل خمسون (والمطلقة قبل
الدخول بها لعدة عليها) أقوله تعالى
يأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل أن يغسوهن
فما لكم عليهن من عدة والمعنى
فيه عدم اشتغال رجها بما يوجب
استبراءه (عدة الأمة) أو من فيها رقت
(بالجل) أي بوضعه بشرط نسبته الى
ذى العدة حيا كان أو ميتا أو مضغة
(عدة الحرة) في جميع ما مر فيها من
غير فرق لعدم الآية الصكرية
للم (وعدتها بالاقراء) عن فرقة طلاق
أو فسخ ولو مستحاضة غير متخيرة (ان
تعتد بقرآن) لانها على النصف من
الحرة في كثير من الاحكام وانما كملت
القرء الثاني لتعذر تبعضه كالطلاق
اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد
من الانتظار الى أن يغسود الدم فان
عتقت في عدة رجعة فكم حرة فتكمل
ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة
في كثير من الاحكام فكانها عتقت
قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت
في عدة يمينونة لانها كالأجنبية فكانها
عتقت بعد انقضاء العدة أما المتخيرة
فهى ان طلقت أول الشهر فبشهرين
وان طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر
من خمسة عشر يوماً حسب قرأ فتكمل

بعده بشهر هلالى والام يحسب قرأ فتعتد بعده بشهرين هلالين على المعتد خلافاً للبارزى في اكتفائه بشهر ونصف
(وعدتها) بالشهور عن الوفاة) قبل الدخول أو بعده (ان تعتد بشهرين) هلالين (وخمسة أيام) بليلها وياى في الاكسار ما مر
(وعدتها عن الطلاق) وما في معناه مما تقدم (شهر) هلالى (ونصف) شهر لا مكان النسبة فالأمة والنصف

حيث تعد بشهرين كما ترأ الا شهر في المحيرة فائمة مقام الاقراء وتقدم أنها تعد بقرآن وكل شهر قائم مقام قرء (قوله من عند نفسه) فيه اشارة الى الاعتراض عليه لكنه أجاب عنه بعد ذلك (قوله ثم قال) أي المصنف (قوله في اليأس) أي ومنه الصغر (قوله أظهرهما تقدم) أي شهر ونصف (قوله به) أي بالاحتياط بالقول الثالث (قوله وقديقال الخ) أي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله ولاشك الخ) هو جواب تسليم أنه لم يطلع عليه في كلامهم لأنه لم يقل به أحد من الاصحاب بخلاف الجواب الاول (قوله ويراعي الخ) لعل الواو لا فربيع على قوله ولا شك وقوله الاول أي القائل بشهر ونصف وقوله الوجه الضعيف أي الثاني والثالث والمصنف راعى الثاني حيث قال ولو اختلفت بشهرين كان أولى فلا اعتراض عليه كما قاله شيخنا ولم يراع الثالث لثبته (قوله لو طلق زوجته) سواء كانت حرة أو أمة والحاصل أنه ان عاشرها بغير وطء كخلوة أو بوطء فان كانت ربيعية لم تنقض عدتها بالنسبة للحقوق الطلاق وانقضت بالنسبة للربعية فلا ربيعة بعد الاقراء أو الاشهر والتوارث فلا توارث بينهما وان كانت بائنا فلا عبرة بالمعاشرة بغير وطء كخلوة ولا بوطء بلا شبهة أما ان عاشرها بوطء بشبهة فكالم ربيعية في أنها لا تزوج حتى تنقضي عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالم ربيعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق وله أن يتزوج فحواً أختها اهـ مد (قوله وعاشرها) المراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلاً ونهاراً واخلوة بها كذلك وغير ذلك قل على الجلال وقوله بلاوطء فيه أنه اذا عاشر الربعية ولو بوطء كان الحكم كذلك وحينئذ فلا مفهوم لقوله بلاوطء وقوله بلاوطء عبارة المنهج بوطء أو غيره (قوله بلاوطء) ليس بقيد بل لو وطئها كان كذلك ولا يحد بوطئها كما رجحه الباقين اهـ وقال بعضهم أقي به لتأتى الاقوال الثلاثة أولها تنقضي مطلقاً لا تنقضي مطلقاً أو تنقضي ان كانت بائناً (قوله فان كانت بائناً انقضت عدتها بما ذكر) لأنها اذا كانت بائناً وعاشرها بوطء شبهة كان ذلك كمعاشرة الربعية أما الربعية فلا فرق بين معاشرتها بالوطء أو غيره اهـ (قوله لم تنقض عدتها بذلك) أي بالنسبة للغير لكن اذا زالت المعاشرة أتمت على ماضي من عدتها قبل المعاشرة ان كان والا فتستأنف اهـ ع ش ومرحوي وعبارة ح ل بعد قول المنهج لم تنقض عدتها فاذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه لا يعود اليها كملت على ماضي قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع الابالية والظاهر أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرة جديدة اهـ فان لم يضر زمن بلا معاشرة بأن استمرت المعاشرة من حين الطلاق فتستأنف العدة من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام ح ل في القولة الاخرى بعده وهى مانصه قوله الى انقضاء عدة أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة ولا ربيعة له في هذه العدة لان حقوق الطلاق للتعليل عليه اهـ اذا عرفت هذا عرفت أنه لا مخالفة بين كلام م ر وكلام المرحوي المذكور (قوله ولا ربيعة له) وحينئذ فهي كالبائن بعد منقضى عدتها الاصلية الا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ابلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ويجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما أقي بجميعها الوالد شرح م ر ويؤخذ منه أنه يجوز له أن يسكنه من يحرم جمعه معها كالأختا واعتمد الطوخي (قوله ويلحقها الطلاق) وله أن يتزوج بأختها وبرابعة خلافاً للشيخ س ل واعتمد الطوخي

الجواز ١٥ ولو طلقت استأنفت عدة وأمالومات فهل تنقل الى عدة الوفاة ولا عتاني على المنهج (قوله وعاشرها سيدها) المعتمد أنه اذا عاشرها سيدها سواء كان بالوطء أو غيره وسواء كانت باتنا من زوجها أو لا كان حكمها كالرجعية كما ذكره مر في شرحه فقول الشارح كان كعاشرة الزوج غير ظاهر كما قرره شيخنا ح ف هذا وعادة شرح المنهج فهو أي السيد في أمته كالمفارقة في الرجعية (قوله ففيه التفصيل) أي ان كانت رجعية لم تنقض عدتها وان كانت باتنا انقضت ١٥

(فصل فيما يجب للمعتدة)

(قوله وعليها) أي كالأحداد (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) وهو الرجعية أي باعتبار ما يجب لها (قوله وللمعتدة الرجعية) نظم ذلك بعضهم فقال قد أوجبوا السكنى لذات عدة * من غير تقييد لها بصفة ومؤن سوى تنظيف نجب * لذات رجعية بلا قيد يجب كذا لبائن بشرط الحمل * في فرقة الحياة فأحفظ فنقل

(قوله وأمة) أي وكانت مسلمة له ليلاً ونهاراً (قوله السكنى) ثم الصغيرة والأمة اذا لم تنجب نفقتهم ما أي قبل انفراق فلا سكنى لهما شرح المنوفي (قوله دون النفقة) والفرق بينهما وبين السكنى أن السكنى لتحسين مائه فاستوى فيها ل الزوجة وعدمها والنفقة للتمكين وهو خاص بالزوجة شرح المنوفي وقوله لتحسين مائه هذا لا يشمل الصغيرة إلا أن يقال هو يرى على الغالب وقد يتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء قاله البرماوى وقوله بالزوجة أي وما ألحق بها كالرجعية ونسقط السكنى بمضى الزمان لأنها امتناع لا تخليك بخلاف النفقة وتقدم سكنها على الديون المرسله في الذمة كما في شرح مر قال ع ش وتقدم سكنها على مؤن التجهيز لانه حق تعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في الذمة وينبغي أن هذا اذا كان ملكه أو استحق منفعة مدة عدتها بأجرة ويحتمل أنه اذا اخلتها في بيت معار أو مؤجر وانقضت المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضاً ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بأجرة يوم الموت فقط لأن ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يزاحم مؤن التجهيز ١٥ ع ش على مر قال سم وسكنى المعتدة من رأس المال فان لم يكن تركه سن للوارث التبرع به من ماله وللقاضى اسكانها من بيت المال فان أسكنها أحدهما فعليها الاجابة والاسكن حيث أرادت ولو مضت مدة العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت بخلاف النفقة ولو أسقطت المعتدة السكنى لم تسقط لانه اسقاط لما لم يجب لأنها انما تجب يوماً يوماً والمأذون من حق الله تعالى نعم يسقط سكنى اليوم الاول لوجوبها فيه وعادة مر ولو أسقطت حق السكنى عن الزوج الحى لم يسقط كما أفق به المصنف لوجوبها يوماً يوماً واسقاط ما لم يجب لاغ ١٥ وقوله لوجوبها قال ع ش يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الاسقاط منها لوجوب سداد بطاوع الفجر ١٥ (قوله أو نشزت في العدة) أي كأن خرجت من المسكن غير حاجه ببيع لها الخروج (قوله الا ان عادت الى الطاعة) ولو في أثناء اليوم فجب لها السكنى بمجرد الطاعة ولو غير بائن بخلاف المؤنة فتسقط ليومها والكسوة فقط للفصل وان عادت للطاعة كما أفاده

ولو طلق زوجته الأمة وعاشرها سيدها كان كعاشرة الزوج ففيه التفصيل الماراً بما غير الزوج والسد فكمعاشرة البائن فتسقط عدتها بما ذكر

(فصل فيما يجب للمعتدة وعليها)

سواء كانت باتناً أم رجعية وقد بدأ بالقسم الثاني فقال (وللمعتدة الرجعية) ولو حائلاً وأمة (السكنى والنفقة) والكسوة وسائر حقوق الزوجة إلا أنه تنظيف لبقا محبس النكاح وسلطنته ولهذا تسقط بنشوزها ثم شرع في القسم الاول فقال (وللبائن) الحائل بجمع أو ثلاث في غير نشوز (السكنى دون النفقة) والكسوة لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم فلاسكنى لمن أبانها ناشرة أو نشزت في العدة الا ان عادت الى الطاعة كما في الروضة

شيخنا ح ف خلافا لابن حجر حيث قال تعود الكسوة بعودها للطاعة (قوله ثم استثنى)
 هذا الاستثناء لا يصح الا بقطع النظر عما قدره الشارح أولا (قوله الا أن تكون حاملا) أى
 فيجب لها ما كان سقط عند عدم الحمل لقوله تعالى وإن كنت أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى
 يرضعن من لبنهن والمعنى فيه أنها مشغولة بمآثمه فصار كالاستمتاع في حال الزوجية فإن القسمل مقصود
 النكاح كما أن الوطاء مقصود به قاله القاضي الحسين وفي زوائد الروضة قال المتولى وكما تستحق
 البائن الحامل النفقة تستحق الأدم والكسوة سواء قلنا النفقة للحامل أو للحمل شرح المنوفى
 (قوله فيجب لها من النفقة) المراد بها هنا سائر المؤن الشاملة للكسوة وغيرها (قوله على
 أظهر القولين) وهو أن النفقة لها بسبب الحمل ومقابلته أن النفقة للحمل وينبى على القولين
 أنهم على الأول الاظهر تسقط بالنشوز ولا تسقط بمضى الزمن بل تصير ديناً عليه وعلى الثاني
 لا تسقط بالنشوز وتسقط بمضى الزمن لأنها نفقة قريب وينبى على اختلاف أيضاً أنها تكون
 مقدرة على القول بأنها لها وغير مقدرة على القول بأنها له وعبارة التعبيرى على المنهاج فتجب
 لها بسببه لأنها مقدرة ولا تسقط بمضى الزمان ولو كانت لم تكن كذلك وقيل تجب له فعلى
 الأول لا تجب لحاصل عن شبهة أن نكاح فاسد لان النكاح الفاسد لا يوجب النفقة فعدته أولى
 وعلى الثاني تجب كما تدرمه نفقته بعد الانفصال (قوله اذا توافقا الخ) ظرف لقوله فيجب لها الخ
 فان لم يتوافقا ولم تحصل شهادة فلا يلزم بالدفع الا من حين ظهور الحمل فاذا ظهر لزمه الدفع من
 حينئذ ولزمه أداء ما وجب لها قبل الظهور لان النفقة لها بسبب الحمل وهى لا تسقط بمضى
 الزمان كما قررته شيخنا العسماوى (قوله فان نشرت) بابه قعد وضرب بالمضارع مختلف
 كالمصدر كما فى المصباح وفى المختار انه من باب بلس ونسر (قوله سقط ما وجب لها) نعم
 ان عادت فى أثناء يوم عادت السكنى دون النفقة قل (قوله على الاظهر) وهو أن النفقة
 تجب لها بسبب الحمل (قوله والقريب تسقط الخ) أى فالزوجة مثله وقد يقال هذا قياس
 مع الفارق لان نفقة الزوجة أقوى بدليل عدم سقوطها بمضى الزمن وأن نفقتها تقدم
 عند العجز عنها كما قررته شيخنا وقرر أيضاً ان هذا انما يجري على القول الآخر القائل
 بأن النفقة للحمل (قوله بعد يبنونها) أى اذا كانت حاملا (قوله لانها اوجبت قبل الوفاة)
 أى ولان البائن لا تنتقل لعدته الوفاة بخلافه الرجعية وجبت لم تؤخر الى الوضوع بل يسلم
 لها يوم اقرب ما لكان بعد ثبوت ظهور الحمل ولو بأربع نسوة أو اعتراف الزوج به ولو ظنها حاملا
 فأنفق عليها فبانت حائلا رجوع عليها ولو نفاها بالعان سقطت النفقة دون السكنى فان استلحقه
 فلها الرجوع عليه بأجرة الارضاع ويبدل الاتفاق عليه قبل لحوقه كما لو أدى ديناً ظنه عليه
 ولا ينافى ذلك أن نفقة القريب لا تصير ديناً الا باذن القاضي لان الاب هنا تعقدى بالنفى ولم يكن
 لها طلب فى ظاهر الشرع فلما كذب نفسه رجعت عليه حينئذ وتصدق بيمينها ولو أمة فى دعوى
 تأخر الوضع سم (قوله ويجب على المتوفى عنها) أى المعتدة عن وفاة وعبارة المنهاج
 ويجب الاحداد على معتدة وفاة قال مر فى شرحه وعديل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل
 حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه
 والاولى أن يقول ثلاثين الخ بدل قوله ليشمل اه ولو أحبلها بشبهة ثم تزوجها أى حاملا

ثم استثنى من ذلك قوله (الا أن
 تكون) البائن (حاملا) بولد يلحق
 الزوج فيجب لها من النفقة بسبب
 الحمل على أظهر القولين ما كان سقط
 عند عدمه اذا توافقا على الحمل أو شهد
 به أربع نسوة ما لم تشر فى العدة فان
 نشرت فيها سقط ما وجب لها بما على
 الاظهر المتقدم ونخرج بقيد البائن
 المعتدة عن وفاة فلا نفقة لها وان كانت
 حاملا لخبر ليس للحامل المتوفى عنها
 زوجها نفقة رواه الدارقطنى بإسناد
 صحيح ولانها بابت بالوفاة والقريب
 تسقط مؤنتها وانما تسقط فيما
 لو توفى بعد يبنونها لانها اوجبت قبل
 الوفاة فاعتقر بقاءها فى الدوام لاه
 أقوى من الابداء (هـ) يجب (على
 المتوفى عنها زوجها) ولو أمة

ثم مات اعتدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولا يرد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى
من عدة الشبهة انه عدة وفاة فلمزمها الاحداد فيها وان شاركتها الشبهة اه مر وقوله
وان شاركتها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكتابة وان كانت للمتزوج
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها الا أنهم لم يحمل من وطء الشبهة اعتدت بالانصر عن الوفاة
ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانهم ما الشخص واحد وان حملت من وطء الزوجية اعتدت عدة
الوفاة بوضعه ودخل فيها عدة الشبهة اه سم على حج ع ش على مر وعبارة البرماوى
على المنهج قوله على معتدة وفاة أى بأى صفة كانت وهذه العبارة أحسن من قوله المتوفى
عنها زوجها لانها تفيد مسئلة حسنة وهى ما لو مات عنها وهى معتدة بحمل من شبهة فلا يجب
الاحداد حتى تشرع في عدة الوفاة بعد الوضع نعم لو كان الحمل عن الشبهة واوفاة وجب
الاحداد ولا تمتنع منه الشبهة قال شيخنا وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع
ولو لاربعة سنين راجعه (قوله الاحداد) وتركه كبيرة ع ش (قوله فوق ثلاث)
وأما الثلاث وما دونها فيحمل فيها المرأة في نحو القريب فقط والكلام هنا شاملا للعامل
ولو بقيت حاملا أكثر من أربعة أشهر وعشر فتعد هافقط كما قرره شيخنا ح ف وعبارة
زى بعد قول المنهج من قريب وسيدوكذا أجنبي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالما
أو صالحا أو ما أشبه ذلك قال الناشرى وفي معنى ذلك المأول والسهر والسيدى كما ألتوا بهم
في أعذار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حرنت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لا فلا
ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لومته بما عاينته من تنص به تنص
حرم عليها فعله كما في شرح مر أى ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه كما بان وانظر هل ذلك
كبيرة أم لا والا قرب الثاني لانه لا وعيد على فعله ومجرد النهى انما يقتضى التحريم لا كون
الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزاجر أنه كبيرة وقديتوقف فيه اه فله ع ش (قوله
أى يجب) لانه جواز بعد منع فيكون واجبا كالتحريم وقطع يد السارق أو فيصدق بالواجب
الذى وقع عليه الاجماع (قوله للاجماع على ارادته) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن
البصرى في ذلك قل (قوله بإيمان المرأة) أى المذكورة في الحديث (قوله جرى على
الغالب) أولانه أبعث على الامتثال وان كان زوجها كافرا اه ع ش (قوله عن لها أمان)
كالنقبة والمعاودة والمستأمنة وراعى معنى غير فأنث الضمير الراجع اليها (قوله لهما
الاحداد) بمعنى أنان لزمها به والا فيلزم غير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب في الاخرة
بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة اه رشيدى (قوله ومن) أى
الاحداد لمفارقة (قوله ولا يجب) أى بد مع علمه من قوله سن لأجل التعديل بعده ولا رد
على القول بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال مر و فرق الاقل بأنها مجفوة بانسراق الخ فعرض
الشارح بقوله لانها ان فورقت الخ ابداء فارق في التباس الذى استدل به المتول انصبت فتأمل
(قوله فهى مجفوة) أى هجورة ومتروكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه رد ثابت
مجفوة فلا يطلب لها الاحداد لاعراض الزوج عنها فلا يلىق بها أن تحزن عليه بل قد تـ
من التزين للتحقق بغيره رغم الانفة وفي المثل من جفاهل فاجفوه وعن بعض الاكابر من لم يتخذ

(الاحداد) خبر الصحيح لا يحمل
لا امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن
تجلى على ميت فوق ثلاث الا على زوج
أربعة أشهر وعشر أى فيحمل لها
الاحداد عليه أى يجب للاجماع على
ارادته والتقيد بإيمان المرأة جرى
على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان
يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة
ومجنونة منعهما عما يمنع منه غيرها
وسن لمفارقة ولو رجعية ولا يجب لانها
ان فورقت بطلاق فهى مجفوة به

أو يفسخ نالفسخ منها ولعنى وبها فلا يليق بما فيه ما يجاب الاحدا بخلاف المتوفى عنها زوجها وساذكر من أئمة الحديث في هذا
هو ما نقله في الروضة وأصلها عن أبي تور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب (٥١) لئلا الأولى لها أن تنزل بمأد عو الزوج إلى رجعتهما

(وهو) أي الاحدا من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع واصطلاحاً (الامتناع من الزينة) في البدن بجلى من ذهب أو فضة سواء أكان كبيراً كالخجل والسوار أو صغيراً كالحاتم والقرط لما روى أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الخلى ولا تكحل ولا تحتضب وأما حرم ذلك لأنه يزيد في حسنها كما قيل وما الخلى إلا زينة لنقصه

يقم من حسن إذا الحسن قصراً

فأما إذا كان الجمال موقراً

كحسبك لم ينجح إلى أن يزورا

وكذا اللؤلؤ يحرم التزين به في الأصح لأن الزينة فيه ظاهرة أو بتياب مصبوغة زينة لحديث أبي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من التياب ولا الممشقة ولا الخلى ولا تحتضب ولا تكحل

والممشقة المصبوغة بالمشق وهو بكسر الميم المغرة بفتحها ويقال طين أحر يشبهها ويباح لبس غير مصبوغ من قطن وصوف وكان وإن كان نفساً وحرير إذا لم يحدث فيه زينة ويباح مصبوغ لا يقصد لزيته كالأسود وكذا الأزرق والأخضر المشبعان بالكدران لأن ذلك لا يقصد للزينة بل لحوصل وسخ أو مصبوبة فإن تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان برأ فأصافى الأون حرم لأنه مستحسن يترين به أو كدوا أو مشبعاً فلا لأن المشبع من الأخضر والأزرق بقارب الأسود وخرج بقيد البدن تجميل

كحل لعلينه لا يتجده نعل القديس (قوله أو لعن) أي عيب فيها الخ (قوله هو ما نقله) معتمد وقوله ثم نقل الخ ضعيف (قوله بمأد عو الزوج الخ) محله أن رجعت عودها بالتزين ولم يتوهم أنه لفرحها بطلاقه والتركه اه زى وحل وهذا يصلح أن يكون جمعاً بين المكلامين (قوله ويقال فيه الحداد) ويرى بالجيم المكسورة من جددت الشيء قطعته سم (قوله من حد) ومضارع مجتبضم الحاء وكسرها حداد كما في المختار (قوله لغة المنع) لأن المحدة تمنع نفسها من الطب والزينة حل (قوله الامتناع من الزينة) عبارة بالمنهج وهو ترك لبس مصبوغ زينة ولو قبل نسجه أو خشنا وتحل مع الكراهة بحيث لا يؤول لمصبوغ نهاراً قال في ش وخرج بالنهار التحلى بما ذكره لا بخافز بلا كراهة لحاجة ومعها لغير حاجة اه فقوله نهاراً راجع للتحلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه أن لبس المصبوغ تمنع منه ليلاً ونهاراً وانظر ما الفارق ثم رأيت في شرح م مائه وفارق حرمة اللبس والتطيب لبسلاً بأنهم ما يجتر كان الشهوة غالباً ولا كذلك الخلى اه وفي قل ولبس مصبوغ أي ولؤلؤاً ومستورا اه (قوله بجلى) الخلى جمع حلى مثل ثدى وثدي وقد تكسر الحاء وقرئ من حلهم بفتح الحاء وكسرها اه مختار وعبارة الدميري الحلى بفتح الحاء واسكان اللام وجمعه حلى بضم الحاء وكسر اللام ومراد المصنف المفرد وهو كل ما يزين به من ذهب وفضة وجوهر (قوله والقرط) هو على وزن فعل بضم الفاء ويكون العين وجمعه قرط كرمح ورماح وهو حلق يعلق في شحمة الأذن والمراد به هنا الحلق لا بقيدته وينبغي أن يحمل حرمة ذلك ما لم تتضرر بتركه فإن تضررت ضرراً لا يحتمل عادة جازلها اللبس وقياس ما يأتى في الكحل أنه لا بد في الضرر من إباحته للتيمع ش على م مع زيادة (قوله لا تلبس) بإبه علم (قوله من حسن) أي ما تنص من حسن وقوله إلى أن يزورا أي إلى أن يحسن ويزين من التزوير وهو تحسين الكذب قال تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً أي مخرفاً عن الحق فإن الزوجة لا تشبه الأم (قوله أو بتياب) أي أو بلبس ثياب الخ (قوله زينة) أي ما حرت العادة أن تزين به لتشوف الرجال إليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها اه برماوى (قوله وكان) بفتح الكاف وحكى كسرها اه قل (قوله وحرير) أي أن لم يكن مصبوغاً (قوله كالأسود) إلا أن كانت من قوم يزينون به كالاعراب فيحرم ولا يحرم الأصفر والأحمر الخلق مع صفائهم ما وشدة بريقهم ما وزيادة الزينة فيهما على المصبوغ من غير الحرير والقاعدة أن كل ما فيه زينة تشوق الرجال إليها تمنع منه وأما طراز الثوب فإن شتر حرم لظهور الزينة فيه وإن صغر فتلاته أو وجهه نالها وبه جزم في الأنوار أن نسج مع الثوب جازاً وركب عليه حرم لأنه محض زينة قال بعضهم ولو كان الثوب مصبوغ الخاشية فينبغي أن يكون على هذا التفصيل سم (قوله المشبعان) بفتح الباء أي المشبعان بالصبيغ (قوله فان تردد) أي المصبوغ (قوله تجميل فراش) أي تجميل البيت بالفراش كما في م وكذا يقال فيما بعده (قوله من نطع) وهو قطعة من الجلد تقعد عليه المرأة (قوله وتجميل أثاث) عطف عام (قوله متاع البيت) بأن تزين بيتها بأنواع الملابس والأواني م (قوله فلا شبهه) معتمد وقوله أنه كالتياب أي فيحرم أن حرمت الثياب ويباح أن أبيض

فراش وهو ما ترقد أو تقعد عليه من نطع ومرتبة ووسادة ونحوها وتجميل أثاث وهو بفتح الهمزة ومثلثتين متاع البيت فيجوز ذلك لأن الاحدا في البدن لا في الثياب ونحوه وأما الغطاء فلا شبهه أنه كالتياب لبسلاً ونهاراً

وقوله وان خصه أى التشبيه (قوله والامتناع من استعمال الطيب) قدم لفظ الاستعمال
لأن الطيب عين ولا تصح نسبة الحكم اليه ولو فسره بالتطيب كما فسرت الزينة بالتدبير كما مر
لكان أخصر وأنسب والمراد أنه يمنع عليها استعمال الطيب لا ونهايا ابتداء واستدامة
فاذا طرأت العدة عليها ألزمها ازالتها لنهي عنه برماوى ويشرق بينها وبين تطهيره في المحرم بأنه
ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا وبأنه شدد عليها هنا أكثر بدليل حرمة شجر الحناء والمصفر
عليها هنا لا ثم اه ع ش على مر (قوله عن أم عطية) وامها نسيبة كفاى مسلم (قوله
الاعلى زوج) فلان نهى أن نكح عليه أربعة أشهر وعشرا بل نكح بذلك فأربعة معمول الله
محذوف وقوله وأن نكح أى ونهى أن نكح الخ فهو معمول الله لا مستند به محذوف
على فعل ما خوذ من الاستثناء كما قرره شيخنا العزى وعبارة البرماوى قوله وأن نكح كانه
من عطف الجمل والمعنى ونهى أن نفعل كذا على زوج (قوله ويحرم أيضا الخ) هو داخل
في كلام المصنف فلو عطفه على البدن والتوب قبله لاستغنى عن ذكره هنا قل (قوله
في طعام) ومثله الشراب فيحرم عليها تطيب قلها (قوله غير محرم) أى الايض كالتوتيا
لعدم زينة ولكنه ان كان فيه طيب حرم للطيب لا لزينة (قوله بخلاف المحرم في ذلك)
أى ما ذكر من الامرين والفرق أن التطيب قبل الاحرام سنة فاستدامته لا تنسأ (قوله
قل لا الخ) أى وأما المسك فيحرم مطلقا (قوله من قسط) بضم القاف ومصدرها
كما في المصباح (قوله أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الانسان كما قاله
القسطلانى على البخارى (قوله من البخور) بفتح الباء كما في المصباح (قوله وان لم يكن
الخ) لو أسقط الواو لسلم من تكراره مع ما سبق قل (قوله لان فيه الخ) المناسب
ولان فيه وقديتال انه غلة لاهل مع علة (قوله كالتوتيا) بالمد مصباح (قوله وهو
الصبر) فيه ثلاث لغات سكون الباء مع فتح الصاد وكسرها وفتح الصاد مع كسر الباء
ولذلك قال بعضهم

الصبر يوجدان بآله كسرت * وانه يسكون الباء منقود

معنى ذلك أنه اذا كسرت باؤه يكون بمعنى الدواء المعروف وان كان يسكون الباء يكون بمعنى
رضا النفس بالقضاء والقدر وهو بالمعنى الاول موجود دون المعنى الثانى (قوله الحاجة)
وهى ما تبج التيم وعند ازالة الحاجة يجب عليها ازالة ذلك فوراً ومن الحاجة ما لو كانت
تحترف أى تجعل الطيب حرفة لها فيجوز لانه ليس تطيبا برماوى وع ش على مر وح ل
(قوله لانه صلى الله عليه وسلم أذن لأم سلمة الخ) عبارة شرح المنهج خير أبى داود أنه صلى الله
عليه وسلم دخل على أم سلمة وهى حادة على أبى سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فلهذا ما هذا يا أم سلمة
فقلت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل واسحبيه بالانهاراه وقوله دخل على أم سلمة أى
زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها قال شيخنا انما نظر اليها مع أن النظر
للاجنبية حرام لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم الخلوة بالاجنبية والنظر اليها لانه مأمون
وقال ع ش على مر تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظره الوجه من الاجنبية
حيث لا شهوة ولا خوف فنته وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت

ران خصه الزر ككشى بالانهار
(و) الامتناع من استعمال (الطيب)
في بدن أو ثوب لخبر الصحيحين عن أم
عطية كانهى أن نكح على ميت فوق
ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا
وان نكح الخ وان تطيب وان نكح
ثوبه مصوغا ويحرم أيضا استعمال
الطيب في طعام وكل غير محرم قياسا
على البدن وضابط الطيب المحرم
عليها كل ما حرم على المحرم لكن
يلزمها ازالة الطيب الكائن معها حال
النسوة في العدة ولا فدية عليها في
استعماله بخلاف المحرم في ذلك
واستغنى استعمالها عند الطهر من
الحيض وكذا من النفاس كما قاله
الذرى وغيره قل لا من قسط أو أظفار
وهما نوعان من البخور ويحرم عليها
دهن شعر رأسها ولحيتهما ان كان لها
لحية لما فيه من الزينة واكتحالها
بالنميد وان لم يكن فيه طيب لحديث أم
عطية المار لان فيه جالا وزينة وسواء
في ذلك البضاء وغيرها أما اكتحالها
بالايض كالتوتيا فلا يحرم اذ لا زينة
فيه وأما الاصفر وهو الصبر فيحرم على
السوداء وكذا على البيضاء على الاصح
لانه يحسن العين ويجوز الاكتحال
بالاعند والصبر لحاجة كمدق كحل
ليلا وتسميه نهارا لانه صلى الله عليه
وسلم أذن لأم سلمة في الصبر ليلا نعم
ان احتاجت اليه نهارا أيضا جاز

اتفاقاً وأنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من خصائصه ٥١ وقوله فقال اجعليه
وفي رواية فقال لا فإنه يشب الوجه أي يوقده ويحسنه ٥٢ (قوله بالاسفيداج) بذال معجمة
وهو ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه وإذا طلى به الوجه يربو ويبرق ٥٣ دميرى (قوله
والدمام) وهو المسمى عند العامة بحسن يوفى وكان أبو حنيفة رضى الله عنه إذا ذكر منه
أحد بسوء ينهى عن ذلك ويقول

حسدوا الحق اذ لم ينالوا سعده * قال كل أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لديهم

(قوله بكسر الدال) عبارة المنهج بضم الدال وكسرها وضبطه النورى بقسمتها فهو ومثلت
الدال (قوله بجناه) بكسر المهملة مذكري قرأ بالهمزة والمدجج واحد حناءة بالمد أيضاً قل
سميت حناءة لانها اخت لا دم حين أصاب الخطيئة فكان كالأخذ من أوراق الشجر ورقاً يستر
به طارعه الآ ورق الحناءة ٥٤ م د والذي ذكره غالب المفسرين عند قوله تعالى وطفقا يعضقان
عليهما من ورق الجنة أن الورق المذكور ورق التين وقيل ورق الموز وقد نقل الرويانى
في أسئلته أن آدم عليه السلام لما نزل من الجنة نزل معه أربع ورقات من ورق التين ستر بها
هويته فلما تاب الله عليه جـ جـ جـ الحيوانات يهنؤنه يتوبه فأطعم الغزال ورقة فصار منها المسك
وأطعم ورقة لبقرة من بقر البصر فصار منها العسبر وأطعم ورقة لخنزيرة فصار منها العسل والشمع
وأطعم ورقة لود القز فصار منها الحرير وذلك زينة الدنيا والآخرة وقد قال بعض الأطباء
إن أغصان الحناءة تبرى القروح التي تكون في الفم وطبيعتها موضع على خرق إلى يارب وزهرها
إذا سحق بماء ويضربه الضارب برى أى وضع على محله (قوله ونحوه) أى كزغفران وورس
وهو نبت أصفر يصبغ به فى العين (قوله تطريف أصابعها) أى خضاب أطراف أصابعها
(قوله وتصنيف شعر طرفها) أى ناصيتها أى تسوية قصتها (قوله وتجهيد شعر مدغيا) أى
ليه (قوله وتدقيقه بالحف) أى التحفيف (قوله واستعداد) أى تنق عانة (قوله
أى الداعية الى الوطء) فلا ينافى إطلاق اسمها على ذلك فى صلاة الجمعة شرح المنهج (قوله
المتضمن) أى الإزالة ولم يؤث لان الإزالة اكتسبت التذكير من المضاف اليه (قوله بلا
ترجيل بدهن) أى ملتصق بدهن أى يحل بجمرة تسريحه بادهن فالبا للملابسة أو للمصاحبة
ولو قال ويحل امتشاط بادهن لكان أخصر (قوله ويجوز) أى التنظيف بسدر وقوله
ونحوه أى كماء الورد والزهر (قوله خروج محسرم) أى بأن كان الحمام فى البيت أو خرجت
لاكتساب نفقة فعدلت إليه أو احتاجت لدخول الحمام (قوله ولو بلغت وفاة زوجها الخ)
ولو نكحت من غاب زوجها فبان الزوج ميتا قبل نكاحها بمقدار العدة صح النكاح على الجديد
أيضاً فى الأصح اعتبار ارجاعها بنفس الامر ولا ينافى هذا ما مر فى المرتبة بجماع أن فى كل منهما
شكافى حل المنكوحه لان الشك ثم ليس ظاهراً فهو أقوى أما إذا بان حيافه لى له وان تزوجت
بغيره وحكم به حاكم لكن لا يمتنع بها حتى تعتد للثاني لان وطأه وطأه شبهة والثانى المنع لثقة العلم
بالجمعة حال العقد ٥٥ شرح م د ولا حدة عليه به ولا عليه ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم
صحّة النكاح باطنافى الثانى وانشورهما على الاول بنكاح الثانى ثم ان فرق التناضى بينهما

وكذا يحرم عليها طلى الوجه
بالاسفيداج والدمام وهو كما فى المهمات
بكسر الدال المهملة وميمين بينهما ألف
ما يطلى به الوجه لا تحسين المسمى بالجمرة
التي يوردها الخلد والاختضاب بجناه
ونحوه فيما يظهر من بدنها كالوجه
والبيدين والرجلين ويحرم تطريف
أصابعها وتصنيف شعر طرفها وتجهيد
شعر مدغيا وحشو حاجبها بالكحل
وتدقيقه بالحف * (تنبيه) * قد علم من
تفسير الاحاد بما ذكر جواز التنظيف
بغسل رأس وقلم أطفار واستعداد
وتنق شعرا بط وازالة وشمخ ولو ظاهرا
لان جميع ذلك ليس من الزينة أى
الداعية الى الوطء وأما ازالة الشعر
المتضمن زينة كأخذ ما حول
الحاجبين وأعلى الجبهة فتشع منه
كما يجش به بعضهم وهو ظاهر وأما ازالة
شعر لحية أو شارب نبتاها فتسن ازالته
كما قاله النورى فى شرح مسلم ويجوز
امتشاط بلا ترجل بدهن ونحوه ويجوز
بسدر ونحوه ويجوز لها أيضا دخول
حمام ان لم يكن فيه خروج محسرم ولو
تركت المحقة المكلفة الاحداد
الواجب عليها كل المدة أو بعضها
عصت ان علمت حرمة الترك وانقضت
عدها مع العصيان ولو بلغت وفاة
زوجها أو وطلاقه

وعادت لمنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيثها ٥٥ برماوى وقل على الحلال (قوله بعد
انقضاء العدة) ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موق بأربعة أشهر وعشرة أيام فعاش فوق
ذلك ثم مات فتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عليها ان كان باثنا أو لم يعاشرها ولا ارث لها شرح
م و (قوله على غير زوج) أى بشرط أن يكون قريبا أو مافى معناه كالصديق والصرى
ابن زوجها أو أبى زوجها أو عمها أو عمها أو أوسيدا أو عالما أو أاما عادلا أو نجساعا
أو كريبا والضابط كل ما جاز لها الخروج لجنازته يازلها الاحداد عليه والا فلا ٥٥ وبعبارة
م ر ولها أى للمرأة من زوجة أو غيرهما احداد على غير زوج من الموق ثلاثة أيام فأقل وتحرم
الزيادة عليها تصد الاحداد فلو تركت ذلك لم تأثم للغيرين السابقين ولأن فى تعاطيه عدم الرضا
بالقضاء والاليق بها التمتع بجلباب الصبر وانما رخص أى الاحداد للمعدة فى عتقها بحبسها
أى بسبب حبسها على المتصود فى العدة ولغيرها فى الثلاث لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر
ولذلك تسن فيها التعزية وتنكسر بعدها اهلها الحزن وظاهر أن الزوج أى فى المزوجة
لو منعها عما ينقص تمتعه حرم عليه فعله وهذا جوار بعد تمتع وليس بواجب (قوله ثلاثة أيام)
أى السالفة فى كلام الشارح قضيته انه يجوز للرجل دون الثلاثة وليس كذلك فالاولى حذف
قوله ثلاثة أيام الا أن يحمل كلامه على تحزن بغير تغير ملابس وقموه زى ملصا عن ج قال
البرلسى وقد مر فى التعزية اعتبار الثلاثة من الموت أو الدفن فينبغى أن يأتى مثل ذلك هنا وقال
بعضهم ينبغى هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب فى الموت (قوله فلو تركت
ذلك) أى متعلق الاحداد وهو الزينة والطيب (قوله وعلى الميتة) اقتصر عليها لانها
محل وفاق والا فالرجعية مثلها الا أن فيها خلافا كما سذكره (قوله بينونة صغرى) كل طلع
(قوله ملازمة البيت) أى الذى فورقت وهى فيه وفى طريقه بقصد الغفلة اليه بأن وقع
الفراق بعد خروجهما (قوله وهكان) أى البيت (قوله مستهقا) أى بملك أو بآبنة
أو أمانة أو وصية (قوله لا تخرجوهن) هذه الآية مسوقة فى المطلقات ولم يأت الشارح
بدليل لامتوى عنها وقد استدلل لها فى شرح المنهج بخبر فريضة بنم الفاء بنت مالك اخت أبى
سعيد الخدرى وهى أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها
وقالت ان زوجى لم يتركنى فى منزل يملكه فأذن لها فى الرجوع قالت فانهرفت حتى اذا كنت
فى الحجرة أو فى المسجد دعانى فقال امكنى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه
أربعة أشهر وعشرا صححه الترمذى وغيره ٥٥ وقوله فأذن لها فى الرجوع أى الى أهلها
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحى بخلافه أمرها بالملك فى بيتها التى كانت
فيه وقوله فى الحجرة بضم الحاء المهملة وسكون الجيم وهى حصن الدار والمسجد يجوارها وهى
محل القبر الشريف الا أن وقوله دعانى أى نادانى وقوله امكنى فى بيتك أى الذى فودقتى فيه
واذنه صلى الله عليه وسلم لها بالمقام معه مع كونه ملكا للغير لعله لعلمه بما سمته قال الشبرا مى
وعلى هذا فاضاقت اليها السكاه فيه وقوله حتى يبلغ الكتاب أى المكتوب وهو العدة (قوله
تدعو على أهل زوجها) أى تشتمهم (قوله ولا تغيره) من الورثة فى المتوفى عنها (قوله لأن
فى العدة الخ) فيه أن المدعى أنها ليس لها خروج منه وان رضى به الزوج وقوله لأن فى العدة

بعد انقضاء العدة كانت منقضية
ولا احداد عليها ولها الاحداد على غير
زوج ثلاثة أيام فأقل وتحرم الزيادة
عليها بقصد الاحداد فلو تركت ذلك
بلا قصد لم تأثم وخروج المرأة الرجل فلا
يجوز له الاحداد على قريبه ثلاثة أيام
لأن الاحداد انما شرع للنساء لنقص
عهلهن المقضى عدم الصبر (و) يجب
(على المتوفى عنها) زوجها (و) على
(الميتة) أى المقطوعة عن النكاح
بينونة صغرى أو كبرى اذا لبث القطع
(ملازمة البيت) أى الذى كانت فيه
عند الفارقة موت أو غيره وهكان
مستحقا للزوج لا تصابها لقوله تعالى
لا تخرجوهن من بيوتهن أى بيوت
أزواجهن وأضافها اليهن للسكنى
ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة
قال ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة
هى أن تدعى على أهل زوجها وليس
للزوج ولا غيره اخراجها ولا لها
خروج منه وان رضى به الزوج الا
لعدو كما سأتى لأن فى العدة حق الله
تعالى والحق الذى لله تعالى لا يسقط
بالتراضى وخروج بقيد الميتة الرجعية
فإن للزوج اسكنا حيث شاء فى موضع
يليق بها وهذا ما فى حاوى الماوردى
والمذهب وغيرهما من كتب العراقيين
لأنها فى حكم الزوجة وبه جزم النووي
فى نسكته والذى فى النهاية وهو مفهوم
المنهاج كما صله انها كغيرها

انه الصواب ولانه لا يجوز له الخلو منهم فضلا عن الاستمتاع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الاحاجة) أي فيجوز
لها الخروج في عدة وفاء وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ ٥٥ نكاحها وضابط ذلك كل معدة لا تحب نفقتها

ولم يكن لهما من نفسيها حاجتها لها
الخروج في النهار لشراء طعام وقطن
وكان يبيع غزل ونحوه للحاجة الى
ذلك أمانة وجبت نفقتها من رجعية
أو بائن حامل أو مستبرأة فلا تخرج
الاباذن أو ضرورة كالزوجة لان
مكفيات نفقة أزواجهم وكذا لها
الخروج لذلك لئلا ان لم يكن لها
وكذا الى دار جارتها الفزل وحديث
ونحوهما للتأنيس لكن بشرط أن
ترجع وتبيت في بيتها * (تنبيه) * اقتصر
المصنف على الحاجة اعلا ما يجوز
للضرورة من باب أولى كأن خافته
على نفسها لثقة أو فاحشة أو خافت
على مالها أو ولدها من هدم أو غرق
فيجوز لها الاتة قال للضرورة الداعية
الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم
خروجها لغير حاجة وهو كذلك
كخروجها لزيارة وعيادة واستئمان مال
تجارة ونحو ذلك * (تنبيه) * لو أحرمت
بصح أو قران باذن زوجها أو بغير اذنه
ثم طلقها أو مات فان خافت الفسوات
لضيق الوقت جاز لها الخروج معدة
لتسليم الاحرام وان لم تخف الفوات
لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك
لما في تعيين الصبر من مشقة مصابة
الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها
أو مات بجمع أو عمة أو بهما امتنع عليها
الخروج سواء أخافت الفوات أم لا فاذا
انقضت العدة أتمت عمرتها أو حجها ان
بقى وقته والاتحلت بافعال عمة ولزمها
القضاء ودم الفوات ويكترى الحاكم
من مال مطلق لا مسكن له مسكن معتد به
لعتدته ان فقد متطوع به فان لم يكن

لا يصح لان كون العدة فيها حاققه تعالى لا ينافي جواز خروجها من المسكن برضا الزوج
وهذا التعليل لا يناسب الا كون العدة لا تسقط برضاها أي الزوجين وعبارة شرح الروض
لان في العدة حاققه تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فكلا لا يجوز ابطال أصل العدة باتفاقهما
لا يجوز ابطال ما يتابعه اه فلا بد من هذه الزيادة في كلام الشارح هنا ثم قال في شرح الروض
وليس هذا كما في صلب النكاح حيث يسكن ويتقلد كيف شا لأن الحق لهما على الخصوص
ولو ترك الاستقرار وأداما السفر جاز بخلافه هنا (قوله وهو مانص عليه في الامم) معتد
(قوله وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد) فيه أن هذين لم يدخل في قوله وعلى المتوفى عنها
والميتة حتى يشملها قوله الاحاجة وهذا الكلام سري لمن شرح الروض لانه ذكرهما
فمما سبق حدث قال ومثلها المعتدة من وطء شبهة أو نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على
الوطء والنكاح اه بالحرف وكتب بعضهم قوله وعدة وطء شبهة هذا اذا نزل على ما نحن فيه لان
الكلام في المقارنة الآن يصور بما اذا وطئت بشبهة في العدة وحلت من وطء الشبهة فانها
تقطع عدة النكاح وتشرع في عدة الشبهة فينتد بجوز لها الخروج (قوله ونكاح فاسد) ولو
حامل أي اذا وطئها وفتق بينهما فاعلم العدة ولها الخروج (قوله وكذا بائن) أي حائل
وقوله ومفسوخ نكاحها ولو حاملا (قوله أو مستبرأة) ذكرها استطراد لان الكلام
في الاسرار لا في الاماء الا أن يصور بما يأتي في الاستبراء اذا كان زوجه ولد من غيره ومات فانه
يسنبرى زوجه بمحضة لعلمها تكون حاملا بولد فيكون أخال الميت فيرث منه السدس
وفي التصوير نظر لان الميت مفارقة وبعضهم صورها بما اذا وطئ أمة غيره يظن أنها أمة فانها
يجب عليها الاستبراء بمحضة أي يجب على سيدها لكن فيه نظرا أيضا لان الكلام في الحرائر
لا في الاماء (قوله الاباذن) هذا محل المخالفة بين من يجب لها النفقة ومن لا يجب فالاولى
لا تخرج الاباذن والثانية لها الخروج لحاجة ولو بلاذن أم آحالة الضرورة فهما سواء في جواز
الخروج والمراد الخروج مع العود أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج (قوله
نفقة أزواجهن) أي والسيد في حق المستبرأة كالزوج (قوله ونحو ذلك) أي كخروجها
لحنازة زوجها أو أبيه امثلا فلا يجوز (قوله لو أحرمت) أي وهي في العصمة وفي بيت زوجها
بدليل ما بعده (قوله أو قران) الاولى أن يقول أو قرنت ولم يقل أو عمة لئلا يمتد قوله فان خاف
الفوات لضيق الوقت اذ لا ياتي ذلك في العدة لان وقتها العمر (قوله جاز) صوابه وجب
كما في الروض ويدل عليه المقابلة (قوله في تعيين الخ) يتأمل فيه فان الخروج لذلك مصابة
ويجب بمنع ذلك لجواز أن تكون الصورة أن تسلب النحر قرب اتصافها فتأتي بالوقوف فاذا
اتصف اللبس أتت بيقية الاعمال اه شيخنا (قوله ان بقي الخ) أي وانما امتنع عليها
الخروج لتقصيرها بالاحرام في العدة (قوله ويكترى الحاكم) أي اذا غاب المطلق أو امتنع
(قوله من مال مطلق) أي بماثب (قوله ان فقد متطوع به) فان وجد المتطوع كني ولا نظر
للمنة في مثل ذلك (قوله فان قدرت) الحاصل أنها ان قدرت على استئذان الحاكم فلا بد منه
وان لم تقدر أشهدت ان قدرت على الشهادة فان لم تقدر عليها فعلت بقصد الرجوع اه اج
(قوله ولم تشهد) راجع للامرين (قوله وان أشهدت) أي وان لم تقدر وأشهدت

له مالى اقترض عليه الحاكم فان أذن لها الحاكم أن تقترض على زوجها أو تكترى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته يتصدق
الرجوع بلاذن الحاكم نظر فان قدرت على استئذانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أشهدت رجعت

وفي بعض النسخ وان قدرت وأشهدت رجعت ولا ويحمله وهو غير صحيح لأنها اذا قدرت على
استئذان الحاكم لا يكتفى تركه والشهادته فلا يشرب بعضهم على قوله قدرت

*** (فصل في الاستبراء) ***

ذكره بعد ما يتعلق بالحرائر لأن ما يتعلق بهن أشرف مما يتعلق بالاماء (قوله طلب البراءة)
أي انتظارها وترقبها من الامة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها
كما في قوله صلى الله عليه وسلم فن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتهما
وانصف بها (قوله تربص الامة) معنى التربص الانتظار للامهال والمراد الامة ولو فيها
مضى فيشمل أم الولد اذا ماتت سيدها وبعبارة شرح المنهج التربص بالمرأة وهي أعم لشموله
التربص منها أو من سيدها ولشموله الحرة فقد يطلب فيها الاستبراء كلولوات ابن زوجته من غيره
فيتربص بلا طهر لزوجته لاحتمال أن تكون حاملا بولد حال موت ابنها فيرتب من أخيه السدس
(قوله بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله) أي فيما اذا أعسق موطأه فيجب عليها
الاستبراء ويستحب للملك الامة الموطأة استبراءها قبل بيعها ليكون على بصيرة اه مر حوى
وقوله ملك اليمين هذا هو المذكور بقوله ومن استحدث وقوله أو زواله مذكور بقوله واذا مات
الخ وقوله أو حدث حل لم يذكره الماتن وذكره الشارح فيما يأتي في الفروع (قوله أو حدث
حل) أو روم التزويج كما يأتي (قوله لمعرفة) متعلق بتربص (قوله أو للتعبد) كالمغبرة
والآيسة ع ش ولا يكون للتضييع لانه انما يكون في عدة النكاح عن الوفاة (قوله ووضع)
أي وضعه هنا أنسب لأن في تقديمه على الذي قبله فصلا بأجنبي بين المدة وما يتعلق بها ولأن
ما تقدم متعلق بالأشرف وهو الحرائر بخلافه (قوله ونخص هذا) أي التربص وقوله بهذا الاسم
أي الاستبراء (قوله لانه قدر بأقل الخ) وهو الخيفة فيكون فيه مناسبة بين الاسم والحسي
(قوله ونخص التربص) أي الذي يتعلق بالحرائر (قوله باسم المدة) الاضافة بآية (قوله
اشتقاق من العدد) فيه أن الاستبراء فيه عدد أيضا لأن الشهر مشتمل على عدد الأيام يراعى عدد
مخصوص وهو عدد الأشهر والأقراء تأمل (قوله أي حدث) فيه تفسير الفعل المتعدي
باللزم الذي فيه اخراج كلام المصنف عن اعرابه قل وأثارهم هذا التفسير إلى أن السين والتاء
ليستا للطلب بل زائدتان ليشمل الموروثة لأن الاستحداث لا يكون الا بقله فلا يشمل هذه
الصورة مع أن المقصود ادخالها وان لزم عليه تفسير اعراب المتن (قوله بشرأ) متعلق
باستحدث (قوله أو رد تعيب) ولو في المجلس ونخرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم
لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبراءها وما في الروضة مبنى على مرجوح
قل على الجلال ومثل السلم ما لو قبضها المشتري الذي باعها في الذمة فوجد بها غير الصفة
وردها اه ع ش على مر (قوله أو تحالف) كان اختلاف البائع والمشتري في قدر
التمن تحالفا وردت للبائع (قوله أو سبي) أي بشرطه من القصة أو اختلاص التملك كما يعلم
محاسن كره في السراى فلا اعتراض على المصنف حيث أطلق هنا وفيه هناك فيصلى
المطلق على المقيد وعن الجويني والفعال وغيرهما أنه يحرم وطء السراى اللاتي يجلبن من الروم
والهند والترك لاحتمال عدم خروجهن من الغنمة الآن ينصب الامام من ضمن الغنائم

*** (فصل في الاستبراء) ***

وهو بالمدة طلب البراءة وشتر عاتربص
الامة مدة بسبب حدوث ملك اليمين
أو زواله أو حدث حل كالمسكوبة
والمرتدة لمعرفة براءة الرحم أو للتعبد
وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ
على الذي قبله وموضعه هنا أنسب
ونخص هذا بهذا الاسم لانه قدر بأقل
ما يدل على براءة الرحم من غير تكرار
وتعدد ونخص التربص بسبب النكاح
باسم العدة اشتقاقا من العدد والاصل
في الباب ما سياتي من الأدلة (ومن
استحدث) أي حدث له (ملك أمة)
ولو بمن لا يمكن جلاءه كالمرأة والسبي ولو
استبراء قبل ملكه بشرأ أو وارث
أو حبة أو رد تعيب أو قالة أو تحالف
أو قبول وصية أو سبي

من غير ظلم اه سم والمعقد جواز الوطء لاحتمال أن يكون السباى من لا يلزمه التخصيص
 كذمى ونحن لا نخرم بالشك اه م رزى وفي هذا الجواب ننظر لانا لاحتمال بالشك فلما تقدم
 فالع على هذا ورده أيضا بأن الإضاع بما طأ لها لا يمتطأ لغيرها إلا أن يقال قد تم هذا نظرا
 للأصل وهو الحل اه (قوله أو نحو ذلك) كرجوع الأصل في الهبة للفرع (قوله حرم عليه
 الخ) كان الأولى وجب استبراءها وحرم الخ إلا أن يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل
 الاستبراء وجوبه (قوله الاستمتاع بها) أى لادائه إلى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حامل بغير
 فلا يصح نحو: معها تم الخلوة جائزة بها ولا يحال بينه وبينها التقويض الشرع أمر الاستبراء
 إلى أماته وبه فارق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المعتقة من شبهة ~~كذا~~ أطلقوه
 وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المشكوك وهي جملة شرح م ر * (فرع) *
 ينبغي أن يحل امتناع الوطء ما لم ينفك الزنا فان خاف جازله الوطء اه ع ش على م ر (قوله
 بما سبأنى) أى من وضع الحمل أو شهر أو حيضة (قوله لاحتمال حملها) هذا جرى على الغالب
 أو هو حكمة لا يلزم اطرادها لوجوب الاستبراء ولو اشتراها من امرأة أو مسح أو كانت
 بكر إلا أن الأصل فيه التعبد (قوله أما المسبية) ومنها المشتراة من حربى كما قاله صاحب
 الاستقصاء وتبعه الأذرى وغيره سم (قوله المفهوم) علة لقوله فيحل الخ لكن قوله
 وقاس الشافعى الخ يقتضى أنه علة لقوله فيحل الخ مع قوله حرم عليه الاستمتاع بها حتى
 يستبرأ فيكون دليلا لوجوب الاستبراء لا نخرم الاستمتاع قبله في غير المسبية لانه لا ينتج له لكن
 هذا لا يناسبه قوله المفهوم فكان الأولى أن يقول بقوله الخ أى منطوقا ومفهوما اللهم إلا أن
 يراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ فيشمل المنطوق والمفهوم واستدل في شرح المنهج بالحديث
 على وجوب الاستبراء ثم قال وقاس الشافعى الخ وهو ظاهر والجامع المذكور يناسبه أيضا
 (قوله أو طأس) بضم الهمزة أفصح من فقها اسم واد من هو وزن عند حنين قل وفي المختار
 والمصباح والتذيب أنه بفتح الهمزة وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة
 أو مصروف باعتبار المكان وفي ع ش أو طأس بفتح الهمزة موضع اه فهو مصروف خلافا
 لمن توهم خلافه لأن الأصل الصرف ما لم يرد سماع منهم بخلافه (قوله ألا لا توطأ) الأداة
 استفتاح وتنبية أى انتبهوا لما أقول لكم (قوله وقاس الشافعى) فالقيس غير المسبية في حرمة
 الاستمتاع بالوطء على المسبية في حرمة وطئها أو أما حرمة غير الوطء فن دليل آخر ثبت عند المجتهد
 (قوله وألحقت من لم تحض) وهى الصغيرة والكبيرة التى لم يسبق لها حيض وقوله من لم تحض
 متعلق بالحق وعبره هنا بالحقا وفيما تقدم بالقياس تفننا والحق والقائس هو الشافعى
 وأبهمه في الثاني للعلم بأن الحق هو صاحب المذهب وعبارة شرح م ر ومن لم تحض أى والحق
 عن تحيض من لا تحيض في اعتبار قدر الخ (قوله من سمهم) الأولى أسهم أو أبدال سمهم بسبب
 (قوله جلولا) عبارة شرح المنهج لما روى البيهقى أن ابن عمر قبل التى وقعت في سهمه من سبأ
 أو طأس قبل الاستبراء الخ ويمكن الجمع بأن جلولا كانوا معا ونزل هو وزن لكونهم كانوا
 حادياتهم وصادف أن واحدة من نسائهم سببت وهذا لا ينافى أن حرب جلولا كان بعد وفاته
 عليه الصلاة والسلام بحجة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم المحترصين له

أو نحو ذلك (حرم عليه) فيما هذا
 المسبية (الاستمتاع بها) بكل نوع من
 أنواعه حتى النظر بشهوة (حتى
 يستبرأ بها) بما سبأنى لاحتمال حملها
 أما المسبية التى وقعت في سهمه من
 القنعة فيحل له منها غير وطء من أنواع
 الاستمتاع لقوله صلى الله عليه
 وسلم في سبأ أو طأس ألا لا توطأ حامل
 حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض
 حصة وقاس الامام الشافعى رضى
 الله تعالى عنه غير المسبية عليها بجمع
 حدوث الملك وأخذ من الإطلاق
 في المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها
 وألحقت من لم تحض أو أبيت من
 تحيض في اعتبار قدر الحيض والظهر
 غالباً وهو شهر كما سبأنى ولما روى
 البيهقى عن ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهم ما أنه قال وقعت في سهمى جارية
 من سمهم جلولا

والمعاطين لانشائه وهذا انما كان لهوازن وان اتفق موافقة بعض من جلولا لهم مساواة فلم ينسب اليهم بل لهوازن اه كافي عس (قوله مثل ابريق الفضة) المراد به السيف لثقة بريقه ولعمانه لان السيف يسمى ابريق الفضة في اللغة (قوله فلم اتمالك) أى الصبر عن تسليمها (قوله ولم ينكر عليه) أى لا يحد من الصواب (قوله فى التقيل ولا فى الاخبار) أى فصارا جماعا اه فصح الاستدلال به فان قلت كيف ارتكب هذا الامر الذى يحل بالمرؤاة مع أن مقام اصحابي بأبى ذلك أجيب بأنه غلب على ظنه أنه لا يراه أحد أو كان بحضرة من لا يحد من أفعاله من اغاظة لاهل الكفر الذين منهم هذه المسبة حيث يلغهم ذلك مع كونها من بات عطما لهم فهو طاعة (قوله على غير قياس) والقياس جلولاوى كصراوى كما يؤخذ من قول الخلاصة وهم زى مديئال فى النسب * ما كان فى تنبيه له انتسب

(قوله يوم اليرموك) بفتح الياء وسكون الراء وميم وادقرب ديمشق (قوله ثمانية عشر ألف ألف) أى من الدنانير أو من الاماء وبعضهم اقتصر على الدنانير وهو الطاهر (قوله صيانة لمائه) أى ماء الدانى وهذا جرى على الغالب لما تقدم من أن القلب فيه التعمد (قوله قتلا يختلط) فيه انه قد تقدم أن الرحم لا يجمع فيه معنى رجلين إلا أن يقال المراد بالاختلاط المشابهة علينا معنى أننا لا ندري هل هو من سوري أو غيره فلا يتأني ما تقدم أن الرحم اذا انفدته لا يلى منى آخره (قوله بحضرة) لا يصلح أن يكون جوابا للشرط فأصله الشارح فله من علاقة مذوف والمذوف خبر مبتدا محذوف قدره الشارح بقوله فاستبرأ وما يحصل بجمعة وكذا يقدر فى الباقي واذا قالت مستبرأة حضرت صدقت لانه لا يعلم الا من جهته بالاعين لانها لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف على عدم الحيض فللسيد وطؤها بعد طهرها وهذا حديث أمم كن كانه متفق الحرة فى انقضاء عدتها حيث أمكن لانها مؤتمنة على رجحانها حيضا وطهر الانساب اوتيه لاداء واذا صدقناها ووطن كذبها فهل يحل له طؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل فظن كذبها بل أولى أو لا يحرم (٢) ويفرق المتجه الاول ولو منعت السيد من تمتع به ا فقال أنت حلال لى لانك اختريتي بتمام الاستبراء صدق بينه وأباحت له طاهر الماتقرر أن الاستبراء مقتضى الامانة ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما يمكن مادامت تتحقق بقاى من زمن الاستبراء أما لو قال لها حضرت فذكرت صدقت كما جزم به الامام ولو ورث أمه فادعت حرمتها عليه بوطء موزنه فانكر صدق بينه لأن الاصل عدمه ولا تفسير أمه فإشال السيدها الا بوطء منه فى قولها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينة وبه يعلم أن الجبوب يلحقه الولدان نت دخول مائه والا فلا وبذلك يجمع بين القول بالحقوق وعدمه وخروج بذلك مجرد ملكة لها فلا يلحقه به ولد اجماعا وإن خلاها وأمكن كونه منه لانه ليس بقصوده الولد بخلاف الكاح كذا راعفاده من تناقض لهما وقول الامام أن القول بالحقوق ضعيف لأصل له صريح فى رد الجمع بجملة الحقوق على الحرة وعدمه على الامة مر فى شرحه (قوله بعد اذ قالها اليه) أى انتقال ملكها وان لم يقبضها (قوله فى الجديد) ومقابلته بطهر (قوله وتنتظر ذات الاقراء) المعنى أن الامة اذا كانت تبيح من ثم انقطع حبسها فانها تصبح حتى تعيض فتستبرأ بجمعة كاملة أو تبلغ سن الدأس فتستبرأ بشهر (قوله الكاملة) بنسب الكاملة نهول نه طرأى الحيضة

فمنظرت اليها فاذا عنتها مثل ابريق الفضة فلم اتمالك أن قبائهم والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمد قرية من نواحي فارس والنسبة اليها جلولا على غير قياس فحقت يوم جلولاى على غير قياس من الهجرة البرهولة سنة سبع عشر من الهجرة قبلت غنائمها ثمانية عشر ألف ألف وفارقت المسبية شربها فان غايتها أن تكون مستولدة حربى وذلك لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة لمائه لئلا يحتاط بما حربى لحرمة ماء الحربى ثم (ان كانت) أى الامة التى يجب استبرؤها (من ذوات الحيض) فاستبرأوا يحصل (بحضرة) واحدة بعد انتقالها اليه فى الجديد للخبر السابق فلا يكفي بقية الحيضة التى وجد السبب فى أثناءها وتنتظر ذات الاقراء الكاملة الى سن الدأس الكاملة

(٢) قوله ولا يحرم كذا فى نسخة المؤلف وكتب عليه لامعنى لزياة يحرم اه

الكاملة وعبارة الروض وشرحه وهولاء الاقراء يحصل بحضة كلمة وتتفرأى تتنظر
ذات الاقراء الحضة الكاملة الى سن اليأس فان لم تحصل استبرأت بشهر كالمعدة فانها تتنظر
الى سن اليأس ثم تعتد بالاشهر (قوله وانما لم يكف) هذا امر بتطرقه فلا يكفي بقية الحضة
فالاولى تفديجه على قوله وتتنظر (قوله لان بقية الطهر تستعقب الحضة) أى فى العدة أى
تستعقبها الحضة الخ فالحضة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقبل ان تستعقب
بمعنى تطلب أو تستلزم فيكون مفعولا (قوله وهذا يستعقب الطهر) أى يستلزمه فقوله وهذا
أى الحيض فى الاستبراء وقوله ولادلالة أى الطهر (قوله بشهر) أى ما لم تحصض فيه
فان حاضت فيه استبرأت بالحضة لانها صارت من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله فانه كقره
فى الحرة) عبارة شرح المنهج لانه بدل عن القره حضا وطهر غالبا اه وقوله لانه بدل عن القره
حضا وطهر غالبا فيه نظر اذ قضيت به أنه يعتبر الحيض والطهر معاً أنه يحصل الاستبراء
بوجود الحيض من غير نظر للطهر اذ المعول عليه هنا الحيض فلعل الاول لانه يقول لانه
يحصل به ما يحصل بالحضة اولاً لانه لا يتخلو عن حيض غالباً اه (قوله بشهر أيضاً) أى ان كان
الملك مثلاً أول الشهر فان كان فى اثنا عشر ا كفى به ان كان الباقى منه ستة عشر فاكفى
(قوله وان كانت من ذوات الحمل) ان قلت الزوجة الحامل التى لاتعتد بالوضع لا يكون حملها
الامن زناً وحينئذ فقوله ولومن زناً غير محتاج اليه قلت يصح وذلك بأن يشتري زوجته الحامل
منه فانها لاتعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحينئذ فقوله ولومن زناً محتاج اليه اه شورى
(قوله ولومن زناً) كذا فى متن المنهج أى سواء كان من زناً أو من غيره كسبية سبهاً حاملاً من
كافر لان ما لا عدة له لهدم احترامه بأن صال حراً على حراً بآن أخذت به مثلاً وحملها
فستقط قول بعضهم كيف يتصور أن الأمة لو كانت حاملاً من غير الزنا يكون استبرأؤها بوضع
الحمل لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتستقضى العدة به
ولا يدخل الاستبراء فى العدة بل يجب على مستبرئها بعد انقضاء عدتها أن يستبرئها ويكون
الولد فى هذه رقيقاً وان كان من شبهة فكذلك تقضى عدة الشبهة بوضعه ويجب على المشتري
بعد ذلك أن يستبرئها ويكون الولد فى هذه حراً ويغرم الواطئ قيمته لسيده الأمة ولا يصح بيعها
وهى حامل بدلالة الحامل بحر لا تباع فيه عين أن يكون الحمل من الزمان وجد الوضع قبل الحيض
أو الشهر والحاصل أن استبراء الحامل من زناً لا سبق من الوضع وحيض من ذوات الحيض
أو شهر فى غيرهما فأنوا للعمال اه مد وقول مد قيمته من سبى على الاشكال وهو أن الحمل الذى
يحصل به الاستبراء لا يكون الامن زناً وقد علمت قصور كونه من غير زناً مسيبة الحربي التى
صال على غيره وأخذها منه وأجلها فليس زناً لظنه أنه ملكها بأخذها منه (قوله لان الملك)
أى المملوك بدليل قوله مقبوض فهو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله بدليل صحة بيعه) أى
المملوك بالارث قبل قبضه (قوله أو نحوه) كالتولية والمرابحة والمخاطة (قوله بعد لزومها)
أى المعاوضات وهى متعلق محذوف أى ومضى زمن استبراء بعد الخ (قوله لان الملك لانهم)
أى حيث لا خيار (قوله فأشبهه) أى الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض (قوله
فى زمن الخيار) ويتصور ذلك بأن وضعت فيه أو كان حياً ومأولاً (قوله فانه لا يعتد به)

وانما لم يكف بقية الحضة
كما كفى بقية الطهر فى العدة لان
بقية الطهر تستعقب الحضة الدالة
على البراءة وهذا يستعقب الطهر
ولادلالة له على البراءة (وان كانت من
ذوات الشهور) لصغر أو يأس
فلاستبرأها يحصل (بشهر) فقط فانه
كقره فى الحرة فكذا فى الأمة والمعتقة
تستبرأ بشهر أيضاً (وان كانت من
ذوات الحمل) ولومن زناً فاستبرأوها
يحصل (الوضع) لعدم الحديث
السابق ولان المقصود معرفة براءة
الرحم وهى حاصلة بذلك * (تنبيه) *
لومضى زمن استبراء على أمة بعد
الملك وقبل القبض حسب زومه ان
ملكها بآرث لان الملك بذلك مقبوض
حكماً وان لم يحصل القبض حساباً بدليل
صحة بيعه وكذا ان ملكك بشراء
او نحوه من المعاوضات بعد لزومها لان
الملك لازم فأشبهه ما بعد القبض أما
اذا جرى الاستبراء فى زمن الخيار فانه
لا يعتد به

لصنف الملك ولو وهبته وحصل الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض ولو اشترى أمة مجوسية أو نحوها كمرتدة فحاضت أو وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل أو مضى شهر غير ذوات الأفراس ثم أسلمت بعد انقضاء ذلك أو في أثناءه لم يكف هذا الاستبراء في الأصح لأنه لا يستعقب حل الاستمتاع الذي هو القصد في الاستبراء (فروع) يجب الاستبراء في مكاتبه ~~مكتابه~~ صحبة فسختها بالانجيز أو عجزت بتجهيز السيد لها عند عجزها عن النجوم أو ودملك التمتع بعد زواله فأشبهه ما لو باعها ثم اشتراها أما الفاسدة فلا يجب الاستبراء فيها كما قاله الرافعي في بابها وكذا يجب استبراء أمة مرتدة عدلت إلى الإسلام لزوال ملك الاستمتاع ثم أعادته فأشبهه تجهيز المكاتب وكذا الوارثة السيد ثم أسلم فإنه يلزمه الاستبراء أيضا لما ذكر ولوزوج السيد أتمته ثم طلقها الزوج قبل الدخول وجب الاستبراء لما مر وإن طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه أن يستبرأ ثم يلعب بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبراء أمة خلت من حيض ونفاس وصوم واعتكاف وأحرام لأن حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف الكتابة رازدة ولو اشترى زوجته الأمة

أى ولو كان النكاح المستقوى على الأصح كما صرح به الشارح في شرحه على المنهاج نهذا هو المنقول فلا عبرة بما كتبه مد من قوله والذي يظهر أنه يكفى بالاستبراء في ذن سبارك ترى لأن الملك له (قوله لضعف الملك) بدليل أنه يتمكن من الفسخ (قوله ولو وهبته) مطوف على قوله لتمامه أجرى الخ فهو من جملة المحترز (قوله بعد عقدها) أى الهبة (قوله ولو اشترى أمة الخ) غرضه به تقييد ما تقدم أى محل حصول الاستبراء بمحضة وما بعده إذا جرى من غير مقارن مانع أما إذا صاحبه مانع فلا يحسب بل لا بد من الاستبراء بعد زواله (قوله كرتدة) أو مرتدة (قوله أو وجد منها ما يحصل) أى صورة ما الخ (قوله لأنه لا يستعقب) فيه أن هذا يأتي في الحرمة إذا اشتراها محرمة ثم حاضت مثلاً مع أنه يعتد بذلك (قوله فروع) أى سبعة وغرضه بذلك بيان السبب الثالث وهو حدوث حل التمتع بعد زواله وأما السببان الآخران فذكرهما المتن الأول في قوله ومن استحدث الخ والثاني في قوله وإذا مات سيد أم الولد الخ وبقي سببان آخران روم أى قصد التزويج أى أن أراد تزويج أمته الموطوءة يجب عليه استبرأؤها والثاني الظن إذا وطئ أمة غيره يظنها زوجته الأمة فتستبرئ بقرة (قوله في مكاتبه) هذا وما بعده علم من قوله أو حدوث حل وعبارة مر في شرحه يجب الاستبراء في مكاتبه ككاتبه صحبة وأمتها إذا انقضت كتابتها بسبب عيب أو في بابها كان عجزت وأمة مكاتب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالمزوجة وحدوثه في الأمة بتسميتها (قوله بالانجيز) أو بتجهيز نفسها فقوله بالانجيز ليس قيداً (قوله أو عجزت) بضم العين وتشديد الجيم صحتها للمفعول قل الظاهر أنه يجوز بناؤه للفعل والمراد أنه السيد فسخ الكتابة عند عجزها عن النجوم والافتقار العبارة أن هناك تجهيزين منها أولاً ومن السيد ثانياً وليس كذلك المراد بتجهيز السيد لها فسخته للكتابة (قوله لعود ملك التمتع بعد زواله) عله للوجوب وأخذ منه البلقيني أن أمة التجارة إذا مضى عليها الحول وأخرج الزكاة عنها وجب الاستبراء لأن الفقهاء ملكوها جزأً منها بما آخر الحول فإذا أخرج الزكاة تجدد الحول ورد بأن الشركة ليست حقيقة فلا حاجة إلى استبراء بخلاف المقرض إذا حصل ربح فإنه إذا أخذ العامل حصته لا بدق أمة التجارة من الاستبراء لأنها صارت كلها للمالك لأن شركة العامل حقيقة بخلاف ما تراها (قوله فأشبهه) أى العود ما لو باعها الخ (قوله أما الفاسدة) أى الكتابة الفاسدة فلا يجب الخ لأنها لم تخرج عن ملك سيد لها بدليل صحة بيعها وتزويجها بغير رضاها بخلاف المكاتبه ككاتبه صحبة فليس للسيد ذلك إلا برضاها (قوله لزوال ملك الاستمتاع) أى بالردة وقوله ثم أعادته أى بالإسلام (قوله لما ذكر) وهو زوال ملك الاستمتاع بالردة (قوله ثم طلقها الزوج) ولو في المجلس (قوله لما مر) أى لزوال الملك ثم أعادته (قوله بل يلزمه أن يستبرأها بعد انقضاء عدتها) لأنما أشبهت من لزومها عدة الأشخاص لأن العدة حق الزوج والاستبراء حق السيد (قوله وأحرام) أى ورهن بعد حرمتها على السيد بذلك (قوله لا تحل بالملك) أى ملك التمتع بل يجب جواز نحو القبلة (قوله ولو اشترى زوجته) أى شراء لا خيار فيه فإن كان النكاح بالبيع لم يفسخ النكاح لعدم الملك للمشتري ويجوز الوطء بالنكاح فان كان الخيار للمشتري انفسخ النكاح ووطئ بالملك وإن كان له ما لم يفسخ لعدم الملك وامتنع الوطء وبعبارة م ر

ولو اشترى حرة زوجته الامه فافسخ نكاحها استبراء الاستبراء ليميز ولد الملك المنعقد حرة عن
 ولد النكاح المنعقد فثمة يعتق فلا يكافى حرة أصلية ولا تصير به أمه مستولدة وقيل يجب التعدد
 الملك ورد لعدم الفائدة فيه لأن العلة الصحيحة فيه حدوث حل التمتع ولم يوجد هنا ومن ثم لو طلق
 زوجته القنة وجعيا أو بآثام اشترها في العدة وجب حدوث حل التمتع ومتر أنه يمنع عليه
 وطؤها من الخبار لأنه لا يدرى أي طؤها بالملك أو الزوجية وخرج بالخبر المكاتب إذا اشترى زوجته
 في الكناية عن النكاح أنه ليس له وطؤها بالملك لضعف ملكه أي وإن أذن له سيده ومن ثم امتنع
 تسريه ولو باذن السيد اه بخرقه فاستحب استبراء الزوجة المشتراة للزوج مشروط بشرطين
 الأول أن لا يترتب في عدة الطلاق والاوجب الاستبراء لحدوث حل التمتع والثاني أن يكون
 المشتري حرا وبهذا عرفت ما في الشرح من الاجمال (قوله استبراء الخ) على المعتمد وقيل يجب
 وحمل الاستبراء ان ملكها في النكاح فان ملكها معتدة وجب الاستبراء ولا بد أن يكون حرا
 فان كان مكاتب انفسح النكاح وامتنع وطؤها بملك اليمين لضعف ملكه (قوله ليميز ولد) أي
 أصله الذي هو الماء بدليل قوله يعتق اه عن (قوله عن ولد النكاح) لأن النكاح يتفسخ
 (قوله لانه) أي الولد وقوله يعتق الولد رقيقا أي لملك أمه والاولى حذف الولد لأن ضميرانه
 راجع له نعم ان جعل الضمير في انه للشأن صح كلامه (قوله ثم يعتق) أي بملكه تبعا لملك أمه
 الحاصل بالشرا مثلا (قوله أم الولد) ومثلها المدبرة والموطوءة (قوله أو عتدة) أي من زوج
 لامن شبهة لقصورها عن رفع الاستبراء شرح الروض وأومعني الواو كاتفي في خبر النبي لأن الخلوة
 فيه معنى التقي (قوله استبرأت نفسها) وان وقع الاستبراء قبل الموت أو العتق فحتاج الى
 استبراء آخر بعد موته بخلاف المدبرة اذا مات أو اعتقها بعد الاستبراء فلها التزوج بغيره عقب
 الموت أو العتق من غير احتياج الى استبراء آخر ومثل المدبرة في ذلك ما اذا اعتق موطوءة أخرى
 فلها التزوج حالا اذا سبق استبرائها على العتق والفرق بينهما وبين أم الولد أنها القوة فراشها
 أشبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفراش كما لا يعتد بعتي أمه نال قدر العدة
 قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا لو أتت بعد استبرائها بولد لستة أشهر فصاعد الحق السيد
 بخلافها سم بالمعنى (قوله المتقدم فيها) أي من كون الاستبراء بمحيضة أو شهر أو وضع
 الجبل (قوله لم يلزمها استبراء) أي بالنسبة للتزويج بخلافه لحل الوارث فتزوج من غير
 استبراء ولا تحل للوارث الابعاد الاستبراء في صورة الموت في غير المستولدة لأن المستولدة عتقت
 بموت السيد (قوله فهي كغير الموطوءة) أي كالتى لم يوطأها سيدها فليس عليها الاتكامل
 عتدها وقال شيخنا فهي كغير الموطوءة أي للسيد فانه لا استبراء عليها بعد موت السيد (قوله
 وهما) أي المنكوح والمعتدة (قوله مستولدة) ليس قيد بل مثلها موطوءة بلا استيلاد
 (قوله لو وطئ الخ) غرضه بذلك أنه تارة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما هنا وعبارة
 سم فرع تعدد الاستبراء بتعدد البائع الواطئ كما في الروض وغيره ووجهه أن الاستبراء
 كالعدة واذا اجتمع عدة فان لشخصين لم يتداخل قضية التقييد بالواطئ عدم التعددان لم يوطأ
 أو كن نساء أو صبيانا قال مر وهو الذي نعتمد الا أن يوجد نقل بخلافه يقدم عليه اه
 (قوله انها لأمته) خرج به ما لو طنتاز زوجته الحرة فتعتد بثلاثة اقراء عس (قوله وجب

استبراء استبراء أو هاليميز ولد الملك عن
 ولد النكاح لانه بالنكاح يعتد الولد
 رقيقا ثم يعتق فلا يكون كفوا لحرته
 أصلية ولا تصير به أم ولد وبذلك اليمين
 ينكس الحكم (واذا مات سيد أم
 الولد) أو اعتقها وهي خالية من زوج
 أو عتدة (استبرأت نفسها) وجوبا
 (كلامه) على حكم التفصيل المتقدم
 فيها فلو كانت في نكاح أو عتدة وقت
 موت السيد وعتقه لهما لم يلزمها استبراء
 على المذهب لان البست فراشا للسيد
 بل للزوج فهي كغير الموطوءة ولأن
 الاستبراء محل الاستمتاع وهما مشغولتان
 بحق الزوج ولو اعتق مستولدة فله
 نكاحها بلا استبراء في الاصح كما يجوز
 له أن ينكح المعتدة منه لأن الماء
 لواحدة (تمة) لو وطئ أمه ثم يكره
 في حبس أو طهر ثم باعها أو أراد
 تزويجها أو وطئ اثنتان أمه رجلى
 كل فظنهما ثم أمته وأراد الرجل
 تزويجها وجب

استبرا آن) أى على المشتري في صورة البيع وعلى المالكين في صورة الترويح اه مد قال
 الدمري في شرحه لو اشترى أى الامة من شريكين وطأها وجب استبرا آن في الاصح
 كالعدين من شخص واحد قيل يكفي استبرا واحد وكذا لو وطئ أجنبيان أمة كل فطما أمة
 فوط كل يقتضى استبرا ولا تدخل اه ومثله في شرح مرقا فلا استبرا آن على البائع وبه سرح
 قل على المحلى فقال قوله وجب استبرا آن ويقدم الاسبق ان كان ويجب استبرا ثالثا
 ملكها (قوله ولو باع جارية الخ) الحاصل أن البائع اتمان يقربوطها أولا وعلى كل اتمان
 يستبرئها قبل البيع أولا وعلى كل اتمان يمكن كون الولد منه أو من المشتري أو منهما فالجاء اثباتا
 عنده صورة (قوله لم يقربوطها) في قبلها بأن نفى الوطء أو سكت (قوله وادعاء) أى البائع
 ليطل البيع ويثبت الاستيلاء وكذب المشتري فاقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم منه أى
 من البائع أى فيستقر على رقه ويثبت نسب البائع أى باستلحاقه (قوله وثبت نسب البائع)
 لم يترض الشهاب القليوبي وكذا المرحوم لضعفه والذي في شرح مرقا خلافه وبعبارة
 ولو باع أمة لم يقربوطها فظهر بها اجل وادعاء صدق المشتري بيمينه أنه لا يعلم أنه منه وفي ثبوت
 نسبه من البائع خلاف الاصح منه عدمه اه فكلام الشارح ضعيف (قوله على الوجه)
 يرجع لثبوت النسب فقط (قوله من خلاف فيه) أى في النسب أى في ثبوته (قوله
 اذلا ضرورة على المشتري) أى لثبوت رقه ويتصور ثبوت نسبه مع كون الولد رقيقا للمشتري
 بأن يطأها البائع قبل أن يملكها على ظن أنها زوجته الامة وكان الاولى أن يقول اذلا ضرر
 كما في شرح الروض فالمعتمد أنه لا يثبت نسب البائع مرقا (قوله في المالية) أى لأنه يجوز له
 بيعه لكن لو قتله البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه المشتري للبائع عتق
 عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فانه يرثه اه طوخى وقوله في المالية لأن الذب لا ينافي
 كونه مملوكا للمشتري (قوله بخلافه) أى بخلاف ثبوت النسب (قوله بأن ثبوته يقطع)
 أى وفي هذا ضرر على المشتري فكيف يقال اذلا ضرر على المشتري فتصده رقة تعليل القول
 الآخر (قوله بالولاء) أى اذا اعتقه لأن عصبية النسب وهو الاب مقدمة على عصبية
 الولاء وهو متعلق بارت فالوعتق ثم مات ورثه أبوه فن بعده من أقارب دون المشتري (قوله فان
 أقر الخ) هذا قسم قوله لم يقربوطها (قوله فان كان ذلك) أى البيع (قوله لحقه) أى
 البائع ولا عبرة بالاستبراء (قوله لثبوت أمة الولد) أى للبائع وحينئذ فيمنع عليه بيعها
 ورثتها وكل تصرف يزيل الملك (قوله لستة أشهر) أى من الاستبراء (قوله ان لم يكن)
 أى المشتري وطئها أى أصلا أو وطئها وطأ لا يمكن أن يكون منه بأن ولدته لدون ستة أشهر من
 وطئها (قوله والا) بأن وطئها المشتري (قوله منه) أى المشتري (قوله وان لم يكن) أى
 البائع استبرأها قبل البيع فالولد له أى البائع ان أمكن كونه منه أى فقط بأن لم يطأها المشتري
 وطأ يمكن كونه منه (قوله واقرت) صواب العبارة كما في الروض وأقرت أى السيد
 بأنه وطئها لوافق الحكم الذي ذكره الشارح أى لأن المعقول عليه اقراره واقرارها لا يلتفت
 اليه (قوله بوطئها) أى بوطء زوجها قبل الدخول فلا ينزل قوله استبرأه الدخول فلا يلحقه
 الولد أى لا يلحق الزوج وبعبارة شرح الروض مسئله أخرى اه طوخى وشيخنا

استبرا آن كالعدين من شخصين ولو باع
 جارية لم يقربوطها فظهر بها اجل وادعاء
 فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يعلم
 منه وثبت نسب البائع على الوجه من
 خلاف فيه اذلا ضرورة على المشتري
 في المالية والقائل بخلافه عليه بأن ثبوته
 يقطع ارت المشتري بالولاء فان أقر
 بوطئها وباعها فظهر فان كان ذلك به دأن
 استبرأها فأتت بولد لدون ستة أشهر من
 استبرائها منه ملحقه وبطل البيع لثبوت
 أمة الولد وان ولدته لستة أشهر فأكثر
 فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئها
 والافان أمكن كونه منه بأن ولدته
 لستة أشهر فأكثر من وطئها ملحقه وصارت
 الامة مستولدة وان لم يكن استبرأها
 قبل البيع فالولد له ان أمكن كونه منه
 الا ان وطئها المشتري وأممكن كونه
 منها فتعرض على القاتق ولو زوج
 أمة فطلقت قبل الدخول وأقرت
 للسيد بوطئها فولدت ولدا الزمن يحتمل
 كونه منها لما لحق السيد عملا بالظاهر
 وصارت أم ولد للحكم بالمعقول الولد ملك
 اليقين

* (فصل في الرضاع) *

وسبب تحريم الرضاع أن اللبن جزء المرضة وقد صار من أجزاء الرضيع فأشبهه منها في النسب
ويؤثر تحريم النكاح ابتداءً ودواماً وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة باللمس دون سائر
أحكام النسب كالميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك اه
برماوى وبعبارة زى ولتصور الرضاع عن النسب لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون
الارث ونحوه وذكره عقب العدة للتحريم في كل وان اختلفت الحرمة فان حرمة الرضاع مؤبدة
بخلاف العدة فان الحرمة فيها تنتهي بانتمائها اه ويجوز ابدال الضاد تاء كما قاله ع ش (قوله
وابتات التامعهما) أى النزع والكسر بأن يقال رضاعة قال تعالى واخواتكم من الرضاعة
(قوله اسم لص الشدى) اذا تأملت ما ذكره رأيت المعنى اللغوى أخص من المعنى الشرعى
وهو خلاف الغالب (قوله وشرب لبنه) عطف سبب على سبب وقال بعضهم بينهم ما عوم
وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) أى ولو حكماً ولو غيضاً وشمل الزبد والجبن والاقط
والقشطة بخلاف السمن الخالص عن اللبن والمصل ودخل فيه المختلط بغيره ما منع حيث بنى طعمه
أولونه أو ريحه فان شرب الس حرم والأفلا وسواء في ذلك كانت المرأة من الأنس أو من الجن
على المعتقد وينبى على ذلك التحريم ولو على غير صورة الأدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محله
المعهود (قوله في معدة طفل) أى من منفذ مفتوح ولو كان من جراحة جنانة في بطنه
وصل منها اللبن إليها أو دماغه في رأسه وصل منها اللبن الى الدماغ (قوله أو دماغه) أى كأن
خرقت رأسه فوصل من دماغه لمعدته فيختر التقطير في الاذن ان وصل الى الدماغ بخلاف
ما اذا لم يصل وان أقطر الصائم اه شيخنا وبعبارة شرح م و لا يجتنب في الاظهر لانها
لا سهال ما انعد في الامعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في أذن أو قبل والثاني يحرم كما يحصل به
القطر وردبانه منوط بما يصل الى جوف ولو لم يكن معدة ولا دماغاً بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تقطير
في أذن أو جراحة اذا لم يصل الى معدة اه (قوله الآية والخبر الا تبين) كذا في خط
الموافق وصوابه الا تبين بالالف لانه منى مرفوع الا أن يقال انه نعت مقطوع بتقدير أعنى
لكن يرد عليه أنه لا يجوز قطع النعت عن التبعية الا ان كان معيناً بدون ذكره كما قال ابن مالك

واقطع أو اتبع ان يكن معيناً * بدونها أو بعضها اقطع معلناً

قوله واذا أرضعت المرأة) ليس قيداً لقول واذا ارتضع ولد لكان أولى وأنسب ليدخل
مالو ارتضع على امرأة نائمة وأولى من ذلك أيضاً لقول واذا وصل الى جوفه ليدخل مالو وأجره
وهو نائم والحاصل أن القصد ليس قيداً بل المدار على وصول اللبن الى جوف الطفل بأى وجه
كان سواء أ كان بفعل أو لا ولو من غير طريقه المعتاد وانظر اتصاله من المرضة هل يشترط فيه
أن يكون من طريقه المعتاد ولا اه وبعبارة سم على التحفة فرع لو خرج اللبن من غير طريقه
المعتاد فهل يؤثر مطلقاً وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس
الثاني وكذا لو خرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقاً أو يفصل فيه سم على حج أقول القياس الثاني
أيضاً ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم وأما ان قلنا بالتحريم وهو القياس حيث
خرج مستحكماً على ما ذكره فلا وجه للتردد فيه ادغايته أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم

* (فصل في الرضاع) *

هو يفتح الراء ويجوز كسرهما واثبات
التامعهما الغة اسم لص الشدى
وشرب لبنه وشرا اسم لحصول لبن
امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل
أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع
الآية والخبر الا تبين وأركانه ثلاثة
مرضع ورضيع ولبن وقد شرع في الركن
الاول فقال (واذا أرضعت المرأة) أى

الأدمية

خليفة كانت أو من رغبة الحياة مستقرة (٦٤) حال انفصال لبنها بلغت تسع سنين قرية تقرر يا وان لم يحكمه يلوغها بذلك (بلبنها)

أوفيه نحو تفصيل الغسل أي وهو ان خرج مستحكما بأن لم يجعل خروجه على مرضى حرم والا فلا
وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل يقال الاقرب
التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الغسل فيه اه ع ش
وان خلق لها أكثر من ثديين واشتبه الاصل بالرائد حرم الشرب من كل منهما (قوله خليفة
كانت الخ) ولو بكر انزل لها اللبن (قوله حياة مستقرة) أي بأن لم تصل الى حركة مذبح فان
وصلت اليها برض حرم لبنها وأبجراحة فلا قل (قوله بانث) المناسب أن يقول التي بلغت
ويمكن أن تكون الجملة حالاً بتقدير قد (قوله تقريرا) لو قال تقريرا لكان أنسب والمراد به
ما في الحيض بأن يفصل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع حيا وطهرا وهو دون ستة عشر يوما
قل (قوله وان لم يحكمه يلوغها بذلك) لأن يلوغها انما يحصل بالحيض أو الاحتلام أو يلوغ
خمس عشرة سنة كما مر (قوله بلبنها) الاولى أن يقول الشارح ثم أشار الى الركن الثالث
بقوله بلبنها كما فعل في سابقة ولا حقه واستوجه سم دخول اللبن لأن فيه دسومة اللبن (قوله
ولو متغيرا عن هيئة انفصاله) هذا لا يناسب قوله وإذا أرضعت المرأة بلبنها وانما يناسب
عبارة من قال وإذا واصل لبن امرأته معدة ولد الخ فسرى عليه منه (قوله صار الرضيع) فيه
وضع الظاهر موضع المضمحل للايضاح وفيه اشارة الى أنه يسمى رضيعا كما يسمى مرضعا بشخ
الضاد (قوله فلو مات قبله) أي قبل البيان (قوله ونحوها) كأنه (قوله الجنينة)
المعتمد أن لبن الجنينة يحرم تعبير المصنف هو الاولى وهذا مبني على أنه ينسأل للجنينة امرأة
وفي كلام ابن النقيب ما يفيد أنه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المنه ليج عن قول المحرر رأيت
الى امرأة ليخرج الجنينة وأما النساء فاسم للاناث من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق على
الجن في قوله وأنه كان رجال الخ للمقابلة ح ل وقوله الجنينة فاعل خرج (قوله وهو الرابع)
أي عند الشارح والذي اعتمدته شيخنا م ر وأتباعه نعمة منا كتحتم أي الجن فابن الجنينة
يحرم ولو على غير صورة الآدمية أو كان ثديها أو فرجها في غير محل المعهود قل (قوله
تلو) أي تابع له (قوله قطع النسب بين الجن والانس) أي بقوله تعالى جعل لكم من
أنفسكم أزواجا (قوله وبالحية) أي ولبن الحية الخ (قوله منسكة الخ) أي غير مكافئة
ولا ترد الصغيرة لأنها تنفع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبالغة اه وكتب حل أي صارت
غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف اليها عاقدة فلا ترد المجنونة وقال س ل كان المراد من الحل لها
والحرمة عليها أي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهيمة
(قوله خلافا للآئمة الثلاثة) أي في لبن الميتة حيث قالوا انه يحرم لأن اللبن لا يموت كابن
موضوع في ظرف نجس لأن الميت عندهم نجس بالموت واحتج الاصحاب بما قاله الشارح وبأن
اللبن ضعف حرمة بموت أصله ألا ترى أنه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبأن أحكام
فعله سقطت بالموت بدليل عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبأن الحرمة المؤبدة
تختص بسدن الحي ولذا لا تثبت المصاهرة بوطء الميتة وبأن وصوله الى الميت لا يؤثر فكذا
انفصاله قياسا لاحد الطرفين على الآخر اه وقرق بعضهم بأن لبن الحية حلال محترم ومراده
أنه يصح الاستنجار لأرضاعه ولا كذلك الميتة اه م ر (قوله دون السنتين) أي يتينا حال

ولو متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي
بجموسة أو غيرها ثم أشار الى الركن
الثاني بقوله (ولما صار الرضيع ولدها)
من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثة أمور
أحدها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه
على الصحيح لأنه ليس معد التغذية فلم
يتعلق به التحريم كغيره من المائعات
ان كان يكرمه ولا فرع نكاح من
ارتضعت منه كما نص عليه في الاثم
والبويطى ثانيا الخنثى المشكل
والمذهب توقفه الى البيان فان يأت
أنوثته حرم والا فلا فلو مات قبله لم يثبت
التحريم فلا رضيع نكاح أم الخنثى
ونحوها كما نقله الاذرى عن المتولى
قالها البهيمة فلما ارتضع صغيرا من شاة
منلا لم يثبت بينهما اخوة فحمل منا كحكما
لأن الاخوة فرع الامومة فاذا لم يثبت
الاصل لم يثبت الفرع وخرج بالآدمية
ولو عبر به بدل المرأة كما عبر به الشافعي
لكان أولى الجنينة ان تصور أرضاعها
بناء على عدم صحة منا كتحتم وهو الرابع
لأن الرضاع تلو والنسب بدليل يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى
قطع النسب بين الجن والانس وبالحية
لبن الميتة فإنه لا يحرم لأنه من لبن جنينة
منسكة عن الحل والحرمة كالبهيمة خلافا
للآئمة الثلاثة وباستكمال تسع سنين
تقريرا ما لو ظهر اصفيرة دون ذلك ابن
وارتضع به طفل فلا يثبت به تحريم ولو
حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها
وأوجر لطفل حرم لانفصاله منها في الحياة
ثم أشار الى ما يشرط في الرضيع بقوله
(بشرطين) وترك ثالثا ورابعا كما استراه
(أحدهما أن يكون له دون السنتين)

شيئا ظاهرا عدم التحريم لو قارنت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتمد خلافه فراجعه
 برماوى (قوله نكسب لارضاع الاما كان في الحولين) وقال أبو حنيفة مدة الرضاع ثلاثون
 شهرا لقوله تعالى وحمله وفضاله ثلاثون شهرا وحمله الجهور على أقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع
 لأن مدة الحمل داخله فيه وأقله ستة أشهر اه حازن قال م ر في شرحه وخبر مسلم في سالم
 الذى أرضعته زوجة مولاه أبى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها بانه صلى الله عليه وسلم خاص به
 أو منسوخ كما مال إليه ابن المنذر اه وحاصل قصة سالم أنه كان مولى لابي حذيفة وكان
 يكثر الدخول على زوجة سيده أبى حذيفة فيقع في النظر إليها وهو رجل فشكلت ذلك للنبي
 صلى الله عليه وسلم فأمرها أن ترضعه ليصير ابنها فيحل له نظرها والدخول عليها ففعلت ذلك قال
 ع ش في حاشيته على م ر وقد تشكلت قصة سالم بأن المحرمية المجوزة للنظر انما تحصل بتمام
 الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم نظرها ومساها فكيف جاز لسالم الارتضاع منها المستلزم
 عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الآن يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر
 بحضرة من تزول الخلوة بحضوره أو تكون قد حبلت خمس مرات في آناء وشرب منه أو جوزله
 النظر ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خص بتأثير هذا الرضاع اه سم
 على ج (قوله فان بلغه ما الخ) تعارض هذا مع كلام المتن فيما اذا كان الشرب مع تمام
 السنتين فكلام المتن يقتضى عدم التحريم وقول الشارح فان بلغه ما يقتضى التحريم وهو
 المعول عليه عثمانوى وقوله يقتضى التحريم لأن قوله وشرب بعدهما يقتضى أن الخامسة
 المقارنة لتمام الحولين تحرم (قوله فان انكسر الخ) هل العبرة في الانكسار بمجرد التقام
 اللدى وبمسه مثلا أو بوصول شيء من اللبن الى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمصرع مع
 ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن الى ما ذكرنا لا بعد مضى جزء منه حصل الانكسار فيه نظر
 والظاهر أن المراد الثاني لأن الوصول هو المؤثر الى ما ذكرنا لا غير اه سم وهو ظاهر لا اشكال
 فيه وذلك لأن فرض المسئلة في وضع اللدى في فم الطفل وتأخر وصول اللبن الى الجوف
 أو الدماغ زما بعد انفصال جميعه فهل العبرة بهذا الوضع أو بوصول اللبن الى ما ذكرنا استظهر
 سم الوصول وليس الكلام في شرب الطفل قبل تمام انفصاله من الفرج أو بعده خلافا
 لما سبق اليه فهم الشيخ المدائني فأشكل عليه الحال تأمل (قوله فانهم الخ) لكن قد يقال
 لادلالة هذه الآية على أن اللبن لا يحرم الا اذا كان الرضيع دون الحولين مع أنه هو المقصود
 وقال طاوس كان لهن أى لازواج المصطفى صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات ولسائر
 النساء أى باقيهن رضعات معلومات وورد أنها عشر رضعات لهن وأخبرهن خمس رضعات
 مشبعات وهذا مما انفرد به طاوس ولم يتابعوه عليه روى أحمد ومسلم والاربعة عن عائشة
 والنسائي وابن حبان عن الزبير بن العوام لا تحرم المصة ولا المصتان وفي رواية الرضعة
 ولا الرضعتان قال الشافعى دل الحديث على أن التحريم لا يكتفى فيه أقل اسم الرضاع
 واكتفى به الحنفية والمالكية فخرموا برضعة واحدة تمسكا بطلاق آية وأتمها تنكح الملاقى
 أرضعكم قال القاسمى ويجاب عن الآية بأن الحرمة فيها مرتبة على الامومة والاخوة
 من جهة الرضاع وليس فيها دلالة على أنها يحصلان برضعة واحدة اه وروى عبد الرزاق

نكسب لارضاع الاما كان في الحولين
 الدارقطنى وغيره فان بلغهما وشرب
 بعدهما لم يحترم ارتضاعه قال في الروضة
 ويعتبر الحولان بالاهلة فان انكسر
 الشهر الاول تنسم عدده ثلاثين يوما من
 الشهر الخامس والعشرين وذلك لقوله
 تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
 حولين كاملين إن أراد أن يتم الرضاعة
 جعل الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة
 في الحولين فأفهم أن الحكم بعد
 الحولين بخلافه

بها مش نسخة المؤلف قوله وقال طاوس
 الى آخر القول ليس من التعبد اه

بأسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات
 وبه أخذ الشافعي وهو واحد رواتين عن أحمد والحديث الأول وردنا للمادون الخمس
 والألف التحريم بالثلاثة التي ذهب إليها داود وأما ما يؤخذ منه بالمفهوم ومفهوم العدد ضعيف
 على أنه قد عارضه مفهوم حديث الخمس فيرجع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس
 جاء من طرق صحيحة لكن فيه اضطراب ذكره ابن حجر اه مناوى على المصائص (قوله من
 تمام انفصال الرضيع) قضية هذا أنه لو خرج نصفه مثلاً ثم انه ارتضع على ثدي أخرى
 ومكث متصلاً بآمه نحو يوم أن هذا اليوم لا يحسب من الحولين وإنما يحسب ذلك بعد تمام
 انفصاله وفيه خلاف والمعتمد ما اقتضاه كلامه من انفصال جميعه كما منى على ذلك م ر اه
 (قوله في الرضعة الخامسة) بأن سبق منها شيء قبل تمام الحولين كما يقتضيه التعبير في
 والمعنى تم الحولان في أثناء الرضعة الخامسة ويدل عليه أيضاً قوله لأن ما يصل الخ أي فيكون
 القدر الذي حصل قبل تمام الحولين يعد رضعة لأن الرضعة غير مقدرة فتصدق بقطرة وسينفذ
 فيكون قول الشارح وظاهر كلام المصنف ظاهراً لا غبار عليه فاندفع اعتراض قل لأنه فهم
 أن في من قوله في الرضعة بمعنى مع وأن التام مقارن للخامسة أي لا بدائها اه شيئاً والحاصل
 أن قوله في الرضعة الخامسة يحتمل أن في على بابهم من القرنية ويكون المعنى أنه ابتداء الرضعة
 الخامسة وبقي من السنة الثانية شيء وتمت الرضعة مقارنة لتام الحولين فيصدق عليه أنه ابتدأها
 وهو دون الحولين فلذلك قال الشارح وظاهر كلام المصنف الخ ويكون كلام الشارح ظاهراً
 لا غبار عليه ولا تعارض بين قول المتن دون الحولين وقول الشارح فان بلغهما الخ ويحتمل أن
 في معنى مع وأن ابتداء الرضعة الخامسة مقارنة للجزء الأخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه
 أنه وقت الرضعة له دون السنتين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم وقول الشارح فان بلغهما
 لم يحرم يقتضي في هذه التحريم لأنه يصدق عليه وقت ابتداء الرضعة الخامسة أنه لم يبلغ الحولين
 فوقع التعارض بين عبارة المتن وعبارة الشارح في هذه الصورة والمعول عليه كلام الشارح
 فهو المعتمد فكان الأولى للمتن أن يقول أن لا يبلغ الحولين بدل ما قاله (قوله وهو المذهب)
 وهو المعتمد وكون هذا ظاهراً كلام المصنف غير ظاهراً بل ظاهراً عدم التحريم فتأمل قل
 (قوله لأن ما يصل إلى الجوف) راجع لقوله حرم على المذهب وهو جواب عن سؤال حاصله
 كيف حرم الرضاع في ذلك مع أن الذي وصل من اللبن قليل جداً فأجاب بقوله لأن الخ (قوله
 خمس رضعات) أي يقينا انفصالاً ووصولاً كما يدل عليه قول الشارح فيما سبأني ولو حلب
 منها لبن الخ وقوله ولو شرب في رضيع هل رضع خمساً الخ قال بعضهم والحكمة في كون التحريم
 بخمس رضعات أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس وفي هذه الحكمة نظر لأن كون
 الحواس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محترمة
 لحاسة من الحواس اه (قوله كان فيما أنزل الله) خبر كان مقدم وبجمله عشر رضعات معلومات
 يحترمن في محل رفع اسم كان مؤخر أي كان هذا التركيب كائناً فيما أنزل الله الخ لا يقال القرآن
 أنه قولها أي عائشة كان فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلوماً لا يثبت بالآحاد
 فلا يصح دعوى النسخ لعدم ثبوت المنسوخ لأننا نقول يثبت الحكم والعمل به وإن لم تثبت

* (تنبيه) * ابتداء الحولين من تمام
 انفصال الرضيع كما في نظائره فان
 ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وظاهر كلام
 المصنف رحمه الله تعالى أنه لو تم الحولان
 في الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب
 كما في التهذيب وجرى عليه ابن المقرئ
 وإن كان ظاهراً نص الائم وغيره عدم
 التحريم لأن ما يصل إلى الجوف في كل
 رضعة غير مقدور كما قالوا لو لم يحصل في
 جوفه إلا خمس قطرات في كل رضعة
 قطرة حرم (و) الشرط (الثاني) أن
 ترضعه خمس رضعات لما روى مسلم
 عن عائشة رضي الله تعالى عنها كان

١٥٠٠
 ١٥٠٠

في القرآن عشر رضعات معلومات يحزن من فسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن أي يسلي حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ وقيل تكفي رضعة واحدة وهو مذهب (٦٧) أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما والخمس

رضعات ضبطهن بالعرف اذ لا ضابط لها في اللغة ولا في الشرع فرجع فيها الى العرف كالحرز في السرقة فاقضى بكونه رضعة أو رضعات اعتبر بالافلا ولا خلاف في اعتبار كونها (متفرقات) عرفاً فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد علام بالعرف ولو قطعت عليه المرضة لشغل وأطالته ثم عادت تعدد كما في أصل الروضة لان الرضاع يعتبر به فعل المرضة والرضيع على الانفراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة نائمة أو أوجرته لبناً وهو نائم واذا ثبت ذلك وجب أن يعتد بقطعه كما يعتد بقطعه ولو قطعه للهواً ونحوه كنومة خفيفة أو تنفس أو ازدراد ما جمعه من اللبن في فمه وعاد في الحال لم يعتد ببل الكل رضعة واحدة فان طال لهوه أو نومه فان كان الثدي في فمه رضعة والاقرضتان ولو تحول الرضيع بنفسه أو بتحويل المرضة في الحال من ثدي الى ثدي أو قطعه المرضة لشغل خفيف ثم عادت لم تعدد حينئذ فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبن دفعة ووصل الى جوف الرضيع أو دماغه بإيجاراً واسعاً أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خساً وأوجره الرضيع دفعة رضعة واحدة في صورتين اعتباراً في الاولى بحالة الانفصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله الى جوفه دفعة واحدة ولو شاك في رضيع هل رضع خساً أو أقل أو هل رضع في حواين أو بعده ما فلا يحريم لان الأصل عدم ما ذكر

القرآنية واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة لاطلاق الآية وجوابه أن السنة بينته اه
نعم (قوله في القرآن) أي في سورة الاحزاب ع ش (قوله فسخن) أي لفظاً وحكماً بخمس معلومات ونسخت هذه الخمسة أيضاً لفظاً لا حكماً (فائدة) لو حكم حاكم بالتحريم برضعة أو رضعتين هل ينقض حكمه أو لا المعتمد لا ينقض ميم وهذا بخلاف ما اذا حكم بثبوت الرضاع بعد الحولين فانه ينقض حكمه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش (قوله أي يتلى حكمهن) وهو التحريم ومعنى تلاوة حكمهن اعتقاد حكمهن فاندفع به هذا التأويل ما قد يقال يلزم من قراءة الشيء تلاوته فلا فائدة لهذا التأويل وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمها باقياً فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجمعوا على أنها لا تتلى حل فهو جواب عما يقال كيف تقول عائشة رضي الله عنها فتوفي رسول الله الخ مع أن القرآن تحرر ودون قبل وفاته وهذا اللفظ نسخ في حياة النبي فأجاب بأن المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لاحقية قراءة اللفظ والجواب الثاني أن المراد بالقراءة القراءة حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسخها فهو معذور فلما بلغه النسخ تركها وذكر في الانتقان جواباً ثالثاً وهو أن قولها فتوفي المراد منه قارب الوفاة (قوله متفرقات) منصوب صفة لرضعات في كلام المتن والشارح جعله خبراً للكون الذي قدره فغير اعراب المتن ويحاجب بأنه لم يغيره تغييراً حقيقياً لانه منصوب على كل حال (قوله تعدد) أي وان لم يطل الزمن ميداني قال العلامة ابن قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فيعتد في التعدد العرف فلو أكل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حنث ولو أطال الاكل على المائدة وكان ينتقل من لون الى لون آخر ويتحدث في خلال الاكل ويقوم ويأتي بالخبز عند فراغه لم يحنث لذلك كانه يعتد في العرف أكلة واحدة برماوى (قوله واطالته) ليس قيد ابل ولو عاد فوراً كذا قيل وفيه نظر بل هو قيد معتبر بدليل قول الشارح بعداً وقطعه المرضة لشغل خفيف ثم عادت لم تعدد فلو لم يكن هذا قيد التناقص كلامه ولعل قول بعضهم انه غير قيد سهو منه مرى اليه من عدم التأمل في عبارة الشارح مع عبارة م ر وذلك لانه صرح بأنها اذا قطعت اعراضاً ولو عادت فوراً فانه يعتد فيهم أن عبارة الشارح كعبارة م ر ولا يخفى الفرق بين العبارة وبين عبارة المنهاج وشرح م ر فلو قطع الرضيع الرضاع اعراضاً عن الثدي أو قطعه عليه المرضة اعراضاً ثم عاد اليه فيهما ولو فوراً تعدد الرضاع اه (قوله كنومة خفيفة) أما اذا نام أو التهي طويلاً فان بقي الثدي بضمه لم تعدد والاعتد شرح م ر ويعتد التعدد في كل نحو الحين بنظير ما تقر في اللبن اه سل (قوله من ثدي الخ) الاولى من ثديها الى ثديها الاخر وليس المعنى الى ثدي امرأة أخرى (قوله أو قطعه المرضة) أي وطال الزمن كما يؤخذ ذلك من تعبيره بم لانها للترتيب والتراخي خلافاً لابن حجر اه برماوى (قوله بإيجاراً واسعاً) لف ونشر مرتب فالإيجار للجوف والاسعاط للدماغ أي اسعاط من أنفه (قوله رضعة واحدة) فالشرط أن تكون خساً انقضاء ووصولاً كما اعتد م ر (قوله ولو شاك) المراد بالشك مطلق التردد في شمل الظن كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل أولاد غيرها وعلمت كل منهن الارضاع لكنه لم يتحقق كونه

ولا يخفى الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة فلو لم يصل اليها فلا تحريم ولو وصل اليها وتصابه بدم الحريم واسرعه الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول الى المعدة الميت واعلم أن الحرمة تنشتر من المرضعة والقفل الى أصولها وفروعها وحواشيها ومن الرضيع الى فروعها فقط اذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمته (ويصير زوجها) الذي ينسب اليه الولد بنكاح أو وطء شبهة (أبالة) لأن (٦٨) الرضاع تابع للنسب أمّا من لم ينسب اليه الولد كما رأيت فلا يثبت به حرمة من

جهته وتنتشر الحرمة من الرضيع الى
أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم
من الرضاع فلا تسرى الحرمة الى آبائه
وأخوته فلا يلبه وأخيه نكاح المرضعة
وبنائها ولزوج المرضعة أن يتزوج بأم
الطفل وأخته ويصير آباء المرضعة من
نسب أو رضاع أجدادا للرضيع لما ستر
من أن الحرمة تنتشر الى أصولها ونصير
أمتها من نسب أو رضاع جداته
لما ستر وأولادها من نسب أو رضاع
أخوته وأخواته لما ستر من أن الحرمة
تنتشر الى فروعها وتصير أخوتها
وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله
وخالاته لما ستر من أن الحرمة تسرى
الى حواشيها وإذا علمت ذلك فمتنع عليه
أن يتزوج بها كما يشير الى ذلك قوله
(ويحرم على المرضع) بفتح الضاد اسم
مفعول (التزويج اليها) أى المرضعة
لأن أمتها من الرضاعة فحرم عليه بنص
القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (الى
كل من ناسبها) أى من انتسب اليه من
الاصول أو انتسب اليها من الفروع
(تنبيه) * كان الاولى أن يقول الى
كل من تنقى اليه أو ينقى اليها بنسب أو
رضاع لما ستر من الضابط (ويحرم عليها)
أى المرضعة (التزويج اليه) أى الرضيع
لأنه ولدها وهذا معلوم لكن ذكره
المصنف توضيحا للبدي ليغده أن
الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة
المنتشرة منه فإن الحرمة التي منها
منتشرة الى ما تقدم بيانه والحرمة التي
منه منتشرة اليه (و) الى (ولده) الذكر

نجسا فليتببه له فانه يقع كثيرا في زماننا فلو شك هل بينه وبين امرأة رضاع محرم أو لا فانها تحل له
 ولا تنقض وضوءه لا لانا لا نتقض بالشك لاحتمال أنها أخته من الرضاع فترده شيخنا: نقلا عن ع ش
 على م ر (قوله ولا يخفى الورع) أي فلا يترجح بها لكن لو ترجح بها إجاز ولا تنقض وضوءه
 (قوله والشرط الثالث وصول اللبن في الخمس الى المعدة) أي والدماغ فالمدار على الوصول
 الى ذلك لا الى ما يقطر به الصائم فاذا دخل في الاذن حرم ان وصل الى الدماغ وأما اذا لم يصل
 الى ذلك وان وصل الى ما يقطر به الصائم فلا يحرم نعم الحقنة لا تحرم ما وصل بها مطلقا كما فترده
 شيخنا * (تبينه) * علم مما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالبلوف اه (قوله والشرط
 الرابع) ان قلت لا فائدة لهذا الشرط لانا اذا قلنا وصول اللبن الى المعدة الميت يؤثر لا يترتب عليه
 شيء لان التحريم لا يتشر الى فروعه وليس له فروع وقد يجاب بأن الوالدة بالثأير وكن له زوجة
 فانه يحرم على أيه من الرضاع التزوج بها لانها زوجة ابنه وكذلك اذا كان أبوه زوجة المرضعة
 وقلنا ارضاعه يحرم فانه ينفسخ نكاحها وتحرم على أيه حينئذ (قوله واعلم أن الحرمة) شروع
 في حرمة الرضاع المتعلقة بالمرضة والرضيع والفعل وقد نظم ذلك بعضهم فقال
 ويتشر التحريم من مرضع الى * أصول فصولي والحواشي من الوسط
 ويمكن له در إلى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله الى أصولهما) سواء كان الجميع من نسب أو رضاع (قوله الذي ينسب اليه الولد) أشار الشارح الى أن التعبير بالزوج جرى على الغالب بل المراد أن كل من نسب اليه الولد فهو صاحب اللبن ويسمى أباً سواء كان زوجاً أو واطناً بشبهة أو بملك بين (قوله أو واطناً) هذه الالينا نسب قوله زوجها وانما يناسب لوقال ويصير صاحب اللبن فسمى عليه من عبارة غيره (قوله وتنتشر الحرمة) أعاده لاجل التعميم في قوله سواء كان من نسب أم رضاع (قوله التزوج اليها) أي التزوج (قوله كان الاولى) هذا مبني على أن المراد من ناسبها من بينه وبينها نسب فان أريد من بينه وبينها التساب شمل ما كان من الرضاع فساوى الانماء المذكور فتأمل قل (قوله الذكر) امس قيدا الالينا بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزوج المرشعة به فانه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكرا وأما الحرمة من حيث بنوة الرضاع فلا تنقيده بكونه ذكرا (قوله وعطف المصنف على الجملة الخ) لعل مراده بالجملة الشبهة بالجملة وهو الجار والمجرور وأراد بالمنفية كونها في حيز دون لأن أعلى معطوف على في درجته كما أشار اليه فكان أمّا زائدة أو نامة بمعنى وجد قل قلت لاداعي الى زيادة كان ولا الى عامها اه مد وعلى هذا يكون العطف على قوله كان في درجته وهو جملة (قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي باعتبار محله لأن محله نصب خبر كان وطبقة منصوب على التمييز والتقدير أو دون من كانت طبقته أعلى منه فحذف المضاف وهو طبقة وأقيم الضمير مقامه فانفصل وصار ضمير رافع منفصل مستتر فصار أو دون من كان هو أعلى فانبهت النسبة فأني بالمضاف وجه تمييزا (قوله أحد أبويه) المناسب أحد آبائه اذ لا يصح أن يراد بالابوين هنا الاب والام اه شيخنا

وان سفل من نسب أو رضاع لانهم أحفادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كأنه فلا يحرم عليها تزويجه لما مر (قوله)
 أن الحرمة لا تتشتر إلى حواشيه وعطف المصنف على الجملة المنفية قوله (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقته منه) أي الرضيع

وقد تقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع فأرجع اليه * (تمة) * لو كان لرجل خمس مستولدات أوله أربع نسوة دخل بهن وأتم ولد فرضه طفل من كل رضعة ولو متواليا صار بهن لأن لبن الجميع منه فيحرم على الطفل لأنهن موطأت آييه ولو كان لرجل بدل المستولدات بنات أو أخوات فرضه طفل من كل رضعة فلا حرمة بين الرجل والطفل لأن الحدود للام في الصورة الاولى والخلوة في الصورة الثانية انما يثبت بتوسط الامومة ولا امومة هنا ويثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل واحد امرأتين وبأربع نسوة لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا هذا اذا كان الارضاع من الشدي أما اذا كان بالشرب من انا أو كان بإيجارة فلا تقبل فيه شهادة النساء المتمعضات لأنهن لا اختصاص لهن بالاطلاع عليه وأما الاقرار بالارضاع فلا بد فيه من رجلين لاطلاع الرجال عليه غالبا

* (فصل في نفقة القريب

والرقيق والبهائم) *

وجمعها المصنف في هذا الفصل لتناسبها في سقوط كل منها بمقتضى الزمان ووجوب الكفاية من غير تقدير ثم شرع في القسم الاول وهو نفقة القريب والمراد به الاصل والفروع فقال (ونفقة الوالدين) من ذكور واناث الاحرار (و) نفقة (المولودين) كذلك بخفض ما قبل علامة الجمع فيها

(قوله) وقد تقدم في فصل الخ) مراده بذلك التنبيه على أن المصنف لم يتعرض لمن يحرم لكونه تقدم والمتصور هنا ذكر ما يحصل به التحريم كما قرره شيخنا (قوله) صار بهن أى فيحرم على الرضيع كل من ينتمى الى الرجل من أصول وفروع وحواش من نسب أو رضاع وأما النساء التى ارتضع منهن فيحرم من عليه فقط لامن جهة الرضاع بل من جهة انهن موطأت آييه ولا يحرم من عليه من انتهى لهن من أصول وفروع وحواش وفي هذه الصورة يقال اللبن له أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس له أب كبن البكر والزانية والملاعنة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب اه وفي سبيل لو نزل بكسر كرين وترقبت وحملت من الزوج فاللبن لها لا للزوج ما لم تلد ولا أب للرضيع فان ولدت منه فاللبن بعد الولادة له اه فعلم من هذا ومن قول الشارح لو كان لرجل خمس مستولدات الخ أن كلام المصنف أنه لو ثار للمرأة لبن قبل أن يصيبها الزوج أو بعد الاصابة ولم تحبل ثبوت الرضاع في حقها دون الزوج وبه جزم القاضي حسين فيما قبل الاصابة وقال فيما بعدها وقبل الحل المذهب بثبوته في حقها دون اه ومثله في شرح الروض ومفهومه أنه يحرم بعد الحل (قوله) لأن الحدود للام) عبارة شرح المنهج لأنها لو ثبت لكان الرجل جذا لام أو خالا والحدود للام الخ (قوله) المتمعضات) لو أسقطه لكان مستقيما لاقتضائه قبول شهادة رجل واحد امرأتين في الحيلة المذكورة وليس كذلك كما سيأتى في كلامه في الشهادات قل

* (فصل في نفقة القريب) *

ذكرها عقب الرضاع لأن أجرة الارضاع من جملة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الارضاع هو الزوجة ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها ولا تسقط بمقتضى الزمان ومقتدرة بقدر محدود (قوله) ووجوب الكفاية) معطوف على سقوط (قوله) ونفقة الوالدين) وان علوا واجبة على الفروع وان سفلا والمولودين وان سفلا على الوالدين وان علوا ولا فرق في ذلك بين الذكور والاناث ولا بين الوارث وغيره ولا بين اتفاق الدين واختلافه اه ديباطى في شرحه قال المدابغى ولو تعدد المنفق من المولودين كاثنتين فان استويا كاثنتين أو تبتين فعليهما النفقة بالسوية فان غاب أحدهما أخذت قطعه من ماله فان لم يكن له مال اقترض عليه فان لم يكن أمر الحاكم الحاضر مشايلا التموين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجدته وان اختلفا فعلى الاقرب ولو اتى غير وارث فان استويا في القرب كابن ابن وابن بنت فعلى الوارث فان وراثا وتفاوتا في الارث فوجهان أحدهما ورجه اليمنى والزر كشي ونقل تصحيحه عن جمع أنها عليهما بالسوية وثانيهما وبه جزم في الانوار أنها عليهما بحسب الارث وهو نظير ما رجحه النووي فيمن له أبوان وقتل ان مؤتته عليهما والمعتقد أنها على الاب أو من الوالدين فهي على الاب ثم البنت وان علا ثم الام اه وقوله أو من الوالدين معطوف على قوله من المولودين (قوله كذلك) أى في التعميم والتقييد بالاحرار ويزاد هنا الخفى (قوله) بخفض) الاولى بكسر لأن الخفض من القاب الاعراب قل ويجاب عن الشارح بأنه جرى على مذهب قطرب

كل منهما (واجبة) على الفروع للاصول وبالعكس بشرطه الآتي والاصل في الاقل من جهة الاب والام قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفائتهما (٧٠) عند حاجتهما وخبر أطيب ما يأتى لكل الرجل من كسبه وولده من كسبه

كما أفاده العلامة السيوطي في هـ مع الهوامع ونصه ثم الجمهور على أن حركات الاعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف انطى لانه عائد الى التسمية فقط فلا قولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع والنصب والجر والجرم وعلى حركات البناء الفتح والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه بحروفهم وبعضهم ينسب قول قطرب للكوفيين على أنه قديم يقال ان هذه الحركة لا تسمى حركة اعراب ولا بناء اذ ليست في آخر الكلمة بل حركة شبيهة واعتبار كون الدال آخر بحسب الاصل بعيد فتأمل (قوله كل منهما) أي النفقتين الظاهر أنه لا حاجة اليه ويمكن أنه أتى به ثلاثية وهم أن الحكم في كلامه على المجموع لا على كل فرد فرد (قوله على الفروع) أي الاررار أي من ذكور واناث وكان عليه أن يذكر ذلك لأن ذكره مع المنفق عليه مع اهله في المنفق قد يوهم خلاف المراد اهـ (قوله من جهة الاب والام) الظاهر أنه لا حاجة لذلك فلو حذفه لكان وانما (قوله ومن المعروف الخ) فيه أن الآية ليست نصا في الوجوب وكذلك الحديث وحيث أن ذلك لم يعمول عليه الاجماع كما قرره شيخنا (قوله وولده من كسبه) ليس من الحديث بل هو مدرج من كلام الراوي وأقره النبي (قوله في عموم ذلك) أي الوالدين في قوله وصاحبهما في الدنيا معروفا (قوله وغيرها) كالرجوع في الهبة (قوله يقتضي ايجاب مؤنتهم) عبارة شرح المنهج وجهه أنه لما زمت أجرة ارضاع الولد كانت كسايته ألزم (قوله خذى ما يكفيك الخ) سبب هذا الحديث أن زوجة أبي سفيان جاءت مع نسوة يباعر النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن المأخر إلا آية فنزلت الآية يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات الآية فبايعهن النبي بالمصاحفة مع الحائل وقيل من غير مصاحفة فلما سمعت أن لا يشركن الخ قالت ما جئنا وفي قلبنا اشرار ولا سمعت ولا يسرقن قالت ان أبا سفيان رجل مسيك أي محرم مقتري علينا فكيف نصنع فقال خذى ما يكفيك وولده ولما سمعت ولا يزين قالت أتمكن المرأة غير زوجها واستبعدت ذلك ولما سمعت ولا يبتلن أولادهن قالت ما نقتلهم ولكن ربناهم صغارا وقتلهم بكارا ترى يولد لها الذي قتل قبل ذلك في الغزو وقوله خذى ما يكفيك الخ يشكل عليه قول الامام الشافعي بتقدير نفقة الزوجة ويجاب بأن قوله فيه بالمعروف راجع لقوله وولده فان نفقة الولد غيره مقدرة عند الشافعي وبأنه راجع للمجموع لانه غير مقدرة لان جزاءه وهو نفقة الولد غير مقدرة كما ظهر وبأنه راجع لقوله يكفيك أيضا لاستقلاله باعتبار الادم ونحوه فانه غير مقدرة عند الشافعي فليست مثل ابن قاسم (قوله والاحفاد ملحقون الخ) مراده بالاحفاد ما يشمل الاسباط وهم أولاد البنات وفي المختار الاسباط أولاد الاولاد كالأحفاد فيشمل ذلك الذكور والاناث (قوله اطلاق ما تقدم) أي من آية فان أرضعن لكم والحديث الذي بعدها (قوله ولا يضر فيما ذكر) أي في الوجوب (قوله كالعتق) عبارة مر وكالعتق اهـ أي وقبسا على العتق فيكون معطوفا في كلامه على قوله لعموم (قوله مبنى على المناصرة) أي والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة مع اختلاف الدين وكان ينبغي له أن يأتي بهذه الزيادة لانتهاض الدليل (قوله منفق عليه) بأن كان محتاجا للنفقة (قوله وان كان منفقاً) بأن كان أصله

فكلا من أموالهم رواه الحاكم وصححه قال ابن المنذر وأججوا على أن نفقة الوالدين اللذين لا كسب لهما ولا مال واجبة في مال الولد والاحفاد والجدات ملحقون بهما ان لم يدخلوا في عموم ذلك كما ألحقوا بهما في العتق بالملك وعدم القود ورد الشهادة وغيرها وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن اذا ايجاب الاجرة لارضاع الاولاد يقتضي ايجاب مؤنتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى ما يكفيك وولده بالمعروف رواه الشيخان والاحفاد ملحقون بالاولاد ان لم يتنأ ولهم اطلاق ما تقدم ولا يضر فيما ذكر اختلاف الدين فيجب على المسلم منهم ما نفقة الكافر المعصوم وعكسه لعموم الأدلة ولوجود الموجب وهو البعوضة كالعتق ورد الشهادة فان قيل هلا كان ذلك كما يراه أجب بان الميراث مبنى على المناصرة وهي مققودة عند اختلاف الدين وخبر بالاصول والفروع غيرهما من سائر الاقارب كالاخ والاخت والعمة والعمه وبالأحرار الارقاء فان لم يكن الرقيق مبعوضا ولا مكاتباً فان كان منفقاً عليه فهي على سيده وان كان منفقاً فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريه وأما المبعوض فان كان منفقاً عليه نفقة تامة لتمام ملكه فهو كالحال وان كان منفقاً عليه فتبعض نفقته على القريب والسيد بالنسبة لما فيه من رقة وحرية وأما المكاتب فان كان منفقاً عليه فلا تنزم قريه نفقته لبقاء أحكام الرق عليه بل نفقته من كسبه فان عجز نفسه فعلى سيده وان كان منفقاً فلا تجب عليه

أو فرعه محتاجا وطلب منه النفقة أو أنه أمر تقديرية (قوله لم واساة) أي الاحسان
 (قوله من مرتد وحر) أي وتارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف الزاني المحسن والفرق
 أنهم يقدر على العصمة بالاسلام وفعل الصلاة وأما الزاني فليس قادرا على عصمة نفسه
 بل متى زنى وهو محسن صار مهذرا وان كان بعد ذلك على أحسن الطريق وأقومها كما قرره
 شيخنا (قوله شرطين) أي أحد شرطين وقوله آخرين أي زيادة على الحرية والعصمة
 في حق الكافر (قوله أي بأحد شرطين) تعبيره بالاحد كعبير المصنف بأو وبه يعلم أن المراد
 بالشرط مجموع أمرين الفقر مع أحد الأمرين ولا يخفى ما في كلامه هنا وفيما بعده من التسامح
 قال (قوله والزمانة) ليس قيذا ومنها المرض والعوى وفسر بعضهم الزمانة بما لا يقدر
 معه على الكسب اللائق به ويدل له كلام الشارح آخره قل (قوله أو الفقر والجنون)
 ليس يقيد أيضا فالمدار على الفقر مع عدم الكسب بالفعل كما قرره شيخنا فتقول الشارح فلا تجب
 للفقراء الأصحاء مبنى على تقييده فيكون ضعيفا لأن الأصل لا يكلف الكسب وان كان قادرا
 عليه (قوله ان كانوا ذوى كسب) أي بالفعل (قوله فان لم يكونوا ذوى كسب) أي
 بالفعل ولو مع قدرتهم على ذلك ولو نشزت الزوجة على زوجها فهل تجب لها على فرعها نفقة مدة
 نشوزها ذكر المناوى أن لانهقة لها على فرعها لأن ذلك أعادتها على معصية اه مد (قوله
 ثم ذكر شروطا) أي أحد شروط نظير ما تقدم لأن الشرط أحد هالها وقوله على ما تقدم
 في المولودين وهو اشتراط الحرية والعصمة المذكورين في الشرح لأن الثاني يؤخذ من قوله
 فيجب على المسلم منها نفقة الكافر المعصوم تأمل (قوله تجب نفقتهم) أي ما لم يضيئوا زى
 والاستقلت سواء كان التضييف تكريرا لهم أو لانهقة لأن المقصود سدائمه وقد حصل بخلاف
 الزوجة اذا ضيفت فان كان لأجل الزوج فلا مطالبة لها والا فلها المطالبة اه اج أي
 بأن كانت الضيفاة لأجلها فان كانت لأجلهما وجب القسط فقط (قوله بثلاثة شرائط)
 الاولى حذف التاء لانه جمع شريطة (قوله ان كانوا ذوى كسب) أي بالفعل (قوله وكذا
 ان لم يكونوا) أي بالفعل مع قدرتهم على ذلك تأمل اج بشرط أن يكون لا ثقابه والا وجبت
 نفقة على أصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به لكن كان مشتغلا بالعمل والكسب ينهه قياسا
 على الزكاة شوبرى ومجمله اذا كان له ذكاه بحيث يحصل منه علم (قوله لاشتراط اليسار)
 وعبارة المنهج لزوم موسرا ولو بكسب يليق بما يفضل عن مؤنة يومه وليته كفاية أصل
 وفرع لم يملكها ويحجز الفرع عن كسب يليق اه وقوله بمونه المراد به نفسه وزوجته
 وخادمها وأتم ولده كما في شرح مرفههم مقدمون على الأصول والفروع في النفقة (قوله
 ويعتبر حاله) أي القريب الذي هو الأصل والفروع وكذا الضمائر بعده وعبارة سم فيعتبر
 حالهم في السن والرغبة والزهادة فيجب للطفل أجرة رضاع حولين وغيره ما يليق به ولو قدروا
 على بعض كفايتهم وجب تيممها أو ضيقوا بما يشبههم سقطت نفقتهم لحصول كفايتهم بذلك
 ولو ألقوها أو تلفت في أيديهم بعد قبضها وجب ابدائها وضمها بالاتلاف أي في ذمتهم
 في دفعه اذا قدروا عليه أي بعد اليسار قال الأذرى ويجب أن يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن
 الرشيد دون غيره لتقصير المنفق اليه فهو المضيع وسيله أن يطعمه أو يوكل باطعامه

لانه ليس أهلا للمواساة وخرج بالمعصوم
 غيره من مرتد وحرى فلا تجب نفقته
 اذا حرمة له ثم ذكر المصنف شرطين
 آخرين بقوله (فأما الوالدون فتجب
 نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي
 بأحد شرطين (الفقر والزمانة) وهي
 بفتح الزاى الابتلاء والعاهة (أو الفقر
 والجنون) لتحقيق الاحتياج حينئذ
 فلا تجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء
 العقلاء ان كانوا ذوى كسب
 لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال
 فان لم يكونوا ذوى كسب وجبت
 نفقتهم على الفروع على الاظهر في
 الروضة وزوائد المنهاج لأن الفرع
 مأمور بمعاشرة أهله بالمعروف وليس
 منها تكليفه الكسب مع كبر السن
 وكما يجب الاعفاف ويتنوع القصاص
 ثم ذكر شروطا زيادة على ما تقدم في
 المولودين بقوله (وأما المولودون فتجب
 نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط)
 أي بواحد منها (الفقر والصغر) للجزء
 (أو الفقر والزمانة أو الفقر والجنون)
 لتحقيق احتياجهم فلا تجب للبالغين
 ان كانوا ذوى كسب قطعاً وكذا ان لم
 يكونوا على المذهب وسواء فيه الابن
 والبنت كما قاله في الروضة (تنبيه)*
 لم يتعرض المصنف لاشتراط اليسار فيمن
 تجب عليه منها الوضوح والمعتبر
 في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى
 الله عليه وسلم خذى ما يكفيك ويكفي
 ولدك بالمعروف ولانها تجب على سبيل
 الموساة لدفع الحاجة الناجزة ويعتبر
 حاله في سنه وزهاده ورغبته

ويجب اشباعه كما صرح به ابن يونس
ويجب له الادم كما يجب له القوت ويجب
له مؤنة خادم ان احتاجه مع كسوة
وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب وخن
أدوية والنفقة وما ذكر معها امتاع
تسقط بعضي الزمان وان تعدى المنفق
بالمع لانها وجبت لدفع الحاجة
الناجرة وقد رالت بخلاف نفقة
الزوجة فانها معاوضة وحيث قلنا
بسقوطها لا تصير ديناً في ذمته
الا باقتراض قاض بنفسه أو مأذونه
لغيبه أو منع أو نحو ذلك كالوطني الاب
الولد فانفقت عليه أمه ثم استلحقه فان
الام ترجع عليه بالنفقة وكذا الولد يمكن
هنا لحاكم واستقرضت الام عن الاب
وأشهدت فعليه قضاء ما استقرضته
أما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة
الحامل لا تسقط بعضي الزمان وان
جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة
لما كانت هي التي تنتفع بها فكانت
كنفقة والقريب أخذ نفقته من مال
قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها
وكذا ان لم يجده في الاصح وله
الاستقراض ان لم يجده مالا ويجز
عن القاضي ويرجع ان أشهد بحد
الطفل المحتاج وأبوه غائب مثلاً والاب
والجد أخذ النفقة من مال فرعهما
الصغير أو المجنون بحكم الولاية ولهما
ايجاره لهما لما يطيقه من الاعمال
ولا تأخذها الام من ماله اذا وجبت
نفقته عليه ولا الابن من مال أصله
المجنون فيقول القاضى الابن الزمن
اجارة أبيه المجنون اذا صلح لصنعة
لنفقته ويجب على الام ارضاع ولها
البأ وهو همز وقصر اللين النازل
أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً وأنه لا يقوى

ولا يسلمه شيئاً ولو قال لهم كوا معي كني ولا يجب تسليمها اليهم قاله الامام اه سم (قوله
ويجب اشباعه) أي شبعها بقدر معة على التردد والتصرف لا ما زاد على ذلك ولا يجب المبالغة
في اشباعه كما لا يكتفى سد الرق كما مر (قوله قلنا بسقوطها) أي نفقة القريب (قوله
الا باقتراض قاض) قال في شرح المنهج وعدلت عن نصير الاصل بفرض القاضي بالقضاء
الى تعبيري باقتراضه بالقاف لان الجمهور على أنه لا تصير ديناً بفرضه خلافاً للفرز الى في بعض
كتبه اه قال الزيادي نقلاً عن ابن العماد ما ذكره الفرز الى والرافعي صحيح وصورة أن يقتدرها
الحاكم ويأذن لشخص في الاتفاق على الطفل فاذا أنفقته صار ديناً في ذمة القاتب والمستع
وهي غير مسئلة الاقتراض وأما اذا قال الحاكم قد رت لفلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً
لم تصير ديناً بذلك وهو غير مراد لهما أي فلا تصير ديناً بمجرد فرض القاضي أما اذا فرض وأذن
لشخص في الاقتراض للطفل بالاتفاق عليه أو اقترض القاضي مالا ثم أنفق عليه منه كل يوم
كذا بنفسه أو نائبه أو أمر القاضي شخصاً بأن يقترض مالا فاقترض ثم أذن له الحاكم بأن يتفق
عليه كل يوم كذا في هذه الصور الثلاثة تصير ديناً قاتلاً (قوله أو نحو ذلك) كالتعزير
والتوازي (قوله كالوطني) تنظير (قوله ترجع عليه بالنفقة) لانه مصر ببقية الذي
تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بايجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها شرح م
فهو صريح في أنها ترجع وان لم تشهد ولم يأذن القاضي اه (قوله واستقرضت الام)
وليست غنية قل وفيه أن الام وان كانت غنية لا يجب عليها النفقة اذا كان الاب غنياً
قال في المنهج ومن له أبوان فعلى الاب نفقته اه فتقييد قل بنسبه وليست غنية غير ظاهر
وقوله وان جعلنا النفقة للحمل مثله م (قوله عند امتناعه) أو غيبته اه روض
(قوله ويرجع ان أشهد) أي وقصد الرجوع شرح م (قوله بحد الطفل) أي فاه
يقترض على الاب باذن الحاكم ان تيسر والافبا شهدا لانفاق على الطفل لان نفقته على الاب
كما قرره شيخنا (قوله المحتاج) صفة للطفل أي فان نفقته على الاب فاذا غاب اقترض الجد
على الاب باذن الحاكم ان تيسر والافبا لشهاد (قوله ولهما) أي الاب والجد وقوله
ايجاره لهما أي للنفقة عليهما (قوله ولا تأخذها الام من ماله) أي الفرع الصغير أو
المجنون وقوله ولا الابن أي لعدم ولايتهما وبعبارة خضر وليس للام أخذها أي نفقتها من
ماله حيث وجبت لها الابن من مال أصله المجنون لعدم ولايته (قوله
ولهما) أي الاب والجد (قوله ولا الابن من مال أصله) لعدم ولايته ما (قوله اجارة
أبيه المجنون اذا صلح لصنعة) أي أما اذا لم يصلح فهل يأخذ الابن من المال باذن القاضي أو
يقترض الى افاقته فيرجع (قوله ويجب على الام ارضاع ولها البأ) لما أوجب الشارع
على الاب دفع أجرة الرضاع للائتم فرعايتهم انه لا يجب عليها الارضاع أصلاً بل بقبوله ويجب
على الام الخ ويرجع في مدته الى أهل الخبرة وقيل بثلاثة أيام ومع ذلك لها طلب الاجرة
عليه ان كان مثله أجرة كما يجب اطعام المضطر بالسبد ومقتضى القياس أنها لو تركته
بلا ارضاع ومات لاضمان عليها وبه صرح بعضهم أي لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك
قياساً على مالو أمسك الطعام عن المضطر واعقده الزيادي وانفقط عليه كلام ع ش وعبارته

على م ر باختصار وعلمها ارضاع ولدها اللبا فلوركت ارضاعه اياه فبات فلا ضمان عليها
 كما ذكره ابن أبي شريف واعتقده شيخنا الزياي لان لا فعل منها يحال عليه الهلاك ويفرق
 بينه وبين مالو ذبح الشاة فبات ولدها بسببه حيث يضمه مع أنه لم يحدث به الفعل المذكور بأنه
 لا يوجد بعد ذبح الشاة ما يربى به الولد أصلا فهو اتلاف محقق أو كالمحقق بخلاف عدم سقي
 اللبا فان عدمه ليس محققا لموت الولد ولا كالمحقق اذ قد شوهد كثير من نساء يمتن عقب ولادتهن
 ويرضع الولد غير أمه ويعيش اه وهـ هل ترثه أو لا نفسه نظر فليراجع اه عناني الظاهر الاول
 (قوله بنينه) أي بدنه (قوله وجب على المؤمنة) وان امتنع الموجود لان ضمان
 هنا باتفاق ويفارق مالو شمت رائحة فأجهضت حيث يضمن جنينها بأن سبب الموت هنا ترك
 وهنا فعل لما به الرائحة اه ولعل الفرق بين لبنها الذي بعد اللبا وبين اللبا أنه لا يقوم مقامه
 غيره بخلاف الرضاع بعده فانه يقوم غير لبنها مقامه في الجملة (قوله لم تجبر الام) ظاهره
 وان امتنعت الاجنبية قاله حل وقال مد أي حيث لم تمنع الاجنبية قال حل واذا أخذت
 الام الاجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره في ذلك فكل ما نقص
 الاستمتاع أسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من بقية الاشغال (قوله وان كانت
 في نكاح أبيه) غاية في عدم اجبار الام (قوله وهي منكوحة أي الرضيع) وكذا لو كانت
 مفارقة منه كما في شرح المنوي الكبير فان كانت منكوحة غير أبيه فله أي لغير أبيه منعها أي
 ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه كما قاله قل وغيره (قوله فليس له منعها) أي
 اذا استوفى في عدم الاجرة أو في طلبها فان تبرعت الاجنبية دون الام أو كان ما طلبته الاجنبية
 دون ما طلبته الام فلا يملك منع الام قل وعبرة المنهيج فان رغبت في ارضاعه ولو بأجرة مثله
 أو كانت منكوحة أبيه فليس لايه منعها وخرج بأبيه غيره كان كانت منكوحة غير أبيه فله
 منعها لان طلبت لارضاعه فوق أجرة مثل أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من
 أجرة مثل دونها أي دون الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم
 فلا جناح عليكم اه وقوله بأبيه أي المذكور في قوله فليس لايه منعها والمراد بالغير الزوج
 الآخر والسيد فقوله كان كانت الخ أي وكان كانت ملوكة غير أبيه وقوله فله أي لغير الاب
 منعها أي ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه وقوله أو تبرعت بارضاعه أجنبية فان تبرع
 به غيرهما فلا يملك انتراعه من أمه ودفعه للمتبرعة ومثلها الراضية بدون أجرة المثل اذ لم ترض
 الام الابها ولو اختلفا في وجود المتبرعة أو الراضية بدون أجرة المثل فهو المصدق بيمينه لانها
 تدعى عليه أجرة والاصل عدمها وقوله فله منعها من ذلك أي حيث كان لبن الاجنبية يمر على
 والا أجببت الام بلا خلاف والمجاب السيد في الامة مطلقا اه (قوله لانها عليه أشفق) فان
 قيل ما الحكمة في أن الام أشفق على الولد من الاب وهو خلق من مائهما فالجواب أن ماء الام
 من قدامها من بين ترائبها قريبا من القلب الذي هو موضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج
 مأزها من وراء ظهره من الصلب وهو بعيد من القلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة فان قيل
 ما الحكمة في أن الولد ينسب الى الاب دون الام قيل لان ماء الام يتخلق منه الحسن في الولد
 والسنن والهزال والشعر واللحم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول أو تتغير وتذهب وماء

ولا تستدبنيته الاب ثم بعد ارضاعه
 اللبا ان لم يوجد الا ام أو أجنبية وجب
 على الموجود منهما ارضاعه ابقاء للولد
 ولها طلب الاجرة من ماله ان كان له مال
 والا فمن تلزمه نفقته وان وجدت الام
 والاجنبية لم تجبر الام وان كانت في
 نكاح أبيه على ارضاعه لقوله تعالى وان
 تعامرت فسترضع له أخرى واذا امتنعت
 حصل التعاسر فان رغبت في ارضاعه
 وهي منكوحة أبي الرضيع فليس له
 منعها مع وجود غيرها كما يحكمه
 الاكثرون لان فيه اضرارا بالولد لانها
 عليه أشفق ولينها له أصلح

أي العوض الذي سيجي عليه الولد

ولا تزدن نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يحتسب بحال المرأة ونجاستها ثم شرع في القسمين الآخرين وهما نفقة الرقيق والبهائم بقوله (ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية) أما الرقيق فخير للمملوك طعامه وكسونه ولا يكلف من العمل الا ما يطبق فيكفيه طعاما وأداما وتعتبر (٧٤) كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالبا وعليه كفايته كسوة

الرجل يخلق منه العظم والعصب والدعوق والمفاصل وهذه الاشياء ثم تفارقه الى أن يفنى (قوله ولا تزدن نفقتها للارضاع) أي لا تزدن نفقتها التي تستحقها بسبب الزوجية لاجل الارضاع لانها انما تستحق في مقابلته أجرة لا مؤنة (قوله ويجب على السيد) ولو ذميا شراء ماء طهارته اي رقيقته وان تعدى بنقصها كما يجب عليه ابدال النفقة وان تلفها عمدا وتكرر ذلك منه غاية الامر أن له تأديبه على ذلك (قوله وان كان رقيقه كسوبا) غاية (قوله) أو مستحقا منافع بوضعية (أو غيرها) أي أو كان مستحق القتل بردة أو غيرها فلا يشترط عصمته وفرقوا بينه وبين القريب المرتد لا يشترط عصمة القريب بممكنه من اخراج الرقيق من ملكه بخلاف القريب (قوله أو غيرها) كهبة بأن وهب منافع لشخص (قوله ومعارا) أو موهونا أو مستحق القتل بردة أو غيرها البقاء الملك في الجميع فلا يشترط أن يكون معصوما فان قيل شرط نفقة القريب أن يكون معصوما فهل كان الرقيق كذلك أجيب بأنه ممكن في الرقيق من ازالة الملك ببيع أو قتل فلما رضى ببقائه على ملكه وجب عليه مؤنته ولا كذلك القريب اه عبد البر على التحرير (قوله وآبقا) أي أبقى الى محل يعرفه السيد وهذا ظاهر وأما اذا كان السيد لا يعرفه فكيف يتصور ويتصور بما اذا كان مال سيده يعمل وله وكيل فأبقى العبد الى ذلك المحل فباع الى الوكيل وقال له أنا عبد موكلك أبت فلم يصدقه فأخذ العبد ويرفعه الى الشافعي ويذم عليه ويأخذ نفقته من الوكيل سم ويمكن أن يصور أيضا ما اذا رفع أمره لشافعي باد الا باق وطلب منه أن يقتض على سيده لكن بقي الكلام هل يبيحه الى ذلك حيث علم اباؤه أولا ليحمله على العود لسيده فيه نظر والا قرب أن يأمره بالعود الى سيده فان أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه بحروفه (قوله نعم المكاتب) وكذا قوله وكذا الامه اذا سلمت مستثنان من قوله ونفقة الرقيق واجبة (قوله نعم ان عجز) وكذا ان احتاج بأن لم يكفه الكسب ولم يعجز نفسه كما في شرح م وتجب فطرة المكاتب كفاية فاسدة على سيده امدم تذكرها كل يوم (قوله فعليه) أي السيد (قوله وكذا الامه المروجة) أي لا يجب لها على السيد شيء (قوله حيث أوجبنا نفقتها على الزوج) بأن سلمت له ليلاتها (قوله من جنس طعامه) أي المالك وهو السيد (قوله قال) أي الشافعي (قوله لما فيه من الاذلال) نعم ان اعتيد ولو يلاذنا على الاوجه كفي اذا تشقير حينئذ اه ج (قوله فله ذلك) هذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستترون أصلا وجب ستر العورة لحق الله تعالى ويؤخذ من التعليل أن الواجب ستر ما بين السرة والركبة شرح م قال مراد بالعورة هنا عورة الصلاة بالنسبة للرقيق الذي الكلام فيه (قوله فلا تصير دين الخ) عبارة شرح المنهج فلا تصير ديننا الا بما رزق مؤنة القريب اه وهذه أعم (قوله ويبيع القاضي فيها ماله) أي أو يوجر ماله (قوله أنفق عليه من بيت المال) أي فوضا على الاوجه فلا رجوع به ثم على مناسير المسلمين أي قرضا فيرجعون به كالقسط (قوله لانهم لا يتكلم) وأصلها هم لذوات الأربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا أعم من كل حيوان محترم فيجب فيه ما يدفع ضرره من علف وسقى وغيرهما اه برماوى (قوله في هرة) أي بسبب هرة (قوله أي هواتها)

وكذا سائر مؤنته ويجب على السيد شراء ماء طهارته اذا احتاج اليه وكذا شراء تراب تيممه ان احتاجه ونصر في المختصر على وجوب اشباعه وان كان رقيقه كسوبا أو مستحقا منافع بوضعية أو غيرها أو أعجى زمانا ومدبرا ومستولدة ويستأجر او معارا وأبقا البقاء الملك في الجميع ولعموم الخبر السابق نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه نفقة أرقائه نعم ان عجز نفسه ولم يفسح السيد الكتابة فعليه نفقته وهي مثله عزيمة النقل فاستفدها وكذا الامه المروجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس طعامه وكسونه بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير ونحو ذلك ومن غالب آدمهم من نحو زيت وسمن ومن غالب كسوتهم من نحو قطن وصوف لخبر الشافعي رضي الله تعالى عنه للمملوك نفقته وكسونه بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله يبلده ويراعى حال السيد في يساره واعساره وينفق عليه الشريكان بقدر ملكهما ولا يكفي ستر العورة لرقيقه وان لم يتأذبح ولا يبرد لما فيه من الاذلال والتحقير هذا يلاذنا كما قاله الغزالي وغيره وأما يلاذل السودان ونحوها فله ذلك كما في المطلب وتسقط كفاية الرقيق بمضى الزمان فلا تصير ديننا عليه الا باقتراض القاضي أو اذنه فيه واقتضى كنفقة القريب بجماع وجوبها بالكفاية ويبيع القاضي فيها ماله ان امتنع أو غاب لانه حق واجب عليه فان فقد

المال أمره القاضي ببيعها أو اجارته انما اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل اجره القاضي فان لم يتيسر اجارته باعه فان لم يشتره أحد وهي أنفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من البهائم جمع بهيمة سميت بذلك لانهم لا يتكلم وهي كما قاله الترمذى كل ذات أربع من دواب البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان محترم فيجب عليه علفها وسقيها حرمة الروح وخبر الصحيحين دخلت امرأة النار في هرة حبست لاهى أطعمتها ولاهى أرسلت أكل من خشاش الارض بفتح الخاء وكسرها أى هوامها

وهي الحشرات روى البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما ويقول
أعبد كتابكم الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة وهي التي اذا نظرت الى
شيء أصيب ثم يقول كان أبوكم ابراهيم يعوذ بهما اسمعيل واسحق عليهما السلام
قال الخطابي الهامة احدى الهوام ذوات السجوم كالحمية والعقرب ونحوهما وفي الاحياء
وقوت الثلوب يقال ان الطير والهوام يلقي بعضهما بعضا يوم الجمعة ويقول سلام سلام يوم صالح
قال بعضهم آية من كتاب الله تعالى من قرأها كل يوم يأمن من الهوام اني توكلت على الله ربي
وربكم الخ الآية ١٨ من مختصر حياة الحيوان للسيوطي (قوله كالفواسق الخمس) وهي
المنظومة في قوله
خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عن جاء بالحكم
كالب عقور غراب حية وكذا * حداة فارة خذوا ذئب الكوم

وهو ادم الغراب الذي لا يؤكل قال في المصباح الفسق أصله خروج الشيء على وجه الفساد
وسميت هذه الحيوانات فواسق استعارة وامتنانها لكثر خبثتها وأذاتها ودخلت تحت
الكاف غير الخمس كالدب والسر ونحوهما (قوله بل يخليا) أي يخلي سبيلها لانها لا تقتني
وعامة مربي بل يجب أن يخلي سبيلها (قوله ولا يجوز له حبسها لتتوجع) قال مربي في شرحه
ولو كان مستحق القتل لحراة أو ردة أو نحوهما اذ لا تسقط كفايته أي من المؤنة بذلك لان قتله
يتجوز به تعذيب يمنع منه خبر مسلم الذي ذكره الشارح (قوله الا لاكله) يؤخذ منه أنه
لا يذبحه لاخذ جلده أو ريشه (قوله أو أكرأها) أي ويصرف أجزائها في مؤنتها (قوله
فعلى بيت المال) ثم على ميسير المسلمين (قوله ولا يكفون) أي يجمع العقلاء تغليبهم على
غيرهم (قوله لورود النهي عنه في الرقيق) وهو المملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل
مالا يطيق ١٨ والمراد تكليفه ذلك فلواتفق ذلك في بعض الاوقات لحاجة أو عذر لم يحرم
كما ذكره البرماوي (قوله وقبر عليه) أي على الرقيق (قوله الدوام عليه) هذا هو المنقح
وأما العمل الشاق في بعض الايام فجاز اذا كان لا يضرب ضررا فاحشا ولم يقصد المداومة
والمعنى أنه اذا كاف دأته أو رقيقه عملا لا يطيق الدوام عليه مع قصد المداومة حرم وفي الروض
وشرحه ويتبع السيد في تكليف رقيقه العادة في اراحته وقت القابولة والاستمتاع وفي العمل
طرفي النهار ويرى من العمل أما الليل اذا استعمله نهارا أو انهارا ان استعمله ليلا وان
اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقاء نهرا مع طرفي النهار بطوله اتبع عاداتهم وعلى العبد
بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة ١٩ قال ع ش ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على خسيه
كره في العبيد وس في الاماء ٢٠ ولا يحل ضرب الدابة الا بقدر الحاجة ومثل الضرب الخمس
حيث اعتدله فيجوز بقدر الحاجة ولو خلى دوابه للرعى مع علمه أنها تذهب ولا تعود اليه
فينبغي أن لا يحرم ذلك وان لا يكون ذلك من باب تسييب السواقي المحرم لان هذا الضرورة
ومن ذلك أيضا المملك حيوانا باسطياد وعلم أن له اولادا تضرر بشقه فلا وجه جواز
تخليته ليذهب لاولاده ولا يـكون من باب التسييب وفي الحديث ما يدل له (قوله لا يحلب)

والمراد بكفاية الدابة وصولها الى قول السبع
والري دون غاية ما وخرج بالحقم غيره
كالقواسق الخمس فلا يلزمه علقها بل
يخالفها ولا يجوز له حبسها لتتوجع
لنهر اذا قتلت فاحسنتوا القتل فان
امتنع المالك مما ذكر وله مال أجبره
الحاكم في الحيوان المأكول على أحد
ثلاثة أمور بيع له أو نحوه مما يزيل ضرره
به أو علف أو ذبح وأجبر في غيره على
أحد أمرين بيع أو علف ويحرم ذبحه
للنهي عن ذبح الحيوان الا لاكله فان لم
يفعل ما أمره الحاكم به ناب عنه
في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال
فان لم يكن له مال باع الحاكم الدابة
أو جزأها أو أكرأها عليه فان تعذر
ذلك فعلى بيت المال كفايتها
(ولا يكفون) أي لا يجوز للمالك الرقيق
والهائم أن يكلفهم (من العمل مالا
يطيقون) الدوام عليه لورود النهي
عنه في الرقيق في صحيح مسلم وهو
للتحرير وقبر عليه الهائم ثم بجماع
حصول الضرر قال في الروضة
لا يجوز للسيد تكليف رقيقه من العمل
الا ما يطيق الدوام عليه فلا يجوز أن
يكلفه عملا يقدر عليه يوما أو يومين
ثم يعجز عنه وقال أيضا يحرم عليه
تكليفه الدابة مالا تطيقه من ثقل
الحمل أو ادامة السير وغيرها وقال
في الزوائد يحرم تحميلها مالا تطيق
الدوام عليه يوما أو نحوه كما سبق
في الرقيق * (تمة) * لا يحلب المالك
من لبن دابته

ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الامة وانما يحلب ما فضل عن ربي ولدها وله أن يعدل به الى لبن غير أمه ان استقرأه والافهواحق بلبن أمه ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهيمة لقوله علفها ولا ترك (٧٦) الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاضاعة ويستأن أن لا يستعصى

المالك بانه قتل (قوله ما يضر ولدها) أي أو يضرها فيصير شرب لبن البهيمة الا ما فضل عن ابنها أو يستغنى عنه حتى لو لم يكف العجل لبن أمه وجب عليه أن يشتري له لبنا أيضا لانه نفقة واجبة عليه وكذا الطير اه برماوى (قوله ان استقرأه) بالهمز أي كان مربيا له أي محمود العاقبة أو ان وافقه وألفه واعتاده (قوله ولا يجوز الحلب) بسكون اللام وقتها مصدر ويطلق الحلب بفتحين على اللبن المحلوب أيضا وليس مرادها كما في المصباح (قوله ويحرم جز الصوف) أي تنفه بخلاف جزمه بالمقص (قوله الكوارة) بالضم والتخفيف وتشقيه لغة والمراد هنا بيت النحل كالخلية ويجوز فيها كسر الكاف مع التخفيف وحذف الهاء كما في المصباح (قوله توله) بفتح النون أي ما ينال ويحصل منه وهو الحرير (قوله لحصول فائدته) وهي الحرير لانه لا يحصل منه الا بتخفيفه (قوله وخرج بمافيه روح الخ) لم يتقدم التقييد بذي الروح الا أن يقال انه مقابل لمخدوف أي ما تقدم فيما فيه روح وخرج به بالارواح فيه وقدر شيخنا قوله بمافيه روح أي المفهوم مما سبق لان جميع ما سبق في ذي الروح فهو منه يوم وان لم يصرح به (قوله ككفانة ودار) أي وزرع وغمار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك ان اضاعة المال حرام لان محله اذا كان سبها فعلا دون ما اذا كان تركا كما هنا فالحاصل أن تلف المال بالترك جائز كترك الاشجار بلا سقي والدار بلا عمارة وبالفعل لا يجوز ذكرى درهم مثلا بلا غرض اه م

* (فصل في النفقة) *

(قوله في النفقة) فيه أن الفصل معقول ولفظة الزوجة خاصة والشارح جعلها عاما (قوله وعليه أن يقدمها الخ) أي أن لم يصبر على الاضاعة كما ذكره في الصدقة وقد جيع بعضهم ما يجب للزوجة فقال

حقوق الى الزوجات سبع ترئيت * على الزوج فاحفظ عدها بياك
طعام وأدم كسوة ثم مسكن * وآلة تنظيف متاع لبنيان
ومن شأنها الاخداع في بيت أهلها * على زوجها فاحكم بخدمة انسان

وقوله في النظم لبنيان المراد به البيت أي متاع البيت يعني فرش البيت الذي تجلس عليه أو تنام عليه وتتغطى به وشامل أيضا آلات الطبخ وآلة الاكل والشرب والادم شامل للعم (قوله ثم تعول) معناه أن العيال والقراية أحق من الاجانب (قوله وأورد على الحصر الخ) وأجيب بأن ذلك يشبه الملك ولذلك لا يبرأ بالتسليم فلا يراد وبعبارة اح قد يقال لا يراد لان ما ذكر داخل في الملك لانه مملوك فيما سبق (قوله ومنها نصيب الفقراء) ومنها اخدام الزوجة فنقطة على الزوج وأجيب بأنهم من علق النكاح أي فهي داخله في النكاح (قوله وقبل الامكان) قضيه أنه بعد الامكان وقبل الدفع لا تجب النفقة عليه والظاهر أنه ليس كذلك كما قرره شيخنا (قوله على المالك) الاولى المزكى لاجل أن يكون واردا على الحصر (قوله وقدم القسمين) المناسب أن يتول السبعين لان الكلام في الاسباب وقال بعدهم قوله وقدم القسمين أي قدم مسيها وما وهما نفقة القريب ونفقة المملوك وقوله ثم شرع في القسم الاول أي في مسييه (قوله ونفقة الزوجة) لما أباح الله للزوج أن يضر المرأة ثلاث سراير ويطلقها

الحالب في الحلب بل يدع في الضرر شيئا وأن يقص أظفاره ثلاثيودينها ويحرم جز الصوف من أصل الظاهر ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان قاله الجويني ويجب على مالك النحل أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافي وقد قيل يشوى له حاجة ويعلقها بباب الكوارة قيا كل منها وعلى مالك دودا اقز علفه بورق نوت أو تخليته لاكله لثلاثيك بغير فائدة وياع فيه ماله كالبهيمة ويجوز تخفيفه بالشمس عند حصول توله وان أهلكه لحصول فائدته كذبح الحيوان المأكول وخرج بمافيه روح مالارواح فيه ككتناء ودار لا يجب على المالك عمارتهما فان ذلك تنمة للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكرهه

* (فصل في النفقة) *

والنفقة على قسمين نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قال الشيخان وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقراية والملك وأورد على الحصر في هذه الثلاثة صور منها الهدى والاشحية المندوران فان نفقةهما على النادر والمهدى مع انتقال الملك فيما للفقراء ومنها نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقة على المالك وقدم القسمين الأخيرين ثم شرع في القسم الاول بقوله (ونفقة الزوجة

ثلاثا جعل لها ثلاثة حقوق النفقة والكسوة والاسكان وهو يتكفلها غالباً بالضعف عقلاً
فكان له عليها ضعف مالها عليه من الحقوق وهو الستة المتقدمة الثلاث ضرراً والطلقات
الثلاث وحراده الزوجة حقيقةً وحكماً فتدخل الزوجة والبائن الحامل فيجب لهما ما يجب
للزوجة ما عدا آلة التنظيف والمراد بالنفقة جميع ما يجب لهما فحسبكم كالنفقة لخصوص
القوت (قوله الممكنة) سواء كانت مسلمة أو ذميمة أو أمة ونحوها غير الممكنة فلا نفقة
لها وعدم التمكين بأمر منها النشوز وهو الامتناع من الوطء وغيره من الاستمتاع حتى القبلة
وإذا نشزت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم وكذا إذا نشزت بعض الليل سقط نفقة
اليوم الذي بعده لأن الليل سابق النهار وإذا نشزت أثناء فصل سقطت كسوته الواجبة من آوله
وان عادت للطاعة لانه بمنزلة يوم النشوز ولو جهل سقوطها بالنشوز ودفعها لارجع عليها
ان كان من يحنى عليه ذلك ومنها الصغر بخلاف الكبيرة إذا كان زوجها صغيراً فلها النفقة
ومنها العادات فإذا أحرمت بجم أو عمة بغير ذنه وهي في البيت فلها النفقة ما لم تخرج لانه
قادر على تحليلها أو بذنه فان لم يخرج معها فلا نفقة لها وكذا إذا صامت تطوعاً بغير ذنه
وامتنعت من الاطعام فليس لها النفقة ومحل سقوط النفقة بالنشوز إذا لم يستمتع بهامعه أو مد
وقوله ما لم تخرج أي فان خرجت سقطت نفقتها والمسقط لهما من العادة ١٥ (قوله واجبة)
أي وجوباً موسعاً فلو طال بته وجب عليه الدفع فان تزل مع القدرة عليه أتم ولا يحبس ولا يلزم
وليس لها مطالبة بنفقة مستقبله وان أراد سفر على المعتد عند شيخنا ولو وقع التمكين في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه من الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لهما شيء من نفقة
اليوم أو الليلة فان كانت قبضتها فلا استردادها قل على الجلال (قوله بالتمكين التام)
خرج بالتام ما لو مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً فلا نفقة لها م أو كانت مسلمة له
ليلاً لانها والحاصل أنه يخرج بقوله بالتمكين التام التمكين غير التام كما إذا كانت صغيرة
لا تطبق الوطء ولو تمتع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسلمة لهن سائر الليال وبالعكس أو في نوع
من التمتع دون آخر أو كانت معتدة من شبهة (قوله وعلى المولود له) المراد به الزوج
وان لم يكن له ولد فالعسفى وعلى من يولده (قوله بأمانة الله) أي جعلهن الله تحت أيديكم
كأمانة وقوله بكلمة الله وهي النكاح والتزويج (قوله ماملك عليها) أي ماملك الاتقاع به
وهو البضع ونوابعه (قوله من الاجرة لهما) أي النفقة وأطلق عليها اجرة لأن الزوجة كالمكسرة
للزوج وهو كالمكسرى لهما من حيث انه يتمتع بها (قوله ولو حصل التمكين) أي ابتداء من
غير سبق نشوز فان سبق نشوز ثم أطاعت في أثناء النهار فلا تجب بالقسط لتعتد بها وتغليظاً
عليها (قوله فالظاهر وجوبها بالقسط) وبحسب الليل وهذا في اليوم الاول وأما لو نشزت
في يوم بعد ذلك ثم أطاعت فيه لم يجب قسطه كما سيأتي قل أي بل يستمر سقوط نفقة اليوم
بقامه ولو كان النشوز في لحظة منه ما لم يستمتع بها فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على
النشوز وجبت لها نفقة اليوم بقامه كما صدر به م ر في شرحه وقرره شيخنا العثماني
والعزني وخالف حل وقال لا يجب لها الا قدر زمن الاستمتاع فقط وذكره م ر آخر واعتمده
ع ش فليراجع وليتر (قوله أوجههما الثاني) فيه أن النفقة دائرة مع التمكين وجوداً

الممكنة من نفسها واجبة) بالتمكين
التام لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ونحوه
الله في النساء فانكم أخذتموهن
بأمانة الله واستعملتم فروجهن بكلمة الله
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن
بالمعروف رواه مسلم ولانتم اسلمت ماملكن
عليها فيجب ما يقابلها من الاجرة لهما
والمراد بالوجوب استحقاقها يوماً بيوم
كما صرحوا به ولو حصل التمكين في أثناء
اليوم فالظاهر وجوبها بالقسط وهل
التمكين سبب أو شرط فيه وجهان
أوجههما الثاني

وعدا وهذا شأن السبب لا الشرط لانه لا يلزم من وجوده الوجود فالنسب جده له سبب الاشراف
 (قوله فلا تجب بالعقد) مفرع على قوله واجبة بالتمكين كما قرره شيخنا (قوله ولا يوجب جهولة)
 لانه لا يدري هل هو في كل يوم معسراً وموسراً ومتوسط (قوله بعد سنتين) المعتمد بعد ثلاث
 سنين لانه عقد عليها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع (قوله ولو كان) أي الاتفاق
 (قوله لساقه) أي الاتفاق وقوله ولو وقع أي سوقه اليها (قوله وهي عاقلة بالغة) ولو سقيمة
 ولو قال كشرح المنهج وهي مكلفة لكان أخصر (قوله كتب الحاكم) أي وجوباً برماوى
 (قوله فيجى) بالنصب والرفع عس على م ر فان منع عذر عن المجى لم يفرض القاضي
 عليه شيئاً لعدم تقصيره اه برماوى (قوله فرضها القاضي) هذا ما قاله الشارح تبعاً للمنهج
 والمنهاج واعقده م ر والذي اعقده شيخنا تبعاً للشيخه البلقيني أنه لا يحتاج الى الرفع للحاكم
 بل تجب نفقة من حين وصول الخبر اليه ومضى زمن امكان القدوم عليه وعادة المعلى في شرح
 المنهاج ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكُتِبَ بل قالوا تجب النفقة من حين يسر
 الخبر اليه ويمضى امكان زمن القدوم عليها احكاماً في الروضة تبعاً للشرح (قوله ومراهمه)
 بعد الحكم بطاعتها وهذا بخلاف ما لو ارتدت ثم أسلمت تعود نفقتها وان كان الزوج غائباً
 ولا يحتاج الى حكم حاكم واعلامه به لان نفقة المرنطة سقطت بردتها فان عادت الى الاسلام
 ارتفع المسقط بخلاف الناشئة فان نفقتها سقطت لخروجها من بد الزوج وطاعة فلا تعود
 الا اذا عادت الى قبضته ولا يحصل ذلك في غيبته الا بمأمر (فرع) * انكسرت زوجة غائب من
 القاضي أن يفرض لها فرضاً اشترط ثبوت النكاح واقامته في مسكنه وحلته اهلى استحقاق
 النفقة وأن لم تقبض منه نفقة مستقبلة فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه
 غيره ويظهر أن محل ذلك اذا كان له مال حاضر بالبلد يريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض
 الا أن له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وأيضاً فيحصل طر ومال
 فتأخذ منه من غير احتياج الى رفع الحاكم ورجحه الاذرى ٣٥٥ سل وقوله ومراهمه الذي
 يؤخذ من حل أنه انما يقال فيها معسر وعبرة حل المعسر بمشابهة المراهق في الذكرك لانه
 يقال صبي مراهق وصبي معسر ولا يقال هي مراهقة اه بهرويه ومشله في شرح م ر
 والظاهر أن المراهقة ليست قيداً بل المدعى على محتملة الوطء كما قرره شيخنا وأما التي لا تشمل
 الوطء فلا نفقة لها قال في المنهج وشرحه قجب المؤمن ولو على صغير لا يمكنه وطء ولا صغيرة لا وطءاً
 بالتمكين لا بالعقد وانما تجب للصغيرة لمعذر الوطء لمعنى فيها الناشئة بخلاف الصغير
 اذا المانع من جهته اه وقوله ولو على صغير الغاية الرد وانظر هل الوجوب على الصغير والولى
 متحمل عنه نظير ما قالوه في الفطرة أو الوجوب على الولي ابتداءً حر ذلك (قوله ولو اختلف
 الزوجان في التمكين الخ) خرج بذلك ما لو اختلفا في الاتفاق والنشوز فانها المصدقة فان ادعى
 دفع النفقة والكسوة وأنكرت صدقت بيمينها وكذا اذا ادعى النشوز بعد اتقاها على
 التمكين فانها المصدقة أيضاً زى ايج (قوله صدق بيمينه) فإورد عليها اليمين فخلقت
 استحقت النفقة لان اليمين المردودة كاليمين (قوله ثم ان كان الزوج) بيان لقوله مقتدة
 فتقدير الشارح ثم غير مستقيم لانه يقتضى التغاير فكان الاولى أن يقول بدل قوله ثم بيان ذلك

فلا تجب بالعقد لانه يوجب المهر وهو
 لا يوجب عوضين مختلفين ولانها
 مجهولة والعقد لا يوجب مالا مجهولاً
 ولانه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة
 رضي الله تعالى عنها وهي بنت ست سنين
 ودخل بها بعد سنتين ولم ينقل أنه أنفق
 عليها قبل الدخول ولو كان حقها لها
 لساقه اليها ولو وقع لنقل فان لم تعرض
 عليه زوجته مدة مع سكوتها عن طلبها
 ولم تمنع فلا نفقة لها لعدم التمكين وان
 عرضت عليه وهي عاقلة بالغة مع
 حضوره في بلدها كان بعثت اليه
 تخبره أنى مسألة تنسى اليك فاختر أن
 آتيك حيث شئت أو تأتي الى وجبت
 نفقتها من حين بلوغ الخبر لانه حينئذ
 مقصر فان غاب عن بلدها قبل عرضها
 عليه ورفعت الامر الى الحاكم ببلد الزوج
 التسليم كتب الحاكم الحاكم لم يفعل
 يعلم بالحال فيجى أو يوكل فان لم يفعل
 شيئاً من الامر من ومضى زمن امكان
 وصوله فرضها القاضي في ماله من حين
 امكان وصوله والعبرة في زوجة مجهولة
 ومراهقة عرض وإيهما على أزواجهما
 لان الولي هو المخاطب بذلك ولو اختلف
 الزوجان في التمكين فقالت مكنت في
 وقت كذا فأنكر ولا يمينه صدق بيمينه
 لان الاصل عدمه (وهي) أي نفقة
 الزوجة (مقتدة) على الزوج بحسب
 حاله ثم (ان كان الزوج)

حرًا (موسر القذان) عليه لزوجه
ولوأمة وكنايته من الحب (من غالب
قوتها أي غالب قوت بلدها من حنطة
أو شعير أو غمر أو غيرها حتى يجب الاقط
في حق أهل البوادي والقرى الذين
يعتادونه لانه من المعاشرة بالمعروف
المأمور بها وقياسا على الفطرة
والكفارة فالتعير بالبلد جرى على
للقالب (ويجب لها) مع ذلك (من
الآدم) ما جرت به العادة من آدم
غالب البلد كزيت وشيرج وسمن
وزبد وقر وخل لقوله تعالى وعاشروهن
بالمعروف وليس من المعاشرة تكليفها
الصبر على الخبز وحده إذا الطعام غالبا
لا ينساغ إلا بالآدم وقال ابن عباس
في قوله تعالى من أوسط ما تطعمون
أهلكم الخبز والزيت وقال ابن عمر
الخبز والسمن ويختلف قدر الآدم
بالفصول الأربعة فيجب لها في كل
فصل ما يعتاده الناس من الآدم قال
الشيخان وقد تغلب الناس كفة
في أوقاتها فتجب ويتقدر الآدم عند
تنازع الزوجين فيه قاض باجتهاده
إذا لوقيف فيه من جهة الشرع
ويفاوت في قدره بين موسر وغيره
فينظر في جنس الآدم وما يحتاج إليه
المتد فيقرضه على المعسر ويضاعفه
للموسر ويوسطه فيهما للمتوسط ويجب
لها عليه لحم يليق بيساره ونوسطه
واعساره كعادة البلد ولو كانت عاداتها
تأكل الخبز وحده وجب لها الآدم
ولا تطر لعاداتها لانه حقها (و) يجب لها
عليه من (الكسوة) لفصل الشتاء
والصيف (ما جرت به العادة) لقوله تعالى

أن يقال إن كان الزوج وجب عليه التفصيل متأخرة عن مرتبة الإجمال فصح البيان
بنم (قوله حرًا) أما الرقيق فموسر وحيد فهو خارج وتوله موسر إلا أن يقال هو كعوله معسر
فأقرره شيخنا (قوله من الحب) ليس بقيد (قوله من غالب الخ) أي ما يستعمله أهل
ذلك المحل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبًا لياقته بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا تقاياه مع
أنه لا بد من ذلك حل (قوله أي غالب قوت بلدها) أحدهما يقناونه أكثر أيام السنة
قل (قوله فالتعير بالبلد) أي الذي فسر به الشارح كلام المصنف بتوله أحد غالب قوت
بلدها وانما فسر به ما ذكره وجعله جري على الغالب ولم يفسر كلامه بقوله أي غالب قوت مكانها
فيشمل القرية والبلدية لأن التعبير بالبلد هو الواقع في كلام الأصحاب اه شيخنا (قوله
كزيت) بدأ به لخبر أحمد والترمذي وغيرهما كالحاكم وصححه على شرطهما ككوا الزيت
وأذنها به فانه من شجرة مباركة وفي لفظ فانه طيب مباركة شرح المنهاج لابن حجر (قوله
شيرج) هو دهن السمسم وهو قحج الشين ولا يجوز كسرهما اه مصباح (قوله من أوسط
ما تطعمون أهلكم) أي والزوجة من الأهل أو هي المرادة بالأهل والمتراض بأن قوله من
من أوسط الخ مفروض في الكفارة وليس فيها زيت ولا سمن ولا يكتفي فيها الخبز وأوجب بأن
هذا مذهب صحابي لا مذهبي كما قرره شيخنا وقوله بأن هذا أي التكفير بالخبز وزيت أو السم
وقوله مذهب صحابي أي ابن عباس وابن عمر (قوله الخبز والزيت) بالخبز بدل من أوسط
أو علف بيان عليه وهذا دليل لقوله الطعام لا ينساغ إلا بالآدم والأفهمه الآية مفرضة
في كسرة العين لا فيما يجب للزوجة واختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن فالتفسيران
بحسب حال الناس (قوله ويختلف قدر الآدم) الأولى حذف قوله قدر ومن ثم لم يذكر
لأن الكلام في أصل الآدم وأما تقديره فسيأتي في قوله ويقدر الآدم الخ (قوله وقد تغلب
الفا كفة) ليست هذه من الآدم ويستفاد منه أن الواجب لا يتقيد بالكل والآدم بل
كل ما جرت به العادة يجب حتى نحو قهوة وفطرة وكحك وسمك في أوقاتها وسياق قل قال
شيخنا وهل تكون بدلًا عن الآدم أو زائدة عليه يتبع العرف في ذلك والأوجه كما بحثه الأذري
وجوب سراج لها أولى الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها بدلها أي السراج بغيره
(قوله فتجب) أذا الفا كفة والمعتري قدرها ما هو اللائق بأثاله والمجه أنه ان أغنته عن
الآدم بأن كان يتأتى عادة التآدم به لم يجب معها آدم آخر والأوجب * (تنبيه) * ينبغي أن
يجب ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوح من نحو ما يسمى بالمواحة إذا اعتيد ذلك أنه حيث
وجبت الفا كفة والقهوة ونحو ما يدان بالمعسر يكون على وجه التملك فلو فوته استقر لها
ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الأفيون بحيث تحشى بتركه محذورًا من تلف نفس ونحوه
لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوى اه مرس (قوله فيقرضه) أي ما يحتاج إليه
المتد (قوله ويوسطه فيهما) نسخة بينهما أي بين المعسر والموسر وهي الصواب (قوله
ويجب لها عليه لحم) عطفه على الآدم يقيد أنه ليس منه وقد يطلق اسم الآدم عليه ويلزمه
ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو زرع بره اه برماوى (قوله الكسوة)
بكسر الكاف وضعها (قوله لفصل الشتاء) غلب فصل الشتاء على فصل الربيع وفصل الصيف

على فصل الخريف والافال الكسوة يجب كل ستة أشهر لافصل الشتاء وحده ولا لفصل الصيف
الحقيقيين اه شيعنا (قوله وعلى المولود له) وهو الزوج (قوله ولا بد أن تكون
الكسوة تكفيها) لأن له التمتع بجميع بدنها فوجب كفايته ولا يجب لمادونه وان كانت عادتهم
قل على الجلال قال ابن حجر ويظهر أنه لا عبرة باعتياد أهل بلديا بها كتياب الرجل وأنها
لو طلبت تطويل ذيلها ذراعا أجبت اليه وان لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر
ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا للثوم وجب كما حرم به
بعضهم اه واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة محققة لرؤية بخلافها
في النفقة شرح المنهج (قوله ولا فرق بين البدوية) ان سكان راجعا لقوله ولا يختلف عدد
الكسوة الخ كان ضعيفا لأن المعقد الفرق بينهم ما في عدد الكسوة لأن البدوية لها كسوة
والخضرية لها كسوة وان كان راجعا لقوله ولا بد أن تكفيها كان صحيحا والضابط أن عدد
الكسوة في كل مكان لا يختلف باليسار والاعسار فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم
ولا يختلف عدده باليسار وغيره ولكن يؤثران في الجودة والرداءة واعلم أنه يجب لها القهوة
والدخان وقطرة العيد وكحل العيد وسنكه ولحم الاضحية وجبوب العشر والكشك في أربع
أوب وما تحتاجه عند الوحم وأما الافيون فلا يجب وكذلك الحلبة بالعلس عقب النفاس
لا يجب وكذا اطعام من يأتي اليها من النساء في النفاس لا يجب على الزوج (قوله ويجب لها
عليه في كل ستة أشهر الخ) أي وان لم يبل الاولي برماوى قال الدميري والظاهر أن هذا التقدير
في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فان كانوا في بلاد لا تبقى فيها الكسوة هذه المدة
لفرق الحرارة أو لرداءة ثيابها اتبع عادتهم وكذلك ان كانوا يعتادون لبس ما يبق سنة كالا كسية
الوثيقة فالاشبه اعتبار عادتهم ويفهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التجديد كل ستة أشهر
مثلا ففعلها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم يبل في تلك المدة وجوب تجديده على العادة لأنها
ملك ما أخذته عن تلك المدة دون ما بعده ولو عقه عليها في أشياء أحدهما فالواجب القسط
كما ذكره في نظيره من النفقة وانظر ما المراد بالقسط هنا فان من الكسوة القمص مثلا فاعنى
القسط فيه هل هو خلق يكتفى ما بقى أو بنسبة ما بقى من ثمنه اه سم ملخصا والظاهر أنه يتقرر
للقيمة فاذا كانت قيمة الكسوة الكاملة من الريالات ستة ومكنت في أثناء المدة وجب لها نصف
الستة اه ع ش على مر (قوله قميص) وفي تعبيره بقمص اشعار بوجوب النسيطة على
الزوج سم وزى وبعبارة قل ويتبعه ما تحتاج اليه من خياطة وخيوط وان لم تحط به كلفى
الطمس ونحوه ولو دفعه لها مخيطا لم يلزمها قوله ويكتفى ملبوس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد
قل والعبرة في التعدد بأمثالها ولو انتقلت الى بلد اعتبر اهله اه (قوله وسراويل) قال
المرادى وذهب بعضهم الى أن سراويل جمع سروال وأنه عربي أطلق على المفرد ورد بأن سروال
لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سروال فمسنوع لاجبة فيه قلت ذكر الاخفش أنه سمع من
العرب وقال ابو حاتم العرب يقولون سروال والذي يرد به هذا القول ان سروالا لغة في سراويل
لانه معناه وأن النقل لم يثبت لاسما في الاجناس وانما ثبت في الاعلام اه من حاشية شيخنا الملو
على المكدوى (قوله ومكعب) أي مداس ويلحق به القبة اذ اجرت عاداتها به شرح الروض

على المولود له رزقه من كسوته
المعروف ولما روى الترمذي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
وجهته عليكم أن تحسنوا البين في
كسوتهم وطعامهم ولا بد أن تكون
الكسوة تكفيهم للاجماع على أنه
لا يكتفى ما ينطق عليه الاسم وتختلف
كفايتها بطولها وقصرها وسمنها وهزلها
وباختلاف البلاد في الحر والبرد
ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف
بعض الزوج واعتباره وكذا البدوية
في الجودة والرداءة ولا فرق بين البدوية
والخضرية ويجب لها عليه في كل ستة
أشهر قميص وسراويل وخمار ومكعب

وزيد الزوج زوجته على ذلك في الشتاء بحسب الحاجة لظننا أن فروة بحسب العادة لدفع البرد ويجب لها أيضا أن تلبس ذلك من كوفية للرأس وتكفي للباس وزر لقميص والجبة ونحوهما وجنس الكسوة من قطن لأنه لباس (٨١) أهل الدين وما زاد عليه ترفعه ورعونة فإن حرت عادة

البلد للزوجة بكون أو حري وجب مع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره علا بالعادة ويجب لها عليه ما تنقده عليه كزلية أو لبس في الشتاء أو حصر في الصيف وهذا لزوجة المعسر أما زوجة الموسر فيجب لها النطق في الصيف وطقن في الشتاء وهي بساط صغير فخيل له وبرة كبيرة ويجب لها عليه قراش للنوم وغير ما تفرشه منار للعادة الغالبة ويجب لها عليه مخدة وطاق أو كساء في الشتاء في بلد بارد ولطفة بدل اللعاف أو الكساء في الصيف (وان كان الزوج معسرا فقد) واحد من غالب قوت محلها كما مر (و) يجب لها مع ذلك ما يتأتم به المعسر من وكسوته قدر ما وجبها على ما تزييناته (وان كان الزوج حرا (متوسطا) بين العيسار والاعسار (فقد ونصف) أي ونصف مد من غالب قوت محلها كما مر (و) يجب لها عليه مع ذلك (من الأدم) قدر ما وجبها على ما تزييناته (و) من (الكسوة الوسط) في كل منهما على ما تزييناته واحتجوا بالاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعتبر الأصحاب النفقة بالكفاية بجماع أن كلامهما مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفاية لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب له مد في نحو كفارة الظهار فأوجبوا على الموسر الأكثر وهو مدان لأنه قدر الموسر وعلى المعسر الأقل وهو مد لأن المد الواحد يكفي به الزهيد

وهو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين أو بكسر الميم وسكون الكاف وفتح العين ولو حرت عادة نساء أهل القرى أن لا يلبسن شيئا في أرجلهن في البيوت لم يجب لأرجلهن شيء برماوى (قوله وزيد الزوج زوجته) ذكرهما أيضا والافان كلام فيهما (قوله في الشتاء) يعني وقت البرد ولوى غير الشتاء حج قال ع ش يؤخذ منه أنه لو حرت عادة بلد لها بتوسعة كم ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يسترا العورة مع مقدار ثيابها حرت به عاداتهم (قوله كوفية) أي عرقية هذا عند الحضر وعند غيرهم عصابة أي فانهم أي العرقية تابعة للطربوش اه شيخنا (قوله من قطن) وهو أفضل من الصوف لما عل به الشارح لكن رأيت في قصص الأنبياء ما يدل على فضيلة الصوف فليحذر (قوله رعونة) هي الحاقة (قوله فان حرت عادة البلد الخ) أي فحمل القطن ما لم تجر العادة بخلافه اه شيخنا (قوله كزلية) وهي بساط صغير وقيل شيء مضرب صغير وهي بكسر الزاي وتشديد الباء شرح المنهج وهي للمتوسط واللبس للفقير فالمتنوع لا للتخير وأراد بالمعسر معد الموسر فيسهل المتوسط لعدم ذكره (قوله أو حصر) الحصر معروف ولا يقال حصرية بالهاء وهو فاعل بمعنى دفعه قول قاله النووي في تحريره (قوله نطق) كبلبل وهو يفتح النون وكسر هاء مع اسكان الطاء وفتحها شرح المنهج (قوله وطقن) بكسر الطاء والفاء وفتحهما ويضهما وبكسر الطاء وفتح الفاء شرح المنهج (قوله وبرة) بفتح الباء وهي للبعير كالصوف للغنم وكذا الأرنب وما أشبهه (قوله ما تفرشه منار) بضم النون كافي المختار ع ش (قوله مخدة) بكسر الميم سميت بذلك لأنه يوضع عليها الخلد ولا يجب أكثر من واحدة وان كانت العادة جارية بأكثر منها ويجرى مثله في اللعاف وغيره اه برماوى (قوله ولطفة) بكسر الميم من الالتفاف أي ملابة التي تلحف بها المرأة واللعاف كل ثوب يغطي به والجمع لحف مثل كتاب وكسب اه مصباح فظهر الفرق بين اللطفة واللعاف وذلك لأن الملافة ثوب ذو لفتين أي خلةتين فيضاط احدهما بالآخرى وأما اللعاف فنوب واحد (قوله على ما تزييناته) يقتضى أنه متر التفاوت في قدر المدين الموسر والمعسر والمتوسط وأنه متر اختلاف جنسه باعتبار العيسار وضديه ولم يترشئ منهما من متره التفاوت في قدره في فرض القاضي عند التنازع وقد ذكر التفاوت في القدر بين المعسر وغيره مر وأما الاختلاف في الجنس باعتبار المعسر وضديه فلم يترشئ له مد وظاهره أنه لا تفاوت بينهما في الجنس وظاهر الشارح أنه متره ذلك أيضا في الكسوة مع أنه متره أنه لا يختلف عدد الكسوة أي قدرها باختلاف يسار الزوج واعساره ولا كنههم أي وزن في الجودة والرداءة وحينئذ فالجنس واحد فيهما وانما تختلف صفته والقدر فيهما غير مختلف وما قرره في هذا يجري في قوله في المتوسط قدر ما وجبها على ما تزييناته (قوله واحتجوا) تبرأ منه لأن الآية ليست واضحة فيما ذكر اذ مقتضاها أن لا نفقة على المعسر اذ لا سعة له تأمل (قوله واعتبر الأصحاب) أي قاسوا النفقة على الكفاية (قوله في كفارة الأذى) أي كالحلق وسميت بذلك لقوله تعالى أو به أذى من رأسه اه برماوى (قوله الزهيد) أي قليل الأكل ع ش (قوله ويقتنع) في نسخة وينتفع وهي الأولى لأن الرغبة لا يقتنع بما ذكر (قوله وعلى المتوسط ما بينهما) وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا

ويقتنع به الرغبة وعلى المتوسط ما بينهما ٢١٠ ح

لأنه لو أزم المدين لضره ولو اكتفى منه بما لضره فلا ضرورة له مد ونصف

والمعسر هنا مسكين الزكاة ~~لكن~~
 قد بره على الكسب لا يخرج منه عن
 الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه
 عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة
 ومن فوق المسكين ان كان لو كاف
 انفاق مدين رجع مسكينا فتوسط
 وان لم يرجع مسكينا فموسر ويختلف
 ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال
 وكثرتهم أما من فيه رق ولو مكاتب
 ومعضاران كرماله فمعسر لضعف
 ملك المكاتب ونقص حال المعض
 وعدم ملك غيره ما ولو اختلف قوت
 البلد ولا غالب فيه أو اختلف الغالب
 وجب لائق الزوج لا بها فلو كان يأكل
 فوق اللائق به تكلفا لم يكلف ذلك
 أو دونه بخلا أو زهدا وجب اللائق به
 ويعتبر اليسار وغيره من توسط واعسار
 بطولوع الفجر في كل يوم اعتبارا بوقت
 الوجوب حتى لو أيسر بعده أو أعسر
 لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم هذا
 اذا كانت ممكنة حين طلوع الفجر
 أما الممكنة بعده فيعتبر الحال عقب
 تمكينها وعليه عليها الطعام حباسليا
 وعليه مؤنة طحنه وخبذه ببذل
 مال أو يتولى ذلك بنفسه أو بغيره فان
 غلب غير الحب كتم ولحم واقط فهو
 الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم
 وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طلب
 أحدهما بدل الحب خيرا أو قيمته لم يجبر
 المستع منهما لانه غير الواجب فان
 اعتاضت عما وجب لهما نقدا أو غيره
 من العروض جازا لاخترا أو دقيقا
 ونحوهما من الجنس فلا يجوز لما فيه
 من الربا

أي نصف ما على الموسر ونصف ما على المعسر وذلك متونصف زى (قوله والمعسر هنا مسكين
 الزكاة) أي بالنسبة الى المال وهو من له مال يقع موقعه من كفايته لو وزع على بقية المعسر
 الغالب ولا يكفيه أو يكفيه وفضل أقل من متونصف انما بالنسبة للكسب فالذي
 يكتسب قدر كفايته كل يوم معسر هنا لافي الزكاة فالمعسر هنا هو الذي عنده ما يكفيه ببقية
 العمر الغالب فقط أو دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدين فأقل فتوسطا وأكثر فموسر
 كذا يخط بعض تلامذة قل وعبارة البرماوى على المنهج بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال
 ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء أو فضل دون متونصف
 ونصف معسر أو متونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغها فأكثر فموسر ويعتبر الفاضل
 عن كسبه كل يوم على مؤنة يومه فيه كذلك وقوله عمره الغالب أي ان لم يستوفه والافسنة
 كما في حن ولو ادعت يسار زوجته فأنكر صدق بيينه ان لم يعمله مال والا فلا فان ادعى
 تلفه ففيه تفصيل الوديعه اه سم (قوله لكن قدرته الخ) أي فالمراد بالمسكين أحد قسميه
 وهو الذى لا يملك من المال ما يخرج به عن المسكنة (قوله لا تخرجه عن الاعسار) ظاهره
 وان كان يكتسب قدر كفايته كل يوم (قوله ومن فوق المسكين الخ) وهذا ضابط للشيخين
 وهو أسهل وهو أن من زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد
 خرجه على دخله فمعسر اه خضر (قوله ولو اختلف قوت البلد) محترز قوله من غلب قوتها
 (قوله وجب لائق الزوج) قديتوهم منه أن الغالب لا يعتبر فيه اللياقة وليس في محله
 لان المراد بغالب قوت المثل ما يستعمله أهل ذلك المثل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبا
 لياقته بالزوج اه شوبرى (قوله وعليه عليها) ليس المراد بالتخليك أن يقول ملكتك
 بل المدار على الدفع والقبض ويكنى الوضع بين يديها وعبارة المنهج وعليه دفع حب الخ قال
 الزياى أى فالواجب الدفع ويكنى الوضع بين يديها قياسا على الخلع وأما الإيجاب والقبول
 فليس بشرط لان هذا وفاقا عما وجب في ذمته اه (قوله وعليه مؤنة طحنه وخبذه) ونحوه
 وان اعتادت بنفسها الحاجة لياحقى لو باعته أو أكلته حبا استحققت مؤنة ذلك على المعتمد
 وفارق ذلك نظيره في الكفاية حيث وجب دفع الحب فقط فيها دون مؤنة الطحن والخبز
 بأن الزوجة في حبه اه شرح المنهج وقوله وفارق ذلك الخ غرضه بذلك الرد على القول
 الضعيف لقائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياسا على الكفاية (فرع) * وقع السؤال
 في المدرس هل على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته مما برئت به العادة من الطبخ
 والكس ونحوهما مما برئت به عاداتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاقل لانها اذا لم تعلم بعدم
 وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وأنها لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تنه له فصارت كلنهما
 مكروهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيحتدل أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها
 بعدم البحث والسؤال عن ذلك عش على مر (قوله فان غلب غير الحب) محترز قوله
 وعليه عليها الطعام حباسليا (قوله مؤنة اللحم) كالخطب والماء والمخ (قوله وما يطبخ به)
 أى معه كقلقاس وبامية وغير ذلك (قوله فان اعتاضت عما وجب لها) أى يوم الاعتياض
 أما الاعتياض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين لغيره من هر

عليه وهو المعتمد سم على حج ع ش على م ر والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالة
فيجوز بالنظر للزوج لا غيره كما قاله البايلي والاعتياض بصيغة ويشترط القبض في المجلس خروجا
من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع دين لمن هو عليه وما يقع في الوثائق من تقرير مقصد امرء
عليه كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول ما لم يحكم سآكم
يرى ذلك فإن حكمه ارتفع الخلاف * (فرع) * من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام
فهو عليك وهو مقتدر بالكفاية وجنسه من مالح أو عذب ما يليق به بعادة أمثله قل (قوله
ولو أكلت) أي قدر الكفاية لا مطلقا والأوجب بالتساوت كما رجحه الزركشي وقطعه به
ابن العماد والمراد بقوله ولو أكلت مع الزوج أي وهي رشيدة أو أذن وليها وبعبارة المنهج
وتسقط نفقتها بأكلها عنده كالعادة وهي رشيدة أو أذن وليها أي في الحرمة وسببها
في الأمة اه ولو أن نفقته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أنفقته ولو سقيته أما لو أن نفقته
بعد قبضه ولو من غير الخس فلا رجوع لها بشئ وتسقط نفقتها اه ع ش على م ر قال حل
وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوبا ولم يملكها ما تشتري به كسوة أو يصلح للكسوة
هل تسقط كالتفقة أولا قال شيخنا نعم اه وقوله كالعادة أي أكل كالعادة بأن تناول
كفايتها عادة فإن أكلت معه دون الكفاية طاب لته بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها أي أكلها
المعتاد ويعرف ذلك بعادتها في الأكل بقيمة الأيام وبثوبها هذه مستثناة من وجوب إعطائها
النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها الشرعي وأيد بأن الكفاية المعتادة إنما تعتبر إذا أكلتها
وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل وقوله أذن
وليها أي صريحها بالنظر ولا يكتفي علمه أو رؤيته وإنما اكتفى بأذنه مع أن قبض غيره المكلف أغور
لأن الزوج بأذنه يصير كالوكيل عن الولي في الانفاق عليها ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه
والألم يصح الأذن والمراد بالولي هنا الولي المال وهل يتقطع الأذن بموته أو لا حرر قل على
الجلال (قوله لغيران العادة الخ) عبارة شرح المنهج لا كفاءة الزوجات به في الأعصار
وجريان الناس عليه فيها اه أي الذين من جلتهم المهتدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم
بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون أفاده شيخنا (قوله وبعده) أي بعد النبي وقوله بنفقة بعده
أي بعد الأكل مع الزوج (قوله فلا تسقط نفقتها) أي ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد
أنه عن النفقة والأبأن كان سقيها أو كان رشيدا وقصد أنه عن النفقة فلولي الرجوع في الأولى
ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلايين في قصده ذلك أن أنكرته وأدعت نحو الهدية
كافي المهر والكسوة كالتفقة برماوى وبعبارة شرح م ر ولو اختلف الزوجان فقالت
قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق بيمينه كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه
عن المهر وأدعت هي الهدية اه بحروفه (قوله ويكون الزوج متطوعا) فلا رجوع له
عليها بشئ من ذلك أن كان غير محجور عليه وإن قصده به جعله عن نفقتها والإفلاؤه ذلك
أي الرجوع عليها كما أفتى به الوالد اه م ر (قوله ويجب لها آلة تنظيف) وان غاب عنها
غسبية طويلة ككفاية الحاضر على الرابع من احتمالين للادعى اه شو برى وقدي تأمل فيه

ولو أكلت مع الزوج على العادة سقطت
نفقتها على الأصح لغيران العادة به
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده
من غير نزاع ولا استكراه لم ينقل أنه
امرأة طالبت بنفقة بعده إلا أن تكون
الزوجة غير رشيدة كصغيرة أو سفينة
بالفة ولم يأذن في أكلها معه وليها فلا
تسقط نفقتها بأكلها معه ويحسب
الزوج متطوعا ويجب لها آلة تنظيف
من الأوساخ التي تؤذيها

فإن التطيب إنما يطلب لأجل الزوج كافي عرش فراجعته قال مد ومن آلة التطيب للبدانة
التي تنفجها العائقة (قوله وذلك كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو وضعه بكسر أوله مع سكون
ثانيه اه قال القفال وخلال وبه يعلم أن السؤال كذلك بالاولى سج (قوله ودهن) أى
ولو لم يمسح بدنهما ويتبع في الدهن عرف بلدها فإن أدهى أهل بنيت كالشام أو يبرج كالعراق
أو سمن كالحجاز أو زيت مطيب ينفسج أو ورد وجب ويرجع في مقداره إلى كفايتها كل أسبوع
ويجب لها زيت السراج بأقل الليل ولها بدله بخلاف ما إذا جرت العادة بعدم استعماله
كمن تنام صيفا بنحو سطح وقضية تقيدهم بأقل الليل يقتضى عدم وجوبه كل الليل إذا جرت
العادة بالسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة اذ يستألفوا عند النوم والاقرب
وجوبه عملا بالعادة وإن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده ويحصل الكراهة بحيث
لم يترتب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه والاحرم وعلى الزوج أن يأمرها حينئذ بتركه
كقبية المحرمات فإن أبت الالدخول لم يمنعها ويأمرها بستر العورة والغض عن رؤية عورة
غيرها اه عرش على م ر وفي قل على الجلال أن دخول الحمام جائز لمن يلا كراهة حيث
لارؤية ولا معصية (قوله على حسب العادة) ولو كانت من وجوه الناس بحيث انتقضت عادة
مثلها اخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحتمل الأذرى وأفتى فيمن يأتي أهل في البرد ويمنع
من بذل أجرة الحمام ولا يكتفي بالفسل في البيت لخوف فهو هالك بعدم جواز امتناعها منه
ولو علم أنه متى وطئها لا تغسل وقت الصبح وتغوتها لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام
ويأمرها بالغسل وقت الصلاة اه م ر (قوله أو خطمي) بكسر الخاء ما يغسل به الرأس
مختار (قوله وممرتك) بفتح أوله وكسره وهو معرب برماوى قال الدميرى أصله من الرصاص
يقطع راحة الأبط لأنه يحبس العرق أى يذهب به وإن طرح في الخل أبدل جوضته حلالة اه
وقال بعض الحكماء من ملأ الكفين من قشر البندق ووضع في وعاء وحط عليه ماء غمره وتركه
في الماء من العشاء إلى الصبح ثم يغلى الماء والقشر حتى يصير الماء أحمر كالغلاب ثم يصفى الماء
عن القشر ويغسل ابطنه بماء بارد ويصحه ما يخرقة ثم يغسل عليه بماء البندق المغلى ويرفعهما
في الهواء حتى يشفأ يفعل ذلك ثلاث مرات فإنه يعيش إلى آخر عمره لا يشم له رائحة صندان
ولا عرق الا رائحة كرائحة المسك الأذفر (قوله ونحوه) أى كاستنفاذ وتوتيا وراحت
(قوله اذالم يندفع بدونه) أى بأن تعين لدفعه أما اذالم يتعين كأن كان يتدفع بماء وتراب
فلا يجب كما في شرح المنهج قال الأذرى ويشبه أن يختلف باختلاف الرتبة حتى يجب المرتك
ونحوه للشرية وإن كان التراب يقوم مقامه اذالم تعتده وما يحتمل ظاهره وجهه والاشبهنا اه
شورى (قوله كماء وتراب) أى ورماد ولومن سرجين وليس ذلك من التضمخ بالنجاسة
لأن ذلك محله اذا تضمخ بها عبثا اه عرش على م ر وللزوج منعهما من تعاطي النوم وماله رائحة
كريمة على الاظهر وله منعهما من تناول السموم بلا خلاف ولكل أحد المنع وكذا للزوج منعهما
من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الاصح شرح المنوفى وبعبارة قل ولا تضعهما من
أكل ذي ریح كربه أو لبسه مثلا ونحو ذلك وإن خالفت نثرت (قوله ولا ماتزين به) ومنه
ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداع ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج

وذلك كشط ودهن يستعمل في ترجيل
شعرها وما يغسل به الرأس من سدر
أو خطمي على حسب العادة وممرتك
ونحوه لندفع صندان اذالم يندفع بدونه كماء
وتراب ولا يجب لها عليه كل ولا طيب
ولا خضاب ولا ماتزين به فإن هيأ لها
وجب عليها استعماله

لكن اذا احضر لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزنيها به اه ع ش على مر وعبارة شرح
 المنهج فان اراد الزنيته بها لها فتنزيبه اه ائى يجب عليها ذلك وقضية التعبير بأراد أنه
 لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحاً بل يكفي في الزوم القرينة اه ع ش (قوله لحفظ
 الاصل) أى فلا يجب كالإيجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التطليغ فانها نظير غسل المدار
 وكسها ويؤخذ منه أن ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لما يزال ما يصيبها من الوجع المااصل
 في بطنها ونحوه ولا يجب عليه لأنه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل الصبيبة واللبابة
 ونحوها ما جرت به عادة من لم يجمع عندها من النساء فلا يجب لأنه ليس من النشفة بل ولا
 مما يحتاج اليه المرأة أصلاً ولا نظر لما ذمها بتركه فان أرادته فعلته من عندها ع ش على مر
 (قوله من دنس الحيض) أى أو النفاس ووقع السؤال في الدرس عما لو انقطع دم النفاس
 قبل مجاوزة غالبه أو أكثره فأخذت أجرة الحمام واعتسلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب
 عليه ابدال الأجرة لتبين أنه من بقايا الأول وعذرهما في ذلك أم لا فيه نظر والجواب عنه
 أن الظاهر أن يقال لا يجب ابداله قياساً على ما لو دفع لها ما تحتاج اليه من الكسوة ونحوها
 وتلق قبل مضى زمن يتجدد فيه عادة حيث لا يبدل اه ع ش على مر (قوله عن ماء غسل)
 ويتجه أنه الواجب بالاصالة الماء لانه مر فالعبير بالماء أولى من التعبير بنم الماء لأن
 الماء هو الواجب أصالة وله اجبارها على قبوله وله دفع عنه برضاه وكذا كل ما وجب لها مما ذكر
 خلافاً لبعضهم قل على الجلال (قوله ونفاس من الزوج) عبارة المنهج وعن ماء غسل بسببه
 أى الزوج كوطئه ولادتهامنه بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة اليه في الاقل من
 قبل الزوج بخلافها في الشئ ويقاس بذلك ماء الوضوء فيقربين أن يكون بمسه وأن يكون
 بنسبه اه وقوله ولادتهامنه أى لا من زنا ولو مكرهه ولا من وطئه شبهة وعلى الزوج أجرة
 القابلة وقوله بخلاف الحيض والاحتلام ومثلها ما لو أدخلت ذكره في شئ ونوم كاعاء
 وان حبلت لعدم فعله اه ويلحق بماء الوضوء ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ما طهارة
 مندوبة (قوله واحتلام) وألحق به استئصالها ذكره وهو نائم أو مغشى عليه كما اقتضاه تعليلهم
 لا إثناء صنعه كغسل زناها ولو مكرهه ولادتهامنه وطئه شبهة فإما هذه عليها دون الواطئ وبه يعلم
 أن العلل من كونه زوجاً بفعله شرح مر (قوله آلات أكل) أى الاتقي به ولا يعتبر
 حالها اه ولها أن تطالب بجميع ما وجب لها عليه ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط
 لو تبرعت به من مالها ولو أنكسر شئ مثلاً لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة ببداله اه قل
 (قوله وشرب) بثلاث أوله وهو بالفتح مصدر وبكل من الاخيرين اسم اه قاموس
 فاقصار الزركشي على الفتح وبه قيد حديث أيام منى أيام أكل وشرب انما يأتي على الشئ
 شرح التحفة للحج واقصر في المصباح على الفتح والضم ثم قال والشرب بالكسر النصيب اه
 قال حل والمشروب تملك لا امتاع (قوله وقصعة) بفتح القاف جمعها قصع مثل بدرة وبدر
 وقصاع أيضاً مثل كلبة وكلاب وقصعات مثل سجدة وسجدة وهي عربية وقيل معربة اه
 مصباح وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة اه برماوى (قوله كغرفة) المرفقة بالكسر
 ما يعرف به الطعام والجمع مغارف اه مختار ع ش (قوله وما تغسل فيه ثيابها) أو تغسل به

ولا يجب لها عليه دواء من ولا أجرة
 طبيب وحاجم ونحو ذلك كقاصد وخاتن
 لأن ذلك لحفظ الاصل ويجب لها طعام
 أيام المرض وأدائها انهم محبوسة عليه
 ولها صرفه في الدواء ونحوه ويجب لها
 أجرة حمام بحسب العادة ان كان
 عادت ادخوله للعاجة اليه عملاً بالعرف
 وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي
 لتخرج من دنس الحيض الذي يكون
 في كل شهر مرة غالباً وينبغي كما قال
 الاذرى أن يتطرق ذلك لعادة مثلها
 ويختلف باختلاف البلاد حتر وبردا
 ويجب لها من ماء غسل جماع ونفاس
 من الزوج ان احتاجت لشراؤه لاءاء
 غسل من حيض واحتلام اذا صنع
 منه ويجب لها آلات أكل وشرب
 وآلات طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة
 ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كغرفة
 وما تغسل فيه ثيابها ويجب لها عاذه
 تهيئة مسكن لأن المطاوعة يجب لها اذا
 لقوله تعالى أسكنوهن من دار وجة أولى

ثيابها ظاهره وان تهاونت في سبب ذلك وتكررت منها وخالفت عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه
ويغني أن مثله مالو كثر الوسخ في بدنها الكثرة نحو عرقها مخالفا للعادة لأن أزالته من التنظيف
وهو واجب عليه ع ش على م ر * (تنبيه) * جميع ما وجب لها مما مر إذا دفعه لها يجوز أن
تغتنع من استعماله ولو في نحو أكل أو شرب أي فلو خالف واستعمله بنفسه لزمته الاجرة
وأر ش ما نقص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غير هاتين سقيمة وصغيرة فيحرم على وليها
تمكين الزوج من التمتع بامتعم الممانعة من التضييع عليها وأما ما يقع كثيرا من طبعها ما يأتي به
الزوج في الآلات المتعلقة بها وأكل الطعام فيها وتقديمها للزوج أولن يحضر عنده فلا أجره
لها عليه في مقابلة ذلك لاتباعها المنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كالقول لغيره اغسل نوبي
ولم يذكرك له أجره بل هو أولى لحرمان العادة به كثيرا بخلاف ما لو اشتغل بأخذ ذلك بلا إذن منها
فيلزمه الاجرة لاستعمال ملك الغير بلا إذن ومثل ذلك يقال في الفراش المتعلق بها اه ع ش
على م ر (قوله ولا بد أن يكون المسكن يليق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه على نفسها ومالها
وان قل ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها بمؤنسة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن
أبدل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه القلط كثيرا اه ع ش على م ر
والقاعدة أن كل ما كان غلظا كالنفقة والكسوة والاواني يراعى فيه حال الزوج وما كان
امتاعا كالمسكن والخادم يراعى فيه حال الزوجة اه م د وقد نظم بعضهم ذلك فقال

ما كان امتاعا كسكن وجب * لمرأة فراج حالها تنب

وان يكن غلظا كالنكسوة * فحال زوج راعه لا الزوجة

(قوله يليق بها عادة) من دار أو حجرة أو غيرهما ككسوة ووصف أو خشب أو قصب وان
كانت من قوم لا يعتادون السكنى وهذا هو المعتقد قال على الجلال واعتبر بحالها بخلاف
النفقة والكسوة حيث اعتبرنا بحاله لأن المعتبر فيه الملك وفيه الامتاع ولانها إذا لم يليقها
يمكنها ابدالها بل لا يوجب فلا اضرار بخلاف المسكن فانها ملزمة بما لزمته فاضرب بحالها شرح
المنهح وقوله بحاله أي حال اعساره وغيره فلا يعارض ما تقدم من اعتبار حال الزوج
في جنس النفقة اه بر ماوى وللزوج نقل الزوجة من بلد الى بادية حيث لاقت بها وان خشن
عيشها لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج منه
بالابدال وليس له منعها من نحو غزل الوقت استمتاعه ولا سطاقات المسكن اللرية أو نظير
أجنبي فيجب سدا وله منع نحو أبو يها وولدها من دخوله وان احتضرت حيث كان عندها من
يقوم بقرعها لا اخادعها وله منعها من الخروج ولولرض أبو يها أو ولدها أو ولوتهم قل
(قوله كونه ملكه) بل يكفي كونه مكثرا أو معارا ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو في ملك
نحو أبيها نعم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجه لزمته الاجرة اه قل (قوله تلك
الزوجة) أي الممكنة المتقدمة في قوله ونفقة الزوجة الممكنة أي الحرة مسلمة كانت أولا وقوله
من يخدم مثلها أي وان لم يخدم بالفعل في بيت أبيها النسخ مثلا كما تزره شيخنا ومقتضاه أنه لو كان
لا يخدم في بيت أبو يها لكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها حل (قوله في بيت
أبيها) فلوان نفعت بالانتقال الى الزوج بحيث صار يليق بحالها في بيت الزوج الخادم لم يجب

ولا بد أن يكون المسكن يليق بها
عادة لانها لا تملك الانتقال منه ولا
يشترط في المسكن كونه ملكه
(وان كانت) تلك الزوجة (من يخدم
مثلها) بأن كانت ممن يخدم في بيت أبيها
لأنه لا يليق بها خدمة نفسها (فعله
اخذها) لانه من المعاشرة المعروف

صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقره في الروضة والواجب خادماً واحداً ولو ارتفعت مرتبتها
ويشترط كون الخادم امرأة أو صبياً أو محرماً شرح المنوفي وقوله في بيت أبيها قيد فلو خدمت
في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني إخراجها خلافاً للقلوب وقد علم من قول المنوفي
السابق فلوارتفعت الخ (قوله بجزء الخ) ظاهره وإن احتاجت لأكثر من واحدة وهو كذلك
إلا أن مرضت واحتاجت لما يزيد حل والمراد بقوله بجزء أي ولو بغير علة ولا تجبر على خدمتها
للمنة كذا قالوا وفيه نظر لما ترفى دفع الأجنبي النفقة عنه ولأن المنة عليه لأجلها فراجعه قاله
قال على الجلال (قوله أو أمة له) أي وصي يميز غير مراهق ومحرم لها ولا يخدمها
بنفسه لأنها تستحي منه غالباً وتعتبر بذلك ككصب الماء عليها وجعله اليها المستحتم أو للشرب
أو نحو ذلك اه شرح المنهجي وقوله غير مراهق أي لا كبير ولو شفيهاها وقوله ومحرم لها أي
لا ذمة لمسلمة وعكسه وتعين الخادم ابتداء اليه وفي الانتهاء إليها كأن ألقته ما لم تكن ربة
وقوله ولا يخدمها بنفسه أي مطلقاً وإن كانت لا تستحي منه أي لا يجبرها على خدمتها بنفسه لأنه
يحرم عليه ذلك بل لها منعه منها وتجوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وقوله أو نحو ذلك أي
الابرضاء ولا تجبره عليه ولا تمتعه منه ولا يلزمها فعله لأنه مما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر سقط
ما لبعضهم اه برماوى (قوله أو مستأجرة) أي أمة مستأجرة ثلاثين كز مع قوله بجزء
لأنها مستأجرة فزهر شيخنا (قوله أو بالاتفاق) عطف على قوله بجزء ولعل الأولى أن يقول
أو عن صحبتها لخدمة بالاتفاق فالعبارة فيها قلب لأن الإخدام لا يكون بالاتفاق وإنما هو سبب
في الإخدام الآن يقال أطلق السبب وأراد المسبب وهو الذات المتفق عليها (قوله من
صحبتها) أي من بيت ولها كأن بعثها معها (قوله لحصول المقصود) وهو المعاشرة بالمعروف
(قوله ومكاتب) عطف خاص (قوله لأن ذلك) أي الإخدام المذكور وهذا علة للتعميم
المذكور وجئت فليس مكرراً مع قوله فيما سبق تعليلاً لقول المصنف فعليه إخدامها لأنه من
المعاشرة بالمعروف نعم المناسب العطف في التعليل على قوله كسائر المون الآن يجعل علة للمعلل
مع علة كما ترو شيئا (قوله فإن أخدمها) ليس مكرراً مع ما سبق لأن هذا مفصل وذلك يجعل
اه (قوله وإن أخدمها عن صحبتها الخ) لا تكرار فيه مع قوله أولاً بالاتفاق الخ لأن ذلك
ليسان أقسام واجب الإخدام وهذا البيان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه
فقول بعضهم أنه مكرراً استرواح أي قاله من غير تأمل شرح م (قوله وعلى المتوسط) وإنما
لم يجب على المعسر ثلثا المدة للخادم لأن النفس لا تقوم بدون المذغالبا (قوله في توجيحه) أي
في توجيحه قوله وعلى الموسر ثلث (قوله على المتوسط) لعل هنا سقطاً وهو لفظ مذ بعد قوله
المتوسط ليكون خيراً عن أن اه مرحومى (قوله ويجب للخادم أيضاً كسوة) أي بأن كان
ملكاً له أو لها ولم يستأجره منها أو صحبها من بيت أبيها أمّا المستأجر فليس له إلا الأجرة وقوله كسوة
تليق بجاله ولو قال دون كسوة لخدمة جنسا ونوعا لكان أولى وعبارة المنهجي فيجب له أن صحبها
ما يليق به من دون المألزوجة نوعاً من غير كسوة من نفقة وأدم وتوابعهما ومن دونه جنسا
ونوعاً منها اه وقوله أن صحبها أي ولو أمتها وقوله من نفقة وأدم وتوابعهما وسكنوا عن اللحم
وقضية كلامهم عدم لزومه كذا في حل قال م وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخادم

وذلك إما بجزء أو أمة له أو لها
أو مستأجرة أو بالاتفاق على من صحبتها
من حرة أو أمة لخدمة لحصول المقصود
بجميع ذلك وسواء في وجوب الإخدام
موسر ومتوسط ومعسر ومكاتب وعبد
كسائر المون لأن ذلك من المعاشرة
بالمعروف الماء ورهباناً أخذها
الزوج بجزء أو أمة بأجرة فليس عليه
غير الأجرة وإن أخذها بأتمه أنفق
عليها بالملك وإن أخذها عن صحبتها
حرة كانت أو أمة لازمه نفقة وفطرتها
* (قائلة) * الخادم يطلق على الذكر
والأنثى وفي نفقة قسيلة يقال للأنثى
خادمة وجنس طعام الخادم بنفس
طعام الزوجة وقدمت وهو مستعلى
المعسر جزماً وعلى المتوسط على الأصح
قياساً على المعسر وعلى الموسر ثلث
على النص وأقرب ما قيل في توجيحه
أن نفقة الخادم على المتوسط وهو
ثلث نفقة الخدومة والمذوالث على
الموسر وهو ثلث نفقة الخدومة ويجب
للخادم أيضاً كسوة تليق بجاله ولو على
متوسط ومعسر

حيث جرت عادة البلدي به اه ومثله في الرماوى (قوله ولا يجب له سراويل) هذا مبقى على
العرف القديم وقد اطر دال ان العرف بوجوده للعامة وهذا هو المعتقد م راج وهو مقرر
جى به على صيغة الجمع قال ابن مالك

واسراويل بهذا الجمع * شبه اقضى عموم المنع

(قوله وان كانت جدلة) لنعصم اى وان كانت تخدم في بيت سيدها (قوله امتاع) اى امتاع
والذى ينبى على ذلك انه ليس لها ان تتصرف فيه ولا يشترط كونه ملكا له ويسقط بمعنى
الزمان وأما ما كان من باب التملك فيعكس ذلك فلها ان تتصرف فيه ويشترط كونه ملكا له
ويصير دينا بمعنى الزمان (قوله لانه لا يشترط الخ) اى والتملك لها يترتب على ملك ذلك له
فاذا لم يملكه كيف يملكه لها ~~الملك~~ الدليل على عدم اشتراط كونه ملكا اطلاق قوله تعالى
أسكنوهن من حيث سكنتم الآية اه (قوله تملك) اى ان دفعه بقصد اداء ما وجب عليه لها
ويستبرئ الظروف اى ظروف الطعام كالملا والديت ان تكون لا ثقة بها فان اطر دت عادة
أمنها لا يكون لها ما وجب لها كذلك وقال بعضهم الشرط عدم الصارف كاداء الدين اه
مرحومى وعبارة سم الذى تخرى في درس م ر أنه لا يشترط في حصول الملك قصد عند الدفع
اليها كون مادفعه عما وجب عليه اذا ~~ان~~ من جنس الواجب بل الشرط أن لا يقصد غير
الواجب من عارية ونحوها وأنه لو ادعى أنه قصد غير الواجب صدق بمينه لكن أفتى شيخنا
الطيب لاوى غير مرة بأنه لا بد في الملك من قصد عند الدفع كون مادفعه ~~عما~~ وجب عليه وهو
ظاهر اه ويؤخذ من كون القرش تملكاً أن لها منع الزوج من النوم عليه لانه ملكها فلا يجب
عليها التمكن من استعماله وهو ظاهر اه سم (قوله فلو قترت) اى ضيق على نفسها في طعام
أو غيره مما يضرتها مما أو أحدهما أو الخادماً منها فان لم تمثل فله شر بها على ذلك ان أقاد
والاقتصير ناشرة لامتناعها من الواجب عليها تنسقط نفقة عنها اه م ر (قوله ومادام نفقهه)
مبتدأ خبره قوله تملك (قوله أول فصل شتاء الخ) والمراد بالفصل هنا نصف العام فاربيع
والصيف فصل والخريف والشتاء فصل قل وتقدم أنه غلب الشتاء على الربيع وجعلهما
فصلاً وغلب الصيف على الخريف وجعلهما فصلاً وهو ظاهر وعبارة المنهج وشرحه وفيه طي
الكسوة أول كل ستة أشهر من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها وتعتبر في ستة أشهر
أولى من تعبيرة بشتاء وصيف كما لا يخفى اه ووجه الاولوية أنه قد يقع التمكن في الشتاء بعد
نصفه مثلاً اه وعبارة قل على الجلال وهي أى السنة فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة
باعتبارها فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء
هنا هو الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكن في أثناء فصل
من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه مما يجب فيه ويتبدل بعد تلك البقية فصلاً كواصل دائماً
وبما ذكر علم أن ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله ويعطى الكسوة أول كل ستة أشهر
من وقت التمكن الذى رتب بعضهم به على قائل الاول بأنه لا يتم وجود تمكن في أثناء فصل
اذ كل ستة أشهر من وقت التمكن تحسب فصلاً وهكذا وليد هذا الرأى ما لم تنل كلامه هذا
من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلاً لم أنه لا يتم السنة أشهر

ولا يجب له سراويل لانه لازمة
وكمال السترو يجب له الادم لأن
العيش لا يتم بدونه وجنسه جس آدم
المخدومة ولكن نوعه دون نوعه على
الاصح ومن تخدم نفسها في العادة
ليس لها أن تخدم مادام تنفق عليه من
مالها الا ما دلت زوجهما كفي الروضة
وأصلها فان احتسجت حرة كانت
أو أمة الى خدمة بارسبها أو زمانة
وجب اخداها لانها لا تستغنى عنه
فأشبهت من لا يليق بها خدمة نفسها
بل أولى لان الحاجة أقوى مما نقص
من المرأة ولا اخداها حال الصحة
لزوجة رقيقة الكل أو البعض لأن
العرف أن تخدم نفسها وان كانت
جديلة * (تنبيه) يجب في المسكن
والخادماً امتاع لا تملك لانه لا يشترط
كونها ملكه ويجب قياسه على عدم
بقاء عينه كطعام وأدم تملك فتصرف
فيه الحرة بما شئت أما الأمة فأنما
يتصرف في ذلك سيدها فلو قترت بعد
قبض نفقة ما يضرتها منه هازوجهما
من ذلك ومادام نفقهه مع بقاء عينه
ككسوة وفرش وظروف طعام
وشراب وآلات تظليل ومشط تملك
في الاصح وتعطى الزوجة الكسوة
أول فصل شتاء وأول فصل صيف
لقضاء العرف بذلك

الافى نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو محكم
 وترجع بالامر ح وأيضاً فصل أن ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف
 ويلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان
 لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه
 ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف يباقي فصله بطل ما قاله ورجع
 الى قائل الأول قال عث وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع لها عند جميع الفصول فيسقط عليه
 ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة
 ما يساويه والخبرة لها في تعيينه اه بحروقه (قوله هذا اذا وافق النكاح) الاول أن يقول
 المتكهن لانها لا تجب الا بالتكهن (قوله من حين الوجوب) نعم ما بقي سنة فأكثر كفرش
 وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما في شرح م ر أي يجدد وقت تجديده ويؤخذ
 من وجوب تجديده وجوب اصلاحه كالمسمى بالتجديد سم على ح ومثل ذلك اصلاح ما أعده
 لها من الآنية كبيض النحاس ولو كانت عادتهم جبة تبقى طول السنة لم يجب غيرها كما في
 عث على م ر (قوله بلا تقصير) ليس قيداً وعبارة شرح المنهج ولو بلا تقصير قال المنوفي
 وكذا لو تلفها أو غرقت قبل أن التفرق لكثر نومها فيها وتحملها عليها يلزمه الأبدال أيضاً
 (قوله أو ماتت) وكذا لو ولدت الحامل البائن بخلاف ما لو نشزت فانه يسترد ما أخذته
 وان أطاعت في أثناء الفصل كما مر برماوى (قوله لم ترد) أفهم قوله لم ترد أن يحمل ذلك بعد قبضها
 فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة كما يحسنه
 ابن الرفعة لكن المدة وجوبها كلها وان ماتت أول الفصل واعتمده جمع متأخرون كالاذرى
 والبقيني ولا يقال كيف تجب كلها بمضى لحظة من الفصل لانا نقول ذلك جمل وقت الإيجاب
 فلم يفرق الحال بين قليل الزمن وطويله اه م ر في شرحه (قوله ولو لم يكس) وكالكسوة
 جميع ما مر غير الاسكان والاحدام للعله المذكورة وهى أن المسكن والاحدام امتاع وغيرهما
 تملك ولو تصرف فيما أخذته ثم نشزت رجع في بدله ولا يطل التصرف كذا قال شيخنا هنا
 ونسب إلى قرياعنه وعن شيخنا م ر وابن حجر خلافه في النفقة اه قل على الجلال (قوله
 والواجب في الكسوة الخ) * (فائدة) قال صلى الله عليه وسلم فراش للرجل وفراش لاهر أنه
 والثالث للضيف والرابع للشيطان قال العلماء معناه أن ما زاد على الحاجة فالتخاضع انما هو
 للمباهاة والاختيال والالتهاؤ بزين الدنيا وما كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف
 للشيطان لانه يرتضيه ويوسوس به ويحسنه ويساعده وقيل انه على ظاهره وانه اذا كان لغير
 حاجة كان للشيطان عليه مبيت ومقيل كما أنه يحصل له المبيت في البيت الذي لا يذكر الله صاحبه
 عند دخوله وأما تعدد الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به لانه قد يحتاج كل منهما الى فراش
 عند المرض أو نحوه والنوم مع الزوجة في فراش واحد أفضل ما لم يكن لواحد منهما عذر
 في الانفراد وهذا ظاهر فله صلى الله عليه وسلم الذي واطب عليه مع مواظبته على قيام الليل
 فاذا أراد القيام لوظيفته قام وترى ما يجمع بين وظيفته وقضاء حقها المندوب وعشرتها
 بالمعروف لاسيما ان عرف من حالها حرمها على ذلك ولا يلزم من النوم معها الجماع اه زيادى

بلغت

هذا اذا وافق النكاح أول الفصل
 والواجب اعطاؤها في أول كل ستة أشهر
 من حين الوجوب فان أعطاها الكسوة
 أول فصل مثلاً ثم تلفت فيه بلا تقصير
 منها لم تبدل لانه وفاها ما عليه كالنفقة
 اذا تلفت في بدنها فان مات أو بانها
 بطلاق أو غيره أو ماتت في أثناء فصل
 لم ترد ولو لم يكس الزوج مدة فدين عليه
 والواجب في الكسوة النساب لا قيمتها
 وعليه خياطتها ولها بيعها لانها ملكها
 ولو لبست دونها منعها لان له عرضاً في
 تبديلها

بها من نسخة المؤلف هذه القائدة الى
 آخر القولة ليست من التجريد اه

وبرملي (قوله وان أعسر الخ) أعسر قيد أول والنفقة قيد ثان وإضافتها للزوجة قيد ثالث
 والمسيبة قيد رابع كما أشار إليه الشارح بقوله أما لو أعسر بنفقة ماضى وقوله ولا فسخ
 بالأعسار بنفقة الخادم وقوله ولا امتناع مؤسر وقوله ولا تنفسح بأعساره عن الأدم وبني أن
 يزاد قيد خامس وهو كون النفقة نفقة معسر تأمل (قوله الزوج) أى ولو صغيراً أو مجنوناً ثم إن
 كان للزوج ضامن بالأذن وهو مؤسر فلا فسخ أرضها أب عن مجبوره وهو مؤسر فلا فسخ أيضاً
 ويثبت أعسار الصغير بالينة كغيره وأعسار غيره بما لا عرف له مال والا كنى العين على المعقد
 قل على الجلال (قوله بنفقة) أى بأقل النفقة الواجب وهو مد نخرج مالوا عسر
 المتوسط أو المؤسر عما وجب عليها فلا فسخ لها وقولنا بأقل النفقة أى وما يتبعها كأكبوة
 العين وغيره لا ينحو ظرور ولا بالأعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده أى الخادم
 لا مع عدمه ومنه يعلم أنه لا فسخ بالعجز عن أصله أى الخادم قل على الجلال (قوله فان
 صيرت بها) أى بسبب الأعسار بها أى بالنفقة ولو حذف به المكان أضحى كفى عبارة غيره
 (قوله وأنفقت على نفسها) ليس قيد بل تصريدينا ولو قدمت بالبيع وإن لم يفرضها القاضي
 (قوله صار) أى الواجب والمناسب صارت أى النفقة وقيل صار ديناً أى ما اقترضته
 (قوله فلها فسخ النكاح) ويبحث مر الفسخ بالعجز عما لا بد منه من القرش بأن يترتب على
 عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضرب ومن الاواني كالذى يتوقف عليه فهو الشرب
 سم على حج عيش على مر (قوله بالطريق الآتى) وهى امهاله ثلاثة أيام والرفع للقاضى
 وأذنه لها فى الفسخ كما يأتى (قوله أو تسريح باحسان) فيه أن الكلام فى الفسخ منها
 والتسريح طلاق وعبارة مر بعد قول المنهاج فلها الفسخ على الاظهر لغير الدار قطنى والى
 فى الرجل لا يجحد شيئاً يتفق على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد
 من الصحابة اهـ (قوله ولا امتناع مؤسر) خرج بأعسر (قوله ويؤمر باحضاره بسرعة)
 قال حج وقضية كلامه أنه لو أعسر وأحضاره هذا الخوف لم تنفسخ وهو محتمل للندرة ذلك وهذا هو
 المعتمد زى وقال بعضهم إن لها الفسخ حينئذ فقسداً بن حجر الرد عليه (قوله لما فيه من
 المنة) أى على الزوجة ثم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تنفسخ لانتفاء المنة عليها
 شرح المنهج وقوله ثم سلمها الزوج لها ليس بقيد بل مثله ما إذا لم يسلمها فلا يفسخ لانه الآن مؤسر
 حل وقوله لانتفاء المنة عليها أى لانه أى الزوج ملكها بأخذها من المتبرع اهـ برموى (قوله
 أباً وأجداً) ومثله السيد مع عبده (قوله والزوج تحت حجره) بأن كان صبياً أو مجنوناً
 (قوله وقدرة الزوج على الكسب) أى وحصله بالفعل وإذا عجز عن الكسب بمرض يرجى
 زواله فى ثلاثة أيام فلا فسخ وإن طال فلها الفسخ دمياطى والمراد بالكسب الحلال يخرج
 الكسب بالخرور آلات المالاى وبالتخييم ونحو ذلك اهـ برموى (قوله والأعسار بالكسوة)
 أى بأقل الكسوة ويراد بأقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فإنه
 لا فسخ بذلك اهـ حل (قوله عن الأدم) خرج بالنفقة كذا قيل وقد توقف فى إخراج
 الأدم بما ذكر لأن الأدم من النفقة الأقل الآن يقال أراد بالاقول ما لا تقوم النفس به وهو
 الطعام لا الأدم قاله عيش وعبارة حل فالأدم ليس من مسمى النفقة ومنها بالاولى الاوانى

(وان أعسر) الزوج (بنفقة) المستقبل
 لتلف ماله مثلاً فان صيرت بها وأنفقت
 على نفسها من مالها أو مما اقترضته
 صار ديناً عليه وإن لم يفرضها القاضى
 كسائر الديون المستقرة فان لم نصبر
 (فلها فسخ النكاح) بالطريق الآتى
 لقوله تعالى فامساك بمعروف أو تسريح
 باحسان فاذا عجز عن الاول تعين الثانى
 ولأنها إذا فسخت بالجلب والعنة فبالعجز
 عن النفقة أو لى لأن البسود لا يقوم
 بدونها بخلاف الوطء أما لو أعسر بنفقة
 ماضى فلا فسخ على الأصح ولا فسخ
 أيضاً بالأعسار بنفقة الخادم ولا امتناع
 مؤسر من الاتفاق سواء أحضر أم غاب
 عنها لتكتمها من تحصيل حقها بالطلاق
 ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان
 غائباً بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ
 ولا يلزمها الصبر للضررفان كان دون
 مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر
 باحضاره بسرعة ولو تبرع شخص بها
 عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها
 الفسخ لما فيه من المنة ثم لو كان المتبرع
 أباً أو جداً والزوج تحت حجره وجب
 عليها القبول وقدرة الزوج على
 الكسب كالقدرة على المال وإنما
 نفسخ الزوجية بعجز الزوج عن نفقة
 معسر ولو عجز عن نفقة مؤسر أو متوسط
 لم تنفسخ لأن نفقته الآن نفقة معسر فلا
 يصير الزائد ديناً عليه والأعسار بالكسوة
 كالأعسار بالنفقة إذا لا بد منها ولا يلقى
 البسود بدونها غالباً ولا تنفسخ بأعساره
 عن الأدم

والمسكن لان النفس تقوم بدونها بخلاف القوت (و) كذلك ثبت لها خيار (٩١) الفسخ (ان أعسر بالصداق قبل الدخول)

للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض
فأشبه ما اذا لم يقبض البائع الثمن حتى
يجر على المشتري بالفلس والمبيع
باق بعينه ولا تنسخ بعده لتلف المعوض
وصيرورة العوض ديناً في الذمة
(تنبيه) * لو قبض بعض المهر قبل
الدخول كما هو معتاد وأعسر بالباقي
كان لها الفسخ كما أفق به البارزى وهو
مقتضى كلام المصنف لصدق العجز عن
المهر بالعجز عن بعضه وبه صرح الجورى
وقال الاذرى هو الاوجه نقلاً ومعنى
وان أفق ابن الصلاح بأنه لا فسخ اذ يلزم
على اقتائه اجبار الزوجة على تسليم
نفسها بتسليم بعض الصداق ولو أجبرت
لاتخذ الأزواج ذلك ذريعة الى ابطال
حق المرأة من حبس نفسها بتسليم
درهم واحد من صداق هو ألف درهم
وهو في غاية البعد * (تمت) * لا فسخ
باعسار زوج بشى مما ذكر حتى ثبت
عند قاض بعد الرفع اليه اعساره بمينة
أو اقرار في نفسه بنفسه او بنائبه بعد
الثبوت أو ياذن لها فيه وليس لها مع
علمها بالعجز الفسخ قبل الرفع الى
القاضى ولا بعده قبل الاذن فيه نعم
ان عجزت عن الرفع الى القاضى
وفسخت نقد ظاهراً وباطناً للضرورة ثم
على ثبوت الفسخ باعسار الزوج بالنفقة
يجب امهاله ثلاثة أيام وان لم يطلب
الزوج الامهال ليتحقق عجزه فانه قد
يعجز لعارض ثم يزول وهي مدقة قريية
يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره

بها مش نسخة المؤلف وسئل الشهاب
الرملى الى قوله اه سم ليس من التجريد

والفرش ولو لما لا بد منه للشرب والجلوس والنوم وان لم يترك على البلاط والرخام ونقل
عن شيخنا أنه يجب أن لها الا ان الفسخ بذلك أى بالنفى لا بد منه للفرش والشرب فعلم أن ما عدا
النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الاول حل (قوله والمسكن) ضعيف والمعتد
أن لها الفسخ بالمسكن اه مد وبعبارة المنهج لو أعسر الزوج باقل نفقة أو كسوة أو مسكن الخ
والمراد اقل المسكن فلا تنسخ اذا وجد المسكن ولو غير لا تقبها خلافا لما قد يفهم من كلام
العباب أن لها أن تنسخ مع وجود غير الثلاث حل وهذا المعنى مستند من قوله أعسر
مسكن أى أى مسكن كان سواء كان لا نقاً ولا فهو مه أنه لو أيسر بأى مسكن كان فلا تنسخ
(قوله ان أعسر بالصداق) أى كلاً أو بعضاً كما سنبه الشارح عليه على المعتد في الثاني والمراد
بالصداق الحال بخلاف المؤجل فلا تنسخ به وان حل لانها رضى بذمته اه مد (قوله
مع بقاء المعوض) وهو البضع (قوله ولا تنسخ بعده) أى الدخول وبعبارة الزايدى وفارق
المهر المذكور ان قبله حيث تنسخ بالعجز عنها ولو بعد الدخول بأن المهر في مقابلة الوط فاذا
استوفاه الزوج كان تالفاً في عذره بخلاف المذكورات فانها في مقابلة التمكين اه (قوله
وأعسر بالباقي) أى وكان الكل حالا (قوله نقلاً) أى الذى نقل عن الاصحاب (قوله
ومعنى) وهو أن المهر في مقابلة الوط فاذا استوفاه الزوج كان تالفاً في عذره وبقاء
البعض كبقاء الكل فراه بالمعنى العلة المتممة في كلام زى (قوله وان أفق ابن الصلاح)
ضعيف (قوله لاتخذ الأزواج ذلك) أى تسليم البعض (قوله عند قاض) أى أو محكم
برأوى (قوله ان عجزت) أى حساباً بأن لم تتمكن منه أو شرعاً بأن وجدته وطلب منها ما لا يقع
كما في مرنيننا (قوله عن الرفع للقاضى) أى والمحكم كما يؤخذ مما يأتى (قوله باعسار
الزوج بالنفقة) أو المهر (قوله يجب امهاله ثلاثة أيام) ولو في المهر على المعتد زى
وسئل الشهاب الرملى رحمه الله عن امرأة غاب زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
عندها نفقة ولا أقام لها منقلاً وضاعت مصطفاً ومصلحة الأولاد وحضرت الى حاكم شافعى
وأثبت له ذلك وشهدت وتضررت وطلبت منه أن يفرض لها ولا ولادها على زوجها نفقة
فقرض لهم نقد امعينا في كل يوم وأذن لها في اتفاق ذلك عليها وعلى أولادها وفي الاستدانة
عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل القرض والتقدير
صحح واذا قرر الزوج لزوجه في نظير كسوتها عليه حين العقد نقداً كما يكتب في وثائق
الانكحة ومضى على ذلك مدة وطلبت به بما قررها عن تلك المدة وأدعت عليه به عند حاكم
شافعى واعترف بذلك وألزمه فهل الزامه صحيح أولاً وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقر لها
كسوة وأثبتت ذلك بينة وسألت الحاكم الشافعى أن يقر لها عن كسوتها الماضية التي
حلقت على استحقاقها نقداً وأجابها بذلك وقرره كما يفعله القضاة الا أن فهل له ذلك أولاً وهل
ما يعله القضاة من الفرض للزوجة والا ولاد عن النفقة والكسوة عند العسر والحضور
نقداً صحيح أولاً فأجاب تقرير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه
والمصلحة تقتضيه فله فله ويشاب عليه بل قد يجب عليه اه سم * (فرع) * التمت
زوجة غائب من القاضى أن يفرض لها فرضاً اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه

وحلقها على استحقاق النفقة وأنها لم تقبض منه نفقة مستقبلة فينبذ بقرض لها عليه نفقة
معسر حيث لم يثبت أنه غيره ويظهر أن محل ذلك إذا كان له مال حاضر بالبلد يريد الأخذ منه
والأفلا فائدة للقرض الآن له فائدة هي منع المخالف عن الحكم بسقوطها بعض الزمان وهو
أبوحنيقة وأيضا فيحل ظهور مال فتأخذ منه من غير احتساج إلى قاض ورجحه الأذرى اه
س ل * (مسئلة) * لو زوج ابنه بامرأة وضمن لها المهر ثم أعسر الابن فهل لها الفسخ أو لا بد
من اعساره ما المعتقد أنه لا بد من اعساره كما أجاب به الأذرى واعتمده في سؤال له ثم إن
عهده مال فلا بد من يئنة بنبوت اعساره وإن لم يعهده مال فهل يقبل قوله قياسا على المقلس
أو لا بد من اليئنة لانه يابزم عليه ضياع حق الغير وهو الولد محل نظر سم (قوله لتحصيل نفقة)
أي من كل ما تنسخ به ومنه يستفاد أن لها الخروج من المهلة ولو غنية حل (قوله بكسب)
أي وإن أمكنها الكسب في بيتها برماوى (قوله لانه وقت الدعة) أي الراحة قال في الصباح
وقد ودع زيد بضم الدال وقبحها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة اه ويؤخذ من قوله
لانه وقت الدعة الخ أنها لو توقفت تحصيلا على ميتة في غير منزله كان لها ذلك ع ش (قوله
وليس لها منعه من التمتع) أي في غير أوقات التحصيل اه م ر ع ش (قوله من التمتع)
وحل العلامة م ر الاقول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقتها بجمعه فيه والثاني على وقت
التحصيل فلا تسقط نفقتها بجمعه فيه برماوى (قوله نعم الخ) لا يقال هذا مكررمع الاستدراك
المتقدم لأن ما تقدم كان القاضى موجودا وبجرت عن الوصول اليه لاخذ اجرة لها وقع
أولمعه من الوصول اليه وهنا القاضى مفقود بالزرة شيخنا (قوله ولا يحكم) أي أو كان
يفرهما ما لا اه برماوى (قوله في الوسيط الخ) معتمد ع ش (قوله لا خلاف في استقلالها
بالفسخ) فتقول فسخت نكاحي قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الزرع للقاضى سبق
أذلا عبرة بجهلة بلا قاض وفسخها فيظاها وباطنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها
برماوى وسئل م ر عن شخص غاب عن البلد فهل تفسخ عابه زوجته في صيغة الرابع
كل حاضر والحكم خاص بالحاضر فأجاب بأنه ان شهدت يئنة شرعية بأنه معسر الآن عن
نفقة المعسرين ولو باستنادها إلى استعجاب بشرطة أمهله الحاكم ثلاثة أيام ومكنها من الفسخ
صيغة الرابع وحينئذ فالحكم شامل للحاضر والغائب اه من الفتاوى اه م ر (قوله
بنت على المدة) أي بنت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالثلاثة الماضية وتفسخ الآن وعبادة
م ر بنت على المدة قلها الفسخ حالا اه والضابط أن يقال متى أنفق ثلاثة أيام متوالية وبجرت
استأنفت وإن أنفق دون الثلاثة بنت على ما قبله اه برماوى (قوله فأنها بنتى ولا تستأنف)
على اليومين الماضيين فتضم لهما الرابع وتفسخ أول الخامس والحاصل أنه إذا أبسر يوما
أو يومين ثم أعسر بنت بخلاف ما إذا أبسر ثلاثة أيام فأنها تستأنف ولا تبني اه م ر حوى
وعبارة ابن حجر في شرح الصفقة قوله فأنها بنتى أي تبني على اليومين لتضررها بالاستئناف
فتصبر يوما آخر ثم تفسخ فيما يليه اه سئل شيخنا عن رجل يملك عصاة عليها ذهب وفضة ولو لزم
دفعها لزوجته على السكوت من غير أن يذكر لها أنها وديعة أو هبة فهل نكحها بمجرد وضع اليد
عليها أم كيف الحال أفيدوا الجواب فأجاب الحمد لله وحده العصاة المذكورة أمانة شرعية

ولها خروج فيها التعصبل نفقة مثلا
كسب أو سؤال وعليها رجوع
لمسكنها البلا لانه وقت الدعة وليس لها
منعه من التمتع ثم بعد الامهال يفسخ
القاضى أو هي باذنه صيغة الرابع نعم
ان لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في
الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ
فان سلم نفقة اليوم الرابع فلا فسح تبين
زوال ما كان الفسخ لاجله فان أعسر
بعد ما سلم نفقة اليوم الرابع بفسخ
الخامس بنت على المدة ولم تستأنفها كمالو
أبسر في الثالث ثم أعسر في الرابع فأنها
تبني ولا تستأنف ولو رضى قبل
النكاح أو بعده باعساره قلها الفسخ
لأن الضرر يجب تد ولا أثر لقولها
رضيت به أبدا لانه وعد لا يلزم الوفاء به
لأن الضرر لا يتجدد

الزوجة المذكورة للزوج نزعها منها قهر اعلها أي وقت اراده لانها ملكه ولم يصدر منه صبغة شرعية تنقل ملكه عنها الزوجة فهي باقية على ملكه وما اشتهر على السنة العاتمة من أن كل شيء تتمتع فيه المرأة بصير ملكا له كلام باطل لأصل له والله أعلم اه ما قاله بغير وجه ايج ولو اختلف الزوجان أو وارانها ما أو أحدهما ووارث الآخر في أمته دار فان صلحت لأحدهما فقط فله والأفكل تحليف الآخر ان لم يكن بينه ولا اختصاص بيد فان حلفا جعت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بما كاسبا في آخر الدعوى والبيانات ولو اشترى حليما وديبا جاز وجته وزينها بذلك لا يصير ملكا لها بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه ولو جهز بنته بجهاز ملكه الا باليجاب وقبول والقول قوله انه لم يملكها ويؤخذ مما تقر أن ما يعطيه الزوج مصلحة أو صبا حية كما اعتد به بعض البلاد لا يملك الا بلفظ أو قصد اهداء وانما غير واحد بأنه لو أعطاهام مصر وقال العرس ودفعها وصباحية فشترت استردا لجميع غير صحيح اذا التقيد بالشور لا يتأتى في الصباحية لما قرره فيها كالمصلحة لانه ان تلفظ بالاهداء أو قصد ملكته من غير وجه الزوجة والافيه وملكه وأما معسوف العرس فليس واجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أي المهر فان كان قبل الدخول لم يسترده والا فلا لتقرره فلا يسترد بالشور اه برماوى مع زيادة من ع ش على م

* (فصل في الحضانة) *

وتسمى كفالة وتسمى بالبلوغ أو الإفاقة قل وقال في شرح الروض وتنتهى في الصغير بالتميز وأما بعده الى البلوغ تسمى كفالة قاله الماردي وموثم على من تلزمه النفقة ومن ثم ذكرت هنا لأن الحضانة قد توجد مع الارضاع والنفقة وبدونها وبدون أحدهما فلذلك آخرت عنهما ويأتى هنا في اتفاق الحاضنة مع الاثهاد وقصد الرجوع مما ترأفا ويصفي قول الحاكم لها أرضعيه واحضنيه ولك على الأب الرجوع وان لم يستأجرها فان احتاج المحضون لخدمة فعلى والده اخذ ما به لائق به عرفا ولا يلزم خدمته اه (قوله وهو الجنب) وهو من الابط الى الكسح والكسح من آخر الضلع الى الحاصرة (قوله تربية) عبر بالمصادر لان الاعيان اللازمة خارجة عنها وحكمها ما يتقدم قريبا (قوله بما يصلحه) فالمراد بالتربية الاصلاح لامعناها المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبير ايجوز لان التربية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه سن الكمال اه حل (قوله بفصل) أشار به كرام المصدا الى أن الواجب على الحاضنة الاعمال وأما الاعيان فعلى من عليه مؤتمته قل (قوله وكله) بفتح الكاف (قوله في المهد) كالمزججة وجميع مهاده كسهم وسهام قال في المصباح والمهد والمهاد القراش وجميع الاول مهود كفاش ونلوس وجميع الثاني مهد كتاب وكتب (قوله لكن الاناث أليق بها) أي في الجملة فلا ينافى ما أتى من تقدم الأب على غير الأم وأتماتها ع ش وقال مد هذا نوطنة لما بعده والافه لا يدل على أنها تجب لهن فكان ينبغي أن يقال ثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء أم الخ والمراد الاناث والذكور ومن النسب اذا لحق فيها المحرم رضاع ولا مصاهرة كما في قل على الجلال (قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن أم فلا يقدم غيرها عليها الا باعتبارها وتر كها الحضانة فيسلم لغيرها

بها من نسخة المؤلف قوله ويؤخذ الى آخر القول ليس من التحرير اه

* (فصل في الحضانة) *

وهي بلوغ الحاء لغة الضم مأخوذة من الحاضن بكسر ها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعاً تربية من لا يستقل بأمره بما يصلحه ويقبه عما يضمره ولو كبير ايجوزنا س كان يتعهده بفعل جسده وثيابه ودهنه وكله وربط الصغير في المهد وتحريره ليأمن وهي نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأعبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

وهي بلوغ الحاء لغة الضم مأخوذة من الحاضن بكسر ها وهو الجنب لضم الحاضنة الطفل اليه وشرعاً تربية من لا يستقل بأمره بما يصلحه ويقبه عما يضمره ولو كبير ايجوزنا س كان يتعهده بفعل جسده وثيابه ودهنه وكله وربط الصغير في المهد وتحريره ليأمن وهي نوع ولاية وسلطنة لكن الاناث أليق بها لانهن أشفق وأهدى الى التربية وأعبر على القيام بها وأولاهن أم كما قال

مادامت بمنعة اه ع ش على م ر (قوله واذا فارق) ومثل الفراق الموت واحترز
 بقيد المفارقة عما اذا كان الابوان على النكاح فان الولد يكون معهما بقوماً بكفايته الاب
 بالانفاق والام بالحضانة والتربية ان كان على دينها (قوله فهي أحق) أي مستحقة بحضانه
 أي الى سبع سنين ولذا قال الشارح ثم المميز بخير الخ ومجمله اذا لم يكن للمحضون زوج أو زوجة
 يمكن تمتع كل بالآخر والافه وأولى من كل الاقارب وهوئله الحضانة في ماله ثم على الاب لانها
 من أسباب الكفاية كالنفقة ولها أن تطلب عليها أجرة كما لها أن تطلبها بالارضاع فاذا حضنت
 مدة أو أرضعت مدة من غير طلب أجرة لم تستحق لعدم التزامها (قوله لو فور شفتها) أي
 تمامها قال القاضي ولان جهات التقديم ثلاثة الولادة والوراثه والقرابة والجميع موجوده فيها
 فان امتنعت الأم منها لم تجبر عليها وانقلبت لأمهاتها واذا تفرغت في أهلها فلا بد من ثبوتها
 عند حكمه قاله النووي في فتاويه وقال في الروضة في باب الحجر اذا كان النزاع في الاهلية بعد
 تسليمها الولد لم ينزع من يدها ويقبل قولها في الاهلية وقبله لم يسلم اليها الا بعد ثبوتها واذا طلبت
 أجرة عليها وهنالك متبرعة قدمت عليها برماوى (قوله ثم بعد الام أمهات لها) محل ذلك
 اذا لم يكن للمحضون بنت والافهى مقدمة على أمهات الام كما يأتي في الفرع بعده وحاصل
 ما ذكره الشارح من مراتب النساء الخالص سبع وقد نظمها بعضهم فقال
 أم قاة لها بشرط أن ترث * فأمهات والد والدته ورث
 أخت نخالة فبنت أختيه * فبنت اخ يا صاح مع عمته

ثم اعلم أن المستحق للحضانة ان تمحض انا فاقدمت الام فأمهاتها الى آخر ما تقدم وان تمحض
 ذكوراً ثبتت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم كابن الم ولان ثبت لمهرم غير وارث كما في
 الام والخمال وان اجتمع الذكور والانات قدمت الام ثم أمهاتها ثم الاب ثم أمهاته ثم الاقرب
 فالأقرب وهذا حاصل ما في الروضة وهو توضيح لما ذكره الشارح (قوله وان علت الام) لاسماحة
 لهذه الغاية مع قوله ثم أمهات لها ويمكن على بعد أنه أتى بلشاً كامة مابعد ولو قال وان علون أي
 الاتهات لكان أولى (قوله فأمهات أب) أي بعد الاب (قوله وهي) الضمير عائدة على الغير
 وهو مذكور فكان حقه أن يقول وهو الخ ويجب أن الغير هنا مؤنث في المعنى فلذلك صحت
 إعادة الضمير المؤنث عليه ومن ثم قال قل قوله وهي أي الواحدة منهم وأجيب أيضاً بأنه
 استنبط التآنيث من المضاف اليه (قوله كما أم أبي أم) لادلائها بمن لاحق له في الحضانة
 وقدمت أمهات الام على أمهات الاب لقوتن في الارث فانهم لم يقطن بالاب بخلاف أمهاته
 ولان الولادة قيم محقة وفي أمهات الاب مظنونة وقوله لادلائها بمن لاحق له أي بحال وهو
 أبو الام فكأن كالاجنبية بخلاف أم الام اذا كانت الام فاسقة أو متزوجة لاستحقاقها
 الحضانة في الجملة وقوله وفي أمهات الاب مظنونة وذلك لانه يحتمل أن يكون الولد من غير وطء
 الاب كأن يكون من زنا اه (قوله فأخت) أي للمحضونة ولولام وهو معطوف على فأمهات
 أب (قوله لانها أقرب) أي وترث أيضاً برماوى (قوله لانها تدلى بالام) الظاهر أنها تدلى
 بالجدّة شيخنا (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله كالأخت مع الاخ) أي كما أن الأخت
 مقدمة على الاخ أي اذا اجتمعت الأخت مع الاخ قدمت فكذلك بنت الأخت تقدم على بنت

(واذا فارق الرجل زوجته) بطلاق
 أو فسخ أو لعان (وله منها ولد) لا يتركها
 مكان أو نفي أو خنثى (فهى أحق
 بحضانه) لو فور شفتها ثم بعد الام
 أمهات لها وراثات وان علت الام
 تقدم القرى فالقربى فأمهات أب
 كذلك ونخرج بالوراثات غيرهن
 وهى من أدلت بذكريهن أو ثبوت
 أبي أم فأخت لانها أقرب من الخالة
 نخالة لانها تدلى بالام فبنت أخت فبنت
 أخ كالأخت مع الاخ فعممة

الاخ لان ابن المقدم مقدم (قوله لزيادة قرابتهم) الاولى لقوة قرابتهم (قوله فرع) غرضه
تقديم ما تقدم واشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج
ذكر اكن أو أختي على سائر الاقارب فالحكم الاول بتقديمه قوله سابقا فأمتهات لها وارثات الخ
أي محل تقديم الجدات بعد الام اذ لم يكن للمحزون بنت والا فتقدم عليها والحكم الثاني
بتقديمه قوله سابقا أو أختي على سائر الاقارب (قوله عند عدم الابوين) أما الابوان
فبما تقدمان عليها (١) وعليه فلو اجتمعت جدة لام وأب وبنت قدم الاب وان كان محجوبا بأم الام
ثم البنت ولا حول لام الام لمجيها بالبنت فلما كانت محجوبة بالبنت قدم الاب عليها وأطال ابن
مجر في التردد فيه فليراجع اه ع ش (قوله أو زوج) شمل الذكر والانثى بدليل تعميم الشارح
ولكن قوله تتمعه بها قاصر فيزاد وتمتعها به اذا كان محضونا وفي بعض النسخ تتمعه به أي بالمحزون
الشامل للذكر والانثى (قوله يمكن تتمعه) أي الزوج به أي بالمحزون (قوله والمراد بتتمعه بها)
أي اذا كان المحزون أنثى ومثل الزوجة الزوج فلا بد أن يتأني منه الوطء لها وعبارة ع ش
والمراد بتتمعه بها وطؤه أي حاضنا كان أو محضونا * (فائدة) * لو كان كل من الزوج
والزوجة محضونا فالخصانة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيسلي
أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج (قوله فلا بد أن تطيقه) أي فلا بد أن
يتأني وطؤه لها وأن تطيقه والان لا تسلم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج
يملكه الوطء والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأني منه فلا تقدم على
غيرها حل وعش (قوله فلا تسلم اليه) ولو قال لأطوها وان كان ثقة ع ش (قوله
وثبتت الخصانة لآثي) أي زيادة على ما مر وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الاناث
وغرضه زيادة خمسة لهن الخصانة زيادة على ما تقدم وهن بنت الخالة وبنت العممة وبنت العم
لابوين أو لأب وبنت الخال على المعقد (قوله لم تدل بذكر غير وارث) صادق بصورتين بأن لم
تدل بذكر أصلها كأن تدل بامات كبتت الخالة وبنت العممة أو أدلت بذكر وارث كبتت عم لابوين
أو لأب ومفهومه أنها اذا أدلت بذكر غير وارث لاحضانه لها كبتت الخال وبنت العم والام وأم
أي الام وهو مسلم في الآخرين والمعتمد في بنت الخال ثبوت الخصانة لها واعلم أن الاقسام ثلاثة
اجتماع اناث فقط ذكر فقط اجتماع الصنفين وحاصل القسم الاول أنه يقدم الام ثم أمتهاتها
ثم أمتهات الاب ثم الاخت مطلقا ثم الخالة مطلقا ثم بنت الاخت مطلقا ثم بنت الاخ مطلقا ثم العممة
مطلقا ثم بنت الخالة ثم بنت العممة ثم بنت العم لابوين أو لأب ثم بنت الخال وأما اجتماع الذكور
فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لابوين أو لأب ثم العم لابوين أو لأب
وأما اجتماع الذكور والاناث فتقدم الام على كل الذكور ثم أمتهاتها كذلك ثم الاب يقدم على
كل الاناث غير الام وأمتهاتها ثم أمتهات الاب تقدم على كل الذكور ثم اذا عدت الاصناف
الاربعة الام وأمتهاتها والاب وأمتهاته يقدم الاقرب من الحواشي ذكر اكن أو أختي وابن أخ
يقدم على خالة وعممة أو أختي كآخت وبنت أخ يقدم على عم لابوين أو لأب وابن عم كذلك فان

(١) بهامش نسخة المؤلف قوله وعليه
أي على كون الابوين مقدمين عليها فهو
مستأنف لا معطوف على قوله عليها اه
وكتب على قوله بأم الام أي أم أمها اه

قوله به أي بالمحزون هذا على ما في بعض
النسخ الذي ينبه عليه قيل
وما بالعهد من قدم اه

وتقدم أخت وخالة وعممة لابوين عليهن
لاب لزيادة قرابتهم وتقدم أخت وخالة
وعممة لأب عليهن لآتم لقوة المحبة
* (فروع) * لو كان للمحزون بنت قدمت
في الخصانة عند عدم الابوين على الجدات
أو زوج يمكن تتمعه بها قدم ذكر اكن
أو أختي على كل الاقارب والمراد بتتمعه
بها وطؤه لها فلا بد أن تطيقه والا فلا
تسلم اليه كما صرح به ابن الصلاح في
فتاويه وثبتت الخصانة لآثي قرينة غير
محرم لم تدل بذكر غير وارث

استويا ذكورة وأنثى أقرع وقوله لم تدل بذكر غير وارث كما علم من التقيد بالوارثات فيما ستر
 بخلاف غير القرينة كالمعتقة وبخلاف من أدلت بذكر غير وارث كبنات خال وبنات عم لأم وكذا
 من أدلت بوارث أو بآثى وكان المحضون ذكرا انتهى شرح المنهج وقوله كبنات خال لانها تدل
 بمن لاحق له في الحضنة أصلا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوته لبنت العم للام
 يفرق بأن الخال أقرب للام من بنت العم للام لأن أباهما الذي هو الخال أقرب للام كذا قيل حل
 وراجع ما في حاشية س (قوله كبنات خال) وتقدم بنت الخالة قياسا على أمها (قوله ولذكر
 قريب) أي بعد ما تقدم من الاناث لما يأتي أنه لو اجتمع ذكور واثنا عشر عس والمراد بقوله
 لذكر أي عند فقد الاناث وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الذكور وله أربعة أحوال
 اجتماع الارث والمحرمة كالاب اجتماع الارث دون المحرمة كابن العم فقد هما كابن الخال
 فقد الارث فقط كالخال (قوله أو غير محرم كابن عم) الظاهر أن الكاف استقصائية إذ ليس لنا
 ذكر وارث قريب غير محرم الابن العم (قوله والولاية) وبهذا فارق بنت العم للام كما مر أيضا
 برماوى (قوله بترتيب ولاية النكاح) متعلق بتبنت المقدار أي تبنت الحضنة لذكر قريب
 وارث على ترتيب ولاية النكاح والمراد بقوله بترتيب ولاية النكاح أي في الجملة لأن الاخ للام له
 حق هناك وولاية النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لأن الجد مقدم على الاخ عنا كافي النكاح
 بخلافه في الارث قاله في شرح المنهج وقوله لأن الجد أي لانها تبنت لاصول قبل الحواشي
 وقوله كافي النكاح يدل عليه أن الاخ للام هنا مقدم على العم والولاية له في النكاح اه حل
 مع زيادة (قوله ولا تسلم مشبهة لغير محرم) ظاهر كلامهم أن المحضون المذكورين لم يغير المحرم
 أي لذكر غير المحرم ولو كان مشتهى والراجح أنه لا يسلم له أخذ من العلة فكان من حقه أن
 يقول ولا يسلم مشتهى وينبغي أن يكون ذلك اذا وجدت رية والابن انتفت فتسلم له حل
 وعبارة البرماوى قوله لغير محرم ظاهر كلامه تسليم الذكر ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث
 لا رية وبهذا يجمع التناقض اه واعلم أن هذا أعني قوله ولا تسلم الخ راجع لقوله ولذكر
 قريب الخ ولو قال ولا يسلم مشتهى ذكرا كان أو أنثى لغير محرم كذلك ليرجع أيضا لقوله وتبنت
 لأنثى قريبة لكان أولى كذا قيل وهو يقتضى أن الأنثى غير المحرم لها حق في حضنة الذكر
 المشتهى وفي س (خلافه ويؤيده ما تقدم عن شرح المنهج من قوله أو بآثى وكان المحضون
 ذكرا (قوله لثقة) أي لامرأة ثقة (قوله يعينها) أي يعينها غير المحرم وكان عليه ابراز
 الضمير لأن الصفة جرت على غير من هي له (قوله كبنته) أي أو غيرها ولو بأجرة من ماله لأن
 الحق له في ذلك برماوى والمراد ببنته التي يستحق منها فتسلم اليه أي تجعل عنده مع بنته نعم ان كان
 مسافرا وبنته معه في رحله سلمت اليها لاله كمالو كان في الحضر ولم تكن بنته في يده وبهذا يجمع
 بين قولهم في وضع تسلم اليه وفي آخر تسلم اليها شرح الروض (قوله وان علمت) أي
 الامهات والافلا حاجة اليه بعد قوله فأمهاتها أي لو قلنا ضمير علمت راجع للام واذا رجع الضمير
 للامهات فكان يقول وان علمت (قوله فأب فأمهاته) المراد كما قاله سم أنه يقدم بعد
 الاب أمهاته ثم الجد ثم أمهاته وهكذا عس (قوله لما ستر) ان كان تعليلا لتقديم الام فالذي
 مرهوقه ولو فور شفعها وان كان تعليلا لتقديم الاب فالذي مرهوقه ولو فور شفعته وقربته

كبنات خال وبنات عم ولذكر قريب
 وارث محرم كابن كاخ أو غير محرم
 كابن عم ولو فور شفعته وقوة قرابته
 بالارث والولاية يزيد المحرم بالمحرمة
 بترتيب ولاية النكاح ولا تسلم مشبهة
 لغير محرم حذرا من الخلوة المحرمة بل
 تسلم لثقة يعينها هو كبنته وان اجتمع
 ذكور واثنا عشر فأمهاتها
 وان علمت فأب فأمهاته وان علمت لما ستر

بالارث والولاية والمحرمية في المحرم ولهذا قال شيخنا العشاءي لم يترهناشي وانما سرفي شرح
 المنهج فراجعه فبجاءته وأولاهن أم لو فور شفقتهما الخ وان اجتمع ذكور واناث فأم فأمهاتها
 فأب فأمهاته وان عملا لأمهات أم قال حل قوله لأمهات أي من تقديم الأم على أمهاتها لو فور
 شفقتهما وقدمت أمهات الأم على الأب لأنها بالنساء ألبق وقدم الأب على أمهاته لأنه أقوى
 وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن اه (قوله الأقرب فالأقرب من الحواشي) برد
 عليه تقديم الخالة على بنت الأخ والأخت اذ قد وجد التقديم ولا أقربية تأمل شورى (قوله
 قدمت الأختي) فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ شرح المنهج وقوله على أخ أي
 ولو شقيقا وقوله وبنت أخ أي ولومن الأم وقوله على ابن أخ أي ولولابوين (قوله
 أصبر) أي أشد صبرا وتجلدا على تحمل المشاق وقوله أبصر أي أشد بصيرة أي علما بأمر
 الحضنة فهو عطف مغاير (قوله ذكورة) كعمين أو نوثة كخالتين (قوله فلا يقدم على
 الذكر) أي في محل لو كان أنثى تقدم عليه شرح الروض فلو كان للمعضون أخوان ذكر
 وخنثى جعل الخنثى كالأخ كقوله في غيرهما ولا يجعل كالأنثى حتى يقدم على الذكر بدون قرعة
 وقوله صدق بيمينه أي فيقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أنوثته بيمينه وانظر هلا قال
 الشارح فلا يقدم عليه وما نكتة الاظهار في محل الاضمار (قوله ثم المميز) وهو من وصل الى
 حالة بحيث يبا كل وحده ويشرب وحده ويستغني وحده ولا يتقدم بسبع سنين قل وقبل
 التمييز يبقى عندهم هو عنده اه شيخنا زاد في المنهج ان افتقر أواده من السكاح وهو جرى على
 الغالب كما قاله سم على حج حتى لو كانت الأم في نكاح الأب ولا يأتها الا حيانا كان كالأول افترا
 في التخيير كما ذكره ع ش ولهذا أسقطه الشارح هنا فتأمل (قوله ان صلحا) فان لم يصلح
 الا أحدهما تعين فلا يخير (قوله ولو فضل أحدهما الا خردينا) أي بأن كانا عدلين لكن
 أحدهما أرحع عدلا لئلا يأتى أن الفاسق لا حضنة له ومقتضى القياس أن يجري مثل ذلك
 في غير المسلمين بأن يكون أحدهما أعدل في دينه ويقدم اليهودي أو النصراني على الآخر
 ان كان عربيا أو مجوسيا أو مرتدا كما هو معلوم (قوله فأيهما) موصولة ممتدة وبجمله اختار
 صله والعايد محذوف أي اختاره وبجمله سلم خبر وظاهر كلامه تغيير الولد وان أسقط أحدهما
 حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع المختار من كفاته كقوله الآخر
 فان رجع الممتنع منهما أعيده التخيير وان امتنعا وبعدهما مستحقان لها بحد وجدة تخير بينهما
 والأجبر عليهما من تلزمه نفقته لانهم من جمل الكفالة شرح مر (قوله خير غلاما) وانما
 يدهى عرفا بالغلام المميز فصح الاستدلال به ومثله الغلامه قال في المصباح الغلام الابن الصغير
 ثم قال قال الأزهرى وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكره غلام فلم يخصوا الغلام
 بالمميز اه ع ش على مر (قوله في الانتساب) صوابه في التخيير وكتب بعضهم قوله
 في الانتساب أي عند الاشتباه فيما اذا وطئ رجلان امرأة بشبهة وأنت بولد يمكن من كل منهما
 فانه يعرض على القاتل فان ألحقه بأحدهما فالامر ظاهر فان لم يوجد قاتل أو تخير أو نفاه
 عنهما أو ألحقه بهما انتسب بعد كماله لمن يميل طبعه اليه سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله
 وقد يتقدم) أي التمييز على السبع الخ وظاهر اناطة الحكم بالتمييز أنه لا يتوقف على بلوغه

الأقرب فالأقرب من الحواشي ذكر
 كان أو أنثى فان استويا قربا قنمت
 الأنثى لأن الاناث أصبر وأبصر فان
 استويا ذكورة أو أنوثة تقدم بقرعة من
 خرجت قرعته على غيره والخنثى هنا
 كالأخ فلا يقدم على الذكر فلو ادعى
 الأنثى صدق بيمينه (ثم المميز) بخير
 ندبا (بين أنويه) ان صلحا أحدهما
 بالشروط الأتية ولو فضل أحدهما
 الا خردينا أو مالا ومحبة (فأيهما)
 اختاره سلم اليه لأنه صلى الله عليه وسلم
 خير غلامين أبيه وأمه رواه الترمذي
 وحسنه والغلامه كالكفالة
 في الانتساب ولان القصص بالكفالة
 الحفظ للولد والمميز أعرف بحفظه
 فيرجع اليه وسن التمييز بالسبع
 سنين أو ثمان تقريبا وقد يتقدم على
 السبع وقدية أخر عن الثمان

سبع سنين وأنه اذا جاوزها بالتمييز بقي عند أمته والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه
لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وأن ميز أنه لا يخبر حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فإن المدا فيه على معرفة ما فيه
لما فيها من المشقة تخفف عنه حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فإن المدا فيه على معرفة ما فيه
صلاح نفسه وعدمه فبقيد بالتمييز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على مر (قوله فداره) أي
التخير وقوله عليه أي التميز (قوله ويعتبر في تميزه) ظاهر كلامه أن ذلك داخل في حد التميز
وليس كذلك فكان الاولى أن يقول في تخيره الآن يجاب بأن في بمعنى مع (قوله بأسباب
الاختيار) وهي الدين والمحبة وكثرة المال وغير ذلك مما يقتضي الميل اه شيخنا (قوله الى
حصول ذلك) أي ما ذكر من المعرفة وقوله وهو أي حصول ذلك (قوله ويخير) أي المميز
الذي لأب له أيضا بين أم وان علت وجده وان علا مد وأشار اشار ح ذلك الى أن قول المتن
يخير بين أبويه ليس قيداً (قوله أرغيه) أي بعد فقد الجدة (قوله من الحواشي) أي الذي كور
من العصبات أخذ من قوله بجامع العصبية ع ش (قوله كما يخبر) حيث لا أم بين أب وأخت
لغير أب ولولا أم مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام اه حل وتقدم أنه عند اجتماع
الذكر والآنث يقدم الأب على سائر الحواشي ومن جعلهم الاخت والحالة فالأب مقدم
عليهما ومقتضى ما هنا أن المحضون كان قبل التميز عند الاخت والحالة ويخير بعده بين من كان
عندها وبين الأب وهذا لا يأتي الا على القول الضعيف القائل بتقدمهما على الأب فليست أم
وليحذر ويجاب بأنه كان قبل التميز عند الأب فيخير بعد التميز بين الأب والاخت والحالة عند
عدم أمتها وما المانع من ذلك ثم رأيت في سم مانفصه قال في الارشاد ويخير بين مستحقته
وأخت قال شارحه هو يقيد أنه لا يخبر بين الأب والاخت ولا ينسبه وبين الحالة قال وهو المعتمد
الموافق لما في الروضة وأصلها وما في المنهاج من ترجيح التخير بين الأب والاخت وينسبه وبين
الحالة تفريع على المرجوح وهو تقديمهما على الأب قبل التميز (قوله وأخت لغير أب) أي
شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يخبر بينهما وبين الأب لانها لم تدل بالأم سم مع أن الاخت
للأب مقدمة على الاخت للام حل أي فلا يصح إخراجها فالاولى أن يقول كأب وأخت
ويحذف قوله لغير أب وما عل به سم لا يمنع حقها وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو
موجود فكان مانعاً لها والاخت الشقيقة تدل بجهتي الأب والام فاعتبرت جهة الأم وكذا
الاخت للام ومحل تقديم الاخت للأب على الاخت للام قبل التميز (قوله وله بعد اختيار
أحدهما الخ) أي في عمل باختياره الثاني بعد اختيار الاول فيحول اليه وليس المراد بذلك
الاباحة المقابلة للتحريم لانه غير مكلف ع ش (قوله ليس يعورة) مقتضاه ولو أمر بدجلا
اه حل (قوله وهل هذا) أي عدم منعه زيارة أمته (قوله الاول) معتمد (قوله ويمنع الأب
أنى) محله اذ لم يمنعها زوجها وكانت مخدرة فيجب على الأب تمكينها من زيارتها سم لكن
في شرح م ر خلافة في المخدرة اه ع ش والمراد بقوله ويمنع الأب أنى أي ندبا فلو أطلقها
لأتمها لم يحترم ع ش م ر مع زيادة (قوله وعدم البروز) عطف سبب على سبب (قوله
والام أولى منها) ظاهره عدم الفرق في الأم بين المخدرة وغيرها وهو كذلك اه م ر ع ش وعبرة
البرماوى فان كان لها عذر ولو بتخدرها أو منع زوجها أرسلت البنت اليها اه (قوله

قداره عليه لا على السن قال ابن الرفعة
ويعتبر في تميزه أن يكون عارفاً بأسباب
الاختيار والآخر الى حصول ذلك وهو
موكول الى اجتماع القاضى ويخبر أيضاً
بين أم وان علت وجده أو غير من
الحواشي كاخ أو عثم أو ابنه كالأب
بجامع العصبية كما يخبر بين أب وأخت
لغير أب وأخت كالأمة وله بعد اختيار
أحدهما تحوّل للآخر وان تكرر
منه ذلك لانه قد يظهر له الامر على
خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره
قبل نعم ان غلب على الظن أن سبب
تكرره قلة تميزه تركه عند من يكون
عنده قبل التميز فان اختار الأب ذكر
لم يمنع زيارته أمته ولا يكلفها الخروج
لزيارته لئلا يكون ساعياً في العتوق
وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج
لانه ليس يعورة وهل هذا على سبيل
الوجوب أو الاستحباب قال في
الكفاية الذي سرح به البندنجي
ودل عليه كلام الماوردى الاول
ويمنع الأب أنى اذا اختارته من
زيارة أمته تألف الصيانة وعدم البروز
والام أولى منها بالخروج لزيارتها
ولا تمنع الأم زيارة ولديها على العادة
كسوم في أيام

(لا في كل يوم) هذا في منزلها بعيدا من منزلها قريب فلا بأس بدخولها كل يوم قاله
 الماوردي شرح م ر ا ح وقد توقف في الفرق بين قرية المنزل وبعضه فأن المشتقة في حق
 البعيدة انما هي على الامة فاذا تحملتها وانت في كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشتقة فأي فرق بين
 البعيدة والقرية قاله ع ش قال الرشيدى ثم ظهر أن وجهه النظر للعرف فأن العرف
 أن قريب المنزل كالجار يتردد كثيرا بخلاف بعيدة اه (قوله ولا يمنعها من دخولها بيته) أي
 لا يجوز فيحرم عليه ذلك وتدخله قهر عليه ولها أن لا تكتفي باخراج الولد اليها على الباب حل
 قال قل على الجلال قيل يشك كل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب
 بأن في هذا مظنة الافساد عليه اه وفي ع ش على م ر وفيه أنه لا يجب عليها تمكينه من
 دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمفعته ولا زوج لها بل ان شامت أذنت له في الدخول حيث
 لاربية ولا خلوة وان شامت أخرجته له وعليه في فرق بين وجوب التمكين على الابن من الدخول
 الى منزله حيث اختارته الانثى وبين هذا تيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخول الامة بلا مشقة
 بخلاف الامة فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فمر عا جرت ذلك الى نحو الخلوة اه
 فافهمه فانه نفيس (قوله وهي) أي الامة ولي يقر يرضها فلو ما نأ وأحدهما فليس للاب منع
 الامة من حضورها تجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولوتنازع في محل دفنه أجيب الاب
 لأن المؤنة عليه وهذا من تتهابها وبماوى وقل على الجلال وعبارة ع ش على م ر
 ولومات فقالت أمة ادفنه في تربى وقال الاب بل في تربى كان الجواب الامة على ما يحسنه
 الزركشى وبحث ابن حجر أن الجواب الاب ومثله م ر ومثله حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان
 مات عند أمة والاب في غير بلد اه والمراد بقرية أحدهما القرية التي اعتادا أحدهما الدفن
 فيها ولو مسبله كما في ع ش اه (قوله في الحالين) وهما كونه عنده وكونه عندها (قوله واذا
 اختارها) أي الامة ذكر الخ (قوله فعندها ليل الخ) هذا جرى على الغالب فلو كانت حرفة
 الاب ليلالا فلاقرب أن الليل في حقه كالنهار في حق غيره حتى يكون عند الاب ليلالا في وقت التعلم
 والتعليم وعند الامة نهارا كما قالوه في القسم بين الزوجات شرح الروض فالمراد بالليل عدم وقت
 الحرفة ولونها راء عكسه كما في قل على الجلال (قوله وعنده) أي الاب وان علا ومثله الوصي
 والقيم بماوى (قوله على ما يليق به) أي الولدان لم تكن صنعة أبيه بل الواجب للاتق به هو
 كإن جارا لكنه عاقل حاذق جدا فلا يليق به أن يكون جارا وكأن عالم في غاية من البلادة وعدم
 المعرفة فلا يليق به أن يكون عالما وهكذا فلذلك اعتبر المصنف للاتق به (قوله لأن ذلك من
 مصالحه) وأجرة ذلك في مال الولدان وجسد والافعل من عليه نفقته م ر ولو كان أبوه في غير
 بلد أمة ولزم على اقامته معها ضياعه فالخضاعة لايه (قوله يقال الادب على الآباء والصالح
 على الله) وعلى في الاول للوجوب والتأكد وفي الثاني للفضل والكرم قل (قوله على
 العادة) ويعتبر في دخوله على الامة رجود محرم أو نسوة ثقات ويحترز في زيارته عن الخلوة نعم
 لو كانت من قربة ومنعه الزوج من دخوله بيته خرجت اليه الى الباب لراها ويتفقدها
 بماوى (قوله لأن الخضاعة لها) أي اصالة (قوله فلا خضاعة لمجنون) وكذا أبرص وأجذم
 وذو مرض دائم يشغل عن أحوال المحضون ولا يضتر العصى لكن ينسب القساوى عنه كالمغص

لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها
 بيته واذا زارت لا تطيل المكث
 وهي أولى بقر يرضها عنده لانها
 أشقى وأهدى اليه هذا ان رضى
 به والا فعندها ويعود ههنا ويحترز
 في الحالين عن الخلوة بها واذا اختارها
 ذكر فعندها ليلالا وعندها راء ليعلمه
 الامور الدينية والدنيوية على ما يليق به
 لأن ذلك من مصالحه فمن آداب ولده
 صغيرا سربة كبيرا يقال الادب على
 الآباء والصالح على الله تعالى
 واختارتهما أي أوصيته كما يحسنه
 بعضهم فعندها ليلالا ونهارا الاستواء
 الزميين في حقها ويرورها الاب على
 العادة ولا يطلب احضارها عنده وان
 اختارهما عمرا أقرع بينهما ويكون
 عنده من خرجت قرعته منهما أو لم يجتز
 واحد منهما فالامة أولى لأن الخضاعة
 لها ولم يجتز غيرها (وشرايط) استحقاق
 (الخضاعة سبعة) وتلك ستة كما ستعرفه
 أحدها (العقل) فلا خضاعة لمجنون
 وان كان جنونه متقطعا لانها ولاية
 وليس هو من أهلها ولا يأتى منه
 الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج
 الى من يحضنه

نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة
 كما في الشرح الصغير لم تسقط الحضانة
 كمرض يطرأ أو يزول (و) ثانيها
 (الحرية) فلا حضانة لرقيق ولو لم يعضا
 وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من
 أهلها ولا له مشغول بخدمة سيده
 وانما لم يؤثر اذنه لانه قد يرجع
 فيشوش أمر الولد ويستثنى ماله
 أسلمت أم ولد الكافرة ولدها يتبعها
 وحضانتها لها ما لم تنكح كما حكاه
 في الروضة في أمتهات الاولاد والمعنى
 فيه كما في المهمات فراعها منع السيد
 من قرانها وورثتها (و) ثالثها
 (الدين) أي الاسلام فلا حضانة لكافر
 على مسلم اذ لا ولاية له عليه ولانه ربما
 فتنه في دينه فيحضنه أقارب المسلمين
 على الترتيب المار فان لم يوجد أحد
 منهم حضنه المساوون وموته في ماله
 فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه نفقته
 فان لم يكن فهو من محايي المسلمين
 وينزع عن ديارهم الاقارب الذميين ولا
 دعي وصف الاسلام وثبت الحضانة
 للكافر على الكافر والمسلم على الكافر
 بالاولى لان فيه مصلحة له (و) رابعها
 وخامسها (العفة والامانة) جمع
 المصنف بينهما لتلازمهما اذ العفة
 بكسر الميم المأملة الكف عما لا يحل
 ولا يحمد قاله في المحكم والامانة ضد
 الخيانة فكل عفيف أمين وعكسه
 فلو عبر المصنف عن الثالث الى هنا
 بالعدالة لكان أنخصر فلا حضانة
 لفاسق لان الفاسق لا يلي ولا يؤمن
 ولان المحضون لاحظ له في حضنته
 لانه ينشأ على طريقته وتكني العدالة
 الظاهرة كشهود النكاح

عليه زمن انعمائه برماوى فان زاد على ثلاثة أيام انقلبت للابعد (قوله كيوم في سنة) ويغني
 ثبوت الحضانة في ذلك اليوم لوليه اه مد (قوله فلا حضانة لرقيق) أي على حر أو رقيق ابتداء
 أو دواما اه برماوى (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله فلا حضانة لرقيق (قوله وحضانتها
 لها) ظاهره وان وجد غيرها كان كانت أمتهامسلة حررة خالية من الموانع اه ع ش (قوله
 ما لم تنكح) فلو نكحت قال الرافعي صار الاب أحق بالولد الا أن يكون الولد عميرا فيضاف
 أن يفتنه عن دينه فلا يترك عنده قال النووي الصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا حضانة للكافر
 على مسلم فلا حضانة هنا للاب زى فيجبري في الولد ما ذكره الشارح في الشرط الثالث من قوله
 فيحضنه أقارب المسلمين كيف هذا مع أن أباه كافر فليس له أقارب مسلمون ويمكن أن يكون له
 أخت وخالة وأخ وعم أسلوا وعبارة البرماوى قوله ما لم تنكح فان نكحت انقلبت الحضانة
 لأهلها المستحقين لها للاب لكفره اه وقال ع ش فان نكحت فوليه الحاكم (قوله والدين)
 أي التوافق في الدين (قوله فلا حضانة لكافر على مسلم) أي ولو باللفظ فن وصف الاسلام من
 أولاد الكفار نزاع منهم وجوب الاحترام للكلمة ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من أقارب
 وموته في ماله ثم على من تلزمه مؤنته ثم على المسلمين وأقاربهم كلامهم ثبوتها للكافر على الكافر
 وهو كذلك وسواء فيما ذكره والاثني اه برماوى وحاصله أن الصور أربع مسلم على مسلم
 كافر على كافر مسلم على كافر في هذه الصور تثبت الحضانة والرابعة حضانة الكافر على المسلم فقير
 صحيحة (قوله فهو من محايي المسلمين) أي من محتاجي المسلمين فتكون مؤنته في بيت المال
 فان لم يكن فعلى ميسائر المسلمين كما قرره شيخنا (قوله لان فيه) أي في المسلم أي في حضنته
 مصلحة له أي الولد (قوله والامانة) ذكر ع ش في حاشيته على ابن قاسم الغزالي أن المراد بالامانة
 أمته على حفظ الطفل بأن لا يخشى عليه معها انحطاط وعليه فهي مقابلة للعفة اه شيخنا
 (قوله جمع المصنف الخ) لا يخفى أن المعطوفات فيها جمع بين كل معطوفين أكن اذا ظهرت
 حكمة بين معطوفين متلاصقين منها ينبغي التنبيه عليها كما هنا قل (قوله لتلازمهما) فيه نظر
 مع ما ذكره فيهما فلو قال لا يبينهما من العموم المطلق لكان مستقيما قل والاولى أن يكون
 بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله عما لا يحل) أي عما يحرم فيخرج المكروه أو عما لا يحل
 حلال مستوى الطرفين بأن لم يحل أصلا وهو الحرام أو يحل خلا غير مستوى الطرفين
 فيدخل المكروه وهذا أنسب بقوله ولا يحمد أي فاعله على فعله اذ المكروه لا يحمد فاعله
 على فعله على أن العفة تكون على ترك الحلال فضلا عما فيه شبهة ولا يقال لهذا خائن وبهذا
 علم أن ما ذكره بقوله فكل عفيف أمين وعكسه غير مستقيم على أن هذا التعبير غير صحيح
 هنا اذ الكلام فيما يطل الحضانة وهو ما فيه فسق كما أشار إليه قل (قوله فلو عبر
 بالعدالة) ان أراد بالعدالة عدالة الشهادة شمل الشروط الخمسة السابقة وان أراد به اعدالة
 الرواية خرجت الحرية ودخل غيرها مما شملته عدالة الشهادة وكل غير صحيح قل نعم لو عبرا بالتن
 بعدم الفسق لكان أولى كما إذا أسلم الكافر فانه يقال له غير فاسق لا عدل لعدم حصول الملكية
 التي تحصل بها العدالة عنده وتكني العدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في مقامها بعده
 فان نوزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة

بالجرح اه برماوى (قوله ان وقع نزاع) أى قبل أن يتسلم الحاضن المحضون والاقبل
قول الحاضن فى الاهلية قل (قوله بأن يكون أبواه مقيمين الخ) الاولى أن يقول
بأن يكون الحاضر مقيما لأن الكلام فى شرائط استحقاق الحضانة وصنيع الشارح بقوله
بأن يكون الخ لا يناسب الاكون الإقامة شرط التخصير الولد بين أبويه كما قرره شيخنا
والحاصل أن من له الحضانة ان أراد سفره غيرة - له أن كان الولد مع المقيم حتى يرجع المسافر
وان أراد سفره نقله كان الولد مع العصابة سوا مكان المقيم أو المسافر اذا أمن الطريق والمقصد
والافانسيم أولى (قوله فلو أراد أحدهما) أى الابوين كما هو صريح كلامه وهو لا يناسب
التعميم بعده بقوله فالعصابة من أب أو غيره فتأمل قل وقال بعضهم فلو أراد أحدهما أى أحد
من له حق فى الحضانة (قوله فالمقيم أولى) ما لم يكن المقيم الأم وكان فى بقائه معها خيرا
مصلحة كما لو كان يعلمه القرآن أو الحرفة وهما يبذلان يقوم غيره مقامه فالأب أحق بذلك
كما تقدم عن البرماوى ومثله فى العنانى (قوله لخطر السفر) طالبت مدته أولا ولو أراد
كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار فى الروضة شرح المنهج والظاهر أن الحاجة ليست
بتمديد بل مثلها للرهبة وعبرة مر فان أراد كل منهما واختلنا مقصدا وطريقا كان عند الأم
وان كان سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أى لأن السفر فيه مشاق والأم أشفق عليه
من الأب والمراد بخطر السفر مشاقته (قوله أولئذ قلته) ويصدق فى قصدها فان ودع عليها
اليمين حلفت وأمسكت أى المحضون برماوى (قوله من أب) أى ولو كان سفره فى بادية
والأم فى مدينة ولا فرق بين أن يكون الأب أو الأم فى البلد التى فيها الأم أم لا فان لم يكن
أب ولا جد وأراد الأخ الانتقال وهما لعمري وابن عم مقيمان فليس للأخ أخذ الحضنة بخلاف الأب
والجد اه برماوى (قوله أولى به من الأم) أى وغيرها وقال قل قوله أولى من الأم كان
الانساب بما قبله أن يقول أولى من غير العصابة وقوله من الأم نعم ان سافرت معه استمر حقها
كما يعود لها اذا عاد من سفره برماوى (قوله ان أمن خوفه فى طريقه الخ) أى ولو كان وقت
شدة حر أو برد وتضرر بذلك ويجوز له سلوك البحر به وليس خوف الطاعون مانعا وان وجد
فى أمثاله ويجزم بدخول بلد الطاعون والخروج منها غير حاجة برماوى (قوله والا) أى
بأن لم يأمن الخوف (قوله وقد علم الخ) هذا تنقيده لقوله فالعصابة من أب وغيره ولو غير محرم
أولى فانه شامل لابن العم والمحضون أى مشتمة (قوله والخلق من زوج) قضية اطلاقه
أنه لا فرق فى حصول الخلق من الزوج بين الطلاق الرجعى وغيره وهو المذهب المنصوص
لأنه انما يسقط حقها بالنكاح لا اشتغالها بالاستمتاع وبالطلاق الرجعى يحرم الاستمتاع كما يحرم
بالطلاق البائن شرح المتوفى مع تصرف (قوله فلا حضانة لمن تزوجت) أى لامرأة تزوجت
بمن لا حق له فى الحضانة فان طلقت عادا استحقاقها وعبرة مر أو طلقت منكوحة ولو رجعا
حضنت حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد وذلك لزوال المانع
ون ثم لو أسقطت الحضانة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها اه بحرر ف (قوله)
وان لم يدخل بها أى بمجرد العقد وان كان الزوج غائبا وعبرة من المنهج ولأننا نكحه غير أبيه
اه والمراد غير أبيه وان علا كما فى زوجة الجد أبى الأب وذات بأن يزوج ابنه بنت زوجته

نعم ان وقع نزاع فى الاهلية فلا بد من
نبوتها عند القاضى (و) سادسها
(الإقامة) فى بلد الطول بأن يكون
أبواه مقيمين فى بلد واحد فلو أراد
أحدهما سفره لا نقله كحج وتجارة
فالمقيم أولى بالولد عيضا كان أو لا حتى
يعود المسافر لخطر السفر ونقله
فالعصابة من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الأم حفظا للنسب ان أمن
خوفه فى طريقه ومقصده والا فالأم
أولى وقد علم مما مر أنه لا تسلم مشتمة
لغير محرم كابن عم حذرا من الخلوة
المحترمة بل المثقة ترافقه ككفيلته
(و) سابعها (الخلق) أى خالو الحضنة
(من زوج) لا حق له فى الحضانة فلا
حضانة لمن تزوجت به وان لم يدخل بها

وان رضى أن يدخل الولد داره فليبر
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
 هذا كان بطني له وعاء ويجرى له حواء
 وتبدي له سقاء وان آباءه طلقني وزعم أن
 يترعه مني فقال صلى الله عليه وسلم أنت
 أحق به ما لم تنكحى ولانها مشغولة عنه
 بحق الزوج فان كان له فيها حق كعم الطفل
 وابن عمه فلا يطل حقه بانكاحه لان
 من نكحته له حق في الحضانة وشقيقته
 تتحمل على رعايته فمتعاونان على كذااته
 وثامنها أن تكون الحاضنة مرضعة
 للطفل ان كان المحضون رضيعا فان لم
 يكن لها لبن أو امتنعت من الارضاع
 فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة المتأخرين
 وقال البلقيني حاصله ان لم يكن لها لبن
 فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها
 لبن وامتنعت فلا يصح لاحضانة لها
 انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها أن
 لا يكون به مرض دائم كالسل والفالج
 ان عاق تألمه عن نظر المحضون بأن كان
 بحيث يشغله تألمه عن كفالاته وتدبر أمره
 أو عن حركة من يباشر الحضانة فتسقط
 في حقه دون من يدبر الامور بنظره
 ويباشرها غيره وعاشرها أن لا يكون
 أبرص ولا أجنم كافي قواعد العلائق
 وحادي عشرها أن لا يكون أعشى كما
 أفق به عبد الملك بن ابراهيم المقديسي
 من أعتما ومن أقران ابن الصباغ
 وأقره عليه جع من محقق المتأخرين
 وثاني عشرها أن لا يكون مغفلا كما قاله
 الجرجاني في الشافعي وثالث عشرها
 أن لا يكون صغيرا لانها ولاية وليس
 هو من أهلها (فان اختل منها) أى
 الشروط المذكورة (شرط) فقط

من غيره فقلد منه ويموت أبوه وأمه فتحضنه زوجة جده ثم لو خالته على حضنته ولو مع مال آخر
 لم تسقط حضانتها بالسكاح لانه عقد اجارة وهو لازم كما قاله البرماوى (قوله وان رضى) أى
 الغير أى ولم يرض الاب المذكور والاستمتر لها ولاحق لنا كتحية أى الام اه برماوى (قوله
 وعاء) بالنصب خبر المكان وقوله حواء أى حاوية له (قوله وزعم) قال في المصباح زعم من باب
 قتل وفي الرعم ثلاث لغات فتح الزاى بالجواز وضمها لاسد وكسر البعض قيس ويطلق بمعنى
 القول ومنه زعمت الخنفسة وزعم سبويه أى قال وعليه قوله تعالى أو تسقط السماء كما زعمت
 أى كما أخبرت (قوله كعم الطفل) أى ولو كان أبوه موجودا لان الام حينئذ مقدمة عليه
 وعبارة شرح المنهج الامن له حق في الحضانة بقيد زنده بقولى ورضى فلها الحضانة وتعبسرى
 بذلك أولى من قوله الاعم وابن عمه وابن أخيه اه وقوله وابن أخيه هو مشكل ويصور
 بأن كان للطفل أخت لأم ثم نكحت ابن أخيه لايه وكانت الحضانة لتلك الأخت كذا قاله حل
 والاشكال مبنى على أن الحاضنة كانت هى الام ووجه الاشكال أن أختا الطفل ان كان شقيقه
 فانه ابن ابنته أو لأمته فكذلك أولايه فهى منكوبة الاب ومحصل الجواب تصوير المستقلة
 بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهى أخته لأمته فيجوز أن تتزوج بابن أخيه لايه (قوله
 أن تكون الحاضنة مرضعة) هذا رأى ضعيف وقوله وقال البلقيني معتد وهو مقابل
 لما قبله وعبارة المنهج ولذا ثبت لم ترضع الولد اذ في تكليف الاب مشلا استجار من ترضعه
 عندها مع الأغناء عنه عسر عليه اه ومفهومه استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح
 الروض قال مر المعتقد الاستحقاق كمال عليه كلام المحرر فانها لا تنص عن الذكر اه سم
 ع ش وقوله عسر عليه أى مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لزم الاب ذلك وان عسر اه برماوى
 (قوله حاصله) ليس هذا حاصل ما سبق اذ هذا غيره بل هو حاصل كلام ذكره في شرح الروض
 (قوله فالاصح لاحضانة لها) وان رضىت بأجرة ووجد الاب متبرعة فالصحة على جواب
 الاكثرين أنه لاحضانة لأم حينئذ كذا أفاده الامام البلقيني ديباطى (قوله وهذا هو
 الظاهر) معتد (قوله كالسل) أى القسبة وهو بالكسر مرض معروف ولا يكاد صاحبه
 يبرأ منه وفي كتب الطب انه من أمراض الشباب المخوفة لكثرة الدم فيهم وهى قروح تحدث
 في الرئة اه مصباح (قوله والفالج) هو كافي المصباح مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا
 فيسبب احساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بفترة (قوله ان عاق الخ) عبارة
 الروضة فان كان في أحدهما مرض لا يرجي زواله كالسل والفالج ان كان بحيث يولم ويشغل
 الالم عن كفالاته وتدير أمره سقط حق الحضانة وان كان تأثيره نعسرا للحركة والتصرف
 سقطت الحضانة في حق من يباشرها بنفسه دون من يشير بالامور ويباشرها غيره اه (قوله
 عن نظر المحضون) أى اذا كان لا يباشره بنفسه بأن كان عنده شخص يباشره بدل
 ما بعده (قوله أو عن حركة) معطوف على قوله كفاالة (قوله أن لا يكون أعشى) أى ان كان
 يحتاج لمباشرة ولم يجد من يتولى ذلك عنه كافي مر وهذا ما بعده من الشرطين خارجا بشرط
 العدالة هذا غير ظاهر في الاعشى لانه يوصف بالعدالة (قوله وثالث عشرها أن لا يكون
 صغيرا) هذا الشرط يغنى عنه ما تقدم من اشتراط العدالة اذ العدل لا يتفيه من البالغ

(سقطت) حضانتها أى لم تستحق حضانة

كما تقرر نعم لو خالها الأب على ألف

مثلا وحضانة ولده الصغير سنة فلا يسقط

حقها في تلك المدة كما هو في الروضة

أو آخر الخلع حكاية عن القاضي حسين

معللا بأنه لا جارة عقد لازم ولو فقد

مقتضى الحضانة ثم وجد كان كملت

ناقصة بأن أسلمت كافرة أو تابت فاسقة

أو أفادت مجنونة أو عنت رقيقة

أو طلق منكوبة باننا أو رجعية

على المذهب حضنت لزوال المانع

وتستحق المطلقة الحضانة في الحال قبل

انقضاء العدة على المذهب ولو غابت

الأم أو امتنعت من الحضانة للبلدية

مثلا أم الأم كالمومات أوجنت

وضابط ذلك أن القريب إذا امتنع

كانت الحضانة لمن يليه وظاهر كلامهم

عدم اجبار الأم عند الامتناع وهو

مقتضى ما إذا لم تجب النفقة عليها الولد

المحضون فإن وجبت كان لم يكن له

أب ولا مال أجبرت كما قال ابن الرفعة

لأنهم من جملة النفقة فهي حينئذ

كأب * (خاتمة) * ما مر إذا لم يبلغ

المحضون فإن بلغ بأن كان غلاما وبلغ

رشيد أولى أمر نفسه لاستغنائه عن

يكفله فلا يجبر على الإقامة عند أحد

أبويه والأولى أنه لا يفارقهما البتة

قال الماوردي وعند الأب أولى

للمجانسة نعم إن كان أمرد وخيف

من انفراده في العدة عن الأصحاب

أنه يمنع من مفارقة الأبوين ولو بلغ

عاقلا غير رشيد فأطلق مطلقا أنه

كالصبي

(قوله سقطت حضانتها) الأولى سقطت الحضانة لأن كلام المصنف شامل للذكر والأنثى وقوله أى لم تستحق حضانة أراد بهذا التأويل دفع ما قد يقال أن السقوط فرع عن الوجود مع أن الكلام في نفى الاستحقاق ولو أبى كلام المصنف على أصله وجعله شاملا للملوطر أفقد شرطه على الحاضن لكان أعم وأولى فتأمل قل (قوله على ألف مثلا) أو على حضانة الولد فقط مر حوى (قوله وحضانة ولده) أى وترزقت في أثناء السنة فليس له انتزاعه منها وليس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالاجارة اه دمياطى وبهذا يعلم ما في كلام الشارح من السقوط والاسقاط قوله وترزقت وقد نظمت شروط الحضانة بقول

الحق في حضانة للجامع * تسع شرائط بلا منازع

بلوغه وعقله حرية * اسلامه لمسلم عدالته

اقامة سلامة من ضرر * كبرص وفقده للبصر

ومرض يدوم مثل الفالج * كذا خلوها من التزوج

الا إذا تزوجت بأهل * حضانية وقد رضى بالطفل

وعدم امتناع ذات الدرة * من الرضاع لو بأخذ آخر

اه مد (قوله كان كملت) أنت هنا نظرا إلى أن أصل الحضانة للآناث والأفلا يتقيد قل

(قوله على المذهب) متعلق بقوله أو رجعية (قوله حضنت) أى حالها بغير تولية جديدة

من حاكم كافي الأب والجد والناظر بشرط الواقف ولا خامس لهم اه مد ودخله لو امتنعت من

الحضانة ثم رضيت فانه يعود أخذها ما هنا ولا تجبر الا إذا الرضا نفقة المحضون ومثل الأم في ذلك

كل من له حق الحضانة ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للتقاضى الأمين

فيضعه عند الأصل منهن أو من غيرهن كما يحسنه الأذرى خلافا لما وردى في قوله لا يختلف

المذهب في أن أزواجهن إذا لم ينعوهن كن باقيات على حقهن اه برماوى مع زيادة من شرح

مر وعبارة سم فان زال المانع ثبت الحق واستشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر

للأرشد من أولاده فاستحقه أحدهم لكونه الأرشد ثم صار غير أرشد ووجدوا أحد أرشد منه

استحق ولو عاد الأول أرشد لم يستحق والفرق أن الحق هنا للمعين غاية الأمر أنه مشروط بشرط

فاذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق لغير معين بل للموصوفين فاذا انتفى وانتقل الحق لغيره لم يعد

بعوده اه (قوله قبل انقضاء العدة) قال في الروض وشرحه ولصاحب العدة المنع

من ادخاله أى الولاديتيه الذى تعتد فيه لـ كن إذا رضى به استحققت بخلاف رضا الزوج

الأجنبي بذلك في أصل النكاح لأن المنع ثم لاستحقاقه القمع واستهلاك منافعتها وهذا

للمسكن فاذا أذن صار معبرا اه مد (قوله ولو غابت الأم) أى ولو دون مسافة القصر

وأشار به إلى شرطين آخرين للحضانة وليس الثاني مـ كـ ترا مع الثامن السابق لأن ما مر

في الامتناع من الارضاع وهذا في الامتناع من الحضانة (قوله وضابط ذلك) أى الانتقال

وقوله أن القريب إذا امتنع أى أو غاب (قوله وهو مقيد) هذا ليس خاصا بالأم بل كل من

وجبت عليه النفقة وامتنع من الحضانة أجبر عليها كذا في مر (قوله ما مر) أى من الحضانة

أو التخيير (قوله كالصبي) معتمد أى بمعنى دوام ولاية الأب وان علا عليه فلا ذكره

ابن كج والرافعي لا يلائم ذلك وهو ضعيف وكتب بعضهم قوله كالصبي ان اراد أنه كالصبي أي
تدوم حضنته فلا يصح لانها تنتهي بالبلوغ وان اراد كالصبي من جهة ثبوت ولاية ماله فصيح
لكن لا يلائم كلام ابن كج بعده لانه تفصيل في ثبوت الحضنة وعدمه والحاصل أن المعقد أنه
يسكن حيث شاء حيث لاربية وولاية ماله للاب فكان الاولى حذف العبارة بالمرّة (قوله
فلان) أي يجب ذلك اه شيخنا (قوله في دعوى الرية) كان يقول رأيت فلانا خارجا من
عندك فتسكّر فلا يكلف بينة لان فيه فضيحة وهيبكة (قوله لو أقام بينة) أي على الرية (قوله
الخنثى) أي كونه محضونا وتقدم أنه يحتاط فيه حاضنا ومحضونا قل (قوله لم أرفقه) أي
فيما ذكر من الحضنة والكفالة (قوله وجهان) وهما جواز الانفراد وعدمه (قوله
ويعلم التفصيل) وهو أن الاولى أن لا يفارق الابوين أو أحدهما ان لم تكن رية والاوجب
عدم المنارقة انتهى والله أعلم

* (كتاب الجنائيات) *

أي على الايدان بقريّة ذكر الجنابة على الاموال فيما سبق وهو باب القصب وما ساق وهو باب
السرقه والقصاص الذي هو موجب الجنابة أحد الكليات الخمس التي شرعت لحفظ النفس
والنفس والعقل والمال والدين وهذه شرعت الحدود وحفظ هذه الامور فشرع القصاص
حفظ للنفس فاذا علم القاتل أنه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع حد الزنا حفظا
للانساب فاذا علم الشخص أنه اذا زنى رجم أو جلد انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا
للعقل فاذا علم الشخص أنه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا
للمال فاذا علم السارق أنه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة وشرع قتل الردة حفظا
للدن فاذا علم أنه اذا ارتد قتل انكف عن الردة اه مرحومي والقتل ظاهرا عدوانا كبر
الكبار بعد الشر بالله وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا من حيث حق الاذى
وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ويسقط حق الله تعالى بالتوبة الصالحة لانها محبة منه
على الراجح أو بالرجح تبرور على الصحيح لا بتسليم نفسه للقتل ويسقط حق الاذى بالعفو ولو جازنا
أو بالقود أو بأخذ الدية فلا مطالبة له في الآخرة ومذهب أهل السنة أن القتل لا يقطع
الاجل وانما موته بأجله خلافا للمعتزلة وأما خبر أن المقتول يتعلق بقائه يوم القيامة ويقول
يارب ظلمي وقتلني فقطع أجلي فتسكّم في اسناده وبشديد محبة فهو محمول على مقتول سبق في علم
الله تعالى أنه لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا اه برماوى وقوله والقتل طلبا لملء أى من حيث
القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا ومؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفراده متفائنة
فقتل المسلم أعظم انما من قتل الكافر وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وتدينهم لاصل
التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها أما الظلم
من حيث الاقتنيات على الامام فقتل الزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام له فينبغي
أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر وقوله وأخذ الدية أي في قتل لا يجب القود
وعليه فلو عني عن القصاص مجازا وعلى الدية سقط الطلب عن القتال في الآخرة وقوله فلا
مطالبة له في الآخرة ظاهره لا للوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والتهذيب أن القاتل يتعلق به

وقال ابن كج ان كان لعدم اصلاح
ماله فكذلك وان كان لديه قليل تدام
حضنته الى ارتفاع الحجر والمذهب
أنه يسكن حيث شاء قال الرافعي
وهذا التفصيل حسن انتهى
وان كان أنى فان بلغت رشيدة فالاولى
أن تسكون عند أحدهما حتى تتزوج
ان كانا مفترقين وبينهما ان كانا مجتمعين
لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن
حيث شاءت ولو بكر اه هذا اذا لم تكن
رية فان كانت فلا تم اسكانها معها
وكذا الاولى من العصبية اسكانها معه
اذا كان محرما لها والافنى موضع لائق
بها يسكنها ولا يحظرها دفعا لعار
النسب كما يمنعها نكاح غير الكف
وتجبر على ذلك والا مرد مثلها فيما ذكر
كما مرّت الاشارة اليه ويستحق الولي
بينه في دعوى الرية ولا يكاف بينة
لان اسكانها في موضع البراءة أهون
من النصيحة لو أقام بينة وان بلغت غير
رشيدة ففيها التفصيل المار قال
النووي في نواقض الوضوء حضنة
الخنثى المشكل وكفالتة بعد البلوغ
لم أرفقه نقلًا وينبغي أن يكون كالبنث
البكر حتى يجيء في جواز استئلاله
وانتراده عن الابوين اذا شاء وجهان
انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر

* (كتاب الجنائيات) *

ثلاثة حقوق حق لله وحق للمقتول وحق للولي فإذا سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا للولي
 ندما على ما فعل خوفا من الله تعالى وتوبة نصوحا سقط حق الله بالتوبة وحق الأولياء بالاستيفاء
 أو الصلح والعفو وبقي حق المقتول يعقوبه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه
 وبينه اه وهو لا ينافي قوله فلا مطالبة أخرى بل هو إرجاء على أن عدم المطالبة لتعويض الله
 إياه اه ع ش م ر قال بعضهم يتقسم القتل إلى الاحكام الخمسة واجب قتل المرتد
 وحرام قتل المعصوم بغير حق ومكروه قتل الغازي قريبه اذ لم يسمع به بسبب الله تعالى
 مثلا ومندوب قتل الغازي المذكور اذ اذ سمع به بسبب الله أو رسوله ومباح قتل الامام الاسير
 عند استوائ الخصال في الاخطية فراجع اه وأما قتل الخطا فلا يوصف بحرام ولا حلال لانه
 غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو كفعل البهيمه والمجنون برماوى مع زيادة من قل على الجلال
 قال ع ش م ر قلت ينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الامام الاسير قاته انما يقتل
 بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله احتمل أن يكون واجبا ان ترتب على عدمه مفسدة
 ومندوب ان كان فيه مصلحة ترجح على الترتيل بل يحتمل الوجوب حيث ظهرت المصلحة في قتله
 (قوله لتشمله) أى الجراح وذكر الضمير وكان حقه أن يقول لتشملها أى الجراح لان هيئة
 الجمع مؤنثة لان جراح جمع جرح كسهم وسهام وكلب وكلاب ويجاب بأنه ذكر باعتبار المذكر
 وقوله والقطع من ذكر الخاص بعد العام لانه من جملة الجراح والجراح جمع جرح بالفتح
 أو الضم أخذ من قول الخلاصة فعل وفعله فعال له ما الى قوله * وفعله مع فعل فاقبل
 (قوله عما يوجب حقا) لا يخفى أن ذكر هذا يدل على أنه أراد بالجناية ما يعم الجناية على
 الاعراض كالقذف وهو غير مستقيم فلو فسر نحوهما بنحو الموضحة والهاشمية لكان أولى
 فتأمل مد وقوله كالقذف أى والتعزير كوطء الزوجة في دبرها ولو قال المحشى ولو فسر
 نحوهما باذهاب المعاني لكان أولى لأن الموضحة والهاشمية داخلان في الجراح فتأمل (قوله
 أو تعزيرا) كما اذا قذف صغيرة لا تطيق الوطء (قوله وان كانت مصدرا) أى والمصدر لا يثنى
 ولا يجمع اذا كان لغريه كيد كما قال ابن مالك

وما لتوكيد فوجه أبدا * وثن واجمع غيره وأقرها

(قوله والاصل في ذلك قبل الاجماع الخ) فيه أن هذه الآية لا تدل الاعلى وجوب القصاص
 في القتل فقط مع أن المراد الاستدلال على الجنائيات الشاملة للقتل والجرح ونحو ذلك فالدليل
 أحسن من المدعى شيخنا وعبرة قل والاصل في ذلك أى في الجنائيات أى في مجموعها اذ ليس
 في الآية الا ما فيه قصاص من قبل أو قطع وليس في الحديث الا الاول اه (قوله اجتنبوا)
 أى اتركوا والموتقات المهلكات بالعذاب والعقاب وهو يكسر الموحدة اسم فاعل من
 أوقفته الذنوب أهلكته اه مصباح (قوله والسحر) سحر السحر سحرا فخفا مسيه ولانه يفعل
 في خفية وهو لغة صرف الشئ عن وجهه تقول العرب ما سحر ل عن كذا أى ما صرفك عنه
 فكان السحر لما رأى الباطل في صورة الحق فقد سحر الشئ عن وجهه أى صرفه هذا أصله أى
 من حيث اللثة وأما حقيقة فتدليل انه عبارة عن التورية والتخيل ومذهب أهل السنة أن له
 وجودا وحقيقة وقيل ان السحر يؤثر في قلب الاعيان فيجعل الانسان على صورة الحمار

بهم امش نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
 الى آخر القولة يستفاد من الشرح
 وليس من التعزير اه

عبر به ادون الجراح لتشمله والقطع
 والقتل ونحوهما مما يوجب حدا
 أو تعزيرا وهو حسن وهي جمع جنائيات
 وجعت وان كانت مصدرا لتوحيها
 كما سبأ الى عمد وخطا وشبه عمد
 والاصل في ذلك قبل الاجماع قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصص في القتل وأخبار كغير
 القصص اجتنبوا السبع الموبقات
 قيل وما هن يا رسول الله قال الثمرات
 بالله تعالى والسحر

والجار على صورة الكلب وقد يطير السحر في الهواء وهذا القول ضعيف عند أهل السنة
وروى عن الشافعي أنه قال السحر يخبل ويمرض وقد يقتل حتى أوجب القصاص على من
قتله وفي حاشية الرحاني على المصنف شارح السنوسية السحر لغة صرف الشيء عن وجهه
واصطلاحاً من أوله النفوس الخبيثة أفعالا وأقوالا يترتب عليها أمور خارقة للعادة بتأثير الله
عادة وله حقيقة عندنا واعتقاد باحثه كفر ولا يظهر إلا على يد فاسق ويلزم به القصاص اه
بجروحه (قوله التي حرّم الله) أي حرّم الله قتلها بكل شيء إلا بالحق فلم يحرمه بل جوزه والحق
يشمل القصاص والحد (قوله والتولى) أي الفرار ويوم الزحف أي يوم زحف الكفار على
المسلمين والمراد التولى من غير مقتض له زيادة العدو على ضعفنا (قوله المحصنات) أي الحرائر
وقوله الغافلات أي البريات التي لم يقع منهن ما يقتضي القذف والد كور كالات وقد نظمها
بعضهم من الخفيف فقال

أكل مال اليتيم والشركة والسحر وأكل الربا وقذف المبرا

والتسولي يوم زحف وقيل النفس سبع قدأوبقت من تجرا

ونصف البيت التام من قتل (٢) وقوله تجرا أي تجارى على غيره بالمذمومة كورات (قوله وقتل
الآدمي) مبدء أخبره قوله من أكبر الكبائر وفيه بيان النفس في الحديث وما فيه القصاص
في الآية وقال قل صوابه اسقاط لفظ من أخذ بما ذكره بعده فتأمل والمراد بالآدمي
ما يشمل المسلم والكافر المعصوم وإن كان قتل المسلم أعظم من قتل الذي وقيل الذي أعظم
من قتل المعاهد وأما الظلم من حيث الاقتيات على الإمام قتل الزاني المحصن وتارك الصلاة
بعد أمر الإمام له بها فلا يكون كبيرة فضلا عن كونه من أكبر الكبائر كما تقدم عن ع ش
(قوله ندا) بكسر النون ثم بالذال المهملة المشددة أي شريكاً وعمائلاً أو ظميراً (قوله
ولذلك) ليس قيدا وقوله مخافة أن يطعم بفتح أوله أي يأكل وليس قيدا وإنما قيد به لما قلناه
ولا تقتلوا أولادكم من أملاق نحن نرزقكم وإياهم قال بعضهم وإنما قيد بالولد تغييرا عما كان
يقع في الجاهلية من قتل أولادهم خشية الفقر (قوله في خطر المشيئة) أي إن شاء عذبه
وإن شاء سامحه أي في خوف المشيئة لأنه يمكن أن يشاء الله عذابه قال اللقاني

ومن يت ولم يتب من ذنبه * فأمره مفضوض لربه

(قوله ولا يخلد عذابه) أي قاتل النفس أي سواء تاب أم لا (قوله تظاهرت) أي اجتمعت
وتقوت (قوله لا يموت الأجل) أي فراغه (قوله والقتل لا يقطع الأجل) قال اللقاني
وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(قوله خلافاً له) عبارة تشرح المقاصد وزعم كثير أن القاتل قد قطع عليه الأجل وأنه
لو لم يقتل لعاش إلى أمده هو أجله الذي علم الله موته فيه لولا القتل (قوله القتل على ثلاثة
أضرب) خص القتل بالذكور لأنه الغالب والأقوال أقسام تجري في القطع والجرح وإزالة
المعنى وعبارة النهج هي أي الجنابة على البدن سواء أكانت من هبة للروح أم غير من هبة
من قطع ونحوه ثلاثة عمد الخ أي لأربع لها يحكم الوجود والعقل (قوله وعمد خطا)
بالإضافة ويقال له شبه عمد وخطأ شبه عمد وآخره عن العمد والخطأ لا خلفه شها

وقتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق
وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولى
يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات
وقتل الآدمي عمد بغير حق من أكبر
الكبائر بعد الكفر فقد سئل النبي صلى
الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله
تعالى قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك
قيل ثم أي قال أن تقتل ولداً مخافة
أن يطعم معك رواه الشيخان وتصح قوية
القاتل عمداً لأن الكافر تصح قوته
فهذا أولى ولا يصح عذابه بل هو في
خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب
وإن أصر على ترك التوبة ككسائر
الكبائر غير الكفر وأما قوله تعالى ومن
يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً
فيها فالمراد بالخلود المكث الطويل
فإن الدلائل تظاهرت على أن مصاة
المسلم لا يدوم عذابهم أو مخصوص
بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره وإن
أقتص منه الوارث أو عفا عنه على مال
أو مجاناً فظواهر الشرع تقتضي سقوط
المطالب في الدار الآخرة كما أفتى به
النووي وذكر مثله في شرح مسلم
ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت
الأجل والقتل لا يقطع الأجل خلافاً
للمعتزلة فإنهم قالوا القتل يقطع
ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل
على ثلاثة أضرب عمد خطا وخطا
محصن وعمد خطا)

(٢) قوله ونصف البيت التام الخ
الظاهر النون الأولى من قوله النفس
وهي الساكنة اه معجمه

من كل منهما شرح م ر ومن الخطأ ما لورى مهدد افعصم قبل الاصابة تنزىلا لطر والعصبة منزلة طر و اصابة من لم يقصده ولم يبين في الخطا حكم الاكلمن كونهم يقتل غالبا أولا حل (قوله وجه الحصر) أى عقلا (قوله عين المجنى عليه) أى ذاته (قوله كما تؤخذ هذه الثلاثة) أى ضابط هذه الثلاثة فهو على حذف مضاف (قوله هو أن يعمد) أى ذو أن يعمد بكسر الميم لأن القتل ليس نفس العمد فهو من باب ضرب وفي حاشية الزياى عن أى ذرا للمعوي عمد من باب علم اه لأنه من باب ضرب أكثر (قوله المقصود بالجنانية) أى ولومن النوع ليدخل فيه رمية لجمع قصد اصابة أى واحد منهم بخلافه لقصد اصابة واحد منهم فرقا بين العام والمطلق اذ الخطا حكم في الاول على كل فرد مطابقة فكل منهم مقصود بجله أو تفصيلا وفي الثانية على الماهية مع قطع النظر عن ذلك كما في شرح م ر قال شيخنا ولا حاجة لهذا القيد وهو قوله المقصود بالجنانية بعد قوله أن يعمد أى يقصد لانه يغنى عنه قال الاجهوى بخلاف ما لو قصد عينه بالجنانية قلوا أشار لانسان بسكين تخويفا فسقطت عليه من غير قصد اتجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالآلة قطعاً وان قال ابن العماد انه عمد يوجب القود (قوله بجراح ومثقل وسحر) الواو بمعنى أو (قوله ويقصد بفعله قتل بذلك) لا حاجة اليه وهو مضر لانه لو ضرب به بما يقتل غالبا فقتله كان عمدا وان لم يقصد قتل بذلك كما هو ظاهر ولهذا الوجه ضرب مريضا جهل مرضه ضربا يقتل المريض دون الصحيح أو قصد تعزير بما يقتل غالبا كان عمدا موجبا للقود مع ظهور أنه لم يقصد قتل به إذ ذكر سم * (فرع) * أو قدت امرأته ناراً وترك ولدها الصغير عندها وذهبت فقرب من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعدبه مقصورة بتركه فيه ذمته والا فلا هكذا قاله بعض أهل المين وهو حسن سم (قوله عدوا من حيث كونه من هقا للركح) هذان القيدان ليسا من حقيقة القتل العمدا من حيث أن الكلام في العمد الموجب للقود كما قاله بعض الشراح بقرينة كلام الشارح بعد فلا اعتراض على الشارح كما قرره شيخنا (قوله زلفت) بكسر اللام (قوله النادر) أى وما يستوى فيه الامر أن أى كونه يقتل وكونه لا يقتل (قوله كالوغر زائرة) أى ابرة الخياط لانحوسلة فانها تقتل غالبا وبعبارة شرح م ر كغرز ابرة بمقتل خلق أى أوفى بدن شعورهم أو نفيح أو صغيراً وكبيراً وهي مسخومة شرح م ر وقوله وهي مسخومة قيد في الكبيرة فقط كما قاله ع ش والرشيدى (قوله في غير مقتل) أى كورل والية أما يقتل كدماغ وعين وحلق وخاصة واحليل ومثانة وبجحان بكسر العين وهو ما بين الخصلة والدرع عمد وان اتقى ألم وورم لصدم عليه نظر الخطر المحل وشدة تأثره (قوله ولم يعقبها ورم) أى ولا تألم فان عصبها ذلك حتى مات فعمد فالعمد في صورتين غرزه بما يقتل مطلقا وغرزه بانفسه وتآلم حتى مات فان لم يظهر أثر ومات حلالا فشبهه عمد ولا أثر لغرزه فيما لا يؤلم بجلده عقب لعلنا يانه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فمات شرح المنهج وقوله ورم ليس بقيد بل المدار على التألم وقوله بجلده عقب ما ليس بالغ في الغرزه فان بالغ حتى أدخلها الى اللحم الحى فانه يقتل لانه عمد وقوله كمن ضرب بقلم كان الاولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا أو غير غالب ما لوضربه بقلم الخ ولو منعه البول فمات فالظاهر أنه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت المدة المذكوورة فهو

وجه الحصر في ذلك أن الخائى ان لم يقصد عين المجنى عليه فهو الخطأ وان قصدها فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد والافشيه عمد كما تؤخذ هذه الثلاثة من قوله (فالعمد الحصر) أى الخالص هو (أن يعمد) بكسر الميم أى يقصد (الى ضرب) أى الشخص المقصود بالجنانية (بما يقتل غالبا) بجراح ومثقل وسحر (ويقصد) بفعله (قتل بذلك) عدوا من حيث كونه من هقا للركح كما في الروضة نفخج بقيد قصد الفعل ما لو زلفت رجلاه فوقع على غيره فمات فهو خطأ ويقصد الشخص المقصود ما لورى زيداً فأصاب عمراً فهو خطأ ويقصد الغالب النادر كما لو غرزه زائرة في غير مقتل ولم يعقبها ورم ومات تلام قصاب فيه وان كان عدواً وبقيد العدو ان القتل الجائر وبقيد حسنية الا زهاق للروح ما اذا استحق حرقة به قصاباً فقتله نصفين

فلا قصاص فيه وان كان عدواً قال في الروضة (١٠٨) لانه ليس عدواً من حيث كونه من هفا وانما هو عدوان من حيث انه عدل عن

الطريق * (فائدة) * يمكن
انقسام القتل الى الاحكام الخمسة
واجب وحرام ومكروه ومندوب
وباح فالاول قتل المرتد اذا لم يتب
والحربي اذا لم يسلم أو يعطى الجزية
والثاني قتل المعصوم بغير حق والثالث
قتل الغازي قريبه الكافر اذا لم يسب
الله تعالى أو رسوله والرابع قتله اذا
سب أحدهما والخامس قتل الامام
الاسير اذا استوت الخصال فانه مخير فيه
وأما قتل الخطأ فلا يوصف بحلال ولا
حرام لانه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو
كفعل المجنون والهيمه (فيجب) في القتل
العمد لاني غيره كإسباقي (القود) أي
القصاص لقوله تعالى كتب عليكم
القصاص في القتلى الآية سواء أ مات
في الحال أم بعده يسرا به بجرأة وأما
عدم وجوبه في غيره فسيأتي وسعي
القصاص قوداً لانهم يقودون الجاني
بجبل أو غيره الى محل الاستيقاظ وانما
وجب القصاص فيه لانه بدل متلف
فتعين جنسه كسائر المتلفات (فان عفا)
المستحق (عنه) أي القود مجازاً سقط
ولاديه وكذا ان أطلق القول لاديه على
المذهب لان القتل لم يوجب الدية
والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معدوم
أو عفا على مال (وجب دية مغلطة)
كما ستعرفه فيما سيأتي (حالة في مال
القاتل) وان لم يرض الجاني لما روى
البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع
موسى عليه السلام تحتم القصاص
بعض ما في شرع عيسى عليه السلام
الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه
الاقعة وخيرها بين الامرين لما في الازام
بأحدهما من الماشقة ولان الجاني

كما لو منعه الطعام والشراب وان لم يربطه بل منعه بغير قيد مشلاً كان بليت قتلته فلا ضمان لانه
لم يحدث فعل لا يحال عليه الهلاك فهو كما لو أخذ طعامه في مقارضة فمات وينبغي أن من العمد
مالوا أخذ من العوام جزاءه مثلاً بما يعقد عليه في العوم وأنه لا فرق بين علمه بأنه يعرف العوم
أم لا عس على م ر وفي قل على الجلال فلو أخذ نخبو سراج من عائم عليه ففرق ضمنه
ولم يرتضه شيخنا زى قال لانه كن أخذ طعامه في مقارضة قال بعض مشايخنا وقد يفرق والفرق
ظاهر لانه قادر في المقارضة أن ينقل الى محل يجذ فيه ما يقيه من البلوع وليس قادراً في الماء
أن ينقل الى محل يقيه من الفرق ولان من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المقارضة الاهلاك
قتلاً ولو حبسه ولم يمنعه شيئاً فترك الأكل خوفاً وسرناً والطعام عند مفات جوعاً وعطشاً
أو حنف أنفه أي من غير سبب أو غير ذلك فلا ضمان ونخرج بمنعه الطعام مالوا كان في مقارضة
وأخذ طعامه وشرابه فمات جوعاً أو عطشاً فلا ضمان لانه لم يحدث فيه صنعا كذا في الروضة
قال الاذري وهو متجه فيما اذا كان يمكنه الخروج منها فان كان لا يمكنه ذلك لم يلحقه مال ولا ضمان
ولا طارق فالتجبه وجوب القود قال بعضهم ولو فصل بين أن يعلم الاخذ مال المقارضة فيجب
القود وبين أن يجهل فيجب دية تشبه العمد لكان متجهها اه (قوله فلا قصاص فيه) وفيه
الدية ان كان في محل مؤلم فان كان في غير مؤلم بجلدة عقب فلا شيء فيه (قوله يمكن انقسام
القتل) أي العمد ونسبه العمد كما يدل عليه قوله بعده وأما الخطأ الخ (قوله قتل المرتد)
وجوبه على الامام (قوله اذا استوت الخصال) أي القصد ونسب الرق والقتل
(قوله لانه) أي المخطئ غير مكلف (قوله يكتب عليكم القصاص في القتل) سمي
القتل قصاصاً لان أولياء الدم يقصون أي يتبعون أثر القاتل (قوله بدل متلف) أي بدل
اتلاف متلف وقوله فتعين جنسه أي جنس اتلاف المتلف (قوله فان عفا المستحق) كلام المتن
شامل لما لو عفا مجازاً وأطلق مع أنه في ذلك لاشئ فلذلك أصل الشارح المتن بما فيه وقوله على
مال المراد به الدية بأن يقول عفوت عن القود على الدية أما لو قال عفوت عن الدية فلعفو فان عفا
عليها بعد عقوبتها ولو مترخياً وجبت وسواء كان العافي محبوساً أو فليس أو مريضاً أو وارث
مديون لان الواجب القود عينا وليس في العفو عنه تضييع مال سم (قوله وكذا ان أطلق
العفو) نعم ان اختار الدية عقب عنده مطلقاً وجبت سم (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو
القصاص لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله أو عفا على مال) وهو الدية ولو عفا عن جرحه لكان
أولى وفي المنهج ولو عفا على غير جنسها أي الدية أو على أكثر منها ثبت ان قبل جان ذلك والا فلا
يثبت ولا يسقط القود (قوله مغلطة) ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة (قوله
وان لم يرض الجاني) غاية (قوله لما روى البيهقي الخ) هذا الحديث يدل على أن الواجب
أحدهما لا على التعيين فينا في وجوب القود أولاً (قوله وخيرها بين الامرين) يقتضى أنه
من الواجب الخير مع أن الله لم يوجب أولاً الا القود ويوجب بأن التحخير بالنظر لخيرة الوارث
لا بالنظر للائتماء فلا يجب الا القود (قوله لما في الازام بأحدهما) أي الدية والقصاص
(قوله ولان الجاني) معطوف على قوله لخير (قوله عن عضو) أي كيداً وأصبعه وظفره
وشعره وقوله سقط كله أي كل القود ويشترط في تلك الاعضاء أن تكون متصلة فيكون من

محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لأكملها باب

ولوعنا بعض المستحقين سقط أيضا
وان لم يرش البعض الآخر لان القصاص
لا يتجزأ ويغلب فيه جانب السقوط
(والخطا المحض هو أن يقصد الفعل دون
الشخص كأن يرى إلى شيء) كشجرة
أو صيد (فيصيب) انسانا (رجلا) أي
ذكرا أو غيره (فيقتله) أو يري زيدا
فيصيب عمرا كما مر أو لم يقصد أصل الفعل
كان زان فسقط على غيره فأت كما مر أيضا
(فلا قود عليه) لقوله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ فحقير برقة مؤمنة ودية
مسألة إلى أهله فأوجب الدية ولم يتعرض
للقصاص (بل تجب دية) للآية
المذكورة (مختلفة على العاقلة) كما
ستعرفه في فصلاها (مؤجلة) عليهم لانهم
يجهلون على سبيل المواساة ومن
المواساة تأجيلها عليهم (في ثلاث
سنين) بالأجماع كما حكاه الشافعي رضي
الله عنه وغيره (وعمد الخطا) المسي
بشبه العمد (هو أن يشهد ضربه) أي
الشخص (بما لا يقتل غالبا) كسوط
أو عصا خفيفة ونحو ذلك (فيوت
بشبه فلا قود عليه) لفقد الآلة القتالة
غالبا فونه بغيرها مصادفة قدر (بل
تجب دية مغلطة) لقوله صلى الله عليه
وسلم الآن في قتل عمدا الخطا قتل
السوط والعصا مائة من الأبل
مغلطة منها أربعون خلفه في بطونها
أو ولادها والمعنى فيه أن شبه العمد
متردد بين العمد والخطا فأعطى حكم
العمد من وجه تغليظها وحكم الخطا
من وجه كونها (على العاقلة) لما في
العصمين أنه صلى الله عليه وسلم قضى
بذلك (مؤجلة) عليهم كافي دية الخطا
(تنبيه) جهات تحمل الدية ثلاثة

باب السراية لامن بلب التعبير بالجزء عن الكل حتى لا يشترط الاتصال (قوله ولوعنا بعض
المستحقين سقط أيضا) حتى لو اقتصر بعض الورثة بعد عفو البعض اقتصر منه وان لم يعلم
بعضه لتقصيره في الجملة (قوله ويغلب) بالتشديد (قوله هو أن يقصد الفعل) فله
صورتان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع عدم قصد الشخص (قوله رجلا) الرجل حقيقة
الذكر البالغ ولا حاجة لآخراجه عن موضعه بقوله أي ذكر لانه مثال (قوله أو غيره)
معطوف على رجلا (قوله زلق) بكسر اللام (قوله فسقط على غيره) وعدم قصده لا يمنع من
نسبته اليه (قوله ومن قبل مؤسنا خطأ) المراد بالخطا مقابل العمد الصادق بشبه العمد
واعلم أن المصدر اذا وقع جوا بالشرط واقرن بالفاء جرى مجرى الامر والتقدير هنا فليجز برقة
(قوله محقة) أي خمسة عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت
مخاض وعشرون ابن لبون (قوله على العاقلة) أي فالعاقلة لا تحيل الا الخطا وشبه
العمد ولا تشمل عمدا ولا صلحا عن القود ولا اعترافا بالجنائية روى ذلك عن ابن عباس نعم ان
صدقت العاقلة المعترف بالجنائية حملت عنه ولو كانت العاقلة من الولاء أو بيت المال وهو الامام
اه مد (قوله على سبيل المواساة) أي الاحسان وان كانت واجبة لان الآتي بالواجب
محسن (قوله ومن المواساة) من تعليلية لما بعدها أي تأجيلها عليهم من أجل مواساتهم ففيه
الانظار موضع الضمير وحقه أن يقال ومن أجلها تأجيلها عليهم من الشارع (قوله المسي
يشبه العمد) وجه تسميته بذلك أنه أشبه العمد في اعتبار القصد (قوله أو عصا
خفيفة) أي بحيث ينسب القتل اليها لانها قود لانه موافقة قدر مد (قوله لفقد الآلة
القتالة) هذا نظا في قوى البدن أما لو كان طفلا أو هرما فانه يكون من العمد لان الآلة
المذكورة تقتل من ذكرها لبا نظير ما قيل في الآية ارج وعصا شرح م ومن شبه
العمد الضرب بعصا أو عصا خفيفتين بلا توال ولم يكن يقتل ولم يكن بدن المضرور خفيفا
ولم يقتن بضوحر أو برد أو صغروا لا نعصد كالمؤنفة فضعف وتألم حتى مات لصدق حده عليه
اه قال الشيخان ولو ضرب به اليوم ضربة وغدا ضربة وهكذا حتى مات فوجهان لان الغالب
السلامة عند التفريق وقال المسعودي لو ضرب بدوقصد أن لا يذيقه ضربة ثانية ثم شقه
فضر به نالته حتى قتله فلا قصاص ولو ضرب زوجته بالسوط عشرا ولا فأتت فان قصد
في الشداء العدد المهلك وجب القصاص وان قصد تأديبها بسوطين أو ثلاثة ثم بداله تجاوز
فلانه اختلط العمد بشبهه اه سم (قوله فوته بغيرها الخ) الصواب اسقاطه لان
موافقة القدر هدر قل (قوله في قتل) خبر مقدم وقوله قتل السوط بدل من عمد الخطا
وقوله مائة اسم ان مؤخر وقوله في بطونها خبر مقدم وأولادها مبتدأ مؤخر (قوله والمعنى فيه)
كان الأولى تأخير هذا عن قوله على العاقلة لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله
متردد) أي يشبه العمد من حيث قصد الفعل والخطا من جهة أن الآلة لا تقتل (قوله
مؤجلة) هو في كلام الشارح منصوب خبر لكون في قوله من وجه كونها فقيه تغير اعراب
المتن (قوله جهات) لا يخفى أنه عتو بذكر الجهة الأولى ولم يعنون عن الأخيرة بل أدخلها
في الأولى وهذا غير لائق تأمل قل وهذا مرتبط بقوله تجب دية على العاقلة فيقدم أولا

قربة ولا موييت مال لا غيرها كزوجية وقربة ليست بعصبة ولا القرية الذي لا عشرة له فيدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها الجهة الاولى عصبا
الجاني الذين يرفونه بالنسب أو الولاء اذا كانوا ذكورا مكافين قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفاً ان العاقلة العصبية
وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفاً (١١٠) في أن المرأة والصبي وان أسيرا لا يعملان شيأ وكذا المعتوه عندي انتهى

الاقارب ثم الولاء ثم بيت المال ان انتظم (قوله قربة) أي عصبية بدليل ما بعده (قوله
ولا القرية) في نسخة ولا العديد قال شيخنا م والاولى هي الظاهرة اه قلت بل الظاهر هي
الثانية فقد قال في المصباح العديد الرجل يدخل نفسه في قبيلة ليعتد منها وليس له فيها عشرة وهو
عديد بني فلان ومن عدا دهم بالكسر أي يعتد فيهم ولم يذكر له القرية بمعنى مثل هذا أصلاً
(قوله الجهة الاولى) لم يذكر الشارح الجهتين الاخيرتين الا في خلال كلامه (قوله
أو الولاء) الاولى اسقاطه لانه مرتبة متأخرة وسأني ذكره بعد (قوله ان العاقلة) أي
في أن العاقلة الخ (قوله المعتوه) أي العبيط وهو ناقص العقل (قوله الاقرب خلاقرب)
بدل من من في قول الشارح وزع الباقي على من يليه اه وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام
ثم بنوهم كالارث اه مدافعي فيؤخذ من كل أخ موثر نصف دينار وموثر ربع دينار
ولا شيء على الفقير فاذا لم يوف ثلث الدية أخذ من بينهم وهكذا فان لم يكن له عائلة أو كانوا
فقراء رجع الى القتلى (قوله وكذا أبداً) أي وكذا المذكورون يكون الحكم المذكور
من بعدهن أبداً شيخنا (قوله ومعتقون في تحملهم كعتق) فعليه نصف دينار ان كانوا
أغنياء والا فربعه ويوزع عليهم بحسب الملك لا الرأس فلو كان لامرأة ثلثا عيول ورجل ثلث
فأعتقاه ثم قتل وهما غنيان فعلى ولي المرأة كاخيهما ثلثا نصف الدينار وعلى الرجل ثلثه فان
اختلفا فلكل حكمه فان كان الرجل غنياً دون ولي المرأة فعليه ثلث نصف الدينار وعلى وليها
ثلثا ربعه أو عكسه فعليه ثلث ربع الدينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا قل وانظر لم كان
الواجب على وليها دونها مع أنها المعتقة ويمكن الجواب بأن المرأة لا تتحمل أصلاً فليعزر
(قوله كعتق) لان الولاء في الاولى لجميع المعتقين لان كل منهم وفي الثانية لكل من العصبية
فلا يوزع عليهم وتوزع على الشر كالأمة لا يورث بل يورث به شرح المنهج (قوله يحمل
ما كان بحمله) فيحمل كل شخص نصفاً أو ربعاً كالمعتق ان كان المعتق واحداً وحمل ذلك
اذا كانوا بصفته في الغنى والتوسط والابان كان المعتق غنياً وهم متوسطون فعلى كل منهم
ربع دينار فقوله ما كان بحمله أي في الجملة (قوله وصنات م ربع قل خمس) هي
في الحقيقة سبعة الذكورة وعدم الفقر والحرية والبلوغ والعقل واتفاق الدين وأن لا يكون
أصلاً ولا فرعاً (قوله التي إذا غيرها) بأن كان الخصى عما فآخذنا من ابن العم ما كان يدفعه
العم فان تبين كون العم ذكر ادفع لابن العم ما دفعه عنه (قوله وعلى الغنى) خبر مقدم ونصف
دينار مبتدأ مؤخر وما بينهما اعتراض وقوله عشرين مفعول لملك وقوله فاضلا سال منها وذكر
باعتبار المذكوراً وباعتبار كونها عدداً وقوله عما يعني في الكفارة وهو كفاية العمر الغالب
لانها لا تحجب الكفارة على شخص الا اذا كان يملك كفاية العمر الغالب (قوله اعتبارا
بالزكاة) أي وانما اعتبر العشر دون أنقص منها اعتبارا بالزكاة لانما لا تجب في أقل منها
(قوله من يملك) أي آخر السنة وبما ذكره علم أن من أسير آخره لم يجب عليه شيء وان كان
موسراً قبل أو أسير بعد الخ انظر شرح المنهج وقوله فاضلا عما يعني في الكفارة أي عن
كفاية العمر الغالب (قوله أو قدرها) بالجر عطا على العشر أي أو دون قدرها من الفضة
(قوله وفوق ربع دينار) ثم يجمع الحاصل ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان

واستثنى من العصبية أصل الجاني وان
علا وفرعه وان سفل لانهم أبعاضه فكما
لا يتحمل الجاني لا يتحمل أبعاضه
ويقدم في تحمل الدية من العصبية
الاقرب فالاقرب فان لم يقرب الاقرب
بالواجب بأن بقي منه شيء وزع الباقي
على من يليه الاقرب فالاقرب ويقدم
من ذكر مدل بأبوين على مدل بأب فان لم
يقم ما عليهم بالواجب فعتق ذكر نخب
الولاء لجهة كلمة النسب ثم ان فقد
المعتق أو لم يقم ما عليه بالواجب فعصبته
من نسب غير أصله وان علا وفرعه وان
سفل كما مر في أصل الجاني وفرعه ثم
معتق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا
ماعد الأصل والفرع ثم معتق أبي
الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الاب
وعصبته غير أصله وفرعه وكذا أبداً
وعتق المرأة يعقله عاقلها ومعتقون
في تحملهم كعتق واحد وكل شخص
من عصبية كل معتق يحمل ما كان
يحمله ذلك المعتق في حياته ولا يعقل
عتيق عن معتقه كالارثه فان فقد
العاقل من ذكر عقل ذوا الارحام اذا لم
ينتظم أمر بيت المال فان انتظم عقل
بيت المال فان فقد بيت المال فكله
على الجاني بناء على أنها تلزمه ابتداء
ثم تحملها العاقلة وهو الاصح وصفات
من يعقل خمس الذكورة وعدم الفقر
والحرية والتكليف واتفاق الدين
فلا تعقل امرأة ولا خصى نعم ان بان
ذكر اغرم حصته التي إذا غيرها ولا فقير
ولو كسوبا ولا رقيق ولو مكاتباً ولا صبي
ولا مجنون ولا مسلم عن كافر وعكسه
ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه

كالارث وعلى الغنى في كل سنة من العاقلة وهو من يملك فاضلاً عما يعني في الكفارة عشرين ديناراً أو قدرها اعتباراً بالزكاة زاد
نصف دينار على أهل الذنب أو قدره دراهم على أهل الفضة وعلى المتوسط منهم وهو من يملك فاضلاً عما ذكره العشرين ديناراً أو قدرها
وفوق ربع دينار لاتبقي فقير ربع دينار أو ثلاثة دراهم لانه واسطة بين الفقير الذي لا شيء عليه والغنى الذي عليه نصف دينار

زاد المأخوذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالقسط اه سم وان نقص المأخوذ عن
الواجب كل من يلى من أخذ منه وانظر هلا اكتفوا بربع دينار فقط ثم رأيت في شرح المنهج
مانصه وانما شرط كون الدون الفاضل عن حاجته فوق الربع ثلاثا يصير بدفعه فقيرا اه قال
سم حاصله أنهم اشتروا أن يبقى معه شيء ثم زاد على حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون
بعد الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا يملك ربعا زائدا
عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يحذور في عوده بعد الدفع فقيرا انما المحذور أن يؤخذ
من فقير ولم يوجد سلما ذلك مع أن القاتل أن يقول وقهو افيما فر وامنه لأن المتوسط على كلامهم
صادق بمن ملك زيادة على حاجته ثلث دينار مثلاً كما هو قضية التفسير المذكور ولا يخفى
في أن من ملك ذلك اذا دفع ربعا عاد فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائدا عن
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لما بطل كونه متوسطا ومعلوم أنه ليس غنيا ووجب
أن يكون فقيرا اذا المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا قاتل (قوله الجناية)
أي بدل الجناية وقوله لانه أي البدل المقدر (قوله قدر ثلث دية) لعل هذا اذا لم تزد قيمته
على دية والابان كانت قدر ديتين أخذ قدر ثلث كل واحدة فالتأجيل لا يزيد على ثلاث سنين
كما لو قتل شخص رجلين فان كانت قيمته قدر ثلث الدية فمادونهم أخذ في سنة م (قوله
والاطراف) أي دية الاطراف لاجل قوله تؤجل ولا حاجة للتقدير فيما بعدها لانه مال فيؤجل
وقوله والاطراف مبتدأ خبره تؤجل يعني أنها تؤجل في كل سنة الخ فان كانت نصف دية
في الاولى ثلث وفي الثانية سدس اه شرح م ر (قوله والحكومات) هي واجبة
فيما لا مقداره ولا تعرف نسبتته الى مقدر وأروش الجناية واجبة فيما لا مقدره كالموضحة
أو عرفت نسبتته من مقدر يخرج قبل الموضحة كالسحقاق (قوله في كل) خبر مقدم وقدر
مبتدأ مؤخر (قوله سقط من واجب تلك السنة) أي لشيء عليه بخلاف من مات بعدها
كما تقدم (قوله وشرائط وجوب القصاص) من القص وهو القطع ومنه المقص وقيل من
قص الاثر اذا تبعه لان مقتص يتبع الجاني والتعبير هنا بالقصاص بعد التعبير عنه فيما سبق
بالقود لا فائدة اتحادهما اه شرح سم وهذه شروط في القاتل الا الرابع فانه شرط في المقتول
ومن شروطه أي القاتل أيضا أن يكون ملتزما للاحكام وأما قول الشارح الآتي والخامس
عصمة القتل فهذه شروط في القاتل كما قرره شيخنا وبعبارة المنهج أركان القود في النفس
ثلاثة قتل وقاتل وشرط فيه ما مر أي من كونه عدا ظميا وفي القتل عصمة أي على قاتله
ثم قال وشرط في القاتل أمران التزام للاحكام ومكافأة حال جناية بأن لم يفضل قتيله باسلام
أو أمان أو حرية كاملة أو أصلية أو سيادة وقوله عصمة دخل فيه أن لا يكون صائلا ولا قاطع
طريق لا يندفع شره الا بالقتل والافهوم معصوم وقوله أو أمان أي بأن يقول له شخص انت تحت
أمانى وزاد بعضهم ضرب الرق على الاسير الوثني ونحوه وأجيب عنه بأن ضرب الرق عليه صبره
مالا للمسلمين وماله سم في امان قد دخل في قوله أو أمان اه برماوى (قوله في العمدة) لبيان
الواقع لان القصاص لا يكون في غيره (قوله بالغاعاقلة) لو قال مكلفا لا غنى عن هذين الشرطين
ووقع السؤال عما لو تطور إلى غير صورة آدمي وقتله شخص وعما لو قتل آدمي جنيها

وتجعل العاقلة الجناية على العبد لانه
بدل آدمي في آخر كل سنة يؤخذ من
قيمته قدر ثلث دية ولو قتل شخص رجلين
مثلا في ثلاث سنين والاطراف كقطع
اليدين والحكومات وأروش الجنابات
تؤجل في كل سنة قدر ثلث دية كاملة
وأجل دية النفس من الزهوق وأجل
دية غير النفس كقطع يمين ابتداء
الجناية ومن مات من العاقلة في أثناء
سنة سقط من واجب تلك السنة
(وشرائط وجوب القصاص) في العمدة
(أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الاول
(أن يكون القاتل بالغاً) والثاني أن
يكون (عاقلة)

قوله تطور هو البطء في نسخة المؤلف
وهكذا فيما بعده ولعله بالصاد اه معجبه

فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (١١٢) وتضمنهما مثلقاتهما ما غابا هو من خطاب الوضع فتجب الدية في مالهما (تنبيه) محل

عدم إيجابه على المجنون إذا كان جنونه مطبقا فان تقطع فله حكم المجنون حال جنونه وحكم العاقل حال إفاقته ومن لزمه قصاص ثم جرت استوفى منه حال جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا وكذبته ولي المقتول صدق القاتل بيمينه ان أمكن الصبا وقت القتل وعهد الجنون قبله لان الأصل بقاءهما بخلاف ما إذا لم يمكن صبا ولم يعهد جنونه والمذهب وجوب القصاص على السكران المتعدي بسكره لانه مكلف عند غير الذموي ولثلا يؤول الى ترك القصاص لان من رام القتل لا يهجز أن يسكر حتى لا يقتض منه وهذا كالمستنى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الاحكام بالاسباب والحق به من تعدي بشرب ذوا من يل العقل أما غير المتعدي فهو كالمعتوه فلا قصاص عليه ولا قصاص ولاديه على حري قتل حال حرايته وان عصم بعد ذلك باسلام أو عقد ذمة لما نواتر من فعله صلى الله عليه وسلم والعصاية بعده من عدم القصاص من أسلم كوخني فأقبل حرة ولمعده التزامه الاحكام (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد للمقتول) فلا قصاص يقتل ولد للقاتل وان سفل لخبر الحاكم والبيهقي وصحهما لا يقاد للابن من أبيه ولرعاية حرمة ولانه كان سببا في وجوده فلا يكون هو سببا في عدمه * (تنبيه) * هل يقتل بولده المنى بالعان وجهان ويجريان في القطع بسرقة ماله وقبول شهادته قال الأذري والاشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي انتهى والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا للشبهة

يقتل به أولا فالجواب أن يقال ان علم القاتل حين القتل أن المقتول ولي تطور في تلك الصورة قتل به والا فلا قود ولكن تجب فيه الدية كما لو قتل انسانا يظنه صيدا هذا في الاقل وكذا في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوري أن الآدمي لا يقتل بالجنى مطلقا أقول وهو الاقرب لعدم معرفتنا أحكام الجن وعدم خطابا بتفاصيل أحكامهم عس على مر وعبرة البرماوى خرج الجنى فانه لا يقتل به اذا قتله وان كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لانا لا نفهم تفاصيل تكاليفهم ولم ينقل لنا عن الشارع أنه قال من قتل جنيا قتل به ولا شيء في قتله من لزوم الدية والكفارة اه وظاهره ولو تحقق اسلامه وتحققت المكافاة ولا يخفى ما فيه من البعد اه (قوله فلا قصاص على صبي) ومثله النائم والمغمى عليه والسكران سم (قوله محل عدم الجناية) أى موجبها وهو القصاص (قوله لانه) أى القصاص لا يقبل الرجوع أى لا يقبل الرجوع فيه فيما اذا ثبت باقرار أى وإذا كان لا يقبل الرجوع فيستوى في استيفائه حالة العصاة والجنون بخلاف ما يقبل الرجوع فيه كالزنا الثابت بالاقرار فلا يستوفى حذوه في حالة الجنون لانه لو كان صاحباً راجع قتره شيخنا فهو جواب عن سؤال حاصله هلا انتظرنا إفاقته لعله يرجع عن الاقرار بالقتل فيسقط فأجاب بأنه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الانتظار أى بخلاف حد الزنا اذا جرت بعد الزنا فانه ينتظر لعله يرجع فيسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله وعهد الجنون) أى سبق له جنون وقوله بقاءهما أى الصبا والجنون (قوله ولثلا يؤول الى) أى عدم وجوب القصاص على السكران بناء على أنه غير مكلف اه هشاموى (قوله لان من رام) أى أراد القتل وقوله لا يهجز أى لو قلنا السكران لا يقتل اذا قتل لا يتخذ السكر ذريعة (قوله وهذا كالمستنى) لم يجعله مستثنى حقيقة لان العقل موجود فيه غاية الامر أنه مغفلى بسبب السكر (قوله والحق به الخ) هذا من باب الحاق الاعلى بالادنى اذهب فيه ازالة للعقل بالكلية بخلاف السكر شيئا وسكت المشرح عن المغمى عليه والنائم والقياس لا قصاص عليهم ما وجوب دية عمد في مالهما اه قال على الجلال وبرماوى (قوله وان عصم) غاية (قوله لما نواتر من فعله) أى ضيعه وعادته وحالته (قوله والدا) أى من النسب بخلاف الاب من الرضاع وهذا مما فارق فيه حكم الرضاع النسب وان كان الوالد كافرا والولد مسلما كما قاله سم فلو حكم كما يقتل والد بولده نقض حكمه الا ان أختبعه وذبحه كالبهيمة ولو حكم كما بوجوب القصاص في هذه الحالة فلا نقض لما حاذى بخلاف حكمه يقتل المسلم بالكافر أو الحر بالرقى فلا ينقض والمراد بالوالد كل من له ولادة وان علوا ولو أنى من جهة الأم اه زى وقوله أولا فلا نقض لنا حيث قد أى رعاية لما لا القاتل بأنه يقتل فيه حيث نذ (قوله فلا يكون هو سببا في عدمه) اعترض بأن الوالد لو اقتص منه كان هو الذى تسبب في عدم نفسه يقتله ولده فالولد حيث نذ لا يكون سببا وأجيب بأن الوالد سبب بعيد الاول لم يحصل قتل الاب اياه فقد تحقق كونه سببا في عدم أبيه سم (قوله بسرقة ماله) أى مال الولد (قوله والاشبه أنه يقتل به) ضعيف وقوله والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا معتد (قوله ولا قصاص للولد على الوالد) الفرق بين ذلك والذي في المتن ان الذى في المتن الجنابة على الابن مباشرة وهنا الجنابة على مال الولد فيه حق كزيجة الاب في المثل الاول وزوجة الابن في الثاني وأبى زوجة

فورث بعضه ولده كان قتل أباه زوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على والد فلان لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق
أولى وأفهم كلامه أن الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحرية الا أنه يستثنى منه المكاتب اذا قتل
أباه وهو يملكه فلا يقتل به على الاصح في الروضة ويقتل المحارم بعضهم ببعض (١١٣) ويقتل العبد بعبد لوالده (و) الرابع (أن لا يكون

المقتول أنقص من القاتل بكفر
أورق) أو هدر دم تحقيقا للمكاهة
المشروطة لوجوب القصاص لا دلة
المعروفة فان كان أنقص بأن قتل مسلم
كافرا أو حر من فيه رق أو معصوم
بالاسلام زانيا محصنا فلا قصاص حينئذ
ونخرج بتقييد العصمة بالاسلام
المعصوم بجزية كالذمي فانه يقتل
بالزاني المحسن وبذمي أيضا وان
اختلفت ملته ما يقتل يهودي نصراني
ومعاهد ومستمأن ومجوس وعكسه
لان الكفر كله مله واحدة من حيث
ان النسخ شمل الجميع فلو أسلم الذمي
القاتل لم يسقط القصاص لشكا قتهما
حال الجنابة لان الاعتبار في العقوبات
بحال الجنابة ولا نظرا لمحدث بعدها
ويقتل رجل بامرأة وبذمي كعكسه
وعالم بجاهل كعكسه وشريف
بخصيس وشيخ بشاب كعكسهما
والخامس عصمة القتل بايمان أو أمان
كعقد دمة أو عهد لقوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى
وان أحد من المشركين استجارك
الآية فيهدر الحربي ولو صيدا وامرأة
وعبد لقوله تعالى فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ومرد في حق
معصوم لخبر من بدل دينه فاقتلوه وإن
محسن قتله مسلم معصوم كما مر لاستيفائه
حد الله تعالى سواء أثبت زناه باقراره
أم بينة ومن عليه قود لقائه لاستيفائه
حقه ويقتل قن ومذبر ومكاتب وأم
ولبعضهم ببعض وان كان المقتول
لكافر والقاتل مسلم ولو قتل عبدا
شرع القاتل فكحدوث الاسلام لذمي
قتل وحكمه كاسبق ومن بعضه حر

الاب في الثالث (قوله فورث بعضه ولده) بعضه مفعول مقدم وولده فاعل مؤخر (قوله
أبازوجه) أي زوجة نفسه (قوله ثم ماتت الزوجة) فيه أن زوجها هو قاتل أبيها
ربما أيضا مع ولدها فسقوط القصاص عنه لكونه ورث بعضه لا لكون ولده ورث بعضه
الآن بصورهما اذا قام به مانع من الارث ولو رجع الضمير في زوجته لانه لم يلزم عليه ما ذكر
فهو الاولى (قوله فلان لا يقتل) مبتدأ منسبك من أن والفعل وقوله أولى خبر أي فلعدم
قتله أولى (قوله الا أنه يستثنى منه المكاتب) اذا ملك أباه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل فيه وهذا
الاستثناء صوري لان عدم قتله لكونه سيدا والسيد لا يقتل بعبد ولهذا لو كان أبوه الرقيق
عمو كغيره وقتله فانه يقتل به لتساويهما في الرقة ولذلك قيد الشارح بقوله وهو يملكه (قوله
ويقتل العبد) أي الولد اذا كان عبدا وقتل عبدا والله يقتل به اه مد (قوله فان كان) أي
المقتول أنقص من القاتل (قوله ومعاهد) عطف على قوله وبذمي ولا يظهر عطفه على
نصراني لانه لا يفيد اختلاف الملة مع أن الكلام فيه (قوله ومجوس) ان كان معقودا له
جزية أو كان معاهدا أو مستمنا فهو داخل فيما قبله وان كان غير هؤلاء فهو حربي فلا يظهر
عطفه تأمل (توله من حيث ان النسخ) أي نسخ شريعة نبينا (قوله لم يسقط القصاص)
لكن لم يقتص حينئذ الا الامام بطلب الوارث ولا يقوضه لان كافر حذر من تسليط الكافر على
المسلم سم قتل ومجمله لم يسلم فان أسلم قرض اليه كما دل عليه التعليل زى (قوله ويقتل
رجل بامرأة) تفريع على منطوق الشرط وماتقدم تفريع على مفهومه (قوله والخامس
عصمة القتل) هذا أكثر من قوله فيما تقدم وأهدر دم فكان الاولى اسقاطه كما قرره شيخنا
(قوله ومرد في حق معصوم) أما في حق مثله فيقتل به ولو قتل مرتد مثله خطأ أو شبهه عد
أو عدا وعنى على مال لم يجب شيء اه سم قلت لانه مستحق القتل بكل حال لاهداره اه اج
وعبارة عش على مر قوله ومرد في حق معصوم وزان محسن أما لو قتل مرتد تارك صلاة
بعد أمر الامام أو قاطع طريق أو زانيا محصنا فانه يقتل به وبقتل حد على حد قتله قصاصا
(قوله مسلم معصوم) فان قتله ذمي أو مرتد قتل أو قتله زان محسن مثله قتل به أيضا (قوله
لا يستفائه حد الله) يؤخذ منه أن محل عدم قتل المسلم به اذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه
أو أطلق بخلاف ما اذا قصد غير ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الأخذ باطلاقهم
ويوجه بأن دمه لما كان مهذرا لم يؤثر فيه الصارف اه زى وعبارة قل قوله لاستيفائه
حد الله أي في الواقع وان لم يعرفه أو يقضه (قوله ومن عليه قود لقائه) أي ويهدر من عليه
الخ فهو معطوف على قوله الحربي (قوله وان كان المقتول لكافر) غاية (قوله ومن
بعضه حر) مبتدأ وقوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لانه لم يقتل) يصح
قراءته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول (قوله بل قتله جميعه) يقرأ مصدر امر فوعا ولفظ
جميعه منصوب مفعول للمصدر ويكون من اضافة المصدر للفاعل ويصح جز جميع بدل من
الضمير ويكون المصدر على هذا من اضافة المصدر للمفعول وفي نسخة بل قتل جميعه بالهاء
(قوله ولا تجبر فضيلة الخ) لاحاجة اليه لانه معلوم من قوله والفضيلة الخ (قوله وتقتل
الجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله عرفنا مما تقدم أن القود ثبت للواحد على الواحد وهل

لو قتل مثله سواء أزادت حرية القاتل على حرية (٢٩ ح) المقتول أم لا لا قصاص لانه لم يقتل بالبعض الحر والبعض الحر وبالرقيق
الرقيق بل قتله جميعه بجميعة حرية ورقاتها شاعا فيلزم قتل جز حرية بجز حرية وهو منقطع والفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه ولهذا لا قصاص
بين عبدا مسلم وحر ذي لان المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضيلة كل منهما ما قبضته (وتقتل الجماعة) وان كثروا (بالواحد)

وان تفاضلت جراحاتهم في العدد
والفحش والارش سواء أقتلوه بمعدن أم
بغيره كان القوم من شاهق أو في بحر
لما روى مالك أن عمر رضي الله عنه قتل
نقرا خمسة أو سبعة برجل قتله غيلة
أي حيلة بأن يخدع ويقتل في موضع
لا يراه فيه أحد وقال لو تملا أي اجتمع
عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا
ولم ينكر عليه أحد نصا ذلك إجماعا
ولأن القصاص عقوبة يجب للأوحد
على الواحد فوجب للأوحد على الجماعة
كذلك القذف ولأنه شرع لحقن الدماء
فالويل يجب عند الاشتراك لكان كل
من أراد أن يقتل شخصا استعان بآخر
على قتله واتخذ ذلك ذريعة لفسك الدماء
لأنه صار أمنا من القصاص والولي
العفو عن بعضهم على الدية وعن
جميعهم عليها ثم إن كان القتل بجراحات
وزعت الدية باعتبار عدد الرؤس لأن
تأثير الجراحات لا ينضب وقد زيد نكابة
الجرح الواحد على جراحات كثيرة وإن
كان بالضرب فعلى عدد المضربات لأنها
تلاقي الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت
بجلاف الجراحات ومن قتل جماعة تبا
قتل بأولهم أو دفعة فبالقرعة والباقي
الديات تعذر القصاص عليهم فلو قتله
غير الأول من المستحقين في الأولى أو غير
من خرجت قرعته منهم في الثانية عصى
ووقع قتله قصاصا والباقي الديات تعذر
القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتله
كلهم أساؤا ووقع القتل موزعا عليهم
ورجع كل منهم بالباقي لمن الدية (وكل
شخصين جرى القصاص بينهما في النفس)
بالشروط المتقدمة (يجري بينهما)
لقصاص أيضا في قطع الأطراف
وفي الجرح المقدر كالموجعة كما سيذكره
المصنف

يثبت للأوحد على الجماعة أولا فأجاب بأنه تقتل الخ والقول ليس قديما بل مشله قطع الطرف
والجرح المقدر وإنالة المعاني (قوله والارش) أي لو فرض أننا أخذنا منهم أروشا من غير
قتلهم (قوله سواء أقتلوه بمعدن الخ) حاصل ذلك أنهم إذا ألقوه من شاهق جبل أو في ماء
أو نار قتلا مطلقا أي سواء توطأوا أولا وأما إذا قتلوه بجراحات أو ضربات فيفصل فإن كان
فعل كل يقتل لو انفرد قتلا مطلقا أيضا وإن كان فعل كل لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل
فيفصل فإن توطأوا قتلوا أو ألقوا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك إذا كان فعل ~~كل~~ له دخل
في القتل كما تقدم فإن كان خفيقا لا يؤثر أصلا فصاحب ذلك الفعل لا يدخل له لاقى قصاص
ولادية وأما إذا كان فعل بعض يقتل لو انفرد وفعل بعض لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل
في الجملة فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن توطأوا أو ألقوا
بقتل وتجب حصته من الدية على التفصيل الآتي (قوله برجل) واسمه أصيل وسبب قتله
زوجة أبيه اه عناني (قوله غيلة) بكسر أله والاعتبال الأخذ على غيلة اه شوبري
(قوله بأن يخدع) الأولى أن يخدعوه ويقتلوه في موضع لا يراهم غيرهم اه قل ويجب
بأنه تفسير للقتل غيلة من حيث هو (قوله لو تملا) مهموز قال في المصباح تملا على
الامر اجتمعوا وتعاونوا عليه (قوله صنعا) خصها بالذكرا لأن الساتين كانوا منها عرس
قال في التقريب صنعا بلد من قواعد اليمن والاكثريها المذ (قوله ولولي العفو عن بعضهم
على الدية) أي باقيا أي وقتل البعض الآخر لأنه إذا قتل البعض لم يأخذ من البعض الآخر
إلا بالقسط وبعبارة سم ولولي قتل بعضهم وأخذ باقي الدية من الباقي وله الاقتصاص على أخذ
الدية من الجميع وتوزيع الدية في الحاليين على عدد رؤسهم لا على عدد الجراحات في صورتها اه
(قوله على الدية) الأولى بخصته من الدية وبعبارة المنهج بخصته وهي ظاهرة (قوله ثم إن
كان القتل) راجع لكل من الله ورين قبله وقوله وزعت الدية أي كلاً وبعضا في الثانية
توزع كل الدية في الأولى توزع حصته من عني عنه (قوله وإن كان الخ) عبارة المنهج ولو ضربوه
بسيما فقتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلوا إن توطأوا أو ألقوا لا يوجب عليهم باعتبار عدد
المضربات اه وقوله وضرب كل منهم لا يقتل أي لو انفرد أي وبمجموعها يقتل غالباً وقوله فالدية
أي دية عمد اه (قوله فملى عدد الضربات) أي حيث اتفقوا على عددها فإن اتفقوا على
أصل الضرب واختلفوا في عددها أخذ من كل المتقين ووقف الأمر فيما بقي إلى الصلح اه
عش على م (قوله ومن قتل جمعا) هذا عكس ما في المتن (قوله فبالقرعة) وإنما
يجب القرعة عند التنازع فإن رضوا بتقديم واحد منهم جاز ولهم الرجوع إلى القرعة ولو أقر
بسبق بعضهم أقص منه وليه ولغيره تخليفه ان كذبه اه برماوى (قوله فلو قتله الخ)
جواب لغز هولنا قاتل وهو ولي المقتول لا يستحق دم المقتول لا يقتل به مع المكافأة ولم يأثم
القاتل بذلك ثم القتل ولم يتحتم قتل ذلك المقتول اه (قوله ولو قتلوه كلهم) أي قتلوا ولياؤهم
(قوله بالباقي له من الدية) فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلث الدية تشرح المنهج
(قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا بمنزلة
قوله والشرايط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة (قوله وفي الجرح)

وفي إزالة بعض المنافع المضبوطة كضوء العين والسمع والشم والبطش والذوق قال في الروضة لأن لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة طرق في إبطالها (وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشروط) الخمسة (المذكورة) في قصاص النفس (إنسان) الأول (الاشتراك في الاسم الخاص) رعاية المماثلة (اليعني باليعني اليسرى اليسرى) فلا تقطع (١١٥) يساريين ولا شفة سفلى بعلمها وعكسها ولا حادث بعد

الجنائية بوجود قلوبها سناليس لمثلها فلا قود وان ثبت لمثلها بعد وخرج بقوله الاسم الخاص الاشتراك في البدن فلا يشترط فيقطع الرجل بالمرأة وعكسه والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس فيهما قاله في الروضة (و) الثاني (أن لا يكون بأحد الطرفين) أي الجنائي والجنائي عليه (شلل) وهو ليس في العضو يطل عمله فلا تقطع صحيحة من يداً ورجل بشلاء وان رضى به الجنائي أو شلت يده أو رجلاه بعد الجنائية لا تنفاه المماثلة قلو خالف صاحب الشلاء وفعل القطع بغير إذن الجنائي لم يقع قصاصاً لانه غير مستحق بل عليه ديتها وله حكومة يده الشلاء فالوسرى القطع فعليه قصاص النقص لتفويتها بغير حق وتقطع الشلاء بالشلاء اذا استويا في الشلل أو كان شلل الجنائي أكثر ولم يخف نزف الدم والاقبال قطع وتقطع الشلاء أيضاً بالصحة لانها دون حقه إلا أن تقول أهل الخبرة لا يقطع الدم بل تنفتح أقوام العروق ولا تنفتح بغير النار ولا غيره فلا تقطع بها وان رضى الجنائي كائن على في الأتم حذر من استيفاء النفس بالطرف فان قالوا يقطع الدم وقنع به مستوفياً بأن لا يطلب أرشاً للشلل قطعت لاستوائهما في الحرم وان اختلفا في الصفة لأن الصفة المجردة لا تتأهل بمال وكذا لو قتل الذمي بالمسلم والعبد بالحر لم يجب لفضيلة الاسلام والحريه شي ويقطع عضو سليم بأعسر وأعرج إذا لخلل في العضو والعسم بهما من مقتوحين تشنج في المرفق أو قصر في الساعد والعضد ولا أثر

المستدرأ شارح بذلك إلى أن الأطراف ليست قيدا والمراد بالمقدر المنضبط الذي يؤمن معه الزيادة على المستحق لأماله أرش مقدر لانه لو أريد ذلك دخلت الهاشمة والمنقلة والمأمومة والجانفة والدامغة فان لها أرشاً مقدر إذا كانت في الرأس أو الوجه وتخرج الموضحة في غير الرأس والوجه فانه لا أرش لها مقدر فلا يصح ذلك فتعين أن المراد بالمقدرة المنضبطة وذلك الموضحة لا غير سواء كانت في الوجه أو الرأس أو غيرهما قال كاف استقصائية والحاصل أن الموضحة فيها القصاص في أي تحمل كان وأما كونها فيها نصفاً عند ردية صاحبها الخاص بما اذا كانت في الرأس أو الوجه ففيها الارش المقدرة فيها كما هو معلوم من محله وأما اذا كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وهذا في الجروح بعد الموضحة وأما التي قبل الموضحة من الدامية والدامغة والباضعة فان عرفت نسبتها إلى الموضحة ففيها الاكثر من حكومة ونسبة الارش للموضحة والا لحكومة وهذا اذا كانت في الرأس أو الوجه أما في غيرهما ففيها حكومة ولوعرفت نسبتها من الموضحة (قوله كضوء العين) بأن أعماه مع بقاء الحدقة (قوله وشرائط وجوب القصاص) المراد به الجنس أو ما فوق الواحد بدليل الاخبار (قوله بعد الشروط) أي غير الشروط الخمسة أي بالنظر لما زاده الشارح والا فالذي قاله المصنف فيما تقدم أربعة وهذا يفيد أن شروط القصاص في النفس شروط له في الطرف وزاد عليها اثنين وصح الاخبار به عن شرائط لانه أريد بها الجنس أو أطلق الجمع على اثنين مجازاً أو حقيقة على قول اه رجائي (قوله اليعني باليعني) نائب فاعل محذوف تقديره فقطع اليعني الخ (قوله فلا تقطع يساريين) أي لا يجوز ذلك ولا يعتد به وان تراضى عليه فلا يقع قصاصاً وفي المقطوعة بدلالة الآية دون القصاص نعم التراضي المذكور يتضمن العفو عن القصاص فيجب الدية برماوى والمباءة في قوله يمين داخله على الجنائي عليه وكذا فيما بعده (قوله في البدن) أي في اسمه أو وصفه كما يؤخذ من أمثله قبل ونسخة البدل أي الدية (قوله أي الجنائي) لعل النسخة للجنائي بالامين أو كلامه على حذف مضاف أي طرف الجنائي الخ فأتم (قوله أو شلت) بفتح أو له قال في المصباح شلت يده شللاً من باب تعب اه وأصله شلت بكسر اللام الاولى ثم ادغمت احدى اللامين في الاخرى وقوله يده أي الجنائي (قوله لا تنفاه المماثلة) أي حال الجنائية (قوله بغير إذن الجنائي) ليس بقيد بل مثله ما اذا أذن له في قطعها قصاصاً وأما اذا أذن له في القطع وأطلق فقد استوفى حقه ولا يلزمه شيء وان مات الجنائي بالسراية لانه أذن له في القطع اه م د (قوله الآن تقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم ومثل ذلك ما لو شكت في انقطاعه لترددهم أو فقدهم كما هو ظاهر خلافاً لما توهمه عبارته فلا يقطع بها وان رضى الجنائي اه شرح التحفة (قوله بحسم) أي كى النار (قوله قالوا) أي أهل الخبرة (قوله وقنع) بكسر النون يقال قنع يقنع ففتح عينها اذا سأل وكعلم يعلم اذا رضى بما رزقه الله اه شويرى والحاصل أن قنع كسأل لفظاً ومعنى وقنع كرضى وزنا ومعنى (قوله وان اختلفا في الصفة) أي السلامة وهذا غاية (قوله تشنج) أي ييس (قوله لخضرة أظفار) أي لا أثر لذلك حيث كان لغير آفة ولم يحف الظفر اه حج (قوله وتقطع ذاهبة الاظفار) أي بأن كانت من غير أظفار خلقة وقوله بسايتها بان قطع السليمة وقوله دون عكسه بأن قطع الذاهبة الاظفار (قوله

في القصاص في يداً ورجل لخضرة أظفار أو سوادها لانه علم أو مرض في الظفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص وتقطع ذاهبة الاظفار بسليها لانها دونها دوز عكسه لان الكامل لا يؤثر بذال ناقص والد كرحمة وشلاء كالدحة وشلاء

والذكر الاثني) لو حذف الذكر لكان أولى وعبرة المنهج ويؤخذ عضو أشل من ذكر أويد
 أو غيرهما بأشل مثله أو دونه شلالا اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو المجنى عليه مثل عضو
 الجنائي في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجنائي
 دونه وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالرائد لا عكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يؤخذ أشل بأشل فوقه أي فوقه شلالا بأن كان عضو المجنى عليه أكثر شلالا من عضو الجنائي
 فيكون عضو الجنائي أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله وأنف صحيح النسم) أي لأن النسم ليس في
 الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يؤخذ بالناقص أي
 الأهاتين (قوله ولا تؤخذ عين صحيحة بجدقة عيما) لأن الصحة فيها الدية بخلاف الجدقة
 العيما فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجنائية بمنشار فتشتر
 سن الجنائي بمنشار يقول أهل الخبرة فإن لم يمكن فلا قصاص ويجب الأرض ع ش (قوله منغور)
 ليس قيدا بل المدار على كون المجنى عليه غير منغور سواء كان الجنائي منغورا أولا وعبرة شرح
 المنهج ولو غير منغور (قوله سن كبير) لو قال سن غير منغور لكان أخصرا وأولى قل
 والحاصل أن القالع والمطوع أتما منغوران أو غير منغورين أو القالع غير منغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل أمان أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المنغور يتظر فيه العود وأن المنغور لا ينتظر فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسنانه) أي الأحده (قوله ومنها) أي من الرواضع أي والحال أن المقموعة
 من الرواضع والرواضع هي الأربع الثنايا اثنتان من فوق واثنتان من تحت فتسمية غيرها ورواضع
 مجاز للمجاورة قال في شرح الشافية واعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
 اثنتان فوق واثنتان تحت ورباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا
 للقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرباعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 خلف الضواحل وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحين اثنا عشر من الجانبين ثم النواجيز من كل
 جانب ثمان واحدة من فوق وأخرى من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضراس العقل اه
 وقوله اثنتان فوق أي متلاصقتان وكذا يقال في قوله واثنتان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثنتان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى واثنتان أسفل كذلك وكذا يقال فيما
 بعده اه (قوله فلا ضمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الطاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة شرح المنهج (قوله لأنها تعود غالبا) لم يتطروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وإن غلب الاتهام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المنبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعا كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو عفا على الأرض (قوله ولا يستوفى للصغير في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لاحتمال
 عفو وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم بالأس من هودها كما هو فرض المسئلة
 والأفلا قصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قلع شخص سن

والذكر الاثني) لو حذف الذكر لكان أولى وعبرة المنهج ويؤخذ عضو أشل من ذكر أويد
 أو غيرهما بأشل مثله أو دونه شلالا اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو المجنى عليه مثل عضو
 الجنائي في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجنائي
 دونه وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالرائد لا عكسه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يؤخذ أشل بأشل فوقه أي فوقه شلالا بأن كان عضو المجنى عليه أكثر شلالا من عضو الجنائي
 فيكون عضو الجنائي أسلم فلا يؤخذ بالناقص (قوله وأنف صحيح النسم) أي لأن النسم ليس في
 الأنف وكذا السمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يؤخذ بالناقص أي
 الأهاتين (قوله ولا تؤخذ عين صحيحة بجدقة عيما) لأن الصحة فيها الدية بخلاف الجدقة
 العيما فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجنائية بمنشار فتشتر
 سن الجنائي بمنشار يقول أهل الخبرة فإن لم يمكن فلا قصاص ويجب الأرض ع ش (قوله منغور)
 ليس قيدا بل المدار على كون المجنى عليه غير منغور سواء كان الجنائي منغورا أولا وعبرة شرح
 المنهج ولو غير منغور (قوله سن كبير) لو قال سن غير منغور لكان أخصرا وأولى قل
 والحاصل أن القالع والمطوع أتما منغوران أو غير منغورين أو القالع غير منغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل أمان أن يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيرا دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المنغور يتظر فيه العود وأن المنغور لا ينتظر فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسنانه) أي الأحده (قوله ومنها) أي من الرواضع أي والحال أن المقموعة
 من الرواضع والرواضع هي الأربع الثنايا اثنتان من فوق واثنتان من تحت فتسمية غيرها ورواضع
 مجاز للمجاورة قال في شرح الشافية واعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثنايا وهي الأسنان المتقدمة
 اثنتان فوق واثنتان تحت ورباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء وهي الأربع خلفها وهي مع الثنايا
 للقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرباعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 خلف الضواحل وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحين اثنا عشر من الجانبين ثم النواجيز من كل
 جانب ثمان واحدة من فوق وأخرى من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضراس العقل اه
 وقوله اثنتان فوق أي متلاصقتان وكذا يقال في قوله واثنتان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثنتان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى واثنتان أسفل كذلك وكذا يقال فيما
 بعده اه (قوله فلا ضمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الطاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة الذمة نعم تجب له حكومة شرح المنهج (قوله لأنها تعود غالبا) لم يتطروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وإن غلب الاتهام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المنبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعا كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو عفا على الأرض (قوله ولا يستوفى للصغير في صغره) بل يؤخر حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لاحتمال
 عفو وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم بالأس من هودها كما هو فرض المسئلة
 والأفلا قصاص قطعاً ولا دية على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قلع شخص سن

سن منقور) أى كان الجاني منقورا أو لا فقت الصور الأربع (قوله من مفصل) المفصل
 موضع اتصال العضوين كمرق و كوع وما لا مفصل له لا قصاص فيه (قوله بفتح الميم
 الخ) أما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان (قوله كل لرفق) وهو رأس عظم الذراع المسمى
 بالابرة الداخلة في العظمتين اللتين هما رأس العضد والعضد ينتهي إلى المتكسب المتصل
 بالكف وما بين المرفق والعضد وما بين العضد والكف يسمى مفصلا والمتكسب يجمع
 العضد والكف فنعلم من هذا أن قوله كل لرفق الخ مثال للعضو في قوله وكل عضو لا للمفصل
 لكن قوله ومفصل القدم يقتضى خلافه ويجب أن قوله ~~كل~~ المرفق على حذف
 مضاف أى كفصل المرفق كما يدل عليه قوله ومفصل القدم تأمل (قوله ففيه القصاص)
 ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل تعين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الأخذ من محل
 الجناية وله الأخذ أقرب مفصل وله بعد ذلك الرجوع وقطع الزائد الذى تركه وله الأخذ حكومة
 وتركه قطعه (قوله مع الأمن) خرج بذلك الجائفة فلا قصاص فيها لانها وإن كانت منضبطة
 لكن لا يؤمن فيها استيفاء الزيادة وقال بعضهم قوله لا تضباط ذلك الخ أشار بذلك إلى أن العلة
 مركبة من الانضباط مع الأمن المذكور فخرج بالاول الجائفة فلا قصاص فيها لعدم انضباطها
 وإن أمن استيفاء الزيادة وبالثاني العظام لعدم الأمن من استيفاء الزيادة (قوله ولا يضر
 في القصاص الخ) يحتمل أن يكون راجعا لقوله أولا الاشتراك في الاسم الخاص وكان الاولى
 ذكره عقبه ويحتمل أن يكون راجعا لقوله وكل عضو الخ (قوله عند مساواة المحل) أى
 في الاسم الخاص (قوله كبر) أى التفاوت فيه وفيما بعده (قوله بلا جائفة) الجائفة جرح
 ينقل للباطن (قوله ويجب القصاص في فق عين) غرضه تمكين ما فيه القصاص لأن المتن
 لم يستوفه والمراد بفق العين إزالة حدتها ليكون من الجناية على الأطراف والحدقة هي
 السواد الأعظم الذى في العين أى السواد كله والاصغر الناظر والمقلة تحتم العين الذى يجمع
 السواد والبياض اه ذكر ابن قتيبة وقوله الاصغر هو البغين وفي القاموس الناظر العين
 أو المقلبة السواد في العين أو البصر نفسه اه ع ش على م (قوله وجفن) بفتح الجيم
 وكسرها (قوله وشفران) الاولى وشفرين لأن يقال هو على لغة من يلزم المتن الالف وهو
 يضم الشين والجمع أشفار مثل قفل وأقال وحكى فنج الشين وشفر كل شى حرقه اه سم (قوله
 يضم الشين) وحكى فجهما أيضا وأما الشفر بفتح الشين لا غير فهو اسم لهدب العين برماوى
 (قوله في الجروح) أى الاشد عشر ماعدا الموضحة (قوله لعدم ضبطها) أى لعدم تسير
 ضبطها وإن أمكن (قوله الموضحة للعظم) أى تصل إلى بعد خرق الجلد التي عليه وإن لم
 ير العظم لصغر الجرح كغزابة وصلت إليه سم (قوله طولا وعرضا) أى ويعلم عليه بنحو
 سواد أو حرة وتوضع بنحو الموصى ثم لو كان برأس الجاني شردون الجنى عليه فلا قصاص
 اه قل وقوله ويعلم أى وجوب أن خيف اللبس والا كان مندوبا وقوله بنحو الموصى لا بضربة
 سيف أو حجر وإن أوضع به ويراعى الاسهل على الجاني من شقه دفعة أو تدريجا اه ذى وقوله
 دفعة بالضم وفي القاموس هي بالقبح المزة وبالضم الدفعة من المار وما انصب من سقاء أو ناء
 مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا قاله م في شرحه وقوله من الفتح والضم قال ع ش

منقور فثبت لم يسقط القصاص لأن
 عود هانعة جديدة من الله تعالى (وكل
 عضو أخذ) أى قطع بجناية (من
 مفصل) بفتح الميم وكسر المهملة كل لرفق
 والا نامل والكوع ومفصل القدم
 والركبة (ففيه القصاص) لا تضباط ذلك
 مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضر
 في القصاص عند مساواة المحل كبر
 وصغر وقصر وطول وقوة وبطش
 وضعفه في عضو أصلي أو زائد ومن
 المفاصل أصل الفخذ والمتكسب فان
 أمكن القصاص فيها بلا جائفة
 اقتص والا فلا سواء أجاف الجاني
 أم لا نعم مات الجنى عليه بذلك قطع
 الجاني وإن لم يمكن بلا جائفة ويجب
 القصاص في فق عين وفي قطع أذن
 وجفن وشفة سفلى وعليا ولسان وذكر
 وأثنين وشفران وهما يضم الشين
 المجبة ثنية شفر وهو حرف الفرج
 وفي ألين وهما اللذان اللذان بين
 الظهر والفخذ (ولا قصاص في
 الجروح) في سائر البدن لعدم ضبطها
 وعدم أمن الزيادة والنقصان طولا
 وعرضا (الافى) الجراحة (الموضحة)
 للعظم في أى موضع من البدن من غير
 كسر ففيها القصاص لتيسر ضبطها
 * (تتمه) * يعتبر قدر الموضحة بالمساحة
 طولا وعرضا في قصاصها

عليه يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفقة
 الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء المصبوب من سقاء أو نحو اه وبمثله
 يقال ما يتناسب هنا اه (قوله لا بالجزئية) كبيع (قوله ولوا وضع) أي الجاني كل رأس
 المشجوج هذا شروع في مسائل ثلاثة الاولى أن تكون رأس الشاج أصغر الثانية العكس
 الثالثة اذا أوضع ناصية وناصية الشاج أصغر وترك الشارح رابعة وهي ما اذا كانت ناصية
 الشاج أكبر (قوله ولا تنتم من غيره) كالوجه والقفالانه غير محل الجناية اه مرحوي
 (قوله لو وزع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالمتم به ثلث أرشها شرح المنهج
 (قوله والخيرة في تعيين موضعه للجاني) وهو المعتمد ومحل ذلك اذا استوعب رأس الجاني عليه
 والاثنين محل الجناية ميمناً أو شيئاً لا مثلاً وبعبارة مـ والخيرة في محل الجاني أي فهو حق عليه
 فله أداته من أي محل شاء كالدين (قوله تم من باقي الرأس) يقتضي أنه ليس للجاني أن يدفع
 عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فما الفرق بين الناصية وغيرها في ذلك قلت كونها
 عضو مخصوصاً مما تزا باسماً خاص اه مـ والخيرة في محلها للجاني أيضاً اه مـ (قوله ولو زاد
 المقتص) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الاصح كما سيأتي أن المقتص لا يمكن من
 استيفاء قصاص الطرف وأوجب بمحل ذلك على ما اذارني الجاني بالاستيفاء أو وصـ كل
 المستحق شخصاً فاستوفى زائداً عما كان قال أخطأت في الزائد صدق بيمينه زى ومثله شرح
 مـ وكتب عليه الرشدي قوله فزاد وكيله انظر قصاص الزيادة حينئذ يكون على مـ اه والذي
 يفهمه كلام عـ ش أن القصاص على الوكيل (قوله لرسمه قصاص الزيادة) لكن انما يقتص
 منه بعد ان مال موضحته شرح المنهج (قوله فان كان الزائد خيلاً) كأن سقطت آلة
 الاستيفاء في آخر الايضاح فقرأ عليه فأخذت زيادة على المستحق والمراد بقوله فان كان الزائد
 خطأ أي بغیر اضطراب الجاني وحده بأن كان باضطراب المقتص أو باضطرابهما أو من غير
 اضطراب فان كان باضطراب الجاني فهو رد فلو اختلفا فقال المقتص حصل باضطرابك الجاني
 وقال لا صدق الجاني لان الاصل عدم الاضطراب فلو كان باضطرابهما قال لا وجه أنه عليهما
 فيقدر النصف المقابل لفعل المقتص منه شرح مـ وزي (قوله وجب أرش كامل) وهو
 خمس من الابل (قوله كما لو اشترى كوا في قطع عضو) فلو آل الامر للدية وجب على كل
 واحد قسطه كما قطع به البغوي والماوردي لادية موضحة كاملة خلافاً لما رجحه الامام ووقع
 في الروضة عزراً لا قول للامام والثاني البغوي وهو خلاف ما في الراقعي وغيره وبإشارة شرح
 مـ فلو آل الامر للدية وجب على كل أرش كامل كما رجحه الامام وبزعم في الانوار وقال
 الاذري انه المذهب وأفتى به الوالد اه لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف
 ما لو اشترى كوا في قتل وآل الامر الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم
 اه زى

(فصل في الدية)

(قوله في الدية) هاؤها عوض من فاء الكلمة لان أصلها اودى بكسر الواو مأخوذة من اودى
 بقتلها وهو دفع الدية يقال وديت القليل بكسر الدال أدية وديا وأول من سنها عبد المطلب

كما

لا بالجزئية لان الرأسين مثلاً قد يختلفان
 صفراً وكبراً ولا يضر تفاوت غلط لحم
 وجلد في قصاصها ولوا وضع كل رأس
 المشجوج ورأس الشاج أصغر من
 رأسه استوعبناه ايضاً ولا نكتفي به
 ولا تنتم من غيره بل تأخذ قسط الباقي
 من أرش الموضحة لو وزع على جميعها
 وان كان رأس الشاج أكبر
 من رأس المشجوج أخذ منه قدر
 موضحة رأس المشجوج فقط والخيرة
 في تعيين موضعه للجاني ولوا وضع
 ناصية من شخص وناصية أصغر من
 ناصية الجاني عليه تم من باقي
 الرأس لان الرأس كله عضو واحد
 ولو زاد المقتص عمداً في موضحة على
 حقه لرسمه قصاص الزيادة لعدم
 فان كان الزائد خطأ أو شبه عمداً وعمداً
 وعني عنه على مال وجب أرش كامل
 ولوا وضعه جمع بعاملهم على آلة
 واحدة أو وضع من كل واحد منهم
 موضحة مثلها كما لو اشترى كوا في قطع
 عضو

(فصل في الدية)

قوله يكون على من مسدداً بخط المؤلف
 والمناسب على من يكون لان
 الاستفهام واجب له الصدارة اه

كما

كما في السير اه مد ويقال في الامر د القتل بدل مكسورة لا غير وان وقفت قلت ده سمي
ذلك المال دية تسمية بالمصدر وقول المحشي وديت بكسر الدال غير صواب بل الصواب فتحها
(قوله على الحر) خرج الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبها بالادواب بجامع
الملكية (قوله أو فيمادونها) كالاعضاء وغلبها على القيمة في غير الحر لشرورها والافسادون
النفس من الجراحات فيه أرش لادية وقول بعض الشراح ودية العبد قيمته تجوز بالدية عن
القيمة اه برماوى (قوله لانها بدل عنه على الصحيح) هذا ضعيف لانه يلزم عليه أن المرأة اذا
قتلت رجلا يلزمها دية لادية رجل والمعتد أن الدية بدل عن النفس المقتولة فان قتلت المرأة
رجلا ثم عني المستحق على الدية لم يمتها دية ولو كانت بدلا عن القود لم يلزمها الدية امرأة
ولو قتلها الزمها دية لانها بدل نفس المقتول ويمكن توجيه كلام الشارح بأن القود لما وجب على
الجلاني كان كدية نفس القتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عن القود لا عن نفس القتل
فلا يلزم عليه ما ذكر لان القود كدية القتل اه رشيدى ملخصا (قوله والاصل فيها) أى
الدليل عليها قوله قد عير رقيقة أى مع يسانه صلى الله عليه وسلم تلك الدية بقوله في النفس مائة من
الابل ونقل ابن عسدا البر الاجماع على ذلك برماوى (قوله طائفة) أى ناطقة بذلك أى
بوجوب الدية أو مملثة قال الجوهرى طفق الاناطفوح اذا امتلأ حتى يفيض وبابه خضع
(قوله في الجملة) أى في الخطا وشبه العمد وأما العمد فالواجب فيه القود (قوله ابتداء)
كما في قتلى الوالد وله (قوله من ثلاثة أوجه) كونها على الجلاني وحالة ومن جهة السن كما يأتى
(قوله أو من وجه) أى في شبه العمد وهو كونها مملثة لا مخمسة كما يأتى (قوله ومخففة من
ثلاثة أوجه) كونها مخمسة وعلى العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتى وقوله أو من
وجهين أى في شبه العمد فأدخل الشارح شبه العمد في القسمين لانه اكتسب شيها بكل منهما
والمراد بالوجهين هما وجوبها على العاقلة ووجوبها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتى (قوله
كون القتل عمدا أو شبه عمدا) كون هذا عارضا للتغليظ لانه ليس الاصل فيها
التخفيف حتى يكون هذا عارضا للتغليظ بل هي مغالطة ابتداء فيها نعم كلامه مسلم في قوله
أو في الحرم الخ لانه أى القتل في الحرم تعرض للتغليظ فالاولى أن يقول الشارح وأسباب
التغليظ خمسة ويمكن أن يجاب على بعد بأنه لما عدل عن القتل خطأ الى العمد أو شبهه كان
كعروض التغليظ أى كانه تسبب فيه فتأمل (قوله أو ذى رحم) أى أو ذى رحم ولو قال
محرم رحم بالاضافة لكان مستقيما للخروج فهو بنت عم هي أم زوجة اه قل لان المحرمية
ليست ناشئة من الرحم أى القرابة بل ناشئة من كونها أم زوجته اه (قوله وقد يعرض لها
ما ينقصها) في كون الانوثة عارضة للتقصيص نظرا لانها منقصة لها ابتداء ويمكن أن يجاب
بأنه لما كان القتل عامما في الذكر والانثى والحر والعبد وعدل عن الكامل الى دونه كانه تسبب
في تنقيص الدية تأملا وفي اطلاق الدية على قيمة الرقيق وعلى الغرة مسامحة لكنهما لما كانا بدلا
عن النفس أطلق عليهما دية تجوزا (قوله في القتل العمد) ليس قيد ابل تكون مملثة في شبه
العمد والخطا في مواضعه ويجاب بأنه اقتصر على العمد لانه الكامل في التغليظ لانه فيه من
ثلاثة أوجه وان ذكر المثلث التثنية فقط (قوله خلفه) هو اسم جمع لامفرد لمن لفظه عند

وهي في الشرع اسم للمال الواجب
بجناية على الحر في نفس أو فيمادونها
وذكرها المصنف عقب القصاص لانها
بدل عنه على الصحيح والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والاحاديث
الصحيحة طائفة بذلك والاجماع منعقد
على وجوبها في الجملة (والدية)
الواجبة ابتداء أو بدلا (على ضربين)
الاول (مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من
وجه واحد (و) الثاني (مخففة) من
ثلاثة أوجه أو من وجهين * (تنبيه) *
الدية قد يعرض لها ما يغلظها وهو
أحد أسباب خمسة كون القتل عمدا
أو شبه عمدا وفي الحرم أو في الانهر
الحرم أو ذى رحم محرم وقد يعرض
لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة
الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر
فالاول يرتد الى الشطر والثاني الى
القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى
الثبأ أو قل وكون الثاني أنقص
جوى على الغالب والانقص تزييد القيمة
على الدية ثم شرع المصنف في القسم
الاول وهي المغلظة فقال (فالمغلظة
مائة من الابل) في القتل العمد سواء
أوجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا
كقتل الوالد وله (ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة) وتقدم بيانها
في الزكاة (وأربعون خلفه) وهي
التي (في بطونها وأولادها)

نظير الترمذي بذلك والمعنى أن الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول أهل الخبرة بالابل وذلك في قتل الذكرا الحز المسلم المحققون الدم غير جنيح
انفصل بجناية ميتا والقاتل له لادق قيسه لأن الله تعالى أوجب في الآية المذكورة دية وبينها النبي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمرو بن
حزم في قوله في النهي ما تضمنه الابل ورواه القسائي ونقل ابن عبد البر وغيره فيه الاجماع ولا تختلف الدية بالقتال والذات وان اختلفت
بالادب والذكورة والاثونة بخلاف الجنسية على الرقيق فان قيسه القيمة المختلفة أما اذا كان غير محققون الدم كارتك السلالة كسلة
والزاني المحسن اذا قتل كلا منهما مسلم فلا دية فيه (١٢٠) ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا لغير المقتول ولو مكابا أو أموهة فالواجب

الجمهور ورد بأن تميز الاربعين مفرد كما قال ابن مالك

ومر العشرين للتسعين * بواحد كما روي عن جينا

الآن يقال اسم الجمع كلفرد وقال الجوهري جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن
سبويه جمعها خلفات اه برماوى وقوله بكسر الخاء ليس بظاهرا فقد قال في المختار ان خلف بوزن
الكشف الخاض وهى الحوامل من النوق ومثله في المصباح فعل القول بكسر الخاء سبق قلم
اه ع ش على مر (قوله نظير الترمذي بذلك) روى الشافعي والقسائي وابن ماجه من
حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ألا ان في قتل الخطا قيل
السوط والعصا مائة من الابل مغلظة منها أربعون خلفه في بطونها ولادها واستناده ضعف
ومنقطع (قوله والمعنى) أى بذلك لأن الذى فى البطن لا يسمى ولدا لا يتجوز رأى حجاز الأول
(قوله أهل الخبرة) أى عداين منهم فان أخذها المستحق بقولها ما وتصديقه للدافع وماتت
عنده وتنازعنا شق جوفها فان بان أن لاجل غرمها وأخذها خلفه فان ادعى الدافع اسقاط
الحمل وأمكن صدق ان أخذت بعدلين فان لم يمكن أو أمكن وأخذها المستحق بة ول الدافع مع
تصديقه صدق المستحق بالعين فى الأولى وبه فى الثانية لأن الظاهر معه شرح الروض (قوله
وذلك) أى التعليل المذكور وذكره لستة شروط (قوله والقاتل له) أى لعز المسلم (قوله
لأن الله الخ) فيه نظرا لأن الدية التى فى الآية فى الخطا ويان النبي لها والذى فى المقتل العمد
فالمعول عليه فى ذلك الاجماع (قوله وان كان القاتل رقيقا الخ) استثناف كادام (قوله
ولا جمع لها) الصواب أن يقول ولا واحد له لأنه اسم جمع على هذا واسم الجمع لا واحد له من
أقطه بل من معناه (قوله تكسر الدم) أى وانما كما قاله الشارح فى شرح المنهاج مد
الصواب أنه يفتح الخاء كما فى المختار وغيره (قوله بسبب) الأولى تأخيره من قوله مائة من الابل
(قوله وخالف الكفارة أيضا الخ) أى حيث اعتبر وافيهما يضر بالعمل فالتبوية فى الامة
فى غيرا وانما عيب فى المبيع لافى الكفارة لأنها لا تخل بالعمل (قوله مما يؤثر فى العمل) أى
وان كانت معيبة بسبب ثبت الرد فى المبيع كالتبوية فى غيرا وانها (قوله الابرض الخ)
مستثنى من قوله ولا يقبل بعيب الخ (قوله ولا يكلف الخ) أى فلو تكلف وحصل الابل من
غالب ابل محل قبل منه ذلك فهو مخير بين الانراج من ابله ومن ابل غالب ابل له اه مرحوى
فالمعتمد تخيره بين ابله ان كانت سليمة وغالب ابل محله وان خالف نوع ابله أو كانت ابله أعلى من
غالب ابل البلد ويمبر المستحق على قبوله وان كانت ابله معيبة تعين الغالب شرح مر (قوله
لأنها تؤخذ على سبيل المواساة) هذا خاص بما اذا كانت واجبة على العاقلة ولا يشمل
ما اذا كانت واجبة على الجاني (قوله فى غالب ابل ابله الخ) وان كان ذلك الغالب من غير
نوع ابله على المعتمد خلا فالزركشى حيث قال يتعين نوع ابله سليما اه مد (قوله فانه لا يجب

أقل الاربعين من قيمته والدية وان كان
مبعضا لزمه الجهة الجزية القدر الذى
يناسبها من نصف أو ثلث مثلا وبله
الرقة أقل الاربعين من القيمة والدية
وهذه الدية مغلظة من ثلاثة أوجه
كونها على الجاني وحالة ومن جهة
السنة والخلفه بفتح الخاء المجهمة وكسر
اللام وبالفاء ولا جمع لها من لفظها عند
الجمهور بل من معناها وهو مخاض
كأمرأة ونساء وقال الجوهري جمعها
خلف بكسر اللام وابن سبويه
خلفات وفى شبه العمد مغلظة من
وجه واحد وهو ككونها مائة
(والخففة) بسبب قسلى الذكرا الحز
المسلم (مائة من الابل) وهى فى الخطا
مخففة من ثلاثة أوجه الأول وجوبها
خمسة (عشرون حصة وعشرون
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون
بنت مخاض وعشرون ابن لبون)
وقد تم بيانها فى الزكاة والثانى وجوبها
على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة
فى ثلاث سنين وفى شبه العمد مخففة
من وجهين وهما وجوبها على العاقلة
وجوبها مؤجلة فى ثلاث سنين
ولا يقبل فى ابل الدية بعيب بما ثبت
الرد فى المبيع وان كانت ابل من لزمته
معيبة لأن الشرع أطلقها فاقضت
السلامة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها
بعين المال وخالف الكفارة أيضا
لأنه مقصودها تحليص الرقة من

الرق لتستقل فاعتبر فيها السلامة مما يؤثر فى العمل والاستقلال الابرض المستحق بذلك اذا كان أهلا لتبرع
لأن الحق له فله اسقاطه ومن لزمته دية وله ابل فتؤخذ منها ولا يكلف غيرها لأنها تؤخذ على سبيل المواساة فكأن بماعده كما تجب الزكاة
فى نوع التصاب فان لم يكن له ابل فى غالب ابل بلدة بلدى أو غالب ابل قبيلة بدوى لأنها بدل متلف فوجب فيها البديل الغالب كما فى قيمة
المتلفات فان لم يكن فى البلدة أو القبيلة ابل بصفة الاجزاء فتؤخذ من غالب ابل أقرب بلاد أو أقرب قسائل الى موضع المؤذى
في لزمه نقلها كما فى زكاة القطر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمها أكثر من غنى المثل بلدة أو قبيلة العدم فانه لا يجب

حينئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسافة القصر وإذا وجب نوع من الأبل لا يعدل عنه إلى نوع من غير ذلك
الواجب ولا إلى قيمة عنه الاستراض من الموتى والمستحق * (تنبيه) * ما ذكره المصنف من التغليظ والتخفيف في النفس يجري مثله
في الأطراف والجروح (فإن عدت الأبل) حساباً لم توجد في موضع يجب (١٢١) تحصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن

حينئذ أي حين أذباغت مؤنة نقلها مع قيمتها ما ذكره بت المسافة أو بعدت بل يجب قيمتها م
(قوله وإذا وجب نوع من الأبل) كالتألب بالبلد (قوله لا يعدل عنه إلى نوع) وإن كان
أعلى (قوله والجروح) أي دون الحكومات (قوله فإن عدت) بالبناء تنفع قول أي فقدت
(قوله انتقل إلى قيمتها) هذا إن لم يعلم الدافع فإن أمهل بأن قال له المستحق أنا أصبر حتى
توجد الأبل لزمه أمثاله لأنها الأصل فإن أخذت القيمة فوجدت الأبل لم ترد لتستري الأبل
لأنفصال الأمر بالاختار (قوله لأنها) أي الأبل بدل متلف هو النفس فيرجع إلى قيمتها عند اعواز
أي فقد أصله أي أصل البدل وهو الأبل لأن قيمتها بدل ثان وفرع عن الأصل (قوله بنقد بلده)
أي العدم (قوله تخير الجاني) عبارة من تخير الدافع فلما أراد المستحق الصبر إلى وجودها
أجيب (قوله وهذا هو القول الجديد) أي الانتقال إلى القيمة (قوله ينتقل المستحق عند
عدمها) قضيته أن القديم لا يقول ذلك إلا عند التقدر وهو كذلك شرح م (قوله ألف دينار)
أي منقالت ذهباً شرح م (قوله على أحد الوجهين) متعلق بزيادة أي زيد الثلث على أحد الخ
والوجه الثاني أشار إليه بقوله وأصحهما في الروضة الخ (قوله عليه) أي على الوجه القديم
الضعيف (قوله وأصحهما في الروضة) أي على الضعيف (قوله وذلك) أي المذكور من
السن والصفة اه (قوله إذا قتل خطأ في الحرم) * (تنبيه) * يلتحق بمذكرة المصنف
ما لو جرحه في الحرم فخرج منه ومات في غيره بخلاف عكسه شرح المنوف وسيأتي
أن القتل ليس قيدا ويفرق بين ما لو رماه قريب غريب أو قتل شهراً من الأشهر الحرم فوصل
السهم بعد الغروب فمات أو جرحه جرحاً يفضي إلى الموت فمات في الأشهر الحرم بأن داخل
الحرم له نوع اختيار فنسب الفعل إليه بخلاف الأشهر الحرم لا اختيار له في دخولها وقال سم
لا يضمن وقوع القتل والزهر فيهما فليتر (قوله أم قطع السهم في مروره هو الحرم)
بخلاف ما لو أرسل كلباً فزكك فيه وقطع هوامه وقتله في الحل والمرسل خارجه فلا تغلظ
لأن الكلب اختياراً زى (قوله لأنه ممنوع من دخوله) أي مطلقاً لضرورة أولاً ع ش
على م و عبارة البرماوى قوله في حرم مكة أي ولو قطع هوامه بالسهم وإن مات خارجه
بخلاف عكسه قاله العلامة م و قال العلامة زى تغلظ مطلقاً والتغلظ في هذا خاص
بكون الجاني عليه مسلمات من الدخول ولو اضرورة وفصل العلامة ابن حجر بين أن يدخل
لحاجة فتغلظ أولاً فلا اه (قوله أو في الأشهر الحرم الأربعة) ولا يلتحق به شهر رمضان
وإن كان سيد الشهور لأن التسبيح فيه التوقيف شرح المنوف (قوله ذو القعدة) بفتح القاف
والجاء بكسر الحاء وقد نظم ذلك بعضهم فقال

الفتح في قاف لقعدة صحوا * والكسر في حاء لجة رجوا اه

قال في شرح مسلم الاخبار تطاهرت بعد ذلك على هذا الترتيب فهو الصواب خلافاً لما بدأ بالحرم
لشكون من سنة واحدة واخص الحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي
يكون أول العام دائماً اه قيل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل الابتداء بشهر حرام
ويضم شهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما توالي شهران في الآخر لارادة
تفصيل الختام والأعمال بالخواتيم شوبرى وقوله تطاهرت بعد ذلك أي فمضى من سنتين

الموتى لأنه ممنوع من دخوله فلو دخله لضرورة
الحرم الاسرام لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبكسر حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وهو الأصح والثاني ما ذكره بقوله
أو يقتل خطافي (بعض الأشهر الحرم) الأربعة وهي ذو القعدة بفتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء على المنه ور فيها

على الرابع لامن سنة (قوله لتحريم القتال فيه) ومفرعى به نطق مكة فيه عن أهلها للقتال فيه
والربعين لارتباع الناس فيه مما أى أقامتهم والجنادين للجود الماء فيه وما ودسب لترجيهم
أياه أى تعظيمهم وشعبان لشعب القبائل فيه ورمضان لرمض الذنوب فيه لأنه يرمض الذنوب
أى يحرقها وقيل لأن القلوب تؤخذ فيه من حرارة الموعظة وقيل سمي رمضان لأنهم
لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالزمنة التى وقعت فيها فوافق زمن الحر
والرمض وسمى شوال بذلك لشول أذناب اللقاح أى رفعها بعد الجماع وبعده (قوله لتحريم
الجنة فيه على إبليس) أى منعه منها والمراد أطهار الحرم لنوايا التحريم بها عليه أنزى
(قوله ودخلته اللام دون غيره) قال فى المصباح أدخلوا الالف واللام عليه لأمح الصفة
فى الأصل ولا يجوز دخوله ما على غيره عند قوم وعند قوم يجوز على صفر وشوال اه وقال مر
الظاهر أن ال فى المصحح للتعريف وخصه بأل وبالبحر مع تحريم القتال فى جميعها لانه
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ (قوله ورجب) سمي بذلك لأن العرب كانت ترجسه أى تعظمه
وسمى الأصم لأنهم كانوا لا يسمعون فيه صوت الحرب وسمى الأصم أيضا لانصباب الخيرات
فيه وقيل لم يعذب الله فيه أمة ورد بأن جمعا ذكره أن قوم نوح أغرقوا فيه وأفضلها
الحرم ثم رجب ثم الآخران برماوى (قوله وجعلها من سنتين هو الصواب) اعتده مر
وانما كانت من سنتين لانه اذا بدأ بابا القعدة تكون هى والجمعة من السنة القديمة ويكون المحرم
ورجب من السنة الثانية (قوله قال ابن ربيعة) صوابه كفى بعض التسخح دحية كما فى شرح
الدميرى للمناهج (قوله مرتبة) أمألوا أطلق بأن قال الله على صوم الشهر المحرم بدأ بما يلي
نذره اه ع ش على مر (قوله محرم ذات رحم) لو قال محرم رحم بالاضافة لكان أخصر
وأولى ليخرج به فت عم هى أم زوجته مثلا كما مر ولا يخفى عدم دخول الذكور فى ذلك أى
فى قوله ذات الخ مع أن التقليد شامل للذكور أيضا كفى مر كان قتلت المرأة عمها أوخالها
قل مع زيادة وقول الشارح محرم لا حاجة اليه مع قول المصنف بعد محرم (قوله أى
قريب محرم) صوابه أى قريب محرم لأن قريبا تفسير لذات المنسوب أى يقول قرابة محرم
رحم (قوله وخرج محرم ذات رحم) هو ناظر لتعبيره والمناسب لكلام المتن أن يقول
وخرج بذات رحم محرم والحاصل أن قوله ذات رحم صفة لموصوف محذوف أى نفسا
ذات رحم فيشمل الذكور والاناث وقوله بعدها محرم ان كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم
القرابة لا المحرم وان كان تفسير الذات كان حقه أن يقول محرم لأن ذات منصوبة فالتامين
أنه بالرفع فاعل قتل أو خبر مبتدأ محذوف أى هى محرم ولكن الجارى على الالسنة انه محرم
حينئذ يجعل بدلا من رحم بدل اشتمال لأن المحرم مشتق على الرحم أى القرابة وان كان خاليا
عن الضمير فيقدر له ضمير أى له مثلا وأما تقدير الشارح محرم فقيه نظره وجهين الأقل أنه يفتى
عنه قوله محرم فى المتن والثانى يوههم اختصاص الحكم بالاناث مع أنه لا يحتص وقوله أى
قريب ان كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا القرب وان كان تفسير الذات فكان
يقول أى قريبا فكان الاولى حذفه وإبقاء المتن من غير تقدير ثم انه يرد على العبارة بترتاشق
وهو أنها تشمل بنت العم اذا كانت أختا من الرضاع أو أم الزوجة مثلا فيصدق عليها أنها سارية

وسمى بذلك لنعوذهم عن القتال فى
الاول ولوقوع الحج فى الثانى والمحرم
بتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك
لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم
الجنة فيه على إبليس حكاه صاحب
المستعذب ودخلته اللام دون غيره من
الشهور لانه أولها فترفع كأنه قيل هذا
الشهر الذى يكون أبدا أول السنة
ورجب ويقال له الأصم والاصب
وهذا الترتيب الذى ذكرناه فى عدد
الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو
الصواب كما قاله النووي فى شرح مسلم
وعدها الكوفيون من سنة واحدة
فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة
وذو الحجة قال ابن ربيعة وتظهر فائدة
الخلق فيما اذا نذر صياها أى مرتبة
فعلى الاول يبدأ بذى القعدة وعلى
الثانى بالمحرم والثالث ما ذكره بقوله
(أو قتل) خطأ محرم (ذات رحم) أى
قريب (محرم) كالأتم والاخت
لما فى ذلك من قطعية الرحم وخرج
بمحرم ذات رحم صورتان الاولى
ما اذا انفردت المحرمية عن الرحم
كما فى المصاهرة والرضاع فلا يغلط بها
القتل قطعا الثانية ان تفرد الرجعية
عن المحرمية كاولاد الاعمام والاخوان
فلا تغلط فيهم على الأصح عند الشافعيين
لما بينهما من التفاوت فى القرابة

لما روى البيهقي خبر دية المرأة نصف
دية الرجل وألحق بنفسها بحرهما
والخنثى كل امرأة هنا في جميع أحكامها
لأن زيادته عليها مشكوك فيها في قتل
المرأة) والخنثى خطأ عشرينات مخاض
وعشرينات لبون وهكذا وفي قتلها
عمدا أو شبه عمدا خمس عشرة حقة
وخمس عشرة جذعة وعشرون خالفة
(ودية) كل من (اليهودي والنصراني)
والمعاهد والمستأمن إذا كان معصوما
تقل من حكمته (ثلاث دية) الحر (المسلم)
نفسا وغيرها أتماني النفس فروى
مرغوعا قال الشافعي في الائم قضى
بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما
وهذا التقدير لا يفعل بلا توقف في قتله
عمدا أو شبه عمدا عشرين حقا وعشرون
جذعة وثلاث عشرة خالفة وثلاث وفي
قتله خطأ لم يلفظ ستة وثلاثين من كل
من بنات المخاض وبنات اللبون وبني
اللبون والحقا والجذاع فجموع
ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال
أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها
وقال أحمدان قتل عمدا فدية مسلم
أو خطأ فنصفها أتماني المعصوم من
المسلمين ومن لا أمان له فانه تقول

بكل حال وأما من لا تحمل منا كفته فهو كالجوسي وأما الأطراف والجراح فبالقياس على النفس * (نبهه) * السامرة كاليهود والصابئة كالتنصاري ان لم يكفرهم أهل ملتهم والافكمن لا كتاب له (ودية الجوسي) الذي له أمان أخس الديان وهي (ثلثا عشرة دية المسلم) كما قاله عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فضعه عند التعليل فحققتان وجذعتان وخلفتان وثلثا خلفا وعند التصنيف دعه وثلث من كل بيت فعمو ذلك ثلثان والمعنى في ذلك أن في المودى والنصراني خمس فضائل وهي حصول كذب ودين

ای محمد بن ابی بکر السیسی
معناه الخو لاہ شریک

كان حقا بالاجماع وتحمل منا كتبهم وديانهم ويقررون بالجزية واديس للمجوسى من هذه الخمسة إلا التقرير بالجزية فكانت دية على
 الخمس من دية اليهودى والنصرانى * (تنبيه) * قوله ثلثا عشر اولى منه ثلث خمس لان فى الثلثين تكبريرا وايضا فهو الموافق لتصويب
 الحساب له لكونه اخصر وكذا وثى ونحوه كعابد خمس وقرور زندق وهو من لا يتقبل ديننا من له امان كدخوله لنا وسولا امان لا امان له
 فهدر وسكت المصنف عن دية المتولدين ككافى ووثنى مثلا وهى كدية الكتابى اعتبارا بالاشراف سواء كان ابا أم أمانة المتولد يتبع اشراف
 الابوين ديننا والتمسك يغلب فيه جانب التغليظ ويحرم قتل من له امان لا امانه ودية تساءل وخنائى ممن ذكر على النصف من دية رجالهم ولو اشر
 المصنف ذكر المرأة الى هنا وذكرها التلغفى (١٢٤) لشمل الجميع ويراعى فى ذلك التغليظ والتخفيف ومن لم يبلغه دعوة الاسلام ان تمسك

(قوله كان حقا) أى كل منهما أى من الدين والكتاب (قوله الموافق لتصويب الحساب)
 ظاهره بل صريحه أن عبارة المصنف خطأ عند الحساب لتصويبه ثلث خمس والحق أنه ليس
 بخطا بل هو حسن وانما هو خلاف الاولى عندهم كما يعلم ذلك من كتبهم ويدل له قوله قبل ذلك
 اولى منه ثلث خمس فلعل المراد بتصويب الاولوية فلا اعتراض حينئذ (قوله ممن ذكر) أى
 اليهودى والنصرانى ومن له امان (قوله يدين لم يبدل) أى بما لم يبدل من ذلك الدين ككافى م
 والا فلا يدين كها قد بدلت (قوله فدية أهل دينه) فان كان كتابا فدية كتابى أو مجوسيا
 فدية مجوسى فان جهل قدر دية أهل دينه بأن علمنا تمسك يدين حتى كعصف ابراهيم وشيث
 والتوراه والانجيل ولم تعلم عينه وجب أخس الديات يعنى دية المجوسى لانه المتيقن اه مد
 (قوله والا) بأن تمسك بما يبدل من دين أو لم تمسك بشئ بأن لم يبلغه دعوة نبي أصلا (قوله
 من لم يبلغه الدعوة) أى قبل الدعاء الى الاسلام اه روض (قوله وان تمسك) أى
 من الهجرة يعنى أن تمسكه منها ولم يجر لا يخرج من العصمة (قوله فى بيان ما دونها) أى
 فى بيان دية ما دونها (قوله وهى ثلاثة أقسام) الصغرى راجع لما أو شته بالنظر لغيرها لان ما دون
 النفس متعدد لكن لا يناسبه قوله بعد ابانة طرف الخ والظاهر أن ما وقع على اليد
 وبقدر مضاف فى قوله ابانة أى دية ابانة طرف وكذا يقدّر فيما بعده تأمل (قوله ويخرج) بالرفع
 (قوله محلا بترتيبها) أى لانه ذكر الذكر والاثنتين بعد المنافع (قوله الذى كتبه) أى
 أذن له فى كتابته (قوله فى ابانة الرجلين) أى قطع الرجلين (قوله لحديث عمرو بن حزم
 بذلك) أى يكمل دية النفس فيهما (قوله والكعب) الاولى أن يقول والقسم كالكعب
 لان القدم هو التابع للأصابع كأن الكعب تابع لها (قوله والساق كالساعد) يقتضى
 أنه ذكر حكم الساعد والعضد فيما تقدم مع أنه لم يذكره الآن يقال ذكره فى ضمن قوله
 فان قطع من فوق كعب (قوله نقص فى الفخذ) أى مثل الساق أو الركبة (قوله
 وفى احدهما) أى الرجلين نصفهما لما رأى النص الذى ورد فى كتاب عمرو بن حزم الذى
 كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفى كل اصبع أصلية) وان زادت على العشرة
 فى اليد أو الرجل سواء علمت أصليتها أو اشتبهت بخلاف الزائدة يقينا ففيها حكمه ولو زادت
 الا نامل أو نقصت وزع واجب الاصبع عليها اه قل (قوله أما الاصبع الزائدة) فيجب
 لها حكمه أى ان قطعها وحدها فان قطع اليد وفيها اصبع زائدة دخلت حكمه فى دية
 اليد لكون العضو واحدا بخلاف ما لو قطع يدا أصلية مع يد زائدة فيجب للزائدة حكمه بزيادة
 على دية الأصلية (قوله ثلث العشرة) الاولى ثلث العشر ليم الدى والمرأة (قوله ثلاث
 أامل) فيه خفاء بالنظر لأصابع الرجلين خصوصا فى خنصرهما (قوله ما رن الاثني)

يدين لم يبدل فدية أهل دينه دية
 والاف كدية مجوسى ولا يجوز قتل من لم
 تبلغه الدعوة ويقتضى لمن أسلم بدار
 الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان
 تمسك ولما بين المصنف رحمه الله تعالى
 دية النفس شرع فى بيان ما دونها وهى
 ثلاثة أقسام ابانة طرف وازالة المنفعة
 وبجرح محلا بترتيبها كما ستعرفه ان شاء
 الله تعالى مبتدئا بالامر الاقل بقوله
 (وتكمل دية النفس) أى دية نفس
 صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره
 تغليظا وتحقيقا (فى) ابانة (اليدين)
 الاصيلتين لخبر عمرو بن حزم بذلك
 روى الساقى وغيره * (تنبيه) * المراد
 باليد الكف مع الاصابع الخمس هذا
 ان قطع اليد من مفصل كف وهو
 الكوع فان قطع فوق الكف وجب
 مع دية الكف حكومة لان ما فوق
 الكف ليس بتابع بخلاف الكعب مع
 الاصابع فانهما كالعضو الواحد
 بدليل قطعهما فى السرقة بقوله
 تعالى فاقطعوا أيديهما وفى احدهما
 نصفها بالاجماع المستند الى النص
 الوارد فى كتاب عمرو بن حزم الذى
 كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم
 (و) تكمل دية النفس (فى) ابانة
 (الرجلين) الاصيلتين اذا قطعتا من
 الكعبين لحديث عمرو بن حزم بذلك
 والكعب كالساق كالساعد

والفخذ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس فى نفس العضو وانما العرج نقص فى الفخذ وفى احدهما نصفها
 لما مر وفى كل اصبع أصلية من يدا أو رجل عشرة دية صاحبها ففيها الذ كرم سلم عشرة أبعرة كاجه فى خبر عمرو بن حزم أما الاصبع الزائدة
 أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة ففيها حكومة وفى كل أتملة من أصابع اليدين والرجلين من غير ايهام ثلث العشرة لان كل اصبع له
 ثلاث أامل الا ايهام فله أتملتان فى أتملته نصفها عملا بقط واجب الاصبع (و) تكمل دية النفس فى ابانة ما رن (الانف) وهو ما لان
 من الانف وخلا من العظم لخبر عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جمالا ومنفعة

هو مشغل على الطرفين المسميان بالخزيرين وعلى الخارج بينهما وتندرج محكومة نصيبه في دية كاربجه في أصل الروضة ولا فرق بين
الاخشم وغيره وفي كل من طرفيه والخارج ثلث توزيعا لدية عليها (و) تكمل (١٢٥) دية النفس في ابانة (الاذنين) من اصلهما بغير

ايضاح سواء أكان جميعاً أم أصم لخبر
عمرو بن حزم في الاذن خسون من الابل
رواه الدارقطني والبيهقي ولا نهما
عضوان فيهما جبال ومنفعة فوجب
أن تكمل فيهما الدية فان حصل
بالجناية ايضاح وجب مع الدية أرش
وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر
بالمساحة ولو أيدى بهما بالجناية عليهما
بجيت لوسر كالم تحتر كقضية كالم لوضرب
يده فشلت ولو قطع اذنين يابستين
بجناية أو غيرهما محكومة (و) تكمل
دية النفس في ابانة (العينين) لخبر عمرو
ابن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه
الاجماع ولا نهما من أعظم الجوارح
نقصا فكانت أولى بإيجاب الدية وفي كل
عين نقصها ولو عين أحول وهو من
في عينيه خلل دون بصره وعين أعشى
وهو من يسيل دمه غالباً مع ضعف
رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس
احدى العينين مع بقاء بصره وعين
أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين
أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وعين أجهر
وهو من لا يبصر في الشمس لأن المنفعة
باقية بأعين من ذكره ومقدار المنفعة
لا يتغير اليه وكذا من بعينه بياض علا
بياضاً أو سوداً أو ما طرأ وهو رقيق
لا ينقص الضوء الذي فيها يجب في قلعها
نصف دية لما مر فان نقص الضوء
وأمكن ضبط النقص فحسب ما نقص
يسقط من الدية فان لم يضبط النقص
وجبته محكومة (و) تكمل دية النفس
في ابانة (الجفون الأربعة) وفي كل
جفن يفتح جبهه وكسرهما وهو غطاء
العين ربع دية سواء الأعلى أو الأسفل
ولو كانت لاعى وبلاهدب لأن فيها جبالاً ومنفعة

تدري مارن لأن القصة داخله في الاتف مع أنه لا يشترط قطعها في كمال الدية وعبرة المنهج
وفي كل من طرفي مارن وحاجز بينهما ثلث لذلك في المارن الدية وتندرج فيها حكومة القصة
اه وقوله في المارن الدية أي ولو بان شلاله وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد
الوجه فان ذهب بعضه ولو باق في الباقي قسطه منها وانظر لو ذهب بعضه خلقة قال شيخنا
الشبرا ملسي القياس أنه لا يكمل فيه الدية برماوى (قوله المسميان) على لغة من يلزم المثني
الالف أو هونعت مقطوع أي وهما المسميان بالخزيرين الخ م د ونه أن المنعوت لم يتعين
بدونه وهو لا يجوز (قوله بغير ايضاح) أي وصول الى العظم (قوله وفي بعض الاذن بقسطه)
الباء زائدة (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة أي لمعرفة الجزئية المعتمدة في أجزاء
الاطراف برماوى وعبرة الرشيدى ويقدر بالمساحة أي وبالجزئية أيضاً بأن يقاس المقطوع
بها والباقي وينسب مقدار المقطوع للجمله ويؤخذ بذلك النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع
نصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مر في قود
الموضحة فانها توصل الى مقدار الجرح ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر
وان توقف فيه الشيخ (قوله ولو عين أحول) نظير ذلك عدم نظرهم الى اختلاف الابدى
مشلا بقوة الطس وضعفه سم واعلم أن هذه الغايات للتعميم الا لثالثة فانها الرد على من يقول
بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لأن سلبته بمنزلة تعين غيره كما في شرح م د (قوله
دون بصره) المراد بالبصر القوة الباصرة (قوله وعين أعور) أي خلافاً للاعة الثلاثة
حيث أوجبوا في عينه كمال الدية قال في المطلب ولعله فيمن خلق كذلك وسئل العلامة
الاجهورى عن ذلك فقال لا فرق برماوى (قوله وهو ذاهب حس) أي ضوء (قوله مع
بقاء بصره) أي في الأخرى وصورة المسئلة أن الجناية كانت على عينه السليمة اه شرح المنهج
(قوله علا بياضها الخ) علا فعل ماض وفاعله ضمير البياض وبياضها بالنصب مفعوله اه م د
والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز أن تكون على حرف جر والمعنى على الأول معد البياض بياضها
أو سوداها وعلى الثاني أن البياض مستعمل على بياضها الخ وعبرة المنهج أو بها بياض
لا ينقص ضوءاً اه قوله أو ناظرها) وهو السواد الأصغر الذي هو محل الابصار في وسط
السواد الأعظم (قوله لا ينقص) يفتح ثم ضم تخفيفاً على الأفصح برماوى وقال شيخنا هو يفتح
الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء واسكان النون وكسر
القاف المخففة فلن (قوله فان نقص) أي البياض الضوء أي وكان عارضاً بأن تولد من آفة أو
جناية فلو كان خلقاً كانت فيها الدية اه حل (قوله وأمكن ضبط النقص) بأن علم فاية ما يراه
قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه التي عليها البياض فيجب القسط
أو يقال أنه بعد حدوث البياض بعينه عرفنا مقدار النقص بأن عصبنا العليلة وعرفنا مقدار
نظر الصحة ثم عصبنا الصحة وأطلقنا العليلة وعرفنا مقدار نظرها ثم جنى على العليلة فيجب
القسط (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وان لم يكن هذب وفي هديه حكومة ان فسد المنبت
والا فالتعزير فقط برماوى قال في العباب وان ذهب بعضه ولو باق في الباقي قسطه منها
اه وانظر لو ذهب بعضه خلقة والقياس أنه لا يكمل فيه الدية الأخذ بما مر في الاجماع أنه

وقد اختصت عن غيرهما من الاعضاء بكونها رابعة وتدخل حكومة الاهداب في دية الابدان بخلاف ما لو انقردت الاهداب فان فيه
 حكومة اذا قسد منبتها كسائر الشعور لان الثالث بقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الاصلية والا فالتعزير وفي قطع الجفن المستحشف
 حكومة وفي اقصاف الجفن الصحيح ربع دية (١٢٦) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقلص باقيه ففضيها

كلام الراعي عدم تكميل الدية (و) تكمل
 دية النفس في ابانة (اللسان) لناطق
 سليم الذوق ولو كان اللسان لا تكن
 وهو من في لسانه لكنه أي بحكمة ولو
 لسان أرت بمنشاء أو اللغ بثلثة وسبق
 تفسيرهما في صلاة الجماعة ولو لسان
 طفل وان لم ينطق كل ذلك لا طلاق
 حديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية
 صححه ابن حبان والحاكم ونقل ابن
 المنذر فيه الاجماع ولان فيه
 جبالا ومنفعة تتميز به الانسان عن
 الهائم في البيان والعبارة عما في
 الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام
 والذوق والاعتماد في أكل الطعام
 وادارته في اللهوات حتى يستكمل
 طعمه بالاضراس نعم لو بلغ الطفل
 أو ان النطق والتحرك ولم يوجد امنه
 ففيه حكومة لاديه لا شعرا والحال
 يجيزه وان لم يبلغ أو ان النطق فدية
 أخذ بانظار السلامة كما يجب الدية
 في يده ورجله وان لم يكن في الحال
 يطش ولا مشى وخروج بقيد الناطق
 الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو
 كان خرسه عارضا كما في قطع اليد
 الشلاء وبسليم الذوق عديده تجزم
 الماوردي وصاحب المذهب بأن فيه
 حكومة كالآخرس قال الاذرعى وهذا
 بناء على المشهور أن الذوق في اللسان
 وقد ينارعه قول البغوى وغيره اذا قطع
 لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه وهذا
 هو الظاهر لقول الراعي اذا قطع لسان
 آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق
 وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية
 وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية

لو تولد العيش من آفة أو جناية لا تكمل فيه الدية اه ع ش على م ر (قوله وقد اختصت)
 أي الجفون عن غيرها (قوله وتدخل حكومة الاهداب الخ) لانها تابعة لها بخلاف قطع
 الساعد مع الكف بقدر حكومة سم (قوله كسائر الشعور) أي التي فيها جمال كشعر
 الحاجبين وبقيّة شعور الوجه دون الابط والعانة مثلا اذا قسد منبتها فما فلا حكومة ولا تعزير
 بخلاف ما قبلهما (قوله والا) بأن لم يفسد منبتها فالتعزير (قوله وفي اقصاف الجفن) أي
 بأن ضربه وأحشف جفنه أي أو قفه فصار لا يتحرك (قوله فتقلص) أي ارتفع باقيه وانكماش
 (قوله عدم تكميل الدية) أي ديته وانما يجب قسط ما قطع فقط وهو المعقد (قوله وتكمل)
 دية النفس في ابانة (اللسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسطه من الدية كما أفاده
 م د (قوله لناطق) أي بالفعل أو القوة أي ولو ببعض الحروف وان كان زوال البعض
 بجناية وفي قطع بعضه قسطه ان زال بقطعه بعض نطقه والاف حكومة تبجب لا قسط اذ لو وجب
 للزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الآخرس اه برماوى (قوله سليم الذوق) ليس بقيد على
 المعقد كما يأتي وقيد به ذكر الخلاف الآتى واعلم أنه اذا أزال اللسان ففيه دية له ويدخل فيه
 دية الكلام ومنفعة الاعتماد في أكل الطعام فيها وأما الذوق فاذا زال بذلك وجب له دية وحده
 زيادة على دية اللسان والمراد بقول المصنف واللسان أي كله أما ابانة بعضه فيجب الاقتصار
 من قدر النقص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من
 الدية أو أزال الربع من اللسان فزال نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكثـ
 وهذا يخالف كلام البرماوى السابق ولو عاد اللسان بعد قطعه لم تسقط الدية وكذا سائر الاجرام
 الا في ثلاثة سن غير المنثور وسيل الجلد والافضاء وأما المعاني فيسقط الارش بعودها مطلقا لان
 ذهابها من دون اه قل على الجلال مع زيادة وقد جمعها بعضهم فقال

في غير معنى وافضاء ومثغرة * والجلد ليس يرذ الارش الجاني

(قوله لا لكن) قال في المصباح اللكن العي وهو ثقل اللسان ولكن لكان من باب تعب صار
 كذلك فالذكر لكن والانى لكان مثل آخر وجراء وفي المغرب الاكن الذى لا يتصح بالعربية
 (قوله بحمة) قال في المصباح الحمة في اللسان بضم العين عدم فصاحته (قوله كل ذلك الخ)
 كلام مستأنف (قوله يميزه) أي باللسان الذى يحصل به الكلام الانسان فاعل يميز (قوله
 والعبارة) ضمنه معنى التعبير فعداهم (قوله في اللهوات) جمع لهوات وهى المعمة التى
 بأعلى الخبيرة من أقصى القم اه مواهب قال شارحها والخبرة الحلق (قوله لو بلغ الطفل
 أو ان النطق) أي ثم قطع لسانه وعبارة م ر ولو بلغ أو ان النطق والتحرك ولم يظهر أثره
 تعينت الحكومة فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة
 وجهان جزم في الانوار بأولهما وصحح الزركشى ثانياهما لان المنفعة المعتبرة في اللسان النطق
 (قوله وقد ينارعه) أي ينزع كون الذوق في اللسان ووجه المنازعة أن وجوب الدينين يدل
 على أن الذوق ليس في اللسان لانه لو كان فيه لوجب دية واحدة (قوله الشديدين) بكسر
 الشين وقصها وبالذال المهملة اه مصباح ع ش (قوله لاشة) أي لحم الاسنان (قوله
 صغرت أو كبرت) بكسر الباء الموحدة يقال في المحسوس كبر من باب تعب وأما في المعاني فيقال

النفس في ابانة (الشفتين) لو روده في حديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة وهى في عرض الوجه الى الشدين
 وفي طوله ما يستر لثة كما قاله في المحرر نصف الدية عليا أو قلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت والاشلال كالقطع وفي شفتيهما بلا ابانة حكومة

ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها الا
 حكومة الشق وان قطع بعضهم ماقتلص
 البعض الباقيان وبقيا كقطع
 الجميع وزعت الدية على المقطوع
 والباقي كما اقتضاء نص الام وهى يسقط
 مع قطعها حكومة الثارب أو لا وجهان
 أظهرهما الاول كما فى الاهاب مع
 الاجفان ويجب فى كل لحن نصف دية
 وهو يقع لامة وكسرهما واحد للمعين
 بالفتح وهما العظامان اللذان تنبت
 عليهما الاسنان السفلى وملتقاهما
 الذقن أما العليا فتنبت اعظم الرأس ولا
 يدخل أرس الاسنان فى دية فك للمعين
 لأن كلامهما مستقل برأسه وله بدل مقدر
 واسم يخصه فلا يدخل أحدهما فى
 الآخر كالاسنان واللسان ثم شرع
 فى القسم الثانى وهو ازالة المنافع فقال
 (و) تكمل دية النفس فى (ذهب
 الكلام) فى الجنابة على اللسان نجبر
 البيهقى فى اللسان الدية ان منع الكلام
 وقال ابن أسلم مضت السنة بذلك ولأن
 اللسان عضو مضمون بالذية فكذا
 منفعته العظمى كاليد والرجل وانما
 تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود
 كلامه فان أخذت ثم عاد استردت ولو
 ادعى زوال نطقه احتج بأن يروى
 فى أوقات الخلو وتظهر هل يصدر
 منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه
 شئ حلف المجنى عليه كما يحلف الاخرس
 هذا فى ابطال نطقه بكل الحروف وأما
 فى ابطال بعض الحروف فيعتبر قسطه
 من الدية هذا اذا بقى له كلام مفهوم
 والا فعليه كمال الدية كما جزم به صاحب
 الانوار والحروف التى توزع عليها الدية
 ثمانية وعشرون حرفا فى لغة العرب
 بحذف كلمة لا لانها لام آف

كبر بعضها قال تعالى كبر مقتا عند الله اه مصباح وفى بعض النسخ صغيرة أو كبيرة (قوله
 مشقوقة) ما لم يكن الشق خلقيا والافدية كاملة كما قص بعض الحروف خلقية كما يأتى
 والمشتقوة الشفة العليا يقال له أعلم والسفلى يقال له أفلم وعليه قول الزنجشبرى
 وأخرى دهرى وقدّم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم
 ومذمأ فم الجفان أيقنت أنى * أنا الميم والايام أفلم أعلم
 أى لا يمكن أن تقدمنى كما أن الأفلم أعلم لا يمكن أن ينطق بالميم المذكورة (قوله فتقلص)
 أى انكم من البعض (قوله كقطع الجميع) أى فى عدم النفع فيهما (قوله على المقطوع
 والباقي) أى الذى تقلص أى فلا يجب فى الباقي المتقلص شئ بل يجب فى المقطوع قسطه من
 الدية فمائدة التوزيع معرفة قسط المقطوع شيئا (قوله فك للمعين) من اضافة الصفة
 للموصوف أى المعين المتكويين أى المنفصلين من بعضهما (قوله فى ذهاب الكلام)
 أى بأن جنى على اللسان مع بقائه (قوله ان منع الكلام) صريح فى أنه لا يجب الدية فى ازالة
 اللسان الا اذا منع الكلام مع أنه قدّم أن اللسان وحده فيه الدية وذكر هنا أن ذهاب الكلام
 فيه الدية مقتضاه أنه ان ازال لسانه فذهب كلامه وجب ديتان ويدل عليه قوله ولأن اللسان الخ
 وعبارة شرح المنهج ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية اعتبارا
 بأكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فالنصف فنصف دية اه وهو
 موافق للحديث المذكور قال البيهقى اطلاق ذهاب ربع الكلام ونصفه مجاز والمراد ذهاب
 ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لأن الكلام الذى هو اللفظ المقصد فائدة يحسن
 السكون عليها لا توزيع عليه وانما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف كغيره فى هذه
 العبارة الشافعى والاصحاب وقوله المضمون كل منهما بالدية ظاهرة هذا التعليل أن لسان
 الاخرس فيه دية والراجع أن فيه حكومة لانه النطق هو المعتبر يدل عليه أنه لو قطع بعض لسانه
 ولم يذهب شئ من كلامه أنه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح للذهاب
 الجنابة هذرا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام من لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما
 وجب النصف فيما اذا قطع بعض اللسان فذهب ربع الكلام لأن الجنابة على النصف الجرمي
 قد تحققت وقاعدة الاجرام ذوات المنافع أن يتيسر على نسبتها فربما عتله هذا الاصل كما قاله
 سلطان وقوله فنصف دية مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية أن
 يجب دية كاملة فليست وجه ذلك (قوله السبينة) أى الطريقة (قوله ولو ادعى) أى
 بالاشارة لأن المدعى زوال النطق فكيف تحصل الدعوى كذا قيل ولا حاجة لذلك بل يقرأ
 بالبناء للمفعول أعم من أن يدعى هو بالاشارة أو الكتابة أو يدعى وليه (قوله بأن يروى)
 أى يخوف فى غفلة لينظرا ينطق أو لا قال فى المصباح راعى الشئ روعا من باب قال أفزعنى
 وروى معنى مثله اه (قوله كما يحلف الاخرس) أى بالاشارة ولو أذهب حرفا فعاد له حروف لم يكن
 يحسنها وجب للذهاب قسطه من الحروف التى يحسنها قبل الجنابة ولو قطع نصف لسانه فذهب
 نصف كلامه فاقص من الجنابة فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يجزى عليه ربع الدية ليم حقها فاذا
 اقص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شئ لأن سرية القصاص مهددة اه س

وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها وخرج بلغة العرب غيرها فتوزع عليها وان كانت أكثر حروفا وقد انقردت لغة العرب بحرف (١٢٨) الضاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كالخرف

المتولد بين الجسيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كالخروف الخلقية ولو عجز المجنى على لسانه عن بعض الحروف خلقة كانت وألغى أو بآفة سماوية فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما لانه ناطق وله كلام مفهوم الآن في نطقه ضعفا وصعفا منفعلة العضو لا يقدر في كمال الدية كضعف البطش والبصر فعلى هذا لو ابطال بالجنابة بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النهر في (ذهاب البصر) من العينين لخبر معاذ في البصر الدية وهو غريب ولا تنفعه النظر وفي ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت أو كبيرة حادة أو كالة صحيحة أو عليه عشاء أو حولا من شيخ أو طفل حيث البصر سليم فلو قلعه لم يزد على نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى المجنى عليه زوال الضوء وأنكر الجنائي سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل واحد أن كان خطأ أو شبه عمد فأنهم إذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فإن لم يوجد ماذكر من أهل الخبرة امتن المجنى عليه بتقريب عقرب أو حديدة محمأة أو نحو ذلك من عينه بغتة ونظر هل يبرع أو لا فإن ابرع صدق الجنائي بيمينه والا فالجنى عليه بيمينه وان نقص ضوء المجنى عليه فإن عرق قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة قصار لا يراه الا من نصفها مثلا فنقصه من الدية والا فحكومة

(قوله معدودتان) فيه أن المعدود أول ألف يابسة التي هي أول الحروف وهذه ألف يابسة (قوله ربع سبعها) أي الدية وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع لأن سبع المائة أربعة عشر وسبعان ربعها ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير هذا في الذكر المسلم الحرف وفي الأنثى الحرة المسلمة واحد ونصف وسبعان وفي الأنثى بعير وسبع بعير وثلاثة سبع بعير وفي الأنثى الذمية نصف بعير وثلاثة سبع بعير وفي المجوسى سبع بعير وثلاثة سبع بعير وفي الأنثى ثلثا سبع ونصف ثلاث سبع اه ميداني (قوله فتوزع عليها) أي على غير لغة العرب وأنث الضمير لاكتساب غير التأنيث من المضاف اليه ولو نقص بعض الحروف بجنابة مثلا فالتوزيع على باقيها وأما لو تكلم بلغتين فتوزع الدية على أكثرهما وان قطعت شفتاه فذهب الميم وجب أرشها مع ديتها في أوجه الوجهين وأما لو تكلم بالعربية وغيرها فهل يعتبر الأكثر أيضا وتعتبر العربية قلت وأكثر عن الأخرى قال ابن هشام إن العبرة بالعربية منها ويدل عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره وقال شيخنا ع ش الاعتبار الأكثر حروفا أخذ من العلة وهي الانتفاع بالحروف اه برماوى (قوله في ابطال كلام كل منهما) أي العاجز خلقة والعاجز بآفة سماوية (قوله فعلى هذا) أي قوله خلقة أو بآفة سماوية وقوله لو ابطال بالجنابة بعض الحروف أي التي يحسنها غير المجموع عن خلقة أو بآفة فاذا كان عاجزا خلقة أو بآفة عن ثمان حروف وأبطال شخص بالجنابة بعض العشرين التي يحسنها كحرف فتوزع الدية على العشرين التي يحسنها ونظر ما يخص هذا الحرف الذي أبطله الجنائي هكذا حين فهم هذه العبارة (قوله لو ابطال بالجنابة بعض الحروف) هذا مفهوم قوله فدية كاملة في ابطال كلام كل منهما عبارة المنهج وشرحه لان كان عدم احسانه لذلك بجنابة فلا دية فدية ثلثا ضعف الغرم في القدر الذي أزاله الجنائي الاول اه قال م ر وان كان الجنائي الاول غير ضامن اه كالخرفي لان شأن الجنابة الضمان اه وبسائر البرماوى قوله ثلثا ضعف متضمن هذا التعليل أن الجنابة الاولى اذا لم تكن مضمونة بجنابة الخرفي أن يضمن بجميع الدية ~~بممكن~~ الاوجه خلافه فالتعليل للأغلب خلافا للعلامة ابن حجر اه (قوله في ذهاب البصر) متضمن وجوب الدية في ازالة العينين كما سبق أن تجب الدية في كل من ازالتهما وازال بصرهما مع أنه اذا فاقهما فزال بصرهما وجبت دية واحدة واذا كان لا يبصر بهما وازالهما كان فيهما حكومة فالمدار على ذهاب البصر ويدل عليه أن التعميم السابق ذكره هنا والبصر عند الحكماء قوة أو دعها الله تعالى في العصبتين المجوقتين الخارجتين من مقدم الدماغ ثم تطف العصبية التي من الجهة اليمنى الى الجهة اليسرى والتي من اليسرى الى اليمنى حتى يتلاقيا ثم تأخذ التي من الجهة اليمنى عينا والتي من الجهة اليسرى يسارا حتى تصل كل واحدة الى عين تدرك تلك القوة الالوان وغيرها وأما عند أهل السنة فادرك الماذكر عيشة الله تعالى بمعنى أن الله يحلق ادراك الماذكر في النفس عند استعمال تلك القوة زى اه برماوى (قوله منفعته) أي البصر والمراد القوة الباصرة وقوله النظر أي الادراك وفي بعض النسخ ولان منفعة النظر أقوى (قوله فلو قلعهما) أي فقعهما (قوله ان كان خطأ أو شبه عمد) راجع لقوله أو رجل واحد أن كان خطأ أو شبه عمد فلا يقبل فيه الرجل والمرأتان لان المقصود

(و) تكمل دية النفس في (ذهاب السمع) لخبر البيهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذر فيه الاجماع ولانه من أشرف الحواس فكان كالبصر بل هو أشرف منه عند أكثر الفقهاء لانه يدرك الفهم ويدرك من الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه (١٢٩) لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر

يدرك به الاجسام والالوان والهيئات فلما كان تعلقاته أكثر كان أشرف وهذا هو الظاهر (تنبيه) لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال أهل الخبرة يعود وقد رواله المدة لا يستبعد أن يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك أو لم يقدر رواله مدة أخذت الدية في الحال وفي ازالته من اذن نصفها لا تعدد السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذه بخلاف ضوء البصر اذ تلك اللطيفة متعددة ومجملها الحسنة بل لان ضبط نقصانه بالنقص أقرب منه بغيره وهذا مانص عليه في الامم ولو ادعى الجني عليه زواله من اذنيه وكذبه الجاني واخرج بالصياح في نوم أو غفلة فكاذب لان ذلك يدل على التصنع وان لم ينزعج بالصياح وغفوة فصادق في دعواه وحلف حفيظ لا احتمال تجلده وأخذت الدية وان نقص سمعه فقصته من الدية ان صرف والا فحكومة باجتهاد قاض (و) تكمل دية النفس في (ذهاب الشم) من المنعرجين كما جاء في خبر عمرو بن حزم وهو غريب ولانه من الحواس الشائعة فكملت فيه الدية كالسمع وفي ازالة شم كل مضر نصف الدية ولو نقص الشم وجب بقسطه من الدية ان أمكن معرفته والا فحكومة (تنبيه) لو أنكر الجاني زواله امتحن الجاني عليه في غفلاته بالروائح الحادة فان شم للطيب وشم لغريه حلف الجاني لظهور كذب الجاني عليه والا حلف هو لظهور صدقه مع انه لا يعرف الامنه (و) تكمل دية

منه القصاص والنساء لا تقبل الا فيما كان القصد منه المال فان قيل اذا ثبت القصاص يمكن أن يعني عنه على مال فتجب الدية فيكون المقصود منه المال فيقبل فيه النساء أوجب بأن الدية بدل لأصل كما قرره شيخنا (قوله عند أكثر الفقهاء) معتد مر (قوله الفهم) أي الفهم من الشرائع وغيرها كما تدل عليه عبارة مر ونصها لان يدرك الشرع الذي به التكليف قرره شيخنا (قوله أو شعاع) أو بمعنى الواو والمراد بالشعاع انبعاث أي انفصال أشعة أي أجرام من العين واتصالها بالمرق (قوله وقال أكثر المتكلمين بتفضيل البصر) عبارة العباب فائدة هل حاسة السمع أفضل من البصر أو عكسه فيه خلاف للعلماء ونقدم ذكر السمع في آيات القرآن والاحاديث يقتضي أفضليته اه وكتب العلامة سم بهامشه مانصه قوله ونقدم ذكر السمع الخ اعترضه شيخنا السيد الشريف عيسى الصفوي بأنه في مواضع من القرآن ذكر السمع والبصر فقط مقدم الاول وفي مواضع ذكر السمع والبصر والقواد مقدم الاول ثم الثاني كما في قوله تعالى السمع والابصار والافتدة ففي المواضع الثانية لا يأتى أن يكون من باب التدنى والالزام أن يكون تقديم السمع على البصر في المواضع الاول من باب الترتي فيكون البصر أفضل على مقتضى الاستدلال بالتقديم في الآيات أقول يمكن أن يجاب بأن التقديم يدل على الأفضلية لا ما خرج بدليل كالأفئدة في المواضع الثانية اه بحرفه قال ع ش والسمع عند الحكماء قوة أو دعوها الله في العصب المقروش في الصماخ يدرك بها الصوت بطريق وصول الهواء المتكثف بكيفية الصوت الى الصماخ اى خرق الاذن وعند أهل السنة ان الوصول المذكور بشيئة الله تعالى على معنى خلق الله الادراك في النفس عند ذلك اه (قوله وهذا هو الظاهر) هذه طريقة له والذي اعتمد زى أن السمع أفضل (قوله من تحقق زواله) المراد بالتحقق غلبة الظن (قوله فلو قال أهل الخبرة) أي اثنان منهم ع ش على مر (قوله اذ تلك اللطيفة) أي البصر متعددة (قوله وهذا) أي اعتبار النصف فيما اذا أزاله من اذن واحدة والقول الثاني يقول الواجب القسط أي قسط ما نقص من السمع أفاده شيخنا (قوله كل منعرج) بوزن مجلس ثقب الانقب وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الخاء كما قالوا امتن وهما نادران لان مفعول ليس من المشهور وفي القاموس انه يجوز أيضا فتحهما وضمهما ومضور كصعق ورغا للغات خمس (قوله وجب بقسطه) الباء زائدة (قوله بالروائح الحادة) أي القوية من الطيب والخبث (قوله فان شم) قال في المصباح هـ الرجل هشاشة من باب تعب وضرب تبسم وارتاح (قوله وعبس) بابه ضرب وفي مختار المصباح انه بالتحقيق والتشديد يقال عبس الرجل كبح وبابه جلس وعبس وجهه شدة للمبالغة اه وفي المصباح عبس من باب ضرب عبوسا قلب وجهه فهو عابس اه (قوله في ذهاب العقل) لو قدمه على غيره كافي المنهج لكان أولى كما يشير اليه قول الشارح لانه أشرف المعاني الخ وسعى عقلا لانه يعقل صاحبه أي ينعه من ارتكاب ما لا يليق من المعاصي والتورط في المهالك اه (قوله على ذلك) أي على كمال الدية في ذهاب العقل (قوله ففيه حكومة)

النفس في (ذهاب العقل) ان لم يرج ٢٢ ع عوده بقول أهل الخبرة في مدة يظن أنه يعيش اليها كما جاء في خبر عمرو بن حزم وقال ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم على ذلك لانه أشرف المعاني وبه يتميز الانسان عن البهيمة قال الماوردي وغيره والمراد العقل الغريزي الذي به التكليف دون المكتسب الذي به حسن التصرف ففيه حكومة

ولا تبلغ قدر دية العقل الفرزي مر (قوله اقتصار المصنف على الدية) فيه أنه كما اقتصر على الدية في العقل اقتصر عليها في غيره أيضا (قوله وجوب القصاص فيه) أي في العقل (قوله وهو المذهب) بخلاف باقي المعاني المتقدمة التي هي السمع والبصر والبطش والذوق والشم والكلام فيجب فيها القصاص لأن لها محال مضبوطة ولا هزل الخيرة طرق في ابطالها كما قاله في شرح المنهج وتظلمها بعضهم فقال

ولا قصاص في المعاني يجب * من غير ستة وفيها أوجبوا

سمع وبطش وبصر كلام * والذوق والشم لها اختتام

(قوله للاختلاف في محله) عبارة البرماوى وقد مر أول الكتاب بأنه غير رتبة تبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أى الحواس الخمس ومحله القلب على الرابع للآية وهي قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وله شعاع متصل بالدماغ أى الرأس وقيل محله الرأس وعليه أبو حنيفة وجاعة وقيل محله همامها وقال الامام لا محله لمعين ووقع السؤال عنه هل هو من قبيل الاعراض أو الجوهر أولا ولا وعلى كل هل هو مخصوص بالنوع الانساني أم هو كلي مشترك بينه وبين كل شئ مخلوق وعلى ذلك هل هو من الكلى المشكك أو المتواطئ والجواب هو عند علماء السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماغ يزيد وينقص وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة مقارن لها في الفعل وهو في الانسان والملك والجن لكنه في النوع الانساني أكل ومن ثم كان من قبيل المشكك لا المتواطئ والمشكك هو اتحاد اللفظ وتعدد الحكم مع النظر إلى زيادته ونقصانه وضعف وقوة والمتواطئ هو المتساوى في اللفظ اه (قوله بعقل صاحبه) أى يمنعها اذ العقل المنع أى شأنه ذلك * (قائدة) * العقل لغة هو المنع وأما في الاصطلاح ففيه عبارات أحسنها ما قاله الشيخ أبو اسحق انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وقال العمري الجنون يزىل العقل والاعما يغمره والنوم يسترّه والواجب في العقل الدية ألا يتصور فيه قصاص كما لا يتصور القصاص بين ذكر الرجل وقيل المرأة لعدم المماثلة بل تجب الدية فيهما اه نسبة في شرح منعمومة الانكحة لابن العماد وقال المناوى على الخصائص نقل عن السهروردى والعقل مائة جزء واختص منها المصطنق بتسعة وتسعين جزءا وجزء في جميع المؤمنين والجزء الذى فيهم أحد وعشرون سهما فهم يتساوى فيه الكمل وهو كلمة التوحيد وعشرون سهما في قاضلون فيها على قدر حقائق ايمانهم (قوله ولو ادعى ولي الجنى عليه الخ) لما كان الجنون لا يصح دعواه قال هنا ولو ادعى ولي الخ (قوله وخرج بالفرزى العقل المكتسب) هذا ما كثر مع ما مر كما قاله قل وقد يقال لا تكرار لأن الذى ذكره أولا لا يستتار وما ذكره هنا لاجل نسبة القول الى قائله وقد يقال انه أه ولا نسبته أيضا لقائله فانه قال الماوردى وغيره فهو محض تكرار مد (قوله في الذكر) وفي تعذر الجمع حكومة قال العلامة الزياى فلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية قال شيخنا وفيه نظر فراجع برماوى (قوله وعين) أى لأن العنة ضعف في القلب لا في نفس الذكر ومثله المجهوب بياض ونحوه برماوى (قوله وحكم الحشفة الخ) لو قال والمراد من الذكر الحشفة الخ لكان أولى في كلام المصنف كما لا يخفى على من تأمل اه قل قال في الروض وفي قطع باقي الذكر وأقلعه منه حكومة وكذا في قطع

القصاص فيه وهو المذهب للاختلاف في محله فقل القلب وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما والأكثرون على الأول وقيل مسكنه الدماغ وتديره في القلب يسمى عقلا لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك ولا يراد شئ على دية العقل ان زال بما لأرسله فان زال بجرحه له أوش مقدركا لموضحة أو حكمة وجبت الدية والارش أو هي والحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لأنها جنابة أبطلت منفعة غير حالة في محل الجنابة فكانت كما لو انفسدت الجنابة عن زوال العقل ولو ادعى ولي الجنى عليه زوال العقل وأنكر الجنانى فان لم ينتظم قول الجنى عليه وفعله في خلواته فله دية بلايين لأن يمينه تثبت جنونه والجنون لا يمتنع وهذا في الجنون المطبق أما المتعلق فانه يختلف في زمن افاقته فان انتظم قوله وفعله حلف الجنانى لاحتمال صدوره المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة وخرج بالفرزى العقل المكتسب الذى به حسن التصرّف فيجب فيه حكومة فقط كما قاله الماوردى (و) تكمل دية النفس في (الذكر) السليم نظير عمر وبن حزم بذلك ولو كان لصغير وشيخ وعين وخصى لا طلاق الخبر المذكور ولأن ذكر الخصى سليم وهو قادر على الايلاج وانما الفئات الايلاد والعنة عيب في غير الذكر لأن الشهوة في القلب والجنى في الصلب وليس الذكر يعمل لو احدث من ما فكان سليمان العيب بخلاف الاثلى وحكم الحشفة حكم الذكر لأن ما عداها من الذكر كالتابع لها كالصك مع

الاصابع لأن أحكام الوطأ بدور عاها بعضها يقبضه منها لأن الدية تسكمل بقطعها كما مر فقسطت على بعضها

الاشل

الاشل فان أشله أو شقه طولاً فأبطل منفعة فدية تجب أو تعد بضره الجماع لا الانقباض
والانقباض حكومة تجب لانه ومنفعته باقيان والخلل في غيرهما ثم ذكر في شرحه فيما لو قطع
فأطع هل يجب القصاص كالأطويل اه سم وانظر ما إذا جفى على ذكر بلا حشفة هل
الواجب حكومة أو دية لكن قول الشارح كالمكف مع الاصاب يرشد الى أن الواجب
الحكومة لا الدية وهو ما مال اليه شيخنا أولاً ثم اعتد به بعد ذلك كذا بخط الشيخ خ من (قوله
في الاثنين) حاصله أنه ان قطع الاثنين بالجلدين فقيم ما الدية وتدخل حكومة الجلدتين وان
قطع الجلدتين مع بقاء الاثنين وجبت حكومة وان سل البيضتين وجبت دية فاقصة حكومة
الجلدين (قوله الخصيان) تنبيه خصية بضم الخاء المجهمة ويجوز كسرهما وقال أبو عبيدة
سمعت بالضم ولم أسمع بالكسر اه مختار (قوله ولولو للعظم الثاني الخ) فهو من الرأس
هنا بخلافه في الوضوء وإنما أخذ العظم الثاني خلف الاذن والذي تحت المقبل من العين غاية
لانه رعايتهم أن المراد بالرأس والوجه ما يجب غسله أو مسحه في الوضوء فين أنه ليس مراداً
والفرق بين ما حيث عده هنا من الرأس ولم يعد في الوضوء منه لان المدار هنا على كونه خطراً
ولاشك أن الموضع المذكور خطرو في الوضوء على ما يسمى رأساً والموضع المذكور لا يسمى
رأساً اه برماوى وعبارة مر يجب في موضحة الرأس ومنه هنا دون الوضوء العظم الذي
خلف الاذن متصل به وما انحدر عن اخر الرأس الى الرقبة والوجه ومنه هنا لا ثم أيضاً ماتحت
المقبل من العين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المدار هنا على الخطر والشرف اذ الرأس
والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وثم على ما رأس وعلا على ما يقع
به المواجهة وليس مجاورهما كذا اه وقوله أو الشرف الاول اسقاط الالف (قوله
أو الوجه) عطف على الرأس وقوله وان صغرت غاية في الموضحة وعبارة المنهج ولو صغرت
والتحت اه أى بخلاف الاتهام في الافضاء فانه يسقط الضمان وكذا نبات الجلد وفارق
ذلك سن غير المنفور وان كان الغالب على الموضحة الاتهام لئلا يلزم اهدار الموضحات دائماً
بخلاف السن فان الجنى عليه ينقل الى حالة أخرى يضمن فيها اه برماوى وس (قوله ولولو
تحت) غاية في قوله أو الوجه فيكون ماتحت المقبل من الوجه هنا بخلافه في الوضوء (قوله نصف
عشر الخ) أشار بذلك الى قصور قول المتن خمس وأنه لو قال وفي كل من الموضحة والسن نصف
عشر دية صاحبها كان أولى وأعم اه (قوله ففيها الحرة مسلم) أى من حرة مسلم غير جنين فخرج
الجنين فاذا أوضعه وهو في بطن أمه فان مات بغيره لا يباح بان صغرت الموضحة وجب نصف
عشر غرة لان في الموضحة نصف عشر دية صاحبها ودية الجنين هي الفسرة وان مات بالايضاح
وجبت غرة كاملة وان انفصل حيائهما مات بغير الايضاح وجب نصف عشر دية وان مات
بالايضاح وجبت دية كاملة عش (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) ففيها الحرة مسلمة بغير ان
ونصف ولذي بعير وثلثان ولجوسي ثلث بعير ولذمية خمسة أسداس بعير ولجوسية سدس بعير
اه حل (قوله فان فيها) أى في موضعتهما الحكومة ومثل الموضحة غيرهما من الجروح اذا
كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وأما القصاص فلا قصاص فيها كلها الا الموضحة سواء
كانت في الوجه أو الرأس أو بقية البدن (قوله ففي موضعته بعير وثلثان) لانها نصف عشر دية

(و) تسكمل دية النفس في (الاثنين)
لحديث عمرو بن حزم بذلك ولانهم ما من
تمام الخلقة وحصل التناسل وفي
احدهما نصفها سواء البقي واليسرى
ولومن عين ومجرب وطفل وغيرهم
* (نبيه) * المراد بالاثنتين البيضتان
كما صرح بهما في بعض طرق حديث
عمرو بن حزم وأما الخصيان فالجلدتان
التيان فيهما البيضتان (و) يجب
(في الموضحة) أى موضحة الرأس ولو
للعظم الثاني خلف الاذن والوجه
وان صغرت ولو ماتحت المقبل من
العين نصف عشر دية صاحبها ففيها
لحرم مسلم غير جنين (خمس من الابل)
لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة
خمس من الابل فتراعى هذه النسبة في
حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما
ونخرج بقيد الرأس والوجه ما عداهما
كالساق والعقد فان فيهما الحكومة
وبقيد الخنزير في فقهيه نصف عشر قيمته
وبقيد المسلم الكتابي ففي موضعته بعير
وثلثان والجوسي وقحو

وقوله الكامل راجع للبعد
وراجع للبعد راجع للبعد
وراجع للبعد راجع للبعد
وراجع للبعد راجع للبعد

ففي موضع ثلث بعير ولا يختلف أرش موضع بكبرها ولا صغرهما لا تباع الاسم كالأطراف ولا الكون بالارزة أو مسدودة بالشعر ويجب في هاشمة مع ايضاح عشرة أبعرة وهي عشردية (١٣٢) الكامل بالتريد وغيره الماروي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب

في الهاشمة عشر من الابل ويجب في هاشمة دون ايضاح خمسة أبعرة ويجب في منقلة مع ايضاح وشم خمسة عشر بعيرا كما رواه النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (و) يجب (في) قطع (السن) الاصلية التامة المتغورة غير المقلقلة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشردية صاحبها فقيه الذكركم مسلم (خمس من الابل) الحديث حمرو بن حزم بذلك فقوله خمس من الابل راجع لكل من المستثنين كما تقرر ولا فرق بين الثانية والثاب والضرر وان انفرد كل منها باسم كالسبابة والوسطى والخنصر في الاصابع وفيها اثني حرة مسلمة بعيران ونصف ولذتي بعير وثلاثان ومجوسى ثلث بعير ولرقيق نصف عشردية * (تنبيه) يستثنى من اطلاقه صورتان الاولى لو انتهى صغر السن الى أن لا تصلح للمضغ فليس فيها الا الحكومة * الثانية أن الغالب طول الثنايا على الرباعيات فلو كانت مثلها أو أقصر ففضية كلام الروضة وأصلها أن الاصم أنه لا يجب الخمس بل ينقص منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب دية السن بين أن يقطعها مع السخ وهو بكسر المهملة وسكون الذون واعمام الخاء أصلها المستتر بالعم وبكسر الظاهر منها دونه لأن السخ تابع فأشبهه الكف مع الاصابع ولو أذهب منفعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها وخرج بقيد الاصلية الزائدة وهي الشاغية الخارجة عن سمات الاسنان الاصلية لخالفه بتاتها ففقهيا الحكومة كالاصبع الزائدة وقيد الثانية مالمو كسر بعض

الاجورون وربع ثمانية

الاجورون وربع ثمانية

الاجورون وربع ثمانية

(قوله في موضع ثلث بعير) وفي موضع ذميمة أسداس بعير لثديها ستة عشر وثلاثان عشر هابيع وثلاثان بعشرة أسداس ونصفها خمسة أسداس وفي موضع مجوسية سدس بعير لثديها ثلاثة وثلاث عشر هائلث بعير ونصفه سدس (قوله ولا يختلف أرش موضع) هذا يعني عنه قوله المتقدم وان صغرت الالته ذكره للتحليل الذي ذكره (قوله راجع لكل من المستثنين) أي الموضحة والسنن وذلك أنه قال وفي الموضحة والسنن خمس من الابل وهذا بناء على ظاهر كلام المتن من جعل الجار والمجرور خبرا مقدما وخمس مبتدأ مؤخر وأما بالنظر لتقدير كلام الشارح الفعل في الموضوعين فيكون خمس مبتدأ وخبره محذوف مقدم عليه وفاعل الفعل قدره الشارح بقوله نصف عشر الخ (قوله ولا فرق بين الثانية الخ) الانسان ستة أنواع ثنايا ورباعيات وأنياب وضواحك ونواجذ وكل نوع منها أربع اثنان عليا واثنان سفلى وأضراس وهي اثنا عشر ستة عليا وستة سفلى وهي بين الضواحك والنواجذ والنواجذ آخرها عمالي الاذن وعبارة قول على الجليل وهي ثندان وثلاثون أي غالباً في الآدمي الحمار والافق قد زيد وقد نقص فزيد وينقص بحسبه نصفها في الفل الأعلى ونصفها في الفل الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالاربعة التي في مقدم الفم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المرادة بالنواجذ في ضحكته صلى الله عليه وسلم لأن ضحكته تسمى والى تليها تسمى الأنياب وبعدها اثني عشر ضرسا ويقال لها الطواحين والرحا ويلها أربعة تسمى نواجذ وهي من الأضراس ويقال لها أضراس العقل وأضراس الحلم وهي أقصاها وآخرها ثنايا فان الغالب عليها لا تمتد الا بعد البلوغ ولا مانع من ارادتها في ضحكته صلى الله عليه وسلم وهذا الاربعة مفقودة في النقص والكوتج أي الأجر وقد أسنانها ثمانية وعشرون سنوا ولا برسلان منها ثنايا أربع وباعيسه * كذا وأنياب كمثل تاليه وأربع ضواحك واثنا عشر * ضرسا وأربع نواجذ آخر

قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنوا وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقرة أربعة وعشرون سنوا وأسنان الشاة احدى وعشرون سنوا وأسنان التيس ثلاثة وعشرون سنوا وأسنان العنز تسع عشر سنوا اه (قوله يستثنى) صوابه أن يقول وخرج بالتامة التي وصف السن بها فبما مر اذا يصح أن يكون مفهوم القيد مستثنى قال ويرد بأن الصورة الاولى ليست مفهوم القيد المذكور وهو التامة بل مفهومه سيذكره الشارح بقوله وبقيد التامة مالمو كسر الخ نعم ما ذكره قل من أن الصورة الاولى مفهوم القيد ظاهر بأن السن غير تامة وأما قول الشارح وبغير التامة مالمو كسر الخ لا يظهر كونه مفهوم القيد لأن مفهومه أن السن الجني عليه تكون غير تامة لأنه يكسر بعض سن تامة (قوله أنه لا يجب الخمس) هذا وجه مرجوح والراجح أنه لا فرق بين الطويلة والقصيرة في وجوب الخمس (قوله الخارجة) تفسير للشاغية (قوله ففقهيا الحكومة) وأما السن المتخذة من ذهب ونحوه فلا دية في قطعها ولا حكومة شرح المنوفي (قوله لم يغير) البناء للمفعول أي لم يغير شكل منها (قوله نظر) نسخة فانه ينظر وهي أولى لأن في الاولى رككة (قوله فكالمثغورة) ففيها الخمس (قوله ففيها الحكومة) لأن الظاهر عودها لوعاش والاصل برامة الذئبة كما تقدم عن شرح المنهج (قوله المقلقلة) أي المتصتركة

الظاهر منها فقه قسطه من الارش وينسب المذكور الى ما بقي من الظاهر دون السخ على المذهب وبقيد المثغورة مالمو (قوله) فلع سن صغير أو كبير لم يغير نظران بان فساد المنبت فكالمثغورة وان لم يتبين الحال حتى مات ففيها الحكومة وبقيد غير المقلقلة المقلقلة فان بطلت منفعها ففيها الحكومة

وحركة السن **الكبرى** أو مرض أن قلت بحيث لا تؤدى القلقة نقصا في منفعة تها من مضغ وغيره فكيفية حكمها بالبقاء الجمال والمنفعة (و) يجب (في كل عضو لا منفعة فيه) كالبدن السلاء والذكر الأشل ونحو ذلك كالأصبع الأشل (حكومة) وكذا في كسر العظام لأن الشرع لم ينص عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا يجب في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وفي حلقى الرجل والنثى وأما حلقى المرأة ففيها ديتها لأن منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة اليدين وجمالها بالاصابع وفي أحدهما نصفها والحلمة كما في الحزرا لجمع الناتئ على رأس الثدي * (تنبه) * (١٢٣) لوضرب ثدى امرأة فنشل بفتح الشين وجبت ديتها وان

استرسل في حكومة لأن الفاتت مجزرد جمال وان ضرب ثدى خنتى فاسترسل لم يجب فيه حكومة حتى تبين كونه امرأة لا حقال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسل ولا يفوته جمال فاذا تبين أنه امرأة وجبت الحكومة والحكومة جز من الدية تسبته الى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة الجنى عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح يده فيقال كم قيمة الجنى عليه بصفاته التي هو عليها بغير جناية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون فالتفاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهي عشر من الابل اذا كان الجنى عليه حرا ذكرا مسلما لأن الجملة مضونة بالدية فتضمن الاجزاء بجزء منها كما في نظيره من عيب المبيع * (تنبيه) * تقدم أن المصنف أدخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فرائعه من الاول أعنى ابانة الاطراف ذكر الثاني أعنى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث أعنى الجراحة ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على نسق الآن الا صفيه سهل ثم انه اقتصر في الاول على ايراد احدى عشرة صورة وأهمل من صورته ستة وفي الثاني على خمسة وأهمل من صورته تسعة كما أوضحته كله في شرح المنهاج وغيره (ودية العبد)

(قوله وحركة السن) مبتدأ خبره بجملة ان قلت والقصد منه تقييد ما قبله وهذا في المعنى مفهوم قوله فان بطلت منفعتها وفي تعبيره قلاقة (قوله بحيث لا تؤدى) أى تورث نقصا الخ فاندفع قول من حكم على العبارة بالنقص وقال لعل العبارة الى نقص الخ اه ايج أى فهو مضمون معنى تورث وفي نسخ الى نقص وهو واضح (قوله حكمها) لاحاجة اليه وفي نسخة في حكمها وهي أولى أى ففيها الارش كاملا (قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه) لما فرغ من بيان الجناية التي لها أرش مقد شرع يتكلم على الجناية التي ليس لها أرش مقدروا عراب المتن في كل عضو خبر مقدم وحكومة مبتدأ مؤخر فقدر الشارح فعلا وجعل حكومة فاعل له فأخرج المتن عن نوع اعرابه وهو ليس بمعيب فلا اعتراض فتأمل (قوله لم ينص عليه) أى على العضو الذي لا منفعة فيه (قوله وأما حلقى المرأة) بالالف في صحاح السمع وهو ظاهر (قوله الثاني) أى البارز (قوله وان استرسل) أى استرخى على صدرها بأن كان قبل الضرب غير مسترخ كان كان مثل الرمانة (قوله مجزرد جمال) لأن الجمال في غير المسترسل دون المسترسل والناس مختلفون فيما يستحبون من صغر الثدي وكبره (قوله جز من الدية) فالواجب من الدية والتقويم بالنقد (قوله ثم عاد الى الاول) أى بقوله والذكور والانثيين (قوله احدى عشرة) وهي السيدان والرجلان والاذنان والعينان والحنفون والالف واللسان والشفتان والذكر والاشنان والاسنان وأهمل من صورته ستة وهي اللحيان والحلمات والاليان والشفران والجلد والاشنان وقوله على خمسة وهي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل وأهمل من صورته تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الحبس والافضاء والبطش والمشى والصوت (قوله أى والجناية) أى وواجب الجناية واطلاق الدية على القيمة مجاز لان كلا منهما في مقابلة النفس وهو على حذف مضاف أى ودية جناية العبد أى الجناية عليه الخ (قوله أما المرتبة) أى العبد المرتبة فلا ضمان وان كان يباع (قوله يبعه) مصدر مضاف للمفعول (قوله ولم يبيع مقدرا) ليس بقيد على المعتقد فان تبع مقدرا كقطع كف بلا اصابع وكان واجبه بالتقويم أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب كله بل بوجب الحاكم شيئا باجتهاده وهذه طريقة مرجوحة قلها م عن البلقين وردتها بقوله وهذا غير متبعه اذا نظر في الحق أصالة الى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم ينظروا في غير تتبعه فالخامس أنه اذا تبع مقدرا يكون الواجب ما نقص من قيمته سواء كان زائدا على واجب المتبوع أو ناقصا عنه أو مساويا له على ما اعتقده م راه شيخنا (قوله بالحكومة) الاولى أن يقول بما نقص لأن الحكومة لا تكون الا في الحزرا لان اجز من الدية بنسبته الخ وعلى فرض أنها تكون في الرقيق فلا يمكن أن تبلغ قيمته لانها جز مقد من القيمة فكيف تبلغ القيمة قل فكان الصواب أن يقول ولا يبلغ واجب غير المقدر قيمته الخ قال م والجواب أن غرضهم من هذا

أى والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكرنا كان ٣٤ حى ع أو أنى ولو مدبرا أو مكابا أو أم ولد (قيمه) بالغة ما بلغت سواء كانت الجناية عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحزرا كسائر الاموال المتلفة ولو عبر بالقيمة بدل الدية لكان أولى فيقول وفي العبد قيمته لما سبق في تعريف الدية أول الفصل ولا يدخل في قيمته التغليب أما المرتبة فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وليس لنا شيء يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء سواء ويجب في اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه ما نقص من قيمته سليما أن لم يتعد ذلك الغير من الحزرا ولم يتبع مقدرا ولا يبلغ بالحكومة قيمة جلد الرقيق الجنى عليه أو قيمة عضوه على ما سبق في الحزرا

وقطع عضو فيجب مثل نسبته من
الدية من قيمته لانه يشبه الحزب الرقيق
في الحكومة ليعرف قدر التفاوت
ليرجع به في المشبه به أولى ولانه أشبه
الحزب أكثر الأحكام بدليل التكليف
فألحقناه به في التقدير في قطع يده نصف
قيمه وفي يديه قيمته وفي أصبعه عشرها
وفي موصخته نصف عشرها وعلى هذا
القياس ولو قطع ذكره وأنياء
ونحوهما مما يجب للحزب ديتان وجب
بعضهما قيمتان كما يجب فيهما الحزب
ديتان ومن نصفه حزب قال الماوردي
يجب في طرفه نصف ما في طرف الحزب
ونصف ما في طرف العبد في يده ربع
الدية وربع القيمة وفي أصبعه نصف
عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا
القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص
(و) في (دية الجنين الحزب) المسلم (غزة)
نظير العبدين أنه صلى الله عليه وسلم
قضى في الجنين بغزة (عبد أو أمة) بترك
تنوين غزاة على الاضافة البيانية
وتنوينها على أن ما بعدها بدل منها
وأصل الغزاة البيضاء في وجه الفرس
ولهذا شرط عروون العلاء أن يكون
العبد أبيض والامة بيضاء وحكاها
الضاحك في شرح الرسالة عن ابن
عبد البر أيضا ولم يشترط الاكثر من ذلك
وقالوا القسمة من الرقيق غزاة لانه غزاة
ما علك أي أفضله وغزاة كل شيء خياره
وانما تجب الغزاة في الجنين اذا انفصل
ميتا بجنايته على أمه الحية مؤثرة فيه
سواء كانت الجنانية بالقول كالتهديد
والتخويف المقضى الى سقوط الجنين
أم بالفعل

الكلام الاشارة الى أنه لا يشترط نقصها عن أرض المقدد كما في حكومة المقدد فتأمل فانه دقيق
ولم يتقدم الحكومة ذكر الآن يقال تنقسمت ضمنا في قوله ما نقص من قيمته وبذلك فيه
مسامحة الآن يقال سمي ذلك حكومة بجازا المشابهة أي مشابهة نقص القيمة لنقص الدية
وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحيل عليه الآن يقال توهم أنه سبق ذكر ذلك في الحزب وهذه
العبارة ذكرها في المنهج في الحزب وأحال عليها الرقيق والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها
ثم إن قوله ولا يبلغ بالحكومة قيمة بجملة الرقيق محال لا يتصور فلا يصح نفسه لأن الحكم
على الشيء فرع عن تصوره فهو فرض محال وقوله أو قيمة عضوه هذا ممكن ففهم
الآن أنه طريقة ضعيفة بالنسبة للعبد لأن المعقد أن الجنانية في العبد اذا كانت لا أرض لها مقدار
وكانت على عضوه أرض مقدار يجب فيها ما نقص من قيمته سواء كان قدر قيمة العضو الذي وقعت
الجنانية عليه أو أقل أو أكثر بخلاف نظير ذلك في الحزب فيشترط في أرض الجنانية المذكورة
أن لا يبلغ دية ذلك العضو فان بلغت ناقص منها شيء (قوله وان قدرت) الأولى أن يقول وان قدر
أي ذلك الغير لانه مقابل قوله ان لم يقدرا (قوله لانه يشبه الحزب) على لقوله ما نقص
من قيمته سليمان لم يقدرا (قوله ولانه أشبه الحزب) لقوله وان قدرت في الحزب (قوله) شينا
(قوله ولو قطع) بالبناء للمفعول فقوله وأنياء بالالف صحيح على الجادة فسقط الاعتراض
واذا قطعت أطراف عبد ثم حرقته آخره قيمة العبد ذاهب الاطراف اه مد
(قوله فيما زاد) أي زاد على ما ذكر من قطع الذكر والانثيين أو نقص عما ذكر من ذلك
ومن اليد ونحوها (قوله وفي دية الجنين) لا يصح أن لقطة دية في كلام المصنف مرفوع
مبتدأ وفي ادخال الجار عليه تفسير اعرابه الظاهر مع أنه لا يستقيم كون الدية ظرفا للغزاة
لانها بدل عن النفس وتقدم أن في إطلاق الدية على الغزاة مسامحة (قوله المسلم) ليس بقيد
لما يأتي أن الجنين المكافرة غزاة أيضا لكنها كثلث غزاة المسلم في الكتابي وثلث خمس غزاة المسلم
في المجوسي وأما المرتدة والحزبي فمصدران كما يأتي كله في كلامه فالعبد كونه معصوما وبطله
ما ذكر من الشروط هنا وفيما يأتي غزاة والتعميمات ثمانية مثلها فلأبني الشارح كلام المتن
على ظاهره لكان أعم (قوله عبدا وأمة) بجنسية الغارم لا المستحق وعلم من ذلك امتناع
الخنثى ويؤيده قوله لم يشترط كونه مسلما من عب المبيع والخنثى يجب حر (قوله بترك
تنوين الخ) هذا لا يستقيم الا لو ذكر كلام المصنف من غير فاصل فيه الآن يقال كلام الشارح
بالنظر للمتن قال (قوله وحكاها الضاحك) أي المالك (قوله السمعة) أي الذات
بيضاء أو سوداء (قوله لانه غزاة) لانها من بني آدم وقال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله
وانما تجب الغزاة) اشارة الى شروط وجوبها وحاصل ما ذكره غزاة فذكر هذا أربعة وسباني
بذكر اثنين عند قوله ولا بد أن يكون معصوما وتقدم ذكر اثنين عند قوله الحزب المسلم
وان كان الأولى عدم التقييد بالمسلم لأن الكافر كذلك مضمون بالغزاة الآن يقال قيد بذلك
لاجل قوله عبد أو أمة لأن ذلك انما هو في المسلم أما الكافر ففيه أقل من ذلك كما يأتي أو يقال
المفهوم فيه تفصيل فان كان معصوما فكذلك والا فلا ضمان (قوله سواء) كانت الجنانية
اشارة الى تعميمات سبعة بعضها في نفس الجنانية وهو ما عاها وهو ثلاثة وبعضها في الجنين

قوله
الدية
المستحق

وهو ثلاثة أيضا ذكرها بقوله سواء كان ذكرا أم أنثى وبعضها وهو واحد في أمته وهو قوله سواء
انفصل في حياتها أو بعد موتها (قوله أو يوجها) هو ادخال شيء في القم قهرا (قوله
الاجهاض) أي الرمي قال في المصباح اجهضت الناقة ولها اجهاض الفقه قبل أن يبين
خلقته قال الأزهرى وغيره لا يقال اجهضت الناقة خاصة فهي مجهضة ويقال في المرأة
أجهضت والجهاض بالكسر اسم منه اه قاطلاق الاجهاض على اسقاط المرأة عجزا (قوله
فاذا فعلته) أي صامت فأجهضت أي وضعت ضمنته بخلاف الموضع اذا صامت ففعل اللبن
أو انقطع ومات الرضيع فانه لا ضمان عليها لانهم لم يقدروا فيه صنعا كما لو أخذ طعام شخص
وشراه فمات ذلك الشخص فلا ضمان وبعبارة العباب فرع من حبس آدميا وضعه الزاد
والماء أو عزامات فان كان زمان موت فيه غالب جوعا أو عطشا أو بردا فمعد أو لا يموت
فيه قال لم يكن به جوع وعطش سابق فبسببه عمد والافان حبسه زمانا اذا ضم إلى الأول ومات
وعلم سابق جوعا وعطشه فعمد محض وإن جهل وجب نصف دية شبه العمد وفي الرجائي
ما نصه تنبيه تجبر الامة على ارضاع البائس والبالا لاجرة فان امتنع ومات لم تضمن وإن تعينت
ويأتى أنها تضمن بترك ما يدفع الاجهاض بالفترة على عاقبتها وفي القصر عسر ويجب على
الولي أن يحضر والاثن علم عينا ان انفرد والا فكفاية كقطع سرة المولود عقب ولادته
لتوقف امسالة الطعام عليه كارضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط ضمن ويجب
ختان الذكر والاتي لا الخنثى بل لا يجوز اه حج وفي الفتاوى الخيرية من كتب الحنفية
سئل في امرأة سافر عنها زوجها فرار من نفقتها خافت الهلاك فالتقت عند أهلها وترك
بنتا صغيرة فطعمتاها منه عند أهلها وماتت فادعى على أنكم فرقة بين زوجتي وبناتها وما تسبب
ذلك فعلىكم ديتها هل تسمع دعوا بذلك أم لا أجاب لا تسمع دعواؤه وال حال هذه والله أعلم (قوله
وسواء أكان الجنين) تعميم في قوله ودية الجنين الحرة غرة يعني أن في الجنين غرة سواء كان
ذكرا أو أنثى (قوله لأن ديتها) الأولى أن يقول ولأن ديتها لانه عليه ثمانية (قوله
لكل الاختلاف) أي بين الوارث والجاني فذهب واو أنه ذكر لياخذ الاكثروا الجاني
أنه أنثى ليدفع الأقل (قوله أم لا) كإن الزنا (قوله مضعون على الجاني) لاجابة اليه
لأن كلامنا في الجنين الحرة (قوله عندها) أي الجنانية وهو قيد في العصمة والضمنان (قوله
ولا أثر لموطئة) مختار قوله فيما تقدم مؤثرة وقوله ولا لضربة قوية مفهوم قوله بجنانية
على أمته (قوله بجنانية) لاجابة لانه فرض المسئلة (قوله بعد موتها بجنانية في حياتها)
أي قلناه تجب فيه الفترة كما صرح بذلك في المتهاج وأقره م ر وكذا عكسه كما لو جنى عليها وهي
ميتة فأحياها الله وألقت في حياتها فانه تجب فيه الفترة أيضا ميداني وظاهر كلام الشارح
وغيره خلافه أي لا تجب فيه الفترة وهو كذلك كما قاله بهش اه مد (قوله ولو ظهر بعض
الجنين) أشار بذلك إلى أن قوله فيما تقدم انما تجب اذا انفصل أحد كلاً أو بعضاً كما في هذه
المسئلة قال شيخنا وأخذه عنه أنه كان عليه أن يقول فيما سبق وانما تجب الفترة في الجنين
إذا انفصل أو ظهر الخ كما فعل غيره ولعلنا أفر دمستله الظهور بانها من الخلاف (قوله
أو لم يكن مضمونا) ظاهره أن هذا غير داخل في عدم العصمة والذي في شرح مروج دخول

كان يضربها أو يوجها دواء
أو غيره فقلق جنينا أم بالترك كان يمنعها
الطعم أو الشراب حتى تلقى الجنين
وكانت الاجنة تسقط بذلك ولو دعته
ضرورة إلى شرب دواء فيمنعها كما قال
الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس
من الضرورة الصوم ولو في رمضان
إذا احتسبت منه الاجهاض فادفعته
وأجهضت ضمنته كما قاله الماوردي
ولا ترث منه لانها طائفة ودواء كان
الجنين ذكرا أم غير ما طلاق الخبر
لأن ديتها لو اختلفت تكدر الاختلاف
في كونه ذكرا أو غيره فسوى الشارع
بينها وسواء أكان الجنين تام الأعضاء
أم ناقصها ثابت التسبب أم لا لكن
لا بد أن يكون معصوما مضمونا على
الجاني عند الجنانية وإن لم تكن أمته
معصومة أو مضمونة عندها ولا أثر لنحو
لطمة خفيفة كما لا يؤثر في الدية
ولا لضربة قوية أقامت بعدها بلا أم
ثم ألقت جنينا نقله في الجوع عن النص
وسواء انفصل في حياتها بجنانية
أو انفصل بعد موتها بجنانية في حياتها
ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من
أمته كخروج رأسه ميتا وجبت فيه
الفترة لتحقق وجوده فان لم يكن معصوما
عند الجنانية بجنين حرة من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنانية أو لم يكن
مضمونا كان يكون مال الكل للجنين

ذلك في عدم العصمة وعبارة ما وخرج بتقييد الجنين بالعصمة ما لو جنى على حرية حامل
من حربي أو مرتدة حامل أو ولد في حال ردته فأصلت ثم أجهضت أو على أمته الحامل من غيره
فعتقت ثم أجهضت والحمل ملكه فانه لا شيء في نفسه لا هداره (قوله ولائته) ليس قيد ايل المدار
على ملك الجنين فقط وقال بعضهم انما زاد ذلك لان الكلام في الجنين الحر ولو بالسرابة
بعد الجنابة فقوله بعد وعتقت أي وسرى العتق الجنين فصح التثليل وان كان حال الجنابة
رقيقا وحديث يكون قوله ولائته قيد اخلافا لما في الحاشية (قوله الحامل) أي من زوج
بأن كانت مزرقة شملت من زوجها ثم جنى السيد عليها ثم عتقت وأجهضت فلا شيء
على السيد الجنائي وفي هذه الصورة نظر لان الكلام الآن في الجنين الحر والظاهر أنه لا حاجة
لقوله فعتقت فتأمل وحرر ثم ظهر انه انما قال فعتقت للاحتراز عن عتقها قبل الحمل فان ولدها
يكون حرا تبعها لها فيضمنه الجنائي ويتبعها الحمل في العتق ولا يمكن لا يضمنه السيد لانه حالة
الجنابة رقيق ملكه لكن الكلام الآن في الجنين الحر حال الجنابة فقتلته اه مد (قوله
فعتقت) أي ويتبعها الحمل فاندفع ما يقال ان الكلام في الجنين الحر وهذا رقيق (قوله
أول انفصل) أي لا كلا ولا بعضا وعبارة شرح المنهج فان لم ينفصل ولم يظهر أو انفصل أو ظهر
سلم لا صورة فيه أو كانت أمه مميته أو كان هو غير معصوم عند الجنابة بجنين حرية من حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنابة فلا شيء في نفسه لعدم تحقق وجوده في الاثنان وظهوره وانه
في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة اه (قوله ولا يظهر على أمته شين) ظاهره أنه شرط فيما قبله
ومفهومه أنه اذا ظهر على أمته شين تجب الغرة مع أن الموضوع أنه لم ينفصل فلا غرة حيث نذر
فكان الاولى حذف قوله ولا يظهر ويقول في الاخيرة بدل الاخيرة أو كان يقول أول يظهر الخ
والمعنى أو انفصل لكن لم يظهر على أمته شين بالجنابة فلا تجب الغرة وهذا صحيح ويظهر قوله
في الاخيرة لانهم ما حينئذ مسثلان ولكن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا از
لضربة تخفيف فخرجنا الى أن الاولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله ولم يظهر لو أقيم بها وقال
بعضهم قوله شين صوابه شيء كما في بعض النسخ أي ولا يظهر بسبب الجنابة على أمته شيء
من أجزائه (قوله الاولى) هي جنين حرية من حربي والمراد بالثانية كون الجنين وأمه
ملك الجنائي والثالثة كون أم الجنين مميته والمراد بالاخيرة هما عدم الانفصال وعدم
ظهور الشين بالجنابة على أمته والعلة ظاهرة في أولى الاخيرة دون الثانية اه (قوله
فلا ضمان على الجنائي) لاننا لم تحقق موته بالجنابة شرح المنهج (قوله على الجنائي) أي
على عاقلة كإيدل عليه كلامه بعد لان الجنين لا يقصد بالجنابة (قوله حين خرج) أي
ثم خروجه اه م ر و ج وخرج به ما لو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضرب بها فخرج
رأسه وصاح فخره شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة
أو بعده فالدية اه سم (قوله فدية نفس كاملة) أي ولو انفصل الجنين لدون ستة أشهر
اه من الرض (قوله لاننا لم تحقق ثلثه) أي كيدن ألقته ما ومات أو وعاشت فيجب فيها غرة
وكذا لو ألقته ثلاثا أو أربع من الايدي والارجل ورأسين لا مكان كونها الجنين واحدا
بعضها أصلي وبعضها زائد وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه أخبر بأمر أمه لها رأسان

ولائته بأن جنى السيد على أمته الحامل
وجنيتها من غيره وهو ملك له فعتقت
ثم ألقته الجنين أو كانت أمه مميته أو لم
ينفصل ولا يظهر على أمته شين بالجنابة
فلا شيء في نفسه لعدم احتراسه في الصورة
الاولى وعدم ضمان الجنائي في الثانية
وظهوره وموته بموتها في الثالثة وعدم
تحقق وجوده في الاخيرة بل لا شيء فيه
حياتي بقي بعد انفصاله وان مات
ثم مات فلا ضمان على الجنائي وان مات
محين خرج بعد انفصاله أو دام أمه
ومات منه فدية نفس كاملة على الجنائي
(نبيه) * لو ألقته امرأة حبيبة
عليها جنين ممين وجبت غرة نان
أو ثلاثا فثلاث وهكذا ولو ألقته يدا
أو رجلا وماتت وجبت غرة لان العلم
قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت
الأم ولم تلحق جنينا فلا يجب الا نصف غرة
كما ان يلد الحى لا يجب فيها الا نصف غرة
ولا يضمن باقسه لاننا لم تحقق ثلثه
ولو ألقته لجا قال أهل الخبرة فيه صورة
أدى خفية وجبت فيه الغرة بخلاف
ما لو قالوا لو بقي لتصور أي تخلق فلا شيء
فيه وان انقضت به العدة كما ترفي
العدد

والخيرة في الغرة الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع (١٣٧) فكانت بشرط أن يكون العهد أو الامة ميمرا

فلا يلزمه قبول غيره سليمان عيب
مبيع لأن المعيب ليس من الخيار
والاصح قبول رقيق كبير لم يجز بهرم
لأنه من الخيار مالم تنقص منافعه
ويشترط بلوغها في القيمة نصف عشر
الدية من الاب المسلم وهو عشر دية
الأم المسلمة ففي الحر المسلم رقيق قيمته
خسة أبرة كإروى عن عمرو على وزيد
ابن ثابت رضى الله تعالى عنهم فإن
فقدت الغرة حساباً لم توجد أو شرعا
بأن وجدت بأكثر من ثمن مثلها خمسة
أبرع قبلها لأنهم مقدرتها وهي لورثة
الجنين على قرائض الله تعالى وهي
واجبة على عاقلة الجاني والجنين
اليهودى أو النصرانى بالتبع لأبويه
تجب فيه غرة كثلث غرة مسلم كفى دية
وهو بعير وثلاث أغير وفي الجنين المجوسى
ثلث خمس غرة مسلم كفى دية وهو ثلث
بعير أو أم الجنين الحربى والجنين المرتد
بالتبع لأبويه ملغى هدران ثم شرع
في حكم الجنين الرقيق فقال (ودية
الجنين المملوك) ذكرنا كان أو غيره فيه
(عشر قيمته أمته) قنة كانت أو مدبرة أو
مكاتبه أو مستولدة قياسا على الجنين
الحر فإن الغرة في الجنين معتبرة بعشر
ماتضمن به الأم وانما لم يعتبر وقيمتها
في نفسه لعدم ثبوت استقلاله باننصاله
مينا * (نبيه) * يستثنى من ذلك ما إذا
كانت الأم هي الجانية على نفسها فإنه
لا يجب في جنينها المملوك للسيد شئ
أذ لا يجب للسيد على رقيقه شئ وخرج
بالرقيق المبيع فالذى ينبغى أن توزع
الغرة فيه على الرق والحرية خلافا
للمعالمى في قوله أنه كالحر وتعتبر قيمة الأم

فتركها بمائة دينار ونظر إليها وطلقها وظاهر أنه يجب للعضو الثالث فأكثر حكومة شرح
الروض (قوله والخيرة في الغرة) من كونها عبداً أو أمّة أو بيضاء أو سوداء (قوله حميرا) أى
وان لم يبلغ سبع سنين كما قاله م (قوله فلا يلزمه قبول غيره) أى غير المميز وظاهره أنه يجوز
قبوله ويجزئ ومثله غير السلم المذكور بعده فراجع قل (قوله ويشترط بلوغها) هل هذا
الشرط لعدم لزوم القبول أو لعدم الاجراء راجعه قل (قوله فإن فقدت الغرة الخ) فإن
فقدت الابل أيضاً وجب قيمتها كفى الدية اه مرحومى ولم يبين الشارح المخل الذى فقدت منه
هل هو مسافة القصر أو غيرها رقياس ما مر في فقد الدية أنه هنا مسافة القصر كما قاله غش
على م (قوله وهي) أى الغرة أى ان وجدت وكذا بدلها من الابل عند عدمها وكذا
قيمة الابل عند عدم الابل فالمراتب ثلاثة (قوله على فرائض الله) أى على قاعدة قسمة
فرائض الله (قوله على عاقلة الجاني) أى مؤجله لأن كل ما وجب على العاقلة يكون مؤجلاً
وانما كانت على العاقلة لأن الجنين لا يتحقق وجوده حتى يقصد بالجناية فالجناية عليه من قبيل
الخطأ أو شبه العمد ولهذا لا يدخل الغرة تغليظ وان وقع ذلك في الحرم أو كان الجنين محرم رحم
وآل الامر الى الابل دخل التغليظ ولو غلظت كان الواجب حقة ونصفاً وجدة ونصفاً
وخلقيتين كما قاله حل وم (قوله والجنين اليهودى) هذا يشمله كلام المتن لأنه لم يقيد
بالمسلم وانما قيده الشارح غاية الامر أن الغرة في المسلم أكثر قيمة من غيره فلو أسقط الشارح
المسلم فيعاسق لاستغنى عن ذلك نعم قوله كثلث الخ لم يعلم مما سبق (قوله ودية الجنين)
هى قيمة لادية فالاولى وقيمة وعبرة المنهج وفي جنين رقيق عشر أقصى قيمته من جنانية
الى القاء السيد ونقوم الأم سليمة اه وقوله عشر أقصى قيمته محل ذلك مالم يتفصل حياً
ويؤت أما إذا انفصل حياً ومات من أثر الجناية فإن فيه تمام قيمته يوم الانفصال قطعاً
كما في شرح م (قوله فيه) الطاهر استناطه وقديقال انه متعلق بمعدوف صفة لدية أى
الواجبة فيه وعبرة قل قوله فيه لو أسقطه لكان أولى لأن فيه ابدال الخبر المفرد بالخبر
الجملة (قوله وخرج بالرقيق) الاولى أن يقول بالمملوك لأنه الذى عسبره وقوله البعض
بأن كانت أمته مبيعة فإن ولدها مبعض على الراجح (قوله ان توزع الغرة) الاولى أن يقول
أن يوزع الواجب فإذا كان نصفه حرًا ونصفه رقيقاً فالواجب نصف غرة ونصف عشر قيمة أمته
وعبرة قل على الجلال ولو كانت الأم مبيعة فهل المعبر عشر قيمتها أو عشر ديتها
أو عشرهما معاً نعم ان انفصل حياً ثم ماتت بالجناية اعتبر يوم انفصاله قطعاً ولو كانت كافرة
والجنين مسلم قدرت مسلمة أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجاني أصل
الجناية أو أقر بها أو أنكر الاجهاض أو أقر بها وادعى نزوله حياً وادعى موته بسبب آخر
وأمكن لطول زمن صدق يمينه في جميع ذلك وتقبل بينة الوارث ولو رجلاً وامراًتين مطلقاً
وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهم ما من الولادة وشهد في الأخير بقوام الأم الى الموت
ولو لم يمكن فيها ما ذكر صدق الوارث ولو أقاماً يمينتين في شئ من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألفت
جنينين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو غرة ودية أمته ولو ألفت حياً ومينا
وماتت هي والحى وادعى الوارث أن الجنين سبق موته أو وارثها عكسه فإن حلقاً أو نكلاً

كفى أصل الروضة بأكثر ما كانت من حين الجناية ٣٥ ح الى حين الاجهاض خلافا لما جرى عليه في المنهاج من أنها يوم الجناية

هذا اذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق (١٣٨) فان انفصل حي ومات من اثر الجناية فان فيه قيمته يوم الانفصال

وان نقصت عن عشر قيمة آتة كما نقله في البحر عن النص وسكت المصنف عن المستحق لذلك والذي في الروضة أن يبدل الجنتين المملولتين لسيده وهو أحسن من قول المنهاج لسيدها أي أم الجنتين لأن الجنتين قد يكون لشخص وصى له به وتكون الأم لا تخر فالبدل لسيده لسيدها وقد يعتذر عن المنهاج بأنه جرى على الغالب من أن الجمل المملول لسيده الأمة * (تتمة) لو كانت الأم مقطوعة الأطراف والجنتين سليمات أقومت بتقديرها سليمة في الأصح لسلامتها كما لو كانت كافرة والجنتين مسلم فانه يقتدر فيها الاسلام وتقوم مسلمة وكذا لو كانت حرة والجنتين رقيق فانها تقدر رقيقة وصورته أن تكون الأم لشخص والجنتين لا تخر بوصية فيعتقها مالكها ويحمل العشر المذكور عاقلة الجاني على الاظهر

* (فصل في القسامة) *

ذكرها عقب القتل لتعلقها به أي فلما كان الغالب من أحوال القتال انكار القتل استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجج فيه وهي بعد الدعوى اتيامين واثم شهادة وأول من قضى بها أي باليمين الوليد بن المغيرة في الجاهلية وأقرها الشارع في الاسلام اهـ (قوله اسم للايمان) عبارة شرح مـ وهي لغة اسم لا ولياء الدم ولا يمانهم واصطلاحاً اسم لايمانهم وقد تطلق على الايمان مطلقاً اذا قسم اليمين (قوله وقيل اسم للاولياء) تعبيرة بقبيل يقتضي أنه ضعيف وهذا الاختلاف انما هو في المعنى اللغوي كما يؤخذ من غير هذا الكتاب والاعتناء اصطلاحاً هو الايمان التي تقسم على الاولياء خاصة (قوله على ايراد واحد منها) وذكر دعوى الدم بقوله واذا اقترن بدعوى القتل نوطمة للقسامة ولذا لم يذكر شروط الدعوى كما فعل غيره (قوله وأدرج) أي ذكر فيه أي في فصل القسامة أي على وجه الاستطراد لأن حق الكفارة أن تذكر مع القصاص أو الدية فذكرها مع القسامة في غير محلها المناسبة وهي أن تكل من الكفارة والقسامة متعلق بالقتل (قوله عندنا كم) هو بيان لواقع لانها لا يقال لها دعوى الاعنده ومثل الحاكم المحكم (قوله لو) أي قرينة توقع في القلب صدق المدعي واللوث لغة بمعنى القوة لقوته بهو يله اليمين لجانب المدعي أو الضعف لأن الايمان حجة ضعيفة شرح مـ (قوله أي التلطيخ) كأن عرض المتهم تلوث بنسبته الى القتل (قوله بأن يغلب) تفسير لقوله يقع (قوله بقرينة) هي نفس اللوث فالاولى أن يقول بأن يغلب على الظن صدقه به أي باللوث والقرينة اما محالية أو مقابلة فالاولى كأن وجد قتل الخ والثانية كأن أخبر بقتله عدل أو عبداً وامراً أو صبية أو كافراً أو فسقة مـ (قوله كراسه) الظاهر أنه في موضع الحال فيفيد اشتراط كون الموجد مما يغلب على الظن صدق المدعي في دعواه القتل لا تكويد اهـ عـ ش وكان الاولى تأخير أي الرأس عن قوله اذا تحقق موته * (تنبيه) من اللوث الشيوع على السنة العامة والخاص بأن فلان قتله ونحو تلطيخ ثوبه أو شحوصه بدم ونحو تلبيده بنحو سيف وليس هناك شحوص ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود لرجل عنده سلاح ولا تلطيخ يد ولولعدو ولا قوله قتل فلان أو جرحني أو دمي عنده لاحتمال ارادته ضرره لعدو مع خطر القتل وبذلك فارق صحة اقراره بالمال ونحوه ولولو لوارث قل على الحلال وقوله قتل فلان الخ خلافاً للإمام مالك قال لأن مثل هذه الحالة لا يـ كذب فيها وفي عـ ش على مـ وليس

* (فصل في القسامة) *

وهي بفتح القاف اسم للايمان التي تقسم على اولياء الدم مأخوذة من القسم وهو اليمين وقيل اسم للاولياء وزعم الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والاكثر ان يباب دعوى الدم والقسامة والشهادة على الدم واقتصر المصنف على ايراد واحد منها وهو القسامة طلباً للاختصار وأدرج فيه الكلام على الكفارة فقال (واذا اقترن بدعوى القتل) عندنا كم (لو) وهو باسكان الواو وبالثلثة مشتق من التلويث أي التلطيخ (يقع به) أي اللوث (في النفس صدق المدعي) بأن يغلب على الظن

صدقه بقرينة كأن وجد قتل أو بعينه كراسه

من

قريب اللوث
والأمر بالاداء والاداء
تلك الأقراره
هذه

من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه (قوله اذا تحقق موته) قيد
 في البعض قل فهو في معنى التقييد يكون ذلك البعض مما لا يعيش يدونه كالرأس كما أشار له
 الشارح وهذا يقطع النظر عن قول الشارح كراسه والافوجود الرأس تحقيق القتل ولو وجد
 بعضه في محله وبعضه في أخرى فلولي أن يعين ويقسم زى (قوله في محله) أي حارة منفصلة
 أي فيكون لو نافي حق أهل هذه المحلة فقط وكذا قوله وفي قرية صغيرة تكون لو نافي حق أهل
 القرية كلهم وقوله منفصلة قيد معتبر قيد به ليكون المدعى عليه محصورا (قوله عن بلد
 كبير) المراد بالكبيرة ما ليس أهلها محصورين والصغيرة ما أهلها محصورون وقيد بقوله كبير
 ليلازم قوله منفصلة (قوله أو في قرية صغيرة) أي ولم يسأكنهم غيرهم كما صححه في أصل
 الروضة وهو المعتمد شرح م ر (قوله لأعدائه) راجع للجمع أي لمحله أو قرية وهذا
 يقتضي اعتبار عداوتهم للقتل وليس بشرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته قال ع ش
 وكأعدائه أعداء أوليائه (قوله اذا كانت) يرجع لكل من الدينية والدينية واحتزبه
 في الدينية عن مجزئ فسق (قوله جمع) أي محصورون على المعتمد وعليه يحمل المثال الذي
 ذكره قل فان كانوا غير محصورين فلاقسامة نعم ان ادعى على عداوتهم محصورين ممكن
 من الدعوى والقسامة وفي ع ش على م ر المراد بالمحصورين من يسهل عدهم والاحاطة
 بهم اذا وقفوا في صعيد واحد مجزئ والنظر بغير المحصورين من يسرعدهم كذلك اه (قوله
 ولو ناقصة) أي من جهة الدية لا من جهة القصاص في المرأة وأما الذي قانه ناقص من الجهتين
 (قوله خمسين عينا) ولو في قتل نحو امرأة أو ذمي أو جنين وبين في كل عين منها صفة القتل
 ويشير لمدعى عليه عند حضوره فيقول والله ان هذا قتل ابني مثلا عدا أو شبه عدا أو خطأ
 منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته أو يعرفه بما يميزه من قبيلة أو حرفة
 أو لقب اه زى قال م ر ولعل حكمه الخمسين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها
 القديم والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط
 للنفس أن يقابل كل عشرين من الألف بين منفردة كما يقتضيه التغليظ قال بعضهم وفي هذه
 الحكمة تطرم من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه
 أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الغرة على نصف العشر منه
 وأن قيمة الرقيق قد لا تفي به وأنما تزيد على الدية وأن الايمان هنا واجبة وأن التغليظ يكون
 بايمان مستقلة لفظ أمر القتل الآن يقال ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل اه (قوله
 لثبوت ذلك في الصحيحين) لفظه كما في الدميري والأصل قيمها رواه الشيخان عن سهل
 ابن أبي حمزة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خمير وهي يومئذ صلح فقتلوا
 فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يشخب دمه قتيلا فدفنه ثم قدم اليه فأنطلق عبد الرحمن
 ابن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن
 ينكحكم فقال له كبر وهو أحدث القوم ثم سكت فتسكاهم فقال أتخلقون وتتحققون دم
 صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم نزال قبركم بهم ووخير بخمسين عينا قالوا كيف
 بأخذ بايمان قوم كفار فعقله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده اه وقوله فبئركم أي

اذا تحقق موته في محله منفصلة عن بلد
 كبير ولا يعرف قائله ولا يئس
 بقتله أو في قرية صغيرة لأعدائه سواء
 في ذلك العداوة الدينية والدينية
 اذا كانت تبعت على الانتقام بالقتل
 أو وجد قبيل وقد تفرق عنه جمع كان
 ازدحموا على بئر أو باب الكعبة
 ثم تفرقوا عن قبيل (حلف المدعى)
 بكسر الهمزة على قبل ادعاه لنفس
 ولو ناقصة كما مرأة وذمي (خمس عينا)
 لثبوت ذلك في الصحيحين

ولا يشترط موالاتها فلو حلفه القاضي خمسين (١٤٠) عينا في خمسين يوما صح لأن الأيمان من جنس الخلع والخلع يجوز تقريهها كما إذا

شهد الشهود متفرقين ولو تخلل الأيمان
جنوناً أو غمماً بني إذا أفاق على ماضى
ولومات الولي المقيم في أثناء الأيمان
لم يبن وارثه بل يستأنف لأن الأيمان
كالخعة الواحدة ولا يجوز أن يستحق
أحد شيئاً بيمين غيره وليس كالولاء قام شعر
اليمين ثم مات حيث يضم وارثه إليه
الشطر الثاني ولا يستأنف لأن شهادة
كل شاهد مستقلة أما إذا تمت أيمانه
قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم
له كالولاء قام يمينه ثم مات وأما وارث
المدعى عليه فيبني على أيمانه إذا تخلل
موته الأيمان وكذا يبني المدعى عليه
لوعزل القاضي أو مات في خلالها
وولي غيره والفرق بين المدعى والمدعى
عليه أن عين المدعى عليه للنفي فننفذ
بنفسه أو بين المدعى للأثبات فتتوقف
على حكم القاضي والقاضي الثاني
لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول
ولو كان للقتل ورثة خاصة أثنان
فأكثر وزعت الأيمان الخمسون عليهم
بحسب الارث لأن ما ثبت بأيمانهم
يقسم بينهم على فرائض الله تعالى
فوجب أن تكون الأيمان كذلك
وخرج بقولنا خاصة ما لو كان هنالك
وارث غير حاضر وشريك المال
فإن الأيمان لم توزع بل يحلف الخاص
خمسین عیناً كما لو نكل بعض الورثة
أو غاب يحلف الخاص خمسین عیناً
وهل تقسم الأيمان بينهم على أصل
الفريضة أو على الفريضة وعولها
وجهان أمهم كما في الحاوي الثاني
ففي زوج وأم وأختين لاب وأختين لأم
أصلها ستة وتقول إلى العشرة فيحلف
الزوج خمس عشرة وكل أخت لاب

من دعواكم والافساق ليمر في بيعتهم مع كفرهم المؤيد لكذبهم ولم يبينها النبي لهم ~~أنه~~ لا
على وضوح الامر فيها أه ع ش على مر (قوله ولا يشترط موالاتها) بخلاف المالك
لأنه يحتاج له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة
وهناك العرض اه حج سل قال في شرح الروض ويستحب تغليظها ~~كما للعنان~~
(قوله جنوناً أو غمماً بني) وكذا لو عزل القاضي ثم ولي بخلاف ما لولي غيره أو مات
أي القاضي ولو بعد تمامها فيستأنف الحالف سم لأن القاضي الذي ولي بعد الأول لا يحكم
بأيمان الحالفين (قوله لأن الأيمان كالخعة) الأولى حذفه لعدم ظهوره وعبارة التصدير
فيستأنف الوارث إذا لم يستحق أحد بيمين غيره أي غالباً والافساق أي أن السيد يستحق بيمين
المكاتب إذا عجز نفسه وبيت المال يستحق بيمين الوارث الخاس (قوله شطر) أي نصف
(قوله بل يحكم له) أي بالدين من غير حلف وكأنه تلقاهما من موزنه حتى لا يخذله التعليل
الذي ذكره اه رجائي (قوله وأما وارث المدعى عليه) كان ردت الأيمان عليه كما يأتي
وحاصل الفرق بين المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الأول أن وارث المدعى لا يبني بخلاف
وارث المدعى عليه الثاني أن المدعى لا يبني إذا عزل القاضي وولي خاص آخر بخلاف المدعى
عليه فإنه يبني الثالث أن المدعى توزع الأيمان عليه لو تعدد بخلاف المدعى عليهم فإنه يحلف
كل واحد منهم خمسین عیناً كما يأتي (قوله يبني المدعى عليه) أي بخلاف المدعى فإنه يستأنف
كما يدل عليه قوله والفرق الخ (قوله في خلالها) أي في أثناءها (قوله والفرق الخ) أي
في الصور الثلاثة وهذا الفرق خاص بصورة العزل ولم يذكر الفرق في صورة الموت وتقال
كلامة شامل للموت لأن قوله لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول يصدق بعزله بعد ذلك أو موته
(قوله بحسب الارث) ويقرض الخنثى ذكر أو يقرض في حق غيره أي باعتبار أن الذكر الغير
ويقرض في أخذ من الدية أي لأنه أسوأ في الجمع فإذا كان معه أي الخنثى ابن حلف
النصف لاحتمال ذكوره وأخذ الثلث لاحتمال أنوثته وحلف الابن أربعاً وثلاثين لأنها ثلثا
الخمسین مع جبر المنكسر وأخذ بعد ذلك النصف ووقف للخنثى ما بقي من الدية وهو السدس
إلى الصلح أو البیان اه زى (قوله بل يحلف الخاس خمسین عیناً) أي أو يأخذ نصيبه فقط
(قوله وجهان) وانظر ما تفصيل الوجه المرجوح هل يحلف بنسبة نصيبه من الستة فتزيد
الأيمان على الخمسين وهو كذلك كما فهم من قول الشارح على أصل قدر الميراث الذي
هو الأول من شقي التزديد وحينئذ تبلغ الأيمان خمساً وعشرين في الدورة المذكورة هذا ما ظهر
فلا يراجع شيئاً فيحلف الزوج نصف الأيمان بقدر نصيبه الأصلي وتحلف الاختان للاب ثلثها
وهي أربعة وثلاثون بجبر المنكسر وتحلف الاختان للام ثلثها وهي سبعة عشر بجبر المنكسر
وتحلف الام سدسها وهي تسعة بجبر المنكسر (قوله إلى العشرة) أي للزوج منها ثلاثة
هي خمس وعشر ولكل أخت لاب اثنان هم أخس ولكل من الباقي واحد هو عشر فلهنهم
من الخمسين على هذه النسبة قل (قوله فيحلف الزوج خمس عشرة) لأن له ثلاثة أعشار
العشرة فيخصه ثلاثة أعشار الخمسين (قوله وكل أخت لاب عشرة) لأن حصتها خمس العشرة
فتحلف خمس الخمسين (قوله وكل أخت لأم خمسة) لأن نصيبها عشر العشرة فتحلف عشر

ولا يجوز اسقاطه لئلا ينقص نصاب القسامة فلو كان ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل اثنين ولو نكس
أحد الوارثين حلف الوارث الاخر خمسين وأخذ حصته لأن الدية لا تستحق بأقل منها ولو غاب أحدهما حلف الاخر خمسين وأخذ
حصته لماتر * (تنبيه) * عيني المدعى عليه قتل بلا لوث واليمين المردودة من المدعى (١٤١) عليه على المدعى ان لم يكن لوث

أو كان ونكل المدعى عن القسامة
فردت على المدعى عليه فنكس فردت
على المدعى مرة ثانية واليمين المردودة
على المدعى عليه بسبب نكس المدعى
مع لوث واليمين أيضا مع شاهد خمسين
في جميع هذه الصور لأنها فيمأذ كرين
دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل
خمسين مينا ولا توزع عليهم على الاظهر
بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كل
واحد من المدعى عليهم ينفي عن نفسه
القتل كما ينفيه من انفراد وكل من
المدعين لا يثبت لنفسه ما يشته الوالد
لو انفراد بل يثبت بعض الارش فيحلف
بقدر الحصة (واستحق) الوارث
بالقسامة في قتل الخطأ أو قتل شبه
العمد (الدية) على العاقلة مخنفة
في الاول مغلفة في الثاني لقيام الحجة
بذلك كما لو قامت به بينة وفي قتل العمد
ديه حالة على المقسم عليه ولا قصاص
في الجريد لخبر البخاري الحكم بالدية
ولي فصل صلى الله عليه وسلم ولو وصلت
الايمان للقصاص لذكره ولأن القسامة
حجة ضعيفة فلا توجب القصاص
احتياطا لما امر الدماء كالشاهد واليمين
(تنبيه) * كل من استحق بدل الدم
من سيد أو وارث سواء كان مسلما
أم كافرا عدلا أم فاسقا محجورا عليه
بسفه أم غيره ولو كان مكا بالقتل
عبد أم قس له لأنه المستحق لبسفه
ولا يقسم سيدة بخلاف العبد المأذون
له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت
يده فإن السيد يقسم دون المأذون له
لأنه لاحق له ولو عجز المكاتب بعد
ما أقسم أخذ السيد القيمة كما لو مات

الخمسين ومثلها الا تم فكل قيراط يخضه خمسة أعمان (قوله ولا يجوز اسقاطه) أي الكسر
لثلاثين نقص نصاب القسامة أي عن الخمسين (قوله فلو كان ثلاثة بنين) بالرفع على أن كان ثمانية
وبالنصب على أنها ناقصة أي فلو كان الوارث ثلاثة بنين وعلى الاول نسخة أو تسعة وأربعين
وعلى الثاني نسخة أو تسعة وأربعين أي أو كان الوارث تسعة وأربعين ويخص كل واحد منهم
من اليمين الباقى جزء من تسعة وأربعين جزءا من اليمين فيكمل فيحلف كل واحد منهم عشرين
(قوله وأخذ حصته) أي حصته نفسه * (فرع) * لو تبنين أن الغائبين ما واثق بل الحلف
وحلف الخمسين أخذ حصص الغائبين ان كان وارثا لهم من غير عيين وان كان موتهم بعد الحلف
لا يأخذ حصصهم الا بعد حلقه ما كانوا يحلفونه لو أرادوا قتل (قوله لماتر) أي من قوله
لأن الدية لا تستحق بأقل منها (قوله عيين) مبتدأ خبره خمسون وقوله قتل نائب فاعل المدعى
(قوله واليمين المردودة) وفي هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى بقتل عدلان اليمين
المردودة كالاقرار أو كالبينة والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل عين مردودة
وكان ينبغي للشارح أن ينسب على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا عين ترد مرتين الا هذه قل
(قوله واستحق) معطوف على قوله حلف خمسين مينا وعبر بالوارث وفيما تقدم بالمدعى تفننا
(قوله وفي قتل العمد) أي واستحق في قتل العمد الخ فقوله دية بالنصب (قوله الحكم
بالدية) بدل اشتمال من خبر لأن خبر البخاري اما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونوا بحرب من الله
مشتمل على الحكم وأنه بمعنى الحاكم فيكون صفة والمجاز فيه من وجهين التعبير بالمصدر ونسبة
الحكم الى الخبر (قوله كل من استحق الخ) مبتدأ وقوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده)
متعلق بمعدوف أي يحلف لاجل قتل عبده قال في الروضة فلو قتل وهناك لوث فادعى السيد على
عبد أو حر أنه قتله فهل يقسم السيد فيه طريقان أشهرهما بناؤه على القولين في أن بدل العمد
هل تحمله العاقلة ان قلنا نعم وهو الاظهر أقسم السيد وهو المنصوص لأن القسامة لحفظ الدماء
وهذه الحاجة تشعل القصاص والكفارة والمدبر والمكاتب وأتم الولد في هذا كالتقن فاذا أقسم
السيد فان كانت الدعوى على حر أخذ الدية من ماله في الحال ان ادعى عدا محضا والاخر عاقلة
في ثلاث سنين وان كانت على عبد تعلقت القيمة بريقته مطلقا هذا حاصل كلام الروضة
له شرح المذوق (قوله ولا يقسم سيدة) أي المكاتب (قوله تحت يده) أي يد العبد المأذون له
في التجارة وكذا الضمير في قوله لانه لاحق له راجع له أيضا (قوله ولو عجز المكاتب) أي وفسخ
السيد الكتابة (قوله كما لو مات الولي) أي فان الدية للوارث (قوله أو قبله) أي عجز قبل
ما أقسم (قوله أو بعد نكوله) أي عجز بعد نكوله وقوله فلا أي فلا يحلف السيد وقوله
لبطلان الحق بالنكول أي فيحلف المدعى عليه ولا شيء عليه (قوله أي عند القتل) أي عند
دعوى القتل كما يدل له قوله قبل واذا اقترن بدعوى القتل الخ (قوله بأن تعذر اثباته)
بأن لم يوجد لوث أصلا (قوله أو طهر) بأن ادعى الدم تفصيلا حتى تسمع الدعوى فيشهد عدل
بأصل القتل بأن أخبر أن فلانا قتل فلانا ولم يقل عمدا أو غيره شيئا وعبارة شرح المنهج
ولو ظهر لوث بقتل مطلقا عن التقييد بعمدا أو غيره كان أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة
فلا قسامة لانه لا تقيد طالبه القاتل ولا العاقلة اهـ وكتب حل على قوله بعد دعوى مفصلة

الولي بعد ما أقسم أو قبله وقبل نكوله (٣٦ ح) حلف السيد أو بعد نكوله فلا لبطلان الحق بالنكول كما حكاها الامام
عن الاصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بأن تعذر اثباته أو ظهر في أهله القتل بدون كونه عمدا أو خطأ

أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه أو شهد به عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحدهذين القتيلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كما قاله في الروضة (فاليمين على المذمى عليه) لسقوط اللوث في حقه والاصل براءة ذمته * (تنبيه) * قصة تعبيره باليمين أنه لا يغلظ في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين (١٤٢) وأظهرهما كافي الروضة أنه يغلظ عليه بالعدد المذكور كما مرّت الإشارة

فان دفع ما قيل الدعوى لاسمع الامفصلة فكيف يقول يقتل مطلقا عن التقييد بعدد أو غيره أي فصورة المسئلة أن يدعى الولي ويفصل ثم تظهر الامارة في أصل القتل دون صفته بأن يختبر بذلك عدل (قوله أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه) كأن قال لست أنا الذي كان معي السكن الملطغة مثلا أو لست أنا الذي كان خارجا من عند المقتول أو كنت غائبا وقت القتل (قوله أو شهد به) الصواب حذف به لأن يجمل قوله أن زيدا الخ بدلا من الهاء (قوله أو كذب بعض الورثة) أي كذب بعض الورثة البعض المذمى للقتل كأن قال أحدا من القتل قتل فلان وكذبه الابن الآخر والحاصل أنه لا قسامة في ست صور الاولى تكاذب الورثة الثانية تمذرات اللوث الثالثة انكار المذمى عليه الرابعة ظهور اللوث في أصل القتل بدون كونه عمدا أو خطأ أو شبه عمد وصورته أن يقول ألوارث أدعى على هذا أنه قتل أبي عمدا ثم يختبر العدل بأن المشار اليه قتل مورث المذمى ولم يقل عمدا ولا غيره فلا قسامة انحصار الشهاداة من عدل أو عدلين أن زيدا قتل أحدهذين لقتيلين لانيهما هما أي الشهادة في هذه الصور الايمان على المذمى عليه السادسة عدم الوارث الخاص وسأيت حكمها (قوله وأظهرهما) معتقد وهو مستأنف وقوله كما مرّت الإشارة اليه أي في قوله تنبيه يمين المذمى عليه قتل بالوث الخ م د (قوله فكان الاولى) يجب عنه بأن الالف واللام للعهد واليمين المعهودة في القسامة تجسّد (قوله بعد استحقاقه بدل الدم) أي بعد وجود سبب استحقاقه بدل الدم وهو موت مورثه وانما قدرنا ذلك لأن الاستحقاق لا يكون الا بالإيمان وكان الاظهر أن يقول بعد قتل مورثه كما قرره شيخنا (قوله أقسم) أي أن اختاروا الاقليات (قوله فلا يقسم) أي بل يحلف غيره من الورثة فان فقدوا نصب الحاكم من يدعى ويحلف (قوله لانه لا يرث) أي لعدم ارث الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت المجرورح المسلم فيرثه ولا يمنع منه الردة بعد م د وبعد ذلك ان كان هناك ورثة مسلمون حلقوا والاقتل لبيت المال فدأت في نفسه ما في الميت الذي لا وارث له (قوله واستحقى الدية) أي ان عادلا لاسلام فان مات مرتدا كانت الدية لبيت المال فأي كبقية ماله (قوله لانه عليه الصلاة والسلام اعتد الخ) قديقال ان هذا لا يقيد المذمى لأن اعتداده صلى الله عليه وسلم بأيمان اليهود لاجل ذمتهم وعهدهم وليس هذا موجودا في المرتد اه شيخنا (قوله والقسامة نوع اكتساب) من تمام العلة (قوله خاص) صفة لوارث على محله قبل دخول لا ويجوز نصبه نعمته على محله بعد دخوله (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله جزم في الانوار بالاول) ضعيف وعليه فتكون الدية الواجبة عليه حينئذ لبيت المال (قوله ليحلف أو يقر) فان حلف ترك وان أقر أخذ منه الدية ويجرى مثله هنا اذا نكل من ينسب اليه القتل فيحبس ليحلف أو يقر فان حلف خلى سبيله وان أقر أخذ منه الدية الامام أو نائبه وأظهر ما المانع من قتله باقراره وقياس ما قالوا من أن المذمى عليه لورثة اليمين على المذمى ثبت عليه القود لأن رد اليمين كالاقراء أن تكون هنا كذلك اه م د (قوله المحترمة) أي المحترمة قتلها أو المراد المحترمة المعصومة التي يحرم قتلها وهي المعصومة بأيمان أو أمان أو غير ذلك ويدخل في ذلك الجنين المضمون بالقرعة (قوله فان كان من قوم عدو لكم) يحتمل أن تكون من بمعنى في أي أن المقتول ومن واقف

اليه لانهم اعين دم فكان الاولى أن يقول فالإيمان الى آخره * (تتمه) * من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بأن يموت المجرورح ثم يرتد وليه قبل أن يقسم فالاولى تأخير اقسامه ليس لانه لا يتورع في حال ردة عنه عن الايمان الكاذبة فاذا عاد الى الاسلام أقسم أما اذا ارتد قبل موته ثم مات المجرورح وهو مرتد فلا يقسم لانه لا يرث بخلاف ما اذا قتل العبد وارتد سيده فنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه بالملك لا بالارث فان أقسم الوارث في الردة صح اقسامه واستحق الدية لانه عليه الصلاة والسلام اعتد بأيمان اليهود فدل على أن أيمان الكافر صحيحة والقسامة نوع اكتساب للمال فلا تمنع منه الردة كالاختطاب ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وان كان هناك لوث لعدم المستحق المعين لأن دية لعامة المسلمين وتحليفهم غير ممكن لكن ينصب القاضي من يدعى على من نسب القتل اليه ويحلفه فان نكل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وجهان جزم في الانوار بالاول ومقتضى ما صححه الشيخان فبين مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه ديناله على آخر فأنكر ونكل أنه لا يقضى له بالنكول بل يحبس ليحلف أو يقر ترجيح الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من موجباته فقال (وعلى قاتل النفس المحترمة) سواء اكان القتل عمدا أم شبه عمد أم خطأ (كفارة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا

في صف

خطأ فحسب رقبته مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم أي في قوم عدو لكم وهو مؤمن فحسب رقبته مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدينه مسلمة الى أهله وتحسب رقبته مؤمنة

في صف الكفار وأدارهم وظنه القاتل حرباً فإنه مهدر لاضمان فيه لكن فيه الكفارة
ولذلك لم يقتل ودية مسلمة إلى أهله ويحتمل أن تكون من على بابها وهو أن المقتول من
العدوين الحربين ~~لكن~~ أسلم وقته شخص يعلم أنه مسلم فإنه مضمون وتجب فيه الكفارة
ولم يقتل ودية مسلمة إلى أهله لأنهم لا يرثونه وحكم الدية أنه إن كان له ورثة مسلمون أخذوها
والأكانت لبيت المال وعبارة الجلال قوله عدو أي أهل حرب وقوله قحير رقيقة مؤمنة
على قاتله كفارة ولاديه تسلم إلى أهله لحربهم وفي تفسيره اليساوي فإن كان من قوم عدو
لكم وهو ومن قحير رقيقة مؤمنة أي فإن كان المقتول من قوم ~~كفار~~ محاربين أي
في تضاعفهم ولم يعلم إيمانهم فعلى قاتله الكفارة دون الدية لأهله إذا ورثته بينه وبينهم لأنهم
محاربون وإن كان من قوم ينسبهم وينسب مشاق فدية مسلمة إلى أهله ويحير رقيقة مؤمنة أي
وإن كان من قوم كفره معاهدن أو أهل ذمة فحكمه حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية
وقدم هنا الدية على الكفارة عكس ما قبله لأعتناهم هنا بالدية بكفرهم وفي تفسيره الشارح
وإن كان المقتول أي وهو كافر من قوم أي كفار عدو ~~لكن~~كم أي أيضاً والفرق بين هذا وما قبله
أن القوم في الذي قبله كفار حريون وفي هذا كفار أهل ذمة والمقتول في هذا كافر وفي الذي
قبله مؤمن اهـ (قوله قد استوجب النار) يفهم منه أن القتل عدو يفهم من قوله أعتقوا
عنه أنه مات وإنما اعتقدوا استحقاقه للنار أخذوا من قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ ويرد
بهذا الحديث على من قال إن العمد لا كفارة فيه (قوله لعدم وروده) أي ورود التكفير
(قوله ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف) والضابط أن يقال يجب على غير حرب يقتل
معصوم عليه اهـ مد (قوله ~~لكن~~ يكفر بالصوم) أي باذن السيد وبعد العتق أما قبله
فإن أذن له في القتل صام بلا إذن ولا توقف عليه (قوله كالمكره بكسر الراء) * (فرع) *
من قتل رجلاً بأمر الإمام فظنه بحق فيان ظلم فلا شيء عليه بل يسئله أن يكفر وعلى الأمر
القول والدية والكفارة وإن علم ظلمه ولم يحق سطوته بذلك على المأمور فقط وبأن الأمر
وإن خافها فعليه ما كالأكره اهـ عب ثم قال وهل كنيته إلى من يقتله كأمه لفظاً فيه تردد
اهـ والراجح أنه مثله نظر للعرف اهـ مد (قوله وحافر بئر عدوانا) ظاهر كلامه أن حفر البئر
من قبيل السبب مع أنه شرط الآن يريد السبب اللغوي وهو ما كان وصلة الشيء فيشمل السبب
والشرط لا الاصطلاح فكأنه أراد بالسبب ما يشمل الشرط مبر والحاصل أن الذي له مدخل
في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالمباشرة هي التي تؤثر ويحصل والسبب هو الذي يؤثر
ولا يحصل كالسم والأكره فإنه يؤثر ولا يحصل والشرط ما لا يؤثر ولا يحصل كحفر البئر والسبب
أما حسي وأما عادي وأما شرعي فالأول كالأكره والثاني كتحريم الطعام المسعوم
والثالث كشهادة الزور وعبارة شرح البهجة الكبير فالمباشرة ونسجى عليه ما يؤثر في التلف
ويحصله كالخنز والجرح والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كشهادة الزور والأكره والشرط
ما لا يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل التلف عنده بغيره ويتوقف عليه تأثير ذلك الغير في التلف كحفر
البئر عدوانا فإنه لا يؤثر في التلف ولا يحصله وإنما المؤثر الخطي في صوب البئر والحصل التلف
البردي فيها لكن لولا الحفر ما حصل التلف ولهذا هي شرط اهـ (قوله ونفسه) تخرج من

نطق

السعد

وخبر والله بن الاسقع قال أتينا النبي
صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد
استوجب النار بالقتل فقال أعتقوا
عنه رقيقة يعق الله بكل عضومها
عضوم منه من النار رواه أبو داود
وصححه الحاكم وغيره وخرج بالقتل
الاطراف والجروح فلا كفارة فيهما
يلعدم وروده ولا يشترط في وجوب
الكفارة تكليف بل يجب وإن كان
القاتل صيباً ويجوز لأن الكفارة
من باب الضمان فتجب في مالهما
فيعتق الولي عنهما من مالهما
ولا يصوم عنهما بجمال فإن صام الصبي
المبزر جزاء ولا يشترط في وجوبها
أي الحرة بل يجب وإن كان القاتل
عبداً كما يتعلق بقتله القصاص
والضمان لكن يكفر بالصوم لعدم
ملكه ولا يشترط في وجوبها المباشرة
بل يجب وإن كان القاتل متسبباً
كالمكره بكسر الراء وشاهد الزور وحافر
بئر عدوانا * (تنبيه) * دخل في قول
المستنف النقص المحترمة المسلم ولو كان
بدار الحرب والذي والمستأن من
والجنيين المضمون بالفترة وعبد الشخص
نفسه ونفسه لأنه قتل نفساً معصومة

وخرج بذلك قتل المرأة والعبيد الحريين فلا كفارة في قتلهما وان كان حراما لان المنع من قتلها ليس لحرمته ما بل لمصلحة المسلمين لئلا يفوتهم الارتفاق بهما وقتل مباح الدم كقتل باغ وصائل لانهما لا يفتننا فاشبه الحربى ومروا تدوزان محصن بالنسبة لغير المساوى وسرى ولو قتله مثله وقتص منه بقتل المستحق لانه مباح الدم بالنسبة اليه وعلى كل من الشراك في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل فلا يتبع بعض كالتصاص والكفارة (عق رقية مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة (سليمة من العيوب المفترية) بالعمل اضرا راينا كاملة (١٤٤) الرق خالية عن عوض كما تقدم بيان ذلك مبسوطا في الظهار فهى كفارة الظهار

في الترتيب فيعتق أولا (رقان لم يبيد) رقية بشر وطها أو وجدها وعجز عن ثمنها أو وجدها وهي تباع بأكثر من ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الظهار * (تابيه) قضية اقتضاه على ما ذكره أنه لا اطعام هنا عند المجز عن الصوم وهو كذلك على الاظهر اقتضاه على الوارد فيها اذا منع في الكفارات انص لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة القتل غير العتق والصيام فان قيل لم لا يؤجل المطلق على المقيد في الظهار كما فعلوا في قيد الإيكان حيث اعتبروه ثم جلا على المقيد هنا أوجب بأن ذلك الحاق في وصف وهذا الحاق في أصل وأخذ الاصلين لا يلحق بالآخر بدليل ان السيد المطلقة في التيمم حلت على المقيدة بالمرافق في الوضوء ولم يحمل اهمال الرأس والرجلين في التيمم على ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوضوء قبل الصوم أطعم من تركه كفارة صوم رمضان * (خاتمة) * لا كفارة على من أصاب غيره بالعين واعترف أنه قتله بها وان كانت العين حقا لان ذلك لا يفيض الى القتل غالبا ولا يعتد بهلكا ويندب للعائن أن يدعو بالبركة فيقول اللهم بارك فيه ولا تضربه وان يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله قبل وينبئ للسلطان أن يمنع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويأمره بلزوم بيته

تركه لان الكفارة حق لله تعالى ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب قيسه وان أثم بقتل نفسه كما لو قتله غيره اقتضا على الامام اه م ومثله في شرح ابن حجر وقطرقه سم بأنه مخالف لما تقدم في التيمم من أن الزاني المحصن معصوم على نفسه وهو يقتضى وجوب الكفارة عليه وأقرا نظرعش على م روايت خبير بأنه مجزى بحث والحكم مسلم اه (قوله وخرج بذلك) أى بتسديد النظر بالمحرمة أى لذاتها (قوله لانه لا كفارة) من اضافة المصدر لقوله ومثله ما بعده (قوله الارتفاق) أى الاتضاع (قوله لانهما لا يفتننا) بالبناء للجهول (قوله بالنسبة لغير المساوى) أى بالنسبة للمساوى بان قتل مرتدة مثله أو زان محصن مثله فعليه كفارة (قوله لانه) أى التكفير المأخوذ من الكفارة وأنه ذكر بالنظر للغير (قوله وعلى هذا) أى على الاظهر من أنه لا اطعام هنا (قوله لا كفارة) أى ولاديه على من أصاب غيره بالعين (قوله وان كانت العين حقا) لما ورد أنها تدخل الرجل القبر والجيش القدير قال م في شرحه لانها لا تعد مهلكا عادة على أن التأثير يقع عندها لا يهاومن ثم قيل انها ثبتت منها جوارها لطيفة غير مربية فتختل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدوى بها المجزبة التي أمر بها صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ العائن أى بغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجليه ودخل ازاره أى ما يلي جسده من الازار وقوله وركبتيه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون اه وأوجب ذلك بعض العلماء وربحه الماوردى وفي شرح مسلم عن العلماء واذا اطلب من العائن فعل ذلك لرمه بغيره واذا استغسل فاعسلوا اه شرح المنهاج للحج قال في المسباح الذكر الفرج من الحيوان جعه ذكره مثل غنمه ومذا كبر على غير قياس (قوله ويندب للعائن) أى الذى يصيب بعينه لانه اذا قال ما ذكر لم تضربه عنه شأ (قوله قبل) ذكره بصيغة التريض غير مسلم بل السفة له ذلك قال زى والرملى يندب للعائن كجس من نفسه ما يؤذى به الناس كاجذم ومعيان ولو أبدا بل ان رأى قلع عينه فعل به ذلك ومثله من يقتله النساء والصبيان (قوله فعنهم) أى أصبهم بالعين وهذا يجب تأويله لعصاة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأوله بعضهم بأن معنى فعنهم أى لم تضربهم بذكرى وكان الاولى للشارح أن لا يذكر هذه الحكاية لان هذا من قبيل الحسد وهو محال على الانبياء فلا بد من التأويل بأن يقال فعنهم أى اتفقا من غير قصد ولكن المعول عليه في الجواب عن مثل ذلك أن الحكايات لا يعتد على ما يقع فيها للتساهل فيها بالزيادة والنقص وبعضهم قال ان ذلك لا أصل له وقال بعضهم ومن المعلوم أن عدد الشيء كثيرا ليس اعانة فقتله تعالى عنهم معناه فعلت معهم فعل العائن * (فائدة) * قال القسطلاني في شرح البحارى في كتب وهب بن منبه من استطاع أن ينفع أخاه فليناخذ سبع ورفات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضربه بالماء ويقرأ آية الكرسي وذوات قل ثم يحسونه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه ما كان به وهو جيد للرجل المحبوس

قوله

قوله

قوله

ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرر الجذوم الذى منعه عمر رضى الله تعالى عنه من مخالطة الناس وذكر القاضى حسين أن نبيانا الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكثروا قومه ذات يوم فأما الله عز وجل منهم ماة ألف في ليلة واحدة فلما أصبح شك ذلك الى الله تعالى فقال الله تعالى انك استكثرتهم فعنهم فهلاك حصنهم حين استكثرتهم فقال يارب اكفأ حصنهم فقال تعالى تقول حصنكم بالحى القيوم الذى لا يموت أبدا ودفع عنكم السوء بألف لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال القاضى وهكذا السفة في الرجل اذا رأى نفسه مائة وأحواله معتدلة

عن أهله (قوله يقول في نفسه ذلك) أي يقول على نفسه ذلك وليس المراد أنه يقول ذلك قولاً
نفسياً اه شيخنا (قوله والصواب أنه لا يقتل به) معتمد أي لأنه لا يقتل الا من يستحق القتل لكن
يحرم عليه (قوله ابن الشيخ) كان من الإبدال وأبوه صحابي اه مرحومى (قوله الى زياد)
كان أميراً من جهة يزيد بن معاوية وقيل كان قاضياً اه

(كتاب الحدود)

سميت بذلك لأن لها نيات مضبوطة وكان الحدود في صدر الاسلام بالقرامات ثم نسخت بهذه
العقوبات قال بعضهم وشرعت زجراً لارباب المعاصي عنها فإذا علم الزاني مثلاً أنه إذا زنى حد
امتنع منه وهكذا أقول وهذا بناء على أن الحدود زواج والصحیح أن في المسلم جوار لسقوط
عقوبته في الآخرة إذا استوفيت في الدنيا وفي الكافر زواج برماوى (قوله وهو لغة المنع)
سميت بذلك لئلا يمتنع من ارتكاب الذنب وقيل لأن الله حدّه وهداه وقد رآه فلا يزال عليه ولا ينقص
وأخر حد الزنا عن القتل لأنه دونه أي بالنظر لغير المحصن فهو دونه في الجملة (قوله مقدرة)
أخرج التعزير (قوله وجبت زجراً) أي بناء على أن الحدود زواج وقد يقال كلام الشارع
لا ينافي أنهما جوار اذ معنى كونهما زواجاً أنهما مانعة للشخص من العود لئلا ينافي كونها
جوار (قوله ما يوجب) أي المذكور من العقوبة وأنه ذكر بتأويلها بالحد أو أن الضمير
راجع للحد لأنه المعترف (قوله لكان أولى) الأولى ما صنعته المتن لأن ذلك في الجنابة على
الابدان فلم يشمل ما هنا فكان ما هنا جنساً آخر فيناسبه التعبير بالكتاب (قوله للحدود) أي
لأسباب الحدود لأن الحدود ليست جنابية (قوله ويدأمنها بلزنا) أي يحد زنا (قوله
حجازية) وهي أنقص لأن القرآن نزل بها وهذا باعتبار لفظه وأما باعتبار معناه فهو لغة مطلق
الايلاج وشرعاً يلاج الذكري قبل الأدمى أو في فرج الأدمى أو في الفرج مطاقاً اه قيل
(قوله وهو من أغش الكبار) أي بعد القتل على الأصح ومن السبع الموبقات ومن
الكليات الخمس وانما جعلت عقوبة الزنا بما ذكر ولم يجعل بقطع آلة الزنا كالسارق تقطع يده
لأنه يؤدي إلى قطع النسل ولأن قطع آلة السرقة تم الذكروا لا في قطع الذكر يخص الرجل
ولأن الذكر لا ينافي له بخلاف اليد واعلم أن ارتكاب الكبار لا يسلب الإيمان ولا يحبط الطاعات
أذلو كانت محبطة لذلك لزم أن لا يقي لبعض العصاة طاعة والقائل بالأجباط يجعل دخوله الجنة
قال السبكي والاحاديث المدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي
قاصحة لظهور المعتزلة القائلين بخلود أهل الكبار في النار ذكره المذاوى * (فرع) * مثل الشمس
الرملي فيمن زنى مائة مرة مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حد إذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد
وهل للزوج على من زنى بزوجه بغير علمه حق وإذا تاب الزاني هل يسقط حق زوجته عنه فأجاب
يكتفى بحد واحد عند اتحاد الجنس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني
بزوجه ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها اه عس على م (قوله ولم يحل في ملة
قط) أعاده توطئة لقوله ولهذا (قوله على الاعراض) اعرض يقال على الجسد وعلى النفس
وعلى الحسب اه مختار والظاهر أن المراد هنا الثاني وقيل المراد به محمل المدح والذم
من الإنسان فالزنا جنابية على العرض لأن الزاني تدم نفسه وكذلك الزنى بها شيخنا

يقول في نفسه ذلك وكان القاضي
يحصن تلامذته بذلك إذا استكثروهم
وسكنوا عن القتل بالحال وأفتى بعض
المأخرين بأنه يقتل إذا قتل به لأن له فيه
اختياراً كالساحر والصواب أنه
لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك
عن جماعة من السلف قال مهيران
ابن ميمون حدثنا غيلان بن جبر
أن مطرف بن عبد الله بن النخعي
كان يئنه ويبرجل كلامه وكذب عليه
فقال مطرف اللهم ان كان كاذباً فأوشه
نخري مبناً فرجع ذلك إلى زياد فقال قتات
الرجل قال لا ولكنهم ادعوه وافقت
أجلاً بهم انصف

(كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة
مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب
ما يوجب وعبر عنها جعالتنوعها ولو
عبر بالباب كان أولى لما تقدم أن
الترجى بالجنابات شأله للحدود وبدأ
منها بالزنا وهو بالقصر لغة حجازية وبالملة
لغة قديمة واتفق أهل الملل على تحريمه
وهو من أغش الكبار ولم يحل في ملة
قط ولهذا كان حقه أشد الحدود لأنه
جنابية على الاعراض

(قوله والانساب) أي لما فيه من اختلاط الانساب وقوله الذي الخ يخرج به الخنثى وغير المكلف (قوله وهو مكلف) أي ولو كان المولج فيه غير مكلف فيجوز المكلف وكذلك لو كان المولج فيه مكلفا والمولج غير مكلف فيجوز المولج فيه وحاصل الشروط اثنا عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانياها واضح الذكورة ثالثها أن يولج جميع حشفته رابعها اتصال الذكورة خامسها اتصاله سادسها في قبل سابعها أن يكون القبل واضح الانوثة ثامنها أن يكون محرما تاسعها في نفس الامر عاشرها العين الايلاج حادي عشرها الخلوة عن الشبهة ثاني عشرها أن يكون مشتهى طبعها والشارح جعلها تسعة وقال أحد عشر (قوله أو يولج حشفته ذكره) ولو من ذكر أو شل ولو بجائل غليظ ولو غير منتشر ولو من طفل اه وفيه أنه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة وفي حاشية سم على المنهج قوله ايلاج الذكورة فخرج محترم لعينه لك أن تقول انه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة اذ لا يصدق على زناها الايلاج فلا يكون جامعاً ويمكن أن يجاب بأن المراد بالايلاج مفهوم عام يتناول مصدراً يولج بالبناء للفاعل ومصدراً يولج فيه بالبناء للمفعول فيتناول زنا المرأة (قوله أو قدرها الخ) ولو من طفل أي أو كان هو مكلفاً وطى طفلة صغيرة ولو بنت يوم فانه يجوز أو المرأة أدخلت فرج صبي ولو ابن يوم في فرجها فانه يفتقد أيضاً (قوله عند فقدتها) يخرج به ما اذا كانت موجودة فلا عبرة بقدرها من بقية الذكورة في ذكره وأدخل منه قدرها لم يجز ولم يترتب عليه شيء من أحكام الوطء على الوجه خلافه للبليغي لأنه حينئذ كقطعة لحم من بقية بدنه يجامع عدم اللذة اه زى ولا يجب الحد بالايلاج ذكر زائد ولو على سمت الاصل والوجه أنها اذا علت عليه حتى أدخلت حشفته في فرجها وتمكن من دفعها وجب الحد عليه سمالان تمكينها من ذلك كقوله فيما يترتب عليه من اختلاط الانساب اه عس على م ر (قوله في قبل) قيل به لاجل كلام المصنف الآتي من حكم النواط والاصح أنه ليس بقيد بل مثله الوطء في الدبر ومن ثم لم يأخذ محترزه وعبارة المنهج بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى اه وقوله بفرج أي ولو لفرج نفسه كان أدخل ذكره في دبره ونقل عن بعض أهل العصر خلافه فاحذره وهل من الفرج ما لو أدخل ذكره في ذكر غيره أو لافيه نظراً واطلاق الفرج يشمله فلا يرجع عس على م ر وحاصل ذلك أن قوله في فرج مطلقاً ومن آدمى قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الايلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كان أو يولج ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البليغي وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كقطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فقيم مامع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا وهو صريح ما في شرح شيخنا م ر ذكره قل على الجلال (قوله ولو غوراء) يعني اذا أويج حشفته قبل الغوراء فهو زنا وان لم تزل البكارة بخلاف ما اذا طلقت ثلاثاً أو يولج المحلل حشفته ولم تزل البكارة فلا يحصل التحليل والفرق أن مدار التحليل على اللذة الكاملة ولا توجد الا بإزالة البكارة ومدار الزنا على مجرد ايلاج الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة وترجم الغوراء اذا زنت حيث وطئت في قبل من زوج ولو لم تزل بكارتها وان كان حكمها حكم البكر في اجبارها وتخصيصها بسمع لبال في الزفاف وغير ذلك وانما رجعت في الحد زجراً لها وتغليظاً عليها اه م د (قوله بناء على تكميل اللذة) أي اعتبار تكميل اللذة في باب التحليل ولا تكمل اللذة للمحلل الا بزوال البكارة ومدار الزنا على

والانساب فقال (والزاني) أي الذي يجب حده وهو مكلف واضح الذكورة أو يولج حشفته ذكره الاصل المتصل أو قدرها منه عند فقدتها في قبل واضح الانوثة ولو غوراء كما يجنبه الزركشي فارقا بين ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاكتمال للذة

يجزأ يلايح الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة (قوله محترم في نفس الامر لعين الايلاج) جعله
 الشارح كله قيدا واحدا بدليل أخذ المحترز وبعضهم جعلها ثلاثة وهو الظاهر لان الشارح أخذ
 مفهوم نفس الامر بقوله اذا وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فان التحريم بالظن لا في نفس الامر
 وأخذ أيضا مفهوم عين الايلاج بما اذا وطئ حائضا قال الزركشي يرد عليه من تزوج خمسة
 ١٥ سم على المنهج أي فانه يحد بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد
 الشرعي وقد يجاب بأنها لما زادت على العدد الشرعي كانت كأجنبية لم يتحقق عليها عقد من
 الواطئ فجعلت محرمة لعينها المدم ما يزيل التحريم القائم بها ابتداء ١٥ ع ش على م ر
 (قوله لعين الايلاج) أي لذاته (قوله مشتبه) أي جنسه لتدخل الصغيرة فيحد بوطئها
 وان لم تنقض الوضوء والفرق أن المداثر على ككون الملموس نفسه منظمة للشهوة ولو في حال
 سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب لاحتمال أن لا يوجد فرج
 المحرم وهنا على ككون الموطوء لا ينقر منسه الطبع من حيث ذاته قد دخلت الصغيرة والمحرم
 وخرجت الميتة ١٥ م ل (قوله فرج آدمي) أجنبية على المعتد اذا تحققت أنوثتها لان
 الطبع لا ينقر منها حيث تد وعبارة حل ولو بجنسية حيث تحققت أنوثتها ولو على غير صورة
 الآدمية خلافا لابن حجر وفي ع ش على م ر خلافه وهو أن تكون على صورة الآدمية
 (قوله فلا حد عليهما) وكذا لا حد على من جهل تحريم الزنا القرب عهدها بالاسلام أو لكونه
 نشأ بادية بعيدة عن المسلمين ومن نشأ بين المسلمين وقال لم أعلم التحريم لم يقبل قوله شرح المنوفي
 ويؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا وطئ جارية زوجته وأحبلها
 مدعيًا جهله وأن ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم
 خفاء ذلك على محالطنا ع ش على م ر ١٥ ولو زنى طائفا أنه غير بالغ فبان أنه بالغ فوجهان
 أحدهما وجوب الحد سم (قوله وكون هذا) أي لاحتمال كونه هذا الخ ومحل في خنثى له
 آلتان للرجال والنساء أما اذا لم يكن له إلا آلة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على الفاعل لأنها
 ان كانت آلة النساء فظاهر وان كانت آلة ذكر فكذا ذلك لان آلة الذكر يجب بالايلاج فيها
 الحد وسائر الاحكام (قوله المحرم لامر خارج) هذا خارج به باعتبار تقييده بعين الايلاج
 وهو مؤخر عن نفس الامر وكان الاولى فيهما الترتيب ولكونهما قيدان في القيد لم يعتبرهما
 في العدد (قوله ونفس الامر الخ) يدل على أنه قيد مستقل واعتباره مستقلا يقتضي
 جعله تاما مع أن الشارح أدركه في السابع وذكر بعده الثامن وهو غير ظاهر ولذا قال ق ل
 أي وخروج بقيد نفس الامر فهو قيد لم يذكر عدده وذكر محترزه (قوله كما لو وطئ الخ) الذي
 في خط المؤلف ما لو وطئ بدون الكاف وهي أولى (قوله وبالثامن وطء الميتة) فيه أن هذا
 خارج بالتاسع لا بالثامن والثامن هو قوله لعين الايلاج ولو أبدله بقوله مشتبه طبعه كان
 مستقيما (قوله وبالتاسع وطء شبهة الطريق) فيه أن هذا خارج بالثامن لا بالتاسع فقد أدخل
 في التعبير فعله سهو منه (قوله شبهة الطريق) وهي ما قال به عالم كسكاح بلاولى وشهود
 بأن راعى مذهب داود الظاهري كان زوجته نفسها هي شبهة طريق فالمراد بالطريق المذهب
 فلا حد وان لم يقصد تقليده (قوله والفاعل) كأن يظن امرأة أجنبية زوجته فيطأها

محترم في نفس الامر لعين الايلاج خال
 عن شبهة المسقط للحد مشتبه طبعها
 بأن كان فرج آدمي حتى فهذه تبيد
 لا يجاب الحد خرج بالاول الصبي
 والمجنون فلا حد عليهما وبالثاني
 الخنثى المشكل اذا أولج آلة الذكر
 فلا حد عليه لاحتمال أنوثته وكون
 هذا عر قازندا وبالثالث ما لو أولج
 بعض الحشفة فلا حد وبالرابع ما لو
 خلق له ذكران مشتبهان فأولج
 أحدهما فلا حد للشك في كونه أصليا
 كما قاله الاذرى وبالثامس الذكر المبان
 فلا حد فيه وبالسادس ما لو أولج
 في فرج خنثى مشكل فلا حد لاحتمال
 ذكره وكون هذا المحل زاندا
 وبالسابع المحرم لامر خارج كوطء
 حائض وصائغة ومحرمة وفحوه ونفس
 الامر كما لو وطئ زوجته طائفا أنها
 أجنبية فلا حد عليه وبالثامن وطء
 الميتة والبهيمة فلا حد فيه وبالتاسع
 وطء شبهة الطريق والفاعل

فلا جحد وكوطه المكروه ولا حرمة عليه وفيه نظر لان الزنا والقتل لا يباحان بالاكرام وكذا يحرم عليه لو وطئ زوجته بمثلها بأجنبية واذا وطئ زوجته في نفس الامر بظنها أجنبية فلا جحد عليه لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله والمحل) بأن كانت أمة مشتركة بينهما ووطئها أحدهما فلا جحد وكوطه جارية ولده لان مال الولد كله محل لا عقاف أصله ومنه الجارية وكوطه أمة المحرمة عليه لمحرمية نسب أو رضاع أو مصاهرة فأخته منها وبنته وأمه من الرضاع وموطوءة أبيه وابنه ووطء أمة له فيها ملك كالامة المشتركة شرح المذوني اه وقد نظم بعضهم الثلاثة في قوله

الذي أباح البعض حمله فلا * حذبه والطريق استهلا
وشبهة فاعل كأن أي * محرمة يظن حلالاً مثبناً
ذات اشتراك الحقن ومستين * هذا الأخير بالمحل فاعلم

ومثال الاول كالنكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عنده قبل الدخول وبلا ولي عند أي حنيفة فلا جحد على الفاعل وان اعتقد التحريم دميري قال في شرح الروض ثم ان حكم حاكم في ابطال النكاح المختلف فيه وقرئ بين الزوجين قال الماوردي لزمهما الحلق أي بالوطء بعد التفريق (قوله الا في جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لانه لا شبهة له في هذه الجارية وان كان له شبهة المفقدة الا أن يقال ان له شبهة في تلك الامة في الجلالة لان الامام ربما باع الجارية وصرف عنها لحاجته (قوله لانه لا يباح في الاعفاف) أي التزويج (قوله ثم هو) أي الزاني على ضرر بين جعل المشرح على ضرر بين خبر الذي قد رده بعد أن كان خيراً عن الزاني الذي في المتن ولم يقدّر له خبراً ولا يقال هذه الجملة خبر عنه لان ثم تنفع من الاخبار لان مقتضى الانقطاع والاستثناء والخبر يقتضي التماق (قوله ماعز والغامدية) ظاهره أن ماعز زاني بالغامدية وليس كذلك بل هو زني بامرأة وهي زنت بريل آخر روى أبو داود والفسافي عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أي نعيم قال كان ماعز بن مالك في حجر أبي هزال فأصاب جارية من الحلى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لابي هزال فقال له أبو هزال انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت لعله يستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بذلك وأقر عنده أربع مرات فأمر برجه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عز قبل رجه لو سترته بتوبتك لكان خيراً لك اه سل وبهذا تعلم أن قولهم ماعز والغامدية ليست قصتهما واحدة بل لكل منهما قصة مستقلة ماعز زني بالامة المذكورة والغامدية زنت برجل آخر وجههما في قولهم قصة ماعز والغامدية أي قصة رجهما وان كان لكل قصة وان ماعز لم يكن بالغامدية والغامدية امرأة من غامد حتى من الازد وفي حديثها القديت توبة لوتانها صاحب مكس أغفر له يعني المكاس وهو العشار الذي يأخذ العشر (قوله ثم رجم) أي ويسقط التعزير شرح الروض (قوله على الاصح) لانهم ما عتقوا بتان مختلفتان فلا يحدان خلان والوجه الثاني يقول باندراج الجلد في الرجم (قوله وأرسل) أي أطلق فيها وجهين أي دخول الجلد في الرجم وعدم دخوله (قوله والا) أي ان زال الالم (قوله وتغريب عام) وشروط التغريب ستة أن يكون من الامام أو نائبه وأن يكون عاماً وأن يكون إلى مسافة التصريف ما فوق

والمحل الا في جارية بيت المال فيصعد بوطئ لانه لا يباح في الاعفاف فيه وان استحق النقطة ثم هو بالنسبة الى تقسيم الحلق في حقه (على ضرر بين محضين) وهو من استكمل الشروط الاتية (وغیر محضين) وهو من لم يستكملها (فالمحصن) والمحصنة كل منهما (حده) الرجم حتى يموت بالإجماع وتظاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وقرئ شاذاً والشيخ والشجعة اذ انزيا فارجوهما البتة وهذه تسع لفظها وبقي حكمها وكانت هذه الآية في الاحزاب مما قاله الزمخشري في تفسيره ولو زنا قبل احصائه ولم يحدث زنا بعد جلد ثم رجم على الاصح في الروضة في اللعان وأرسل فيها في باب فاطح الطريق وجهين محضين من غير تصريح بترجيح وجه في المهمات أن الرابع ما صحه في اللعان وهو المصحح في التنبيه أيضاً وشبه عليه في شرحه وأقره عليه النووي في تصحيحه (وغیر المحصن) ذكر اكان أو اني اذا كان حر (حده مائة جلدة) لاية الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أي ولا فلو قرعها نظرفان لم يزل الالم يضرب والا فان كان خسين لم يضرب وان كان دون ذلك ضرب وعلى بأن الخمسين حد الرقيق وسعى جلد الوصول الى الجلد (وتغريب عام) رواية مسلم بذلك

* (تنبيه) * أنهم عطفه التغريب بالواو أنه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجواز كما صرح به في الروضة وأصلها وأفهم لفظ التغريب أنه لا بد من تغريب الامام أو نائبه حتى لو أراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وقاب سنة ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لأن المقصود التوكيل ولم يحصل ابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين (١٤٩) أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني

من خروج وجه من بلد الزنا ولو ادعى المحذور انقضاء العام ولا يثبت صدق لانه من حقوق الله تعالى ويختلف نديا قال الماوردي وينبغي للامام ان يثبت في ديوانه أول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا (الى مسافة القصر) لأن مادونها في حكم الحضرة لتواصل الاخبار فيها اليه ولأن المقصود ايحاشه بالبعد عن الاهل والوطن فما فوقها ان رآه الامام لأن عمر غزب الى الشام وعثمان الى مصر وعلميا الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالا واذا عين له الامام جهة فليس للمغرب أن يختار غير هالان ذلك أليق بالزجر ومعامله له بنقيض قصده * (تنبيه) * لو غزب الى بلد معين فهل يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان أحدهما كافي أصل الروضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل ويجوز أن يحمل معه جارية يسرى بها مع نفقة يحتاجها وكذا مال يجبر فيه كما قاله الماوردي وليس له أن يحمل معه أهله وعشيرته فان خرجوا معه لم يمنعوا ولا يعقل في الموضع الذي غزب اليه لكن يحفظ بالمراقبة والتوكيل به لئلا يرجع الى بلده أو الى مادون مسافة القصر منها لئلا ينتقل الى بلد آخر لما مر من أنه لو انتقل الى بلد آخر لم يمنع ولوعاد الى بلده الذي غزب منها أو الى مادون مسافة القصر منه رد واستوفت المدة على الاصح اذ لا يجوز تغريب سنة التغريب في الحر ولا نصفها في غيره لأن

وأن يكون الى بلد معين وأن يكون الطريق والمقصود آمنا وأن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ويزاد في حق المرأة والامرء الجليل أن يخرج جامع نحو محرم كما يأتي ويصدق بمينه في مضي عام عليه حيث لا يثبت ويختلف نديا بان اتهم لبناء محقه تعالى على المساحة وتغريب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين أمّا متأجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله في الغربة كما لا يحبس ان تعذر ذلك في الحبس (قوله فلو قدم التغريب) بالبناء للمنعول أو للفاعل أي قدم الامام أو نائبه (قوله جاز) لكن الأولى عكسه (قوله لفظ التغريب) لاشتغاله على فعل فاعل وهو الحاكم بخلاف التغريب (قوله فخرج بنفسه) كما اذا حدث نفسه فلا يكتفى (قوله من حصوله) أي حلوله وهو ضعيف (قوله والوجه الثاني من خروج الخ) معتد فيكفي العام ولو ذهابا وابطا فلو قطع المسافة ذهابا كني قال (قوله ان يثبت) أي لاجل ضبط المدة لئلا يدعى المغرب مضيا قبل أن تضي (قوله فيها) المناسب فيه لانه راجع لمادون الآن يقال أنت بتأويل مادونها بالمسافة التي دون مسافة القصر (قوله فما فوقها) عطف على قوله الى مسافة القصر (قوله لا يمنع) ضعيف وعليه لا بد أن يكون بين البلد الذي انتقل اليها وبين بلده مسافة القصر أو أكثر (قوله أهله) أي زوجته (قوله ولا يعقل في الموضع) أي يقيد (قوله لكن يحفظ بالمراقبة الخ) فلو لم تقدم معه المراقبة أو خشى منه فساد النساء والغلمان فانه يقيد وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لفساد النساء أو الغلمان أي ولم ينزجر الاجبسه حبس قال وهي مسئلة تقيس م ر في شرحه (قوله وقضية هذا) أي قوله استوفت فجعل ذلك استثناء فالتغريب فلا يتعين البلد الذي كان فيها أولا (قوله انه لا يتعين للتغريب الخ) ان كان مراده التغريب الثاني كان كلامه معتمدا وكان قوله وقضية هذا أي التعليل بأن المقصود الايحاش وقوله ويغرب زان غريب أي وتدخل مدة التغريب الاول في الثاني وحاصل ذلك أن الزاني ان زنى في وطنه فالامر ظاهر كما في المتن والشرح وان كان غريبا وزنى فان وطنه فكذلك وان لم يتوطن انتظر وطنه ثم يغرب وان زنى وهو مسافر غزب الى غير مقصده وان زنى في البلد الذي غزب اليها انتقل منها الى محل بينه وبين محل الزنا مسافة القصر وكذا بينه وبين بلده الاصلى وعبارة م ر ولو زنى فيما غزب اليه غزب لغيره بعيدا عن وطنه ومحل زناه (قوله البلد الذي غزب اليه) أي أولا (قوله ويشترط أن يكون بينه وبين بلده) وكذا بينه وبين البلد الذي زنى بها أخذ من عموم قوله السابق ويغرب من بلد الزنا الى مسافة القصر اه مد (قوله منع منه) ويستأنف تغريبه ان وصل الى دون مسافة القصر منه قل (قوله وشروط الاحصان) أي احصان حد الزنا وأما احصان حد الفذف فسيأتي أن شروطه خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرم مملوكة له وعن وطء زوجته في دبرها والابطال حصاته اه م د واعلم أن الاحصان له في اللغة معان منها المنع نحو قوله تحصنكم من بأسكم ومنها البلوغ والعقل كما في قوله فاذا أحصن فان آتيت بقاحشة ويعنى الحرية كقوله فصف ما على الحصنات من العذاب ويعنى العفة ومنه والذين يرمون المحصنات ويعنى التزويج ومنه

الايحاش لا يحصل معه وقضية ٣٨ ح ع هذا أنه لا يتعين للتغريب البلد الذي غزب اليه وهو كذلك ويغرب زان غريب له بل من بلد الزنا تشكيلا وابتعادا عن موضع الفاحشة الى غير بلده لأن القصد ايحاشه وعقوبته وعوده الى وطنه بأباه ويشترط أن يكون بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها يحصل ما ذكر فان عاد الى بلده الاصلى منع منه معارضة له بنقيض قصده ثم شرع في شروط الاحصان في الزنا فقال (وشروط الاحصان

أربعة) الأول (البوغ و) الثاني (العقل) فلا حصانة لصبي ويجنون لعدم الخدم عليه لكن يؤذيان بما يجرهما كما قاله في الروضة * (تنبيه) * ما ذكره من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان أخصر في الإحصان صحيح الآن هذا الوصف لا يختص بالإحصان بل هو شرط لوجوب الحد مطلقا كما مرّت الإشارة إليه والمتعدي بسكره كالكف (و) الثالث (الخزّية) فالزاني ليس بمحصن ولو كانتا زوجا ومعتقاً ولأنه على النصف من الحر والرجم لانصف له ولو كان ذمياً أو مرتداً لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين كما ثبت في الصحيحين زاد أبو داود وكاناً قد أحصنا * (تنبيه) * عقد الذمة شرط لأقامة الحد (١٥٠) على الذمّي لآل كونه محصناً ولو غيب حرّ في حشفته في سكاوح وصحنا أن كنية

الكفار وهو الاصح فهو محصن حتى لو عقدت له ذمة فزني برجم ومثل الذمى المرتد وخرج به المستأمن فان لا النقيم عليه حد الزنا على المشهور (و) الرابع (وجود الوطء) بغيوبة الحشفة أو قدرها عند فقد هامن مكلف بقبيل ولو لم تزل البكارة كما تر (في نكاح صحيح) لأن الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عتة وطء شبهة أو وطئها في نهار رمضان أو في حيض أو احرام فقد استوفاهما فحقه أن يتنعم من الحرام ولأنه يكمل طريق الحل يدفع البيئونة بطلقة أو ردة فخرج بقيد الوطء المفاخذة ونحوها وبقيد الحشفة غيبوبة بعضها وبقيد القبل الوطء في الدبر وبقيد النكاح الوطء في ملك اليمن والوطء بشبهة وبقيد الصحيح الوطء في النكاح الفاسد لانه حرام فلا يحصل به صفة كمال فلا حصة في هذه الصور المختزعتها بالقيود المذكورة والاصح المنصوص اشتراط التغيب لحشفة الرجل أو قدرها حال حرته الكاملة وتكليفه فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح صحيح وهو صبي أو مجنون أو رقيق وانما اعتبر وقوعه في حال الكمال لانه محتص بأكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يبرجم من وطئ وهو ناقص ثم زنى وهو كامل

ويرجم من كان كمالا في الحالين وان تحملهما مقص بخنود ورق والعبرة بالكمال في الحالين فان قيل يرد على هذا ادخال المرأة هذا حشفة الرجل وهو نائم وادخاله فيها وهي نائمة فانه يحصل الاحصان للنائم ايضا مع أنه غير مكلف عند الفعل أجيب بأنه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم * (تنبيه) * سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى لو وجدت الاصابة والزواج مكره عليهما وقتلنا بتصرف الاكراه حصل التحصين وهو كذلك وهذه الشروط كما تعتبر في الواطئ تعتبر ايضا في الموطوءة والاظهر كافي الروضة أن الكامل من رجل أو امرأة يناقص محض لانه حر مكلف وطئ في نكاح صحيح فأشبهه بما اذا كانا كاملين ولا تغرب امرأة زانية وحدها

بل مع زوج أو محرم لخبر لا تسافر المرأة إلا ومعها زوج أو محرم وفي الصحيحين (١٥١) لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن

تسافر يوماً إلا مع ذي محرم ولأن القصد تأديها والزانية إذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء فإن امتنع من ذكر من الخروج معها ولو بأجرة لم يجبر كما في الحج لأن فيه تغريب من لم يذنب ولا يأثم بامتناعه كما يجنبه في المطلب فيؤخر تغريبها إلى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ ثم شرع في حذو غير الحرقن قال (والعبد والامة) المكلفين ولو لمبعضين (حدهما نصف حد الحر) وهو خسون جملدة لقوله تعالى فإذا أحصن فان آمن بقا حشة فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد الجلد لأن الرجم قتل والقتل لا يتصف وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بعدد أمة زنا جلدت خمسة وخمسين إذا فارق في ذلك بين الذكر والأنثى يجامع الرق ولو عبر المصنف بن فيه رق لم المكاتب وأتم أولادها لبعض ويغرب من فيه رق نصف سنة كما شمل ذلك قول المصنف نصف الحر ولعموم الآية فأشبهه الجلد * (تبيينه) * مؤنة المقرّب في مدة تغريبه على نفسه ان كان حراً وعلى سيده ان كان رقيقاً وان زادت على مؤنة الحر ولو زنى العبد المؤجر حد وهل يغرب في الحال ويثبت للمستأجر الحياراً ويؤخر إلى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الأذري ويقرب أن يفارق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبه أن يجبي ذلك في الاجير الحر أيضا انتهى والوجه أنه لا يغرب ان تعذر عمله في الغربية كما لا يجبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لأن

هذا على شروط الاحسان (قوله بل مع زوج) بأن كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أو طراً أو تزويجاً بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه رشيدى وعبارة خض فان قلت كيف تكون زوجة وتزنى ويكون الواجب التغريب دون الرجم مع أن الواجب للزوجة انما هو الرجم لا الجلد والتغريب قلت يصور ذلك فيما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وزنت فيقال لها زوجة الآن وهو زوج اه (قوله أو محرم) ومثله نسوة ثقات وثقة واحدة وممسوح ثقة وعبد لها الثقة اذا كانت ثقة وكذا سفرها وحدها اذا أمنت الطريق والمقصود كما في الحج بل أولى والمراد بصحبة من ذكر معها صحبته ذهباً ولباً لا إقامة (قوله مع ذي محرم) انظر رأي فائدة في ذي مع أن محرم اسم للشخص ويمكن أن يجاب بأن المراد بالحرم الهرمية (قوله جلباب) أي ستره فأضافته إلى الحياء من إضافة المشبهة به إلى المشبه أي الحياء الذي كالجلباب يجامع المنع في كل (قوله ولو بأجرة) فتجب عليها ان قدرت والا فعلى بيت المال فان لم يوجد فيه شيء أخر التغريب إلى أن تتدر على الاجرة وقيل تكون على مياسير المسلمين وعبارة مر فان كانت معسرة ففي بيت المال فان تعذر أخر التغريب إلى أن تؤسر كأم من الطريق اه قال الزبادي وبتجه في القنينة أنها في بيت المال سواء غرّب السيد أو الامام كالخوة المعسرة (قوله المكلفين) نعت مقطوع دفعول الفعل محذوف أي أعني المكلفين وفيه أن النعت لا يجوز قطعه الا اذا تعين المنعوت بدونه وما هنا ليس كذلك (قوله فاذا أحصن) بالتزويج والمراد باحصان من صيرورتهن عفيفات بسبب التزويج كما يؤخذ من البضاوى لأن الاحسان الذي الكلام فيه لا يوصف به الرقيق فالاحسان ليس قيد الا أن البكر تحت أيضاً وتغرب (قوله نصف ما على المحصنات) أي الحرائر وقوله من العذاب شامل للتغريب لانه عذاب كما يدل عليه قوله بعد ولعموم الآية اه (قوله خمسين خمسين) كره مرتين لانه لو اقتصر على مرة لتوهم أن الخمسين بينهما (قوله كما شمل ذلك) لأن الحد شامل للتغريب (قوله ولعموم الآية) فيه نظر لانه جعلها أولاً على الجلد وقوله فأشبهه الجلد الخ فيه نظر لانه على فرض عموم الآية يكون بالنص لا بالمشبه فكان الأولى حذف إحدى الكلمتين وهما عموم في الحديث وقوله فأشبهه الجلد (قوله على نفسه) وهذا شامل للزوجة ويوجه بأن ما غير ممكنة فلا نفقة لها فان صحبها وتمتع بها فينبغي وجوب نفقتها سم فلو لم يكن للمغرب مال فيقترض عليه إلى أن يؤسر فان لم يجبس ينقرضه ففي بيت المال قرضاً لا تبرعاً (قوله على مؤنة الحر) صوابه على مؤنة الحضر فان هذه الغاية للرد على القول بأن نفقته الزائدة على مؤنة الحضر في بيت المال (قوله والوجه أنه) أي المؤجر حرّاً كان أو رقيقاً لا يغرب الخ معتمد وهذا جمع بين الوجهين المتقدمين فالقول بأنه لا يغرب في الحال محمول على ما اذا تعذر عمله في الغربية والقول بأنه يغرب في الحال محمول على ما اذا لم تعذر ذلك كالخطاطة والكتابة (قوله ان تعذر عمله في الغربية) كالبناء (قوله لأن ذلك) أي الحبس (قوله وهذا) أي التغريب حق الله (قوله فانما تحبس) مع أنها تشبه المستأجرة للزوج لانها لما كانت لا تخرج الا بأذنه صارت كأنها مستأجرة له (قوله ولو فات التمتع) غاية (قوله لانه) أي التمتع (قوله وقضية كلامهم) أي حيث قالوا ان العبد حده نصف الحر وغرضه بذلك الرد على من قال ان الرقيق الكافر لا يحد

ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا توجه عليها حبس فانما تحبس ولو فات التمتع على الزوج لانه لا غاية له وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد المسلم والكافر وكذلك

لأنه لا جزية عليه ورد بأنه ملتزم للأحكام حكماً بالسيدة وإن لم يكن عليه جزية كما أن المرأة الكافرة تحسد وإن لم تكن عليها جزية لأنها تابعة لزوجها وأولاهما (قوله بأحد أمرين) ويزاد اللعان في حق الزوج فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا بجعل المرأة وهي خلية خسلاً لا للمالكية قال الشعرا في الميزان وإذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي لا يعرف لها زوج وتقول **أُكْتِرُهُتْ** أو **وُطِئَتْ** بشبهة فلا يجب عليها حد كما قاله أبو حنيفة والشافعي وأحمدى أظهر روايته وقال مالك أنها تحسد إذا كانت متعفة ليست بغربة ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب إلا أن يظهر أثر ذلك كجبرها مستغنية وشبه ذلك مما يظهر به صدقها ووجه الأقل عدم تحققهما ما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو غشى عليها فحملت من ذلك الوطء وقدر روى البيهقي أن امرأة لا زوج لها أتت بها إلى عمر بن الخطاب حين وجدوها حاملاً فقال عمر للحاضر بن الذي عندي إن هذه ما هي من أهل البتة ثم استنهمها عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إني امرأة أرى الغنم وإذا دخلت في صلاتي فرى يغلب عليّ الشروع فأغيب عن أحاسي فرى ما أتى أحد من العتاة فغشي من غير علي أي وطئتني قال تعالى فلما نهى عنها حملت حملاً خفياً فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك وقد رأتها الحرة وقد حكيت ذلك لزوجي أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يتخلق إلا من ماء الرجل والمرأة معاً وإذا كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها ويتخلق الولد من ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت رالذي عندي أنها اشعرت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند عرفد الحد عنها لأنه سلم لها قولها مطلقاً فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزول الرجل منها فاختلط منها عينيها الباقي في رجها فتخلق من ذلك الولد وأنها كانت من ورثة أم عيسى في المقام فكما قام نفخ الملك في ذيل قيس مرهم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك أو شيطان في ذيل هذه المرأة مقام ماء الزوج أو السيدة عادة فقالت هذا بعيد اه وأما وجه قول الامام مالك الذي هو مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تتحد فهو لعدم إيمانها بشبهة يدرأ بها الحد عنها عنده فاعلم ذلك (قوله ولو مرة) غاية للرد على أبي حنيفة القائل بأن الزنا لا يثبت بالاقرار إلا بعد أربع مرات لأن كل مرة فائمة مقام شاهد وأخذ ذلك من قول النبي **للمتر بالزنا لعنك لمست لعنك قبلت لعنك** فأخذت فصار يقول النبي في كل مرة زنت (قوله فتذكر بن زني) أي فتصريح بالتي زنا بها كأن تقول أدخل حشفته في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن تذكر الاحتمان أو عدمه كما في العباب اه حل (قوله والكيفية) أي كمنه ما وجد منه هل هو إيلاج أو غيره (قوله وتعرض للعنفه) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) وإذا مكانه لا بد منها إلا أن المرأة قد تجل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله وهو اليمين المردودة) كما إذا قذف شخصاً بالزنا وطلب منه المصدق حد القذف فطلب منه عيمه على أنه ما زنى فرد عليه اليمين فخلف أنه زان اه ديمري (قوله ويسن للزاني الخ) ولو أقرب بالزنا ثم رجع عن ذلك سقط الحد لأن هرب أو قال لا تحسدني أما الحد الثابت باليمين فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة اه شرح المنهج وقوله ثم رجع أي قبل الشروع

ويثبت الزنا بأحد أمرين أما ببينة عليه وهي أربعة شهود لآية واللذان يأتين الغاشية من نسائكم أو اقرار حقيقي ولو مرة لأنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً والغامدية بأقرارهما رواه مسلم ويشترط في البينة التفصيل فتذكر بن زني لجواز أن لا حد عليه بوطئها والكيفية لاحتمال إرادة المباشرة فيها دون الفرج وتعرض للعنفه دون أوقد رها وقت الزنا فتقول رأيتاه أدخل ذكره أو حشفته في فرج فلانة على وجه الزنا ويعتبر بكون الاقرار الحقيقى كالمشهد وهو اليمين المردودة بعد التقدري وهو اليمين المردودة ولكن نكول الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن يستط به الحد عن القاذف ويسن للزاني وكل من ارتكب معصية السر على نفسه

ناب من أتى من هذه القادورات شيئاً
فليس تترى الله تعالى فان من أبدي لنا
صفحة أختنا عليه الحد رواه الحاكم
والبيهقي باسناد جيد (وحكم اللواط)
وهو ايلاج الحشفة أو قدوها في دبر ذكر
ولو عبده أو أتى غير زوجته وأتمته
(واتيان اليهاثم) مطاقا في وجوب
الحد (حكم الزنا) في القبل على
المذهب في اللواط فقط فيرجم الفاعل
المحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق
وأما المفعول به فيجلد ويغرب مطلقا
أحسن أم لا على الأصح ونخرج بقيد
غير زوجته وأتمته اللواط بهما فلا حد
عليه بل واجبه التعزير فقط على
المذهب في الروضة أي اذا تكرر منه
الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره
البغوي والروائي والروضة والامة
في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من
أن اتيان اليهاثم في الحد كالزنا فهو أحد
الاقوال الثلاثة في المسئلة وهو
مرجوح وعليه يفرق بين المحسن وغيره
لانه حد يجب بالوطء كذا عمله صاحب
المهذب والتهذيب والثاني أن واجبه
القتل محصنا كان أو غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوه
معه رواه الحاكم وصححه اسناده وأظهرها
لأحذ فيه كافي المنهاج كآصله لأن الطبع
السلام بأياه فلم يحجج الى زاجر يحد بل
يعزر وفي السابق عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمة حد ومثل هذا
لا يقوله الا عن توقيف (ومن وطئ)
الاولى ومن باشر (فيادون الفرج)
بمخاضة أو معانقة أو قبله أو فحوا ذلك
(عزر) بما يراه الامام

في الحد أو بعده كان قال كذبت أو ما زنت أو رجعت أو فاخذت فظننته زنا وإن شهد حاله
بكذبه فيما يظهر وعلى قاتله بعد رجوعه الدية لا القود لاختلاف العلماء في سقوط الحد
بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زنت بهم مكرهه لانه حق آدمي ٥١ زى مع
زيادة من يبر وقوله لا تحدد في خرج ما لو قال قد حدثني الامام فانه يقبل وإن لم يبر له أثر يبدنه
وقوله فلا يسقط بالرجوع أي لان البينة في سقوط الله تعالى أقوى من الاقرار والقرار في
حقوق الآدمي أقوى من البينة كما قاله الميرماوى (قوله القاذوران) أي المعاصي (قوله
صفحة) أي ذنبه وفسخه فضحه أي زنته وجرمته ومحل نيب السراذم يكن عند شيخ يرشده
لدواء ذنبه وهو التوبة منه أو كسر لنفسه أو لاجل الندم (قوله وحكم اللواط الخ) ولبعضهم
في ذمته ظنم. أخوذ من كلام الشعرائي

ظلام لقلب ضيق رزق لفاعل * لاحدى خصال ثم مقت بحرمان

هى الكيمياء ثم اللواط وشغل * بعلم لروحاني كذا نص شعرائي

(قوله مطلقا) أي سواء القبل والدبر وسواء كانت من المأكولات أم لا (قوله حكم الزنا)
ظاهره أنه لا يسمى زنا وهو هذا من حيث اللغة والأهوازنا شرعا ولذلك يحدث به من حلف لا يزنى
قل (قوله في القبل) متعلق بالزنا (قوله على المذهب في اللواط) ومقابلته أنه يقتل
مطلقا وفي كيفية قتله أقوال أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بهدم جدار عليه وقيل
بالقائه من شاهق جبل (قوله مطلقا) بين الاطلاق بقوله أحسن أم لا لان الاحصان لا دخل له
في المفعول في دبره اذا لا يتصور ادخال الذكر في الدبر على وجه مباح حتى يؤثر الاحصان اختلاف
الحكم فيه ولا يتوهم أن من خشى الزنا وزوجته حائض يباح له دبرها لان ذلك باطل قطعا
بل يباح له حينئذ وطؤها في القبل مع الحيض للضرورة (قوله بل واجبه التعزير فقط) وليس
كبيرة في المرة الاولى قل (قوله والزوجة والامة في التعزير مثله) أي الزوج هو المعتقد أي
فانها اذا مكنت زوجها أو سيدها من دبرها باختيارها فانها تعزر وانما توقف التعزير على
التكرير لطوف المقاطعة بين الزوجين وان كانت النفقة تسقط بها (قوله بين المحسن وغيره)
للحديث الا أن أي فيقتل الاول ويجلد الثاني ويغرب (قوله والثاني أن واجبه القتل)
وفي كيفية الاقوال الاربعة المتقدمة في اللواط وأما قتل البهيمة فبغير خلاف والراجح منه
ان قتلها بذبحها ان كانت مأكولة ويغرم الفاعل بها ما بين قيمتها حية ومذبوحة لان ذبحها
لمصلحة وهو السر عليه لان في بقاءها نذكارا للفاحشة فيعير بها والأصح حل أكلها اذا ذبحت
وفي وجه لاشئ لصاحبها لان الشرع أوجب قتلها للمصلحة ديمري ولا يجوز قتلها بغير الذبح
وأما غير المأكولة فيضمنها كلها اذا ذبحت (قوله فاقتلوه) منسوخ عندنا بالحديث الا في
أو محمول على المستحل (قوله واقتلوه معه) أي ستر على الفاعل لانها اذا رويت ذكر
الفاعل بها (قوله الاولى ومن باشر) لان حقيقة الوطء ايلاج الحشفة في فرج ويحجب عنه
بأنه غير له المشاكاة (قوله بما يراه الامام) أفهم كلامه عدم استيفاء غير الامام له نعم للاب
والحد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه ومثله ما الام كما يحتمل الرافي وللسيد تأديب قنه
ولو لحق الله تعالى والعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير

ممن ضرب أو صفع أو حبس أو تقي ويعمل بخياره من الجمع بين هذه الأمور أو الاقتصاص على بعضها وله الاقتصاص على الترتيب باللسان
بوحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كافي الروضة (ولا يسلط) (١٥٤) الامام وجوباً (بالتعزير أدنى الحدود) لأن الضابط في التعزير

أنه مشروع في كل معصية لاحتمالها
ولا كفارة سواء أكانت حقاً لله تعالى
أم لا دمي وسواء أكانت من مقتضات
إيمانه حد كباشرة أجنبية في غير الفرج
وسرقة ما لا قطع فيه والنسب بما ليس
بمصدق أم لا كالزور وشهادة الزور
أو الضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع
الزوج حقها مع القدرة والاصل فيه
قبل الإجماع قولاً تاماً والملافي تخافون
تشوزهن الآية فأباح الضرب عند
المخالفة فكان فيه تنبيه على التعزير
وروى البيهقي أن علياً رضي الله تعالى
نعمه سئل عن قال لرجل يا فاسق
يا خبيث فقال يعزر * (تنبيه) *
أقتضى الضابط المذكور ثلاثة أمور
الامر الأول تعزير ذي المعصية التي
لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى منه
مسائل منها الاصل لا يعزر لحق
الفرع كاللا يحد بقذفه ومنها ما إذا
ارتد ثم أسلم فإنه لا يعزر أو قل مرة ومنها
ما إذا كاف المسيد عبده ما لا يطبق
فانه يحرم عليه ولا يعزر أو قل مرة
وإنما يقال له لا تعذر فان عذره ومنها
ما إذا قطع الشخص أطراف نفسه
الامر الثاني متى كان في المعصية حد
كالزنا أو كفارة كالتعاطع بطيب في الأحرار
يتقى التعزير لا يجاب الأول الحد
والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل
منها فساد الصائم يوماً من رمضان
بجماع زوجته أو أمته فانه يجب فيه
التعزير مع الكفارة ومنها المظاهر
يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها
الأمين الغموس يجب فيها التعزير مع
الكفارة

زوجته لحق نفسه كتشوزم وقوله ولم يعلم ظاهره ولو كاذراً وهو ظاهر حيث تعين لا يعلم
أو كان أصح من غيره في التعليم وعبرة قل ولم يعلم منه ولو غيب صبي وسواء أذن
له الولي أو لا ذله التأديب ولو بالضرب بغير إذن الولي على المعتقد قال ع ش ومن ذلك
الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعليم وليس
منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق تفسيره يأتي صاحب الحق للشيخ
ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا طلبه الشيخ منه ولم يوفه فليس له ضربه ولا تأديبه
على الامتناع من توفية الحق فلو عززه الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لأنه لا ولاية
عليهم (قوله من ضرب) أي غير مبرح قوله أو صفع هو الضرب بجمع الكف أو بسطها
م (قوله أو حبس) أي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس
لمن يكرهه في زمننا اللحية وإن تلبنا بكرهته وهو الأصح أي لا يجوز بذلك فان فعل به حرم
وحصل التعزير كما قاله حل خلافاً للتشوير في عدم حصول التعزير بذلك وقرر شيخنا
العزري أنه يجوز خلق اللحية حيث يراه الامام فليعزروا ركله الجنا ومنكوسا والدوران به
كذلك بين الناس وتهديده بأنواع العقوبات وجوز المأوردى صلبه حيا من غير محبوسة ثلاثة
أيام ولا يمنع طعاماً ولا شراباً ويتوضأ ويصلي لامومياً أي بل يطلق حتى يصلي ثم يصلب خلافاً لما على
أن الخبر الذي استدل به غير معروف ويتعين على الامام أن يفعل بكل معزوما يليق به من هذه
الأنواع ويجزيه أي ما يليق به ويجزيه وأن يراعى في الترتيب والتدرج ما ترقى دفع الصائل فلا
يرتقى لمرتبة وهو يرى ما دونها كافياً ولا يتويع ويصح أن تكون أطلق الجمع إذ لا امام الجمع
بن فوعز فأكثران رآه م في شرحه قال قل ومنع شيخنا م كان دقيق العبد الضرب
بالدرة المعروفة الآن لذوى الهيئات لأنه صار عاراً في ذريتهم اه (قوله على التوبيخ) أي إن
أفاد (قوله أدنى الحدود) وهو أربعون بالنسبة للحر وعشرون بالنسبة للرق س سم هذا إذا
كان التعزير بالضرب أم غيره كالحبس فيتعلى باجتهاد الامام (قوله حقاً لله تعالى) كباشرة
أجنبية فيما دون الفرج (قوله كالزور) التزوير هو محيا كآلة الخط (قوله فقال يعزر) محله
إذا لم يقصد القاتل القذف والا فالواجب الحد ما يأتي أن ذلك كناية (قوله اقتضى الضابط
المذكور) وهو أن التعزير يجري في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة والمراد بقوله اقتضى الضابط
أي منطوقاً وهو ما فالأول من المنطوق والآخران من المفهوم (قوله الاصل لا يعزر لحق
الفرع) أي اضر به من غير حق بأن كان لا يقصد التأديب أو سبه بما ليس بقذف كما ظالم
ويأحق أو نحو ذلك كإسار (قوله ما إذا ارتد) فيه نظر لأن الردة فيها حد وهو القتل فكيف
استنابها ويجب بأن له أسلم سقط الحد فصح الاستثناء (قوله ونه ما إذا كاف الخ)
ومنها ما لو وطئ الرجل حليته في دبرها أو قل مرة فلا يعزر ولا ينافي ذلك تعزيره على وطئ الحائض
لأنه أغش للأجاء على تحريره وكفر مستحل مع أن الوطئ في الدبر ردية ينبغي عدم إذا عتيا
أي أشاعتها م في شرحه (قوله ويستثنى منه) لستكن الثلاث الأولى من الذي فيه
كفارة والرابع من الذي فيه كفارة وحدها (قوله الغموس) أي الباطل بأن اعترف
أنه حالف باطلاً عامداً علماً وأما لو أقيمت عليه شبهة فلا يعزر لاحتمال كذبها كما قاله حل (قوله

(رمة العتق) أي كفارة للصوم وقوله والبسنة أي لفساد النفس (قوله يمنع من يكتسب باللهو) أي ولو باحكن يعلم الناس الشطر في شيء يأخذ منهم فيعزروا المحتسب لا يأخذ والمعطى (قوله تناول اللهو المباح) الذي لا معصية معه كاللعب بالطائر كالمذاحين والغناء في القهواوي ومثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش وعبارته على م و وأما من يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لأنه من المعصية التي لا حظ فيها ولا كفارة ومن ذلك ما برت العادة به في مصرنا من اتخاذ من يذكر حكايات مضحكة وأكثرها كاذب فيعزير على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويجب رده إلى دافعه وإن وقعت صورة استتجار لأن الاستتجار على ذلك الوجه فاسد اه ع ش على م و (قوله نفي الخنث) أي المتشبه بالنساء أي نفسه في محل لانسائه فيه فتنى القاضي له في المحل المذكور تعزيره والاولى أن يقول الخنث فان صاحبه يعزروا نفي مع أنه ليس بمعصية وقوله مع أنه أي الخنث ليس بمعصية وهو محمول على الخنث الخلقي وقوله وانما هو أي تعزيره بالنفي فعل للمصلحة لأنه ربما أفقت النساء (قوله وانما هو) ظاهره أنه واجب للخنث فيقتضى أنه باختياره وأجيب بأن هذا الضمير راجع للنفي والمصلحة فيه حفظ المسلمين عن التعلم منه والتقل من فيه فتنى ذلك فستيت الضمائر (قوله لأعراضه) أي لشدة حله وتوليها للناس (قوله كالمغال) بالعين المجردة وتشديد اللام أي الخائن في الغيبة وقال النبي فيه انما تستعمل عليه تارايوم القيامة وكان قد سرق شملة (قوله ولاوى شدقه) بكسر الواو ومن الالتواء والشدق جوانب الفم وهو بكسر الشين وفحها والمكسور يجمع على أشدق كعمل وأحمال والمفتوح يجمع على شدوق كطلس وفلوس اه مصباح وحاصله أن الزبير يخصم مع رجل في سقى أرض فحكم النبي للزبير بأن يسقى أولا أي لكونه احبا ولا فقال الخصم يا رسول الله أن كان ابن عمك بفتح الهجمة من أن تعاملا لمخدوف أي حكمت له لكونه ابن عمك ولوى شدقه قاغتم النبي وتظهر عليه الغضب فحكم النبي ثانيا للزبير بأنه يسقى ويحبس الماء إلى الكفيعين وكان أول أمر الزبير بأن يسامح خصمه من بعض حقه فلما وقع من الخصم ما ذكر رجوع النبي وخصمهم عاذر ولا يجوز ترك التعزير ان كان لا دعى عند طلبه ولو عفا مستحق العقوبة عن التصاص أو الحد أو التعزير سقط ما ذكر لكن للإمام أن لا يترك التعزير لأن أصله يتعلق بنظره فلم يؤثر فيه إسقاط غيره كإتفاله المنوفى عن تصحيح الروضة ولا ينافي هذا قول الشارح في الفصل الذي بعده هذا وألحق في الروضة التعزير بالحد فقال انه سةط بالعفو أيضا لأن هذا بالنسبة للمستحق للإمام فسقط ما في الحاشية من ذكر التنافي (قوله من وافق الكفار في أعيادهم) بأن يفعل ما يفعلونه في يوم عيدهم وهذا حرام (قوله ومن يمسك الحية) لانها ربما آذنه ولو كان محويا لأنه ربما اتبع في أمور فاسدة والطاهر أن يمسك الحية حرام مطلقا ولا يأتى هنا تفصيل البهلوان اذا تقع للحدق هنا (قوله ويدخل النار) وإن كانت لا تؤذيه بأن كان يسبح لانها ربما آذنه أو يتبع في أمور فاسدة وقد ذكر بعضهم صفة لحي النار فقال تأخذ زريقا وشيئا عينا يسحقهما ولتأما بياض البيض والطبخ به يدك واحمل النار فانها لا تؤذيك وإذا أردت أن تدخل النار إلى فخذ ولا تؤذيك خذ شلرا وعودا قرح وتلو كهما جيدا وتضعهما في فخذك ولا تبلغ من ريقك شيئا

ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنا بأخته في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم معتكف محرم لرمه العتق والبسنة وبجدة الزنا ويعزير لقطع رجه وإنه لشد سرمة الكعبة الأمر الثالث أنه لا يعزير في غير معصية ويستثنى منه مسائل منها الصبي والمجنون يعزيران اذا فعل ما به زوعليه البالغ العاقل وإن لم يكن مابه زوعليه المصية ومنها أن المحتسب يمنع من يكتسب باللهو ويؤدب عليه الأخذ والمعطى وظاهره تناوله اللهو المباح ومنها نفي الخنث نص عليه الشافعي مع أنه ليس بمعصية وانما هو فعل للمصلحة واستثنيت فيه شرح المنهاج وغيره من ذلك مسائل عديدة مهمة لا يحفلها هذا المختصر وفيما ذكرته تذكرة لاولى الالباب * (تمة) * للإمام ترك تعزير لحي الله تعالى لأعراضه صلى الله عليه وسلم عن جماعة استحقوه كالمغال في الغيبة ولاوى شدقه في حكمه للزبير ولا يجوز تركه ان كان لا دعى عند طلبه كالتصاص على المعتد وإن خالف في ذلك ابن المقرئ ويعزير من وافق الكفار في أعيادهم ومن يمسك الحية ويدخل النار ومن قال لا دعى بإحاج ومن يسمى زائر قبور الصالحين حاجا ولا يجوز للإمام العفو عن الحية

ولا تجوز الشفاعة فيه وتس الشفاعة
الحسنة الى ولاية الامور لقوله تعالى
من يشفع شفاعة حسنة الآية ولما
في الصحيحين عن أبي موسى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب
حاجة أقبل على مجلساته وقال استغفروا
تؤسر وابتغى الله على لسان نبيه ما شاء

* (فصل في حد القذف) *

وهو بالذال المجهة لغة الرمي وشرا الرمي
بالزنا في معرض التعيير والفاظ القذف
ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ
بالاول فقال (واذا قذف) شخص (غيره
بالزنا) كقوله لرجل أو امرأه زفيت
أو زفيت بفتح التاء وكسرهما أو يازاني
أو يازانية (فعليه حد القذف)
للمقذوف بالاجماع المستند الى قوله
تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية
سدين قذف زوجته بشريك بن سماعة
البينية أو حد في ظهورك ولما قال صلى
الله عليه وسلم له ذلك قال يا رسول الله
اذا رأى أحدنا على امرأته رجلا
ينطلق يلتمس البينة فجعل صلى الله
عليه وسلم يكرر ذلك فقال لهلال
والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق
ولينزلني الله ما يبرئ ظهري من الحد
فنزلت آية اللعان ولو قال للرجل يازانية
وللمرأة يازاني كان قذفا ولا يضر اللعان
نالتد كبر المؤنث وعكسه كما صرح به
في المحرر ولو خاطب مختبى بزانة أو زان
وجب الحد لكنه يكون صريحا ان
أضاف الزنا الى فريجه فان أضافه الى
أحدهما كان كناية والرمي لشخص
بإيلاج ذكره

ثم تأخذ الضميمة أو الحديدة المحمسة تدخلها في فمك وتضعها على لسانك وتطسها فانه يطس
ولا يؤذيك فيخيل الناظر أنها حرق لسانك (قوله ولا تجوز الشفاعة فيه) أي في القذف
صلى الله عليه وسلم لا سامة لما كمل في شأن الخزومسة التي سرقتم تشفع في حد من حدود الله
تعالى ثم قام فاختطب فقال انما هلك الذين من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف
تركوه واذا سرق فيهم الضعيف آثموا وعليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
لقطعت يدها رواه الشيخان شرح الروض (قوله وقال استغفروا) أي عند النبي

* (فصل في حد القذف) *

وهو موقوف لامور أربعة الاول حقيقة القذف وأنه ينقسم الى صريح وكناية بخلاف
التعريض فليس بقذف الثاني في شروط القذف وشروط المقذوف الثالث في مقدار
حد القذف الرابع فيما يسقط به حد القذف وهو أحد أمور خمسة باهامة البينة برز المقذوف
بالشهود الاربعة وبإقراره وبعضوه وباللعان في حق الزوجة وبارث القاذف الحد اه وينبغي
أن يزاد سادس وهو زنا به بعد قذفه وقبل الحد اه مد (قوله لغة الرمي) يقال قذف النواة
أي رميها (قوله في معرض التعيير) أي في مقام هو التعيير أي التوبيخ أي لاني مقام
الشهادة وتحويلها فخرج به طسلة لا توطأ قال في المصباح معرض كجحد أي في موضع ظهور
التعيير والقصد اليه (قوله وألفاظ القذف) المقام للانضمام وفي كلامه نظر لان الثالث
تعريض لا قذف فيه لا صريح ولا كناية فالاولى أن يقول وألفاظ التعيير الخ وبجواب بأن المعنى
والالفاظ التي يفهم منها القذف وتستعمل فيه أي سواء فهم من ذواتها أو من قرائن الاحوال
قد دخل القسم الثالث وهو التعريض والتعريض لفظ مستعمل في معناه يلوح بغيره (قوله
وبدأ بالاول) فيه نظر لان كلام المتن شامل لما اذا كان بالصرح أو بالكناية فهذا من
الشارح قصر للتمتن على بعض معناه ولهذا قال قل لو قال وبدأ بميلد أو يتضمن الاقل
لكان مستقيما (قوله بفتح التاء وكسرهما) أي في كل منهما مبدل ماسيد كره (قوله
والذين الى آخر الآية) كذا في عبارته (٢) والتلاوة ان الذين يرمون المحصنات الغافلات
والآية الاخرى والذين يرمون أزواجهن اه (قوله حماء) كذا في خطه وموايه
كافي تهذيب الاسماء واللفات بحماء بتقديم الحاء على الميم وهي أمه وأبوه عبدة البلوى لانه
من بني بله وهو حليف الانصار اه مد (قوله ينطلق) أي هل ينطاق وهو استنهام
انكارى اه (قوله فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) * (تنبيه) * كان المصطفى صلى الله
عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها رواه أحمد والشيخان عن أبي سعيد يعني كان
من ربه ومن الخلق أشد حياء منها وهذا أي كونه أشد حياء من العذراء في خدرها في غير
أسباب الحدود أمافيها فلا ولهذا قال للذي اعترف بالزنا أنكم لا تكون كباين في الصحيح اه
مناوى على الخصائص (قوله ولو قال للرجل يازانية) هذا في خطاب الرجل قد يكون أباغ
من ترك التائبان فجعل التائبان فيه لانه لغة دون التائب اه عناني (قوله ولا يضر اللعان الخ)
على أنه لا يلحق لان التائبان باعتبار السمعة والتد كبر باعتبار الشخص (قوله والرمي) مبتدأ

(٢) قوله كذا في عبارته الخ غير مستقيم فان الآية التي استدلت بها الشارح هي والذين يرمون المحصنات فلم يأتوا وقوله
بأربعة شهاداء فاجلدوهم الخ وهي مطابقة لما مدعي وما ذكره غير مطابق له اه

أوحشة منه في فرج منع وصف الإيلاج بحريم طاق أو الرمي بالإيلاج ذكر أوحشة في دبر صريح وانما اشتد الوصف بالتحريم في القبر دون الدبر لأن الإيلاج في الدبر لا يكون الا حراما فان لم يوصف الا قول بالتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكتابة فكقوله زنا بالهمز في الجبل أو السلم أو نحوها فهو كناية لأن ظاهره (١٥٧) يقتضي الصعود وزيت البياض في الجبل صريح

لاظهر وفيه كماله وقال في الدار وذكر الجبل يصلح فيه ارادة بمحله فلا ينصرف الصريح عن موضوعه وكقوله لرجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا امرأة يا فاجرة يا فاسقة يا خبيثة وأنت تحبين الخلو أو القلة أو لا تتردين بدلا من واختلاف في قول شخص لا تحري بالوطى هل هو صريح أو كناية لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط والمعمد أنه كناية بخلاف قوله لا لوط فانه صريح قال ابن القطن ولو قال لا يافاء أو لها يا خبيثة فهو كناية والذي أتى به ابن عبد السلام في بالغة أنه صريح وهو الظاهر وأتى أيضا بصراحة بالبحث للعرف والظاهر أنه كناية فان أنكر شخص في الكتابة ارادة كذبه باصديق بينه لانه أعرف براده فيظن أنه ما أراد فذقه فله المأوردى ثم عليه التعزير للإيذاء وقيدته المأوردى بما اذا خرج لفظه مخرج السب والذم ولا فلا تعزير وهو ظاهر وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكقوله لغيره في خصومة أو غيرها يا ابن الحلال وأما يا فاسق بزان ونحوه كليت أي برانية ولست ابن خباز أو اسكافي وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بكذب صريح ولا كناية وأن نواه لأن النية انما تؤثر اذا احتل اللفظ المنوي وهما ليس في اللفظ اشعار به وانما يفهم بقرائن الاحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصده القذف ان لم يحتمل غيره فصريح والا فان فهم منه القذف بوضعه كناية ولا تعريض وأيس الرمي ببيان البهائم كذفا والنسبة الى غير الزنا من الكفار وغيرهما فيه ايذاء كقوله

وقوله أو الرمي معطوف عليه وقوله صريح خبر عنهما وصورة الاولى أن يقول أو بحت ذكر كرك أو حشنة ذكر كرك في قبل الإيلاج محرما محرما مطلقا وفي مثل حال وقت وصورة الثانية أن يقول أو بحت ذكر كرك أو حشنة ذكر كرك في دبر وان لم يقل الإيلاج محرما فهو صريح بشرط أن يضيف الدبر الى ذكر أو خشي أو أتى خلية بأن يقول في دبر ذكر أو خشي أو أتى خلية فان قال من رجة فلا يصح كون صريحا اذا قال الإيلاج محرما محرما على وجه اللواط فان لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قد ظن بوجوب الحد بل فيه التعزير ويحتمل أن يريد دبرا أتى من رجة غير زوجته فيكون قد فاقته في الحد (قوله في فرج) أي قبل بدليل ما بعده (قوله مطلق) أي عن التقييد بالعارض كالإيلاج في فرج زوجته الحائض فاندفع اعتراض شرح الروض بأن مطلق التحريم صادق بالتحريم لعارض فلا يصح به صريحا وقال مد ويحجب عن الشارح بأن قوله تحريم مطلق معناه مقيد بالاطلاق بأن يرميه بالإيلاج حشنة في فرج محرما مطلقا أي في كل حال (قوله في دبر) فيه أنه يحتمل أن يكون في دبر زوجته ولا حد بالإيلاج فيه فكيف يكون صريحا قال مد ومع ذلك أي صراحته اذا قال أردت دبر زوجته فانه يقبل قوله بيمينه على الوجه فيعزر ولا حد شرح م في باب اللعان (قوله في القبل) أي في الإيلاج في القبل لأن المتقدم انما هو وصف الإيلاج بالتحريم دون القبل (قوله في الجبل) بخلاف زنا بالهمز في البيت فصريح وان كان فيه درج يصعد فيه على المعمد فيكون أبدا البهامة وعبرة م في باب اللعان بخلاف زنا بالهمز في البيت فصريح لانه لا يستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه فان كان له درج يصعد فيه فوجهان أحدهما كما أتى به والده رحمه الله صراحته أيضا اه بحروفه (قوله لا يظهر فيه) أي في القذف ويحتمل أن يراد به الزنا وبالدال الهمزة بيا كما قرره شيخنا (قوله وكقوله لرجل) معطوف على قوله كقوله زنا الخ (قوله ولا تتردين بدلا من) هو كناية عن سرعة الاجابة (قوله والمعمد أنه كناية) معتمد (قوله يافاء) من البقاء بالمدة وهو الزنا يقال بغت المرأة تبغي فهي بغية وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال للرجل بغى ويحتمل أن يكون قوله يافاء من البغي وهو مجاوزة الحد فلذلك كان كناية (قوله والظاهر أنه كناية) نظرا الى أن التخت التكرار والقول بصراحته نظرا لاشتراكه في تصف بالتعريض وهو ضعيف وعبرة م في شرحه يافاء كناية كما قاله ابن القطن وكذا يا خبيث بخلاف ابن عبد السلام وقوله يا فاجر يعلق كناية لكن يعزر ان لم يرد القذف اج لأن العلق في اللغة الشيء النفيس (قوله فان أنكر شخص الخ) راجع لجميع ألفاظ الكتابة (قوله وقيدته المأوردى) المقام للإشعار (قوله والافلا) أي والايحترج مخرج الذم بأن خرج المخرج أي بأن كان على وجه المزح أو الهزل أو اللعب فلا تعزير الخ (قوله أو اسكافي) أي بآيات الباطل بعد الفاء كذا في خط المؤلف وفي شرح الروض بجذفها (قوله يقصده القذف) أي يفهم منه القذف ويستعمل فيه يشمل القسم الثالث (قوله والنسبة) مبتدأ خبرية يقتضي التعزير (قوله لكن يعزر ان قل سم ويسقط بالبلوغ والافاقة انظر وجه ذلك) (قوله فلا يحد أصل) لكن يعزر كما في المنهج وهذا يخالف ما تقدم في المسائل المستفتاة حيث قال منها ان الأصل لا يعزر للفرع

لهازيت بفلانة أو أصابتك فلانة يقتضي (٤٠ ع ح) التعزير للإيذاء لا الحد لعدم شؤنه (وشرائطه) أي حد القذف (ثمانيه ثلاثة منها) بل ستة (في القاذف) كما تعرفه (وهو أن يكون بالغاعاقلا) فلا حد على صبي ومجنون لنفي الإيذاء بقذفها لعدم تكليفهما لكن يعزر ان إذا كان لهما نوع تمييز (و) الثالث (أن لا يكون والدا) أي أصلا (للمقدر) فلا يحد أصل بقذف فرعه وان سفل

والرابع كونه مختاراً فلا حد على مكره يفتح الراء في القذف والخامس كونه ملتزماً بالأحكام فلا حد على حربي لعدم التزامه والسادس كونه
معوياً عنه ليخرج ما لو أذن محض لغيره في قذفه فلا حد (١٥٨) كما صرح به في الزوائد (تنبية) قد علم من الاقتصار على هذه الشروط

في القاذف عدم اشتراط اسلامه
وحريته وهو كذلك (وخسة) منها (في
المقذوف وهو أن يكون مسلماً بالغيا
عاقلاً حراً عفيفاً) عن وطء يحد به بأن لم
يطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يحد به كوطء
الشريك الامة المشتركة لأن تضداد
ذلك نقص وفي الخبر من أشرك بالله
فليس بمحصن وانما جعل الكافر محصناً
في حد الزنا لأن حدته اهانة له والحد
بقذفه اكرام له واعتبرت العقبة عن الزنا
لأن من زنى لا يعير به * (تنبية) * يرد على
ما ذكر وطء زوجته في دبرها فانه تبطل
به حصاته على الاصح مع أنه لا يحد به
ويتصور الحد بقذف الكافر بأن
يقذف من تدابننا بضيفه الى حال
اسلامه ويقذف المجنون بأن يقذفه
بزنا يضيفه الى حال افاقته ويقذف
العبد بأن يقذفه بزنا يضيفه الى حال
حرية اذا طرأ عليه الرق وصورته فيما
إذا أسلم الأسير ثم اختار الامام فيه الرق
وتبطل العقبة المعتبرة في الاحصان بوطء
شخص وطأ حراماً وان لم يحد به كوطء
محرمه برضاع أو نسب كاخت مملوكة له
مع علمه بالتحرير لدلالته على قلته بمبالاة
بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان
الاجنيات ولا تبطل العقبة بوطء حرام
في نكاح صحيح كوطء زوجته في عدة
شبهة لأن التحريم عارض يزول ولا
بوطء أمة ولده لثبوت النسب حيث
حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء
الحد ولا بوطء في نكاح فاسد كوطء
منكوحته بلاولي أو بلاشهود لقوة
الشبهة ولا تبطل العقبة بوطء زوجته
أو أمتها في حمض أو نفاس أو احرام
أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء زوجته

كما لا يحد بقذفه وأجيب بأن الذي تقدم ليس فيه قذف بل فيه أمر يوجب التعزير فلا يعزr
فيه القرف لاصله وهما وجد منه قذف وهو أشد مما يوجب التعزير فيمناسب أن يعزr لاصل فيه
لقرفه (قوله فلا حد على مكره) أي لعدم قصد الايذاء بذلك على الصحيح وأما المصكره
بكسر الراء فلا حد عليه أيضاً على الاصح والفرق بينه وبين القتل أنه يمكن جعل يده المكره
كالا لة بأن يأخذ يده فيقتل به ولا يمكن أن يأخذ لسان غيره فيقذف به شرح مر ويقبل
دعواه الاكراه ان دلت قرينة عليه والحاصل أنه لا حد على مكره ولا حرمة ولا تعزير لثبته
الاكراه لأن الاكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا وأما المصكره فكذلك لا حد عليه
لكن يحرم عليه لانه اعانة على الايذاء (قوله فلا حد على حربي) ولكن يحرم عليه للايذاء
لانه مكلف بقروع الشريعة (قوله في قذفه) أي قذف الآذن (قوله فلا حد) ظاهر
كلام الشارح أنه لا يعزr المأذون له في القذف حيث ذكر التعزير في مسئلة المعزr وسكت عن
تعزير المأذون له فاقتضى أنه لا يعزr والذي اعتمدته رى أنه يعزr لأن العرض لا يباح بالاباحة
وارضاءه س ل وعبارة بعضهم قوله فلا حد أي ولو كان يحرم عليه ويعزr وفائدة
الآذن اسقاط الحد فقط (قوله حراً) لوزايع القاذف في سرية المقذوف أو في اسلامه صدق
المقذوف بيمينه حل (قوله عن وطء يحد به) ليس بقيد كما يأتي في قوله وتبطل العقبة المعتبرة
في الاحصان بوطء شخص وطأ حراماً وان لم يحد به فالمعتبر عقبة عن ثلاثة أمور عن وطء يحد به
وعن وطء دبر حليته وعن وطء محرم مملوكة له كافي متن المنهج واذا منعت من الوطء في دبرها
استحقت الذنقة على المعقد (قوله لأن تضداد ذلك) أي هذه الخمسة (قوله تنبيه رد
على ما ذكر) أي قوله عفيفاً عن وطء يحد به ووجه الايراد أن هذا لا يحد به مع أنه غير عفيف
فلا يحد قاذفه وهذا الايراد انما أوجبه قصر الشارح العفيف على الوطء الذي يحد به فلو ذكر
عبارة المنهج لم يردش من ذلك وحاصل ذلك التنبيه اعتراض على تقييد العفيف بنسبه عن وطء
يحد به فان ذلك يدخل فيه وطء حليته في دبرها من الزوجة أو الامة المملوكة له وهي أجنبية
ويدخل فيه وطء محرمه المملوكة له مطاقاً أي في القبل أو الدبر فانه لا يحد بكل ذلك فتتضاءل أنه
يقال له عفيف فيحد قاذفه وليس كذلك فكان الاولى أن يقول كما قال في المنهج عفيف عن وطء
يحد به وعن وطء حليته في دبرها وعن وطء أمتة المحرم مطلقاً (قوله ويتصور الحد بقذف الخ)
هذا أمر تبطل بقوله لأن تضداد ما ذكر نقص وهذا بمنزلة الاستثناء من ذلك المفهوم وهو استثناء
صوري لما يأتي أنه انما حد لاضافته القذف لحالة الكمال (قوله ثم اختار الامام فيه الرق)
واسلامه انما عصم دمه من القتل فقط ويتخير الامام فيه بين النصال الباقية أي فقذفه بالزنا
بعد ضرب الرق وأضيف الزنا الى ما قبل الرق وبعد اسلامه وهو قبل الرق مسلم فلذلك حد
القاذف لأن الكافر لا يحد قاذفه (قوله غشيان) بكسر الغين المجهة المراد به الجماع اه
مصباح قال تعالى فلما انتقضاها حملت (قوله ولا بوطء أمة ولده) مطلقاً أي سواء حصل علوق
أم لا وانما قيد الشارح بالاول لاجل قوله لثبوت النسب (قوله لثبوت النسب) ليس علة
لعدم سقوط العقبة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا بوطء مجوس الخ) أي
وأسلم بعد ذلك وقذف فلا تبطل عقبة بما وقع في الكفر (قوله فروع) ثلاثة الاول قوله لوزنى

الرجعية ولا بوطء مملوكة له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطء جاهل بكريم الوطء . مقذوف
لترتب عهده بالاسلام أو نشأ بآبائه بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكره ولا بوطء مجوسى محرمله كآمة بنكاح أو ملك لانه لا يعتد بتحريره ولا
بعدمات الوطء في الاجنبية * (فروع) * لوزنى مقذوف قبل أن يحد قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الاحصان لا ينعين بل يظن

وظهور الزنا يحدشه كالشاهد ظاهره العدالة شهيد بشئ ثم ظهر فسقه قبل الحكم ولو ارتد لم يسقط الحد عن قاذفه والفرق بين الردة والزنا أنه يكتم ما أمكن فإذا ظهر أشعر بسبق مثله لأن الله تعالى كريم لا يهتك السر (١٥٩) أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردة

عقيدة والعقائد لا تحق غالباً فظاهرها لا يدل على سبق الاختفاء وكالردة السرقة والمقتل لأن ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به ومن زنى مرة ثم صلح بأن تاب وصلح حاله لم يعد محصناً أبداً ولو لازم العدالة وصار من أروع خلق الله تعالى وأزهدهم لأن العرض إذا انفجرم بالزنا لم يرل خله بما يطرأ من العفة فإن قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأن هذا بالنسبة إلى الآخرة (ويحد الحرة) في القذف (ثمانين) جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واستفد كونها في الأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (و) يحد (الرقيق) فيه ولو مبعضاً (أربعين) جلدة بالاجماع وحد القذف وأقزيره يورث كسائر حقوق الآدميين ولومات المذدوف صر تد قبل استيفاء الحد فالوجه أنه لا يسقط بل يستوفيه وارثه لولا الردة للتشقي كما في نظيره من قصاص الطرف (ويسقط حد القذف) عن القاذف (بثلاثة) بل بخمسة (أشياء) الأول (أقامة البينة) على زنا المذدوف وتقديم أنها أربعة وأنها تكون مقصلة فلو شهد به دون أربعة حد وكافعله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما أشار إليه بقوله (أو عفو المذدوف) عن القاذف عن جميع الحد فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شئ كما ذكره الرافعي في الشفعة وألحق في الروضة التعزير بالحد فقال أنه يسقط بعفو أيضاً ولو عفا وارث المذدوف على مال سقط ولم يجب المال كما في فتاوى الحنطى ولو قذفه نكاحاً عنه ثم قذفه لم يحد كما يحشمه الزركشي بل يعزر والثالث

مقذوف الخ الثاني قوله ولو ارتد لم يسقط الحد الخ الثالث قوله ومن زنى مرة ثم صلح الخ (قوله وظهور الزنا يحدشه) بابه ضرب كما في المختار والعبارة ناقصة وتقامها فظهور الزنا يدل على سبق مثله أي فكأنه وقت القذف كان غير محصن فلذلك سقط الحد (قوله فإذا ظهر أشعر) أي فكأنه وقت القذف غير محصن (قوله وكالردة السرقة والقتل) أي فإذا رماه بالزنا فثبت سرقته أو قتله لشخص مكافئ هل يسقط عنه قاذفه حد القذف قال لا يسقط لأن هذا نوع آخر غير مرامه به بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا فإنه يدل على مرامه به اه مد (قوله ويحد الحرة) أي سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أنثى وكذا قوله الرقيق والعبرة بالحرة وقت القذف ولو طرأ الرق بعد ذلك والمراد الرق وقت القذف ولو طرأت الحرية بعد القذف والذي يتولى حد القذف الامام يطلب المستحق لأن استيفاء الحد من وطيقته فهو فعله المذدوف ولو باذن الامام لم يكف لأنه لم يؤمن من الزيادة سواء كان الذي عليه الحد حرراً أو مكاتباً أو بعضاً فإن كان رقيقاً فالامام أو السيدان تنازعاً فالامام ومثل حد القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر قال الشيخ عز الدين وإنما يفرض لاولياء المذني بها كالعقاص لانهم قديرون كون ذلك خوفاً من العار ولو جلده واحد من الأحاد ضمن سم (قوله ثمانين) فإن زيد ومات ضمن بالقسط شوبري (قوله من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم الخ) لاقضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم مقبولة فتستلزم حرمتهم إذا رقيق لا تقبل شهادته وإن لم يقذف وانما ردت شهادتهم بالقذف لفسقهم به اذهو كبيرة كافي آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون مد (قوله ولومات المذدوف) المناسب للتفريع (قوله لولا الردة) راجع للوارث أي كان يرثه لولا ارتداده (قوله حدوا) ولهم تحليم المذدوف فان حلف حدوا فان نكل حلقوا وخلصوا ولا يثبت زناه بمبنيهم لأنه لا يثبت باليمين المردودة فان نكلوا وحدوا فان نكل البعض وحلف البعض حد لنا كل (قوله كما فعله عمر) وهو أنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا ولم يخالف فصار ارجاعاً سكتياً (قوله أو عفو المذدوف) أي عن كله ولو بمال وإن لم يثبت المال سم (قوله فلو عفا عن بعضه الخ) والفرق بينه وبين القصاص أن هذابة على التعزير (قوله وارث المذدوف) مثله المذدوف نفسه فالوارث ليس قيدا (قوله الحنطى) بجاء مهملة ونون بمعناه الحنط كخباز وبقال وهو من صبغ التسبب منسوب لببيع الحنطة قال ابن مالك ومع فاعل وفعال فعمل في نسب أغنى عن اليا فقبل

لكن زادوا عليه بآء التسبب التأكيد النسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع الحنطة وهو أبو عبد الله الحسيني له مصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاستنوي في المهمات (قوله فعفا عنه ثم قذفه لم يحد) ظاهره ولو بزنا آخر غير ما سماه منه لأنه بالمساحة صار عرضه محدوشاً بالنسبة له حرراً (قوله كما تقدم توجيهه) وهو أن الرجل يتلى بقذف زوجته وقد لا يجد البينة بزناها فجوز له الشرع اللعان (قوله مالو ورث القاذف الحد) أي ورث جمعه بأن قذف أحد أخوين الآخر ثم مات المذدوف ولا وارث له غير القاذف فان الحد يسقط أتمالو ورث بعضه فليقبه الورثة استيفاء الحد كله اه مد أي أخذ من كلامه بعد (قوله يرث الحد جميع الورثة) أي غيره وزرع ومقسم بل يثبت كله لئلا يترك واحد ولا

ما أشار إليه بقوله (أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المذدوفة ولو مع قدرته على اقامة البينة كما تقدم توجيهه في اللعان والرابع اقرار المذدوف بالزنا والخامس مالو ورث القاذف الحد (تممة) يرث الحد جميع الورثة الخالصين

عن الآخر وله هذا الوعد بعضهم عن حصته فللباقين استبقاء جهته ولا يلزم على ذلك أنه يحد لكل وارث حدا كاملا لانهم يطلبون من الامام أن يستوفي الحد والامام لا يفعل الا حدا واحدا (قوله حتى الزوجين) أى الحى منهما والحال أن الميت قد دفن في حال الحياة وانما به عليهما الخلاف فيهما (قوله هل للزوجين) أى للحى منهما (قوله يلزم الواحد) أى يلحق وكذا يقال فيما بعده (قوله بأن لا بدلا) أى وان سقط بأن عفا محضانا (قوله هذا) أى كون الحد يرثه جميع الورثة (قوله على غير سيده) أما اذا استحق التعزير على سيده فاستحقاقه لعصبته الاحرار والسلطان شيئا (قوله والا سقط عنه) أى ان لم يحلف المقدوف وظاهر الشرح أنه يسقط الحد عن القاذف بمجرد ذلك قول المقدوف وانه قال بعضهم وبعضهم قال لا بد من حلف القاذف في سقوط الحد وهو الظاهر والمراد بقوله والا سقط عنه أى عند الاكثرين قالوا ولا تسمع الدعوى بالزنا والتخلف على نفيه الا في هذه المسئلة اهـ شرح الروض مع زيادة

• (فصل في حذو شارب المسكر) •

ذكره عقب ما تقدم من القذف لانه من الجائر ومن الكليات الخمس أى الامور العاتية التى لا تختص بواحد دون آخر كما فى ع ش على م ر (قوله وشربه من جائر المحرمات) أى فى الخمر مما قلنا قديماً وكثيراً وفى النسيء الكثير منه أما القليل الذى لاسكر منه فليس من الكبار لانه جائز عندنا بنسبة (قوله والاصل فى تحريمه قوله تعالى انما الخمر الآتية) أى وشربه لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الخمر عشرة عاصرها ومقتصرها وهو الذى قال غيره اعصرها لى وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وبائعها والمبتاعة اليه وواهبها وآكل ثمنها اه م ر (قوله والميسر) هو لعب القمار وهو كل لعب ترد بين الفهم والغرم (قوله وكان المسلون يشربونها) أى حتى القدر الذى يزيل العقل كما هو ظاهر كلامه خلافاً لمن منع ما ذكر وستأتى الإشارة الى ذلك فى كلامه وعبارة م ر وكان شربه جائزاً أول الاسلام يوحى ولولاه حذير زيل العقل على الاصح ولا ينافيه قوله هم ان الكليات الخمس لم تنج فى ملته من الملل لانه الباب النسبة للمجموع (قوله لحكم الجاهلية) المراد بالحكم العادة لانه لاحكم قبل الشرع (قوله أو بشرع) عطف على قوله استصحاباً أى هل كان استصحاب العادة الجاهلية أو لم يكن استصحاباً بل يوحى وشرعاً باحتساب وليس معطوفاً على قوله لحكم الجاهلية لفساد المعنى لانه يصير المعنى واستصحاب الشرع مع أنه لا شرع قبل استصحاب (قوله وكان تحريمها فى السنة الثانية) هو أنه فى السنة الثالثة لأن واقعة أحد كانت سابع شوال سنة ثلاث من الهجرة كما فى تفسير الجلال فى قوله تعالى واذ غدوت من أهلك الآية ويمكن الجمع بين الكلامين وان كان بعيداً بأن نزول آيتها كان فى السنة الثانية وتحريمها كان فى السنة الثالثة أى ثم أبيحت ثم حرمت فتكررها فى نسخ لأنها أبيحت ثم حرمت ثم أبيحت ثم حرمت الى الابد وعبارة الحلبي فى السيرة قيل وفى هذه السنة التى هى سنة عت حرمت الخمر وبه جزم الحافظ الدمياطى وقيل حرمت سنة أربع وبذلك ما تقدم من اراقة الخمر وكسر جررها فى بنى قريظة وقيل فى السنة الثالثة وقيل انما حرمت فى عام الفتح قبل الفتح قال بعضهم حرمت ثلاث مرّات أى نزل

حق الزوجين ثم من بعدهم السلطان
كالمال والقصاص ولو قذف بعد
موته هل للزوجين حق أو لا وجهان
أوجههما المنع لاقطاع الوصلة حاله
القذف ولو عاقب بعض الورثة عن حقه
بما ورثه من الحد فلابقين منهم استيفاء
جميعه لانه عار والصاد يلزم الواحد
كما يلزم الجميع وفرق بينه وبين القود
فانه اذا عاقب بعض الورثة عنه سقط بأن له
بدلا يعادل اليه وهو الولد بخلافه هذا
اذا كان المقتدوف حرا فلو كان رقيقا
واستحق التعزير على غير سيده ثم مات
فهل يستوفيه سيده أو عصبته الاحرار
أو السلطان وجوه أحدها أولها
وللقاذف تخفيف المقتدوف على عدم
زناه ولو مع قدرته على البينة عند
الاكترين فان حلف حد القاذف
والاسقط عنه

* (فصل) في حذارب المسكر) *
عبار

من خروجهم وشربهم من كعباءة
الحرثات والأصل في تحريمه قوله تعالى
انما الخمر والميسر الآية وانهم قد
الاجماع على تحريم الخمر وكان المسلمون
يشربون في صدر الاسلام واختلف
أصحابنا في أن ذلك كان استعجاباً منهم
لحكم الجاهلية أو يشرع في باحتمال على
وجهين روي الماردي في السنة الثانية
الثاني وكان يصرح في السنة الثانية
من الهجرة بعد أحد

تحريرها ثلاث مرات كان المسلمون يشربونها حلالا أي اغيره صلى الله عليه وسلم أمّا هو فحرمت عليه قبل البعثة بعشرين سنة فلم تبح له قط وقد جاء أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة الاصنام أي بعد النهي عن عبادتها شرب الخمر وتقدم أن جماعة حرموها على أنفسهم وامتنعوا من شربها ولا زالت حلالا للناس حتى نزل قوله تعالى يستلونك من الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس فعند ذلك اجتنبها قوم لوجود الاثم وتعاطاها آخرون لوجود النفع أي ~~وكانوا~~ كانوا رجا شربها واصلوا فلما نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى لم تنع من كان يشرب بها حتى في غير أوقات الصلاة ورجع قوم منهم عن شربها حتى في غير أوقات الصلاة وقالوا لا خير في شيء يحول بيننا وبين الصلاة وسبب نزول هذه الآية ما جاء عن علي رضي الله تعالى عنه قال صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما وشرا با من الخمر فأكلنا وشربنا فأخذت الخمر منا أي عقولنا وحضرت الصلاة أي الجهرية وقد موني فقرأت قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما عبدون ونحن عابدون ما عبدون إلى أن قلت وليس لي دين ثم نزلت الآية الأخرى الدالة على تحريرها وهي انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إلى قوله فهل أنتم متنون ولعل هذه الآية الأخيرة هي التي عنها أنشأ بقوله كما في البخاري كنت ساقى الخمر ينزل أبي طلحة وهو زوج أمته فنزل تحريم الخمر فنادى بنادي فقال أبو طلحة اخرج فانظر ما هذا الصوت قال فخرجت فقلت هذا ما ينادي الآن الخمر قد حرمت فقال لي اذهب فأهرقها فقال بعض القوم قل قوم في أحد وهي في بطونهم وفي رواية قالوا يا رسول الله كيف بمن مات من أصحابنا وكان شربها فنزل الله تعالى ايس على الدين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا أي لأن ذلك كان قبل تحريرها مطلقا اه وقوله به سد عبادة الاوثان أي الاصنام لا يقتضي ذلك أنه عبدها حاشاه حاشاه من ذلك اذا لا يسمي معصومون فقد روى أبو نعيم عن علي قيل لاني صلى الله عليه وسلم هل عبدت وثنا قط قال لا قيل هل شربت خرا قط قال لا وما زلت أعرف أن الذي هم عليه كفر وما أدري ما الكتاب ولا الايمان اه مع زيادة من المناوي على الخصائص (قوله وقيل بل كان المباح) مقابل لمحدوف تقديره وكان المسلمون يشربونها أي حتى الكثير المنزّل للعقل وهو المعتمد (قوله في وقوع) أي اطلاق وازافة اسم لما بعده بيانية (قوله حقيقة) أي لغوية فيكون لفظ الخمر موضوعا لعصير العنب ولينيدوين الشارح عليه وضع لفظ الخمر لعصير النبتة وله لان الاشتراك الخ وجعل ذلك من القياس في اللغة وهو جائز عند الاصواين (قوله لان الاشتراك في الصفة) وهي الاسكار وقوله في الاسم وهو الخمر وقوله وهو أي اقتضاء الاشتراك في الاسم (قوله وهو قياس في اللغة) أي وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة قياس في اللغة وقوله وهو ظاهر الاحاديث راجع لقوله وقوع اسم الخمر على الانبذة أي اطلاقه لالة قياس في اللغة (قوله أما في التحريم) مقابل قوله وقوع اسم الخمر على الانبذة الخ يعني أن الخلاف في أن اطلاق اسم الخمر على المتخذ من غير العنب هل هو حقيقة أم مجاز اعتمادا بالنسبة إلى اللفظ أما بالنسبة للحكم فلا خلاف فيه ويترتب على الخلاف المذكور القياس وعدمه فان قلنا انه اسم للمتخذ من العنب حقيقة احتج إلى قياس غيره عليه وان قلنا

وقيل بل كان المباح الشرب لا ما ينتهي إلى السكر المنزّل للعقل فانه حرام في كل ملة حكمه القشيري في تفسيره عن التنفّل الشلبي قال التووي في شرح مسلم وهو باطل لأصل له والخمر في عصير العنب واختلاف المسكر من عصير العنب والخمر على الانبذة أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الجماعة نعم هل هو حقيقة قال المزني وجماعة نعم لان الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الاكثرين وهو ظاهر الاحاديث ونسب الراعي إلى الاسكار أنه لا يقع عليها الا مجازا اتمافي التحريم والحد فكل الخمر كما يؤخذ من قول المصنف

انه حقيقة لم يحتج للقياس بل يكون الجميع ثابتا بالنص وهو قوله كل مسكر خمر الخ قال الشيخ
 عمدة مكلف القياس مع حديث الصحبة كل شراب أسكر فهو حرام هذا لا يرد الا لو قال
 كل شراب أسكر فهو خمر (قوله أي من المكلفين) جمع باعته باربع من وقوله الملتزم بالرفع
 صفة لمن باعته باللفظ والحاصل أن الشروط المذكورة شروط للحد والحكمة فإذا اتفق
 واحد منها افتقار يتفق الحد والحكمة ونارة يتفق الحد مع بقاء المحرم دون الله ~~مكس~~ فلا تنافي
 كما يعلم ذلك من المفاهيم (قوله عالما بالتحريم) أي ويكونه مسكرا (قوله أو شرابا)
 انما أتى بذلك بناء على أن الخمر حقيقة في عصير العنب دون غيره أتماعا على عمومه لكل مسكر
 فلا حاجة للعطف وقوله مسكرا ليس قيد الا أن يقال المراد الشان (قوله الخمر) بدل من
 نائب فاعل يحد بدل بعض من كل لأن الضمير في يحد راجع لمن وهو شامل للحد والرقيق والرابط
 مقدر أي الخمر فرد منه ولا يصح أن يكون نائب فاعل يحد لأنه لا يحدف ولا تنسیر الفصح لم يعدم
 أداة التفسير ولأن التفسير أخص من المفسر والمراد الخمر الكامل الخمرية ذكر كان أو أتى اه
 قل (قوله أد بعين جلدية) وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنهم لما سألوا ولا يجوز للضارب أن يرفع
 يده فوق رأسه أي الضارب مثلا لما فيه من زيادة الإيلام ويحد الذي ~~مكس~~ قاتما والآخر جالسة
 ولا ينزع ثيابها الا نحو جبة محشوة اه برماوى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر الخ) أي يامر بالضرب فان قلت اذا قلنا بالراجع في الصحبة من عدالة جميعهم أشكل
 شربهم الخمر فانه يوجب الفسق قلت يمكن أن من شرب عرض له شبهة تصورها في نفسه
 تقتضي جوازه فشررب تعويلا عليها واستهتت هي كذلك عند من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده
 وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهم فاحفظه
 فانه دقيق غش على م (قوله أربعين) أي في غالب أحواله والاقتصد جلد ثمانين
 كما في جامع عبيد الرزاق اه حل (قوله لونه قد الشرب) أي قبل إقامته الحد كفي حد
 واحد كغيره من حقوق الله تعالى كالسرقة والردة ويستعمل الشارب في قطع السرقة كالوزن
 أو شرب مرارا يكتفي بحد واحد (قوله كفي ما ذكر) وهو أربعون جلدية (قوله
 منسوخ بالاجماع) كأنه قيل السارق في المرة الخامسة وعبرة المناوى على الحاصل
 وحديث الأمر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ أما بحديث لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى
 أمور ثلاث وأما بأن الاجماع دل على نسخه قال الحافظ قلت بل دليل النسخ منصوص
 وهو ما أخرجه أبو داود والشافعي من طريق الزهري عن قبيصة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه إلى أن قال فإذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأتى برجل
 قد شرب فجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة
 قال الحافظ وقد استقر الاجماع على أن لا قتل فيه وروى انسائي وغيره عن جابر فان عاد
 الرابعة فاضربوا عنقه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب أربع مرات فلم يقتله
 فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع قال النسائي هذا مما لا اختلاف فيه بين أهل
 العلم وقال أحاديث القتل منسوخة وقال البخاري انما كان هذا يعني القتل في أول الأمر
 ثم نسخ بعد وقال ابن المنذر كان العمل فيمن شرب الخمر أن يغرب ويشكل به ثم نسخ

(ومن شرب) أي من المكلفين الملتزم
 الاحكام مجارا لغير ضرورة عالما
 بالتحريم (خمر) وهي المتخذة من عصير
 العنب كما تر (أو) شرب (شرابا مسكرا)
 غير الخمر كالبنية المتخذة من تمر أو طيب
 أو زبيب أو شعير أو ذرة أو نحو ذلك
 (يحد) الحد (أربعين) جلدية لما
 في مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر بالجريرة والعمال أربعين ويحد
 الرقيق ولو بمعضاعشرين لانه حد
 يتبع بعض فتتصف على الرقيق كحد الزنا
 * (تنبيه) * لو تعدد الشرب كفي
 ما ذكر وحديث الأمر بقتل الشارب
 في الرابعة منسوخ بالاجماع

يجلده فان تـ = ترجمته ذلك أو يعاقب ثم نسخ ذلك بالاخبار الثابتة وبالاجماع الامن شد
من لا يعتد خلافه خلافاً وأشار به الى بعض أهل الظاهر وهو ابن حزم اه (قوله كل شراب
أسكر) أى أنه ذلك فدخل القليل وفيه أن نحو النقطة ليس شأنها ذلك فعل المراد شأنه ذلك
ولو بضعه لغیره أو يقال علة تحريم القليل حسم الميازة كما أشار اليه الشارح وحينئذ فلا يؤخذ
من الحديث تأمل عش والحاصل أنه لما لم ينص المتن على حرمة بين الشارح الحرمة وهذه
دعوى وقوله وحديث ثانية ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل الثانية
(قوله كل مسكر خمر) هذا من الشكل الاول فالنبيذ يقال له خمر لغة بأن يقاس عليه
في التسمية فيقاس المتخمر من ماء الزبيب على المتخمر من ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون دليلاً
صرحاً في تحريم النبيذ فكيف صح أن يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة
والخذ ويمكن أن يقال ما حذبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالجلد
على شربه لانه هو المتعارف عندهم فصع حينئذ القياس (قوله حسم) أى سداً (قوله
والخلوها) ولا نظر الى كبر أو صغر أو هرم أو صلاح أو غير ذلك (قوله والسعوط) بفتح
السين وضمها كذا قاله المدابغي وقال بعضهم بالضم الفعل لمناسبة للحقنة لان الفعل (قوله
فلا حذبتلك) أى ويحرم لانه تلطخ بفساسة وأدخلها خوفه من غير ضرورة (قوله
وبالشراب) لا يخفى أن غير الشراب كالخمر المنعقدة مثله والمأكول كالمشروب فحاذ كره
غير مستقيم قل ويجب عن الاول بأن الخمر المنعقدة يقال لها شراب بالنظر لاسماها (قوله
المفهوم) فيه أنه منطوق به في قوله أو شرب شراب مسكر فلا حاجة لكونه مفهوماً من شرب
الآن أن يكون مراده ما في الحديث وهو بعيد أو أنه انما أخذ من شرب ليكون عاماً في الخمر
وغيره بخلاف شرابا الذي في المتن فاه في غير الخمر فلا يؤخذ منه حكم الخمر اذا كان غير مانع وهو
توجيه حسن (قوله الحرافيش) في القاموس الحرافيش جمع حرنفش ككفنفر وهو الجاني
الغليظ وهذا التقييد غير مراد بل المراد بهم أراذل الناس وسقطهم وأنشد الاستاذ
الشعراني في العهود لبعض الأولياء

نحن الحرافيش لانسكن على الدور * ولا نراق ولا ننهد شهادة زور

نقع بخرقه واقفه في مسيد مهجور * من كان ذا الحال حاله فذنبه مغفور (٢)

(قوله وبالمكاف الصبي والمجنون) أى فلا حرمة ولا حذر لكن يعززان اذا كان لهما نوع
تمييز (قوله وبالملتزم الحربى) فلا حذر ويحرم عليه لانه مكاف بفروع الشريعة وكذا يقال
في الذى (قوله لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده) فيه أن الخمر حرام عند الكتابي فالأولى التعليل
بغير هذا ولهذا عال مر بتعليل آخر وعبارته لانه لا يلتزم بالذمة الا ما يتعلق بالذمتين اه على أن
منطوقه يقتضى أنه لا يلتزم شيئاً مما لا يعتقده بعقد الذمة مع أن هناك أموراً لا يعتقدها ومع ذلك
يلتزمها بعقد الذمة وقال بعضهم قوله والذى خارج ملتزم الاحكام لان المراد جميعها وهو
لا يلتزم جميعها ويجب بما ذكر عن تنظير قل وعبارة مد قوله والذى فيه نظر اه قل أى
في خروجه بالملتزم ووجهه أن الملتزم بالاحكام يشمل الذى فكيف يخرج به اللهم الا أن يراد
بجميع الاحكام التى منها ترك المسكر فانه يخرج بذلك لانه لا يلتزم بالجميع فتأمل (قوله والمكروه)

* (تنبيه) * كل شراب أسكر
كثيره حرم هو وقليله وحذ شاربه
لما في الصحيحين عن عائشة رضى الله
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم
قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام
وانما حرم القليل وحذ شاربه وان كان
لا يسكر حسماً لمادة الفساد كما حرم
تقبيل الأجنبية والخلوها بالافضاء
الى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم
من شرب الخمر فاجلده وقبسه به شرب
النبيذ وخرج بالشرب الحقنة به بأن
أدخله دبره والسعوط بأن أدخله
أنفه فلا حذبتلك لان الحديث للزجر
ولاحاجة اليه هنا وبالشراب المفهوم
من شرب النبات قال الدميري
كل خشيشة التى يأكلها الحرافيش
ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن
الرويانى أن أكلها حرام ولا حذر فيها
وبالمكاف الصبي والمجنون لرفع القلم
عنهما وبالملتزم الحربى لعدم التزامه
والذى لانه لا يلتزم بالذمة ما لا يعتقده
وبالمختار المصوب في حلقه قهراً
والمكروه على شربه لحديث رفع عن أمي
الخطأ والنسيان وما أسكر هو عليه

(٢) في مسيد أى مسجد كذا بهامش
نسخة المؤلف اه

وبغير ضرورة ما لو غص أي شرف
بلقمة ولم يجد غير الخمر فأساغها بها
فلا حرج عليه لو شربها عليه
انقاذ النفس من الهلاك والسلامة
بذلك قطعة بخلاف الدواء وهذه رخصة
واجبة فلو وجد غيرها ولو بولوا حرم
أساغتها بالخمر ووجب حده وبعلمها
بالتحريم من جهل كونها خمر فشرعها
ظاناً كونها شراباً لا يسكر لم يجد للعدو
ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتنة مدة
السكر كما غمى عليه ولو قال السكران
بعد الإحصاء كنت مكرهاً ولم أعلم
أن الذي شربته مسكر اصدق بميمنه
قاله في البحر في كتاب الطلاق ولو قرب
اسلامه فقال جهات تحريرها لم يجد لانه
قد يخفى عليه ذلك والخديراً بالشبهات
ولا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد
الاسلام أم لا ولو قال علمت تحريرها
ولكن جهلت الحد بشربها احتلتان
من حقه اذا علم التحريم أن يمنع ويحد
بدردي مسكر ولا يجتنب شربه فيما
استهلك فيه ولا يجزى عن دقيقه به
لأن عين المسكر أكلته النار وبقي الخبز
متنجساً ولا يجهون هو فيه لاستهلاكه
ولاً بأكل اللحم طبع به بخلاف مرقه
اذا شربه أو غمس فيه أو ترديه فإنه يحد
لبقاء عينه ويحرم تناول الخمر لدواء
وعطش أما تحريم الدواء به فلا نفع صلي
الله عليه وسلم لما سئل عن التداوى بها
قال انه ليس بدواء ولكنه داء والمعنى
ان الله سبحانه وتعالى سلب الخمر منافعتها
حين حرمها

أي فلا حرمه ولا حد (قوله غص) بفتح الغين المجهمة ويجوز فتحها والاصاد المسملة الثقيلة
بمعنى شرف أي وخشي هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم تنقص من انراجها وهذه الرخصة
واجبة قال مـر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة اهـ برماوى وعلى
هذا لو مات بشرب الخمر مات شهيداً لجواز تناوله له بل وجوبه عـش (قوله والسلامة)
مبتدأ قطع خبر في محل نصب على الحال أو لا محل لها على الاستئناف اهـ مـد (قوله بخلاف
الدواء) فإنه سيأتي أنه لا يباح تناولها صرفاً للتداوى لعدم القطع بنفعها فيه بل نفع الدواء
موهوم فقد لا يحصل بها الشفاء والاولى أن يقول للقطع بعدم نفعها (قوله وهذه) أي الاساغة
رخصة واجبة قال الشيخ مـر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة أخذاً
من حصول الإكراه المبيح لها بخوضه شرباً شديداً اهـ مـر حوى (قوله ولو بولوا) وان كان
من غلط قل (قوله ووجب حده) مرجوح والمعتدل لاحتمال الشبهة وكذا يقال في الدواء
انه ان لم يجد غيرها للاحرمه ولا حد وان وجد غيرها حرم ولا حد والكلام في شربها صرفاً والاولى
فيجوز للتداوى بها في كسوف غيرها من التبعات قل واطهره قوله ان لم يجد غيرها
لاحرمه ولا حد منافع المساقاة من اطلاق حرمة تناولها للتداوى اهـ مـد (قوله من جهل
كونها خمر) الاول أن يقول من جهل الحرمة وكان معذوراً والذي ذكره لا يناسب الاول قال
علمائها (قوله ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتنة الخ) عبارة الشورى وإذا سكرت بما شربه
تداوى وعطش أو اساغة أقسمه قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به في الارشاد لانه تسعد
الشرب لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كما قاله في الروض اهـ (قوله مسكراً) الاول مسكراً
لانه خبر ان الآن يقال هو معمول لمخدوف هو الخمر تقديره لم أعلم أن الذي شربته يكون مسكراً
اهـ ايج ولا حاجة لهذا التكلف لانه لغة كافى * أن حرراً أسداً * ويجوز في بعض النسخ
لم أعلم كون الخمر لكنها مصلحة (قوله لم يحد) قال قل ولم يحرم اهـ وانما يذكره الشارح
لأن مدعى الجهل ولو كاذباً يقبل منه في دعوى الحد وأما الحرمة وعدمها فتبنى على صدقه
وعدم صدقه في نفس الامر اهـ مـد (قوله بدردي) وهو ما يبقى أسفل اناء ما يسكر فنجسنا
(قوله ولا يجتنب شربه) أي المسكر فيما بالتقدير لشمع غير المأكول لكن يرد عليه عطف قوله
ولا يجزى الخ الا أن يقال انه خاص بالمائعات اهـ مـد (قوله ولا يجزى) أي ولا بأكل خبز الخ
(قوله أكلته النار) نظريه قل بل قال انه غير مستقيم وله وجهه أن الباب مشتمل
على عين المسكر (قوله ولا يجهون هو) أي المسكر فيه (قوله بخلاف مرقه) أي مرق
اللحم المطبوخ بالخمر فرقه هو الخمر كما يدل عليه قوله لبقاء عينه (قوله أو غمس) بتشديد الميم وفي
المصباح غمس في الماء غمساً من باب ضرب فانغمس هو اهـ فالميم مخنفة (قوله أو ردت) بفتح الراء
يقال ردت الخبز ترداً من باب قتل أي فت مصباح وقوله به أي فيه (قوله ويجزى تناول الخمر)
أي الصرف لدواء أو عطش أي ولا يحد لذلك وان وجد غيره لشبهة قصد التداوى شرح المنهج
قال سم وشمل حرمة شربه للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك والاجاز بل وجب كما نقله الامام
عن إجماع الصحابة وهو واضح ولا يبعد أن يلحق بالهلاك الخمر وتلف عضو أو منفعة اهـ ويؤخذ
من ذلك أنه لو شرب الصغير راحة المسكر وخيف عليه ان لم يسق منه جوارسقيه منه ما يدفع عنه

الضرر وهو ظاهر اه برماوى وبعبارة ع ش على م د فرع ثم صغير رائحة وخيف عليه
 اذ لم يسبق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضرر قال م د ان خيف عليه الهلاك أو مرض
 يقضى الى الهلاك جاز والال يجرى سم المناسب أن يقول ويجب (أقول) لو قيل يكفى بجر ضرر
 تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداد بالطفل لم يكن بعيدا اه اه (قوله وما دل عليه
 القرآن) أى من قوله تعالى يسألونك عن الخمر الخ (قوله هذا اذا تدوى بصرفها) لم تظهر
 هذه المقابلة لأن حكم التدوى بها صرفة كحكمه مخلوطة وهو ان وجد غيره حرم ولا خذوان لم
 يوجد غيره لاحرمه ولا خذنى كل منهما وظاهر الشارح أن التدوى بها صرفة حرام مطلقا ولو مع
 عدم وجود غيرها وقد علمت أنه ليس كذلك وأما حكم العطش فيحرم مطلقا ولو مع عدم وجود
 غيرها الا ان أدى عدم الشرب الى تلف نفس أو عضو أو منفعة فيجب الا أن يجاب عن الشارح
 بأن بين الصرف والمخلوط فرقان جهة أخرى وهى أنه اذا كانت صرفة ووجد غيرها يحرم
 ولا خذنى الاصح وقيل بمخاطبة اذا كانت مخلوطة ووجد غيرها وتادى بالمخلوط فلا خذنى
 اتفاقا وأيضا اذا وجد غيرها وهى صرفة تكون الحرمة حرمة الخمر واذا كانت مخلوطة ووجد
 غيرها تكون الحرمة حرمة المتنجس وهى أقل من حرمة الخمر وقول الشارح بعدم مشقة اساغة
 القيمة بخلاف الدواء بها يقتضى أنه حرام مطلقا أى وجد غيرها ولا يجاب بأنه راجع لقوله
 والسلامة بذلك قطعية أى بخلاف الدواء فإنه مظنون (قوله أما الترياق الخ) ليس مذكرا
 مع قوله سابقا ولا مجنون هو فيه لأن ما ذكره هنا فى مقام جواز التدوى به وما مر فى بيان أنه
 لا يحد به فاندفع ما فى الحاشية كما قرره شيخنا ويقال فيه دراق وطراق وفيه ثلاث لغات وأولها
 مكسورا ومضموم فالجموع ستة (قوله ولو كان التدوى الخ) للغاية للرد على من يمنع
 التدوى للتعجيل وهى غاية فى قوله يجوز وبعبارة زى ويجوز التدوى بصرف النجس الا
 المسكرو ولو تعجيل شفاء بشرط اخبار عدل عارف أو معرفة نفسه اه (قوله بذلك) أى بالترياق
 ونحوه من كل شئ مجنون بالخمر (قوله والند) نوع من الطيب (قوله لا يجوز بيعه) كذا
 فى الروض قال شارحه قال فى الاصل وكان ينبغى أن يجوز كالذوب المتنجس لا مكان طهره
 بنقعه فى الماء (قوله ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الاشربة) بنحو بيع لقطع عضو
 اه قال ع ش على م د وهل من ذلك ما يقع ان أخذه كرا وتعذر عليه اقتضاها
 الا باطعامها ما يشب عقلها من نحو بيع أو حشيش فيه نظر ولا يبعد أنه لأنه وسيلة الى تمكن
 الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها لم يحصل به لها أذى لا يحتمل منه له
 فى ازالة البكارة اه (قوله وأصل الجلد) أى الغالب ذلك فلا يرد المريض فإنه يضرب بعشكال
 اه شيخنا وكتب اح على قوله وأصل الجلد الخ شامل لحد الزنا والشرب والقذف وهو
 كذلك والسوط كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيور تلوى وتلف سعى بذلك لانه بسوط
 اللحم بالدم أى يخطئه به سم زى (قوله وأطراف ثياب) أى ولا بد من شق طرف الثوب
 وقتله حتى يؤلم اه م د (قوله أى الشارب) لم يقل أى يجد الشارب للخلاف الذى
 ذكره من أن الثمانين كلها حادثة والزائد على الأربعين تعزير اه دل بإيضاح (قوله وكل سنة)
 أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) الاشارة لكونه أربعين لانه هو الصادر من النبى صلى الله

وما دل عليه القرآن من أن فيها
 منافع للناس انما هو قبل تحريرها
 وان سلب بقاء المنفعة فحصر بها مقطوع
 به وحصول المشقة بها مظنون فلا
 يقوى على ازالة المقطوع به وأما
 تحريمها للعطش فلانه لا يزيل به بل يزيده
 لأن طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب
 وشربها يدفع الجوع كشر بها الدفع
 العطش هذا اذا تدوى بصرفها أما
 الترياق المجهون بها ونحوه مما تستهلك
 فيه فيجوز التدوى به عند فقد
 ما يقوم مقامه مما يحصل به التدوى من
 الطاهرات كاللندوى بنجس كل لحم حية
 وبول ولو كان التدوى بذلك لتعجيل
 شفاء بشرط اخبار طبيب مسلم عدل
 بذلك أو معرفته للتدوى به والسنة
 بالفق المجنون بخمر لا يجوز بيعه للنجاسة
 ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير
 الاشربة لقطع عضو متأكدا أما
 الاشربة فلا يجوز تعاطيها لذلك وأصل
 الجلد أن يكون بسوط أو يدا ونعال أو
 أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه
 صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد
 والنعال وفى البخارى عن أبى هريرة
 رضى الله تعالى عنه قال أنى النبى صلى
 الله عليه وسلم يسكران فأمر بضربه
 فثمان من ضربه بيده وثمان من ضربه بنعله
 وثمان من ضربه بثوبه (ويجوز) للإمام
 (أن يبلغ به) أى الشارب الخمر (ثمانين)
 على الأصح المنصوص لما روى عن على
 رضى الله تعالى عنه أنه قال جلد النبى
 صلى الله عليه وسلم أربعين وجلداه
 بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا
 أحب الى

لانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى اقترى وحده الافتراء ثمانون والزيادة على الاربعين في الحز وعلى العشر في غيره (على وجه التعزير) لانها لو كانت حدا لما جاز تركها وقيل حدلان التعزير لا يكون الاعن جنباية محقة واعترض الاول بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه وأجيب بأنه الجنائيات تولدت من الشارب ولهذا استحسن تعبير المنهاج بتعزيرات على تعبير الحز بتعزير قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا فان الجنائيات (١٦٦) لم تنصق حتى يعزروا الجنائيات التي تولد من الحز لا تنحصر فتعزير الزيادة

على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفا طائفة مشعرة بأن السكك حد وعليه فحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بأن يتهم بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام اه والمعتمد أنها تعزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد (ويجب عليه) أي الشارب المقيد بما تقدم (الحد بأحد أمرين) اما بالبينة وهي شهادة رجلين أنه شرب خرا أو شرب مما شرب منه غيره فسكرو منه (أو الاقرار) بما ذكره لان كلام البينة والاقرار حجة شرعية فلا يحسد بشهادة رجل واحد لأن البينة ناقصة والاصل براءة الذمة ولا بالبينة المردودة لما سرق في قطع السرقة ولا بيمين خرو وسكرو في الاحتمال أن يكون شرب غافلا ومكرها والحد يدرا بالشبهة ولا يستوفيه القاضي بعلمه على الصحيح بناء على أنه لا يقتضي بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد العبد يستوفيه بعلمه لاصلاح ملكه ولا يشترط في الاقرار والشهادة تفصيل بل يكفي الاطلاق في اقرار من شخص بأنه شرب خرا وفي شهادة بشرب مسكر وشرب فلان خرا ولا يحتاج أن يقول وهو مختار عالم لان الاصل عدم الاكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه فنزل الاقرار والشهادة عليه وقبيل رجوعه عن الاقرار لان كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه (تمة) لا يحد

عليه وسلم بدليل سياق الحديث وفيه أن ما فعله عمر اشترين الصحابة فصار اجاعا فاجاعا وبوجه المخالفة وأجيب بأن الاجماع على جواز الزيادة لا على نفسها حل فالظاهر رجوع اسم الاشارة للثمانين لانه أقرب مذكور وهو من كلام على الراوى وبعبارة الشورى وهذا أي الثمانون لما يأتي في قول الشارح ورواه على رضي الله عنه وبعبارة شرح حر ورواه على لكن رجوع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين (قوله لانه اذا شرب الخ) على لقوله على الاصح المنصوص والضمير راجع للشخص اه زى لكن المناسب لما بعده أن يكون على لقوله وهذا أحب إلى ويكون اسم الاشارة راجعا للثمانين (قوله هذى) بذال معجمة أي خلط وتكلم بما لا ينبغي كافي المصباح وفي القاموس هذى هذى هذيانا تكلم بغير معقول لمرض أو غيره اه وهو من باب ضرب كاهو قاعدة القاموس (قوله اقترى) أي كذب وقذف (قوله وحد الافتراء) أي القذف ثمانون يلزم عليه ترك حد الشرب لانه جعل الثمانين حد القذف فلا ينجح الدليل المدعى كذا قرره شيخنا اه (قوله على وجه التعزير) الاول على وجه التعزيرات (قوله وقيل حد) ويترب على أنه تعزير الضمان بالتلف وعلى أنها حد عدم الضمان اه مد (قوله واعترض الاول) هو كونها تعزير (قوله وعليه فحد الشارب) هذا أحسن الاجوبة (قوله ولا باليمين المردودة) لان اليمين المردودة وان كانت كالاقرار الا أن استمراره على الانتكار بمنزلة رجوعه ورجوعه مقبول وهو حسن اه طبلاوى وبعبارة ع ش على مر قوله وحد باقراره أي الحقيقي زى واحترزه عن اليمين المردودة واعل صورته أن يرى غيره بشرب الخمر فيدعي عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطلب الساب اليمين من نسب اليه شرها فيشتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على اليمين المردودة (قوله لما سرق قطع السرقة) كذا في خط المؤلف لكن الاول لما يأتي في قطع السرقة وعذره في ذلك أنه نقل عبارة غيره واتفق أن المنقول منه قدم ما يتعلق بالسرقة على الشرب اه اح (قوله بل يؤخر وجوبا) فيه أنه يناقيه ما تقدم من حديث السكك ان الذي أمر النبي بضربه الا أن يجعل ما تقدم على ما اذا كان له نوع احساس وما هنا على خلافه أو يحمل على أنه شرب بعد افاقته (قوله الاعتداده) أي ان كان له نوع احساس ولعل الحديث المتقدم يحمل على ذلك (قوله وسوط الحدود) هذا عام في جميع الحدود ويحد الرجل قائما والمرأة جالسة ويجعل عند المرأة محرم أو امرأة تلف عليها ثيابها اذا انكشفت ويجعل عند الخنثى محرم لاجل أجبي ولا امرأة أجنبية وظاهر كلامهم أنه يفعل به ذلك وان لم يرض الحدود ولا يمين في مافيه من زيادة الفضيحة مع مخالفة المأثور كما قاله حل ويحدذ والهشة في مجل حال واستحسن الماوردى ما أحده أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لانه استلها اه قل على الجلال ولا يتولى الجلد الا الرجال ولومن أتى وخنثى لان الجلد ليس من شأن النساء اه (قوله وهو الفصن) أي الرقيق (قوله ويقرق الضرب) أي وجوب اقيقه وفيما بعده فان خالف حرم ومع ذلك لومات الحدود لان ثمان لانه تولد من مأموه في الجمل وليس مشروطا بالامانة العاقبة بخلاف

حال سكره لان المقصود منه الردع وان جروا لتسكيل وذلك لا يحصل مع السكر بل يؤخر وجوبا الى افاقته ليرتدع فان المهر حذ قبلها في الاعتداده وجهان أحدهما كما قاله البلقيني الاعتداده وسوط الحدود والتعازير بين قضيب وهو النقص وعصا غير معتدلة وبين رطب ويابس أن يكون معتدل الجرم والرطوبة للتباس ولم يصرح حوا وجوب هذا ولا يندبه رقنية كلامهم الوجوب كما قاله الركني ويفرق الضرب على الاستناء فلا يجمعه في موضع واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك

المعز فان التالف بالتعزير مضمون ومحل عدم الضمان بالحد اذا لم يزد عليه فان زاد وتلف به وبما زاد ضمن بالقسط اج (قوله ويجنب المقاتل) أي وجوباً فيحرم ضربه عليها فان ضربه على مقتل فأتى ضمانه وجهان كالوجهين فيما لو جلدته في حر أو برد مقرطين قاله الدميري ومقتضاه نفي الضمان اه مر وكتب حل على قول المنهج ويتق المقاتل أي وجوباً فلو مات لاضمان لانه تولد من مأوربه في الجمله وليس مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف التعزير (قوله وثغرة نحر) بضم المثلثة وهي النقرة التي في وسطه والجمع نغمر مثل غرفة وغرف فالنقرة بالمثلثة كالنقرة بالنون لفظاً ومعنى وجعاً (قوله بخلاف الرأس) أي فلا يجب اجتنابه فيجوز الضرب عليه أي حيث لم يترتب عليه محذور تيم بقول طبيب ثقة والاحرم جزاً لعدم توقف الحد عليه وحيث كان عليه شعر فلو لم يكن عليه شعر لقرع أو حلق اجتنابه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من أمره بالجلاد بضربه وتعليقه بأن فيه شيطناً ضعيفاً ومعارضاً بما روي عن علي كافي مر (قوله فانها مغطاة) كذا في خط المؤلف والاولى فانه مغطى اذ الرأس مذكر لكن رأيت لبعضهم أن الرأس تؤنث في قوله لاهل اللغة اج (قوله اضرب الرأس) محمول على ما اذا كان بها شعر ولم يحصل محذور تيم أو هو ضعيف من جهة الاطلاق وعدم التفصيل (قوله ولا تشد) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذي بذلك والاكره اه حل وفي قول على الجلال ولا تشيده أي المجدود ولو أثنى واليد من رد مضاف فيشمل اليدين معافيرهم شديهما عند شحنا مر ويكره فقط عند خيط والاول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤوله (قوله ولا تجرد ثيابه الخفيفة) أي التي لا تمنع أثر الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف لخواجة محشوة بل يتجه وجوب نزعه ان منعت وصول الالم المقصود اه قال ع ش على مر وينبغي حرمة ان كان على وجهه من ركعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى كقميص لا يلبق به أو ازار فقط (قوله وبم يضبط) هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ ولم يضبط وهو تحريف اه أج (قوله في كل دفعة) بفتح الدال أي مرة من مرات التفريق (قوله ويكره الخ) هذا ان لم تحصل نجاسة والاحرم اه قاله

* (فصل في حد السرقة) *

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانها مع فتح السين وكسر ها وذكروا المصنف بعد ما تقدم مناسبتها في أن كلامه الكائن ومن الكلمات الخمس وقدمها على قطع الطريق لانها كالجزء منه ولعمومها وخفائها وقلة الحد منها قل ولو قال الشارح في حد السرقة وشروطها كان أولى لانه ذكر الامرين وأول من حكم بقطع السارق في الجاهلية الوليد بن المغيرة كما قاله الدميري (قوله الواجب بالنص) أي بأية والسارق والسارقة الى آخر الآية وشرع القطع فيها لحفظ المال لان حداً أحد الكلمات الخمس وكان الحد فيها بقطع آلتها لانه الاصل واعدت تعطيل المنفعة عليه من أصلها قل على الجلال وقدم السارق على السارقة عكس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تنعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل بالتهوة والمرأة أشد شهوة واختلوا هل هي أي آية السرقة عامة خصت أو جملة يفت وقال البلقي القرأة المتواترة والشاذة كلاهما مجمل لان قوله فاقطعوا أيديهما مجمل لم يبين اليدين من

ويجنب المقاتل وهي مواضع يسرع القتل اليها بالضرب كقلب وثغرة نحر وفرج ويجنب الوجه أيضاً فلا يضربه لخبر مسلم اذا ضرب أحداكم فليشق الوجه ولانه مجمع الحسن فيعظم أثر شينه بخلاف الرأس فانها مغطاة غالباً فلا يخاف تشويهه بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه قال للجلاد اضرب الرأس فان الشيطان في الرأس ولا تشديد الجلود ولا تجرد ثيابه الخفيفة تماماً يمنع كالبية المحشوة فتزج عنه مراعاة المقصود والحد ويوالي الضرب عليه بحيث يحصل زجر وتسهيل فلا يجوز أن يفرق على الايام والساعات لعدم الايام المقصود في الحدود وبم يضبط التفريق الجائز وغيره قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة أثم له وقع كسوط أو سوطين في كل يوم فهذا ليس بحد وان ألم وأثر به له وقع فان لم يتخلل زمن يزول فيه الالم الا قوله كنى وان يتخلل لم يكف على الاصح ويكره إقامة الحدود والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في أدبه

* (فصل في حد السرقة) *

الواجب بالنص والاجماع

اليسار ولا محل القطع وقوله فاقطعوا ايمانهم ما جملة أيضالم بين اليدين من اليد أو الرجل ولا محل
القطع أهو الكوخ أو غيره اه مد على التحرير (قوله أخذ المال الخ) ليس فيه بل مثله
الاختصاصات فانها تسمى سرقة لغة وأما ذكر المال في المعنى الشرعي وقيد ليخرج
الاختصاص فانه ليس بسرقة شرعا وبعبارة مد أخذ الشيء مفيش على أخذ الاختصاص فيقال
له سرقة في اللغة (قوله ظلمنا) أي من حيث ذاته فلا يرد أنه لو أخذ مال نفسه من المستأجر أو
المرتته فلا قطع لأن الظلم لا من حيث ذات المال والمراد بقوله ظلمنا أي في نفس الامر فخرج
ما إذا سرق ماله بظن أنه مال غيره كإياقي وبعبارة مد قوله ظلمنا يخرج به سرقة مال الغير بظنه
مالي نفسه لا يقال يدخل فيه أخذ مال نفسه من مستأجر ومرتته فانه ظلم ولا قطع به لانه قول
أن هذا ليس ظلمنا من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قل ويعتبر في الاثم كونه عمدا
ظلمنا وفي الضمان أن يكون مالا مقولا وفي القطع كون المال نصيبا اه (قوله أبو العلام) واسمه
أحمد والمعري نسبة الى معزة النعمان وهو له يد أي مائل عن طريق أهل السنة لانه كان
معتزليا من انصار ارج وكان عالما فصيحاً بديعاً وكان ينقر الناس عن الزواج ويقول لهم يتزوجون
فتأثرون بالاولاد فيعصون الله فيكتب في صحائفكم ولذلك مكث طول عمره ولم يتزوج وكان
يلزم مستورة قد الحجام (قوله شكك) أي أو قههم في الشك والتردد والمناسب حذف به وعلى
ونسخة أشكل وعليها فلا اشكال (قوله بخمس مشين) جمع مائة أي على القول القديم أن
الدية ألف دينار (قوله وقاية النفس) أي قصد وقاية النفس التي من جلتها اليد أغلاها أي
جعلها غالية قال زى أي ولو وديت بالقليل لكثرت الجناية على الاطراف المؤدية لازهاق
النفس لسهولة الغرم في مقابلتها ولو لم تقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال اه
وحاصله أنهم أوديت بالكثير لاجل وقاية النفس وقطعت في القليل لاجل وقاية المال فتأمل اه
مد (قوله وقاية المال) أي قصد وقاية المال عن السرقة أي حفظه عنها ونسخة ذل الخيانة بدل
وقاية المال وفي نسخة وأرخصها خيانة المال أي الخيانة في المال (قوله غنية) أي غني فاعل
(قوله واركان القطع) الصواب وأركان السرقة لأن الاركان لها الاله لانه حكم يسترب عليها
وبعبارة غيره وأركان السرقة سرقة الخ وعذر الشارح أنه لو قال ما ذكر لازم عليه جعل الشيء
ركناً لنفسه ولكن لما كان يمكن الجواب عنه بأن صاحب الاركان السرقة الشرعية والركن
السرقة اللغوية كان ماسلكه غيره أولى لأن السرقة هي المقصودة والقطع حكم يترتب عليها
وبعبارة المنهج وشرحه أركانها أي السرقة الموجبة للقطع الآتي بيانه ثلاثة سرقة وسارق
ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية الخ وقوله الموجبة أشار به الى دفع التهاافت في كلامه لأن
المعنى أركان السرقة مبرقة وحاصل الجواب أن المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة
للقطع وبالثانية اللغوية وهي أخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو لا وسواء كان من حرز مثله أو لا
كما في شرح م م فلم يلزم عليه كون الشيء ركناً لنفسه (قوله والمصنف اقتصر الخ) الاول ذكره
في قوله وتقطع يد السارق الخ والثاني في قوله أن يسرق نصيبا (قوله وتقطع يد السارق) أي
أو رجله على التفصيل الآتي ولو قال ويقطع السارق الخ لكان أولى (قوله والسارقة) نفي
كلامه اكفاء وقوله ولو ذميين ورفيقين فلا يشترط في السارق الاسلام ولا الحرية وخروج بالذي

وهي لغة أخذ المال خفية وشرعا أخذ
خفية ظلمنا من حرز مثله بشرط تاتي
ولما نظم أبو العلاء المعري البيت الذي
شكك به على أهل التريفة في الفرق
بين الدين والدية والقطع في السرقة وهو
ليست بين الدين والدية وبين الدين والدية
بأن ينجس مدين بعد جلودت
بأن ينجس مدين بعد جلودت
بأن ينجس مدين بعد جلودت
بأن ينجس مدين بعد جلودت

أجاب القاضى عيسى الوهاب المالكي
بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها
وقاية المال فافهم حكمة الباري
وقال ابن الجوزي ما سئل عن هذا
كانت أمينة كانت ثمنه فلما طنت
هانت وأركان القطع ثلاثة مسروق
وسرقة وسارق والمصنف اقتصر على
السارق والمسروق فقال (وتقطع يد
السارق) والسارقة ولو ذميين ورفيقين

غيره ولو معاهد فلا يقطع وان شرط قطعه بذلك زى والحاصل أنه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار وعلمه بالتحريم وأن لا يكون مأذوناً له من المالك وأن لا يكون أصلاً أو فرعاً أو رقيقاً أحدهما ويشترط في المسروق أربعة شروط كونه ربيع دينار خالصاً وقيمه وكونه ملكاً لغيره وكونه لا شبهة له فيه وكونه محرراً بحريته وأما كونه محترماً فيغني عنه الأول فتأمل وقوله ورقيقين أى من مال غير السيد (قوله ومراده بالشرط الخ) فيه نظر لأن ما عبر به المصنف انما هو الشرط وهو قوله أن يسرق وأما المال فهو الركن ولم يعتد منه الشرط فكان الأولى ابقاء المتن على ظاهره (قوله لما ذكر) أى لعدم تكليفه ولو علم السرقة لنصوّره فسرقه فلا قطع لأن للصيوان اختياراً كما في شرح الشارح على المنهاج (قوله المشار اليه أنه من الأركان) فيه نظر لأن الركن هو المال المسروق وأما بلوغه نصاباً فهو شرط فيه قل (قوله نصاباً) أى يقينا فلا يشك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقيمين أو الشاهدين فلا قطع مطلقاً لصاحبه الخلف على الأكثر للتقويم اذ لم يحلف الاخذ على الأقل قل على الجلال وشذ من قطع بأقل من ربيع دينار وخبرنا عن الله السارق يسرق البيضة والحبل فقطع يده اتمان يراد البيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوى ربيعاً كحبل السفينة أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير اهـ سل ولا قطع الا اذا أخرجه من الحرز فلو دخل الحرز وأخذ النصاب وقدر عليه المالك قبل أن يخرج كما يقع كثيراً فلا قطع (قوله ولو كان الربع لجماعة الخ) أشار به الى أنه لا يشترط في النصاب اتحاد مالكة اهـ مـ د (قوله وأن يكون خالصاً) وان يحصل من مغشوش كما قاله البرماوى وهذا من الشارح زيادة على المتن فهو معطوف على المتن وكان يكفيه أن يقول خالصاً بعد قول المتن نصاباً ويستغنى عن هذا التطويل والبعد عن المتن وبعبارة قل قوله وأن يكون خالصاً ليس قبل هذه ما يصح عطفها عليه والاقرب كونها وصفاً للنصاب وضميرها عائداً اليه اهـ وقوله ليس قبل هذه الخ ممنوع بل هو معطوف على قوله أن يسرق فيه يكون من جملة الثالث كما قرره شيخنا (قوله فان كان في المغشوش الخ) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اهـ زى ويعتبر في الفضة القيمة مطلقاً لـ ح ل لأن النصاب ربيع دينار وهو لا يكون الا ذهباً فتقوم الفضة به ولو كانت مضروبة فالصور ثلاثة اعتبار الوزن فقط اعتبار الوزن والقيمة اعتبار القيمة قال ع ش على مـ ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية وعشرين نصف فضة (قوله ما قيمته ربيع دينار) أى يقيناً بأن يقطع المقومون أن قيمته ذلك والا فلا قطع اهـ زى (قوله لأن الأصل) على القول ما قيمته ربيع دينار والمراد بالأصل الغالب (قوله وتعتبر قيمته ربيع) أى ربيع وهذه الجملة جعلها الشارح متعلقة بمحذوف وهو قوله ومثل ربيع الدينار ما قيمته ربيع دينار وجعلها منقطعة عن المتن وحاصل ذلك أنه غير اعراب المتن لفظاً ومعنى اذ قوله ربيع دينار في كلام الشارح منصوب على نزع الخافض بعد أن كان مرفوعاً على الخبرية هذا وجه تغييره لفظاً ووجه تغييره معنى أنه جعل هذه الجملة متعلقة بمحذوف وجعلها منقطعة عن المتن كما علمت (قوله فلو نقصت قيمته) أى لخص سعر مثلاً (قوله كقراضة) بضم القاف كما في المختار أى ما سقط

(بسته) بل بعشرة (شرائط) كما
ستعرفه ومراده بالشرط هنا ما لا يثبت
منه الشامل للركن وغيره لأنه ذكر من
جملتها المسروق وهو أحد الأركان
كما في الأول (أن يكون) السارق
(بالغا) فلا يقطع صبي لعدم تكليفه
(و) الثاني أن يكون (عاقلاً) فلا
يقطع مجنون لما ذكر (و) الثالث
وهو المشار اليه أنه من الأركان (ان
يسرق نصاباً) وهو ربيع دينار فأكثر
ولو كان الربع لجماعة اتحد حرزهم لخبر
مسلم لا يقطع بيسارق الا في ربيع دينار
فصاعداً وأن يكون خالصاً الا الربع
المغشوش ليس بربع دينار حقيقة
فان كان في المغشوش ربع خالص وجب
القطع ومثل ربع الدينار ما قيمته ربيع
دينار لأن الأصل في التقويم هو الذهب
انما الص حتى لو سرق دراهم أو غيرها
قومت به وتعتبر (قيمه ربيع دينار)
وقت الانخراج من الحرز فلو نقصت قيمته
بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن
التقويم يعتبر بالمضروب لو سرق ربيع
دينار مسبوكة أو حلياً أو نحوه كقراضة
لأنه يساوى ربعاً مضروباً فلا قطع به

قوله وان ساواه غير مضروب المضروب الفاعل
غير مضروب المضروب والفاعل المضروب
بجمع الجي غير مضروب والفاعل المضروب
بجمع الجي غير مضروب والفاعل المضروب
بجمع الجي غير مضروب والفاعل المضروب

بالقرض وقرض من باب ضرب (قوله وان ساواه غير مضروب) لا يفتي ما فيه من مساواة الشيء
لنفسه لأن كلامه معتبر في المسبول ونحوه وهو غير مضروب فالغاية غير مستقيمة فالصواب
اسقاطها لأن القرض أنه سرق ربع دينار غير مضروب والمعنى على الغاية سواء ما مضروباً
أو غير مضروب مع أن قرض المسئلة في غير المضروب والجواب أن المساواة مختلفة فقوله
لاتساوى ربعاً مضروباً أي في القيمة وقوله وان ساواه غير مضروب أي في الوزن فمع المعنى
وحصلت الفائدة لكن يبقى التكرار لأن الكلام مقروض في سرقه ربع دينار غير مضروب
(قوله بأكل) والظاهر أن مثل ذلك بلغ الدراهم لأنه بعد أن لا فاعلاً كذا قاله الحلبي والعقد
في ذلك أنه لو ابتاع جوهرة أو دراهم أو دينار لم يخرج منه فلا قطع عليه لتنزل ذلك منزلة
الانلاف بخلاف ما إذا خرجت منه بعد ذلك فإنه يتقطع كما لو أخرجها في ربع أو غيره كما قاله
الزيادي واعقده وضعف بعضهم ما في الحلبي من إطلاق عدم القطع بالابتلاع اهـ (قوله
كأحراق) ومثل الأحراق ما لو تضمن أي تلتصق بطيب في داخل الحرز وان جمع من جمعه
بعد خروجه نصاباً لأن استعماله بعد اتلافه كالطعام زى ايج (قوله اشترك اثنان) أي
مكلفان بأن أغرياه معاً فان كان أحدهما غير مكلف أو أعجمياً معتق وجوب طاعة الأمر قطع
المكلف أن أمر الأجنبي أو غير المميز لأنهما كالآلة له وهذا التفصيل إذا اشتركا فكان امتياز
كل بمسارقة فلكل حكمه (قوله في أخراجه) أي الدون (قوله رث) أي خلق أي بال
وفي المختار الرث بالفتح البالي وجمعه رثا بالكسر ودرث يرث بالكسر رثا بالفتح (قوله
في جيبه تمام نصاب) أي منضم إلى قيمة النوب وهذا مستفاد من قوله تمام (قوله والجهل
بجيبه) أي أو وجوده فالأول راجع لما قبل الغاية والثاني للغاية اهـ وكان الأولى والجهل به
لأن الغرض أن كلاماً من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقيد بالجنس وقياسه على الصفة
تأمل (قوله ونصاب) أي ويقطع بنصاب الخ (قوله أن يأخذه) ليس قيداً بل المدار على
أخراجه من الحرز وان لم يأخذه وعبارة المنهج أو بنصاب انصب من وعاء ثقبه له وإن انصب
شياً فسيأخذه اهـ وان لم يأخذه ومثل النقب قطع الجيب كما قاله زى ولذلك يلغز ويقال لما انصب
يقطع وان لم يأخذه ما لا يدخل حرزاً اهـ ولو أخذ ما لم يكن بعد انصابه قبل الدعوى به هل
يسقط القطع لأن شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظر فليراجع سم على ج والاقرب سقوط
القطع (قوله اوام المراح) بقا الهمة من اوام أو قصرها والمراح مأوى المشاة لئلا (قوله
بمخاطرة) أي بسبب خوف أخذه أي الخوف الحاصل بأخذه (قوله جرأه المالك) أي سلطه
وهو بتشديد الراء وقوله ومكنه عطف على جرأه عطف تفسير وقوله بتضييعه الباء جمع من
كما هو في بعض النسخ وهي صلة لمكنه ويصح أن تكون الباء لليسية أي بسبب تضييع المالك
أي لم يكن له لم يضعه في حرز مثله فتكون صلة مكنه محذوفة أي منه (قوله بلحاظ) أي ملاحظ
بلاحظه أي بملاحظته والنظر إليه والحاظ بكسر اللام وهو المراقبة مصدر للاحظه والمراد به
الملاحظ من إطلاق المصدر على اسم الفاعل أما بفتحها فهو مؤخر العين من جانب الأذن بخلاف
الذي من جانب الأنف فيسمى الموق اهـ ولا يقدح في دوام الحياض القسرات العارضة عادة
فاذا أخذ السارق حينئذ قطع فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أولاً

وان ساواه غير مضروب لأن المذكور
في الخبر لفظ الدينار وهو اسم للمضروب
ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع وقيته
بالصفة ربع نظراً إلى الوزن الذي لا بد
منه في الذهب ولا ينقص قبل أخراجه
من الحرز عن نصاب بأكل أو غيره
كأحراق لا تنفاه كون المخرج نصاباً ولا
بما دون نصابين اشترك اثنان في أخراجه
لأن كلامهم مالم يسرق نصاباً ويقطع
بنوب رث في جيبه تمام نصاباً من حرز
جهله السارق لأنه أخرج نصاباً من حرز
بقصد السرقة والجهل بجيبه لا يؤثر
كالبطلان بصفته ونصاب فظنه فلو سا
لا يباين لذلك ولا أثر لظنه والرابع أن
يأخذه (من حرز مثله) فلا قطع بسرقة
مالم يسرق حرزاً خيراً أي داود لا قطع
في شيء من المشاة الأفعياء أو المراح
ولأن الحناية تعظم بمخاطرة أخذه من
الحرز فيحكم بالقطع زجراً بخلاف
ما إذا جرأه المالك ومكنه بتضييعه
والأحرار أن يكون بلحاظ له بكسر اللام
دائم

فنبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القلع كما قاله ع ش على م ر (قوله
أوحصانة موضعه مع لحاظ) يقتضى أنه لا بد من الأمرين دائماً وأبداً وليس كذلك بل على
تفصيل يعلم من المنهج فكان ينبغي أن يقول أوحصانة مع لحاظ في بعض الصور وحاصله
أن المحل أن كان حصينا منفصلا عن العمارة فلا يشترط دوام الملاحظة بل الشرط كون
الملاحظ يقظا ناويا سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا وإنما مع إغلاق الباب وإن كان المحل
في العمارة فلا يشترط قوة الملاحظ ولا يقظه بل الشرط كون الباب مغلقا مع وجود هذا
الملاحظ أو قظه مع يقظته زمن أمن نهارا وأما إن كان الباب مفتوحا فإن كان الملاحظ متيقظا
كانت محرزة والافلا فعمل أنهم لا تدرك الحصانة وحدها وقد تنكفي الملاحظة وحدها وقد
يجتمعان وقد ينشل لافراد الحصانة بالراقد على المتاع كما قاله ع ش وبالمقابر المتصلة بالعمارة
فإنها حرز للكفن وبعبارة المنهاج وشرحه الشرط الرابع كونه محرزا وإنما يتحقق الأحرار
بملاحظة للمسروق من قوى مستيقظ أوحصانة موضعه وبدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي
لأن الشرع أطلق الحرز ولم تضيف له اللغة فراجع فيه إلى العرف وهو مختلف باختلاف الأحوال
والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرر ضائع بتقصير مالكه ولا يرد على ذلك الثوب
إذا نام عليه فهو محرر زرع انتقامه لأن النوم عليه المانع من أخذه غالباً منزلة ملاحظة
وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم أن
أمانة خلقه فحوز الجمع لا مانعة جمع فحوز الخلق اه وقوله منزل منزلة ملاحظته يجوز أيضاً
أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة أى بأن يقال المراد
بالموضع ما أخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه ع ش على م ر (قوله
فعرصة دار) العرصة الحصن والصفة المصطبة وهذا بالنسبة لغير السكان كما في شرح م ر وهذا
كلام مستأنف والغرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرر مع قطع
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها اه (قوله والخانات)
أى وبيوت الخانات وهى الوكائل وبيوتها الحواصل والطبقات التى فيها وقوله والاسواق
أى وبيوت الاسواق وهى الكاكن ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع فدخل شخص وسرق
منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أو يشتري فلا ولو أذن في دخول فحوداره لشراء قطع
من دخل سارقاً لا يشتريه وإن لم يأذن قطع كل داخل شرح م ر ومنه الجامع فمن دخله لغسل
وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والآخر بالنظر إلى
كثرة الزحمة وقتها اه ع ش على م ر واعلم أنه إذا كان باب الدار مفتوحاً وباب الغرفة
أو القاعة مغلقاً ودخل السارق فأخرج الشيء من داخل الغرفة مثلاً إلى صحن الدار وقطع بذلك
وإن لم يأخذه لانه أخرجه إلى محل الضياع بعد أن كان محرزا وأما إذا كان باب الغرفة مثلاً
مفتوحاً وكباب الدار وأخرجه السارق من داخل الغرفة إلى صحن البيت فلا قطع وكذا
لو أخذه معه لأن المال غير محرر وأما إذا كان البابان مغلقين أو باب الدار مغلقاً ودون باب
الغرفة فكذلك لا قطع إذا أخرجه من داخل الحرز إلى صحن البيت لانه لم يخرج من تمام الحرز
فإن أخرجه إلى خارج الحرز قطع كما يعلم من المنهج (قوله المنبعة) أى الحصينة أى للعادة

أوحصانة موضعه مع لحاظ له
والمحكم في الحرز العرف فإنه لم ينعى
في الشرع ولا اللغة فراجع فيه إلى
العرف كالقبض والأحياء ولا شك أنه
يختلف باختلاف الأموال والأحوال
والأوقات فتصديقه يكون الشيء حرزاً في
وقت دون وقت بحسب صلاح أحوال
الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه
وضبطه الغزالي بما لا يبعد صاحب
مضيعة الفعرة دار وصفتها حرز
خسيس آنية وثياب أمان نفسها خزانة
بيوت الدور والخانات والاسبواق
المنبعة

المطرقة بذلك ومن ثم لودفن ماله بالعصراء لم يقطع سارقه اه زى (قوله ويخزن) بفتح الزاي
 كما قاله الشوبري وهو القياس لانه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمرا دبه المكان الذي يخزن
 فيه داخل محل آخر كخزانة وصندوق قتره شيخنا قال حل ومقتضاه أن بيوت الدور
 والخانات لا تكون حرزا للنقد والحلى وفيه نظر اه (قوله ويوم يهوه صهرا) وكذا يقطع بأخذ
 عمامة النائم من على رأسه ومداسه من رجله ان عسر قلعهما وكيس دراهم وكان بحيث لو أخذ
 منه اتقه حل وكذا خاتمه الذي في اصبعه وكذا سوار المرأة وخلخالها ان عسرا خراجها منها
 بحيث يوقظ النائم غالبا أخذها من كروه في الخاتم في الاصبع شرح م ر مخلصا قال ع ش
 وقياس ذلك أنه لو كان ثقب النوم بحيث لا يتقه بالتهريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه
 وماعليه اه (قوله كسجد وشارع) أى ومكان غير مفسوب شرح م ر ومنه هو ماله لو نام في
 مكان مفسوب لا يكون مامعه محرزا به ويوجه بأن المسروق منه متعبد دخول المكان المذكور
 فلا يكون المكان حرزا له (قوله ولو توسده) مالم ينقله السارق عما توسده أو نام عليه
 والافلا قطع لانه أزال الحرز قبل السرقة بخلاف ما لو حرقه من تحته فإنه يقطع والفرق أنه
 في الاولى أزال الحرز وفي الثانية هتك الحرز وبعبارة زى وفارق قلب السارق فهو ثقب
 الجدار بأنه هتك الحرز بالزالت منه أصله بخلاف فهو الثقب ثم وأما قول الجويني لو وجد جلا
 صاحبه نائم عليه فألقاه من عليه وأخذ الجمل قطع فقد خالفه البغوي فشق لا قطع لانه رفع
 الحرز أى أزاله ولم يهتكه وما قاله البغوي وجه لما تقر من الفرق بين رفع الحرز أى أزاله من
 أصله وهتك اه ولو أخذ النائم مع الجمل فلا قطع أيضا لانه لم يزل الحرز ولم يهتك ع ش
 وفي قل على الجلال فلواتقلب ولو قلب السارق ومنه رمية عن دابة وهدم سائط دار
 واسكاه حتى غاب عقله لأن ذلك من زوال الحرز لا من هتك اه وان ضم فهو العطار
 والبقال الامتعة وربطها بجبل على باب الحانوت أو أروى عليها شبكة أو خالف لوجين على باب
 حانوته فحرقها وان نام أو غاب وكذا البلا بمارس وما في الجيب والكم محرز بهما وكذا
 المربوط بالعمامة أو المشدود بها ولو استخفظ شخصا على ثوبه أو حانوته المنثوح فأجابه ضمن
 باهماله ولم يقطع بسرقة هو أو على حانوته المعلق لم يضمن باهماله ويقطع بسرقة هو ومن هنا
 يؤخذ عدم ضمان الخفراء باهمال الحوانيت المغلقة اه سم مع تصرف ولو جعل المفتاح يشق
 قريب فلا قطع كما قاله حل ومفهومه أنه اذا كان يشق يعمل بعيد وفش عليه السارق وأخذ
 يقطع وينبغي أن من حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع المالك محرزا بجيبه مثلا فسرقته زوجته
 مثلا وتوصلت به الى السرقة وسرقت فتقطع كما في ع ش على م ر (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم
 يكن له وقع حل (قوله بنقبه) الباسية (قوله وان انصب) غاية أى وان لم يأخذه ومثل
 الثقب قطع الجيب اذا وقع منه قدر النصاب وعليه الاغرام المتقدم (قوله علم المالك واعادة
 الحرز) أى باصلاحه أو غلق من المالك أو نأبه دون غيره ما لانه يغير الاصلاح ليس حرزا هذا
 ظاهر ان حصل من السارق هتك الحرز أو لم يحصل منه ذلك كأن تسور الجدار وتدل الى
 الدار فسرق من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيحصل الا كتمان بعلم المالك اذا هتك الحرز
 حتى يصلحه ع ش على م ر وبعبارة م ر في شرحه فان تخلل بينهم ما علم المالك بذلك واعادة الحرز

ويخزن حرز حل ونقد ونحوهما
 ويوم يهوه صهرا كسجد وشارع على
 متاع ولو توسده حرز له ونحوه في توسده
 فيما بعد التوسد حرز له والا كان
 توسد كسبا فيه نقدا وجوه فلا يكون
 حرز له كذا ذكره الماوردي ويقطع
 بنصاب النصبين وعما يتقه له وان
 انصب شيئا فشيئا لانه سرقة نصاب من
 حرزه ونصب آخرجه دفعتين بان تم
 في الثانية لذلك فان تخلل بينهما علم
 المالك واعادة الحرز فالثانية سرقة
 أخرى فلا قطع فيها ان كان المخرج
 فيها دون نصاب والنصاب كرون
 السارق (لاملاك له فيه) أى المسروق
 فلا قطع بسرقة ماله الذي يدي غيره

بفتح غلق باب وإصلاح نقب من المالك أو نائبه دون غيره كما اقتضاه كلام الروضة وإن لم يكن
كالاول حيث وجد الاحراز كما لا يخفى فالخراج الثاني سرقة أخرى لاستقلال كل حينئذ
فلا قطع به كالاول فالاولى أن يقول فالسرقة بعد الاحراز الثاني الخ لأن الاحراز ليس سرقة
والأبأن لم يتخلل علم المالك ولا إعادة الحرزاً وتخلل أحدهما فقط سواء اشترهت الحرزاً أم لا قطع
في الأصح إبقاء الحرز بالنسبة إلى الأخذ لأن فعل الإنسان يبنى على فعله لكن اعتماد البلقيني
فما إذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع اهـ بحروفه وقوله إبقاء الحرز اعتراض الشهاب
البرقي عبارة المنهج الموافقة لهذه معانصه هذا ليس له معنى فيما إذا تطلبت إعادة بعد العلم
لأنه حرز بالنسبة له ولغيره وإضافته كيف يقطع والقرض أن المخرج ثانياً دون نصاب في كلامه
مؤخدة من وجهين بل من ثلاثة وذلك لأن إطلاقه يوهم تصور إعادة المالك من غير علم وهو
محال اهـ والمؤاخذات الثلاث واردة على المخرج كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث لجواز
أن يشته حرز المالك بحرز غيره فيصلحه على ظن أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ودفع قوله
وأيضاً بأن القطع انما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً لانهم ماسرقة واحدة ويمكن دفع
الاول أيضاً (قوله وان كان مرهونا) بمنزلة قوله وان تعلق به حق للغير (قوله لم يقطع)
لأنه لما جاز دخوله الحرز لا خذله صار ما فيه غير محرز بالنسبة له (قوله ولو سرق
مع ما اشتراه) أي وكان دخوله باذنه وكان قاصداً للشراء والاقطع (قوله بعد تسليم الثمن)
وكذا قبله ان كان الثمن مؤجلاً (قوله لا يحصل بالموت) أي بل بالقبول بعده (قوله فان قيل
الخ) الإرادة على الصورة الثانية (قوله كسراء) كأن وكل غيره في شرائه فاشترى الوكيل
قبل اخراج الموكل له وقوله قبل اخراجه ظرف للملك (قوله قبل اخراجه من الحرز)
أي وكذا بعده قبل الرفع إلى الحاكم (قوله أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل بعضه)
هذه تقدمت بعينها ويجب أن يشارح بأنه كان يغلب عليه الاستغراق في بحر الاحدية
فيقع منه التكرار وغيره لأن قصد كإيقاع السيد السوقي من الامور التي لا تليق أن تقع من
غيره (قوله ملك المسروق) أي ملكاً سابقاً على السرقة وان قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه كما
اقتضاه اطلاقهم شرح مر وهذا عده الشيخ أبو حامد من الحيل المحترمة وعدة دعوى الزوجية
من الحيل المباحة كما في سم وعبرة ع ش على مر ولا بما إذا ادعى ملكه وان لم يكن
لائقاً به وكان ملك المسروق منه ثابتاً بينة أو غيرها وهي من الحيل المحترمة بخلاف دعوى
الزوجية في الزنا فهي من الحيل المباحة ذكره الشيخ أبو حامد وأهل الفرق بينهما أن دعوى
المالك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه بخلاف الزوجية فجوز دعوى
الزوجية فيه توصلاً إلى إسقاط الحد اهـ بحروفها (قوله دائرة) أي مسقطه وأدعاه المالك
ليس قيداً حتى لو ادعى أنه ملك سيده أو ملك بعضه أو أنه أخذ من الحرز باذنه أو أن الحرز
مفتوح أو أن المسروق دون النصاب وان ثبت كذبه كما لو زنى بامرأة فادعى أنها حليلته
كان الامر كذلك فلا قطع في هذه الصور كلها زى (قوله السارق الظريف) روى أصحاب
الغريب عن عمر أنه قال اذا كان المص ظريفاً لم يقطع اي اذا كان بليغاً جيد الكلام يحجج عن
نفسه بما يقطع الحد عنه والظرافة في اللسان البلاغة وفي الوجه الحسن وفي القلب الدكاء

وأتى المسروق أحدهما أنه له وأوله ما فكذب (١٧٤) الآخر لم يقطع المدعى لما لم يقطع الآخر في الأصح لأنه أقرب سرقة نصاب

لا شبهة له فيه وإن سرق من حرز شريكه
مالا مشتركا بينهما فلا يقطع به وإن قل
نصيبه لأن له في كل جزء حشاشا ناعا
وذلك شبهة فأشبهه من وطئ الجارية
المشتركة (و) السادس كون السارق
(لا شبهة له في مال المسروق منه)
لحديث أدروا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم صحح الحاكم إسناده سواء
في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا
بينه وبين غيره كما مر أو شبهة الناعل
كمن أخذ مالا على صورة السرقة بظن
أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه أو شبهة
الحمل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الأصول مال فرعه وإن سئل
لما بينهما من الاتحاد وإن اختلف
دينهما كما يحشمه بعض المتأخرين
ولأن مال كل منهما مرصدا لخاصة
الآخر ومنها أن لا يقطع به بسرقة
ذلك المال بخلاف سائر الأقارب
وسواء أكان السارق منهما محزرا
أم رفيقا كما صرح به الزركشي تفقها
مؤيد الله بما ذكره من أنه لو وطئ
الرفيق أمة فرعه لم يحد للشبهة ولا يقطع
أيضا بسرقة رقيق مال سيده بالإجماع
كما حكاه ابن المديدر وشبهة استحقاق
النفقة ويده كيد سيده والمبعض
كالقن وكذا المكاتب لأنه قد يعجز
فصير كما كان * (قاعدة) * من لا يقطع
بمال لا يقطع به رقيقه فكلا لا يقطع
الأصل بسرقة مال الفرع وبالعكس
لا يقطع رقيق أحدهما بسرقة مال الآخر
ولا يقطع السهم بسرقة مال مكاتبه
لما لم يقطع السهم بالمعصية المحرمة
كما جزم به المارودي لأن ماله ملكه بالحرية

في السرقة
التي هي سرقة
الحرز

أه ديمري (قوله أنه له) بدل من قوله المسروق (قوله فكذب الآخر) وقال بل سرقناه
بخلاف ما لو صدقه أو سكت أو قال لا أدري فلا يقطع أيضا لقيام الشبهة (قوله لما لم يقطع
لاحتمال صدقه) (قوله مالا مشتركا) خرج ما لو سرق غير المشترك فليقطع إن دخل الحرز
بقصد سرقة نفسه فقط لا مباح دخوله حينئذ وبعبارة قل هو أي التعاميل ينتفخ قطعه
بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك إن سرق من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما أو فيه ودخل
بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سواء في ذلك شبهة الملك) ذكر أن الشبهة
ثلاثة شبهة الناعل وشبهة الحمل وشبهة الملك وهل أي هنا شبهة الطريق انظر أه مد (قوله
على صورة السرقة) أي من حيث أنه أخذ الشيء خفية من حرزه فلا (قوله أو ملك أصله
أو فرعه) وفي الحديث الحسن أنت ومالك لباين أه ديمري (قوله لما بينهما) أنه لا يقطع
أي فلا يقطع لما بينهما الخ (قوله ومنها) أي من حاجة الآخر الخ فيكون هذا
من الحاجة نظرا لأن جعل من تعليلة أي ومن أحدها عدم قطع يده بسرقة الخ وبعبارة مد
ومنها أي ومن حاجة الآخر أن لا يقطع يده بسرقة ذلك المال أي مال كل منهما محزرا لو سرق
الآخر مال أخيه مثلا فلا يدعى أنه مال أخيه فلا يقطع وإن كذب الابن كان قال له ليس هذا مال
بل مال أخيك أه (قوله منها) أي الأصل أو الفرع (قوله فروغ) هي أربعة أولها
يتفرع على الشرط السادس وهو أن لا يكون للسارق شبهة في المسروق كمال أيه أو ابنه فذكر
من الشبهة ما لو سرق طعاما من حقه وهو لا يتقدر على ثمنه فلا يقطع لشبهة وجوب حفظ نفسه
عليه وثانيها يتفرع على الشرط الرابع وهو الاحتياط من حرزه فلا يقطع فذكر أن مثله إن لم يؤذن له
في دخول الحرز فإن أذن له فلا يقطع لكونه صار غير حرز نفسه وثالثها يتفرع على عموم أخذ
ما يساوي نصابا من حرزه فلا يقطع فذكر أنه يشتمل الخسيس من حطب وحشيش وإن تسرأ أخذ
مثلهما بسبب مولته من أرض مباحة كحجرات ورابعها متفرع على ما تقدم أن نصابا من حرزه أن يسرق
ما قيمته نصاب وقت الإخراج فذكر أن عموم الأدلة تدل على قبول ذلك لما هو معترض للثبوت
كلاطعمة والنواكح ونحوهما مد * (فرع) * إذا نُسب قبران كان القبر في بيت محرز قطع
بسرقة الكفن منه وكذا يقطع إذا كان القبر بشبهة بغير العمارة على الأصح ومنه تربة
الزينة كمنه وتر به الرميلة فيقطع السارق منهما وإن اتسعت أطرافها وينبغي أن يحمل ذلك
مالم تنفع السرقة في وقت بعد شعور الناس فيه بالسارق والا فلا يقطع حينئذ أه ع ش على مد
وان كان بمعية فلا يقطع على الأصح قال في الروضة وعزاد الإمام إلى جماعة الأصحاب ولو وضع
في القبر شيء سوى الكفن قال في الروضة قال الإمام إن كان القبر في بيت تعلق يقطع بسرقة
وان كان في المقابر فوجهان أحدهما يقطع الجهور ولا يقطع به للعادة بخلاف الكفن
لأن النضرع قطع فيه النباش وجعله محرزا لضرورة الكفن والدفن أه قال الزبدي ولا أثر
لإخراج الكفن الشرعي من اللحد إلى قضا القبر لأنه لم يخرج من تمام الحرز وبحيث بعضهم
اشتراط كون كل من القبر والميت محترما ليجزى قبري أرض معصوبة وميت حرز ولو سرق نوبا
من حجام وهذا لحارس قطع بشرط الأول استئناظ الحارس الثاني دخول السارق
بقصد السرقة فإن دخل على العادة وسرق لم يقطع الثالث أن يخرج السارق الثياب من الحجام

فلا يقطع
بسرقة الكفن

كما في الروضة عن فتاوى الغزالي اه سم وهو أي الكفن كالعارية للميت لأن نقل المالك اليه غير ممكن فهو ملك لمن كفنه من وارث أو أجنبي فيخاصهم مكذبه سارقه فان كفن من التركة خاصه الورثة واقتسموه أو من مال أجنبي أو سيد أو بيت المال خاصه المالك في الاولين والامام في الثالثة ومتى ضاع قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم تكن فعلى المسلمين اه زى (قوله ولم يقدر عليه) أي على غنه (قوله بسرقة حطب الخ) أي بعد حيازته سماً أو كان في صحراء محروية بحارس وكذا النشار على الاشجار ان كان لها حارس واما نفس الاشجار فان كانت في البيوت كانت محروية والا فلا بد من حارس (قوله لذلك) أي لعموم الادلة (قوله وبما وتراب) وقيل لا يقطع بسرقة ماء من حرم مثله وعليه الغرم لقوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا قال في القواعد ويحرم على الشخص أن يأخذ متاع الغير على وجه المزاح لأن فيه ترويعاً للقلب اه سم وحل وتردد الزكشي في سرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والاوجه عدم القطع ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج اه شرح ابن حجر وقناديل جمع قنديل وهو بكسر القاف معروف ووزنه فعيل لا فتعيل وفتح القاف لمن مشهور اه شوبري (قوله لما مر) أي لعموم الادلة (قوله نعم لو كان المكروه الخ) عبارة البرماوى نعم يقطع ان أكره أجمعياً يعتقد الطاعة وكذا لو نقب الحرز ثم أمر صيدا غير ميمراً ونحوه بالاخراج منه فأخرج فانه يقطع الأمر أيضاً فان أمر ميمراً أو قرداً به فلا قطع لانه ليس آله ولان للحيوان اختياراً فان قلت لو علم القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلت أجيب بأن الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معلم ولو عزم على عقر فتأخر نصاباً من حرمه هل يقطع أو لا الظاهر الثاني كما لو أكره بالغاً ميمراً على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه ثم رأيت للدميري في حياة الحيوان الكبرى ما نصه لو علم قردة النزول الى الدار واخراج المتاع منها ثم نقب وأرسل القرد فأخرج المتاع ينبغي أن لا يقطع لان للحيوان اختياراً ونقل البغوى أن المرأة لو مكنت من نفسها قرداً فوطئها فعليه ما على واطئ البهيمة فتعزى في الاصح وتحذف قول وتقتل في قول (قوله ويقطع مسلم وذمى بجمال مسلم وذمى) صورته أربع والظاهر قطع أحد الزوجين بالآخر أي بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة في ماله لا أثر لها لانهم مقدره محدودة وبه فارقت المبعوض والفقن وأيضاً فالغرض أنهم ليس لها عند شيء منها فان فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع كدائن سرق مال مدته بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولو ادعى بخود مدونه أو بمطالبة صدق كما يحتمل الاذرى لاحتمال صدقه اه شرح مرقوله المحرز عنه أي بان يكون في بيت آخر غير الذي هم فيه أموالو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق يقفل مثلاً وأخذ به المال الذي هو فيه من هذا البيت أي فلا قطع بذلك لانه غير محرز بالنسبة له بخلاف ما اذا فتح الصندوق وأخذ منه نصاباً فيقطع وان كان في بيت واحد لان الصندوق حرز لما فيه فحمله كونه لا يقطع بالصندوق اذا كان في بيت واحد اذا أخذ

في سرقته
لو علم القتل
ثم أرسله على
انسان فقتله
فانه يضمن
فهلا وجب عليه
الحد هنا قلت
أجيب بأن الحد
انما يجب بالمباشرة
دون السبب بخلاف
القتل ثم ان القرد
مثال فيقاس عليه
كل حيوان معلم
ولو عزم على عقر
فتأخر نصاباً من
حرمه هل يقطع
أو لا الظاهر الثاني
كما لو أكره بالغاً
ميمراً على الاخراج
فانه لا قطع على
واحد منهما اه
ثم رأيت للدميري
في حياة الحيوان
الكبرى ما نصه
لو علم قردة
النزول الى الدار
واخراج المتاع
منها ثم نقب
وأرسل القرد
فأخرج المتاع
ينبغي أن لا يقطع
لان للحيوان
اختياراً ونقل
البغوى أن المرأة
لو مكنت من
نفسها قرداً
فوطئها فعليه
ما على واطئ
البهيمة فتعزى
في الاصح
وتحذف قول
وتقتل في قول

ولم يقدر عليه لم يقطع وكذا من آذن له
في الدخول إلى داراً وحانوت لشراء
أو غيره فسرقة كما روي عنه ابن المقري
يقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما
كصيد لعموم الأدلة ولا أثر لكونها
مباحة الأصل ويقطع بسرقة معرض
للتلف كهريسة وفواكه ويقول لذلك
وعبائه وتراب ومصحف وكتب علم شرعي
وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر
فإن لم يكن نافعاً مباحاً قوم الورق
والجلد فإن بلغانساناً قطع والأفلا
والسابع كونه مختاراً فلا يقطع المكروه
يفتح الرأى على السرقة لرفع القلم عنه
كالصبي والمجنون ولا يقطع المكروه
كسرها أيضاً نعم لو كان المكروه بالفتح
غير مميز لهجة أو غيرها قطع المكروه له
والثامن كونه ملتمساً لا أحكام فلا يقطع
حربى لعدم الترامه ويقطع مسلم وذمى
بمال مسلم وذمى أما قطع المسلم بماله
المسلم قبل الإجماع

وأما قطعه بحال الذي فعل المشهور لانه معصوم بذنبة ولا يقطع مسلم ولا ذى بحال معاهد ومؤمن كما لا يقطع المعاهد والمؤمن بسيرة مال ذى أو مسلم لانه لم يلتزم الاحكام (١٧٦) فأشبهه الحزبي والتاسع كونه محترما فلما أخرج مسلم أودى خرا ولو محترمة

وخزيرا وكليا ولو مقتنى وجلد ميت بلا دبح فلا قطع لأن ما ذكر ليس بحال أما المدبوغ فيقطع به حتى لو دبغه السارق في الحزر ثم أخرجه وهو يساوى نصاب سرقة فانه يقطع به اذا قلنا بأنه للمعصوم منه اذا دبغه الغاصب وهو الأصح ومثله كما قال البلقينى اذا صار الخمر خلا بعد وضع السارق يده عليه وقبل اخراجها من الحزر فان بلغ انا الخمر نصابا يقطع به لانه سرق نصابا من حزر لا شبهة له فيه كما اذا سرق انا فيه بول فانه يقطع باتفاق كما قاله الماوردى وغيره هذا اذا قصد باخراج ذلك السرقة أما اذا قصد تغييرها بدخوله أو باخراجها فلا قطع وسواء أخرجه في الاولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام الروض فيهما وكلام أصله في الثانية ولا قطع في أخذ ما سلب الشرع على كسره كزمار وصنم وصليب وطنبور لأن التوصل الى ازالة المعصية مندوب اليه فصار شبهة كإزالة الخمر فان بلغ مكسره نصابا يقطع لانه سرق نصابا من حزره هذا اذا لم يقصد التغيير كما في الروضة فان قصد باخراجها بتسريع تغيير فلا قطع ولا فرق بين أن يكون لمسلم أو ذى ويقطع بسرقة ما لا يحل الانتفاع به من الكتب اذا كان الجلسد والقرطاس يبلغ نصابا وبسرقة انا النقد لأن استعماله يباح عند الضرورة الا ان أخرجه من الحزر ليشهره بالكسر ولو كسر انا الخمر والطنبور ونحوه أو انا النقد في الحزر ثم أخرجه قطع ان بلغ نصابا يحكم الصحيح والعاشرون كون الملك في النصاب تاما قويا كما قاله في الروضة فلا يقطع مسلم

الصندوق بالذى فيه من غير فتح (قوله فأشبهه) أى كل من المعاهد والمؤمن اه (قوله كونه محترما) أى ما لا محترما كما يدل عليه قوله الا فى ولو محترمة الخ قال بعضهم والصواب اسقاط هذا الشرط اذ هو خارج عما تقدم في قول المتن نصابا اذ هو لا يكون الا مالا (قوله فلما أخرج) لم يقل سرق لأن أخذ ما ذكر لا يسمى سرقة لانها أخذ المال الخ وهذا لا يسمى مالا (قوله وجلد ميت) الذى بخطه ميتة (قوله فان بلغ انا الخمر) مقابل لمخدوف أى هذا ان يبلغ انا الخمر نصابا (قوله هذا) أى كونه يقطع باناء الخمر (قوله أما اذا قصد تغييرها) أى بالاراقة وقوله بدخوله أى العرز (قوله في الاولى) هى قوله اذا قصد تغييرها بدخوله والثانية هى قوله أو باخراجها وقوله وسواء راجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بأخرجها ويقوله أو دخل على وجه التنازع (قوله وطنبور) هو بالنص فارسي معرب والطنبور بالكسر لغة فيه اه مختار (قوله فان بلغ مكسره) المراد بكسره خشبه وأجزاؤه من الجبال على فرض لو فصلت وأزيلت صورته وأيسر المراد الكسر الحقيقي (قوله هذا) أى محل كونه يقطع بكسره ان بلغ نصابا (قوله ما لا يحل) ليس هذا مكسرا مع ما تقدم بل هو أعم لأن ما تقدم خاص بالشعر المحترم وما هنا أعم من الشعر وغيره (قوله والقرطاس) أى الورق وحاصل الفرق بين تقويم المباح والمحترم أن المباح يقوم به يمينته مكتوب بامع الجلد والمحترم يقوم الورق بفرض كونه أبيض من غير كتابة (قوله يبلغ نصابا) هذا اذا تقدم فهو مكرر (قوله ليشهره بالكسر) أى ليشهر كسره بين الناس وقال مد أى لينظر اليه في ازالة المنكر (قوله ولو كسر انا الخمر) مقابل لمخدوف أى ما تقدم اذا سرقها صحبة فان كسرها قبل اخراجها ثم أخرجه فانه كذلك أى ان بلغ نصابا يقطع والا فلا يحكم الصحيح ومحل القطع في الجميع مالم يقصد ازالة المعصية سواء قبل الدخول أو وقت الانحراج والا فلا قطع (قوله والطنبور ونحوه) أى كالزمار والصنم والصليب يحكم الصحيح أى يحكم الاناء الصحيح اذا سرقه لا بقصد التغيير كما مر (قوله أو انا النقد) وتعتبر قيمته بيمينته وصورته والفرق بينه وبين آلات الملاهي أن هذا محرم لعارض دون ذلك ولهذا الاتباع الا للضرورة (قوله والعاشرون) قال بعضهم الاولى حذف هذا الشرط وما أخرجه به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأينما عني كون الملك تاما قويا وما عني كون الملك غير تام وغير قوى في المسائل التى أخرجهما الا أن يقال المراد بالملك التام القوى أن يكون ماله معين سواء كان واحدا أو متعددا والمراد بكون الملك فيما أخرجه غير تام الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد دون آخر والتعريف بالملك فيه نوع مساهمة لانه لا ملك وانما هو استحقاق انتفاع (قوله تاما قويا) يقتضى أن المالك يكون حيا حيا حيا حيا ونحوها ماله كاضعفا وليس كذلك اذا التفت لهم الاختصاص لا الملك في هذا الكلام نظر وقد يقال قوله تاما قويا أى بأن يختص به معين أخذ ما عني به (قوله فلا يقطع مسلم) يتأصل تقريره على كون الملك تاما قويا فاقتضى ان يكون الملك في هذا غير تام وغير قوى الا أن يقال ماله معين فيه حق مما هو مملوك فله كغيره غير تام وغير قوى فالمراد بالتوى أن يختص به معين اه مد وعلى كل فقيه تساهل وقد أخرجه شيخ الاسلام بشرط عدم الشبهة للسارق وما ذكر فيه

شبهة

كما قاله في الروضة فلا يقطع مسلم

بسرقة حصر المسجد المدة الاستعمال
ولاسر ما يفرش فيه ولا قناديل
تسرج فيه لأن ذلك لمصلحة المسلمين
فله فيه حق كمال بيت المال وخرج
بالمدة حصر الزينة فيقطع فيها كماله
ابن المقرئ وبالمسلم الذي فيقطع
لعدم الشبهة ويذهب أن يكون بلاط
المسجد حصره المدة للاستعمال
ويقطع المسلم بسرقه باب المسجد
وجذعه وفازيره وسواريه وسقوفه
وقناديل زينة فيه لأن الباب لا تحصين
والجذع وقفوه لا عمارة ولعدم الشبهة
في القناديل ويلحق به ستر الكعبة
أن خط عليها لأنه حائذ محرز ويذهب
أن يكون ستر المنبر كذلك أن خط عليه
ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئاً
قطران أو زلطاً فقه كذوى القربى
والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرعه
فلا قطع وإن أفرز لطاقنة ليس هو منهم
ولأصله ولا فرعه قطع إذا شبه له
في ذلك أن لم يفرز لطاقنة فإن كان له
حق في المبروق كمال المصالح سواء
أكان فقيراً أم غنياً وكمدقة وهو فقير
أو غارم لذات البين أو غارم لا يقطع
في المسئلة التي أماني الأولى فلا تله حقا
وإن كان غنياً كما مر لأن ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد والباطات
والقناطر فينتفع به الغني والفقير
المساكين لأن ذلك مخصوص بهم بخلاف
الذي يقطع بذلك ولا نظر إلى انساني
الامام عليه عند الحاجة لأن انسانيته
عليه لا ضرورة وبشرط انهما كما ينفق
على المظطر بشرط الغنى واستناعه
بالقناطر والباطات بالبيعة من حيث
أن قاطن بدار الاسلام لا اختصاصه
بمقرب فيها

شبهة (قوله حصر المسجد) أي إذا كان عاماً أما إذا كان خاصاً بجماعة فالوقوف عليهم
يفصل فيهم التفصيل الذي في الشارح وأما غيرهم فيقطع مطلقاً م (قوله ولا سائر
ما يفرش فيه) كالساعات والسجادات ولو في بعض الأيام كالجعل والاعبد وقوله المدة
للزينة انظر ما المراد بالمدة للزينة فإن الحصر إذا فرشت ولو يوم العيد فهي مدة للاستعمال
فلا عمل المراد بها حصر أو سجادات تعلق على الحيطان في بعض الأيام للزينة لأنه لا استعمال
حينئذ اه ومثل الحصر المنبر والمذبح وكسب الواعظ وإن لم يكن السارق خطيباً ولا واعظاً
ولامؤذناً ولا يقطع بسرقه بكرة يمسبلة على المعتمد كافي حل على التمسح وينبغي أن يلحق بذلك
أبواب الاخيلة لأنها تتخذ لسترهم أعين الناس عش على م (قوله كمال بيت المال)
ظاهره وإن زاد على ما يستحقه بقدر ربيع دينار كافي المال المشترك اه سم (قوله حصر
الزينة) وهي التي تفرش في الأعياد ونحوها كالجعل شيخنا خلافاً لخصمنا التي تبسط على
الحيطان (قوله وبالمسلم الذي) وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بأن اختصت بطائفة ليس
هو منهم كما هو قضية التعاميل زي ومثله في شرح م قال عش عليه وأيس منه أروقة
الجامع الأثر فإن الاختصاص بمن فيها عارض إذا أصل المسجد انما وقف للصلاة والمجاورة به
من أصلها طائفة (قوله فيقطع) وأما سرقته من كائسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم
في سرقته من المسجد عش على م (قوله بلاط المسجد) ورخامه الذي في أرضه أما ما في
جداره فيقطع به والكلام في غير البواب أما هو فلا يقطع أصلاً لأنه غير محرز عليه ومثله الجوارون
فيه (قوله باب المسجد) ويلحق به ستر الكعبة فيقطع سارقه على المذهب أن خط عليها لأنه
حينئذ محرز وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك أن خط عليه وكذا يقال مثل ذلك في ستر الألباء
اه شرح م روعش وسيد كره الشارح (قوله وجذعه) أي ما به مر عليه بأن يجعل
السقف عليه وكذا السقوف فيقطع بها لأنه إذا قصد بوضهها صيانة لا انتفاع الناس فلا يجعل
فيه نحو سقفة بقصد غاية الناس من نحو البرد فلا قطع ومن ذلك ما يغطي به نحو قبة في سقفه
لدفع نحو البرد الحاصل منها على الناس اه م رشوبري (قوله وفازيره) هو ما يعمل في أسفل
الجدار من خشب وقفوه اه شيخنا قال في الصباح أوردت الحائط تآزير اجعلت له من أسفل
كالأزار (قوله وسواريه) أي عواميده وقناديل زينة بالاضافة والحاصل أن كل ما كان
لخصم المسجد ومثله كالبواب وسقفه وما كان للزينة فيقطع بسرقته وما ينتفع به لا قطع
بسرقته ومثل قناديل الزينة ما هي معلقة به من نحو سلسله حل (قوله ويذهب أن يكون
ستر المنبر) وكذا حجاب الامام المختص به اه خض (قوله وإن لم يفرز لطاقنة) لعل أراد
لطاقنة معينة والافه ومفرز متميز عن غيره من أموال بيت المال (قوله كمال المصالح) هذه هي
المسئلة الأولى (قوله وكصدة) أي واجبة وهي الزكاة بدليل قوله أو غارم لذات البين
أو غارم لأن حقهم في الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسئلة الثانية (قوله يقطع بذلك)
أي بما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال (قوله وبشرط الغنى) أي لانه إذا ليسر رجع
عليه بما دفعه اه م (قوله بالبيعة) أي فلا نظار له في وقع الحد وهل يشكل بما في
فيما لو صرف الما موقوفاً على الوجوه عامة حيث لا يقطع ولو كان السارق ذمياً لا يعبه

وَأَتَمَّافِي الثَّانِيَةِ فَلَا سِتْحَاقَهُ بِخِلَافِ
الْغَنَى فَإِنَّهُ يَتَقَطَّعُ لِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ
الْإِذَا كَانَ غَازِيَا أَوْ غَارِمًا لِذَاتِ الْبَيْنِ
فَلَا يَتَقَطَّعُ لِمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
فِي بَيْتِ الْمَالِ حَقٌّ يَتَقَطَّعُ لَاتِّقَاءِ التَّبَعِيَةِ
* (فَرَعٌ) * لَوْ سَرَقَ شَخْصٌ الْمَخْصَفَ
الْمَوْقُوفَ عَلَى الْقِرَاءَةِ لَمْ يَتَقَطَّعْ إِذَا كَانَ
غَارِمًا لِأَنَّهُ تَقِيَهُ حَقًّا وَكَذَا إِنْ كَانَ غَيْرَ
غَارِمًا لِأَنَّهُ رَجَعَتْ عِلْمُهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فَكَشَى
أَوْ دَفَعَهُ إِلَى مَنْ يَقْرَأُ فِيهِ لَاسْتِمَاعِ
الْحَاضِرِينَ وَيَقَطَّعُ بِمَوْقُوفٍ عَلَى غَيْرِهِ
لأنه مال محرز ولو سرق مالا موقوفًا
على الجهات العامة أو على وجوه الخير
لم يقطع وإن كان السارق ذميًا لأنه تسع
للمسلمين * (تَنْبِيْهُ) * قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ
الْمَصْنَفَ تَرَكَ الرُّكْنَ الثَّلَاثَ وَهُوَ
السَّرَقَةُ وَهِيَ أَخْذُ الْمَالِ خَفِيَةً كَمَا مَرَّ
وَحِينَئِذٍ لَا يَتَقَطَّعُ مَخْتَلِسٌ وَهُوَ مَنْ يَتَقَدَّمُ
الْهَرَبَ مِنْ غَيْرِ غَلْبَةٍ مَعَ مَعَانِيَةِ الْمَالِكِ
وَلَا مَنَظَبٍ وَهُوَ مَنْ يَأْخُذُ عِيَانًا مَعْتَدًا
عَلَى الْقُوَّةِ وَالْغَلْبَةِ وَلَا مَنَكْرُودٍ يَعْتَرِ
وَعَارِيَةً لِحَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ
وَالْمَنَظَبِ وَالْخَائِنِ قَطَعَ صَحْحُهُ التَّرْمِذِيُّ
وَفَرَّقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ
السَّارِقِ بِأَنَّ السَّارِقَ يَأْخُذُ الْمَالَ
خَفِيَةً وَلَا يَتَأَنَّى مِنْهُ فَتَمَرُّعُ الْقَطْعِ
فَجَرَاهُ وَهُوَ لَا يَقْصُدُ وَهِيَ عِيَانًا فَيُمْكِنُ
مَنْعُهُ بِالْمَطْلَانِ وَغَيْرِهِ كَذَا قَالَ
الرَّاغِبِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَعَلَّ هَذَا حُكْمٌ عَلَى
الْأَغْلِبِ وَالْأَقْلِبِ لِأَنَّ الْقَطْعَ لَا يَقْصُدُ الْإِخْذَ
عِنْدَ جُودِهِ عِيَانًا فَلَا يُمْكِنُ مَنْعُهُ
بِاسْطِطَاتٍ وَلَا بَغْيِهِ وَفُرُوعُ الْبَابِ كَثِيرَةٌ
وَمَحَلُّ ذِكْرِهَا الْمَبْسُوطَاتُ وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ
كُفَايَةُ الْقَارِئِ هَذَا الْكِتَابُ (وَيَقَطَّعُ
يَدَهُ) أَيُّ السَّارِقِ

أَوَّلًا وَيُفَرِّقُ بِقُوَّةِ التَّبَعِيَةِ ثُمَّ بِاعْتِبَارِ وَقْفِهِ عَلَى نَفْسِ الْجِهَةِ الَّتِي يَتَقَطَّعُ فِيهَا التَّابِعُ وَالتَّابِعُ
بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمْ يَخْتَصْ بِتِلْكَ الْجِهَةِ بَلْ لِمَا كَانَ قَدْ يَصْرِفُ فِيهَا يَتَقَطَّعُ بِهِ الْمُسْلِمُونَ كَمَا شَبَّهَ
لَهُمْ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ لضعف الشبهة بعدم تعيينه في الصرف لمساواة الانتفاع اهـ وأقربهم الفرق
وحاصله أن التبعية في مال المصالح ضعيفة والتبعية في الموقوف على الجهات العامة قوية لتعيين
هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح اهـ مد (قوله وأتمافي الثانية) وهي الصدقة أي الزكاة
(قوله فلا يقطع لما مر) أي لاستحقاقه (قوله فإن لم يكن له في بيت المال حق) كان
الأولى حذفه لأنه إن كان متعلقًا بمال المصالح فالغنى وانتهى له فيه حق فلم يبق غيرهما حتى
يخرجه بذلك وإن أخرجه بانه الذي فذكره الشارح سابقًا وإن كان متعلقًا بصدقة الصدقة
فإن كان المراد به الغنى فقد أخرجه قبل ذلك فتعين عدم ذكره حينئذ ولا يصح أن يراد به الذي
لأن الشارح أخرجه أيضًا وقوله فإن لم يكن له في بيت المال أي وكان الأخذ من غير مال
المصالح اهـ شيخنا (قوله ويتقطع بموقوف على غيره) أي ممن ليس نحو أصوله وفرعه
ولا مشاركاته في صفة من صفاته المعبرة في الوقف ألا شبهة له فيه حينئذ اهـ م ر (قوله
موقوفًا على الجهات العامة) كطاسة السيل (قوله أو على وجوه الخير) كركب موقوف
على من يركبها (قوله لأنه تسع للمسلمين) لا ينفيه ما تقدم في سرقة بيت المال حيث يقطع به
الذي ولا نظر للصرف منه في المصالح العامة التي يتفقد بها التعيين هذا للمصالح فقويت فيه
الشبهة بخلاف ذلك كما تقدم اهـ م د (قوله مختلس) أي محتطف حل (قوله وهو ممن
يأخذ عيانًا الخ) وما قيل من أن تفسير المنهيب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به
بأن القاطع شروطًا يتميز بها فلم يشمله الإطلاق شرح م ر (قوله ولا منكرود يعر الخ) خلافا
للإمام أحمد في القاطع بالعارية اهـ برماوى (قوله وتقطع يده الخ) لما فرغ من الشروط
الموجبة للقطع والشبهة الساقطة له شرع في الحكم المترقب على السرقة وهو القاطع فقال وتقطع
يده الخ أي بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشروطها والإفلاق قطع في الحال لاحتمال
أن يعفون المالك فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال السارق فيسقط أيضًا وإن كذبه السارق
والقاطع الإمام أو السيدان كان المقطوع عبدًا فإن كان حرًا فالإمام فقط أو نائبه ولا يجوز
الأذن لعبد أو الجاني لثلاثة عتبه ولا لكافر في مسلم ويجوز للإمام أن يستوفي من نفسه في قتل وقطع
ولو في سرقة لافي جلد ونحوه لاتهم عدم إيلام نفسه ولا يأتى بقتل نفسه هما كافي قتل على
الجلال وبه يلغزو يقال لنا حصص قتل نفسه ولا ثم عليه فافهم فإن كان المالك صبيًا أو مجنونًا
انظر كمالهما لأنهما رجايا بحاله ذلك بعد فسق القطع اهـ ج وعبارة المنهيج ولا قواعد الإبطال
من مالك فلما أقر بسرقة لغائب أو صبي أو مجنون أو لفسقه فيه يظهر لم يقطع حالًا لا احتمال
أن يقر أنه كان له أو أقر بزنا بأمته أي الغائب حدثًا لا لأن حدث الزنا لا يشوقف على الطلب اهـ
وقوله لا يطلب للمال وظاهر كلامه أن ذلك بعد ثبوت سرقة وهو مشكل مع قولهم
يقطع ولو أربأ مال المالك من المال المسروق أو وهبه له والمفهوم من كلامه غير أن طلبه للمال يثبت
سرقة وإذا ثبتت سرقة لا يسقط القطع وإن فرض أنه أبرأ من المال بعد ثبوت سرقة وعلى هذا
لا إشكال حل أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وإن أبرأ منه لم يرد شيخنا وأيسر المدلول

خصوص الايمان كما قاله سم قال الناشري ولوقطع الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه
وان سرى الى النفس اهـ مـ رشوبري * (قرع) * يسـن اصاحب المال العقوق عن السارق
قبل رفع الامر للحاكم وبعد يتنعم عليه وعلى الحاكم وفي الديمري أن معاوية عفا عن سارق
حين أنشدته آتته

يميني يا امير المؤمنين اعمد لها * نفعك ان تأتي نكالا يشنها
فلا خير في الدنيا وكانت خمينة * اذا ما شئنا فارقتها يمينها

فعفا عنها وهذه المذهب صحابي فلا يريد اهـ رجاني (قوله اليميني) ولوشاء حيث أمن نزع الدم
والا فرجله اليسرى وهذا حيث كان النسل متقدما على السرقة أما لو سرقت فسلت يمينه
ولم يؤمن من نزع الدم أو سقطت باقة أو بغيرها فيسقط القسط سم وعبارة البرماوى قوله
اليميني أى ان انفردت ولو معيبة أو ناقصة أو مشللة أو من نزع الدم أو زائدة الاصابع
أو فاقدتها خلقة أو عرضا فان تعددت كفى الاصل منها ان عرف أو واحدة ان اشبهه وعلى هذا
لو سرقت ثانيا قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف فان سرقت ثانيا سقطت رجله
اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبني على الخلقة المعتادة ^{كان عليه من رجل} والخلقة في البداية باليمين
أن البطش بها أقوى ولأن الغالب كون السرقة بها فكان قطعها أرفع وحكمة التعلق بالرجل
أيضا أنه في السرقة يأخذ يده ويمشى برجله سم على المنهج (قوله فاقطعوا أيديهما) دليل
لقوله وتقطع وقوله وقرئ شاذ دليل لقوله اليميني ولو أخرج السارق الجلا ديساره فقطعها فان
قال المخرج ظننتها اليميني أو أنها تجزئ أجزأته والافلالان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه
طريقة يومية إلى ترجيحها كلام الروضة وصححها الرافعي في آخر باب استيفاء القصاص
والمصنف في تصحيحه وصححه الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يستل الجلا دفان
قال ظننتها اليميني أو أنها تجزئ عنها وحلف لرسمة الدية وأجزأته أو علمتها اليسار وأنها لا تجزئ
لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بذلها عن اليمين أو باحتمال تجزئه وجزم بها ابن المقرئ اهـ مـ
وعبارة المنهج وشرحه ولوقال مستحق قود للجاني الخز العاقل أخرجها فأخرج يسار اسواء
أكل عالمها وبعدم اجزائها لم لا وقصد باحتمال قطعها المستحق فهدرة أى لا قود فيها ولادية
وان لم تنف بالاذن في القطع سواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويعز في العلم أو قصد جعلها
عن أي من اليمين ظنا لاجزاءها عنها أو أخرجها دها وظن أنها اليمين أو ظن القاطع الاجزاء مفدية
تجب لها أي اليسار لانه لم يبدلها مجتأنا فلا قود لها لئلا يط مخرجها بجهلها عوضا في الاولى
ولدهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بقسميها ويبنى قود اليمين في المسائل الثلاث لانه
لم يستوفه ولا عفى عنه لكنه يؤخر حتى تبدل يساره الا في ظن القاطع الاجزاء عنها فلا قود لها
بل تجب لها دية فان قال القاطع وقد دهش المخرج ظننت أنه أباها وجب القود في اليسار وكذا
لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ عن اليمين أو دهشت اهـ وقوله للجاني الخز العاقل أما
الفتى فقصده الاباحة لا يهدر يساره لان الحق ليس يده لكن الوجه أنه يسقط قودها اذا كان
القاطع قنوا أما المجنون فلا عبرة باخراجه ثم ان علم المقتض قطع والازمة الديه كما في زى
وبرماوى وقوله سواء كان علمه فيه صور أربع وهي كونه عالما بأنها اليسار وأنها لا تجزئ

(اليميني) قال تعالى فاقطعوا أيديهم
وقرئ شاذ فاقطعوا أيديهم والقراءة
الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها
ويكتفى بالقطع

أو ظن الأجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم بالكلية فهذه هي الأربع وعلى كل أتم أن يلاحظ
أولاً فان صورتيان تضربان في الأربع بمثابة هذه أحوال الخرج وأما القاطع فله أحوال
أيضاً وهي علمه بأنهم اليسار وأنهم لا تجزئ أو جهل الحال أو ظن ظننت الأجزاء أو ظن ظننت
فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال الخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل
الخرج قاصداً باحتمال القاطع أتم أن يعلم الإباحة أو لا فان صورتيان تضربان في العدد
المذكور يكون الحاصل بالضرب أربعة وستين فهي في هذه كلها مهذرة لا قود فيها ولا دية
فان قصد الخرج جعلها عنياً أو أخرجهادها وظنها اليقين أو ظن القاطع الأجزاء فدية تجب له
في هذه الثلاث فان قال القاطع وقد دهن الخرج ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها
لا تجزئ أو دهننت وجب القود في هذه الثلاث على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وما يند
الجنى عليه اليقين فقودها باق في هذه الصور السبعين إلا في ظن القاطع الأجزاء فيسقط القود
فيها وفيما الدية وهذا كله يؤخذ من متن المنهج وشرحه كما قرره شيخنا العزيزي وقال الزياي
حاصل مسألة الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقاً إلا إذا قصد الخرج أباحها ولا يجب فيها
قصاص إلا إذا قال الخرج دهننت وقال القاطع علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظننت أنه
أباحها أو دهننت أيضاً ويبقى قصاص اليقين إلا إذا أخذها عوضاً ولو أباحها الخرج وأخصر
من هذا أن يقال إن الخرج إن قصد الإباحة هدرت يده والأدهى مضمونة بالدية إلا في حالة
الدهشة في القصاص واليمين قصاصها باق إلا إذا أخذ اليسار عوضاً رظم بعضهم ذلك فقلل

إن اليسار مطلقاً قد ضمنت * ما لم يرضها مخرج كما نالت

وفي الضمان دية إلا الدهش * فبالقصاص حكمها قد انتقض

قصاص هذه اليقين باق * ما لم ير التماساً باتفاق

وفي قول علي الجلال حاصل مسألة الدهشة أن يقال إن اليقين فيها القود إلا أن ظن القاطع
أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها أو أن اليسار مهذرة في قصد الخرج الإباحة مطلقاً
وفيها القود إن دهننتها أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن أباحها ولا دية اه
(قوله أو زائدتها) أي على المعقودين وما قيل يعدل إلى الرجل فيهما اه مرفأه الغاية للرد
على القول الضعيف (قوله أو سرق مراراً) معطوف على الغاية وقوله لا اتحاد السبب
وهي السرقة (قوله يكتفي بحد واحد) أي حيث تأخر عن الجميع اه ع ش وانما
تعددت الكفارة فيما لو لبس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيها حقاً
لأدعى لأنها تصرف إليه فلم تتدخل بخلاف الحد اه شرح الروض (قوله وكاليد اليقين
في ذلك) أي في الإكراه بقطعه بعد السرقة مراراً وفي الإكراه بالمعصية (قوله في مفصل
الكف) أي عما اتصل بالزند (قوله مما يلي الإبهام) أي أصل الإبهام فأصل الإبهام فاصل بين
الكوع والإبهام وعبارة التاموس والمصباح الكوع بالضم والكاع طرفة الزند الذي يلي
الإبهام فإذا قطعت كفه فالكوع باق لأنه رأس الساعد الذي يلي الإبهام والكراع وسرع
والرسغ كذلك والأول مما يلي الخنصر وقول الشارح والبوع هو العظم الذي عند أصل إبهام
الرجل أي المتصل بإبهامها فليس نظير الكوع لأن ذلك في رأس الزند كما مر قال بعضهم

ولو كانت معيبة كقود
الاصابع أو زائدتها العموم الآية
ولأن الغرض التسهيل بخلاف القود
فانه مبني على المماثلة كما مر أو سرق
مراراً قبل قطعها لا اتحاد السبب
كما لو زنى أو شرب مراراً يكتفي بحد واحد
واحد وكاليد اليقين في ذلك غيرها كما هو
ظاهر وانعقد الإجماع على قطعها (من
منفصل الكوع) بضم الكف مما يلي
العظم الذي في مفصل الكف عما يلي
الإبهام وما يلي الخنصر اسمه الكراع وسرع
والبوع هو العظم الذي عند أصل
إبهام الرجل

تومته قولهم القبي من لا يعرف ككوعه من بوعه أي ما يدري لغباوته ما اسم (١٨١) العظم الذي عند كل إبهام من أصبح

يديه من العظم الذي عند كل إبهام من رجله (فان سرق ثانيا) بعد قطع يثاه (قطعت رجله اليسرى) بعد اندمال يده اليمنى ثلاثين في التوالى الى الهلاك وتقطع من المفضل الذي بين الساق والقدم للاتباع في ذلك (فان سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى) بعد اندمال رجله اليسرى لمات (فان سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليسرى) بعد اندمال يده اليسرى لمات وماذا قطع من خلاف لما روى الشافعي ان السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده وحكمته لثلاث ينفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق (فان سرق بعد ذلك) أي بعد قطع أعضائه الأربعة (عز) على المشهور لانه لم يبق في نسكاه بعد ما ذكر التعزير كما لو سقطت أطرافه أولا (وقيل) لا يزجره حينئذ تعزير بل (يقول) وهذا ما حكاه الامام عن القديم لوروده في حديث رواه الأربعة قال في الروضة انه منسوخ أو موقوف على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستغلاله أو لسبب آخر انتهى والامام أطلق حكايته هذا القول عن القديم كما تراه وقيد المصنف بكونه (صبرا) قال بعض شارحيه ولم أره بعد التبعية في كلام واحد من الأئمة الحاكين له بل أطلقه من وقتت على كلامه منهم قلل ما قيده المصنف من تصرفه أو لغيره سلف لم أخف به وعلى كلام الامرين هو منصوب على المصدر

وكوع على إبهام يده وما يلي * نلتصره الكرسوع والرسغ ما وسط وعظم على إبهام رجل ملقب * يوع نخذ بالعلم واحذر من الغلط (قوله من العظم الذي) كان الأولى حذف من وزيادة اسم بالعطف ويقول واسم الخ ويكون يدري بمعنى يعلم ويصل المعنى لا يعلم ما اسم العظم الذي عند إبهام يده واسم العظم الذي الخ وقد يقال الكلام في المسمى لأي الاسم أي لا يعرف مسمى كوعه من مسمى بوعه وكتب بعض الأفاضل لم أقف في كتب اللغة المشهورة كالصاح والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع بهذا المعنى ولا ما نقله الشارح من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وانما الذي في المصباح قولهم فلان ما يعرف ككوعه من كرسوعه أي وهو أقوى في الغباوة لقرب الكرسوع من الكوع وأما البوع على تسليم استعماله بالمعنى المذكور فلا يستغرب الجهل به لأن كون عظمين على كل منهما الإبهام يختلف اسمهما باعتبار محلهما لا يستغرب الجهل به أه مد وقال صاحب تقيف اللسان الكوع رأس الزند على إبهام والبوع ما بين طرفي الانسان اذا مدهما معينا وشمالا سم على المنهج ويرادفه الباع (قوله الذي عند كل إبهام) لعل العندية باعتبار كونه على الإبهام في الجهة لا الالتصاق به لما علم أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الإبهام فاحفظ ذلك فكثيرا ما يغلط فيه أه مد (قوله فان سرق ثانيا) ولو ما سرقه أولا قال في الروض وشرحه وان قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانيا من مال كمالها الأول أو من غيره قطع أيضا لأن القطع عقوبة تتعاقب فعمل في عين فيستكر ذلك الفعل كالورني باصرة واحدة ثم زني بها ثانيا (قوله بعد اندمال يده) أي وجوبا وفارق الحراية بأن اليد والرجل فيها حدة واحدة ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيساق على الجلال وقوله بعد اندمال يده الخ فلو والى بينهما ما فات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان كما في ع ش على م (قوله لما مر) أي ثلاثين في التوالى الى الهلاك (قوله ان السارق ان سرق الخ) بكسر همزة ان لأن المراد أنه روى هذا اللفظ وهو وان كان مجمالا لكن يثبت أدلة أخرى (قوله لثلاث ينفوت جنس المنفعة عليه) أي من جهة واحدة فلا يقال انها فاقته عليه المنفعة لانها ليست من جهة واحدة فلو قطعت يده اليسرى بعد اليمنى ان سرق ثانيا فاقته جنس المنفعة عليه من جهة واحدة وهي منفعة اليدين أه شيخنا وبعبارة قل على الجلال وحكمة اختصاص القطع باليد والرجل لانهما آلات السرقة بالأخذ والمشي وقدمت اليد لقوة بطونها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما يقطع ذكر الزاني ابقاء للنسل وللانسان القاذف ابقاء للعبادات وغيرها كما مر والامر بقتل السارق منسوخ أو موقوف على استحصال أو ضعف بل قال ابن عبد البر منكر لأصله أه (قوله تعزير) أي لا يبرر بالتعزير (قوله الأربعة) هم أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وعظمها بعضهم بقوله أعني أبداود والترمذي * والنسائي وابن ماجه فاحتذى

فان قيل الستة زيد البخاري ومسلم (قوله وعلى كلا الامرين) أي من أنه من تصرف المصنف أو أنه له فيه سلف هو منصوب على المصدر أي صفة لمصدر محذوف أي قتلا صبرا أه (قوله قال النووي) غرضه بذلك تفسير القتل صبرا بنقل عبارة النووي وبعبارة الجوهرى (قوله

أه قال النووي في تهذيب الصبر في اللغة الحبس

وقتل صبرا حبسه للقتل انتهى ويوافقه قول (١٨٢) الجوهري في صحاحه يقال قتل فلان صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل

اه ملخصا * (تمتة) * هل يثبت القطع في السرقة باليمين المردودة أولا كان يدعى على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فتد على المدعى فيحلف جرى في المنهاج على أنه يثبت بها فيجب القطع لأن اليمين المردودة كالإقرار أو البينة والقطع يجب بكل منهما والذي يزم به في الروضة كاصلا في الباب الثالث في اليمين من الدعوى ومشى عليه في الحاوى الصغير هنا أنه لا يقطع بها وهو المعتمد لأن القطع في السرقة حق الله تعالى بل قال الأذرى أنه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الأصحاب وهذا الخلاف بالنسبة إلى القطع وأما المال فيثبت قطعاً ويثبت قطع السرقة بالإقرار السارق مؤخذة بقوله ولا يستتر تكرار الإقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الأول أن يكون بعد الدعوى عليه فلو أقتر قبله لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني أن يفصل الإقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحرب بين عيسى أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لأنه قد ينظر غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له ويقبل رجوعه عن الإقرار بالسرقة بالنسبة إلى القطع ولو في أثناءه لأنه حق الله تعالى ومن أقتر عتقى عقوبة لله تعالى كالزنا والسرقة وشرب الخمر كان للقاضي أن يعرض له بالرجوع عما أقتر به كان يقول له في الزنا لعلك فأخذت أو لمست أو باشرت وفي السرقة لعلك أخذت من غير حر

وقتل صبرا حبسه بصيغة الفعل الماضي في الفعلين (قوله حبسه للقتل) أي لأجل القتل ولو ساعة ثم يقتل فلو قتل من أقول الأمر فلا يقال قتل صبرا وليس المراد أنه يحبس ويمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعا (قوله أنه لا يقطع بها) وهو قياس ما قدسه في حد الزنا وشرب الخمر أنه لا يثبت باليمين المردودة وهو المعتمد كما قاله الشارح والحاصل أن اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال (قوله لأن القطع في السرقة) أوضح من هذا ما على به الطيلاوى حيث قال لأن اليمين المردودة وإن كانت كالإقرار إلا أن استقراره على الإنكار بمنزلة رجوعه ورجوعه عن الإقرار مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاحتجاج في شرح الروض اه سم (قوله بالإقرار السارق) أي حرّا كان المقر أو رقيقا إذا كان المسروق دون نصاب فان كان نصابا وأقتر بسرقة ولم يصدق سبده فانه يقطع ولا يثبت المال وإن كان يده كما في شرح الروض (قوله وذلك) أي نبوت القطع بالإقرار (قوله لم يثبت القطع) أما المال فيثبت (قوله وطلبه) فلو قطع الإمام قسّل الطلب فلا ضمان عليه وإن سرى إلى النفس على الأصح اه مرسوئى (قوله أن يفصل الإقرار) ولومن فقيه موافق لأن كثيرا من مسائلها اشبهت ووقع فيه خلاف بين أئمة المذهب اه س ل مع زيادة من شرح م ر وفي حل ما يخالف ذلك فراجع (قوله فيبين السرقة) فيذكر أنه أخذ خفية والشخص المسروق منه لينظر فرعا يكون أصلا أو فرعاً أو سبدا (قوله والمسروق منه) أي أهو زيد أم هو وليس المراد به الحرز لأنه ذكره بعد اه زى (قوله وقد راسروق) وإن لم يذكر أنه نصاب لأن التطرف فيه وفي قيمته للحاكم ولا بد أن يقول ولا أعلم في شبهة زى وشرح م ر وحل (قوله والحرز) أي وبين الحرز (قوله بالنسبة إلى القطع) وأما المال فلا يقبل رجوعه فيه لأنه حق آدمي اه شيخنا (قوله ومن أقتر عتقى عقوبة) بكسر الصاد وقوله كالزنا مثال له (قوله كالزنا) فيدحمة الرجوع في أثناء القطع فلو بقي ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الإمام قطعه ولا يقبل عوده إلى الإقرار بعد رجوعه عنه ولو أقتر وأقيمت عليه بينة وحكم حاكم عليه فقيه ما مر في نظيره من الزنا فراجع قل على الجلال وانظر فيما لو قطع بعد الرجوع هل تجب الدية أو والقطع أولا يجب شيء حرره الراجح وجوب الدية نظراً للقول بعدم قبول الرجوع وخروج بالإقرار البينة وبالعقوبة المال وبالله حق آدمي فلا يحصل التعريض في شيء منها كما في قل على الجلال وعبارة شرح م ر أما حق آدمي فلا يحل التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا وجهه أن فيه حلا على محترم فهو كعاطى العقد الفاسد (قوله كان للقاضي أن يعرض) أي يباح له ذلك لأن فرض الكلام بعد الإقرار أما قبل الإقرار فينبغي له التعريض بالرجوع ومثل القاضي غيره في ذلك اه رعبارة م ر كان للقاضي أي يجوز له ذلك على المعتمد وليس سمة خلافا لبعضهم وعبارة قل على الجلال وللقاضي أن يعرض له بالرجوع جوازاً بعد الإقرار ونذا قبله ليمتنع كما قاله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال بعدم إقراره في الثانية فراجع اه الآن يعمل على عدم إنكار المال وكذلك أنه أن يعرض للشهود ليمتنعوا من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يعم ما بعد الإقرار وكذا قبل الإنكار نعم إن خيف إنكار المال لم يحل التعريض اه وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضي حرمة على غيره والأوجه جوازه

كافي شرح م (قوله مسكرا) الاولى مسكرا الا ان يقال انه على لغة من ينصبهم بالجزأين
(قوله ما خالك) بكسر الهمزة على الالف وفتحها على القياس أى ما أظنك قال عمرة الذى
فى الزركشى وغيره أن يقول له لعلك غصبت أو أخذت باذن المالك أو من غير حرز قال فى شرح
الارشاد ولا يقال له ما خالك سرقته لأن فيه تعريضا بانكار المال لكن الحديث ظاهر
أو صريح فى أنه يقول ذلك ويكون المعنى ما خالك سرقته بل أخذت من غير حرزاه وعبارة
قل على الجلال قال الزركشى وصرح بالحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد
بل المراد نفي نفس السرقة وثبوت الاخذ بغيرها كغصب أو أخذ باذن المالك أو من غير حرز
أو نحو ذلك فتأمل (قوله وتثبت) أى السرقة أيضا (قوله غير الزنا) لأن الزنا لا يثبت فيه
من أربع (قوله فلو شهد رجل وامرأتان) أو رجل مع عيى ومحل ثبوت المال اذا شهدوا
بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا وحسبه لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لأن شهادتهم منصبه
الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اهـ سـ لـ (قوله شروط السرقة)
وأن يقول لا أعلم فيه شبهة والمراد بالشروط ما يشمل الأركان لأنه يذكر السرقة والمسروق
من كونه ربع دينار أو قيمته والمسروق منه وهذه من الأركان وأما عدم الشبهة فهو من
الشروط (قوله كما ترى الاقرار) أى فلا بد من التفصيل فى الشهادة والاققرار (قوله ويجب
على السارق رد ما أخذه) أى وأجرة وضع يده عليه كما ذكره مـ وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم
وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا أى والقطع لازم بكل حال ولو أعاد
المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وعن مالك
لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبنا الدر الحلة بالشبهات اهـ سـ لـ

* (فصل فى قاطع الطريق) *

أى قاطع المارين فى الطريق أى ما نههم سلوكهم ومعى بذلك لاستباح الناس من سلوك
الطريق خوفا منه قال فى المصباح قطعه عن حقه منته منه ومنه قطع الرجل الطريق
اذا أخافه وهو قاطع والجمع قطاع وذكره بعد السرقة لأن بعض أقسامه فيه قطع كالسرقة
وفى ذلك القسم اعتبار شروط السرقة من الحرز وعدم الشبهة وكل منهما جرم اهـ وفى قول
على الجلال بعد كلام ذكره وفيه قطع الايدى والارجل وقدر النصاب فى السرقة فذكر معها
وأخر عنها لانها كجزئه وعبر بالقطاع دون القطع لاجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور
ولو فى داخل الأبنية والدور (قوله انما جزء الذين يحاربون الله ورسوله) أى أو ألباءهما
وهم المؤمنون وانما خصوص بالذكر لان جميع الاحكام الالهية تكون فيهم فلا ينافى أن الذنبيين
مثلهم وان كان بعض الاحكام لا يجزى فيهم قال مـ وجهور العلماء أنهم نزل فى قطاع الطريق
لا فى الكماروا احتجوا بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية اذ المراد
التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار لكانت توبتهم باسلامهم وهو دافع للعقوبة قبل
القدرة وبعدها اهـ (قوله أو لقتل) أو مانعة خلق فحوزا لجمع فيشمل الحالة الثانية وهو البروز
لاخذ المال والقتل (قوله مكابرة) حال أى مجاهرة وبخط اليد أى من غير حياء

وفى الشرب لعلك تعلم أن ما شربته
مسكرا لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
اقترع بالسرقة ما خالك سرقته قال
بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به
فقطع وقال لما عزلك قبلت أو عجزت
أو نظرت رواء البخارى ولا يقول له
ارجع عنه لانه يكون امرأ الكذب
وتثبت أيضا بشهادة رجلين كسائر
العقوبات غير الزنا فلو شهد رجل
وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط
ذكر الشاهد شروط السرقة الموجبة
للقطع كما ترى الاقرار ويجب على
السارق رد ما أخذه ان كان باقيا
نظرا لى داود على اليد ما أخذت حتى
تؤديه فان تلف ضمنه يده جبر المقات

* (فصل فى قاطع الطريق) *

الاصل فيه آية انما جزء الذين
يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق
هو البروز لاخذ مال أو قتل أو لا زعاب
مكابرة

فى بعض النسخ قوله على اليد أى صاحبها
وهو من التعبير ببعض عن الكل وانما
نسب الاخذ اليها لمباشرتهم لا غالبا
ومعنى كونه عليها ضمانا به مع الائم
أيضا والحديث شامل للاختصاص
مادام باقيا ولا قطع فيه اهـ قل وليس
فى نسخة المؤلف

من الناس ولا خوف من الله اه وهو حال من البروز أي حال كون البروز جهارا وقوله اعتمادا
 أي للاعتماد اه وقال في المصباح كبرته مكابرة غالبته مغالبة وعاندته فالعنى هو البروز لاجل
 المغالبة فيكون مقعولا لاجله وقوله اعتمادا عليه وهذا أولى من جعله حالاً فإن مجي المصدر
 حالاً مقصور على السماع (قوله مع البعد عن الغوث) للبعد عن العماره أو لقرب منها
 مع ضعف أهلها عن الاغاثة كما سيذكره والمراد أنه لا يقدر من يقصده على الدفع ويحصل ذلك
 أما ضعف السلطان أو بالبعد عن العمران أو بحضورهم في العماره لكن مع عدم القدرة
 على الاستغاثة والدفع قال ابن كج لو أقام خمسة أو عشرة في كهف أو شاهق جبل فإن مرتبهم قوم
 لهم شوكه وعدة لم يتعرضوا لهم وإن مرتبهم قوم قليلو العدد قصدوهم بالقتل وأخذوا المال
 فحكمهم حكم قطاع الطريق في حق الطائفة اليسيرة وإن تعرضوا للدقوياء وأخذوا شيأ فهم
 محتلسون شرح المنوفي وعبارة ع ش على م قوله مع البعد عن الغوث ولو حكما كما لو دخلوا
 دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة (قوله لا برجل وامرأتين) أي ولا يغيرهما إلا بالنسبة
 للمال وطلب المالك تطير ما ترفى السرقة (قوله ملتزم للاحكام) لم يقبل ولو حكما لا دخل
 عبد الذي ونسائه اه شورى (قوله ولو سكرانا) الأولى أن يقول ولو سكران بالمنع
 من الصرف لأن سكران ممنوع من الصرف فالأولى حذف ألفه لكن صرفه أمال للتناسب
 أو على لغة بني أسد لأنهم يقولون في موثته سكرانه كما ذكره الشورى (قوله أو ذميا) حيث قلنا
 لا يتنقض عهده بعمارته في دارنا وإخافته السبيل وهو المريج حيث لم يشترط عليهم تركه
 وأنه يتنقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهد فيتنقض عهدهم بذلك وعبارة مد وقع في كلام
 الرافعي التنصيص على أن شرط قاطع الطريق الاسلام الآتى والذي يقتضيه القياس
 أن الذي إذا حارب في دارنا وأخاف السبيل وقلنا بأنه لا يتنقض عهده أن يكون حكمه في قطع
 الطريق حكم المسلمين وأما تعبير الشيخين بالاسلام فيجيب عنه بأن جميع أحكام الباب لا تأتى
 إلا في المسلمين إذ من جملة الأحكام الصلاة عليه أي صلبه بعد الصلاة وذلك لا يأتى إلا في المسلم
 وقوله ما أي الشيخين الكفار ليس لهم حكم القطاع أي جميع أحكامهم أو يقال خرج بالمسلم
 الكافر فإن كان ذميا فهو من القطاع والأفلا في مفهوم الاسلام تفصيل فلا يرد اه (قوله
 مخيف للطريق) أي لآثار فيها زى (قوله من يبرزه) أي قاطع الطريق وأبرز الضمير
 الذي هو الفاعل لأن الصلاة جرت على غير من هي له فأت من واقعة على الشخص الممنوع
 من الطريق وضمير له عائد عليه والبارز ليس ذلك الشخص بل القاطع والتساعده أن الصلاة
 إذا جرت على غير من هي له أبرز الضمير سواء خيف اللبس أم لا خلافا للكهوفيين القائلين
 بأن إبرازه لا يجب إلا إذا خيف اللبس مد (قوله بحيث) متعلق بقوله يبرز أي يمكن وقوله
 يعدمه أي مع ذلك المكان وعبارة زى قوله مع أي يمكن يعدمه غوث لأن حيث هي
 مكان فالضمير في معه راجع لمكان باعتبار المكان هكذا أفهم اه (قوله أو ضعف في أهلها)
 أي بالنسبة للقطاع وإن كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة
 ولو بالسلطان ولو مع قوته فهم قطاع في حقهم كما سيأتى في بيان الشرح (قوله فليس المتصف
 بها) أي بأضدادها (قوله أو صبي) أي ومن صبي الخ (قوله ومحتلس) خرج بقوله

اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث
 وثبت برجلين لا برجل وامرأتين
 وقاطع الطريق ملتزم للاحكام
 ولو سكرانا أو ذميا مخيف للطريق
 يقاوم من يبرزه بأن يساويه أو يغلبه
 بحيث يعدمه غوث لبعد عن العماره
 أو ضعف في أهلها وإن كان البارز
 واحدا أو أنى أو بلا سلاح وخرج
 بالقيود المذكورة أضدادها فليس
 المتصف بها أو بشئ منها من حربي
 ولو معاهدا وصبي ومجنون ومكروه
 ومحتلس

مخيف للطريق يقاوم من يبرزه وله اذهذا قيدوا حدلان قوله يقاوم من يبرزه وله لازم لخيف
 (قوله ومنتهب) أي مع قرب الغوث والافقطاع طريق شوبري فهو أي المنتهب خارج بقوله
 بحيث يبعد عنه غوث (قوله قاطع طريق) بالنصب خبر ليس (قوله وان شرطه في المنهاج)
 تقدم الجواب بأن مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله بالليل) ليس قيدا (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) ليس يقيد وانما قيد به لانه الذي يتوهم منه أنهم غير قطاع تأقل وعبرة
 شرح م ر ولو كان السلطان قويا موجودا (قوله فقطاع) لدخوله سم في قوله بحيث يبعد
 معه غوث لان العبد اما حسي أو معنوي شيخنا العزيزي وقال حل قوله فقطاع لانه بمثابة
 ضعف أهلها اه وعبرة شرح م ر وفقد الغوث يكون للبعد عن العمران أو السلطان
 أو لضعف بأهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دار الخ اه ومن ذلك هؤلاء
 الذين يأتون للسرقة المسمون بالمسرفي زمانهم قطع قال في المصباح والمنسرفيه لغتان
 مثل مسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه وقال المغزالي بجماعة من الخيل ويقال
 المنسرف الجيش لا يمر بجمع الاقلعه اه ع ش على م ر (قوله لان الموجود منهم) أي
 لان الفعل الذي يوجد ويصدر منهم (قوله قتلوا) قضية سكنونه هنا عن الصلب أنه لا يجب
 وهو كذلك (قوله المقتضية) بالنصب نعت اخافة (قوله فلا يسقط) أي يعقوب مستحق
 القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى م ر (قوله اذا قتلوا الاخذ المال) أي لقصد
 أخذ المال وان لم يأخذوه وان كان قصدهم أخذ أقل من نصاب السرقة بخلاف ما يأتي
 في الصلب فان ادعوا أنهم قتلوا الاخذ المال صدقوا مع القرينة فيخرج ما اذا أخذوا
 المال وادعوا أنهم أخذوه بعد القتل فلا يصدقون للثمة قاله ابن قاسم رحمه الله وعبرة ع ش
 قوله اذا قتلوا الاخذ المال أي ويعرف ذلك بقرينة تدل على ذلك وكعب أيضا قوله اذا قتلوا
 لاخذ المال أي ولم يأخذوه لما يأتي من أنهم ان قتلوا وأخذوا المال صلبوا مع القتل (قوله
 والا فلا تحتم) ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الامنه (قوله فان قتلوا وأخذوا المال الخ)
 ظاهر صنعه أن هذا الحكم يختص بمن باشر القتل منهم أما من أقرهم على القتل وعزم عليه
 معهم لكنه لم يباشره فلا يقتل لعدم مباشرته بل يعزر ولا يقال ان القتل من بعضهم منسوب
 الى الكل اه وعبرة المنهج فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقيل عزز
 اه وقوله فن أعان القاطع ولو بدفع سلاح أو مر كوب أو بسبب ولو ضيافة وليس معذورا
 بخوفه منهم مثلا وقوله عزز أي عززه الامام أو نائبه اه قل على الجلال (قوله المقدر
 بنصاب السرقة) فان كان دونه فلا صلب اه مد وقوله ينصاب السرقة ولو لجمع اشتركا
 فيه واتحد حوزة ويعتبر قيمة محل الاخذ بفرض أن لاقطاع ثم ان كان محل بيع فذلك والا فاقرب
 محل بيع اله شرح م ر وقوله ولو لجمع اشتركا كوافيه هل المراد شركة الشيوخ أو الاعم حتى
 لو أخذ من كل شيأ وكان المجموع يبلغ نصاب قطع الاخذ فيه نظر ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم
 لكن قياس ما مر في السرقة الاول ويؤيده أنهم علموا القطع بالمشاركة بأن لكل واحد من
 الشركاء أن يدعى وفي المجاورة ليس لواحد منهم أن يدعى بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة
 أن القاطعين لو اشتركا اشتراط أن يخص كل واحد قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع

ومنتهب قاطع طريق وقد علم ما تقر
 أنه لا يشترط فيه اسلام وان شرطه
 في المنهاج كخامسه ولو دخل
 جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من
 الاستغاثه مع قوة السلطان وحضوره
 فقطاع الطريق على أربعة
 أقسام (قوله لان الموجود منهم)
 اما الاقتصار على القتل أو الجمع
 بينه وبين أخذ المال أو الاقتصار على
 أخذ المال أو على الاخافة ورتبها
 المصنف على هذا مبتدئا بالاول فقال
 (ان قتلوا) معصوما كما قاله سم عدا
 (ولم يأخذوا المال قتلوا) حتملا لانية
 السابقة ولأنهم ضمو الى جنائهم
 اخافة السبيل المقتضية زيادة العقوبة
 ولا زيادة هنا الا تحتم القتل فلا يسقط
 قال البندنجي ومحل تحتمه اذا قتلوا
 لاخذ المال والا فلا تحتم ثم أشار الى
 القسم الثاني بقوله (فان قتلوا وأخذوا
 المال) المقدر بنصاب السرقة

على عددهم والا فلا اه ع ش على م ر (قوله وقياس ما سبق) أي في السرقة (قوله قتلوا
 وصلبوا) قضية العطف بالواو أنه لا ترتيب بين القتل والصلب وليس كذلك فيشترط تقديم القتل
 على الصلب وما قيل أنه يصلب حيا ويبيع بطنه برمح إلى أن يموت باطل فيحرم ذلك كالحارز وق
 والسلح والخلق الذي يفعله الحكام قال صلى الله عليه وسلم فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة الحديث
 وعبارة شرح م ر قتل ثم غسل وكفن وصلى عليه ثم صلب مكفنا معترضا على نحو خشبة
 ولا يقدم الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب اه وقد نهي عن تعذيب الحيوان وقد أشار
 الشارح لذلك قال المرحوم قال في الروض وشرحه فلو مات من اجتمع عليه القتل والصلب
 أو قتل بقصاص من غير المحاربة سقط الصلب لانه تابع للقتل فيسقط بسقوط منبوعه اه وانظر
 هل يشترط طلب الولي للقتل أخذا مما تقدم في قطع اليد ويكون الشارح ترك التنبيه على
 ذلك امتكالا على ما سبق أولا ثم رأيت حل صرح بأنه لا يتوقف على طلب الولي للقتل اه
 وبما من شرح الروض مانعه قياس اشتراط النصاب لصلبه مع القتل اشتراط الحرز وعدم
 الشبهة وطلب المالك وغيرها الحاوى الصغير تدل عليه فخر ذلك (قوله التنكيل) أي
 اظهار النكال أي العقارة في المختار نكل تنكيلا أي جعله نكالا وعبرة لتفسيره (قوله ثلاثة
 أيام) أي بلياليها فقط فلا تجوز زيادة عليها وقوله أيام أصله ايام لأن مقدره يوم اجتمعت الواو
 والياء وسبقت احدها بالساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء اه شبر خيتي على
 الأربعين (قوله هذا إذا لم يحذف التغير) أي بغير غور راحة أو مأخوذ الراحة فلا بد من
 حصولها قبل الثلاث فالصبر نحو الانفجار اه مد وعبارة شرح م ر قال الاذرى وكان
 المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه كسقوط عضو من أعضائه والافتق حبت جيفة الميت ثلاثا
 حصل التنز والتغير غالبا اه (قوله أنزل) أي وجوبا كما في قل على الحلال (قوله
 من حرز) كأن يكون معه أو بقربه ملاحظ بشرطه المازن من قوته أو قدرته على الاستغاثة
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر أنه حيث لحق غوث لو استغث لم يكونوا قطعاعا
 لا تمنع ذلك اذ القوة أو القدرة بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من
 خصوص الشوكة ونحوها بخلاف الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق
 اه شرح م ر (قوله بطلب من المالك) أي للمالك لانه ربما أقر بأنه أياحه له وأنه له وهذا
 هو المعتقد وقال بعضهم ان قياس عدم توقف القتل المتعمد على طلب المستحق عدم توقف
 القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة اه سم بزيادة (قوله بأن تقطع اليد اليمنى
 الخ) فان خالف الامام وقطع اليد اليسرى والرجل اليمنى أساء ووقع الموضع ولا ضمان بخلاف
 ما لو قطع اليد اليمنى والرجل اليمنى فيضمن الرجل بالقودان كان عالما والاقالدية ولا يقع الموضع
 فلا تجزئ عن قطع رجله اليسرى لخالفته قوله تعالى من خلاف فتقطع رجله اليسرى وعبارة
 شرح م ر ولو عكس ذلك بأن قطع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعدى ولم يزل بالقود في رجله
 ان نعمدوا الايديها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع رجله اليسرى ويده اليمنى فقد أساء
 ولا يضمن وأجزأه والفرق أن قطعهما من خلاف نص فوجب ضمانه الضمان وتقدم اليمنى
 على اليسرى اجتهادا يسقط بمخالفته الضمان اه وقوله ويده اليمنى قال ع ش عليه ينبغي

وقياس ما سبق اعتبارا بالحرز وعدم
 الشبهة (قتلوا) حتما (وصلبوا) زيادة
 في التنكيل ويكون صلهم بعد غسلهم
 وتنكيتهم والصلاة عليهم والعرض من
 صلهم بعد قتلهم التنكيل بهم ونحو
 غيرهم ويصلب على خشبة ونحوها
 ثلاثة أيام ليشهر الحال ويتم النكال
 ولأن لها اعتبارا في الشرع وليس لها
 زاد عليها فانه ثم ينزل هذا إذا لم يحذف
 التغير فان خيف قبل الثلاث أنزل
 على الأصح وجل النص في الثلاث على
 زمن البرد والاعتدال ثم أشار إلى
 القسم الثالث بقوله (فان أخذوا
 المال) المقدر بنصاب سرقة بلا شبهة
 من حرز عما تزيته في السرقة
 (ولم يقتلوا قطعت) بطلب من المالك
 (أيديهم وأرجلهم من خلاف) بأن
 تقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
 دفعة أو على الولا لانه حد واحد فان
 عادوا بعد قطعها ثانيا قطعت اليد
 اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى
 أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف

أن مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معا أو رجله مع لانه خالف المتصوص عليه فيضمن اليد
 اليسرى والرجل اليمنى اه (قوله لما مر في السرقة) وهو أن لا يعطل عليه جنس المنفعة
 (قوله للمال) الحق أنها الجمع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها
 ولو كان للمال فقط لم يسقط اه حل (قوله قال العمراني) بكسر العين المهملة وضمة
 نسبة الى العمرانية ناحية بالموصل اه برماوى (قوله وهو أنسبه) معتد (قوله
 أخافوا السيل) أى أخافوا المارين في السيل (قوله ولم يأخذوا مالا) أى بشرط السرقة
 سم (قوله ولم يقتلوا) أى لم يصدر عنهم قتل أى ولا قطع طرف معصوم حل (قوله في غير
 موضعهم) هذا هو الاولى والافضل ويمتد الحبس الى ظهور تورطهم كافي شرح المنهج وعبارته
 ويحسبه في غير بلدته أولى حتى تظهر تورطه ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذه (قوله وعزروا)
 الواو بمعنى أو التي تمنع الخلق والمقصود أنه يجب تعزيره بما يراه الحاكم من حبس أو غيره
 أو بالجمع بينهما سم لكن الشارح جعله من عطف العام وهو صحيح أيضا وعبارته من
 وقوله أو غيره ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك اه (قوله وللأمام تركه) أى التعزير
 ان رآه مصلحة هذا يستفاد من قوله لا تقي ولا يحتم غير قتل وصلب فإن التعزير من جلة الغير
 (قوله على أخذ المال) أل للعهد أى نصاب السرقة (قوله ان أرعبوا) أى خوفوا (قوله على
 التنويع) أى لان القاعدة أنه اذا بدأ بالاغلظ كما هنا كانت للتنويع فان بدأ بالاخف كافي
 قوله فكفأوته اطعام الخ كانت للتخفيف فان قيل انه في آية المحاربة بدأ بالاخف لان ما بعد الاول
 القتل والصلب أجيب بأن المذكور في الآية بعده انما هو الصلب وان كان معه القتل
 في التأويل والتقدير قال م ر في شرحه وهذا من ابن عباس اما لو قيف وهو الاقرب أولفة
 وكل منهما من مثله حجة لانه ترجح القرآن ولان الله تعالى بدأ فيه بالاغلظ فكان مر بآعليه
 ككفارة الظهار ولو أريد التخفيف بدأ بالاخف ككفارة اليمين اه وقوله فكان مر بآياتا
 معنى الترتيب وهذا التعليل ليس مذكورا في التهمة ولا في شرح الروض وعبارته ع ش قوله
 بدأ فيه بالاغلظ قد يشكر بأن الصلب مع القتل أغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكر بالنسبة
 للاولين الا أن يقال انه وان كان المراد الصلب مع القتل لكن القتل مع الصلب يذكر في الآية
 بل المذكور فيها الصلب فقط دون القتل وان كان مراداً بالمبدوء به فيها هو الاغلظ نظر المافهم
 اه (قوله كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا) متعلق بقوله أو على التنويع أى قالت اليهود
 لبعضهم كونوا هودا أى تثبوا على ما كنتم كنتم النصارى قال بعضهم لبعض كونوا نصارى أى
 انتبوا على النصرانية (قوله اذ لم يخبر أحد الخ) أحد فاعل يخبر والمراد لم يقع التخبر من أحد
 من اليهوديين اليهودية والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى بل قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى (قوله وقتل القاطع) مبتدأ خبره يغلب فيه الخ وفيه
 إشارة الى أن فيه شائتين وقرع على جانب القصاص فروعا قوله فلا يقتل بغير كنف وقوله
 ولومات بغير قتل وقوله ويقتل بواحد وقرع على كونه حدا قوله ولو عفا المستحق وقوله
 وترعى فيه المماثلة مقترع على كونه قصاصا (قوله يغلب فيه معنى القصاص) ولا يتوقف
 على طلب الولي للقتل وهل لابد من طلب المال كما تقدم في القطع لان القتل يتوقف على أخذ

وانما لقطع من خلاف السرقة
 وقطعت اليد اليمنى للمال كالسرقة
 وقيل للمعاربة والرجل قبل للمال
 وقيل للمعاهدة تنزيلا لذلك منزلة سرقة
 ثانية وقيل للمعاربة قال العمراني
 وهو أنسبه ثم أشار الى القسم الرابع
 بقوله (فان أخافوا السيل) أى
 الطريق بوقوفهم فيها (ولم يأخذوا
 مالا) من المارة (ولم يقتلوا) منهم أحدا
 (حسبوا) في غير موضعهم لانه احوط
 وأبلغ في الزجر والايحاش كما هو
 في الروضة حكاية عن ابن سريج وأقره
 (وعزروا) بما يراه الامام من ضرب
 وغيره لا ارتكابهم معصية لاحتمالها
 ولا كفارة (تنبيه) عطف المصنف
 التعزير على الحبس من عطف العام على
 الخاص اذا الحبس من جنس التعزير
 وللأمام تركه ان رآه مصلحة وبما يقتدر
 فسر ابن عباس الآية الكريمة فقال
 الله في ان يقتلوا ان قتلا أو يصلبوا
 مع ذلك ان قتلا وأخذوا المال
 أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
 ان اقتصر على أخذ المال أو ينفوا
 من الارض ان أرعبوا ولم يأخذوا
 شأ فجل كلمة أو على التنويع لا التخبر
 كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
 أو نصارى أى قالت اليهود كونوا هودا
 وقالت النصارى كونوا نصارى اذ لم
 يخبر أحد منهم بين اليهودية والنصرانية
 وقتل القاطع يغلب فيه معنى
 القصاص لا الخ

المال اه حل (قوله يغلب فيه حق الآدمي) قد يشكك هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدمي تقديم الحق لله تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بأن في الزكاة حق آدمي فانها تجب للاصناف فعمل تقديمها ليس من معضاض الحق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقد تمت على ما فيه حق واحد اه عشرين على مر (قوله ولانه لو قتل) أي الشخص المقتول بلا محاربة ثبت له أي للمقتول أي لوارثه القود على قاتله وقوله فيها أي في المحاربة (قوله ولومات) أي للقاتل بغير قتل (قوله في الحز) أي المقتول الحز (قوله فتجب قيمته مطلقاً) أي سواء مات القاتل أم لا اذ لا مكافأة قال سم لكن ينبغي أن يقيد القاتل بالحز فان كان رقيقاً أيضاً ولم يمت به قتل بالرقيق المقتول للمكافأة اه (قوله فان قتلهم مرتباً) والترتيب والمهية بالرهوق اه عشاوي (قوله وتراعى المماثلة فيما يقتل به) أي من محمد ودغرق وسيف الا ان قتل بما يحرم فعله ككواط وإيجار خرا أو بول فلا يقتل به بل بالسيف والمراد قطع رقبته لاذبحه ودليل المماثلة قوله صلى الله عليه وسلم من حرق حرقناه ومن غرق غرقناه اه شرح مر وقوله بما يحرم فعله لا يقال بشكل بجواز الاقتصار بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لاننا نقول بنحو التجويع والتغريق انما جازلانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو انحر والواط فانه يحرم وان أمكن الاتلاف به فلذا امتنع هنا تأمل سم سمي حج وقوله كواط أي في صغيراً وكبير وظاهر شرح مر أن الكبير لا قود فيه لانه ممكن من نفسه فلا يضمن ما ولد منه والظاهر من اطلاق المصنف عدم الفرق وقوله وإيجار خرا قال في شرح الارشاد وظاهر كلامه أنه لو قتلها بالغمس في خمر لم يفعل به مثله وبوجه بأن التضمن بالنجاسة حرام لا يباح بحال الضرورة فكان كشرب البول اه انظر تمامه في عشرين على مر (قوله كأن قطع يده فاندمل) أي اذا قطع قاطع الطريق يد شخص مكافئ له عمدا وان دمل القطع وعفاه عنه المستحق لم يقتصم قطع يده بخلاف ما اذا سرى القطع ومات المقطوع بذلك فهو قاتل فيقتل حينئذ قتله مرحومى وعبرة سل فان سرى الى النفس تحتم القتل (قوله كالكفارة) أي كفارة القتل فانها محتصة بقتل النفس دون القطع كما مر في قول المصنف وعلى قاتل النفس المحترمة الخ (قوله أي قبل الظفر به) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه فالمراد بالقدرة أن يكون في قبضة الامام وقبل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبابها كارسال الجيوش لامساكهم ولو قدرنا عليه فزعم التوبة فالظاهر عدم تصديقه ما لم تقم قرينة اه سم اه مد مع زيادة (قوله وقطع اليد والرجل) أي عما هو حق الله بخلاف حق الآدمي من الاموال والقتل الغير المتصم فهو باق فلولى القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الدية أو يقتل لما تقدم من قوله ولو عفا لولى القتل بمال وجب مفروض فيما قبل التوبة كما قرره شيخنا العزري وقال حل فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه ورد بأن الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد تبعاً لسقوط قطع الرجل فقوله من يد ورجل أي قطع مجموع ذلك اه لان قطعها معقوبة واحدة واذا سقط بعضها هو قطع الرجل للمصارفة سقط الباقي وهو قطع اليد وقوله وقطع عطف على تحميم لانه ليس متصفاً كما تقدمه (قوله ولا عن غيره) هو زيادة حكم على ما الكلام فيه فذكره استطراداً (قوله ولا باقى الحلود) بخلاف قتل تارك الصلاة فانه

لأن الأصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق الآدمي يغلب فيه حق الآدمي لبنائه على التصديق ولأنه لو قتل بلا محاربة ثبت له القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها فلا يقتل بغير كف كرواذه ولو مات بغير قتل فدية يجب في تركه في الحر أو أفي الرقيق فوجب قيمته مطلقا ويقتل بواحد من قتلهم واللباقين ديات فان قتلهم مطلقا بالاول ولو عفا في القتل بمال وجب المال وقتل القاتل حد النكح قتلته وتراعى المائتة فيما قتل به ولا يثبتم غير قتل وصلب كأن قطع يده فاندمل لأن النكح تقتل بخلق الله تعالى فأخص بالنفس كالإكفارة (ومن تاب منهم قبل القدرة عليه) أي قبل الظفر به (سقط عنه الحدود) أي العقوبات التي تخص القاطع من تحت القتل والصلب وقطع اليد والرجل الآية إلا الدين تابوا من قبل أن تقدر عليهم (وأخذ) من المواخذة معني للمفعول بمعنى طوبى (بالهقوق) أي ياقها فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقي الحدود

من حدثنا وسرقه وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل (١٩٩) التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق نعم تارك

يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه للحاكم لأن عوجبه الإصرار على الترك وبالتوبة تزول اه
ح ل وعبرة قل نعم يستثنى منه قتل المرتد بآء سلامه وقتل تارك الصلاة بفعالها
ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة اه وأنى الشارح بقوله ولا باقى الحدود ولا دخول
قوله ولا عن غيره في العبارة المذكورة فهو موقوف على قوله قبله قود ولا مال (قوله
من حدثنا) أى قبل الحاربة أو فيها وقوله وسرقه أى قبل الحاربة أما السرقة
في الحاربة فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدرة (قوله وشرب خمر) أى في الحاربة أو قبلها
وكذا ما بعده (قوله لأن العمومات) كآية الزانية والزاني فاجلدوا أية والسارق والسارقة
فاقطعوا وقوله الواردة فيها أى في باقى الحدود وقوله لم تفصل بكسر الصاد قوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولم يقل الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعلم سم
وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم ليأوبأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقل
الا الذين تابوا وهكذا (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولا عن غيره الى قوله ولا باقى الحدود
اه (قوله يقتل حدا) أى فيكون حده قتله وليس المراد انه يحجب بالجلد الى أن يموت كما قد
يتوهم (قوله والكافر اذا زنى) محله في غير الملتزم للأحكام كالحربي بخلاف الذمى فعموم
الشارح ضعيف (قوله فانه يسقط عنه الحد) أى لعموم ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
وهذا أى مرجوح والمعقد عدم سقوطه جلد أو رجاحت كان ملتزما للاسكام كما أفاده
م د (قوله عن النص) هو قوله ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله ولا يرد المرتد الخ)
جواب عما يقال هلا استثنيت أيضا المرتد مما مر أنه لا يسقط الحد بالتوبة فانه اذا تاب
بالاسلام سقط قتله فأجاب بأن قتله يكون كفرا لاحدا والكلام في القتل حدا (قوله
في الظاهر) أى فيما اذا ثبت ذلك عندها كم (قوله فيسقط قطعها) ومن حد في الدنيا لم يعاقب
على ذلك الذنب في الآخرة بل على الإصرار عليه أو الإقدام على موجه ان لم يتب اه شرح
م د (قوله أثر العصية) وهو ان يؤخذ بها (قوله تجب) أى تقطع ما قبلها (قوله ولا يلزم
ان تكون) أى لغة (قوله وعليه) أى المعنى اللغوي (قوله الى الحق) أى شهوده ومراقبته
فاذا تلبس بذلك المقام العالى رأى الاول أقص من الثانى وان كان كما لا في نفسه فاستغفر من
الاول وتاب منه أى رجع الى العالى (قوله فاذا فرغت) أى من التبليغ فأنصب أى فأنصب
في العبادة يضاهى ومسارة البغوى قال ابن عباس وغيره فاذا فرغت من الصلاة المكتوبة
فأنصب الى ربك في الدعاء وارغب اليه في المسئلة يعطك أو اذا فرغت من الفرائض فأنصب
في قيام الليل طاله ابن سعد وقال الشعبي اذا فرغت من التشهد فادع لربك وأخرتك وقال
منصور عن مجاهد اذا فرغت من أمر الدنيا فأنصب في عبادة ربك وصل اه (قوله ذلك)
أى التوبة تشريعا الخ (قوله هذه التوبة) أى التي من غير ذنب وهى الرجوع من مصالح
الخلق للحق وقوله أخذ العلقه أى السبب في حمل توبته على اللغوية أخذ العلقه حيث أخذ
منه حظ الشيطان فاقضى ذلك الاخذ عدم وقوع الذنب منه صلى الله عليه وسلم واذنبه
العلقه شيخنا عشاوى (قوله حظ الشيطان منك) أى من نوعك وجنسك والافلاسيل
للشيطان عليه صلى الله عليه وسلم في سائر أحواله ولو بقيت لانه معصوم (قوله الندم) ذكره

الصلاة كسلا يقتل حدا على الصحيح
وسمع ذلك لو تاب سقطا قتل قطعها
والكافر اذا زنى ثم أسلم فانه يسقط عنه
الحد كما قلناه في الروضة عن النص ولا يرد
المرتد اذا تاب حيث تقبل توبته
ويسقط القتل لانه اذا أصر يقتل كفرا
لاحدا ومحل عدم سقوط باقى الحدود
بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
تعالى فيسقط قطعها لأن التوبة تسقط
أثر العصية كمنه عليه في زيادة الروضة
في باب السرقة وقد قال صلى الله عليه
وسلم التوبة تحب ما قبلها وورث التائب
من الذنب كن لا ذنب له * (تمة) *
التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون
عن ذنب وعليه حمل قوله صلى الله عليه
وسلم انى لا توب الى الله سبحانه وتعالى
في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه
وسلم رجوع عن الاشتغال بمصالح الخلق
الى الحق قال تعالى فاذا فرغت فأنصب
وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك
تشريعا ويفتح باب التوبة للامة
ليعلمهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد
سئل بعض أكابر القوم عن قوله
تعالى لقد تاب الله على النبي من أى
شي فقال نبه توبة من لم يذنب على توبة
من أذنب يعنى بذلك أنه لا يدخل أحد
مقام من المقامات الصالحة الا بانه
صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى الله
عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل
هذه التوبة أخذ العلقه من صدره
الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه
حظ الشيطان منك وشرا الرجوع
عن التعويج الى سنن الطريق المستقيم

وشروطها ان كاس من حق الله تعالى الندم (٤٨ ع) والاقلاع والعزم على أن لا يعود وان كانت من حق الآدميين زيد على ذلك رابع

يغنى عن اللذين بعده الآن يقال ان اجراء الحقيقة لا يتطرق فيها الدلالة الالتزام بل يجب ذكر
الاجزاء كلها وان كان بعضها يستلزم بعضا (قوله وهو الخروج الخ) هذا صريح في أنه
لا يعتبر هذا الشرط في التوبة في حقوق الله تعالى وفيه نظر يعلم من محله اهـ قل * (فائدتان) *
الاولى من تاب من معصية ثم ذكرها قال القاضي أبو بكر الباقلاني يجب عليه تجديد التوبة
منها كلما ذكرها وقال امام الحرمين لا يجب بل يستحب وعلى الاول لو لم يجددها
كان ذلك معصية جديدة تجب التوبة منها والتوبة الاولى صحيحة الثانية قال ابن عبد السلام
اذا مات شخص وعليه دين تعدي بسببه أو بطله أخذ من حسناته بقدر ما ظلم به فان قنيت
حسناته طرح عليه من عقاب سيئات المظلمين ثم ألقى في النار وان لم يتدب بسببه ولا بطله أخذ
من حسناته في الآخرة كما تؤخذ أمواله في الدنيا حتى لا يبقى له شيء ولا يؤخذ ثواب إيمانه كما
لا تؤخذ في الدنيا ثياب بدنه فان قنيت حسناته لم يطرح عليه من سيئات خصمه شيء اهـ دميري

* (فصل في حكم الصيال وما تلقه البهائم) *

وهو الخروج من الظالم وقد بسطت
الكلام على التوبة مع ذكر رجل من
الثقات المتعلقة بها في شرح المنهاج
وغیره

{ فصل في حكم الصيال
وما تلقه البهائم }

والصيال هو الاستطالة والثوب
والاصل فيه قوله تعالى فمن اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم وخبر البخاري انصرا خاله
ظالمنا ومظالمنا والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لان ذلك نصره ثم شرع في القسم
الاول وهو حكم الصائل فقال
(ومن قصد بضم) آوله على البناء لا المفعول
بمعنى قصده صائل

ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الاموال والعقول مثلا
وكان الاولى تأخيرها عن الردة أيضا لانه قد يكون على الدين أيضا (قوله هو الاستطالة) أي
العلو والقهر (قوله والثوب) أي الهجوم وهو عطف مرادف وقيل الثوب العدو وبسرعة
فيكون عطف مغاير وذكر في المصباح أن استعمال الثوب بمعنى المبادرة والمسارة من
استعمال المعتاة ثم ان هذا المعنى قيل لغوى وشرى على خلاف المعتادة من تغايرهما وقيل
انه لغوى فقط والشرى يراد فيه على ما تقدم تعديا ظلميا بخلاف اللغوى فإنه أعم (قوله فمن
اعتدى عليكم) فيه ان الآية في المعتدى بالفعل والصائل لم يعتد بالفعل بل مریدا الاعتداء
الآن يقال انها شاملة للمعتدى كما هو مرید الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل
ما اعتدى عليكم والاعتداء في قوله فاعتدوا عليه للمشاكلة والافلا يقال له اعتداء والمثلية
في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الافراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاختف
فالاختف أي ولو كان صائلا بالقتل وأيضا اذا اعتدى عليك بوطء زوجته فلا يجوز
الاعتداء عليه بوطء زوجته فيكون عامًا مخصوصا بغير الفاحشة وفي هذا الدليل إشارة الى
أفضلية الاستسلام فان في تسميته اعتداء إشارة الى تركه وتركه استسلام (قوله انصرا خاله)
أمر بالنصر والأمر بالشئ نهى عن ضده فيكون النصر واجبا وعدم النصر منهي عنه
مع أنه قد لا يجب النصر ويحجب بأنه محمول على حالة يجب فيها الدفع كما يأتي أو أن الأمر
محمول على الذنب (قوله لان ذلك) أي منعه من ظلمه (قوله ومن قصد الخ) قال شيخنا
لا يخفى ما في كلام المصنف من القصور والحقاء والحاصل أنه اذا صال شخص ولو غير عاقل
كجنون وبهيمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو آدمية حاملا على شئ معصوم له أو لغيره نفسا
أو عضوا أو منفعة أو بضعاً أو مالا وان قل أو اختصا كذا فله دفعه وجوبا في غير المال
والاختصاص وجوازا فيهما ويجب الدفع أيضا عن بضع حريسة أو حربي وان قصده مسلم
معصوم فلو تعارض عليه صائل على امرأة للزنا وصائل على ذكر للواط ولا يستطاع
الدفع أحدهما قال العلامة مريد دفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجهه مع ما فيه من اختلاط

الانساب وقال العلامة حج يدفع عن المذكور لانه لا طريق الى حمله وقال العلامة الخطيب
 يتخير بينهما التعارض المعنيين اه برماوى وعبارة سم لوفرض صيال على مال وبضع ونفس
 فقوم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال الا خطر فالخطر اه ونقل عن زى مانصه ولا فرق
 في الصائل بين الحامل وغيره حتى لو صالت حامل من امرأة أو هرة تدفع ولو أدى ذلك الى القتل
 فان قيل اذا جنت الحامل يؤخر قتلها الى أن تضع فحلا كان هنا يمنع دفعها المؤدى الى قتلها
 أجيب بأن الجنابة في الحامل قد انقطعت وهنا صياله موجود مشاهد حال دفعها اه (قوله
 من آدمى أو بهيمة) بيان للصائل المذكور في كلام الشارح لا للموصول عليه بدليل قوله الا فى
 أو فى ماله فان البهيمة مال فغن للبيان اه م د (قوله أو بهيمة) بالجر عطف على آدمى وخرج
 بذلك ما لو سقطت جرة من علو على انسان ولم تدفع عنه الا بكسرها فكسرها ضمنها حيث
 كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والفرق ان البهيمة لها اختيار بخلاف الجرة
 قال في العباب ويهدر أى الصائل فان كانت امرأة حامل فبات حملها بالدفع فكلو تترس كافر
 بمسلم في الحرب أو بهيمة مأكولة وأصاب مذبحها حلت م د وعبارته على التحريم مانصه أى
 يجوز له الصادق بالوجوب دفع كل صائل أى حتى لو صالت حامل على انسان ولم تدفع الا
 بقتلها مع حملها جاز على المعتمد ولا ضمان ومن هذا يعلم أن دفع الحامل كدفع غيرها ويشبه
 أن يخرج على ترس المشركين بالصبيان ويأتى هذا أيضا في دفع الهرة الحامل اذا صالت على
 طعام أو نحوها وعنده شيخنا زى ولو صارت الهرة صائلة مفسدة فهل يجوز قتلها في حال
 سكونها وجهان أحدهما وبه قال القفال لا يجوز لأن ضرورتها عارضة والتحرز عن سبيل
 وقال القاضى حسين التحق بالفواسق الخمس فيجوز قتلها ولا تختص بحال ظهور الشر وإذا
 أخذت الهرة حمامة وهي حية جاز قتل أذنبا أى من ثمها وضرب فها الترس لها قال الامام
 وقد انتظم لى من كلام الاصحاب أن الفواسق تقتولات لا يعصمها الاقتناء ولا يجزى الملك عليها
 ولا أثر للبدل للاختصاص فيها اه (قوله بأذى) مصدر بمعنى الفعل كما يدل عليه قوله كقتل
 فها في قوله بما يؤذيه واقعة على فعل فليس مراده بالأذى الآلة كما توهمه قل لانه يلزم عليه
 اطلاق المصدر على الآلة وقال م د قوله بما يؤذيه فالصحيح معنى الآلة التي يتوصل بها الصائل
 الى فعله كالسيف والسهم وهو غير مراد لقول الشارح كقتل وقطع طرف فانه بين ما يؤذى
 به ذه فدل على أنه ليس اسم آلة وانما هو اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرهما (قوله
 في نفسه) لو حذف الضمير منه ومما بعده لكان أعم (قوله وقطع طرف) أى أو جرح
 (قوله وابطال منفعة عضو) لو سكت عن عضول كان أعم ومنه تقبيل أنثى وأمر د واردة
 فاحشة قل (قوله أو فى ماله) أو اختصاصه بكل مدينة ووظيفة يده بوجه بأن كان
 أهلا لها فله دفع من يسعى على أخذها منه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب
 ثم بلغنى أن الشهاب حج أفتى بذلك فليراجع سم على المنهج (قوله ولو قليلا) استشكل
 باعتبارهم في القطع في السرقة النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على
 ظلمه حيث لم يترك الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه قاله الشورى وأجيب أيضا بأن السرقة
 لما قيل ردت فله مقابله وهنا لم يرد حده فلم يقدر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هنا أنه

من آدمى مسلح كان أو كافرا عاقلا
 أو مجنون بالغاً أو صغيراً قرياً أو أجنبياً
 أو بهيمة (بأذى) بتدوين الهبة أى
 بما يؤذيه (في نفسه) كقتل وقطع
 طرف وابطال منفعة عضو (أو) في
 ماله ولو قليلا كدرهم

لاضابط للصيال اه سل وأجاب م د على التحرير بأن قطع اليد محقق فاشتراط له أن يكون المسروق ربع دينار وهذا القتل غير محقق اه (قوله أو في حريمه) شامل للزوجة والامة والولد اه (قوله عن ذلك) ضمن قاتل معنى دافع فعذاه بعن وفي نسخة على ذلك وتكون على تعليلية على حد قوله ولتسكير والله على ما هداكم (قوله فقتل الموصول عليه) أو قطع أو جرح بالأولى وأشار بذلك الى أن قوله فلا شيء عليه مفرع على محذوف تقديره فقتل والقتل ليس قيدا كما علمت فلوراد القلع والجرح لكان أولى (قوله وغيرها) معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد بالغير الغرة في الجنين مثلاً ويصح أن يكون معطوفاً على قوله بهيمة والمراد بالغير العبد (قوله لخبر من قتل الخ) أقول الخبر من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل الخ فحذف الشارح أو له ففقه أربعة وقوله من قتل دون دينه أي إذا جمل أي الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير كما قاله حل ولو قال الشارح عقب الحديث مانصه ويقاس بما فيه غيره لوفى بالمراد لأن الحديث لا دليل فيه على دفع الصائل على غيره عن ذلك الغير فهو دليل لبعض المتعني كما قاله قل قاتل اه م د على التحرير (قوله دون دمه) أي لأجل الدفع عن دمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو تقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لأجل (قوله ولا ثم عليه) معطوف على قوله فلا شيء عليه (قوله لانه ما مور الخ) علمه لقول المتن فلا شيء عليه والأولى أن يقول ولانه بالواو ولا يظهر كونه علمه لقوله ولا ثم عليه لانه لا يناسبه قوله والضمان ولم يقل بدله والآن تأمل (قوله فقتله) أي المالك (قوله لم يبرأ الغاصب والمستعير) ففيه دلالة على أنه بصاله على سيده لم يتقبل الضمان فيه من الغاصب والمستعير للسيد اذ لو اتقبل اليه لم يضمنه مع أنهم ما ضمان فعدم انتقال الضمان عنهم ما وعدم ضياعهما على المالك مع أنهم ما صالاً عليه وقد قتلها ولم يضمنها دليل على هدرهما في حقهما لصالهما عليه والالسقط الضمان عن الغاصب والمستعير بباشرة المالك لقتلهما اه شيخنا (قوله ويستثنى من عدم الضمان) حاصله أنه يستثنى ثلاث مسائل مسألة المضطر ومسألة المكره على اتلاف المال وما إذا لم يرتب مع الامكان وعصمة الصائل (قوله المضطر) أي الصائل المضطر اذا قتله صاحب الطعام وهو الموصول عليه (قوله فان عليه القود) أي وان رتب لأن الصائل معذور ومحل ذلك ما لم يكن صاحب الطعام مضطراً والافلا ضمان على صاحب الطعام حيث رتب (قوله ولو صال مكرها) أي صال صورة فانه ليس حقيقة صال لانه ليس متعدياً ولا آثم بل صورة ولو قال ولو أكره الخ لكان أولى وبعبارة شرح المنهج نعم لو صال مكرها على اتلاف مال غيره الى آخر كلامه فهو استدراك على قوله دفع صائل وهو هنا استدراك على قوله فقاتل على ذلك فلا شيء عليه لانه في معنى فله قتاله وقوله مكرها أي اذا كان الاكراه باحشة أو قتل كان قال لانه لم تتلف مال هذا والاقتلت كما يؤخذ مما بعده وهو قوله ان يبق روحه الخ لا باقالات مال كالتلف مال هذا والأتلفت مالك فلا يلزم المالك تمكين المكره (قوله لم يجوز دفعه) أي لعذره بالاكراه (قوله بل يلزم المالك) وهو الموصول عليه ان يبق روحه ومحل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تتلف مال فلان والاقتلتك أو قطعت يدك أو جرحتك جرحاً شديداً أو ما اذا قال اذ لم تتلف مال فلان

(أو في حريمه) فقاتل عن ذلك
لندفع عنه فقتل الموصول عليه الصائل
(قوله فلا شيء عليه) من قصاص ولادية
ولا كفارة ولا قبة بهيمة وغيره الخ
من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله
دون ماله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي
فهو شهيد وجه الدلالة أنه لما جعله شهيداً
وصححه وجه الدلالة أنه لما جعله شهيداً
دل على أن له القتل والقتال كما أن
من قتله أهل الحرب لما كان شهيداً
كان له القتل والقتال ولا ثم عليه
أي لانه ما مور بدفعه وفي الامر
بالقتال والضمان منافاة حتى لو صال
العبد المغضوب والمستعير على مال مكره
فقتله دفعاً لم يبرأ الغاصب والمستعير
ويستثنى من عدم الضمان المضطر
اذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه
القود كما قاله الزبيلي في أدب القضاء
ولو صال مكرها على اتلاف مال غيره
لم يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يبق روحه

أتلقت ماله أو ضربتك ضرر بشد أو قلا يلزم المالك أن يسلم له خصوصاً إذا كان المال الذي يراد اتلافه عظيماً (قوله أن يرقى روحه بماله) ظاهره ولو كان ذاروح غير آدمي لانه دون الآدمي وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان وقراره على المكروه بالكسر وفي النفس عليهما ولو مالا كريق لأن قتل النفس لا يباح بالأكراه بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح اهـ حل ومـ ر (قوله كما ينال المضطر) بالنصب مفعول أقول وطعامه مفعول ثان ويستفاد منه وجوب البدل على الصائل أن أتلفه اهـ (قوله ولكل منهما) أي المكروه وصاحب المال دفع المكروه بكسر الراء (قوله وهو الظاهر) معتمد (قوله وله دفع مسلم عن ذمّي) ظاهره الجواز مع أنه واجب كافي الأنوار وعبرة المنهج بل يجب أي الدفع في بضع ونفس ولو مملوكة قصدتها غير مسلم محقون الدم بأن يكون كافراً ولو ذمياً أو بهيمة أو مسلمان غير محتون الدم كإن محصن فإن قصدتها مسلم محقون الدم فلا يجب دفعه بل يجوز الاستسلام له اهـ وقوله غير مسلم قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذمّي عن الذي لا المسلم عن الذمّي فليحترروا ولكن وافق مـ ر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذمّي ويقارن المسلم حيث يجوز له الاستسلام للمسلم ولا يجب دفع المسلم عنه بأن له غرضاً في نيل الشهادة دون الذمّي إذ لا تحصل له الشهادة فتأمل وقوله بأن يكون كافراً لكن ينبغي أن يستثنى منه ما يأتي في الجهاد فيما إذا دخل الكفار بلادنا من أن من قصدوه إذا جاوز الأسر وعلم أنه إن امتنع قتل جازله الاستسلام فانظر اهـ سم وفي حاشية زى أنه يجب الدفع عن المال إذا تعلق به حق الغير كالمهر ونحوه وفي حاشية حل وفي شرح شيخنا نقلا عن الغزالي وأقره أنه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة اهـ ويجب على الولاية الدفع عن أموال الناس وعبرة مـ ر والوجه كما يحسنه الأذرى لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال رعاياهم اهـ مـ د قال مـ ر ويحرم على المرأة أن تسلم لمن صال عليها أن يرفى بها مثلاً وان خافت على نفسها ولو في المستقبل (قوله ولا يجب الدفع عما لا روح فيه الخ) ما لم يكن لصغيراً وبقيماً والواجب الدفع وقوله اماماً فيه روح كـ نفس ولو مملوكة للصائل فيجب الدفع عنه فن رأى شخصاً يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو يراد قتل مملوكه أو رآه يرقى بمملوكه ويجب دفعه كما ذكره قل (قوله لحرمة الروح) عليه لوجوب الدفع (قوله عن بضع ولو بهيمة) وسواء قصدته مسلم محقون الدم أم لا كما يؤخذ من مـ ر (قوله وعن نفسه إذا قصدتها كافر) مثله الزاني المحصن (قوله أو قصدتها بهيمة) خرج ما لو حال بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلقت بدفعه قل على الجلال (قوله بل يست) أي إلا إذا كان المصول عليه مملوكاً أو حراً في ملكه أو عالماً أو وحيداً في زمانه وكان في بقاءه مصلحة عامة فيجب الدفع عن نفسه ولا يجوز له الاستسلام كما في حاشية زى (قوله كن خيراً بنى آدم) يعني هائل الذي قتله قايل أي وخيرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدي إلى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح مـ ر بزيادة (قوله فيجب حيث يجب) أي يجب إذا قصدتها غير مسلم محقون الدم ولا يجب إذا قصدتها مسلم محقون الدم اهـ مـ د (قوله ويدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه ويصدق في دعواه عدم الصيال بينه ما لم تقم قرينة قوية على صياله كهبوم نحره وسيف وضعف المصول عليه قل على الجلال مع زيادة من شرح مـ ر (قوله

بماله كما ينال المضطر طعامه ولكل منهما دفع المكروه* (تنبيه)* تعبير المصنف بالمال قد يخرج ما ليس بمال كالكلب المقتنى والسردين وقضية كلام الماوردي وغيره الحاقه به وهو الظاهر وله دفع مسلم عن ذمّي والوالد عن ولده وسيد عن عبده لأنهم معه ومومن ولا يجب الدفع عن مال لاروح فيه لانه يجوز اباحته للغير ما مافيه روح فيجب الدفع عنه إذا قصد اتلافه ما لم يتحس على نفسه لحرمة الروح ويجب الدفع عن بضع لانه لا سبيل إلى اباحته وسواء بضع أهله وغيرهم ومثل البضع مقدّماته وعن نفسه إذا قصدتها كافر ولو معصوماً ذمياً المعصوم لا حرمة له والمعصوم بطلت حرمة بصياله ولأن الاستسلام للكافر ذل في الدين أو قصدتها بهيمة لأنها تذيب لاستبقاء الآدمي فلا وجه للاستسلام لها وظاهر أن عضوه ومنفعته كنفسه ولا يجب الدفع إذا قصدتها مسلم ولو مجنوناً بل يجوز الاستسلام له بل يست كما أفهمه كلام الروضة لخبر أبي داود كن خيراً بنى آدم يعني قايل وهائل والدفع عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً كالدفع عن نفسه فيجب حيث يجب ويتنقّى حيث يتنقّى وفي مسند الإمام أحمد من أذل عند مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله على رؤس الخلائق يوم القيامة ويدفع الصائل

(بالاخف) الا ان يكون غير معصوم وقوله ان ذلك فلو خاف أن ينال منه الصائل ما يضرمه
لوارتكب التدريج فله تركه اه سم (قوله فان أمكن دفعه بكلام) في المنهج أنه يبدأ بالهرب
فبالجور والاستغاثة فالضرب باليد وبالسوط فبالهصا فالقطع فهي ثمانية لكن المعقد انه
يخير بين الزبر والاستغاثة حل ويحل الهرب حيث علم أن الهرب ينجمه أما اذا علم أنه اذا هرب
طمع فيه وتبعه جازا القتل ابتداء ولو أمكنه الهرب من محل صائل عليه ولم يهرب فقتله دفاعا عن
بناء على وجوب الهرب عليه اذا صال عليه انسان وفي حل أكل لحم النمل تردد أي وجهان
وجه منع الحل ان لم يقصد الذبح والاكل قال الزركشي والراجح الحل كما دل عليه كلام الرافعي
في الصيد والذبايح اه روض وشرحه اه مد على التصريح وينبغي أن من دفع الصائل الدعاء
عليه بكف شره عن المصول عليه وان كان به لأكده وهو ظاهرا حيث غلب على الظن أنه لا يندفع
الا بالهلاك وينبغي أن يعلم أيضا أنه لو علم منه أنه لا يندفع شره الا بالهصا وكان المصول عليه
أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن صياله لا يجوز لاق السحر حرام لذاته فليتأمل عش على م
(قوله ضمن) ولو بالقصاص أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالبا كما
يصرح بذلك شرح شيفنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثة من حيث الحرمة
اذ لضمان فيهما وكذا غيرهما بما فيه الترتيب فسقط ما لبعضهم هناك من الاعتراض ولو أمكن
المصول عليه خلاص نفسه بهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاومة اه قل على الخلال
(قوله سقط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك صدق ادافع وبعبارة اخرى ويصدق الادافع هما
وفيما يأتي في عدم امكان التعلص بدون مدافع له لفساد إقامة البيعة على ذلك اه عش على م
(قوله ان الهرب) ثم يقد بكونه يرتب بمصرب أو لا يعرضه ثم يظهره ثم بجسده بل أطلقه
عن التقييد بكونه يمكنه ذلك أولا وفيه وقفة فانه يجب عليه الدفع بالاخف (قوله وعلى راكب
الدابة) سواء كان بصيرا أو أعمى قال سم وقضية كلام المصنف وغير تضمن الراكب وان كان
الزام يدغيره وأنه يضمن اذا كان أعمى معه بصير يقوده وأنه يضمن وان غلبته الدابة وهو قضية
كلام الشيخين اه مد والمعدة أن الراكب لا يضمن اذا كان معه قائد وسائق الا اذا كان بصيرا
مميزا وكان الزمام بيده اه وبعبارة شرح المنهج ولو صحها سائق وقائد استويا في الضمان
أو راكب معهما أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط اه أي لان استعلاء عليه أقوى وبذلك يعلم
أن الضمان على المرأة التي تركب الا مع المكارني م رسم وهذا هو المعتد وقياس ما نقله
ابن يونس أن الضمان في مثله الاعى على قائد الدابة ان كان زمامها بيده أي القائد اه عش
على م ر ولوركبها اثنان فعلى المقدم دون الرديف كما أفق بدوا لادان فعلها منسوب اليه اه
شرح م ر قال عش ويؤخذ من هذه العلة أن المتقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كريض وصغير
اختص الضمان بالرديف اه بجروفتا لولا كان في جانبها ضمنا لولا كان معها واحد على القتب
فالضمان عليه م أثلاثا كما قاله الطبري وقيل عليه فقط لان السير منسوب اليه سم ولو كان
الراكب من يضبطها ولكن غلبته بفرع من شيء مثلا أو تلت شيئا فالظاهر عدم الضمان فالهسم
ويشكل عليه أن اليد موجودة حال الفرع كما هي موجودة مع قطع اللسان ونحوه الا أن يقال
اليدوان كانت موجودة حال الفرع الا ان فعلها لم ينسب فيه واضع اليد الى تقصير ما فاشبه

بالاخف فالاخف ان أمكن
فان أمكن دفعه بكلام أو استغاثة
حرم الدفع بالضرب أو بسوط حرم بعضا
حرم بسوط أو بسوط حرم بعضا
أو بعضا حرم بسوط حرم بعضا
عصا حرم قتل لان ذلك يجوز لا ضرورة
ولا ضرورة في الاثقل مع امكان
تحصيل المقصود بالاسهل وفائدة
هذا الترتيب أنه متى خالف وعدل الى
رتبة سم امكان الاستغاثة بما دونها ضمن
ويستثنى من الترتيب ما لو التزم القتال
بينهما واشتد الامر عن الضبط قط
صراحة لترتيب كما ذكره الامام في قتال
المبغاة وما لو كان الصائل يندفع
بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجبر
الا بالسيف فالصحيح أن له لضرب به لانه
لا يمكنه الدفع الا به وليس بمقصر في تركه
استصحاب السوط وتحريره وعلى
الترتيب ان أمكن المصول عليه هرب
أو التماس الحصن أو جماعة فالمنهيب
وجوبه وتحرير قتال لانه مأور
يخلص نفسه بالاهون فالاهون وما
ذكر أسهل من غيره فلا يعدل الى الاشد
ثم شرع في انقسم الثاني وهو ما تلقاه
اليها ثم بقوله (وعلى راكب الدابة)

ما لو حاجب الرياح بعد احكام ملاح السفينة آلاتها وقد قيل فيها بعدم الضمان لانتفاء تقصير
 الملاح بخلاف قطع اللجام فان الراكب منسوب فيه لتقصير في الجملة لان قطع الدابة له دليل على
 عدم احكامه اه ع ش على م ر وبارة قل ولو غلبت راكبها وأتلفت شيئا ضمنه لتقصيره
 برصكوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارتقت السفينة وخرج يغلبته له
 ما لو انفلتت قهر اعليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث اه (قوله وسائقها) الواو
 بمعنى أو وبارة المنهج صحب دابة اه وقولا صحب ولو غير مكلف كافي م ر أي صحبها في الطريق
 فيخرج ما اذا صحبها في مسكنه فدخل فيه انسان فرحمته أو غرضته فلا ضمان ان دخل بغير اذنه
 أو اعلمه كما قاله من ل قال شيخنا والمراد بانصاحبة المصاحبة العرفية ليشمل ما لو رعى البقر
 في الصحراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا (قوله أم مستأجرا) أو قنا أذن له سده أم لا
 ويتعلق متعلقها برقبته وان أذن السيد كافي شرح م ر ويفرق بين هذا ولقطة أقرها مالك بيده
 فتألف فانما يتعلق برقبته وبقية أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها بيده المنزلة منزلة المالك بعد
 علمه بها ولا كذلك هذا ودعوى أن الفتن لا يذله عنوة بأنه ليس المراد بالمدفونة المقتضية للملك
 بل المقتضية للضمان وهو بهذا المعنى له يد كما لا يخفى شرح م ر اه (قوله أم غاصبا) قال شيخنا
 وكذا المكرر لكن قرار الضمان على المكرر بكسر الراء فراجع قل على الجلال وبارة ع ش
 على م ر شمل المكرر بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكرر بكسر الراء لانه انما كرهه على ركوب
 الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يفرق بين هذا وبين ما لو أكرهه على اتلاف المال حيث قيل فيه
 ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكرر بكسر الراء (قوله ضمان ما أتلفته) وكذا ما أتلفه
 ولدها معها لان له عليه يدا (قوله أي التي يده عليها) أشار به الى أن الاضافة لادنى ملازمة وما
 يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجمل مثلا بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع
 المضطر فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمل وان كثر والانه منسوبون اليه وأما الودع
 المزحوم الجمل بجملة مثلا على غيره فتألف أنا الضمان لي الدافع لا على من معه الدابة اه ع ش
 على م ر (قوله نفسا ومالا) فضمن النفس على عاقلة وضمن المال عليه زى (قوله
 كالكلب) التشبيه من حيث انه اذا قصر صاحب الطعام بوضعه في الطريق ولم يكن صاحب
 الدابة معها فلا ضمان على صاحبها كالكلب الغير المرسل بخلاف ما اذا كان معها كالكلب
 الذي أغراه صاحبه اه م د ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مصاطب أمام الحوائط
 بالشارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالحضرية مثلا فلا ضمان على من أتلفت دابته شيئا
 منها بأكمل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش على م ر (قوله بكنائيه) أي جنائية
 الكلب في أنها تؤثر في الضمان اذا كان معها صاحبها دون ما اذا لم يكن معها فيم اذا كانت
 العادة جارية بارسالها وحدها كما يأتي كإت جنائية الكلب باصطياده تؤثر في الحل اذا أرسله
 صاحبه دون ما اذا أرسله فارسله بمنزلة مصاحبة مالك الدابة لها (قوله أرجعها الاول) معتقد
 لان استيلاؤه عليها أقوى (قوله أوجهها الاول) ضعيف والمعتد أنه على الاول ما لم يكن صغيرا
 أو أعشى قال ابن قاسم جزم به م ر ووجهه بأنها وان كانت في يدها بحيث يقضى لهما بها فبما
 لو تنازعاها الآن فعلمها منسوب للمقدم نعم ان كان المتقدم لا أثر له بحيث كان سيرها منسوباً

وسائقها وقائدها سواء كان مالكا أم
 مستأجرا أم ودعا لم يستعير أم غاصبا
 (ضمن ما أتلفته دابته) أي التي يده
 عليها أي يدها أو وجعلها أو غير ذلك نقلا
 وما لا يلائم أو غيرها لانها في يده وعليه
 تعهدا وحفظا ولأنه اذا كان معها
 كان نفعها منسوب اليه والانسب اليها
 كالكلب اذا أرسله صاحبه وقيل
 الصيد حل وان استرسل نفسه فلا
 جنائيتها بكنائيه ولو كان معها سائق
 وقائدها فالضمان عليهما نصين ولو كان
 معها سائق وقائدهما مع ركب فهل
 يقتص الضمان بالراكب أو يجب
 أن لا يوجهان أرجعها الاول ولو كان
 عليهما ركب فهل يجب الضمان
 عليهما أو يقتص بالاول دون الرديف
 وجهان أوجههما الاول لان اليد

لهما

* (تنبيه) * حيث أطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة كحفر البئر ويستثنى من إطلاقه صور الأولى وأركبها أجنبي
بغير إذن الولي صبياً أو مجنوناً فأثقلت شيئاً فالضمان على الأجنبي الثانية لو ركب الدابة فخصمها انسان بغير إذنه كما قيده البغوي
فرجحت فأثقلت شيئاً فالضمان على الناحس (١٩٦) فان أذن الراكب في النض فالضمان عليه الثالثة لو غلبته دابته فاستقبلها

انسان فرددتها فأثقلت في انصرافها
شيئاً ضمنه الراد الرابعة لو سقطت
الدابة ميتة قتلف بها شيء لم يضمنه
وكذا لو سقط هو ميتاً على شيء وأثقله
لا ضمان عليه قال الزركشي وينبغي
أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها
عرضاً أو عارضاً ربحاً شديداً ونحوه
الخامسة لو كان مع الدواب راع
فهاجرت ربحاً وأظلم النهار فتزقت
الدواب فوقعت في زرع فأفسدته فلا
ضمان على الراعي في الاظهر للقلبة
كما لو يدبيرة أو انقلبت دابته من يده
فأفسدت شيئاً بخلاف ما لو تزقت
الغنم لنومه فيضمن ولو انتفخ ميت
فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف
طفل سقط على شيء لأن له فعلاً بخلاف
الميت ولو بالثابت دابته أو راثت بثلاثة
بطريق ولو واقعة فتلفت به نفس أو
مال فلا ضمان كما في المنهاج كما صله
لأن الطريق لا يتحمل ذلك والمنع من
الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد
وان نازع في ذلك أكثر المتأخرين
وانما يضمن صاحب الدابة ما أثقلت
ابنه إذا لم يقصر صاحب المال فيه
فان قصر بأن وضع المال بطريق أو
عرضه للدابة فلا يضمنه لأنه المضيع
لما له وان كانت الدابة وحدها فأثقلت
زرعاً أو غيره منهار لم يضمن صاحبها أو
ليلا ضمن لتقصيره بإرسالها ليلا بخلافه
نهار الخبر الصحيح في ذلك رواه أبو
داود وغيره وهو على وفق العادة
في حفظ الزرع ونحوه نهاراً والدابة
ليلا ولو تعود أهل البلد إرسال
الدواب أو حفظ الزرع ليلا دون النهار

انعكس الحكم فيضمن من سلبها ما أثقلتة نهاراً دون الليل اتباعاً لعني الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما يجتهه البلقيني والجمع
أنه لو جرت عادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن من سلبها ما أثقلتة مطلقاً * (تنبيه) * يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور

والجمع الدواب اه (قوله فلا ضمان باتلافها مطلقا) أى كان معها صاحبها أم لا (قوله بعدم الضمان) مثله في شرح م ر فسة طاعة عفيف بعضهم له وعبرة م ر وأفتى البلقيني في فحل لانسان قتل جلالا آخر بعدم الضمان لانه لا يملكه ضبطه ولتقصير صاحبه حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع ش على م ر (قوله ولو أتلقت الهرة) ولا يجوز له أن يعرض لها الا وقت صياها لا بعده ولا قبله على المعتمد لان التحرز عنها يسهل م ر (قوله ان عهد) أى ولو مرة قل (قوله أو صاحبها الذي يأويها) أى اذا كان له يد عليها كان مستأجرها أو ميسرعا نعم ان انقلقت قهرا فأتلفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر اه م ر * (فرع) * أفتى ابن عجيل في دابة نطعت أخرى بالضممان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أى وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما بيده والاضمن مطلقا اه سل ولو نفر شخص دابة مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أى دخلت في ضمانه فينبغي اذا نفرها أن لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه الى زرعه وان أخرجهما عن زرعه الى زرع غيره فأتلفتها ضمنه اذ ليس له أن يقي ما له بحال غيره فان لم يمكنه الا ذلك بأن كانت محفوفة بمزارع الناس ولم يمكن اخراجها الا بدخالها مزرعة غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما أتلفتته اه من شرح الروض فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ما تلفته من زرعه غير ما لكها لتعتيه * (فرع) * لو حلت الريح ثوبا أو شرف على أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه كافي قل على الجلال (قوله وان كان الداخل بصيرا) غاية لقوله ضمن كافي في شرح الروض وقوله أو دخلها بلا اذن مقابل لقوله دخلها شخص باذنه ثم ان ما هنا لا ينافي قول الروض في الجنائيات وان ربطها به كلبا عقورا ودعا اليه رجلا فعقره فبات فلا ضمان لان ما هنا في كلب في الدار وما هنا في كلب خارجها كما أفاده شيخ الاسلام اه

* (فصل في قتال البغاة) *

هذا شروع في طوائف ثلاثة جواز الشارح لنا قتالهم البغاة والمرتدين والكفار وذكر البغاة بعد الصيال لما يأتي أنهم يردون الى الطاعة بالاخف فالاخف في قوله ولا يقتلهم الامام حتى يبعث الخ وقام الاجماع على جواز قتال البغاة ومستنده فعل سيدنا على فإنه قاتل أهل الجمل بالبصرة وقاتل أهل صفين بالشام وأهل النهروان وهم طائفة من الخوارج بناحية الكوفة وأخذ قتال المرتدين من فعل أبي بكر وأخذ قتال الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع باغ) وأصل بغاة بغية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وينصب بالفحة على التاء كقضاة لان الالف فيه أصلية لانقلابها عن أصل اه (قوله ومجاورة الحد) أى ما حده الله وشرعه من الاحكام لم يوجبهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم وهو لغة كذلك ففي المختار البقي التعتدي وبقي عليه استتال و بابه رمى وكل مجاورة وأقراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بني قال ابن قاسم ومن كون البغي مجاورة الحد سميت الزانية بغية اه ع ش على م ر مع زيادة من قل (قوله والاصل فيه) أى في فصل البغاة أى في الاحكام الالمانية

فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه في أصل الروضة عن ابن الصباغ وعلمه بأن العادة ارسالها ويدخل في ذلك النحل وقد أفتى البلقيني في فحل لانسان قتل جلالا آخر بعدم الضمان وعلمه بأن صاحب النحل لا يملكه ضبطه والتقصير من صاحب الجمل ولو أتلقت الهرة طيرا أو طعاما أو غيره ان عهد ذلك منها ضمن مالكها أو صاحبها الذي يأويها ما أتلفتته لبلالا كان أو نهارا وكذا كل حيوان مولع بالتعتدي كالجمل والحمار اللذين عرفا بقدر الدواب باتلافها أما اذا لم يهد منها اتلاف ماذ كرفلا ضمان لان العادة حفظ ماذ كرفها لا ربطها * (قائدة) * سئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لسماع أصواتها أو غير ذلك فأجاب بالجواز اذا تعهد صاحبها بما يحتاج اليه كالبهيمة تربط ولو كان بداره كلب عقور أو دابة جوح ودخلها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال فعنه الكلب أو رخصته الدابة ضمن وان كان الداخل بصيرا أو دخلها بلا اذن أو علمه بالحال فلا ضمان لانه المتسبب في هلاك نفسه * (فصل في قتال البغاة) *

جمع باغ والبغي الظلم ومجاورة الحد سموا بذلك لظلمهم وعدو لهم عن الحق والاصل فيه آية

فيه يعنى في الجملة والا فالآية لا تثبت كل الاحكام الاتية (قوله وان طائفتان) تنسبة طائفة تطلق على الواحد وغيره نزلت في رهط عبد الله بن أبي سؤل ورهط عبد الله بن رواحة لما اقتتلا بالأيدي والنعال فقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عليهم رواه الشيخان عن أنس اه دميري (قوله اقتتلوا) لم يقل اقتتلا بل جمع مراعاة لافراد الطائفتين ومعنى فاصلحوا بينهما الأول ابداء الوعظ والنصيحة والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما اه سم (قوله وليس فيها ذكر الخروج) هذا الكلام يؤهم أن البني منحصر في الخروج عليه من حيث السبعة ونحوها والافن البين أن المراد الخروج ولو منع حق توجه عليهم كما سيجي وهو لا قد توجه عليهم أن يترافعوا الى الامام فيما شجر بينهم فثبت استقلوا بالقتال معرضين عن الامام فقد استنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا بغاة لهذا اه سم (قوله تشمله) أي تشمل الخروج عن الامام المرتب عليه الامر بالقتل (قوله لعمومها) أي لانها تنكسر في سياق الشرط (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه وتقيده بطريق القياس ووجه هذا التريديد الخلف في كون النكسة في سياق الشرط ثم أولافعلى الأول تشمله يجعل الامام طائفة والباغين عليه طائفة وعلى الثاني لا تشمله ويكون المراد طائفتين من المسلمين بغت احدهما على الاخرى فيقاس الخروج على الامام بالخروج على غيره فيجوز له القتال بالاولى (قوله وهم) أي شرعا مسلون ولو قياض فيشمل المرتدين على المعتد قل على الجلال وفي سم نقلا عن الزركشي أنه يعتبر في البغاة الاسلام فالمرتدون اذا نصبوا القتال لايجري عليهم حكم البغاة في الاصح وهذا الشرط هو مقتضى كلام المحرر فلا وجه لاهماله وحاصله أن القيد ستة أن يكونوا مسلمين وأن يخالفوا الامام وأن يكون لهم تأويل وأن يكون ذلك التأويل باطلا لظنا وأن تكون لهم شوكة وأن يكون فيهم مطاع وسيذكر الشارح أن الشوكة تستلزم المطاع فلا تغفل اه م مد وعبارة حل في سيرته ان للامام أجدقولا بلعن يزيد تلويحا وتصريحا وكذا للامام مالك وكذا لابي حنيفة ولنا قول بذلك في مذهب امامنا الشافعي وكان يقول بذلك الاستاذ البكري ومن كلام بعض أتباعه في حق يزيد ما لفظه زاده الله خزايومعه وفي أسفل سبعين وضعه وفي شرح عقائد السعديجوز لعن يزيد اه ويشكل عليه أن لعن الشخص لايجوز وانما يجوز لعن بالوصف تأمله قال حل قال ابن الجوزي أجاز العلماء الورعون لعن يزيد ووصف في اباحة لعنه مصفا اه وقال وعلى هذا يكون مستثنى من عدم جواز لعن الكافر المعين بالشخص كما صرح به السعد بعد أن قال اني لأشك في عدم اسلامه بل ولا في عدم ايمانه فلعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه اه كلام السعد (قوله ولو جازا) لانه يحرم الخروج على الامام ففي شرح مسلم يحرم الخروج على الجائر اجماعا ويحجب عن خروج الحسين على يزيد بأن المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم اه ابن حجر والغاية للرد وسياق قول الشارح وتجب طاعة الامام وان كان جائرا فيما يجوز من أمره ونهيه الخ (قوله بعدم انقيادهم له) سواء سبق منهم انقياد أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم والمراد بعدم انقيادهم له ولو في مباح حيث كان فيه مصلحة اه شيخنا (قوله كزكاة) هي حق الله ومثله حق الآدمي بالاولى قل على الجلال (قوله بالشروط الاتية) متعلق بخروج أو بقوله مخالفوا الخ فوجودها لا يثبت منه

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
وليس فيها ذكر الخروج على
الامام صريحا لكنهما تشمله لعمومها
أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبني
طائفة على طائفة فالبغي على الامام
أولى وهم مسلون مخالفوا امام ولو
جائرا بأن خرجوا عن طاعته بعدم
انقيادهم له أو منع حق توجه عليهم
كزكاة بالشروط الاتية

في تحقق البغي ووجوده (قوله ويقا تل أهل البغي) ظاهره أن البغي يوجد بدون هذه الشروط
وهذه شروط للقتال وليس كذلك بل لا يحصل الا بها وبهذا لا يقتلون قلوبا قال بشرط في البغي
كذا وكذا كان أولى ولذا قال في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقتلهم الا امام واعلم
أن وصف البغي في الصدر الاول ليس وصف ذم ولا يقتضي الفسق ولا العصيان ولا يزول معه
وصف الايمان خلافا للخواريج فانهم اعتقدوا زوال الايمان معه ويرد عليهم بالآية ولانهم
انما خرجوا عن طاعة الامام بتأويل وشبهة أي تأويل غير قاطع البطلان كما في مـر (قوله
كما استفيد من الآية المنتقمة) وهي قوله تعالى وان طائفتان قال السبكي رحمه الله تعالى
في تفسيره المسمى بالدر المنظم ما حاصله وفي هذه الآية حكمان عظيمان أحدهما وجوب قتال
البيعة من قوله فقاتلوا التي تبغي فانه أمر بالامر للوجوب وعليها قول علي رضي الله عنه
والصحابية في قتال صفين والنهروان وقد قتل عمر مرة يوم صفين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لعمركم قتال الفئة الباغية وهذا علم من اعلام النبوة ولم ينكر أحد هذا الحديث حتى أن
المقاتلين لعلي رضي الله عنه لم ينكروه وانما عدلوا الى تأويل لا يخفى ضعفه وهو قولهم انما قتله
الذي أخرجه يعنون عليا أي لانه أخرجه لقتال معاوية ولما قتل عمارا زيدا الذين كانوا مع علي
يقينا واقدا ما على القتال وعرفوا أنهم الذين عندهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة
أحسن سياق الحكم الثاني في الآية أن اسم الايمان باق مع البغي والمخالف في ذلك الخوارج
والآية ترد عليهم وتقام الاستدلال بقوله تعالى فاصطوبوا بين أخويكم فانه صريح في بقاء
الايمان حين البغي ولولا ذلك أي بقاء الايمان لا يمكن أن يقال في قوله تعالى فان بغت احداهما
على الاخرى وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا انه لا دليل فيه لانه لا يصح اطلاق
ذلك أي المذكور في الآية من الايمان والاخوة اذا كان يخرج به عن الايمان بان يكون
وصف الايمان بحسب الاصل لكن قوله تعالى بين أخويكم دليل ظاهر على ثبوت الايمان لهم
في حال بغيتهم اهـ وقال في الروضة قال العلماء ويجب قتال البيعة ولا يكفرون بالبغي واذا رجع
الباغي الى الطاعة قبلت توبته وترك قتاله اهـ شرح المذوق اهـ مدابغي (قوله صفين) بكسر
أوله المهملة وثانيه الفاء المشددة اسم بلداً واقليم وكذا النهروان المذكور معه قل (قوله
ثلاثة شرائط) الاولى حذف التاء لان المحدث مؤنث ويمكن الجواب بأن المراد بالشرائط
الشروط (قوله بفتح النون) وقد تسكن كما في المختار اهـ ع ش على مـر (قوله أي شوكة بكثرة
أو قوة) فيه مساححة لان المنعة والشوكة والقوة معناها واحد فكان الاولى أن يقول أي قوة
بكثرة أو تحصن بحصن (قوله وهي) أي الشوكة التي لا يتحقق البغي بدونها لا بد لها من مطاع
وأما أصل الشوكة فلا توقف على مطاع وبهذا يجمع بين ما هنا وما في المنهاج شورى فقوله
وهي لا تحصل أي قد كرهنا بغني عن ذكره الذي سلكه المنهاج (قوله يصدرون عن رأيه) أي
تصدروا أفعالهم عن رأيه (قوله قاتل أهل الجمل) أي أهل الواقعة التي عقر فيها جمل عائشة وسبب
خروجها مع معاوية أنها كانت تحبه لانه كان يقول للنبي صلى الله عليه وسلم في زمن الافك
مارأيتنا على نساءك الا خيرا وكان على يقول النساء غيرها كثير وهذا سبب طوعها مع معاوية
في هذه الواقعة وكان الناس اذا دعاهم للخروج معاوية يمتنعون ويقولون لا نخرج معك

قوله قال السبكي الى آخر القول كتب
عليها باسم نسخة المؤلف ليس من
التجريد اهـ

(ويقا تل أهل البغي) وجوب كما استفيد
من الآية المنتقمة وعليها قول علي
رضي الله تعالى عنه في قتال صفين
والنهروان (ثلاثة شرائط) الاول
(أن يكونوا في منعة) بفتح النون والعين
المهملة أي شوكة بكثرة أو قوة ولو بخصن
بجيت يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج
في رد هم الى الطاعة لكثرة من بدل مال
وتحصين رجال وهي لا تحصل الا بطاع
أي متبوع يحصل به قوة لشوكتهم
يصدرون عن رأيه اذا لا قوة لمن لا يجتمع
كلهم بطاع فالطاع شرط لحصول
الشوكة لانه شرط آخر غير الشوكة
كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط
أن يكون فيهم امام منصوب لان عليا
رضي الله تعالى عنه قاتل أهل الجمل
ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب
امامهم

(و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة
الامام) أى عن طاعته بانفرادهم
ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء
كما نقله في الروضة وأصلها
عن جمع وحكى الماوردي الاتفاق
عليه (و) الثالث (أن يكون لهم)
في خروجهم عن طاعة الامام (تأويل
سائق) أى محتمل من الكتاب أو السنة
يستندون اليه لأن من خالف بغير تأويل
كان معاند الحق (تنبيه) يشترط
في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع
بفساده بل يعتقدون به جواز الخروج
كتأويل الخارجين من أهل الجبل
وصفين على رضى الله تعالى عنه
بأنه يعرف قتله عثمان رضى الله تعالى
عنه ولا يقص منهم لمواطاة اياهم
وتأويل بعض مانعي الزكاة من أى
بكر رضى الله تعالى عنه بأنهم لا يدفعون
الزكاة إلا لمن صلواته سكن لهم أى
دعائهم راحة لهم وهو النبي صلى الله
عليه وسلم فن فقدت فيه الشروط
المذكورة بأن خروجاً بالتأويل
كما نفي حق الشرع كل زكاة عناداً
أو بتأويل يقطع بطلانه كتأويل
المرتدين أو لم تكن لهم شوكة بأن كانوا
افراداً يسهل الظفر بهم أو ليس فيهم
مطاع فليسوا بعبادة لا تنصاهم منهم
فيترب على أفعالهم مقتضاها على
تفصيل في ذى الشوكة يعلم مما يأتى
حتى لو تأولوا بلا شوكة وأتلفوا شيئاً
ضمنوه مطلقاً كقاطع الطريق وأما
الخوارج وهم قوم يكفرون من تكب
كبيرة ويتركون الجماعات

الا اذا خرجت عائشة كافى السيرة من جله أهل تلك الواقعة سيدنا طه والزيدي بن أمية
ومات طه والزيدي وعقر رجل عائشة حتى سقطت من عليه وحصل ما حصل ولما سقطت كان
أخوها محمد عند حامل هو دجها مع رجل من كانوا حاضرين حتى وضعوه بين يدي سيدنا على
فأمرهم فأدخلت بيتاً ستر عليها ثم طيب خاطرها وأكرمها واعتذر لها وكان أخوها مع على
في القتال والواقعة كانت بين علي ومعاوية وكان معاوية وقت موت عثمان في الشام من تحت
يده فلما أخبر بموته جاء ينازع علياً في الخلافة قال الدميري وكان اسم الجبل الذي ركبته عائشة
يوم وقته عسكر أعطاه لها علي بن أمية اشتراها بأربعمائة درهم وهو الصحيح وكانت وقعة
الجبل يوم الخميس العاشر من جاذى الأولى أو الأخيرة وقيل في خامس عشر سنة ست وثلاثين
من الهجرة وكانت الواقعة من ارتفاع الشمس الى قريب العصر اه (قوله بانفرادهم) الباء
للسببية وهذا ضعيف قال م ر ولا يشترط انفرادهم ببلدة أو قرية على الأصح (قوله كما نقله
في الروضة) تبرأ منه لضعفه (قوله تأويل سائق) أى جائز والمراد بالتأويل أن يكون
لهم شبهة تسوق لهم ما هم فيه (قوله أى محتمل) بصيغة اسم الفاعل أى للجمعة والفساد
أى للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أى محتمل صدقه وكذبه فلا وجه لاقتصار المداينى
على قوله اسم مفعول (قوله من الكتاب أو السنة) ليس يقيد (قوله لمواطاة اياهم) أى
لموافقته فقال لهم على رضى الله عنه والله ما قاتلت ولا مالأت أى ولا جئت للقتال وأما نهي
اه م د (قوله كتأويل المرتدين) أى من أهل الإمامة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
وقالوا لا يجب الايمان الا في حياته لا نقطاع شرعه بموته كبقية الانبياء وهذا تأويل باطل لقيام
الاجماع على بقاء دينه الى يوم القيامة فترده شيخنا وقال ابن قاسم قوله كتأويل المرتدين هذا
فيه نظر لانه اعتبر في الحدود الاسلام وأخذ جنساً واذا لم يشملهم الجنس فلا يصح الاحتراز
عنهم بقصول التعريف اه عمرة (قوله فليسوا بعبادة) أى فلا يتقصدونهم ولا يعتد
بحق استوفيه ويضمنون ما تلقوه مطلقاً كقطاع الطريق اه زى (قوله على تفصيل الخ)
هذه العبارة سرث اليه من شرح المنهج لأن التفصيل لم يذكر هنا أصلاً والتفصيل أنه ان كان
مرتداً ضمن والافلا مع ذلك هو ضعيف ومراده بقوله يعلم مما يأتى هو التفصيل بين كونه
مسلياً أو مرتداً لانه ذكره في المنهج بعد هذه العبارة وأما الذى يأتى في الشرح هو أنه ان كان له
شوكة من غير تأويل فهو كالباغي وان كان له تأويل من غير شوكة فليس كالباغي وهذا غير الذى
أراد به شيخ الاسلام بقوله على تفصيل في ذى الشوكة كما علمت فكان الأولى حذف قوله
في ذى الشوكة ويقول على تفصيل فيما اذا فقد أحد الامرين أى الشوكة والتأويل لأن
هذا هو الذى يأتى (قوله ضمنوه مطلقاً) أى وقت الحرب أو غيره اه ع ش (قوله وأما
الخوارج) وهم صنف من المبتدعة قائلون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخذل في النار
وأن دار الاسلام يظهور الكفار فيها تصردار كفر وابطاح اه زى (قوله ويتركون
الجماعات) أى لا يصلحون وراء الأئمة كما تترده العزري في عبارة البرماوى أى لم يحضروا مع
الامام جمعة ولا جماعة لا عقادهم ان الصلاة لا تصح الا خلف معصوم اه وقال م ر
ويتركون الجماعات لأن الأئمة لما أقروا على المعاصى كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه

فان قيل ترك الجماعات يوجب القتال لأن الجماعات من فروض الكفاية فيقاتل ناركها كما تقر
 في باب صلاة الجماعة قلت يجاب بأن ما هنا محمول على ما إذا ظهر الشعار بغيرهم أو أنهم
 لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعة اه زى (قوله فلا يقاتلون)
 أي لا يقاتلون بثلاثة شروط الأول عدم قتالهم لنا والثاني ~~كونهم~~ في قبضتنا والثالث
 عدم تضررنا بهم كما أشار إليه الشارح فقوله وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلون وكان
 الأولى تقديمه على قوله ما لم يقاتلوا فعندم قتالهم مشروط بما ذكر والمراد بكونهم في قبضتنا
 أن يجري عليهم حكمنا (قوله ولا يفسقون) بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمتهم
 ووعدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بنفسهم لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم
 وإن أخطوا أو أعوا به من حيث أن الحق في الاعتقادات واحد قطعاً وهو ما عليه السنة ولا ينافي
 ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة فسقهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثرانهم أي مبالاتهم
 بالدين لأن ذلك بالنسبة لأحوال الآخرة لا الدنيا ما تقر من كونهم لم يفعلوا محرماً عندهم
 اه شرح م ر باختصار (قوله ما لم يقاتلوا) فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه أنه لا شبهة لهم
 في القتال وتقديرها فهي باطلة قطعاً اه ع ش (قوله وهم في قبضتنا) قال الأذرى سواء
 كانوا بيننا أو امتازوا بموضع عنا لكنهم لم يخرجوا عن طاعته اه زى (قوله نعم ان تضررنا
 بهم) أي بأن أظهرنا بدمعهم أو دعوا إليها اه شخنا (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل
 (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال سم هذا يفيد أن قوله
 وهم في قبضتنا ليس قيداً لقوله فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا الخ بل هو قيد لقوله فلا يقاتلون الخ اه
 شوري (قوله ولم ينضم الخ) لوعفا المستحق عن القاتل سقط القتل (قوله في شهر السلاح)
 أي إظهاره (قوله ان حكمهم حكم قاطع الطريق) ففي رواية اذا لقيتموهم فاقتلوههم
 فان في قتلهم الجزاء من قتلهم عند الله يوم القيامة وهذا استدلال من يقول يجوز قتل الخوارج
 وقد قاتلهم على كرم الله وجهه وقد شغل صلى الله عليه وسلم عن الخوارج أنهم كفار فقال من
 الكفر فزوا فقتلوا أما فقتلوا فقال ان المنافقين لا يذكرون الله الا قليلاً ولا يؤذون الله
 كثيراً فقتل ما هم فقال أصابهم فتنة فعموا وضلوا فلم يجعلهم كفاراً لانهم لم يفعلوا بضرب من
 التأويل والخوارج قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويحكمون بحسب ما عمل مرتكبها وتخليده
 في النار ويحكمون بأن دار الاسلام تصير بظهور الكفار فيها دار كفر ولا يصلون جماعة اه حل
 في السيرة وتقدم بعضه (قوله فان قيد) أي ما في المنهاج فلا خلاف أي في أنهم قاطع طريق
 زيادة على كونهم خوارج فيرتب عليهم أحكام قاطع الطريق وهذا التقييد هو المعتمد وعبرة
 ع ش فلا خلاف أي في وجوب قتالهم (قوله وتقبل شهادة البغاة) شروع في حكم البغاة
 ونصاً له أن شهادتهم مقبولة بشرطين الأول أن لا يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتدبيرهم الخ
 والثاني أن لا يستحلوا دماءنا أو أموالنا بلباتنا ويل وقضائهم مقبول بشرطين أيضاً الأول أن
 يكون فيما يقبل فيه قضاء فاضينا فيخرج به ما اذا قضوا بما خالف نصاباً واجماعاً أو قياساً جلياً
 الثاني أن لا يستحلوا الخ (قوله الا أن يكونوا ممن يشهدون) صنيع م ر يقتضي أن هذا القيد
 راجع لكل من شهادتهم وقضائهم فكان الأولى للشارح تأخير عن قوله وقضائهم اه (قوله

فلا يقاتلون ولا يفسقون ما لم يقاتلوا
 وهم في قبضتنا نعم ان تضررنا بهم
 تعرضنا لهم حتى يزلوا الضرر فان
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا قوتلوا
 ولا ينضم قتل القاتل منهم وان
 كانوا كقطاع الطريق في شهر
 السلاح لانهم لم يقصدوا اخافة
 الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها
 من الجهور وفيهما عن البغوي
 ان حكمهم حكم قاطع الطريق
 وبه جزم في المنهاج والمعتمد الأول
 فان قيد بما اذا قصدوا اخافة الطريق
 فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لانهم
 ليسوا بفسقة لنا ويلهم قال الشافعي
 يشهدون

لموافقيهم تصديقهم كالخطاية وهم صنف
تقبل شهادتهم ولا يتخذ حكم قاضيه ولا
يختص هذا بالبغاة نعم ان يتوا السبب
قبلت شهادتهم لا تتفاء التهمة حينئذ
ويقبل قضاء قاضيه بعد اعتبار صفات
القاضي فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضينا
لان لهم تأويل ولا يسوغ فيه الاجتهاد الا
ان يستحل شاهد البغاة وقاضيه دماءنا
وأموالنا فلا تقبل شهادته ولا قضاؤه
لانه ليس بعدل وشرط الشاهد
والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان
في الروضة وأصلها عن المعتبرين
وجرى عليه النووي في المنهاج
ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة
الروضة في كتاب الشهادات من أنه
لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء
وقضاء قاضيه بين من يستحل
الدماء والأموال أم لا لان ما هنا محمول
على من استحل ذلك بلا تأويل وما هنا
على من استحل تأويل وما أتلفه باغ
من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم
يكن في قتال لضرورته بأن كان في غير
القتال أو فيه لالضرورته ضمن كل
منهما ما أتلفه من نفس أو مال جريا
على الأصل في الاتلافات نعم ان قصد
أهل العدل باتلاف المال أضعافهم
وهزيمتهم لم يضمنوا قاله الماوردي فان
كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا
ضمن اقتداء بالسلف لان الوقائع التي
جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل
وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضمن
نفس ولا مال وهذا عند اجتماع الشوكة
والتأويل فان فقد أحدهما فلا حلال
الاول الباغي المتأول بلا شوكه يضمن
النفس والمال ولو حال القتال كقاطع
الطريق والثاني له شوكه بلا تأويل وهذا
يكافئ على الصلح وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكافة وهو موجود هنا ولا يقاتل الامام البغاة الجلال

(٢٠٤)

من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون لموافقيهم تصديقهم فلا

لموافقيهم) أي في الاعتقاد تصديقهم كذا في صحاح القمع وفي بعضها تصديقه ولا يناسب
التعبير بالجمع قبله كما لا يخفى وقوله تصديقهم الباء للسببية والمصدر مضاف لقوله والفاعل
محذوف أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه بمجرد
كونه منهم كذا قاله بعضهم ولا يخفى ما فيه أظاهرا لتأويل يفيد أنه مضاف للفاعل فخر ذلك
(قوله يشهدون بالزور) أي بما يروه أه مد (قوله ولا يختص هذا) أي الاستثناء وهو قوله
الآن يكونوا الخ أي لا يختص هذا بالبغاة أي قبول الشهادة بل كل مبتدع لا يفسق يدينه
تقبل شهادته كما قاله ع ش وعبارة مد ولا يختص هذا أي عدم قبول شهادتهم وقضاء
قاضيه (قوله حينئذ) أي حين اذ يمتوا السبب فيقولون رأينا باعنا وأقرضه (قوله
لان لهم تأويل) تعليل لقبول قضاء قاضيه (قوله الآن يستحل) أي بلا تأويل كما يأتي
(قوله دماءنا وأموالنا) الواو بمعنى أو (قوله لانه ليس بعدل) هذا يقتضي أنهم لا يكفرون
باحتلال دماءنا وأموالنا لانه في العدالة دون الاسلام ولعله لوجود الشبهة أي من غير تأويل
لهم وان كانت باطلة وعبارة قل على الجلال لم يقل لكفره لا مكان التأويل أي لا مكان وجود
التأويل وان لم يكن موجودا عنده الآن (قوله هذا) أي الشرط المذكور في قوله الآن
يستحل شاهد البغاة وعبارة شرح م ر وحمل ذلك اذا استحلوه بالبطل عدوانا بالتوصلوا به
الى اراقة دماءنا وأموالنا ويؤخذ من العلة أن المراد استحلال خارج الحرب والافكل البغاة
يستحلونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستحل الدم والمال من أهل
الأهواء والقاضي كاشاهد محمول على المؤول لذلك تأويل لا محتملا وما هنا على خلافه اه (قوله
أهل الأهواء) أي البدع (قوله وما أتلفه) مبتدأ وعكسه عطف عليه وقوله ضمن كل الخ
خير وقوله ان لم يكن الخ اعتراض أو أن قوله ضمن الخ جواب الشرط والجمله خبر المبتدأ قال
الشيخ عز الدين ولا يصف اتلافهم باباحة ولا تحريم لانه خطأ معتد وعنه بخلاف ما يلقه الكفار
حال القتال فانه حرام غير مضمون زى وعبارة قل فلا يوصف اتلافهم بصل ولا حرمة لانه
خطأ معتد عنه لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وان لم يضمن أيضا وعكسه (قوله
على الأصل) في الاتلافات وهو الضمان (قوله أضعافهم) أي عن القتال (قوله اقتداء
بالسلف) عله لقوله وما أتلفه أهل البغاة وعكسه ولو اختلف المتلف وغيره في أن التلف وقع
في القتال أو في غيره صدق المتلف لان الأصل عدم الضمان ع ش على م ر (قوله فله) أي
للقائد المفهوم من قوله فقد (قوله كقاطع الطريق) أي فانه يضمن ما أتلفه (قوله كما غ
في الضمان وعدمه) أي فلا يضمن حال القتال لضرورته ولا فرق في ذلك بين المسلمين والمرتدين
على المعتمد خلافا للشيخ الاجلام (قوله ولا يقاتل الامام) هذا شروع في حكم قتال البغاة
اشارة الى أنهم ليسوا كالكفار بل كالصائل وأشار به الى أن قتال البغاة ليس كقتال الكفار
من وجوه ثلاثة الاول هذا بخلاف الكفار فيقاتلون من غير بعث والثاني أنهم لا يقاتلون
بما يعم بخلاف الكفار والثالث أنهم لا يحاصرون بخلاف الكفار اه والمراد بقوله ولا يقاتل
أي لا يجوز فيهم حتى يبعث فيجوز أي يجب لانه بعد منع فعل أن قتالهم واجب على الامام وكذا
البعث ويجب في قتالهم ما في قتال الكفار من صبر واحد من الاثنين وغير ذلك كما في قل على

حتى يبعث لهم أمينا فطنا ان كان البعث للمناظرة ما صحا لهم يسألهم عما (٢٠٣) يكرهون اقتداء بعلى رضى الله عنه فانه بعث ابن

عباس الى أهل النهر وان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكروا مظلمة أو شبهة أزالها لان المقصود بقتالهم ردهم الى الطاعة فان أصروا ونحسهم ووعظهم فان أصروا وأعلمهم بالقتال لان الله تعالى أمر ألا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى فان طلموا من الامام الامهال اجتمعوا ففعل ما رأوا صوابا (ولا يقتل) مدبرهم ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذنب) بالمجبة أى لا يسرع (على جريحهم) بالقتل (ولا يغنم مالهم) لقوله تعالى حتى تقي إلى أمر الله والفتنة الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شبة أن عليا رضى الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يسبح مدبر ولا يذنب على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد زال * (تنبيه) * قد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح أنه لا قصاص لشبهة أى خنفة ولا يطلق أسيرهم ولو كان صيا أو امرأة أو عبدا حتى ينقضى الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا أن يطيع الاسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا فى الرجل الحر وكذا فى الصبي والمرأة والعبدان كقوامقاتلين والأطفال وما يجردا نقضاء الحرب ويرد لهم بعد آمن شرهم يعودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك ويحرم استعمال شئ من سلاحهم وخيلهم

الجلال (قوله حتى يبعث) أى وجوبا وقوله أمينا فطنا أى نديا ان بعث لجزء السؤال فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأهله لذلك كذا فى زى وحل (قوله أمينا) أى بالغا عاقلا عدلا عارفا بالعلوم أى وبالغروب كما لا يخفى وينبغى الاكتفاء بما سقى ولو كافرا حيث غلب على ظن الامام أنه ينقل خبرهم بلا زيادة ولا نقص وأنهم يشقون به فيقبلون كل ما يقول كفى عس على مر وفائدة البعث أنه يبعثهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليقوع الرعب فى قلوبهم فيقتادوا بالحكم الاسلام اه عس على مر (قوله النهر وان) قرية قريبة من بغداد خرجت على على كرم الله وجهه عس (قوله مظلمة) بكسر اللام وفصحها أى ان كان مصدرا ميمافان كان اسما لما يظلم به بالسكس فقط اه زى قال المرادى الفصح هو القياس أى بناء على أنه مصدر ميمي والقياس فيها الفصح وما جاء مكسورا فعلى خلاف القياس (قوله فان أصروا) أى بعد الإزالة (قوله فان أصروا أعلمهم بالقتال) أى وجوبا وحينئذ يقاتلهم وان لم يبدؤا به وقبل ذلك مرتبة ذكرها فى المنهج وهى فان أصروا أعلمهم بالمناظرة أى المباحة بيننا وبينهم فى ابطال شبههم وإثباتها وقوله أعلمهم بالمناظرة أى وجوبا (قوله وفعل ما رأوا صوابا) بأن يؤخر قتالهم ان كان استمهالهم للتأمل فى رجوعهم ولا يتقيد الامهال بعة ولا يؤخره ان ظهر أن استمهالهم لاجل مدد أو وعد يستعينون بهم على قتالنا (قوله مدبرهم) أى ما لم يكن مختصا بالقتال أو مختصا الى فئة قل لان القصد ردهم للطاعة وبقائهم بالاسهل فالاسهل لانهم كالماتل كفى قل على الجلال (قوله فنادى لا يسبح مدبر) وقد استثنى الامام ما اذا أيس من صلحهم لتكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشر فيجوز الاتباع والتذيق كما فعل على رضى الله عنه بالخوارج اه سم (قوله من منع قتل هؤلاء) أى المدبر والاسير والجريح (قوله والاصح أنه لا قصاص) هو المعتقد ويجب دية وكفارة قل وهذا فى خصوص المدبرين لان شبهة أبى خنيفة فيهم وأما بقية الاقسام ففيهم القصاص اذا وجدت شروطه (قوله لشبهة أى خنيفة) فانه يرى قتل مدبرهم (قوله ويتفرق جمعهم) أى تفرقا لا عود بعده قل (قوله فيطلق قبل ذلك) أى قبل انقضاء الحرب والحاصل أن الاسير على ثلاثة أقسام فان كان صيا أو امرأة أو رقيقا ولم يقاتل أطلق بمجرد انقضاء الحرب فان كان كاملا وأطاع باختياره أطلق وان بقيت الحرب والأطلق بعد انقضاء الحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودهم (قوله وهذا فى الرجل الحر) أى ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه فهذا التقييد راجع لهم وان كان ظاهر سياقه يوجه رجوعه للاستثناء فقط وبه قال بعضهم وهو الظاهر وعبارة شرح مر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه متعة وان كان صيا أو امرأة أو قنا حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم تفرقا لا يتوقع جمعهم بعده وهذا فى الرجل الحر الخ ثم قال الا أن يطيع الحر الكامل الامام بما يثبت له باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لامن ضرره (قوله ما أخذ منهم) نائب فاعل رد اه (قوله ويجرم استعمال شئ الخ) أى وتجيب الاجرة ويضمن ما تلف منه ولو اضرورة القتال لاجل وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود وضع يد على ذلك قبل اتلافه (قوله وغيرهما) من ملوسهم وأوانهم (قوله لضرورة) أى باجرة مثله اه زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لان ذلك

وغيرهما من أموالهم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه الا لضرورة كما اذا خفنا ان نزام أهل العدل

الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش على مر (قوله غير خيولهم)
وتجب أجرة مثل تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره اذا أنقذه وهذا ما جزم به ابن المقرئ
في غشيمته وهو المعتمد م ر زى (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلادا
يقيم الحدود على المسلمين أقول وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة
توليته شيئا لا يقوم به غيره من المسلمين أو يظهر ممن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذنبي
ولو ظنوه من الحاكم مثلا فلا يعد جواز توليته فيه للضرورة ويجب على من نصبه من قبله
ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استسلام على المسلمين اه ع ش على مر (قوله)
ولا بمن يرى قتلهم مدبرين معطوف على قوله ولا يستعان عليهم بكافرنهم يجوز ان يستعان
عليهم به أعني بمن يرى قتلهم مدبرين بشرط ثلاثة ان يحتاج الى الاستعانة بهم وأن يكون فيهم
أعني فيمن يرى قتلهم مدبرين جراءة وحسن اقدام وان يتمكن من منعهم لو اتبعوا أهل البغي
بعد هزيمتهم قتال مد وقوله جراءة بفتح الجيم والمد وفعله جراءة بضم الراء قال في الخلاصة
فعوله فعالة لفعلا * كسهل الامر وزيد جراءة

(قوله أو اعتقاد كالحنفى) استشكل بجواز استخلاف الامام الحنفى وأجيب بأنه هنا أى فيما اذا
استعان بمن يرى قتلهم مدبرين من غير استخلاف له بقدر برأيه وهناك أى فيما اذا استخلف
الامام الشافعى خنفا تحت يد الامام ورأيه ففعله منسوب اليه فامتنع قتله مدبرين اه سم
(قوله والامام) أى امام الجيش وهذه جملة حالته أى والحال وقوله ابقاء عليهم أى ابقاء الحياة
عليهم أو معنى ابقاء شفقة عليهم أو تجعل على معنى اللام ولا تأويل وهو علة لقوله ولا بمن يرى
قتلهم مدبرين وعجاجة قل ابقاء عليهم أى لهم وفي بعض العبارات اشفاء عليهم (قوله الا
على رأى الامام) أى امام الحرمين (قوله فى أهل قلعة) أى لاقليم فلا يجوز (قوله)
ولا يجوز عقرب خيولهم ثم ان كان فى غير القتال أو فيه للضرورة ضمنوا ما لم يقصدوا اضعافهم
وهزيمتهم والا فلا ضمان وان كان فى القتال للضرورة فلا ضمان وكذا يقال فيما بعده وعجاجة
شرح المنهج وما أنقلوه علينا أو عكسه للضرورة حرب هدر اقتداء بالسلف ولا ناماء ورون
بالحرب فلا تضمن ما يتولاه منها بخلاف ذلك فى غير الحرب أو فيها للضرورة تضمنوا على
الاصل فى الاتلافات انتهى وقوله بخلاف ذلك فى غير الحرب قيده بما وردى بما اذا قصد أهل
العدل التشفى والانتقام لا اضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقربوا بهم اذا قاتلوا عليها لانا
اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا أولى اه شرح م ر (قوله)
الا اذا قاتلوا عليها أى فيجوز ولا ضمان ان كان ضرورة القتال أو لقصد هزيمتهم (قوله)
فلا يولى أى المسلم (قوله أقامه) جواب اذا (قوله فى شروط الخ) عقب البغاة بهذا
لأن البغى هو الخروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة فى اقامة الدين وسياسة الدنيا
شرح م ر (قوله الامام الاعظم) ويجوز أن يقال للامام الخليفة وأمير المؤمنين قال البغوى
وان كان فاسقا قال الماوردى ويقال خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خليفة الله عند
الجمهور اه زى وعلموه بأنه انما يستخلف من يغيب والله سبحانه وتعالى منزّه عن ذلك وقد
قيل لا بى بكر خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله ويجوز بعضهم ذلك لقوله

ولم نجد غير خيولهم فيجوز لأهل العدل
وكفى بهم ولا يقاتلون بما يمتنع
ومتنبئ ولا يستعان عليهم بكافر لانه
يحرم تسليطه على المسلم الا للضرورة
بان كدروا وأحاطوا بنا فيقاتلون
ولا بمن يرى قتلهم مدبرين
بما يمتنع ولا بمن يرى قتلهم مدبرين
لعداوة أو اعتقاد كالحنفى والامام
لا يرى ذلك ابقاء عليهم ولا يجوز
احصارهم بمنع طعام وشراب الاعلى
رأى الامام فى أهل قلعة ولا يقطع
خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ولا يقطع
أشجارهم أو زروعهم ويلزم الواحد
كما قال المتولى من أهل العدل مصابة
اثنين من البغاة كما يجب على المسلم أن
يصبر لكافرين فلا يولى الا متعتفا
لقتال أو متعتفا الى فتنة قال الشافعى
بكره للعدل أن يعد الى قتل ذى رحمه
من أهل البغى وحكم دار البغى حكم دار
الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة
حد أو اقامة الامام المستولى عليها ولو سبى
المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل
العدل على استنقاذهم لزمتهم ذلك
(تمة) * فى شروط الامام الاعظم
وفى بيان طرق انعقاد الامامة وهى
فرض كفاية كالتقضاء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الارض اه والاصح عدم الجواز كافي ع ش على م ر
وهذه الشريعة تعتبر في الدوام أيضا لا الفسق وزوال احدي اليدين أو الرجلين والا اذا كلن
الجنون متقطعا وزمن الافاقه أغلب سم عن شرح الروض (قوله فشرط الامام) وهذا
في الابتداء فلا يضطر طرق الفسق أو الجنون اذا كانت الافاقه أكثر وهذا تفريع على قوله
في شروط الامام (قوله كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما بالغافق لا ذكرا حرا عذلا ذارأى
وسمع وبصر وفطيق وهذا عند الفسق فلو دعت ضرورة الى تولية فاسق جازبنا على ان الامام
لا يهزل بالفسق قاله المتولي وذكره القاضي في الوصايا وقال الشيخ عز الدين اذا عذرت العدالة
في الأئمة والحكام قدمنا أقلهم فسقا قال الأذري وهو متعين اذا سئل الى ترك الناس فوضي
أي لا امام لهم وقوله بأن يكون مسلما أي ليراعي مصلحة الاسلام والمسلمين وقوله بالغافق أي ليل
أمر غيره قال ابن حجر لأن غيره في ولاية غيره وحججه فكيف يلي أمر الامة وروى أحمد خبير
نعمذ بالله من اماره الصبيان وقوله حر أي ليكمل ويهاب ويتقرب وما ورد من أنه صلى الله
عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجدع الاطراف محمول على غير
الامامة العظمى أو محمول على الخلف في بذل الطاعة للامام أو على التغلب الا في اه زى مع
زياده من قل وقوله مجدع الاطراف ضبطه ابن الاثير في نهايته بالجيم والدال المهملة ويجوز
أن يكون بالخاء والذال المجتمين ومعناه على كليهما مقطع الاطراف (قوله شجاعا) بتلث
الشيخ فاموس ع ش (قوله استيفاء الحركة) بأن تكون الحركة ضعيفة وهذا غير سرعة النهوض
(قوله كما دخل في الشجاعة) أي الاعتبار المذكور (قوله ثلاثة طرق) أي بواحد من ثلاثة
طرق (قوله بيعة) أي بمعادتهم وموافقهم كأن يقولوا يا بعتك الخلافة فقبل اه شيخنا
والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح
م ر (قوله أهل الحل والعقد) أي حل الامور وعقدها (قوله ووجوه الناس) من
عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء وهم بامارة أو علم أو غيرهما في المختار وجوه
الرجل صار وجبها أي اذا جاءه وقد روي به طرف ع ش على م ر (قوله المبايع) بصيغة
اسم الفاعل (قوله بصفة الشهود) من عدالة وغيرها الاجتهاد (قوله باستخلاف الامام)
خرج بالامام غير ممن بقية الامراء فلا يصلح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لانهم
لم يؤذن لهم من جهة السلطان في ذلك اه ع ش على م ر (قوله كاعهد أبو بكر) حاصله
ان أبا بكر لما نقل عليه المرض دعا جماعة من الصحابة واستخبر عن حال عمر منهم فأنشأ عليه ومنهم
عثمان وعبد الرحمن بن عوف ثم أمر عثمان أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر
ابن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجا منها وعهد أول عهده بالآخرة داخلها فيما حيث يؤمن
فيها الكافرو يتقي فيها القابض ويصدق فيها الكاذب انى استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب
فاسمعوا له وأطيعوا فان عدل فذل الظننى وعلى به وان بدل فللكل امرئ ما اكتسب والخير أردت
ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أي متقلب بتقلبهم والسلام عليكم ورحمة الله ثم أمر واحدا
بخدم الكتاب فحتمه ثم أمر عثمان فخرج بالكتاب محتوما فبايع الناس ورضوا به ثم دعا أبو بكر
عمر خالفا وصاه بما أوصاه ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يده ودعاه بدعوات مذكورة

فشرط الامام كونه أهلا للقضاء قرشيا
تليد الأئمة من قرين شجاعا لغزو بنية
وتعتبر سلامته من نقص يمنع استيفاء
الحركة وسرعة النهوض كما دخل في
الشجاعة ويتعقد الامامة ثلاثة طرق
الاولى ببيعة أهل الحل والعقد من
العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم
فلا يعتبر فيما عدا ذلك ويعتبر انصاف المبايع
بصفة الشهود والثانية باستخلاف
الامام من عينه في حياته كما عهد
أبو بكر لعمر رضي الله عنهما

في المصواعي لابن حجر والكاف في قوله كالتتميل وفي قوله يجعله للتشديد وعلم من قوله كما عهد الخ ان الاستخلاف المذكور يسمى عهدا (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله بعند ذلك لأنه ليس فاعبا عنه ولو غاب المعهود له ونضرت وأيقينته فلهم إقامة نائب عنه مكانه لعزل بقدمه قل على الحلال (قوله كما جعل عمر الأمر شورى) فان قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض وكان رأى عمر ان الحق بالخلافة أفضلهم وأنه لا يصح ولاية المفضل مع وجود الفاضل والجواب أنه لو صرح بالافضل منهم لكان قد نص على استخلافه وهو قصد ان لا يتقلد العهد في ذلك فجعلها في ستة متقاربين في الفضل لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضل وأن المفضل منهم لا يتقدم على الفاضل ولا يتكلم في منزله وغيره أحق به سامية وعلم رضا الأمة بمن رضى به الستة شورى وقوله ان لا يتقلد العهد جعل العهد كالقلادة في عنقه (قوله شورى) أي تشاورا بينهم لعلمه بأنها لا تصلح لغيرهم اه ع ش على م ر (قوله بين ستة) وقد نظمهم بعضهم في قوله

أصحاب شورى ستة فما كها * لكل شخص منهم قدر على
عثمان طهمة وابن عوف يافق * سعد بن وقاص زبير مع على

(قوله فاتفقوا على عثمان) لأنه كان حليما رضى الله عنه أي بعدموت عمر ويجوز في هذه الحالة ان يتفقوا في حياته على واحد لكن باذن الامام الاقل (قوله وان أمر عليكم عبد حبشي مجرد الاطراف) المراد الحث على الطاعة وعدم المخالفة أو يقول هي قضية شرطية لا تستلزم الوقوع والمراد بالعبد الشخص فهو الحر قبل الاولى ابقاء العبد على حقيقته قال الجوهري الجديع قطع الانف وقطع الاذن أيضا وقطع اليد والشفة وهو بالذال المهملة مر حوى

(فصل في الردة)

هذا شروع في الطائفة الثانية وهي أهل الردة ويوجب قتالهم مأخوذ من فعل أبي بكر لأنه قاتل أهل البصرة لما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وانما ذكرت ههنا لانها جناية على الدين وما تقدم جناية على النفس وأخرها لكثرة وقوع ما قبلها وكان حذوها القتل لأنه الممكن في قطع آلتها لانها اعتقاد يمتحن دوامه وهي أخش أنواع الكفار بعد الشرك بالله تعالى منه وهي منه وهي أخش منه ويلها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكبائر الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والنسب والعرض والمال واخر الردة عن القتل مع أنها أخش منه كما مر لعمومه وكثرته وحصوله من لا توجب الردة منه (قوله وهي لغة الرجوع) وقد يطلق على الامتناع من اداء الحق كإتيان الزكاة في زمن الصديق شرح م ر (قوله من أخش الكفر) الاولى حذف من لأنه لا أعظم الا هي ووجه غلظها من جهة أن المرتد لا يقتر بالجزية ولا يؤمن ولا يحل ذبحه ولا منا كته بخلاف الكافر الاصل في ذلك وعبارة م ر وهي أخش الكفر وهي أولى (قوله محبطة للعمل) فكأنه لم يعمل شيئا وعبارة قل واعلم أنها تحبط ثواب الاعمال وكذا العمل ان اتصل بالموت اجاعا قهوما والا فلا تحبط به في أنه لا تلزمه إعادة شحوص صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه بوجوب إعادة لانها عند تحبط العمل أيضا ويدل له قوله تعالى لمن أشركت ليعبدن عملك وقيد بعضهم العمل

الذي

ويشترط القبول في حياته كجعله الامر في الخلافة تشاورا بين جمع كما جعل عمر الامر شورى بين ستة على والزبير وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد ابن أبي وقاص وطهمة فاتفقوا على عثمان والثالثة باستئلا شخص متغلب على الامامة ولو غير أهل لها نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتجب طاعة الامام وان كان خائرا فيجبون أمره ونهيه لخبر اصعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي مجرد الاطراف ولا ان المقصود من نصبه اتحاد الكلمة ولا يحصل ذلك الا بوجوب الطاعة

(فصل في الردة)

أعاذنا الله تعالى منها وهي لغة الرجوع عن الشيء الى غيره وهي من أخش الكفر وأغلظ حكم محبطة للعمل ان اتصل بالموت والاحبط نوابه كما نقله في المهمات عن نص الشافعي

الذي تحبطه الردة بما وقع حال التكليف لا ما قبله فراجعه قل على الجلال (قوله من يصح
 طلاقه) بآن يكون مكلفا مختارا لا صبيًا ومجنونا ومكراها ودخل فيه المرأة فانها تطلق نفسها
 بتواضع الطلاق اليها وتطلق غيرها بالوكالة كما تقدم وهذا التعريف للردة الحقيقية أما الردة
 التي انعقدت في الردة فهو مرتد حكمه عدم قطع الاسلام منه وحكمه المنقل من دين الى دين
 حكمه كالمرتد ولم يقطع اسلامه وكذا الرندي فانه وان قطع الاسلام ظاهر الايسى مرتدا
 حقيقة لعدم اسلام عنده حتى يقطع عنه فردته حكمية (قوله استمرار) معمول لقطع وتقدير
 استمراره دفع الاعتراض بأن الاسلام معنى من المعاني فكيف يتصور قطعه اه مد (قوله
 نية) هي العزم على الكفر لا حتى في كلامه بأن نوى ان يكفر في الحال أو ان يكفر في غد فكفر
 حالا لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر حالا ولو عزم الشخص على فعل كبيرة
 في غد لا يفسق (قوله أو قول مكفر) لو قدمه على ما قبله كان أولى لانه أغلب من الفعل
 وقوله أو قول مكفر أي عند اخراج من سبق لسانه اليه ولغيره وتعلم اه قاله قل (قوله
 سواء أهله) أي المذكورة من النية والفعل والقول فهو راجع لكل من الثلاثة كما في شرح
 م ر ولو قال كما في المنهج استهزاء كان ذلك لكان أولى اه لان النية والفعل ليسا قولاً (قوله
 استهزاء) أي تحقيرا واستخفا فخرج من يريد تبعية نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء
 لم يرده لوجهه في جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته وأعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ
 لا التقيد فكيف باطننا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا اه قل على الجلال قال الحصني
 ومن صور الاستهزاء ما يصدر من الظلمة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الأولين
 والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلصك
 وهو ذلك اه مد (قوله أم عنادا) أي معاندة شخص ومرأته له ومخاصمة له كأن أنكر
 وجوب الصلاة عليه عنادا وقوله أو اعتقادا بأن قال لشخص يا كافر معتقدا أن المخاطب
 متصف بذلك حقيقة وظاهر كلام السارح أن هذا التعميم راجع للقول فقط ولكن بعضهم
 رجعه لما قبله وهو ممكن في الفعل بعيد في النية فافهم وقد يجاب بحمل الفعل على ما يشمل فعل
 القلب والاعتقاد ويعتد فعلا وان كان في التحقيق كيفية قاله سم (قوله من نفي المصانع) من
 موصولة مبتدأ ووجهه كقوله بما في خبر أو أن شرطية والجملة جواب الشرط وفيه إطلاق
 المصانع على المولى وهو غير وارد ويجاب بأنه جار على مذهب الغزالي من جواز إطلاق ما وردت
 به المادة وقد ورد في قوله صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله الدهريون) وهم الذين ينسبون
 الفعل للدهر (قوله أو نفي الرسل) أل الجنس فيصدق بالواحد ونقل عن الشافعي تكفير القائل
 بخلق القرآن ونافي الرؤية وصوب النووي خلافه وأول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين
 عدم تكفير المعتزلة في قوله بخلق الافعال مع تكفير من أسند للكواكب فعلا وأجاب
 الزركشي بأن الفرق كون الكواكب مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا أقول وفيه نظر
 فان قضيته لو أسند للكواكب بعض الافعال لا يكون كافرا وهو باطل فالوجه أن يقال بأنهم
 أعني المعتزلة يعترفون بأن الله سبحانه وتعالى أوجد في العبد قدرة ولكن يزعمون أنا العبد تلك
 القدرة بخلق أفعال نفسه اه سم (قوله أو كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون

وشرعا قطع من صح طلاقه استمرارا
 الاسلام ويحصل قطعه بأمرين كقبر
 أو فعل مكفر أو قول مكفر سواء أهله
 استهزاء أم اعتقادا أم عنادا لقوله تعالى
 قل أبا لله وآبائه ورسوله كنتم تستهزئون
 لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم فمن
 نفي الصانع وهو الله سبحانه وتعالى وهم
 الدهريون الزاعمون أن العالم لم يزل
 موجودا كذلك بلا صانع أو نفي الرسل
 بأن قال لم يرسلهم الله تعالى أو نفي نبوته
 نبي أو كذب رسولا أنبيا

لغيره بل كبر فلفظ اه ع ش * (فرع) * لو ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكفر لانتظام
أنه يدعى أن النبي راض عليه وهذا لا يقتضي الكفر فان كان صدقنا فاذلة ظاهر والا فهو مجرد
كذب ولو ادعى أنه يوحى اليه وان لم يدع النبوة وادعى أنه يدخل الجنة ويأكل من ثمرها
وأنه يعاقل الجور العين فهذا كفر بالاجماع كما في شرح الحاشي والانساء الذين نصب الايمان بهم
تفصيلا خمسة وعشرون نظما بعضها بقوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * بالانبياء على التفصيل قد علموا
في تلك مجتمعا منهم ثمانية * من بعد عشر وبيق سبعة وهم
أدريس وداود شعيب صالح وكذا * ذوالكفل آدم بالختار قد ختموا

(قوله أوسيه) أو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سب الملائكة أو ضلال الامة (قوله)
أو استخف) أي تهان به أو باسمه كأن القاء في قاذورة أو صفه بأن قال محمد قال الزبدي
وكذلك كذب عائشة وانكار خصبة أميها بخلاف بقية الصحابة والرضا بالكفر كان قال لمن
طلب منه تلقين الاسلام اصبر ساعة اه وقوله وكذلك كذب عائشة ظاهرة الاطلاق لكن
قدمه مر في شرحه بما رواه الله عنه ولا يكفر بسب الشيخين أو الحسن أو الحسين * (فرع) *
وفي السؤال في الدرس عما لو جاءه يهودي أو نصراني وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين هل
يجيبه أو لا قلت الظاهر أن يقال ان خشى فوات اسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته
وان لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه للعذر بتلبسه بالقرض فلا يقال فيه انه رضى بالكفر فقول
الشراح أو لم يلحق الاسلام أي اذا لم يكن له عذر في طلب التأخير كما هنا ع ش على أنه (قوله)
مجتمعا على ثبوتها) كسجله النمل التي في وسطها أما بسجله الفاتحة فلا يكفر من نقاها من الفاتحة
لعدم الاجماع عليها قال الشهاب الزملي فيما علقه على الالفاظ اللاحقة الواقعة في متن
الانوار مانصه لوقال أبو بكر لم يكن من الصحابة كفو لوقال ذلك لغرب أبي بكر لم يكفر وفيه نظر
لان الاجماع منعقد على صحابة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الدرجات أن يعتدى ذلك الى
محمد وعثمان وعلى رضي الله عنهم لان صحابهم يعرفها الخاص والعامة من النبي صلى الله عليه وسلم
فتنافى صحابة أحدهم متكذب النبي صلى الله عليه وسلم اه بحروقه وأقول انما نص الفقهاء على
أبي بكر لثبوت صحبته بالقرآن وسكوته عن غيره لا يمنع اللعوق لما تقر من كفر من انكر مجتمعا
عليه معلوما من الدين بالضرورة وصحة عمر كعثمان وعلى من هذا القبيل اه اج (قوله) قلم
ألفار لم أو قس شار بك (قوله) أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته (أي لو جاءني النبي
مأقبلة ما لم يرد المبالغة في تبعيد نفسه أو يطلق فان المتبادر منه التبعيد كما أفتى بذلك الوالد رحمه
الله تعالى السبكي (قوله) ان كان ما قاله الانبياء أي لما فيه من الشك (قوله) صدقا بالنصب
خبر كان وفي نسخة بالرفع اسمها مؤنرا لكن فيه أنه نكرة والخبر معرفة اهمد (قوله) انسى
أي أهوانسى الخ وهذه الجملة متفعول نان لا أدري (قوله) لمن حوّل صوابه حوّل اه مد
(قوله) أو لم يلحق الاسلام أي الشهادتين طالبه منه حيث لا عذر في التأخير والابان كان
له عذر وكان كان يصلي القرض أو النقل ولم يخش فوات اسلامه فان خشى فوات اسلامه وجب
عليه التلقين وتبطل به صلاته ان احتساج الى خطابه بحقوق والابان اقتصر على الشهادتين

أوسيه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله
أوسيه أو وعدة أو جحد آية من القرآن
مجتمعا على ثبوتها أو زاد فيه آية معتقدا
أنها منه أو استخف بستره كما لو قيل له قلم
ألفار لم أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال
سنة وقصد الاستهزاء بذلك ما فعلته أو قال
أخفى الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال
ان كان ما قاله الانبياء صدقا فوينا أو قال
لا أدري النبي انسى أو جنى أو قال
لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال لمن
لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال
حوّل لحوّل لا تغنى من جوع أو قال
حوّل لحوّل لا تغنى من جوع أو قال
الظالم هذا بتقدير الله تعالى فقال
الظالم أنا أفصيل بغير تقديره أو أشار
بالكفر على مسلم أو على سكا فراد
الاسلام أو لم يلحق الاسلام طالبه منه

وقصد الذكوة لا بطلان قتال (قوله بلا تأويل للمكفر) عبارة الروض للكفر (قوله أو حلال
 محر ما لا يجامع) أي اجامع الأئمة الأربعة ولا بد أن يكون معلوماً للضرورة مخرج انكاراً أن
 ليست الأئمة الستة مع بنت الصاب تكملة الثلثين فلا يكفر به وليس حلالاً قلبه منهم قبل
 ولو حتى شخص أن لا يحترم الله الحرام ولا يحترم المناجاة في الأخ والأخت لا يكفر بخلاف ما لو حتى
 أن لا يحترم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر والضابط أن ما كان حلالاً في زمان
 فحقيق حلالاً لا يكفر لأن تكاح الأخ لأخته كان حلالاً في زمن آدم اه ص (قوله وجوب
 مجمع عليه) لو أسقط وجوب كل أعم يشمل الرأسة ونحوها طيب لاوى اه م (قوله
 أو اعتقد الخ) كان المناسب تأخير على الفعل إلا أن أذهو من الفعل القلي وليس فيه أذ
 التهمة القصيدة وهو غير الفعل (قوله كزيادة ركعة) أي أو سجدة (قوله أو ترد فيه) أي
 الكفر أي هل يكفر أو لا وإنما كان مكفراً لأن استدامة الإيمان واجبة والتردد فيها شرح
 الروض فان قلت التردد من أي قسم من الأقسام قلت من قسم الفعل لأنهم أرادوا بالفعل
 ما يشمل القلي كما قرره شيخنا العثماني قال فهد وبعضهم جعله شاملاً للتردد في إيجاد فعل
 مكفر أيضاً كالوتر تردد في القاء مصحف بقاذرة وهو ظاهر في المنهج وفيه نظر فراجعه وعبارته
 كني الصانع أو نفي أي أو تكذبه أو يجد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو ترد في
 كفر أو القاء مصحف بقاذرة اه فقوله أراقاء مصحف معطوف على نفي الصانع لا على كفر
 إذ لو عطف عليه لاقضى أن التردد في الإلقاء كفر فيه نظر صرح به الرمي في حاشيته على الروض
 أقول وينبغي عدم الكفر به لكن قضية قوله أو ترد في كفره أنه يكفر لأن القاء المصحف كفر
 فالتردد فيه ترد في الكفر اه ع ش على م (قوله حالا) مقدم من تأخير والاصل كفر
 حالا كما عبر به م ويصح تعلقه بتردد أي ترد في الكفر حالا أو عدا في كفر حالا وعبارته
 من أو ترد في كفر أي حالاً بطريان شك يناقض جزم النسبة بالاسلام فإن لم يناقض الجزم كالذي
 يجري في الفكر فهو مما يتلى بالموسوم اه وقوله أو ترد فيه حالا أو قال لو حتى ان شئت مسلماً
 أو كافراً أو قال أخذت مالي وولدي فماذا بقي لم تفعله أو ضل الأمانة أو كفر الصحابة أو أنه كفر
 البعث أو أنكركم أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب نعم
 لا كفر بشئ من المذكورات من جاهل قرب اسلامه أو بعد عن المسلمين اه سم وقوله أو الجنة
 أو النار أي في الآخرة بخلافه في الدنيا اه لأن أنكرا المضراط أو الميزان بما تقول به المعتزلة
 رشدي (قوله وهذا باب لا ساحل له) أي لكثرة مسائله وفيه استعارة بالكناية حيث شبه
 الباب بالبحر تشبيهاً مضمراً في النفس وقوله لا ساحل له استعارة تخيلية ولو قال بحر لا ساحل له
 لكان أنسب (قوله صريحاً) صفة للاستهزاء ولا حاجة إليها وقوله بالدين متعلق باستهزاء
 وقوله أو وجوداً عطف على استهزاء والضمير في له أن كان راجعاً للفعل فلا معنى له لأنه يصير المعنى
 أنه فعل الفعل المذكور حالة كونه جاحداً للفعل ولا معنى له ولذلك قال بعضهم تأمل معنى ذلك
 ويحتمل أن يكون الضمير راجعاً للدين والمعنى فعل الفعل المذكور حالة كونه جاحداً للدين الحق
 الذي يقتضي عدم هذا الفعل المكفر (قوله كالقاء مصحف) أو نحوه مما فيه شئ من القرآن
 بل اسم معظم من الحديث قال الروياني أو من علم شرعي واللقاء ليس بقيد بل المدار على

أو كفر مسلماً بلا تأويل للكفر بكفر
 التهمة كما نقله في الروضة عن الترمذي
 وأقره أو حلال محتملاً بالاجماع
 واللاوط والظلم وشرب الخمر أو حرم
 حلالاً بالاجماع كالسكاح والبيع
 وجوب مجمع عليه كان نفي ركعتين
 الصلوات الخمس أو اعتقد وجوب
 ما ليس بواجب بالاجماع كزيادة ركعة
 في الصلوات الخمس أو عزيم صلى الكفر
 غداً أو ترد فيه حالا كقوله في جميع
 هذه المسائل المذكورة وهذا باب
 لا ساحل له والفعل المكفر ملتبس
 صاحبه استهزاء صريحاً بالدين
 أو وجوده كالقاء مصحف وهو اسم

للمكتوبين الدقيقين

مماسته بقدر ولو طاهر أو الحديث في كلامه شامل للضعيف وهو ظاهر لأن في القائه استخفافاً
 بمن تُسب إليه وخرج بالضعيف الموضوع اه عش وبعبارة قل كلقاء محض بالفعول
 أو بالعزم به وألحق به بعضهم وضع رجله عليه ونوزع فيه (قوله بقاذورة) أي قذر ولو طاهر
 كبصاق ومخاط ومني على وجه الاستخفاف لا خوفاً أخذ نحو كافر له وإن حرم وكلقاء ذلك على
 القذر القاء القذر عليه قال شيخنا الرمي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة والأفلا
 واختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فأفتى بعضهم بحرمته مطلقاً وبعضهم
 بحله مطلقاً وبعضهم بحرمته أن يمسح على القرآن ثم مسحه ويحمله أن يمسح على نحو خرقة ثم مسح
 بها قاله سم قال عث على م ر وما جرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس
 بكفر إذ ليس فيه قرينة دلالة على الاستهزاء ومثله ما جرت العادة به أيضاً من مضغ ما عليه قرآن
 أو نحو ذلك لئلا يله أ ر لصيانه عن التجاسة وهل ضرب الفقيه الأولاد الذين يتعلمون منه بألواحهم
 كقرأ ولا وان رماهم بالألواح من بعد الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستخفاف
 بالقرآن نعم ينبغي حرمته لا شعاره بعدم التعظيم اه ووقع السؤال عن شخص يكتب القرآن
 برجله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيده لما نفع بهما والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشوري
 بأنه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكر لأنه لا يعد أزاراً لأن الأزار أن يقدر على الحالة الكاملة
 وينقل عنها إلى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند إليه بعضهم في الحرمة من حرمة مد الرجل
 إلى المصحف مردود بما تقررو ويلزم القائل بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فيما لو كتب القرآن
 يساره مع تعطيل اليدين ولا قائل به اه قديقال فرق بين اليد والرجل * (فائدة) * ذكر
 الشيخ إبراهيم اللقاني في شرحه الكبير على عقيدته المسماة بالجوهرة عند قول المتن
 * وقل يعاد الجسم بالتحقيق * نزل الزركشي عن الحلبي أن من قطعت يده ثم ارتد ومات على
 ردة أيعت بلك البدن أم لا فان قلتم يعتب بها الزم أن يبلغ النار عضولاً يذب به صاحبه وان قلتم
 لا يعتب بها الزم أن لا يعاد جميع الأجزاء الأصلية والجواب أنه يعتب تمام الخلقة كامل البدن
 لأن اليد تابعة للبدن لا حكم لها على الانفراد في طاعة ولا معصية ومصلحة أن العبرة في السعادة
 والشقاوة انما هو بحال الموت لخبر أن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة الحديث وأما الأجزاء
 بانفرادها قبل ذلك فغير منظور إليها اه خضر (قوله وسجود مخلوق كصنم) (الضرورة) بأن
 كان في بلادهم مثلاً وأمره بذلك وخاف على نفسه وخرج بالسجود الر كوع فلا يكفر به عالم
 يعتقد التشريك أو قصد بالركوع لغير الله تعظيمه كتعظيم الله فانه يكفر وبعبارة سم وسجود
 غير أسير في دار الحرب يحضرونهم لصنم وخرج بالسجود الر كوع لو وقع صورته للمخلوق عادة
 ولا كذلك السجود نعم ينبغي أن كل ذلك عند الإطلاق أن قصد تعظيم مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله به فلا فرق بينهما في الكفر حينئذ اه حجر والحاصل أن الأئمة لمخلوق كما يفعل عند ملاقاته
 الأعظماء حرام عند الإطلاق أو قصد تعظيمهم لا كتعظيم الله وكفران قصد تعظيمهم كتعظيم الله
 تعالى (قوله استتيب وجوباً) بأن يؤمر بالشهادتين فيأتي بهما مع ترتيبهما وموالاتهما
 وإن كان مقرراً بأحدهما وإن كان كفوفاً بغيرهما لا ينافي الإقرار بهما أو بأحدهما كان خصص
 رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب أو بحد فرضا وتحريمهما واجب مع الشهادتين الاعتراف

بقاذورة وسجود لمخلوق كصنم ونمس
 وخرج بقولنا قطع من يصنع طلاق
 السبي ولو غميراً والمجنون فلا تصح
 وتبطل لعدم تكليفهما والمكروه لقوله
 تعالى لا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان
 ودخل فيه السكران المتعدي بسكره
 وقصص ردة كطلاقه وسائر تصرفاته
 فصح ردة كطلاقه (ومن ارتد) من
 وأسلامه عن ردة (عن) دين (الاسلام)
 رجل أو امرأة (عن) دين (الاسلام)
 بشئ مما قبلت بانه أو بغيره مما تقررو
 في البسوط وغيرها (استتيب)
 وجوباً قبل قلله لانه كان محترماً
 بالاسلام فربما عرضت له شبهة

فيسعى في ازالتهما لان الغالب ان الردة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن عمر رضي الله تعالى عنه وروى الدارقطني عن جابر ان امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والا قتلت ولا يعارض هذا النهي عن قتل النساء الذي استدلل به أبو حنيفة لان ذلك محمول على (٢١١) الحرييات وهذا على المرتدات والاستتابة تكون حالا

لان قتله المرتب عليها حد فلا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران سن التأخير الى الصحو وفي قول يهمل فيها (ثلاثا) أي ثلاثة أيام لا ترع عن عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وأخذ به الامام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضي الله تعالى عنه انه يستتاب شهرين (فان تاب) بالعود الى الاسلام (صح) اسلامه (وترك) ولو كان زديقا أو تكرمته ذلك لا يقتل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وخبر فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام والزبدني من يحنى الكفر وينظر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأي صفة الأئمة والقرائض أو من لا ينقل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (والا) أي وان لم يتب في الحال (قتل) وحواله الخبر البخاري من بدل دينه فاقبلوه أي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما جزم به في الروضة للامر باحسان القتل (ولم يقتل) أي لا يجب غسله ونحوه عن اهلية الوجوب بالردة لكن يجوز له كما قاله في الروضة في الحنائز (ولم يصل عليه) لعمري ما على الكافر قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا * تنبيه * سكت المصنف عن تكفيره وحكمه الجواز كفسله (ولم يدين) أي لا يجوز دمه (في مقابر المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ويجوز دمه في مقابر الكفار ولا يجب كالحري كما قاله في الروضة وما اقتضاه

بما أنكره بأن يعترف في الاولى بأن محمد رسول الله الى جميع الخلق وظاهره أنه يكفي الاعتراف برسالة الى الانس والجن لان رسالته الى الملك مختلف فيها أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن بجمده واختلاف في اشتراط لفظ أشهد والوجه على اشتراطه تكريره عند العطف اسم وعبرة مر في شرحه وفي خذ من كلام الشافعي أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامهما في انكفارة وغيرها وخالف فيه جمع اه وقوله انه لا بد من تكرار لفظ أشهد أي وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان أتى بالواو وقوله وهو ما يدل عليه كلامهما معتمد وبعضهم شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل بلوغ عدم الاكراه والنطق بالشهادتين والولا * كذلك الرتيب فاعلم واعلا

اه مد وقوله كذلك الترتيب وفي لفظ السادس الترتيب (قوله وجوبا) وقيل ندبا وعلى كل قيل حالا وقيل يهمل ثلاثة أيام وقيل تكرار التوبة له ثلاث مرات (قوله فيسعى) بالبناء للمفعول (قوله فان تابت) أي فذا الظاهر (قوله ولا يعارض هذا) أي وجوب الاستتابة في حق المرتدة وقتلها اذا لم تسلم ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تصع حملها لما يترتب عليه من اتلاف حملها فان المسلم المعصوم يتبع أصله المسلم ولو ميتا ذكر اركان أو أي (قوله لان ذلك) أي النهي وقوله والاستتابة تكون حالا لا خلاف أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء غير التعزير وان كان القاتل مسيأ بفعله اه سم وقوله تكون حالا معتمد (قوله لان قتله) أي المرتدة المرتب عليها أي الردة حد وقد تقدم في كلامه في فصل طاع الطريق أنه يقتل كفر الا حدا وهو الصواب وحينئذ في هذا التعليل نظر ظاهر فالصواب اسقاطه (قوله وفي قول يهمل) هذا مقابل قوله يستتاب حالا وليس راجعا لسكران فقط (قوله يهمل فيها ثلاثا) بمعنى ان كل يوم تعرض عليه كما في مر وليس في هذا افصاح بدخول جمع ليالي الثلاثة أو عدمه سم وأقل يوم من الثلاث يهتدد ويخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالثقل والثالث بالقتل (قوله فيها) أي الاستتابة أي بسببها (قوله يدعى الى الاسلام) أي يطلب منه (قوله بالعود الى الاسلام) ولا بد من رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه مر (قوله أو تكرر) لكن يعذر ان تكررت وتوبة الكافرين كفره قطعية القبول بخلاف غيرها لورود لتصریح بذلك في القرآن قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله وان لم يتب) بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشرطه (قوله ولا يجب) أي دفنه كالحري (قوله لا أصل له) عبارة العادى صريحة في أن هذه العبارة لها أصل ونصه ولم يدين في مقابر المسلمين أي يحرم ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين المقبرتين اه اج وقوله ولم يدين في مقابر المسلمين أي لقطعه الوصلة بينه وبينهم بمقارنته جماعتهم وقوله ولا في مقابر الكافرين أي لبقاء علة الاسلام به فكأنه أمة واحدة فعمول بعمله اه (قوله ويجب تفصيل الشهادة) أي بأن يذكر موجبا وان لم يقل عالما مختارا وهذا ضعيف والذي في متن المنهاج واعقده مر أنه تكفي الشهادة المطلقة بها لانها لا خطر لها لا يقدم العدل على الشهادة ما لا بعد تحققها اه وقوله لا يقدم في المختار قدم من سفره بالسكر قدوما

كلام الدمري من دفنه بين مقابر المسلمين والكفار لا تقدم له من حرمة الاسلام لا أصل له لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقتل وهو كافرا لاية ويجب تفصيل الشهادة بالردة لاختلاف الناس فيما يوجبها

وقد ما أيضا فتح الدال وقدم يقدم كنصر ينصر قد ما يوزن قبل أي تقدم وقدم الشيء بالضم
 قد ما يوزن عنب فهو قديم وأقدم على الأمر اه قال ع ش على مد ويؤخذ منه أي من قوله
 لأنها لظواهر الخ إن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه (قوله أكرها) مقبول لا دعي
 وقوله وقد شهدت حال وقوله حلف جواب لو (قوله حلف) فإن قتل قبل الميثم فهل يضمن لاث
 الردم تشبهه ولا لأن لفظ الردة وجد والامل الاختيار وجهان أو جهة هما الثاني اه خط اه
 سل (قوله ولو بلا قرينة) وفارق الطلاق في عدم القرينة بأنه حق آدمي ويحتمل الإلهام هنا
 قل على الجلال (قوله لأنه لم يكذب الشهود) واستشكل الرافي تصوير ذلك بأنه إذا
 اعتبر تفصيل الشهادة فمن الشرائط الاختيار فدعوى الإكراه تكذيب للشاهد ولا
 فالأكتفاء بالاطلاق انما هو فيما إذا شهد بالردة لتضمنه حصول الشرائط أما إذا قال انه
 تكلم بكذا فيبعد أن يحكم به ويمنع بأن الأصل الاختيار ويجاب باختصار الإيهام وينع
 قوله فمن الشرائط الاختيار أو باختيار الثاني ولا يبعد أن يجمع بالأصل المذكور لا اعتنا به
 بسكوت الشهود عليه مع قدرته على الدفع اه شرح البهجة (قوله وأشهدت) معطوف
 على قول وقد شهدت الخ أي ولم تفصل فإن فصلت فلا خلاف في القبول كما في سل (قوله
 لم تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الإكراه أو لا وظاهر أنه يصدق
 من غير عين حيث قال فيما قبله حلف وقال في هذا لم تقبل ويؤيده أن الشهادة باطلة على
 طريقته لعدم التفصيل بخلاف مدعى الإكراه أو في مكانه لم يشهد عليه أحد أصلا اه وما ذكره
 من على وجوب التفصيل وهو خلاف المعتمد وكذا قوله فإن بين سبب ردة الخ اه (قوله
 للماتر) أي لا خلاف الناس فيما يوجبها أو من وجوب تفصيل الشهادة اه (قوله وهذا
 هو الظاهر) في أصل الروضة فإن أصر على عدم التفصيل ولم يبين شيئا فالأوجه عدم حرمانه
 من ارثه وإن اعتبرنا التفصيل في الشهادة بالردة على القول به اظهر الفرق بينهما (قوله
 ان انعقد) يتأمل ما المراد بالانعقاد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم فالمراد بانعقاده
 انعقاد أصله ويعرف ذلك بالقرائن كالووطها مرة وأنت بولد لستة أشهر من الوطء أو بعده
 فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتل الانعقاد
 من كل منهما ولم يكن في أصوله مسلم فيمنظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعدها
 فقد انعقد قبلها اه سم (قوله وأحد أصوله) وان بعد م ر أي حيث يعده منسوب اليه
 ع ش وهذا راجع لقوله وفيهما فقط (قوله ولا كافر أصلي) أي لبقاء علة الاسلام في أبويه
 (قوله واختلف في الميت) هذا مبنى على محذوف صرح به م ر فقال هذا كله في أحكام
 الدنيا أما في الآخرة فمكمل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين والمرتين
 فهو في الجنة على الأصح ومحل الخلاف إذا لم يأت بالشهادتين في حال صغره ثم يموت في صغره
 أما إذا كان كذلك فإن ذلك ينفعه ويكون في الجنة قطعا وقوله سم ان اسلام الصغير غير نافع
 أي بالنسبة لأم الدنيا أما في الآخرة فإنه نافع قطعا كما أشار إلى ذلك ابن حجر في شرح المنهاج
 وشرح الارشاد وهذا الخلاف في أولاد الكفار هذه الامة أما أولاد الكفار غيرهم ففي النار
 قول واحد الكفن من غير تعذيب وقيل الخلاف في أولاد الكفار غير هذه الامة أما أولاد الكفار

بها من نسخة المؤلف على قوله لأنه
 لم يكذب الشهود هذه القولة ليست
 من التجريد اه

ولو ادعى مدعى عليه بردة أسرأها
 وقد شهدت بينة بلفظ ككفر
 وقوله حلف فيصدق ولو بلا قرينة
 لأنه لم يكذب الشهود وأشهدت بردته
 وأطلقت لم تقبل للماتر ولو قال أحد
 اثنين مسلمين مات أبي مرتد فان بين
 سبب ردة كسجود لغيره فتنصيه في
 بيت المال وان أطلق استغفر فان
 ذكر ما هو ردة كان فدا أو غيرها كقوله
 كان يشرب الخمر صرف اليه وهذا هو
 الظاهر في أصل الروضة وما في المنهاج
 من أن الظاهر أنه في أيضا ضعيف
 (تمة) فخرج المرتد ان انعقد قبل
 ردة أو فيها واحد أصوله مسلم فلم
 ماله والاسلام يعلو وأصوله من تدون
 وتدين بالاسلم ولا يكفر أصلي
 ويستتر ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب
 ان لم يتب قتل واختلف في الميت

هذه الامة في الجنة قولاً واحداً وعبرة ابن حجر في الفتاوى سئل نفع الله به بما قلناه ما حصل
اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكوراً واناثاً وهل تتفاضل درجاتهم
في الجنة فأجاب بقوله أما اطفال المسلمين في الجنة قطعاً على اجاباً والخلاف فيه ساذج غلط
وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعلمه المحققون لقوله تعالى
هؤلاء هم الذين سبقوا رسولاً وقوله ولا تزروا زرة وزراً أخرى الثاني أنهم في النار تبعالاً بأنهم
ونسبه النورى للآثرين لكنه نوزع فيه الثالث الوقوف ويعبر عنه بأنهم تحت المشقة
الرابع أنهم مجمعون يوم القيامة وتوحيج لهم نار ويقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم
الله شقياً ويسلك عنها من كان في علم الله سعيداً والأدرك العمل اه مخصوص سئل
العلامة الشوبرى عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد أنهم
يسألون في قبورهم وإن القبر يضمهم وإذا قلتم بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل إن
اطفال المسلمين معذبون هو مصيب فيه أم مخطئ وما الحكم في اطفال المشركين من هذه
الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعالاً بأنهم أم غير هذا فأجاب لا يعذبون بشئ
من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين
ولا يسألون في قبورهم كما عليه جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر وللحنفية والحنابلة
والمالكية قول ان الطفل يسأل ويرجعه جماعة من هؤلاء واستدل به بما لا يصح وهو أنه صلى
الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم لاحتمال أنه خصوصية ولا يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة
أنه كان يقول في صلواته على الطفل اللهم أجره من عذاب القبر لأنه ليس المراد بعذاب القبر
ما فيه عقوبة ولا السؤال بل مجرد ألم الهمة والنم والوحشة والضغطة التي تم الاطفال
وغيرهم وأخرج علي بن معين عن رجل قال كنت عند عائشة فمرت جنازة صبي صغير فقلت
ما يبكيك قالت هذا الصبي بكيت شفقة عليه من ضمة القبر والقائل المذكور ان أراد يعذبون
بالأروا وعلى المعاصي فغير مصيب بل هو مخطئ أشد الخطا لما تقتضروا اطفال المشركين اختلف
العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال اراجع أنهم في الجنة خدام لاهل الجنة اه ع ش على م م
وعبرة ابن حجر في فتاويه الصغرى وفي حديث أنهم خدام الجنة فان صح احتل أن يكون المراد
كناية عن نزول مراتبهم عن مراتب اطفال المسلمين لانهم مع آبائهم كما نصت عليه آية الطور
وأولئك لا آباء لهم يكونون في منازلهم وكون الدرجات في الجنة بحسب الاعمال كما ورد في حديث
الظاهر أنه في المكلفين على أن تلك الآية تقتضى الحاق الآباء بالابناء وعكسه ولو في الدرجات
العلية وان لم يعملوا ما يؤصلهم اليها وفضل الله واسع فيحمل ذلك الحديث ان صح على أنهم
فحين يلحق بغيره في مراتبه ولا فرق بين ذكرهم في ذلك وأنثاهم قال ابن تيمية والقول بأنهم
في الاعراف لا عرفه عن خبر ولا أثر ولا يعارضه ما مر من قوله تعالى ولا يلدوا الاقاربا كفاراً
لأنه مختص بغيري عاشر منهم الى أن بلغ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اه مع اختصار (قوله من أولاد الكفار)
أي الاصليين أو المرتدين اه قل وحل والمراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبرى عن
بعضهم (قوله أنهم في الجنة) أي مستقلون على المعتقد (قوله وقيل على الاعراف) أي

قوله وسئل العلامة الشوبرى الى آخر
القول كتب عليه بهامش نسخة المؤلف
ليست من التعبير اه

من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح
كما في المجموع في باب صلاة الاستسقاء
تعال المحققين أنهم في الجنة والاكثر
على أنهم في النار وقيل على الاعراف
ولو كان أحد أبويه مرتد أو الآخر
كافراً أصلاً فكافراً صلى الله عليه البغوى

أعلى السور وقال لكل عال عرف وهذا أحد أقوال أحد عشر والاعراف مكان بين الجنة والنار كما قاله ع ش والذي ارتضاه الجلال أن الاعراف سور الجنة أي حائطها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال وقد اختلف العلماء في تعيين أهل الاعراف على اثني عشر قولاً الأول أنه من تساوت حسناتهم وسيئاتهم كما قاله ابن مسعود وكعب الاحبار وابن عباس الثاني قوم صالحون فقهاء علماء قاله مجاهد الثالث هم الشهداء الرابع هم فضلاء المؤمنين والشهداء الخامس المستشهدون في سبيل الله خرجوا عصاة لوالديهم ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم تعادل عقوبةهم واستشهادهم السادس هم العباس وحزة وعلى بن أبي طالب وجعفر ذو الجناحين يعرف محبوبهم بياض الوجوه ومبغوضهم بسوادها السابع هم عدول القيامة الذين يشهدون على الناس الثامن هم قوم آجباء التاسع هم قوم كانت لهم صغائر العاشر هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القيامة الحادي عشر أنهم أولاد الزنا وروى ذلك عن ابن عباس الثاني عشر أنهم الملائكة الموكلون بهذا السور الذين يميزون المؤمنين من الكافرين قبل ادخالهم الجنة والنار اه ذكره الشعرائي في مختصر تذكرة القرطبي (قوله ومالك المرتد موقوف) هذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة زواله قطعاً وان كان يعود له بالاسلام وبقاؤه قطعاً والثالث موقوف ومحل الخلاف في غير المكاتب وأتم الولد أمهما فموقوفان قولاً واحداً حتى يعتقان بالموت أو أداء النجوم ومحل أيضاً في غير حطب وصيد ملكهما قبل الردة ثم ارتد فيهما قولان قيل في لبيت المال وقيل باقيا على الاباحة ولا وقف (قوله ويقضى منه) أي من المملوك المعلوم من قوله ملك (قوله ويمان منه) أي مدة الاستتابة شرح م وقال ع ش وهذا ظاهر على القول الثاني وهو أنه يهل ثلاثة أيام أمّا على الرابع من وجوب الاستتابة حالاً فلا يظهر لانه لا يهل حتى يمان عونه ويجاب بما إذا أخر له ذر فقام بالقاضي أو بالمرتد فكنون عرض قبل الردة اه زيادة وقوله قبل الردة لعله بعد الردة (قوله وماله) كالرفيق والبهيمة (قوله وتصرفه) مبتدأ وقوله باطل خبر (قوله ان أسلم فذالح) نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم يتقدم مطلقاً كذا في شرح البهجة والمعنى وعبارته ومحل قبل حجر الحاكم عليه فان كان بعده لم يتقدم مطلقاً اه وقد توهم الشارح أنه قيد الحكم وليس كذلك بل قيد للخلاف فلا فرق في ذلك بين حجر الحاكم أو عدمه اه م ر زى (قوله ويؤدى مكاتبه) بأن كاتبه قبل الردة لان الكتابة لا تصح حال الردة كما تقدم (قوله حفظها) أي العجوم انتهى

* (فصل في تارك الصلاة) *

على تقدير مضاف أي حكم تارك الصلاة كما يعلم من الشارح (قوله على الاعيان) خرج فرض الكفاية كالجنائز ولا يقتل بها وخرج بالصلاة الصوم فلا يقتل بتركه وانما يجبس ويمنع من الطعام والشراب وخرج بالاصالة المندورة فلا يقتل بتركها على الوجهين وان كانت مقيدة بزمان كما قاله الشوري اه (قوله بجداً وغيره) منصوبان على الحال بمعنى جاحداً (قوله لاشتماله على شيء) الاوضح لان بعض أفراد حكمه كالمرتد وهو القسم الأول (قوله قبل الجنائز) مناسبتة لاجل ذكر الدفن والكفن والغسل في الجنائز أي ليكون كالخاتمة لكتاب الصلاة

(قوله)

ومالك المرتد موقوف ان مات مرتداً بان زواله بالردة ويقضى منه دين لزمه قبلها ويدل ما أتلفه فيها ويمان منه ممنونه من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وكتابة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بأن قبل التعليق كعتق ووصية فوقوف ان أسلم نفذ والا فلا ويجعل ماله عند عدل وأمنه عند نحو محرم كما مرأة نفقة ويؤدى مكاتبه العجوم للقاضي حفظها ويعتق بذلك أيضاً وأعماله يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

(فصل في تارك الصلاة)
(المفروضة على الاعيان أصالة)
(بجداً وغيره وبين حكمه)

وذكره المصنف عقب الردة لاشتماله على شيء من أحكامها ففيه مناسبة وان كان مخالفاً لغيره من المصنفين فيما عرفت فان الغزالي ذكره بعد الجنائز وذكره جماعة قبل الاذان وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز وتبعهم المنهاج كما صله

قال الرافعي ولعله أليق (و) المكلف (تارك الصلاة) المعهود بشرع الصادقة بأحدى الخمس (على ضربين) إذا ترك سببه جحداً وكسلاً (أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها) عليه جحداً بأن أنكره بعد علمه (٢١٥) أو عناداً كما هو في القوت عن الدارمي (فحكمه)

في وجوب استنابته وقتله وجواز غسله وتنكفئته وحرمة الصلاة عليه ودفنه في مقابر المشركين (حكم المرتد) على ما سبق بيانه في موضعه من غير فرق وكفره بجحده فقط لابه مع الترك وإنما ذكره المصنف لاجل التقسيم لأن الجحد لو انفرد كما لو صلى بأحد الوجوب كان مقتضياً للكفر لأنكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة فلو اقتصر المصنف على الجحد كان أولى لأن ذلك تكذيب لله ورسوله فيكفر به والعباد بالله تعالى ونقل ما وردى الإجماع على ذلك وذلك جار في جحد كل جماع عليه معلوم من الدين بالضرورة أما من أنكره جاهلاً لقرب عهده بالسلام أو نحوه ممن يجوز أن يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق أو نشأ بعيداً عن العلماء فليس مرتد بل يفرق الوجوب فإن عاد بعد ذلك صار مرتداً (و) الضرب (الثاني أن يتركها) كسلاً أو تنهاؤاً (معتقد لوجوبها) عليه (فيستتاب) قبل القتل لأنه ليس أسوأ حالاً من المرتد وهي مندوبة كما صح في التحقيق وإن كان قضية كلام الروضة والمجموع أنها واجبة كاستنابة المرتد والفرق على الأول أن جرمة المرتد تقتضي الخلود في النار فوجب الاستنابة رجاء فحاشاه من ذلك بخلاف تارك الصلاة فإن عقوبته أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله النووي في قساويه من كون الحد ونسقط الإثم أنه لا يبقى عليه شيء بالكلمة لأنه قد حذ على هذه البرية والمستقبل لم يخاطب به ونوبته على الفور لأن الإهمال يؤدي إلى تأخير

(قوله ولعله أليق) أي لما فيه من ضم أحكام الصلاة بعضها إلى بعض اه مد أي لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية قال مر وتقديمه هنا على الجنازة تبعاً للجمهور أليق اه أي من تأخيره عنها ومن ذكره في الحدود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لها اه ع ش (قوله بأن أنكره) أي وجوباً بأن اعتقد خلاف ما علم (قوله أو عناداً) العناد مخالفة الحق ورد على قائله مع العلم به في ادخاله تحت قول المصنف غير معتقد لوجوبها نظر الآن بأن يقول ما في المتن بأن المراد غير مدغم وسلم لوجوبها وحيفاً يصدق بالجحد الذي سبقه علم ثم طرأ عدم الاعتقاد ويصدق بالعناد الذي بقي معه العلم ولكنه لا يقبل الحق ظاهراً ويحتمل أن قوله أو عناداً عطف على قول المتن غير معتقد فهو زائد على كلام المتن والأذعان هو قبول قول الغير من غير معارض مع العمل بمقتضاه (قوله ودفنه في مقابر المشركين) عطف على غسله لاعلى الصلاة عليه وإنما قدم الحكم عليها على الدفن لأنها مقدمة عليه عالماء في نسخة في مقابر المسلمين فهو حينئذ عطف على الصلاة عليه اه (قوله حكم المرتد) فيه نظر لأنه نفسه مرتد فحاشاه تشبيه الشيء بنفسه الآن يقال كالمترد المطلق فهو من تشبيه الخاص بالعام (قوله لو انفرد) أي عن الترك (قوله بأحد الوجوب) كالمناق (قوله لأن ذلك) الأولى أن يقول ولأن بالو أو عطفاً على قوله لأنكاره وليس عليه لقوله أولى وعبارة حج كفر لأن ذلك تكذيب الخ اه شيخنا (قوله كل جماع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك بحكم مكة والمدينة فهو كفر لوجود الطواف والسعي بحكمة ولوجود النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالجماع عليه الدينوى مقيد أنكاره بما يتعلق به حتى شرعي لأنه يجب على الأباة والامتهات تعليم أولادهم أن النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وهاجر منها إلى المدينة ودفن بها فيكون ذلك واجباً على كل أحد فصار معلوماً من الدين بالضرورة وكذا انكار الثواب والعقاب والحساب وانكار الجنة والنار أي في الآخرة أما انكارهم أو عدم وجودهم الآن فليس كفراً لقول بعضهم أنهم غير موجودين في الدنيا وكذا انكار الصراط والميزان ليس كفراً (قوله أما من أنكره جاهلاً) محترز قوله بأن أنكره بعد علمه الخ شيخنا (قوله كسلاً) أي بأن يستنابه أي تكون ثقيلته عليه وقوله أو تنهاؤاً أي يتركها بأن يجعل تركها هيئته سهلاً (قوله فيستتاب) بأن يؤمر بإدائها عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل إذا أخرجهما عن وقتها (قوله وهي مندوبة) أي الاستنابة أي عرض التوبة عليه أي الطلب منها وأما التوبة نفسها بالصلاة فهي واجبة (قوله لكونه يقتل حداً) أي فلا يخلد في النار ظاهراً أنه عليه للاحقية وهذا أمر في الدنيا فلا يقابل غلط عقوبة المرتد التي في الآخرة بالنار في النار فكان الأولى أن يقول والفرق أن المرتد يتصم عذابه قطعاً بخلاف تارك الصلاة كسلاً فإنه تحت المشيئة أن شاء عذبه وإن شاء سماحه وهذا أخف من ذلك وكل منهما في الآخرة (قوله والمستقبل) جواب عما يقال قد كان عازماً على تركها في المستقبل اه شيخنا (قوله فإن تاب وصلى) أي بالفعل فلا يكفي قوله أصلها على المعتد (قوله لا يضاهي) أي لا يشابه (قوله على معصية) كأنه والزنا (قوله بل جلا) أي بل شرع جلا أي حاصلاً وباعثاً على الحق الذي هو فعل الصلاة فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ولما أمكن تدارك ما لاجله الحد وهو الصلاة سقط الحد اه أي بفعلها بخلاف الزنا لا يمكن

صلوات (فإن تاب) بأن امتثل الأمر (وصلى) حتى سئل من غير قتل فإن قيل هذا القتل حد والحد ولا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل لا يضاهي الحدود التي وضعت عقوبته على معصية سابقة بل جلا على ما توجه عليه

من الحق ولهذا الخلاف في سوطه بالفعل الذي هو توبة ولا يخرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) أي وإن لم يثبت
(قتل) بالسيف إن لم يدع ذرا (حدا) لا كفرا (٢١٦) خبر الصحيحين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا

رسول الله ونقموا الصلاة ويؤتوا

الزكاة فإذا فعبوا ذلك عصيوا مني

دماءهم وأموالهم إلا بحق الاسلام

وجسامهم على الله فان أبدى عذرا كان

قال تركها ناسيا أو للبرد أو نحو ذلك

من الاعذار صحيحة كانت في نفس

الامر أو باطله لم يقتل لانه لم يتحقق منه

تعمد تأخيرها عن الوقت بغير عذر

لكن تأمر بها بعد ذكر العذر وجوبا

في العذر الباطل ونديا في الصحيح بأن

نقول له صل فان امتنع لم يقتل لذلك فان

قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء

أقال ولم أصلها أو سكت لتحقيق جنائنه

بتعمد التأخير ويقتل تارك الطهارة

للصلاة لانه ترك لها ويقاس بالطهارة

الاركان وسائر الشروط ومحلها فيما لا

خلاف فيه أو فيه خلاف وإن بخلاف

القوى فتي تناوى القفال لو ترك فاقد

الطهورين الصلاة متعمدا أو مس

شافعي الذكرا وليس المرأة ونوضا ولم ينو

وصلي متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته

مختلف فيه والصحيح قتله وجوبا بصلاة

فقط لظاهر الخبر بشرط إخراجها عن

وقت الضرورة فيماله وقت ضرورة بان

يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك

الظهر حتى تغرب الشمس ولا بترك

المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في

الصبح بطلوع الشمس وفي العصر

بغروبها وفي العشاء بطلوع الفجر

فيطالب بإدائها اذا ضاق وقتها ويتوعد

بالقتل ان أخرجهما عن الوقت فان

أصر وأخرج استوجب القتل فقول

الروضة يقتل بتركها اذا ضاق وقتها

محمول على مقدمات القتل بقرينة

تداوكم ولا رجوعه بالتوبة قل ذلك لم يسقط الحد بالتوبة والاولى جعل قوله بل جملة لقوله
لا يضاهاى الحدود بأن يقول لانه شرع جلا على ما ذكر بخلاف غيره من الحد وفانه شرع الزجر
عن ارتكابها وهو يحصل مع التوبة (قوله من الحق) وهو طلب الصلاة (قوله في سقوطه)
أي القتل بالفعل أي بالصلاة (قوله ولا يخرج) أي لا يقاس هذا الحد وقوله في سقوط
الحد الاول أن يقول في عدم سقوط الحد بالتوبة لانه هو الذي قدمه وفي عدم سقوطه بالتوبة
خلاف وان لم يذكره الشارح وكان على الشارح أن ينبه عليه سابقا بأن يقول لا يسقط بالتوبة
على الصحيح وقوله على الصواب متعلق بقوله ولا يخرج (قوله لذلك) أي للنسيان أو للبرد
أو نحوه من الاعذار اه شيخنا (قوله فان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل) ظاهره
وان لم يسبق طلب من الامام وتهديد به قال بعضهم ويكون مدار القتل على أحد أمرين اما
التوعد والتهديد أو قول الشخص تعمدت تركها بلا عذر والمعمد أنه لا بد من تقدم طلب من
الامام أو نائبه (قوله ومحل) أي محل قتله بترك الاركان وسائر الشروط فيما لا خلاف فيه أي
في شرط أو ركس الخ وقوله واهماله مشلا صلا الجماعة باثنين فانه قول ضعيف جدا (قوله
مختلف فيه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانعة من قتله وان لم يقتل اه ع ش (قوله
بصلاة) أي بتركها (قوله عن وقت الضرورة) المراد به وقت العذر بدليل قوله بأن يجمع الخ
لان كل صلاة لها وقت ضرورة (قوله فيطالب) والمطالب له الحما كالأحاد الناس وأقهم قوله
فيطالب الخ أنه لو ترك صلوات كثيرة ولم يطالب لا يقتل وهو أي قوله فيطالب الخ استئناف
ليبين طريق القتل (قوله اذا ضاق) ظرف للاداء أو ما اطلب ولو مع سعة الوقت (قوله ان
أخرجها) قيد لمحذوف أي ويقتل ان أخرجهما (قوله على مقدمات القتل) وهو الطلب
والتوعد (قوله وما قبل الخ) مقابل لقوله والقتل وحاصل ما استدله به هذا القيل ثلاثة أدلة
الاول قوله كترك الصوم والثاني قوله لخبر والثالث قوله ولان القضاء ورد بها الشارح كما تراه
(قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل باحدى الثلاث الآتية لان
الحائز يصدق بالواجب فالمراد به ما قابل الحرام كذا في شرح الاربعين وظاهره أن الحلال
لا يصدق بالواجب الا اذا قل بما ذكر اه شوبري وقوله الاباحدى ثلاث مستثنى من محذوف
عام تقديره لا يحل دم امرئ لخصلته من الخصال الاباحدى ثلاث من الخصال وقوله النبي الزاني
أي زنا النبي الزاني وقوله وقتل النفس أي كون قتل النفس القاتلة بدلا عن النفس المقتولة
سبب في قتلها فالإيه بمعنى بدل وقوله التارك أي ترك التارك لانه أي وتارك الصلاة ليس من
الخصال الثلاث بل هو سبب رابع اه وحاصل الاستدلال بالحديث أنه بظاهره يقيد عدم قتل
تارك الصلاة لانه لم يدخل في الحديث اذ الذي فيه هو التارك لانه المفارق للجماعة وهو المرتد
وحاصل ما أجاب به الشارح أنه عام لفظا مخصوص بالمسلم المصلي فكانه قال في الحديث
والمفارق لدينه من أهل الاسلام المصلين فلا يكون الحديث شاملا للمرتد وقد صرح ج
في شرح الاربعين بخلافه فقال المفارق بقلبه واعتقاده أو بلسانه للجماعة ثم قال وهذا
شامل لمن جاز قتلته كترك الصلاة وقتها شرعا بشرطه أي كمنع الزكاة الخ فكان الاول للشارح
أن يقول والخبر عام أي شامل لما ذكره ويحذف قوله مخصوص فتأمل (قوله المفارق للجماعة)

كلامها بعد وما قبل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج والخبر لا يحل دم امرئ مسلم
مسلما الاباحدى ثلاث النبي الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه لا يقتل بترك القضاء

مردود بأن القياس ترك بالنصوص

والخبر عام مخصوص بما ذكر وقته خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على انما منع أنه لا يقتل بترك القضاء مطلقا بل فيه تفصيل يأتي في خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وان قال أصلها طهرا كما في زيادة الروضة عن الشاشي تركها بلا قضاء اذ الظاهر ليس قضاء منها ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل وتوبته أن يقول لا أتركها بعد ذلك كسلا وهذا فيمن تلزمه الجمعة اجاعا فان أبا حنيفة يقول لاجعة الاعلى أهل مصر جامع وقوله جامع صفة امير (وحكمه) بعد قتله (حكم المسلمين في) وجوب (الدفن) في مقابر المسلمين (و) في وجوب (الغسل) والصلاة عليه ولا يطمس قبره كسائر أصحاب البكائر من المسلمين (خاتمة) * من ترك الصلاة بعد تركه كنوم أو قسيان لم يلزمه قضاؤها فوراً لكن يستلزم المبادرة بها أو بلا عذر لم يقضها فوراً التقصير لكن لا يقتل بثلاثة فاته بعد ثلاث وقتها موسع أو بلا عذر وقال أصلها لم يقتل لتوبته بخلاف ما اذ لم يقل ذلك كما مرّت الإشارة اليه ولو تركه منذورة مؤقتة لم يقتل كما علم من تعيد الصلاة بأحدى الخمس لانه الذي أوجبها على نفسه قال القرطبي ولوزع زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض من ادعى التصوف فلا شك في وجوب قتله وان كان في خلوده في النار نظر

(كتاب أحكام الجهاد)

صفة كاشفة والمراد بالجماعة جماعة المسلمين (قوله بأن القياس) أي على ترك الصوم وما بعده (قوله بالنصوص) أي الدالة على قتله (قوله بما ذكر) أي بالنصوص والنصوص خصصته بالمسلم المصلي (قوله انما هو للترك بلا عذر) أي في الوقت للترك خارج الوقت الذي هو معنى ترك القضاء (قوله تفصيل يأتي) الذي في الشرح ضعيف لا يدفع الاعتراض والمعتقد أن القضاء ان كان توعد عليه في وقت أدائه كما تقدم يقتل به وان لم يتوعد عليه لا يقتل به فقوله بم القضاء لا يقتل به ليس على إطلاقه وهذا غير ما في الشرح وعبارة مد قوله تفصيل وهو أنه اذا توعد على تركها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا كما يؤخذ من قل (قوله بحيث لا يتمكن من فعلها) بأن لم يق من وقتها ما يسع ركعتين وخطبتين كما في مد وعبارته وأفق الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها ظهر عند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي بأقل ممكن من الخطبة والصلاة (قوله كنوم أو قسيان) بشرط أن لا ينشأ عن لعب ولهو (قوله أو بلا عذر الخ) المعتقد أنه ان توعد بها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا وما ذكره الشارح غير مستقيم اه قل (قوله لتوبته) في كون هذا توبة نظرية لا تحصل الا بفعل الصلاة (قوله بخلاف ما اذ لم يقل ذلك) أي فانه يقتل لكن محله فيما اذا أخرجها عن وقتها بعد أمر الامام أي في الوقت لا مطلقا اذ لا يقتل بالقضاء مطلقا كما قرره شيخنا (قوله ان بينه) أي بين نفسه (قوله فلا شك في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أشد (قوله وان كان في خلوده في النار نظر) لعل وجهه أنه قد ينكشف له أمر خارج عن حكم الظاهر ليكون ذلك مانعا من اجراء أحكام الكفار عليه والافهوكافري أحكام الدنيا ومقتضاه خلوده في النار اه مد وقوله والافهوكافري لأنه نفي جمعا عليه وحل محرما وعبارة حج ولا نظر في خلوده في النار لأنه من تدلاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جرم في الانوار بخلوده اه شيخنا

(كتاب أحكام الجهاد)

لما فرغ من أحكام المرتدين وأحكام تارك الصلاة بحد شرع في الطائفة الثالثة وهي الكفار الاصليون وجواز قتالها ما أخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها بنفسه وبعوثه وهي ما أرسلها وأمر عليها أميرا واعلم أن جملة غزواته صلى الله عليه وسلم سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والمريسيع والخندق وقرينة وخيبر وحنين والطائف وزاد بعضهم فتح مكة بناء على انه اقتضت عنوة وضم قرينة الى الخندق فأهمل ذكر قرينة قال ابن تيمية لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم قاتل في غزوات الا في أحد ولم يقتل أحدا الا في بن خلف فلا يفهم من قولهم قاتل في كذا أنه قاتل بنفسه كما فهمه بعض الطلبة ممن لا اطلاع له على أحواله وقد أوجب عن ذلك بأن المراد قتال أصحابه بحضوره فقتل اليه لكونه سببا في قتالهم وأما سراياه صلى الله عليه وسلم فهي سبع وأربعون سرية وهي من مائة الى خمسمائة فزاد من سببهم مائة الى ثمانمائة فزاد جيش الى أربعة آلاف فزاد بجمل

والجيش العظيم وسبي خيصاله هينة وينسرة وأما ما وخلقوا قلبا وهو وعظه وقد
 بعث عادة المحدثين وأهل السير أن يسوا كل عسكري بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم نفسه
 الكريمة غزوة ومال بحضرة بل أرسل بعضهم أصحابه إلى المغفورين يقولون ما
 المواهب وشرح الحقيقة لمج ومراعاة الأحكام ما يترب عليه من قوله فيمليسياتي ومن أسير من
 الكفار على ضربين كما سيأتي إلى ذلك بقوله ثم شرع في أحكام الجهاد والاعمال أيضا كونه
 فرض كفاية أو فرض عين وقوله وما يتعلق ببعض أحكامه كقوله ومن أسلم قبل الاسترخاء
 (قوله وما يتعلق ببعض أحكامه) مراده به قوله ومن أسلم قبل الاسترخاء لأنه متعلق بالآخر
 الذي هو من أحكام الجهاد (قوله وقاتلوا المشركين كافة) وهذه آية السيف وقيل قوله
 انقروا خفافا وثقالا وقوله كافة فعال أو المفعول أو منهم سامعا ومعناه جعلاها
 مد وقوله من الفاعل فيه نظرا لأنه لو جعل حاله لكان متعينا على كل أحد وليس كذلك
 فلا جنس أنه حال من المفعول شرح مد (قوله حتى يقولوا لا إله إلا الله) فيه أن الكفار
 يقولونها وأجيب بأن لا إله إلا الله صار علما على الشهادتين كما قاله مد على التحرير (قوله
 لغدوة) الإلام للقسمة والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغدوه وهو الخروج في أي وقت كان
 من أول النهار إلى اتصافه والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أي وقت كان
 من زوال الشمس إلى غروبها فتح الباري اه مد وقوله لغدوة الخ هذا على قراءة بالغين
 والدال المهمة وفي نسخة لغزوة بالزاي والاولى مناسبة لروحة والتشويبع للالشك (قوله
 نبذة) بفتح النون وضفها أي قطعة أي شأ يسترا وبابه أي باب فعلة ضرب (قوله بعث) أي نبى
 لمجاهدة جبريل يغار حواء وقال له اقرأ إلى آخر ما في حديث الضاري فراجع وليس المراد بالبعث
 الإرسال لأنه سيأتي في قوله ثم أمر بتبليغ قومه أي بالرسالة بقوله يا أيها المدثر قم فأنذر الخ وقدر
 شيخنا العثماني أن قوله بعث أي أرسل إذ البعث الإرسال ولا ينافيه قوله بعد ثم أمر الخ
 بل وارتأ خيرا الأمر بالتبليغ عن الإرسال والحق أن النبوة والرسالة متقاربان كما قاله شيخنا
 الجوهري (قوله وهو ابن أربعين) أي عند تمامها لا في ابتدائها (قوله قيل على) وكان
 قبل البلوغ وصح ذلك لأن الأحكام كانت منوطة بالتمييز وقيل أنه كان بالغاً وهو ضعيف وسيأتي
 بسط ذلك في التشرح (قوله وقيل زيد بن حارثة) ويجمع بأن أول من آمن به من النساء على
 الإطلاق خديجة ومن الصبيان علي ومن الرجال الأحرار أبو بكر ومن الموالي زيد بن حارثة
 ومن العبيد بلال (قوله وأول) مبتدأ وما فرض أي شئ فرض هو فالعائد ضمير مبتدأ يعود
 على ما وما ذكر خبر ومن قيام الليل بيان لما تقدم عليها (قوله ثم نسخ بما في آخرها) وهو قوله
 تعالى علم أن من تحصوه الخ أن محفظة من الثقبلة واسمها محذوف أي أنه لمن تحصوه أي الليل
 لتقوموا فيها يجب القيام فيه ولا يحصل الإتيان جميعه وذلك يشق عليكم فتاب عليكم رجع
 بكم إلى التخفيف فافقروا ما تيسر من القرآن بأن تصلوا ما تيسر علم أن أي أنه سيكون منكم
 من ضي وآخرون يضربون في الأرض يسافرون يتقون من فضل الله يطلبون من رزقه للجهانة
 وغيرها وآخرون يقاثلون في سبيل الله وكل من الفرق الثلاث ليس عليهم ما ذكر في قيام الليل
 فافقروا ما تيسر منه كما تقدم وأقيموا الصلاة المفروضة اه جلالين وقوله ثم نسخ أي ما في

أي القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض
 أحكامه والأصل فيه قبل الإجماع آيات
 من قوله تعالى كتب عليكم القتال
 وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة
 وقوله تعالى واقتلوهم حيث وجدتموهم
 وأخبار كثير من الصحابة أمرت أن أتأكل
 الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وسبى
 مسلم لغدوة أو روضة في سبيل الله خير
 من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة
 الأصحاب بها إلا ما هم الشافعي رضى
 الله تعالى عنه أن يذكره ومقدمة في
 صدر هذا الكتاب فلنذكر نبذة منها على
 سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان
 وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث
 وأربعين سنة وأمنت به خديجة ثم
 بعدها قيل على وهو ابن تسع سنين
 وقيل عشر وقيل أبو بكر وقيل زيد
 ابن حارثة ثم أمر بتبليغ قومه بعد ثلاث
 سنين من بعثه صلى الله عليه وسلم
 وأول ما فرض عليه بعد الإنداء والدعاء
 إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في
 أول سورة المزمل ثم نسخ بما في آخرها
 ثم نسخ

بالصلوات الخمس ليلة الاسراء الى بيت المقدس عكة بعد النبوة بعشر سنين وثلاثة اشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمسة اوسف وقيل غير ذلك ثم اخبرنا استقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريبا وفرغت الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وفي السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حول (٥١٩) القبلة وفيها فرغت صدقة الفطر وفيها ابتداء

بغنى الله عليه وسلم صلاة عند الفطر ثم عند الاضحية ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الاخرة الوداع سنة عشر واعقر اربعا وكان الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفارة وأما بعده صلى الله عليه وسلم فلكفارة لان الحال الاول ان يكونوا يلاذهم ففرض كفارة اذا غلبه من قيم كفارة سقط الخرج عن البائن لان هذا شأن فروض الكفاية (وشراظ وجوب الجهاد) حينئذ (سبع خصال) الاولى (الاسلام) لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فانلوا الآية فطوبى للمؤمنين فلا يجب على الكافر ولو ذميا لانه يذل الجزية لتذبذبه لا ليدب غنا (و) الثانية (البالوغ) (و) الثالثة (العقل) فلا جهاد على صبي ومجنون لعدم تكليفهما ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية قبل هدم الصبيان اضعف ابدانهم وقيل المجانين اضعف عقولهم ولان النبي صلى الله عليه وسلم رذابن عشرين يوما وأجازته في التلشدق (و) الرابعة (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو مبعضا ومكاتب لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للعبد ولا نفس يملكها فلم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيده لم يلزمه كما قاله الامام لانه ليس من أهل هذا الشأن وليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاكه (و) الخامسة (الذكورة) فلا جهاد

آخرها وقوله بالصلوات الخمس أى بالاجابة (قوله الى بيت المقدس) متعلق بالصلوات أو حال منها وفيه مع قوله الا فى ثم أمر باستقبال الكعبة تناف لان القرآن الصلاة صحيحة الاسراء كانت الى الكعبة فكان الاولى عكس ما قال الشارح بان يقول ثم نسخ بالصلوات الخمس الى الكعبة ثم أمر باستقبال بيت المقدس وأجيب عن الثاني بأنه استقبل أولا بيت المقدس وجعل الكعبة بينه وبينه أى النبي وبينه أى بيت المقدس وهذا مبنى على لفظ قوله الى بيت المقدس بالصلاة فان على الاسراء فلا اشكال ويكون الشارح أسقط مرتبة وهى قوله ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله نحو ان القسلة أى من بيت المقدس الى الكعبة فهو على كل من التقريرين (قوله وقيل غير ذلك) والمشهور ان فرض الصلاة كان قبل الهجرة بسنة ونصف (قوله تقريبا) لانه فرض في شعبان في السنة الثانية كما تقدم (قوله وفي السنة الثانية) متعلق بحولت الذى بعده (قوله حولت القبلة) أى الى الكعبة والاولى تقديمه على قوله ثم أمر باستقبال الكعبة. والخاصل أنه أمر أولا باستقبال بيت المقدس ثم نسخ باستقبال الكعبة ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس ثم نسخ ذلك باستقبال الكعبة ولما توجه النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ولم يمكن أن يجعل الكعبة في حال صلته بينه وبين بيت المقدس حتى أن يستقبل الكعبة لقوله تعالى قدرى قلب وجهك في السماء الآية فأمر بتوجهه للكعبة بعد أن صلى ركعتين من الظهر (قوله واعتبر أربعا) وهى عمرة القضاء أى التي وقع فيها التقاضى والصلح لا القضاء العرفى وعمرة الجعرانة وعمرة الحديبية والعمرة التي كانت في ضمن حجه بناء على أنه كان قارنا وقيل كان مفردا بأن أحرم أولا بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصية له وان كان لا يجوز لغيره (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكان مستعانا لان الذى أمر به أولا هو التبليغ والانداز والسير على أذى الكفار تألفهم ثم أذن الله بعدها للمسلمين في القتال بعد نهيه عنه فينف وسبعين آية اذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح الاذنه في غير الاشهر الحرم ثم في السنة الثانية بعد الفتح أمر به على الاطلاق بقوله انفروا خفافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقيل اتى قبلها مرفى شرحه وقوله فينف من واحد الى سبع والبضع من ثلاث الى تسع اه مختار (قوله من فيهم) وان لم يكونوا من أهل فرض الجهاد وهو المعتقد زى لان المقصود التكاية بخلاف رد السلام واجباء الكعبة فلا (قوله حينئذ) أى حين اذ يكونون يلاذهم (قوله وجاهدوا في سبيل الله) التساوية في الآية الاولى من براءة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم والناية انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله والتي في الصف وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم وليس ما ذكره الشارح واحدا عماد كروى نسخة وتجاهدون وهى ظاهرة (قوله لكن أفضل الجهاد حج مبرور) بفتح لام لكن وضم الكاف وبنون النسوة المشددة والجار والمجرور خير مقدم وأفضل الجهاد مبتدأ مؤخر ووج أى هوج الحج ولا يصح الاستدلال الا اذا قرئ لكن بالتشديد كما ذكرنا وتسمية الحج جهادا من حيث اتعاب النفس والمشقة فيه أو من باب المشاكلة لطابق الجواب

على امر الله سبحانه ولقوله تعالى يا ايها النبي تحرض المؤمنين على القتال واظلال لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والخنثى كالمراة وقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سألته في الجهاد اذ لكن أفضل الجهاد حج مبرور

(و) السادسة (الحكمة) فلا جهاد على مريض يتعذر قتاله أو تعظم مشقة (و) السابعة (الطاقة على القتال) بالبدن والمال فلا جهاد على أعمى ولا على ذي عرج بين ولوفى رجل (٢٢٠) واجدة لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض

حرج فلا عبرة بصداق ووجع ضرر وضعف بصران كان يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح ولا عرج يسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا على أقطع يد بكالها أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل أو أصابع الرجلين أن أمكنه المشي بغير عرج بين ولا على أشل يد أو معظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والسكاية وهو مفقود فيهما لأن كلا منهما لا يتمكن من الضرب ولا عدم أهبة قتال من نفقة وسلاح وكذا أمر كويب أن كان سفر قصر فإن كان دونه لمزمه أن كان قادرا على المشي فاضل ذلك عن مؤنة من تلزمه مؤنة كافي الحج ولو مرض بعد ما خرج أوفى زاده وأهلك دابته فهو بالخيار بين أن ينصرف أو يعصى فإن حضر الواقعة جازله الرجوع على الصحيح إذا لم يمكنه القتال فإن أمكنه الرمي بالحجارة فالاصح في زوائد الروضة الرمي بها على تناقض وقع له فيه ولو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المون كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره والضابط الذي يعم ما سبق وغيره كل عذر منع وجوب الحج كفقْد زاد وراحلة منع وجوب الجهاد الاخوف طريق من كفار أو من لصوص مسلمين فلا يمنع وجوبه لأن الخوف يحتمل في هذا السفر لبناء الجهاد على مصادمة المخاوف والدين الحال على مؤسر يحرم سفر جهاد وسفر غيره الا باذن غريمه والدين المؤجل لا يحرم السفر وان قرب الاجل ويحرم على رجل جهاد بسفر وغيره الا باذن أبويه

السؤال (قوله والسادسة الصحة) بغنى عنه ما بعده (قوله أو معظم أصابعها بخلاف فاقد الأقل) قضية كلامه أنه يجب على فاقد الأبهام والمشيعة وعلى فاقد الوسطى والبصير لكن قال الأذرى الظاهر أنه لا يجب عليهما كما لا يجوز أن في الكفارة وقد يفرق بينهما شرح الروض شورى ولا يجب على فاقد كثر أو نامل يده كافي العباب (قوله وهو مفقود فيهما) أي الأشل والقطع (قوله أن كان سفر قصر) قيد في الموكب بدليل قوله وكذا (قوله فاضل ذلك) أي الموكب وما قبله بأن لم يقدر على شيء من الثلاثة أصلاً وقد رويها غير فاضله عملاً كذا وانظر مؤنة من تلزمه نفقته تقدر بكم شهر لأن الجهاد ليس لغيبته مدة معلومة بخلاف الحج (قوله ولو مرض الخ) تفصيلاً تقدم من أن المريض ونحوه لا جهاد عليهم أي إذا كان ذلك في الابتداء أما إذا كان ذلك في الدوام فيه فصل كافي الشرح (قوله الرمي بها) أي وجوب الرمي بها أي الحجارة (قوله فيه) أي في الوجوب (قوله والضابط) أي ضابط مانع الوجوب (قوله على مصادمة المخاوف) أي ملاقاتها (قوله والدين الحال) أي أصالة أو عرضاً سواء كان مسلماً أو ذمياً وإن كان به رهن وثيق أو ضمن مؤسراً كآله مر ومرد الشارح بذلك الكلام زيادة شرطين على ما تقدم وهما أن لا يكون عليه دين حال وهو مؤسر وأذن أصوله ومحض توقفه على إذن رب الدين ما لم ينب من عليه الدين من يقضيه عنه أي بأن كان عنده أزيد مما يفي للمفلس فيما يظهر بخلافه على معسر فلا يحرم السفر ويجه أن رب الدين لو كان مصاحباً له في سفره لم يكن له منعه ولا بد أن يكون الأذن رشيداً ومثل الأذن ظن رضاه فلو كان الدين المحجور عليه لم يجز له السفر مطلقاً لأنه لا مصلحة للمحجور عليه حتى يأذن وليه وأذن المحجور عليه لا غنى حيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره اهـ وبعبارة مر الا باذن غريمه أو ظن رضاه وهو من أهل الأذن والرضا رضاه باسقاط حقه وينبغي أن لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف وأحاديثه حقتا للدين ومجمل ما تقرم لم ينسب من يقضيه من مال حاضر ومثله كاهو قيام نظائره دين ثابت على ملي وظاهر كلامهم أنه لا أثر لأذن ولي الدائن وهو متجه إذا لمصلحة له في ذلك اهـ بحج روفه (قوله سفر جهاد) وحيث حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره (قوله وسفر غيره) ولو قصيراً كتحصيل مر وقيل لا يتقيد بميل بل متى خرج من السور (قوله على رجل) قيد به لأنه محل الوجوب فغيره أولى قل (قوله بسفر وغيره) اعترض بما يأتي من أنه إذا دخل الكفار بلادنا لا يتوقف على إذن إلا أن يصور بما إذا سافر لتجارة لا خطر فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الأذن من الأصول مع أنه لم يسافر للجهاد فصدق أنه جهاد بلا سفر وتوقف على إذن فالمراد بلا سفر للجهاد فلا ينافي أنه هذا السفر لكن للجهاد كذا قاله بعضهم وهو مبني على قراءة غيره بالجر عطفاً على سفر ويصح قراءة غير بالرفع عطفاً على جهاد فقوله وغيره أي غير الجهاد بسفر (قوله لم يجز الا باذنه) أي لا بد من بر الوالدين فلذلك اشترط وصا جميع الأصول الا بالوين فقط فليس اشتراط الرضا لاجل احتياج الأصل اليه في المؤنة كما قد يتوهم لعدم فرقهم بين الفرع الغنى والفقر وبين البعيد والقريب وبين أن يترك عنده ما يكفيه العمر الغالب ولا كذا قرره زى وهو واضح (قوله كذلك) أي يحرم السفر بدون إذنهم وعبارة مر ويحرم

وصالح
الدين
المشقة
وصالح
الدين
المشقة

على حر ومن بعض ذكر وأتى جهاد ولومع عدم سفر الأباذن أبويه وإن عليا من سائر الجهات ولومع وجود الأقرب ولو كانا غنمين لا يبرهما فرض عين هذا إذا كانا مسلمين ولم يجب استئذان الكافر لآتهم بمنعه له حجة لديه وإن كان عدوا للمقاتلين أي الذين يريد قتلهم ويلزم البعض استئذان سيده أيضا ويحتاج القن لآذن سيده لا أبويه اه بحر فقه (قوله ولو وجد الأقرب الخ) غاية أي إذا أذن الأقرب لا يجوز السفر حيث منع الأبعد * (فرع) * لا يعتبر آذن الأصل في السفر لطلب علم شرعي ولو كان فرض كفاية أو أمكن في البلد وجب الخروج فيه زيادة فراغ أو ارشاد شيخ أو نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وإن ظهر ارتفاعه لافي صلاة الميت أي إذا شرع فيها لا يجوز قطعها ولا يعتبر الآذن في السفر لتجارة وغيرها حيث لا خطر فيه كركوب بحرا أو بادية خطيرة وإن غلب الأمن اه عباي اه مد وقوله كركوب بحر مثال للمنفى وقوله خطيرة أي فيها خطر أي خوف (قوله ولو كفاية) أي ولو نحو صنعة لأنها فرض كفاية وأورد عليه أن الجهاد فرض كفاية مع حرمة السفر له الأباذن وأجيب بأن فيه من الاخطار ما ليس في غيره اذ هو مبني على المخاوف (قوله أيضا) أي كما استتبط عدم حضوره الصف (قوله ولم تنه كسر الخ) أي ولم يخرج مع الامام يجعل والا فلا يلزمه الرجوع بل لا يجوز شرح الروض فلا يجب الرجوع الا بشرط أربعة أن لا يحضر الصف وأن يأمن وأن لا تنكسر قلوب المسلمين وأن لا يخرج بجعل فان حضرا ولم يأمن أو انكسر قلوب المسلمين برجوعه أو خرج بجعل فلا يجب الرجوع اه مد (قوله والا فلا يجب الرجوع) ظاهره جواز الرجوع مع عدم الأمن وغيره وليس مرادا قل فقوله لا يجب الرجوع بل ولا يجوز (قوله أن يدخلوا بلدة لنا) أو يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر اه مد (قوله مثلا) متعلق بدخولوا ويصح تعلقه ببلدة لا بدخول القرية ويصح تعلقه بقوله لنا لا بدخوله بلاد الدثنين وكل مراد (قوله فرض عين) يرجع للثلاثة قبله (قوله علم كل الخ) وعبارته شرح المنهج أو لم يمكن لكن علم الخ فجملة شرط في قوله أو لم يمكن (قوله انه ان أخذ قتل) فتعين القتل لا امتناع الاستسلام لكافر لانه حينئذ ذل ديني (قوله قتل) أي فيجب الدفع أيضا لان عدم الدفع حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس والعلم هنا بمعنى الظن (قوله أول تأمن المرأة فاحشة ان أخذت) أي فلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع ولو قتلت لان من أكره على الزنا لا يحل لها المطاوعة لدفع القتل شرح الروض قال الأذري الظاهر أن الامر بالجميل وغيره حكمه أنه اذا علم أن يقصد بالفاحشة في الحال أو المال حكم المرأة وأولى اه مرحومى فان ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحشة جاز الاستسلام فان حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان قل (قوله وجوز أسرا الخ) مفهوم قوله علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل وقوله ان علم مفهوم قوله أو لم يعلم أنه ان امتنع وقوله وأمنت المرأة مفهوم قوله أو لم تأمن المرأة الخ (قوله ان علم) أي ظن أنه ان امتنع منه أي من الاستسلام قتل لان تركه الاستسلام حينئذ يجعل القتل زى وهذا محترز قوله أو لم يعلم (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي ان أخذت والاعتين الجهاد وهذا محترز قوله أو لم تأمن فهو استثناء معني وان لم يكن بصورة استثناء الاولى أن يكون قوله علم كل من قصد

ولو وجد الأقرب منهم وأذن بخلاف الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا يحرم عليه سفر لتعلم فرض ولو كفاية كطلب درجة الاقناء بغير آذن أصله ولو آذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم بالرجوع وجب رجوعه ان لم يحضر الصف والاحرم انصرافه لقوله تعالى اذا القيمت فئة فانتبوا ويشترط لو جوب الرجوع أيضا أن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع بل لا يجوز والمحال الثاني من حال الكفار أن يدخلوا بلدة لنا مثلا فيلزم أهلها الدفع بالممكن منهم ويكون الجهاد حينئذ فرض عين سواء أمكن تأهبهم لقتال أم لم يمكن علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أو لم تأمن المرأة فاحشة ان أخذت ومن هودون مسافة القصر من البلدة التي دخلها الكفار حكمه كاهلها وان كان في أهلها كفاية لانه كالحاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين وريق بلا آذن من الاصل ورب الدين والسيد ويلزم الذين على مسافة القصر المضى اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية دفعهم وانقاذ امن الهلكة فقير فرض عين في حق من قرب وفرض كفاية في حق من بعدوا اذ لم يمكن من قصد تأهب لقتال وجوز أسرا وقتلها استسلام وقتال ان علم أنه ان امتنع منه قتل وأمنت المرأة فاحشة

الح مختار قوله الآتي ويجوز أسرا وقتلا وقوله أول يعلم الح مختار قوله ان علم وقوله أول تأمن
مختار قوله وأمنت ويكون قدم المفهوم على المنطوق وانما جعلنا الأول مفهوما لأن الثاني
هو عبارة مقن المنهج والاول عبارة شرح المنهج قدمها على المتن تقديمها للمفهوم ويصح
أن يجعل الثاني مفهوما الأول (قوله في أحكام الجهاد) كان الأولى أن يقول في بعض
أحكام الجهاد لأن ما تقدم أحكام له أيضا (قوله ولو مسلمين) راجع للعبيد بأن أسلوا
وهم في أيدي الكفار (قوله أي يصيرون بالأسر أرقاء) تفسير لقوله يكون رقيقا ولا حاجة اليه
اذلا إيهام في المتن وانما يحتاج اليه من عبر بقوله ترق ذراري كفار كما وقع في المنهج (قوله
ومنهم فيما ذكر المعضون) أي بالنسبة للبعض القن أما بالنسبة للبعض الحرف فيخبر فيه بما عدا
القتل لاسيما له فيخير الامام فيه بين المان والقداء والرق ويمتنع القتل فان ضرب عليه الرق
فلا امر ظاهر أو فداءه كذلك وان من عليه فقد فوت البعض الرقيق على الغنائم فيضمنه
كما لو أتلعه (قوله فان قتلهم الامام) أي بعد الظفر بهم وحاصله كما قاله شيخ انه ان قتل أسيرا
غير كامل لزمه قيمته أو كما لا قبل التخيير فيه عزرة فقط ايج وكتب بعضهم قوله فان قتلهم
الامام ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين من الامام فلا شيء في نفسه
أما من غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان الا التعزير وان كان
بعد اختيار الامام للفداء فان كان بعد قبضه الفداء وقبل وصول الكافر لمأمنه ضمنه بالدية
لورثته وان كان بعد وصوله لمأمنه فهدروا ان كان قبل قبض الفداء وقبل وصوله لمأمنه ضمن
بالدية وبأخذ الامام منها قدر الفداء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لمأمنه فلا ضمان
وأما ان كان القتل بعد المتن فان كان قبل وصوله لمأمنه ضمن بالدية لورثته وان كان بعد
وصوله لمأمنه فلا ضمان (قوله أو أمير الجيش) أي بأن لم يكن الامام غازيا بأن أرسل جيشا
وأمر عليهم أميرا (قوله مخير فيهم) وليس هو تخيرا على يابه بل يجتهد الامام في الامور
الاربعة فمأمره حفظ للمسلمين والاسلام فعليه وعلى ذلك فهل اذا اختار امر امن الامور
هل له الرجوع عنه الى غيره أم لا يبحث بعضهم أن ما كان فيه حق للدم كالقتل فله
الرجوع عنه وليس له رجوع في غيره لانه باختياره الاسترقاق صار له كمال الغنائم فيكون
الحق لهم فلا رجوع له فيه وكذلك المتن والفداء ليس له الرجوع لانه من باب الاجتهاد ورجوعه
الى غيره اجتهاد ثان والاجتهاد لا ينقض باجتهاد آخر ما لم يكن لرجوعه سبب وقد ظهر له الاصلح
للمسلمين فله الرجوع حينئذ ويكون كالحاكم اذا حكم باجتهاده وظهر له النص بخلافه
فله الرجوع كذلك هكذا قيل (قوله بفعل الاخط) أشار به الى أن التعبير بالتخيير فيه
مباحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله للاسلام والمسلمين) لأن حفظ المسلمين
ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مهجهم في الاسترقاق والفداء حفظ المسلمين وفي المتن حفظ
الاسلام (قوله أو عربي) كما في سبى هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى ايج
(قوله أو بعض شخص) وهو الراجح والثاني لا وعليه أي على الراجح لو ضرب الرق على البعض
رق الكل قاله البغوي وقال الراعي وكان يجوز أن يقال لا يرق منه شيء وعلى قول البغوي يقال
لناصورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق دميري زى وقال الشوبري ولا سارية على الاصح

(قوله)

ثم شرع في أحكام الجهاد بقوله
(ومن أسر من الكفار فعلى ضربين
ضرب يسير يكون رقيقا بنفس) أي
بجوز (السبي) بفتح المهملة واسكان
الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي
في تحريره (وهم النساء والصبيان)
والمجانين والعبيد ولو مسلمين كما يرق
حربي مقهور لحربي بالقهر أي يصيرون
بالأسر أرقاء لنا ويكونون كسائر أموال
الغنيمة الخمس لأهلها والباقي للغنائم لانه
صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي
كما يقسم المال والمراد برق العبيد
استمراره لا تجديده ومثلهم فيما ذكر
المعضون تغليب الحقن الدم * (تنبيه)
لا يقتل من ذكر للنهي عن قتل النساء
والصبيان والباقي في معناهما فان
قتلهم الامام ولو شرهم وقوتهم ضمن
قيمته للغنائم كسائر الاموال
(وضرب لا يرق بنفس السبي) وانما
يرق بالاختيار كما سبأني ان شاء الله
تعالى (وهم الرجال) الاحرار
البالقون بالعقلاء (والامام) أو أمير
الجيش (مخير فيهم) بفعل الاخط
للاسلام والمسلمين (بين أربعة أشياء)
وهي (القتل) بضرب رقبة لا بتعريق
وتعريق (والاسترقاق) ولو لوثن
أو عربي أو بعض شخص على الصحيح
في الروضة اذا رآه مصلحة (والى) عليهم
بتخلية سبيلهم (والفسدية بالمال) أي
بأخذ منهم سواء أكان من مالهم
أو من مالنا الذي في أيديهم

(أو بالرجال) أي يرد أسرى مسلمين كانص عليه ومثل الرجال غيرهم أو أهل ذمة كما يحشم بعضهم وهو ظاهر في دمه شرك بمسلم أو مشركين بمسلم أو يذبح ويحرق أو يذبحهم بأسلحتنا التي في أيديهم ولا يجوز أن يرد أسلحتهم التي في أيدينا بمال يسد لونه كما لا يجوز أن تبعهم السلاح (يفعل الامام) أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالشبهة (٢٢٣) (ما فيه المصلحة للمسلمين) والاسلام

فان خفي على الامام أو أمير الجيش الاخط حشيم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما ترفيؤخر لظهور الصواب ولو أسلم أسير مكلف لم يجتز الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء عصم الاسلام دمه فيحرم قتله لخبر الصحبين أمروا أن قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الى أن قال فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وقوله وأموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا اله الا الله ما له المقدر عليه بعد الاسر غنمة وبقي الخيار في الباقي من خصال التخصير السابقة لأن الخبيرين أنشأوا اذا سقط به فضاء التعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالحج عن العتق في الكفارة (ومن أسلم) من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام (قبل الاسر) أي قبل التظفر به (أحرز) أي عصم باسلامه (ماله) من غنمة (ودمه) من سفكه للخبر المار (وصغاراً وولادة) الاحرار عن السبي لانهم يتبعونه في الاسلام والجد كذلك في الاصح ولو كان الاب حياً لمات وولده أو وولده الجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لمات أيضاً ويعصم الحمل تبعاً له لان استرقت أمته قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه رقه كالمفصل وان حكم باسلامه (تنبه) سكت المصنف عن سبي الزوجة والمذهب كما في المنهاج أن اسلام الزوج لا يعصمها عن الاسترقاق لاستقلالها ولو كانت حاملاً في الاصح فان قيل لو بذل الجزية منع ارقاق زوجته وابنته البالغة فكان

(قوله أو مسلمين) عبارة شرح المنهج أو أكثر هي أولى فكلام الشارح يحتمل التثنية والجمع (قوله ويجوز أن يذبحهم) هذا مكرر (قوله ولا يجوز أن يرد الخ) وهل يجوز ردها بأسرنا وجهان أو وجههما الجواز سم (قوله يفعل الامام) أشار به الى أن التخصير عند استواء الخصال (قوله لانه) أي الاخط راجع الخ (قوله ولو أسلم الخ) هذا مفهوم قوله الا في قبل الاسر فقدم المفهوم على المنطوق تعجيلاً للقائدة وأما ولاده فان أسروا قبله رقا وان لم يؤسر وعصمهم وأماماله وزوجته فلا يعصمهما (قوله لم يجتز الامام) صفة لاسير فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل تعينت شرح المنهج (قوله منا) أي أي ولا رقاً (قوله عصم الاسلام دمه) أي لانه بدليل قوله الا في ذكر المال في الحديث محمول على ما اذا قالوها قبل الاسر أي بخلاف من أسلم بعده (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) عبارة شرح المنهج حتى يشهدوا أن لا اله الا الله قال زى أي مع محمد رسول الله وأن لا اله الا الله صارت على الشهادتين كانت قد تم (قوله محمول على ما قبل الاسر) أي محمول على قوله ما قبل الاسر (قوله لان الخبير) أي الخبير فيه (قوله في الكفارة) أي كفارة المين فانه مخير بين العتق والاطعام والكسوة فاذا تجز عن العتق تخير بين الاطعام والكسوة (قوله ومن أسلم) أي أو بذل الجزية (قوله من غنمة) الاولى من غنمة بصيغة المصدر (قوله وصغاراً وولاده) من اضافة الصفة للموصوف أي وأولاده الصغار الاحرار أي ومجانينهم وان سفلوا عن الاسترقاق لانهم يتبعونهم في الاسلام وخرج الارقاء فامرهم تابع لامر سيدهم لانه من أمواله وكباراً وولدهم الاحرار لاستقلالهم فيخصر الامام فيهم كغيرهم اه سم (قوله عن السبي) أي الرقية (قوله والجد كذلك) أي كالأب في أنه يعصم أولاده وان كان ولده كافراً حياً تقرر التبعية له في الدين لانه الاعلى وقوله كذلك أي كالأب في ما ذكره من المعلوم من الهاء في قوله أولاده ولو ذكر الاب بدل قوله كذلك لكان أظهر (قوله ولو كان الاب) أي غير المسلم اه (قوله للماتر) أي لانهم يتبعونه في الاسلام ومثله قوله للماتر أيضاً (قوله ويعصم الحمل) بالبناء للمفعول (قوله لان استرقت أمته قبل اسلام الاب) أما اذا استرقت بعد اسلام الاب فلا يتبعها حملها عصمتها باسلام أبيه (قوله فلا يطل اسلامه) أي الاب رقه أي الحمل كالمفصل اذا سبي وحده وان حكم باسلامه أي الحمل تبعاً لاصله (قوله عن سبي الزوجة) الاولى أن يقول عن احراز الزوجة أي حيث لم يقل وأحرز زوجته وحاصل حكم الزوجة أن زوجة المسلم الاصلية وزوجة الذي الموجودة حال عقد الذمة لا يرقان بالسبي وزوجة الحربي اذا أسلم قبل أسرها وزوجة لذى الطارئة بعد عقد الجزية يرقان بنفس السبي اه شيخنا (قوله لاستقلالها) أي بالاسلام (قوله ولو كانت حاملاً) وبذلك يلغز فيقال لنا زوجة يدار الحرب يجوز سبها ولا يجوز سبي ولدها (قوله وبالباغة) أي والزوجة (قوله فان استرقت الخ) تفرع على قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت مسامحة لانها ترق بنفس السبي فكان الاولى أن يقول فان رقت (قوله لامتناع الخ) لانه لما زال ملكها عن نفسها فعن النكاح أولى اه مل (قوله ولقوله الخ) استدلال على قوله السابق فان استرقت انقطع نكاحه (قوله أو طاس) الذي في المختار من كتب اللغة فتح الهمة

الاسلام أولى أوجب بأن ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره وبالباغة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استرقت انقطع نكاحه في حال السبي سواء كان قبل الدخول بها أم لا لامتناع امساك الامة الكافرة للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها ولقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا أو طاس الا لاوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض

وفي قل مانصه قوله أو طاس بضم الهمزة أفصح من قحها اسم واد من هوازن عند حنين اه
 بحروفه قلت وهو من أجل الثقات الذين يقلدون غايته أن الشيخ رحمه الله كان قليل عزو
 الكلام لاهله اه اج (قوله عن ذات زوج ولا غيرها) أي قدل ذلك على انقطاع النكاح
 باسترقاقها لأن الحديث وإن كان واردا في الاستبراء شامل لوطء الزوج زوجته وقوله لاوطأ
 حامل الخ وإن كان الواطئ زوجا لا انقطاع النكاح عن الرق لكن ينفيه قوله حتى تضع لأن
 انقطاع نكاحها يحرمها حتى يعقد عليها عقدا جديدا وشمول الحديث لوطء الزوج زوجته
 فيه نظر (قوله كان فيهم) المناسب فيهن (قوله وترق زوجة الذي) حاصل ذلك أن يقال
 إن زوجة المسلم الأصل لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي الموجودة وقت عقد الجزية
 لا ترق أما زوجة الحربي إذا أسلم أو زوجة الذي إذا حدثت بعد الجزية وعتيق الذي فيرقون
 (قوله ويقطع به نكاحه) أي لأن طرق الرق كالموت (قوله فإن قيل هذا يخالف قولهم الخ)
 وجه المخالفة أنه إذا عصم زوجته عن الاسترقاق كيف يلازم قولهم ترق زوجة الذي بنفس
 الأسر لها وجوابه أن التي يعصمها هي الموجودة عند عقد الجزية له والتي لا يعصمها هي التي يطرأ
 تزويجها على عقد الجزية (قوله عصم نفسه) مع أنه صار ذميا يبدل الجزية (قوله والمراد
 هنا) أي في قوله وترق زوجة الذي الخ لأن العقد لم يتناولها أو يحمل ما هنالك على ما إذا كانت
 زوجته داخله تحت القدرة حين العقد وما هنالك على ما إذا لم تكن كذلك شرح الروض (قوله
 ولا تسترق زوجة المسلم) أي الأصل (قوله وهو المعتقد) جرى عليه رى في حاشيته ونصه
 المعتقد ما في المنهاج من عدم جواز أسرها بخلاف زوجة من أسلم فإنه يجوز أرقاقها اه اج
 (قوله لأن الإسلام) تعليل لأصل المسئلة أي لا تسترق زوجة المسلم الأصل (قوله ولو سبيت)
 لم يقل ورقت كما قاله في الزوج لأنها ترق بنفس السبي بخلافه اه م ر وحاصله أنه إن حدث الرق
 في الزوجين أو أحدهما انفسخ النكاح وإن لم يحدث رق لم ينفسخ النكاح وقد علمت أن الزوجة
 التي يطرأ عليها الرق هي زوجة الحربي الذي لم يسلم ولم يعط الجزية وزوجة الذي إذا حدثت
 بعد الجزية وإيضاح الكلام في ذلك أن يقال إن الزوجين أما أن يسبيا أو أن يرقين أو يرقين
 أو الزوج حر أو الزوجة رقيقة أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل أمان يسبيا أو تسبي الزوجة
 أو يسبي الزوج ويسترق أو لا فالجمله ستة عشر صورة فينفسخ النكاح فيما إذا كانا حربيين
 وسبيا أو سبيت هي أو سبي هو أو استرق فإن لم يسترق فلا ينفسخ النكاح وإن كانا رقيقين
 فلا ينفسخ في الصور الأربعة وإن كان الزوج حرا والزوجة رقيقة فينفسخ النكاح فيما إذا سبيا
 أو سبي الزوج وحده واسترق فيها ولا ينفسخ النكاح فيما إذا سبيت الزوجة وحدها
 إذ لم يثبت لها رق أو سبي الزوج وحده ولم يسترق فإن كانت الزوجة حرة والزوج رقيقا فينفسخ
 النكاح فيما إذا سبيا أو سبيت فالخاصل أن من سبي ورق انقطع نكاحه فتأمل وإفهم
 (قوله أو زوج حر) قيد وقوله ورق قيد سواء كان الرق بمجرد الأسر بأن كان صغيرا
 مثلاً أو بالضرب بأن كان كاملا واختار الإمام فيه الرق أي فإنه يقطع به النكاح وانظر ما وجه
 ذلك فإن غاية أمره أنه رقيق والرقيق لا يتنسخ عليه نكاح الامة وقول الشارح لحدوث الرق
 لا ينتج انقطاع النكاح لأن الرقيق يجوز له نكاح الحرّة وعبارة قل على الجلال قوله لحدوث

ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ومعلوم
 أنه كان فيهم من لها زوج وترق زوجة
 الذي بنفس الأسر ويقطع به نكاحه
 فإن قيل هذا يخالف قولهم إن الحربي
 إذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته
 من الاسترقاق أجيب بأن المراد هنالك
 الزوجة الموجودة حين العقد فمتناولها
 العقد على جهة التبعية والمراد هنا
 الزوجة المتجدة بعد العقد لأن العقد
 لم يتناولها ويجوز أرقاق عتيق الذي
 إذا كان حريا لأن الذي لو التحق
 بدار الحرب استرق فبقيته أولى لا عتيق
 مسلم التحق بدار الحرب فلا يسترق
 لأن الولاء بعد سبونه لا يرتفع ولا تسترق
 زوجة المسلم الحربية إذا سبيت كما
 صححه في المنهاج وأصله وهو المعتقد
 وإن كان مقتضى كلام الروضة
 والشرحين الجواز فإنهم ماسوياً في
 جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
 الحربي إذا أسلم لأن الإسلام الأصلي
 أقوى من الإسلام الطارئ ولو سبيت
 زوجة حرّة أو زوج حر ورق انفسخ
 النكاح لحدوث الرق فإن كانا رقيقين
 لم ينفسخ النكاح إذ لم يحدث رق
 وإنما اتفق الملك من شخص إلى آخر
 وذلك لا يقطع النكاح كالبيع

الرق أي وحدوثه كالوت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز نكاح رقيقه لرقية أو لحرّة ابتداء
 اه (قوله وإذا راق الحربى وعليه دين) صور المقام ستة لانه اذا راق من عليه الدين اماناً
 يكون دينه لمسلم أو ذمى أو حربى وإذا راق من له الدين اماناً يكون من عليه الدين مسلماً أو ذمياً
 أو حربياً وبعبارة المنهج وشرحه وإذا راق الحربى وعليه دين غير حربى لم يسقط اذ لم يوجد
 ما يقتضى اسقاطه فيقتضى من ماله ان غنم به صدقة وان زال ملكه عنه بالرق فيما سأل الرق
 على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقض منه فان لم يكن له مال أو لم يقض منه بقي في ذمته الى أن
 يعتق فيطالب به وخرج بزبادى لغير حربى الحربى كدين حربى على مثله ورق من عليه الدين
 بل أوجب الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط اه فذكر المتن صورتين
 بالمنطوق وأربعة بالمفهوم أشار الشارح الى ثنتين منها بقوله وخرج بزبادى الى قوله فسقط
 والى ثنتين قوله ولورق رب الدين اه قال قل فالخامس أنه لا يسقط الا دين حربى على مثله
 بأرفاق أحدهما (قوله ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط) بل يصير في ذمة من هو
 عليه حتى يعتق فيعطى له أو يموت فهو لبيت المال فياً اه سم نقلنا عن شرح م والفرق
 بين الحربى دائناً ومديناً وبين غيره أن مال الحربى غير محترم بخلاف غيره من مسلم أو ذمى
 اه (قوله لم يسقط) والوجه أن الامام بطالب به كودائعه لانه غنيمه كذا في شرح م
 وقوله لانه غنيمه فيه نظر لعدم انطباق حد الغنيمه عليه وعادة التحفة والذي يتجه في أعيان
 ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها الا أن ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه لاله بل القياس
 أنها ملك لبيت المال كالمال الضائع اه رشدى (قوله على غير حربى) أما الحربى فتقدم
 حكمه في قوله وأوجب الدين (قوله وما أخذ منهم) أى ولم يكن لمسلم فان كان له لم يزل ملكه عنه
 بأخذهم له فعلى من وصل اليه ولو بشرائه رده اليه والمراد بقوله وما أخذ منهم أى أخذه
 مسلم وأما ما أخذه الذمى فانه ملك له بجملة لا يدخله تخميس كأمى م سواء كان معنأ أو
 وجدته داخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وهذا سياتى في باب الغنيمه فكان الاولى تأخيره
 هناك وقول الشارح وما أخذ منهم أى من التقييد بأخذهم من دار الحرب لان أخذ مالهم
 في دارنا ولا أمان لهم كذلك اه (قوله وغيرها) باختلاس سم (قوله والباقي
 لا تجزئ) تنزيلاً لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك
 اذا الموات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صرح به الجرجاني اه شرح المنهج وقوله فكيف
 يملك عليهم أى عنهم لان ملكه عنهم فرع ملكهم له والاستفهام انكارى (قوله وكذا
 ما وجد كقطعة) أى من حيث انه لم يعلم مالكة فقارقه ما قبله فان مالكة معلوم وقوله وكذا
 ما وجد الخ أى فهو غنيمه أى خمسة الا السلب خمسها لاله والباقي لا أخذ تنزيلاً لدخوله دارهم
 وتقريره بنفسه منزلة القتال (قوله فان أمكن كونه لمسلم) ويظهر أن اسكان كونه لذمى
 كذلك اه شوبرى (قوله وجب تعريفه سنة) وتقلنا في صفة التعريف لما أمكن كونه لمسلم
 عن الشيخ أبى حامد أنه يعرف يوماً أو يومين فالأولى يقرب منه قول الامام يكفى بلوغ التعريف
 للأجناد اذ لم يكن هناك مسلم سواه سم ولا نظر الى احتمال مرور التجار وروس المذهب والتهذيب
 أنه يعرفه سنة قال الزركشى ويشبهه حمل الاول على الخميس والثانى على غيره وحاوله

وإذا راق الحربى وعليه دين لغير حربى
 كسلم وذمى لم يسقط فقتضى من ماله
 ان غنم به صدقة فان كان لحربى على
 حربى ورق من عليه الدين بل أوجب
 الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو
 على غير حربى لم يسقط وما أخذ منهم
 بلا رضا من عقار أو غيره بسرقة
 أو غيرها غنيمه خمسة الا السلب خمسها
 لاله والباقي لا أخذ وكذا ما وجد
 كقطعة مما يظن أنه لهم فان أمكن كونه
 لمسلم وجب تعريفه ويعرف سنة
 الا أن يكون حقيراً كسائر اللقطات

(ويحكم للصبي) أي الصغير ذكر كان
أو أنثى أو خنثى (بالاسلام عند وجود)
أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره
بقوله (أن يسلم أحد أبويه) والمجنون
وان جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق
بين كافرين ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه
فانه يحكم باسلامه حالاً سواء أسلم
أحدهما قبل وضعه أم بعده قبل تمييزه
أم بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين
آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بايمان
ألحقنا بهم ذرياتهم * (تنبيه) * قول
المصنف أن يسلم أحد أبويه يوجب قصره
على الابوين وليس مراد ابل في معنى
الابوين الاجداد والجدات وان لم
يكونوا وارثين وكان الاقرب حياً فان
قل اطلاق ذلك يقتضي اسلام جميع
الاطفال باسلام أبيهم آدم عليه الصلاة
والسلام أوجب بأن الكلام في جد
يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما
التوارث وبأن التبعية في اليهودية
والنصرانية حكم جديد وانما أبواه
يهودانه أو نصرانه والمجنون المحكوم
يكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله
في الاسلام ان بلغ مجنوناً وكذا ان بلغ
عاقلاً ثم جن في الاصح واذا حدث للاب
ولديه موت الجدة مسلماً تبعه في أحد
احتمالين رحمه السبكي وهو الظاهر
فان بلغ الصغير ووصف بعد بلوغه
أو أفاق المجنون ووصف كقرا بعد
افاقه فترتد على الاظهر ولمسبق الحكم
باسلامه فاشبه من أسلم نفسه ثم ارتد
وان كان أحد أبوي الصغير مسلماً
وقت علوقه فهو مسلم باجماع وقليلاً
للاسلام ولا يضر ما يطرأ بعد العلوق
متى ما من ردة

الاذرى أيضاً واستدل له وبالجملة فالظاهر وهو قضية الكتاب وغيره أنه لا فرق بين هذه
وبين لقطة دار الاسلام في مدة التعريف اه زى وانظر قوة التعريف على من اذا الملتقط
لا يملك لانها بعد التعريف غنجة اه ثم رأيت التصريح بأنها على بيت المال لانه بعد
التعريف لا يملك المال (قوله ويحكم للصبي) جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً في جواب سؤال
مقدراً حاصله هل لا سلام الصبي سبب آخر غير اسلام أبيه المتقدم أم لا فأجاب بأن له ثلاثة أسباب
ومثل الصبي الحبل أيضاً (قوله وان جن) الغاية للردة اه شيخنا (قوله بأن يعلق بين كافرين)
تصوير لقوله ان يسلم أحد أبويه أي تحمل به أمه حالة كفرها وكفر أبيه وسائر أصوله ثم يسلم
أحدها من أصوله قبل انفصاله أو بعده قبل تمييزه أو بعده الخ مد وهذا التصوير أعم من كلام
المتن لأن كلام المتن ظاهري المنفصل والتصوير شامل للعمل فهو من تصوير الخاص بالعام (قوله
واتبعناهم) هو محل الشاهد (قوله باسلام أبيهم آدم) كذا في خط المؤلف وعبارة
شرح الروض جدتهم فكان الاولى للمؤلف التعبير بالجد لكونه حقيقة وما ذكره محجاز
اه مر حوى قلت ان هذا الشيء عجيب كيف تستقيم هذه الاولوية مع اطباقتهم على أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وهل الشارح متعبد بعبارة شرح الروض حتى يمين عليه موافقتها كيف
وقد ورد في الاحاديث الشريفة اطلاق الاب على آدم كثيراً لوجه الاولوية اه (قوله
أوجب الخ) حاصله جوابان الاول بالمنع واشافى بالتسليم لخاصة الاول منع قوله ان
الاجداد تشمل آدم لان المراد جد أو جدة يعرف النسب اليه لا مطلق جد ولا جدة وحاصل
الثاني سلمنا أن الاجداد تشمل آدم وحواء لكن منع من تبعية الصغير لهما مانع وهو أن أباه وأمه
هو داه أو نصرانه (قوله في جد يعرف) أو جدة والمراد النسب اللغوي (قوله بحيث يحصل
بينهما التوارث) ليس بقيد بل المدار على الاتساب ولولغويا كفاي الام قل ويجاب بأن المراد
التوارث ولو بالرحم (قوله وبأن التبعية في اليهودية) جواب آخر قاطع لحكم تبعية آدم
في الاسلام فكأنه قال محل التبعية ان لم يوجد هذا المانع وهو تهود أبائهم لهم وتنصرهم له
والانقطعت وهذا الجواب يقتضي أن الجدة الذي يقسب اليه لو كان مسلماً وأبوه كافراً أنه
لا يتبع الجدة لكون الاب هو داه أو نصرانه مع أنه ليس كذلك (قوله حكم جديد) أي طارئ
بالولادة والاسلام حكم أصلي شرح الروض اه أي فهذا الحكم قد توسط بين الوالد وأولاده
فقطعت التبعية هذا وجه الجواب به (قوله وانما أبواه يهودانه أو نصرانه الخ) هذا استدلال
على كونه حكماً جديداً أي بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وانما أبواه يهودانه الخ وعبارة شرح
الروض حكم جديد تلخبر وانما أبواه الخ (قوله والمجنون) هذا تقدم وانما أعاده للخلاف فيه
فتكون الغاية المتقدمة للردة على هذا الخلاف (قوله واذا حدث لادب) أي الكافر (قوله
بعد موت الجدة مسلماً) المعتبر أن يكون أسلم فان ابن الابن يتبعه ولا تظر لكون الجدة ماتت مسلماً
أو كافراً وكلام الشارح للغالب (قوله تبعه) أي الجدة (قوله كفراً) تنازعه قوله وصف
في الموضوعين كذا قيل وفيه نظر لان وصف الاول ذكر مفعوله وهو قوله الكفر ولعله وقع
في بعض نسخ الشارح اسقاط لفظ الكفر من الاول (قوله وان كان أحد أبوي الصغير مسلماً
وقت علوقه فهو مسلم) يشير بهذا الى أن الاسلام الطارئ الذي اقتصر عليه المصنف ليس بقيد

فان بلغ ووصف كفرا بأن أعرب به عن نفسه كافي المحرر فترد قطعا لانه مسلم ظاهر او باطنا وثانها ما ذكره بقوله (أو يسيه) أي الصغير أو المجنون (مسلم) وقوله (منفردا) حال من ضمير المفعول أي (٢٢٧) حال انفراده (عن أبيه) فيحكم باسمه

ظاهر او باطنا به السايه لان له عليه ولاية وليس معه من هو اقرب اليه منه فيتبعه كلاب قال الامام وكان السابي لما اُبطل حرته قلبه قلبا كليا فعُدَّ معا كان واقف له وجود تحت يد السابي وولاية شبه تولد بين الابوين المسلمين وسواء أكلن السابي بالغاعا قلا أم لا أما اذا سبى مع أحد أبو به فانه لا يتبع السابي جرما ومعنى كون أحد أبوي الصغير معه أن يكونا في جبر واحد وغنية واحدة وان اختلف سايهما لان تبعية الاصل أقوى من تبعية السابي فكان أولى بالاستبعا ولا يؤثر موت الاصل بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وخرج بالمسلم الكافر فلو سباه ذمي وحمله الى دار الاسلام أو مستأمن كما قاله الدارمي لم يحكم باسمه في الاصح لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسييه ولان تبعية الدار انما تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه ثم هو على دين سايه كما ذكره الماوردي وغيره وثانها ما ذكره بقوله (أو يوجد لقيط في دار الاسلام) فيحكم باسمه تبع الدار وما ألحق بها وان استلقه كافر بلائنه ينسبه هذا ان وجد جعل ولو بدار كافر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تاجر أو محتار تغلبا للاسلام ولانه قد حكم باسمه فلا يغير بمجرد دعوى الاستطاع ولكن لا يكتفى اجتياز به دار كفر بخلافه بدارنا لوقناه مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها بعد ذلك لقيط (قوله ولوقناه مسلم) لعل الاولى أن يقول ولوقناه المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للصبي باسمه عند

(قوله بأن أعرب) أي أظهر وبين (قوله أو المجنون) ليس من جملة التفسير لان الكلام في الصغير فلو قال ومثله المجنون لكان أولى (قوله عن أبيه) أي عن أحد أبويه كما يدل عليه قوله الاتي أما اذا سبى مع أحد أبويه فقوله عن أبيه ليس بقيد بل المراد منفردا عن أحد أصوله كما يؤخذ من التعليق الاتي (قوله نعمد) بالبناء للمفعول وكذا قوله واقف (قوله عما كان) أي عن الوجود الذي كان وقوله واقف له وجود وهو وجوده مسارا قيقا (قوله أما اذا سبى مع أحد أبويه) هذا محترز قول المصنف منفردا (قوله وغنية واحدة) أي وسيا معا وتقدم سبي الاصل سم فان تقدم سبي الولد فهو على دين السابي المسلم وسبي أصله بعد لا يغيره عما ثبت له من الاسلام اهـ (قوله لان تبعية الاصل) علة لقوله لا يتبع السابي فكان الاولى أن يقدمه عنده (قوله لم يحكم باسمه) أي تبع الدار (قوله في الاصح) راجع للذي فعل الخلاف في الذي اذا كان قاطنا في دار الاسلام أما المؤمن فلا خلاف أنه على دينه وكذا الذي اذا لم يكن قاطنا ببلادنا (قوله لان كونه) أي الذي السابي الخ (قوله من لا يعرف حاله ولا نسبه) كالقيط أي وهذا يعرف حاله ونسبه لانه معلوم أنه منسوب للكافر (قوله كما ذكره الماوردي) ولو سباه مسلم وذمي حكم باسمه تغلبا لحكم الاسلام ولان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه ذكره القاضي اهـ شرح الروض (قوله في دار الاسلام) أي بأن يسكنها المسلمون وان كان فيها أهل ذمة أو فقهها المسلمون وأقربها يبدل الكفار أو كانوا يسكنوها ثم يحلهم الكفار عنها شرح الروض (قوله وما ألحق بها) وهي دار الكفار التي بها مسلم كاجر وهو ما ذكره بقوله ولو بدار كافر به مسلم (قوله وان استلقه) غاية أي لاحتمال أن يكون من وطء مسلمة بنسبه (قوله بلائنه بنسبه) فيلحقه ولا يحكم بكفره (قوله هذا) محل كونه يحكم باسمه وهذا لا يحتاج له بعد قول المتن في دار الاسلام نعم يؤخذ منه انه ليس بقيد وعبارة المنهج اللقيط مسلم ان وجد الخ فسرى للشارح ما ذكر منها (قوله بدار كافر) أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم باسمه حرمة لها ع (قوله به مسلم) أي بالحل سواء كان ذلك المحل دار الاسلام أو دار الكفر كما في المحل على المنهاج (قوله منتشر) أي غير محبوس (قوله أو محتارنا) لما كان شاملا لاجتياز به دار الكفر ودار الاسلام مع أنه لا يكتفى اجتياز به دار الكفر استدرك عليه بقوله ولكن لا يكتفى الخ والمراد بقوله أو محتار أي بدارنا كما يعلم مما بعده وحديثه فكان الاولى اسقاطه اذا فائدة فيه مع ايهاه خلاف المراد (قوله تغلبا للاسلام) علة لقوله ولو بدار كافر (قوله ولانه قد حكم الخ) علة لقوله وان استلقه كافر الخ (قوله ولكن لا يكتفى اجتياز به) أي مرور المسلم بدار كافر أي بالاصالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم باسمه حرمة لها ع وهذا لا ينافي قوله فيما سبق أنقاولو محتار لان له في دار الاسلام (قوله بخلافه بدارنا) فيه أن اجتياز به دارنا لا يحتاج اليه لوجود المسلمين فيها ويمكن تصويره بما اذا خربت بلدة من بلاد الاسلام ولم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها بعد ذلك لقيط (قوله ولوقناه مسلم) لعل الاولى أن يقول ولوقناه المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذكورة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للصبي باسمه عند

القيط بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو كافر * (تنبيه) * اقتضاه كغيره على هذه الثلاثة المذكورة

ويجوز ثلاثة أشياء الخ (قوله على عدم الحكم بإسلام الصغير) أي إذا أسلم هو بنفسه أو نطق بالشهادتين (قوله وأجاب عنه البيهقي) أي عن إسلامه بل بلوغه (قوله انما ينطق) أي علق (قوله فقد تكون) المناسب فقد كانت وعبارة مرفقة كانت. منوطة الخ وهي أولى ويجب بآه أراد بالاضارح الماضي اه شيخنا (قوله والقياس) أي قياس صحة اسلام المميز على صحة صلاته مثلاً لا يصح (قوله لا يتنفل) بالقاء أي لا يقع نفلاً بخلاف الصلاة ونحوها اه (قوله وعلى هذا) أي على كونه يصح اسلامه قبل البلوغ (قوله ثلاثا يستأنه) صوابه ثلاثا يستأنه بجذوف نون الرفع للنصب (قوله تمة) تقدم ما في هذه التمة في الاستسقاء وفي فصل الردة (قوله ولم يلقظوا بالاسلام) أمان تلفظ به فمدخل الجنة قطعاً وان لم يصح اسلامه بالنسبة لاحكام الدنيا اه مد (قوله والاصح أنهم يدخلون الجنة) عبارة الخصائص وشرحها للمناوي وأطفالهم أي المؤمنين كلهم في الجنة وحكي بعضهم عليه الاجماع ومراده كما قال النووي اجماع من يعتنقه روى أحد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة أطفال المؤمنين في جبل في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يرتد بهم الى آباءهم يوم القيامة يعني أرواح أولاد المؤمنين وذرائعهم الذين لم يبلغوا الحلم يحضنهم ويقوم بعصا لحهم ابراهيم عليه الصلاة والسلام وزوجته سارة نعم الوالدان الكافلان وهنياً من يولد فارق أبويه وأمسى عندهما ولا يزالوا في كفالتهم حتى يرتد بهم أي ابراهيم الى آباءهم أي يوم القيامة ويرتدوا الى أمه ولا ينفى ماد كره هنا من كفالة ابراهيم لهم لما في خبر آخر من كفالة جبريل وميكائيل وغيرهما لأن طائفة منهم في كفالتهم وطائفة في كفالة غيره فلا تدفع كما ينه القرطبي وغيره وروى أن أرواح ذراري المسلمين في جوف عصافير خضر تعلق في شجر الجنة وورد في حديث أن في الجنة شجرة من خيار الشجر لها ضرع كضرع البقر وان من مات من الصبيان الذين يرضعون يرضعون منها وروى ابن أبي حاتم أن السقط يكون في نهر من أنهار الجنة يتقلب فيه حتى تقوم القيامة اه

* (فصل في قسم الغنمة) *

ذكرها في كتاب الجهاد لأن كلامهما متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع النبي عقب الوديعه لأن المال ما خلقه الله لا لتفجع المؤمنين فلما كان تحت يد الكفار قبل كونه غنمة أو ما أفكاه وديعة تحت أيديهم وسيله الرد للمؤمنين والغنمة أفضل المكاسب ثم بعد ذلك الزراعة ثم بعدها الصناعة ثم بعدها التجارة وكان صلى الله عليه وسلم يبيع ويشترى لكن الشراء بعد البعثة أغلب وأهدى له ووهب ووهب له واستعار واقترض وكان آدم عليه السلام زراعاً وأول صنعة عملت على وجه الارض الحرث وأول من حرث آدم وكان ادريس خياطاً وكان نوح نجاراً وكان ابراهيم برزاً أي يبيع أنواع الملبوس وكان موسى أجير شعيب وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجزوا ويجمعون في ظلمهم وغمية فعمله بمعنى مفعولة ولو قال في الغنمة وما يتبعها من الرضخ والنفل وبيان التخصيص لكان أولى وهي من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي الغنائم ولم تحل لنبي قبلي وفي السيرة الحلبية وأحلت لي الغنائم كلها وكانت الايمان من قبلي أي من أمر بالجهاد منهم يحرمونها أي لانهم كانوا يجمعونها فتأتي

يدل على عدم الحكم بإسلام الصغير المميز وهو الصحيح المنصوص في القديم والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف فأشبهه غير المميز والمجنون وهما لا يصح اسلامهما اتفاقاً ولأن نطقه بالشهادتين اتماماً وانما انشاء فان كان خبرا خبره غير مقبول وان كان انشاء فهو كعقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا على رضي الله تعالى عنه فقد اختلف في وقته فقيل انه كان بالغاً حين أسلم كما نقله القاضي أبو الطيب عن الامام أحمد وقيل انه أسلم قبل بلوغه وعليه الاكثرون وأجاب عنه البيهقي بأن الاحكام انما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح لأن الاحكام انما ينطق بخمسة عشر عاماً الخندق فقد تكون منوطة قبل ذلك بسن التمييز والقياس على الصلاة ونحوها لا يصح لأن الاسلام لا يتنفل به وعلى هذا يحال بينه وبين أبويه الكافرين ثلاثاً يستأنه وهذه الحيلولة مستحبة على الصحيح في الشرح والروضة فيناظر بوالديه ليؤخذ منهما فإن أيا فلا حيلولة * (تمة) * في أطفال الكفار اذا ماتوا ولم يلقظوا بالاسلام خلاف منتشر والاصح أنهم يدخلون الجنة لأن كل مولود يولد على الفطرة فحكمهم حكم الكفار في الدنيا فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين وحكمهم حكم المسلمين في الآخرة لما مر

* (فصل في قسم الغنمة) *

نار قصر قها أي ما عدا الحيوانات من الامتعة والاطعمة والاموال فان الحيوانات تسكون ما كالتغائن دون الانبياء ولا يجوز للانبياء أخذ شيء من ذلك وجاء في بعض الروايات وأطعمت أمتك التي ولم أحله لامة قبلها والمراد بالتي ما يعم الغنمة كما أنه قد يراد بالغنمة ما يعم التي وفيهما كالفقير والمسكين اذا اجتمعوا افتروا واذا افتروا اجتمعوا (قوله حصل لنا) جلة ما ذكره من القيود ستة أولها قوله لنا وآخرها قوله منا (قوله وإيجاف) الواو بمعنى أو أي اسراع وهو عطف خاص على عام وقوله أو ركب أي ابل وقوله أو فخذ ذلك كرجل وسفن (قوله ومن الغنمة) اعترض عليه بأن الغنمة لا بد فيها من قتال ولا قتال هنا ويجاب بأنه لما خاطب بنفسه ودخل دارهم على هذا الوجه نزل ذلك منزلة القتال وعبارة ابن حجر ولا يراد على التعريف خلافا لمن زعم ما هو بواعنه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما صلحوا به أو أهدوه لنا عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالتحقق الموجود صار كانه موجود هنا بطريق القوة اه (قوله أو لقطه) أي اذا ظن أنها لهم فان أمكن كونها المسلم وجب تعريضها سنة أو دونها كما تقدم شرحه راج (قوله والحرب قائمة) جلة حالية وهي راجعة للامرين قبلها أعني الاهداء والصلح فخرج به ما لو لم تكن الحرب قائمة في الاهداء يكون للمهدي اليه وفي صورة الصلح يكون فيا فالقهوم فيه تفصيل (قوله وخرج بما ذكر) شروع في محترز القيود على الفت والنشر المرتب (قوله أو نحوه) كسنا من وقوله لم نملكه بل هو ملكه (قوله كما رجع به بعض المتأخرين) أي ويستقل الذي بنصيبه (قوله ومن قتل) يحتمل أن يكون مستعملا في حقيقته وهو ازهاق الروح ومجازا وهو ابطال المنفعة من غير قتل والجمع بين الحقيقة والمجازا نزاع عند الشافعي ويحتمل أن يكون المراد به المعنى المجازي وهو ابطال المنفعة مجازا مرسلا ويكون المعنى الحقيقي أولى من المجازي بالحكم (قوله أي اذا) أشار به الى أن من شرطية ولا يتعين ذلك فالأولى عدم ذلك وعبارة قل قوله أي اذا ان جعل اذا تفسير المن غير صحيح لأن من موصولة مبتدأ واقع على القاتل واذا ظرف أو وحرف وان جعل شرطاً مستقلاً أي غير تفسير لمن لم يصح دخول أي التفسيرية عليه ويلزم أن يكون قتل شرطية ويكون من حذف الفاعل ويلزم أن يكون أعطى جوابه وتصير من لا خبر لها وخالية عن الصلة ويمكن ان يجاب بأن قول الشارح أي اذا اشارة الى أن من شرطية لا موصولة وليس من باب التفسير في شيء (قوله قتيلا) أي شخصا بول أمره أن يكون قتيلا فهو من مجاز الأول لان القتل لا يقتل وهذا الحديث قاله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه فصار حديثا فان الحديث ما أضيف الى النبي قولا أو فعلا أو عزمًا أوهما أو سكوتا أو تقريرا أو غير ذلك (قوله يستثنى من اطلاقه الذي) أي بالنظر لظاهر المتن أما بالنظر لتقييد الشارح بالمسلم فكان يقول وخرج الخ وحاصله أن شروط أخذ السلب ثلاثة أن يكون مسلما وأن يرتكب غررا وأن لا يكون المقتول منياع قتله (قوله المخذل) وهو من بحث الناس على عدم القتال والمرجف هو المخوف لهم وقيل المرجف مكثر الارجاف وأما المخذل فيصدق بالارجاف مرة (قوله والخائن) أي في الغنمة وقال في شرح الروض المخذل من يخوف الناس كأن يقول عدونا كثير وخيلنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم والمرجف من يكثر

وهي لغة الرمح وشرعا مال أو ما ألحق به كخمر محترمة حصل لنا من كفار أصليين حربيين مما هو لهم بقتال منا وإيجاف خيل أو ركب أو نحو ذلك ولو بعد انهم في القتال أو قبل شهر السلاح حين التي الصفان ومن الغنمة ما أخذ من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطه أو ما أهدوه لنا أو صلحوا عليه والحرب قائمة وخرج بما ذكره ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب بقتال فالنص أنه ليس بغنمة فلا ينزع منهم وما أخذ من تركة المرتد فانه في لا غنمة وما أخذ من ذي بحرية فانه في أيضا ولو أخذنا من الحربيين ما أخذوه من مسلم أو ذي أو نحوه بغير حق لم نملكه ولو غنم ذي ومسلم غنمة فهل يخص الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان أظهرهما الثاني كما رجع به بعض المتأخرين ولما كان يقدم من أصل مال الغنمة السلب بداهة قتال (ومن) أي اذا (قتل) المسلم سواء كان حرا أم لا ذكر أم لا بالغاء أم لا فارسا أم لا (قتيلا أعطى سلبه) سواء أشرطه له الإمام أم لا لخبر الشيعين من قتل قتيلا فله سلبه وروى أبو داود أن أبا طلحة رضي الله تعالى عنه قتل يوم خيبر عشرين قتيلا وأخذ سلبهم * (تنبيه) يستثنى من اطلاقه الذي فانه لا يستحق السلب سواء أضر باذن الإمام أم لا والمخذل والمرجف والخائن

ونحوهم عن لاسهم له ولا رضى قال
الاذرى وأطلقوا استحقاق العبد المسلم
السلب ويجب تعذيبه بكونه لمسلم على
المذهب ويشترط في المقتول أن لا يكون
منها عن قتله فلو قتل صبيا أو امرأة
لم يقاتل فلا سلب له فان قاتلا استحققه
في الاصح ولو أعرض مستحق السلب
عنه لم يسقط حقه منه على الاصح لانه
متعين له وانما يستحق القاتل السلب
بركوب غرير يكتفى به شر كافر في حال
الحرب وكفاية شره أن يزيل امتناعه
كان يفتأ عنه أو يقطع يديه ورجليه
وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه
وكذا لو قطع يدا ورجلا فلورى من حصن
أو من صف المسلمين أو قتل كافرا نائما
أو أسيرا أو قتلهم وقد انهمز الكفار فلا
سلب له لانه في مقابلة الخطر والتعريض
بالنفس وهو منتف هنا والسلب
ثياب القتل التي عليه والخلف وآلة
الحرب كدروع وسلاح وركوب
وآلته ونحوه وسرج ولجام وكذا سوار
ومنطقة وخاتم ونفقة جمعه وكذا جنيبة
تقدم معه في الاظهر لا حقيقة وهي
وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على
حقو البعير مشدودة على الفرس
فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم
والامثلة لانها ليست من لباسه ولا من
جليته ولا من جليسة فرسه ولا يخلص
السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب تخرج
مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما من المؤن
اللازمة كاجرة جمال وراع (وتقسم
الغنمية) وجوبا (بعد ذلك) أي بعد
اعطاء السلب واخراج المؤن خمسة
أخماس متساوية (فيعطى أربعة
أخماسها) من عقار

الإراجيف كان يقول قيات سكرية كذا وطلقهم مدد للعبد ومن جهة كذا والخائن من
يخسرسهم ويطلعهم على العورات بالكتابة والمراسلة (قوله ونحوهم) كالتد (قوله
لانه متعين له) بالنص كالارث فلا يصح الاعراض عنه (قوله بر كوب غرر) المراد أن يرتكب
المخاطرة بنفسه ويخرج به قوله فلورى من حصن (قوله أن يزيل امتناعه) أي قوته بأن يزيل
قوته فهذا يشبه القتل أو لازم له (قوله كأن بقا) المراد بفتنه ما أزاله ضومها وكان
الاولى ان يقول كان بعينه ليشمل ما اذا كان يعين واحدة (قوله يدا ورجلا) فلو قطع يدا
والاخر رجلا بعده فهل يكون السلب له ما وللثاني فقط فيه نظر قال شيخنا انه يكون للثاني
لانه هو الذي أزال امتناعه بخلاف ما لو قطع عامعا فانه ما يشتر كان وكذا لو أسره أو
(قوله فلورى الخ) هذا محترز قوله بر كوب غرر لأن المراد به المخاطرة بنفسه وارتكاب
المشقة (قوله من حصن) أي وهو في حصن أي فلورى الكافر والحال أن الراعى في حصن
أو في صف المسلمين فلا سلب له لانه لم يرتكب الغرير هجومه على الكافر وازالة امتناعه (قوله
التي عليه) ليس بقيد لان مثلها الثياب التي خلعتها وقاتل عريا في البحر ونحوه (قوله
وكذا سوار) بأن كان المقاتل امرأة كما قاله الميداني ولا حاجة اليه لان الكلام في الحربي
والضواب أن يصور عما اذا كان المقتول امرأة من الحريين بأن كانت تقاتل (قوله جنيبة)
قال في المصباح الجنيبة فرس تقاد ولا تركب فعمله بمعنى مفعولة يقال جنيبه أجنيبه من باب
قتل اذا قدته الى جنبك (قوله لاحقية) ولا ولد من كوبة التابع له سم وعناية المصباح
الحقيقة المجسمة وهي مؤخر الرحل ثم سمي ما يحمل في الخرج مثلا خلف الراعي حقيب حقيبة
محازا لانه محمول على العجز ثم اشتهر وصار حقيقة لغوية فيه (قوله وهي وعاء) الى قوله على
حقو البعير جملة معترضة بين الصفة وهو قوله مشدودة والموصوف وهو حقيبة لبيان أصل
معناها في اللغة اه (قوله حقو البعير) أي عجزه (قوله مشدودة على الفرس) فاستعملها
فيها مجازا لما عرفت من أن أصلها المشدودة على حقو البعير أي عجزه فان كان في الحقيبة سلاح
يحتاج اليه للقتال استحققه التاتل بخلاف ما لا يحتاج اليه (قوله ولا يخمس السلب) هذا علم
مما مر ولكن ذكره ليحكي الخلاف فيه شيخنا (قوله على المشهور) ومقابلته أنه يخمس فأربعة
أخماس للقاتل وخمس لاهل التي (قوله خمسة أخماس) المناسب أن يقول خمسة أقسام
لأجل قوله وتقسيم الا أن المال واحد وجعل مرقوله خمسة أخماس مفعولا محذوف أي
ويجعل خمسة أخماس وعبارته فجعل خمسة أقسام متساوية ويكتب على كل رقعة لله
أو للمصالح وعلى أربعة للعائمين وتدرج في بنادق ويخرج فخرج الله جعل خمسة للخمس
السابقين في التي (قوله فيعطى أربعة أخماسها) وهذا ما استقر عليه الاسلام وكانت
في صدر الاسلام أربعة أخماس للتي صلى الله عليه وسلم خاصة لانه كالمقاتلين كلهم نصرة
وكان يأخذ من ذلك خمس الخمس فجعله ما كان يأخذه أحد وعشرون لكن هذا على سبيل الجواز
ولكن لم يقع منه صلى الله عليه وسلم بل كن يقسم الاربعة أخماس على العائمين تألها لهم
وأما خمس الخمس فكان يصرف منه على نفسه وما فضل يصرفه في مصالح المسلمين والافضل
قسمتها دار الحرب بل تجب ان طلبوها ولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيا فهو له خلافا

ومنه قول (لمن شهد الواقعة) بنية القتال وهم الغامون لا إطلاق الآية الكريمة وعملها عليه السلام بأرض خير سواء أقاتل من حضريفة القتال مع الجيش أم لا لأن المقصود هبؤ للجهاد وحصوله هناك فإن تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب إلا لعدم الحاجة إليه مع تكثره سواد المسلمين وكذا من حضر لابنية (٢٣١) القتال وقاتل في الاظهر فن لم يحضر أو حضر

لابنية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئاً ويستثنى من ذلك مسائل الأولى ما لو بعث الامام جاسوساً فغنم الجيش قبل رجوعه فإنه يشاركهم في الاصح الثانية لو طلب الامام بعض العسكر ليرس من هجوم العدو وأفرده من الجيش فكيف فإنه يسهم لهم به وإن لم يحضروا الواقعة لانهم في حكمهم ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية فغنت شاركاها جيش الامام وبالعكس لاستظهار كل منهما بالآخر ولو بعث سرية إلى جهة اشتراك الجميع فيما فغنم كل واحدة منهما وكذا لو بعثها إلى جهتين وإن تباعدتا على الاصح ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال ولومات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه كسائر الحقوق ولومات في أثناء القتال فالمتنصوص أنه لا شيء له فلا يخلقه وارثه فيه ونص في موت الفرس حيث أنه يستحق سهمها والاصح تقرير النصين لأن الفارس متبوع فاذا مات فأت الأصل والفرس تابع فاذا مات جازان يبق سهمه للمتبوع والاظهر أن الاجير الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة دواب وحفظ أمتعة ونحوها والتاجر والمحترف كالخياط والبقال يسهم لهم اذا قاتلوا للشهودهم الواقعة وقتالهم أمان وردت الاجارة على ذمته او غير مدة كخياطة ثوب فبعطى وان لم يقاتل

للأمة الثلاثة وما نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبقرص ثبوته فالغنية مكانته يصرف فيها بما يراه اه قال (قوله لمن شهد الواقعة) أي ولو في الاشياء اه من حوى (قوله لا إطلاق الآية) تعليل لقوله من عقار ومنقول أي لا إطلاق الآية فيما غنم فيشمل العقار والمنقول وعلى هذا يكون قوله لا إطلاق الآية بعلة للتعميم في العقار والمنقول مع المتن وقوله وعملها عليه أي من اعطاء الاربعة أخماس لمن شهد الواقعة ولو قال لا لآية لتسكون الآية أيضا لكانت لأنه لم يخرج منها الا الخمس فكان الباقي للغنيين من حيث اسناد الغنية لهم لكان أظهر اه شيخنا (قوله سواد المسلمين) أي جيش المسلمين (قوله ويستثنى من ذلك) أي من عدم الاستحقاق المذكور (قوله كينا) والكمين الماس الذين ينزلون مجالا مختفيا يتوارون فيه بحيث لا يشعر بهم العدو ثم ينهضون على العدو في غفلة (قوله وبالعكس) أي وتشارك الجيش فيما غنمه (قوله لاستظهار) أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تقاربهما اه شيخنا (قوله ولو بعث سريةين) الفرق بين هذا وبين ما قبله أن السرية هناك تشارك الجيش وهناك تشارك الاخرى والسرية غايتها خسمائة وما زاد على ذلك إلى ثمانمائة يقال له منسر بكسر السين وفتح الميم وما زاد على ذلك إلى أربعة آلاف يقال له جحفل وما زاد على ذلك يقال له خميس وسعى خميسا لأن له أماما وخلفا وسعىنا ويسارا وقلبا وأما البعث فهو فرقة من السرية وأما الكتيبة فهو المجتمع الذي لم يتشر (قوله فحقه) أي حق تلكه لوارثه لأنه مات قبل القتال وقبل القسمة ولا ملك الا بأحد هذين فكأن المورث له ذلك كذلك يخلقه وارثه في ذلك اه شيخنا (قوله ونص) بالبهاء المعجول وقوله حينئذ أي في أثناء القتال وقوله انه يستحق سهمها وهو كذلك كما قاله والاصح تقرير النصين الخ مـ (قوله تقرير النصين) أي ابقاؤهما على حالهما والاخذ به ما يعني أن في كل منهما قولاً منصوباً وقولاً مخرجا من احدهما للآخرى ولم يتعرض للمخرج فيما علمه من المنصوص فيهما (قوله لأن الفارس) الأولى لأن الرجل (قوله جازان يبق) هذا لا ينتج الاستحقاق (قوله والاظهر أن الاجير الخ) حاصله أن الاجير لا يسهم له بشرط أن يقاتل الا بثلاثة شروط أن ترد الاجارة على عينه والا أعطى مطلقاً أي وان لم يقاتل حيث حضر بنية القتال وأن تكون مدة معينة والا أعطى مطلقاً أيضا وأن تكون للجهاد والا لم يعط شيئاً أي لا أجرة ولا سهم ولا ربح ولا سلماً اه قل (قوله كالخياط) أي الذي يخط لهم وقوله والبقال صوابه والنعال أي الذي يعمل لهم النعال ليناسب قوله المحترف والبقال هو الذي يبيع البقول وهي خضر اوات الارض (قوله يسهم لهم) أي مع الاجرة ان فعلوا العمل المستأجر له والا فالسهم فقط (قوله فيعطى) أي ان حضر بنية القتال فيما يظهر (قوله) ويدفع لا يحنى ان للفارس ثلاثة أسهم مبتدأ وخبر في كلام المصنف والجمله يدل على ما قبلها وجعل الشارح الظرف متعلقاً بمعدوف وثلاثة نائب فاعل به وهو يقتضى كون الجمله مستأنفة غير متعلقة بما قبلها وليس مستقيمة ومثله يقال في قوله لا تقي ويدفع للراجل سهم الخ (قوله للفارس) أي من كان معه فرس صالح للقتال وان غصبه اذ لم يحضر مالكة والا فماله كالأوضاع وقاتل عليه غيره أو مات أو خرج عن ملكه

وأما الاجير للجهاد فان كان مسلماً فلا أجرة له لبطان اجارته لأنه بجحور الصف تعين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به بغوى واقضى كلام الرافي ترجيحاً لعارضه عنه بالاجارة ولم يحضر مجاهداً ويدفع (للفارس ثلاثة أسهم) لهم ولفرسه سهمان لاتباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بفرس يركبه يسهم له

وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لان حضرو لم يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه اكثر منها لاه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس واحد وكان معه يوم خيبر افراس عربية كان القرس أو غيره كالكبدون وهو ما أبواه بجحيمان والهجين وهو ما أبوه عرف دون أمته والمقرق بضم الميم وسكون القاف وكثير الراعكسه لان الكثر والفرق يحصل من كل منهما ولا يضر تفاوتهما كالرجال ولا يعطى لفرس أعجف أى (٢٣٢) مهزول بين الهزال ولا ملائع فيه كالهزم والكبير لعدم فائدته ولا البعير

وغیره كالقيل والبغل والجار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له ولكن يرضح لها ويقاوت بينها بحسب النفع (و) يدفع (للا رجل سهم واحد) لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خير متفق عليه ولا يرد اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة بن الاكوع رضى الله تعالى عنه في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية اقتضت ذلك (ولا يسهم) من الغنيمة (الامر استكمل في خمس) بل ست (شرايط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة) والخصه (فان اختل شرط من ذلك) أى مما ذكر كالكافر والصبي والمجنون والرقيق والمرأة والخنثى والزنى (رضح له ولم يسهم) لواحد منهم لانهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضح بالصاد والخاص المجتنب لغة العطاء القليل وشرعا اسم لما دون السهم ويجتهد الامام وأمر الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه ويقاوت على قدر نفع المرضح لغير مح المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرح وتسمى العطاشى على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضح بالاجتهاد لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضح لفارس لانه تبع للسهم فينقص به من قدرها كالحكومة

في الاثنى عشر اه سم ولو حضر اثنان بفرس مشترك بينهما فلهما يعطى كل منهما سهم فرس أو لا يعطيان لهما شيأ أو يعطيان ثلاثة أوجه قال النووي لعل الثالث أحصاها وصححه السكي فلو ركبه ففیه وجبة رابع قال النووي انه حسن واختاره ابن كجب وهو ان كان يصلح للكثرة والفرع ركوبهما فلهما أربعة أسهم والافسهما اه مر كبير على الزبد (قوله اذا كان يمكنه ركوبه) بخلاف الاعجف والهزم وما لا تنفع فيه لعدم فائدته مد (قوله والهجين) وهذه صفات الخيل وقد تجرى في الآدمي أيضا وعليه قول ابن الوردي

مات أهل الفضل لم يبق سوى * مقرق أو من على الاصل اكل

(قوله ولا يعطى لفرس أعجف) حاصله أن الشروط ثلاثة يجمعها قول المنهج ولا يسهم الا لفرس واحد فيه نفع (قوله رأى منه خصوصية) أى والاجتهاد في الحروب سائق وتكون الزيادة على السهم نقلا وبعبارة السيرة الحلبية ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته العضاء مردفا سلة بن الاكوع وأعطى سلة بن الاكوع سهم الرجل والفارس جميعا أى مع كونه كان راجلا وهذا استدلال به من يقول ان الامام أن يفاضل في الغنيمة وهو مذهب أبى حنيفة وأحد الروايتين عن أحمد وعند مالك وإمامنا الشافعي رضى الله تعالى عنهما لا يجوز له عدم حصة ذلك عندهما اه بحر فونه (قوله كالكافر) سواء كان ذميا أو معاهدا أو مؤمنا وإذا اكل من ذكره أعطى سهمها كاملا وقوله كالكافر أى ككفر الكفار لان الكلام في الشروط (قوله بالصاد والخاص المجتنب) أى وباهمال الثانية في لغة (قوله ولو كان الرضح لفارس) وهل يستحق فرسه سهمين كفرس غيره أو يرضح لهادون سهمي فرس غيره وهو الاقرب (قوله فينتص به) أى بالتبع والباء للسببية أى بسبب كونه تابع لآن التابع لا يساوى المتبوع (قوله حضر بلا أجره) جملة الشروط التي ذكرها ثلاثة أن يحضر بلا أجره وأن يأذن له الامام وأن لا يكون مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره ولو زادت على سهم الرجل قل (قوله بل يعززه الامام) لانه منهم بحوالاة أهل دينه شرح المنهج (قوله استحق أجره مثله) ولو بلغت سهم الرجل على الاصح في باب السير والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز ذلك أيضا بحسب الحاجة قاله البرلسي اه برماوى (قوله بعد ذلك) أى بعد قسمة الاخماس الاربعة ندبا ويجوز تقديم قسمته على قسمتها ولا بد من اقراره عنها قبل قسمتها وتجب اراحتج اليها قل (قوله على خمسة) لعل على زائدة والمعنى ويقسم الخمس تقسيما مشتملا على خمسة أسهم وقال بعضهم قوله على خمسة الاولى حذف على لانها تقتضى مقسوما ومقسوما عليه كقسمت الرغيف على رجلين وهما ليس كذلك لان الاقسام هي نفس الخمس أو يقال انها متعلقة بمحذوف يناسبها أى تقسيما مشتملا على خمسة أو أنها زائدة (قوله فالقسمة من خمسة وعشرين) أى بمقتضى قواعد الحساب لانها مخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والافليس ذلك

مع الاروش المقدرة ومحمل الرضخ الاخماس الاربعة لانه سهم من الغنيمة يستحق بحضور الواقعة الا أنه ناقص وانما واجب يرضح لذى وما ألحق به من الكفار حضر بلا أجره وكان حضوره باذن الامام وأمر الجيش وبلا اكرامته ولا أثر لاذن الاحاد فان حضر بأجره فله الاجرة ولا شيء له سواها وان حضر بلا اذن الامام أو الأمير فلا رضخ له بل يعززه الامام ان رآه وان أكرهه الامام على الخروج استحق أجره مثله من غير سهم ولا رضخ لاستهلاكه عليه كما قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخماس من بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالقسمة من خمسة وعشرين

لقوله تعالى واعلموا أني غفمت من شيء فأت الله نفسه الآية الأولى (سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم) للآية ولا يقط بوفاته صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده صلى الله عليه وسلم للمصالح) أي لمصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر. وفي المصالح سد الثغور وشجتها بالعدد والمقاتلة وهي مواضع الخوف من أطراف بلاد الإسلام التي تليها بلاد المشركين (٢٣٣) فيخاف أهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر

والحصون وأرزاق القضاة والائمة والعلماء بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين كتفسير حديث وفقه ومعلى القرآن والمؤذنين لأن بالثغور حفظ المسلمين ولئلا يعطل من ذكر بالاكتساب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تنفيذ الأحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم يستقروا لذلك قال الزركشي نقل عن الغزالي يعطى العلماء والقضاة مع الغنى وقد راعى المعطى إلى رأى الامام بالمصلحة ويختلف بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجز عن الكسب لأمع الغنى والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أما قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاهل النجس في مغزاهم فيرزقون من الاجناس الاربعة لاسن خمس الخمس كما قاله الماوردى وكذا أئمتهم ومؤذنيهم وعلماءهم يقدم الهم فالاهم منها وجوبا وأهمها كما قاله في التبيين سد الثغور لأن فيه حفظ المسلمين (تبيينه) قال في الاحياء لولم يدفع الامام إلى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء أصلا لانه مشترك ولا يدرى قدر حصته منه قال وهذا غلول والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفاية سنة والرابع يأخذ ما يعطى وهو قدر حصته قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين المسلمين كالغنية بين الغانمين

بواجب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التي للغانمين من غير تحميس (قوله واعلموا أنما غفمت من شيء) استناد الغنية لهم يدل على أنها ملكهم فلما أخرج منها الخمس بقيت الاربعة للاجناس على ملكهم (قوله سهم لرسول الله) وكذا يجوز له أخذ الاربعة الاجناس المتقدمة لكن لم يقع منه بل كان يصرفها على الغانمين بحسب ما أراد (قوله والقناطر) أي الجسور وقوله والحصون كالقلاع (قوله وأرزاق القضاة) وكذا زوجاتهم وأولادهم (قوله والعلماء) أي والمتعلمين (قوله ومعلى القرآن) أي ومتعلميه كما يدل عليه قوله الاتي عن التعليم والتعلم ولا فرق بين الاغنياء والفقراء وأول من وضع الديوان الذي يكتب فيه أسماء المستحقين عمر بن الخطاب وكتب للعالم ألف درهم وللطالب خمسة مائة درهم ولقارئ القرآن مائة وذلك في كل سنة ولو أغنياء (قوله لأن بالثغور) أي بسدتها (قوله فيرزقون) أي فيعطون ما يكفيهم (قوله يقدم الهم) أي من المصالح وقوله وأهمها أي المصالح وهذا مقابل لمحدوف أي ويعم الامام بهذا السهم كل الافراد ان وفي فان لم يوف قدم الهم فالاهم أي من سهم المصالح (قوله فيه أربعة مذاهب) أي أقوال أي في جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا غلول) بالدم أي حمانه لأن الظفر بالحق انما يكون في الامور الخاصة دون العامة وعلى هذه النسخة يكون اسم الاشارة راجعا لجواز الاخذ لوقلنا به ويكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وفي نسخة غلوا بالواو ومن غير لاهم بعدها أي تعمق وتشديد في الدين حيث منعوه من أخذ حقه وقد بينا عنهما أي عن الخيانة والتعمق ويكون اسم الاشارة راجعا لقوله لا يجوز ويكون غرضه تضعيف هذا القول وكيف هذا مع ثبوت حقه فيه اه شيخنا (قوله وهو حصته) أي ما يخصه لو كان يعطيه الامام وهو ما يحتاجه أي كفايته لأن حصته غير معلومة (قوله لأن المال ليس مشترك) يتأمل هذا التعليل فإنه لا يناسب الا الرد على الاول وقال بعضهم قوله لأن المال الخ ردت له القول الاول أي لأن الثابت في مال بيت المال اختصاص لا اشتراك بالملك حتى يمنع أخذ شيء منه والحاصل أنهم لا يملكون أموال بيت المال مادامت في بيت المال فليست كالأموال المملوكة على وجه الاشتراك وقال شيخنا العثماني ليس مشترك كالح أي ليس الاشتراك فيه كالاشتراك بين المذكورين لأن ذلك ملك لهم الخ بخلاف مال بيت المال فإنه ليس بمملوك للمسلمين بل الثابت لهم اختصاصهم به لا الملك بدليل التعليل المذكور (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الغنية والميراث أي لكونهم من قبيل المشترك وقوله حتى لو ماتوا تفرع على كونه ملكا والضمير في ما تو للغانمين والورثة وقوله وهذا أي مستحق مال بيت المال لو مات لم يستحق ورثته شيئا أي لكونه غير مشترك مثل اشتراك الغنية فهو غير مملوك لهم وانما لهم فيه نوع اختصاص واستحقاق (قوله وسهم لذوى القربى) أي بشرط الاسلام ويعم الامام جميع أفرادهم ان وفي المال والاقدم الاحوج وكذا يقال في بقية الاقسام (قوله بنوهاشم) بدل من الآل أي ذكورهم وانما سهمهم في كلامه تغليب الذكور وعلى الاباث

والميراث بين الوارثين لأن ذلك ملك لهم ٥٩ ح حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وارثه شيئا انتهى وأخر في المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم لذوى القربى) للآية الكريمة (وهم) أهله صلى الله عليه وسلم (بنوهاشم) وبنو مطلب ومنهم امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه دون بن عبد شمس وبن نوفل وان كان الاربعة أولاد عبد مناف

لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم على بني الأولين مع سؤال بني الآخرين له رواه البخاري ولأنهم لم يفارقوه في جاهلية ولا اسلام حتى انه لما بعث صلى الله عليه وسلم بالرسالة نصره وذبوا عنه بخلاف بني الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الاول اشقاء ونوفل أخوهم لا يهيم وبعد شمس جذعيمان بن قحان والعبدة بالانساب الى الالباء اما من انتسب منهم الى الامهات فلا ويشترك في هذا الغنى والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث وحكي الامام فيه اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (و) الثالث (سهم اليتامى) للآية تجمع یتیم وهو صغير ذكر أو ختنى أو أختى لأب له أما كونه صغيرا فليغير لا يتم بعد احتلام (٢٢٤) وأما كونه لأب له فلو وضع والعرف سواء كان من أولاد المرتزقة أم لا قتل

والاشراف الا ان من بني هاشم لان جدتهم سيدنا على هاشمي (قوله لاقتصاره) وقال شحون وبنو المطلب شي واحد وشك بين أصابعه (قوله كالارث) أي في التفضيل لافي غيره كعجب من الانه هنا يعطى الجتمع الاب وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للام مع الجدة اه (قوله ويندرج) أي بعد ان يزداد لأب له معروف شرعا بأن لم يكن أب أصلا أو كان له أب في نفس الامر لكن لا ينسب اليه شرعا كالرأى وليس معروفا كاللقيط (قوله ولا يسمون أيتاما) كان الاولى حذفه لانه مناقض لا قول الكلام ولان ما بعده من التعديل لا يناسبه وقوله فلا يوصف باليتيم كان الاولى حذفه لانه مناقض أيضا لا قول الكلام فكان الاولى الاقتصار على صدر العبارة قال قل قال شيخنا ولا يرجع على نحو اللقيط بما أخذته اذا عرف أبوه وفي شرح شيخنا م ر الرجوع ان ظهر له أب اه وقوله وفي شرح الخ هو المعتمد وعبارة البرماوى فلو ظهر للقط أو المنقأ أب استرجع المدفوع لهما فيما يظهر وهو المعتمد (قوله وفي الطير من فقد أباه وأمه) قيد بذلك لان من فقد ههما من الادميين فهو اطم قال في المصباح فان مات الابوان فالصغير اطم (قوله به) أي بالشرط (قوله ولان اغتناءه الخ) فيه ان هذا اذا اغتنى بمال أبيه بأن كان حيا لا يقال له یتیم والكلام في الیتیم الآن يقال الصغير في اغتائه للصغير المفهوم من الیتیم أي لان اغتناء الصغير بمال أبيه اذا منع استحقاقه من النى فاغتناءه الخ وقال بعضهم ولان اغتناءه أي لو كان له أب اذا فرض أنه الآن یتیم (قوله وسهم لابن السبيل) أي المسلم الفقير والمراد به الجنس فهو مفرد مضاف فيعم وانما أفرد لان الفرشاة الوحدة ويجب أن يعم بالاعطاء آحاد كل صنف من هذه الاصناف الاربعة ولا يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم لكن يجوز التفات بين آحاد غير ذوى القربى بقدر الحاجة ولو قل الحاصل بحيث لو وزع لم يستمسدا قدم الاحوج فالاحوج ولا يستوعب للضرورة اه سم مع زيادة (قوله من محل الزكاة) الاولى أن يقول من محل قسم الغنية لان الكلام فيها (قوله الحاجة) وحينئذ فالشروط ثلاثة الفقر والاسلام واباحة السفر (قوله غير الصدقة) الاولى غير الغنية (قوله واذا وجد في واحد منهم) أي من الاصناف (قوله وصف لازم) أي ليس قريب الزوال والانهويز ول بالبلوغ اه شيخنا (قوله زائلة) أي قرية الزوال (قوله واعترض) أي كلام الماوردى بأن الیتیم لا بد فيه من فقر أو مسكنة أي فلا يقال اجتمع في واحد یتیم ومسكنة لان المسكنة شرط في الیتیم أي فهما مجتمعان دائما ويجب بأن مراده أنه لا ينظر الى المسكنة الا اذا كانت منفردة عن الیتیم فاذا اجتمع لم ينظر في أصل الاعطاء الا الى الیتیم وهذا كاف في الجواب والمعترض هو الاذرى وعبارة م ر قال الاذرى وهو ساقط لان الیتیم الخ ويجب عن الاعتراض بأن المراد أنه يعطى من سهم اليتامى لان سهم المساكين (قوله لكن ذكر الرافعى) معتمد (قوله انه يأخذ منهما)

أبوه في الجهاد أم لا له جذ أم لا * (تنبيه) * كان الاولى للمصنف أن يقيد الیتیم بالمسلم لان أريام الكفار لا يعطون من سهم اليتامى شيأ لانه مال أخد من كفار فلا يرجع اليهم وكذا يشترط الاسلام في ذوى القربى والمساكين وابن السبيل لذلك ويندرج في تفسيرهم الیتیم ولد الزنا واللقيط والمنقأ بلعان ولا يسمون أيتاما لان ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنقأ باللعان قد يستحقه نفيه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى * (فائدة) * يقال لمن فقد أته دون أبيه منقطع والیتیم في البهائم من فقد أمه وفي الطير من فقد أباه وأمه ويشترط في اعطاء الیتیم لافي تسميته يتما فقره أو مسكنة لا شعرا لفظ الیتیم به ولان اغتناءه بمال أبيه اذا منع استحقاقه فاغتناءه بماله أو لم يمنعه (و) الرابع (سهم للمساكين) للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الروضة (و) الخامس (سهم لابن السبيل) أي الطريق للآية وابن السبيل من شئ سفر مباح من محل الزكاة كما في قسم الصدقات وأجتنابه في سفره واحدا كان أو أكثر ذكر أو غيره سمي بذلك ملازمة السبيل وهي الطريق وشرط في اعطائه لافي تسميته الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وان كان له مال في مكان آخر أو كان

كسوبا أو كان سفره لثمة لعموم الآية * (تمت) * يجوز للامام أن يجمع للمساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم فيعطى من الخمس وحقهم من الكفارات فيصير لهم ثلاثة أموال قال الماوردى واذا وجد في واحد منهم یتیم ومسكنة أعطى بالیتیم دون المسكنة لان الیتیم وصف لازم والمسكنة زائلة واعترض بأن الیتیم لا بد فيه من فقر أو مسكنة وقضية كلام الماوردى أنه اذا كان الغازى من ذوى القربى لا يأخذ بالغزول بالقربة فقط لكن ذكر الرافعى في قسم الصدقات أنه يأخذ بها ما اقتضى كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر

فيعطى بالغزو من الانحاس الاربعة وبالقراية من خمس الخمس (قوله والفرق بين الغزو والمسكنة) حيث لا يأخذ منها واذا اجتمع الغزو مع القراية أخذ من سواها واجتمع المسكنة مع القراية يأخذ من القري فيفرق بينهما الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة اذا اجتمعت مع ذوى القري ثم يفرق الخ الا أنه يعلم ذلك من الفرق فالحاصل أنه اذا اجتمع صفتان فان كانت احدهما الغزو والاخرى ذوى القري أخذ بها وأما اذا لم تكن احدى الصفتين هي الغزو فإنه يأخذ باللازم ومعنى كون البيت لازماً مع أنه يزول بالبلوغ ان زواله غير ممكن قبل البلوغ بخلاف المسكنة فانها كل لحظة متعرضة للزوال بأن يستغنى (قوله مدى المسكنة والفقر) صوابه كفى الروض والسفر ليدخل ابن السبيل كذا قيل وأنت خير بأن عدم شموله لما ذكر لا يقتضى أن ما عبر به خطأ فكان المناسب في التعبير أن يقال لو عبر بالسفر لكان أولى ليشمل الخ تأمل (قوله بلاينة) عبارة سم بلايين وان اتهم نعم ان ادعى تلف مال أو عيالا فالقياس تكليف البينة

* (فصل في قسم النفي) *

ذكره بعد الغنية لمناسبته لها لان كلا يتعلق بالامام ولا شرأ كهما في مصرف خمس الخمس والنفي مصدر فاء اذا رجع فالمراد المال الرابع أو المال المردود من اطلاق المصدر على اسم الفاعل أو المفعول والمشهور تغير النفي والغنية كما يؤخذ من تعريفيهما وقيل النفي يشمل الغنية دون العكس فيكون أحص فكل في غنية ولا عكس (قوله من كفار) أطلق هنا فشم الحريين والمرتين وأهل الذمة (قوله بالقتال) أى لاحقيقة ولا شكاً فلا يرد ما أخذ مرقعة أو اختلاساً ولقطة من دار الحريين ويراد قيد آخر أى بغير صورة عقد ليخرج الهدية في غير حالة القتال فانها ملك للمهدي اليه لا غنية ولا نفي (قوله ورجاله) جمع راجل أى ماش ويجمع أيضاً على رجل كعصب وصاحب ويجمع على رجل وأما رجل مقابل المرأة فيجمع على رجال فرجال جمع مشترك بين راجل معنى ماش ورجل مقابل المرأة (قوله وعشر تجارة) المراد به ما شرط عليهم وان كان أكثر من العشر (قوله شرطت عليهم) الضمير في شرطت راجع للعشر لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وفي نسخة شرط وهي ظاهرة (قوله على اسم الجزية) أى بأن ضولحو على أن الارض لهم حتى يكون الخراج على اسم الجزية وأما ان ضولحو على أن الارض لنا فيكون الخراج لا يكتفى عن الجزية لانه لا تستحقه بدون عقد الجزية وعبارة مر في شرحه وخارج ضرب على حكمها أى الجزية كذا قيد بعض الشارحين والوجه عدم الفرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزية عليه لانه وان كان أجرة فقد النفي صادق عليه أى قبل اسلامهم كما علم من قول المصنف من كفاراً ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فليس فياً كما هو ظاهر اهـ مع زيادة فكان الاولى حذف قوله على اسم الجزية (قوله ولولغير خوف) أى سواء كان لخوف أو لا ما عدم الخوف فظاهر وكذا الخوف ان كان من غيرنا ومنافى غير حالة القتال والا كان غنية (قوله ومن قتل الخ) على حذف مضاف أى وتركة من قتل الخ وكذا فيما بعده وعبارة المنهج وشرحه النفي مال حصل لنا من كفار الجزية وعشر تجارة وما جلاوا عنه وتركة مرته وكافر معصوم لا وارث له وكذا القاضل

والفرق بين الغزو والمسكنة أن الاخذ بالغزو لحاجتنا وبالمسكنة لحاجة صاحبها ومن تقدم من الاصناف أعطى الباقيون نصيبه كافي الزكاة الاسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه للمصالح كما تريد يصدق مدى المسكنة والفقر بلاينة وان اتهم ولا يصدق مدى البيت ولا مدى القراية الا بينة

* (فصل في قسم النفي) *

وهو مال أو نحوه ككاتب يتفجع به حصل لنا من كفار عما هو لهم بالقتال وبلا يجاف أى اسراع خيل ولا سير ركاب أى ابل ونحوها كقبال وجير وسفن ورجالة نخرج بلنا ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فانه لا ينزع منهم وما هو لهم ما أخذوه من مسلم أو ذى أوفى ونحوه بغير حق فاننا لم نملكه بل نردته على مالكه ان عرف والا فيحفظ ومن النفي الجزية وعشر تجارة من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا وخارج ضرب عليهم على اسم الجزية وما جلاوا أى تفرقوا عنه ولولغير خوف كقضى أصحابهم ومن قتل أو مات على الردة أو ذى أو نحوه مات بلا وارث أو ترك وارثاً غير جائز ثم شرع في قسمته بقوله (ويقسم مال النفي) وما ألحق به من الاختصاصات (على خمس)

لقوله تعالى ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى الآية (بصرف خمسة) وجوبا (على من يصرف عليهم خمس الغنية) فيخمس جميعه خمسة
أخماس متساوية كالغنية خلافا للاثمة الثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميعه لمصالح المسلمين ودليلنا قوله تعالى ما آفأ الله على رسوله الآية
فأطلق ههنا وقيد في الغنية فعمل المطلق على المقيد جعلا بينهما لا اتحاد الحكم فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشركين للمسلمين
وان اختلف السبب بالقتال وعدمه كما جئنا (١٣٦) الرقة في الظهار على المؤمنة في كفارة القتل وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة

عن وارث له غير حائز اه ولعل عبارة المؤلف فيها سقط وأصلها وتركه من قتل الخ كما علمت
(قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية تدل على أن التي يخمس ويصرف بتمامه لمن يصرف
اليه خمس الغنية وهو غير مراد المتن بقوله ويقسم مال التي على خمس الخ فان المرادها ما مر
في الغنية ويجاب بأن الاستدلال بالآية بعد حمل المطلق وهو آية التي على المقيد وهو آية
الغنية فيكون المعنى خمسة لله وللرسول فصح الاستدلال كما قرره شيخنا (قوله خلافا للاثمة)
حاصل مذهمهم أنه يوضع جميعه في بيت المال ويفرق على الخمسة المذكورين وعلى غيرهم من
المصالح ولا يعطى للمرتقة منه شيء وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لمصالح المسلمين بخلاف
الغنية فان أربعة أخماسها للغانين وخمسها للمتمسكة المذكورين كذها (قوله بل جميعه
لمصالح المسلمين) أي ولا له صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم نديا عندهم لأن خمس الغنية وجميع
التي عندهم يوضعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين من ذكر في الآية وما لم يذكر
من تزويج الاعزب وورق العلماء والمحتاجين ومقتضى كلام الشيخ عبد الباقي على متن الشيخ
خليل أنه لا يعطى من آله صلى الله عليه وسلم الا المحتاج فانه سوى بينه وبين غيره في الاحتياج
وأن المحتاج يعطى كفاية سنة اه (قوله ودليلنا) وفي نسخة لنا أي يدل لنا (قوله فأطلق ههنا)
أي في التي لم يقيد القسمة على الخمسة أصناف بالخمس حيث قال ما آفأ الله على رسوله الخ
فاقتضى أن جميع التي يقسم على الخمسة أصناف وقيد في الغنية القسمة على تلك الاصناف
بالخمس حيث قال فان لله خمسة الخ فحملنا المطلق وهو آية التي على المقيد وهو آية الغنية (قوله
وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه) أي يجوز له ذلك لانه لم يأخذ لنفسه وانما
كان يصرف خمس الخمس فقط في مصالحه أي مصالح نفسه ويصرف الاربعة أخماس في مصالح
المسلمين قيل وجوبا وقيل نديا وقال الغزالي بل كان التي مكله له في حياته وانما خمس بعد موته
بعد نسخ فعلة ما آية التي في آخر حياته والتخميس انما وقع بعد موته فقال الماوردي وغيره كان له
في أول حياته ثم نسخ في آخرها (قوله كما مر) أي كما مر نظيره في الغنية وهو راجع لقوله
ولكل من الاربعة اه شيخنا (قوله أربعة أخماسها) أي الخمسة وفي نسخة أخماسه أي
التي (قوله في مصالح المسلمين) كذا في النسخ والتي شرح عليها الغزالي وفي مصالح المسلمين
بالواو وقال وأشار به المصنف الى أنه يجوز للامام أن يصرف الفائض عن حاجات المرتقة
في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والتغور ومن شراء سلاح وخيل على الصحيح اه فكان
الاولى أن يأتي الشارح بقوله في مصالح المسلمين بعد التمسك وياق معها بالواو ثم رأيت في بعض
النسخ وفي مصالح بالواو وعلى كل حال لم يبين الشارح المراد منها تأمل (قوله وقطع زوجه
وأولاده) أي بشرط اسلامهم فلا تعطى الزوجة الكافرة ومنزلها الباقون فلو أسلمت بعد موته
فالظاهر اعطاؤها لا تنفاه عنه وهو الكفر اه مر (قوله في حياته) متعلق بتزويجه
(قوله حتى تنكح) فان لم تنكح فالى الموت وان رغب فيها شرح مر (قوله حتى يستقلاوا)
أو يستغنوا ولو قبل بلوغهم (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جواز أخذ أولاد المرتقة
وزوجاته من مال المصالح (قوله أو المعبد) أي معبد المدرس للطلبة بعد قراءة الشيخ

أخماسه وخمس خمسة واكمل من الاربعة
المذكورين معه في الآية خمس الخمس
كما مر في الفصل قبله وأما بعده صلى الله
عليه وسلم فيصرف ما كان له من خمس
الخمس لمصالحها كما مر أيضا في الفصل قبله
(ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له
صلى الله عليه وسلم في حياته (للمقاتلة)
أي المرتقة لعمل الأتريين به لانها كانت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحصول
النصرة به والمقتلون بعدهم
المرشدون للقتال (في مصالح المسلمين)
بتعيين الامام لهم سمو المرتقة لانهم
أرصدوا أنفسهم للدب عن الدين
وطلبوا الرزق من مال الله وحرص بهم
المتطوعة وهم الذين يغزون اذا نشطوا
وانما يعطون من الزكاة لامن التي
عكس المرتقة * (تمة) * يجب على
الامام أن يبحث عن حال كل واحد من
المرتقة وعن تلزمه نفقتهم من أولاد
وزوجات ورقيق لحاجة غزوا وخدمة
ان اعتادها لارقيق زينة وتجارة وما
يكفيهم فيعطيه كفايته وكما يتهم من
نفقة وكسوة وسائر المألوف بقدر الحاجة
ليقتدر على الجهاد ويراعى في الحاجة حاله
في مروءة وصدها والمكان والزمان
والرخص والغلاء وعادة البلد في المطاعم
والملايس ويزاد ان زادت حاجته بزيادة
ولد أو حدث زوجة ومن لا رقيق
له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال
معه أو لخدمته اذا كان ممن يخدم
وقطع زوجه وأولاده الذين تلزمه
نفقتهم في حياته اذا مات بعد أخذ
نصيبه لئلا يشتغل الناس بالكسب

عن الجهاد اذا علموا ضياع عيالهم بعدهم فتعطى الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج ولو استغنت بكسب أو وارث (قوله)
أو نفوه كوصية لم تعط وحكم أم الولد كالزوجة وكذا الزوجات وتعطى الأولاد حتى يستقلاوا بكسب أو نفوه كوصية واستتبط السبك
رحم الله تعالى من هذه المسئلة أن القصب والمعبد والمدرس اذا مات تعطى زوجته وأولاده

(قوله عا) أي وقف كان يأخذ أي من الموقوف عليه بأن كان موقوفا على جهة عامة كالعلماء
(قوله وافرغ بعضهم بينهم) أي بين أخذ أولاد المرتزق من مال المصالح وعدم جواز أخذ
أولاد العالم من وقف كان يأخذ منه أبوه (قوله من مال المصالح) أي من التي وقوله وهذا
أي الفرق هو الظاهر معتد وفرق بعضهم بين أولاد العالم والمجاهد بأن العلم مرغوب فيه
فلا يحتاج إلى تأليف عليه والجهاد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد المجاهد
من التي *

* (فصل في الجزية) *

ذكر هاء عقب الجهاد لأن الله تعالى غياقتهم بأعطائهم في قوله حتى يعطوا الجزية وليست
في مقابلة فقريرهم على الكفر جزما بل فيها نوع اذلال لهم واختلفت الاصحاب فيما يقابلها
فقيل هو سكنى الدار وقيل ترك قتالهم في دارنا وقال الامام الوجه أن يجمع مقاصد الكفار
من فقرير وحقن دم ومال ونساء وذرية وذبح عنه وتجعل الجزية في مقابله وهي مغياة بنزول
عيسى عليه السلام لما في الحديث الصحيح أنه ينزل حاكما مقبلا فكسر الصليب ويقتل الخنزير
ولا يقبل الجزية قال في الفتح والمعنى أن الدين يصير واحدا فليبقى أحد من أهل الذمة يؤدي
الجزية وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فترك الجزية استغناء
عنها قال ابن بطال وانما شرعت قبل نزول عيسى للحاجة إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه
لا يحتاج فيه إلى مال فإن المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد وسبب كثرة نزول البركات وتوالي
الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم حينئذ تخرج الارض كنوزها وتقل الرغبات في اقتناء
المال لعلهم يقرب الساعة قال العلماء الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الانبياء للرد على
اليهود في زعمهم أنهم قتلوه فبين الله كذبهم وأنه الذي يقتلهم أو نزوله لدنو أجله لدفن
في الارض اذ ليس مخلوق من التراب أن يموت في غيرها وقيل انه دعا الله لما رأى صفة محمد
وأتمته أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأقامه حتى ينزل في آخر الزمان يجتدأ امر الاسلام
فيوافق خروج الدجال فيقتله والاول أوجه وفي عيسى عليه السلام الغزاة السبكي في قوله

من باتفاق جميع الخلق أفضل من * شيخ الانام أبي بكر ومن عمر
ومن علي ومن عثمان وهو قتي * من أمة المصطفى المختار من مضرب أبي بكر
وقال حج وتنقطع مشروعيتهما بنزول عيسى عليه السلام لأنه لا يبقى لهم حينئذ شبهة بوجه فلم
يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا أي كونها مغياة بنزول عيسى لأنه ينزل حاكما أي
بشرعنا متلقيا له من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستقصد من هذه الثلاثة والظاهر أن
المذاهب في زمنه لا يعمل منها الا بما يوافق ما يراه لأنه لا يخطئ اه حج مرحومي (قوله تطلق
على العقد) أي شرعا وقوله وعلى المال الملتزم به أي لغة وشرعا (قوله لكفنا عنهم) أي
والتزامهم أحكامنا لأن المجازاة مفاعلة من الجانبين أي جانبنا وجانبهم (قوله بمعنى القضاء) أي
الاداء لانهم يؤدونها والقضاء بمعنى الحكم لأن الله قضى عليهم بها والقضاء بمعنى الاغناء لأن
فيها اغناء ناعن المحاربة (قوله من مجوس هجر) أي هجر البحرين والبحرين اسم لاقليم (قوله
سنواهم) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقهم وهو بضم السين وأخرجه الطبراني

عما كان يأخذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم
كالترغيب هنا في الجهاد انتهى وفرق
بعضهم بينهم بأن الاعطاء من الاموال
العامة وهي أموال المصالح أقوى من
الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع
في تلك التوسع في هذه لأنه مال معين
أخرجه شخص لتخصيص مصلحة لغيره
العلم في هذا المثل المخصوص فكيف
يصرف مع اتقاء الشرط ومقتضى هذا
الفرق الصرف لأولاد العالم من مال
المصالح كفايتهم كما كان يصرف لايهم
وهذا هو الظاهر

* (فصل في الجزية) *

تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به
وهي مأخوذة من المجازاة لكفنا عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى
واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أي لا تقضى والاصل فيما قبل الاجماع
آية فاتوا الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها صلى الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنواهم سنة أهل الكتاب
كما رواه البخاري

بلفظ سنوا بالجوس سنة أهل الكتاب واستدل بقوله سنة أهل الكتاب هل أنهم ليسوا أهل كتاب
 لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه
 وعلم يدرسونه فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع
 من الرهبان فأعطاهم مالا وقال إن آدم كان يشكح أولاده بناته أي غيراته وأمين فالد كرم من بطن
 يتزوج بالاثني من بطن أخرى فأطاعوه وقتل من خالف وفي رواية قوضع الأخت ودلن خالفة
 فرماه فيه فأسرى على كتابهم فرفع لما بدله وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء
 فهذه حجة من قال كان لهم كتاب وقوله سنوا بهم الخ أي في أخذ الجزية فقط دون مناكحتهم
 وأكل ذبيحتهم فلا تحل مناكحتهم ولا كل ذبيحتهم واختلف في سنة مشروعة أم قبل في سنة
 ثمان وقيل في سنة تسع وجهها يرى بكسر الجيم كقرية وقرب اه والخاص أن المقود التي
 تصيدهم الأمان ثلاثة أمان وبجزة وهدة لأنه إن تعلق بمحصور فالأمان أو بغير محصور فإن
 كان إلى غاية فالهدة والأمان الجزية وهما مختصان بالامام بخلاف الأمان اه مد على التحرير
 (قوله ومن أهل نجران) وهم نصاري وهم أول من بذل الجزية وفهم أنزل الله صدوقه آل
 عمران اه حل (قوله والمعنى في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله ويرى يجعلهم ذلك
 على الإسلام) أي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين ورؤية محاسن الشريعة (قوله بالتزامها)
 أي ولو قبل الاعطاء فنكف عنهم إذا التزموها وان تأخر اعطاؤهم لها (قوله والصغار بالتزام
 أحكامنا) ذلك لأن الشخص إذا كتب بما لا يعتقد يسمى ذلك صفارا عرفا سم وعبارة شرح
 الروض قالوا وأشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى إحقاقه اه (قوله
 وأركانها) أي الجزية بمعنى العقد كما هو ظاهر (قوله عاقد) وهو الامام أو نائبه (قوله
 في الصيغة) فيه اظهر في محل الاضمار (قوله وهي الركن الأول) فيه نظر لأنها الركن الخامس
 في كلامه وإن كان يجوز أن تكون أولا إذا بدئ بها (قوله في شرطها) فيه أن ما شرط هنا
 لم يتقدم في شرطها في البيع ويجاب بأن في بعض من وقوله ما مر على حذف مضاف أي نظير
 ما مر أي وشرط في الصيغة نظير ما مر من شرطها في البيع (قوله إيجابا) منصوب خبر التسكون
 محذوف أي تكون إيجابا وقولا ولا حاجة إلى ذلك بل قوله أقررتكم الخ خبر وإيجابا حال وكذا
 يقال فيما بعده وهذا جلي بخلاف الأول إذا فائدة فيه لأن من المعلوم أن الصيغة إيجاب وقبول
 مع ما فيه أيضامن التقدير (قوله بدارنا) أي غيرا لحجاز كما يأتي لكن لا يشترط التخصيص على
 إخراج حال العقد كتفاء باستثناءه شرعا وإن جهله العاقدان وعبارة المنهاج مع شرح م
 صورة عقدها مع الذكور أن يقول لهم أو نائبه أقرتكم أو أقررتكم كافي المحرر لأن المضارع عند
 المحرر عن القرائن يكون للعال وبأنه يأتي للنساء كما شهد ولا ينافيه ما مر في الضمان أن أوتى
 المال أو حضر الشخص لا يكون ضمانا ولا كفاة وما في الاقرار أن أقرتكم بكذا القولانه وعد لأن
 شدة نظره في هذا الباب ليقن الدماء اقتضى عدم النظر لاحتمالهم الوعد عملا بالنه ورأته
 للعال أولهما أي للعال والاستقبال اه بحروفه (قوله مثلا) أي أو بداركم كافي م ر فريد
 بذلك أنه لا تشترط الأقامة بدارنا بل لو رضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت كما قاله سم
 (قوله لحكمنا) مقرر مضاف نعيم والمراد لحكمنا الذي يعتقدون تحريره كما قاله في شرح

ومن أهل نجران كباراه أبو داود
 والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا
 واهنة لهم ويرى يجعلهم ذلك على
 لإسلام وفرض اعطاء الجزية في الآية
 التزامها والصغار بالتزام أحكامنا
 وأركانها خمسة عاقد ومقبولة ومكان
 ومال وصيغة وشرط في الصيغة وهي
 الركن الأول ما مر في شرطها في البيع
 والصيغة إيجابا كآقررتكم أو أذنت
 لها فامتنكم بدارنا مثلا على أن تلتزموا
 للجزية وتقادوا لحكمنا

وقبولاً فهو قبلنا ورضينا وشرط في العاقد كونه اماماً يعقد بنفسه أو نائبه ثم شرع المصنف في شروط المعقوده وهو الركن الثاني بقوله (وشرائط وجوب) ضرب (الجزية) على الكفار المعقود لهم (خمس) (٢٣٩) خصال (الاولى) (البالغ) (و) (الثانية) (العقل)

فلا يصح عقدها مع صبي ولا مجنون ولا من ولهم ما لعدم تكليفهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقده الجزية ان اطبق جنونه فان تقطع وكان قليلاً كساعة من شهر زمته ولا عبرة بهذا الزمن اليسير وكذا لا أثر ليسير زمن الافاقه كما يجتنب بعضهم وان كان كثيراً كيوم ويوم فلا يصح تلقيق زمن الافاقه فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها (و) (الثالثة) (الحرية) فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو مبعوضاً ولا جزية على متعوض الرق اجماعاً ولا على البعض على المذهب (و) (الرابعة) (الذكورية) فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله وهم صاغرون وهو خطاب للذكور وحكي ابن المذرفيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب الى امرأه الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا من خنثى ولا جزية عليه لاحتمال كونه أنثى فان بائت ذكوره وقد عقدت له الجزية طالبا بجزية المدة الماضية عملاً بما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حري دارنا وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لا تأخذ منه شيئاً لما مضى لعدم عقده الجزية له والخنثى كذلك اذا بائت ذكوره ولم تعقد له الجزية وعلى هذا التفصيل يحصل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه (و) (الخامسة) (أن يكون) (المعقود) معه (من أهل الكتاب) (كاليهودي) (والنصراني) (من العرب) (والعجم) (الذين) (لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه

المنهج وظاهر هذه العبارة أن هذه الها عائدة على الحكم وهو مشكل فيقول الحكم بالمعكومية أي تحريمه متعلقه بعبارة الزركشي عن الراعي وحكي الامام عن العراقيين أن المراد أنهم اذا فعلوا ما يعتقدون تحريمه يجزى عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر فيه رضاهم وذلك كلزنا والسرقة وأما ما يستلونه كخذ الشرب فلا يقيم عليهم في الاصح وان رضوا بجهكنا اه (قوله وقبولاً) أي من كل من المخاطبين كما في م ر قال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على القبول أي من الناطق قال قل على الجلال واذا فسد العقد من الامام ونائبه لم الكافر اقلها المدة اقامته بدارنا وخرج بفساد العقد ما اذا بطل بأن عقده الا ساد فلا شيء عليه (قوله وشرائط وجوب) الاولى حذف وجوب ويقول وشرائط صحة ضرب الجزية كما يدل عليه قول الشارح الا أني فلا يصح عقدها الخ وقوله ضرب أي عقد (قوله ولا من ولهم ما) من معنى مع ليناسب ما قبله اي ولا مع وليهما أي لهما لانه (قوله ولا جزية عليهما) أي ولو عقدت لهما وهذا في معنى التعليل أي اذا لجزية الخ (قوله ولو بعد الخ) أي ولو كان المجنون بعد عقد الجزية (قوله كيوم ويوم) هذا ما في خط الموات وفي نسخة ويومين (قوله فلا يصح تلقيق الخ) عبارة م ر فلا يصح تلقيق الافاقه ان أمكن فاذا بلغت أيام الافاقه سنة وجبت الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم المجنون في الجميع كما هو المتجه وكذا لو قلت بحيث لا يقابل مجموعها بأجرة وطرق المجنون أثناء الحول كطرق الموت اه والحاصل أنه ان اطبق جنونه أو قلت مدة الافاقه بحيث لا يمكن تلقيقها أو لا تقابل بأجرة فلا تلزمه الجزية والالزمته اي فان قولت بأجرة أخذ منه بقسطها (قوله ولا جزية) أي اذا لجزية عليها قالواو للتعليل (قوله وهو خطاب للذكور) اللام معنى في أي خطاب للمؤمنين في حق الذكور من الكفار لان قوله لا يؤمنون وقوله وهم صاغرون خاصان بالذكور (قوله الاجناد) أي الجيوش جمع جند (قوله وقد عقدت له الجزية) أي وقع العقد على الاوصاف كان يقول على الغنى كذا وعلى المتوسط كذا فاندفع ما يقال كيف تعقد له الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنثوته وصوره بعضهم بما اذا عقدت له حال خنثوته فاذا انضج بين صحة العقد عملاً بما في نفس الامر م م بالمعنى فأقاد الشارح بهذا أنه لا بد أن يكون معقوده فلو لم تعقد له الجزية فلا شيء عليه تحريمه لم يعلم به الا بعد مدة لانه لم يلزمها كما في ع م ر (قوله طالبا بجزية المدة الماضية) أي وان كان دفعها في زمن الخنثوة لا يعتد بذلك لانه اعتمادها على صورة الهبة حل فلو طلب الخنثى والمرأة عقد المدة بالجزية أهلها الامام بأنه لا جزية عليهما فان رغبنا في بذلها فهي هبة لا تلزم الا بالقبض كما في شرح الروض وقال شيخنا العزيز ان المراد أنها هبة بالمعنى العام الشامل للهبة فلا تحتاج لقبول غير ذلك ولا تؤخذ من غير المتضح وان عقدت له كما قاله قل (قوله لم يعلم دخولهم) أي دخول أول آباؤهم أي أول جدي نسبون اليه بأن علم دخولهم فيه قبل نسخه أو شك في ذلك هذا ان كان اسرالياً وأما غيره فيشترط دخوله فيه قبل النسخ فيضرا الشك والفرق بينهما أن الاسرائيلي أشرف من غيره (قوله لاصل أهل الكتاب) أي لوجود أصل لاهل الكتاب وذلك الاصل هو الكتاب فكأنه قال لوجود الكتاب فاضافة أصل لاهل الكتاب على معنى اللام وهذا تعليل لضرب الجزية لاهل الكتاب اه (قوله كاليهود)

لاصل أهل الكتاب وقد قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون الى أن قال من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (أو بمن يشبهه كتاب كاليهود) لانه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب ولأن لهم شبهة كتاب

وكذا تعقد لاولاد من تهوداً وتنصر قبل
ولا تحل ذبيحتهم ولا منا كحتم لان
الاصل في الميتات والابضاع التحريم
وتعقد ايضاً لمن شكك في وقت تهوده
أو تنصره فلم تعرف أدخلوا في ذلك
الدين قبل النسخ أو بعده تغليباً لحقن
الدم كالجوس وبذلك حكمت الصابئة
في نصارى العرب وأما الصابئة
والسامرة فتعقد لهم الجزية ان لم
تكفرهم اليهود والنصارى ولم
يخالقوهم في أصول دينهم ولا فلا تعقد
لهم وكذا تعقد لهم لو أشكل أمرهم
وتعقد لزاعم التمسك بصحف ابراهيم
ومحشف شيت وهو ابن آدم لصلبه وزيور
داود لان الله تعالى أنزل عليهم صحفاً
فقال صحف ابراهيم وموسى وقال
وانه لني زبى الازل وتسمى كتباً كائن
عليه الشافي فانه رجت في قوله تعالى
من الذين أووا الكتاب ومى أحد
أبويه كفى والآخر وثى تغليباً لحقن
الدم وتحرم ذبيحته ومنا كنه احتساباً
وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب
كعبدة الاوثان والشمس والملائكة
ومن في معانهم كى يقول ان التلث حتى
ناطق وان الكواكب السبعة آلهة
فلا يقررون بالجزية ولو بلغ ابن ذمى ولم
يعط الجزية بالحق بآمنه وان بدلها
عقدت له والمذهب وجوبها على زمن
وشح وهرم وأعنى وراهب وأجير
لأنها كاجرة الدار وعلى فقير عجز عن
كسب فاذا عت سنة وهو معسر فى
ذمته حتى يوسر وكذا حكم السنة
الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن
الثالث وهو المال بقوله (وأقل الجزية
دينارى كل حول) عن كل واحد

فانه قبل انه ارسل اليهم نبي يقال له زرادشت وكان له كتاب فلما بد لوه رفع ومعنى كونهم لهم
شبهة كتاب أنهم يزعمون أن لهم كتاباً باقياً وليس كذلك وزرادشت يفتح الزاى فراء مهملة بعدها
ألف فدل مضمومة مهمله فشين ساكنة مبهمة فتاء مثناة فوق (قوله وكذا تعقد الخ) هذا
داخل في قوله أن يكون المعقود معه من أهل الكتاب لكن أتى به توطئة لما بعده (قوله ولا تحل
ذبيحتهم) راجع للمعبر من أى ان الجوس تعقد لهم الجزية ومع ذلك لا تحل ذبيحتهم ويصح
رجوعه لقوله ولو بعد التبديل وان لم يجتنبوا المبدل (قوله في الميتات) جمع ميت (قوله
لمن شككنا) أى لاولاد من شككنا في وقت تهوده أو تنصره أى لم يعلم هل كان قبل النسخ
أو بعده أما اذا علمنا تمسك الجد بالدين بعد نسخه كن تهود بعد نبعة عيسى عليه السلام فلا تعقد
الجزية لفرعه لتمسك بدين سقطت حرمة ثم يجوز عقد الامان لهم لان باب الامان أوسع من
باب الجزية (قوله وبذلك) أى بصحة عقد الهام (قوله وأما الصابئة) الصابئة طائفة
من النصارى نسبة الى صابى عم نوح والسامرة فرقة من اليهود نسبة للسامرى عابد الجمل وهو
الذى صنعه (قوله في أصول دينهم) وهى موسى والتوراة وعيسى والانجيل وان خالفوهم
في الفروع فأصل دين كل أمة نبيها وكتايبها (قوله لو أشكل أمرهم) أى لم تعلم هل كفرهم
اليهود والنصارى أولا (قوله بصحف ابراهيم) وهى عشرة وصحف شيت بالشاء المثلثة
خسون وكذا تعقد لتمسك بصحف ادريس وهى عشرة وسكت عن صحف موسى وهى عشرة
قبل التوراة (قوله ومى أحد أبويه كتابى) أى سواء اختار دين الكتابى أو لم يختار شيئاً أما اذا
اختار دين الوثنى فلا تعقد له (قوله وتحرم ذبيحته) أى من ذكر من أحد أبويه كتابى والآخر
وثنى ومثله زاعم التمسك بصحف ابراهيم وصحف شيت أو الزبور اه شيخنا (قوله ولو بلغ ابن
ذمى) أى وصورة المسئلة أنه عقد على الاوصاف وأما ان كان العقد على الاشخاص فلا يتوجه
عليه طلب لانه لم يشر العقد ولم يبيع عقد غيره وانما كان يبلغ المأمن لانه كان معصوماً تبعاً
لابيه ومثل البلوغ الافاقه من الجنون فهو كذلك في التفصيل المتقدم (قوله وان بدلها)
أى امثل بدلها بأن التزها (قوله والمذهب وجوبها) محل الخلاف اذا عقد على الاوصاف
أما ان عقد على الاشخاص فواجبة جرماً (قوله وراهب) أى عابد (قوله في الركن
الثالث) تقدم أنه الرابع (قوله وأقل الجزية دينار) ظاهره يقتضى أنه يجوز الاقتصار على
دينار ولو غنى ومتوسط ويحمل على ما اذا كانت المما كسة سنة بأن احتمل أن يجيبوه في
دعوى التوسط أو الغنى وأن لا يجيبوه فيجوز ترك المما كسة ويعقد دينار ويصدقهم في
دعوى الفقر وأما اذا كانت المما كسة واجبة بان علم أو ظن أنهم يجيبونه في دعوى الغنى أو
التوسط فلا يجوز ترك المما كسة ويعقد دينار ويصدقهم في دعوى الفقر لانه متى أمكن العقد
بأكثر من دينار لا يجوز العقد بدونه وان علم عدم اجابتهم لما ذكر كانت المما كسة مباحة
والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان ساواه ويجوز بعد
العقد أخذ غيره عنه عوضاً بقيمته ولو مغشوشاً غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد
عليه الا بنوع عقد كهبة كفى قل على الجلال وفى عثم على مر والمراد بالدينار المثلث
الشرعى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصف فضة وأكثر وهذا بالنظر لما كان والدينار

المتعامل به الآن ينقص زنته عن المثقال الشرعي ربعا والعبرة بالمثقال الشرعي زادت قيمته
 أو نقصت (قوله أن يأخذ من كل عالم) أي محتمل قال ابن الأثير أراد بالحالم من بلغ الحلم وجرى
 عليه حكم الرجال احتلم أولا ه قال في الإيعاب وأول بذلك ليشمل من بلغ بالسن وإن لم يرمي
 وأما البلوغ بالاحتلام فلا يكفي فيه إمكانه بل لا بد من وجوده بالفعل كما أشار إلى دفعه بقوله
 وجرى عليه حكم الرجال (قوله أو عدله) بفتح العين وكسرها م ر أي بدله واقتصر قل
 على الفتح (قوله من المعافر) قيل هو مفرد على صورة الجمع كخضاجر وبلاذر وقيل جمع معفر
 كمناء جمع مقعد وهو اسم رجل يقال له معافر أبو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت
 الثياب باسم من يشبهها من هؤلاء وإذا كان كذلك فكان حقه أن يقول أو عدله من المعافرية
 نسبة للمعافر وعبارة اج من المعافر بالغين المجعوبة وبالمهمة حتى من همدان لا ينصرف في معرفة
 ولا نكرة لأنه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع واليه تنسب الثياب للمعافرية تقول ثوب
 معافري فتصرفه لأنك أدخلت عليه يا النسبة ولم تكن في الواحد ه ابن شرف على التعرير ه
 (قوله أن أقلها دينار) أي فلا تعقد إلا به (قوله عن المذهب) كذا في شرح الروض
 وهو اسم كتاب والدي بخط المؤلف عن المذهب والصواب الأول (قوله وقضية كلام المصنف)
 أي قوله في كل حول لأنه لا يقال له حول الإجماع (قوله يجب بالعقد) معتد (قوله
 لم تسقط) بل يؤخذ القسط من التركة كما سيذكره (قوله ويندب للإمام مما كسبه الكافر)
 أي غير القتيير والمما كسبه طلب زيادة على الدينار ومحل ذلك إذا لم يعلم ولم ينطق أجابتهم بالاكثر
 من دينار ولا عدمها فان علم أو ظن أجابتهم للعقد بأكثر من دينار وجبت المما كسبه كما في شرح
 م ر ويؤخذ من كلام الشارح بعد ه وعبارة م ر في شرحه ويستحب للإمام عند قوتنا أخذ
 مما م ر كسبه أي طلب زيادة على دينار من رشيد ولو وكيل أحين العقد وان علم أن أقلها دينار
 حتى يعقد بأكثر من دينار كدينارين المتوسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أبي حنيفة فإنه
 لا يجزها الا كذلك أي بأربعة في الغنى ودينارين في المتوسط بل حيث أمكنه الزيادة بأن علم
 أو ظن أجابتهم عليها وجبت عليه المصلحة والمما كسبه تكون عند العقدان عقد على
 الأشخاص فثبت عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذان عقد على الأوصاف
 كصفة الغنى أو المتوسط وحينه فثبت للإمام ونائبه مما كسبتهم حتى يأخذ من كل متوسط آخر
 الحول ولو بقوله ما لم يثبت خلافه دينارين فأكثر ومن كل غنى كذلك أربعة من الدينارين ه
 بحروفه (قوله وعلى هذا يؤخذ الخ) المناسب لقوله الاتي هذا بالنسبة إلى ابتداء العقد
 أن يقول وعلى هذا يعقد للمتوسط الخ (قوله من المتوسط) المراد بالمتوسط وبالموسر
 ما في العاقلة زى وهو أن يفضل عن كفايته آخر السنة عشرون دينارا وكذا المتوسط وهو
 أن يفضل عن كفايته العمر الغالب دون عشرين دينارا وفوق ربع دينار ه وهذا أعنى
 ما قاله زى هو المقر عن المشايخ وإن كان في شرح م ر خلافه وهو أنه غنى النفقة ونقل الأول
 عن م ر في غير شرحه وهو المعتد وعبارة شرح م ر والوجه ضبط الغنى والمتوسط بأنه هنا
 وفي الضيافة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرجه يجامع أنه في سقابلة منقعة تعود إليه لا بالعاقلة
 إذ لا موساة هنا ولا بالعرف لا اختلاف باختلاف الأبواب ه قال الشيخ سل والقول قول

أمره أن يأخذ من كل عالم دينار
 أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون
 باليمن * (تنبيه) * ظاهر الخبر أن أقلها
 دينار ومافيه دينار وبه أخذ البلقيني
 والمنصوص الذي عليه الأصحاب كما هو
 ظاهر عبارة المصنف أن أقلها دينار وعليه
 إذا عقد هاهنا جاز أن يعناض عنه ما قيمته
 دينار وأما امتنع عقدها بما قيمته دينار
 لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة ومحل
 كون أقلها ديناراً عند قوتنا والافتقار
 نقول الدارمي عن المذهب أنه يجوز
 عقدها بأقل من دينار نقول الدارمي
 وقال أنه ظاهر مقبوع وقضية كلام
 المصنف تعلق الوجوب بالقضاء والحول
 وقال القفال اختلاف قول الشافعي في
 أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بالقضاء
 الحول أو تجب بالقضاء وبني عليهم ما
 إذا مات في أثناء الحول هل تسقط فإن
 قلنا بالعقد لم تسقط والاستسقط حكاة
 القاضى حسين في الأسرار ولا حد لاكثر
 الجزية ويندب للإمام مما كسبه الكافر
 العاقل لنفسه أو لموكله في قدر الجزية
 حتى تزيد على دينار (و) على هذا (يؤخذ
 من المتوسط ديناران ومن الموسر أربعة
 دنانير) ومن الفقهاء دينار

مدعى التوسط والتفريق بينه إلا أن تقوم بنية بخلافه أو عهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم
 حضر وقال أسلت من وقت كذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الآم اهـ (قوله استحبابا)
 راجع للمتوسط والغنى فقط (قوله فإن أمكنه أن يعقد الخ) أي بأن علم أو ظن أجابهم
 لا أكثر من دينار (قوله هذا) أي ندب المما كسة وهذا إذا عقد على الأشخاص أما إذا عقد
 على الأوصاف فالما كسة عند العقد والاختدمع والماصل أن الإمام تارة يعقد على
 الأشخاص فله المما كسة عند العقد فقط بأن يقول الكافر أنا فقير أعقد له دينار فيقول
 الإمام له أنت غني أو متوسط مثلاً فيما كسة حتى يعقد له دينارين إن اتفقا على التوسط أو
 بأربعة إن اتفقا على الغنى ومتى عقد بشئ لم يسووا استقر الكافر على الحالة التي عقد له عليها لم لا
 لأن العبرة بما اتفقا عليه ثم هذه المما كسة إن كانت سنة جازر كها فلو تر كها وتصدق الكافر في
 دعوى الفقر ويعقد بدينار وإن كانت واجبة فلا يجوز تر كها فلو تر كها ويعقد بدون الأربعة
 أو الدينارين لم يصح وأما إذا عقد على الأوصاف فيجوز له أن يما كس عند العقد بأن يقول
 الإمام جعلت على الغنى من أهل تلك الجهة أربعة دنانير والمتوسط دينارين فيقولون له الجهة
 المذكورة كلها فقراء اجعل عليها دينارا ويجوز له أيضاً أن يما كس عند الأخذ بأن يدفع له
 المكافر دينارا ويقول أنا من الفقراء فيقول له أنت من الأغنياء مثلاً وفي الحالتين أي
 المما كسة عند العقد وعند الأخذ إن كانت سنة جازر كها وبه عقد في الأول بدينار وعند
 الأخذ تر كها أو يأخذ دينارا أيضاً وإن كانت واجبة فلا يجوز له تر كها والعقد بدينار
 ولا تر كها عند الأخذ أو أخذ دينار (قوله كانوا قاضين للعهد) فإذا عادوا وطلبوا عقد هابتينار
 أجابهم (قوله ولو أسلم ذمي) ومثله ما لو هجر عليه بسقه أو فليس أيضاً لكن الإمام أو نائبه
 يضارب مع الغرماء بقدر الجزية اهـ قال الشيخ م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منجه
 أو سقه ليس في محله اهـ وكذا قوله بفلس ليس بظاهر لأن المحجور عليه بفلس يصح عقد الجزية له
 ابتداء لأنه لم يذ كر من شروط المعقود له عدم الحجر فطره لا يبطله وأجبة تدوجب القسط لأنه
 يقتضي أنه يسقط الباقي مع أنه لا يسقط كافي شرح م ر وعادة شرح م ر أو أسلم أو جح
 أو مات في خلال سنة ففسط لما مضى واجب في ماله أو تركته كالأجرة والقول في وقت إسلامه
 قوله بيمينه إذا حضر وادعاه فلم يذ كر الحجر بقسميه فإن عقد رشيداً أكثر ثم هجر عليه أثناء الحول
 اتجه لزوم ما عقده كالأول استأجراً أكثر من أجرة المثل ثم سقه أو خدمته الأكثر (قوله أو مات)
 أو جح ولا تمل بالجنون والاعفاء لأنها لازمة من الجانبين اهـ عزيزي (قوله بعد سنين)
 راجع للثلاثة اهـ (قوله وله وارث مستغرق) يرجع لمات فقط فإن كان غيره مستغرق أخذ من
 نصيبه قسطه كأن خلف بنتاً فدفع نصف الجزية م ر في شرحه (قوله أخذت جز يتهن) أي
 السنين (قوله أو مات في خلال) أي أثناء (قوله ففسط) بناء على وجوبه بالعقد وهو المعتمد
 (قوله ويجوز أن يشترط عليهم الخ) كلام مجمل حاصله أنه إن احتل أن يوافقوه على شرط الضيافة
 وأن لا يوافقوه كان شرطها سنة وإن علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطها وإن علم عدم أجابهم
 كان الشرط مباحاً وكل هذا عند رضاهم وطيب نفسهم والاحرم شرط الضيافة وينبغي اعتبار
 قبولهم كقبول الجزية اهـ م ر سم على ج (قوله الضيافة) ولو صولوا إلى ترك الضيافة

(استحباباً) اقتداء بعمر رضي الله تعالى
 عنه كما رواه البيهقي ولأن الإمام
 متصرف للمسلمين فينبغي أن يعتناط لهم
 فإن أمكنه أن يعقد بأكثر منه لم يجز أن
 يعقد بدونه إلا المصلحة (تنبيه) وهذا
 بالنسبة إلى ابتداء العقد فاما إذا انعقد
 العقد على شئ فلا يجوز أخذه شئ زائد
 عنه كإنص عليه في سير الواقدي ونقله
 الزركشي عن نص الآم ولو عقدت
 الجزية للكفار بأكثر من دينار ثم علموا
 بعد العقد جواز دينار لم يترحموا
 لكن اشترى شيئاً بأكثر من ثمن مثله ثم علم
 الغني فإن أبو بذر الزيادة بعد العقد
 كانوا قاضين للعهد كما لو امتنعوا من
 أداء أصل الجزية ولو أسلم ذمي أو نبذ
 العهد أو مات بعد سنين وله وارث
 مستغرق أخذت جز يتهن منه في الآتية
 ومن تركته في الثالثة مقدمة على حتى
 الورثة كالمخرج وسائر الديون أما إذا
 لم يعاف وارثاً فتركته في أو أسلم أو نبذ
 العهد أو مات في خلال سنة ففسط لما
 مضى كالأجرة (ويجوز) كما هو قضية
 كلام الجمهور والراجح كافي المنهاج أنه
 يستحب للإمام (أن يشترط) بنفسه
 أو نائبه (عليهم) أي على غير فقيرين
 غني أو متوسط في العقد برضاهم
 (الضيافة)

بمال فهو لاهل التي لا للطارقين اه مر (قوله من يترهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا
 بسفره قل وعبارة شرح مر وان كان المارة غنيا مجاهدا ويحجه عدم دخول العاصي بسفره
 لاتقاء كونه من اهل الرخص اه قال ع ش عليه فما اخذ المسافر المذكور لا يحسب مما
 شرط عليهم بل الحق باق في جنبهم بطالبون به ويرجعون عليه بما اخذ منهم فلو لم يترهم أحد
 لم يلزمهم شيء عباب وقال مر ولا يباطل بهم يعوض ان لم يترهم ضيف اه وعبارة قل على
 الجلال ولو لم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بدل الضيافة الا ان شرط عدد مثلا في يوم وفات ذلك اليوم
 بغير ذلك العدد اه (قوله منا) أي من المسلمين وهو قيد للندب لا للجواز ويجوز شرط ضيافة
 من يترهم من الذين ويحمل اطلاق المارة على المسلم سواء كان مسافرا بديارهم أو عكسه
 وسواء كان العقيد انا أو دارهم اه قل (قوله أي فاضلا) المناسب أن يقول فاضلة
 أي زائدة لانه حال من الضيافة وهي مؤنة والحال وصف لصاحبها (قوله ويجعل ذلك ثلاثة
 أيام) أي غير يومي الدخول والخروج اه ع ش على مر والزيادة عليه خلاف المستحب
 كما في حل وعبارة شرح مر فان شرط فوقهما مع رضاهم جاز ويشترط تزويد الضيف كفاية
 يوم وليلة فلو امتنع قليل منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فناقضون اه (قوله
 ويذكر عدد ضيفان) أي يشترط ذلك حل وعبارة ع ش على مر ويذكر أي وجوبا اه
 وعليه فيقرأ اللفظ يذكر بالرفع (قوله رجلا) بفتح الراء وسكون الجيم كما ضبطه شيخ الاسلام
 في شرح الروض قال في المختار الرجل ضد الفارس والجمع رجل كصاحب وصحب ورجالة
 ورجال بتشديد الجيم فيهما اه فقوله رجلا أي مشاة وقوله وخيلا أي فرسانا (قوله
 وتضيفون في كل سنة) هذا مثال لقوله اه على المجموع ومثال قوله على كل منهم كأن يقول
 أقررتكم على أن على الغنى أربعة دنائير وعليه ضيافة عشرة أنفس مثلا في كل يوم من
 المشاة كذا والركبان كذا اه زى (قوله ويذكر منزلهم) ويشترط عليهم رفع يابه ليدخل الفارس
 راكبا مثلا قل (قوله وجنس طعام) ومنه الفاكهة والخلوى ونحوهما في كل زمان على
 العادة ويلزمهم أجرة طبيب وغن دواء اه قل (قوله ولم يعين) أي الامام أو نائبه (قوله
 في ذلك) أي الضيافة (قوله أيلة) به مزة مفتوحة فتحة سا كنة فلام مفتوحة العقبة
 المشهورة من منازل الحج المصري وهي المراد من القرية في قوله تعالى واستلهم عن القرية التي
 كانت حاضرة البحر الآية وهذا هو المشهور وقيل بلدة بالشأم على ساحل البحر على النصف من
 مكة ومصر وأما أيلاء بكسر الهمزة واللام وبينهما فتحة سا كنة وآخرها مائة مفتوحة بعدها همزة
 مدودة فهو بيت المقدس اه قل (قوله على ثلثائة دينار) يقتضى أنهم فقراء وشرط الضيافة
 يقتضى عدم الفقر الا أن يقال انهم في نفس الامر غير فقراء ولم يمكنه التقدم معهم الا بدينار
 (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح مر (قوله والركن الرابع)
 تقدم أنه الاول (قوله فلا يصح عقدها من غيره) ولا شيء على المعقولة وان أقام سنة فأكثر لان
 العقد لغو سم وشرح مر (قوله لا يقتال) أي لا يخذع ويقتل ويصح قراءته بالبناء للفاعل
 أي الامام لا يقتال المعقولة من جهة الآحاد (قوله بل يبلغ مأمنه) أي محلا يأمن فيه مناوهو
 دار الحرب (قوله وعليه) أي الامام اجابتهم أي أهل الكتاب لعقد الجزية (قوله وأمن) أي

أي ضيافة من يترهم من اختلاف
 الفقير فانها تكثر فلا تيسر له (فضلا)
 أي فاضلا (ع مقدار الجزية) لانها
 مبنية على الاناحة والجزية على القليل
 ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأقل ويذكر
 عدد ضيفان رجلا وخيلا لانه أنق
 للفر وأقطع للزراع بأن يشرط ذلك على
 كل منهم أو على المجموع كان
 يقول وتضيفون في كل سنة ألف مسلم
 وهم يتوزعون فيما بينهم أو يحصل
 بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم
 ككنيسة وفاصل مسكن وجنس
 طعام وأدم وقد رهما لكل منا ويذكر
 العلف للدواب ولا يشترط ذكر جنسه
 ولا قدره ويحمل على تبين ونحوه
 بحسب العادة الا الشيعير ونحوه
 كالقول ان ذكره في قدره ولو كان
 لواحد دواب ولم يعين عددا منهم لم يعاف
 له الا واحدة على النص والاصل في ذلك
 ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم
 صالح أهل أيلة على ثلثائة دينار
 وكانوا ثلثائة رجل وعلى ضيافة من يتر
 بهم من المسلمين وروى الشيخان خبر
 الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث
 يدفع الخنزير والبرد والركن الرابع العاقد
 وشرط فيه كونه اماما فاعقد بنفسه
 أو نائبه فلا يصح عقدها من غيره
 لانها من الامور الكلية فتحتاج الى
 فطر واجتهاد لكن لا يغتال المعقولة
 بل يبلغ مأمنه وعليه اجابتهم اذا طلبوا
 وأمن

مكرهم وقوله اذ لم يخف عبارة المنهج بأن لم يخف غائتهم الخ فهو بيان لامن المكر فالاولى
 أن يقول الشارح بأن لم يخف الخ (قوله ومكيدتهم) عطف تفسيرا وعمام على خاص لأن
 المكيدة هي الامر الخفي الذي لا اطلاع لعا عليه اه زى والظاهر أن يقال انه من عطف
 الخاص على العام وفي كلام بعضهم ان الغائلة الاذى الطاهر والمكيدة الاذى الخفي
 وعليه فالعطف مغاير (قوله شرهم) المناسب شره وعبارة غير مخافة شره وهي أظهر
 والجاسوس صاحب سر السر والناسوس صاحب سر الخير والجاسوس هو الذي يتجسس
 الاماكن المخوفة (قوله لم يخفهم) هل المراد لم يجب اجابتهم أو لم تجز ينبغي الثاني عندنظر
 الضرر للمسلمين مسم (قوله في ذلك) أي في أن السلطان عليه الاجابة (قوله فانهم) هم
 فاعل لفعل محذوف تقديره فان أبو الفلاح حذف الفعل انفصل الضمير وهو الواو وانما كانت
 فاعلا لأن أدوات الشرط لا يليها الا الافعال ونظير ذلك اذا السماء انشقت فان السماء فاعل
 لفعل محذوف تقديره اذا انشقت السماء انشقت وتكون الجملة الثانية بدلا من الاولى
 أو تأكيدها كيد الهاتأ كيد النظميا (قوله فلا يجب تقريره بها) بل لا يجوز لأن الواجب فيه التغيير
 بين أربعة أمور وعقد الجزية يطل التخيير لكن يختار الامام فيه غير القتل اه مد (قوله
 لمكان الخ) المكان في حق الكفار ثلاثة أقسام أحدها الحرم فلا يدخله كافر ذميا كان
 أو مؤمنا ثانيا بلاد الحجاز فيجوز دخولهم بالاذن ولا يقيمون فيه أكثر من ثلاثة أيام ثالثها سائر
 بلاد الاسلام فلا يمنعون منها لكن لا يدخلون مسجدا الحاجبة واذن مسلم وجوزأ بوحنيقة
 وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم اه من التفسير للشارح رحمه الله تعالى (قوله فيمنع
 كافر) المناسب في التفريق على القبول للتقرير أن يقول فلما أقرهم في الحجاز لم يصح (قوله
 الحجاز) من الحجز سمي بذلك لانه حجز بين نجد وتهامة أو بين الشام واليمن أو بحجزه بالجبال والحجارة
 وهذه أولى قل وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وطوله مسيرة شهر من العقبة من منازل
 الحج المصري الى سدوم أقصى مدينة عدن الى ريف العراق وعرضه من جدة الى الشام
 ويحيط به بحر الدجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس فلذلك سمي جزيرة العرب كما سمي حجازا
 لما من رحمانى وقوله فيمنع كافرا قامة الحجاز أفهم كلامه جواز شراء أرض فيه لم يقيم فيها قبل
 وهو الوجه لكن الصواب منعه لأن ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالآواني وآلات اللهو واليه
 يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيا من الحجاز دارا وإن ردت بأن هذا ليس من ذلك أي من
 القاعدة المذكورة لانه لا يجوز الى الاستعمال ولا يمنعون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره
 المسكونة قال القاضي ولا يمنعون من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبئر ولعل
 مراده كما قال ابن الرفعة اذا أذن الامام وأقام بموضع واحد شرح مر (قوله واليامة)
 وهي بلد مسيلة الكذاب وهي مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين
 من الطائف وسميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تبصر الركب من مسافة ثلاثة
 أيام وسار اليها أعداؤها وجعلوا الاشجار على ظهور الابل فرأيتهم من مسافة ثلاثة أيام فقالت
 لقومها أرى بساتين سيارا على وجه الارض فهزأ بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير على
 وجه الارض فاشعر واحق هجوموا عليهم اليامة فقتلوه وأخذوا الزرقاء فقتلوا وقلعوا عينها

ادالم يخف غائتهم ومكيدتهم فان
 خاف ذلك كان يكون الطالب جاسوسا
 يخاف شرهم لم يخفهم والاصل في ذلك
 خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أمر أمرا على
 جيش أو سرية أو وصاه الى أن قال فانهم
 أبو فاسألهم الجزية فانهم أجابوا
 فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير
 اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها
 والركن الخامس المكان ويشترط فيه
 قبوله للتقرير فيه فيمنع كافر ولو ذميا
 إقامة الحجاز وهو مكة والمدينة
 واليامة

قرأ وأمر وقها من داخل قدام ثلاث بالكمل اه عبد البر قال المعري

سبعان من قسم الخطو * فاعل اعتبار ولا ملامة

أعشى وأعشى ثم ذو * بصرو زرقاء اليمامة اه

(قوله وطرق الثلاثة) أي الممتدة بين هذه الثلاثة بعضها البعض لامطلق الطرق ايج (قوله

وقراها) أي الثلاث كالطائف وجمعة وخيبر والينبع م ر وقوله كالطائف هو تمثيل لقري

الثلاث لكن أورد عليه أن اليمامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم

أن يكون لكل واحدة قري ع ش على م ر (قوله لمسكة) أي قريبة لمسكة (قوله

الامصلحة) أو ضرورة م ر (قوله من متاعها) أي العبارة أي أو من ثمنه شو برى وفي

الروض ولا يؤخذ من تجارة ذى ولا ذمية اتجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء

أ كانا بالجزانم بغيره اه سم على جج (قوله كالعشر) هذا أصل مفسد المكس المحترم

وقد عظم هذا البلاستي على فقراء المسلمين يؤخذ منهم المكس اه قل بزيادة وقوله كالعشر

أي أو نصفه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الا مرة واحدة أي من كل نوع يدخل به

في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل

به ورجع بثمنه فاشترى به شيئاً آخر ولو من نوع الاقل ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف

ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه

المرة قتره شيخنا الطيلاوي وصمم عليه سم وع ش وعبارته على م ر وقوله ولا يؤخذ في السنة

الامرة ظاهراً وان تكرر الدخول وعليه فلو تعدد الاصناف التي يدخلون بها وكانت

مختلفة باختلاف عدد مرات الدخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها أو من

الصنف الذي يختاره أو كيف الحال فليراجع ولو قيل بالاخذ من كل صنف جاؤ به وان تكرر

دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيداً لأنه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم وهو موجود في كل

مرة اه وفي سم على جج قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة يجوز أن يؤخذ في كل مرة

ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه اه م د (قوله الاثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول

والخروج لان الاكثر منها وهو أربعة أيام مدة الإقامة وهو ممنوع منها شرح المنهج (قوله

فان مرض فيه) أي في الجواز غير حرم مكة (قوله دفن فيه) أي غير حرم مكة كما يأتي

(قوله ولا يدخل حرم مكة) كلام مستأنف وليس مرتبطاً بمسئلة الحربى قبله بل عام في الحربى

وغيره ويصح أن يكون محتمل قوله غير حرم مكة قال زى وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة

أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال ومن طريق الجعرانة على تسعة أميال

ومن طريق جدة على عشرة أميال كما قال بعضهم

وللعزم التحديد من أرض طيبة * ثلاثة أميال اذا رمت اتقانها

وسبعة أميال عراق وطائف * وجدة عشر ثم تسع جعترانه اه

(قوله ولو لمصلحة) اما لو دعت اليه ضرورة كان انهدمت الكعبة والعباد بالله تعالى ولم يوجد

من يتأتى منه بناؤها الا كما فرقتى بجوانه بقدر الضرورة ولا يأتى هذا ما يأتى من قوله

ولو دعت لذلك ضرورة لا مكان جل ما يأتى على حاجة شديدة يمكن قيام غير الكافر بها ولا يحصل

وطرق الثلاثة وقراها كالطائف
لمكة وخيبر المدينة فلو دخله بغير إذن
الامام أخرجه منه وعززه ان كان
عالمًا بالتحريم ولا يأتى له في دخوله
الجواز غير حرم مكة الا لمصلحة لنا كرسالة
وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها
كبر حاجة لم يأتى له الا بشرط أخذ
شيء من متاعها كالعشر ولا يقيم فيه
بعد الاذن له الاثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
أي وبينهما مسافة القصير وهكذا
فلا منع فان مرض فيه وشق نقله
أو خيف منه موته ترك مراعاة
لا عظم الضرر فان مات فيه وشق
نقله منه دفن فيه للضرورة نعم الحربى
لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو
لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى
وان خفتم عبلة أي فتر اجتمعهم من
الحرم واتقطاع ما كان لكم بقدرهم
من المكاسب فسوف يغنيكم الله من
فضله

ومعلوم أن الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد (٢٤٦) نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا

من عدم فعلها خلل قوى اه ع ش على م و مراده بما يأتي أى في شرح م (قوله ومعلوم أن الجلب) أى جلب الأشياء التي تباع انما تجلب الى البلد المناسب أن يقول انما يجلب الى الحرم لأن هذا الكلام بيان لكون المراد بالمسجد الحرم بجميع الحرم لكن البلد بعض الحرم ويمكن أن يقال الجلب للبلد يصدق بالجلب للحرم بتمامه لأنها المقصودة بالجلب بفتح اللام وسكونها ففى المختار انه أى فعله من باب ضرب وطلب (قوله بكل حال) أى وان دعت لذلك ضرورة كفاي الام وبه يرد قول ابن كنج يجوز للضرورة كطبيب احتيج اليه وحمل بعضهم له على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهر شرح م (قوله فان كان رسولاً خرج اليه الامام) عبارة قل على الجلال فان امتنع الامن أداها مشافهة تعين خروج الامام له فان تعذر رتبها أو سمعها من يخبر الامام ولو كان طبيبا وجب اخراج المريض اليه محمولا فان تعذر ردأى الطبيب أو وصف له مرضه وهو خارج ولو بذل الكافر على دخول الحرم ما لا يجب اليه فان أجيب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى أو دون المقصد فبالقسط من المسمى وكل عقد فاسد يقطع فيه المسمى الا هذه لانه قد استوفى الغرض وليس لمثله أجره فراجع الى المسمى اه عنائى مع زيادة والحاصل أنه يمكن من دخول الحجاز غير حرم مكة لمصلحة بلا إقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول الحرم مطلقا اه م على التحرير (قوله فان مرض فيه) أى فى الحرم أى والصورة أنه تعدى ودخل (قوله نبش) ما لم يتفتت شرح التحرير وعبارة شرح المنهج نعم ان تهرى بعد دفنه ترك اه (قوله ولا يجزى هذا الحكم) لكن يستعمله كحرم مكة كفاي م و قل (قوله ويتضمن) أى يقتضى ويستلزم فاندفع بذلك أن العقد انما يتضمن الاركان الذى تورك به الشارح بكلام البلقينى على المتن ويحتمل ان مراده ان عقد الدمة الذى يتضمن الاركان يستلزم هذه الاربعة من غير اعتراض اه ا ج (قوله أى الجزية) تفسير للدمة والمشغل صفة للعقد واستدل على ذلك بقوله وقد قال البلقينى الخ وليس مراده بذكر كلام البلقينى الاعتراض على المتن لأن البلقينى عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله وقد قال البلقينى) أى فى تفسير العقد (قوله متضمنا) الاولى أن يقول مشتملا على غالب الاركان لانه عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله لغالب الاركان) أى لانه لم يذكر المكان (قوله بما) أى بكم لا يعتقد أى لا يعتقد حله وهو وجوب الجزية عليه والضيافة شيخنا (قوله ويضطر) عطف على لا يعتقد أى ويضطر الى احتمال بعد العقد وقبل انه معطوف على المنى وهو يعتقد أى ولا يضطر الى احتمال قبل العقد فتحمله بالعقد (قوله فتؤخذ) مفرع على تفسير الصغار بما ذكر (قوله وتفسيره) أى الصغار (قوله ويضرب لهزمته) بكسر اللام والزاي تشبيه لهزمة والجمع لها زم وهل يحرم ضربه أو لا حرره ثم رأيت قل قال وهى حرام ان حصل بها اذى والا كرهت وقوله ويضرب الخ أى ضربة واحدة أو ضربتين خلاف فى ذلك كما قرره شيخنا (قوله مردود) خبر تفسيره (قوله أشد بطلانا) أى من دعوى أصل جوازها (قوله فى غير العبادات) أما فيها فلا يجزى عليهم أحكام الاسلام فلا يقتلون بترك الصلاة ولا يقاتلون بجمع الزكاة وقوله فى المعاملات مرتبط بقوله حقوق الادميين وقوله وغرامة المتلفات معطوف على المعاملات اه (قوله كشرب الخمر)

بالمنع من دخوله بكل حال فان كان رسولاً خرج اليه الامام بنفسه أو نائبه يسمعه فان مرض فيه أخرج منه وان خيف موته فان مات فيه لم يدفن فيه فان دفن فيه نبش وأخرج منه الى الخلل لان بقاء جيقته فيه أشد من دخوله حيا ولا يجزى هذا الحكم فى حرم المدينة لاختصاص حرم مكة بالنسك وثبت أنه صلى الله عليه وسلم أدخل الكفار مسجده وكان ذلك بعد نزول براءة (ويتضمن عقد الدمة) أى الجزية المشتملة على هذه الاركان الخمسة وقد قال البلقينى نفس العقد يشمل الايجاب والقبول والقدر المأخوذ والموجب والقابل فجعله متضمنا لغالب الاركان كان ثم بين ما تضمنه بقوله (أربعة أشياء) الاول (أن يؤدوا الجزية عن يد) أى ذلة (وصغار) أى احتقار وأشد على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتمال حاله فى الزنا فتؤخذ برفق كسائر الديون ويكتفى فى الصغار المذكور فى آياتها أن يجزى عليه الحكم بما لا يعتقد حله كما فسره الاصحاب بذلك وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم الكافر ويطأ طئ رأسه ويحنى ظهره ويضع الجزية فى الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب لهزمته وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين مردود بأن هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أو وجوبها أشد بطلانا ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها (و) الثانى (ان تجزى عليهم أحكام الاسلام) فى غير العبادات من حقوق الادميين فى المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدهون تحريمه كالزنا والسرقة دون ما لا يعتقدهونه كشرب الخمر يتأمل

يتأمل فيه فانه حرام عندهم أيضا لانهم مخاطبون بفروع الشريعة كما قرره شيخنا وأقول
 كلام الشارح لا ينافي ذلك لانه نفي اعتقاد التعريم لا التعريم (قوله ونكاح المجوس) أى
 المحارم كفى كلام غيره فيكون فيه حذف المفعول وبعبارة شرح المنهج ونكاح مجوس محارم
 (قوله وانما وجب التعرض لذلك) أى لاداء الجزية واجراء أحكام الاسلام عليهم ولم يتقدم
 ذكر ذلك الا أن يقال معلوم من خارج أنه لا بد من ذكره في الصيغة (قوله والاستسلام) عطف
 تفسيراً وحرادف (قوله له) أى للمذكور من الجزية والانقياد لحكم الاسلام (قوله
 وهذا في حق الرجل) أى محل كون عقد الذمة يستلزم أربعة في حق الرجل المعقود عليه أى
 أمار وجته وبنته فلا يتضمن عقد الذمة له في حقهم الاربعة بل يتضمن الثاني منها وهذا من
 الشارح فيه مسامحة لانه يقتضى أن المرأة تترك دين الاسلام بشر وتعمل ما فيه ضرر على
 المسلمين وتقر على ذلك مع انها تمنع منه (قوله فيمكن فيها) أى في عقد الذمة لهما وقوله
 الانقياد لحكم الاسلام أى التعرض للانقياد لحكم الاسلام فقط أى دون التعرض للجزية
 لان الجزية لا تجب عليها ويصور ذلك أى التعرض للانقياد لحكم الاسلام بأن تكون تابعة
 لزوجها وأبيها في عقد الجزية (قوله أن لا يذكر والخ) انظر هل هذا الثالث داخل في الثاني
 الظاهر نعم وبعبارة مسم وأن لا يذكر والله وأرسوله والقرآن وأنبيا ودين الاسلام وأفعوها
 الاباخير فان سبوا الله وأرسوله أو القرآن أو دين الاسلام أو أحد من الانبياء وأفعوها جعها
 بما لا يتدينون به كالطعن في نسبته صلى الله عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فان شرط انتقاض
 عهدهم بذلك انتقض والا فلا أما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله وانه ثالث ثلاثة
 فلا انتقاض به مطلقا اه بحر وفه وقوله فان شرط انتقاض الخ ولو شرط عليه الانتقاض
 بذلك ثم قتل بمسلم أو برزاه حالة كونه محصنا بمسئلة صار ما له فيها كما قاله ابن المقرئ لانه حربى
 مقتول تحت يدينا لا يمكن صرفه لا قاريه الذمين لعدم التوارث ولا للمهر بين لانا اذا قد ونا على
 مالهم أخذناه فيأ وأغنية وشرط الغنية هنا ليس موجودا اه س (قوله ولا شبهة لهم)
 بخلاف ما اذا كان لهم شبهة كان استعانة بهم البغاة وقالوا أى الكفار ظننا أنهم أى البغاة
 محقون وأن لنا اعانة الحق اه م د (قوله انتقض عهدهم) هو يترقب على ذلك أن للامام
 قتالهم بل يجب ولا يجب عليه أن يبلغهم المأمن ولا يختار فيهم رقوا ولا منا ولا فداء وهذا اذا
 انتقض يقتال فان انتقض بغيره فكما تقدم من عدم تبليغهم المأمن ولكن للامام أن يختار فيهم
 الرق أو المأمن أو الفداء أو القتل وهذا فيمن انتقض عهده أما ذراريه وزوجته فلا ينتقض
 عهدهم فيقرون ولا يتعرض لهم فان طلبوا دار الحرب أجيب النساء والخائفون دون الصبيان
 والجهانين فيقرون في دار الاسلام الى البلوغ أو الافاقة ثم يعدها ان طلبوا دار الحرب أجيبوا
 (قوله من سقيهم) أى المسلمين (قوله واطعامهم) أى المسلمين (قوله ومن احدث كنيسة
 وبيعة) وكذا من تزميهما ثم لم يعلم أصل الموجود منهما جازا بقاءه لاحتمال وضعه بحق ولعل
 من ذلك ما في مصر منهما فانه لا يعلم هل هو موضوع بحق لاحتمال أنه كان به متغلب فصول
 على أنه له أولا اه قل مع زيادة (قوله وبيعة) بكسر الباء للنصارى وجمعها بيع مثل
 سدره وسدر وقوله للرهبان راجع للصومعة جمع راهب وهو عابد النصارى (قوله في بلد

ونكاح المجوس وانما وجب التعرض
 لذلك في الاجاب لان الجزية مع الانتقاد
 والاستسلام كالعوض عن التقرير
 فيجب التعرض له كالتمن في البيع
 والاجرة في الاجارة وهذا في حق الرجل
 وأما المرأة فيكن في الانقياد لحكم
 الاسلام فقط (و) الثالث (أن لا يذكر
 دين الاسلام الا بخبر) لا عزازه
 فلو خالفوا وطعنوا فيه أو في القرآن
 العظيم أو ذكر وارسول الله صلى الله
 عليه وسلم بما لا يليق بقدره العظيم عزروا
 والاصح أنه ان شرط انتقاض العهد
 بذلك انتقض والا فلا (و) الرابع (ان
 لا يفعلهوا ما فيه ضرر للمسلمين) كان
 قاتلوهم ولا شبهة لهم أو امتنعوا
 من اداء الجزية أو من اجراء حكم
 الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من
 ذلك انتقض عهدهم وان لم بشرط
 الامام عليهم الانتقاض به ويمنعون
 أيضا من سقيهم خرا واطعامهم خنزيرا
 أو افعالهم قولا شركا كقولهم الله
 ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا ومن اظهرا خمر وخنزير وناقوس
 وعيد ومق اظهر وخنزيرهم أو يفت
 وقياسه اتلاف الناقوس وهو ما يضرب
 به النصارى لاقوات الصلاة اذا اظهروه
 ومن احدث كنيسة وبيعة وصومعة
 للرهبان وبيت نار للمجوس في بلد

أحدثناه) أى وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله كما فى قل (قوله كعبادة
والقاهرة) والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة
بناها المعز فى سنة تسع وأثمان وخمسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة
فى خلافة عمر رضى الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين فى خلافة عثمان
رضى الله عنه والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود والبيعة معبد النصارى
وقد انه ~~كس~~ العرف فيهما والكلام هنا وفيما يأتى فيما ليس لبحوزول المارة بأن كانت للتعبد
ولو مع غيره على المعتقد أما التى لنزول المارة ولو منهم فيجوز كما قاله الرحمانى (قوله والقاهرة)
وهى مصرنا الآن لأنها وان لم تكن موجودة حال الفتح فإرضها المنسوبة اليها للغانين فثبت
لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما فى مصرنا ومصر القديمة من
الكثائس الموجودة اه شيخنا فى سم على المنهج لا يجوز لنا دخولها إلا بأذنهم وان كان فيها
تصوير حرم قطعاً وكذا كل بيت فيه صورة اه من عش على م ر ومقتضى وجوب
هدمها جواز دخولها بلا إذن منهم ويمكن حمل كلامه على ما إذا جاز لهم أحداثها
وانظر ما ذكره ع ش من وجوب الهدم مع ما ذكره قل من جواز الإبقاء (قوله أو أسلم
أهله عليه) أى حال كونهم مستعيلين ومتغلبين عليه بأن كان من غير قتال ولا صلح اه ج
ويجوز جعل على المصاحبة أى أو أسلم أهله معه أى مصاحبين له وكأنيب فيه أو بمعنى فى أى
كأنيب فيه سم على ج (قوله كالمدينة) قال م ر فى شرحه وقول بعض الشراح
كالمدينة محل وقفة لأنها من الحجاز وهم ينعون من سكناه مطلقاً كما مر أى فضلاً عن الأحداث
ويجوز بأن قوله كالمدينة مثال لما أسلم أهله عليه فقط أى فهو مجزئ مشال بقطع النظر عن
المحل اه وعبارة الشيخ سلطان على المنهج قال ابن حجر فى آخر كتاب السير وقتحت مصر عنوة
وقيل صلحا وهو مقتضى نص الام فى الوصية وحله الأولون على أن المفتوح صلحا أى نفسها
لا غير وانما بقيت الكثائس بها بالقوة القول بأنها وبجميع اقليمها فتح صلحا ولا حتمال أنها
كانت خارجة عنها ثم اتصلت بها وفيه نظر لأن الكثائس موجودة بها وباقليمها فلا يتصور
حينئذ إلا القول بأن الكل صلح الآن يجاب بأنهم را عوا فى ابقائها قوة الخلاف كما تقر
انتهت بحر وفها ومقتضى كونها فتح عنوة أن الأرض للغانين فمنع الكفار من أحداث
الكثائس فيها ومن أعادتها إذا هدمت وقيل انها فتح عنوة وقتحت قراها صلحا والكثائس
الموجودة الآن فيها يحتمل أنها كانت موجودة قبل البناء بها فلما بنيت اتصلت بها الابنية
(قوله فى الاسلام) أى فى ديار الاسلام (قوله عنوة) أى قهراً (قوله كصر) أى على
الصحیح ومن ثم أتى ابن عبيد السلام بهدم ما بقراها من الابنية لأن عمرو بن العاص وقفها
بأمر عمر رضى الله عنهم على مولى المسلمين لما طلبوا شراءها إذ لو فتح صلحا لكانت لهم
واحتمال شرط الأرض لنا خلاف الأصل اه ج زى والمراد مصر القديمة ومثلها فى الحكم
المذكور بمصرنا الآن اه ع ش (قوله كانت فيه) أى فى البلد التى فتح عنوة وقوله
لما مر أى لأن المسلمين ~~ملكوها~~ الخ (قوله جاز) والحاصل أنه ليس لهم الأحداث

أحدثناه كعبادة والقاهرة أو أسلم
أهله عليه كالمدينة الشريفة والين
لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال
لا تبني كنيسة فى الاسلام ولا ت
أحداث ذلك معصية فلا يجوز فى دار
الاسلام فإن بنوا ذلك هدم سواء أ شرط
عليهم أم لا ولا يجدون ذلك فى البلدة
فقتت عنوة كصر واصبهان لأن
المسلمين ~~ملكوها~~ والاستيلاء فمقتنع
بجعلها كنيسة وكما لا يجوز أحداثها
لا يجوز أعادتها إذا انتهت ولا يقررون
على كنيسة كانت فيه لما مر ولو فتحنا
البلد صلحا فكيف المقدس بشرط
كون الأرض لنا بشرط أسكانهم فيها
بخراج وإبقاء الكثائس أو أحداثها
جواز لانه إذا جاز الصلح على أن كل البلد
لهم فعلى بعضه أولى فلو أطلق الصلح
ولم يذكر فيه إبقاء الكثائس ولا عدمه
فالأصح المنع من ابقائها فيهدم ما فيها
من الكثائس لأن إطلاق اللفظ يقتضى
مسبورة بجميع البلد لنا وبشرط
الأرض لهم ويؤيدون خراجها قررت
كثائسهم لأنهم ملكهم ولهم الأحداث
فى الأصح

الا في صورتين اذا فتمت صلحا على أنها لهم مطلقا أو لنا وشرطوا علينا الاحداث بخلاف ما فتح
 عنوة أو صلحا مطلقا أو بشرط انها لنا ولم يشرطوا الاحداث اه وهل يشترط لصحة الصلح
 مع شرط الاحداث ببيان ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو يكفي
 الاطلاق فيه فنظر والذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك
 البلد ويختلف بالكبر والصغر اه ع ش على م ر واذا شرط الابقاء فلهم الترميم ولو بالالة
 جديدة ولهم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز رفعه حتى
 بالنسبة لهم لانهم مخاضون بالفروع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى
 السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه
 كما ذكره س ل وقوله ولو بالالة جديدة قال سم على حج اى مع تعذر فعل ذلك بالقديمة
 وحدها ثم قال بعد ذلك وفي الروض وشرحه ولهم عمارة يترميم كنائس جوزر ابقاها
 اذا استهدمت فترميم عاتهم لا بالالة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح
 الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنهم اترموا بالالات جديدة قال في الاصل ولا يجب اخفائها
 فيجوز تطيينها من داخل وخارج لاحداثها علوانهم دمت الكنائس المبقاة ولو بهم هدمها
 تعديا خلافا للنفاري أعادوها وليس لهم توسيعها اه بحروفه (قوله من رفع بناء لهم) أى
 احداث ذلك فان ملك ذى دارا عالية فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الإشراف
 على المسلمين ومن صعد سطحا بلا تججير ولو انهم دمت هذه الدار فلهم اعادة بناها ورفع ومساواة
 ولو بنى دارا عالية ومساوية ثم باعها المسلم سقط الهدم كما لو غصب أرضا وبنى فيها ثم باعها
 فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو أسلم بعد البناء فانه يبنى ترغيبا له في الاسلام اه زى وقوله فانه
 يبقى ضعيف وعبرة م ر والاوجه بقاءه لو أسلم قبل هدمه ترغيبا له في الاسلام وأفتى الوالد رحمه
 الله بخلافه اه قال لشورى فان ساواهم فيه هدم القدر الممنوع اه وينعون من الرفع
 وان خافوا نحو سراق يقصدونهم كفى شرح م ر ومثله شرح حج قال سم عليه بل ظاهره
 ولا تخوف القتل ونحوه نعم ان تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز ولو لم يكن
 الاحتراز عنه الا بالانتقال الى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وان شق حيا ومعنى لمفارقة
 المؤلف أو لاقية نظرا اه (قوله على بناء جار لهم مسلم) محل المنع ان كان بناء المسلم مما يعتاد
 في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيه اما لانه لا يتم بناءه أو لانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع
 الذمى من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى الذى عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه
 باعساره اه خط ولولا صقت دار الذمى دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب
 عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جارية كفاي شرح م ر (قوله
 لحق الدين) عبارة غيره لحق الله وعبرة المنهج لحق الاسلام اه ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه
 ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا لمسلم وان حكم الحاكم بمنع هدمه على المعتقد كما لو غصب أرضا وبنى فيها
 ثم باعها فانه لا يسقط الهدم (قوله لالحض حق الدار) كذا في خط المؤلف والذي في شرح
 الروض لالحض حق الجار وهو واضح اه مرحوى (قوله بمحله) عبارة المصباح والمحل
 بفتح الحاء والكسر لغة حكاهما ابن القطاع موضع الحلول والمحل بالكسر الاحلال والمحله

وينعون وجوبا من رفع بناء لهم على
 بناء جار لهم مسلم لخبر الاسلام يعاد
 ولا يعلى عليه ولا يطلع على عوراتنا
 ولا تفرق بين أن يرضى الجار بذلك أم لا
 لأن المنع من ذلك لحق الدين لا يحض
 حق الدار والاصح المنع من المساواة
 أيضا فان كانوا بمحله منفصلة عن
 المسلمين كطرف من البلد يمنعوا من
 رفع البناء

(ويعرفون) بضم حرف المضارعة مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول أى تعرفهم ونأمرهم أى أهل الذمة المكلفون في دار الاسلام وجوبا أنهم يتميزون عن المسلمين بلبس الغيار بكسر المجهة وان لم يشترط عليهم وهو أن يخط كل منهم من ذكر أو غيره بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه الظاهر ما يخالف لونه لون ثوبه ويلبسه وذلك للتمييز ولأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم على تغيير ثوبهم بمحض من الصباية كما رواه البيهقي فان قيل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا يهود المدينة أجيب بانهم كانوا قليلا من معروفين فلما كثروا في زمن الصباية رضى الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم والقاء منديل ونحوه كالخياطة والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق وأرا الكهبة ويقال له الرمادي وبالمجوس الاحمر والاسود (وشد الزنار) أى ويؤمرون بذلك أيضا وهو بضم المعجمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لأن عمر رضى الله تعالى عنه صالحهم عليه كما رواه البيهقي هذا في الرجل أما المرأة فتشد تحت الازار كما صرح به في التنبيه وحكاها الراقي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي

بالفتح المكان الذي ينزل فيه القوم اه ع ش على م ر وفي شرح م ر والاوجه ان الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره ويحتمل أنه يلحق بجار في الوصية لانه قد لا يعالو على أهل محله ويعالو على ملاصقه من محله أخرى نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة ملاصقه وان لم يكن من محله اه قال ع ش عليه قوله والاوجه أن المراد بالجار هنا أهل محله أى فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بناءه له أو رفعه عليه ولو لم يصل للاربعين دارا اه كلامه قال الجلال البلقيني ولو كان جاره مسجدا أو وقفاً على جهة عامة أو على معين فالظاهر أنه كالمالك اه ووقع السؤال عما لو اشتد مسلم وذى بناء وجار له ما سلم هل يهدم أولاً والجواب أن التحية أنه يهدم لانه صدق عليه أنه اعلاء بناء ذى على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذى بنقضة آله المسلم وتلقها بالهدم وان كان الهدم بسببه كذا فى سم على ابن حجر اه (قوله ويعرفون) عبارة المنهج وأمرهم بغير الخ أى ولزمنا أمرهم أى ان الامام أو نائبه يلزمه أن يأمرهم بما يتميزون به بشرط التكليف وأن يكونوا بدار لاسلام والان لا يجب على الامام وقوله ولزمنا أمرهم أى من دخل دارنا منهم ولو برسالة أو تجارة وان قصرت مدة اختلاطه م ر فى شرحه (قوله أى أهل) تفسير للواو فى يعرفون لكن قوله أنهم يتميزون ر بما يقتضى أنه تفسير لضمير يأمرهم فيكون منصوبا والمكلفون نعت مقطوع (قوله يهود المدينة) أى يهود ما حوالى المدينة من غيرا حجاز لان المدينة أسلم أهلها عليهم فلم يبق بها يهود زمن الصباية فاحتج لذلك التاويل وأن ذلك كان قبل تحريم دخولهم الحجاز (قوله والاولى باليهود الاصفر) هذا هو المعتاد فى كل بعد الازمة المتقدمة فلا يروى كون الاصفر كان زى الانصار وزى الملائكة يوم بدر وكانهم انما آثروهم به لغلبة الصفرة فى ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خشية الاتباس وتوهم شبهة خرجت بخالف لون خفيها ومثلها الخفى شرح م ر قال الرشيدى عليه أى بأن يكونا بلونين كل منهما بلون اه (قوله الزنار) بوزن تفاح ويجمع على زناير والواو يصح أن تكون على بابها ويكون الجمع بينهما التأكيد ويصح أن تكون بمعنى أولان المقصود حصول التمييز وهو حاصل بأحدهما وعبارة المنهج وشرحه أو زنار بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد في الوسط فوق الثياب فجمع الغيار مع الزنار تأسيده ومبالغة في الشهرة والتمييز وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فتعبرى بأولى من تعبيرة بالواو اه وقوله فجمع الغيار مع الزنار أى فى عبارة أصله أو فيما يفعله بهم (قوله خيط غليظ) فيه ألوان شرح المنهج (قوله فوق الثياب) أى للذكور ويمتنع ايداله بصومنديل أو منطقة ولا يمنعون من لبس نحو دياج وطيلسان واعلم أنهم يمنعون أيضا من اظهار عبدلهم و إذا من نحو لطم ونوح وقراءة نحو توراة وانجيل ولو بكآسهم ولا يمنعون عما يتدينون به من غير ما ذكر كفطر رمضان وان حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع ولذلك حرم بيع المقطرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونهم انهار الانداعانة على معصية قوية على الدلالة بالتأون بالدين وبذلك فارتقت دخولهم المساجد اه قل على الجلال (قوله أما المرأة فتشد تحت الازار الخ) رده ابن حجر بأن فيه تشبيها بما يخص عادة الرجال وقد يقال جعله تحت الازار لا يستلزم أن يكون

على الوجه المختص بالرجال كما في سم عليه فراجع (قوله فيه) أي في الزنار (قوله بمنطقة) أي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط (قوله فيه مسلمون) وتنع ذمتهم من حرام به مسلمة ترى منها ما لا يبدى وعند المهنة فلولا تمنع الذميمة حرم على المسلمة الدخول معها حيث ترتب عليه ما ذكره حرم على زوجها أيضا فكيفها من الدخول كما في ع ش على م ر (قوله خاتم حديد) بفتح التاء لا غير ويقال فيه ختم وخاتم وأما خاتم النبين فيجوز فيه الفتح والكسر اه برماوى (قوله أو رصاص) بفتح الراء المهمله وكسرها من لحن العامة اه برماوى (قوله والخاتم طوق) ليس هذا متعينا بل يصح إبقاء الخاتم على حقيقة (قوله بل يكنى بعضها) ومن البعض في هذا الزمان العمامة المعتادة لهم الآن وهل يحرم على غيرهم من المسلمين لبس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليه علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا أم لا لأن فعل ما ذكر يخرج به الناعل عن زى الكفار فيه نظرا لاقرب الأول لأن هذه العلامة لا يهتدى فيها التمييز عن غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة رينبغي أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور اليهودي مثلا على سبيل السخرية فيعزرفاعل ذلك اه ع ش على م ر (قوله لفعله المسلمين) جمع فاعل كفاسق وفسقة وكافر وكفرة وفاجر وخفرة (قوله كنيسة) راجع للفعله والصلب للسياغ (قوله وأما نسج الخ) تقدم أن الزنار خيط غليظ يشد في الوسط وحينئذ فامعنى نسجه شيخنا العشماوى * (فرع) * قال في العباب ولا ينسج ذى لبس حرير وتعمه أو تطيلها أو افطارا في رمضان اه وعدم منعهم من الافطار لا ينافي حرمة عليه فانه مكلف بفروع الشريعة ومن ثم أفتى شيخنا م ر رحمه الله بأنه يحرم على المسلم أن يسقى الذي في رمضان بعوض أو غيره لأن ذلك اعانة على معصية لكن يشك عليه أنه يجوز له الاذن في دخول مسجد وان كان صبيا الا أن يفرق بأن جهة الفطر أشد وبأنه أدل على التأون بالدين اه س ل (قوله ويمنعون من ركوب الخيل) ظاهره ولو انفرادا بقريفة في غير دارنا وبجث الزركشى ترجيح الجواز كالباء كذا في حل وعجم قل في حاشية الجلال فقال ولو في محلة انفرادا وبها وقيد البرماوى المنع بكونهم يلاذوا وبعبارة الزياى ونقل الشيخان وغيرهما وجهين بالترجيح في منعهم ركوب الخيل اذا انفرادا بقريفة في غير دارنا أحدهما لا كظواهر النحر والثاني نعم خوفا من أن يتقوا به على المسلمين قال الزركشى ويشبهه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء اه بحروقه وبجث الادري جواز ركوبهم الخيل النفيسة فمن قتال استعناهم فيه اه س ل وقوله ومن رباط الخيل أى حبسها (قوله بأعدادها لاعدائه) أى فلا يعدها أعداؤه بأن يمنعوا منها (قوله في نواصيها الخير) أى فينبغي أن يختص بركوبها من فيه خير وهم المسلمون ولا تناسب أهل الكفر (قوله وهو ما عليه الجمهور) وقال الشيخ أبو محمد الجويني يمنعون من الشريفة دون البراذين الخمسة اه دميرى (قوله والبغال ولونفيسة) قال بعض أرباب الحواشي ما لم تصر مر كبالعلماء كما في رمانا والامنعوا منها اه لكن في شرح م ر ما يخالفه حيث قال بعد قول المهاج لا حيرو بغال نفيسة خستهما ولا اعتبار بطرقة البغال في بعض البلاد على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الاعيان بهمة ركوبهم التي فيها غاية

ويستوى فيه سائر الالوان قال في أصل الروضة وليس لهم ابداله بمنطقة ومنديل ونحوهما والجمع بين الغيار والزنار أولى وليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلانسنا بعلامة فيها واذا دخل الذي تجردا حوافيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه بين المسلمين في غير حرام بجعل وجوبا في عنقه خاتم حديد أو رصاص أو نحو ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال الزركشى والخاتم طوقا يكون في العنق قال الادري ويجب القطع بمنعهم من التشبيه بلباس أهل العلم والقضاة ونحوهم لما في ذلك من التعظيم قال الماوردى ويمنعون من الختم بالذهب والفضة لما فيه من التناول والمباهاة وتجعل المرأة خفها الوتين ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي لفعله المسلمين وصياغهم أن يعملوا للمشركين كنيسة أو صليبا وأما نسج الزنار فلا بأس به لأن فيها صغارا لهم (ويمنعون) أى الذكور المكلفون في بلاد المسلمين وجوبا (من ركوب الخيل) لقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فأمر أولياءه بإعدادها لأعدائه ولما في الصحيحين من حديث عروة البارقي الخيل مع قود في نواصيها الخير الخبير الى يوم القيامة * (تنبيه) * ظاهر كلامه أنه لا فرق في منع ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف الحير والبغال ولونفيسة لأنها في نفسها خسيسة وان كان أكثر أعيان الناس يركبونها

تخبرهم واذلا لهم كما قال ويركبها عرضا الخ وقال ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة
 لانها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة اه ونقله عنه البرماوى (قوله با كاف)
 هو البرذعة أو ماتحتها (قوله وركاب خشب) كيف هذا مع أنهم يركبون عرضا وأجيب
 بأن هذا يأتي على القول المفصل الآتى (قوله لاحديد ونحوه) فيحرم تكيئتهم من ذلك
 لمن قدر عليه من المسلمين برماوى (قوله ولا سرج) بضم السين والراء المهملتين ويرد عليه
 أن السرج تكون للخيول وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة في قوله ولا سرج ويجاب
 بأن المراد منهم من السرج فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذين فانها نوع منها
 اه (قوله الى مسافة قريبة) أى فيركبون عرضا وقوله أو بعيدة فيركبون على العادة
 وهو خلاف الرابع فيركب عرضا حتى في المسافة البعيدة على المعتد كما قرره شيخنا العسماوى
 (قوله ومن اللجم) جمع لجام (قوله أما النساء) مفهوم قوله المكفون (قوله من
 خدمة الملوكة والامراء) أى خدمة تؤدى الى تعظيمهم كاستخدامهم في المناصب المحوجة
 الى تردد الناس اليهم وينبغى أن المراد بالامراء = مثل من له تصرف فى أمر عام يقتضى
 تردد الناس عليه كتنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وأن تحمل الامتناع
 ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه فى حفظ المال ع ش على م
 (قوله الى أضييق) أى أعسر أى المحل الذى يعسر المشى فيه أى فيحرم ايتارهم ان قصد
 تعظيمهم ولا يمشون الا أفرادا متفرقين أى يمنعون وجوبا كفى ع ش على م ر قال م ر فى شرحه
 ويلجأ وجوبا عند ازدحام المسلمين بطريق الى أضييق الطريق لأمرو صلى الله عليه وسلم الخ
 ثم قال واعلم أن مقتضى تعبيرهم بالوجوب أخذ من الخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما
 فى طريق ايتار به بواسطة لكن يظهر أن محله حيث قصد بذلك تعظيمه أو عده العرف تعظيما له
 واللام يحرم ولا يتوهم أن هذا من حقوق الاسلام فلا يثربض المسلم كالتعليق لوضوح
 الفرق لدوام ضرر ذلك دون هذا فلا ضرر ولئن سلمناه فهو يقتضى بجلا اه (قوله بجيت)
 تقييد (قوله لا يبعون) أى الكفار (قوله لا تبدوا) وكذا رد السلام لا يجوز قال
 النورى فى الاذكار وأما أهل الذمة فاختلف أصحابنا فيهم فقطع الاكثر بأن لا يجوز
 ابتداءهم بالسلام وقال آخرون ليس هو بحرام بل مكروه فان سلموا على مسلم حال فى الرد
 وعليكم ولا يرد على هذا قال المتولى ولو سلم على رجل ظنه مسلما فبان كافرا يستحب أن يسترد
 سلامه فيقول له رد على سلامى والغرض من ذلك أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة
 ولو أراد تحية ذمى فعلها بغير السلام بأن يقول هذا لك الله أو نعم الله صباحك وهذا لا بأس به
 اذا احتاج اليه فيقول صحت بالخيار وبالعادة أو بالعافية أو صحت الله بالسروا وبالعادة
 والنعمة أو بالمسرة أو مما أشبه ذلك وأما اذا لم يحجج اليه فلا اختيار أن لا يقول شيئا فان ذلك
 تبسط له وايناس واظهار صورة ودون نحن مأمورون بالاغلاظ عليهم ومنهون عن ودعهم
 فلا يظهره واذ امر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين
 أو المسلم واذا كتب كتابا الى مشرك وكتب فيه سلاما أو ونحوه فينبغى أن يكتب ما روى فى صحيفي
 البخارى ومسلم فى حديث أبي سفيان فى قصة هرقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب

ويركب با كاف وركاب خشب
 لاحديد ونحوه ولا سرج اتباع الكتاب
 عمر رضى الله عنه والمعنى فيه أن
 يتميزوا عن المسلمين ويركب عرضا
 بأن يجعل رجله من جانب واحد
 وظهره من جانب آخر قال الراعى
 ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب
 الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة
 وهو ظاهر وينع من حمل السلاح ومن
 اللجم المزينة بالنقدين أما النساء
 والصدان ونحوه ما فلا يمنعون من
 ذلك كما لا تجزى عليهم قال ابن الصلاح
 وينبغى منعهم من خدمة الملوكة والامراء
 كما يمنعون من ركوب الخيل (ويجوزون)
 عند درجة المسلمين (الى أضييق الطريق)
 بحيث لا يبعون فى هدنة ولا يصددهم
 جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا
 اليهود ولا النصارى بالسلام واذ القيم
 أحدهم فى طريق فاضطرروهم الى
 أضيقه أما اذا خلت الطريق عن الزجة
 فلا حرج قال فى الحساوى ولا يمشون
 الا أفرادا متفرقين ولا يوقرون فى مجلس
 فيه مسلم لان الله تعالى أدلهم والظاهر
 كما قاله الاذرى تحريم ذلك

من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى واعلم أن
أصحابنا اختلفوا في عبادة الذي فاسقها جماعة ومنعها جماعة وذكر الشاشي الاختلاف
ثم قال الصواب عندي أن يقال عبادة الكافر في الجملة والقربة فيها موقوفة على نوع حرمة
يقترن بهما من جوارأ وقربة وهذا الذي ذكره الشاشي حسن وينبغي لعائدا الذي أن يرغب
في الاسلام ويدين له محاسنه ويحس عليه ويحرضه على معالجته قبل أن يصير الى حال لا تنقعه فيها
توبته وان دعاه دعاه بالهداية ونحوها وأما المبتدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يتب منه فينبغي
أن لا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كذا قاله البخاري وغيره من العلماء فان اضطر الى السلام
على الطلبة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دينه أو غيرهما ان لم يسلم عليهم قال
الامام أبو بكر بن العربي قال العلماء يسلم وينوي أن السلام اسم من أسماء الله المعنى الله عليكم
وقريب اه وفيه كلام طويل ينبغي الوقوف عليه فراجعهم (قوله فاضطرروهم) كذا في خط
المؤلف والذي في شرح الروض فاضطرروه بالافراد وهو المناسب للتعبير بأحدهم من حوى
(قوله تحرم مودة الكافر) أي المحبة والميل بالقلب وأما المخالطة الظاهرية فكروهة وبعبارة
شرح م ر وتحرم موادتهم وهو الميل القلبي لامن حيث الكفر والا كانت كفرا وسواء
في ذلك أ كانت لاصل أو فرع أم غيرهما وتكره مخالطته ظاهرا ولو بعد اداة فيما يظهر
ما لم يرج اسلامه ويلحق به ما لو كان بينهما ما تحورحهم أو جوار اه وقوله ما لم يرج اسلامه أي
أو يرجو منه نفعاً ودفع شر لا يقوم غيره فيه مقامه كان فوض اليه عملا يعلم أنه ينصحه فيه
ويخلص أو قصد بذلك دفع ضرر عنه وألحق بالكافر فيما مر من الحرمة والكراهة الفاسق
ويتجه جل الحرمة على ميل مع ايتاس له أخذ من قولهم يحرم الجلوس مع الفاسق ايتاسا
لهم أما معاشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم أو جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش على م ر (قوله
الميل القلبي) ظاهره أن الميل اليه بالقلب حرام وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
مضرة وينبغي تقييد ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالاسترسال في أسباب المحبة الى حصولها
بقلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتقدير حصولها ينبغي السعي
في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها لم يؤاخذ بها ع ش على م ر (قوله الاساءة الخ) أي
والاحسان الذي منه المودة يجلب المحبة (قوله وحليته) أي صفته (قوله ويتعرض لسنه)
تفسير لقوله وحليته (قوله ليعترفه) أي ليخبره وقوله بمن أي الذي مات (قوله فيجوز جعله
عريفا) الاخصر أن يقول فيجوز كونه كافرا * (خاتمة) * نقل الأذري عن بعض حنابلة
عصره أنه أفتى بمنع اليهود والنصارى من التسمية بمحمد وأجدوا بكر وعمر والحسن والحسين
ونحوها وأن بعض الشافعية تبعه ثم قال الأذري ولا أدري من أين لهم ذلك وان كانت
النفوس تميل الى المنع من الأقاين خوف السب والسخرية وأما غير ذلك من الاسماء فلا أدري
له وجهها نعم روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا بأس أن يسموا المسلمين بأسماء الكفار
مدحا كالي الفضل والمحسن والمكارم فان دلت قرينة على نحو استهزاء واستخفاف بنا منعوا
فان سموا أولادهم فلا لقضاء العادة بأن الانسان لا يسمى ولده ابنا يجب اه مناوى على
الجامع وذكره الشبرا ملسي اه

قوله واصل الى آخر القولة كتب عليه
بهم امش نسخة المؤلف ليس من التجريد
اه

* (خاتمة) * تحرم مودة الكافر
لقوله تعالى لا تتحدقوا يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من حاد الله
ورسوله فان قبل قدمتر في باب الوثمة
أن مخالطة الكفار مكروهة
أجيب بأن المخالطة ترجع الى الظاهر
والمودة الى الميل القلبي فان قبل الميل
القلبي لا اختيار للشخص فيه أجيب
بامكان دفعه بقطع أسباب المودة التي
ينشأ عنها ميل القلب كما قيل ان الاساءة
تقطع عروق المحبة والاولى للامام
أن يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقد
له ودينه وحليته ويتعرض لسنه أهو
شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة
من وجهه وحليته وحاجبيه وعينيه
وشفتيه وأنفه وأسنانه وآثار وجهه
ان كان فيه آثار ولونه من سمرة أو شقرة
وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم
عريفا مسلما يضبطهم ليعترفه بمن مات
أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم
وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم
الجزية أو يشتكى الى الامام من تعدي
عليهم مناه ومنهم فيجوز جعله عريفا
لذلك ولو كان كافرا وانما اشترط اسلامه
في الغرض الاول لان الكافر لا يعقد
خبره

* (كتاب الصيد) * مصدر صناد يصيد ثم أطلق الصيد على المصيد قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والذبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف (٢٥٤) وجمع الذبايح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى

* (كتاب الصيد والذبايح) *

أى ما يحل منه وما لا يحل (قوله على المصيد) وهو الحيوان وإنما أول باسم المفعول ليناسب الذبايح ولاجل قوله ان قدر عليه الخ قل (قوله ولما كان الصيد مصدرا) لا يتافه كونه بمعنى المصيد لان كلامه هنا بالنظر لاصله فلا يعترض بأنه بمعنى المصيد في كلامه (قوله فاصطادوا) والامر بالاصطياد يقتضى حل المصيد والامر فيه للإباحة وقوله الاماذا كتم مستثنى من المحرمات في الآية أى من بعضها وهو الاربعة الاخيرة فيفيد حل المذكورات شوبرى (قوله هنا) وجهه أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين وطلب الحلال أى معرفته فرض عين فتناسب ضم فرض العين الى فرض العين زى وعبرة قل على الجلال ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو وذكره في الروضة وغيرها عقب ربيع العبادات لانه عبادة (قوله قال ابن قاسم) أى الغزى لان العبادى تليد للخطيب (قوله فرض عين) أى والعبادة فرض عين كالصلاة والصوم والزكاة (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانذباح الذى هو أثر الفعل الحاصل في المذبوح وانما يفسر بهذا الفارق الذبح الذى هو أحد الأركان لثلاث لم يزل اتحاد الجزء والكل رشيدى والمراد بكونه أركاناً أنه لا بد لتحقيقه منها والافليس واحد منها جزأ منه ع ش (قوله وما قدر) هذا هو الركن الأول وقوله أى ذبحه مراده به ما يشعل النحر وقوله في حلقه أى في صورة الذبح وقوله ولبته أى في صورة النحر كفى الابل والواو بمعنى أو (قوله والثاني) جعله ثانيا باعتبار تفصيل الأركان في المتن وان كان ثالثا في الاجمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبح والذبيح) واجمع للأول والثاني على اللف والتشتر المرتب (قوله قصد) أى قصد العين أو الجنس بالفعل شرح المنهج فلما جال بسيفه فأصاب مذبوحاً صيداً وأرسل سهمه في ظلمة راجياً صيداً فقتله حرم سم وعبرة حل أى قصد العين وان أخطأ في ظننه أو الجنس أى الحقيقة الصادقة بالكل من الأفراد وبعضها وان أخطأ في الإصابة اه * (فرع) * وقع السؤال في الدرر عما لو صال عليه حيوان مأكول فضره بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظرو الظاهر الأول لان قصد الذبح لا يشترط وانما يشترط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيدته مثلاً فخرجه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه اه ع ش على مر (قوله وغابت عنه) أى قبل جرحه أما لو بلغ منه مبلغ الذبح وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتاً حل قطعاً لانه قد صار مذكى عند مشاهدته فلم يحرم ما حدث بعده وعبرة المنهاج وغاب وهى أولى (قوله هو ما عليه الجمهور) معتمد (قوله فلباء) بالمذ اه مد (قوله فأصاب غيرها) أى ولو من غير الجنس اه زى لان القصد وقع في الجملة (قوله ولا اعتبار بظنه) اعلم أن الصور ثلاثة لانه إما أن يخطئ في الظن فقط أو في الإصابة فقط أو فيهما فان أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرهما الشارح أما اذا أخطأ فيهما فان كان ظناً للمحرّم فلا يحل وان كان ظناً للحلال فيحل فانطأ فيهما فيه صورتان وقد ذكرهما م ل بقوله ولو قصدوا خطأ في الظن والإصابة معا كن رعى صيدا ظنه حجراً أو خنزيراً فأصاب صيداً غيره حرم لانه قصد محرماً فلا يستفيد الحل

واذا حلت فاصطادوا وقوله تعالى الاماذا كتم وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكى من الطيبات * (تنبيه) * ذكر المصنف كلفهاج وأكثر الأصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وفا للمزنى وخالف في الروضة فذكره آخر ربيع العبادات تبعاً لطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجهه الأنسية ان طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبح وآلة وذبيح وذابح وقد شرع في بيان ذلك فقال (وما قدر) يضم القاف على البناء للمفعول (على ذكاته) بالمجھے أى ذبحه من الحيوان المأكول (فذكاته) استقلالاً (في حلقه ولبته) اجاعاً هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبيح والخلق أعلى العنق واللبة بفتح اللام المشددة أسفلها وقيدت إطلاقه بالاستقلال لانه مراده فلا يرد حل الجنين الموجود ميتاً في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لان حله بطريق التبعية لذكاة أمه كما سيأتى في كلامه ويشترط في الذبح قصد فلو سقطت مديّة على مذبوح شلة أو أخته كتبت بها فاندبجت أو استرسلت جارحة نفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا يصيد فقتل صيداً حرم بجارحة أرسلها وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم ينته بالجرح الى حركة مذبوح وغابت ثم وجد ميتاً فيها فانه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التحريم في الثانية هو ما عليه الجمهور وان اختار النووي في تحميمه الحل ولوروى شيئاً ظنه حجراً أو رعى قطيعاً فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غيرها حل ذلك لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور

(وما لم يقدر) بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكره) لكونه متوحشا كالضبع (فذكره عقره) أي يجرح من حق الروح في أي موضع كان العقر من بدنه بالاجماع ولو وحش النسي كبعير (٢٥٥) نذفهو كالسيد يحمل بجرحه في غير مذبحه (حيث

قد رعليه) بالظفر به ويحمل بالرسالة الكلب عليه كما قاله في الروضة (تنبيه) * تناول اطلاق المصنف ما لوردي بعير في بئر ولم يقدر على ذكره فيحمل بجرحه في غير المذبح وهو كذلك على الاصح في الزوائد ولا يحمل بالرسالة الكلب عليه كما صححه في المنهاج من زيادته والفرق أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ولوردي بعير فوق بعير فغير زرع في الأول حتى تقذف منه إلى الثاني خلا وان لم يعلم بالثاني قاله القاضي فان مات الأسفل ينقل الأعلى لم يحمل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالثقل لم يحمل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي (ويستحب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان المقدور عليه (أربعة أشياء) الأول (قطع) كل (الحلقوم) وهو مجرى النفس (و) الثاني قطع كل (المرى) وهو بفتح الميم والمد والهمز في آخره مجرى الطعام والشراب (و) الثالث والرابع قطع كل (الودجين) بفتح الواو والذال المهملة والجيم وهما عرقان في صفحتي العنق يحيطان بالحلقوم وتيل بالمرى وهما الوريدان من الأديم لأنه أوجي وأسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح ولا يستحب قطع ما وراء ذلك (تنبيه) * مراد المصنف أن قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على انفراد من غير قطع الباقي إذ قطع الحلقوم والمرى واجب إليه أشارب قوله (والمجري منها) أي الأربعة المذكورة في الحل

لأعكسه بأن رمي بجرا أو خنزير أظنه صيدا فأصاب صيدا فانه يحمل لانه قصد مباحا اه ومثله في شرح الروض (قوله وما لم يقدر على ذكره) أي وقت الإصابة كافي البرماوى قال الشيخ من فلوروى غير مقدور عليه فأصابه وهو مقدور عليه أو ~~عكسه~~ اعتبر حال الإصابة اه (قوله لكونه) لو قال ككونه بالكاف لكان أولى ليشمل البعير الناذ والواقع في بئر وكان يستغنى عن قوله إلا أنى ولو وحش الخ (قوله في أي موضع الخ) لاجابة اليه مع قول المتن حيث قدر عليه أي في أي موضع قدر على العقر والحاصل أن قوله في أي موضع كان هو معنى قول المتن حيث قدر عليه لأن معناه في أي تحمل من بدنه الخ فلو أخرها الشارح وشرح بها المتن وحذف لفظ الظفر لكان أولى والتكرار بالنظر للتأخر والا فالشارح فرض كلامه أولا في المتوحش الأصلي وجعل قول المتن حيث قدر عليه متعلقا بمسئله ما اذا كان انسياق وحش فلا تكرار وعلى كل فالأولى حذف قوله بالظفر لانه يوهم أنه مقدور عليه وبعده هذا كله فقوله في أي موضع كان أي عما ينسب إليه الزهوق لا تحو حفر وخف كذا صرح به البرماوى (قوله كبعيرت) أي شرد قال في المصباح نذ البعير نذامن باب ضرب ونذاد بالأكسرو نذيد انظر وذهب إلى وجهه شاردا فهو ناذ والجمع نذاد (قوله حيث قدر عليه) أي ان قدر على العقر بسبب الظفر به وحينئذ لا يتكرر هذا مع قول الشارح في أي موضع كان (قوله ما لوردي) أي سقط وانما أقرده لكونه فيه خلاف وما قبله باتفاق (قوله والفرق الخ) فيه أن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة لكن بكيفية مخصوصة وهي قطع الحلقوم والمرى والمدعى هنا الاباحة مطلقا (قوله مع القدرة) أي فيستباح به مع العجز اه زى (قوله ولو دخلت الخ) محله اذا شك كاهل صادقته حيا أم لا أما اذا علمنا أنها صادقة حيا وشك كاهل مات بها أو ينقل الأعلى حل شرح الروض (قوله لانه أوجي) أي أسرع وأسهل والمرى تحت الحلقوم (قوله مع وجود الحياة المستقرة) ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التعدد بشرط أن يبقى في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة قل (قوله أول قطعهما) أي ان أسرع في الذبح فقطع الحلقوم والمرى دفعة والا شترطت عند آخر قطع (قوله لأن الذكاة صادقة وهو حي كالمقطع يد حيوان الخ) هذا التعليل والتنظير ذكرهما م في غير هذه الصورة التي قبلهما وبعبارة شرح م ولو ذبحه من قفاه أو من صفحة عنقه عصي للعدول عن محل الذبح ولما فيه من التعذيب فان أسرع في ذلك فقطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة ولو ظنا بقسرية حل لمصادقة الذكاة وهو حي كالمقطع يده ثم ذكاه والابان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل إلى حركة المذبوح لما انتهى إلى قطع المرى فلا يحمل لصيرورته ميتة وكذا ادخال السكين باذن ثعالب مثالا لقطع حلقومه ومريته داخل الجلد لاجل جلده ففيه التفصيل المار اه وهو أنسب من صنيع الشارح (قوله ثم ذكاه) أي فانه يحمل دون اليد (قوله فان لم يسرع قطعهما الخ) أي لانه يجب أن يسرع الذابح في الذبح فلو تأخر بحيث ظهر انتهاء الشاة قبل قطع المذبح إلى حركة مذبوح لم تحمل لتقصيره اه زى والواو في قوله ولم تكن بمعنى أو وفي نسخة فان شرع في قطعهما وعليها فالواو ظاهرة وبعبارة ع ش على م ولا يضر رفع السكين واعادتها فورا ولا قلبها لبا أخذ عليها ما بقى من الحلقوم والمرى ولا القاؤها

(شيان) وهما (قطع) كل (الحلقوم) كل (المرى) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعهما لأن الذكاة صادقة وهو حي كالمقطع يد حيوان ثم ذكاه فان لم يسرع قطعهما ولم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى إلى حركة مذبوح لم يحمل لانه صار ميتة فلا يفيد الذبح بعد ذلك

ليأخذ غيرها ولا يشترط فيها ذكر حياة مستقرة وانما يشترط قصر الفصل عرفا اه بحروفه اه مد
وبدل على ذلك قول الشارح لوجود الحياة المستقرة أول قطعهما ولو شك بعد وقوع الفعل
منه هل هو محال أو محترم فهل يحل ذلك أولا فيه نظرا لاقرب الاول لأن الاصل وقوعه على
الصفة المجزئة * (فرع) * يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلا
لأنه تعذيب له * (فرع) * لو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لأن الذبح
يزيل العفونة أولا لأن ذبحه لا يفيد وقع في ذلك تزدوا لاقرب عدم الوجوب لأن ذبحه لا يريد
على قتله بأي طريق اتفق لكن ينبغي أنه أولى لأنه أسهل لخروج الروح اه ع ش على مر
(قوله لم يحل) أي لأنه من اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع اه (قوله ولو عرفت الخ)
الاولى أن يقول كشد الحكة الخ ويكون مثالا للقربة (قوله ومحل ذلك) أي اشتراط
كون الحياة مستقرة قطعاً وظناً المذكور في كلام غيره كشخ الاسلام في شرح البهجة ثم قال
واعبرت الحياة المستقرة ليخرج ما اذا فقدت وكان فقدانها لسبب من جرح أو انهدام سقف
أو أكل نبات ضار لوجود ما يحال عليه الهلاك أما إذا كان لمرض فيحل مع فقدانها اه فالخاصل
أنها لا تشترط الا عند تقدم ما يحال عليه الهلاك والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة
الاختيارية بقرائن وامارات تغلب على الظن بقاء الحياة ومن اماراتها انفجار الدم بعد قطع
الحلقوم والمرى والاصح الا كفء بالحركة الشديدة وأما الحياة المستقرة فهي الباقية الى
خروجها ذبح أو نحوها وأما حركة عيش المذبح فهي التي لا يبق معها سمع ولا ابصار ولا حركة
اختيار اه شرح مر وقد نظم ذلك بعضهم فقال

حياة لها استقراران بقيت الى * فراغ لا تبال تموت لقد ظهر
وصفها بالاستقراران وجدت بها * صفات اختيار مع قرائن تعتبر
وعيشة مذبح فسم اذا خلّت * عن السمع أو نحو اختيار كذا البصر

وكان الصواب أن يقول ومحل ذلك عند تقدم الخ كما عبر به غيره والخاصل أن الحيوان سواء
المأكول والآدمي اذا صار آخر رمق ان كان ذلك من سبب يحال عليه الهلاك كان كالميت
ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة لا يحل وفي الآدمي أنه يجوز أن تقسم التركة
في تلك الحالة واذا وضعت المرأة في تلك الحالة فتسقط عتبتها أو كان ذلك بلا سبب يحال عليه
الهلاك كان كالحي ومعناه في المأكول أنه اذا ذبح في هذه الحالة حل وفي الآدمي أنه
لا تنقض عدة امرأته اذا وضعت في تلك الحالة وكذا جميع أحكام الميت (قوله ما لم يتقدمه)
عبارة غيره ومحل ذلك عند تقدم ما يحال الخ سل وأقره ع ش وهذا هو المناسب لقول
الشارح فان مرض الخ (قوله لم يحل) أي ما لم توجد بعده ذبحه حركة شديدة أو انفجار دم على
المعتقد كما قاله ع ش على مر (قوله فان مرض) استدرك بهذا في شرح المنهج على اشتراط
الحياة المستقرة وقوله سبب أي فعل كما عبر به في شرح المنهج والافالسبب موجودهنا وهو
المرض (قوله حل) أي وان لم يسل دم ولم يتحرك زى (قوله ولو مرض بأكل نبات مضر الخ)
ومن ذلك النفاخ الحاصل من أكل الربة وعبارة صح ولو كان مرضه بسبب أكل نبات مضر
كفي ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فعلم أن النبات المؤدى أكله يجزئ المرض لا يؤثر

* (تنبيه) * لو ذبح شخص حيوانا
وأخرج آخر أمعاءه أو نخس نخاسته
معال لم يحل لأن التدفيع لم يتحصن بقطع
الحلقوم والمرى قال في أصل الروضة
سواء أكان ما قطع به الحلقوم مما يذيق
لو انفرد أو كان يعين على التدفيع ولو
اقرن قطع الحلقوم بقطع رقبة الشاة
من قفاها بأن أجرى سكيناً من القفا
وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا فهي
ميتة كما صرح به في أصل الروضة
لأن التدفيع انما حصل بذبحين
ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة
عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها
بقربة ولو عرفت بشدة الحركة
أو انفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك فلو وصل
بجرح الى حركة المذبح وذبحه فيه
شدّة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله
ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة
تبقى وتارة تظن بعلامات وقرائن
فان شككت في استقرارها حرم للشك
في المبيع وتغليب التحريم فان مرض
أو جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل
لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه
ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار
آخر رمق كان سببا يحال عليه الهلاك

بخلاف المؤدى للهلاك أى غالباً فيما يظهر إذ لا يحال عليه الهلاك الا حينئذ اه وفي شرح سم
 أوانتهى الحيوان عند ابتداء القطع الى حركة مذبوح بنحو جرح أو انه دام سقف أو أكل نبات
 مضر أو نفعوها حرم بخلاف ما لو انتهى الى ذلك وان كان سببه أكل نبات مضر وهذه مخالفة
 لكلام الشارح والمعتد ما في الشارح كما في حاشية قل مد وعبرة ع ش على م قد صرح
 بأنها لو وصلت الى حركة مذبوح بسبب يحال عليه الهلاك فحصل منها حركة شديدة في الحال ثم
 ذبحت لم تحل بخلاف ما إذا وصلت الى حركة المذبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت
 حرركتها أو انفعرت منها فحل اه (قوله فلم يحل على المعتد) أى ما لم توجد الحركة الشديدة
 أو انفعار الدم على المعتد كما في ع ش (قوله ولا يشترط في الذكاة قطع الجلد الخ) ولو خلق له
 رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال ان كانا أصليين فلا بد من قطع كل
 حلقوم ومرى من كل عنق وان كان أحدهما زائداً فان علم فالعبرة بالأصلي وان اشتبه بالأصلي
 لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا يقطعهما إذا لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي
 بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضى التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو فحسه في محل آخر
 ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مرياً ن فينبغي أن يقال ان كانا
 أصليين وجب قطعهما وان كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فان اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما
 ولا يقطع أحدهما على قياس ما تقدم ولو خلق حيوانان ملتصقان وملاك كل واحد واحد فهل
 لكل مال ذبح مذكاه أو فصله من الآخر وان أدى الى موت الآخر أو تلف عضوه منه
 أو منفعته كأنه للانسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى الى تلف ملك جاره وأخذ
 من قول ابن القطن ان البدنين المتصقين حكم الشخصين في سائر الاحكام أولافيه نظر والاول
 غير بعيد اه ج (قوله ويسن نحر ابل) وهو الطعن بماله حديد في المنحر وهو هدة في أعلى
 الصدر وأصل العنق ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرى اه زى مع زيادة من شرح
 م (قوله في اللبة) أى مع الحلقوم والمرى كما تقدم واللبة بفتح اللام (قوله أسهل لخروج
 الروح) ووجهه أن الروح تخرج مما نفذ بسبب النحر وظاهره أنه أقرب من الحلقوم والمرى
 وهذا خاص بغير الآدمي أما هو فأن روحه تخرج من يافوخه كما أنه أول ما تحل فيه (قوله
 لطول عنقه) وهل المراد بالنحر غزوه الآلة في اللبة أو ولو بالقطع عرضاً حل (قوله ويسن ذبح
 بقر) أى لا نحرها في اللبة فالسنة انما هي العدول عن اللبة الى أعلى العنق (قوله ويجوز
 بلا كراهة) لكنه خلاف الاولى شرح م (قوله عكسه) وهو الذبح في الابل والنحر في البقر
 وما عطف عليها خلافاً للامام مالك حيث قال لا يجوز ذبح الابل ولا نحر البقر والغنم لكن قال
 ابن المنير لا أعلم أحداً حرم ذلك وانما كراهه مالك فقط اه برماوى (قوله معقولة) بالنصب
 على أنه خبر ثان لأعلى الحال لاضافته الى معرفة برماوى (قوله أى قيام) الاولى أن يقول أى
 قياماً لانه تفسير لصواف فان خيف فقارها فباركاً غير مضجعة برماوى وسم (قوله بلجنبها
 الأيسر) لانه أسهل على الذابح في أخذ الآلة باليمين وإمساك رأسها باليسار فلو كان أحسر
 استحب له استنابة غيره ولا ينجسها على يمينها كما أن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسبابة
 اليسرى شورى ورمى (قوله أن يحذف الخ) ولو ذبح يسكين كالة حل بشرطين أن لا يحتاج

فلم يحل على المعتد ولا يشترط في الذكاة
 قطع الجلد التي فوق الحلقوم والمرى
 فلو أدخل سكيناً بأذن ثعلب مثلاً وقطع
 الحلقوم والمرى داخل الجلد لا حل
 جلده وبه حياقة مستقرة حل وان حرم
 عليه للتعديب ويسن نحر ابل في اللبة
 وهي أسهل العنق كما مر لقوله تعالى
 فصل في نحر ابل ونحر الأدمية في العنقين
 والمعنى فيه أنه أسهل لخروج الروح
 لطول عنقه وقباص هذا كما قال ابن
 الرفعة أن يأتي في كل ما طال عنقه
 كالعام والأوز والبط ويسن ذبح بقر
 وغنم ونحوهما كفضل بقطع الحلقوم
 والمرى والاتباع ويجوز بلا كراهة عكسه
 ويسن أن يكون نحر البعير قائماً
 معقولة ركبته وهي اليسرى كما
 في المجموع لقوله تعالى فاذكروا اسم
 الله عليهم صواف قال ابن عباس أى
 قيام على ثلاث رواه الحاكم وصححه
 وأن يكون نحر البقرة والنساء مضجعة
 لجنبها الأيسر وتترك رجلها اليمنى
 بلا شد وتشد باقي القوائم ويسن للذابح
 أن يجتد

القطع الى قوة الذابح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح اه س ل ويندب
امراره برفق وتحامل بسير ذهابا وايابا ويكره أن يحدّها قبلتها وأن يذبح واحدة والاخرى
تنظر اليها ويكره له ابانة رأسها حال زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضومنها وتحرّيكها ونقلها
حتى تخرج روحها والاولى سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء عليها قبيل ذبحها شرح م ر
قال ع ش عليه والمخاطب بالاولوية ما لكها ان باشر الذبح ومقدماته فان فوّض أمر الذبح
الى غيره وسلمها له طلب منه فعل ذلك كله اه (قوله سكينه) سميت سكيننا لانها تسكن الحرارة
الغريزية ومديده لانها تقطع مدة الحياة وشقرة لاذهايم الحياة من شفر الما ل ذهب لانها تذهب
حياة صاحبها اه (قوله فاذا قتلتم) أى قصاصاً وحداً اذا قتل في الشرع غير ذلك وقوله
فأحسنوا القتل يستثنى منه قتل قاطع الطريق بالصلب والزاني المحصن بازجهم لور ود النص
بذلك قيل ونحو حشرات وسباع والفواسق الخمس لانها مؤذية وقيل خرجت بالنص فلا حظ لها
في الاحسان وفيه نظر اذ جواز قتلها وأوجوبه لا ينافي احسان كفيته واحسان القتل اختيار
أسهل الطرق وأخفها ايلا ما وأسرعها ازهاقا وأسهل وجوه قتل الآدمي ضربه بالسيف
في العنق واذا يكسر قتل القمل والبق والبراغيث وسائر الحشرات بالنار لانه من التعذيب
وفي الحديث لا يعذب بالنار الا رب النار قال الجزولي وابن ناجي وهذا ما لم يضطر لكثرتهم فيجوز
حرق ذلك بالنار لان في تنقيتها بغير النار حرجا ومشقة ويجوز نشرها في الشمس قال الإقفهسي
وقتلها بغير النار بالقصص أى القصع والقرق جاز لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن حشرات
الارض تؤذي أحداف قال ما يؤذيكم فلك أذيته قبل أن يؤذيكم وما خلق للاذية فابتدأوه بالاذية
جائز اه شبر ختي (قوله واذا ذبحتم) ما يحل ذبحه من البهائم فأحسنوا الذبحة بالكسر
هتة الذبح وجاء في بعض الروايات فأحسنوا الذبح بفتح الذا ل وكسرها وهو المصدر وهي التي
في أكثر نسخ صحيح مسلم واحسان الذبح في البهائم الرقق بها فلا يصير عابعا بعنف وايضاح الحمل
بأن ياخذ بيده اليسرى جلد حلقها من لحيا الاسفل بالصوف أو غيره حتى يظهر من البشرة
موضع الشفرة ويضجع ما يراد ذبحه على شقة الايسر لانه أمكن للذابح حيث كان يفعل باليمين
أكثر وكان أضبط وهو الذي يفعل بيديه جميعا وأما الاعسر فيضجعهما على الايمن والنية
والتسمية مع الذكرو قطع الحلقوم والودجين ويكون ذلك من المقدم لامن القفا اه شبر ختي
وقوله وأما الاعسر فيضجعهما على الايمن لعلة جرى في ذلك على مذهب مالك والافق قد تقدم
عن شرح م ر أنه يستحب له استنابة غيره ولا يضجعهما على يمينها وقوله وقطع الحلقوم والودجين
ولا يحرم قطع ما زاد لولا بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين دون الحلقوم والمرى
وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه باليمين من خلف وأمام فالتقيام يحل
كما لو أخرج شخص حشوته أى مصارينه أو فخصه في خاصرته حال ذبحه كما قاله البرماوى
وعبارة ع ش على م ر والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبيل بجرمها لانه زيادة
في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة (قوله وليحد) بسكون اللام وضم الياء من أحد
وبفتحها من حد والشفرة بفتح الشين المججمة وقد انضم وهي السكين العريضة وأصل الشفرة
حد السكين وشفرة السيف حده وشفير جهنم حرفها وشفير الوادى طرفه وشفير العين منبت شعر

مكنه لم يمسلم ان الله كتب الاحسان
على كل شئ فاذا قتلتم فأحسنوا القتل
واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد
أحدكم شفرته

الجفن والاحداد واجب في الكالة ومنسوب في غيرها ويندب موارثها عنها في حال احداها
فبكره ان يحدها قبلاتها فقد روى أنه صلى الله عليه وسلم من رجل واضع رجله على صفحة شاة
وهو يحده شفرة وهي تلحظ اليها يصرفها فقال له أتريد أن تغيثا موتان هلا أحددت فمررت قبل
أن تفجعها اه شبر خيتي مع زيادة (قوله ذبيحته) أي مذبحها فقط لا يقال ينبغي أن يكره لانه
حالة الخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بأن هذا حاله يتقرب الى الله بها ومن ثم سن فيها ذكر
الله بخلاف تلك شوبري وهذا ظاهر ان كانت الذبيحة للتقرب كالأضحية (قوله للقبلة) وهو
في الهدى والأضحية أكد برماوى (قوله وأن يقول عند ذبحها) أي وارسال الجارحة
(قوله بسم الله) والا كل بسم الله الرحمن الرحيم وقيل لا يقول الرحمن الرحيم لأن الذبح
فيه تعذيب والرحمن الرحيم لا يناسبه وقيل يأتي به الملائكة في الذبح رحمة للذابحين فنعن بعض
العلماء أن القصاب إذا سمي الله عند الذبح قالت الذبيحة أخ أخ وذلك أنها استطيت الذبح مع
ذكر الله تعالى وتلدت وقال المالكية لا يزيد الذابح الرحمن الرحيم لأن في الذبح
تعذبا وقطعا والرحمن الرحيم اسمان رقيقان ولا قطع مع الرقة ولا عذاب مع الرحمة ولذلك قال
نوح لأصحابه اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم لأن الرحمن
الرحيم من الرحمة وكان في قصة نوح هلال قومته أي هلال من لم يركب فيها والرحمة لا تقتضى
الهلال ويكره تعمد تركها أي البسمة فلو تركها ولو عمدت خلت خلافا للامام أبي حنيفة
لأن الله تعالى أباح لنا ذبايح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم وهم
لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه اسم غير الله
يعنى ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسباق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق
والحالة التي يكون فيها فسقها هي الاهلال لغير الله قال تعالى أوفسقا أهل لغير الله به والاجماع
قام على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم الله عليها ليس بفسق وقال الامام أحمد المراد به الميتة
بدليل قوله تعالى وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم وذلك لانهم كانوا يقولون كلوا مما قتلتم
أي ذكيتم ولاتأكلوا مما قتل الله يعنى الميتة وبسن في الأضحية أن يكره الله تعالى ثلاثا قبل
التسمية وبعدها كذلك وأن يقول اللهم هذا منك واليك فتقبله مني ويأتى ذلك في كل ذبح
هو عبادة اه برماوى (قوله ولا يقل بسم الله واسم محمد) أي لا يجوز ذلك ولا تحرم الذبيحة
حينئذ فان قصد التشريك حرمت الذبيحة فان أراد أن يذبح باسم الله وتبرك باسم محمد فينبغي
أن لا يحرم وان كان مكروها شرح المنهج مع زى ملخصا وعبارة الروض ولا يجوز أن يقول
الذابح أي والصائد كما في أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ورسول الله بالجر
كما في أصله للتشريك فان قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع
محمد اه والحاصل أن الصور ثلاثة ففي صورة الاطلاق يحرم مع حل الذبيحة واذا أراد
التشريك يكفر ويحرم الذبيحة وان أراد تبرك باسم محمد كره مع حل الذبيحة وبخط الزيادة
خارج الحاشية مانصه قال شيخنا أفتى أهل بخارى بتهريم ما يذبح عند لقاء السلطان تقربا
اليه (قوله ويجوز الاصطباذ الخ) والاوز العراقي المعروف بحل اصطباذه واكله ولا عبرة
بما اشتهر على اللسنة من أن له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير رجته فيجوز أن ذلك

قوله أن تغيثا موتان كذا في نسخة
المؤلف وليصر لفظ الحديث اه
معجزة

وليس ذبيحته وأن يوجه للقبلة ذبيحته
وأن يقول غيب ذبيحتها بسم الله وأن
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد لا يهاجمه
التشريك (ويجوز) لمن تحل ذكاته
لغيره (الاصطباذ)

أي أكل المصايد بالشرط الآتي في غير المقدور عليه (بكل جارية من سباع البهائم) كالكلب والقهد في أي موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدركه ميتاً أو في حركة المذبح أما الاصطياد بمعنى اثبات الملك فلا يختص بالجوارح بل يحصل بكل طريق تيسر والجارية كل ما يجرح سمي بذلك لجرحه الطير بظفره أو نايه وقوله (معلقة) بالجرحفة لجارية (و) من (جوارح الطير) كالبارز والصقر لقوله تعالى أحبل لكم الطيبات وما علمتم من (٢٦٠) الجوارح أي صيد ما علمتم (وشرائط تعليلها) أي جارية السباع والطير

الأوز من المباح الذي لا مال له فان وجد به علامة تدل على الملك كخشب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطعة كغيره مما وجد فيه ذلك اه ع ش على م وقوله لقطعة كيف هذا مع أن العراق بعيد وأصحابه غير موجودين عندنا وأيضاً العادة جارية ترجوعه لبلاده تأمل (قوله أي أكل المصايد) هذا لا يناسب قوله لمن تحل ذكره لأنه لا غيره لأن أكل المصايد يجوز مطلقاً حتى لمن لا تحل ذكره إذا كان الصائد غيره فاعمل اللام في قوله لمن تحل بمعنى من تأمل وبعبارة قيل قوله أي أكل المصايد لو أسقط لفظ أكل لكان أولى لأنه ليس في تفسير الاصطياد الذي فسر به المصايد ولو أبقى كلام المصنف على حقيقته وجعل حل الصيد معلوماً من حل الاصطياد لكان أولى وأنسب بل صواباً وما ذكره بعده مبنى على تفسيره المذكور اه (قوله بالشرط الآتي) أي جنس الشرط فينبغي أن يشتمل الشروط الأربعة الآتية في قوله وشرائط تعليلها وقوله في غير المقدور عليه متعلق بجوز وقوله أي جنس الشرط المخ ويمكن أن يراد بالشرط الآتي أن لا يدرك فيه حياة مستقرة المفهوم من قول المصنف الآن يدرك حياة المخ لأنه حينئذ لا يحل الا يذبحه تأمل (قوله سمي بذلك لجرحه الخ) فيه قصور لأنه سمي أن الميت يقتل الجارية حلال ولو من غير جرح وفي المصباح الجارية تطلق على الذكور وغيره مأخوذة من الجرح وهو الكسب لأنها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم أي ما كسبتم (قوله معلقة) كان الأولى تأخيرها على جوارح الطير لأنه شرط فيها أيضاً الآن يقال إن الصفة المتوسطة تعود لما بعدها أيضاً عند الأصوليين (قوله والطير) الأولى اسقاطه لأن هذه الشروط تنهاها لا تشترط في الطير على المعتمد (قوله معلقة) فيه نظر لأنه أخذ معلقة في شرائط التعليم فكان الأولى حذف قوله معلقة لأن التعليم محل الشروط لأنه واحد منها ولا يضر كون معلها مجوسياً (قوله أي أرسلها صاحبها) المراد من هي معه ولو غاصبها فالإضافة لداني ملازمة (قوله مكليين) أي معلمين وهو يكسر اللام اسم فاعل حال من ناء علمت أي حال كونكم مرسلين لها وقال البرماوى أنه بفتح اللام من التكليب وهو الأغراء وفي شرح ابن حجر مكليين أي مؤخرين بالامر منهن بالتهنى ومن لازم هذا أن ينطلق بانطلاقه اه وقوله فهو مكلب أي معلم (قوله لم تأكل) أي ولم تقاقل صاحبها حين أخذ منها (قوله وحشونه) خشونة البطن بكسر الخاء وضمة المعاو اه مختار (قوله أو عقبه) أما إذا أكلت منه بعدما سكن غضبها فلا يضر وبعبارة سم أي لا بعد انصرافها وطول الزمن عرفا اه (قوله وما قررت به كلام المصنف) حيث قال أي جارية السباع والطير الأولى أن يذكرها بعد الشرط الرابع لأن الخلاف جار فيه أيضاً (قوله وهذا هو المعتمد) ضعيف (قوله ترك الأكل) ويشترط أيضاً أن تهيج عند الأغراء وهذا هو المعتمد ففيها أمران ترك الأكل وان تهيج عند الأغراء فان لم تهيج عنده لم يحل المصايد اه برماوى (قوله الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المجتنب نسبة إلى خشنة كجھينة حتى من العرب (قوله فأدركت ذكره) أي فذكرته الخ (قوله مع تفصيل) وهو قوله ومحل ذلك الخ (قوله ولو ظهر بما ذكر من الشروط) ومثل الأكل ما إذا اختل

(أربعة) الأول (أن تكون) الجارية معلقة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استرسلت) أي هاجت كافي الروضة والمجموع لقوله تعالى مكليين قال الشافعي إذا أمرت الكلب فأقتروا ذان بهته فانهى فهو مكلب (و) الثاني (إذا زجرت) أي زجرها صاحبها في ابتداء الامر وبعده (انزجرت) أي وقفت (و) الثالث (إذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أي من لحمه أو نحوه بجلده وحشونه شيئاً قبل قتله أو عقبه وما قررت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الامور في جارية السباع والطير هو مانص عليه الشافعي كما نقله الباقين كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الاصحاب وهذا هو المعتمد وان كان ظاهر كلام المنهاج كل روضة يخالف ذلك حيث خصها بجارية السباع وشرط في جارية الطير ترك الأكل فقط (و) الرابع (أن يتكرر ذلك) أي هذه الامور المعتبرة في التعليم (منها) بحيث يظن تأدب الجارية ولا ينضب ذلك بعد دبل الرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح (فان عدم أحد هذه الشروط) المعتبرة في التعليم (لم يحل) أكل (ما أخذته) أي جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالإجماع كما قاله في المجموع (الأن يدرك حياة) أي يجذف فيه حياة مستقرة (فيذكر) حينئذ فيحل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يئبل الخشني في حديثه وما صدق

بكل من غير المعلم فأدركت ذكره فكل متفق عليه * (تنبيه) * علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم شرط والمرى على الأصح في الزوائد والمجموع وقال فيه يكفي بها وحدها ولو لم يجز الدم على الصحيح المعتمد وقد مرت الإشارة إلى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر بما ذكر من الشروط كونها معلقة ثم أكلت من لحم صيد أو نحوه مما مر

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يحل ذلك الصيد في الاظهر) أى وضر ذلك في تعليمها
فبمستأنف كما يدل على ذلك قوله فان استرسلت الخ ولا بد من هذه الزيادة لصحة المقابلة في كلامه
فيكون اسم الإشارة أى قوله هذا اذا أرسلها الخ راجعاً للضريد في تعليمها الملاحظ في كلامه
وعبارة المنهج ولو علمت ثم أكلت من صيده حرم واستوفت تعليمها اه وتبه بقوله ذلك الصيد على
أنه لا ينقطع التحريم على ما قبله وهو كذلك اه مر (قوله القرث) بفتح الفاء وبالمثلثة أى
الكرشة (قوله وبعض الكلب) أى محل عضه (قوله والاصح أنه لا يعنى عنه) وقيل
يعنى عنه مع الحكم بنجاسته وقوله وأنه يكفى أى والاصح أنه يكفى الخ وقيل يكفى بغسله
وقوله وأنه لا يجب أن يقور أى والاصح أنه لا يجب أن يقور وقيل يجب التقوير والطرح
والحاصل أن في المعض خمسة أوجه أحدها أنه كغيره ثانياً يغسل مرة ثالثاً أنه طاهر رابعها
معقوف عنه مع نجاسته خامسها وجوب تقويره (قوله في الركن الثالث) أى بعضه وبعضه
الآخر تقدم وهو الجارحة ونسبته ثالثاً باعتبار تفصيل الاركان وان كانت الاثنتان
عند اجمال الاركان (قوله كحدد حديد) بالاضافة وهى على معنى من سمي بذلك لان الحد
لغة المنع وهو يمنع من وصول السلاح الى البدن ومثله فحساس وانما قال كحدد لانه لا بد منه
والالفهم اجزاء الحديد لا يتحد بدو كس كذلك ومما له حد الجحار فيحل الذبح به لانه ليس بسن
ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان له حد وذبح به لا على وجه الخلق كافي ع ش على م ونصه
ويبنى أن من المحدد ما لو ذبح بحيث يؤثر مروره على خلق فهو العصفور كائن السكين فيه
فيحل المذبح به (قوله الابالسن) دخل في المستثنى منه ان لم يكن اذا كان محدداً فيحل الذبح به
وان حرم من جهة تنجيسه سم زى (قوله ما أنهر الدم) أى ما أسال أى مذبح ما أنهر الخ
لانه الذى يؤكل شبه الاسالة بالانهار واستعار الانهار للاسالة واشتق من الانهار أنهر بمعنى أسال
فيكون استعاره تقتصر بحجة تبعية وكلمة ما موصولة مبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والفاء
في جواب الشرط أو المعنى فكلوا مذبحه ولا يقتدر في الأول (قوله وذكر اسم الله عليه)
أى المنهر المفهوم من أنهر وتسمك به من اشترط التسمية كالك وأبى حنيفة ومذهب الشافعى
أن التسمية سنة وعبارته شرح م وأن يقول بسم الله وحده عند الفعل من ذبح أو إرسال
مهم أو جارحة للاتباع ويكره تعدد تر كها فلو تركها ولو عمداً حل لان الله تعالى أباح ذبائح
أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعنى ما ذبح للأصنام بدليل
قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التى يكون فيها
فسقهاى الاهلال لغير الله قال تعالى أوفى فأهل لغير الله به والاجماع غامض على أن كل من أكل
ذبيحة مسلم لم يسم على الله ليس يفسق اه بحر وفها (قوله ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما
خير ليس وهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه أى ليس المنهر السن والانهيار الاسالة
شبه خروج الدم بجري الماء في النهر اه شرح التوضيح بحروفه (قوله عن ذلك) أى عن وجه
استثناء ذلك كما أشار اليه بقوله أما السن الخ أى أحدثكم عن ذلك في زمن قريب من زمن
التكليم ثم أخبرهم بقوله أما السن الخ (قوله وأما الظفر) هذا يقتضى أن الظفر ليس من

لم يحل ذلك الصيد في الاظهر هذا اذا
أرسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها
فقتلت وأكلت لم يقدح ذلك في تعليمها
ولا أثر للعق الدم لانه لا يقصد للصائد
فصار كتناوله القرث وبعض الكلب
من الصيد نجس كغيره مما ينجسه
الكلب والاصح أنه لا يعنى عنه وأنه
يكفى غسله سبعاً يوماً وتراب في أحداها
كغيره وأنه لا يجب أن يقور المعض
ويطرح لانه لم يرد ولو تعاملت الجارحة
على صيد تقتله بنقلها أو نحوه كعضها
وصدمها ولم تجرب حمله حل في الاظهر
لعموم قوله تعالى فيكلوا مما أيسكن
عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو
الأنه فقال (وتجوزا ذلك كاه بكل
ما يجرح) كحدد حديد وقصب وحجر
ورصاص وذهب وفضة لانه أسرع
في ازهاق الروح (الابالسن والظفر)
وباقى العظام متصلاً كان أو منفصلاً
من آدمى أو غيره بخبر الصحيحين ما أنهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك
أما السن فعظم وأما الظفر

فندى الحبشة وألحق بذلك باقى العظام والنهى عن الذبح بالعظام قيل تعبدى وبه قال ابن الصلاح ومال اليه ابن عبد السلام وقال
 النووى فى شرح مسلم معناه لا تذبحوا بها فانها تنجس بالدم وقد نهيتم عن نجسها فى الاستنجاء لكونها طعام اخوانكم من الجن ومعنى
 قوله وأما الظفر فدى الحبشة أنهم كفار وقد نهيتم عن التشبه بهم نعم ما نقلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال كما علم مما مر وخرج
 بمعدن ما لو قتل بثقل كبندقة وسوط وسهم بلا فصل ولاحد أو سهم وبندقة أو الخنق ومات بأحبولة منصوبة كذلك أو أصابه سهم فوقه
 على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة (٢٦٢) ومات حرم الصيد فى جميع هذه المسائل أما فى القتل بالثقل فلا تنجس موقوفة

العظم وهو مخالف لما ظهر قول الشارح باقى العظام عش على مر وقوله الحبشة أى السودان
 (قوله تعبدى) والتعبدى أكثر توابع من معقول المعنى لما فيه من امثال أهر الله مع عدم
 العلم بعلمته (قوله لكونها طعام اخوانكم) يرد عليه ما قالوا من حل التذكية بالظفر اذا كان
 محتدا وهو طعام الانس وهم أفضل من الجن وان نجس فليطلب فرق واضح على هذا التعليل
 أما على القول بالتعبدى القائل به ابن الصلاح ومال اليه ابن عبد السلام فلا يراد اه لكاتبه
 اج ويفرق بين العظم والظفر المحدد لانه يمكن فصله بخلاف العظم فانه يرى نجاسته (قوله
 كبندقة) وأفتى ابن عبد السلام بحرمه الرى بالبندق وبه صرح فى النسخة ولكن أفتى النووى
 بجوازها وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كاللاوزقان مات كالعصافير حرم
 ولو أصابه البندقة فذبحته بقوتها أو وقطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المنعقد اه غزى
 وهذا كله بالنسبة لحل الرى وأما بالنسبة لحل الرى الذى هو الصيد فانه حرام مطلقا والكلام
 فى بندق الطين أيا الرصاص فيحرم مطلقا لما فيه من التعذيب بالنار نعم ان علم حاذق أنه انما يصيب
 نحو جناح كبيرة فينبه فقط احتل الحل ومثل الطين ما لو كان رصاصا من غير نار اه سل بحر وقفه
 (قوله بأحبولة) بفتح الهمة وهو الشرك المعروف (قوله ثم سقط منه) احتزبه عما اذا لم يسقط
 منه ولكن تدرج من جنب الى جنب فانه يحل بلا خلاف وقال سم أما لو لم يسقط فانه يحل
 (قوله وما بعدهما) وهو الساقط من الجبل بعد اصابة السهم له (قوله بشيئين) الاولى بشيئين
 بالفاء لاجل أما (قوله لاهل ملتهم) لم يقل منا كتحته لاشارة الى أن هذا الباب أوسع من باب
 التسكاح فان غير الاسرائيلى الذى لم يعلم دخول اول آياته فى دينه قبل نسخه لا تحل منا كتحته
 ولكن تحل ذبيحته لانه تحل منا كتحته أهل دينه فى الجملة أى فيما اذا علم دخول اول الآيات فى ذلك
 الذين قبل نسخه (قوله ولا وثى) ولا امر تذبحه لمحل منا كتحته م (قوله فى ذبح) أى بالآلة
 واحدة أو جارحة واحدة بخلاف ما يأتى فان كلاله (قوله أو جهل ذلك) أى المعية والترتيب
 (قوله فهلك بهما) راجع لجميع ما قبله فقوله فى مسئلة العكس هذا معلوم فلا حاجة اليه
 (قوله ويحل ذبح وصيد صغير) أى مذبوحه والافه ولا يضابط بحل ولا حرمة وكذا يقال
 فى قوله لا تنى لكن مع الكراهة لكن التعليل قد يقتضى ان المراد كراهة الفعل الآن يقال
 المراد من التعليل أنه يكره مذبح المذكورين لانه يحتمل أنه قد أخطأ المذبح فقاتل رشدى
 (قوله وكذا صغير غير ميمز) أى مطبق للذبح بأن يكون له قدرة عليه كفى م (قوله لان لهم
 قصدا الخ) منه يؤخذ عدم حل ذبح النائم اه شرح م ومثل ذبحهم صيدهم بسهم أو كلب
 فيحل كما فى المجموع (قوله وتكره ذكاة الاعى) ظاهره ولولده بصير على المذبح لكن مقتضى
 التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه أنه قد يخطئ فى الجملة (قوله لذلك) أى خوفا من

فانها ما قبل بجبر أو نحوه مما لاحظه
 وأما موته بالسهم والبندقة وما بعدهما
 بشيئين ميمز ومحرم فقلب المحرم
 لانه الاصل فى الميتات وأما المنخقة
 بالاحبولة فلقوله تعالى والمنخقة ثم
 شرع فى الركن الرابع وهو الذابح
 فقال (وتحل ذكاة) وصيد (كل مسلم)
 ومسلمة (وكتاني) وكناية تحل
 منا كتحته لاهل ملتهم قال تعالى وطعام
 الذين آمنوا الكتاب حل لكم وطعامكم
 حل لهم وقال ابن عباس انما أحلت
 ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم
 آمنوا بالتوراة والانجيل رواه الحاكم
 وصححه ولا أثر للرق فى الذابح فحل
 ذكاة أمة كناية وان حرم منا كتحتهما
 لعموم الآية المذكورة ولا تحل ذكاة
 مجوسى ولا وثى ولا غيرهما عملا كتاب
 له ولو شارك من لا تحل منا كتحته مسلما
 فى ذبح أو اصطاد حرم المذبوح والمصاد
 تغليب التحريم ولو أرسل المسلم والمجوسى
 كليين أو سهمين على صيد فان سبق آلة
 المسلم آلة المجوسى فى صورة السهمين
 أو كلب المسلم كلب المجوسى فى صورة
 الكليين فقتل الصيد أو لم يقتله بل أنهاه
 الى حركة مذبوح حل ولو انعكس
 ما ذكر أو حراه معا وحصل الهلاك بهما
 أو جهل ذلك أو حراه مرتبا ولكن
 لم يذفقه الا حل فهلك بهما حرم الصيد
 فى مسئلة العكس وما عطف عليها تغريبا
 للتصريح * (فائدة) * قال النووى

فى شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة فى اشتراط الذبح ونهاى الدم تمييز حلال اللحم والنسج من حرامهما وتبيين عدوله
 على تحريم الميتة لبقاء دمه او يحل ذبح وصيد صغير مسلم أو كلبى تميز لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة منه ان كان مسلما
 فاندرج تحت الادلة كالبالغ وكذا صغير غير ميمز ومجنون وسكران تحل ذبيحتهم فى الاظهر لان لهم قصدا واردة فى الجملة لكن مع
 الكراهة كما نص عليه فى الامم خوفا من عدولهم عن محل الذبح وتكره ذكاة الاعى لذلك

ويحرم صيده برى وكلب وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد واما صيد الصغير غير المميز والمجنون والسكران
فمقتضى عبارة المتهلج أنه حلال وهو ما قاله في المجموع انه المذهب (٢٦٣) وقيل لا يصح لعدم القصد وليس بشئ انتهى

(ذكاة الجنين) حاصلة (بذكاة أمه)
فلو وجد جنين ميتا أو عيشه عيش
مذبوح سواء أشعر أم لا في بطن مذكاة
سواء كانت ذكاتها بذبحها أو إرسال
سم أو سحقها عليه لحديث ذكاة
الجنين ذكاة أمه أى ذكاتها التى
أحلتها أحلتها تعالىها ولانه جزء من
أجزائها وذكاتها ذكاة لجميع أجزائها
ولانه لو لم يحل ذكاة أمه لحرم ذكاتها
مع ظهور الحمل كالاتقتل الحامل قودا
أما اذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال
(الآن يوجد حيا) حياة مستقرة وأمكنه
ذكاته (فبذبحه) وجوبا فلا يحل
بذكاة أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح
أمه فلو اضطرب في البطن بعد ذبح أمه
فما ناطو يلا ثم سكن لم يحل قاله الشيخ
أبو محمد في الفروق وأقره الشيخان قال
الأذرى والظاهر أن مراد الأصحاب
إذا ماتت بذكاة أمه فلو مات قبل ذكاتها
كان ميتة لا محالة لأن ذكاة الام لم تؤثر
فيه والحديث يشير إليه انتهى وعلى
هذا لو خرج رأسه ميتا ثم ذبحت أمه قبل
انفصاله لم يحل وقال البلقيني ومجمل
الحل ما اذا لم يوجد سبب يحال عليه
موته فلو ضرب حاملا على بطنها وكان
الجنين متحركا فسكن حين ذبحت أمه
فوجد ميتا لم يقل ولو خرج رأسه وفيه
حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج
لأن خروج بعضه كعدم خروجه
في الغرة ونحوها فيحل إذا مات عقب
خروجه بذكاة أمه وإن صار مخرج
رأسه مقدورا عليه ولو لم تخطط المضغة
لم تحل بناء على عدم وجوب الغرة فيها
وعدم ثبوت الاستيلاد لو كانت من

عدوله عن محل الذبح (قوله ويحرم صيده) أما صيده السمك فيصح ان قلت لو أحس البصير
بصيد في ظلة أو من وراء شجرة أو نحوهما فرماه حل بالاجماع ما الفرق بينه وبين الاعى قلت
يفرق بينهما بأن هذا مبصر بالقوة فلا يعتد عرفا ربه عبثا بخلاف الاعى شرح مر * (فرع) *
قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي
المسلم ثم الكلبى ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز معنى الآخرين اه
صل وقوله ثم المجنون الخ قال الطبري ينبغي أن يحمله ما لم يصرف في كائنه لا يحس ولا يدرك
والا كما لا يتم ولا فرق في القسمين بين المعتدى وغيره وكذا يقال في المقضى عليه اه (قوله
وذكاة الجنين) انفراد أو تعدد وليس علاقة ولا مضغة وكذا جنين في جوف هذا الجنين قل أى
ان تصدق فلا بد أن تظهر فيه صورة الحيوان ولا يعتبر فيه نفخ الروح كما قاله مر آخر وخالف
البلقيني وقال يعتبر نفخ الروح فيه والا لم يحل وهو المعتقد (قوله سواء أشعر) أى وجد له شعر
(قوله لحديث) الأولى أن يقول حل لحديث الخ ليكون جوابا للو (قوله ذكاة الجنين)
خير مقدم كما يشير إليه قول الشارح أى ذكاتها الخ وقال مد قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه
الرواية المشهورة برفع ذكاة أى الثانية وبعض الناس ينصبها ويجعلها بالنصب دليلا لا يجاب
أبى حنيفة ذبحه فانه لا يحل عنده الا بذبحه ويقول تقديره كذكاة أمه حدثت الكاف فاتنصب
وهذا ليس بظاهر لأن الرواية المعروفة بالرفع على أن ذكاة الجنين خير مقدم وذكاة أمه مبتدأ
مؤخر والتقدير ذكاة أم الجنين ذكاة له لأن الخبر ما حصلت به الفائدة وأما رواية النصب على
تقدير صحتها فتقديرها ذكاة الجنين حاصلة وقت ذكاة أمه قال قل ويجوز في ذكاة أمه
أن يكون منصوبا على نزع النافض وهو الباء الموحدة عندنا والكاف عند أبى حنيفة فلا يحل
عنده الا بذبحه كما ته اه قال النووي وأما قولهم كذكاة أمه فلا يصح عند النحويين بل هو لحن
لأن النصب باسقاط النافض في مواضع معروفة عند الكوفيين بشرط ليس موجودا هنا اه
تهذيب الاسماء واللغات للنوى واعلم أن الرابع أن الحيوان اذا لم تنفخ فيه الروح والمضغة
والعلقة لا يحل أكلها وهذا هو المعتقد من خلاف طويل كما قاله الشيخين ولو حلت ما كولة
بغير ما كول امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تضع زى (قوله ولا بد أن يسكن) يراجع
لاصل المسئلة (قوله فلو اضطرب) أى تحرك (قوله لا محالة) أى قطعاً (قوله لم يجب ذبحه
حتى يخرج) عبارة شرح مر وان خرج بعد ذبح أمه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها
زما ناطو يلا ثم سكن لم يحل أو سكن عقبه حل كذا ذكره أبو محمد أى الجوى وهو المعتقد وعليه
لو أخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج اه كلامه ومثله في المرض وشرحه
وبه يعلم أن تضعيف قل لكلام الشارح غير سليم قال الشورى وضابط حل الجنين أن ينسب
موته الى تذكاة أمه ولو احتمل الأبان يموت بذكاة أمه عيشه بعد التذكاة عيش مذبوح
ثم يموت أو يشك هل مات بالتذكاة أو لا لانه سبب في حلها والاصل عدم المنافع اه فخرج
ما لو تحققت موته قبل تذكاة أمه ما أخرج رأسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت وما اضطرب
في بطنها بعد تذكاة أمه ما ناطو يلا أو تحرك فحرق كاشد أمه سكن ثم ذكيت (قوله إذا مات
عقب خروجه) أى وكان ذبح أمه بعد خروجه رأسه (قوله وما قطع من حي فهو ميت)

أدعى ولو كان للذكاة عضو أشل حل كسائر أجزائها (وما قطع من حي فهو ميت) أى فهو ميتة طهارة ونجاسة قلبه وما قطع من
حي فهو ميت ورواه الحاكم وصححه فجاء البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها

(الاشعور) الساقطة من الماء كقول وأصوافه وأوباره (المتشعب في المفارش والملابس وغيرها) من سائر أنواع الانتفاعات فظاهرة قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين ونحو ذلك كقول نحو شعر غيره فخص ومنه نحو شعر عضو أبيض من مأكل لأن العضو صار غير مأكل * (تمة) * (٢٦٤) تتعلق بالصيد لو أرسل كلبا وسهما فأزمنه الكلب ثم ذبحه السهم

حل وإن أذنه السهم ثم قله الكلب حرم ولو أخبره فاسق أو كاذب أنه ذبح هذه الشاة مثلا حل أكلها لأنه من أهل الذبح فإن كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الحيوان هل هو مسلم أو مجوسي لم يحل أكله للشك في الذبح المبيع والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أغلب كما في بلاد الإسلام فينبغي أن يحل وفي معنى المجوس كل من لم يحل ذبيحته

* (فصل في الاطعمة) *

جمع طعام أي بيان ما يحل أكله وشربه منها وما يحرم إذ معرفة أحكامها من المهمات لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم تب من حرام فالنار أولى به والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما الآية وقوله تعالى فيحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (وكل حيوان) لأنص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع لا خاص ولا عام بتحريم ولا تحليل ولا ورد فيه أمر بقتله ولا بعده (استطابته العرب) وهم أهل يسار أي نزوة وجصب وأهل طباع سليمة سواء كانوا سكان بلاد أو قري في حال رخاوة (فهو حلال الإما) أي حيوان (ورد الشرع بتحريمه) كما سيأتي فلا يرجع فيه لاستطابتهم (وكل حيوان استخبطته العرب) أي عدوه خبيثا (فهو حرام الإما) أي حيوان (ورد الشرع بإباحته) كما سيأتي فلا يكون حراما لأن الله تعالى أناط الحل بالطيب والتحريم بالخبيث وعلم بالعقل أنه لم يرد ما يستطبه ويستخبطه كل العالم لاستخالة اجتماعهم على ذلك عادة لاختلاف طبائعهم فعيّن أن يكون (مادب

أنت خبير بأن محل هذا كتاب الطهارة فذكره هنا استطراد (قوله وأوباره) وكذا ريشه وإن وجد شيء من ذلك ملق على المزابل أو في الكيمان نظرا للأصل فيما اه قل (قوله أثانا) وهي أمتعة البيت والمتاع أعم (قوله تتعلق بالصيد) الأولى حذفه لأنه يتعلق بالذبح أيضا (قوله حرم) لأنه بازمان السهم له صار مقدورا عليه فلا يحل إلا بالذبح

* (فصل في الاطعمة) *

بمعنى المطعوم أي وما يتبع ذلك كاطعام المضطر واعتراض بأن المتن لم يبين حكم الاطعمة وإنما بين ما يحل من الحيوان وما لا يحل ويجاب بأن مراده بالاطعمة هي الحيوانات وسماها أطعمة باعتبار ما يؤكل أو أنه غلب الاطعمة على الحيوان وسعى في الفصل كله أطعمة مع أن بعضه أطعمة وهو قوله أن يأكل من الميتة المحترمة الخ (قوله وشربه) لم يبين المصنف في هذا الفصل ما يحل شربه وما يحرم فالأولى حذفه (قوله لأنص فيه) كان الأولى حذفه لأنه يضييع الاستثناء بذلك الآن يقال أنه يكون استثناء منقطع بحيث استثنى ما فيه نص مما لأنص فيه (قوله استطابته) أي عدوه طبيا أي ألقته نفوسهم ورغبت فيه وأحبته (قوله نزوة) بفتح المثلثة أي كثرة مال وغنى وقوله وجصب بكسر الجاء المججمة بوزن حل أي ثماء وبركة وهو ضد الجلب بفتح الجيم وسكون الدال المهملة (قوله الإما وورد الشرع بتحريمه) هذا الاستثناء لا يظهر بعد تقييد الحيوان بقوله لأنص فيه الخ الآن يقال أنه استثناء بالنظر لكلام المتن مع قطع النظر عن القيد (قوله أي حيوان) الصواب حيوانا لأنه بيان لما هو في محل نصب لأن الاستثناء من كلام تام موجب وكذا يقال فيما بعده ويمكن الجواب عن المؤاب بأن يكون قوله أي حيوان منصوبا جاء على لغة ربيعة لأنهم يسمون المنصوب بصورة المرفوع أو أن قول المصنف فهو حلال متضمن للنفي أي لا يحرم فلا اعتراض أو أنه ماض على لغة قبلية وهي رفع المستثنى إذا كان من كلام تام موجب على حذفه تعالى فشرى وامنه الأقل منهم على قراءته مرفوعا (قوله وكل حيوان) أي لأنص فيه الخ آخر ما تقدم (قوله أناط الحل) أي علق الحل على لسان نبيه أي في قوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله وعلم بالعقل أنه) الضمير راجع لله وقوله لم يرد أي بالطيبات والخبائث في قوله ويحل لهم الطيبات أي الطيبات عند بعض الناس وهم العرب لا كل الناس لاستخالة اتفاق طبائع الناس على استطابة حيوان أو استخباته ولا يصح أن يكون الضمير راجعا للمصنف لأن هذا الحكم مستفاد من صريح المتن لأن العقل لأنه انما ذكر العرب (قوله لاستخالة اجتماعهم على ذلك) فيه أن هذا المراد لا يتوهم من كلام المصنف حتى يتعرض لنفيه لأنه انما عبر بالعرب لا بالناس الذي هو محل التوهم فلعل هذه العبارة سرت لهم من كلام غيره وهذا على كون الضمير في أنه راجعا للمصنف وأما إذا كان راجعا لله وهو الظاهر فلا إشكال ويكون مراده تميم الاستدلال بالآية أعني ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث أي لم يرد الله بالطيبات والخبائث في الآية المذكورة ما يستطبه ويستحل كل العالم بل بعض العالم وهم العرب (قوله لاختلاف طبائعهم) علة للاستخالة (قوله بذلك) أي بما ذكر من الاستطابة والاستخبات (قوله

المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لأنهم أولى الامم اذ هم الخاطبون أولا ولا لغير الدين عربي

وحرج باهل يسار المحتاجون ويسلمية اجلاف البوادي الذين ياكلون ما دبت ودريج من غير تميز فلا عبرة بهم وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها * (تنبيه) * قضية كلام المصنف انه لا بد من اخبار جمع منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الزركشي الاكتفاء بخبر عدلين ويرجع في كل زمان الى العرب الموجودين فيه فان استطاعته لخال وان استخفته غرام والمراد به ما لم يسبق فيه كلام العرب الذين كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم فن بعدهم فان ذلك قد عرف حاله واستقر (٢٦٥) امره فان اختلفوا في استطاعته اتبع الاكثر

فان استروا فقر يش لانهم قطب العرب فان اختلفت ولا ترجح أو شكوا أولم نجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيز ان شهابه صورة أو طبعاً أو طعماً فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه لخال لا ية فل لا جد فيما أوحى الى محرم ولا يعتد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعنا فاعقدا ظاهراً لا ية المقتضية للعل أولى من استصحاب الشرائع السالفة وان جهل اسم حيوان سئل العرب عن ذلك الحيوان وعمل بتسميته لهم لا هو لخال أو حرام لان المرجح في ذلك الى الاسم وهم أهل اللسان وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به من الحيوان في الصورة أو الطبع أو الطعم في العلم فان تساوى الشبهان أو فقد ما يشبهه حل على الاصح في الروضة والجموع فما ورد النص بتعريفه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود ولتولده بين حلال وحرام فانه متردد بين فرس وحمار أهلي فان كان الذكر فرساً فهو شديد الشبه بالحمار وحماراً كان شديد الشبه بالفرس فان قلديت فرس وحمار وحشي أو بين فرس وبقر حل بلا خلاف والحمار والاهلي للنهي عنه في خبر الصعيين وكنيته أبو زياد وكنية الاخي أم محمود (ويحرم من السباع) كل (ماله ناب قوي بعد ذويه) أي بسطو به على غيره من الحيوان كاسد ذكره ابن خالويه خمساً اسم وزاد على بن جعفر عليه مائة وثلاثين اسماً وبقر بفتح النون وكسر الميم وهو

مادب) أي عاش وقوله ودريج أي مات ع ش ومثله في المصباح (قوله فان اختلفوا) مقابل لحذوف أي ما تقدم ان اتفقوا (قوله قطب العرب) أي أصلهم أي أو فضلهم (قوله فان اختلفت) أي قرئ (قوله أو طبعاً) أي من كونه بعد ونباهة لوطقمره أولاً والمراد بالطبع السحبة والجبله التي خلق عليها فان لم يوجد الاصفة من ذلك عمل بها فان تعارضت هذه الثلاثة قدم الطبع فالصورة (قوله أو طبعاً) بفتح الطاء المهمة قال في المصباح الطعم بالفتح ما يؤدى به الذوق فيقال طعمه حلو أو حامض وتغير طعمه اذا خرج عن وصفه الخلق (قوله وان جهل اسم حيوان) أي من كونه حلالاً أو حراماً بدليل ما بعده ووجه غيرة هذا لما قبله أن الأقل المعروف الاسم لكن مجهول الحكم وماه بالجمول والاسم والحكم ف يرجع لتسميته فان سمى باسم حيوان حلال حل والاحرام اه (قوله حلال) أي أحلال أو أحرام (قوله وهم أهل اللسان) فيه أن أهل اللغة انما يتكلمون على الالتقاط اللغوية لا على الاسماء الشرعية من حل أو حرمة لان هذا لا يعرف الا من الشرع (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي فهو يشبه أمه على كل حال (قوله والحمار الاهلي) معطوف على البغل (قوله من السباع) بيان لما تقدم عليها وكان الأولى ضم الحرام كله جنب بعضه والحلال كذلك (قوله كل ماله ناب) فيه تغيير اعراب المتن المحلى وأجازه بعضهم (قوله كاسد) روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما يقول الاسدي زبيرة قالوا الله ورسوله أعلم قال انه يقول اللهم لا تسلطني على أحد من أهل المعروف اه دميري وحكي أن ابراهيم بن أدهم كان في سفره ومعه رقيقة فخرج عليهم الاسد فقال لهم قولوا اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام واجنابك كنفك الذي لا يرام وارحنا بقدرتك علينا لانك وأنت رجاؤنا يا الله ثلاثاً قال فوكني الاسد هاربا اه (قوله مائة وثلاثين اسماً) فمن أشهرها أسامة وحبيدة والضرم والضيغم والغضنفر والقسورة واللبث ومن كناه أبو الايطال وأبو خفص قال الدميري وأندأ نابه لانه أشرف الحيوانات المتوحشة ومنزلته منها منزلة الملك (قوله بفتح النون وكسر الميم) ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهو ضرب من السباع فيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه منقطع الجمل فقط اسوداء وهو صنفان عظيم الجشمة صغير الذنب والعكس وكه ذو قهر وقوة وسطوة وإذا مرض أو أكل الفأر فيزول مرضه وقيل ان أنثى لا تضع ولدها الا مطلقاً بحية وهي تعيش وتنشئ الا أنها لا تقتل وفيه ألغاز الصلاح اله قدى بقوله

هات قل لي ما اسم شيء * حيوان فيه شر
ان تصفه فخلو * لكن الثلاث من

اه ميوطي وقوله ان تصفه بأن تغلب التون تاء تقول تمر وثلاثه مر وهما الميم والراء (قوله ورائحة فيه) أي فيه (قوله الى فريسة) أي مفروسة أي مصادة اصطادها (قوله والاخرى يقطي) أي يجسب الظاهر من حاله والافهوناً ثم حقيقة نو ما كاملاً لكن جعل الله له قوة على فتح اجدى عينيه وتغميض الاخرى ليري من يتر عليه أنه متيقظ قال الشاعر

حيوان معروف أخبث من الاسد (٢٦٧ ح ع) سمي بذلك لتخذه واختلاف لون جسده يقال تمر فلان أي تسكر وتغير لونه لا يوجد غالباً الاغصان مجباً بنفسه اذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فيه طيبة وذئب بالهمز وعنده حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة ومن طبعه أنه لا يعود الى فريسة شبع منها و يشام باحدى عينيه والاخرى يقطي حتى تكفي العين النائمة من النوم ثم يفتحها وي نام بالاخرى ليحرس بالقطي ويستريح بالنائمة

ينام باحدى مقلبه ويتقى * بأخرى المنايا فهو يقطن نائم
لأن قلبه ينام فهو كاهل الكهف كانت أعينهم مفتوحة وتحسبهم أيقاظا وهم رقود (قوله
ودب) وكنيته أبو جهينة وهو يحب العزلة فإذا جاء الشتاء دخل غاره الذي اتخذوه ولا يخرج
حتى يطيب الهواء وإذا جاع يتصيديه ورجليه فيندفع بذلك الجوع ويخرج في الربيع
أسمن ما يكون والمذكر يسافد أي يبطأ أثناء مضجعة على الأرض واستدة شهوة أثناء ندهو
الآدمي إلى وطنها اه ديمري (قوله والليل) ذكر القزوين أن فرج القيلة تحت أبطها
فإذا كانت وقت الضراب ارتفع وبرز حتى يتمكن من اتيانها والعزبة بعضهم في الليل بقوله
ما سمع شئ تركيبه في ثلاث ^{أي شئ تركيبه في ثلاث} وهو ذو أربع تعالى الإله
حيوان والقلب منه نبات * لم يكن عند جوعه ^{أي لم يكن عند جوعه} نزعاه
فيل تصفحه ولكن إذا ما * عكسوه يصير في ثلاثة ^{أي عكسوه يصير في ثلاثة} لانه الثلث الآخر
فأجاب بعضهم بأن قلب قبل ليف اه وقوله القزوين بضم القاف وسكون الزاي وكسر الواو
نسبة إلى قزوين قاله في اللب (قوله ويدمر) هو بالتشديد في السن وبالتخفيف في البنيان
ونظم ذلك بعضهم بقوله

وعمر بالتشديد في السن قد أنى * كما أن في البنيان تحقيقه وجب

قال تعالى انما يعمر مساجد الله (قوله وقرد) فيصرم أكله ويجوز به اه ديمري (قوله
ويتناول الشئ بيده) وقد أهدى ملك النوبة إلى المتوكل قردا خياطا وأخرصا ثقا وأهل البن
يعلمون القرد القيام بجوانحهم وحفظ دكا كينهم وقد مسح الله الذين اعتدوا في السبت من بني
اسرائيل قردة كما أخبرني كتابه العزيز واختلف العلماء في المسوخ هل يعقب أو لا على قولين
والجمهور على الثاني روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن القردة
والخنازير هل هي مما مسح فقال إن الله لم يهلك قوماً ويعذب قوماً فيجعل لهم نسلًا وإن القردة
والخنازير كانوا قبل ذلك اه وفي عجائب المخلوقات من تصبح بوجه قرد عشرة أيام أنه السرور
ولا يكاد يحزن واتسع رزقه وأحبته النساء حباً شديداً وأحبته منه اه من مختصر حياة
الحيوان للسيوطي ونقل الشيخان عن القاضي حسين أنه قال لو علم قردا النزول إلى الدار
وأخراج المتاع ثم نقب وأرسل القرد فأخرج المتاع ينسج أن لا يقطع لأن الحيوان اختيارا
ونقل البغوي في باب حد الزنا أن المرأة لو مكنته من نفسها ففعلها ما على وإطى البهيمة فتعزز
في الأصم وتحد في قول وتقتل في قول والقردة تلد في البطن الواحد عشرة وأثنى عشر اه
دميري (قوله ومن ذى الناب الكلب) انظر فصل هذا (قوله إلى عواء أبناء جنسه)
وهو بضم العين المهملة قال في المختار عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى بالكسر عواء
بالضم والمد اه قال الدميري وصياحه كصياح الصبيان يأكل ما يصيده من طير أو غيره وتحفاه
الدجاج أكثر من الثعلب لانه إذا مرت تحتها وهي على جدار أو شجر سقطت وخواصه إذا كانت
أسنانه يبيت كانت الخصومة بين أهله ولحمه ينفع الجنون والصرع العارض وإذا علق عينه
اليمنى على أحد أمن من النظرة اه (قوله والهزة الخ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما حل نوح في السفينة من كل زوجين اثنين قال أصحابه كيف نطمئن أو نطمئن أو شئنا ومعنا

ودب بضم الدال المهملة وفي وكنيته
أبو العباس والليل المذكور في القرآن
كنيته ذلك واسمه محمود وهو صاحب
حقه ولسانه مقابول ولولا ذلك لتكلم
ويخاف من الهزة خوفا شديدا وفيه
من الفهم ما يقبل به التأديب والتعلم
ويعمر أي يعيش كثيرا والهزة تعظمه لما
استقل عليه من الخصال الحمودة وقرد
وهو حيوان ذكي سريع الفهم يشبه
الإنسان في غالب حاله فانه يضحك
ويضرب ويتناول الشئ بيده ويأكل
بالناس ومن ذى الناب الكلب والخنزير
والقرد وابن آوى بالمد بعد الهزة وهو
فوق الثعلب ودون الكلب طويل
المخالب فيه شبه من الذئب وشبهه من
الثعلب ويحى بذلك لانه يأوى إلى عواء
أبناء جنسه ولا يعوى إلا بلا ذبا
استوحش

الاسد فسلط الله عليه الحى وكانت أول حى نزلت بالارض فهو لا يزال محموا ثم شكوا القارة
 فقالوا القوي سقة تفسد علينا طماننا ومتاعنا فأوحى الله تعالى الى الاسد ففعل ما نرى من
 الهزة فخافت القارة منها اه ديمري (قوله ولو وحشية) وهى المعروفة بالنس وقيل غيره
 فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بيمين مضمومة ففاف ساكنة فهى مكسورة فضاء
 مجة أو بكسر الميم وفتح الراء يقال له الدلق بضم ففتح وهو دويبة أصغر من الفأر كحلاء اللون
 طويلة الظهر تنسل الحمار وتقرض النبات قل (قوله وما ورد فيه النص بالحل) كلام
 مستأنف (قوله الانعام) سميت نعم الانعومة وطئها اذا امتحت حتى لا يسمع لأقدامها وقع
 أو لعموم النعمة فيها الكثرة الاتباع بها من در ونسل وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله
 وهى الابل) من خواصها أنها من الاحرار فلا ينزوعلى أمتة ولا على أخته حتى أن بعض العرب
 سترأفة شوب ثم أرسل عليها ولدا فلما عرف ذلك عمد الى احليله فأكاه ثم حقد على صاحبه فقتله
 وليس له مزاراة ولذلك كثر صبره ومن خواص نعمه أنه متى وضع فى موضع هربت منه الحيات
 وسنانه يدق ويطلق به البواسير فيسكن وجعه والمضضة بلبنها تنفع الاسنان المأكولة ويزيل
 صفرة الوجه أكل وطلاء قال ابن سينا بغيره يقطع الرعاف اذا استشق به ويزيل أثر الجذري
 وأكل لحمه يزيد فى الباه وفى الانعاط وبوله اذا شربه السكران أفاق من ساعته وقراده اذا ربط
 على كم العاشق فيزول عشقه اه (قوله والبقرة) اسم جنس يشمل الذكر والانثى والمهاة للوحدة
 والجمع بقرات وهى ضأن البقر وكل حيوان أأنه أرق صوتا من ذكوره الالبقر فان
 منها الجواميس وهى ضأن البقر وكل حيوان أأنه أرق صوتا من ذكوره الالبقر فان
 الانثى أضخم وأجهر صوتا وهى تتولى وتتلقى تحت الذكر لصلابة ذكره لاسيما اذا أخطأ الجهرى
 اه واذا اشتاقت أأنه الى الذكر نفرت وأتعبت الرعاء وقال المسعودى رأيت بالري بقرات برك
 كما تبرك الابل وليس لجنس البقر ثيابا عليها فهى تقطع الخشيش بالسفل اه ديمري (قوله
 والغنم) وهى على ضربين ضأنسة وماعزة والضأن أفضل من الماعز صرح بذلك الاصحاب
 فى الاضحية وغيرها واستدلوا على أفضليتها بأوجه منها أن الله تعالى بدأ بذكر الضأن فى القرآن
 فقال ثمانية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومنها حكاية عن الخصمين قوله تعالى ان هذا
 أخى له تسع وتسعون نجمة ولى نجمة واحدة ولم يقل تسع وتسعون عنزا ولى عنز واحدة ومنها
 أنه قال وفدي شاه بدمع عظيم وهو الكبش والبركة فى الضأن أكثر ومن ذلك اذا رعت شيا من
 الكلاب نبت فان المعز تعلقه من أصله والضأن ترمى ما على وجه الارض ومما أهان الله به
 التيس أن جعله مهتولا السترم كشوف القبل والدبر بخلاف الكبش ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المحلل بالتيس المستعار ومنها أن رؤس الضأن أطيب وأفضل من رؤس
 الماعز وكذلك لحمها فان أكل لحم الماعز يحرك المرة السوداء ويولد البلغم ويورث النسيان
 ويقسد الدم ولحم الضأن عكس ذلك اه ديمري قال زيد بن ثابت أن المعز استعصت على نوح
 أن تدخل السفينة فرفعهما بذنهما فى ذلك انكسر ذنبها وصار معقوصا وبدا حياها وأما النجدة
 فذهبت حتى دخلت السفينة فمسح نوح على ذنبها فستر حياها (قوله والخنزير) وهو اسم
 جمع لا واحد له من لفظه وأصل خنزهما من الريح وهى أربعة أنواع منها العتاق أبواها عربيان

والهزة ولو وحشية (ويحزم من
 الطيور) ككل (ماله مخلص قوى)
 بكسر الميم واسكان المجهة وهو الطير
 كاطفر الانسان (بجرح به) كالصقر
 والبار والشاهين والنسر والعقاب
 وجميع جوارح الطير كما قاله فى الروضة
 وما ورد فيه النص بالحل الانعام وهى
 الابل والبقر والغنم وان اختلفت
 أنواعها القولة تعالى أحلت لكم بهيمة
 الانعام والنسل ولا واحد له من لفظه

كة

والقرف أبوهم عجمي وأمه عربية والهجين عكسه ومنها البراذن أبوها عجميان وميت خيلا
 لا خيالها في مشيها قل روى ابن ماجه عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلي عز
 لا يلهيها والغنم بركة والخيل معقود في نواصيها الخير وهي عقد الخير نواصيها أنه لا ذم لها كأنه
 معقود فيها والمراد بالناسية هنا الشعر المسترسل على الجبهة وكفى بالناسية
 عن جميع ذات القرمس كما يقال فلان مبارك الناسية وفي الحديث لا تحضر الملائكة من اللهو
 شيئا الا ثلاثة لهو رجل مع امرأته واجراء الخيل والنصال اه (قوله وأذن في لحوم الخيل)
 وبه ساذر على من تسلك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لتركبوها من حيثانها
 في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد أن الآية مصكية فلو دلت على التحريم لزم
 تحريم الحمير قبل خيبر وهو متبع بالاتفاق اه عمرة (قوله فقال الامام أحمد وغيره منكرو)
 عبارة م ر وبقرض محتمه يكون منسوخا باحلالها يوم خيبر (قوله وبقر وحش) قيد
 بالوحش لعطف الجمار عليه لا لأخراج الاهلي والاولي أن يقال انما قيد بالوحش لأن بقر الاهل
 داخل في الانعام (قوله وهو أشبه شيء) أي أقرب شها بالعزم من غيره (قوله وحمير وحش)
 وعمره يزيد على عمر الجمار الاهلية وقيل إن الجمار الوحشية الجمار الاهلية بأنها لا تنفع بها في الركوب
 ديمري قال في شرح الروض وفارقت الجمار الوحشية الجمار الاهلية بأنها لا تنفع بها في الركوب
 فانصرف الاتفاقيهم الى أكلها خاصة اه ولا فرق في جناز الوحش بين أن يستأنس أو يبق على
 توحشه كما أنه لا فرق في تحريم الاهلي بين الحالين ومثله بقر الوحش فيما ذكر كافي م (قوله
 وظبي وطيبة) انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرهما ويحل ما تولد من كولين ولو على غير
 صورة المأكل كقول نحو كلب من شاتين * (فرع) * راعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط
 فان بدلت ذاته كلب صار دما ولو كرامة لولى اعتبر حاله الا أن يصير مأكله ويخرج عن ملك
 مالكه فان عاد لينا عاد ملك مالكه كالدبغ فيجب رده اليه ويحل تناوله وخرج بالمسوخ
 ما لم يمسح كلب خرج من ضرعه دما ومضى كذلك فهو باق على طهارته مطلقا قل على الجلال
 وعبارة م ر ولو مسح حيوان يحل الى ما لا يحل وعكسه فهل يعتبر ما قبل المسح على ما قاله
 بعضهم عملا بالأصل أو ما تحوّل اليه كما يدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل محتمل
 والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدلت ذاته بذات أخرى والا بأن لم تبدل الاصفته فقط اعتبر
 ما قبل المسح والا قرب اعتبار الأصل في الأدعى المسوخ مطلقا كما يدل عليه الخبر ولو قدم
 لولى مال مغصوب فقلب كرامة له دما ثم أعيد الى صفته أو صفة غير صفته فالتمعه عدم جلاله
 بعوده الى المثالية عاد ملك مالكه فيه كما قالوه في جلد ميتة دبغ ولا ضمان على الولي بقلبه الى
 الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بجحاله اه وقوله اعتبر ما قبل المسح لكن يبقى النظر في معرفة ما تحوّل
 اليه أهو الذات أو الصفة فان وجد ما يعلم به أحدهما فظاهر والا في شبه اعتبار أصله لا لم يتحقق
 تبدل الذات فيحكم ببقائها وان التحوّل اليه هو الصفة وقد عهد تحوّل الصفة كالتخلع
 الولي الى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملئ على غير صورتها الاصلية مع القطع بأن ذاتها
 لم تحوّل وانما تحوّل الصفة اه ع ش عليه (قوله وضبع) هو اسم للذكر والانثى
 وجههما ضباع كسبع وسباع قاله ابن البارى وقال الأزهرى هو اسم للانثى فقط ويقال لها

لحمير الصحبين عن جابر بن عبد الله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن
 لحوم الجمار الاهلية وأذن في لحوم الخيل
 وفيهما عن أسماء بنت أبي بكر
 الصديق رضى الله تعالى عنها قالت
 فخرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما
 خبر خالد في النهي عن أكل لحوم
 الخيل فقال الامام أحمد وغيره منكرو
 وقال أبو داود ومنسوخ وبقر وحش
 وهو أشبه شيء بالعز الاهلية وحمير
 وحش لانهما من الطيبات ولما في
 الصحبين أنه صلى الله عليه وسلم قال
 في الثاني تكلموا من لحمه وأكل منه
 وقيل به الاول وظبي وطيبة بالاجاع
 وضبع لانه صلى الله عليه وسلم قال
 يحل أكله ولأن نابه ضعيف لا يتقوى به

ضباغة وضباغة وجعها ضباغات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال
 للمشي منهما ومن أحدهما ضباغان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره اه قل على الجلال
 (قوله من أحق الحيوان) المراد بالجماعة الجهل بالهواقب (قوله ضبعان) بوزن عمران
 وسرحان ويجمع على ضباعين كسراحين (قوله وضب) وهو حيوان يعيش نحو سبعة مائة سنة
 ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوماً مرة وأن للأنثى منه فرجان وللذكر
 ذكران ومنه أم حين جملة مضمومة هو حدة مفتوحة فحسية ساكنة فنون دوية قدر الكف
 صفراء كبيرة البط تشبه الحرياء وقبل هي الحرياء قل على الجلال وأسنانه كالصيفة ومن
 أكل منه لم يعطش شرح مر (قوله أكل على مائدته) أي أكله خالدا مشويا والمائدة هي الشيء
 الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمذيل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أكل على الخوان لأن الخوان أخص من المائدة ونفي الأخص
 لا يستلزم نفي الأعم اه فتح الباري وقوله فأجدني أعاقه أي أجد نفسي تكبره (قوله
 وأرب) وهو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى وجمعه أرباب وشرط قضيه أي بدنه عظم والآخر
 عصب وهو ذو شبق شديد لكن الأنثى أشد فربما ركبت الذكر لشدة شهوتها للجماع وتصير عاما
 ذكرا وعاما أنثى كالضبع قيل وقد صاد رجل أربابا فوجد له آلة الذكورة والأنوثة وشق بطنه
 فوجد ما يدل على ذلك والأنوثة تنام مفتوحة العين فربما ظن القناص مستيقظة اه دميري
 (قوله العناق) أي أنثى الغر (قوله عكس الزرافة) أي معنى وحكها وهي بفتح الزاي
 وضعها مخففة الرائحة أي عيسى وهي حسنة الخلق طويلة العنق واليدين قصيرة الرجلين
 لأن الله جعل قوتها في الشجر فخلقها كذلك تستعين على ذلك ولها رأس ابل وقرنا بقر وجلد
 تمر وأظلاف ثور ووزن ظبي وإذا مشيت قدمت رجلها اليسرى ويدها اليمنى وهذا بعكس ذوات
 الأربع كلها وهي تعبر أي روثها كالبعير يكون بعرا وتجتري وفي طبعها الانس والود للناس قيل
 والزرافة في الأصل هي الجماعة فسميت بذلك لتولد هامن جماعة الحيوان لأنها من حيوانات
 ثلاث من الناقة الوحشية والبقرة الوحشية والضبعان وهو ذكر الضباع فيقع على الناقة فتلد
 حيوانا ينام وينه فيقع على البقرة الوحشية فتلد منه الزرافة وقيل متولدة من دواب
 ووحوش مختلفة يقعن على الأنثى فتختلط مياهها فيخلق الله منها خلقا مختلف الشكل وأنكر
 على قائل هذا دون قائل الأول والله أعلم أيهما أصح وحكمهما مختلف فيه اه دميري ورد ذلك
 الحافظ وقال بل هي نوع قائم بنفسه كالحيل وغيرها بدليل أنه يلد مثله اه سيوطي وعبرة
 البرماوى وأما الزرافة فهل تحل أو لا فيها تردد والأصح في المجموع أنها تحريم وفي العباب
 أنها حلال وبه قال البغوى وصوبه الأذرى والزركشى قيل أنها متولدة من سبع حيوانات
 لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة اه وقز شيخنا م في حال قراءته للجباري أن الزرافة حيوان
 يشبه الأبل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والخربون جلده ويكبر إلى أن يصير علو النخلة اه
 (قوله بوركها) أي الأرب فيفسد أنها موشة معني فهو كزنب وقوله قيل وهو حيوان
 التذكير بالنظر للفظ وقال شيخنا أنه تأويله بالدابة (قوله وتعلب) بثلاثة أوله وأشبه يسفدها
 العقاب أي يطوها كذا قالوا وفيه نظر بما مر أن المتولين ما كول وغيره لا يحل الآن

وهو من أحق الحيوان لأنه يتناول كثير
 بصاد وهو اسم للأنثى قال السميرى
 ومن عجيب أمرها أنها تحيض وتكون
 سنة ذكرا وسنة أنثى ويقال للذكر
 ضبعان وضب لأنه أكل على مائدته
 صلى الله عليه وسلم يحضره ولم يأكل
 منه فقيل له أحرأه هو قال لا ولكنه
 ليس بأرض قومي فأجدني أعاقه وهو
 حيوان للذكر منه ذكران والأنثى
 فرجان وأرب وهو حيوان يشبه
 العناق قصير البدن طويل الرجلين
 عكس الزرافة لأنه يبعث بوركها إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم قبله وأكل
 منه رواء البخاري وتعلب لأنه من
 الطيبات ولا يتقوى بنابه وكنيته
 أبو الحصين والأنثى تعلبة وكنيتها أم
 هويل

يقال ان هذا امر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع اه قل وقال الدميري نصر الشافعي
على حل تأكله وكرهه أبو حنيفة ومالك وحرمة جماعة منهم أحمد بن حنبل في أكثر رواياته
ومن حيلته في طلب الرزق انه يتماوت وينفخ بطنه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه قدماء فاذا قرب
عليه الحيوان وثب عليه وصاذه وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد قبل الثعلب مالك تعدوا أكثر
من الكلب يقال اني أعد ولنفسى والكلب يعدولغيره ومن العجيب في قسمة الارزاق
أن الذئب يصيد الثعلب فأكله ويصيد الثعلب القنفذ فأكله ويصيد القنفذ الافعى فأكله
والافعى تصيد العصفور فأكله والعصفور يصيد الجرادة فأكله والجراد يلتصق فراخ الزنابير
فأكله والزنبور يصيد النحلة فأكله والنحلة تصيد الذبابة فأكله والذبابة تصيد البعوضة
فأكله وما يروى من حيل الثعلب ما ذكره الشافعي رضي الله عنه قال كتاب سفر في أرض
الين فوضعنا سفرنا لتعشى فحضرت صلاة المغرب فقضينا الصلوة ثم تعشى وتركا السفرة كما هي
وقنا الى الصلاة وكان فيها دجاجتان فجاء الثعلب فأخذ إحدى الدجاجتين فلما قضينا الصلاة
أسفنا عليها قلنا حرمنا طعامنا فبينما نحن كذلك اذ جاء الثعلب وفي فمه شيء كأنه الدجاجة
فوضعها فبادرنا اليه لنأخذها ونحن نحسبه الدجاجة فلما اقتربا جاء الى الأخرى وأخذها من
السفرة وأصنبا الذي قنا اليه لنأخذها فاذا هو ليف قد هيا مثل الدجاجة اه دميري (قوله
ويربوع) نوع من الفأر كان عرس وحلها مستثنى منه قل قال في شرح الروض وهو
دوية رقيقة تعادى الفأر تدخل حجره وتخرجه (قوله وقنفذ) بالذال المجهمة وبضم القاف
وقتها اه مختار وفي المصباح بضم القاف وتفتح التخفيف اه قال مالك والشافعي يحسل كل
القنفذ وقال أبو حنيفة وأحمد بتحريمه (قوله وابن عرس) بكسر العين المهملة وجمعها
بنات عرس قاله في المصباح والمراد بها العرسة المشهورة وهو حيوان قريب من الفأر لكن
أشد منه وهو يعاديه فيدخل حجره ويأكله يحكي أنه سبع فأرة فهربت منه الى شجرة
فصعدت خلفها فانتهت الى رأس غصن فتبعها فلم يبق لها مهرب فتعلقت بورقة وأدلت نفسها
فصاح ابن عرس فجاءت أشاء تحت الشجرة فقطع عرق الورقة فسقطت فأرة فأسكتها أشاء
فهو أودى للفأر من السنور لانه يدخل حجره والسنور لا يطبق ذلك ومع ذلك يخاف الفأر
من السنور أكثر ويعادى أيضا الحية ويقتلها ويعادى القمل فيدخل جوفه اذا فتح فاه
فياكل امعاءه وعزقها واذا مرض أكل بيض الدجاج فيشفى وحكمه حرمة أكله عند أبي
حنيفة وحله عند الشافعي رحمه الله وعنه قول بالحرمة قال اربط طائلا ليس ان الاثني من بنات
عرس تلحق وتلد من أذنها اه دميري وقيل انها تجبل من قها وتلد من أذنها اه (قوله منها)
أى من جلدها (قوله حكية) تطلق على الذكر والاثنى ويحمل قتلها للعلال والمحرم لانها من
الفواسق وقال عليه الصلاة والسلام من قتل حية فكأنما قتل مشركا وعن ابن عباس
ان الحيات مسخ الجن كما مسخت القرود من بني اسرائيل * (مسئلة) * اذا اصطاد الحوا
حية وجلسها على عادة الحوا فليسهن هل يأثم أو تفلت فقتل انسانا هل يضمن أجيب
بأنه لا يضمن وان صادها ليرى الناس معرفته وهو عارف بصنعتة وغالب ظنه السلامة منها
لم يأثم قيل نزل حوا يقوم بالين وفي خرجه حيات فخرج بعضها بالليل فقتل بعض أهل البيت

ويربوع لان العرب تستطيبه ونايه
ضعيف وفنك بفتح الفاء والتون لان
العرب تستطيبه وهو حيوان يؤخذ
من جلده القروالينه وخفته وسهور
بفتح المهملة وضم الميم المشددة وسنجاب
لان العرب تستطيب ذلك وهما نوعان
من ثعالب الترك وقنفذ بالذال المجهمة
والوبر باسكان الموحدة دوية أصغر
من الهر كالأعين لاذنب لها والادل
وهو دوية قدر السحلة ذات شولة
طويل شبه السهام وابن عرس وهو
دوية رقيقة تعادى الفأر تدخل حجره
وتخرجه والحواصل ويقال له حوصل
وهو طائر أبيض أكبر من الكركي
ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو
ويحرم كل ما ندب قتله لانه حكية

فكتب بذلك لعمر بن عبد العزيز فقال لاشئ عليه لكن من هو اذا نزل يقوم يعلمهم بما معه اه
دميري (قوله وعقرب) العقرب الاثني والذكر عقربان بضم العين والراء اولها ثمانية ارجل
وعيناها في ظهرها تلدغ وتولم ايلاماشديداوريجالسعت الافى اى الحية فتقوت ومن عجيب
أمرها مع صغرها تقتل القيسل والبعر باسعتها وانها لا تقرب الميت ولا النائم حتى يتحرك شئ
من بدنه اى النائم فتضربه عند ذلك وتاقى الى الخنافس وتسالمها اى تصالحها ولذلك اذا دقت
ووضعت على لسعة العقرب برئت لوقتها اه عبد البر وابن شرف وقيل ان العقرب اذا حرقت
ودخن بها البيت هربت العقارب منه اه دميري (قوله وغراب أبقع) ويقال له الاعدور
لخدة بصره أو لكونه يغمض احدى عينيه عند النظر ويقتصر على النظر بأحدهما من قوة
بصره سمي غرابا لسواده ومنه قوله تعالى وغرابيب سود اه وجمعه غربان وأغربة وأغرب
وغرابين وغرب وقد نظمها ابن مالك فقال

يا لغرب اجمع غرابنا وأغربة * وأغرب وغرابين وغربان

ويقال انه اذا صاح الغراب مرتين فهو شروا اذا صاح ثلاثا فهو خير وذلك لعسده الاحرف اى
أحرف خير اه دميري (قوله وحداة) بوزن عنبه وجمعه احدى ذكر عن ارسطاطاليس أن
الغراب يصير حدأة وهى تصير عقابا كذا يتبدلان كل سنة ومن طبع الحدأة أن تقف في الطيران
وليس ذلك لغيرها ويقال انها أحسن الطير مجاورة لما جاورها من الطير فلو ماتت جوعا لم تعد
على فراخ جارها والسبب في صياحها عند سفادها ان زوجها قد جحد ولدها منه فقالت يا بى
الله قد سقذنى حتى اذا حضنت يضى وخرج منه ولدى جحدنى فقال سليمان عليه السلام
لذكر ما تقول فقال يا بى الله انها تتعوم حول البرارى ولا تمنع من الطيور فلا أدري أهو منى
أو من غيرى فأمر سليمان عليه السلام باحضار الولد فوجده يشبه والده فألقه به فصارت
اذا سقذها صاحت ثم قال سليمان لا تمكنه أبدا حتى تشهد من على ذلك الطير لئلا يجحد بعدها
فصارت اذا سقذها صاحت وقالت يا طيور اشهدوا فانه سقذنى والعقاب سيد الطير والتسر
عريفها روى ابن عباس رضى الله عنهما أن سليمان بن داود وعليهما الصلاة والسلام لما فقد
الهدد اى فان الهدد كان دليلا له على الماء فان الهدد يرى الماء تحت الارض كما يرى الماء
في الزجاجة فلما فقد سليمان الماء تفقد الهدد فلم يجده فدعا بالعقاب سيد الطيور وأشدها بأسا
فقال على بالهدد الساعة فرفع العقاب نفسه حتى التصق بالهواء فصارت تنظر الى الدنيا
كالقصعة بين يدي الرجل ثم التفت يمينا وشمالا فرأى الهدد مقبلا من نحو اليمن فانقض عليه
فقال الهدد سألك بحق الذي أقدر له على وقوالا ما رجعتي فقال له الويل لك ان نبى الله
سليمان حلف أن يعذبك أو يذبحك ثم أتى به فلقبه النسور وعساكر الطير تخوفوه وأخبروه
بتوعد سليمان فقال الهدد ما قدرى وما أنا وما استنتى نبى الله قالوا بلى قال أوليا نبى
بسلطان مبين قال الهدد فنجوت اذا فلما دخل على سليمان رفع رأسه وأرغى ذنبه وجناحيه
تواصلا لسليمان فقال سليمان أين كنت عن خدمتك ومكانك لا عذبك عذابا شديدا ولا ذبحتك
فقال الهدد يا بى الله اذكر وقوفك بين يدي الله بمنزلة وقوفى بين يديك فاقشع عرجل سليمان
وارتعد وعفاه عنه قبل عنى سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام بالعذاب الشديد الذى يعذب به

وعقرب وغراب أبقع وحداة

الهدد التفرقة بينه وبين القه وقيل الزامه خدمة أقرانه وقيل محبة الاضداد اه ديمري
 (قوله وفارة) بالهمز وتركه وليس في الحيوان أفسد من الفأر ولا أعظم أذى منه لانه لا يبق
 على حقير ولا جليل ولا يأتي على شيء الا أهلكه وأتلفه وكنية الفأرة أتم خراب ومن شأنها أنها تأتي
 القارورة الضيقة الرأس فتحتال حتى تدخل فيها ذنبها فكلما ابتل بالدهن أخرجه ومصته
 حتى لا تندع فيها شيئا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت فأرة فأخذت تجر العسيلة فذهبت
 الجارية فوجدتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها فجاءت بها فألقمتا بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على النخلة التي كان قاعدا عليها أي السجادة سميت بذلك لانها تخور الوجه
 أي تغطيه فأحرق منها موضع درهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ انتم فأطقوا سراجهكم
 فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فحرقكم اه وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها
 فان خيف سريق بسببها دخلت في الامر بالاطفاء وان أمكن ذلك كما هو الغالب فالظاهر
 أنه لا بأس بتركها لا لتقاء العلة التي عل بها النبي صلى الله عليه وسلم واذا انتقت العلة زال المنع
 وفي خبر الشيخين خمس يقتلن في الحل والحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والكلب
 العقور وفي رواية لمسلم الغراب الابقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي
 ذكر السبع العادي مع الخمس قال ابن الملقن السرفي قتل الحية أتمها خانت آدم بادخال ابليس
 الجنة بين فككها والغراب بعنه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليأتيه بخبر الارض فترك
 أمره وأقبل على جيفة والفأرة عمدت الى حبال سفينة سيدنا نوح فقطعتا وأخذت القسيلة
 لتحرق البيت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها (قوله والبرغوث) واحد البراغيث
 وضم بائه أشهر من كسرها وهو من الحيوان الذي له الوثب الشديد ومن لطف الله تعالى أنه ينب
 الى ورائه ليري من بصيده وأنه لو وثب الى أمامه لكان ذلك أسرع الى جانيته وهو من
 الخلق الذي يعرض له الطيران كما يعرض للثعل وهو ينشأ أولا من التراب لاسما في الاماكن المظلمة
 ويقال انه على صورة القمل له أنياب بعض بها خرطوم يمص به اه ديمري (قوله والبق) البق
 البقة البعوضة والجمع البق ويقال انه متولد من النفس الحادة ولشدة رغبته في الانسان
 اذا شتم رائحة الا آدمي رمى نفسه عليه وهو كثير بمصر وماشا كلها من البلاد اه ديمري
 (قوله والجعلان) ويقال له أبو جعران وهو بضم الجيم والعين ساكنة والناس يسمونه
 أبو جعران لانه يجمع الخبز اليابس ويدخره لبيته وهو دويبة معروفة تسمى الرعقوق وهو بضم
 الزاي شيخنا بعض البهايم في فروعها فترب وهو أكبر من الخنفساء شديد السواد في بطنه لون
 حمرة للذ كقرنان يوجد كثيرا في مراح البقر والجواميس ومواضع الروث ومن شأنه جمع
 النجاسة وادخالها ومن عجيب أمره أنه يموت من ريح الورد ومن ريح الطيب فاذا أعيد
 الى الروث عاش وله ستة أرجل وسنام مربع جدا وهو يمشي القهقري الى خلف ومع هذه
 المشية يمتد الى بيته واذا أراد الطيران ارتفع فيظهر جناحه فيطير ومن عادته أنه يحرس
 النوامن قام منهم لقضاء حاجته تبعه وذلك من شهوته للغائط لانه قوته اه ديمري (قوله
 والكلب غير العقور) أي يكره قتله وعن شيخنا حرمة وعن والد شيخنا م رندب قتله قل
 والمعتمد أن قتل الكلب الذي لا تقع فيه ولا ضرر حرام (فائدة) قيل كان كلب أهل الكهف

وفارة والبرغوث والزبور بضم الزاي
 والبق وانما ندب قتلها لانيها كما مر
 اذ لا تقع فيها وما فيه تنقع ومضرة
 لا يستحب قتلها لنفقه ولا يكره لضرره
 ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضّر
 كالخنفس والجعلان وهو دويبة
 معروفة تسمى الرعقوق والكلب غير
 العقور الذي لا منفعه فيه مباحة

من جنس الكلاب وعليه الاكثر وقبل كان أسدا وقال ابن عباس كان كلبا أغر واسمه قطمير
وقال مقاتل كان أصفر وقال أبو الفضل من أحب أهل الخير نال بركتهم فهذا كلب أحب أهل
خير وصحبهم فذكرهم في القرآن ومن خاف شر كلب فليقرأ بأعشر الجن والانس آية الرحمن
اه ديمري (قوله وتحرم الرخة) ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال الا المؤجش
منها ولا من الاماكن الا أبعداها من أما كن أعدائه والاخرى منه لا تمكن من نفسها غير ذكرها
وتبيض بيضة واحدة اه ديمري (قوله والبعانة) أي البومة وهي المصاصة ومن طبعها
أن تدخل على كل طائر في وكرة وتخرجه منه وتأكل فراخه ويبيضه وهي قوية السطوة في الليل
لا يحتملها شيء من الطيور ولا تنام في الليل فاذا رآها الطيور في النهار قتلوها وتتقارر يربها
للعداوة التي بينهم وبينها ومن أجل ذلك صار الصيادون يجعلونها تحت شبكاتهم
ليقع لهم الطيور ولا تطير بالنهار خوفا من أن تصاب بالعين لحسنها وجمالها ولها تصور في نفسها أنها
أحسن الحيوان لم تظهر الا بالليل اه ديمري وعن سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه عليه
ليس من الطيور أنصح لبني آدم وأشفق عليهم من البومة تقول اذا وقعت عند خربة أين الذين
كانوا يتنعمون في الدنيا ويسعون فيها ويل لبني آدم كيف ينامون وأمامهم الشدايد تزودوا
يا غافلين وتبوء السفركم اه حل في السيرة (قوله بالذرة) وهي في قدر الحاماة فيخذها الناس
للاستعاضة بصوتها كما يتخذون الطاووس للاستعاضة بصوته ولونه ولها قوة على حكاية الاصوات
وقبول التلقين وتناول ما كوله ابرجلها كما يتناول الانسان الشيء بيده ولا يعرف لها اسم ذكر
من لفظها ومن أكل لسانها صار فصيحاً قال الزركشي وليست من طيور العرب وانما تجلب من
النوبة واليمن زى قال حل في السيرة وقد وقع لي اى دخلت منزلا لبعض أصحابنا وفيه ذرة
لم أرها فاذا هي تقول مرحبا بالشيخ البكري وتكرر ذلك ففجئت من فصاحة عبارتها وحكي
الكال الاقوى في الطالع السعيد عن الفاضل الاديب محمد القوصي عن الشيخ علي الحريري
أنه رأى ذرة تقرأ سورة يس وعن بعضهم قال شهدت غرابا يقرأ سورة السجدة واذا وصل الى
محل السجود سجد وقال سجد لك سوادى وآمن بك فؤادى اه مع زيادة (قوله يتشام به)
وكان وجه هذا والله أعلم أنه لما كان سببا لدخول ابليس الجنة وخروج آدم منها وسببا لخلو تلك
الدار من آدم وودوام الدنيا كرهت اقامته في الدور بسبب ذلك اه ديمري (قوله خبثها) أي
الطاووس وما قبله وان كان ما قبله متعددا (قوله كسفاف) بضم الخاء نوع من العصفور يعرف
بعصفور الجنة جمعه خطاطيف يبنى بيته في أبعد المواضع عن الوصول اليها بناء محكم بالطين واللين
فان لم يجد طينا غطس في الماء وغرغ في التراب وطين عشه بما على أجخته ويجعله على قدره وقدر
فرخه فقط ولا يلقى فيه شيئا من خرثه بل يلقيه خارجه ويجعل فيه قضبان الكرفس لتنفير الخفاش
عن فراخه لانه يهرب من رائحة الكرفس ولولا لقتل فراخه لعداوة بينهما واذا كبرت فراخه
علمها ذلك ومن أمره اذا قلعت عينه عادت واذا عصى أكل من شجرة يقال لها عين شمس فيعود
بصره لما في تلك الشجرة من المنفعة للعين وما روى قط آكل ولا يجتمع بأشياء واذا أراد شخص
حجر اليرقان لطنخ فرخه برعقران أي يدهن به مناقيرا ولاده ليعتقد ذلك العصفور ان بأولاده
ذلك المرض أي اليرقان فيذهب فيأتى بحجر اليرقان الذي هو نافع جدا ويمر به عليه وهو حجر

وتحرم الرخة وهو طائر أبيض والبعانة
لانها كالخداة وهي طائر أبيض
بطيء الطيران والسفاح تقع الموحدين
وتشديد الثانية وهو الطائر المعروف
بالذرة والطاووس وهو طائر في طبعه
العفة وحب الزهوية نفسه والخيلاء
والاعجاب بريشه وهو مع حسنه
يتشام به ووجه تحريمه وما قبله خبثها
ولا يجلب مانها عن قتله كسفاف
ويسمى عصفور الجنة لانه زهد ما في
أيدي الناس من الاقوات

فيه خطوط بين الحرة والسواد اذا حمله ذواليرقان أو غسله وشرب ماءه على القطور زال عنه قبل وقد زهد الخطاف ما للناس من الاقوات واقتات بالبعوض والذباب ولهبذا أحبه الناس ولم يعترضوا له بسوء قال النبي صلى الله عليه وسلم ازهد ما في الدنيا يحبك الله وازهد ما في أيدي الناس يحبك الناس أما كون زهد الدنيا سببا لمحبة الله تعالى لأن الله يحب من أطاعه وطاعته لا تجتمع مع محبة الدنيا وأما كون زهد ما في أيدي الناس سببا لمحبتهم لانهم يحبون ما في أيديهم ومن نزع محبوبا من محبة أبغضه ومن تفرقه عنه وتركه لخبه أحبه ولقد أحسن القائل في وصف الخطاف

كن زاهدا فيما حوَّنه يدُ الورى * فنجني الى كل الانام جليسا
أوما ترى الخطاف حترم زادهم * فأضحى مقيما في البيوت رئيسا

سمه رئيسا لانه يألف البيوت العامرة دون الخاربة وهو قريب من الناس قبل لما خرج آدم من الجنة اشتكى الوحشة فأنسه الله بالخطاف وألهمها سكنى البيوت أنسابه فهي لا تفارق بني آدم أنس ألهم ومعها أربع آيات من كتاب الله وهي لو أنزلنا هذا القرآن على جبل إلى آخر السورة وتمت صوتها بقوله العزيز الحكيم حكى أن خطافا راود خطافه على قبة سليمان عليه السلام فامتنعت منه فقال لها امتنعي علي ولو شئت لقلبت القبة على سليمان فدعا سليمان وقال له ما حملك على ذلك فقال يا بني الله لا تؤاخذ العشاق بأقوالهم قال صدقت وقال الغزالي إن كلام العشاق الذين أفرط حبهم يستلذ بسماعه ولا يعول عليه كما حكى أن فاختة كان يراودها زوجه فامتنع من نفسها فقال ما الذي يمنك عني ولوأردت أن أقلب لك ملك سليمان عليه السلام ظهر البطن لقلعت لاجلك فسمع سليمان عليه السلام فاستدعاه وقال ما حملك على ما قلت قال يا بني الله أنا محب والمحب لا يلام وكلام العشاق يطوى ولا يحكى قال الشاعر

أريد وصاله ويريد هجرى * فأترك ما أريد لما يريد

وروى أن سليمان عليه السلام مر بعصفور يدور حول عصفورة فقال سليمان عليه السلام لا صحابه أتدرون ما يقول قالوا لا يا بني الله قال يخطبها بنفسه ويقول تزوجيني أسكنك أي قصور دمشق ان شئت قال عليه السلام وإن غرت دمشق مبنية بالعصر لا يقدر أن يسكنها الكن كل خاطب كذاب وروى أن سليمان عليه السلام رأى عصفورا يخاطب عصفورة وقد رفع رأسه إلى السماء وخفضها إلى الأرض فقال سليمان عليه السلام بلحسانه أتدرون ما يقول هذا العصفور لهذه العصفورة قالوا الله ورسوله أعلم قال يقول والذي رفع السماء بقدرته وبسط الأرض بحكمته ما أريد منك شهوة لذة ولكن أريد أن يخرج الله من بيني وبينك نسمة توحده الله عز وجل والخطاطيف أنواع منها ما يألف ساحل البحر ويبني بيته به ومنها ما هو أخضر كالدرّة ويسمونه أهل مصر الخضير وحكم الخطاف حرمة أكله لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الخطاطيف وذبحها وقال محمد بن الحسن يحل أكله لانه يتقوت بالحلال غالبوا إذا نقع عشه بما فيه في الماء يوما وليلة نفع شره للعصية اه ديمري مع زيادة (قوله ونخل) والنملة واحدة النمل وجمع الجمع نمل وضح النمل عن قتلها وجعلوه على النمل السليمان وهو الكبير لا يتفاء أذاه بخلاف الصغير فيحل قتله لانه يكون مؤذيا وسمى بذلك لانه لا يتحرك بكثرة

ونخل وذياب ولا تتحل الحشرات وهي
مصار دواب الارض

ما يحمل مع قلة قوامه وهو لا جوف له وعيشه بالشَّم مع أنه أحرص الحيوان على القوت والنمل لا يتزوج ولا يتلاقح وانما يسقط منه شيء حقير في الأرض فينمو وهو عظيم الحيلة في طلب الرزق فاذا وجد شيئاً أنذر الباقيين فيأتون اليه ومن طبعه أنه يحتكر في زمن الصيف من الشتاء واذا احتكر ما يخاف انبأته قسمه نصفين واذا خاف العفن على الحب أخرجه الى ظاهر الأرض ونشره وأكثر ما يفعل ذلك ليلا في ضوء القمر ويقال ان حيانته ليست من قبل ما يأكله وذلك لانه ليس له جوف ينقذ منه الطعام وانما عيشه بالشَّم وليس في الحيوان ما يحمل ضعف بدنه مرارا غيره على أنه لا يرضى باضعاف الاضعاف حتى انه يتكلف حمل نوى القرو وهو لا ينتفع به وانما يحمله على حمله الحرص والشمره وهو يجمع غذاء سنين لوعاش ولا يكون عمره أكثر من سنة ومن عجائبه اقتناذ القرية تحت الأرض وفيها منازل ودهاليز وغرف وطبقات معلقة قلوبها حبوا وذخائر الشتاء وقد جاء أن سليمان عليه الصلاة والسلام سمع النملة وقد أحست بصول جنود سليمان تقول للنمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون فعند ذلك أمر سليمان الريح فوقفت حتى دخل النمل مساكنها ثم جاء سليمان الى تلك النملة وقال لها حدثي النمل ظلي قالت أما سمعت قولي وهم لا يشعرون على أني لم أردد حطم النفوس أي اهلا كهنا انما أردت حطم القلوب خشية أن يشتغلوا بالنظر اليك من التسيب أي فيعتن فقد جاء من فوق آجال البهائم كلها وخشاها الأرض في التسيب فاذا انقضى تسيبها قبض الله أرواحها ويروى ما من صيد يصاد ولا شجرة تقطع الا بغفلتها عن ذكر الله وفي الحديث الثوب يسبح فاذا اتسخ اتقطع تسبيحه وفي رواية أن النمل قالت له انما خشيت أن تنظر الى ما أنعم الله به عليك فتكفرن ثم الله عليها فقال لها عظمي فقالت هل تدري لم جعل لك في فص خاتك قال لا قالت أعلمك أن الدنيا لا تساوي قطعة من حجر وبذكر أن هذه النملة التي خاطبت سليمان عليه الصلاة والسلام أهدت له نبيقة وضعتها في كفه وفي فتاوى الجلال السيوطي قال الثعالبي في زهر الرياض لما تولى سليمان عليه السلام جميع الملك جاءه جميع الحيوانات يهنئونه بالأملة واحدة فجاءت تعزيه فعاتبها النمل في ذلك فقالت كيف أهنته وقد علمت أن الله تعالى اذا أحب عبدا زوى عنه الدنيا وحبب اليه الآخرة وقد شغل سليمان بأمر لا يدري ما عاقبته فهو بالتعزية أولى من التهنة وجاءه في بعض الايام شراب من الجنة فقبل له ان شربه لم تمت فشاور جنده فكل أشار بشربه الا القنفذ فانه قال لا تشربه فان الموت في عز خير من البقاء في سجن الدنيا قال صدقت فأراق الشراب في البحر وروى أن النملة التي خاطبت سليمان عليه السلام أهدت له نبيقة وقالت

ألم ترنا نهدي الى الله ماله * وان كان عنه ذا غنى فهو قابله
ولو كان يهدي للجليل بقدره * لقصر عنه البحر حتى سوا جلله
ولكننا نهدي الى من نجبه * فيرضى به عنا ويشكر فاعله
وما ذاك الا من كريم فعاله * والا فاني ملكنا ما نشا كله

فقال سليمان بارك الله فيكم وعما ينفع لترحيله أن يكتب في اناء مدهون طاهر ويحى بالماء ويرش في موضع النمل وهذا ما كتب ان سليمان يقرئكم السلام ويأمركم أن تصنعوا له

مسجدا من الشعر طوله طول الدنيا وعرضه عرض الآخرة والافعليكم بالهرب وعلينا الطلب
 انقروا خفا وخفا لا يحق هذا الاسماء المباركة الوحي ٢ الجبل ٢ الساعة ٢ اه (قوله
 كخنفساء) بفتح القاء وضمها ممدود ودية سوداء منتنة الريح وكنيتها أم الفسول كثيرة فسوها
 وهي تتولد من عقوبة الارض وهي طويلة الظهور وبينها وبين العقرب صداقة ولهذا يقال لها
 جاريها ومن شأنها أنها تهرب من الكرفس فإذا وضع بموضع رحلت منه وحكى أن رجلا رأى
 خنفساء فقال ماذا أراد الله بخلق هذه أي لحسن شكلها أو طيب ريحها فابتلى بقرحة عجز فيها
 الاطباء فترك علاجها ثم سمع يوما صوت طيب من الطرايقين ينادي في الدرب فقال اتوني به
 ينظر الى فقالوا وما يصنع هذا وبجز عنك حذاق الاطباء فقال لا يتلى منه فأحضره فلما نظر
 اليه قال اتوني بخنفساء فضحكوا منه فنذكر العليل ما صدر منه فقال أحضر والله ما طلب
 فانه على بصيرة فخاؤه بواحدة فأحرقها وذرت ما دعا على القرحة فبرأت باذن الله تعالى فقال
 ان الله أراد أن يعرفني أن أحسن المخلوقات أعز الادوية ولم يخلق شيئا أسدي سبحانه والا كحال
 بما في جوفها ما يجلو الغشاوة ويحسد البصير ويل البياض اه دميري (قوله ودود) أي
 اذا كان منفردا وهو اسم جنس مفردة ودودة وجمعه ديدان ويصغر على دويبة (قوله ذلك) أي
 نزل الكلب على الشاة وقوله لانه قد يحصل الخلق الخ وان كان الورع تركها وذهب جمع الى
 أنه ان كان أشبه بالحلال خلقه حل والا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها
 لامن الفعل اه مد (قوله والبغل) وشدة شبه لانه لا يسه وهو عقيم لا يولد له روى عن علي
 كرم الله وجهه أن البغال كانت تتناسل وكانت أسرع الدواب في نقل الحطب لابراهيم
 خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام فدعا عليا فقطع الله نسلها قيل وأقول من أتبعها قارون اه
 دميري قال حل في السيرة أجمع أهل الحديث على أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 ذكر الأثني قبل لم يكن في العرب يومئذ بغلة غيرها وقد قال له سيدنا عمر رضي الله عنه لو حملنا الحجر
 على الخيل لكان لنا مثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون
 قال ابن حبان أي الذين لا يعلمون النهي وفيه ان الله امتن بها كالخيل والخيول لا يقع الامتنان
 بالمكروه اه وفيها أيضا وأما بغلته صلى الله عليه وسلم فبغلة شبيهة يقال لها دلدل أهداها له
 المقوقس مع مارية وهذه أول بغلة ركبت في الاسلام وفي لفظ رؤيت في الاسلام وكان صلى الله
 عليه وسلم يركبها في المدينة وفي الاسفار وعاشت حتى ذهبت أسنانها فكان يدق لها الشعير
 وعجيت وقاتل عليها على كرم الله وجهه الخوارج بعد أن ركبها عثمان رضي الله عنه وركبها
 بعد علي ابنه الحسن رضي الله عنه ثم ابنه الحسين ثم محمد بن الحنفية وسئل ابن الصلاح هل كانت
 أثني أو ذكرا والتاء للوحدة أجاب بالاول قال بعضهم واجماع أهل الحديث على انها كانت
 ذكرا ورماها رجل بسهم فقتلها وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعني الى زوجته أم سلمة فأتته بصوف وليف ثم قتلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم رسنا
 وعذارا ثم دخل البيت فأخرج عبادة فشنأها ثم ربعها على ظهرها ثم سعى وركب ثم أردفني
 خلفه اه ويجوز الارداق على الدابة اذا كانت مطبقة ولا يجوز اذا لم تطقه واذا أردف
 صاحب الدابة فهو أحق بصدورها ويكون الرديف وراءه الآن يرضى صاحبها بتقديمه لجلالته

كخنفساء ودود ولا ما تولد من ما كحل
 وغيره تتولد بين كلب وشاة قالوا لم
 ذلك وولدت شاة شاة تشبه الكلب
 قال البغوي لا يصح لانه قد يحصل
 الخلق على خلاف صورة الاصل
 ومن المتولد بين ما كحل وغيره السبع
 بكسر السين المسماة فانه متولد بين
 الذئب والضبع والبغل

أوغبر ذلك وأقام الحافظ ابن مندبه أن الذين أريد بهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون
 نفسا ولم يذكر فيهم عقبة بن عامر الجهني ولم يذكر أحدهم من علماء الحديث والتفسير أن النبي صلى
 الله عليه وسلم أوقفه وروى الطبراني عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يركب ثلاثة على دابة وفي حديث شعبة بن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر
 لعنه العباس ناولني من البطحاء فأفقه الله تعالى البغلة كلامه فأنقضت به حتى كاد يقطعها من
 الأرض فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصاص فتخفق في وجوههم وقال شاهدت الوجوه
 هم لا يصرون اه ديمري وقوله فأفقه الله أي أفهم (قوله لتولده بين فرس وجار) أهلى قال
 ابن الصباغ ولواشبه حيوان فلم يدرم تولد فالاختصار أن لا يؤكل فان أريد أنه رجس إلى
 خلقه فان أشبه ما يحصل حل أو ما يحرم حرم ولو ولدت شاة شبه كلب ولم يعلم أنه نزا عليها حل
 إذ قد يحصل الخلق على خلاف صورة الأصل والورع أن لا يؤكل ويستبعد الحل ولو ولدت شبه
 آدمي ولم يعلم أنه نزا عليها ويدق الفرق سم وقد وقع في وقتنا أن الشاة ولدت ما فيه صورة
 الآدمي فظن بصاحبها سوء فبراه الله بحصول ما هو أعجب من ذلك (قوله العكس) أي عكس
 القول بالتحريم وهو القول بالحل (قوله فما يقوله هؤلاء) أي القائلون بالحل (قوله وبط)
 وهو الوز الذي لا يطير فيكون عطف الوز عليه عطف عام على خاص (قوله وأوز) بكسر أوله
 وفتح ثانيه وهو شامل للبطن شرح المنهج فما قيل أنه بفتح أوله سبق قلم قال القزويني إذا شويت
 خصبة الأوز وأكلها الرجل وجامع أمر أنه من وقته فانها تعلق بأذن الله تعالى والصفرة من كل
 بيض أطف من البياض اه ديمري (قوله ودجاج) مثل الدال والفتح أقصم من الضم
 والكسر واحده دجاجة سميت بذلك لأقبالها وأدبارها يقال دج القوم يدجون دجا إذا مشوا
 رويدا وكنيتهم دجاجة وأم الوليد وأم جعفر وأم عقبة وأم نافع وإذا هربت الدجاجة انقطع
 فراخها لأن بيضها لم يبق له مخ وتأكل القول والحب كبها ثم الطير والخبز واللحم والذباب كسباع
 الطير فلها شبه بهما وتوصف بقله النوم وسرعة البقطة قبيل فنومها واستيقاظها بمقدار خروج
 نفسها ورجوعه وذلك من شدة الجبن ولهذا تنقص في نومها إلا ما كن المرتفعة فإذا غرت الشمس
 بادرت إليها وتبيض في كل السنة الأشهر من الشتاء ومنها ما يبيض في اليوم مرتين ويتم خلق
 بيضها في عشرة أيام ويكون عند خروجه لين القشر فإذا أصابه الهواء يبس ويباضه بمنزلة المني
 فينشأ منه الروح وصفاره بمنزلة دم الحيض فيتغذى به القرخ كما يتغذى الجنين بدم الحيض
 والبيضة ذات الصفارين يخرج منها فرخان وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأغنياء
 باتخاذ الغنم والفقراء باتخاذ الدجاج وقال عند اتخاذ الأغنياء الدجاج يأذن الله سبحانه القرى
 قبل ومعناه أن الأغنياء إذا ضيقوا على الفقراء في مكاسبهم وخالطوهم في معاشهم تعطل الفقراء
 وبذلك تبور القرى فتهلك وخواصه أكل لحمه يزيد العقل والمني ويصق الصوت لكن مداومته
 تورث البواسير وإذا طيخت الدجاجة بعشر فصلا وكف سمسم مقشور ثم أكلت وشرب حررها
 زادت في الباه وقوى الشهوة وفي فائضة الدجاج حجر إذا شدة على إنسان زاد في الباه وصرف عنه
 العين والنظرة أو على مصروع برئ أو تحت رأس صغير آمن من الفرع في نومه وذرق الدجاج
 السوداء وضع ياب قوم وقع بينهم الشر والخصومة وإذا طلى الذكر بمسرة السوداء وجامع

لتولده بين فرس وجار كما مر والزرافة
 وهي بفتح الزاي وضمتها وتبعها جزم
 صاحب التبيين وقال النووي في المجموع
 أنه لا خلاف فيه ومنع ابن الرفعة
 التحريم وحكى أن البغوى ألقى بجلها
 قال الأذرى وهو الصواب ومنقول
 اللسان أنها متولدة بين ما يكون
 من الوحش وقال الزركشي مافي
 المجموع وهو وصوابه العكس اه
 وهذا التلاف يرجع فيه إلى الوجود
 أن ثبت أنها متولدة بين ما يكون في
 بقوله هؤلاء ظاهر والألف المقدم في
 المجموع ويجعل كركى وبط وأوز
 ودجاج

لم يزل أهله أخذ بعنده وإذا جعل رأسها في كوز عديد ووضع تحت فرس رجل قد خاض من ريوحه
 صالحها لوقتها وإذا احتل الرجل من دهنها قدر أربع دراهم هيج الباه وأما يعضم العصفور ما كل إلى
 المرطوبه واليس لكته إذا زاد في الكله يولد كلفاً أي مشقة وهو يلقب الهضم ويدفع ضرره الاقنطار
 على صغرة اهدميري وروى الحسن بن الفضال عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا أراد أن يأكل الدجاج حبسته ثلاثة أيام أه عس على مر (قوله وحام) ومثله الحمام والقطا
 والدياسي والفاخت والطارى والشقراق وأبو قردان والحرة والحجل والقمرى وكانت النبی صلى
 الله عليه وسلم يحبه النظر إلى الحمام إلا حمر وكان في منزله صلى الله عليه وسلم حمام أحمر اسمه
 بوردان وليس في الحيوان ما يستعمل التقبيل عند السفاذ إلا الإنسان والحمام وزعم بعضهم
 أن الحمام يعيش ثمان سنين والقمرى طائر مشهور بحسن الصوت والانيق قرية وكنيته أبو زكريا
 وأبو طلحة وجمعه قنارى قال القزويني إذا ماتت كورا القمارى لم تزوج أنثى أبداً وتزوج
 عليها إلى أن تموت ومن العجب أن يبض القمارى تحت الفواخت ويبض الفواخت تحت
 القمارى وفي تفسير الثعلبي وغيره عن سليمان بن داود عليه السلام أن الحمام يقول سبحان
 ربى الأعلى اه وأخرج أبو الشيخ ابن جبان في كتاب العظيمة قال سليمان لا يحسب أنه يدور ولا
 ما يقول هذا الحمام لا شاء قالوا لا يا بني الله قال يقول لا شاء تابعيني على ما أريد منك فوالله
 لم تابعتك أحب إلى من ملك سليمان كذا في ديوان الحيوان وفيه إذا صاح العقاب قال البغدادي
 عن الناس رجعة وإذا صاح الخطف قرأ الفاتحة إلى آخرها عتصونه بقوله ولا الضالين كالجدة
 القارئ والنسر يقول يا ابن آدم عشت ماشئت أتترك الموت والقمرى يقول يا كريم والفراب
 يلحن العشار ويدعو عليه والعشار هو الذي يأخذ العشر والحدأة تقول كل شيء هالك إلا الله
 والقطاة تقول من سمع مني وسلم والبيغا تقول ويل لمن كانت الدنيا أكبر همه وهو المدراج يقول
 والرجن على العرش استوى والزوزور يقول اللهم انى أستثلك رزقك يوم يذوق حوائجنا
 تقول اللهم العن مبغضى محمد وآل محمد والديك يقول اذكروا الله يا غافلين وفي رواية أن
 القرس تقول إذا التقي الجمع ان سبوح قدوس رب الملائكة والروح والحمار يلحن للمكاس
 وسببه والضفدع يقول سبحان ربى القدوس والسرطان يقول سبحان ربى المذكور
 بكل لسان اه دميري (قوله عصفور) بضم العين وحكى بالفتح سمي بذلك لما قيل انه عصي فبي
 الله سليمان صلى الله عليه وسلم وفر منه وكنيته أبو يعقوب وتسمي الذكر منها بلحية سوداء
 كالرجال وإذا خلت مدينة عن أهلها ذهب العصفير فيها فإذا عادوا إليها عادت العصفير
 والعصفور لا يعرف المشى وإنما يمشى وشا وهو كثير السفاذ فرعاً سفاذ في الساعة الواحدة مائة
 مرة ولذلك قصر عمره فإنه لا يعيش في الغالب أكثر من سنة وبينه وبين الحمار عداوة ورجاء في
 الحمار فتسقط فراخه أو يعضه من جوف وكره أى محله الذى هو فيه وإذا رأى الحمار علا فوق
 رأسه وأذاه بطيرانه وصنائه ومن أنواعه القسيرة اه والزوزور بضم الزاى طائر من أنواع
 العصفير سمي بذلك لزرزرتة أى تصويته اه (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء وتسهي بالبلبل
 بضم الموحدين قل ومز سليمان على بلبل فوق شجرة يحرك ذنبه ورأسه فقال لأصحابه
 أتدرون ما يقول هذا البلبل قالوا لا يا رسول الله قال يقول إذا أكلت نصف ثمرة فعلى الدنيا

ويجلم وهو كل ما عاب وهو دوما على
 شكل عصفور وان اختلف لونه
 كعصفور وهو الهزار وهو صغرة وهي
 صغار العصفور ويجعل غراب الزرع على
 الاصم وهو أسود صغير

يقال له الزاغ وقد يكون حجر المتقار والرجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه الفواخت وأما ما عدا الأبقع الجرام وغراب الزرع الحلال فانواع أحدها العقق ويقال له القعقع وهو ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح عنده يشبهان الزينق صورته الععقة كانت العرب تشاء بصوته ثانياً الخداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذان جرمان تلويحاً ثالثاً الخداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه في أصل الروضة وسوى عليه ابن المقرئ للامر بقتل الغراب في خبر مسلم وقيل بجمله كما هو قضية كلام الرازي وهو الظاهر وقد صرح بجمله القهوي والجرجاني والرياني وعلله بأنه يأكل الزرع واعتقده الاسنوي والبلقيني (ويجوز للمصنف) أي يجب عليه اذا حلف (٢٧٩) على نفسه (في حال) (المخصة) بعين مفتوحتين بينهما نتيجة وبعدها مصاد أي الجماعة

موتاً ومريضاً مخوفاً وزيادته أو طول مدته أو انقطاعه عن رفقته أو خوف ضعف عن مشي أو ركوب ولم يجد خلافاً كله (أن يأكل من الميتة المحترمة) عليه قبل اضطرار ملان تاركه ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع الهلاك بأكل الحلال بوعد قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فلا يشترط فيما يختلف تحقق وقوعه لو لم يكن بل يكفي في ذلك الظن كما في الإكراه على أكل ذلك فلا يشترط فيه التيقن ولا الإشراف على الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل له أكله فانه غير مقيد كما صرح به في أوّل الروضة (تنبيه) * يشترط في ذلك المعاصي بسفوره فلا يحل له الاكل حتى يتوب قال البلقيني وكالعاصي بسفوره مراعاة الدم كالمرتدة والحربي فلا يأكلان من ذلك حتى يسلموا وكذا مراعاة الدم من الملبس وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كآثار الصلاة ومن قتل في قطع الطريق قال ولم أمن تعرض له وهو متعين (تنبيه) * افهم اطلاق المصنف الميتة المحترمة التحريمين أنواعها ميتة ثلثة وجار لكن لو كانت الميتة من حيوان نجس في حياته كخنزير وميتة حيوان طاهر في حياته كحمار وجب تقديم ميتة الطاهر كما صححه في المجموع

العفا أي الغراب وذهب الاثر اه ديمري (قوله يقال له الزاغ) ويقال له غراب الزيتون لانه يأكله اه (قوله العقق) كعقب وهو طائر على قدر الحماة وعلى شكل الغراب وجناحاه أكبر من جناح الحماة وهو لا يرى تحت سقف ولا يستقل به بل يهيئ نوره في المواضع المشرفة وفي طبعه الزنا والخيانة ويوصف بالسرقة والنسب والعرب تضرب به المثل في جميع ذلك وفي طبعه شدة الاختلاف لما يراه من الحلي فكهم من عقدتين اختطفه من شمال ويعين واستخفوا في تسميته عقق فقيل لانه يعق فراخه فيتركهم بلا طعم وهذا يظهر أنه نوع من الغربان لأن جميعها يفعل ذلك وقيل اشتق له هذا الاسم من موته والعرب كانت تشاء به وبصياحه اه (قوله الخداف) وهو بالغين المجهجة جمعه خدافان بكسر الغين اه ديمري (قوله وهو الظاهر) معقد ويحل الكروان بالاجماع اه ديمري (قوله أي يجب عليه) أشار به الى أن المصنف كان حقه أن يعبر بالوجوب كما هو أصح الوجهين في المسئلة (قوله موتاً) منصوب على التمييز (قوله مخوفاً) ليس قيداً وبعبارة مريضاً مخوفاً أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور يبيح التيمم اه (قوله أو خوف ضعف) الأولى اسقاط خوف ويقول أو ضعفاً لانه معطوف على موتاً ويصير المعنى على ثبوت خوف اذا تضاف على نفسه خوف ضعف ولا معنى له اه شيخنا (قوله ولم يجد خلافاً) وكذا اذا وجد ولم يذله مال كذا وكان مضطراً لانه حينئذ كالعدم (قوله على أكل ذلك) أي الميتة أي يكفي فيه ظن وقوع ما هتده به المكروه بخلاف الإكراه على اتلاف مال الغير مثلاً فلا بد من تحقق ما يخوفه به اه (قوله فلا يشترط الخ) تفرع على قوله بل يكفي في ذلك الظن وأقرب به وان علم مما قبله بوطنة ما بهده (قوله المعاصي بسفوره) لأن اباحة الميتة رخصة فلا تنطبق بالمعاصي (قوله ومن قتل أي قبل القدرة عليه) أي للاخبر وهو مراعاة الدم (قوله وهو) أي استثناءه متعين (قوله ثم ان وقع الخ) أشار بذلك الى أن قول المتن ما يستدركه مفروض فيما اذا وقع حلالاً عن قرب وأما اذا لم يتوقع فلا يقتصر على سد الرمي بل يأكل حتى يدفع الضرر (قوله غير متجانف لاشم) أي غير مائل له ومخوف اليه بأن يأكلها تالذاً وأجماً واحداً الرخصة كقوله غير باغ ولا عادها يضاهي (قوله قبل إرادته) أي بالتجانف وانما كان انما لانه لعلمه توقع حلال عن قرب فكان يقتصر على سد الرمي (قوله بقية الروح) أي بقية القوة التي الروح سبب فيها والافالروح لا تجزأ اه ع ش (قوله وبذلك) أي بكونه بمعنى القوة فالحاصل أنه انفسر الرمي بالقوة كان السد بالشين وانفسر الرمي ببقية الروح كان السد بالسين ولكن لا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالشين وبالسين مع كل من المعنيين لانه بقوى بقية الروح أو القوة وسد الحلال الحاصل في ذلك وعسارة شرح مر السد بالمهملة على المشهور والمجهدة الرمي وهو

وهو المعتمد وان خالفه الاسنوي ثم ان توقع المضطر حلالاً على قرب لم يجز أن يأكل غير (ما يستدركه) لاندفاع الضرورة به وقد يجد بعده الحلال ولقوله تعالى غير متجانف لاشم قبل إرادته الشيع قال الاسنوي ومن تبعه والرمي بقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك أن التالذ كور بالشين المجهدة لا بالمهملة قال الأذري وغيره الذي تحفظه انه بالمهملة وهو كذلك في الكتب والمعنى عليه صحيح لأن المراد سد الحلال الحاصل في ذلك بسبب الجوع ثم ان خاف تلفاً أو حدوث مرض أو زيادته ان اقتصر على سد الرمي حازت له الزيادة بل وجبت لتلايه نفسه (تنبيه) * يجوز له التزود من المحرمات ولورجاء الوصول الى الحلال ويبدأ وجوباً بلقمة حلال فظهر بها فلا يجوز أن يأكل مما ذكر حتى يأكلها التحقق الضرورة واذا وجد الحلال هتدته الميتة

ونحوها لزمه النبي أي اذالم يضطر كما هو قضية نص الآثم فإنه قال وإن أكره رجل حتى شرب خمرأ وأكل محرما فعليه أن يتقايأ إذا قدر عليه ولو علم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا ان توقع معرفة المستحق اذ المال عند البأس منها المصالح (٢٨٠) العائنة والمضطر كل ادعى ميت اذالم يجد ميتة غيره كما قيده الشيخان

في الشرح والروضة لأن حرمة الحلي أعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما اذا كان الميت نبيا فإنه لا يجوز الاكل منه جز ما كان قبل كيف يصح هذا الاستثناء والانباء أحياء في قبورهم يصلون كما صحت به الاحاديث أجيب بأنه يصور ذلك من مضطر وجد ميتة نبي قبل دفنه وأما اذا كان الميت مسلما والمضطر كافرا فإنه لا يجوز الاكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا لكل ميتة الا ادعى لا يجوز طنجها ولا شيهالما في ذلك من هتك حرمة وتخصي في غيره بين أكله نيتا وغيره وله قتل مرتد وأكله وقتل حربي ولو صغيرا أو امرأة وأكله لانهم اغير معصومين وانما حرم قتل الصبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة لا لحرمتهم بل لحق الغائمين وله قتل الراني الحصن والمحارب وتاركة الصلاة ومن له عليه قصاص وان لم يأذن الامام في القتل لان قتلهم مستحق وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأدبامعه وحال الضرورة ليس فيها رعاية أدب وحرمة مجانين أهل الحرب وارقاتهم وخناهاهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبييا مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من ضياع المال ولان الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال فيما شبه بالصبي ومحل الاباحة كما قال الملقيني اذالم يستول على الصبي والمرأة أي ونحوهما والاصاوا أرقاء معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغائمين ولا يجوز قتل ذمتي ومعهما حرمة قتلها ولو وجد مضطر

بقية الروح على المشهور والقوة على مقابلة اه وفي المصباح الرمي بتختين بقية الروح وقد يطلق على القوة وبأكل المضطر من الميتة ما يستد الرمي أي ما يمسك به قوته ويحفظها اه (قوله ونحوها) كالمغصوب (قوله لزمه النبي) قيده مر بما اذا شبع من الميتة وعليه فلا تضعيف وعبرة شرح م ر ولو شبع في حالة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرما التقيؤ ان أطاقه بأن لم يحصل له منه مشقة لا تحتل عادة اه بحر وفه (قوله فعليه أن يتقايأ) محله ان لم يكن صائما فرضا والاحرم عليه لوجود مقتضى والمانع فيغلب المانع كما هو القاعدة اذا تعارض مقتضى والمانع وعبرة م د هذا محله ان لم يكن صائما فرضا والافهم عليه لان اتمام صومه واجب فان كان في صوم قل كان الاولى تركه النبي لانه يكره قطعه قال تعالى لا تسفلوا أعمالكم اه ع ش (قوله بل على الحاجة) أي بل يقتصر على الحاجة (قوله هذا ان توقع) أي محل اقتصاره على الحاجة (قوله للمصالح) أي فيكون ليت المال فيجوز استعمال زائده على قدر الحاجة ويكون المال حينئذ حلالا (قوله هذا الاستثناء) تأمل هذا الايراد وجوابه (قوله أجيب بأنه يتصور الخ) وهذا الجواب ضعيف لانه يفيد أنهم يوتون حقيقة ولا ترجع أرواحهم الابدان فنفهم وليس كذلك بل ليس موتهم كوت غيرهم لان لروحهم اتصالا بأبدانهم قبل الدفن وبعده (قوله لا يجوز طنجها) قيده الاذرى بالمحترم والاوجه الاخذ باطلاقهم ومحل امتناع طنجهم وشبه حيث أمكن أكله نيا والاجاز اه م د (قوله والمحارب) أي قاطع الطريق (قوله حربيين) نعت مقطوع أي أعنى لاختلاف عامل المتبوع (قوله ولو وجد مضطر) حاصل ما أشار اليه أنه اذا وجد طعام الغير فاما أن يكون ذلك الغير غائبا أو حاضرا واذا كان حاضرا فاما أن يكون محتاجا اليه أو لا فان كان لغائب أكل منه وجوباً وعزم البدل القيمة في المتقوم والمثل في المثل سواء قدر على البدل أم لا اكتفاء بالقيمة وان كان حاضرا وهو مضطر اليه لم يلزمه بذله لان الضرر لا يزال بالضرر الا أن يكون غير المالك نبييا فيجب بذله وان لم يطلبه لوجوب فدائه بالنفس والمالك في الاولى اشارة على نفسه بل يستفاد ان كان الحاضر غير مضطر لزمه بذله للمعصوم بمن مثله ولو في الذمة اذالم يحضر فلو سكت عن الثمن لم يجب حمل على المسامحة به فان امتنع المالك من اعطائه فله قهره وأخذ منه وان قتله لم يضمنه ما لم يكن المضطر كافرا معصوما والمالك مسلما فيضمنه (قوله ان كان غير المالك نبييا وجب بذله) ويتصور هذا في حق الخضر عليه السلام اذ اصح أنه نبي حتى وفي عيسى عليه السلام اذ انزل اه ايعاب شورى والاوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لافضلية الميت مع اتحادهما اسلاما وعصمة قبل وقياسه عدم اعتبار اتحادهما بقوة ويتصور في عيسى والخضر صلى الله وسلم على نبيتا وعليهما والمجبه خلافة اذ هما حيان فلا يصح القياس اه قال ع ش عليه قديقال هذا خلاف فرض المسئلة اذ الكلام فيما لو مات أحد هما دون الآخر فلا يتقرر الى أفضلية أحد هما بل الحلي يأكل من الميت وان كان أفضل منه الآن يقال مراده أن النبي حتى بعد موته فهو مكن لم يمت فلا يجوز للحلي الاكل منه وقياس هذا أن غير الشهيد وبعض الشهداء مع بعض لا يجوز له الاكل من الشهيد لما صح من أن الشهداء أحياء في قبورهم والذي نقله سم عن م ر أنه مشى على أن لا مضطر المسلم أكل ميتة الشهيد لان حرمة الحلي أعظم من حرمة الميت الشهيد وان كان حيا

طعام غائب أكل منه وغرم بذله أو حاضر مضطر اليه لم يلزمه بذله لغيره ان لم يفضل عنه بل هو أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وابقأ لمجته ثم ان كان غير المالك نبييا وجب بذله فان آخر المضطر مضطر امسلا معصوما جاز بل سن وان كان أولى به كأي الروضة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

لأن حياته ليست حقيقة من كل وجه اه (قوله وهو) أي الايتار من شيم الصالحين أي
 خصالهم الحميدة (قوله بنين مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لا مال له أصلا
 فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين اطعامه ويجب اطعامه على كل من قصده منهم
 لتلايتوا كلوا (قوله ولائنه ان لم يذكره) ظاهره ولو مع العجز عن ذكره لعجزه عن النطق
 فراجعه قل فلو اختلفا في الزام عوض الطعام فقال أطمعتهك بعوض فقال بل يحيا بصدق
 المالك يمينه لأنه اعرف بكيفية بذله وروض وشرحه ولو اتفقا على ذكر العوض واختلفا في قدره
 تحالفاهم فيسحقانه هما أو أحدهما أو الحاكم ويرجع الى المثل أو القيمة فلو اختلفا في قدر القيمة
 بعد ذلك صدق الفاسد (قوله وان قتله) الظاهر أنه يأخذه منه بالأخف فالأخف (قوله
 أو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) هذا قسم قوله السابق ولو وجد طعاما أي فقط فذال فيهما
 اذا وجد شيئا واحدا وهذا فيما اذا وجد شيئين (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله
 لم يذله) اما اذا بذله مجانا أو بنين مثله أو بزيادة يتغابن بمنهلا ومع المضطر عنه أو رضى بذمته فلا
 تحل له الميتة (قوله تعينت) أما في الأولى فلا لأن اباحة الميتة للمضطر بالنص واباحة كل مال
 الغير بلاذن ثابت بالاجتهاد وأما في الثانية فلا لأن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه
 ميتة أيضا وأما في الثالثة فلا لأن صيد المحرم ممنوع من قتله وأما لو لم يجد المحرم الا صيدا أو غير
 المحرم الا صيدا حرم فله ذبحه وأكله وعليه القدية وأما لو وجد المحرم صيدا وطعام الغير
 فيتعين الصيد على المعتد من ثلاثة أقوال لأن حق الله مبني على المسامحة شرح البهجة
 (قوله ويجعل قطع جرن نفسه) مقابل لمحذوف أي هذا ان وجد شيئا فان لم يجد شيئا قطع من
 نفسه بشرط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لا جمل نفسه وعدم وجود ميتة ولا
 غيرها وكان الخوف في القطع أقل أو اتنى الخوف بالمرّة في القطع أما اذا كان الخوف في القطع
 فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في القطع وعدمه حرم القطع ويفرق بين ما هنا وبين
 مسئلة السلعة اذا استوى الضرر في القطع وعلمه حيث قالوا يقطع بأن ذال فيه قطع عضو
 زائد يترتب على بقاءه شين فوسعوا فيه دون ما هنا فانه لقطع عضوا صلى فضيقوا فيه (قوله
 من حيوان معصوم) أي آدمي (قوله لما تر) وهو قوله لأن قطعه لغيره (قوله ولنا ميتتان)
 كان الأولى تأخير لنا عن حللان لأن تقديمه يفيد قصر الحكم علينا وليس مراد اهل
 الذمة كذلك (قوله السمك والجراد) قال في المنهاج ولو صادهما مجوسى قال الهللى ولا
 اعتبار به لعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البر عيش مذبوح ولو على صورة خنزير
 مثلا ومنه القرش ومن السمك ما لا يدرك الطرف أو له وآخوه لكبره وتحل سمكة في قلب سمكة ولا
 ما لم تنقث وتتغير ويجعل ما طفا على وجه الماء وانتفخ ما لم يضرب ويجوز بلعه وقليه حيا وشبهه ولا
 بنجس الدهن بما في جوفه من الروث ان كان صغيرا وينبغي أن المراد بالصغير ما يصدق عليه
 عرفانه صغيرا فدخل فيه كالأرسلارية المعروفة بصروان كان قد راى صبعين مثلا كما في ع ش
 على مر لان كان كبيراً وكذا يقال في الجراد ومن السمك الترس ولا قطر لتقويه بنايه لأنه
 ضعيف ولا بقاء له في غير البحر بخلاف التمساح لقوته وحياته في البر اه وفي البحر من الجحائب
 ما لا يستطاع حصره ومن أنواعه الشيخ اليهودي قال الشيخ أبو حامد القزويني في عجائب

وهو من شيم الصالحين ونحوه بالمسلم
 الكافر والبهيمة وبالمعصوم مراقة
 الدم فيجب عليه أن يقدم نفسه على
 هؤلاء أو وجد طعام حاضرا غير مضطر
 لزمه بذله معصوم بنين مثل مقبوض
 ان حضر والا ففى ذمته ولائنه ان لم
 يذكره وان منع غير المضطر من ذله
 بالثمن فلم يضطر فهره وأخذ الطعام
 وان قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان
 مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه
 كما يجنبه ابن أبي الدم أو وجد مضطر ميتة
 وطعام غيره لم يذله أو ميتة وصيدا
 حرم باسرام أو حرم تعينت الميتة ويجعل
 قطع جرن نفسه لا كانه ان فقد نحو
 ميتة وكان خوف قطعه أقل ويجوز
 قطع بعضه لغيره من المضطر بن لان
 قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض
 لاستبقاء الكل نعم ان كان ذلك الغير غنيا
 لم يحرم بل يجب ويجوز على المضطر
 أيضا أن يقطع لنفسه قطعة من
 حيوان معصوم لما تر (ولنا ميتتان
 حللان) وهما (السمك والجراد)
 ولو قتل مجوسى

المخلوقات انه حيوان وجهه كوجه الانسان وله لحية بيضاء ويذنه كبذن الضفدع وشعره
كشعر البقر وهو في حجم الجمل يخرج من البحر الى السبب فيستريح حتى تغيب الشمس الى الاحد
فيشب كما يئب الضفدع ويدخل الماء وحكمه الحل لدخوله في عوم السمك والقرش ~~ب~~كسر
القاف واسكان الراء المهملة وبالشين المجهمة في آخره دابة عظيمة من دواب البحر تنمى السفن
من السير في البحر وتدفع السفينة فتقلبها وتضربها فتكسرها ومن شأنه انه يتعرض للسفن
الكار فلا يردده شي الا ان يأخذ أهلها المشايخ فتمر على وجهه مثل البرق ولا يهاب شي الا النار
وبه سميت قرش قرشا والقرش يوجد بصر القارم الذي غرق فيه فرعون وهو عند عقبة الحاج
وبنتات الروم سمك بصر الروم وشبه بالنساء ذوات شعور سبط ألوانهن الى السمرة ذوات فروج
عظام وئدي وكلام لا يفهم يصنعون ويقهقهون ويرجاءقن في أيدي بعض أهل المراكب
فينسكوهن ثم يعيدوهن الى البحر وحكي الروياني عن صاحب البحر انه كان اذا اتاه صياد
بسمكة على صورة المرأة حلقه أنه لم يطأها اه ديمري * (فرع) * لوصاد سمكة في بطنه دابة
هل تلك الدرة ينظر ان كانت مثقوبة فالدرة لقطعة ولا يملكها الا بطريقها على مامتر في اللقطة
وان كانت غير مثقوبة فملكها مع السمكة والله أعلم شرح الحصني وعبارة زكي فرع الدرة التي
توجد في السمكة غير مثقوبة ملك للصياد ان لم يبع السمكة او للمشتري ان باعها تباعها فيهما
قال في الاصل كذا في التهذيب ويشبه ان يقال انها أي في النائية للصياد ايضا كالكنز الموجود
في الارض ~~ي~~كون لحياها فان كانت مثقوبة فلبائع في صورته ان ادعاها والبا ان لم يدعها
البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما اذا صاد من بحر الجواهر والا فلا يملكها بل تكون
لقطة اه قال مر والمقدم في التهذيب ويفارق مسئلة الكنز بان الدرة بمنزلة الطعام
للسمكة فتبعها واعتمد ما قديده الماوردي قال والمراد بحر الجواهر ما يخلق فيه ولو نادرا اه
(قوله والجواهر) مشتق من الجرد وهو برى وبحرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه
أحمر وبعضه كبير الخشن وبعضه صغير فاذا أراد ان يبيض القس المواضع الصلبة وضربها
بذنبه فتخرج ثم يلقى فيها بيضه ويكون حاضنا له ومربيا وله ستة أرجل يدان في صدره وقائمتان
في وسطه ورجلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وان وفيه خلقة عشرة من جبابرة البوادي
وجه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ايل وصدر ايل و بطن عقرب وجنا حائسر وفخذ جمل
ورجلانعامه وذنب حية وليس في الحيوانات أكثر افساد منه قال الاصمعي أثبت البادية
فرايت رجلا يزعم برا فلما قام أي البر على سوقه وجاد سنبله جاء اليه جراد فجعل الرجل ينظر اليه
ولا يعرف كيف العمل فأنشأ يقول

مر الجراد على زرعى فقلت له * لاتأكلن ولا تشغل بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبله * انا على سفر لا بد من زاد

ولعابه سم على الاشجار ولا يقع على شي الا أفسده اه برماوى وأسنده الطبراني عن الحسن بن
على رضى الله عنهما قال كنا على مائدة نأكل أنا وأخي محمد بن الحنفية وبنو عبيد الله والقاسم
والفضل أولاد العباس فوقع جراد على المائدة فأخذه عبيد الله وقال لي ما مكتوب على هذه
فقلت سألت أبي أمير المؤمنين عن ذلك فقال سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

تلبس راحلت لنا ميتتان السمك والجراد
فصيل كلهما وباعهما وان لم ينسبه
السمك المشهور ككلب وخنزير
وفرس وكره قطعها حين

مكتوب عليها أنا لله لا اله الا نار الجراد ورازقها ان شئت بعثتها ورازقها ان شئت بعثتها
بلاء على قوم فقال ابن عباس هذا من العلم المكنون وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
خلق امة ستمائة منها في الجبر واربعمائة منها في البر وان اقول هلاك هذه الامة الجراد
فاذا هلك الجراد تتابع هلاك الامم اه وانما صار الجراد اول هذه الامة هلاكه لانه خلق من
الطينة التي فضلت من خلق آدم عليه السلام وحكي القزويني ان هذا قال سليمان عليه
السلام اريد ان تكون ضيفي انت وعسكرك يوم كذا يجزيرة كذا لخضر سليمان بجنوده فاتي
الهدد بجبرادة مينة فالتقاها في البصر وقال كلوا في فاته اللحم ادرلك المرق فضحك منه
سليمان وجنوده وفي هذا قبل

جاءت سليمان يوم العرض عهدة * اهدت اليه جرادا كان في فيها
وانشدت بلسان الحال قائلة * ان الهدايا على مقدار هاديتها
لو كان يهدي الى الانسان قيمته * لكان يهدي الى الدنيا بما فيها

(قوله فبنس ذبحها) أي من الذيل لانه أصفى للدم (قوله كضفدع) بكسر آوله وثالثه وبكسر
أوله وفتح ثالثه وعكسه وبضم أوله وفتح ثالثه ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه اذا كفي طشت
في بركة هو فيها منع من نعيقه فيما قل على الجلال وفي كتاب الزاهر لابي عبد الله القرطبي ان
داود عليه السلام قال لاسجن الله الليلة تسبيحا ما يسبح به أحد من خلقه فنادته ضفدعة
من ساقية في دار ما يادود فتفخر على الله بتسبيحك وأتاني بالسبعين سنة ما جف لساني من ذكر الله
تعالى وأتاني لعشر ليال ما طعمت خضرا ولا شربت ماء اشتقا لا بكلمتين فقال ما هما قالت
يا مسجبا بلسان ومذكور اكل مكان فقال داود في نفسه وما عسى أن أقول أبلغ من هذا
قال النفعاء انما حرم الضفدع لانه كان جارا لله في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق
السموات والارض قال تعالى وكان عرشه على الماء اه دميري (قوله وسرطان) وهو
من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد المشي سريع العدو وفكين ومخلب واطفاد
حداد وله ثمانية أرجل وهو عيشي على جنب واحد ويستشق الماء والهواء معا ويحرم أكله
لاستغناؤه كالصدف ولما فيه من الضرر وفي قول انه يحمل أكله وهو مذهب مالئ اه دميري قال
عش على مر وليس من السرطان المذكور ما وقع السؤال عنه وهو أن يسلا الصين نوعا
من حيوان البحر يسمونه سرطانا وشأنه أنه متى خرج من البحر اقلب حجرا وجرت عادتهم
باستعماله في الادوية بل هو مما يسمى سمكا لانطبق تعريف السمك السابق عليه فهو طاهر محل
للاستفاد به في الادوية وغيرها اه (قوله وحية) لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان الا
في البحر حرم أيضا للسمية سم (قوله ونسناس) بكسر النون وضبطه بعضهم بفتحها قال
المسعودي في مروج الذهب انه حيوان كالانسان له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى
ظفر بالانسان قتله وقال القزويني انه أمة من الامم لكل واحد منهم نصف بدن ونصف رأس
ويدور على كانه انسان شق نصفين وفي الحديث ان حيا من عاد عصوا نبيهم فسخنهم الله تعالى
نسنا لكل واحد منهم يدور على كانه ثور الطير ويرعون كما ترضى البهائم دميري (قوله
وتساح) اسم مشترك بين الحيوان المعروف والرجل الكذاب قال القزويني التساح حيوان

ويكرد ذبحها الاستحالة كبيرة يطول
بهاؤها فيستن ذبحها ويحرم ما يعيش
في بردهم كضفدع وسرطان ويسمى
عقرب الماء وحية ونسناس وتساح

على صورة الضب وهو من أعجب حيوان الماء فم واسع وستون نابا في فكها الأعلى وأربعون في فكها الأسفل وبين كل نابين سن صغير مربع ويدخل بعضها في بعض عند الانطباق ولسان طويل وظهره كظهر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله أربعة أرجل وذنب طويل وهذا الحيوان لا يكون إلا في نيل مصر خاصة وزعم قوم أنه في بحر السند أيضا وهو شديد البطش في الماء ولا يقتل إلا من أبطيه ويعظم إلى أن يكون طوله عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثر ومن عجائب أمره أنه ليس له مخرج فاذا امتلأ جوفه خرج إلى البر وفتح فاه فيجني طائرية له القطقاط فيلقط ذلك من فيه وهو طائر صغير يجني يطلب الطعم فيكون في ذلك غذاؤه وراحة للتمساح وهذا الطائر في رؤس أجنحته شوك فاذا أغلق التمساح فمه عليه نفسه بها فيفقه اه دميرى (قوله وسلحفاة) أي بريه أما البحرية فيجوز أن كلها وعبارة ع ش على م ر فالبحرية والنسناش والسلحفاة البحرية حلال والسلحفاة هي الترسة المعروفة فتحل في الجموع وأن كانت تعيش في البر اه (قوله ألف أمة) أي ألف نوع من أنواع الحيوان وكذا قوله ألف عالم أي ألف نوع من أنواع العالم (قوله الكبد) الكبد مؤنثة وهي يكسر الباء ويجوز أسكانها مع فتح الكاف وكسرها والجمع أكباد وكبود (قوله حكمه حكم المرفوع) أي لأنه لا يقال من قبل الرأي (قوله يكون بهذه الصيغة مرفوعا) أي بقوله أحلت لنا أي أحل لنا الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو نحو أمرنا ونهينا (قوله لاننا أقرب إلى التوكل) وأسلم من الغش ولعموم النفع بها للدعي وغيره (قوله لأن الكسب يحصل فيها بكذا اليمين) ولذلك ورد في الحديث من بات كلاما من عمله بات مغفورا له (قوله لأن العصاة كانوا يكتسبون بها) وعن المقدم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده اه فكان يعمل الزرد ويبعه لقوته وكان لا يأكل إلا من يده ولم يكن من حاجة لأنه كان خليفة في الأرض قال الضحاك والكلي ملك داود بعد قتله جالوت سبعين سنة وجمع الله له داود بين الملك والنبوة ولم يجمع ذلك لاحد قبله بل كان الملك في سبط والنبوة في سبط فذلك قوله تعالى وآتاه الله الملك والحكمة وقال ابن عباس كان داود أشد ملوك الأرض سلطانا يجرس محرابه كل ليلة تسعة وثلاثون ألف وجل فذلك قوله تعالى وشددنا ملكه وكان نوح نجارا وإبراهيم بزازا وأدريس خياطا ونحو هذا لا يفيد أنهم كانوا يقتاتون من ذلك ولا بد وقد كان نبينا صلى الله عليه وسلم يأكل من سعيه الذي يكتسبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق لما فيه من إعلاء كلمة الله وذكر صاحب كتاب بصائر القدماء وسراير الحكماء صناعة كل من علت صناعته من قرش فقال كان أبو بكر الصديق بزازا وكذلك عثمان وطليحة وعبد الرحمن بن عوف وكان عمر دالا يسعي بين البائع والمشتري وكان الوليد بن المغيرة حدادا وكذلك أبو العاص أخو أبي جهل وكان عبد الله بن جعدان فحسا يبيع الجوارى وكان النضر بن الحرث عواد يضرب بالعود وكان الحكم بن العاص خصا يخصي الغنم وكان العاص بن وائل السهمي يطارا يهالج الخيل وكان ابنه عمرو بن العاص جزارا وكذلك أبو حنيفة صاحب الرأي والقياس اه من الدميرى مع زيادة (قوله ويحرم ما يضرب البدن أو العقل) ومنه يعلم حرمة الدخان المشهور

وسلحفاة بضم السين وفتح اللام نلث
تلهها والتهى من قتل الضفدع * (فائدة)
روى الترمذي عن عمر رضي الله تعالى
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن الله خلق في الأرض ألف أمة
ستائة في البحر وأربعمائة في البر وقال
مقاتل بن حبان لله تعالى ثمانون ألف
عالم أربعون ألفا في البحر وأربعون
ألفا في البر (ودمان حلالان) وهما
(الكبد) يكسر الموحدة على الألف مع
(والطحال) يكسر الطاء لحديث
أحلت لنا امتنان ودمان السمك
والجراد والكبد والطحال رفعه ابن
ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما وضع البيهقي وقته عليه
وقال حكمه حكم المرفوع ولذا قال
في الجموع الصحيح إن ابن عمر هو القائل
أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة
مرفوعا * (تمة) * أفضل ما أقرب إلى
كسبك من زراعة لأنها أقرب إلى
التوكل ثم من صناعة لأن الكسب فيها
يحصل بكذا اليمين ثم من تجارة لأن
العصاة كانوا يكتسبون بها ويحرم
ما يضرب البدن أو العقل كالجر

لما نقل عن الثقات أنه يورث العمى والترهل والتنافيس واتساع الجحارى اه قل وقوله ما يضر البدن قال الاذرى المراد الضرر البين الذى لا يحتمل عادة لامطلق الضرر شوبرى (قوله والتراب) أى وطن وطفل ومجمل في غير النساء الحبلى فانه لا يحرم عليهن أى كل الطين لانه بمنزلة التداوى مر اه مد على التحرير (قوله كالافيون) تنظير (قوله وهو لبن الخشخاش) قال الجوهرى والخشخاش نبت معروف أى وهو المعروف بأبى النوم والمراد بلبنه الذى يخرج منه بعضه وهو بفتح أوله الواحدة خشخاشة وقد ألغز فيه بعضهم فقال وما قبة مبنية فوق شاهق * لها شرف نحو الملاحة والظرف وأولادها في بطنها ان عددتهم * يكونون ألفاً ويزيدون عن ألف ويأخذها الطفل الصغير بجهله * فيقلعها عسفاً على راحة الكف (قوله الشواء) أى المشوى المكثور كاللحم المشوى والقول المكثور والمعتد الكراهة ومحل الخلاف اذا غطي من أقول وضعه على النار الى استوائه ومنع خروج البخار منه ودخول الهواء له والانلاحمة ولا كراهة خلافاً للشارح حيث قال بعد استوائه ويحرم البنج والخشيش ولا يحذبه بخلاف الشراب المسكر وانما لم يحذله لانه لا يلذ ولا يطرب ولا يدعوا قليله الى كثيره بل فيه التعزير وله تناوله لنزول عقله لقطع عضو متناً كل حتى لا يحس بالالم ولبعضهم قل لمن يأكل الخشيشة جهلاً * يا خسيساً قد عشت شرمعيشه دية العقل بدرة فلماذا * يا سقيها قد بعثت بجشيشه والبدرة عشرة آلاف درهم أو ألف دينار اه (قوله التبسط) أى الألوان المختلفة (قوله كقرى الضيف) قال فى المصباح قرىب الضيف أقربيه من باب رى قرى وفى المختار قرى الضيف يقربه قرى بالكسر والقصر وقراء بالفتح والمد أحسن اليه (قوله وفى اعطاء الخ) خبر مقدم ومذاهب مبتدأ مؤخر وقوله مذاهب أى أقوال (قوله منعها) أى احدها منعها وقوله اعطاؤها أى الثانى اعطاؤها (قوله وبعثاً) أى باعنا وحاملاً ومحل الخلاف فيمن يريد تهذيب نفسه أماناً يفعل ذلك بخلا وشحافه ومذموم ولبعضهم الجبل شين ولا يرضى به أحد * الا الاسافل أهمل الذم والعار المنفقون لهم اخلاف ما بذلوا * والمسكون لهم اتلاف مع نار (قوله لروحانياتها) أى راحتها (قوله والاشبه) هو الثالث (قوله سلاطة عليه) أى الطغيان (قوله وفى منعها بلادة) أى اذا منعها ذلك مطلقاً ورثه البلادة

(فصل فى الاخصية)

ذكرها بعد الاطعمة لان الاخصية مختصة بالنعم وقد سبق ذكر النعم فى الفصل السابق وأول طلبها فى السنة الثانية من الهجرة كالعمدين وزكاة المال والقطروهى أفضل من صدقة التطوع لانه قليل بوجوبها ويكره تركها للقادر عليها وليس للولى فعلها من مال مجبوره وتسق من ماله عن المولود لاعتن الجنيين اه برماوى (قوله وسميت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من اسم أول زمان فعلها وهو الضحى والمعنى سميت باسم يلوح ويشير لأول زمان فعلها (قوله وهى بضم همزتها) حاصله أن فيها ثمان لغات ضم الهمزة مع تشديد الياء وتحقيقها وكسر

والتراب والزجاج والسم كالافيون وهو لبن الخشخاش لان ذلك مضر ويرى يقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قال الزركشى فى شرح التنبيه ويحرم أى كل الشواء المكثور وهو ما يكفى عليه غطاء بعد استوائه لا ضراره بالبدن ويست ترك التبسط فى الطعام المباح فانه ليس من اخلاق السلف هذا الم تدع اليه حاجة كقرى الضيف وأوقات التوسعة على العيال كيوم عاشوراء ويومى العيد ولم يقصد بذلك التقاخر والتكاثر بل لطيب خاطر الضيف والعيال رضاء وطهرهم عما يشتهونه وفى اعطاء النفس شهواتها المباحة مذاهب حكاهما الماوردى منعها وقهرها ثلاث طغى والثانى اعطاؤها تتجلى على نشاطها وبعثاً لروحانياتها قال والاشبه التوسط بين الامرين لان فى اعطائها الكل سلاطة عليه وفى منعها بلادة ويست الحلو من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام وان يحمدا الله تعالى عقب الاكل والشرب وروى أبو داود باسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذى أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً

(فصل فى الاخصية)

مشتقة من الخوة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وهى بضم همزتها وكسرها وتشديد يائها وتحقيقها ما يذبح من النعم

تقربا إلى الله تعالى من يوم العيد إلى آخر (٢٨٦) أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل لربك وانحر فان أشهر الاقوال

أن المراد بالصلاة صلاة العبد وبالنحر الضحايا وخبر الترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من اراقة الدم انها تأتي يوم القيامة بقرونها واظلالها وان الدم ليقع من الله مكان قبل ان يقع على الارض قطيبا وبها تنقش (والاضحية) بمعنى التضحية كما في الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفي عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل المستطيع وكذا البعض اذا ملأ ما لا يبعثه الحر قاله في الكفاية قال الزركشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله كما في صدقة التطوع وينبغي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيجري فيها ما يجري في سائر تبرعاته (تنبيه) * شمل كلام المصنف أهل البوادي والخصر والسفر والحاج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى من نسائه بالقر رواء الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا أرى خص في تركها لمن قدر عليها انتهى أي فيكره القادر تركها وليس لمريدها

الهمزة مع تشديد الياء وتحقيفها ومع حذف الهمزة لغتان فتح الضاد وكسرها واخفاة بفتح الهمزة وكسرها (قوله تقربا) نخرج ما يذبحه الجزار للبيوع (قوله من يوم العيد) يصدق بما ذبح قبل مضى ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مرادا اكيد علمه ما يأتي فهو مقيد بما يأتي والمراد بيوم العيد اليوم الذي يعيد فيه حتى لو وقفوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتقده من خلافا للشارح (قوله إلى آخر أيام التشريق) أي الثلاثة (قوله من عمل) أي يتقرب به اليه من المواصل فلا يرد أن الفرض أفضل (قوله أحب) مجرور بالفتحة نعمتا العمل (قوله من اراقة الدم) المراد لازمه وهو الذبح (قوله انها) أي الاضحية المفهومة من اراقة الدم وقوله تأتي أي ليركبها صاحبها يدل لذلك وروده كذلك في بعض الروايات (قوله يمكن) أي له موقع عظيم عند الله وهو كفاية عن القبول كما قرره شيخنا (قوله نفسا) تمييز محمول عن الفاعل والاصل فلتطبخ نفوسكم بها أي افعلوها عن طيب نفس (قوله بمعنى التضحية) التي هي فعل المكلف الموصوف بالسنة اذ كثيرا ما تطلق الاضحية ويراد بها الفعل المتقرب به (قوله لا الاضحية) أي لا بمعنى الاضحية أي العين المضحية بها اذ لا يصح الاخبار عنها بسنة (قوله كلامه) وهو قوله سنة وقوله لان الخ علة للتضحية (قوله سنة) أي لمسلم بالغ عاقل حر ولو لم يعضد وتسق للمكاتب باذن سيده لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا ومن أهل البوادي أو امرأة ولا بد أن تكون فاضلة عن كفاية عمود يوم وليلة كما في صدقة التطوع قاله العلامة من كان حرج واعتبر العلامة الزبدي كفاية يوم العيد وليلته وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كحل وسكك وفطير ونحوها وقوله سنة قبله نلاحظ لخالفة أي حسنة حيث أوجبها على مالك نصاب زكوى وهو مقيم بالبلد ولا تصير واجبة الا بالانذار كما يأتي (قوله في حقنا) معاشر المسلمين وواجبة في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له اضحية مندوبة أيضا وأكله صلى الله عليه وسلم من اضحيته محمول عليه والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليه مندوب ولم يترك الاضحية قط وهل كانت الانبياء من بعد ابراهيم تضحيهم وأعمهم وأهم خاصة اه حل (قوله على الكفاية) ومعنى كونها سنة كناية مع كونها تسق لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الخنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أشرك غيره في ثوابها جاز وأنه مذهبا من (قوله ان تعدد أهل البيت) وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة وقيل من تلزم الفاعل نفقتهم واعتقده من وزى والثواب خاص بالسائل وسقط عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزمه النفقة أو غيره قل وبعضهم قيده بالمنفق (قوله كفي عن الجميع) أي في سقوط الطلب والافا لنواب للمضحي خاصة كالقائم بغرض الكفاية وقوله عليه السلام اللهم هذا عن محمد وأمة محمد جميعا خصوصية له (قوله وينبغي أن تكون) معتمد (قوله فيجزي فيها الخ) فان أذن له سيده صحت له ووقعت له كما سبق آخر الفصل (قوله شمل كلام المصنف) أي قوله ولا تضحية سنة (قوله لمريدها) أي غير الحرم أن لا يزيل شعره ولو من عانة أو باطن الخ فتسكروه الازالة للعذر وقال الامام أحمد تحرم الازالة المذكورة قل وانظر ما وجهه وسأت بعض الخنا بلة عن ذلك فأجاب بأنه يحرم تشبيهها بالمحرمين اه ميداني وقوله لمريدها أي سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا برماوى (قوله

أن لا يزال شعره الخ) عبارة المنهج وكره لم يدها غير محرم ازاله فنجو شعر كظفر وجلدة لا تضر
 ازالها ولا حاجة له فيها وقوله وجلدة استغنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة كغتان البالغ
 وقطع يد السارق ومستحبة كغتان الصبي اه سل (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة
 على المعتمد لان الاقل يراعى قل وبرماوى (قوله حتى يضي) أى ولو بواحدة لمن تعددت
 في حقه وينتهي وقت عدم ازالته ان لا يضي بزوال وقت التضحية اه برماوى وعبرة
 شرح م ر ولو اراد التضحية بعد ذلك الوقت كراهة بازالها كما جزم به بعضهم وهو المعتمد
 (قوله ولا تجب الا بالنذر) أى أو ما الحق به كان يشتري شاة ويقول هذه أضحية فانها تجب
 بمجرد هذا اللفظ ويحرم عليه وعلى من تلزمه نفقته ان يعاطى شيئا منها م ر وحينئذ يقع
 في السنة العوام كثير من شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها
 يقولون له تلك أضحية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الاحكام فصيربه أضحية واجبة فيمنع
 عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أنى أتطوع بها خلا فال بعض المتأخرين شرح م ر
 والمخلص له اذا سئل أن يقول هذه نذجهما وأنا كلها في العبد ولو قال ان ملكك هذه الشاة فقلله
 على أن أضحي به الم يلزمه وان ملكها الان المعين لا يثبت في الذمة بخلاف ان ملكك شاة فقلله
 على أن أضحي بها فيلزمه اذا ملك شاة لان غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا بهما فانظر
 الروض وغيره سم وينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال ان ملكك هذا العبد فقلله على
 ان أعققه الخ ومن أراد أن يهدي شيئا من النعم الى البيت الحرام من له ما يستلزمه التضحية
 سم (قوله ويسن أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من
 صلاة الاضحي وخطبته يؤتى له بكشين وهو قائم في مصلاه فيذبح أحدهما بيده ويقول هذا عن
 أمي جميعا من شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاغ وعن الحاكم عن أبي سعيد الخدري أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح كبشاً أقرن بالمصلى بعد أن قال بسم الله والله أكبر وقال اللهم
 هذا عني وعن لم يضح من أمي واستدل بذلك على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن
 يضحى عن غيره بغير اذنه ويذبح الآخر ويقول هذا عن محمد وآل محمد فبدأ كل هوأ أهلهم بما
 ويطعم المساكين ولم يترك الاضحية قط اه حل (قوله أن يذبح الاضحية) ومنها الهدى
 برماوى (قوله بنفسه) أى ولو هو اهقا وسقيها لانها قريبة فالان بها أولى ولانه صلى الله
 عليه وسلم ضحى بعامة بدنة فحرم منها بيده ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله عنه فحرم تمام المائة
 وفي ذلك اشارة الى مدة حياته صلى الله عليه وسلم قل على الجلال (قوله ان أحسن
 الذبح) أى على الوجه الاكمل فخرج الاعى فالسنة في حقه التوكيل اه ع ش (قوله
 وانخني مثلها) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والاعى اذ تكرر ذبحته سل
 (قوله فليشهدها) المراد بشهوده حضوره ولو أعمى قل والاوى في الوكيل كونه فقيها
 مسلما ويكره استنابة كافر وصبي وأعمى لاحائض ويسن لغير الامام أن يضحى في بيته ليشهد
 أهله وأن يستحضر في نفسه عظم نعمة الله تعالى عليه وما سخر له من الانعام وأن يقول ان صلافي
 ونسكي الى قوله وأمان المسلمين ويجدد الشكر على ذلك وللإمام اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح
 بنفسه في المصلى عقب الصلاة ويغليها للناس برماوى وهذا ينافي ما تقدم من أن التضحية عن

أن لا يزال شعره ولا نظفره في عشر ذي
 الحجة حتى يضي ولا تجب الا بالنذر
 ويسن أن يذبح الاضحية الرجل بنفسه
 ان أحسن الذبح الاتباع أما المرأة
 فالسنة لها أن توكل كافي الجموع
 وانخني مثلها ومن لا يذبح لعذر أو غيره
 فليشهدها

لماروى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال (٢٨٨) لقاطمة رضى الله تعالى عنها قومي الى أخيتك فاشهد بها فإنه بأول قطرة منها أى

من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك قال عمران بن حصين هذا لك ولا أهل بيتك فأهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال بل للمسلمين عامة وشرط التضحية نعم ابل ويقر وغنم لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكاً لذكر اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ولأن التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاخترت بالنعم كالزكاة (ويجزئ فيها) من النعم (الجذع من الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن في الثانية ولو أجدع قبل تمام السنة أى سقطت أسنانه اجزأ لعدم خبر أجدع وهو الجذع من الضأن فإنه جائز أى ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو الاحتلام فإنه يكفي أسبقهما كما صرح به في أصل الروضة (والثنى من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة (و) الثنى من (الابل) وهو ما استكمل خمس سنين وطعن في السادسة (و) الثنى من (البقر) الإنسى وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة وخبر يقيد الإنسى الوحشى فلا يجزئ في الأضحية وإن دخل في اسم البقر ويجزئ التضحية بالذكر والأنثى بالاجماع وإن كثر نزوان الذكر وولادة الأنثى نعم التضحية بالذكر أفضل على الأصح المنصوص لأن له طيب كما قاله الرافعي ونقل في المجموع في باب الهدي عن الشافعي أن الأنثى أحسن من الذكر لأنها أرطب لحا ولم يحك غيره ويمكن حل الأول على ما إذا لم يكثر نزوانه والثاني على ما إذا كثر (تنبيه) لم يتعرض كثير من الفقهاء لأجزاء الخنثى في الأضحية وقال النووي أنه يجزئ لأنه ذكر أو أنثى وكلاهما يجزئ وليس فيه ما ينقص اللحم (ويجزئ البدنة) عند الاشتراك فيها (عن سبعة)

الغير بغير أذنه من خواص النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قال عمران بن حصين) أى للنبي وقوله هذا لك أى الثواب المذكور لقاطمة من أنه يغفر بأول قطرة منها ما سلف من الذنوب لك يا رسول الله الخ (قوله فأهل) في معنى التعليل أى لأنكم أهل لذلك وأهل خبر مقدم وأنتم مبتدأ مؤخر وقال بعضهم قوله فأهل ذلك أنتم أى فالخبر موصوف بالغير أن أنتم يا آل البيت ومن ضحى من غيركم لا يغفر له ذلك فقال له في الجواب بل للمسلمين أى كل من ضحى منهم فله هذا الثواب (قوله أم للمسلمين) معطوف على قوله لك ولاهل بيتك (قوله وشرط التضحية نعم) أى كونها نعمة الخ وعند ابن عباس يكفي إراقة الدم ولو من دجاج أو أوز مبدأى أى فلا يجزئ غيرها من بقر الوحش وحيدته والظباء وغيرها وأما المتولد بين جنسين من النعم فيجزئ هنا وفي العقيدة والهدى وحزاء الصيدا لأنه ينبغي اعتبار أعلى الأبوين سنناً في الأضحية ونحوها حتى يعتبر في المتولدين الضأن والمعز بلوغه. فمن هنا قاله باعلى السفين برماوى (قوله وبقر) أى عراب أو جواميس برماوى وسواء في البقر وغيرها الإناث أو الخناثى أو الذكور ولو خصما بالخصى ماقطع خصيته أى البيضتان ويجبر ما قطع منه زيادة لحمه طيباً وكثرة كما قاله البرماوى (قوله منسكا) أى عبادة برماوى (قوله ولأن التضحية الخ) أى فكأن الزكاة قاصرة على النعم كذلك التضحية قاصرة لمها بطريق القياس (قوله أى سقطت أسنانه) هل ولو واحدة وقياس الاكتفاء بقطرة في البلوغ بالاحتلام الاكتفاء بسقوط السن الواحدة اهـ (قوله أج) أى إذا كان في سنه المعتاد وهو ستة أشهر وعبرة شرح مر أو أجدعه أى سقوط سنه قبل تمام السنة لأن ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن اهـ (قوله ويكون ذلك) أى ما ذكر من تمام السنة والاجذاع (قوله سنتين) وكذا المتولد بين ضأن ومعز إذا المتولد يجزئ هنا وفي العقيدة والهدى وحزاء الصيد سل (قوله خمس سنين) أى تحديداً (قوله من البقر الإنسى) ومنه الجواميس وانما قيد بذلك في البقر دون غيره لأن غيره لم يوجد منه وشى وأما الأطباء فيقال لها شياها البر لا غنم الوحش ولا معز الوحش (قوله وإن كثر نزوان الذكر) أى طروقه للأنثى وانما غنيا بما ذكر لأنه وبما توههم أنه عيب لأنه مضعف (قوله ويجزئ البدنة) وهى الواحدة من الأبل ذكر أو أنثى أو خنثى قال في التتمة ليس في الحيوانات خنثى إلا الأدمى والابل قال النووي جاءني من أثقبه يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسقانة قال عندي بقرة خنثى لأذكر لها ولا فريج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فنلاتها فهل تجزئ أضحية أو لا فقلت له لا يتخلو أما أن تكون ذكر أو أنثى أو أن تكون أنثى وكلاهما يجزئ في الأضحية وليس فيه ما ينقص اللحم اهـ برماوى والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم يجزئ عن واحد فقط سل وينقص بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم القاف وهو الصحيح وبه جاء القرآن ويجوز أيضاً ضم الباء وفتح النون وكسر القاف المشددة كما في الاشارات لابن الملقن (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الأضحية والآخر اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم أذهى إفراز وعبرة قل على الجلال قوله عن سبعة وكذا في الكفارات والتمتع في الحج وارتكاب محظورات فيه نعم المتولدين غنم أو معز أو ابل أو بقر لا يجزئ عن أكثر من واحد ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم

يجز من حصته نيا، ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع لانها في حكم سبع أضاح وخروج بالسبعة
 ماله كانوا أكثر كتماناً واشترى كوا في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل
 بعددهم أو بالحكم أو ضم لها شاة كما لو اشترك اثنان في شاتين فلا يجزئان عنهما لأن كل شاة
 مشتركة بينهما فيخص كل واحد منهم نصف شاتين ولو كان أحدهم ذنباً لم يقدح فيما قصده غيره
 وهو اجزاء السبع عنه ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال ان كان
 لا يحتاج الى نية كمنذورة منه ذبحت قهر عليه والافلغيره أن يذبحها ان خيف خروج وقت
 الاضحية نظر الوصول لحقه وهو سبعة ويحتمل أن يراجع الماصكم لينوى عن الممتنع كما
 في الزكاة فراجع ذلك ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعة عن الواجب بخلاف
 ما لو أخرج بعير عن شاة في الزكاة فيقع كله واجبا وتقدم الفرق فيها بكونه في الزكاة أصلاً
 أو بدلاً بخلافه هنا قل (قوله مهلين) أي محرمين (قوله أن يشترك) أي عند ارادة عدم
 الانفراد فلا يرد أن الاشتراك ليس بواجب (قوله كما اذا قصد بعضهم) أشار بذلك الى أنه
 لا يجزئ السبع عن الاضحية إلا أن يذبح على قصد الاضحية فلا يذبح لغيره الا قصد لم يجز كأن
 ذبحت لغير التضحية ثم اشترى واحد سبعة أضحية لأن اراقة الدم هو مقصود التضحية اهـ
 (قوله على الأصح) أي لا قسمة تعديل ولا رد لثلاث يلزم عليه بيع طري اللحم بطريه لانهم يبيع
 (قوله والبقرة) أي المعينة ليخرج ما لو اشترك أكثر من سبعة في بدتين أو بقرتين مشاعتين
 فلا يكتفى لأن كل واحد لم يصبه سبع من كل بدنة فان ذبح البدنة أو البقرة عن الشاة كان السبع
 واجبا وما زاد تطوع وكذا اذا اشترك ثلاثة مع غيرهم عن لم يرد الاضحية فيجب على كل من
 الثلاثة أن يتصدق من سبعة ولا يكتفى تصدق واحد عن الجميع وكذا الوضحي بسبع شياه فانه يجب
 عليه أن يتصدق من كل واحدة لانها بمنزلة سبع أضاح فان قلت لا يشرى البدنة تجزئ
 عن سبعة والبقرة تجزئ عن سبعة ومع ذلك اشترط في الابل الطعن في السنة السادسة واكتفى
 في البقرة الطعن في السنة الثالثة فما التكتة وما الحكمة في ذلك قلت لعل الحكمة في ذلك ان
 لحم الابل دون لحم القر في الطيب والحسن والقيمة فاشترط في الابل زيادة السن لتكون الزيادة
 جارية للنقص ويؤيد ذلك أن الضار والمعز كل واحد تجزئ عن واحد ومع ذلك اشترط في المعز
 الطعن في السنة الثالثة والضأن الطعن في السنة الثانية اهـ خضر (قوله للعديت المات)
 وهو قوله أن يشترك في الابل والبشر (قوله ومباشرة محظورات الاحرام) أي وترك الرمي
 والمبيت والمقات (قوله وتجزئ الشاة) فان قلت ان عذائنا لم يابده حيث قال فان ذبحها
 عنه وعن أهله وعن غيره في ثوابها جازاً يجب بأنه لا منافاة لأن قوله هنا عن واحد أي
 من حيث حصول التضحية حقيقة وما يابده الحاصل للغير إنما هو سقوط الطلب عنه وأما الثواب
 والتضحية حقيقة فخصان بالفاعل على كل حال ووقع السؤال عما لو مسخت الشاة بعيراً أو
 عكسه هل يجزئ في الأول عن سبعة ولا يجزئ البعير في الثانية الا عن واحد أولاً الجواب عنه
 ان هذا ينبغي على أن المسح هل هو تغيير صف أو ذات فان قلنا بالاول لا تجزئ الشاة المسوخة
 بعيراً الا عن واحد ويجزئ البعير المسوخ الى الشاة عن سبعة وان قلنا بالثاني انعكس الحال
 لأن ذات الشاة المسوخة الى البعير ذات بعير المسوخ الى الشاة ذات شاة اهـ ع ش على

لما رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى
 عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مهلين بالبحر فامرنا أن
 نشتري في الابل والبقر بكل
 سبعة من في بدنة وسواء اتفقوا في
 نوع القرية أم اختلفوا كما اذا قصد
 بعضهم التضحية وبعضهم الهدي
 وبعضهم اللحم وبعضهم
 وكذا لو اراد بعضهم الاضحية
 والاضحية ولهم قسمة اللحم لا قسمة
 الاضحية ولهم قسمة اللحم لا قسمة
 قسمة افراز على الأصح كما في المجموع
 (و) كذا (البقرة) تجزئ (عن سبعة)
 للعديت المات (تنبية) لا يختص
 اجزاء البدنة والبقرة عن سبعة بالتضحية
 بل لولم يخص سبعة بالاضحية
 مختلفة كالتمتع والقران والفوات
 ومباشرة محظورات الاحرام

جاء عن ذلك بدنة أو بقرة (و) تجزئ (الشاة) المعينة من الضأن أو المعز (عن واحد) فقط فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشركه غيره في ثوابها جاز وعليه حمل خبر مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد قال في المجموع وما يستدل به لذلك الخبر الصحيح في الموطأ أن أبا أيوب الأنصاري قال كنا نكفي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهي الناس بعد قصارته مباهاة وخرج بمعينة الاشتراك (٢٩٠) في شاتين مشاعيتين بين اثنين فإنه لا يصح وكذا لو اشترك أكثر من سبعة في بقرتين

م (قوله جاز) ومع ذلك يختص الثواب به ويسقط الطلب عنهم م (قوله وعليه حمل الخ) يقتضي أن الثواب للامة حاصل بهذا التشريك وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية له وحده لا يظهر به الاستدلال على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بالفاعل فقط وهذا عام في المضحى وغيره الا أن يقال القصد الاستدلال من جهة صحة التضحية مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحديث يدل على ذلك وان اختص النبي بزيادة وهو حصول الثواب للامة بتشريكه (قوله مباهاة) أي لاعبادة أي يتباهى بها الناس ويقضون بها أي لا يقصدون بذلك الا الرياء فلا يبايئون على ذلك (قوله وخرج بمعينة الخ) فقابل المعينة المشاعة في شاتين فأكثر كما قرره شيخنا العسماوي وقرق بينه وبين جوارز اعتاق نصف عبيدين عن الكفارة بأن المأخذ مختلف اذا المأخذ ثم تخلص رقبة من الرق وقد وجد بذلك وهما التضحية بشاة ولم توجد بحاصل وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد فمحمول على أن المراد التشريك في الثواب لا في التضحية ولو ضحى ببذنة أو بقرة بدل شاة قالوا ندعى السبع فعاو ع يصرفه مصرف التطوع ان شاء اه م (قوله ينبغي أنه لا يجزئ) لكن يعتبر على السبعين حتى لو تولد بين ضأن ومعز لا بد من بلوغه سنين الحاقاله بأعلى السبعين عليه الزكوى اه زى (قوله وأفضل أنواع التضحية) حاصل ما أشار اليه أربعة أنواع تختلف فيها التضحية بالاعتبار فمن حيث اظهار الشعار فالبدنة ثم البقرة أفضل وهي المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهي المرتبة الثانية ومن حيث الانفراد باراقة الدم فالشاة أفضل من المشاركة في بدنة وهي المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهي المرتبة الرابعة فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بيضاء هزيلة وما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء السمينة اذا كانت ذكرا أفضل مطلقا (قوله لاقامة شعارها) أي التضحية أي علامات الشريعة (قوله على استصحاب السمين) ويقدم السمين على اللون فسمينة سوداء أفضل من هزيلة بيضاء (قوله ثم الصفراء ثم العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانه أقرب الى البياض من الصفراء سم على حجر (قوله ثم البلقاء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقة والظاهرا أن المراد هنا ما هو أتم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وجزرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الاحمر الخالص على الاسود وتقدم الازرق على الاحمر وكل ما كان أقرب الى الابيض يقدم على غيره وبعبارة شرح المنهج بعد الصفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء اه ع ش على م (قوله ثم السوداء) لا حاجة لذكرها بل هو موهم أن بعدها لونا آخر اذا المرتبة الاخيرة من أشياء معلومة كالالوان هنا مرتبة يتم مثلا لا يعطف بها حذر من ذلك الايهام لكن الفقهاء كثيرا ما يعنون في ذلك الزيادة الايضاح أي لأن المقام يقتضي بيان المفضل والمفضل عليه وحيث ذكر البلقاء علم أنها أفضل من السوداء فلا حاجة لذكر السوداء حينئذ لا مفضل عليه بعد فليأتى شوري (قوله وأربع لا تجزئ) محل عدم اجرائها لم يلزمها متصفة

مشاعتين أو بدتين كذلك لم يجزئ عنهم ذلك لأن كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك والمتولد بين ابل وغنم أو بقرة وغنم ينبغي أنه لا يجزئ عن أكثر من واحد وأفضل أنواع التضحية بالنظر لاقامة شعارها بدنة ثم بقرة لأن لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطلب الضأن على المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة أو ثوبا للنظر للحم فلم الضأن خيرا وسبع شيء أفضل من بدنة أو بقرة وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة للانفراد باراقة الدم وأجمعوا على استحباب السمين في التضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضلية في الذوات وأما في الالوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم عرفه أحب الى الله تعالى من دم سوداوين (وأربع لا تجزئ في الضحايا) الاولى (العوراء) بالمد (البي عورها) بأن لم تبصر باحدى عينيها وان بقيت الحرقفة فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالبين لأن المدار في عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين أجيب بأن الشافعي رضي الله عنه قال أصل العور بياض يعطى الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون يسرا فلا يضطر فلا بد من تقييده بالبين كما في حديث الترمذي الا ترى (تبينه) قد علم من كلامه عدم اجزاء

العمياء بطريق الاولى وتجزئ العمياء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية لأن ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهي التي لا تنصير لالانها تبصر وقت الرعي غالبا (و) النانية (العرجاء) بالمد (البي عرجها) بأن يشتد عرجها بحيث تسبقها المشاة الى المرعى وتختلف عن القطيع فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تختلف به عن المشاة لم يضرب كافى الروضة (و) الثالثة (المریضة البين مرضها) بان يظهر سببه هزالها وفساد لحمها فلو كان مرضها يسيرا لم يضرب

ويدخل في اطلاق المصنف الهماء بفتح الهاء والمد فلا تجزئ لأن الهماء كالمرض يأخذ الماشية فتهم في الارض ولا ترضى كما قاله في الزوائد (و) الرابعة (العجفاء) بالمد وهي (التي ذهب لجهها) السمين بسبب ما حصل لها (من الهزال) بضم الهاء وهو كما قاله الجوهري ضد السمين ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحى العوراء البين عورها والمریضة البين مرضها والعرجاء البين عرجها والعجفاء التي لا تنقي مأخوذة (٢٩١) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو

المنخ أى لا يخ لهما من شدة الهزال وعلم من هذا عدم اجزاء المجنونة وهي التي تدور في المري ولا ترى الا قليلا فتزل وتسمى أيضا التولى بل هو أولى بها * (تنبيه) * قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من أن العمياء والهماء والمجنونة لا تجزئ وبه صارت العيوب المذكورة سبعة وبقي منها ما لا يتناول كلام المصنف الجرباء وان كان الجرب يسيرا على الاصح المتصوص لانه يفسد اللحم والودك والحامل فلا تجزئ كما كاه في المجموع عن الاصحاب وتبعه عليه في المهمات وتجب من ابن الرقعة حيث صحح في الكفاية الاجراء * (قائدة) * ضابط الجزئ في الاضحية السلامة من عيب ينقص اللحم أو غيره مما يؤكل (ويجزئ

الخصى) لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين مويحواين أى خصمين رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وجبر ما قطع منه زيادة لحم طيبا وكثرة وأيضاً الخصية المفقودة منه غير مقصودة بالاكل فلا يضرب فتقدها واتفق الاصحاب الا ابن المنذر على حواز خصاء المأ كول في صغره دون كبره وتحريره فيما لا يؤكل كما أوضحته في شرح المنهاج وغيره (و) تجزئ (المكسورة القرن) ما لم يعيب اللحم وان دمي بالكسر لان القرن لا يتعلق به كبرير غرض ولهذا لا يضرب فقد خلة فان عيب اللحم ضرر كالجرب وغيره وذات القرن أولى تلخير خير الضحية الكبش الاقرن ولانه أحسن

بالعيوب المذكورة فان التزنها كذلك كقوله الله على أن أضحي به هذه وكانت عرجاء مثلاً أو جعلت هذه أضحية كانت مريضة مثلاً والله على أن أضحي بعرجاء أو بجامل فتجزئ التضحية في ذلك كله ولو كانت معيبة والعبرة بالسلامة وعدمها عند الذبح ما لم يتقدمه إيجاب فان تقدم فان أوجبها على نفسه معيبة فذال والافلا بدمن السلامة فإذا قال الله على أضحية ثبتت في ذمته سليمة ثم إن عين سليماءن الذي في الذمة واستمر الى الذبح فذال وان عين سليماءن تعيب قبل الذبح أبده بسليم (قوله ويدخل في اطلاق المصنف) أى في المريضة (قوله الهماء) هي التي لا تستقر في مكان ومنه الهماء وهو الذي لا يدري أين يتوجه فهو تابع لشهوة بطنه (قوله بكسر النون الخ) قال في التقريب النقي بالكسر شحم العين من السمن (قوله فتزول) لبناء للمفعول لانه من الافعال الملازمة للبناء للجهول فهو على وزن المبني للمفعول وان كان المراد به الفاعل أى يقوم بها الهزال وعبرة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرهما مبنيا بفاعل كما في مقدمة الادب للزمخشري وهذا خلاف ما اشتهر أن هزل لم يسمع الا مبنيا للجهول فتنبه اه (قوله بل هو) أى عدم الاجزاء وقوله بها أى بالمجنونة وقال مد بل هو أى اسم التولى أولى بها من المجنونة لان المجنون عدم العقل الخاص بالعقل (قوله ما تناوله) أى باللازم أو بطريق القياس (قوله سبعة) وسياق أيضاً منها الجرب والحمل وقطع الاذن كلا أو بعضاً وقطع الذنب كذلك فصارت العيوب أحد عشر (قوله وبقي منها ما لا يتناوله) فصارت العيوب تسعة وقد نظمها بعضهم فقال

عوراء عرجاء تولى عجفا * مريضة وحامل لا تنقي
عمياء وهيماء جرباء فذا * عند التضحي تسعة لها أئذا

(قوله الجرباء) بدل من ما وقوله والودك أى الدهن (قوله والحامل فلا تجزئ) وهو المعتد لان الحمل ينقص لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصديها التسلسل دون طيب اللحم وألحق الزكشى بالحامل قرية العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع ورده حج وفرق بأن الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم ردياً كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور اه سل (قوله وتجب) أى الاسرى المفهوم من المهمات لانها اه شيخنا (قوله السلامة) أى ذوالسلامة لاجل قوله الجزئ وفي نسخة السليم (قوله موجواين) بيمين ثم همزة مفتوحة بين الواو والتحتة من الوجاء بكسر الواو أى القطع اه قل (قوله غير مقصودة) منه يؤخذ أن مقطوع الذكر يجزئ وهو كذلك قاله شيخنا ثم قال والمستله منقولة أج (قوله على جواز خصاء المأ كول في صغره) اعلم أن الخصاء جائز بشرط ثلاثة أن يكون لما كول وأن يكون صغيراً وأن يكون في زمان معتدل والاحرم وعبرة المصباح قوله خصاء المأ كول بالكسر والمد أى سل خصيته بمعنى استخراج يرضته (قوله بل يكره غيرها) أى غير ذات القرن (قوله فلو ذهب الكل ضرر) المعتدات فقد الاسنان كلها أو بعضها ان أثر في اللحم ضرر والافلا قل ولا تجزئ فائدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا أسنان وكان الفرق ان فقد جميعها بعد وجودها

منظرا بل يكره غيرها كما تنقله في المجموع عن الاصحاب ولا يضرب ذهاب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم فلو ذهب الكل ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك وهو الظاهر ويدل لذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن أو سنين ذكره الاذرى وصوبه الزكشى

(ولا يجزئ مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسير الذهاب جزمأ كقول وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث أجزأ وأفهم كلام المصنف منع كل الاذن بطريق الاولى ومنع المخلوقة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الرافعي بخلاف فائدة الضرع أو الالية أو الذنب خاتمة فانه لا يضر والفرق أن الاذن عضو لازم غالباً (٢٩٢) بخلاف ما ذكر في الاولين ولا يجزئ ذكر المعز وأما في الثالث فقباسا على ذلك

اتما اذا فقد ذلك يقطع ولو لم يضر منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع) بعض (الذنب) وان قل او يقطع بعض لسان فانه يضر لحديث ما يؤثر في نقص اللحم ويوجب بعضهم ان شال الاذن كقطعها وهو ظاهر ان خرج عن كونه مأكولاً ولا يضر شق اذن ولا خرقها بشرط ان لا يقطع من الاذن شئ بذلك كما علم مما مر لانه لا ينقص بذلك شئ من لحمها ولا يضر التطريف وهو قطع شئ يسير من الالية ليس بذلك بسننها ولا قطع قلعة بسيرة من عضو كبير كخذف لسان ذلك لا يظهر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزئ لنقصان اللحم (ويدخل وقت الذبح) للاضحية المندوبة والمندورة (من وقت) ذبح قدر (صلاة) ركعتي (العبد) وهو طالع شمس يوم النحر ومضى قدر خطبتين خفتين (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع المخلوق والمري قبل تمام غروب شمس آخرها صحت أضحيته فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية ظهر الصبحين أول ما بدأ به في يومنا هذا ذلي ثم رجح فنحرم من فعل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما هو لحم قدمه لاهله ليس من النسك في شئ وخبر ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح والافضل تأخيرها الى مضي ذلك من ارتفاع شمس يوم النحر كخرج خروج من الخلاف ومن نذر أضحية معينة أو في ذمته كله على أضحية ثم عين المندورة لزمه ذبحه في الوقت المذكور فان تلفت المعينة في الثانية

يؤثر في اللحم بخلاف فقد الجميع خلقه فليحترس (قوله بعض الاذن) ويجوز لامام مالك رضي الله عنه مقطوعة الاذن برماوى (قوله منع كل الاذن) أى منع مقطوعة كل الاذن وفيه أن هذا صريح كلام المتن لأنه أفهمه الآن يقال النسخة التي وقعت للشارح فيها كلمة بعض من المتن في قوله ولا يجزئ مقطوع بعض الاذن (قوله ومنع المخلوقة بلا اذن) وسكتوا عن المخلوقة فائدة بعض الاذن والظاهر عدم الاجزاء (قوله عضواً لازم) وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد دلت عليه برة من عصو كبير لأن المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن وهذا يبيح النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشذ في أن المقطوع كان كبيراً في الاصل فلا يجزئ ما قطعت منه الا أن أو صغيراً فيجزئ فيه نظراً والقرب الاجزاء لانه الاصل في ما قطعت منه والموافق للغالب في أن الذي يقطع لكبر الالية صغير ع ش على مر (قوله ما ذكر) أى من الاجزاء في الاولين فانه ليس بلازم كما اذا كان ذلك خلقه ولا يجزئ الخ فقوله ولا يجزئ عطف على محذوف شيئاً (قوله ذكر المعز) أى فانه لا ضرر له ولا الية (قوله فقباسا على ذلك) أى على فائدة الضرع والالية (قوله أما اذا فقد ذلك) أى المذكور من الضرع والالية والذنب (قوله او يقطع بعض لسان) لا يخفى ما فيه من الركاكة لانه يصير المعنى أما اذا فقد الضرع والالية والذنب يقطع بعض لسان ولا يخفى ما فيه ولما هاست عليه من غيره تأمل وقال بعضهم قوله أو يقطع أى أو ينقص المضحى به يقطع فهو متعلق بمحذوف أو الباء زائدة ولا يصح جعله معطوفاً على قوله يقطع (قوله شئ يسير) خرج الكثير فلو ترتب على بقائه ضررها بأن تجرح فهل يعترف الصبر أيضاً ولا عموم كلامهم يقتضى أنه لا يغتفر (قوله بالاضافة) أى بالنسبة (قوله ويدخل وقت الذبح) غير الشارح اعراب المتن لانه مبتدأ وخبر وجعله الشارح فاعلا وتقدم أنه ليس من مبالا نوع الاعراب لم يحتجف وانما خلت شخصه وهو كونه مبتدأ (قوله من وقت) أى للابتداء أى مبتدأ وثابت من وقت الخ (قوله صلاة عید) اعلم تجوز باسعمال الصلوة في الاعتم من الصلاة والخطة ولو وقوا في العاشر حسبت الايام للذبح على حساب وتوفيه كإلى الحج اه مر (قوله وهو طالع الخ) صوابه من طالع الخ أى مضي ذلك من طلوع تأمل وقال شيخنا قوله وهو طالع الخ يرفع على الوقت بمحذوف مضاف أى وقت الذبح وقت طلوع الشمس (قوله ومضى قدر) بالجر عطف على مضي قدر صلاة فيكون فيه اشارة الى أن المتن حذف الواو مع المعطوف أو توسع بأن أراد بالصلاة ما يشمل الخطبة (قوله خفتين) بأد يقتصر الى الواجب فيهما (قوله الى غروب) لا معنى لتعلقه يدخل لأن الدخول شئ واحد ليس له نهاية (قوله الى مضي ذلك) أى قدر الصلاة والخطبتين ومن للابتداء (قوله معينة) أى ابتداء كله على أن أضحي به هذه الشاة (قوله كله على أضحية) بشاة ومعلوم أنه لا يحتاج لنية اكتفاء بالصيغة (قوله في الثانية) وهي المندورة في النية وقوله في الاولى وهي المعتدة ابتداء اه اج (قوله من مثلها) أى من قيمة مثلها مرحومى ولا حاجة لتقدير قيمة كفه في المنهج وعبارة ع ش عليه قوله من مثلها يوم النحر أى ولون ماله والمراد أنه اذا كانت قيمتها يوم النحر أكثر من قيمتها يوم التلذ لزمه المثل

فان اتلقها اجنبى لزمه دفع قيمتها للنادر يشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها (ويسحب عند الذبح) مطلقا (خسة) بن سعة (أشياء)
 الاول (التسمية) بأن يقول بسم الله ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد (و) الثانى (الصلاة) والسلام (على) سدا (رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) تبركتهما (و) الثالث (استقبال القبلة بالذبيحة) أى عند ذبحها فقط على الأصح دون وجهها ليكنه الاستقبال أيضا
 (و) الرابع (التكبير ثلاثا) بعد التسمية كما قاله الماوردى (و) الخامس (٢٩٣) (الدعاء بالقبول) بأن يقول اللهم هذا منك واليك
 فتقبل منى والسادس تحديد الشفرة

في غير مقابلتها والسابع امر ارها
 وتحامل ذهابها وايابها والنامن
 اضعاها على شقها اليسر وشدة قواها
 الثلاث غير الرجل الميئى والناسع عقل
 الابل وقدمت الاشارة الى بعض ذلك
 (ولا يأكل من الاضحية المنذورة)
 والهدى المنذوركدم الجبران فى الحج
 (شيأ) أى يحرم عليه ذلك فان أكل من
 ذلك شيأ غرمه (ويأكل من) الاضحية
 (المتطوع بها) أى يندب له ذلك قياسا
 على هدى التطوع الثابت بقوله تعالى
 فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير
 أى الشديد الفقر وفى الميئى أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يأكل من كبده
 أضحيته راعيا لم يحجب الاكل منها كما قيل
 به لظاهر الآية لتولية تعالى والبدن
 جعلناها لكم من شعائر الله فجعلنا لنا
 وما جعل للانسان فهو مخير بين أكله
 وتركه فانه فى المذهب (ولا يبيع من
 الاضحية شيأ) ولو جلدتها أى يحرم عليه
 ذلك ولا يبيع سواء أكانت من مذوبة
 أم لا وله أن يتفجع بجلده أضحية التطوع
 كما يجوز له الانتفاع بها كإن يجعله ولو
 أنوعلا أو خفا والتصدق به أفضل
 ولا يجوز بيعه ولا اجارته لانها يبيع
 المنافع لخبر الحاكم وصحة من باع جلده
 أضحيته فلا أضحية ولا يجوز اعطائه
 أجرة للجزاء ويجوز له اعادته كإله
 اعادتها أما الواجبة فيجب التصديق
 بجلدها كإلى المجموع والقرن مثل
 الجلد فيأذرك ولم يوصف عليها أن تترك

اه بحروفه (قوله لزمه قيمتها) أى وقت التلق (قوله فان لم يجد فدونها) فان لم يمكن
 اشترى شقها فان لم يمكن اشترى لحمه فان لم يمكن تصدق بالدرهم اه زى (قوله مطلقا) أى
 فى التضحية وغيرهما بعد التكبير والدعاء بالقبول فانهم ما خاصان بالاضحية (قوله بأن يقول
 بسم الله) والأكمل تكبيرها وما اشتمر من أنه لا يطلب ذلك لأن الذبح لا يناسبه رجة مردود
 بأن الذبح فيه رجة للذبح (قوله ولا يجوز أن يقول بسم الله واسم محمد) بالخبر فان قال
 ذلك حرم وحرم الذبيحة ان قصد بذلك التشريك فان أطلق كرهه وان قصد التبرك لم يكره
 ولا تحرم الذبيحة فيه ما قيل تحرم اذا أطلق لايهاه التشريك واعقده بعضهم ولو قال بسم الله
 واسم محمد بالرفع لم يحرم بل ولا يكره كما قاله العلامة ابن قاسم برماوى وفى السيرة الحلبية
 وأما ما قيل عند ذبحه بسم الله واسم محمد خلال أكله وان كان القول المذكور حراما لايهاه
 التشريك وهذا من جملة المحال المستثناة من قوله تعالى لا أذكر الاوتذ كرهى فقد جاء أنافى
 جبريل فقال ان ربى وربك يقول لك أتندرى كيف رفعت ذكرك أى على أى حال جعلت ذكرك
 مرفوعا مشرفا المذكور ذلك فى قوله تعالى ألم نشرح الى قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك قالت
 الله أعلم قال لا أذكر الاوتذ كرمى أى فى غالب المواطن وجوباً أو ندباً * (فائدة) * من ذبح
 للكعبة تعظيمها لكونها بيته سبحانه وتعالى والنبى لكونه رسول الله وألقرح بقدم امام
 أو وزير أو ضيف أو شكر الله على ذلك أو لارضاء ساخط أو عند مقام وفى فلا يكفر ولا يحرم
 ولا يكره بل يستحب ذلك بالاهداء للكعبة وغيره فانقذورد الامر به أى بالذبح كحوزيت لاسراج
 المسجد الأقصى اه دبرى بخطه (قوله والصلاة) أى عقب التسمية ويكره تركها أعنى
 التسمية والصلاة على النبى الخ سم (قوله بعد التسمية) ليس قيد ابل أو قبلها فيحصل
 أصل السنة بجزء والاكمل ثلاث (قوله هذا منك) أى واصل منك وراجع اليك أو نعمة
 منك أو متقرب به اليك وقوله فى غير مقابلتها أى الذبيحة (قوله المنذورة) لو قال الواجبة
 لكان أولى وأعم ليشمل الواجبة بقوله هذه أضحية أو جعلتها أضحية وان جهل ذلك قل ومنله
 فى م حيث قال ولو جاهدنا بالحق سم اه قال ابن حجر وفى ذلك حرج شديد (قوله كدم
 الجبران) تنظير للهدى (قوله كان يأكل) محمول على الزائدة على الواجب فلا يرد أنها واجبة
 فى حقه ولا يجوز الاكل من الواجبة ولعل الحكمة فى أكله من الكبد كونه أول ما يقع به
 اكرام الله لاهل الجنة لما ورد أن أول اكرامهم بأكل زيادة كبد الخوت (قوله لظاهر
 الآية) أى قوله فكلوا منها وهو علة للمتنى وقوله لقوله علة للمتنى (قوله كما يجوز له الانتفاع
 بها) أى قبل الذبح (قوله ولا يجوز بيعه) هذا مكرر مع قوله ولو جلدتها ويكفى أنه اعاده
 لاجل قوله لخبر الخ (قوله وولد الاضحية الواجبة) أى سواء كان وجوبها بنذر بأن قال الله
 على أن أضحي بهذه أو كان وجوبها بالجعل فجعلت هذه أضحية فى هاتين الصورتين لو كانت
 حاملا أو طرأ لها الحمل بعد ذلك لم يضر فان جاء وقت الذبح وهى حامل ذبحت وان ولدت قبل
 الذبح ذبحت وذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وكذا اذا عين ما فى ذمته فحملت بعد التعيين

الى الذبح ضرر بها للضرورة والا فلا يجزه ٧٤ حى ان كانت واجبة لانتفاع الحيوان به فى دفع الاذى وانتفاع المساكين به
 عند الذبح وكالصوف فيأذرك الشعر والوبر وولد الاضحية الواجبة يذبح حتماً كاتمه ويجوز له كفى المنهاج أكله قياسا على اللبن وهذا هو
 المعقد وقيل لا يجوز كما لا يجوز له الاكل من أمه وله شرب فاضل لبنها عن ولدها مع الكراهة كما قاله الماوردى

(ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل الصدقة من أخصية التطوع بعضها وجوباً ولو حرماً ليسيراً من أجلها بحيث ينطلق عليه الاسم ويكون الصنف الواحد من الفقراء والمساكين (٢٩٤) وان كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف سهم المصنف

الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لآل من ثلاثة لأنه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لأكثر من واحد ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليتصرف فيه من يأخذه بعاشاء من سبع وغيره كما في الكفارات فلا يكتفى به له طعاماً ودماء الفقراء إليه لا تحقهم في تلك ولا تليكههم له مطبوخاً ولا تليكههم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن الصدقة ولا التقدير التافه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قديماً كما قاله البلقيني ولو صدق بقدر الواجب وأكل ولدها كله جاز ولو أعطى المكاتب جاز كما ذكر قيساً على الزكاة وخصه ابن العمد بغير سيده والافقو كما لو صرفه إليه من زكاته انتهى وهو ظاهر وخرج بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز اطعامهم منها كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام فقراء أهل الذمة من أخصية التطوع دون الواجبة وتجب منه الاذرى (تمة) * الأفضل الصدقة بأكملها لأنه أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس اللقمة ولقمتين وألقما تبركاً بأكملها عملًا بظاهر القرآن والاتباع والخروج من خلاف من أوجب الأكل ويستأن جمع بين الأكل والصدقة والاهداء أن يجعل ذلك أثلاً وإذا أكل البعض وقصد بالبعض فله ثواب التضحية بالكل والصدقة بالبعض ويشترط النية للتضحية عند ذبح الأخصية أو قبله عند تعيين ما يضحي به كالنية في الزكاة لا فيما عين لها بنذر

وولدت قبل الذبح فإنه يذبح أيضاً ويجوز أكله وأما لو عين حاملها في الذمة لا يصح أو عين حاملها لم يمت واستمر الحمل إلى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال الله على أن أضحي بحامل فعين حاملها واستمر الحمل إلى الذبح فإنه يجوز أن ولد الأخصية إذا بقيت أمه فلا يجوز ذبحها لأنها لم توجد فيها صفة النذر وحمل جوازاً كل ولد الأخصية إذا بقيت أمه أما إذا مات فلا يجوز أكله (قوله على سبيل الصدقة) أي لا على سبيل الهدية فلا يكتفى والفرق أن ما كان لأجل الهدية يكون القصد منه الإكرام بخلاف ما كان القصد منه الصدقة فإن القصد منه الثواب (قوله بعضها) مفعول ليطعم (قوله تقتضي خلاف ذلك) لأنه عبر بالجمع ويحجب بأن آل الجنس (قوله وأكل ولدها كله) وصورة ذلك أنه اشترى شاة مثلاً بنية التضحية بقلبه أو عينها من ماله للتضحية بقلبه أيضاً ثم أنها حملت وولدت قبل الذبح ولم يحدث بها عيب فإنها تذبح ويذبح ولدها ويجوز أكل ولدها وأما أن استمر الحمل إلى وقت الذبح فلا يجوز ذبحها بل يبذلها بسلامة وإن لم تكن مثل الأولى قال مددفع به ما توههم من أن التطوع بها إذا عرض لها الحمل بصير كانه تضحية ثانية فيجب الصدقة بجزء منه أي فهذا التوههم باطل (قوله وخصه) أي المعطى وقوله فلا يجوز اطعامهم وانما جمع الصمير مع رجوعه للغير لأنه اكتسب الجمعية من المضاف إليه وقوله في البويطي أي في كتابه وهو الامام يوسف أبو يعقوب البويطي نسبة إلى بويط قرية من صعيد مصر اهـ (قوله وتجب منه الاذرى الخ) أي مما وقع في المجموع أي لأن القصد منها إرفاق المسلمين بأكله لأنها ضيافة من الله فلا يجوز تمكين غيرهم منها وكلام الشارح يقتضي أن الذي في المجموع وتجب منه الاذرى هو اطعام المضحى لفقراء أهل الذمة والذي في شرح مرامتنا ذلك منه وأن ما في المجموع انما هو في اعطاء الفقراء والمهدى له شيئاً منها للكافر وعبارته وخرج بالمضحى عن نفسه ما لو ضحي عن غيره فلا يجوز له الأكل منها كما لا يجوز اطعام كافر منها مطلقاً فقيراً أو غنياً ندوة أو واجبة ويؤخذ من ذلك امتناع اطعام الفقير والمهدى إليه شيئاً منها للكافر إذا قصد منها إرفاق المسلمين بأكلها كمن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز وفي عرش على ممدخل في اطعام المضيف الفقير والمهدى إليه الغنى كافر فلا يجوز نذر لواططر الكافر ولم يوجد ما يدفع ضرورته اللحم الأخصية فيذبح أن يدفع له منه ما يدفع ضرورته ويضمنه الكافر بيده للفقراء ولو كان الدافع له غنياً كالأكل المضطر طعام غير فإنه يضمنه بالبدل ولا تكون الضرورة مبيحة له إياه مجاناً اهـ (قوله بظاهر القرآن) أي في قوله تعالى فكلوا منها (قوله لا فيما عين لها بنذر) صورته أنه على أن أضحي بهذه فلا يحتاج لنية لا عند الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها غيره بغير إذنه فإنه يكتفى بقرعها صاحبها وأما أن كانت واجبة بالجعل يجعلها تضحية أو بالاشارة كهدية أخصية فلا بد من النية عند الذبح أو عند الجعل أو عند التعيين بالاشارة وأما أن كانت في الذمة ثم عينها فيحتاج نية عند الذبح أو التعيين (قوله وان وكل يذبح كفت نيته) أي المضحى عند ذبح الوكيل أو الدفع إليه أو فيما قبله من المواضع المتقدمة في القولة قبل هذه (قوله وله تفويضها) أي النية (قوله ولو كان ميتاً) صورته في الميت أن يوصى بها قبل موته والحاصل أنه لا تحزى تضحيته عن الغير بلا إذن الأفياء إذا ضحي عن أهل البيت أو ضحي

عنه
فلا يشترط له نية ولو وكل يذبح كفت نيته ولا حاجة لنية الوكيل وله تفويضها المسلم يميز ولا تضحية لاحد عن آخر بغير إذنه ولو كان ميتاً كسائر العبادات

عن موليه من مال الولي أو ضحى الامام من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بفعله الطلب عن
الاغنياء وسينفذ فالمقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بمشروط الواقف التضحية به من غلة وقفه فانه يصرف
لمن شرط صرفه لهم ولا يسقط به التضحية عنهم وياً تكون منه ولو أغنياء وليس هو تضحية من
الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف ع ش على م ر (قوله بخلاف ما اذا أذن له)
وصورته في الميت أن يوصى بها شرح المنهج (قوله وقعت لسيدته) أي بأن نوى السيد أو
فوض النية اليه زى وقوله ان كان أى الرقيق غير مكاتب الخ اه

* (فصل في العقيدة) *

الاولى تسميتها ذبيحة ونسيكة أى لما فى العقيدة من الاشعار بالعقوبات والتسمية به بخلاف
الاولى وعبارة شرح المنهج ويكره تسميتها عقيدة كما يكره تسمية العشاء عمة اه قال الشيخ
س ل المعتد عدم الكراهة أى لانه صلى الله عليه وسلم سماها عقيدة وذكرها بعد الاضحية
لمشاركتها لها فى غالب الاحكام وانما اختارها من جهة أنه يجوز طبع ما يدفع منها للفقراء
وأن تعطى رجلها نية للقابلية وأنه يجوز لا اغنياء أن يتصرفوا فيما يأخذونه بغير البيع بخلاف
الاضحية فى ذلك (قوله وهى) أى العقيدة أى العق بها لان العقيدة اسم للذبيحة وهى فى نفسها
ليست سنة وانما السنة العق بها (قوله سنة) أى فى حقنا واجبة فى حقه صلى الله عليه وسلم
وقوله مؤكدة فتشابه على فعلها فان نذرها وجبت (قوله الغلام) لعل التعبير به لان تعلق
الوالدين به أكثر من الاثنى فقصدهم على فعل العقيدة والا فالأثنى كذلك ع ش على م ر
(قوله مرتين) بصيغة اسم المفعول أى محبوس فشبهه بعدم انفكاكه منها بالرهن
فى يد مرتين يعنى اذا لم يعق عنه فمات طفلاً لا يشفع فى أبويه كذا نقله الخطايب عن الامام أحمد
واستجوده وتعقبه ابن القيم بأن شفاعته الولد فى والده ليست بأولى من العكس وبأنه لا يقال
لمن يشفع فى غيره انه مرتين فالاولى أن يقال ان العقيدة سبب لفكاكه من الشيطان الذى
طعنه حال خروجه فهى تخلص له من حبس الشيطان له فى أسرته ومنعه له فى سعيه فى مصالح
آخريته اه مناوى على الخصائص (قوله وقيل اذا لم يعق عنه الخ) قال الخطايب هذا أجود
ما قيل فيه وهو تفسير أجدين حنبلي واحاطة بالسنة تدل على أنه لم يقله الا عن توقيف ثبت فيه
شرح م ر (قوله لم يشفع لوالديه) أى مع السابقين أى لم يؤذن له فى الشفاعه وان كان
أهلاله الكونه صغيراً أو كبيراً وهو من أهل الصلاح والاولى قراءة والديه بكسر الدال فيشمل
الوالدان علا سواء كان من جهة الاب والام ع ش على المنهج قال الشوبرى وانظر اذا عاق
عن نفسه هل يشفع فى أبويه أولا (قوله والعقيدة مستحبة) أى ذبيحتها لاهى نفسها لانها
الحيوان (قوله على رأس المولود) من الناس والبهائم كافى المختار (قوله وشرعاً الذبيحة
الخ) أقول هو غير جاسع لان من العقيدة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده وما يذبح ولا يكون
هنالك خلق شعر مطلقاً فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون
يوم السابع وليس معتبراً فى الحقيقة تأمل سم على المنهج (قوله عند خلق شعر رأسه)

قوله بغير البيع به امس نسخة المؤلف
له الاكل كافى تقرير الشيخ عوض

اه

بخلاف ما اذا أذن له كلز كاه ولا رقيق
ولو مكاتباً فان أذن لسيدته فيها وقعت
لسيدته ان كان غير مكاتب وان كان
مكاتباً وقعت له انها تبرع وقد أذن له
سيدته فيه

* (فصل فى العقيدة) *

وهى سنة مؤكدة لا اخبار الواردة فى
ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقته
تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه
ويسمى ونها أنه صلى الله عليه وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى
عنه والعق رواهما الترمذى ومعنى
مرتين بعقيقته قيل لا يتوقف مثله
رقيل اذا لم يعق عنه لم يشفع لوالديه
يوم القيامة (والعقيدة مستحبة وهى)
لغة اسم الشعر الذى على رأس المولود
حين ولادته وشرعاً (الذبيحة عن
المولود) عند خلق شعر رأسه

هذا جرى على الغالب والافتقد تكون العقيقة من غير خلق فقوله عند خلق شعر رأسه بيان
للإكل وأصل السنة لا يتقيد بذلك (قوله تسمية للشيء) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي
وهو خلق الرأس هذا مراد الشارح وفيه نظر من وجهين الأول أنه لا يصح جعل الخلق سببا
للتسمية ولا يصلح لذلك والثاني أنه لا يظهر الأول كان الخلق يسمى عقيقة مع أنه لا ينبغي
الأن يجاب بأن مراده السبب البعيد وهو الشعر لأن الشعر سبب الخلق والخلق سبب للذبح
وفي كون الخلق سببا للذبح شيء فكان الأول من ذلك أن يقال لأن مذهبهم يعلق أي يشق
ويقطع وقيل سمي الشعر عقيقة لأنه يعلق أي يزال قال الرشيدى انظر هذا التعديل ولا تظهر له
ملازمة بما قبله ولا يصح جاءها بين اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وانما يظهر على المعنى
الذي ذكره ابن عبد البر أن عرق لغة معناه قطع فيكون لها في اللغة معنيان القطع والشعر الذي
على رأس الولد فلهذا المعنى الأول أسقطته الكتب من الشرع بعد إثباته فيه مع المعنى
المذكور ويكون الشرح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشارنا بسببه
لمعنى قطع بقوله لأن مذهبهم الخ ولمناسبه لمعنى الشعر بقوله ولأن شعر الخ اه بالحرف (قوله
أي ولادته) ويسن أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وأن ربكم الله الآية التي في الاعراف
والمعوذتين والاكثار من دعاء السكر وهو ما ذكره الشارح في قوله لا اله الا الله العظيم الحليم
لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم
ومن دعاء يونس قوله تعالى فنادى في الظلمات أن لا اله الا أنت الى آخر الآية ويسن أيضا
أن يقرأ في أذن المولود قل هو الله أحد قال بعضهم خاصيته أن من فعل به ذلك لم يزل مدة عمره
(فائدة) لوضع الحامل يكتب في اناء جديد اخرج أيها الولد من بطن ضيقة الى سعة هذه
الدنيا اخرج بقدره الله تعالى الذي جعلك في فراومكين الى قدر معلوم لو أنزلنا هذا القرآن
على جبل الى آخر السورة وتنزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وطمح به
الحامل ويرش على وجهها منه اه شوبري (قوله اللهم منك واليك) أي اللهم هذا نعمه
منك وتقربت به اليك والاشارة للمذبح (قوله عقيقة فلان) أي هذه عقيقة الخ والظاهر
أن منك خبر مقدم وعقيقة مبتدأ مؤخر (قوله ويكره لطح رأس المولود بدمها) ويحرم
لطح الابواب بدمها ودم الاضحية اه قل ونقل عن م ر أن تلتطخ الباب بدم الاضحية جائز
لأنه يقصد به التبرك وظاهره ولو كان الباب غير مملوك للمضحي (قوله وانما لم يحرم) أي لطح
الرأس قديما قال ان كان الحديث صحيحا فلا كراهة أيضا ومن ثم استدل به على الاستحباب
وان كان من فعل الجاهلية فهلا قيل بالحرمه لحرمه التشبه بهم فليست اقل قال بعضهم قوله للتبر
الصحيح أي لظاهره اذ يحتمل قوله فاهرقوا عليه أن المراد فاهرقوا لاجله فتكون على التعليل
وقوله أميطوا عنه الاذى أي أنزلوا عنه أذى الشعر ونحوه وحيث فلا يكون في الخبر دلالة
على التدب فضلا عن الوجوب وبه يدفع ما أطال به في الحاشية وان بيان بعيدا (قوله
مع الغلام) أي يطلب مع الغلام عقيقة (قوله فاهرقوا) أي صبوا على رأسه وقوله
وأميطوا عنه الاذى أي اغسلوه (قوله واخلق) بضم الخاء والقاف نوع من الطيب اه
تقريب (قوله ويسن أن يسمى في السابع) ولومات أو كان سقطا ولم يعرف ذكره

تسمية للشيء باسم سببه ويدخل وقتها
بالتفصيل جميع الولد ولا تقسب قبله بل
تكون شاه لحلم ويسن ذبحها
(يوم سابعه) أي ولادته ويحسب يوم
الولادة من السبعة كما في المجموع
بجلائف الختان فإنه لا يحسب منها
كما أحسبه في الزوائد لأن المرعى
هنا المبادرة الى فعل القرية والمرعى
هناك التأخير لزيادة القوة ليعتدله
ويسن أن يقول الذابح بعد التسمية
اللهم منك واليك عقيقة فلان لخبر
ورد فيه رواه البيهقي بإسناد حسن
ويكره لطح رأس المولود بدمها لانه من
فعل الجاهلية وانما لم يحرم للخبر الصحيح
كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم
قال مع الغلام عقيقة فاهرقوا عليه
دما وأميطوا عنه الاذى بل قال الحسن
وقدادة أنه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا
الخبر ويسن لطح رأسه بالزعفران
واخلق كما صححه في المجموع ويسن
أن يسمى في السابع كما في الحديث
الماز ولا بأس بتسميته قبل ذلك

ولا أنوثته سمي باسم يطلق على الذكر والآنثى فهو ملحة وهند وفخوذك ومقتضى صنيع
 البخاري انه لم يزد أن يعق عنه لا تؤخر تسميته الى السابع بل سمي غداة ولادته اه مناوى
 (قوله يوم السابع) أى من الولادة وتسميته من قال بأقمتابه وأن من ذبح قبله لم يقع
 الموضع وأنما تقوت بعده وهو قول مالك وعند الشافعي أن ذكر السابع للاختيار للتعين
 فيقول الترمذي عن العلماء أنهم يستحبون أن تذبح يوم السابع فإن لم يتم فأقار اربع عشر
 فالحادي والعشرين اه مناوى على الخصائص (قوله قال ابن حجر) أى العسقلاني شارحه
 أى البخاري (قوله وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن) والحاصل أن أفضل الأسماء
 عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية باسم من أسماء ثم محمد ثم أحمد وسئل شيخنا
 عن اسم محمد وأحمد فأجاب بأن الأفضل بالنسبة لاهل الارض محمد لشهرته
 عندهم بذلك وبالنسبة لاهل السماء أحمد لذلك وقال شيخنا سئل محمد أفضل مطلقا برماوى
 على الفزى وتكرره بعبد النبي على المعقد وما وقع في حاشية الرجاني من حرمة التسمية بعبد النبي
 طعيف وصرح بحكلام الرجاني حرمة التسمية بعبد العاطي لأنه لم يرد في أسماءه تعالى
 وهي توقفية وتكرره التسمية أيضا بكل ما يتطير بنفسه أو ثباته كما قاله الشارح بركة ووجه
 وغنية ونافع ويسلر وحرب ومحرمة وشهاب وشيطان وحاروت وشستد الكراهة بنحوس الناس
 أو تعلق العلماء بأولئك القضاة أو است العرب أو سيد العلماء أو سيد الناس وتحرم التسمية
 بعبد الكعبة أو النار أو بعبد على أو الحسن لايهام التشريك كما في شرح م ر وما في حاشية
 قل على الجلال من كراهة التسمية بعبد على ضعيف وتحرم بأقضى القضاة ومثل الاملاذ
 ويحكم الحكم لا قاضى القضاة فإنه يكره على المعتمد وتحرم أيضا برفيق الله وجار الله لايهامه
 المحذور أيضا وتحرم قول بعض العوام اذا حمل شيئا ثقيلا الحمد على الله كما في شرح م ر
 ومثله يا حامل يا زامل لأنه يوهم أن له سبحانه جسماته تعالى الله عن ذلك وتحرم بعبد مناف
 وعبد العزى لأنهما اسمان لصنم كعبد العاطي فإنه قابل العطاء كعبد النار ولا يكره
 عبد النور لقوله تعالى الله نور السموات والارض ويجب تغيير الاسم الحرام (قوله وما يتطير
 بنفسه عادة) كان يقول أين بركة فقل له ذهبت (قوله بركة) وغنية ورجة ونافع ويسلر
 وحرب ومرة وشهاب قال الشعرائى في العهود أخذ علينا العهود أن نزيد في تعظيم كل عبد
 يسمى بمثال أسماء الله عز وجل أو بمثال أسماء رسوله صلى الله عليه وسلم أو بمثال أسماء الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام أو بمثال أسماء كبار الاولياء رضى الله عنهم زيادة على تعظيم غيره
 ممن لم يسم بما ذكر وقال لى سيدى محمد بن عثمان أحب للناس أن يسموا اولادهم أحمد دون محمد
 فقلت له ولم ذلك قال لعن العاتة في اسم محمد فان أهل الارياق يقولونها بكسر الميم والحاء
 وأهل الحاضرة يقولونها بفتح الميم الاولى وكلاهما لحن فاعلم ذلك (قوله ويحرم التكنى
 بأبى القاسم) ولوغير من اسمه محمد ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم قل وظاهره الحرمة
 ولو كان له ولد سماه قاسما وظاهره أنه لا يحرم بأبى قاسم والا قرب الحرمة مطلقا أى في حياة
 النبي وبعده لمن اسمه محمد وغيرة سواء كان لمن له ولد اسمه قاسم أو لا ولا بأس بالتكنى بأبى
 الحسن قال ابن القيم في حاشيته على البيضاوى ولا بأس بكنية الصغير ويسن أن يكنى من له

وذكر النوى في أذكاه أن السنة
 تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة
 وجل البخاري أخيار يوم الولادة على
 من لم يرد العرق وأخبار يوم السابع على
 من أماده قال ابن حجر شارحه وهو جمع
 لطيف لم أره لغيره ويسن أن يحسن اسمه
 نظرا لكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم
 وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم
 وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن
 نظير مسلم أحب الأسماء الى الله عبد
 الله وعبد الرحمن وتكرره الأسماء
 القبيحة كشهاب وشيطان وحار
 وما يتطير بنفسه عادة كبركة ونفخ
 ولا تكثره التسمية بأسماء الملائكة
 والانباء روى عن ابن عباس أنه قال
 اذا كان يوم القيامة أخرج الله أهل
 التوحيد من النار وأول من يخرج
 من وافق اسمه اسم نبي وعنه أنه قال اذا
 كان يوم القيامة نادى مناد الابقم
 من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة
 لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم
 تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه
 كالاخفش ويجوز ذكره بقصد التعريف
 لمن لا يعرف الاب والالقب الحسنة
 لا ينهى عنها وما زالت الالقب الحسنة
 في الجاهلية والاسلام قال الزنجشري
 الاما أحدثه الناس في زماننا من
 التوسع حتى لقبوا السفلة بالالقب
 العلية ويسن أن يكنى أهل
 الفضل من الرجال والنساء ويحرم
 التكنى بأبى القاسم

ولا يكتفى كافر قال في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لأن الكنية للكرمة وليسوا من أهلها الانخوف قننة من ذكره باسمه أو تعريف
 كما قيل به في قوله تعالى تبت يدأي لهب (٢٩٨) واسمه عبد العزى ويسن في سابع ولادة المولود أن يحلق رأسه كله ويكون ذلك

بهدذيج العقيقة وإن تصدق برنة الشعر ذهباً فإن لم يتيسر كافى الروضة ففضة (ويذبح) على البناء المفعول حذف فاعله للعلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة (عن الغلام شاتان) متساويتان (وعن الجارية شاة) خبر عائشة رضى الله تعالى عنها أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نذوق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة وانما كانت الاثنى على النصف تشبيها بالدية ويتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة لانه صلى الله عليه وسلم عى عن الحسن والحسين كبشا كبشا وكالشاة سبع بدنة أو بقرة أمان مال المولود فلا يجوز للولى أن يعق عنه من ذلك لأن العقيقة تبرع وهو متنع من مال المولود * (تنبيه) * لو كان الولي عاجزاً عن العقيقة حين الولادة ثم أيسر قبل تمام السابع استحب في حقه وان أيسر به بعد السابع وبعد بقية مدة النفاس أى أكثر كما قاله بعضهم لم يؤثر بها وفيما إذا أيسر به بعد السابع في مدة النفاس تردد للأصحاب ومقتضى كلام الأنوار ترجيح مخاطبته بها وهو الظاهر (ويطعم الفقراء والمساكين) المسلمين فهى كالأضحية في جسد وسلامتها من العيب والافضل منها وسنها والاكل وقدر المأكول منها والتصدق والاهداء منها وتعيينها اذا عينت وامتناع بيعها كالأضحية المسنونة في ذلك لانها ذبيحة مندوب اليها فأشبهت الأضحية لكن العقيقة يسن طبخها كسائر الولائم بخلاف الأضحية

أولاداً كبيراً وأولاده ويسن لولد الشخص وتليذه وغلامه أن لا يسميه باسمه والاديب أن لا يكتفى الشخص نفسه في كتاب أو غيره إلا أن كان لا يعرف بغيرها وكانت أشهر من الاسم (قوله ولا يكتفى كافر) ظاهره ولو كانت الكنية تشعر بالذم كما يدل عليه قوله إلا أن كما قيل به الخ ولا يتأفيه قوله لأن الكنية للكرمة لأن المراد أن شأنها ذلك تأمل (قوله وليسوا من أهلها) وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا مدح الكافر غضب الرب واهتز لذلك العرش (قوله من ذكره باسمه) أى خاف الضرر إذا ذكره باسمه اعظمه عندهم فيذكره بكنيته وإن كان فيها كرم (قوله أو تعريف) أى تعريف المكى وهو معطوف على خوف أى إذا كان الكافر لا يعرف إلا بالكنية فيجوز ذكرها لاجل أن يعرف (قوله كما قيل به) أى بالتعريف (قوله في قوله تعالى تبت يدأي لهب) أى هلكت أو خسرتا يضاهى قال في المواهب قال مشائيل انما كنوز بابي لهب لحسنه واشراق وجهه مع حرته (قوله ويكون ذلك) أى الحلق بعد ذبح العقيقة هذا يتأفى قوله أو لا عند حلق شعر رأسه الخ ويجب بأن هذا محمول على الاكل * (فائدة) * تنبئ التهنئة في الولد للوالد ونحوه بخوبى بارك الله لك فيه وبلغه رشده ورزقك برة والقرين بخوبى الله خيرا قل وقوله وفجوه كالأخ (قوله وان تصدق برنة الشعر الخ) خبر الله صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة أن تزن شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة ففعلت ذلك فوجدته عادل درهما أو درهما الاشيأ وتصدقت برنته اه قرره ح ف (قوله ويذبح عن الغلام شاتان) فقيح صلى الله عليه وسلم عن ولده ابراهيم بكبشين يوم سابعه وحلق رأسه وتصدق برنة شعره فضة على المساكين وأمر بشعره فدفن في الأرض حل في السيرة ويلحق به الخنثى احتياطاً من خلاف الحج وأفضل من الشاتين ثلاث وما زاد الى سبع ثم يعير ثم بقرة وكالشاتين سبعان من شعوب بنية فأكثر ويجوز مشاركة جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم عن عقيقة أو بعضهم عن ضحية أو لا ولا اه قل قال الشورى وإذا ذبحهما فيحتمل أن لا يجب التصديق من كل منهما بل يكفي من أحدهما لانه لو اقتصر على ذبحه أجزأه ويحتمل أنه لا بد من التصديق من كل كما لو ضحى تطوعاً بعده فإن ظاهر كلامهم في هذه أنه يجب التصديق من كل وقدسو واكملت بين الأضحية والعقيقة في سائر أحكامهما ما لا في صور ليس هذا منها وهذا هو الوجه بل الوجه اه ايعاب أقول بل الوجه هو الاول وهو الاقتصار على الواجب في واحدة للفرق الواضح اذ مسمى الشاتين هنا هو العقيقة بخلاف الأضحية مسماه كل واحدة شورى (قوله وهو من تلزمه نفقته) أى بفرض اعساره سم فلا يتأفى ما يأتى من قوله أمان مال المولود فلا الخ فسقط ما يقال اذا كان للمولود مال تأفى قوله من تلزمه نفقته (قوله متساويتان) ليس بقيد بل المدار على ما يجزئ في الأضحية (قوله ان نطق) بكسر العين وضمها وفى اللغة الاقتصار على الضم من باب قتل (قوله أمان مال المولود) مفهوم قوله وهو من تلزمه نفقته (قوله لم يؤمر بها) أى أمر مؤكداً (قوله ترجيح مخاطبته) لبقاء أثر الولادة (قوله والتصدق) أى بما ينطلق عليه الاسم اذا كانت مندوبة لكن لا يجب هنا اعطاء النى بل يسن طبخها بجلو أى بأن يجعل على الهيئة المشهورة الآن من الخنى القرمرى اه عس والقرمرى هو ما فيه جوز ولور ونحوه (قوله كالأضحية) مكرر مع قوله قبل فهى كالأضحية (قوله بجلو) وطبخها

تفاوت ولا بجلاوة أخلاق المولود وفي

الحديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الخلوة والعسل * (تنبيه) *
ظاهر كلامهم أنه يستحب طينها وان كانت مندورة وهو كذلك ويستثنى من طينها رجل الشاة فانها تعطى للقبالة لان قاطمة رضى الله تعالى عنها فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم رواء الحاكم وقال صحيح الاسناد ويستثنى أن لا يكسر منها عظم بل يقطع كل عظم من مفصله فشا ولا بسلامة أعضاء المولود فان كسره لم يكره * (خاتمة) *
يستحب أن يؤذن في أذن المولود اليمنى ويقام في اليسرى لخبر ابن السني من ولده مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان أى التابعة من الجن وليكون أعلامه بالتوحيد أقول ما يقرع سمعه عند قدومه الى الدنيا كما يلحق عند خروجه منها وان يحسن بقدر سواه * كان ذكر أم آتى فيضع ويدلقه حنكه ويقف فاه حتى ينزل الى جوفه منه شيء وفي معنى التمر الطيب ويستحب لكل احد من الناس أن يدهن غيبا بكسر الغين أى وقتا بعد وقت بحيث يحفظ الأول وأن يكحل ولوا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقل الطفر ويقتل الأبط وان يفصل البراجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع ومفاصلها وان يسرح اللينة لخبر أبي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره القرع وهو حلق بعض الرأس وأما حلق جميعها فلا بأس به لمن أراد التتظف ولا يتركه لمن أراد أن يدهنه ويرجله ولا يستحب حلقه الا في التمسك أو في حق الكافر اذا أسلم

بجامض خلاف الأولى وجعل لهما مطبوخا مع مرقه الى الفقراء والمساكين أفضل من دعائهم اليها ولا غنياء التصرف فيما يهدي اليهم منها بغير الاكل بخلاف الاضحية كما في شرح م ر (قوله تفاوت ولا بجلاوة الخ) ولا يقال بثله في ولية العرس تفاوت ولا بأخلاق العروس لانها طبعت فاستقر طبعها وهو لا يغير شوبرى (قوله الخلوة) بالمد وقوله والعسل عطف مغاير ان أريد بالخلوة ما دخلته النار لان عسل النحل لا يدخله نار وان أريد بالخلوة أعم من أنها ما تركت من شيتين أم لا كان من عطف الخاص على العام (قوله ورجل الشاة) أى الى أصل الفخذ فيما يظهر والافضل اليمن تفاوت لأنه يعيش ويعشى برجله ويصكفي رجل واحد وان تعددت الشياه والقوابل عش (قوله لم يكره) بل خلاف الأولى (قوله يستحب أن يؤذن في أذن المولود) ولومن امرأة لان هذا ليس الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المراد به مجرد الذكرك للتبرك وظاهر اطلاق المصنف فصل الاذان وان كان المولود كلفرا وهو قريب لان المقصود أن أول ما يقرع سمعه ذكر الله ودفع الشيطان وربما كان دفعه مؤدبا لبقائه على القطرة فيكون ذلك سببا لهديته اه عش على م ر (قوله ويقام في اليسرى) والحكمة في ذلك ان الشيطان يخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما ولم يسلم منه الا مريم وابنها كما في الاخبار اه قل (قوله فيضع) أى يضعه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على التمر ويدهن ما حول عقه النار اه قل (قوله وفي معنى التمر) فان فقد فلولم تمسه النار والوجه تقديم الرطب على التمر كما في الصوم شرح م ر (قوله أن يدهن غيبا) أى جميع البدن وهو ظاهر لانه يرطب البدن (قوله البراجم) جمع برجة بضم الباء والجيم شرح الروض وأما التراجم فان كان في تراجم المصنفين فكسرية الجيم وان كان في الرمي بالجارية مثلا فضم فيه الجيم اه مصرى (قوله وان يسرح اللينة) ونقل عن ابن العماد أن تسريحها بالليل مكروه وكذا بعد العصر وبعد المغرب وفي تسريح اللينة اطالة العمر وفي تسريح الحاجبين في زمن الطاعون الامن من الطاعون وتسريح اللينة مبلولة أمان من الفقر وقراءة الفاتحة عند تسريح الجبهة اليمنى وألم تشرح لك صدرك عند الجهة اليسرى لتكفيرا لذنوب اه اج (قوله بعض الرأس) ومنه الشوشة المشهورة وما يقعله الحلاق عند دخان الاولاد قل * (فائدة) * من قال بعد العطاس عقب حمد الله اللهم ارزقني ما لا يكفيني ويتنا يا وني واحفظ على عقلى ودينى واكفى شر من يؤذنى أعطاه الله سؤله (قوله وأما حلق جميعها) الأولى تذكير ضما للرأس كما مر لانه عضو غير متعدد والافصح في العضو الغير المتعدد افراد ضميره قال ابن القيم رحمه الله تعالى لم يحلق صلى الله عليه وسلم رأسه الشريف الا أربع مرات وقدروى في صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان رجل الشعر ولم يجاوز شعره شحمة أذنيه اذا هو وفره أى جعله وفرة وحاصل الاحاديث أن شعره صلى الله عليه وسلم وصف بأنه جة ووصف بأنه وفرة ووصف بأنه لمة وفسرت اللمة بالشعر الذى ينزل على شحمة الاذن والجهة بالذى ينزل على المنكبين قال بعضهم كان شعره صلى الله عليه وسلم يقصر ويطول بحسب الاوقات فاذا غفل عن تقصيره وصل الى منكبه واذا قصره تارة ينزل على شحمة أذنه وتارة لا ينزل عنها وقد جاء في وصف شعره ليس يصعد قط أى بالغ في الجعودة ولا رجل سبط أى بالغ في السبوطه وكان له صلى الله عليه وسلم

أربع هذا أثر أي ضفار يخرج أذنه اليمنى من بين اثنين وأذنه اليسرى كذلك اهـ حل (قوله)
 إذا أريد أن يتصدق (ليس بقيد ولو أسقطه لكان أولى قل (قوله ويكره تنق الحية) وكذا
 يكره الزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذارين ويحرم خضابها بالسواد ما لم يكن في الفز
 على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يغضب الشيخ الغرييب وهو الذي يستودشيه
 بالخصاب وفي الأحياء كل أهل الجنة مرد والمشهور أن القريب هو الذي بلغ أو أن الشيب
 ولم يشب (قوله أول طلوعها) ليس قيداً وكذا الكبير أيضاً أي أن خلق الحية فأكبره حتى من
 الرجل وليس حراماً ولعله قيد به لقوله أثار المرودة وأخذ ما على الحلقوم قبل مكروه وقيل
 مباح ولا بأس ببقاء السبالين وهما طرفا الشارب واحفاء الشارب بالخلق أو القص مكروه
 والسنة أن يخلق منه شيئاً حتى تظهر الشفة وان يقص منه شيئاً ويبقى منه شيئاً * (خاتمة) * حاصل
 ما في الختان أن يقال إن الختان واجب في حق الرجال والنساء على الصحيح وختان الرجل قطع
 الجلدة التي تقطع الحشفة حتى يكشف جميع الحشفة وأما المرأة فتقطع الحشفة التي في أعلى
 الفرج فوق مخرج البول وتشبه تلك الحشفة التي في الذكر فإذا قطعت بقي أصلها كالنواة ويكفي
 أن يقطع ما يقع عليه الاسم قال الأصحاب وإنما يجب الختان بعد البلوغ ويستحب أن يحدث
 في السابع من ولادته إلا أن يكون ضعيفاً لا يحتمل فيه أو أخر حتى يحمله وأما الخنثى فلا يحدث
 في صغره فإذا بلغ فوجهان أحدهما في زوائد الروضة لا يجوز ختانه لأن الخرج لا يجوز بالشك
 وبه قطع النووي ثم قال ولو كان لرجل ذكران أن كانا عاملين ختانا وإن كان أحدهما خنثى وحده
 وهل يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان اهـ قال في المهمات وقد ذكر في باب الفسل من
 الجنابة من زوائده أيضاً ما حاصله الجزم باعتبار البول اهـ ومؤنة الختان في مال الختونة وإذا بلغ
 غير محتون أمره به الإمام فإن امتنع أجبره فإن ختن الإمام الممتنع فمات فلا ضمان لأنه مات من
 واجب إلا أن يحتن في حرأ وبرد شديدين فيضن على المذهب اهـ شرح المنوفي قال ابن الخلاج
 في المدخل والسنة في ختان الذكر الأظهار وفي ختان النساء الاسرار ولولاه الشخص محتونا
 فلا ختان عليه قال بعضهم لكن يستحب أمر المرء بالموسى عليه وتطريقه الزركشي لعدم القائلين
 أي بخلاف الحرم فإن التشبه بالحالين أمر يظهر اهـ سم على المنهنيج قاله الزبدي
 والأوجه أن ثقب أذن الصغرة لتعليق الحلق حرام لأنه جرح لم تدع إليه حاجة وغرض الزينة
 لا يجوز بمثل هذا التعذيب هذا ما قاله الغزالي في الأحياء وأفتى به شيخنا مروج في موضع
 آخر الجواز وهو المعتمد ويجب أيضاً قطع سرة المولود إذا لابتأ ثوب الطعام بدونه وأقبل من
 ختن من النساء هاجر وولد من الأنبياء محتوناً خمسة عشر آدم وشيث ونوح وهود وصالح ولوط
 وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة بن صفوان بن أصحاب الراس ونبينا
 محمد صلى الله عليه وسلم ونظمها بعضهم فقال

وفي الرسل محتون لعمر كخلقهم * ثمان وتسع طيبن أكارهم

وهم زكريا وشيث إدريس يوسف * وحنظلة موسى وعيسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح * سليمان يحيى هود يس خاتم

لكن روى ابن عساکر عن أبي بكره مرفوعاً أن جبريل ختن النبي صلى الله عليه وسلم حين ظهر

أولى المولود إذا أريد أن يتصدق بنية
 شعره ذهباً ونضة سكامر وأما المرأة
 فبكره لها خلق رأسها الا لضرورة
 وبكره تنق الحية أول طلوعها أثاراً
 للمرودة وتنق الشيب

قوله خمسة عشر المعلوم في كلامه
 أربعة عشر مع أن المعلوم في النظم
 سبعة عشر كما يظهر بعدها اهـ محضه

قلبه وروى ابو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس ان غدا المطلب ختن النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مائدة وسماه محمدا اه حاشية م ر على شرح الروض والقول بأنه ولد محتونا ضعيف (قوله واستعجال الشيب) نعم ان دعت ضرورة البسمجاز اه قل وقوله بالكبريت أى بالتجربة

(كتاب السبق والرمي) *

كان المناسب تقديمه على الجهاد لانه آله الآن يقال انه لما كان قد يقع الجهاد بغتة من غير تعلم للمسابقة تقدم الجهاد وآخر السبق (قوله من مبتكرات امامنا) أى انه أقول من دقته وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلطت عنه وكان رضى الله عنه يضرب به المثل في الرمي وانتقل أنه رأى رجلا حاذقا في الرمي فأعطاه ثلثمائة دينار وقال له لا تؤاخذنا لو كان معنا أكثر من ذلك لأعطيناك (قوله والمسابقة الشاملة للمناضلة) أى المراماة قال في شرح المنهج فالمسابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الاصل تغير المسابقة والمناضلة قال الازهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق يعمهما اه ويشير بقوله الشاملة للمناضلة الى أنه من عطف الخاص على العام في الترجمة والخاص أن السبق تعتبره الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقد يجب اذا تعين طريق القتال الكفار وقد يكره اذا كان سببا في قتال قريب كافر ليسب الله ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله سنة) ينبغي أن تكون فرض كفاية لانه وسيله للجهاد وهو فرض كفاية كما يحثه الزركشي ويحاج بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله للرجال) أى غير ذوى الاعذار اه عن والاوجه جوازها للذمتين كببيع السلاح لهم ولانه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بشرطه السابق كذا قاله حج في بعض شروحه وفي شرحه على المنهاج خلافة وعبرة قل هي سنة للذكور المسلمين ويحرم ان على النساء والخنثى بعوض ويكره ان بدونه وأما الكفار فقبل بجوازها لهم لصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة البساطى وينبغي ان يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والخيول والقبيلة لا غيرها من الحيوانات نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض اه (قوله بقصد الجهاد) أى بقصد التأهب للجهاد فان قصد غيره فهي مباحة لان الاعمال بالنيات وان قصد محرما كقطع الطريق حرمت من (قوله بالرمي) ولو بأشجار ومحل جواز الرمي بها اذا كان لغیر جهة الراى أما لورمى كل الى صاحبه فحرام قطع لانه يؤذى كثيرا ومنه ما جرت به العادة في زماننا من الرمي بالجريد الخيالة فيحرم نعم لو كان عنده ما حذق بحيث يغلب على ظنه اسلامه مامنه لم يحرم حيث لا مال شرح م ر (قوله كانت العضباء) في المختار ناقة عضباء مشقوقة الاذن وهو أيضا لقب لئلا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن مشقوقة الاذن ويقال ان هذه العضباء لم تأكل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تشرب وابل النبي التي كان يركبها ناقة يقال لها القيصوي وناقة يقال لها الجديعاء وناقة يقال لها العضباء وقيل ان هذه الثلاثة اسم لثلاثة واحدة وهو موافق لابن الجوزى حيث قال ان القصوى هي العضباء وهي الجديعاء وقيل القصوى واحدة والعضباء والجديعاء واحدة اه حل (قوله فسبقها) أى وكان

واستعجال الشيب بالكبريت أو غيره
طالباً للشيخوخة
(كتاب السبق والرمي)

السبق بالسكون مصدر سبق أى تقدم
وبالتجريك المال الموضوع بين أهل
السباق والرمي يشمل الرمي بالسهم
والمزاريق وغيرهما وهذا الباب من
مبتكرات امامنا الشافعى رضى الله
تعالى عنه التى لم يسبق اليها كما قاله
المزنى وغيره والمسابقة الشاملة
للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد
الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعدوا
لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر
النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي
ونحوه أنس كانت العضباء ناقة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق فجاء
أعرابى على قعوده فسبقها فشق ذلك
على المسلمين

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا (٣٠٢) على الله تعالى أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة

شديدة فان قصد بذلك غير الجهاد كان
مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصده
محزما كقطع الطريق كان حراما أما
النساء فصريح الصيرى يمنع ذلك لهن
وأقره الشيخان قال الزركشي ومرواه
أنه لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روى
أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة رضى
الله تعالى عنها سأبت النبي صلى الله
عليه وسلم (وتصح المسابقة) بعوض
وغیره (على الدواب) الخيل والابل
والبغال والحبر والبقلة فنظ لقوله
صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوف
أو حافر فلا تجوز على الكلاب
ومهارشة الديكة ومناطجة الكباش
لا بعوض ولا بغيره لان فعل ذلك سقه
ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله
يذنبهم ولا على طير وصراع بعوض
لانها ليسا من آلات القتال فان قيل
قد صارع النبي صلى الله عليه وسلم
ركانة على شياه رواه أبو داود أجيب
بان الغرض من مصارعة أنه أن يريه
شدته ليسم بدليل أنه لما صارعه النبي
صلى الله عليه وسلم فأسلم رذعه عليه غنمه
فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا كل
ما لا يقع في الحرب كالشاة والمسابقة
على البقر فيجوز بلا عوض وأما الغطس
في الماء فان جرت العادة بالاستعانة به
في الحرب فكالسباحة فيجوز بلا
عوض والا فلا يجوز مطلقا (و) تجوز
(المناضلة) بالنون والضاد المججمة أى
المقابلة (على) رى (السهم) سواء
أكانت عربية وهى النبل أم عجمية
وهى النشاب وتصح على من اريق جمع
هز راق وهورج صغير وعلى رماح
وعلى رى بأجبار بمقلع أو بيدورى بمنجنيق وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك كالرى بالمسلات والابر والتردد

المسابق غير التي صلى الله عليه وسلم (قوله ان حقا على الله الخ) أى من عادته مع خلقه
سبحانه أن لا يرفع شيئا يظهر له عزة وشأنا الا وضعه ايج (قوله غير الجهاد) أى من المباحات
بدليل قوله وان قصده محزما الخ (قوله أما النساء) أى ولومع الرجال وهذا محترز لقوله سنة
للرجال (قوله سأبت النبي) أى على الاقدام وعبارة حل في السيرة وتسبق صلى الله عليه
وسلم مع عائشة فتخزمت بنياها وفعل كذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استبقتا فسبقها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها هذه تلك السبقة التي كنت سبقتينى بها وقوله تلك
السبقة أى بدلها يشير الى أنه صلى الله عليه وسلم جاء الى بيت أبى بكر فوجد مع عائشة شيئا فطلبه
منها فأبت وسعت فسعى صلى الله عليه وسلم خلفها فسبقته (قوله لاسبق) أى لا مال والسبق
بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدرا (قوله الا في خوف) أى ذى خوف دخل الابل والبقلة
ودخل في الحافر الخيل والبغال والحبر وفى رواية أو نضل وهى السهام وانظر وجه دلالة على
السنية سم (قوله فلا تجوز) أى المسابقة الشاملة للمقابلة بدليل قوله ومهارشة الديكة (قوله
ولا بغيره) راجع لغير الكلاب اما هى فتجوز المسابقة عليها بغير عوض كما صرح به شيخنا قل
(قوله ومن فعل قوم لوط) ومن فعلهم أيضا الضراط فى المجلس قال السيوطى أول من أتى
الرجال قوم لوط أما فى الاسلام فحين كثر الغزو وطالت الغيبة وسببت الذرية استقدمهم
وطالت الخلوقة بهم وأجرؤهم فحزى النساء وطلبوا منهم فأطاعوهم لشدة الانقياد وأول ذلك
كان بخراسان ولا وجود له فى جاهلية العرب والعجم اه من حاشية ابن لقيمة على البيضاوى
بسورة الاعراف (قوله الذين أهلكهم الله) بقوله تعالى فجعلنا ناعليا سافلها وأمطرنا عليهم الخ
والامطار كان على الخارجين من قراهم ليهكون له فائدة والحجارة أصلها طين يحن وطبع
بالنار مع الكبريت ثم جعل حجارة صغيرة ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم ويسرى فى
بطنه حتى يقتله (قوله وصراع) بكسر أوله وقد يضم شرح م وهو المسمى بالمخاطبة عند
العوام والا كثر على حرمته جمال (قوله بعوض) أى لاجل أخذه فيصدق بما اذا لم يكن عوض
أصلا وكان وليس القصد أخذه كما وقع للنبي مع ركانة (قوله بدليل الخ) فى الاستدلال به شئ
لجواز أنه رذها احسانا وتأليفا وفى الخصائص فى أكثر الروايات أنه رذها اليه قبل اسلامه
عنائى (قوله كالشاة) أى تشبيك الاصابع بعضها مع بعض (قوله فكالسباحة) أى العوم
المعلوم وتعلمه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبارة شرح م وسباحة وغطس
بما اعتيد الاستعانة به فى الحرب وانما قيد الاخير بما ذكر لتولد الضرر منه الى الموت بخلاف
السباحة ونحوها (قوله وهى النبل) هى النشاب المشتمل على الحديد فى طرفه والنشاب هو
الخالى عن الحديد اه م (قوله ورى بمنجنيق) عطف خاص على عام لان الرى باليد شامل له
وأول من صنع المنجنيق ابليس فان النروذ لما أراد أن يلقى ابراهيم فى النار فخر الى جنب الجبل
جدارا طوله ستون ذراعا ولما ألقوا الخطب وجعلوا فيه النار وصلت النار الى رأس ذلك الجدار
لم يدروا كيف يلقون ابراهيم فقتل لهم ابليس فى صورة تجار فضع لهم المنجنيق ونصبوه
على رأس الجبل ووضعوه فيه والقوه فى تلك النار اه حل فى السيرة (قوله بالمسلات) المراد
بالمسلات ما يحشى بها البراذع وبالأبر الكبار ما يحاط بها البراذع ايج (قوله والتردد

بالسيوف والرماح وخرج بمذاكر المراماة بأن يرى كل واحد منهما الجرح إلى صاحبه وأشالة الجرح باليد ويسمى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما التقاف بالمشاة وتقول العامة بالبدال فلا تقل فيه قال (٣٠٢) الأذرى والاشبه بجواز له لأنه ينفع في حال

بالسيوف) كالذى يفعل في الزفاف (قوله بأن يرى كل واحد الخ) فهي حرام لأنها تؤذى قطعاً
نم لو كان عندهما حذق بحيث يغلب على ظنهما سلامتهما لم يحرم اه (قوله وتقول العامة
بالبدال) وتقول باللام وهو الذى يوجد أمام القرع (قوله في حال المسابقة) عبارة مر في حال
الحرب اه * (تنبيه) * يحل اصطاد الحية لداق في صنعة قلب على ظنه سلامته منها وقصد
ترغيب الناس في اعتماد معرفته كما يؤخذ من كلام النووي في فتاويه ويؤخذ من كلامه أيضاً حل
أنواع اللعب الخطيرة من الخذاق بها أى كالمهلوان حيث غلب على ظنه سلامته وإذا
مات يموت شهيداً ويجوز التفريق عليه حيث جازت والاقتلا ومثله سماع الاعاجيب والقرائب
بما لا يتيقن ككذبه بقصد الفرجة بل ولو يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواظ
وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات ع ش على مر (قوله كاللكام) وهو
لعب الحكم وهو جلد كبير مربع محشوقطن أو صوف أو غيره مما يحشى به ويجعل كل من
الحكمين واحدة في يده ويضرب كل واحد من الحكمين الجلدة التي في يده الآخر (قوله
على رضى بندق) قال الزياى نقله عن الرملى والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق
الرماس والطين قصص المسابقة عليه لأن نكايته في الحرب أشد من السهام اه وصورة رضى
البندق أن يدفعه برأس أصبعه على وجه النقرة حتى ينزل للفقيرة من غير تجاور لها اه مد
(قوله ولا على خاتم) أى هل هو في اليمين أو في اليسار وقيل صورته أنه عذ ظهر يده ثم يعاوبه
ثم يقول ألبسه في أى أصبع وهو في الهواء (قوله والزوارق) جمع زورق وهو القارب الصغير
(قوله وشروط المسابقة) والحاصل أن المصنف ذكر شروطاً في المسابقة بخصوصها بقوله
إذا كانت المسابقة معلومة وشروطاً في المناضلة بخصوصها بقوله وصفة المناضلة معلومة وشروطاً
بعمهما وهو أنهما إذا أخرجا عوضين فلا بد من محلل فكان الأولى إسقاط التعبير الذى ذكره
ويمكن وهو الأولى أن قول المصنف إذا كانت المسابقة معلومة جارياً في المسابقة والمناضلة جميعاً
وقوله معلومة أى بالمشاهدة اه (قوله أى مسافة ما بين الخ) وكذا مسافة ابتداء السبق وانتهائه
وكان الأولى للشارح أن يذكر هذا أيضاً لأن كلام المتن بقوله إذا كانت المسافة شاملة للمسافة
التي في المناضلة والتي في المسابقة (قوله المحلل) أى إذا أخرجا عوضين وسمى محللاً لأنه أحل
العوضين اللذين أخرجهما المتسابقان (قوله ويتعينان بالتعيين) أى إذا عينا بالاشارة
وقت العقد فلا يجوز ابدال واحد أى إذا عين المرء كويان بالعين وأما إذا عينا بالوصف
فيصور الابدال كما قاله العنانى وبعبارة قل ولومات أحد المركوبين أو عجز مثلاً جاز ابداله
في الوصف دون العين وكذا أحد الركابين حيث لا يفسخ ويقوم وارثه بمقامه اه وفي شرح
مر مانصه ويتعينان أى الركبان والراميان فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عي أو قطعت
يد مثلاً ابدال الموصوف وانفسخ في العين ثم في موت الركب أى دون موت الرامى يقوم وارثه
ولو بناه بمقامه فان أبى استأجر عليه الحاكم ومعلوم أن محله حيث كان موثره لا يجوز له الفسخ
لكونه متزماً ويفرق بين الركب والرامى بأن القصد جوده هذا فلم يقم غيره بمقامه ولو مرض
أحدهما ورجى انتظر والاجاز الفسخ الا فى الركب فيتجه ابداله اه وقوله يقوم وارثه أى
فان لم يكن وارث انفسخت وليس من الوارث بيت المال اه ع ش (قوله وأقارها) أى

المسابقة وقد يمنع خشية الضرر إذا كل
يحرص على إصابة صاحبه كاللكام
وهذا هو الطاهر ولا يصح على رضى
بندق يرى به في حفرة ونحوها ولا على
سباحة في الماء ولا على شطرنج ولا على
خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على
معرفة ما يده من شفع ووتر وكذا سائر
أنواع اللعب كالمسابقة على الاقدام
وبالسفن والزوارق لأن هذه الامور
لا تنفع في الحرب هذا اذا عقد عليها
بعض والاقتراح وأما الرضى بالبندق
على قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها
أنه كذلك لكن المتقول في الحاوى
الجواز قال الزركشى وقضية كلامهم
أنه لا خلاف فيه قال وهو الاقرب
وشروط المسابقة عشرة أشياء اقتصر
المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا
كانت المسافة) أى مسافة ما بين موقف
الرامى والغرض الذى يرى اليه
معلومة) ابتداء وغاية وثانيهما المحلل
الآتى في كلامه والثالث من باقى
الشروط أن يكون العقد عليه عتة
للقاتل والرابع تعيين الفرسين مثلاً
لأن الغرض معرفة سيرهما وهى
تقتضى التعيين ويكفى وصفهما
في الذمة ويتعينان بالتعيين فان وقع
هلاك انفسخ العقد فان وقع العقد
على موصوف في الذمة لم يتعينا كما بحثه
الرافعى فلا يفسخ العقد بموت الفرس
الموصوف كالأجبر غير العين
والخامس مكان سبق كل واحد من
الفرسين مثلاً فان كان أحدهما ضعيفاً
يقطع بخلفه أو فارهاً يقطع بتقدمه
لم يجز والسادس أن يركب المراكبين

ولا يرسلاهما فلو شرط ارسالهما ليحربا بأنفسهما لم يصح لانهما لا يقصدان الغاية

والسابع أن يقطع المركوبان المسافة فيعتبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب والثامن تعيين الراكين فلو شرط كل منهما أن يركب دابة ممن شام لم يجز حتى يتعين الراكان (٣٠٤) ولا يكتفى الوصف في الراكب كما يجتنب الزركشي والتاسع العلم بالمال

المشروط جنسا وقدرًا وصفة كسائر الاعراض عينا كان أو دينا حالا أو مؤجلا فلا يصح عقد بغير مال ككلب ولا جمال مجهول كثوب غير موصوف والعاشر اجتناب شرط مقسد فلو قال ان سبقتني فلك هذا الذي ارى بشرط أن تطعمه أصحابك فسد العقد لانه تملك بشرط يمنع كمال التصرف فصار كالتواضع شيًا بشرط أن لا يبيعها * (تنبيه) * سكت المصنف عن حكم عقد المسابقة وهو لازم في حق ملتزم العوض ولو غير المتسابقين كالأجارة فليس له فسخه ولا ترك عمل قبل الشروع ولا بعده ان كان مسبقا أو سابقا وأمكن أن يدركه الآخر ويسبقه والافله ترك حقه ولا زيادة ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله (وصفة المناضلة معلومة) معطوف على المسافة أي وكانت صفقة المناضلة معلومة لتصح فيشترط لها زيادة على ما مر بيان البادئ منهما بالمرى لاشتراط الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه المصيب بالخطي لورميما معا وبيان قدر الغرض وهو بفتح الغين المعجمة ما رمى اليه من نحو خشب أو جلد أو قرطاس طولًا وعرضًا وسما وبيان ارتفاعه من الارض ان ذكر الغرض ولم يغلب عرف فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شيء منهما بل يحمل المطلق عليه ولا يمان مبادرة بأن يبدرا أي يسبق أحدهما بأصابة العدد المشروط من عدد معلوم كعشرين من كل منهما مع استوائهما في عدد المرى أو اليأس من استوائهما في الاصابة ولا يمان محاطة بأن تزيد اصابته على اصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويعمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

جيدا (قوله أن يقطع المركوبان) أي أن يمكن قطعهما المسافة (قوله في حق ملتزم العوض) خرج ما اذا كانت من غير عوض أو كان الفاسخ غير الملتزم فانه جائز (قوله كالأجارة) أي بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بل جائز كالجالة بجامع أن العوض مبدول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق (قوله والافله ترك حقه) المعنى والافله القسح وتركه لأن له ترك حقه بخواب الشرط محذوف وما ذكره له وهذا لا يظهر الا اذا كان الملتزم أحد المتسابقين لا غيرهم لانه ليس له حق (قوله وصفة المناضلة) معطوف على اسم كان (قوله زيادة على ما مر) أي وهو أن تكون المناضلة على نافع في الحرب كالرمح والمزاريق ونحوهما من الشروط المارة التي تأتي هنا (قوله من نحو خشب) بيان لما (قوله وسما) أي نخنا (قوله وبيان ارتفاعه) كأن يكون بينه وبين الارض ذراع مثلاً ويكون معلقا على شئ (قوله ان ذكر الغرض) فان لم يذكر كقولهما تناضلا على أن العوض لا يبعد رميا لم يجز لبيان غرض ولا يمان ارتفاعه أو اضطر دعرف فيهما فيحمل المطلق عليه (قوله ولم يغلب عرف) هو محل التقييد أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة (قوله فيهما) أي في قدر والغرض وبيان ارتفاعه (قوله بيان شيء منهما) أي من الشرطين الآخر (قوله بأن يبدرا) بضم الدال مضارع يبدرون باب قتل عبارة العباب وهي أي المبادرة أن يجعل المال للسابق إلى اصابة خمسة مثلاً من عشرين مع تساويهما في عدد الرميات فان تساوى في الاصابات فلا ناضل وان لم يستويا في الرميات كأن أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر بأربعة من تسعة عشر وجب اتمام العشرين في قديصيب الباقي فلا يكون منضولا وان كانت اصابة الآخر لثلاثة منها فقد صار منضولا (قوله العدد المشروط) أي المشروط اصابته كخمسة (قوله كعشرين) قال في شرح المنهج عقب ذلك ولا يمان عدد دنوب للمرى كسهم سهم واثنين اثنين ويحمل المطلق الخ في كلام الشارح سقط كما يدل عليه قوله وعلى أقل نوبه سم فلو شرط أن من سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة فأصاب أحدهما خمسة والآخر دونها فالاول ناضل وان أصاب كل خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخر أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين بل هو أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخر من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار منضولا لياأسه من الاستتواء في الاصابة شرح المنهج (قوله في عدد المرى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الآتي أو عشرة سم (قوله بأن تزيد الخ) كأن يقول تناضلت معك على أن كلامنا رمى عشرين ومن زادت اصابته على الآخر فيها بكذا فهو الناضل وسبغت محاطة من الحط وهو اسقاط لأن كل واحد يحيط سهما أي يسقطه في مقابلة حط الآخر سهما آخر وينزيد على ذلك قوله ما ومن زادت اصابته مناعلى الآخر بكذا فهو الناضل شيخنا (قوله ويحمل المطلق الخ) وصورته في الاطلاق أن يقول ترا مناعلى أن كلامنا رمى عشرين ومن أصاب في خمسة فهو الناضل فهذا من قسم المطلق لأن الخمسة المشروطة اصابته لم تقيد بكونها قبل اصابة الآخر أو بعدها فان قيدها بكونها قبل اصابة الآخر بأن قال ومن أصاب منافي خمسة قبل الآخر فهو الناضل فهي حقيقة المبادرة كما تقرر شيخنا اه (قوله عن التقييد) كذا في غالب النسخ وفي بعض اصابة الآخر بكذا كواحد من عدد معلوم كعشرين من كل منهما ويعمل المطلق عن التقييد بشئ من ذلك على المبادرة

وعلى أقل نوبه وهو سهمهم لغلبيتها ولا يشترط بيان قوس وسهم لأن العمد على الراى فان عين شيأ منهما لغا وبجازا به بمشله من نوعه
 وشروط منع ابداله مفسد للعقد ويسن بيان صفة أصابته الغرض من قرع وهو مجرد أصابه الغرض أو نزع بأن يثقبه ويسقط أو خشق
 بأن يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو مرق بأن يتقدمه أو خرم بأن يصيب طرف الغرض فيخرمه فان أطلقا كنى القرع (ويخرج العوض)
 المشروط (أحد المتسابقين حتى إذا سبق) بفتح أوله على البناء للفاعل (استرده) ممن هو معه (وان سبق) بضم أوله على البناء للمفعول
 (أخذه صاحبه) السابق ولا يشترط حينئذ بينهما محل (وان أخرجا) أى المتسابقان العوض (معالم يجوز) حينئذ (الآن يدخل) أى بشرط
 (بينهما محلا) بكسر اللام الأولى فيجوز أن كانت دابته كفؤا لدايتهما سعى محلا لأنه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرمة فان
 المحلل (ان سبق) المتسابقين (أخذ) ما أخرجا من العوض لنفسه سواء (٣٠٥) أجا أمعا أم مر تبالسبق لهما (وان سبق) أى

سبقاهم أجا أمعا (لم يخرم) لهما شيأ
 ولا شئ لأحدهما على الآخر وان
 جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر
 الآخر قال هذا لنفسه لأنه لم يسبقه
 أحد ومال المتأخر للمحلل والذي معه
 لانهم سبقاه وان جاء أحدهما ثم المحلل
 ثم الآخر قال الآخر الأول لسبقه
 الاثنى (تنبيه) * الصور الممكنة في
 المحلل ثمانية أن يسبقهما ويحيا
 معا أو مر تبأ ويسبقاه ويحيا
 معا أو مر تبأ أو يتوسط بينهما أو يكون مع
 أولهما أو ثانيهما أو يجرى الثلاثة معا
 ولا يحى الحكم في الجميع ولو سابق
 جمع ثلاثة فأكثر وشروط الثاني مثل
 الأول أو دونه صح ويجوز شرط العوض
 من غير المتسابقين وسواء أكان من
 الامام أم من غيره كأن يقول الامام
 من سبق منك أفل في بيت المال كذا
 أوله على كذا ويكون ما يخرج من
 بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني أو الاجنبى من سبق منك
 فله على كذا لأنه بذل مال في طاعة
 ولا شك أن حكم اخراج أحد المتناضلين
 العوض واخرجهما معا حكم المسابقة
 فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج
 أحدهما أن يقول أحدهما ترى كذا
 فإذا أصبت أنت منها كذا فلك على

التسخ على وهى بمعنى عن وقوله نوبه أى الرى (قوله أو نزع) بالخاء والراى المجتئين وهذا
 واللذان بعده مصادرا لأفعال كلها من باب ضرب كما فى المصباح (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل
 أن يثقبه ويثبت لانه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت فيها كنى وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها
 لثبت سم على المنهج قال الشيخ س ل فى حاشيته وما ذكره من المغايرة بين الخرق والخسق
 خلاف ما يقتضيه كلام الازهرى والجوهري حيث جعل الخارق بالراى لغة فى الخساق بالسين
 فهما شئ واحد فعمل ما ذكره الفقهاء هو عرف الرامة اه خ ط (قوله أحد المتسابقين)
 أى أو المتزامين اه قل (قوله حتى إذا سبق الخ) وسبق ذى خف بكتف وذلك لأن
 الابل ترفع أعناقها عند السير والقبيل لا عنق له وأما ذوالخافر فالسبق بالعنق فى برز عنق
 أحدهما عن عنق الآخر كان سابقا ان لم ترفع أعناقها والافلا عبرة بالسكف فان زاد عنق
 أحدهما على الآخر فلا عبرة بالسبق بالزيادة بل لا بد من سبق شئ مما وافق فيه كان كان طول
 عنق أحدهما شبرا والآخر شبرين فالسبق بزيادة شبرين طويل العنق غير معتبر لانه قد زاد
 فلا بد من السابق بأكثر من الشبر فى المثال حتى يعد سابقا شيخنا وهذا فى سبق الزائد وسبق
 الناقص بجاوزة لشيء مما زاد به الآخر عليه لا يجاوزته كله والعبرة بالسبق عند الغاية
 لا قبلها لانه قديم سبقه الآخر (قوله استرده عن الخ) أى ان كان دفعه له فان كان معه بقى على
 حاله وبعبارة قل قوله استرده أى لم يلزمه شئ وتعبير الشارح بقوله ممن هو معه ليس قيذا وانما
 هو لمراجعة قول المصنف استرده (قوله محلا) سى بذلك لأن بسببه حل العقد وأخذ المال له
 وغيره ويكفى واحدا ولو لا أكثر من اثنين قل على المحلل (قوله كفؤا) بتثنية الكاف أى
 مساويا (قوله عن صورة القمار) بكسر القاف كما يؤخذ من القاموس وهو ما فيه تردد بين
 الغنم والغرم وبعبارة المصباح فأمته تقار من باب قبل فمقرنه قرا غلبته (قوله فان المحلل)
 علة للعدة وبعبارة المنهج ويعتبر لعمتها عند شرطه منها محل كفى هو لهما فى الركوب وغيره
 وكفى مر كويه المعين لمركوبيهما يغنم ان سبق ولم يغرم ان لم يسبق اه وقوله يغنم ولم يغرم أى
 لا بد من شرط ذلك فى صلب العقد كما فى حل وقل (قوله قال هذا) أى الذى جاء مع المحلل
 (قوله ثمانية) وحكم الاقلين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للأول والخامسة
 كذلك والسادسة للأول والمحلل والسابعة للأول والثامنة لاشئ اه عمرة زى (قوله)
 فله فى بيت المال) ويكون من سهم المصالح قاله البلقيني اه س ل (قوله على اختبار قوتها)
 أى وكان بعوض أخذ من قوله من أكل أموال الناس بالباطل (قوله أو أكل كذا)

كذا وان أصبتها نافلا شئ لأحدنا على (٧٧ ح) صاحبه وصورة اخراجهما معا أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضا ان أصاب
 ولا يجوز هذا إلا بمحل بينهما كما سبق (خاتمة) * لو تراهن رجلان على اختبار قوتها بصعود جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا فهو من
 أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كج وأقره فى الروضة قال الدميرى ومن هذا النمط ما يفعله العوام من الرهان على حل كذا
 من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب وكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشغل عليه من ترك الصلوات
 وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر ويندب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من أصابه أو خطا وليس لهما أن
 يحصيا المصيب ولأن يذما الخطى لأن ذلك يحل بالنشاط وينع أحدهما من أذية صاحبه بالتجسس والفخر عليه

عبارة غيره أو كل كذا بكذا وهو راجع للجميع ثم رأيت في نسخة (قوله والفرع عليه) تفسير (قوله ولكل منهما) أي المتسابقين (قوله لاجلب) أي لاصباح وقال بعضهم قوله لاجلب ولاجنب كل منهما بالجيم أوله والموحدة آخره ووسط الاوّل لام مفتوحة ووسط الثاني نون كذلك وتفسيرهما في كلامه اه قل (قوله يجنبون) أي يأخذونها جنبية معهم تقاد بلا ركوب قال اج أي لا يجوز لأحد المتسابقين أن يجلب على مركوبه ولأن يأخذ معه جنبية أي فرسا أخرى ليربح الاولى بها وقوله الامد أي الغاية وقوله كذه بالادال المهملة أي أتعبه وفي نسخة كره بالراء فتاقل اه شيخنا (قوله الذي كره) أي كل منهم أي أقبل به على مطلوبه فالكر مقابل القر

*** (كتاب الايمان والنذور) ***

قدمهما على القضاء لأن القاضي قد يحتاج الى اليمين من الخصوم وجع النذور معها لأن كلامهما عقد يعقده المرء على نفسه ولأن بعض أقسام النذرية كفارة يمين وهو نذر الجراح ولا يقال كان المناسب ذكر الايمان عقب القضاء لأنها لا توجد الا بعد حصول الدعوى لانا نقول ذكرها هنا لتكون معلومة الثبوت فيصح الحكم بها على من هي واجبة عليه (قوله الايمان بفتح الهمزة) ومن الحكم ايمان المرء يعرف بأيمانه وأمره الله تعالى بالخلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس في قوله تعالى قل إي وربي انه لحق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي تأتيناكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يعشو اقل بلى وربي اتبعن (قوله جمع يمين) وأركان اليمين ثلاثة حالف ومخوف عليه ومخوف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المخوف عليه أن يكون غير واجب بأن كان محتملاً ومستحيلاً وفي المخوف به أن يكون اسماً من أسماء الله تعالى الخ (قوله واطلقت على الحلف) أي فيكون مجازاً من سلا علاقه المجاورة وأنه مجاز بالاستعارة المصروفة بأن شبه اليمين بالعضو المعروف بجماع ان كلاً يحفظ الشيء فاليمين تحفظ الشيء المخوف به على الحالف واليد تحفظ الشيء على صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيما ذكر (قوله يأخذ) عبارة المصباح كانوا اذا اتحالفوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه فسمي الحلف يميناً مجازاً قال سم وسمي العضو يميناً لوفورقوته ومنه لاخذنا منه باليمين أي بالقوة (قوله تحقيق أمر الخ) فيه أن اليمين الشرعية هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لأنه يتسبب عنه الآن يقال ان هذا اصطلاح والمراد جعله محققاً أي التزام تحقيقه وان كان تحقيقه مستحيلاً فيشمل المستحيل كما في سم وقوله تحقيق أمر أي أو تو كيد كافي الروضة ويدل عليه قوله الآتي ويكون اليمين أيضاً لكيد وقوله تحقيق أمر أي بامم مخصوص (قوله ماضياً) كقوله والله ما دخلت الدار (قوله نفياً) تميز من قوله ماضياً ومستقبلاً (قوله ممكناً) حال من أمر (قوله ليقتلن الميت) أو ليصعدن السماء فانه يمين تلتزم به الكفارة حالاً وان صعد السماء لأن ذلك يحل بتعظيم الاسم وحرمته شو برى والمعتد أنه لا يحسن اذا صعد السماء كما قاله عث والحاصل ان المخوف عليه منحصر في شيئين المحتمل كوالله لا ضربن زيد والمستحيل كوالله لاقتلن الميت أما الواجب فلا يكون مخوفاً عليه كوالله لا موتن لانه لا يتصور فيه الا البر وهو

لا يخل

ولكل منهما حدث الفرس في السباق بالوسط وتحريك اللجام ولا يجلب عليه بالصباح ليزيد عدوه لخبر لا جلب ولاجنب قال الراغبى وذكر في معنى الجنب أنهم كانوا يجنبون الفرس حتى اذا قاربوا الامد تحوّلوا عن المركوب الذي كرهه بالركوب الى الجنبية فهوا عن ذلك

*** (كتاب الايمان والنذور) ***

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا اتحالفوا يأخذ كل واحد منهم يد صاحبه وفي الاصطلاح تحقيق أمر غير ثابت ماضياً كان أو مستقبلاً نفياً أو اثباتاً ممكناً تحلفه أو مستقبلاً نفياً أو اثباتاً ممكناً يقتلن ليدخلن الدار أو تمنعاً تحلفه يقتلن الميت صدقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهل به وبغير ثابت الثابت اليقين فليست يميناً وبغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن لتحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولانه لا يتصور فيه الحث

لا يحل بتعظيم الله تعالى بخلاف المستحيل فانه لا يتصور فيه الا الحث وهو يحل بتعظيم الله تعالى فان احيا الله الميت وقتله أو صعد السماء سقطت الكفارة فيسقطها ان كان دفعها (قوله وفارق) أي عدم انعقادها في الواجب (قوله وضابط الخالف) سكت عن اشتراط النطق فقبل يشترط والمعتمد عدم اشتراطه فينعقد اليقين بإشارة الاخرس بأن حلف بالإشارة أنه لا يدخل الدار أو لا يلبس الثوب مثلاً بدليل قولهم إشارة الاخرس معتد بها في جميع الابواب الثلاثة لا يعتد بإشارته فيها وليس الحلف على ما ذكر منها نعم ان حلف بالإشارة على عدم الكلام فتكلم بالإشارة لا يحث وان كانت عينه منعقدة سواء حلف وهو ناطق ثم خرس أو حلف بعد الخرس (قوله ولا تعتقد اليقين) قال في شرح المنهج وينعقد اليقين بأربعة أنواع أي بواحد منها وهو ما اختص بالله أو ما هو فيه أغلب ان أراد أو أطلق أو ما يطلق عليه وعلى غيره سواء وقصد هويه وقوله هو أي الله وقوله به أي باليمين أو صفاته الذاتية (قوله الابدات الله) في نسخة سم العبادي الا بالله قال أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية وقوله أو باسم الخ قال كالرحمن أو الحى الذى لا يموت والاله ومالك يوم الدين اه والخاص أن قوله ولا تعتقد اليقين الابدات الله يحتمل معنيين الاول أنه حلف بعنوان الذات بأن قال بذات الله لافعلن كذا وعلى هذا يكون العطف بعده من عطف المغاير ويحتمل أن يكون المراد بذات الله ما يفهم من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله ويكون المتن كأنه قال لا تعتقد اليقين الابدات الاسم الكريم ويكون عطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص (قوله أي بما يفهم) أي باسم ولومن غير أسمائه الحسنى كصانع الموجودات قال شيخنا م ومنه الجنب الرفيع والاسم الاعظم ومقتضى الايمان وفي شرحه عدم الانعقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية قل ونصه وكثيرا ما يقع الحلف من العوام بالجنب الرفيع ويريدون به البارى جل وعلا مع استحالة ذلك عليه اذ جنب الانسان فناء داره فلا ينعقد به اليقين كما قاله أبو زرعة لأن النية لا تؤثر مع الاستحالة اه قال ع ش ويحرم اطلاقه عليه تعالى سواء قصده أو أطلق وان كان عاقبا لكنه اذا صدر منه يعرف فان عاد اليها عزز ومثل في امتناع الاطلاق عليه تعالى ما يقع كثيرا من قول العوام اتكلت على جانب الله أو والجله على الله اه (قوله المراد بها الحقيقة) صفة للذات (قوله ولو مشتقا) يتأمل هذا مع أن سائر أسمائه مشتقة وتأملناه فوجدنا لفظ الجلالة غيره مشتق (قوله رب العالمين) ولو قال ورب العالم وقال أردت بالعالم كذا من المال وبربه ما لكه قبل لأن ما قاله غير مستحيل ع ش على م (قوله أو لم يكن) مراده به الموصول أو الموصوف كما مثل وان كان كل منهما مفردا اه ومقتضاها ان الذى أعبدته من أسمائه مع أنه ليس منها لا الموصول وحده ولا مع الصلة ومقتضاها أن الحى غير مشتق مع أنه مشتق من الحياة تأمل (قوله الآن يريد به) أي بهذا القسم في جميع هذه الاسماء قال قل وهذه الارادة تجري في جميع الاقسام فلما أخرجه كان أولى (قوله غير اليقين) كأن جعله مبتدأ وأخبره خبرا كان يريد بقوله والذى أعبدته لافعلن والذى أعبدته أستعين به ثم يستأنف بقوله لافعلن وكأن قال بالله لا ضربين زيدا ثم قال لم أرد به اليقين بل أردت استعنت بالله مثلا ولا ضربين مستأنف قال الاجهوى وهذا ما لم يكن عندهما كمال لأن العبرة بقصد الحاكم لا بقصد الخالف وفي الرحاني

وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البتة
كلفه ليقتل الميت فان امتناع الحث
لا يحل بتعظيم الله وامتناع البتة يحل
فيصوح الى التكفير وتكون
اليقين أيضا التاكيد والاصل في الباب
قبل الاجماع آيات كقوله تعالى
لا تأخذكم الله باللغو في أيمانكم
الآية وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم
والله لا غزوة قرىسا ثلاث مرات
ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه
أبو داود وضابط الخالف مكاتب مختار
قاصدا فلا تعتقد عين الصبي والمجنون
ولا المكبر ولا عين اللغو ثم شرع
المصنف فيما تعتقد اليقين به فقال (ولا
تعتقد اليقين الابدات الله تعالى) أي
بما يفهم منه ذات البارى سبحانه
وتعالى المراد بها الحقيقة من غير
احتمال غيره (أو باسم من أسمائه تعالى)
الخاصة به ولو مشتقا ومن غير أسمائه
الحسنى سواء كان اسما مفردا كقوله
والله أو مضافا كقوله رب العالمين
ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذى
أعبدته أو أسجد له أو فشى بسله أي
يقصد به يصرفها كيف يشاء والحق
الذى لا يموت الآن يريد به غير اليقين
فليس يمين فيقبل منه ذلك كما في الروضة
كاملها

ولا تنفع التورية في اليمين عند القاضي الا اذا حلفه بالطلاق اهـ (قائدة) * التورية في اليمين نافعة والعبارة فيها بنسبة الحالف الا اذا استعطف القاضي بغير الطلاق والعناق لما سياتي في الدعوى وهي وان كان لا يثبت بها لا يجوز رفعها حيث يطل بهما حتى المستحق بالاجماع عن التورية أن ينوى باللباس الليل وبالقراش والبساط الارض وبالاوتاد الجبال وبالسقف والبناء السماء وبالاخوة الاخوة الاسلام اهـ دميري وعبرة قل قوله الا أن يريد به غيره ظاهره ولومعه فليس يميننا وهو محقق (قوله ولا يقبل منه ذلك) أي ارادة غير اليمين في الطلاق أي فيما لو قال ان حلفت بالله فأنت طالق أو فعبدى حر أو لأطوك فوق أربعة أشهر فأنت بصيغة مما تقدم كأن قال بعد قوله السابق بالله لا ضرر من زيد انتم قال لم أرد به اليمين بل أردت استعنت بالله مثلاً فإنه لا يقبل منه فيقع ما علقه على الحلف من الطلاق والعناق والا يلاء فإرادة غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل اهـ حل لكر في الروض ما هو صريح في أن صورته أن يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلاً أو يقول لعبداه أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحرف في انحصال الحمدة مثلاً أو آلى من زوجته وقال لم أرد به الا يلاء أي فإنه لا يقبل منه ذلك وعبرة الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو يلاء وقال لم أرد به الطلاق والعناق والا يلاء لم يقبل ذلك اهـ والظاهر أنه يصح كل من التصويرين لكن ما في الروض أقرب لما فيه من حل الكلام على ظاهره اهـ شيخنا (قوله اتعلق حق غيره به) وهو الزوجة في الاول والثالث والعبد في الثاني وقوله غيره أي غير الله به (قوله أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى) تفصيل آخر غير الذي قبله وحاصل ذلك أن الاسم اما مختص أو غالب أو مستو وعلى كل أما أن يريد به الله أو غيره أو يطلق فتضرب ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة ثم تضرب أحوال قصد اليمين أو عدمه أو الاطلاق في التسعة تبلغ سبعة وعشرين في الاسم المختص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المساوى كذلك وأحكامها أنه في القسم الاول تعتقد اليمين في ستة دون ثلاثة لانه ان أراد اليمين أو أطلق انعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق وان أراد غير اليمين لم تعتقد سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله بذلك) أي بارادة غير اليمين وقوله مؤول بذلك أي بارادة غير الله به (قوله أو باسم من أسماءه) عطف على باسم الاول عطف مغاير لان الاول خاص وهذا غالب وفيه تسعة كما مر وبيان حكمها تعتقد اليمين في أربعة دون خمسة لانه ان أراد اليمين أو أطلق أو أراد بالاسم الله أو أطلق انعقدت وان أراد غير اليمين لم تعتقد سواء أراد بالاسم الله أو أراد غيره أو أطلق وان أراد بالاسم غير الله أو أراد اليمين أو أطلق لم تعتقد ووقع السؤال عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو يمين أم لا ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليمين به اهـ ع ش على مر وصرح به الزياى وفيه واذا قال والاسم الاعظم والقسم الاعظم لا أفعل كذا أو لا فعلته انعقدت يمينه لان الاسم الاعظم اما الله تعالى أو الحى القيوم وكل منهما يعتد به اليمين اهـ (قوله الغالب اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره) مشاركة الغير له سبحانه وتعالى انما هي في الاطلاق المجرد عن الاغلبية خلافا لما يوهمه صنيعه وصوابه أن يقال ويطلق على غيره لا غالباً وأجاب بعضهم بأن قوله على غيره متعلق بمحذوف تقديره ويقل اطلاقه على غيره وعبرة المنهيج وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق

ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق
والا يلاء ظاهر التعلق حق غيره به أما
اذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل
منه ارادته لا ظاهراً ولا باطناً لان اليمين
بذلك لا تختصم غيره تعالى فقول
المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين
مؤول بذلك أو باسم من أسماءه الغالب
اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره

أغلب كالرحيم الخ وعبارة المرحوم قوله وعلى غيره كذا في خط المؤلف وفيه نظر لأن
التقدير حينئذ يصير معناه الغالب إطلاقه عليه والغالب إطلاقه على غيره اهـ وقال بعضهم قوله
وعلى غيره المناسب دون غيره بدليل ما يأتي (قوله والرب) فيه نظر لأنه من الخاسر بالله
وصارة زى واستشكل الرب بأن لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الحاقه بالآول ويمكن
أن يراد ذلك بأن أصل معناه يستعمل في غيره فصح قصده وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء
ذلك القصد وصرح في المصباح بأن الرب يستعمل في غيره تعالى وأنشد على ذلك شاهد من كلام
العرب فعليه يكون مستعملا في الله وفي غيره لغة وإن كان شرعا لا يطلق الاعلى الله وحده فلا
حاجة لما قيل هنا من التكلف (قوله انعقدت يمينه) الاولى اسقاطه لعلمه مما قبله (قوله
الذاتية) بخلاف الفعلية كخلق ورزقه فانها ليست بين وظاهره لا صريح ولا كناية من ل
وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزكشي الانعقاد
بهذه لانها قديمة متعلقة به تعالى رشيدى على مر وعبارة قل تنبيه هذا الذي تقدم
في صفات الذات الثبوتية القائمة به في الازل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كعدم جسميته
وعرضيته وصفاته الفعلية كرزقه وخلق ورزقه وهي الثابتة له فيما لا يزال فتزد شيئا في الاولى
وقال القاضي تنعقد اليمين بها وجرى عليه العبادى وجرم بعدم انعقاد اليمين بالثانية تعالى امام
الرافعى والجمهور خلافا للخلاف فراجع الفرق بين صفتي الذات والفعل أن الاولى ما استحقه
في الازل والثانية ما استحقه فيما لا يزال يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل
الا توسعا اهـ شرح الروض قال سم ولا ينعقد اليمين بصفات الافعال كالخلق والرزق وان نوى
خلافا للحنفية وفي حاشية الشبرا ملى للفرى الانعقاد بها * (فرع) * لو قال ان فعلت كذا
فأيمان البيعة لازمة لى أو فأيمان المسلمين لازمة لى فان أراد اليمين بالله أو أطلق لم تنعقد وان
أراد بيعة الجهاد انعقدت لانه البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصاحفة فلما
تولى الجهاد رتبها أيمانا تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة
المال وانظر ماذا يلزم منها ولو شرك في يمينه بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة
فقال العبادى المتجه عندى الانعقاد سواء قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجع
وفص سم على حج شرك في حلقه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة فالوجه انعقاد
اليمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو أطلق فان قصد الحلف بالجموع فحينئذ تأمل والوجه
الانعقاد لان جرم هذا الجموع يصح الحلف به والجموع الذى جرمه كذلك يصح الحلف به
وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر عيىنى في يمينك أو يلزمنى مثل ما يلزمك لم يلزمه شئ
وان كان ذلك في الطلاق ونوى لزمه ما لزم الخالف اهـ سم (قوله كوعظمته) ما جرم به من
ان عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شئ لعظمته
قال لان التواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات ومنع القرأى ذلك وقال الصحيح ان
عظمة الله الجموع من الذات والصفات فالمعبود مجموعهما اهـ سل قال مر فان اريد به
هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع ولم يبينوا حكم الاطلاق أى في قوله سبحانه من تواضع كل شئ
لعظمته والوجه انه لا يمنع منه اهـ وعبارة قل على الجلال العظمة صفة مختصة به تعالى

بهاش نسخة المؤلف قوله فرع الى
اخر القول ليس من المعبريد

كقوله والرحيم والمخالف والرازق
والرب انعقدت يمينه ما لم يرد بها غيره
تعالى بأن أراد تعالى أو أطلق بخلاف
ما اذا أراد بها غيره لانها تستعمل في غيره
مقيدا كرحيم القلب وخالق الافان
ورازق الجيش ورب الابل وأما الذى
يطلق عليه وعلى غيره سواء كلف وجود
والعالم والحق فان أراد تعالى به
انعقدت يمينه بخلاف ما اذا أراد بها
غيره أو أطلق لانها لم أطلقت عليهما
سواء أنهت الكتابات (أو صفة من
صفاته الذاتية) كوعظمته وعزته
وكبريائه وكلامه ومنشئته وعلوه وقدرته

بحسب الوضع فتقول بعضهم انها الجسم من الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال
لم تصح اضافتها الى الله تعالى كما لا يقال سألني الله ولا رائق الله فتأمل (قوله وحقه) أي
استحقاقه للعبادة والالوهية فهو صفة له تعالى وعبارة الشيخ سهل قوله وحقه أي مطلقا
نوى به اليقين أو أطلق في الاصح قال الماوردي ومعناه حقيقة الالوهية لأن الحق هو ما لا يمكن
بحوده فهو في الحقيقة اسم من أسمائه تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وأنه لحق
اليقين والحق بالقرآن عين في صورة الاطلاق وكذا ما نحن فيه هذا ان جرح الحق فان رفعه
أو نصبه فكناية لتردده بين استحقاق الطاعة والالوهية فليس بين الابنية اه (قوله ظهور
آثارها) أي آثارها الظاهرة فآثار العظمة والعزة والكبرياء النلة والتواضع وأثر الكلام
الالفاظ الدالة عليه وأثر المشيئة التخصيص أي تخصيص المكات بما يعرض لها وأثر العظمة
اهلاك الجبارة وأثر العزة عدم اتصال مكروهه اليه تعالى (قوله وكتاب الله) بأن قصد الصفة
القديمة أو أطلق بخلاف ما إذا قصد الالفاظ (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وقوله والصلاة الواو بمعنى أو لقوله وقرآن الفجر فان المراد به صلاته وقال ع ش
قوله الآن يريد بالقرآن الخطبة أي أو الالفاظ أو الحروف (قوله الورق) أي أو اللفظ كما ذكره
ج فان أراد لفظ القرآن لا المعنى النفسى لم يكن عينا وقال ع ش لانه عند الاطلاق لا ينصرف
عرفا للمنافيه من القرآن ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصحف وحق المصحف اه ولعله
ان حق المصحف ينصرف عرفا الى ثمنه الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه انما ينصرف
لما فيه من القرآن اه ولو أقسم بآية منسوخة التلاوة دون الحكم انعقدت اليقين على المعتمد
قياسا أو لولا على انعقادها بالتوراة والاعتقال مع نسخ الامرين بها ولا يخرج على تحريم المس
والحل لما تقدم من القياس الاول اه واما الآية المنسوخة التلاوة والحكم معافكان
مقتضى قياسه ان تقاس ايضا على التوراة بقياس المساواة فان قال انها لا يطلق عليها كتاب الله
قلنا لا يلزم في منسوخ التلاوة دون الحكم اه (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالآلف
وها التبيه اه شوبري (قوله بالتاء) الباء داخل على المقصور (قوله فهي الاصل)
علل ذلك بأن التاء القوقية مبدلة من الواو والواو من الباء الموحدة قال النحاة ابدلوا من الباء
واو القرب المخرج ثم من الواو تاء القرب المخرج كما في ثراث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها
بدل من بدل فضاقت التصرف فيها وهي وان ضاقت تصريفها قد بورك فيها للاختصاص بأشرف
الاسماء وأجلها اه زى وخرج بهذه الثلاثة الفاء والالف الممدودة والتخمية نحو قاله
وآله وبالله قال م ر فهي كناية وكذا بلة بتشديد اللام وحذف الالف عين ان نواها على الراجح
خلاف الجمع ذهبوا الى أنها لغو وبقي ما لو قال والله يحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد
على نيها أولا وينظر الآن الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف
البلة فانها مشتركة بين الحالف بالله وبلة الرطوبة وبقي ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقال
بالأ أو ولا هل هي عين أو لافيه نظر والا قرب الثاني لانها بدون الهاء ليست من أسمائه ولا صفاته
ويحتمل الانعقاد عندنية اليقين ويحتمل على انه حذف الهاء ترخيما والترخييم جائز في غير المنادى
على قلته اه شرح م ر وع ش عليه (قوله لا فعلن كذا) راجع للجمع فلو تركه لا يكون

وحقه الآن يريد بالحق العبادات
وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية
ظهور آثارها فليست عينا لاحتمال اللفظ
وقوله وكتاب الله عيني وكذا والقرآن
والمصحف الآن يريد بالقرآن الخطبة
والصلاة وبالمصحف الورق والجلد
وحروف القسم المشهورة بـاء موحدة
هو او تاء فوقية كـ الله وواقه وتالله
لا فعلن كذا ويختص لفظ الله تعالى
بالتاء القوقية والمنظهر مطلقا بالواو
وسمع شاذ اترب الكعبة والرحمن
وتسئل الموحدة عليه وعلى المصطفى
الاصل وتليها الواو ثم التاء ولو قال الله
مثلا بتليها الهاء أو تسكنها لا فعلن
كذا فكناية لقوله أشهد بآله

صريحاً ولا كناية ومثله ما في معناه زى (قوله لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة
 وانما لم يكن صريحاً لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمقروضات شرح الروض وهذا عند
 الفقهاء أما عند النجاة فللعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) والمراد بعهد الله اذا نوى
 به اليمين استحقاقه لا يجب ما أوجب عليه وتعبداً به واذا نوى به غيرها فالمراد العبادات التي
 أمرنا بها وقد فسر بها أي العبادات الامانة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة شرح الروض
 (قوله وذمته) مراد في المقابلة (قوله أو حلفت) وسمى القسم حلفاً لانه يكون عند
 انقسام الناس الى مصدق ومكذب اه أبو حيان (قوله الا ان نوى خبراً) أي فهو يمين عند
 الاطلاق شورى واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بأن ذلك ليس بيمين مطلقاً قال الامام جهم
 قوله بالله لا فعلت عينا صريحاً وفيه اضرار معنى أقسم فكيف تنحط رتبته اذا صرح بالمضمر
 والجناب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتماله الماضي والمستقبل فكمن مضمر يقدره
 النوى واللفظ بدونه أو وقع في النفس ألا ترى الى أن معنى التعجب فيما أحسن زيد انزل اذا قلت
 شيء حسنت فزيد مع أنه مقدربه سم (قوله وقوله لغيره أقسم عليك بالله) وكذا لو قال بالله
 لتفعلن كذا من غير ذكر المتعلق ع ش على م ر (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين
 لا يجري فيها تفصيل برماوى وقل (قوله أو أسألك بالله) مفهومة أنه لو قال والله تفعلن كذا
 أو لا تفعلن كذا أو أطلق كان يميناً وهو ظاهر لان هذه الصيغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف
 أسألك بالله ع ش على م ر (قوله ان أراد به يمين نفسه) أي فقط بأن أراد تحقيق هذا الامر
 المحقق فاذا حلف شخص على آخر أنه يأكل فالأكل أمر محقق فاذا أراد تحقيقه وأنه لا بد من
 الأكل كان يميناً وان أراد أنشفع عنده بالله انك تأكل أو أراد يمين مخاطب كان قصد جعله
 حالفاً بالله فلا يكون يميناً لانه لم يحلف هو ولا المخاطب قتره شيخنا (قوله بخلاف ما اذا لم يردّها)
 بأن أراد يمين المخاطب كان قصد جعلك حالفاً بالله أو الشفاعة أو أطلق زى وشرح م ر
 (قوله ويحتمل) أي عند الاطلاق على الشفاعة أي جعلت الله شفيعاً عنده في فعل كذا
 ع ش ويكره رد السائل بالله أو بوجهه سبحانه وتعالى كأ سأل بوجه الله في غير المصروه
 والسؤال بذلك شرح م ر وقوله ويكره ظاهره وان كان غير محتاج اليه وبوجهه بأن الغرض
 من اعطائه تعظيم ما سأل به اه ع ش (قوله عدم انعقاد اليمين بمخلوق) أي فلا كفارة
 بالحلف فيه خلافاً لاجدى الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فانه قال تتصدق لانه أحذر كنى
 الشهادة كاسم الله اه دميرى وقال ع ش ينبغي للمحالف أن لا يتساهل في الحلف بالنبي
 صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة لاسيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد
 يجزى الى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم والاستخفاف به (قوله ولا يكفر)
 ويحرم عليه ذلك حتى في حال الاطلاق روض ويعزى على ذلك مطلقاً ولا ينعقد يمينه مطلقاً وان
 قصد اليمين والتفصيل انما هو في الكفر ولومات ولم يعرف له قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تحمله
 على غيره على ما اعتمد الاسنوى لان اللفظ بوضعه يقتضيه وقضية كلام الاذ كار خلافه وهو
 الصواب المعتقد * (تبيينه) ما يفعله بعض العوام من طلب الخضم ليحلف عند قبرولى لا أصل له
 ولا يعتد بامتناعه كلاليل الظاهر حرمه كذلك رجائي قال في فتح الباري وأما ما ورد في القرآن

أولعمر الله أو صلى عهد الله وميثاقه
 وذمته وأمانته وكفاله لا فعلن كذا
 ان نوى بها اليمين فيمين والا فلا
 واليمين وان قيل به في الرفح لا يمنع
 الانعقاد على أنه لا حلف في ذلك فالرفع
 بالابتداء أي الله أحلف به لا فعلن
 والتصب بنزع الحذف والجزء بضمه
 وابقاء عمله والتسكين بإجراء الوصل
 مجرى الوقف وقوله أقسمت أو أقسم
 أو حلفت أو أحلف بالله لا فعلن كذا
 عين الا ان نوى خبراً ما في صيغة
 الماضي أو مستقبلاً في المضارع فلا
 يكون يميناً لاحتمال ما نواه وقوله لغيره
 أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن
 كذا يمين ان أراد به يمين نفسه بخلاف
 ما اذا لم يردّها ويحتمل على الشفاعة وعلم
 من حصر الانعقاد فيما ذكر عدم انعقاد
 اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكنعنة
 ونحو ذلك ولومع قصده بل يكره الحلف
 به الا أن يسبق اليه لسانه ولو قال ان
 فعلت كذا فانا يهودى أو برى من
 الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس
 بيمين ولا يكفر به ان أراه تعبد نفسه
 عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام
 الاذكار

وليقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كما فر في الحال (تنبيه) تصح العين على ما مضى وغيره وتكره الالف طاعة وفي دعوى مع صدق عندنا كم وفي حاجة كقولك كلام فان حلف على ارتكاب معصية عصي بحلفه ولم يمتد حينه وكفارة أو على ترك أو فعل مباح من ترك (٢١٤) حنثه أو على ترك مندوب أو فعل مكروه من حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه

من القسم بغير الله فعنه جوابان أحدهما أن فيه حذفاً والتقليد وذب الشمس ونحوه والثاني أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس بغيره ذلك اه مد على التحرير (قوله وليقل) أي ندباً كما صرح به النووي في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء ذلك اه زي (قوله لا اله الا الله) والاولى الاثبات بأشهاد بل يتعين ان كان كفر قل وبعبارة شرح م ر واذا لم يكفر ندب له الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا الله محمد رسول الله وحذفهم أشهد هنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يقتصر فيما هو لا احتياط ما لا يعتق في غيره وهو محمول على الاثبات بأشهاد كما في رواية أمرت أن أهاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (قوله ويستغفر الله) أي كان يقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وهي أكمل من غيرها ع ش على م ر (قوله وتكره) أي العين أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كاذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا فقوله العين الغموس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لا من حيث ذاتها فراجع ذلك وانما كرهت العين لانه ربما يهجر عن الوفاء بها وكثرة تولع الشيطان به الموضع له في الندم كما في حديث الحلف حنت أوندتم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط أي لا قبل البلوغ ولا بعده قل وع ش (قوله وله تقديم كفارة) افهم قوله وله أن الاولى التأخير وجامن خلاف أبي حنيفة سم اتما تقديمها على العين فيمتنع بخلاف وكذا ما قرنته للعين كالو و كل من يعتق عنهما مع شروعه في العين وإذا أقدمها على الحنث ولم يحنث استرجع كالزكاة أي ان شرطه أو علم القابض انها مجهلة والافلا ولو أعتق ثم مات مثلاً قبل حنثه وقع تطوعا كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه م ر ع ن وكان الاولى ذلك فيما يأتي في الكفارة اذ التقديم وصف من أوصافها كما لا يخفى (قوله على احد سببها) أي ان كان لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يميز تقديمها عليه سم (قوله كندو ومالي) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان اه (قوله ومن حلف بصدقة) المراد به النذر الذي له حكم الحلف وهو نذر الجباج كما يدل عليه كلام الشارح فكان المناسب أن يذكره في فصل النذر (قوله ويسمى نذرا للجباج والغضب) وضابطه أن يعلق القرية ببحث أو منع أو تحقيق خبر كقوله في الحث ان لم أفل كذا فعلى عتق رقبة وفي المنع ان فعلته فعلى ذلك وفي تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلته فعلى عتق بخلاف نذر التبر فانه التزام قرية بلا تعليق أو معلقة على نجدة نعمة أو اندفاع نقمة كقوله ان شئ الله مريض فعلى عتق رقبة أو لله على عتق رقبة فالملق عليه في نذر التبر محبوب والمعلق عليه في نذر الجباج مبغوض اه مد (قوله لزمته الكفارة) أي كفارة العين في صورتين (قوله قال ابن الصلاح) ضعيف (قوله والثانية منعقدة) والمعتمد عدم الانعقاد مطلقا (قوله ولو حلف) أي أراد أن يحلف على شيء فسبق الخ كان أراد أن يحلف أنه لا يكلم زيدا فسبق لسانه الى عمر و يصدق مدعى عدم قصدها حيث لا قرينة بكذبه واللام يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعناق والاملا مطلقا التعلق حق الغيبة ابن حجر سم (قوله وجعل صاحب الكافي) ضعفه م ر ثم قال نعم ان أراد به غير العين قبل منه ذلك وبعبارة وما ذكره صاحب الكافي من أن ذلك أي من لغو العين ما لو دخل على

فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنثه وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كندو ومالي (ومن حلف بصدقة ماله) كقوله لله على أن أتصدق بمالي ان فعلت كذا أو أعتق عبدي ويسمى نذرا للجباج والغضب ومن صوره ما اذا قال العتق يلزمني ما أفعل كذا (فهو مخير) على أظهر الاقوال (بين) فعل (الصدقة) التي التزمها أو العتق الذي التزمه (و) بين فعل (الكفارة) عن العين الا في بيانه لخبر مسلم كفارة النذر كفارة عين وهي لا تنكفي في نذر التبر بالاتفاق فتعين حمله على نذر الجباج ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة عين أو كفارة نذر لزمته الكفارة عنه وجود الصفة تغليباً لحكم العين في الاولى وخبر مسلم السابق في الثانية ولو قال فعلى عين فلفوا أو فعلى نذر صم وتخير بين قرينة وكفارة عين (ولاشئ في لغو العين) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان أي قصدتم بدليل الآية الاخرى ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ولغو العين هو كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله وبلى والله رواء البخاري كأن قال ذلك في حال غضب أو لجاح أو صلة كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير لغو العين بلا والله وبلى والله على البدل لا على الجمع أمالو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد قال الماوردي كانت الاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدرالك فصارت مقصودة ولو حلف

(ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) معيناً كان لا يبيع أو لا يشتري (ففعّل) شيئاً (غيره لم يحث) لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشتري بنفسه بولاية أو وكالة فإن كان عالماً بمحتاراً (٢١٣) حثت أو ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً لم يحث ومن

صوراً لفعل جاهلاً أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فسلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه زيد قاله في الروضة * (تنبيه) * مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحث بالفاسد قال ابن الرفعة ولم يخالف الشافعي هذه القاعدة إلا في مسئلة واحدة وهي ما إذا أذن لعبد في النكاح فنكح فأسدافاته أو وجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج الفاسد فإنه يحث به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبله كأن حلف لا يبيع الخمر ولا المستولدة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلطف بلفظ العقد مضاًفاً إلى ما ذكره حثت وإن أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) كأن حلف أنه لا يزوج موليته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (ففعله) وكيله ولو مع حضوره (لم يحث) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الحالف استعمال اللفظ في حقيقةه وبجازه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيحث بفعله وكيله فيما ذكره علاماً بأرادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ماله فباع الوكيل بعد عينه بالوكالة السابقة ففي فتاوى القاضي حسين أنه لا يحث لأنه بعد اليمين لم يباشر ولم يوكل وقياسه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد اليمين لم يحث قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده

صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي فقام غير ظاهر لأنه ان قصد به اليمين فواضح حثه وإن لم يقصد اليمين فعلى ما مر في قوله لم أرد به اليمين بل الشفاعة (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئاً) انظر حكمة التنبيه على هذه مع أنها معلومة لا تحتاج إلى بيان وقد يقال ذكرها نوتة لمفهومها فإن حكمه فيه تفصيل بين الفعل عامداً وناسياً فحتاج إلى البيان (قوله بولاية أو وكالة) المراد أنه باع مال موليه أو موكله أو اشتري به (قوله لم يحث) وحكم اليمين باق حتى لو أتى به بعد ذلك عامداً حثت وإن قال لا أفارق غريمي أي حتى يوفيني فهو يهرب منه أي قبل الوفاء لم يحث لأنه لم يفارقه وسواء أمكنه اتباعه أو أمساكه فلم يفعل أم لا في الأصح وكذا لو فارقه بأذنه على الأصح خلافاً لابن كعب وعليه يدل كلام الشيخ والماوردي حيث قيد المسئلة بالهرب وقد يجاب بأن الشافعي رحمه الله انما صورها بالقرار بناء على الغالب والمراد بالمفارقة هنا ما يقطع خيار المجلس اهـ شرح التنبيه لابن الملقن * (فرع) * حلف بالله لا يأكل كذا فابتاعه حثت سواء مضغه أم لا وهذا بخلاف الطلاق فإنه لا يقع بالبيع من غير مضغ والفرق أن الأيمان مبنية على العرف والعرف يعد البائع أكلاً ولهذا يقال فلان يأكل الحشيشة والبرش مع أنه يباعهما ابتداء والطلاق مبنى على اتباع اللفظ اهـ زى ولو حلف لا يسافر بجمرا شمل ذلك النهر العظيم كما أتى به الوالد فقد صرح الجوهري في صحاحه بأنه يسمى بجمرا فإن حلف ليسافر بر بقصير السفر والاقرب الاكتفاء بوصوله محلاً يترخص منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما يتنقل فيه المسافر على الدابة بأن ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيما دون ذلك اهـ مـ (قوله هذه القاعدة) وهي أن مطلق العقود ينزل على الصحيح وإن لم يذكرها الشارح بعنوان القاعدة شيخنا (قوله إلا في مسئلة) فيه أن هذا ليس من الحلف الذي الكلام فيه وقال قل قوله إلا في مسئلة الخ فيه نظر فإن هذا ليس من الحلف والمهر وجب بالوطء وإن لم يكن إذن من السيد اهـ فهي دخلة هنا (قوله أو وجب فيها المهر) أي في كسبه (قوله العبادات) بأن قال والله لا أصلي أو لأج (قوله الفاسد) أي ابتداء أو دواماً مـ (قوله لم يحث) ضعيف في الأولى وهي ما إذا حلف أن لا يزوج موليته الخ لأن التوكيل يمنع من الحث الاتوكيل في الزواج (قوله لم يحث) اعتمد من الحث واعتمد فيما قبلها عدم الحث ولعل وجهه أن الإذن في قوله لا تخرج إلا بأذنه معناه الإذن في المستقبل فصار مانعاً لها من الخروج بدون إذن جديد كما أنه في مسئلة لا يبيع ولا يوكل لا يحث ببيع وكيله بوكالة سابقة لعدم وكالة جديدة لأنها المحلوف عليها دون السابقة مـ (قوله فكاتبه) أي أو ذبره أو علق عتقه بصفة (قوله ولو حلف لا ينكح) هذا مستثنى من قول المتن ومن حلف أن لا يفعل شيئاً فأمر غيره ففعله لم يحث فكاتبه قال فعل الغير لا يحث به إلا في النكاح والرجعة على المعتقد فيهما (قوله حثت بعقد وكيله) أي ما لم يقصد أنه يتعاطى العقد بنفسه فإن قصد ذلك لم يحث بفعله وكيله نعم إن نوى بالنكاح الوطء لم يحث به وقد وكيله لما مر من أن المجازية تقوى بالنية شرع مـ إيج * (فرع) * حلف لا يطأ فلانة فوطئها بعد الموت لم يحث على الأوجه ابن الملقن * (فرع) * حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه وكتب به لم يحث قاله أصحاب أبي حنيفة وأدعى الرافعي أن أصولنا تخالفه ورد عليه في الروضة لأن القلم اسم للمبرى دون القصة وانما سميت القصة قبل البرى

فكاتبه وعتق بالاداء لم يحث كما نقله ٧٩ م ع
لا ينكح حثت بعقد وكيله لا يقبل الحالف النكاح لغيره
الشيخان عن ابن القطان وأقره وإن صوب في المهمات الحث ولو حلف

هذا الخلاف في التوكيل في الرجعة
فيما اذا حلف أنه لا يراجعها فوكل من
يراجعها * (فروع) * لو حلفت المرأة
أن لا تتزوج فصدق عليها ولها انظر ان
كانت حجة فعلية قولي المكره وان كانت
غير حجة وأذنت في التزوج فزوجه
الولي فهو كالواذن الزوج لمن يزوجه
ولو حلف الامير لا يضرب زيدا فأمر
الجلاد بضربه فضر به لم يحث أو حلف
لا يبنى بيته فأمر النساء ببنائه فبناه
فكذلك أو لا يحاق رأسه فأمر حلاقا
فحلقه لم يحث كما جرى عليه ابن المقرئ
لعدم فعله وقيل يحث للعرف ويعزم به
الرافعي في باب محرمات الاحرام من
شرعيه وصححه الاسنوي أو لا يبيع
مال زيد فباعه بعا صححنا بأن يباعه بأذنه
أو لظفره أو أذن حاكم لجزأ أو امتناع
أو أذن ولي لصغره أو لجزأ أو جنون حث
لصدق اسم البيع بما ذكر ولو حلف
لا يبيع لي زيد مالا فباعه زيد حث
الخالف سواء أعلم زيد أنه مال الخالف
أم لا لأن العيينة عقد على ثمن فعل زيد
وقد فعل باختياره والجهل أو النسيان
انما يعتبر في المباشر للضعف لا في غيره
ووقت الغداء من طلوع الفجر الى
الزوال ووقت العشاء من الزوال الى
نصف الليل وقد رهما أن يأكل فوق
نصف الشبع ووقت السحور بعد نصف
الليل الى طلوع الفجر ولو حلف امتنن
على الله احسن الثناء وأعظمه أو لأجله
فليل لا أحصى ثناء عليك أنت كما
أثنت على نفسك أو ليحمدن الله تعالى
بجميع الحمد أو بأجل الحمد فليل
الحمد لله جدا أو في نعمه وبكافئ مزيده

لأن الوكيل في النكاح سفير محض ولهذا يجب تسمية الموكل وهذا ما جزم به في المنهاج تبعاً لاصوله وهو المعتمد وصحح في التنبية عدم الحنث
وأقر بما لا يورى عليه في تصحيحه وصححه البلقيني في تصحيح المنهاج ناقلاً له عن الأكثرين وقال إن ما في المنهاج من الحنث مخالف لمقتضى
نصوص الشافعي رضي الله تعالى عنه وإقاعده (٣١٤) والدليل ولما عليه الأكثر من الاحتجاب وإطال في ذلك ويجري

قلنا بما لا يحق في الرجعة * (فروع) * قال الدميري في رجل له على آخر دين فقال إن لم أقبض منك اليوم
فأمر أن يطالب فقال صاحبه إن أعطيتك اليوم فأمر أن يطالب طريقه أن يأخذ منه صاحبه
جبر عليه فلا يحثان اه خض (قوله سفير) أي واسطة وقوله محض أي خالص لا يقع العقد له
أصلاً (قوله لمقتضى نصوص الشافعي) أي من حمله على نفسه فلا يحث بعقد وكيله أخذاً
بعموم كون الحلف لا يشمل فعل الغير وقوله وإقاعده أي التي في المتن وقوله والدليل هو قول
الشارح لأنه حلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فوكل من يراجعها) أي سواء قلنا الرجعة
ابتداءً بنكاح أم استدعاء فالمعتد أنه يحث (قوله فروع) أي أحد عشر وغالبها من قبيل
منطوق كلام المتن (قوله فعلى قولي المكره) أي فالحنث وعدمه مبنيان على قولي المكره
والمعتد أنه لا يحث ومحل الخلاف في المكره إذا كره على الحنث أماً إذا كره على الحلف ثم
فعل لا يحث قولاً واحداً لعدم انعقاد اليمين وهذا هو الفرع الأول وقوله ولو حلف الامير هو
الثاني وقوله ولو حلف لا يبنى بيته هو الثالث وقوله أو لا يحلق رأسه هو الرابع وقوله أو لا يبيع
الخامس وقوله ولو حلف لا يبيع مال زيد هو السادس وقوله ووقت الغداء سابع ووقت العشاء
ثامن وقد رهما أن يأكل تاسع وقوله ووقت السحور عاشر وقوله ولو حلف الخ الحادي عشر
(قوله كالواذن لزوج) أي فيحث (قوله فأمر البناء بيته الخ) كل هذا داخل في كلام
المصنف (قوله لي) صفة لما لا أي لا يبيع زيد مالا كائن لي (قوله انما يعتبر في المباشر الخ) أي
في الخالف المباشر وفيه انهما اعتبر في الذي ياتي بتعليقه كما ذكره في الطلاق ثم رأيت في شرح
الروض قال ومحل ذلك ان لم يقصد منع زيد فان قصد منه في أي فيه التفصيل المار في الطلاق
اه أي من كون زيد ياتي بحثه وكونه قصد اعلامه أو لا (قوله ووقت الغداء الخ) أي فيما
لو حلف أنه لا يتعدى بالدال المهملة فلا يحث الا اذا شبع قبل الزوال (قوله لا أحصى ثناء
عليك) أي لا أقدر على احصائه وقوله أنت تو كيد للكاف فيكون في محل جر قال ابن مالك
ومضمر الرفع الذي قد انفصل * أكذب كل شعير اتصل

فقوله كما أثبت الكاف بمعنى مثل وهي صفة لثناء وما مصدرية مؤولة مع مدخولها مصدر أي
مثل ثنائك على نفسك وإذا كان لا يقدر على احصائه فلا يطيقه وكتب بعضهم لا أحصى ثناء
عليك أي لا أطيق ثناء ولا أضبط ثناء عليك بمعنى لا أقدر على ثناء عليك والتونين في ثناء للتوزيع
أي نوعاً مخصوصاً من الثناء وهو الذي يليق بك وما في كما مصدرية أي لثنائك على نفسك
أو موصولة أي ثناء بمعنى المنى به الذي أثبت به على نفسك في كونه قطعاً تفصيلاً غير مثناء
أو موصولة أي مثل ثناء أثبت به اه (قوله فليل) روى ابن جبريل عنه لا دم وقال علمك
بجميع الحمد (قوله جدا) معمول لمحذوف أي جدت جدا وليس معمول ولا الحمد لأن المصدر
لا يخبر عنه قبل معموله وقوله يوافي نعمه أي يقابلها بحيث يكون بقدرها فلا تقع نعمة الامتقالة
لهذا الحمد بحيث يكون الجداً بآراء جميع النعم وهذا على سبيل المبالغة بحسب ما ترجاه والافعل
نعمته محتاج الى حمد مستقل أو يجعل التونين في حمد التكثير وقوله وبكافئ مزيده أي
يساوي النعم الزائدة من الله والمزيد مصدر ميمي من ازادة الله النعم والضمير لله أي مزيده الله للنعم
والمعنى أنه يترجى أن يكون الحمد الذي أتى به موفياً بحق النعم الحاصلة بالفعل ومساوياً بما يزيد

وهنا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكرته كفاية لاولي الابواب * ثم شرع في صفة منها
مكفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها مخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء والصحيح في سبب وجوبها عند الجمهور والحنث
واليمين معاقتال

منها في المستقبل لأن المكافأة المساواة اه ولو حلف ليصلين عليه أفضل الصلاة بر بالصيغة
 التي في الصلاة الابراهيمية واستشكل بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه انما التزم الصلاة
 مد * (فرع) * من صلى في فضاء من الارض باذان واقامة وكان منفردا وحلف أنه صلى
 بالجماعة لا كفارة عليه لانه روى أنه عليه الصلاة والسلام قال من أذن وأقام في فضاء من
 الارض وصلى وحده صلت الملائكة خلقه صفوفا فاذا حلف على هذا المعنى لا يحنث
 * (فرع) * حلف لا يصلي لا يحنث بالجماعة لانها غير معهودة قاله القفال في فتاويه شرح التبيين
 * (فرع) * لو حلف على فعل شيء مثلا كان حلف أن لا يدخل الدار فسأل بعض النقةاء فقال له
 اذا طلعت من الحائط لا يحنث لجهل المسؤل فتسور من الحائط لم يحنث بما فعله قبل العلم
 لاعتماده على قول المخبر اه عبد البر وفي المنهج ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل
 بابها حتى دلهيزها ولو برجله معتمدا عليها فقط لا يصعد سطح من خارج الدار ولو محوطا
 لم يسقف اه وصورة السطح أن يكون له درج يصعد عليها خارج الدار اه مد على التحرير
 (قوله وكفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق
 الاعلى ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجازا وحقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم وزاجرة
 في حق غيره وصحت بذلك للأغلب اذ لا ثم في نحو المباح والمنسحب ثم ان كان عقد اليمين طاعة
 فخلها معصية كان لا يرنى ثم زنى (قوله الحتر) أي كله لان المبعوض يخير بين الخصلتين الاخيرتين
 فقط (قوله مخير فيها ابتداء) قال العلامة خالد في شرح الازهرية ولا يجوز الجمع بين الجميع
 على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة اه وكتب عليه الشنوائى قوله ولا يجوز الجمع
 فيه نظروا المانع من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذكور وأعدمه
 وقع واحد منها كفارة فقط قال الاسنوى في التمهيد لو أتى بمضال الكفارة كلها أثيب على كل
 واحد منها لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع ولا يحصل ثواب الواجب الاعلى
 أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه يحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت
 فعلى أحدها وان ترك الجميع عوقب على أقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزا ذكره ابن التلمساني
 في شرح المعالم وهو حسن اه أقول وما ذكره من وقوع واحد منها كفارة هو مسلم وليس
 هو محل الكلام فيما لو أخرجهما مع اعتقاد أن الجميع كفارة واجبة وهو حرام لا اعتقاد ما ليس
 واجبا واجبا كما لو صلى زيادة على الرواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة للشارع اه ع ش على
 م ر (قوله فعل واحد) الاولى حذفه وابقاء المتن على حاله لان بين لاتضاف الا الى متعدد
 (قوله عتق رقبة) وهو أفضلها ولو في زمن الغلاء وباحت ابن عبد السلام أن الاطعام في زمن
 الغلاء أفضل زى وشرح م ر وكان الاولى أن يعبر باعتاق بدل عتق كما عبر به شيخ الاسلام
 في المنهج قال الشوبرى ولم يقل عتق لانه لو ووث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز اه
 (قوله كل مسكين) أي صيب كل مسكين مذهب هو على حذف مضاف (قوله من جنس الفطرة)
 أي ويكون من غالب قوت بلد الخالف وان كان المكفر غيره في غير بلده والمراد غالب قوت
 السنة زى وقوله وان كان المكفر غيره في غير بلده أي لان العبرة بقوت بلد المؤدى عنه حج
 فان لم يكن مستوطنا لبلد فأى بلد أخرجه من قوتها أجزأ زى وعبارة م ر من غالب قوت

(وكفارة اليمين هو) أي المكفر الحتر
 الرشيد ولو كافرا (مخير فيها) ابتداء
 (بين) فعل واحد من (ثلاثة أشياء)
 وهي (عتق رقبة مؤمنة) بلا عيب يخل
 بعمل أو كسب (أو اطعام) أي قنيتك
 (عشرة مساكين كل مسكين مد) من
 جنس النشرة على ما تربيته فيها

بلده أى المكفر فلو أذن لاجنبي في أن يكفر عنه اعتبر بلد المأذون له لا إلا ذن فيما يظهر
ولا ينافيه أن قياس ما في الفطرة اعتبار بلد المكفر عنه لأن ثالث طهارة للبدن فاعتبر بلده
ولا كذلك هذا والوجه اعتبار بلد المأذون كالفطرة (قوله بما يسمى كسوة) ولو متحسنا
أو من جلد أو ولد أو فروة حيث اعتدلبسه بأن يعطيهم ذلك على وجه التخليك وإن فاوت بينهم
في الكسوة شرح م ر وأوجب الإمام مالك وأحمد سائر العورة قل وقوله ولو متحسنا
لكن يلزمه أعلامهم به ثلاثا يوافقونه وضيقه أن كل من أعطى غيره مذكأ وعارية مثلاً نوباً
مثلاً به فحاجة خفية غير معقولة بالنسبة لاعتقاد الاعتقاد لا خذ عليه أعلامه بما حذر من أن يوقعه
في صلاة فاسدة ويؤيده قولهم من رأى مصابيح نجس غير معقولة أى عنده لزمه أعلامه به
(قوله أو طيلسان) والحاصل أن ما يغطي به الرأس مع أكثر الوجوه إن كان معه تحنيك أى
إدارة على العنق قيل له طيلسان وربما قيل له رداء مجازاً وإن لم يكن معه تحنيك قيل له رداء
وقناع وربما قيل له مجازاً طيلسان وهو ما كان شعاراً في القديم لقاضي القضاة الشافعي خاصة
قال بعضهم بل صار شعار العلماء ومن ثم صار لبسه يتوقف على الإجازة من المشايخ كالافتاء
والتدريس فكان الشيخ يكتب في إجازته وقد أذنت له في لبس الطيلسان لأنه شهادة بالاهلية
وما يجعل على الكفاف دون الرأس يقال له رداء فقط وربما قيل له طيلسان أيضاً مجازاً واضح
عن ابن مسعود أنه حكم المرفوع التقنع من أخلاق الأنبياء وقد ذكر بعضهم أن الطيلسان
الخلوة الصغرى وفي حديث لا يقنع الأمن استكمل الحكمة في قوله وفعله وكان ذلك من عادة
فرسان العرب في المواسم والجوع كالأسواق وأقل من لبس الطيلسان بالمدينة جبير بن مطعم
وعن الكفاية لابن الرفعة أن ترك الطيلسان للفقير محل بالمرأة أى وهو بحسب ما كان في زمنه
أه من السيرة الحلبية وفي المناوي على الخصائص روى الترمذي بسند ضعيف عن ابن عمر
مرقوعاً ليس من أى من العاملين يهينوا والجارين على منهاج سننهم تشبه بغيرنا أى من أهل
الكتاب في شعو لبس وهيته وما كل ومشرب وكلام وسلام وتكهن وتبتل ونحو ذلك لا تشبهوا
باليهود ولا بالنصارى فإن تسليم اليهود إشارة بالأصابع وتسليم النصارى الإشارة بالكف
ولا منافاة بين هذا الخبر وبين خبر تلعبن سنن من كان قبلكم وخبر يفرق أمتي على ثلاث
وسبعين فرقة لأن المراد هنا أن جنس مخالفتهم وتجنب مشابهتهم أمر مشروع وإن الإنسان
كلما بعد عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة المنهى قال
السهوري واستدل بهذا الخبر على كراهة لبس الطيلسان لأنه من ملابس اليهود والنصارى
وفي مسلم أن الدجال يتبعه اليهود عليهم الطبالسة وعورض بما خرج ابن سعد أنه سئل
عن الطيلسان فقال هذا ثوب لا يؤدى شكره وبأن الطبالسة إلا أن ليست من شعارهم
بل ارتفع في زماننا وصار أخلاقاً في عموم المباح وقد ذكره ابن عبد السلام في البدع المباحة
قال ابن حجر وقد يصير من شعار قوم فيصير تركه محلاً بالمرأة أه (قوله أو منديل) انظر وجه
إجرائه مع أنه لا يسمى كسوة وعبارة حل قوله أو منديل أى منديل الفقيه وهو شدة الذى
يوضع على الكتف أو ما يجعل في اليد وهو المنشفة الكبيرة أه فقول الشارح أو كسوتهم
أى وللبعض البدن شيئاً العشاوى (قوله أو ملبوسا) ولا بد أن يكون غير مفرق أه

بما من نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
إلى آخر القول ليس من التجريد

(أو كسوة) (بما يسمى كسوة)
عما يعتدلبسه ولو نوباً أو عمامة أو
أزاراً أو طيلساناً أو منديلاً قال
في الروضة والمراد به المعروف الذى
يجعل في اليد أو مقنعة أو درعا
من صوف أو غيره وهو قص لا تم له
أو ملبوساً لم تذهب قوته أو لم يصلح
للمنفوع له كقميص صغير كبير
لا يصلح له ويجوز قطن وكان وحرير
وشعر ووصف منسوج كل منها امرأة
ورجل لو وقع اسم الكسوة على ذلك
ولا يجزئ جديد مهال النسج إذا كان
لبسه لا يدوم الا بقدر ما يدوم لبس
الثوب البالى اضعف النفع ولا خف
ولا تقبازان ولا مكعب ولا منطقة
ولا قلنسوة وهى ما يغطي بها الرأس
ونحو ذلك مما لا يسمى كسوة كدرع
من حديد وتجزئ فروة ولبد اعتد
في البلد لبسهما

الشيخ تاج الدين رشيد بن محمد بن كمال بن محمد بن كمال

تأليفه في تفسيره في تفسيره في تفسيره

ولا يجزئ التبان وهو سر او يل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا التيكة والعرقية ووقع في شرح المنهج أنها تكفي ورد بأن القلنسوة لا تكفي كإمتر وهي شاملة لها ويمكن جعلها على التي تجعل تحت البرذعة وان كان (٣١٧) بعيدا فهو أولى من مخالفته للاصحاب ولا يجزئ

نخس العبر ويجزئ المتنجس وعليه أن يعلمهم بنجاسته ويجزئ ما غسل ما لم يخرج عن الصلاحية كالطعام العتيق لانطلاق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالعيب الذي لا يضر بالعمل في الرقيق ويندب أن يكون الثوب جديدا حاما كان أو مقصورا لآية لن تلووا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولو أعطى عشرة ثوباطويا لم يجزئ بخلاف ما لو قطعه قطعاقعا ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكين ما اذا أطم خمسة وكسا خمسة فانه لا يجزئ كالا يجزئ اعتناق نصف رقبة واطعام خمسة (فان لم يكن المكفر رشدا أو لم يجد) شيئا من الثلاثة للعجز عن كل منها بغير غيبة ماله برق أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم الاية والرقيق لا يملك أو يملك ملكا ضعيفا ولو كفر عنه سيأه بغير صوم لم يجز ويجزئ بعد موته بالاطعام والكسوة لانه لا رق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه به ما بذنه وللمكاتب أن يكفر به ما بذن سيده أما العاجز بغيبة ماله فكفر العاجز لانه واجد فينتظر حضور ماله بخلاف فاقد المانع غيبة ماله فانه يتم لصيق وقت الصلاة وبخلاف المتعسر المعسر بمكة الموسر يبلده فانه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر يساره وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر مطلق فان كان له هنار رقيق غائب تعلم حياته

س (قوله التبان) بضم المثناة الفوقية وتشديد الموحدة سر وال قصير يستر العورة المغلطة يلبسه الملاحون ونحوهم اه قسطلاني وعبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلطة أي السوا نيز فقط فيكون للملاحين اه (قوله سراويل) هو مفرد بدليل وصفه بقصير قال ابن مائث

كلا يصح

ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع

(قوله وان كان بعيدا) أي لان الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله أو كسوتهم لا كسوة دوامهم اه ولا تكفي عرقية الرأس وانظر ما افرق بينها وبين المنديل مع أنها تسمى كسوة رأس تأمل شيخنا (قوله كالطعام العتيق) فانه يجزئ في الكفارة وزكاة الفطر ونسخة كل عام العتيق وعلى الثاني يكون مما نحن فيه لان الكلام في الكسوة وعلى الاول لا يناسب الا أن تجعل الكاف للتنظير (قوله وكونه يرد) أي اذا اشترى قمحا فوجده عتيقا مسوسا فله رده لان ذلك يحل بالمالية ومع ذلك يجزئ في الكفارة وفي زكاة الفطرة اذا كان هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك عن كونه مأكولا (قوله ثوبا) أي كالمقطع القماش لانه كله يسمى شيئا واحدا بخلاف ما لو دفع الأمدا لهم دفعة واحدة (قوله أو لم يجد) أي شيئا كاملا فاضلا عن كفاية العمر الغالب بأن لم يجد شيئا أصلا أو وجد بعضا من الثلاثة أو وجد كاملا منها لكن لم يكن فاضلا عن كفايته فيكفر بالصوم * (فرع) لو قال كل ما أملك حرام على وله زوجات واماء كفاه كفارة عن الجميع على الأصح شرح ابن الملقن (قوله برق) متعلق بعجز وقوله بغير غيبة ماله متعلق بمحذوف أي حالة كون العجز كالتأخير بغير غيبة ماله (قوله فصيام ثلاثة أيام) أي قالوا يجب صيام ثلاثة ولو متفرقة كما في المنهج فالغاية لارد على القائل بوجوب التتابع اقراء ابن مسعود وأبي بن كعب متتابعات والقراءة الشاذة كخبر الأحاد في وجوب العمل بها وأجيب بأنها نسخت حكما وثلاوة كما يأتي في الشرح (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم اجزائه لانه عبادة بدنية وهي لا تقبل النيابة اه سم ولا يجزئ ما فيه وانما نص على غير الصوم لانه محل توهم وكذلك يمنع عليه الاعتناق عنه لانه ليس من أهل الولاء (قوله بالاطعام والكسوة) أي لا بالاعتناق لانه يستعقب الولاء لمن عتق عن كفارته وليس هو من أهل مرقان سم هلا جاز أيضا زال الرق بالموت وأي فائدة في الاعتناق عنه بعد موته مع أنه لا وارث له فولاؤه يصح كون لمن تأمل وحزر (قوله بغيبة ماله) ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتد ويحت البلقيني تقيدها بدون مسافة القصر قياسا على الاعسار في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع مردود حل (قوله فينتظر حضور ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما عدم عسار في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا الى التجميل لانها واجبة على التراخي أي أصالة حيث لم يأثم بالحلف والالزمه الحنث والكفارة فوراً س (قوله ومكان الكفارة مطلق) أي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل (قوله فاعتبر) أي اليسار وعدمه وقوله مطلقا أي بأي محل كان (قوله فان كان هنار رقيق غائب الخ) هذا استثناء من قوله فينتظر حضور ماله وقوله يعلم حياته أي حالاً أو مالا كالولايات حياته بأن أعقبه على ظن موته فبان حيا فيجزي اعتبارا بما في نفس

فله اعتناقه في الحال * (تنبيه) * المراد بالعجز ٨٠ مح ج أن لا يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كن يجد كفايته وكفاية من تلزمه موته فقط

ولا يجد ما يفضل عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذ منهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لأنه فقير في الإخفاق كذا في الإعطاء وقد يكلف نصا ولا يني دخله بغير حجة فتلزمه الزكاة وله أخذها والفرق بين البابين أن الأول أسقطنا الزكاة خلا النصيب عنها بلا بدل والتكفير له بدل وهو الصوم ولا يجب (٣١٨) تنابع في الصوم لاطلاق الآية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام

متتابعات والقراءة الشاذة كغير الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق اليمنى بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيمنهما أوجب بأن آية اليمن نسخت متابعات تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نسخت تلاوة لاحكاما * (تمة) * ان كان العاجز أمة تحمل لسيدها لم تصم الا بآذنه ~~كغيرها~~ من أمة لا تحمل له وعبد والصوم يضرب غيرها في الخدمة وقد حدثت بلاذن من السيد فانه لا يصوم الا بآذنه وان أذن له في الحلف لحق الخدمة فان أذن له في الحنث صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف فآله بيرة في الصوم بلاذن فيما اذا أذن في أحدهما بالحنث ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلف والاقول هو الاصح في الروضة كالشرحين فان لم يضرم الصوم في الخدمة لم يحتج الى اذن فيه ومن بعضه حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم لیساره لا عتق لانه يستعقب الولاء المتضمن للولاية والارث وليس هو من أهلها واستثنى البلقي من ذلك ما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حر قبل اعتاقلك عن الكفارة أو دعه فيصم اعتاقله عن كفارة نفسه في الاولى قطع وفي الثانية على الاصح

* (فصل في النذور) *

جمع بدو وهو بذل معجزة ساكنة وحكي فكما لغة الوعد بخيرا أو شرا وشرا الوعد بخير خاصة قاله الروياني والمأوردى

الامر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يظن أنه ملك غيره فبان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة فبان خلافه أجزأه ذلك كإنص عليه ع ش على م ر (قوله ولا يجد ما يفضل عن ذلك) أي عن كفاية بقية العمر الغالب على المعتمد ولو كان يملك نصيبا أو أكثر (قوله وله أخذها) أي ويكفر بالصوم (قوله والفرق بين البابين) أي باب الزكاة حيث قلتم بإيجاب الزكاة في النصاب الذي عنده وباب الكفارة حيث قلتم يكفر بالصوم لا بالمال ومقتضى وجوب الزكاة عليه أنه يكفر بالمال (قوله نسخت) أي نسخ منها متابعات فالعائد محذوف (قوله من أمة لا تحمل) بأن كانت محرما أو مشتركة والحاصل أن الأمة ان كانت تحمل لا يجوز الصوم مطلقا الا باذن السيد وان كانت لا تحمل أو كان من يلزمه الصوم ذكر أو وقف الصوم على الاذن بشرطين أن يضرم السيد في الخدمة وأن يكون الحنث من غير اذن السيد وأخذ الشارح محترز القسدين على اللب والذنب المشوش (قوله والصوم) أي والحال وعبارة شرح المنهج والصوم يضرمه أي غيرها في الخدمة فأشار الى أن الضمير راجع للغير في عبارة الشارح ايهام (قوله وان لم يأذن له) غاية (قوله للولاية) أي ولاية التزويج

* (فصل في النذور) *

جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وحكي فقهها) ويكون مصدرا اسماعيا بخلاف السكون يكون مصدرا قايما وهو من نذر ينذر بضم عين المضارع وكسرها من بابي نصر وضرب زى (قوله الوعد بخيرا أو شرا) واستعمال الوعد في الشرع لعله من باب المشاكلة فلا ينافيه أن الوعد في الخير والايعاد في الشر كافي قوله

واني وان أو وعدته أو وعدته * لخلف ايعادى ومنجز موعدى

وصرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيدا فيقال وعده خيرا ووعدته شرا وأما عند الاطلاق فيستعمل الوعد في الخير والايعاد في الشر وكلام الشارح يحتمل على الاول فليس من باب المشاكلة (قوله وشرا) أي فيه ~~كون~~ للنذر معنيان شرعيان والثاني أولى لان الاول يشمل ما كان معه التزام أولا (قوله التزام قرينة) وقد فرق شيخ الاسلام زكريا بين القرينة والطاعة والعبادة بما حصله أن الطاعة امتثال الامر والنهي والقرينة بما يتقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة توجد بدونها في النظر المؤدى الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل بتمام النظر والقرينة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف (قوله تأكيذا) أي تحقيقا وقوله لما التزمه فيه نظرا لانه يقتضى أن الالتزام سابق على اليمين والنذر ولكن تأكيدهما وليس كذلك بل ما حصل الالتزام الالهي ما فكان الاولى أن يقول لان بعض أفراد النذر فيه كفارة يمين أو يقال ان المعنى تأكيدها لما أراد أن يلتزمه وعبارة ع ش قوله تأكيدها لما التزمه لعل الاولى تأكيدها لما وعد به اذ الالتزام لم يأت الا من النذر اذ الوجوب انما جاء من جهته (قوله ومن نذر أن يعصى الله) وتسمية هذا نذرا على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته على حد قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقيل ان هذه الآية ليست

وقال غيرهما التزام قرينة لم تتعين كما يعلم مما يأتي وذكره المصنف عقب الايمان لان كلامهما عقد يد يعقده المرء على نفسه من تأكيدها لما التزمه والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذورهم وأخبر بخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه

من باب المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة والمراد بالنفس الذات
أو على قول من يقول أن الأسماء الشرعية تم الصحة والفسادة (قوله وفي كونه قربة
أو مكروها خلاف) فقال الرافعي قربة وجرم به القاضي حسين والمتولى واقتضاه كلام
التنوير في المجموع في باب ما يقصد الصلاة والنهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم القيام
بما التزمه جعابن الأدلة وقيل مكروه وجرم به في المجموع وحكاها السفي عن النص هذا والذي
قاله ابن الرفعة هو المعتقد وعبارة من ل والأصح أنه في نذر الجباج مكروه وعليه يحمل خبر
انما يستخرج به من الجبيل وفي نذر التبرر مندوب اه (قوله وتقوذا تصرف الخ) وزيد
امكان الفعل فلا يصح نذره صوما لا يطبقه ولا نذر بعد عن مكة حج هذه السنة من ل وكان الوقت
لا يسع السير الى مكة (قوله يندره) بضم الذال وكسر هاء مع فتح الياء فيهما فبابه ضرب ونصر
كما في المختار (قوله فلا يصح النذر من كافر) لا يخفى أن عبارة المصنف النذر يلزم في الجحازة
فهى مبتدأ وخبره جملة وفاعل يلزم ضمير عائذ على النذر والشارح جعل لفظ النذر فاعلا
بفعل محذوف متنى وجعل جملة يلزم مستأنفة وجعل فاعل الفعل محذوفا وجعل الظرف
متعلقا به ولا يخفى ما في ذلك من التشتيت ومخالفة الوضع العربي فراجعه قل والمراد بقوله
فلا يصح الخ أى نذر التبرر ونذر الجباج فانه يصح منه وكان قياسه صحة نذر التبرر منه أيضا
الأنه لما كان فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافا
للشارح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال والفرق بين النذر والوقف حيث صح من الكافر
مع أنه قربة أن الوقف وإن كان قربة ليست متعوضة لأن فيه نقل الحق الى الموقوف عليهم
بخلاف النذر فانه قربة محضة اه اج وعبارة شرح الروض وانما صح وقفه وعقته ووصيته
وصدقته من حيث انها عقود مالية لا قربة أى لا من حيث كونها قربة وإن كانت حاصلة فلا يتظر
لها (قوله لعدم أهليته للقربة) يرد عليه صحة عقته وصدقته قال حل لما كان نذر التبرر
فيه مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجباج خلافا لشيخ الاسلام حيث
سوى بينهما في عدم الإبطال فلا ينافى صحة نحو عقته من كل ما لا يتوقف على نية (قوله
في القرب) متعلق بصح المقتدر أى ولا يصح من الخ (قوله المالية) كهذا النوب خرج
البدنية وقوله العينية خرج المتعلقة بالذمة أى فقيه تفصيل فيصح من المفلس دون السفه
لأن السفه لا ذمة له حل وبحسب بعضهم أن نذر العبد ما لا ينفقته كضمانه وسبق في كتاب
الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده وهذا هو المعتقد كما قاله زى ومثله في شرح م
ويصح يادنه ويؤديه من كسبه الحاصل بعد النذر اه عش وعبارته على م قوله العينية
خرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور لها كما اعتمده سم وظاهره أنه لا فرق بين حجر الفلاس
والسفه ثم انظر بعد الصحة من أين يؤدى السفه هل بعد رشده أو يؤتى الولي من مال السفه
ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفه يؤتى بعد رشده فلو مات ولم يؤدأ خرج من تركته
قياسا على تنفذ وصيته اه (قوله يشعر بالتزام) فهو مالى صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام
وكذا نذرت الله لا فعلت كذا ذلك فان قوى به اليمين كان يميناً ونذرت لزيد كذا كذلك لا يمكن
لنوى به الاقرار لزومه حل (قوله ما مر في الضمان) من اشارة الاخرى وكأية ولو من ناطق

وفي كونه قربة أو مكروها خلاف
والذى رجحه ابن الرفعة أنه قربة في نذر
التبرر دون غيره وهذا أولى ما قيل فيه
وأركان ثلاثة صفة ومنذور وناذر
(و) شرط في الناذر اسلام واختيار
وتقوذا تصرف فيما نذره فلا يصح
(النذر) من كافر لعدم أهليته للقربة
ولا من مكروه لم يرفع عن أتمى الخطأ
ولا من لا ينفذ تصرفه فيما نذره
كحجور سفيه أو فليس في القرب المالية
العينية وصبي ومجنون وشرط
في الصفة لفظ يشعر بالتزام وفي معناه
ما مر في الضمان كذا وعلى
كذا كسائر العقود

(قوله ويلزم ذلك) أي كذا المذكور في الصيغة السابقة (قوله بناء الخ) يقتضي أن المذنبين على ما ذكر لا يلزمه ذلك بالنذر وليس كذلك لأنه يلزمه ما يلزمه مطلقا سواء بني على ما ذكر أو لا ولا يصلح قوله بناء الخ تعليلًا لافعال النذر أن يصلي أو يصوم فيجب أن يصلي من قيام ويجب عليه تيميم النية بناء على أنه يسلك به الخ فاشتبه على الشارح الأمر ويمكن أن يكون قوله بناء على المحذوف أي ويتبع فيه الواجب بالشرع بناء الخ تأمل (قوله كل وشرب) كلامه صريح في أن المباح هو المندوب بأن قال ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا الخ فلذلك عقبه بقوله انه سهو والتصوير بذلك يرده قول المتن الآتي لا يلزم النذر على تركه أو فعل مباح كقوله لا آكل الخ قال قل انه اشتبه على الشارح الملتزم بالمعلق عليه والذي يشترط كونه قربة هو الملتزم لا المعلق عليه فلو قال ان قام زيد أو قعد فقله على كذا صح كما يدل عليه لفظ المجازاة فالجواز واقعة بطوبى على فعل مباح فكان ينبغي للشارح أن يسقط لفظه نذر في قوله على نذر فعل الخ والحاصل أنه ان كان المندوب معصية أو مباحا لم ينقد وان كان المعلق عليه معصية أو مباحا فان تعلو به حث أو منع أو تحقيق خبر أو كان فيه إضافة الى الله تعالى كان يمينًا لا نذرًا فيجب فيه بالحنث كفارة فتأمل (قوله على فعل مباح) يقتضي أن النذر المعلق على مباح لا ينقد مع أنه ينقد وأيضًا هذا يخالف قوله أو لا على نذر فعل مباح لأنه يقتضي أن المندوب هو المباح نفسه لأنه معلق عليه والحاصل أن محل كون المباح لا ينقد عينا إذا لم يكن معلقا ولا مضافا لله أما إذا كان معلقا فان كان نذرا لمباح بأن قصده به حث أو منع أو تحقيق خبر ففيه بالخالفه كسارية تبيين لان عقاده يمينًا وان كان مضافا لله فان قصده به اليمين كان قصده الحث على الفعل لزمه عند المخالفة ذلك أيضا وان لم يكن في المعلق نذر لمباح بل تردد فان لم يقصد الحث في المضاف الى الله فلا شيء في المخالفة اه شيخنا (قوله الزوم) أي والمنع وتحقيق الخبر والاضافة الى الله والانعقاد نذره فيكون فيه كفارة تمين وبهذا يجمع بين من قال ينقد وبين من قال لا ينقد م ر واعتمد قل أنه لا كفارة ثم قال وقول شيخنا م ر يحمل بدم الكفارة اذا خلا عن حث أو منع أو تحقيق خبر واصله الى الله والافيه الكفارة وهذا يجمع بين الكلامين اه غير مستقيم اذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم حالة ما لا كناية فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن في صحة النذر مع الحث ونحوه نظرا وأيضًا في جعل ما ذكر من نذر المباح نظر لأنه التزام قربة على تركه مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول لله على أن أقوم مثلاً أو ان شق الله مريض فليأكل كذا أو شرب كذا لا كفارة فيه وكذا يقال في المعصية والواجب فتأمل ذلك وحزره فانه مما لا وجه للعدول عنه اه ولو جمع في نذر بين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيد أعنت عبدى أو طلقت زوجتي فلكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة قل (قوله أو لله الخ) هذه صيغة مستقلة وليس معلقا على ما قبله كما يؤخذ من الروض ويدل له افرادها بجواب مستقل (قوله من حيث اليمين) أي لأن قوله لله على أن أدخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة أن ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كان يمينًا والحاصل أن نذر المباح تارة يكون حثًا

و(يلزم) ذلك بالنذر بناء على أنه يسلك به مسلك واجب الشرع وهو ما صححه الشيخان هنا ووقع له ما فيه اختلاف ترجيح وبين المصنف متعلق الزوم بقوله (في المجازاة) أي المكافأة (على) نذر فعل (مباح) لم يرد فيه ترجيح كما كل وشرب وتعود وقيام أو ترك ذلك وهذا من المصنف لعله سهو أو سبق قلم اذا النذر على فعل مباح أو تركه لا ينقد بانفاق الاصحاب فضلا عن لزومه ولكن هل يكون يمينًا لزمه فيه الكفارة عند المخالفة أو لا يختلف فيه ترجيح الشيخين قال الذي رجحاه في المنهاج والمحرر الزوم لانه نذر في غيره معصية الله تعالى والذي رجحاه في الروضة والشرحين وصوبه في المجموع انه لا كفارة فيه وهو المعتمد لعدم انعقاده فان قيل يوافق الأول ما في الروضة واصله من أنه أطلقك ان فعلت كذا فقله على أن أدخل أو أن آكل الخبز أو لله على أن أدخل الدار فان عليه كفارة في ذلك عند المخالفة أوجب بأن الآتين في نذر اللجاج وكلام المصنف في نذر التبرر وأما الاخيرة فلزوم الكفارة فيها من حيث اليمين لا من حيث النذر

(و) يلزم التذرع على فعل (طاعة) مقصودة لم تتعين كعتق وعيادة مريض وسلام وتشجيع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا فرق في صحة نذر الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا فالقول بأن صحتها مقيدة بكونها في الفرض أخذ من إقيد الروضة وأصلها بذلك وهم لأنهما انما قيد بذلك للخلاف فيه (٢٢١) فلو نذر غير القرية المذكورة من واجب عيني كصلاة

كإرادته الزام نفسه بالفعل فقط فهذا لا ينعقد نذر لكن يلزم فيه الكفارة لأنه يمين يتعلق بالحدث وتارة لا يتعلق بشيء من الثلاثة المتقدمة كأن يطلق في الصيغة فهذا لا ينعقد ولا يلزم فيه كفارة اهـ مد (قوله على فعل طاعة الخ) هذا من الشارح سهولاً لا كلام المصنف في المعلق عليه والشروط المذكورة مع الأمثلة انما هي في المنذر ونفسه كافي من المنهج لافي المعلق عليه فانه اذا علو التذرع على فرض عيني مثلاً صح كقوله ان صليت الظهر فله على أن أتصدق أو أعتق فيجب عليه ما التزمه وعلى كلام الشارح يحتاج الى تقدير يناسب كلمة على أي المشتق على فعل طاعة الخ اهـ شيخنا (قوله وطول قراءة صلاة) أي من غير امام لقوم لا يرضون بالتطويل والابان كان اماما لقوم يرضون بالتطويل كان مكروهاً لا ينعقد نذره لان العبرة في الطلب وعدمه بحال النذر اهـ مد والاوجه ضبط التطويل الملتزم هنا بأدنى زيادة على ما يندب لامام غير محصورين بالإقصار عليه م ر س ل (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالاقتران في جزم من صلاته لانهما حكم الجماعة على جميعها اهـ ع ش على م ر (قوله بأن صحتها) أي الثلاثة (قوله ولومعينة) والمعتمد أنه ان عين أعلاها صح نذره وأدناها فلا كما أفتى به م ر اهـ زى (قوله وهو نوع من التبرر) نذر التبرر بأن يلتزم قرينة بالتعلق كعلي كذا أو بتعلق بحدوث نعمة أو ذهاب نقمة ولو قال ان شئني الله مريض فعلي أن أتصدق بدينار فشئني جاز دفعه اليه اذا كان لا يلزمه نفقته وكان فقيراً ع ش على م ر (قوله ولا يتقدرا الخ) يعني أنه لا يقال كما حللنا الصلاة على أقل ما يجب وهو ركعتان كذلك نحمل الصدقة على أقل ما وجبت وهو ما خمسة دراهم أو نصف دينار لانه أقل الواجب في الزكاة لأن النظر لأقل ما يجب لا ينحصر فيما ذكر بل قد يكون أقل مقول (قوله لا ذلك) أي أقل مقول قد يلزمه في الشركة كما اذا كان نصيباً مشتركاً بين ماثنين مثلاً ووجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل مقول (قوله فشئني) ويحصل الشفاء بأن يذهب أصل المرض ويوجد في المريض بعض قوة وعبرة س ل ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا بد فيه من قول عدلي طيب أخذاً مما مر في المرض الخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة وأنه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركية ونحوه اهـ وفي قل مانصه ويعلم الشفاء بقول عدل رواية وفي التجربة مما مر في التيم ولا يصح ان علق بمشئة الله اهـ ولو قال ان شئني الله مريض عرت مسجد كذا أو دار زيداً وقعلي ألف دينار فلفغو وكذا لو قال العتق يلزمي ما فعلت كذا أو فعلته أو لا أفعله أو لا أفعله اذا تعلق ولا التزام والعق لا يحلف به لكن قال شيخنا م ر ان نوى الالتزام تخيير كنذر اللجاج ولو قال مالي صدقة فلفغو وان دخلت الدار فإلى صدقة فكندر اللجاج أو ان شئني الله مريض فإلى صدقة فتبرر فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالي طالق فان نوى النذر في اللجاج والافغو ولو قال جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم صح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة من بناء وترميم وان قال ان حصل لي كذا جئت له بكذا فلفغو قل اهـ وقوله عرت مسجد كذا الخ خرج به ما لو قال علي عمارة مسجد كذا فلتزمه عمارته ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارة لئلا ذلك المسجد عرفاً اهـ ع ش على م ر (قوله كقوله) أي لأعلى وجسه اللجاج والغضب (قوله

الظهر أو غير كذا خصال كفارة اليمين ولومعينة كما صرح به القاضي حسين أو معصية كإساءة ما في كشرب خمر وصلاة بحدث أو مكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق لم يصح نذره أما الواجب المذكور فلا نه لزم علينا بالزام الشرع قبل النذر فلا معنى لالتزامه وأما المكروه فلا نه لا يتقرب به ونفسه أي داود لا نذر الا فيما يتقرب به وجه الله ولم يلزمه بمخالفة ذلك كفارة ثم بين المصنف نذر الجسارة وهو نوع من التبرر وهو المعاق بشئ بقوله (كقوله ان شئني الله) تعالى (مريض) أو قدم غائب أو نجوت من لغرق أو ذلك (قوله) تعالى (علي أن أصلي أو صوم أو أتصدق) وأوفى كلامه تنويعية (ويلزمه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) أي من أي نوع التزمه عند الإطلاق (ما يقع عليه الاسم) منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر بالقيام مع القدرة جلا على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لانه اليقين فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتقرب شرعاً ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وانما جازنا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قاله في الرضة لأن ذلك قد يلزمه في الشركة (فرع) لو نذر شيئاً كقوله ان شئني الله مريض فشئني ثم شك هل نذر صدقة أو عتقاً أو صلاة أو صوماً قال البغوي في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجهت بخلاف الصلاة لانه لا يتقرب بها أن الجميع لم يجب عليه وهذا الوجه وان لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من نوعي التبرر كقوله ابتداء الله على صوم أو حج أو غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الأدلة المتقدمة

وانما وجب عليه شيء واحد واشتبه فيجهت (٨١ ح) كالأواني والقبلة انتهى وهذا الوجه وان لم يعلق النذر بشئ وهو النوع الثاني من نوعي التبرر كقوله ابتداء الله على صوم أو حج أو غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الأدلة المتقدمة

حول علق النذر بمشيئة الله تعالى أو مشيئة زيد لم يصح وإن شاء زيد لعدم الجزم اللائق بالقرب ثم إن قصد بمشيئة الله تعالى التبرك أو وقوع خدوث مشيئة زيد نعمة مقصودة كقدوم زيد في قوله إن قدم زيد فعلى كذا فالوجه الصحة كما صرح بذلك بعض المتأخرين (ولا يصح نذركي) فعل (معصية كقوله إن قلت فلانا لله على كذا) الحديث لا نذركي معصية الله تعالى رواه مسلم وخبر البخاري المار من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا تجب به كفارة إن حدث وأجاب النووي عن خبر لا نذركي معصية وكفارة عيّن بأنه ضعيف وغيره يحمله على نذر الجراح (٣٢٢) ومحل عدم لزومها بذلك كما قاله الزركشي إذ لم ينويه اليمين كما اقتضاه كلام الرافعي

لعدم الجزم الخ) فيه أن جميع النذور المشقة على التعليق ليس فيها جزم بالعلق عليه وقوله اللائق بالقرب صفة للجزم وهو غير ظاهر لأن بالقرب المعلقة على شيء ليس فيها جزم (قوله نعمة مقصودة) الظاهر أنه مفعول لقوله مشيئة أي قصدان يشأ زيد نعمة مقصودة كان يشأ العفو عنه أو أكرامه مثلاً كان شاء زيد فعلى كذا وقصد التعليق على وقوع حدوث مشيئة زيد نعمة له (قوله كقدوم زيد) تنظير (قوله ولا يصح نذركي) فيه تغيير أعراب المتن لأن نذر معنى على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس فجعله الشارح فاعلاً لفعل محذوف فلو قال كما قال ابن قاسم العبادي ولا نذركي منعقد في فعل معصية الخ لسلم من ذلك (قوله إن قلت فلانا) ما لم يكن قتله قربة فإن كان كالحرب فإنه يلزمه ما التزم وهذا ظاهر (قوله أورد في التوشيح) أي على قولهم لا نذركي معصية الله وبعبارة أخرى لا يستثنى من ذلك صحة اعتناق الراهن الموسر لأنه جائز أهـ وعلمه في منع نذره (قوله في الحال) بأن كان موسراً عند النذر وقوله أو عند أداء المال أي إن كان معسراً عند النذر وهذا ضعيف والمعقد أنه بلغوا النذر حينئذ وأما الموسر فاعتناقه جائز في منع نذره فلا يراد (قوله لا يجوز) أي في المعسر أما الموسر فيجوز له العتق ويكون قيمة العبد رهناً مكانه فلم يتم الكلامان لعدم توافدهما على شيء واحد لأن انعقاد النذر محمول على الموسر وعدم جواز محمول على المعسر (قوله وإن تم) أي سلم الكلامان أي قوله إن نذره منعقد الخ وقوله وذكر الخ وقد علمت أنهم عالمين بما باعتبار أن اعتناق الراهن الموسر جائز منعقد نذره فقوله وذكر الخ وإن الأقدام على عتق المرهون لا يجوز غير تام فبطل أن يكون النذر في المعصية منعقداً أهـ مد (قوله منعقداً) بالنصب في محض النسخ ولا وجه للرفع الموجود في نسخ الأعلى جعله خبر مبتدأ محذوف (قوله واستثنى غيره) أي على قول ضعيف والمعقد عدم استثنائه كما سيذكره (قوله وهذا هو الظاهر) معقده (قوله ويتأيد) أي ويتقوى (قوله أبو اسرائيل) واسمه قصير العامري قاله الحافظ عبد العظيم وقال البغوي اسمه قشير وقيل بشير أهـ دميري (قوله وسواء أقصد بالنوم الخ) يؤخذ منه أن كل ما وصفه الاباحة لا يتكفي في صحة نذره عروض الطلب له (قوله وزاد الخ) فيه أن قوله لم يرد فيه الخ يغني عن هذه الزيادة عثمانوي (قوله في القسم الأول) هو قصد العبادة بالمباح نحو النشاط على التمسك بالنوم (قوله وإنما لم يصح) أي النذر (قوله كما اختاره) راجع للمنفق (قوله بنى الانعقاد) لاقتضاء نفق الزوم الذي عبر به التخيير بين ما التزمه وكفارة اليمين وليس مراداً (قوله المعلوم منه بالأولى ما ذكر) أي ما ذكره المصنف من نفق الزوم وفي نسخ ما ذكره (قوله ولا يلزم عقد النكاح بالنذر) أي لما تقدم أن ما وضعه الاباحة لا منعقد نذره إذا عرض طلبه (قوله وإن خالف فيه بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام في شرح الروض حيث قال منعقد نذره عند التوكان ووجود الالهة أهـ ايج (قوله إن كان

آخر فإن نوى به اليمين لزمته الكفارة بالحنث * (تنبيه) * أورد في التوشيح اعتناق العبد المرهون فإن الرافعي حكى عن الثقة أن نذره منعقدان نقضنا عتقه في الحال أو عند أداء المال وذكرنا في الرهن أن الأقدام على عتق المرهون لا يجوز وإن تم الكلامان كان نذركي معصية منعقداً واستثنى غيره ما لو نذر أن يصلي في أرض مغصوبة صح النذر ويصلي في موضع آخر كذا ذكره البغوي في تهذيبه وصرح باستثنائه الجرحاني في إيضاحه ولكن جزم المحامي بعدم الصحة ورجحه الماوردي وكذا البغوي في قساويه وهذا هو الظاهر الجاري على القواعد وقال الزركشي أنه الأقرب ويتأيد بالنذر في الاوقات المكروهة فإنه لا منعقد على الصحيح (ولا يلزم النذر) بمعنى لا منعقد (على ترك) فعل (مباح أو فعله) (كقوله لا آكل لحماً ولا أشرب لبناً وما أشبه ذلك) خبر البخاري عن ابن عباس بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إذ رأى رجلاً قائماً في الشمس فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم حرره فليتكلم وليستظل وليقعد وليصوم وقصر في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع على ذلك واستوى فعله وتركه شرعاً

كنوم وأكل وسواء أقصد بالنوم النشاط على التمسك وبالأكل التقوى على العبادة أم لا وإنما لم يصح في القسم (قوله) من دونها الأول كما اختاره بعض المتأخرين لأن فعله غير مقصود فالنواب على قصد لا الفعل * (تنبيه) * كان الأولى للمصنف التعبير هنا بنفي الانعقاد المعلوم منه بالأولى ما ذكره ويؤخذ من الحديث المذكور أن النذر تبرك كلام الأدميين لا منعقد وبه صرح في الزوائد والمجموع ولا يلزم عقد النكاح بالنذر كما يحري عليه ابن المقرئ هنا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إن كان

مندوبا) بأن كان نائقا ووجد أهبه (قوله لغو) ضعيف والمعتمد الصحة (قوله لأن المباح)
 كالهبة هنا (قوله والواجب) هو المعقد وهو من نذر المباح وقيل من نذر التبر (قوله
 نذر المرأة) كنذرت لزوجه ما وجب عليه من الحقوق وكانها أبرأتها من ذلك فيبرأ الزوج
 ويكون ذلك حيلة في صحة البراءة مع عدم العلم بالبر أو يفتقر ذلك ولو كان معسدا وما وجهه ولا
 وجهه ذكر هذه المسئلة أنه يباح للمرأة أن تترك الزوجها حقها فكان القياس أن لا يصح نذره
 أي الترك لا باحته في حقها اه مد (قوله فانه أعم من أن يكون الموقوف) أي وإذا كان
 معينا فهو نظير مسئلتنا أي فيكون الموقوف عليه المعين الذي لم ير الموقوف نظير الزوج الذي لم ير
 المبرأ منه (قوله خاتمة) بطلهاست عشرة مسئلة (قوله لزمه) أي لزمه اتمامه إذا شرع
 فيه أتم نفس النفل فلا يلزمه بل هو باق على نفيته وفائدة نذر اتمامه حرمة ابطاله فيثاب عليه
 ثواب النفل (قوله أو شيء منه) أي من الحرم وكذا من غيره من أجزائه مكة كذا دار العباس
 اه قل قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له أصل في الشرع كنذر
 أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصده الكعبة بصح أو عمرة
 فحمل النذر عليه سم وقال الزيادي لأن ذكر بيت الله الحرام أو جزء من الحرم صار موضوعا
 شرعا على التزام حج أو عمرة اه والمراد أنه يلزمه نسك وان نفي ذلك في نذره كما في شرح م
 بأن قال بلا حج ولا عمرة كما في شرح الروض ويأغو النقي قال ع ش على م ر وقوله وان نفي ذلك
 في نذره بخلاف من نذر التضحية بشاة معينة على أن لا يفرق لحما فان النذر يلغو ويفرق بينهما
 بأن النذر والشرط هنا تضاد في معين واحد من كل وجه لاقتضاء الأول خروجها عن ملكه
 بجمد النذر والثاني بقاءها في ملكه بعد النذر بخلافهما ثم فانهما لم يتواردا على شيء كذلك
 لأن الاتيان غير النسك فلم يضاد نفسه الاتيان اه حج بحر وفوه ومشله في قل قال زى ومن
 نذر اتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء كما يحسنه البلقيني وله احتمال بالزوم وهو
 المتجه لأن ذكر البيت الحرام أو جزء من الحرم في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج أو عمرة
 ومن بالحرم يصح نذره له ما فيلزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حولها
 اه ولو نذر المشي مثلا الى عرفات فان نوى الحج مثلا لزمه والا فلا اه قل لان عرفات ليست
 من الحرم (قوله لزمه مع نسك مشي) والثاني له الركب كما لو نذر الصلاة فاعدا فله القيام
 وفرق بأن ما هنا يمكن تداركه بالمال وبأن المنذور هنا وصف وذلك جزء فهو كجزائه عن شاة
 مندورة قل (قوله من مسكنه) متعلق بالمشي لا بالنسك (قوله أو نذر أن يحج أو يعتمر)
 كذا في خط الشارح وسقط منه لفظ ماشيا سهوا وقوله أو عكسه أي نذر أن يمشي حاجا
 أو معتمرا كذا في المنهج وشرحه (قوله فان ركب) أي حيث لزمه المشي والمراد به في غير
 وقت نزوله أو ذهابه لنحو استقاء أو غيره ولو كان الركب يسيرا والمراد لم يمش ولو كان في سفينة
 لانه وان لم يقل له انه راكب لكنه غير ماش وهو مراده بالركوب فكانه قال فان لم يمش
 فلو عبره لكان أولى حل بزيادة وفي قل فرع هل من الركوب السفينة ترد في نفسه
 شيخنا ومال الى أنه ليس منه لانه لا يسمى ركوبا عرفا اذ لا يبحث به من حلف لا يركب وفيه نظر
 اما أولا فلان المنذور هنا المشي وهذا لا يسمى مشيا اتفاقا وأما ثانيا فان المراد بالركوب هنا

مندوبا وفي فتاوى الغزالي أن قول
 البائع للمشتري ان خرج المبيع
 مستحقا فله على أن اهيك الفاعولان
 المباح لا يلزم بالنذر لأن الهبة وان
 كانت قريبة في نفسها إلا أنها على
 هذا الوجه ليست قوية ولا محترمة
 فكانت مباحة كذا قال ابن المقرئ
 والواجب انعقاد النذر كما لو
 قال ان فعلت كذا فله على أن أصلي
 ركعتين وفي فتاوى بعض المتأخرين
 أنه يصح نذر المرأة لزوجهما بما وجب
 لها عليه من حقوق الزوجية ويبرأ
 الزوج وان لم تكن عالمة بالقدار
 قياسا على ما إذا قال نذرت لنذير غيرة
 بستانى مدة حياته فانه صحيح كما أفق به
 البلقيني وقياسا على صحة وقف المبره
 كما اختاره النووي وتوجب عليه فانه أعم
 من أن يكون الموقوف عليه معينا
 أو جهة عامة * (خاتمة) * فيها مسائل
 مهمة تتعلق بالنذر من نذر اتمام نفل
 لزمه اتمامه أو نذر صوم بعض يوم
 لم ينقدا ونذر اتيان الحرم أو شيء منه لزمه
 نسك من حج أو عمرة ونذر المشي اليه
 لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو نذر
 أن يحج أو يعتمر ماشيا وعكسه لزمه
 مع ذلك مشي من حيث أحرم فان
 ركب ولو بلا عذر أجزأه

ولزمه دم وإن ركب بعذر ولو نذر
صلاة أو صوما في وقت فضائه ولو
بعذر وجب عليه قضاءه ولو نذر
أهدأ شيء إلى الحرم لزمه حمله إليه
إن سهل ولزمه صرفه بعد ذبح ما يذبح
منه لمساكينه أما إذا لم يسهل
حمله كعقار فيلزمه حمل ثمنه إلى الحرم
ولو نذر تصدقاً بشيء على أهل بلد معين
لزمه صرفه لمساكينه المسلمين ولو نذر
صلاة فأعدا جاز فعلها قائماً لا يأنه
بالأفضل لا عكسه ولو نذر عتقاً أجراه
رقبة ولو ناقصة بكفر أو غيره أو نذر عتق
ناقصة أجراه رقبة كاملة فإن عين
ناقصة كأن قال لله على عتق هذا
الرقيق الكافر تعينت ولو نذر زيتاً
أو شمعاً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف
ما يشتريان به من غلته صح كل من النذر
والوقف إن كان يدخل المسجد أو غيره
من ينتفع به من نحو مصل أو نائم والالم
يصح لأنه إضاعة مال ولو نذر أن يصلي
في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في
الطلاق ليله القدر أو في أحب
الاقوات إلى الله تعالى قال الزركشي
ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي
التمسك به يكون كنذره في أفضل
الاقوات ولو نذر أن يعبد الله بعبادة
لا يشرك فيها أحد فقبل يطوف بالبيت
وحده وقبل يصلي داخل البيت وحده
وقيل يتولى الإمامة العظمى وينبغي
أن يكنى واحد من ذلك وما رده من
أن البيت لا يخلو عن طائف من ملك
أو غيره مردود لأن العبرة بما في ظاهر
الحال وذكرت في شرح المنهاج وغيره
هنا فرغنا من هذه لا يمتثلها هذا المختصر
فمن أرادها فليراجعها في ذلك

ما يقابل المشي وهذا مما يبقا به قطعاً مع أن كون ركوب السفينة لا يسمى ركوباً عرفاً فيه منع
ظاهر لقوله تعالى وقال اركبوا فيها فان قيل لا يتبادر إلى الفهم قلنا يشاركة في ذلك ركوب نحو
غزال وقرد قناتل (قوله ولزمه دم) وينبغي أن يتكرر الدم بتكرار الركوب قياساً على اللبس
بأن يتخلل بين الركوبين مشي قاله عس على م ر وفي قل مانصه ولا يتعدد الدم بتعدّد
الركوب إلا أن تخلله مشي لافي نحو حط وترحال ونزول لقضاء حاجة وهكذا ومتى فسد نسكه
سقط عنه وجوب المشي وانما يلزمه المشي في القضاء لأنه المجزئ عن النذر قال الدميري وانما
يلزمه المشي في القضاء في محل ركوب فيه في الأصل والأصل فيه نظره راجعه (قوله وإن ركب
بعذر) غاية ومحل لزوم الدم إن عرض العجز بعد النذر والآكاف نذره وهو عجز فأنه وإن صح
نذره لكن لا يلزمه المشي ولا الدم إذا ركب وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشي بعد
ذلك أهـ سـ لـ مع زيادة (قوله صلاة أو صوما) أي أو غيرهما * (فرع) * النذر للكبشة
إن نوى النذر شيئاً اتبع كستر وطيب والاصرف لمصالحها من كسوة ونحوها حتى نحو الشمع
والزيت فيصرف لمصالحها إن لم يحتج للاسراج به (قوله أو شمعاً) بفتح الميم ويجوز أن تكون
(قوله ما) أي شيئاً كعقار وقوله يشتريان أي الزيت والشمع به أي بذلك الشيء أي بغلته فهو
على حذف مضاف كما أشار إليه بقوله من غلته ولو قال الشارح بغلته لبيكون بدلاً من الضمير
في به لكان أولى الآن تكون من معنى الباء والجار والمجرور وبدل من الجار والمجرور قبله (قوله
إن كان يدخل المسجد الخ) وإن قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة والقبر والتقريب
إلى من دفن فيها ونسب إليه فهذا نذر باطل غير منعقد فأنهم يعتقدون أن لهذه الاماكن
خصوصيات لا تنقسم ويرون أن النذر لها مما يتدفع به البلاء أهـ شرح الروض (قوله
والالم يصح) فهو باق على ملك مالك لا يتصرف فيه من دفعه له فإن مات دفع لوارثه إن علم
والأصالح للمصالح العامة إن لم يتوقع معرفته والأوجب حفظه حتى يدفع له (قوله فقياس)
مبتدأ وقوله ليله القدر خبر أي فيصلي في ليالي العشر كلها حتى يبرأ يبين وصورة الطلاق أنت
طالق في أفضل الاوقات فتطلق بمعنى رمضان ولو نذر صوم يوم الجمعة منفرداً قال م ر صح نذره
لأن صومه عبادة وانما الكراهة في أفرادها ويؤيده ما لو نذر صوم يوم من أسبوع ثم نسيه صام
آخر يوم وهو الجمعة فإن كان هو المنذور وقع أداء والافقضاء والكراهة خاصة بالنفل وهذا
فرض أهـ زى (قوله وقيل يتولى الإمامة العظمى) أي لأن الامام لا يكون إلا واحداً
فاذا قام به واحد فقد انقرضت عبادة هي أعظم العبادات وعليه قول سليمان بن عبد الله وذهب
ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده فإنه انفراد بهذه العبادة وهي القيام بمصالح الناس والجن وغيرهما
أهـ تجريد أهـ خـ ضـ * (فائدة) * قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئاً
لمقرضه كل يوم كذا ما دام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لأنه على هذا الوجه
الخاص غير رتبة بل يتوصل به إلى ربا النسبة وهو تأخير أحد العوضين وذهب بعضهم وأفتى به
الوالد إلى صحته لأنه في مقابلة تعمة ربح المقرض أو اندفاع تقسمة المطالبة إن احتاج لبقائه
في ذمته لا ارتفاع ونحوه ولأنه يسأل للمقرض وزيادته مما اقترضه فإذا التزمها ابتداء بالنذر لزمته
فهو حينئذ مكافأة أحسان لا وصلة للربا إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه

النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له شرح
مر قال ع ش عليه محل الصحة حيث نذر لمن يتصدق نذره له بخلاف ما لو نذر لاحد بنى هاشم
والمطلب فلا يتصدق حرمه الصدقة الواجبة كالزكاة والنذور والكفارة عليهم اه ولو اقتصر على
قوله مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لانقطاع الديونة
شرح مر ومزانه لو نذر شيئا الذي اؤميتدع ومنه من تكب كبرة جاز صرفه لمسلم اوسنى وعليه
فلو اقترض من ذمى ونذره شيئا مادام دينه في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين
فتقطن له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذره شيئا مادام الدين عليه
فانه لا يصح نذره لما مر من أن شرط الناذر الاسلام اه قال الشيخ سل فاذا دفع الناذر مائة
ثم ادعى أن الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر بذمته اه وعبرة
ع ش على مر ولو دفع المقرض ما لا مائة ولم يذكر له حال الاعطاء أنه عن القرض ولا عن النذر
ثم بعدم مائة ادعى أنه لو دفعه عن القرض قبل منه فان كان المدفوع يستغرق القرض سقط
حكم النذر من حينئذ وله مطالبة بمقتضى النذر الى برائة ذمته بخلاف ما لو ذكر حال الدفع أنه
عن النذر فلا يقبل دعواه بعد أنه قصد غيره وكاعترا فانه عن نذر القرض ما جرت به العادة من
كتابة الوصولات المستحقة على أن المأخوذ عن نذر القرض حيث اعترف حال كتابتها وبعددها
بما فيها فانهم اه

(كتاب الاقضية والشهادات) *

آخرها المصنف الى هنا لانها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الايمان عليها
لان القاضي قد يحتاج الى اليمين (قوله جمع قضاء) وأصله قضائي وقعت الباء تطرّفه اثرأف
زائدة فقلبت همزة والدليل على ذلك جمعه على أقضية لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها وكذا
تقول قضيت بكذا (قوله امضاء الشيء واحكامه) عطف مغاير لان الامضاء التنفيذ والاحكام
الاتقان والمراد احكام الشيء أى يحكم شرعى أو عرفى فيكون أعم من الشرعى الا أن على
القاعدة والمراد بقوله امضاء الشيء أى أن هذا من جملة معانيه ويطلق على الوحي والخلق
وليس مرادنا (قوله فصل الخصومة) عبارة البرماوى على المنهج وشرعا للولاية الاتية
والحكم المترتب عليها والزام من له الازام بحكم الشرع ويحتاج القضاء الى مؤل ومتمول
وسوى عليه ومحل ولاية وصيغة وتسمى أركانها اه (قوله بلفظ خاص) هذا التعريف بالاعم
لانه يشمل الدعوى والاقرار فكان الاولى أن يزيد لغيره على غيره (قوله بالقسط) أى العدل
ويطلق على الجور وليس مرادا (قوله فله عشرة أجور) لا ينافى ما قبله لان الاخبار بالقليل
لا ينافى الكثير وجوز أنه أعلم أولا بالاجر ين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها وإن الاجرين
يساويان العشرة فان قلت العشرة يصح أن تجعل أجرة واحد أو اثنين فما باله جعلها عشرة قلت
يجوز أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا المقدار فنه بد كره هذا العدد على
ذلك قاله الشيخ في شرح الورقات اه شورى (قوله وقدروى الاربعة) وهم التساق
والترمذى وابن ماجه وأبو داود ونظمها بعضهم فقال
أعنى أبداود ثم الترمذى * والنسئ وابن ماجه فاحتذى

(كتاب الاقضية والشهادات) *
الاقضية جمع قضاء بالمد كقضاء وأقضية
وهو لغة امضاء الشيء واحكامه وشرعا
فصل الخصومة بين خصمين فأكثر
يحكم الله تعالى والشهادات جمع
شهادة وهى اخبار عن شئ بلفظ خاص
وسياقى الكلام عليها والاصل
في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله
تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله
وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط
وأخبار كخبر الصحبين اذا اجتهد
الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله
أجران وفى رواية فله عشرة أجور قال
النوى فى شرح مسلم أجمع المسلمون
على أن هذا الحديث يعنى الذى فى
الصحبين فى حاكم عالم أهل الحكم ان
أصاب فله أجران باجتهاده واصابته
وان أخطأ فله أجر فى اجتهاده فى طلب
الحق أما من ليس بأهل الحكم فلا يجعل له
أن يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو أشم
ولا يتخذ حكمه سواء أوافق الحق
أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة
عن أصل شرعى فهو عاص فى جميع
أحكامه سواء أوافق الصواب أم لا
وهى مردودة كلها ولا يعذر فى شئ من
ذلك وقدروى الاربعة والمحاكم
والبيهقى ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال القضاء

واذا قيل أصحاب الكتب الستة زيد البخاري ومسلم اهـ (قوله ثلاثة) وبوجه الحصر أنه
 إما أن يكون عارفاً ولا والعارف إما أن يحكم بالحق أو يعدل عنه فإن عرف الحق وعمل به فهو
 في الجنة وإن عرفه وحكم بالباطل أو لم يعرف الحق من الباطل ففقد على جهل فهما في النار
 وفي هذا الحديث بيان فضيلة من دخل في القضاء عارفاً بالحق ففقدى به والحث على ترك
 الدخول فيه لعظم دخوله والله تعالى يعلم أني ما أخترته ولا استحسنته بل امتنعت من الدخول
 فيه في زمن سبعة عشر يوماً مع الطلب الحثيث ومع قول السلطان ^{والله} والله والله ان قبلته
 رصبت معك الى بيتك فأعاني الله على تركه ثم طلبت في زمن آخر فغلب اختيار ربي على
 اختيارى فدخلت فيه الى أن قدر الله علي بما يتضمن خيراً ان شاء الله فله الحمد والمنة ذكره شيخ
 الاسلام في شرح الاعلام وكان القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فمات أحدهم فولى مكانه غيره ثم
 قضوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله تعالى لهم ملكاً يخبرهم فوجد رجلاً يسقي بقره على ماء
 وخلفها بحلة فدعاها الملك وهو راكب فرسا قبعها المحلة فتخاضعوا لآيائنا القاضي فخا إلى
 القاضي الأول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بأن المحلة لي قال بماذا قال ارسل
 الفرس والبقرة والمحلة فان تبع الفرس فهسي لي فأرسلها قبعت الفرس فحكم له بما أوامره
 الى القاضي الثاني فحكم له كذلك وأخذ درة وأمر القاضي الثالث فدفع له الملك درة وقال له
 احكم لي بها فقال اني حائض فقال الملك سبحان الله أيحيض الذكر فقال له القاضي سبحان الله
 أتلد الفرس بقره وحكم به لصالحها ذكره الشبرخيتي على الاربعة وعين أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي قضاء المسلمين ثم غلب عدله جوروه فله الجنة وان غلب جوره
 عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عجب عجب إلى الله تعالى وقال الهى وسيدى
 عبدك كذا وكذا سنة ثم جعلتني في أس كئيب فقال أما ترى ان عداتك عن مجالس القضاة
 رواد ابن عساكر (قوله وتولى القضاء فرض كفاية) بل هو أفضل فروض الكفايات حتى
 ذهب الغزالي الى تفضيله على الجهاد وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لا تطاع البشرية مجبولة
 على النظام وقل من نصف من نفسه والامام الاعظم مشتغل بما هو أهم منه فوجب من
 يقوم به شرح مـ وعلم أن تولية القضاء تعثر به الاحكام الا بالاحبة فيجب اذا تعين
 في الناحية ويندب ان لم يتعين وكان أفضل من غيره فيستلزم حينئذ طلبه وقبوله ويكره ان كان
 مفضولاً ولم يمنع الأفضل ويحرم بعزل صالح ولو مفضولاً وبطل عدالة الطالب وعساة الروض
 وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طلب له وبذل مال للعزل قاض صالح له ولو كان دونه وبطلت
 بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام
 وتولية المرتضى للراشئ حرام اهـ بحروقه وروى البيهقي والحاكم من استعمال عامل على المسلمين
 وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي رواية رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أراضى لله منه
 فقد خان الله ورسوله والمؤمنين اهـ ودخل فيه كل من تولى أمراً من أمور المسلمين وان لم يكن
 ذلك شرعياً كنصب مشايخ الاسواق والبلدان ونحوها اهـ (قوله في حق الصالحين) المراد
 بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق الواحد فرض عين (قوله في ناحية) أي مسافة عدوى دون
 ما زاد فلا يلزم قبوله ولا طلبه فيه لان عمل القضاء لا آخر له ففيه تعذيب لما فيه من ترك الوطن

ثلاثة قاضيان في النار وقاض في
 الجنة فأما الذي في الجنة فرجل
 عرف الحق وقضى به والذان في النار
 رجل عرف الحق فجار في الحكم
 ورجل قضى للناس على جهل
 والقاضي الذي يتخذ حكمه هو الأول
 والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما
 وتولى القضاء فرض كفاية في حق
 الصالحين له في الناحية أما تولية
 الامام لاحدهم ففرض عين عليه فمن
 عين عليه في ناحية

لزمه طلبه ولزمه قبوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلى القضاء) الذى هو الحكم (٢٢٧) بين الناس (الامن استكمل فيه) بمعنى اجتمع فيه

(نفس عشرة خصلة) ذكر المصنف منها
 خصلتين على ضعيف وسكت عن
 خصلتين على الصحيح كما ستعرف ذلك
 الاولى (الاسلام) فلا تصح ولاية كافر
 ولوعلى كفار وما جرت به العادة من
 نصب شخص منهم للحكم بينهم فهو تقليد
 رياسة وزعامة لتقليد حكم وقضاء كما
 قاله الماوردى (و) الثانية (البلوغ
 و) الثالثة (العقل) فلا تصح ولاية غير
 مكلف لنقصه (و) الرابعة (الحرية)
 فلا تصح ولاية رقيق ولو مبعضا لنقصه
 (و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح
 ولاية امرأة ولا خنثى مشكل أما
 الخنثى الواضح الذكورية فتصح ولايته
 كما قاله فى البصر (و) السادسة
 (العدالة) الآتى بيانها فى
 الشهادات فلا تصح ولاية فاسق ولو
 بحاله فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن
 النقيب فى مختصر الكفاية وان
 اقتضى كلام الدميرى خلافه (و)
 السابعة (معرفة أحكام الكتاب)
 العزيز (و) معرفة أحكام (السنة)
 على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ
 آياتها ولا أحاديثها المتعلقة بها عن
 ظهر قلب وآى الأحكام كما ذكره
 البندنجي والماوردى وغيرهما خمسمائة
 آية وعن الماوردى أن عدداً حديث
 الأحكام خمسمائة كعدد الآى والمراد
 أن يعرف أنواع الأحكام التى هى
 محال النظر والاجتهاد واحتراز بها عن
 المواعظ والقصص فى أنواع الكتاب
 والسنة العام والخاص والجمل والمبين
 والمطلق والمقيد والنص والظاهر
 والتاسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة
 المتواتر والآحاد

بالكلية نعم ان عينه الامام لذلك المحل البعيد ولم يكن به ولا يقرب به من يصلح لزمه قبوله امتثالاً
 لأمر الامام (قوله لزمه طلبه) ولو بئذ مال وأن حرم أخذه منه فالاعطاء جائز ولا الأخذ حرام
 والمراد بئذ مال وأند على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حج وم قال ع ش على م ر
 وظاهره وان كثرة المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التى صرحوا بسقوط الوجوب حيث
 طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذل القيام بتلك
 المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله خصلتين على ضعيف) هما الكتابة والمقطة وسكت عن
 خصلتين هما كونه ناطقا وكفايته فى القيام بأمر القضاء (قوله فلا تصح ولاية كافر) وما اعتيد
 من نصب حاكم للثنتين منهم أى ولو من قاضينا عليهم فهو تقليد رياسة لاحكام فهو كالحكم
 لالحاكم اه زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا كما فى شرح م ر (قوله وزعامة)
 مرادف وقال فى المختار الزعامة السيادة وزعيم القوم سيدهم (قوله فى البحر) هو الرواى
 (قوله ولو بحاله فيه شبهة) أى ولو كان القسق يفعل ماله فيه شبهة كوطأ أمته المشتركة أو أمة
 فرعه اه شيخنا (قوله المتعلقات) بناء فوقية بلفظ الجمع والذى بخط المؤلف المتعلقان بلفظ
 المثنى أى القسمان الآيات قسم والا حادىث قسم اه اج وهو على لغة من يلزم المثنى
 الالف فى جميع الاحوال وقوله بها أى الاحكام (قوله خمسمائة آية) مرادهم ما هو مقصود
 الاحكام بدلالة المطابقة اما بدلالة الالتزام فغالب القرآن بل كله لا يخرج شئ منه عن حكم
 يستنبط منه شرح م ر (قوله والمراد أن يعرف الخ) هذا المراد بعيد من كلامه وخروج عن
 ظاهره والذى ينبغى أن يكون هذا زيادة على كلام المصنف وبعبارة المتناهي وهو أى المجتهد
 أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ومجمله ومبينه وعامة وخاصة وناسخه الخ (قوله
 أنواع الأحكام) أى أنواع محال الأحكام بدليل قوله فى أنواع الكتاب والسنة العام الخ
 لان العام ليس حكما وانما هو محل الحكم شيخنا (قوله فى أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة
 لا ارتباط لها بما قبلها وهى منقولة من المنهج مع بعض تعبير أوجب الخلل فيها ونص عبارته
 شرط القاضى أن يكون مجتهدا وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة وبالقياس وأنواعها فى
 أنواع الكتاب والسنة الخ والضمير فى أنواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكون قوله
 فى أنواع الكتاب الخ تفصيلا لقوله وأنواعها وهذا كلام مرتبط منسبك وبعضهم أجاب عن
 الشارح وجعله مرتبطا بأن يقدر مضاف فى قوله أنواع أحكام أى أنواع محال الأحكام والعام
 وما عطف عليه يقال له محال الأحكام فيستقيم قوله فى أنواع الكتاب أى من أنواع محال أحكامه
 الخ (قوله العام) وهو لفظ يستغرق الصالح لمن غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم
 وانما الص بخلافه كقوله عليه السلام الصائم المتطوع أمر نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر
 وقوله والجمل وهو ما لم تنضم دلالته مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه
 لم يعلم منهم ما قدر الواجب ونوع المأخوذ منه والمبين ما انضمت دلالته مثل قوله وفى عشرين
 نصف دينار والمطلق ما دل على الماهية بلا قيد كقبة والمقيد ما دل عليها بقيد كقبة مؤمنة فى آية
 القتل والمطلق فى غيرها (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية كاسماء العدد والظاهر ما دل
 دلالة ظنية قال فى جمع الجوامع المنطوق ما دل عليه اللفظ فى محل النطق وهو نص ان أقامه معنى

والمتمصل وغيره لأنه بذلك يمكن من الترجيح عند تعارض الأدلة فيقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الاتحاد ويعرف المتمصل من السنة والمرسل منها وهو غير المتمصل وحال الرواية قوة وضعفها في حديث لم يجمع على قبوله (و) الثامنة معرفة (٣٢٨) (الاجماع والاختلاف) فيه فيعرف أقوال الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا

لثلايق في حكم أجمعوا على خلافه * (تنبيه) قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع ذلك وليس مراداً بل يكفي أن يعرف في المسئلة التي يفتى أو يحكم فيها أن قوله لا يخالف الاجماع فيها أما بعلمه بموافقة بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره وعلى هذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن الغزالي وأقره (و) التاسعة معرفة (طرق الاجتهاد) الموصلة الى مدارك الاحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سجد كرم معرفة القياس صحيحه وفاسده بأنواعه الاولى والمساوي والادون ليعمل بها فالاول كقياس ضرب الوالدين على التأفيف والثاني كحراق مال اليتيم على آكله في التحريم فيهما والثالث كقياس التفاح على البر في الربا بجامع الطعم (و) العاشرة معرفة طرف من لسان العرب لغة وأعراباً وتصريفات لانه يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجاليه وبيانه وصيغ الامر والهي والخبر والاستفهام والوعد والوعيد والاسماء والافعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشر معرفة طرف (تفسير) من (كتاب الله تعالى) ليعرف به الاحكام المأخوذة منه * (تنبيه) * هذا مع الذي قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط أن يكون متجراً في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسبويه وفي اللغة كالخليل

لا يحتمل غيره كزيد وظاهر ان احتل غيره مرجوحاً كالاسد (قوله والمتمصل) باتصال روايته الى الصحابي فقط ويسمى الموقوف أو اليه صلى الله عليه وسلم ويسمى المرفوع اهم (قوله والمتواتر) ما ترويه جماعة يستحيل قواطعهم على الكذب عن جماعة كذلك في جميع الطبقات والاتحاد ما ترويه واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر (قوله وهو غير المتمصل) هو مبني على اصطلاح الفقهاء والاصوليين من أن المرسل ماسقط من سنده راو أو أكثر سواء كان من أوله أو من آخره أم بينهما وأما على اصطلاح المحدثين فهو أي المرسل ماسقط منه الصحابي وعبارة قل في حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ماسقط منه الصحابي وما وقف على الصحابي موقوف وما وقف على التابعي مقطوع وما سقط منه راو ومنقطع أو راويان فمقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والانفصال ماسقط أوله معلق وما أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع (قوله معرفة الاجماع) بمعنى الجمع عليه وقوله والاختلاف فيه بمعنى المختلف فيه (قوله والاختلاف فيه) أي في الحكم الذي يريده والهاء راجعة لآل الموصولة (قوله معرفة جميع ذلك) أي جميع ما أجمع عليه واختلف فيه أي بناء على الظاهر من جعل الالف واللام للاستغراق (قوله بموافقة) متعلق بعلمه فالباء صلة العلم أي علم أنه وافق بعض المتقدمين (قوله أو يغلب) منصوب بأن مضرة مؤول بمصدر معطوف على علم في قوله أما بعلمه أي أما بعلمه أو يغلبه على ظنه الخ على حد * ولبس عبادة وتقرعني * وقوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله وعلى هذا) أي قوله بل يكفي الخ (قوله قياس معرفة الناسخ) أي لا يشترط معرفة جميعها بل يكفي أن يعرف أن ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة وعبارة شرح مر ولا تشترط نهايته في كل ما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام المدققة واجتماع ذلك كله انما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الفقه أما مقلد لا يعدو أي لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه ويلزمها ما راعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجز له العدول عن نص امامه اه (قوله الى مدارك) أي محل ادراكها جامع مدرك بضم الميم مصدر ميمي بمعنى ادراك والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل (قوله ما تقدم) وهو قوله في أنواع الكتاب الخ ومن قوله ويقدم الخاص على العام الخ والذي سذكر هو قوله معرفة طرف من لسان العرب والتفسير لان هذه كلها طرق للاجتهاد الذي هو بذل الوسع لتحصيل ظن بحكم (قوله لان به يعرف عموم اللفظ) هذا يستفاد من اللغة واسم ان ضمير الشأن وقوله وصيغ الامر ان كان المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة معناه ولفظه فهو مستفاد من النحو وكذا معرفة الاسماء وما بعدها (قوله لا يشترط أن يكون متجراً) هذا فهم من قوله طرف فكان الاولى فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن) هذا علم وأنى به توطئة لما بعده (قوله كالاخذ) أي كالتمسك بأقل ما قيل كدية الذي فان بعضهم وهو أبو حنيفة قال انها كدية المسلم وبعضهم انها نصفها وبعضهم قال انها ثلثها فأخذ الشافعي بأقل هذه الاقوال وهو القول بأنها ثلثها فإراد بقوله كالاخذ بأقل ما قيل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه عندنا فانه مختلف فيه فأثبت الشافعي لانه محقق ولانه يجمع عليه لانه في ضمن

بل يكفي معرفة جل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذا الزمان فان العلوم قد دنت وجمعت انتهى ويشترط الاكثر أن يكون له من كتب الحديث أصل كجميع البخاري وسنن أي داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكفي أن يعرف حفظاً أحكامه في أبوابها فيراجعها وقت الحاجة ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالاخذ بأقل ما قيل وكالاستصحاب

ومعرفة أصول الاعتقاد كما حكى في الروضة كأصلها عن الاصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يبقى في جميع أبواب الشرع أما المقلد للذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راي المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يحلو العصر عن مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقربت الساعة واما قول (٣٢٩) الغزالي والفقهاء ان العصر خلاف عن المجتهد

المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلماء يرغبون عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضاء والقفل لا خبرت القتل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة وهذا ظاهر لاشك فيه اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عن المجتهد والشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم كانوا يقولون لسنا مقلدين للشافعي بل وافق رأينا رأيه ويجوز تبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشر (أن يكون سمعا) ولو بصباح في أذنه فلا يولي أصم لا يسمع أصلا فانه لا يفرق بين اقرار وانكار والثالثة عشر أن يكون (بصيرا) فلا يولي أعمى ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصور اذا قربت منه صح وخرج بالاعى الا هو رفته يصح توليته وكذا من يصبرنها را فقط دون من يصبرلها فقط قاله الاذري فان قيل قد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة وهو أعمى ولذلك قال مالك بعصاة ولاية الاعمى أجيب بأنه انما استخلفه في امامة الصلاة دون الحكم * (تنبيه) * لو سمع القاضي البينة ثم عي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى أيضا لوزل أهل قلعة على حكم أعمى فانه يجوز كما هو مذكور

الاكثر ومنعه غيره فأخذنا أكثر ما قبل احتياطا (قوله ومعرفة أصول الاعتقاد) لعل الاولى أن يقدم هذا والمراد بأصول الاعتقاد عقائد التوحيد وهي ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه وكذا الرسل (قوله في المجتهد المطلق) أي وقد تقدم من بعد الخمسة ما يجب ما يظهر لنا فلا ينافي أنه في نفس الامر يوجد وأقله قطب الغوث فانه لا يكون الاجتهاد (قوله ولا يحلو العصر) أي كل عصر أخذ من قوله بعد اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار (قوله الا اذا تداعى الزمان) في الصباح تداعى البنيان تصدع من جوانبه وأذن بالانهدام والسقوط اه في كلام الشارح استعارة بالكناية حيث شبه الزمان ببنيان تشبها مضرا في النفس وأثبت شيئا من لوازمه وهو التداعي واستعارة تبعية حيث شبه التقارب بالتداعي واستعار التداعي للتقارب واشتق من التداعي تداعي بمعنى تقارب (قوله وقربت الساعة) تفسير لما قبله (قوله وامتنع منه الشافعي) أي لما فيه من الخطر وامتناعه منه حين استدعاء المأمون لقضاء الشرق والغرب وأما أبو حنيفة فاستدعاء المنصور فبسه وضربه اه دميرى (قوله اذ كيف يمكن القضاء) أي الحكم على أهل العصر أي كيف تحكم عليهم بخلو العصر عن مجتهد الخ وهو الورع على الفقهاء والغزالي وكيف للاستفهام الانكارى (قوله كانوا يقولون) هذا لا ينفخ المدعى ولا رد على المخالف القائل بأنه يجوز ان لا يكون المجتهد لان كونه هو لا يجتهد دين لا يثبت أن العصر لا يخلو عن مجتهد لجواز خلوه عنه بعدهم (قوله في باب) أي كالفرائض (قوله الطالب) أي المدعى والمطلوب أي المدعى عليه (قوله وأن يكون سمعا) ولولب الصباح اه زى (قوله بصيرا) ولوفى النهار فقط (قوله وكذا من يصبرنها) وينفذ حكمه وقت ابصاره واما في وقت عدم الابصار فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحتج بل كان يكفيه حكمت عليه لكونه غائبا وميتا صح (قوله دون من يصبرلها) ضعيف زى قال حج ويجوز كون القاضي أعور بخلاف الامام اه والفرق أن ولاية الامام عامة والاعور لا يهاب اه زى يؤخذ منه انه ينبغي أن يكون الامام تام الخلق مع معظم الناس محبوبا لهم لاجل أن يسمع كلامه وحينئذ يقطع فيستقيم نظام الرعية (قوله ثم عي قضى) عبارة مرفوعة لعمى بعد ثبوت قضية عنده ولم يبق الا قوله حكمت بكذا ولم يحتج معه الى اشارة تنفيذ حكمه فيها (قوله واستثنى أيضا) هو استثناء ضروري لانه ليس من القضاء بل فيه حكم بينهم (قوله لوزل أهل قلعة) أي اتفقوا ورضوا على أن يحكم بينهم فلان الاعمى اه اج والمراد أهل القلعة من الكفار كما وقع لبني قريظة حيث قالوا للامام لا تنفع لك القلعة الا ان وليت علينا قاضيا أعمى فيجوز له حينئذ توليته للضرورة اه شيخنا (قوله عدم اشتراط كونه كتابا) معتمد (قوله لا يقرأ) تفسير أي لا يقرأ الخط أي لا يستخرجه وقوله ولا يكتب أي ولا يحسب (قوله متيقظا) قال الغزالي فلا يصح تولية مغفل بأن اختل نظره وفكره اما لكبر أو مرض أو غيره قال قل هذا نصيب لكلام المصنف وأما تفسير المتيقظ بقوى الفطنة والحدق والضبط فهو مندوب كما قاله الشارح لاشتراطه على الرابع وعبارة م ر بعد قول المنهاج كاف أي ناهض للقيام بأمر القضاء

في محله والرابعة عشر أن يكون ٨٣ ح (كتابا) على أحد وجهين اختاره الاذري والزر كشي لا حياجه الى أن يكتب الى غيره ولأن فيه أمنا من تحريف القارئ عليه وأصحهما كافي الروضة وغيرهما عدم اشتراط كونه كتابا لانه صلى الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضا معرفة الحساب لتصحيح المسائل الحسابية القهية كما صوبه في المطلب لأن الجهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط والخامسة عشر أن يكون (متيقظا)

بحيث لا يؤتى من غفلة ولا يندفع من غرة كما اقتضاه كلام ابن القاص وصرح به الماوردي والروائي واختاره الأذري في الوسيط واستند فيه إلى قول الشيخين ويشترط في المقتضى التيقظ وقوة الضبط قال والقاضي أو لم يشترط ذلك والاضاعت الحقوق انتهى ملخصا ولكن الجزوم به كما في الروضة وغيرها استحباب ذلك (٣٣٠) لا اشتراطه * (تبيينه) * هاتان الحصلتان الضعيفتان الموعود بهما وأما المتر وكان

قالوا في كونه ناطقا فلا تصح تولية الاخرس على الصحيح لانه كالجماد والثانية أن يكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يؤتى تحت نظر كبير أو مرض أو نحو ذلك وفسر بعضهم الكفاية اللاتقصة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فإن كثيراً من الناس يكون عالماً ديناً ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيقطع في جانبه بسبب ذلك وإذا عرف الامام أهلية أحد ولده والا بحث عن حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم معاذاً ولو لم يكن من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح له والعلم بالحال اثم المولى بكسر اللام والمولى بتفتحها ولا يقدح في شأنه وإن أصاب فيه فإن تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولي سلطان له شوكة فاسقاً مسلماً أو مقلداً أتقضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس فخرج بالمسلم الكافر إذا ولي بالشوكة وأما النصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بنفوذها منهما ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام والاعدال أن يتولى القضاء من الامير الباغي فقد سئل عائشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك لمن استقضاه زياد فقالت ان لم يقض لهم خيارهم قضى لهم شرارهم * (فروع) * يشدب للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف اعانة له فان أطلق التولية استخلف فيما يجز عنه فان أطلق الاذن في الاستخلاف استخلف مطلقاً فان خصه بشئ لم يتعدده وشرط المستخلف بفتح اللام كشرط القاضي السابق الا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان مجتهداً أو اجتهاد مقلده ان كان عبارة

بأن يكون ذا بقية تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يؤلى مغفل ولا محتمل النظر (قوله لا يؤتى) أي لا يصاب في الحكم بأن يحكم بخلاف الحق من غفلة أي من أجل غفلة (قوله من غرة) أي بسبب غرور بأن يغتره شخص ينقل مخالف لما حكم به ولم يأته به فيحكم عليه إلى أن يأتي به فان لم يفعل فهو غير المتيقظ فيجب على السلطان الاختيار حينئذ لكل من طلب أن يتولى القضاء بمثل هذه الواقعة بأن يرسل إليه شخصاً بعد حكمه في قضية ينقل بمقتضاه به فان أمسك عليه أي على الحكم الذي حكم به أي استمر عليه وامتنع من ابطاله أو بقاءه والا فلا (قوله استحباب ذلك الخ) في م ر خلافه وهو الاشتراط وكتب ا ج على قوله استحباب ذلك ضعيف على تفسير المتيقظ بما ذكره فان فسر بشديد الحدق والاضبط فهو مستحب (قوله فان تعذر في شخص) ليس بقيد م ر ع ش وقول ع ش ليس بقيد ينافيه قول الشارح قبل ولو لم يكن من لا يصلح للقضاء الخ (قوله فولي سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى العسكر فانه لا يصح توليته غير الاهل ولا ينفذ قضاء ماولاه اه س ل (قوله شوكة) عبارة م ر أ ومن له شوكة اه فتولية السلطان مطلقاً صحيحة أي سواء كان ذا شوكة أم لا وعبارة م ر و ج فولي سلطان أ ومن له شوكة غيره بأن يكون بناحية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة (قوله للضرورة) قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولده بموت أو نحوه انعزل لزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئاً من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامد في نظر الاوقاف استرق منه لان قضاءه انما ينفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله طرف من الاحكام) مثله في شرح م ر تضعيف المحشى لغير ظاهر وعبارته المعتمدة أنه لا يشترط وينفذ حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جازها (قوله لمن استقضاه زياد) أي ولاية القضاء زياد وكان أحاججاً وكان أميراً باغياً وكان الذي استقضاه عادلاً (قوله ان لم يقض لهم خيارهم) أي ان لم يرضوا بأن يقضى لهم خيارهم وهو الذي ولاه زياد قضى لهم شرارهم وهو زياد (قوله فروع) أي نحو العشرين (قوله فان أطلق التولية) أي من الاستخلاف وعدمه م د (قوله استخلف) ولو بعضه أي أباه وابنه حيث ثبتت عدالته عند غيره حل (قوله فان أطلق الاذن الخ) وكأطلاق الاذن تعميمه بأن قال له استخلف في كل أحوالك ولو فوض الامام لشخص أن يختار قاضياً لم يختار نفسه ولا أصله ولا فرع ح ل (قوله مطلقاً) أي فيما يجز عنه وغيره والمعتمد أنه لا يستخلف الا عند العجز اه م ر ع ش (قوله فان خصه بشئ لم يتعدده الخ) ولو ولاه في بلدتين متباعدين كبغداد والبصرة اختار المباشرة في احدهما كما قاله الماوردي وان اعترضه البلقيني فلو اختار احدهما هل يكون مقتضياً لانعزاله عن الاخرى أو يشتركلا مدة وجهان أو وجههما نعم وهو الانعزال ورجح الزركشي وجع أن التدريس يدرستين في بلدتين متباعدين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما مباشرة الاخرى لا يكون عسراً ويستتيب وقعه الفخر بن عساكر بالشام والقدس وكالدريس الخطيب اذا ولي الخطبة في مسجدتين والامام اذا ولي امامة مسجدتين وكذا كل وظيفتين في وقت معين يتعارضان فيه شرح م ر ع ش (قوله كشرط القاضي) أي فان كان الخليفة مجتهداً اشترط فيه ما شرط في القاضي المجتهد وان كان مقلداً اشترط فيه ما في المقلد (قوله ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم)

أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده ان كان مجتهداً أو اجتهاد مقلده ان كان عبارة مقلداً وجاز نصب أكثر من قاضٍ بمحل ان لم يشترط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر

عبارة مر لان اجتماعهما مختلف غالباً فلا تنفصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين فأكثر أهلاً)
قال القاضي في شرح الحاوي بشرط العلم بتلك المسئلة فقط ويجوز التحكيم في ثبوت هلال
رمضان كما يحسنه الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره مر عن
(قوله في غير عقوبة الله) أما هي فلا يجوز التحكيم فيها اذ لا طالب لها معين وأخذ منه
ان حق الله المالى الذى لا طالب له معين لا يجوز التحكيم فيه اه مد وقوله ان حق الله المالى
أى كلز كاذ أى اذا كان المستحقون غير محصورين اه (قوله ولومع وجود قاض) أى اذا
كان المحكم مجتهداً أما اذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولومع وجود قاضى ضرورة فيمنع التحكيم
لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن مر الا اذا كان القاضى يأخذ ماله وقع
فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل قال زى وهل يشترط كون المتحكمان من يجوز التحكيم
لكل منهما حتى يتنفع فيما لو كان أحدهما بعضه وجهان في الروضة وأصلها والقياس الاشتراط
لانه لا يزيد على القاضى اه عن (قوله حكمه) أى المحكم ولا بد من الرضا لفظاً فلا يكتفى
السكوت (قوله فلا يشترط رضاها) بناء على أن ذلك تولية منه ورد في الكفاية هذا البناء
بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل هذا اذا
صدر التحكيم من غير قاض اه شرح البهجة فلو حكما اثنين لم يتقدح حكم أحدهما حتى يجتمعا
بخلاف تولية قاضيين ليجمعاعلى الحكم لظهور الفرق أى لان القاضيين يقع بينهما الخلاف
في محل الاجتهاد بخلاف الحكمين وفيه أن الحكمين قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا
نادر وعبارة ع ش ولو حكما اثنين أى كل من خصمين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر
في القاضيين لظهور الفرق وهو أن التولية للمحكم انما هي من الخصمين ورضاها معتبر فالحكم
من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم (قوله ولا يكتفى رضا جان) بأن ادعى شخص
على آخر أنه يستحق عليه دماً فتنازعا في اثباته فحكم شخصاً يحكم بينهما الحكم بأن القتل خطأ
فلا يتقدح حكمه الا برضا عاقله الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا
العاقله في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله والمراد بقوله ولا يكتفى رضا جان أى بالاقرار بأن
ادعى عليه الجاني فأقر بالجناية وكانت خطأ أو شبه عمد فلا يسرى هذا الاقرار على العاقله
فلا يكتفى رضا بسبب الاقرار بل لابد من رضاها أيضاً والاثبات كما في شرح المنهج وعبارته
بل لابد من رضاها أيضاً ولو كانوا فقراء لانهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاها
(قوله ولو رجع أحد الخصمين) بأن قال المادى عليه للمحكم عزلتك فليس له أن يحكم (قوله
امتنع) الحكم وليس للمحكم أن يجلس بل غاية الاثبات والحكم واذا حكم بشئ من العقوبات
كالقود وحد الغذف لم يستوفه لان ذلك يحرم أجهة الولاية أى نفهم وشرفهم وعظمتهم ومنصبهم
(قوله بنحو جنون كائناً) كان الاولى الاقتصار على الانغماء فيقول بنحو انغماء (قوله كائناً)
وان قل الزمن مر ولو لحظة خلافاً للشيخ الاسلام وانما استثنى في نحو الشريك مقدار ما بين
الصلاتين لانه يحتاط هنا لا يحتاط ثم وينعزل بمرض لا يرجع زواله وقد عجز عنه عن الحكم
سل وعبارة المنهج ولو زالت أهليته بنحو جنون وانغماء كغفلة وهم ونسيان يخل بال ضبط
وفسق انعزل لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز ولو كان قاضى ضرورة وولى مع فسقه وزاد

ويجوز تحكيم اثنين فأكثر أهلاً للقضاء
في غير عقوبة الله تعالى ولومع وجود
قاض وخروج بالاهل غيره فلا يجوز
تحكيمه مع وجود الاهل ولا يتقد
حكمه الا برضا الخصمين قبل الحكم
ان لم يكن أحدهما قاضياً ولا فلا يشترط
رضاها ولا يكتفى رضا جان في ضرب يدية
على عاقله ولو رجع أحد الخصمين قبل
الحكم امتنع ولو زالت أهلية القاضى
بنحو جنون كائناً انعزل

فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولا مرضى به وولاه لم ينزل والا انزل اه م ر زى
 (قوله ولو عادت) ظاهره ولو عي وصمما ونقل عن شيخنا أن الاعي اذا عادت بصر اعدت ولايته
 وينبغي أن يكون مثله الصمم ح ل ونقل سم على م ر اعقاده في العمى وعليه فيكون مانعا
 لاسالبا كما هو ظاهر (قوله لم تعد ولايته) كالو كالة والثاني تعود كالأب والجد اذا جن ثم أفاق
 أو فسق ثم تاب ومثل الأب في هذا الحكم الجد والحاضنة والناتر بشرط الواقف شرح م ر
 وعش عليه والقاعدة أن كل من له الولاية اذا انزل لم تعد ولايته الاستولية ثانيا الأربعة
 الأب والجد والناتر بشرط الواقف ومن له الحضانة اه م دمع زيادة (قوله بخل) ككثرة
 الشكاوى منه أو ظن أنه ضعف أو زالت هيئته في القلوب اه وذلك لما فيه من الاحتياط شرح
 م ر وعبرة الزيادة قوله بخل أي لا يقتضي انزاله اما ظهور وما يقتضيه فلا يحتاج معه الى
 عزل لانزاله به (قوله وبأفضل) أي أو لم يظهر منه خلل وهناك أفضل منه فله عزله رعاية للأصلح
 للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية المفضل غير منعقدة مع وجود القاضل لأن الغرض
 حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها اه وهذا في الأهر العام اما الخاص امامة
 وتدريس وأذان وتصوف ونظر ونحوها فلا تنزل أربابهم بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع كثير
 من المتأخرين وهو المعتقد شرح م ر والعبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الحاشاكم
 عش على م ر (قوله فان لم يكن شيء من ذلك حرم) أي بخلاف القاضي فان له عزل نوابه من
 غير سبب شرح م ر (قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله) مضاف لمفعوله كما في زى وعبرة
 حل قوله ولا ينزل قبل بلوغه عزله برفع عزل على أنه فاعل والمضاف اليه هو المفعول اه فله
 الحكم قبل بلوغه ونائبه مثله فلا ينزل أحدهما قبل بلوغه العزل وان بلغ الآخر ق ل قال
 العناني وثبت عزله بعد شهادة أو استفاضة لا بأخبار واحد ولا يكتفى كتاب مجرد وان حقت
 قرائن بعد تزوير مثله (قوله فان علق عزله الخ) ولو كتب اليه عزلتك أو أنت معزول من غير
 تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأت به الكتاب كما قاله البغوي وغيره ولو جاءه بعض الكتاب وانحى
 موضع العزل لم ينزل والا انزل كما يحسنه بعضهم زى (قوله انزل بها) وبقرانه عليه
 لأن المعنى اذا بلغت العزل ويكتفى قراءة محل العزل فقط شرح م ر (قوله وينزل بانعزاله نائبه)
 الراجح أن نائبه لا ينزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الأصل فينزل حيثئذ النائب
 لا الأصل وكذلك يبلغ العزل الأصل دون النائب فانه ينزل الأصل دون النائب خلافا
 للقبني حل (قوله لا قيم تيم ووقف) المراد بقيم الوقت ناظره نعم لو كان للقاضي نظر وقف
 بشرط الواقف فأقام شخصا عليه انزل لانه في الحقيقة نائبه اه سم (قوله ولا ينزل قاض)
 ولو قاضى ضرورة اذا لم يوجد مجتهد صالح امامه وجوده فان بجى توليه انزل والا فلا فائدة
 في انزاله اه عن (قوله ووال) كالأمر والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال
 وما أشبه ذلك (قوله بانعزال الامام) بموت أو غيره لشدة الضرر في تعطيل الحوادث ومن
 ثم لو لاه للحكم بينه وبين خصمه انزل بفراغه منه ولأن الامام انما تولي القضاء نيابة عن المسلمين
 بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير سبب كما مر بخلاف الامام
 يحرم عليه الاسباب اه شرح م ر (قوله ولا يقبل قول متول) أي الابينة لانه حيثئذ

ولو عادت لم تعد ولايته وله عزل نفسه
 كالوكيل والامام عزله بخل وبأفضل
 منه وعصيته كسكين فنته فان لم يكن
 شيء من ذلك حرم وتقدر عزله ان وجد ثم
 صالح والانا لا ينعد ولا ينزل قبل بلوغه
 عزله فان علق عزله بقرانه كما بانعزاله
 بها وبقرانه عليه وينزل بانعزاله
 نائبه لا قيم تيم ووقف ولا من استخلفه
 يقول الامام استخلفه ولا يقبل
 قاض ووال بانعزال الامام ولا يقبل
 قول متول

لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته وهو متعلق بقول وقوله حكمت مقول القول سواء قالها على وجه الاقرار او الانشاء وقوله ولا شهادة كل أي من المعزول والمتولى في غير محل ولايته لانه شهادة على فعل نفسه وقيل تقبل لانه لم يجز لنفسه تفعا ولم يدفع عنها ضررا (قوله ولا معزول) خرج بالمعزول ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذا فإنه يقبل وان لم تكن ينسب حتى لو قال حكمت على أهل هذه البلدة بطلاق نسائهم وعتق عبيدهم أي وهن محصورات وكذلك العبيد كما يجنبه الاذرى على به كما في الروضة وأصلها اه زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن فلانا أقر في مجلس حكمه بكذا فيقبل كما جزم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس يلد قضائه المحوط بالسور والبناء المتصل بها سم (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي أقيمت الدعوة عنده وقوله انه حكمه أي المذكور من المعزول والمتولى في غير محل ولايته وعبارة المنهج وشرحه ولا شهادة كل من سم بحكمه لانه شهد على فعل نفسه الا ان شهد بحكمه حاكم ولم يعلم القاضي انه حكمه فقتل شهادة كما تقبل شهادة المرضة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته به اه وقوله كما تقبل شهادة المرضة وان شهدت على فعل نفسها حيث لم تطلب أجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لاهل الحكم اه سل وعبارة شرح م ر ويقارن المرضة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها بخلاف الحاكم فيهما اه وقوله ويقارن المرضة حيث قبل شهادتها على فعل نفسها بأن فعلها غير مقصود بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها الخ وجهه أن المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى يحصل بارضاع الفاسقة اه ع ش (قوله لا يتعلق بحكمه) كدين عليه (قوله بشاهدين) كذا قالوا وقالوا ليس هذا على قواعد الشهادات اذ ليس هنالك قاض تؤدى عنه الشهادة اه زى (قوله يخبران) أي أهلهما فليس المراد الشهادة المعسرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة للاتبان بلفظ الشهادة قال حل ومحل ان لم يكن في البلد قاض والا ادعى عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح م ر (قوله أو باستفاضة) أي في محل التولية سل ولا تثبت بكتاب لا مكان تحريقه أي تزويره قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا قال شيخنا العزيز من هذا ما أخذ الشافعية في أن الحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقا ولا تمنعها فافهم اه ولا يكفي مجرد اخبار القاضي لهم ولا خلاف فيه ان لم يصدقه فان صدقه ففي لزوم طاعتهم له وجهان في الحاوي قال بعضهم وقياس ما سبق في الولاية انه لا يلزمهم طاعته وهذا هو المعتمد كما في زى وحل (قوله ويسن أن يكتب موليه) ويسحق القاضي رزقه من حين العمل لامن وقت التولية صرح به الماوردي وهذا مشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك في التهذيب يجوز للامام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لا ثقة به أما أخذه الاجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي أن له أخذها ان كانت اجرة مثل عمله ان لم يكن رزق من بيت المال اه زى والرزق بالفتح المصدر وبالكسر اسم لما يتقعه اه ع ش (قوله قبل دخوله) ان

في غير محل ولايته ولا معزول حكمت
بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد
بحكمه حاكم ولم يعلم القاضي أنه يحكمه
ولو ادعى على متول جور في حكمه
لم يسمع ذلك الا بينة فان ادعى عليه
بشي لا يتعلق بحكمه أو على معزول
بشي فكثيرهما وتثبت تولية القاضي
بشاهدين يخبران أو باستفاضة ويسن أن يكتب
موليه كتابا بالتولية وأن يثبت القاضي
عن حال على المحل وعدوله قبل دخوله

تيسر والافين يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وأن يدخل وعليه عمامة سوداء اه شرح المنهج
وقوله وعليه عمامة سوداء فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لان سائر الالوان يمكن تغييرها
بخلاف السواد ع ش (قوله وأن يدخل يوم الاثنين) أى صيحته شرح المنهج ويؤخذ
من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك اه زى
ويجمع الاثنين على أن اثنين باثبات التوثيق لانه جمع تكسير فلا تحذف نونه للاضافة اه خض
(قوله في وسط) بفتح السين على الاشهر وعبارة بعضهم على الافصح ويجوز اسكان السين
بخلاف نحو وسط القوم فهو يسكون السين أكثر من فتحها لان ما كان متصل الاجزاء الافصح
فيه الفتح وما كان متفرقا الافصح فيه السكون (قوله ليتساوى أهله) كأن المراد بهذا
تساوى كل مع نظيره فأهل الاطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سم أى لان الساكن
بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها فأشار الى أن التساوى لمن في طرف
بالنفسه لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا اه (قوله خطته) قال في المصباح الخططة المكان المحيط
للعماراة والجمع خطط مثل سدرة وسدر وانما كسرت الخاء لانها خرجت على مصدر افعال مثل
اخطب خطبة وارتد ردة واقتري فرية ثم قال والخططة بالضم الحالة والحالة اه ع ش على مر
(قوله وأن ينظر أولا) أى نديا بعد أن ينادى في البلدة كتر ان القاضي يريد النظر
في المحبوسين يوم كذا فمن له محبوس فليحضر شرح مر (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الاول بحبسه فكيف يكلف الخصم حجة سم
ويمكن أن يحبسه ظلاما من غير حجة شرعية خصوصا في هذا الزمان (قوله كتب اليه ليحضر)
أى أوالى قاضى بلده لما أمره بالحضور وهو أولى من ذلك حل (قوله قويا فيها) أى في الوصية
بمعنى الايصاء عضده أى قواه (قوله ثم يتخذ كتابا) أى نديا وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب
فوق الاربعين منهم زيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضى الله عنهم برماوى (قوله محاضر)
المحضر بفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى للتحكيم في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنفيذه
سمى سجلا شرح المنهج وعبارة قل محاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة
بين الخصمين والسجلات جمع سجل وهو ما يكتب فيه الواقعة لكن يحفظ عند الحاكم والكتب
الحكمية هى ما فيها الواقعة أيضا لكن يكتب القاضي خطه عليها وتعطى للخصم وهى المعروفة
بالطبع وثن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فيه شئ فعلى من أراد
الكتابة فان لم ير دلم يجبر وعبارة الروض وشرحه وأجرة الكاتب ولو كان الكاتب القاضي
وثن الورق الذى يكتب فيه المحاضر والسجلات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فى بيت
المال شئ أو احتج اليه لما هو أهم فعلى من له العمل المدعى والمدعى عليه ذلك ان شاء كتابة
ما جرى فى خصوصته والا فلا يجبر على ذلك لكن يعلمه القاضي أنه اذا لم يكتب ما جرى فقد نسي
شهادة الشهود وحكم نفسه اه قال بعضهم وأجرة كاتب الصكوك أى الاوراق تكون
على عدد رؤس المستحقين وان تفاوتت حصصهم قاله الراعى قال فى المهمات وهى مسئلة
حسنة ينبغى معرفتها (قوله شرطا فيها) أى حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطا
فيها أى فى كتابة محاضر وسجلات هكذا يفهم شوبرى وقيل هو معمول المحذوف أى شرط

وأن يدخل يوم الاثنين فخميس فثبت
(ويستحب أن يجلس للقضاء) فى وسط
البلد ليتساوى أهله فى القرب منه
هذا ان اتسعت خطته والازل حيث
تيسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد
التزول فيه وأن ينظر أولا فى أهل الحبس
لانه عذاب من أقر منهم بحق فعلى به
مقتضاه ومن قال ظلمت فعلى خصمه حجة
فان كان خصمه غائبا كتب اليه
ليحضر هو أو وكيله ثم ينظر فى الاوصياء
فمن وجد عدلا قويا فيها أقره أو فاسقا
أخذ المال منه أو عدلا ضعيفا عضده
بمعنى ثم يتخذ كتابا للحاجة اليه عدلا
ذكر احتراعا وفاقا بكتابة محاضر وسجلات
شرطا فيها فقيمها عصفيا وافر العقل جيد
الخط نديا

الشتاء في ركبت لانتقال الحال فيجلس
في كل فصل من الصيف والشتاء
وغيرهما بما يناسبه ويكرهه
للقاضى أن يتخذ حاجبا كما قال
(الحاجب له) أى للقاضى (دونه) أى
الخصوم أى حيث لازمة وقت الحكم
لخبر من ولى من أمور الناس شيئا
فاحتجب بحجبه الله يوم القيامة رواء
أبوداود والحاكم بإسناد صحيح فان
لم يجلس الحكم بأن كان في وقت خلواته
أو كان ثم زجة لم يكره نصبه والبواب
وهو من يقعد بالبواب للأحرار ويدخل
على القاضى للاستئذان كالحاجب فيما
ذكر قال الماوردى أئمان وظيفته
ترتيب الخصوم والإعلام بمنازل الناس
أى وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس
بانتخاذه وصرح القاضى أبو الطيب
وغيره باستحبابه * (تنبيه) * من
الآداب أن يجلس على مرتفع كدكة
ليسهل عليه النظر إلى الناس وعليهم
المطالبة وأن يتميز عن غيره بفراش
ووسادة وإن كان مشهورا بالزهد
والتواضع ليعرفه الناس وليكون
أهيب للخصوم وأرفع به فلا يئمل وأن
يستقبل القطة لأنها أشرف الممالك
كما رواء الحاكم وصححه وأن لا يتكبر
بغير عذر وأن يدعو عقب جلوسه
بالتوفيق والتسديد والأولى ماروفة
أثم سلة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا خرج من بيته قال بسم الله توكلت
على الله اللهم أنى أعوذ بك عن أن أضل
أو أضل أو أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم
أو أجهل أو يجهل على قال فى الأذكار
حديث حسن رواء أبوداود قال ابن

ذلك شرطاً (قوله وأن يتخذ مترجماً) لأن في تبليغهما القاضي كلام الخصمين شهادة فلذلك شرط تعددهما بخلاف ابلاغهما كلام القاضي للخصم لا يشترط فيه التعدد والحاصل أن المترجم إن كان يترجم كلام الخصوم للقاضي اشترط التعدد وإن كان يترجم كلام القاضي للخصوم لا يشترط فيه التعدد وأما المسمع فلا يشترط فيه التعدد مطلقاً قال زى واستشكل اتخاذ المترجم بأن اللغات لا تنحصر ويعد حفظ شخص لكلها ويعد أن يتخذ القاضي في كل لغة مترجماً للمشقة فالأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في علمه مع أن فيه عسر أيضاً ٥١ (قوله وأن يتخذ قاض أصم) أي صمماً لا يسمع سمعه شرح مراً والأفلاصم لا يصح كونه قاضياً كما مر ٥٢ (قوله مسمعين) وقد يغني عنهما المترجمان قال ميم ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجمين بل إن حصل الغرضان بآتين بأن عرفا لغات القاضي والخصوم كفاً في الغرضين والأفلا بد لكل غرض من يقوم به (قوله درة) بكسر الدال المهملة وفتح الراء المشددة وهي سوط متخذ من جلود وأما الكرباج المعروف الآن فالضرب به حرام وأول من اتخذها الإمام عمر رضي الله عنه قال الشعبي ودرة عمر كانت أهيب من سيف الخراج ٥٣ وقال كانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ضرب بها أحد على ذنب وعاد إليه بعدها ٥٤ قل وفي المصباح الدرّة السوط والجمع درر كسدرة وسدر (قوله وسجنا) وأجرة السجن على المسجون لأنها أجرة المكان الذي شغله وأجرة السجن على صاحب الحق إذا لم يتها بصرف ذلك من بيت المال ٥٥ سل وقوله على المسجون أي ولو سجن بغير حق لأنها أجرة المحل الذي شغله ٥٦ حل ونقله الشيخ خضر عن تقرير شيخه الزبائدي وفيه نظر لأنه قهور ومحسوس ظلماً وكان ينبغي أن تكون على الحابس ٥٧ (قوله ويكره للقاضي أن يتخذ حاجباً) أي حيث لم يعلم القاضي من الحاجب أنه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وإنما يمكن عظماءهم أو من يدفع له رشوة للتمكين والإفصاح ٥٨ ع ش على م ر (قوله دونهم) أي عنهم أي يحول بينهم وبين القاضي (قوله وعليهم) أي وسهل عليهم المطالبة لحقوقهم وفي نسخة بدل المطالبة المخاطبة (قوله ووسادة) ليكون أهيب وإن كان من أهل الزهد والتواضع للحاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جالوسه على غيره هذه الهيئة شرح م ر (قوله أفضل أو أفضل) ببناء الأول للمعلوم والثاني للجهول وكذا ما بعده وهي ألفاظ متقاربة وقوله أذل بالزاي لا بالذال وقوله أراجهل أي أسفه وأجترى على الناس أو تفعل بي ذلك وقال بعضهم قوله أراجهل أي أفعل فعل الجهلة أو يجهل على أي يفعل الناس بي أفعال الجهالة من إيصال الضرر إلى (قوله ويريد فيه) أي الحديث المتقدم (قوله وأن يشاور الفقهاء) الأمانة ولو أدون منه وفي الخصائص وشرحها للمناوي واختص صلى الله عليه وسلم بوجوب المشاورة عليه لذوى الأحلام العقلاء في الأمر عند الجمهور لقوله تعالى وشاورهم في الأمر أي الذي ليس فيه وحى مما يصح أن يشاور فيه ليصير سنة وتطابق قلوبهم ووجوب المشاورة هو ما صححه الرافعي والتووي وقبل أنما غير واجبة لما نقله الحافظ البيهقي في كتاب المعرفة وصرف الشافعي الأمر إلى الندب وعبارته في الأم بعد ذكره الآية وقال الحسن إن كان النبي عليه الصلاة والسلام غنياً عن ذلك ولكنه أراد أن يستن بذلك الحكم بعده إذا نزل بالحكم أمر يحتمل وجوهاً

الفاصل وسعت أن الشهي كان يقوله اذا خرج الى مجلس القضاء ويزيد فيه أو أعسدى أو يعتدى على الله ثم أعنى بالعلم وزيتى بالعلم وأ كرمى بالتقوى حتى لا أنطق الابالحق ولا أقضى الابالعدل وأن يأتى المجلس راكبا ويستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان ويتدب أن يسلم على الناس عينا وشمالا وأن يشاور القهاء

عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الأدلة في حكم قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن أراد أن تصير سنة الحكم أمّا الحكم المعلوم نص أو إجماع أو قياس جلي فلا والمراد بالفتاه كما قاله جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم (٢٣٦) في الافتاء فيدخل الأعي والعبد والمرأة ويخرج الفاسق والجاهل

أو يشكل ينبغي له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور جاهلا لأنه لا معنى لمشاورة ولا عالم غير أمين ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والحق عليه وعص أي هزيمة رضي الله تعالى عنه ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس لما نزلت هذه الآية وشاورهم في الأمر قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ورسوله غنيان عنها ولكن جعلها الله رجة في أمتي فمن شاورهم لم يعدم رشدا ومن ترك المشورة منهم لم يعدم عناء وقد قيل الاستشارة حصن من الندامة اه (قوله عند اختلاف وجوه النظر) أي طسرقه وقوله وتعارض عطف سبب (قوله مستغنيا عنها) أي عن المشاورة (قوله أو قياس جلي) أي فلا يشاورهم فيه كقياس الضرب على التأنيف فالفاوق بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب أيضا بالقول والتأنيف أيضا بالقول مشلا مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا ينقيها فلو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه اه (قوله صونا له عن ارتفاع الأصوات) ولأنه قد يحتاج إلى إحصاء المجانين والصغار والخبيثين والكفار شرح م ر وما يقع في بلاد كثير من الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده من يشرب الدخان وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب إنكاره وإخراجه على كل قادر ويحرم على الملتزم إذا علم بذلك اه رجاني (قوله ولوا تفتت قضية) محترزة قوله أن يتخذ أي يعتد به وبهية لذلك (قوله وجوب على الصحيح) مقابله التذب (قوله كما ستعرفه) أي ما ذكر من السبعة (قوله والجلوس بين يديه) وكون الجلوس على الركب أولى م ر (قوله ولا يرتفع الموكل على الوكيل) يعني أن الشخص إذا وكل في خصومة وحضر مع الوكيل والخصم فلا يرفع الموكل على الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به بدليل تحليفه إذا آل الأمر إلى التحليف وبعبارة شرح م ر ومثلها وكلاهما في الخصومة وما جرت به العادة كثيرا من التوكيل للخص من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل قبيح اه (قوله به) أي بالموكل في الدعوى (قوله الزيلي) بالزاي أو بالدال المهملة وهو الصواب أي مع كسر الباء نسبة إلى زيل قرية بالرملة أو بدال مهملة مفتوحة فتحية ساكنة فوحدة مضومة نسبة إلى ديل مدينة قريبة من السند ذكره السيوطي في اللب وقال في القاموس ديل كأمير موضع بالسند ولم يذكر في اللب ولا في القاموس الزيلي بالزاي المجع أصلا وان كان مشهورا ولا ذكرا أن زيل اسم بلد أو مكان ينسب إليه فعلم أنه لا خلاف في إهمال الدال وانما الخلاف في النسبة إلى ديل أو ديل بتقديم الموحدة على المثناة الساكنة التحتية (قوله وهو) أي عدم ارتفاع الموكل عن الوكيل والخصم (قوله جواز) هذا جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب فالمراد به هنا الوجوب كما في شرح م ر (قوله قال خرج علي) أي وكان إذا ذاك أمير المؤمنين وكان شريح من تحت يده فقال شريح ما تقول يا نصراني أي بعد تقدم دعوى من سيدنا علي بأن الدرع له ليظهر قول شريح ما تقول يا نصراني وكان شريح من كبار التابعين وكان من أعلم الناس بالقضاء وكان أحد السادات الطلس وهم عبد الله بن الزبير وقيس بن سعد بن عباد والخنس الذي يضرب بجملة المثل والرابع شريح هذا والاطلس الذي لا شعر في وجهه (قوله يني وينك) أي يفصل

(ولا يقعد للقضاء في المسجد) أي يكره له اتخاذ مجلسا للحكم صونا له عن ارتفاع الأصوات واللغة الواقعين بمجلس القضاء عادة ولوا تفتت قضية أو قضايا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بفصلها وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضاء في المسجد وكذا إذا احتاج للجلوس فيه لعذر من مطر ونحوه فإن جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالخاصة والمشاغرة ويحويهما بل يقعدون خارجه وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وإقامة الحد وفيه أشد كراهة كإناص عليه ثم شرع في التسوية بين الخصمين فقال (ويسوي) أي القاضي (بين الخصمين) وجوب على الصحيح (في ثلاثة) بل سبعة (أشياء) كما ستعرفه الأول (في المجلس) فيسوي بينهم فيه بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والأخر عن يساره والجلوس بين يديه أولى ولا يرتفع الموكل عن الوكيل والخصم لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تحليفه إذا وجبت بين حكاة ابن الرفعة عن الزيلي وأقره قال الأذري وغيره وهو حسن والبالوى به عامة وقد رأى من يوكل فرارا من التسوية بينه وبين خصمه والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس كان يجلس المسلم أقرب إليه من الذي لما دوى البيهقي عن الشعبي قال خرج علي رضي الله تعالى عنه إلى السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا فعرها على فقال هذه درعي يني وينك قاضي المسلمين

فأتيا إلى القاضي شريح فلما رأى القاضي عليا قام من مجلسه وأجلسه فقال له علي لو كان خصمي مسلما لجلست بيني معه بين يديك ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس أقض بيني وبينه فقال شريح ما تقول يا نصراني فقال الدرع درعي فقال شريح لعل هل من بينة

فقال على صدق شريح فقال النصراني

أنا أشهد أن هذه أحكام

الانبياء ثم أسلم النصراني فأعطاه على

الدرع ووجهه على فرس عتيق قال

الشعبي فقد رأيت به يقاتل المشركين

عليه ولأن الاسلام يعلم ولا يعلم عليه

ويشبه كما قال في الروضة وأصلها أن

يجري ذلك في سائر وجوه الاكرام حتى

في التقديم في الدعوى كما يجنبه بعضهم

وهو ظاهر اذا قلت خصوم المسلمين

والا فلظاهر خلافه لكثرة ضرر

المسلمين قال الاستوى ولو كان أحدهما

ذميا والاخر مرتد فنتجه تخريجه

على التكافؤ في القصاص والصحيح

أن المرتد يقتل بالذي دون عكسه

وتجب البلقيني من هذا التخريج

فإن التكافؤ في القصاص ليس مما نحن

فيه بسبيل ولو اعتبرناه رفع الحر على

العبد والوالد على الولد (و) الثاني

في استماع (اللفظ) منهما التلاي سكسر

قلب أحدهما (و) الثالث في (اللفظ)

بالظاء المشابه وهو النظر بمؤخر العين

كما قال في الصحاح والمعنى فيه ما تقدم

والرابع في دخولهما عليه فلا يدخل

أحدهما قبل الآخر والخامس

في القيام لهما فلا يخص أحدهما

بقيام أن علم أنه في خصومة فإن لم يعلم

الا بعد قيامه فاما أن يعتذر لخصمه

منه واما أن يقوم له كقيامه للآخر وهو

الاولى واختار ابن أبي الدم كراهة القيام

لهما جميعا في آداب القضاء أي اذا

كان أحدهما عن قيام له دون الآخر لانه

ربما يتوهم أن القيام ليس له والسادس

في جواب سلامهما أن سلاما فلا يرد

على أحدهما ويترك الآخر فان سلم

عليه أحدهما انتظر الآخر

بني وبينك الخ (قوله صدق شريح) أي بهذا وإن كان غير مناسب في الجواب لاجل أن يسمعه
خصمه الذي هو النصراني فيعرف أن قضية المسلمين على الحق (قوله فأعطاه على الدرع)
لعل المعنى تركه مع قدرته على أخذه بالبنية والافعل لم يتزعه منه ولا أثبت له أي
لا بالبنية ولا بالعين أي المردودة اه مد (قوله عتيق) أي جيد وهو ما أبواه عن بيان شيخنا
(قوله ولأن الاسلام) عطف على لما روى البيهقي (قوله ذلك) أي الرفع الصادق بالرفع المعنوي
(قوله لكثرة ضرر المسلمين) أي لكثرة الضرر الحاصل للذمتين بتقديم المسلمين وهو من اضافة
المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي الكفار ولو قال لكثرة ضرر الآخر لكان أولى وعبارة
الروى لكثرة ضرر الآخر واذا ازدحم مدعون قدم وجوبه من علم سبقه فان لم يعلم سبق
بأن جهل أو جأوا معا قدم بقرعة والتقديم فيهما بدعوى واحدة لئلا يطول الزمن فيتضرر
الباقون ولكن يسبق تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة ان قلوا والازدحام على المفتي
والمدرس كالازدحام على القاضي ان كان العلم فرضا والافانخيرة الى المفتي والمدرس وينبغي
أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوق كذا نقل عن شيخنا زى أقول وهو
ظاهر ان لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لاضرار المشتري والافينبغي أن الخيرة له لأن البيع
من أصله ليس واجبا بل له أن يمنع من بيع بعض المشتري وبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم
الاسبق ثم القرعة من المزدحمين على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
بالريف التي أباح أهلها الطحن بها لمن أرادوه وهذا في غير المالكين لهما ما هم فيقتدمون على غيرهم
لأن غاية أن غيرهم مستعير منهم فلا يقدم عليهم أما المالكون اذا اجتمعوا وتنازعوا فحين يقدم
فينبغي أن يقرع بينهم ع ش على م ر (قوله فيتجه تخريجه) أي تفرعه وهذا ضعيف والمعتمد
أن الذي يرفع على المرتد (قوله والصحيح الخ) أي يرفع الذي على المرتد هذا اذا تداخلا
ومنازعة البلقيني تقيد أنه لا جامع بين المكافأة في القصاص ووجوه الاكرام في الدعوى بدليل
أنه لا يرفع الوالد على الولد ولا الحر على العبد مع عدم المكافأة بينهما مد (قوله ليس مما الخ)
لعل الاولى ليس مما له مناسبة بطريق من الطرق شيخنا (قوله وهو النظر بمؤخر العين) ليس
قيدا (قوله في القيام) أي لخصمه حتى لو كان أحدهما يستحق القيام فقط فيترك القيام له
محافظة على التسوية زى (قوله فاما أن يعتذر) بأنه لم يعلم أنه جاء في خصومة أو يقول
قصدت القيام لكان أمم كن قل (قوله منه) أي من القيام أي من تركه له (قوله)
واما أن يقوم له) ظاهره وان لم يكن أهلا للقيام لضرورة التسوية م ر (قوله ليس له) أي
مع خصمه بل لخصمه فقط لكونه هو الذي يقام له (قوله في جواب سلامهما) ولو قرب
أحدهما من القاضي وبعد الآخر عنه وطلب الاول مجي الآخر له وعكس الثاني فالذي
يتجه الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف
الى الخسيس تحقيره بخلاف عكسه فليتعين قلت مجموع لأن قصد التسوية يبين النظر لذلك
نم لوقيل الاولى ذلك لم يعد كذا في التحفة ويتجه الرجوع للقاضي أيضا فيا لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع امتناعه منها شورى (قوله فلا يرد
على أحدهما) أي فلا يقصد الرد على أحدهما (قوله فان سلم عليه أحدهما انتظر الآخر)

استشكل بأن القياس عدم انتظامه على أن السلام سنة كفاية لفصوله من أحدهما
كأنه منهما وجوابه أنه وإن كان سنة كفاية لكن الأفضل تعدده ودفع الاحتمال أن يرى
الآتي به لنفسه منية على الآخر (قوله أو قال له سلم) فيه أن هذا ينافي ما في شرح مـ من
أن شرط رد السلام اتصاله به كاتصال الإيجاب بالقبول الآن يقال اغتفر هذا هنا التسوية
بينهما قال عـ ش عليه وبقى ما لو علم عدم السلام بالتره هل يجب عليه أن يقول له سلم لأجيب كما لا
فيه نظراً والأقرب الأول (قوله في طلاقة الوجه) أي أو عبوسه مـ (قوله تنبيه) لو قدم
هذا التنبيه وأخره عن المتن الآتي لكان أولى لأنه من قبيل الهدية ومعناه أنه يسئ ترك
البيع والشراء بنفسه أو بوكيله المعروف فإن اشترى بلا محاباة كان الشراء مكرهاً وإن كان
بمحاباة فاحسب به يحرم قبوله لأنه هدية وهي محترمة (قوله رشوة) أي أن كان لأجل الحكم
بالباطل أو ترك الحكم بالحق وقوله أو هدية أي أن كان لأجل الأكرام (قوله وهي) أي
الاحدى المذكورة (قوله ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) شروع في بعض الآداب
المطلوبة من القاضي على سبيل الوجوب وهو عدم قبول الهدية ولا يتحقق ما فيه من الأجل
لأن ظاهره تحريم قبول الهدية مطلقاً لكنه فصله بقوله فإن أهدي الخ وعبارة شرح المنهج
وحرم قبوله هدية من لأعادة له قبل ولايته أو له عادة وزاد عليها قدراً أو صفة بقدرته فيهما
في محلها أي ولايته وقبوله ولو في غير محلها هدية من له خصومة عنده وإن اعتادها قبل ولايته
٥١ والحاصل أنه إن كان للمهدي خصومة في الحال أو غلب على الظن وقوعها على قرب امتنع
قبول الهدية مطلقاً سواء كان المهدي من أهل عمله أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وإن كان ليس
للمهدي خصومة ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها أيضاً سواء كان من أهل عمله أم لا
وإن كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدراً أو جنساً أو صفة حرم قبولها أيضاً على تفصيل في هذه
بأني في الشرح وإن كان له عادة ولم يزد لا جنساً ولا قدراً ولا صفة جاز قبولها ولا فرق في هذا
التفصيل بين الأجانب وبعض القضاة على المعتمد وما في الشرح من الاستثناء ضعيف
قال في الخصائص وشرحها واخص صلى الله عليه وسلم بأباحتها قبول الهدية مطلقاً ولو من أهل
الكتاب لأنه معصوم فهي حلال له وروى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية
ويشبع عليها بخلاف غيره من الحكام وولادة الأمور فانه رشوة فتحرم عليهم خوفاً من الزيف عن
الشرع والميل مع الهوى لخبر الشيخين وغيرهما عن أبي حميد الساعدي مرفوعاً ما بال عامل
تستعمله فياً تينا فيقول هذا من عملي وهذا أهدي إلى آذلة في بيت أبيه أو أمه فنظر هل
يهدى له أم لا فوالذي نفس محمد بيده لا يتل أحدكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه
إن كان بعير إرجاء به له رغاء وإن كانت بقرة جاء به لها خوار وإن كانت شاة جاء به لها عرقة فدل على
أي حكم الله الذي أرسلت به في هذا اليكم * (تمة) * يندب قبول الهدية لغير الحاكم حيث
لا شبهة قوية فيها وحيث لم يظن المهدي إليه أن المهدي أهدها حياءً أو في مقابل والالم يحز القبول
مطلقاً في الأول والأول إذا اتباه بقدر ما في ظنه بالقرائن في الثاني ويتبع للمهدي إليه التصرف
في الهدية عقب وصولها بما هديت لأجله أظهار الكون الهدية في حيز القبول وإنما وقعت
الموقع ووصلت وقت الحاجة إليها وإشارة إلى تواصل المحبة بينه وبين المهدي إليه حتى

أو قال له سلم ليحسب ما معاً إذا سلم قال
الشيخان وقد توقف في هذا إذا طال
الفصل وكانهم احتجوا بهذا الفصل الثلاث
يطل معنى التسوية والسابع في طلاقة
الوجه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص
أحدهما بشئ منها وإن اختلفت به فضيلة
أو غيرها * (تنبيه) * يندب أن لا يشتري
ولا يبيع بنفسه ولا يشتغل قلبه عما هو
بمسدده ولأنه قد يجلب فيميل قلبه إلى
من يجالسه إذا وقع بينه وبين غيره
حكومة والمحاباة فيم رشوة أو هدية
وهي محترمة وأن لا يكون له وكيل معروف
كأن لا يجلب أيضاً فإن فعل ذلك كره
والمعاملة في مجلس حكمه أشد كراهة
(ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية)

بهاش نسخة المؤلف قوله قال في
الخصائص الخ ليس من التجريد اه

ان ما اهداه اليه من مزية على غيره مما هو عنده وان كان أعلى واعلى ولا ينحصر ذلك في التالف
 ونحوه فالأولى فعل ذلك مع من يعتقد صلاحه أو علمه أو يقصد جبر خاطره أو دفع شره أو نفوذ
 شفاعته عنده في مهمات الناس واشباه ذلك ولا يشترط في ذلك صيغة بل يكفي البعث والاخذ اه
 وأما غيره من الحكم فيحرم عليه قبول الهدية ممن له خصومة وكذا ممن لا خصومة له ان لم يعهد
 منه وإذا قبلها لا يملكها عند الشافعي رضي الله عنه وذلك لما رواه أحمد والبيهقي عن أبي جريد
 الساعدي والطبراني عن أبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله عن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وآله
 الا امره ان يخلو بضم الغين واللام أصله الخيانة لكونه شاع في الغلول في الغنيمة والمراد انه
 اذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئاً قبله فهو خيانة منه للمسلمين فلا يختص به دونهم وروى
 أبو يعلى عن هدايا العمال حرام كلها قال ابن بطال فيه أن هدايا العمال تجعل في بيت المال
 وأن العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام واستنبط منه في المذهب وهدية من كان ماله حراما
 أو عرف بالظلم وأخرج أبو نعيم وغيره أن عمر بن عبد العزيز استهى تقاحا ولم يكن معه
 ما يشتري به فركب قنقا غلمان الديربا طبق تقاح قنناول واحدة فشمها ثم ردها فقبيل له
 ألم يكن المصطفى صلى الله عليه وسلم وخليفته يقبلون الهدية فقال انما لا وأنتك هدية وهي
 لعمال بعدهم رشوة اه وسائر العمال مثله في نفقوا الهدية كشايخ البلدان لكونه أغلظ
 مروجش والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي
 ممن حضر ضيافة الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثله سائر العمال ومنه
 ما جرت العادة به من احضار طعام لشاذا البلد أو نحوه من الملتزم أو الكاتب ع ش على م ملخصا
 (قوله من له خصومة) أو من غلب على ظنه انه سيخاصم ولو بعضه فيما ينظر لئلا يتبع من
 الحكم عليه م ر خلافا للادري لانه استثنى هدية ابعاضه اذا لا يتخذ حكمه لهم ونقله عنه زى
 وأقره وحاصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي أمانا يكونان في محل الولاية أو خارجها
 أو القاضي داخلها والمهدي خارجا وبالعكس فهذه اربع صور وعلى كل أمان يزيد على عادته
 ان كان له عادة أو لا وعلى كل أمان يكون له خصومة أو لا فهذه ست عشرة صورة وكلها حرام
 الا اذا كان في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدى ولم يكن له خصومة فيها ما فقد صرح سم
 بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم قتره شيخنا العزيز (قوله سواء كان من أهل عمله ام لا)
 أشار بذلك الى أن قول المصنف من أهل عمله ليس قيذا كافي هذه الحالة (قوله ثم أهدي اليه)
 أي سواء كان من أهل عمله أو لا ولكن يقيد الثاني بما اذا أهدي للقاضي في محل ولايته والابان
 ذهب القاضي اليه وليس من أهل عمله فأهدى له جاز قبولها وهذا أي قوله ثم أهدي اليه لا حاجة
 له لانه فرض الكلام (قوله حرم عليه قبولها) جواب ان ومحل الحرمة اذا كان في محل ولايته
 كما في شرح المنهج وان كان ظاهرا كلامه الاطلاق وقوله فلخير هدايا الخ فيه انه يمكن ان يبدل
 الحديث على الامر من أي من لا عادة له وله عادة وزاد عليها (قوله سمحت) بضم السين واسكان
 الثاني تحقيف وهو كل مال حرام لا يحل كسبه ولا اكله اه مباح وسمي سمحا لانه سمحت
 أي يذهب البركة (قوله السلطان) المراد به ما يشمل نوابه كالقاضي قال م ر في شرحه
 وإنما أحلت الهدايا له صلى الله عليه وسلم لعصمته وفي خبر أنها أحلت لمعاذ فان صح فهو

وان قلت كان أهدي اليه من له خصومة
 في الحال عنده سواء أكان ممن يهدي
 اليه قبل الولاية أم لا سواء أكان (من
 أهل عمله) أم لا أو لم يكن له خصومة
 لكونه لم يهد له قبل ولايته القضاء
 ثم أهدي اليه بعد القضاء هدية حرم
 عليه قبولها أمانا في الأولى فلخير هدايا
 العمال سمحت وروى هدايا السلطان

سمحت

ولأنها تدعو إلى الميل إليه وينكسر بها (٣٤٠) قلب خصمه وأما في الثانية فلأن سبها العمل ظاهر ولا يلزمها

من خصوصياته أيضا (قوله اليه) أي إلى المهدى (قوله فان تعذر) أي الرد
(قوله وقضية كلامهم أنه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وإنما أفرد ذلك
بالذكر لخلاف فيه والافلاوي في سبها بنفسه للقاضي حرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف
بخلاف الذي في الشرح (قوله يستثنى) في ممر الأوجه عدم الاستثناء لأنه ربما امتنع
بسبب الهدية من الحكم عليهم (قوله هدية أبعاضه) مصدر مضاف لقاعله والمفعول محذوف
أي للقاضي كآبائه وابنه (قوله وكان يهدى اليه) أي ولو مرة (قوله والاولى إذا قبلها ان
يردها) الاولى أن يقول والاولى أن يردّها أو يثبت عليها إذا قبلها لأن القبول قبيح في الثانية فقط
لأن الرد لا يجره إذا ردّها لا يكون قابلا لها (قوله لكن قال الروائي الخ) قول ثان وكلام الذخائر
ثالث وما قبلها ما أول فهو ثلاث أقوال المعتقد كلام الذخائر (قوله عن المذهب) كذا في خطه
وصوابه كما في شرح الروض عن المذهب لأن الروائي أقدم من الشيخ أبي اسحق صاحب
المذهب وحاصل ما أشار اليه أن المهدى أن زاد على العادة بعد المنصب ففيه احتمالات ثلاث
الاول تحريم الجميع مطلقا سواء كانت الزيادة من الجنس أولا والثاني أن كانت الزيادة
من الجنس جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين أن تتميز الزيادة جنسا أو قدرا فتحرم وحدها
أولا تتميز فيحرم الجميع وهو المعتقد فان كانت الزيادة بسبب تغيير جنس الهدية بأن كانت عادته
أن يهدى بالقطن فهداه بعد المنصب بالحرير فهل يحرم الجميع أو مقابل ما زاد على قيمة القطن
من الحرير احتمالان رجع الاسنوي منهما الأول وقيد بما إذا كان للزيادة وقع والافلاوي يحرم
(قوله في المؤلف) أي في الهدية وقوله وفي الذخائر ذلك كلام الروائي (قوله أي بجنس)
ومثال تتميز الزيادة بالجنس أن يهدى له أردب قمح وأرب أرز من كان يهدى له أردب قمح فقط
ومثال تتميزها بالقدرة أن يهدى اليه أردب قمح من كان يهدى له أردب فقط قال قتل وحاصله أنه
ان كانت الهدية بقدر ما كان يهدى اليه قبل القضاء جنسا وقدر وصفة جاز قبولها والافلاوي يحرم
(قوله أو قدر) بأن كانت متميزة بصفة بأن كانت عادته أردب قمح رديشا فهدى له أعلى (قوله
في المعنى) أي لا في الجنس وهذا هو الاول في كلام الذخائر وإنما أعاده لاجل الخلاف (قوله
كالهدية) ففصل بين من عادته ذلك قبل القضاء ومن لا (قوله والعارية ان كانت مما يقابل
بأجرة) كسكنى دار وركوب دابة (قوله الرشوة) بتثليث الراء م (قوله ليحكم بغير الملقى)
أفهم أنه لو رشي ليحكم بالحق جاز الدفع وان كان يحرم على القاضي الأخذ على الحكم مطلقا أي
سواء أعطى من بيت المال أم لا وفي حاشية ابن القيم على البيضاوي ما حاصله هل يجوز للقاضي
أخذ الأجرة على القضاء أم لا ذهب الجمهور من أهل العلم من العصاة وغيرهم إلى جواز أخذ
القاضي الأجرة على الحكم لأنه شغل الحكم عن القيام بمصالحه وكرهه طائفة كراهة تنزيه منهم
مسروق ورخص فيه الشافعي وأكثر أهل العلم وقال صاحب الهداية من الحنفية وإذا كان
القاضي فقيرا فالأفضل بل الواجب أخذ كفايته وإذا كان غنيا فالأفضل الامتناع عن أخذ
الرزق من بيت المال بقايب بيت المال وقيل الأخذ هو الأصح صيانة للقضاء عن الهوان ونظرا
لمن يأتي بعده من المحتاجين وبأخذ بقيمة الكفاية له ولعالمه وعن الإمام أحمد لا يعجبني وان كان
يقدر عمله مثل ولي التيمم وانفق أهل العلم على أن القاضي إذا قضى مجورا وبخلاف ما عليه

في صورتين لو قبلها ويردها على مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال وقضية كلامهم أنه لو أرسلها اليه في محل ولايته ولم يدخل بها حرمته وهو كذلك وان ذكر فيها الماوردي وجهين * (تنبه) * يستثنى من ذلك هدية أبعاضه كما قاله الأذري إذا لينة لحكمه لهم ولو أهدى اليه من لا خصومة له وكان يهدى اليه قبل ولايته جاز له قبولها ان كانت الهدية بقدر العادة السابقة والاولى إذا قبلها أن يردّها أو يثبت عليها لأن ذلك أبعد عن التهمة أما إذا زادت على العادة فكأولم يعد منه ذلك كذا في أصل الروضة وقضيته تحريم الجميع لكن قال الروائي نقلنا عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها لدخولها في المؤلف والافلاوي في الذخائر ينبغي أن يقال ان لم تتميز الزيادة أي بجنس أو قدر حرم قبول الجميع والافلاوي زيادة فقط وهذا هو الظاهر فان زادت في المعنى كأن أهدى من عادته قطن حريرا هل يطل في الجميع أو يصح منه بقدر المعتاد فيه نظرا مستظها الاسنوي الاول وهو ظاهر ان كان للزيادة وقع والافلاوي يحرم بهما والضيافة والهبة كالهدية والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة فحكمها كالهدية والافلاوي كما يحتمل بعضهم ويحتمل بعضهم أيضا أن الصدقة كالهدية وأن الزكاة كذلك ان لم يتعين الدفع اليه وما يحتمله ظاهر وقول الرشوة حرام وهي ما يسد للقاضي ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم بالحق وذلك لخبر لعن الله الراشي والمرشئ في الحكم * (قروع) * ليس للقاضي حضور ولية أحد الخصمين حالة الخصومة ولا حضوره وليته ما ولو في غير محل ولايته تلحق الميل

وله تخصيص اجابة من اعتماد تخصيصه قبل الولاية ويندب له اجابة غير الخصمين ان عجم المولى النداء لها ولم يقطع كثره الولاة عن الحكم والا
فترك الجميع ولا يضيف أحد الخصمين دون الآخر ولا يلتحق فيما ذكر الملقى والواعظ ومعلوم القرآن والعلم اذ ليس لهم أهلية الا لزام والقاضي
أن يشفع لاحد الخصمين ويرى عنه ما عليه لانه يتفهم ما وان يعيد المرضي ويشهد الخنا تزويج القادمين ولو كانوا متخاصمين لان ذلك قربة
(ويجيب القاضي القضاء) أى يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وأهمل مواضع كما استعرفها وضابط المواضع التي يكره للقاضي القضاء فيها
كل حال يتغير فيها خلقه وكال عقله الموضع الاول (عند الغضب) خبر الخصمين لا يحكم أحدين اثنين وهو غضبان وظاهر هذا أنه لا فرق بين
المجتهد وغيره ولا بين أن يكون لله تعالى أو لا وهو كذلك لان المقصود تشويش الفكر (٣٤١) وهو لا يختلف بذلك نعم تنفي الكراهة اذا

دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد
يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة
(و) الثاني عند (الجوع) (و) الثالث عند
(العطش) (و) المرقطين وكذا عند السبع
المقرط وأهمله المصنف (و) الرابع عند
(شدة الشهوة) أى التوقان الى السكاح
(و) الخامس عند (الحزن) (و) المقرط في
مصيبة أو غيرها (و) السادس عند
(الفرح المفرط) ولو قال المقرط
لكان أولى لانه قيد في الحزن أيضا
كأمر (و) السابع عند (المرض) المولم
كأقيدته في الروضة (و) الثامن عند
(مدافعة) أحد (الاخين) أى البول
والغائط ولود كرا حيد كأقيدته في
كلامه لكان أولى لافادة الاكتفاء به
وكراهته عند مدافعة ما بالاولى وكذا
يكره عند مدافعة الریح كما ذكره
الدميري وأهمله المصنف (و) التاسع
عند (التعاس) أى غلبته كأقيدته في
الريضة (و) العاشر عند (شدة الحر
(و) شدة البرد) وأهمل المصنف عنه
الخوف المزعج وعند الملال وقد حرم
بهما في الروضة وانما كره القضاء في هذه
الاحوال لتغير العقل والخلق فيها
فأولئك وقضى فيهما فتنأوه كاجرم
به في الروضة لقصة زبير المشهورة
ولا ينقد حكم القاضي لنفسه لانه
من خصائصه صلى الله عليه وسلم ولا
يحكم لرقيقه ولا لشريكه في المال
المشترك بينهما للتممة ويحكم للتأذى

أهل العلم حكمه مردود فان كان على وجه الاجتهاد وخطأ فالأثم ساقط والضمان لازم فان
كان الحكم في قتل قالدية في بيت المال عند أبي حنيفة وأحمد وعلى عاقلته عند الشافعي وأبي
يوسف ومحمد اذ قطلاني لمخصا (قوله تخصيص اجابة من اعتماد الخ) أى ويفصل فيها كما يفصل
في الهدية فان لم تميز الضيافة بشئ على العادة السابقة حل ذلك والاحرم (قوله ولا يلتحق فيما
ذكر الخ) العبارة فيها حذف أى لا يلتحق بالقاضي فيما ذكر الملقى الخ (قوله ومعلى القرآن) كذا
في بعض النسخ وهو تحريف وفي بعضها ومعلوم القرآن وهي ظاهرة (قوله أن يشفع لاحد
الخصمين) أى عند خصمه بالصبر مدة مثلا فالمراد بالاحد المتدعى عليه بأن يقول للمدعى سامحه
من بعض الحق أو كله لوجه الله مثلا وقوله ويرى أى يدفع عنه ما عليه سواء كان موزونا أو مكيدا
(قوله لانه يتفهم ما) أى الخصم وهو ظاهر في الثانية دون الاولى فالتفهم فيها للمدعى عليه فقط
ويجيب بأن في الاولى ينتفع بالثواب (قوله ولا بين أن يكون لله تعالى أو لا) رد على البلقيني
حيث قال ان كان الغضب لله لا كراهة (٢) وفي الخصائص ولا يكره له الفتوى والقضاء في حال
الغضب لانه لا يخاف عليه من الغضب ما يخاف على غيره لان غضبه لله لا لحظ نفسه ذكره النووي
في شرح مسلم وقضية جواز الحكم له في حال الغضب وتعليله بأنه معصوم أنه يجوز له أن يشهد
وتقبل ويحكم على عدوه لعموم عصمته ولو قال لفلان على فلان كذا جاز لاسماعه أن يشهد بذلك
على فلان وان لم يسمع الاقرار منه لعصمة المصطفى صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح الرواية في
روضة الحكم وتبعوه وكان له قتل من اتهمه بالزنا من غير بينة ولا يجوز ذلك لغيره ذكره ابن
دحية (قوله لان المقصود) الاولى لان السبب وقوله ومدافعة الاخين لو قال ومدافعة
الحديث لكان أخصر (قوله كأقيدته) أى بهذا القيد والمذكور (قوله وعند الملال) أى
السامة والتعب (قوله لقصة زبير) وفي بعض النسخ الزبير أى حيث قال خصمه النبي صلى
الله عليه وسلم أن كان ابن عمك أى أمرت بسقي أرضه أو لا لكونه ابن عمك فغير منه النبي
صلى الله عليه وسلم فان بالفتح عله لمحذوف (قوله لانه من خصائصه) عبارة الخصائص وشرحتها
ويقضى لنفسه ولولده بضم الواو وسكون اللام أى فروعه وينقد حكمه بذلك لان المدح في حق
الامة للرزية وهي منتفية عنه قطعا وان شهد لنفسه ولولده أى فروعه (قوله أو سأل الحكم
الخ) وخارج بتقييد السؤال بالحكم ما لو سأل أن يكتب له في قرطاس ما جرى من غير حكم
ويسمى محضرا وأن يكتب مجلا بما جرى مع الحكم به فانه لا تلزم اجابته بل تسأل في ذلك
تقوية لخطئه وانما لم تجب كالشهاد لان الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الاشهاد اهمد وقوله
والاشهاد أى بالحكم (قوله ستة شروط) نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع إلزام وتعيين

ولن ذكر معه الامام أرقاض آخر ٨٦ ح واثبه وادا أقر من عليه عند القاضي أو نكل عن البين خلف المدعى
العين المردودة وسأل القاضي أن يشهد على اقراره عنده في صورة الاقرار أو على عينه في صورة النكول أو سأل الحكم بما ثبت عنده
والاشهاد به لزمه اجابته لانه قد ينكر بعد ذلك (ولا يسأل) لقاضي (المدعى عليه) الجواب أى لا يجوز له ذلك (الابعد كمال الدعوى)
الصحيحة ويشترط لصحة كل دعوى سواها كانت بدم أم بغيره كغصب وسرقة واتلاف ستة شروط الاقرار أن تكون دعوى
(٢) من نسخة المؤلف توله وفي الخصائص الى آخر القول ابس من التجريد ٤١

غالباً بأن يقبل المدعى ما يدعيه كقوله في دعوى القتل قتلته عدا أو شبه عدا أو خطأ افراداً أو شركه فان أطلق ما يدعيه كقوله هذا قتل ابني
يسن للقاضي استقصاها عما ذكر والثاني أن تكون ملزمة فلا تسع دعوى هبة شيء أو بيعه أو اقرار به حتى يقول المدعى وقبضته باذن الواهب
ويلزم البائع أو المقر التسليم والثالث أن يعين مدعى عليه فلو قال قتلته أحد هؤلاء لم تسع دعواه لايهام المدعى عليه والرابع والخامس أن
يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي إلا أمان له مكلفاً ومثله السكران فلا تسع دعوى حربي إلا أمان له ولا صبي ولا مجنون ولا دعوى
عليهم والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على أحد افراده بالقتل ثم ادعى على آخر شركه أو انفراداً لم تسع الدعوى الثانية لأن
الاولى تكذبها نعم ان صدقه الا تخرفه (٣٤٢) • واخذ باقراره وتسع الدعوى عليه على الاصح في أصل الروضة ولا يمكن

ان لا يناقضها دعوى تغايرها * تسكيف كل ونفي الحرب للدين
(قوله غالباً) ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالدعوى بالمنعة والنفقة والكسوة
والاقرار بمجهول والرضخ في الغنية (قوله يسن للقاضي استقصاها) أي ولا يجب عليه ذلك
وهل له رده أم لا تترشخنا الخ ليني ان له رده اخذنا من التعبير يسن وان عاد وفصل الدعوى
سمعت اه مد (قوله وقبضته) أي في صورة الهبة وقوله ويلزم البائع أي في صورة البيع
والاقرار بخلاف ما اذا لم يلزمهما التسليم السه بأن كان للبائع حق حبس المبيع لكون الفين
أو بعضه مؤجلاً وكون المقر أقر بدين مؤجل بأجل معلوم (قوله مكلفاً) خبر بان ليكون
(قوله ولا دعوى عليهم) أي اذا لم يكن مع المدعى بينة والاسمعت الدعوى على الصبي
والمجنون ومثلها الغائب والميت ويختلف مع البينة بين الاستظهار (قوله وتسع الدعوى
عليه) لا فائدة لاستماع الدعوى عليه بعد موأخذته باقراره لأن الحق ثبت بالاقرار فالاولى
حذف قوله وتسع الخ (قوله الابعد سؤال المدعى تحليفه) لأن الحق في اليمين له فاحتج لاذنه
فان حلفه قبل سؤاله لم يعتد به على الاصح وله بعد تحليفه إقامة البينة والشاهد مع اليمين ولو قال
لا بينة لي وأطلق او اراد لاحضرة ولا غائبة أو كل بينة أقيمها باطلة أو كاذبة أو زور ثم أتى بينة
قبلت لانه ربما لم يعرف أو نسي ثم عرف أو تذكر ولو قال شهودي فسقة أو عبيد ثم جاء بعدول
فان مضت مدة استبراء أو عتق قبلت شهادتهم والا فلا سم (قوله ولو حلفه الخ) هذا اشارة الى
أمر آخر وهو اشتراط تحليف القاضي أيضاً (قوله وقبل احلاف القاضي) في المصباح أحلفته
احلافاً وحلفته تحلفاً اه فاندفع ما يقال ان احلاف لم يرد (قوله قد علم مما ذكره المصنف) أي
بطريق القياس على كونه لا يحلفه الابعد سؤال المدعى (قوله الحكم على المدعى عليه) أي
بالسكول اذا امتنع عن اليمين (قوله ولا يلحقن) بأن يقول له قل كذا وكذا وهذا لا يغني عن قوله
الآن ولا يفهمه كلاماً لأن ذلك معناه أن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب
كذا من غير أن يلتزمه عند الدعوى فالافهام سابق على الدعوى كما قرره شيخنا العثماني
(قوله يستظهر) أي يغلب ويتعالى بها على خصمه أو يستعين (قوله لم يمسأرت) أي لاضراره
بخصمه (قوله كيفية أداء الشهادة) بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتي بلفظ الشهادة
وتأتي بالمشهود عليه بمجروراً بعلي وبالمشهود له بمجروراً باللام بخلاف التلقين فانه يقول له قل
أشهدان لفلان على فلان كذا شيخنا (قوله لم يمسأرت) أي لاجرة أو حصة فيه ان هذا ليس
تعتابل التعنت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلاً وأن يقول في شهادة القتل قتله
بسياف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان وقوله وما وكيف تحملت وقوله يؤدى أي

من العود الى الاولى لأن الثانية
تكنبها (ولا يحلفه) أي لا يجوز
للقاضي أن يحلف المدعى عليه (الابعد
سؤال) أي طلب (المدعى) تحليفه فلو
حلفه قبل طلبه لم يعتد به فعلي هذا
يقول القاضي للمدعى حلفه والا
فاقطع طلبك عنه قال ابن النقيب
في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب
المدعى وقبل احلاف القاضي لم يعتد
به صرح به القاضي حسين انتهى
* (تنبيه) * قد علم مما ذكره المصنف
انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعى
عليه الابعد طلب المدعى وهو كذلك
على الاصح في الروضة في باب القضاء
على الغائب (ولا يلحقن خصماً) منهما
(حجة) يستظهر به على خصمه أي
يحرم عليه ذلك لاضراره به (ولا
يفهمه) أي واحداً منهما (كلاماً)
يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب أو الاقرار أو الانكار لما مر
ونرجع بقيد الخصم في كلامه الشاهد
فيجوز للقاضي تعريفه كيفية أداء
الشهادة كما صححه القاضي أبو المكارم
الروائي وأقره عليه في الروضة خلافاً
لشرف الغزالي في ادعائه المنع منه فله
انتقل نظره من منع التلقين الى ذلك
فان القاضي لا يلحق الشاهد الشهادة
كما جزم به في الروضة (ولا يتعنت
بالشهادة) أي لا يشق عليهم كان يقول

لهم لم يمسأرت وما هذه الشهادة ونحو ذلك فربما يؤدى الى تركهم الشهادة فينضروا لخصم المشهود له بذلك (ولا يقبل) القاضي التعنت
(الشهادة) اذا لم يعرف عدالة الشاهد (الامن ثبتت عدالته) عندنا كم سواء أطمعن الخصم فيه أم سكت لانه حكم بشهادة تتضمن تعديله
والتعديل لا يثبت الا بالبينة وسيأتي بيان العدالة في فصل بعد ذلك فاذا ثبتت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى قال في الروضة ان لم يطل
الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعديله ثانياً وان طال فوجهان أحدهما يطلب تعديله ثانياً لان طول الزمان يغير الاحوال ثم يجتهد الحاكم في
طوله وقصره انتهى قال في الخادم ان الخلاف في الطول في غير اليهود المرتين عند الحاكم أما هم فلا يجب طلب التعديل قطعاً قاله الشيخ
عزالدين في قواعده انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استغاض فسق الشاهدين بين الناس فلا حاجة الى البينة والسؤال

التعنت (قوله ولا تقبل شهادة عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث يئنه
بأنهم معادون له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين لانه الخصم لا تتقال التركة للملكه خلافا لما
يحشمه الساج الفزاري وأفتى به الشيخ محتجا بأن المشهم ودعليه في الحقيقة الميت شرح م
ولا يتقيد العداوة بمن فلو بالغ في محاسبة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلا فردا عليه لم تقبل
شهادته عليه وان لم يرتد عليه قبلت ولا يتقيد بشخص أيضا فقاطع الطريق عدو لكل احد قل
(قوله على عدوه) أماله تقبل ما لم تنقض العداوة الى الفسق فان أدته الى ان يسرق او يقدفه
اقتضت منع الشهادة له وعليه واعلم انه ان كانت العداوة من الجانبين منعت شهادة كل على
الاخر وان كانت من جانب اختصاص منع الشهادة بالعدو وأما الاخر فجاوز الشهادة منه
للاخر وعليه وكان المناسب ذكر هذا والذي بعده في الشهادات وكذا قوله ولا يتعنت
بالشهداء (قوله ذى غمر) أى ذى حق (قوله بكسر الغين الغل) وبالفتح المال الكثير
الذى يغمره أى يسترك وبالضم الرجل الجاني (قوله الظاهرة) ويكتفى بماديل عليها
كالخاصة اكتفاء بالمظنة لما فيه من الاحتياط وفرق بين العداوة والبغضاء بأن العداوة هي
التي تقضى الى التعدي بالافعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القلب اه شوبرى (قوله
وفي مجمع الطبراني) غرضه الاستدلال على ان العداوة الباطنة لا يعلمها الا الله ووجهه أنهم
حيث كانوا اخوان العلانية لم يكن هناك قرينة على العداوة الباطنة وحينئذ لا يعلمها الا الله
اه عشاوى (قوله اخوان العلانية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعده (قوله والفضل)
هذا مجزيت وأوله * ومليحة شهدت لها ضراتها * (قوله وقد تكون الخ) وقد تقضى العداوة
الى الفسق فنرد شهادته مطلقا ولا تقبل شهادته على قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهر العداوة
ولو شهد عليه فقد فقه المشهود عليه لم يؤثر في حكمهم بها الحاكم ولو عادى من يشهد عليه وبالغ
في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى ردها سم وايضاح ذلك
أن شخصاً علم أن شخصاً يشهد عليه فعاداه وخصامه والحال أن ذلك لم يتأثر ولم يوجد منه ما يدل
على كراهة الخصام له ثم شهد عليه قبلت شهادته (قوله ولا يشترط ظهورها) هذا ينافي قوله
الظاهرة إلا أن يراد به ما اعترض ذلك بأن يراد ظهور آثارها كفرحه مجزئه وعكسه فالمراد به ما فيها
تقتضيه الظهور ولو باعتبار آثارها كالمخاصمة والمراد هنا ظهورها في نفسها لا خفية لا يعلمها
الا الله (قوله وتقبل من مبتدع) فيه أنه فاسق يبدعه الآن يقال شبهته فيها وهو تأويله
تمنع فسقه وعبارة الشارح بعد قول المتن وللعادلة خمس شرائط والمراد بها أى بالكفار غير
الكفار الاعتقادية التي هي البدع فان الراجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه والمراد بقوله
وتقبل من مبتدع أى ان لم يدع الناس لبدعته أخذاً من كلامه بعدوان كان المعتمد أنها تقبل
مطلقاً (قوله صفات الله) أى المعاني لأن نافي المعنوية يكفر للاقتناع عليها والمراد بانكار المعاني
انكار زيادتها على الذات كان يقول الله قادر بذاته لا بصفة زائدة كما نقوله المعتزلة وكيف يكفر
منكر المعنوية مع أنهم من الاحوال والحق أن لا حال كما قاله كثير من العلماء وأجيب بأنه يلزم من
انكارها ثبوت اضدادها وهو كفر ولا يلزم من نفي الحال نفي الصفات لأن الاحوال المنقبة
الا كوان أى كونه قادراً وكونه مريداً الى آخرها وأما الصفات وهو قادر مريد سميع الى

(ولا تقبل شهادة عدو على عدوه)
لحديث لا تقبل شهادة ذى غمر على
أخيه رواه أبو داود وابن ماجه
باسناد حسن والغمر بكسر الغين
الغل والحقد ولما في ذلك من التهمة
* (تنبيه) * المراد بالعداوة العداوة
الدينية الظاهرة لأن الباطنة لا يطلع
عليها الا اعلام الغيوب وفي مجمع الطبراني
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سياتي
قوم في آخر الزمان اخوان العلانية
اعدا السرية بخلاف شهادته له أذ
لاتهمة
* والفضل ما شهدت به الاعداء *
وعدا الشخص من يحزن لفرجه
ويفرح لحزنه وقد تكون العداوة
من الجانبين وقد تكون من أحدهما
فيختص برده شهادته على الآخر ولا
يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها
من المخاصمة ونحوها كما قاله البلقيني
ناقله عن نص المختصر أما العداوة
الدينية فلا توجب رد الشهادة فتقبل
شهادة المسلم على الكافر وشهادة السني
على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره
يبدعه كنسكرى صفات الله تعالى
وخلقه أفعال عباده

وجود رويته يوم القيامة لا عقادهم أنهم مصيرون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفر به بدعته كذكرى حدوث العالم والبعث والحشر والاجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات (٣٤٤) لا تكارهم ما علم يحيى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو

الناس الى بدعته كما لا تقبل روايته بل أولى ولا شهادة خطابي مثله ان لم يذكر فيها ما ينفي احتمال اعتقاده على قول المشهود له لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد بخالفه قبلت والمانع (ولا) تقبل (شهادة والد) وان عان (لزاده) وان سفل (ولا) تقبل شهادة (ولد) وان سفل (لوالده) وان علل التهمة ولو قال المصنف ولا تقبل شهادة الشخص لبعنه لكان أخصر وأفهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لا نقاء التهمة * (تنبيه) * يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين أصله أو فرع عداوة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به في الانوار واذا شهد بحق لفرع أو أصل له وأجنبي كان شهادتيه لهما قبلات الشهادة للأجنبي على الأصح من قولى تفرق الصنفه وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من الآخر لأن الحاصل بينهما عقدي طراً وبزول نعم لو شهدن وجتسه بأن فلانا قد فها لم تصح شهادته في أحد وجهين وجهه البلقيني وكذا لا تقبل شهادته عليه أبالزنا لانه يدعى خيانته فراشه ولا تقبل شهادة الشخص لأحد أصله أو فرعيه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده منع الحكم بين أبيه وأمه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معالداً بأن الوازع الطبيعي قد تعارض فظهر الصدق لضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجره أم لا وان أخذناه بأقراره برشد من في حجره

آخرها فلم يشكرها نافي الأحوال (قوله وجود رويته يوم القيامة) فان قلت قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة يدل على رويته تعالى في الآخرة فكيف يكون منكرها غير كافر فاجاب عنه في شرح الكبرى عن الزمخشري بأن الى مفرد آلاء وهي النعم فالى ربها بمعنى نعمة ربها وهي شعور مقدم لقوله ناظرة أى ناظرة نعمة ربها (قوله والبعث) أى الاحياء قال المفسرون في قوله تعالى واسمع يوم ينادى المنادى من مكان قريب قيل ينادى اسرافيل عليه السلام بعد دخروح الارواح من الصور فيقول يا أيها العظام النخرة والجلود المتفرقة والشعور المتقطعة ان الله يأمركم أن تجتمعوا الفصل الخطاب وفي الحديث انه يقول فيه أيها الاعضاء المشهومة والعظام البالية والاجسام المتفرقة والجلود المتفرقة والاصال المتقطعة والشعور المتطيرة قوموا الى العرض على الله عز وجل فتخرج أرواحهم حينئذ من ثقب الصور ولهادوى كدوى النحل ورب العزة يقول وعزى وجلالى لا عيدينكم كما خلقتكم أول مرة فلا تخبطي روح صاحبها فيعيدهم كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا انا كفافا علي والصور فيه ثقب علي عدد الخلائق وقد سماه الله في الميثر الناظر فقال سبحانه فاذا نفق في الناظر فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير وهو على وزن فاعول من النقر بمعنى التصويت اه شبرخيتي على العنماوية (قوله ولا شهادة من يدعو الناس) ضعيف والمعمد القبول من الداعية فاذا قبلت شهادته قبلت روايته خلافاً للشارح ولن تبعه زى (قوله ولا شهادة خطابي مثله) والخطابية طائفة من الروافض منسوبون الى أبي الخطاب محمد بن وهب الأجدع يتدينون بشهادة الزور لموافقهم في العقيدة اذا حلف على صدق دعواه اه مصباح وعبرة اح قوله خطابي أى أصحاب أبي الخطاب الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم ادعاها بعد موته اه ولعل أصحابه لا يقولون بما ذكر والا كانوا كفارا (قوله أو شهد بخالفه) أى لغير خطابي (قوله ولا تقبل شهادة والد لولده) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضى أو الامام بالليث المال فشهد له به أصله أو فرع فقبل لعموم المدعى به (قوله لبعنه) ولو على بعض آخر بان شهد لابنه على أبيه أو لأمته على أبيه (قوله عقد) أى عقد النكاح فانه يزول بالطلاق بخلاف النسب فانه لا يزول (قوله نعم لو شهدن وجتسه الخ) والفرق بين هذا وما لو شهد لبعنه بأن فلانا قد فها ان شهادته هنا تحصلها نسبة القاذف الى خيانة في حق الزوج لانه يعبر بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقنه اه ع ش علي م ر (قوله لم تصح شهادته) أى لانه متهم بدفع العار عن فراشه ولانه اذا حدث فادفعها بشهادته أفاد ذلك عنهما واتقى العار عن فراشه اه شيخنا (قوله لانه يدعى خيانته فراشه) أى والاصل عدم الخيانة (قوله وان خالف ابن عبد السلام) أى فقال تقبل الشهادة المذكورة وهو راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لأحد أصله أو فرعيه على الآخر وان كان ظاهر كلام الشارح أنه راجع لقوله ويؤيده منع الحكم بين أبيه وأمه (قوله بأن الوازع الطبيعي) أى بأن الميل الطبيعي الذي في المشهود له للمقتضى للتهمة ظاهراً كشهادة لأمته بدين على أبيه قد تعارض أى جازى الميل الطبيعي الذي في المتهم وعليه الذي لم يقتض التهمة بسبب شهادته عليه فتساقط فكأنه لا ميل فلا يقال ان شهادته لأحدهما الميل الطبيعي فلا تقبل قال س فالوازع

الطبيعي

* (تنبيه) * قد علم من كلام المصنف ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل شهادة بعضهم لبعض

ز تقبل شهادة الاخ لاختيه وهو كذلك وكذا تقبل شهادة الصديق لصديقه وهو من صدق في وداك بأن يهيمه ما همك

الطبيعي مما يحمل الانسان على الشئ بطبعه فالمراد بالوازع الداعي والباعث (قوله قال ابن القاسم) هو ما لى وسافر الى الامام مالك ليأخذ عنه العلم اثنى عشرة مرة وكل مرة يتفق فيها اثنى عشر ألف دينار اه شيخنا (قوله وقليل ذلك) وما أحسن ما قاله الغزالي

لا تجز عني لوحة وتفردي * ومن التفردي زمانك فازد
ذهب الاخاء فليس ثم أخوة * الا التلق باللسان وباليدين
واذا كشفت ضمير ما يصدورهم * ألفت ثم تقبص بي أسود

(قوله ولا يقبل القاضي) أي المنهى اليه (قوله كتب به) كذا في خط المؤلف وفي بعض النسخ كتبه اه اج (قوله الى قاض) فيه اظهاري مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح مع المتن (قوله ولو غير معين) كما اذا كان في بلد الغائب قضاة فكتب الى واحد منهم غير معين (قوله فيه) أي الكتاب (قوله كان حكم فيه) أي في الكتاب أي ذكر الحكم فيه (قوله وأشهدت) في بعض النسخ وشهد أي المدة وهي غير مناسبة لما بعده لان الشهادتها هو من القاضي وعبارة شرح الروض مثل عبارة الشارح (قوله شاهدين) والمراد بهما شاهدان غير شاهدي الحق أماهما فلا يذهبان الى القاضي المكتوب اليه وانما الذان يذهبان شاهد الحكم (قوله ويسميها) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد انهاء الحكم أما اذا كان يسمع البيئة وقبلها ولم يحكم وأراد انهاء البيئة أي أنه سمعها وقبلها فيكون المراد ويسميها أي شاهدي الحق ان لم يعتد لهما وقوله ويسميها ظاهره أن الكلام في شاهدي الحكم لا شاهدي الحق لأن الانهاء ان كان بالحكم فلا حاجة لذكر اللمحة أي البيئة التي أوجب الحكم وان كان الانهاء بسماع الشهادة من غير حكم احتاج الامر الى ذكر الشاهدين ان لم يعتد لهما والشارح لم يتعرض لسماع البيئة فقط أي من غير حكم فلا يحمل كلام الشارح على شاهدي الحق لكن قوله ان لم يعتد لهما يقتضي أن الكلام في شاهدي الحق لأن شاهدي الحكم عدلها قبل الحكم وكان الاولى ان يقدربعد قوله في الاحكام وفي سماع البيئة والحاصل انه ينهي اليه الحكم ان حكم ولا يكون الا بعد سماع البيئة وتعديلها أو ينهي اليه ثبوت الحق ان لم يحكم وقد عدت عنده البيئة أو ينهي اليه سماع البيئة بالحق فقط ان لم تعدل عنده البيئة وكلامه يقتضي الاكتفاء بتعديله فيخالف ما في الروض من قوله ولا يكفي تعديل الكتاب اياهما لانه تعديل قبل اداء الشهادة اه م د وفيه نظر لان التعديل انما يكون قبل اداء الشهادة وقال بعضهم قوله ويسميها الخ هذا انما هو في انهاء سماع اللمحة كما في المنهج ولم يذكره الشارح الا في انهاء الحكم الذي اقتصر عليه ولعله نقل نظره ولو زاد قبل هذا قوله أو شهد بالحق عندي شاهدان لسلم من الاعتراض تأمل (قوله ويسن ختمه) أي حفظه واكرامه المكتوب اليه وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهر أن المراد بختمه جعل نحو ختم عليه وبختم عليه بخاتمه لانه يحفظ بذلك اه جج وعبارة حل وسن ختمه أي على نحو ختم يضعه على الكتاب بعد طيه ليصونه ويحتمل أن يضع الختم لاعلى شمع وشعوه اه وفي شرح الروض ويستحب للقاضي ختم الكتاب حفظا لما فيه واكراما للمكتوب اليه وكان صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه غير محتومة فامتنع بعضهم من قبولها الاحتومة فاتخذ خاتما ونقش عليه محمد رسول الله فصار ختم

وقال ابن القاسم وقليل ذلك أي في زمانه ونادر في زماننا ومعدوم (ولا يقبل) القاضي (كتاب قاض) كتب به (الى قاض) ولو غير معين أي لا يعمل به (فيه) ما أنهما فيه من (الاحكام) كان حكم فيه لما ضر على غائب يدين (الا بعد شهادة شاهدين) عند من وصل اليه من (يشهدان) عنده من وصل اليه من (بما فيه) أي الكتاب من (القضاة) (تنبه) * صورة الكتاب الحكم * (تنبه) * صورة الكتاب كما هو حاصل كلام الروضة - ضر فلان وادعى على فلان الغائب المقسم ببلد كذا يدين وحكمته له بحجة أوجب الحكم وسألني أن أكتب اليك بذلك فأجبتته وأشهدت بالحكم شاهدين ويسميها ان لم يعتد لهما والا فلا تترك تسميها ويسن ختمه بعد قراءته على الشاهدين بحضوره ويقول أشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعته وبضعان خطهما فيه ولا يكفينا ان يقول أشهد كما أن هذا خطي وان ما فيه حكمي

ويدفع للشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعاها ويتذكر عند الحاجة ويتقدمان عند القاضي الآخر على القاضي الكاتب بتجاري عنده من ثبوت أو حكم أن أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور فيه عليه فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيمنه أن لم يعرف به لأنه أخبر بنفسه والاصل برائة الذمة فإن عرف به لم يصدق (٣٤٦) بل يحكم عليه أو قال لست الخصم وقد ثبت باقراره أو بحجة أنه اسمه حكم عليه

الكتاب سنة متبعة وانما كانوا لا يقرؤون الا كتابا محتوما خوفا من كشف أسرارهم واضاعة تدبيرهم (قوله ويدفع للشاهد) أي ندبا عن (قوله من ثبوت أو حكم) يعني الواو لأنه ينهي ثبوت الحق مع الحكم ولفظ الثبوت سرى له من عبارة المنهج لأنه أولاد كراية الحكم وذكر بعده انتهاء الثبوت ثم قال من ثبوت أو حكم فهو صحيح هناك وأما هنا فلم يذكر الانتهاء الحكم فقط (قوله بل يحكم عليه) أي يتخذ الحكم أن كان الانتهاء بالحكم وينشئ الحكم أن كان الانتهاء بسماع البينة (قوله فان مات) جواب أن الأولى محذوف تقديره قضيه تفصيل بينه بقوله فان مات الخ (قوله زيادة تميز) أي ولا بد من حكم ثان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط إعادة الدعوى والتكليف (قوله إمكان المعاملة) فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعى عشرين سنة فهذا لم يكن معاملته (قوله لو حضر قاضي بلد الغائب) وهو المنهي اليه وقوله يبلد الحاكم وهو المنهي (قوله للمدعى) أي الذي حكم للمدعى قال اسم موصول وقوله الحاضر صفة للمدعى (قوله فشافهه) أي خاطبه من غير واسطة أي شافه الحاكم للمدعى قاضي بلد الغائب والمراد به القاضي بالمعنى اللغوي فيشمل الشاذان انحصرا الامر في الانتهاء اليه كما في شرح مروج (قوله امضاء) أي الخبر بفتح الباء (قوله وهو) أي الامضاء وقوله حينئذ أي حين اذ شافهه (قوله قضاء بعلمه) أي بمنزلة القضاء بعلمه (قوله بخلاف ما لو شافهه) مفهوم قوله يبلد الحاكم لأن معناه في محل ولايته (قوله في غير عمله) أي الخبر بكسر الباء وان كان الثاني في محل ولايته وان كان قول الشارح اذا عايد يقتضى خلاف ذلك سواء كان الخبر بفتحها في محل ولايته أم في غيرهما فلا يتخذ الخبر بفتح الباء في الصورتين لأن الخبر بكسر الباء في غير عمله كالمعزول أي فلا يقبل خبره (قوله فليس له امضاءه) أي ليس للخبر بفتح الباء امضاءه أي لعدم قدرته أي الخبر بالكسر على الانشاء فهو كالأخبار بعد العزل فلا يفيد عبادة شرح الروض فان شافه قاض قاضيا بالحكم والمنهي له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني وان كان في محل ولايته لأن أخباره في غير محل ولايته كإخباره بعد عزله اه بالحرف (قوله والانتهاء) أي المنهي والعبارة فيها قلب أي الحكم المنهي (قوله بعضي مطلقا) أي يتخذ (قوله والانتهاء بسماع حجة) بأن أنهي له أنه سمع حجة تشهد على فلان الذي عنده (قوله ما يرجع الخ) أي هي التي لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لرجع إليها يومه بعد فراغ زمن الخصاصة المعتدلة من دعوى وجواب واقامة بيعة حاضرة وتعديلها والعبرة بتفسير الانتقال لأنه منضبط اه سل (قوله مبكر) بالرفع صفة لمحذوف أي شخص مبكر أي خرج من طلوع الفجر أو من قبل طلوع الشمس وقوله يومه منصوب على الظرفية والمعنى ان يذهب إليها ويرجع في يوم (قوله يعدى) من الاعداء أي يعين من الاعانة فهو بضم الباء وكسر العين (قوله على احضاره) متعلق يعين (قوله من تعليلهم السابق) هو قوله اذ يسهل احضارها مع القرب

(فصل في القسمة) *

(قوله وهي تميز) أي لغة وشرعا فهو معنى لغوي وشرعي ويجوز أن يكون معناها الاصطلاحي وأما اللغوي فطلق التمييز وأدرجت في القضاء لاحتياج القاضي إليها ولأن القسام كالتقاضي في وجوب امتثال قسمته واعلم ان قسمة الافراز ضابطها أن تكون في مستوى الاجراء صورة

أن لم يكن ثم من يشرك فيه أو كان ولم يعاصر المدعى لأن الظاهر أنه المحكوم عليه فان كان ثم من يشرك فيه وعاصر المدعى فان مات أو أنكر الحق بعث المكتوب اليه للكاتب ليطالب من الشهود زيادة تمييز للمشهود عليه ويكتبها وينتهي بانساب القاضي بلد الغائب فان لم يجد زيادة تميز وقف الامر حتى ينكشف فان اعترف المشاؤون بالحق طولب به ويعتبر أيضا مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح به البندنجي وغيره * (تمة) * لو حضر قاضي بلد الغائب يبلد الحاكم للمدعى الحاضر فشافهه بحكمه على الغائب أمضاء اذا عايد الى محل ولايته وهو حينئذ قضاء بعلمه بخلاف ما لو شافهه به في غير عمله فليس له امضاءه اذا عاد الى محل ولايته كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته لقاضي بلد الغائب في طرف ولايته حكمت بكذا على فلان الذي يبلد نفعه لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه والانتهاء ولو بغير كتاب بحكم بعضي مطلقا عن التقيد بفوق مسافة العدوى والانتهاء بسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة العدوى لا فيما دونه وفارق الانتهاء بالحكم بأن الحكم قد تم ولم يبق الا الاستيفاء بخلاف سماع الحجّة اذ يسهل احضارها مع القرب والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما بين القاضي المنهي والغريم ومسافة العدوى ما يرجع منها سكر الى محله يومه المعتدل وسعت بذلك لأن القاضي يعدى أي يعين من طلب خصما منها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسرا احضارا لحجة مع القرب بخوم مرض قبل الانتهاء كما ذكره في المطلب وقيمة

(فصل في القسمة) *

بكسر القاف وهي تمييز بعض الانصاف من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد فأرض بما قسم الملك فانما * قسم المعيشة بيننا قسما

والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان (٣٤٧) صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها رواه

الشيخان والحاجة داعية اليها يتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي (ويقتصر القاسم) أي الذي ينسب له الامام أو القاضي (الى سبعة شرائط) وزيد عليها شرائط أخر كما ستعرفها وهي (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة) لأن ذلك ولاية ومن لم يتصف بما ذكر ليس من أهل الولاية (و) علم المساحة وعلم (الحساب) لاستدعائها للمساحة من غير عكس وانما شرط علمها لانها آلة القسمة كما أن الفقه آلة القضاء واعتبر الماوردي وغيره مع ذلك أن يكون عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون واقتضاه كلام الامة وهل يشترط فيه معرفة التقويم فيه وجهان أو جهتهما لا يشترط كما جرى عليه ابن المقرئ وقال الاسنوي جزم باستحبابه القاضيان البندنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم * (تنبيه) * لو قال المصنف بدل العدالة تقبل شهادته لاستفيد منه اشتراط السمع والبصر والنطق والضبط اذ لابد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل بل ويستغنى عن ذلك أيضا بالعدالة واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فأشار اليه بقوله (فان تراضيا) وفي نسخة فان تراضى (الشريكان) أي المطلقان التصرف (بمن يقسم بينهما) من غير أن يحكما في المال المشترك (لم يقتصر) أي هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط السابقة لانه وكيل عنهما لكن يشترط فيه التكليف فان كان فيهما مجبور عليه فقام عنه ولبه اشترط مع التكليف العدالة اما محكما فافهمه وكنه صوب القاضي

وقية مثابا ومتقوما وضابطا قسمة التعديل أن تكون فيما اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة أو أحدهما وقمة الرد وهي ما يحتاج في قسمته الى رد مال أجنبي ولبعض الفضلاء بانفس لا تطلب ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين القوم قسما لا تزين فواكه الاسواق قد وضعت * للذين قوم وللجميز اقوام وقال آخر تموت الاسد في الغابات جوعا * ولحم الضأن مأكول الكلاب (قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله والحاجة داعية) أشار الى أن لها دليلا عقليا (قوله المساحة) بكسر الميم وهو علم يعرف به طرق استعلام الجهولات العددية المعارضة للمساواة أي كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالجبر والمقابلة اه حل وهي قسم من الحساب فعطفه عليها من عطف العام (قوله لاستدعائها) أي القسمة أي في بعض الصور ويعني عن هذا التعديل قوله الآتي وانما شرط علمها لانها آلة القسمة ومن ثم لم يذكره م (قوله من غير عكس) يعني أن المساحة لا تستلزم القسمة (قوله وانما شرط علمها) لاحاجة لذلك لانه يغني عنه قوله لاستدعائها للمساحة (قوله مع ذلك) أي الشروط (قوله أن يكون عفيفا عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي اه حل (قوله معرفة التقويم) أي تقدير قيم الاشياء (قوله باستحبابه) أي ما ذكر من معرفة التقويم (قوله تقبل) الاولى وأن تقبل ليصح عطفه على ما قبله (قوله السمع والبصر) لان غير السمع لا تصح شهادته فيما يتعلق بالسمع وغير البصر لا تصح شهادته فيما يتعلق بالبصر حل (قوله والنطق) أي وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة ولا أصلية ولا قرعة ولا سيديا لما تقدم في القضاء اه ع ش على م (قوله اذ لابد) يتأمل هذا التعليل فانه لا يصح أن يكون تعليل الاشتراط لما يلزم عليه من تعليل الشيء بنفسه وأجيب بأنه عليه لقوله لاستفيد منه الخ (قوله ويستغنى عن ذلك) ترقى في الاعتراض على المتن وغرضه به أن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها وبقبول الشهادة المتقدم لكن الاعتراض بالتأخير ليس متوجها لان الأول وقع في مكره (قوله واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أشار بذلك الى أن قول المتن فان تراضيا الشريكان مقابل لمخدوف تقديره محل اشتراط ما تقدم في منصوب الحاكم أمان تراضى الشريكان عليه فلا يشترط فيه الا التكليف والاولى ليناسب قوله سابقا أي الذي ينسب له الامام أو القاضي أن يقول هنا واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة الامام أو القاضي الخ (قوله فان تراضى) هي أولى من فان تراضيا كما في نسخة لسلامتها من التجريح على لغة كلوني البراغيت (قوله الشريكان) أو الشركاء (قوله المال المشترك) مقعول يقسم (قوله أي الشروط السابقة) لو قال أي المذكورة ومن الشروط لكان مستقيما قل لأن اسم الاشارة مفرد ويناسب تفسيره بالمفرد (قوله لانه وكيل عنهما) فيجوز كونه رقيقا وامراة وفاسقا الا أن يكون فيهم مجبور عليه فيقتصر الى ما ذكر اه سم (قوله فقام عنه ولبه) أي تولى أمر القسمة له ولبه بأن رضى مع الشريك الآخر بمن يقسم (قوله اشترط مع التكليف العدالة) أي وغيرهما مما تقدم بمعرفة المساحة والحساب وكونه عفيفا (قوله اما محكما فافهمه) والفرق بين محكما التكليف فان كان فيهما مجبور عليه فقام عنه ولبه اشترط مع التكليف العدالة اما محكما فافهمه وكنه صوب القاضي

ومن تراضيا به من غير تحكيم أنهم لما حكموا جعلاه بمنزلة الحاكم يلزمهما الرضا بما فعله بخلاف
 من تراضيا عليه لا يلزمهما الرضا بحكمه (قوله فيه) أي في التقويم باعتبار المقوم اه سم
 وقال شيخنا الصغير راجع للقاسم ويدل عليه قوله الآتي فان لم يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد
 ويدل على الاول قوله لا شرط العدد في المقوم ويمكن حل الاول على ما اذا كان المقوم غير
 القاسم والثاني على ما اذا كان المقوم هو القاسم والحاصل أن القاسم ان كان هو المقوم اشترط
 تعدده وان كان القاسم غير مقوم لم يشترط فيه التعدد (قوله وان كان فيها حرص) أي تخمين
 كرتب وهذا غاية في عدم التعدد (قوله لان الخارص الخ) أي والمقوم يخبر بقيمة الشيء فهو
 كالشاهد فهذا هو الفرق سم (قوله وللإمام جعل القاسم) غرضه به التقييد أي محل اشتراط
 التعدد في القاسم اذا كان هنالك تقويم ما لم يجعل الإمام القاسم حاكما في التقويم أي بقضاه أي
 ينقد التقويم الحاصل من غيره ويعمل به ويقسم بنفسه فحينئذ يسأل عن القيمة عدلين ويقسم
 بنفسه وكذلك لو لم يجعله الإمام حاكما فيه ولكن لم يقوم فيسأل عدلين عن القيمة ويقسم بنفسه
 (قوله بعدلين) أي بقول عدلين (قوله وللقاضي) تقييد لقوله وان كان في القسمة تقويم
 لم يقتصر على أقل من اثنين أي ما لم يكن القاسم القاضي بنفسه وهو عالم بالتقويم فله أن يحكم فيه
 بعلمه ان كان مجتهدا ويقسم بنفسه من غير تعدد اه وبعبارة الروض وللقاضي العمل فيه بعلمه
 ان كل مجتهد اه (قوله ان لم يتبرع به) أي بالعمل (قوله فان استأجروه) بأن وكلوا واحدا
 يستأجر لهم شخصا وعين كل منهم على نفسه قدرا وأذن للوكيل أن يسميه الاجير فيلزم كلامه
 قليلا وكثيرا وكذا لو استأجروه من اثنين كل قدرا وكذا لو عقدوا معا وعين كل قدرا (قوله
 أجرة مطلقة) أي لم يعين كل منهم قدرا بأن قالوا استأجرونا لتقسم لنا بكذا (قوله المأخوذة)
 عبارة شرح التحرير وخروج بزيادة في المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة
 ليست على قدر هابل على قدر الحصص المأخوذة قلة وكثرة لان العمل في الكثير ~~كثيرة~~ منه
 في القليل اه بخبره هذا اذا كانت الأجرة صحيحة والا فالموزع أجرة المثل على قدر الحصص
 مطلقا أي عين كل قدرا ~~أذا~~ شرح المنهج فان كانت الشركة في أرض نصبتين وعدل ثلثها بثلثها
 فالصائر اليه الثلثان يعطى من أجرة القسام ثلثها والآخر يعطى ثلثها ورجح البلقيني أن كلا
 منهما يعطى النصف اه بكري ولو استأجروه لكتابة الصك فالأجرة أيضا على الحصص كما تجزم به
 الراقي آخر الشفعة اه ع ش على مر (قوله ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) تكميل للاقسام لان
 المتن تكلم على قسمة ما لا ضرر فيه وسواء كان الضرر لكل الشركاء أو بعضهم كافي مسئلة العشر
 المذكورة وقوله منعهم أي كلهم ان كان الضرر للجميع أو منع من لحقه الضرر كصاحب العشر
 في الصورة الآتية (قوله ان بطل نفعه) المقصود منه أي على حاله التي هو عليها لا ما يطرأ قصده
 حل (قوله منعهم الحاكم منها) أي وجوبا ولو تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهاياة
 ولكل الرجوع متى شاء وأجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على
 اجارته ان أمكن والافعلى الاتباع به مهاياة اه برماوى (قوله لم يمنعهم) لان الحق ا لهم ولم
 يحجبهم لما فيه من الضرر وبعبارة شرح م لم يمنعهم لا مكان الاتباع بما صار اليه منه على حاله
 أو باتخاذ محلا صغيرا كدكان ولا يجيبهم الى ذلك لما فيه من اضااعة المال وكان مقتضى ذلك

فيشترط فيه الشروط المذكورة
 (وان كان في القسمة تقويم) هو مصدر
 قوم السلعة قدر قيمتها (لم يقتصر فيه
 على أقل من اثنين) لا شرط العدد في
 المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم
 يكن فيها تقويم فيكفي قاسم واحد
 وان كان فيها حرص وهو الاصح لان
 الخارص يجتهد ويعمل باجتهاده فكان
 كالحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ
 الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند
 الى عمل محسوس وللإمام جعل القاسم
 حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين
 ويقسم بنفسه وللقاضي الحكم في
 التقويم بعلمه ويجعل الإمام رزق
 منصوبه ان لم يتبرع به من بيت المال اذا
 كان فيه سعة والا فاجرتة على الشركة
 لان العمل لهم فان استأجروه أجرة مطلقة
 منهم قدرا لزمه وان سموا أجرة مطلقة
 في أجرة صحيحة أو فاسدة فالأجرة
 موزعة على قدر الحصص المأخوذة
 لانها من مؤن الملك ثم ما عظم ضرر
 قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهره
 وثوب تقيسين منعهم الحاكم منها وان لم
 يبطل نفعه بالكلية كان نقص نفعه
 أو بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولم يحجبهم
 فالاول كسيف يكسر

منعه لهم غير أنه رخص لهم فعل ما ذكر بأنفسهم تخلصا من سوء المشاركة نعم بحث جمع أخذ ما
 من بطلان بيع جزء معين من نفيس أن ما هنا في سيف خسيس والامنعهم اه قال ع ش عليه
 واطلاقهم يخالفه ويفرق بين ما هنا وثم بأن ذلك التزم فيه ما يؤدي إلى النقص بعقد وقد منعه
 الشرع من التسليم فقلنا بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف بجرد التراضي أشبه ما لو قطع
 ذراعا من ثوب نفيس لغرض البيع وهو جائز كما مر اه (قوله كحمام) هو محل الاستحمام لامع
 نحو مستوقد وقوله وطاحونة هو محل دوران الدواب حول الحجر لامع نحو دار الدواب اه
 قل على الجلال وأول من صنع الحمام والطاحون والزجاج والصابون والنورة الجبن وتنظم ذلك
 بعضهم بقوله حمام طاحون زجاج نورة * صابون صنّع الجبن هذى الخمسة
 ولا يجوز قسمة الوقف بين أربابه لأن فيها تغيير بشرط الواقف من أن كل جزء مشترك بين أربابه
 اه م ر وقيل يجوز أفرزا ان قلنا الملك في الوقف للموقوف عليه ليرغبوا في العمارة
 ولا يتواكوا (قوله صغيرين) فيه تغليب المذكر الذي هو الحمام لأنه مذكر والطاحونة
 مؤنثة اه مد أي بحيث لا يمكن جعل الأول حمامين والثاني طاحونين وان لم يريد ذلك بل أراد
 غيره مما يمكن والحاصل أنه متى أمكن جعل حصة الطالب للقسمة جاما أو طاحونا أجيب
 وان كانت حصة الثاني لا يتأتى منها ذلك أخذ من المسئلة الآتية في قوله ولو كان له عشر دار الخ
 حل وعبارة من المنهاج وما يطل نفعه المقصود كحمام وطاحونة صغيرين بحيث لو قسم كل
 لم يتنفع به بعد القسمة من الوجه المقصود قبلها ولو بإحداث مرافق لا يجاب طالب قسمته
 اجبارا في الاصل لما فيه من اضرار الآخر ولا يمنعهم منها فان أمكن جعله حمامين أو طاحونين
 أجبروا بالمنع لا تنافا الضرر وان احتاج إلى احداث أثر ومستوقد لعسر التدارك والثاني
 يجاب ان يتنفع به بعد القسمة بوجه ما وانما بطل بيع ما لا يملكه وان أمكن تحصيله بعد لأن شرط
 المبيع الانتفاع به حالا اه م ر (قوله ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض م ر (قوله
 لا يصلح للسكنى) أو لكونه جاما أو لما يقصد من تلك الأرض وقوله مثلا كحمام أو طاحونة لا يصلح
 للسكنى والباقي يصلح فاعظم ضرر قسمته أما على ما معا وأما على أحدهما وقوله يصلح لها
 ولو بضم ما يملكه بجواره (قوله أجبر صاحب العشر على القسمة) ظاهر كلامهم وان كان
 محجورا عليه حل (قوله لا عكسه) أي لا يجاب صاحب العشر أي لأنه تعنت اذ لا يمكن
 الانتفاع بالعشر اذا قسم ويؤخذ منه أنه لو كان يتنفع بعشره بعد القسمة كان كان ملاصقا
 للملكة وغرضه من القسمة أن يجعل حصته سعة في ملكه فانه يجاب اج وعبارة المنهج
 ولو كان له عشر دار مثلا لا يصلح للسكنى والباقي لا يملكها ولو بضم ما يملكه بجواره أجبر
 صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر لا عكسه أي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لأن
 صاحب العشر متعنت والآخر معذور وأما اذا صلح العشر ولو بالضم فيجب بطلب صاحبه الآخر
 لعدم التعنت حينئذ اه وقوله بطلب الآخر لا تنافاه وضرر صاحب العشر انما ينشأ من قلة
 نصيبه لا من مجزئ القسمة شرح م ر و حج وقوله ولو بالضم أي ضم ما يملكه بجواره فيأخذ ما هو
 مجاور للملكة ويجبر بشرطه على ذلك لأن الغرض أن الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه وعبارة م ر
 لو ملك أو أحبا ما لو ضم لعشره صلح للسكنى أجيب اه قال ع ش واذا أجيب وكان الموات

والثاني حمام وطاحونة صغيرين
 فلا يمنعهم ولا يجبرهم ولو كان له عشر
 دار مثلا لا يصلح للسكنى والباقي
 لا يملكها أجبر صاحب العشر
 على القسمة بطلب الآخر لا عكسه

أو الملك في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل يتعين إعطاؤه لما يلي ملكه بلا قرعة وتكون هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته من غير جهة ملكه لا تتم القسمة أو يصور ذلك بما إذا كان الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظر ولا يعد الأول للحاجة مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الأجزاء مستوية اهـ وصرح به مر في ما بعد (قوله صورة وقية) سواء كان مشليا أو متقوما فمثال المثلى الدراهم والجوب والاذهان ومثال المتقوم أرض متفقة الأجزاء ودار متفقة الأبنية (قوله فهو الأول) وهو قسمة الإفراز وقوله فالثاني أي قسمة التعديل وقوله فالثالث أي الرد (قوله القسمة بالأجزاء) ويصح قسمة الإفراز فيما تعلق الزكاة به قبل إخراجها ثم يخرج كل زكاة ما آل إليه ولا تتوقف صحة تصرفه على إخراج الزكاة سـ (قوله وإلى هذا النوع والنوع الثاني) وأما النوع الثالث فلم يدخل في كلامه لأنه لا جبار فيه كما يأتي وقد قال هنا لم لا يخرج أجزائه والحاصل أن قوله وإلى هذا النوع والنوع الثاني يقتضي أن القسمين داخلان في المتن مع أن الشارح سيذكر القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب أن ذكر الشارح لزيادة إيضاح وبيان لامتثلته وفروعه (قوله متفقة الأبنية) قال في شرح العباب بأن كان في جانب منها بيت وصفه وفي الجانب الآخر كذلك والعروة مستوية الأجزاء اهـ (قوله وأرض مستوية الأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها تخويز فتنقسم وحدها ولو اجبارا فإن كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمته معا نعم إن كان لم يبدل صلاحه جازت قسمته معا بالتراضي ويجوز قسمة السكان بعد نفق رؤسهم ومعايير الوزن قال شيخنا ويصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرصا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت الأرض شركة الوقف ولو مسجد اقتجوز قسمته معا مع هذا النوع دون غيره على المعتقد قل وانظر مع ما تقدم قريبا من أنه لا تصح قسمة الوقف إلا أن يحل كل واحد على غير قسمة الإفراز (قوله مثلا) راجع للكتابة لأن القرعة لها طرق كثيرة عند العوام (قوله أوجز) عطف على اسم أو شريك والأول أقرب لما بعده اهـ قل (قوله مميز عن البقية) بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة وفي الأخرى الجزء الغربي وفي الأخرى القبلي (قوله من نحوطين) أي يحفف كشمع والشمع بالتحريك الذي يستصحب به قال القراء هذا كلام العرب والمولودون يقولون شمع بالتسكين والشمعة أيضا منه اهـ صحاح الجوهري (قوله من لم يحضر الكتابة) والأولى كونه صيبا بعد التهمة وله كغيره البداءة بأي نصيب أو شريك شاء قل وفي عش على مر من لم يحضرها وذلك لبعده عن التهمة إذا قصدت رها عن المخرج حتى لا يتوجه إليه تهمة ومن ثم يستحب كونه قليل القطنة لتباعد الحيلة (قوله على أقلها) وهو في المثال السدس فتكون ستة أجزاء وأقرع كما مر (قوله بأن لا يبدأ الخ) لأنه إذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثاني أو الخامس فينفرد ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بغيره له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما والثالث وينتهي عن الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس فالأولى كتابة الأسماء في ثلاث رفاع أو ست والأخراج على الأجزاء لأنه لا يحتاج فيها إلى اجتناب ما ذكر شرح المنهج أي فيخرج رقعة منها على الجزء الأول

وما لا يعظم ضرر قسمته فقسمة أنواع ثلاثة وهي الآتية لأن المقسوم ان شأوت الانصبا منه صورة وقية فهو الأول والأفان لم يمتحج إلى ردتى فالثاني والأفان الثالث النوع الأول القسمة بالأجزاء وتسمى قسمة المتساويات وإلى هذا النوع والنوع الثاني أيضا أشار المصنف بقوله (وإذا دعا أحد الشريكين شريكه إلى قسمة ما لا ضرر فيه) كمثلى من جوب ودراهم وأدهان وغيرها ودار متفقة الأبنية وأرض مستوية الأجزاء (لزم) شريكه (الآخر) المطلوب إلى القسمة (أجزائه) إذا ضرر عليه فيها فيجزأ ما يقسم كيلا في المكمل ووزن في الموزون وذرع في المذروع وعد في المعدود وبعد الانصبا ان استوت ويكتب مثلا هنا وفيما يأتي من بقية الأنواع في كل رقعة أما اسم شريك من الشركاء أو جزء من الأجزاء مميز عن البقية بحد أو غيره وتدرج الرقع في بادق من نحوطين مستوية ثم يخرج من لم يحضر الكتابة والأدراج رقعة أما على الجزء الأول ان كتبت الأسماء أو على اسم زيد مثلا ان كتبت الأجزاء فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الثانية وتعين الثالثة للباقي ان كانت الرفاع ثلاثة فان اختلفت الانصبا كتف وثلث وسدس جري ما يقسم على أقلها

فان صادف اسم صاحب السدس أخذه أو الثلث أخذه والذي يليه أو النصف أخذه والذين بعده قال سم لك أن تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدئ بالخراج على الجزء الثاني مثلاً فرما خرج اسم صاحب السدس فيلزم تقرييق حصته غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالخراج على الجزء الثاني مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل قناتل وقوله أعطيها والثالث قال الاسنوي واعطاؤه ما قبله وما بعده تحكّم فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظراً القاسم كما قاله الرافعي في نظائره شرح الروض وعبارة قل على الجلال قوله أعطيها والثالث ويقرّع بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيها والذين قبله أيضاً وأقرّع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيها والذين قبله وتعين الاول لصاحب السدس والاخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيها والذين قبله أيضاً وتعين الاخير لصاحب السدس والاخير الاولان كذا في شرح الروض واعترضه الاسنوي واعتبر كغيره نظراً القاسم فيما يضمن في صورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف ما منع منه فخرج على اسمه الثاني او الخامس لم يعطيه وتعداد القسمة أو غيرهما أعطيها وعمل في الاخيرين بقياس ما مرّ وقوله أعطيها أي الرابع وأعطى معه الخامس ولا يعطى معه الثالث لزوم التقرييق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من اعادة القبلية أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيها وأقرّع بين الباقيين وهكذا قل على الجلال وفي شرح مر قوله أعطيها والخامس وأخذ من ذلك أنه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء ولا حدّهما أرض تليها فطلب قسمتها وأن يكون نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر كما قد يدل على ذلك قولهم أجبر على قسمة عرصه ولو طولا ليخص كل بما يليه اه وقوله أوست وهي أولى ليكون لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثلث رقعتان ولصاحب النصف ثلاث رقاع وفائدة ذلك سرعة اخراج نصيبهما حل قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء في ست رقاع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث في اثنين وصاحب السدس في واحدة وتخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً لتساوي السهام بخلاف ذلك بل قال الزركشي انه المختار المنصوص لان لصاحب النصف والثلث هزبة بكثرة الملك فكان لهما هزبة بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء فلا بد من اثباتها في ست رقاع اه بحروقه وانظر ما فائدة الست رقاع أيضاً اذا كتبت الاجزاء مع أنه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً أخذه والذين بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث تأمل (قوله ويجتنب) أي وجوباً اذا كتبت الاجزاء تقرييق حصته واحداً مبتدئاً بصاحب الثلث أي اذا لم على التقرييق ضرورة كالاخلاء من أرض بخلاف الحبوب ونحوها وأما في الاسماء فلا يتأتى فيها تقرييق (قوله بأن لا يبدأ الخ) لو قال بأن يؤخر صاحب الثلث لكان أولى (قوله النوع الثاني القسمة بالتعديل) اعلم أن مدار قسمة التعديل على الاختلاف اتمام القيمة كعبيد من جنس قيمها مختلفة أو لا اختلاف في الصورة كما في عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع

ويجبت اذا كتبت الاجزاء تقرييق
حصة واحد بأن لا يبدأ بصاحب
السدس النوع الثاني القسمة بالتعديل

اختلاف القيمة والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة (قوله بأن تعدل) أي تقوم
 (قوله الخاليين) لا يناسب الصورة الثانية لأن الأرض بعضها فحل وبعضها غيب (قوله
 كارضين) الأقد كارض واسعة فيها جيد وردى ويمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده
 هذا هو المراد ويكون استمدرا كالأرض لم شريكه الآخر اجابته أي ما لم يمكن قسمة كل على
 حده والأفلا اجبار (قوله ويجبر على قسمة التعديل) أشار به إلى أنها تجري في العقار
 والمنقول وقد اشتملت هذه المسئلة على قيود خمسة قوله منقولات وقوله نوع وقوله لم يختلف
 وقوله متقومة وقوله ان زالت الشركة مثال ذلك ما قاله الشارح وإنما كان ذلك من قسمة
 التعديل مع كون الجنس واحدا والقيمة مستوية نظرا لاختلاف الصورة فخرج منقولات
 العقارات ففصل ان كانت متفقة الاجراء والقيمة فهي افراز والاعتديل وخرج بنوع
 منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وجنبي فلا اجبار في ذلك وخرج بقوله لم يختلف
 ما لو اختلف كضاتتين مصرية وشامية فلا اجبار في ذلك وخرج بمقومة المثلية فانها افراز
 لا تعديل وان كان فيها اجبار قال قل على الجلال ولا يمنع من الاجبار الاشتراك في نحو الممر
 ولا في نحو سطح بين سفلى وعلا (قوله في منقولات نوع) المراد بالنوع الصنف ببليسل
 ما ذكره في المحترز لأن الذي ذكره فيه صنف واحد لا نوع (قوله لم يختلف) فاعله ضمير
 يعود على النوع وقوله متقومة بالحرصة لمنقولات بخلاف منقولات نوع اختلف كضاتتين
 شامية ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنبي وثياب ابريسم وكان وقطن
 أو لم تزل الشركة كعبيدين قيمة ثلثي أحدهما تعادل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها لشدة
 اختلاف الاعراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اه (قوله متقومة) أي
 اختلفت الصفة والاعتكون قسمة افراز (قوله ان زالت الشركة) بأن يأخذ كل واحد
 من الشركاء واحدا على انفراده (قوله متساوية القيمة) ومعنى كونها قسمة تعديل أن كلا
 من الثلاثة أعبد يعادل كلا من الآخرين أي يساوي قيمة كل واحد منهما (قوله وعلى قسمة
 التعديل أيضا) لوحده وقال وفي نواح لكان أخصر (قوله مما لا يختلف في كل منها)
 معناه أن الاعراض لا تختلف في قسمتها لانها متلاصقة ومستوية القيمة وبعبارة شرح المنهج
 مما لا يحتمل كل منها القسمة أعيانا أي لا يقبل كل ذلك أن يصير كائين وهي أوضح من عبارة
 الشارح (قوله أعيانا) صفة لموصوف محذوف أي قسمة أعيانا بأن طلب الشركاء جعل
 حصصهم دكاكين صحا فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قسمة كل دكان نصفين فزره
 شيخنا العزيز وأظاهر أنه حال من دكاكين وقال شيخنا ح ف بأن أراد كل منهم الاستقلال
 بأعيان أي بافراد منها وهو معناه اه قال حل وهو يعتبر أن تكون مختلفة الأبنية
 لأن متفقة الأبنية من قسمة المتشابهات (قوله ان زالت الشركة) لازم لقوله أعيانا (قوله
 لشدة اختلاف الاعراض باختلاف الحال) هذا ظاهر في الدكاكين المتباعدة دون المتلاصقة
 لعدم اختلاف الحال التي هي فيها الآن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار
 إليه بقوله والابنية وقد يقال هذا يأتي في الصغار (قوله النوع الثالث القسمة بالرد) تقدم
 أن الشارح لم يجعل كلام المتن شاملا لها وإنما جعله شاملا للاثنين لأن المتن قال لازم الآخر

بأن تعدل السهام بالقيمة كارض
 تختلف قيمة أجزائها الحقوة انبات
 وقرب ماء أو يختلف جنس ما فيها
 كستان بعضه فحل وبعضه غيب
 فاذا كانت لثنتين نصفين وقيمة ثلثها
 المشغل على ما ذكر كقيمة ثلثها الخاليين
 عن ذلك جعل الثلث سهما والثلثان
 سهما وأقرع كأمير ويازم شريكه الآخر
 اجابته كاشتمل ذلك عبارة المصنف كما مرت
 الاشارة إليه الحاقا للمساوي في القيمة
 بالمساوي في الاجزاء في الأرض
 المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد
 وحده والردى وحده لم يلزمه فيها
 اجابته كارضين يمكن قسمة كل منهما
 بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما
 يجبه الشيخان وجرم به جمع منهم
 الماوردى والرويان ويجبر على قسمة
 التعديل في منقولات نوع لم يختلف
 متقومة كعبيد وثياب من نوع ان
 قرأت الشركة بالقسمة كدلالة أعبد
 زنجية متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى
 قسمة التعديل أيضا في نحو دكاكين
 صغار متلاصقة مما لا يختلف في كل منها
 القسمة أعيانا ان زالت الشركة بها
 للعاجية بخلاف نحو الدكاكين الكبار
 والصغار غير المتلاصقة لشدة اختلاف
 الاعراض باختلاف الحال والابنية
 النوع الثالث القسمة بالرد

قوله الاقصد
 في الخشني كارض
 لأن الأرض كالم
 للشيء ولا خصة

اجابته ومعناه أنه يجبر الاخر عليها اذا امتنع والثالث لا اجبار فيه فذلك لم يكن داخل فيه
 (قوله اجنبي) أي غير المقسوم (قوله قسط قيمة) أي حصته من القيمة (قوله فان كان
 ألفا) صوابه فان كانت أي قيمة نحو البئر قل (قوله لما اشركه فيه) وهو المال المدفوع
 لشريكه اه مد لكن ينافيه قوله فكان كغير المشترك لانه غير مشترك أصلا فالاولى حذف
 الكاف من قوله كغير المشترك (قوله وشرط القسمة ما قسم براض من قسمة ردة وغيرها) أي
 مما لا اجبار فيه كقسمة عبيد أو ثياب محتلفي النوع كتركى وهندى وضاتين مصرية وشامية
 استوت القيمة أو اختلفت لشدة تعلق الغرض بكل نوع وعبارة متقن المنهاج ويشترط في قسمة
 الرذال رضا باللفظ بعد خروج القرعة ولو تراضا بقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة
 كقوله ما رضينا بهذه القسمة لاجد أو بما أخرجته القرعة قال م وفي شرحه أما ما قسم
 اجبارا فلا يعتبر فيه الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اه قلت وقد علم أن قسمة الافراز والتعديل
 فيهما الاجبار اه (قوله في قسمة اجبار) وهي افراز وتعديل (قوله أو قسمة تراض)
 بأن نصبا لهما قاسما أو قسما بأنفسهما أو رضيا بعد القسمة شرح المنهج (قوله وان لم يثبت
 ذلك) أي الغلط أو الخيف وهذا محترز قوله ولو ثبت (قوله فله تحليف شريكه) أما تحليف
 القاسم اذا كان منصوبا للهما كم ومحكهما فلا يجوز (قوله ولو استحق بعض مقسوم)
 ولو بان فساد القسمة وقد أنفق أو زرع أو بنى مثلاً أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما مر فيها اذا بان
 فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زائد على ما يخص حصته
 من أرش نحو القلع شرح م وقوله جرى هنا ما مرأى من عدم الرجوع بالنفقة والقلع مجازا
 (قوله وليس سواء) أي وليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية بان اختص به أحدهما
 أو أصابه منه أكثر (قوله شائعا) بأن ادعى على الورثة بأن أباهم أو وصى له بثلاث غنمه
 وكانوا قسموها (قوله بلاينة) فان كان هنالك بينة أجابهم وهي رجلان أو رجل وامرأتان
 لا شاهد ويمين وقيل يكفي وهو المعتمد لان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وهو علة لقوله لم يجبه
 وعبارة زى أما اذا أقاموا بينة ولو رجلا وامرأتين فيجيبهم واعتراض ابن سريج بأن البينة
 انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم ها وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تتضمن الحكم لهم
 بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة للحكم لهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب
 نظر قال في الروضة كاصلها قال ابن كعب ولا يكفي شاهد ويمين لأن اليمين انما تشرع حيث يكون
 خصم يرد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الاذري وبه جزم الدارمي واقتضاه
 كلام غيره وهو الاشبه اه شرح البهجة (قوله لم يجبههم) أي لم تجب اجابتهم شورى
 لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو عارة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي
 وقال الماوردي لان قسمة القاضي اثبات للملكهما واليد توجب اثبات التصرف لاثبات الملك
 عن وسمعت البينة هنا مع عدم سبق دعوى للحاجة شرح م * (فروع) * يصح قسمة المنافع
 المملوكة ولو بوصية مهايأة ولا اجبار فيها ولا تصح بغير المهايأة فان اتفقوا عليها وتنازعا
 في البداهة أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لم يمهأجرة ما زاد
 على قدر حصته من الزائد وان امتنعوا من المهايأة أجبر الحاكم العين وقسم الاجرة بينهم ولا تصح

بأن يحتاج في القسمة الى رد مال اجنبي
 كان يكون بأحد الجانبين من الارض
 نحو بئر كشجر لا يمكن قسمة فيه فخذ
 بالقسمة قسط قيمة نحو البئر فان كان
 ألفا وله النصف ردة خمسة ولا اجبار
 في هذا النوع لان فيه تعلقا لما اشركه
 فيه فكان كغير المشترك وشرط لقسمة
 ما قسم براض من قسمة ردة وغيرها
 رضاً به بعد خروج قرعة والنوع
 الاول افراز للحق لا بيع والنوعان
 الاخران بيع وان أجبر على الاول
 منهما كما مر ولو ثبت بحجة غلط أو خيف
 في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي
 بالاجراء تنقض القسمة بنوعها فان لم
 تكن بالاجراء بأن كانت بالتعديل
 أو الرذل تنقض لانها بيع وان لم يثبت
 ذلك فله تحليف شريكه ولو استحق
 بعض مقسوم معينا وليس سواء بطلت
 القسمة لاحتياج أحدهما الى الرجوع
 على الآخر وتعود الاشاعة فان استحق
 بعضه شائعاً بطلت فيه لافي الباقي
 * (تقمة) * ولو ارفع الشركاء الى قاض
 في قسمة ملك بلا بينة لم يجبههم وان لم يكن
 لهم منازع وقيل يجيبهم وعليه الامام
 وغيره

قصة الديون في الذم ولو بالتراخي وكل من أخذ منها شيئا لا يخص به كذاها لو ائتمنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحزرا قل على الجلال

*** (فصل في الدعوى والبيئات) ***

ذكرها في باب القضاء لانها لا تكون الا عند قاض أو محكم والدعوى تجمع على دهاوى بكسر الواو وقصها كفتاوى وقناوى قال في الخلاصة

وبالفعالي والفعالي جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتعا

وألقها للتأنيث كالكف حبل وقد قوتش بالتأنيث قال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة وسجدة لكن المشهورات الدعوة بالتاء تكون للدعوة الى الطعام وأقرت الدعوى لان حقيقةتها واحدة ولانها الاخبار بحق له على غيره ولانها مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع اصالة فلا يثنى في أنه قديم جمع اذا اختلفت أنواعه كما في قوله كتاب اليسوع وجعت البيئات لا اختلاف أنواعها وذكر البيئات غير مناسب لانه سمي ذكر للشهود فصلا بعد ذلك فكان الأولى حذف قوله والبيئات أو كان يعبر هنا بكتاب أو باب ويندرج فيه الفصل الآتي بعده قال الرجائي وأول دعوى وقعت في الارض دعوى قاييل على هابيل أنه أحق بشكاح توأمة قترا فعلا ليهما آدم عليه السلام فقال له لا تحمل لك فقال له هذا باجتهادك لامن ربي فأمرهما أن يقتربا قربانا كما قص في سورة المائدة وتوأمه هابيل اسمها البودات ترجمها شيت عليه السلام وتوأمه قاييل اسمها قليما وقيل قليما بالتصغير اه بحر وفه (قوله ما يدعون) أي يتنون (قوله عن وجوب) أي ثبوت (قوله على غيره) هذا يشمل الشهادة فالأولى أن يزيد له قبل على غيره (قوله عندكم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة اذا قصدت لفصل الامور بين أهل محله فضابطه من يرجي الخلاص على يده كما في قل (قوله لان بهم يتبين الحق) أي يظهر واسم أن خبير الشأن (قوله والاصل في ذلك) أي الدعوى والبيئات أي على الف والتشر المرتب فقوله واذا دعوا الخ دليل للدعوى وما بعده دليل للبيئات (قوله لو يعطى الناس بدعواهم) لو حرف امتناع لا امتناع أي امتناع الشيء لا امتناع غيره أي تقتضي امتناع الجواب لا امتناع الشرط كما عليه جمهور النحاة أو لما كان سيقع لوقوع غيره كما عليه امامهم سيبويه وعليه فلا اشكال لان دعوى رجال أموال قوم كان سيقع لوقوع اعطاء الناس بدعواهم وكذا لا اشكال على الاول أيضا لان المراد بدعوى الرجال أموال قوم اعطاهم اياها ودفعهم اليهم أي لو يعطى الناس بدعواهم لا أخذ رجال أموال قوم وسفك واداءهم فوضع الدعوى موضع الاخذ لانها سببه ولا شك ان أخذ مال المتدعي عليه ممتنع لا امتناع اعطاء المتدعي بمجرد دعواه وكذلك أخذها لاسيقع لوقوع لوقع اعطاء الناس بدعواهم فصح معنى لو هنا على القولين والمفعول الثاني محذوف تقديره مدعاهم أي لو كان كل من ادعى شيئا عند الحاكم يعطاه بمجرد دعواه بلاينة لا تدعى الخ ورواية ابن ماجه ادعى بحذف اللام وقوله رجال ذكرهم لا لخراج النساء بل لان الدعوى غالباً انما قصد ومنهم أومن باب الاكتفاء بأحد القبلين كسرايل قتيك

*** (فصل في الدعوى والبيئات) ***
وفي بعض النسخ ان هذا الفصل مقدم على النى قبله والدعوى في اللغة الطلب والتقى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون وشرا اخبار عن وجوب حق على غيره عندكم والبيئات جمع بينة وهم الشهود سوا ذلك لان بهم يتبين الحق والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فرق بينهم معزونة واخبار كغير مسلم لو يعطى الناس بدعواهم

الجزأى والبرد ويؤيده رواية لادعى ناس وأتى بصيغة الجمع للإشارة إلى اقدام غير واحد
 على ذلك (قوله دما رجال وأموالهم) قدم الدماء على الأموال لشرفها وعظم خطرهما
 لأن المراد بها الناس فأطلق الجزء على المال وفدرواية تقديم الأموال على الدماء
 لأن الخصومات في الأموال أكثر وأغلب إذ أخذها أيسر وامتداد الأيدي إليها أسهل ومن
 ثم ترى القضاة بالتعدي عليها اضعاف القضاة بالقتل اهـ شريحي (قوله وروى البيهقي)
 ذكره بعد ما تقدم لأن فيه زيادة فائدة وهي أن البينة على المدعى (قوله ولكن الخ) هي هنا
 وإن لم تأت لفظاً على قانونها من وقوعها بين يدي وإثبات دعواها فام زيد لكن عمرو وهي هنا
 بعد اثبات ولائى قبلها حتى يصح معنى الاستدلال الذى هو مؤداها لكها جارية عليه تقديره
 لأن لو تعبد التقي إذا المعنى لا يعطى الناس بدعواهم المجردة لكن بالبينة وهي على المدعى
 لأن جانب المدعى ضعيف لدعواه خلاف الأصل ولو كان فاضلاً شريفاً والمدعى كما قال ابن عرفة
 من عريت دعواه عن مرجح غير شهادة والمدعى عليه من اقترنت دعواه به والمرجح إمامة هود
 كدعوى شخص على آخر ودعوى فيدعى ردها فتدعى الردها والمدعى عليه لما عهد في الشرع
 أن الراد لا يحتاج لإقامة بينة وإنما أصل كدعى رق شخص فيجيب الآخر بالحرية فتدعى الحرية
 هو المدعى عليه لأنها الأصل في الناس وانما عرض لهم الرق بسبب السبي بشرط الكفر ومعنى
 كون البينة على المدعى أنه يستحق بها لأنها واجبة عليه (قوله واليمين على من أنكر)
 لأن جانب المنكر قوى لموافقة للأصل في البراءة واليمين حجة قوية لبعدها عن التهمة واليمين
 حجة ضعيفة لقربها منها أى من التهمة فجعل القوى في جانب الضعيف والضعيف في جانب
 القوى وهو توجيه حسن زاد الدارقطني الألف القسامة أى لأن اليمين فيها على المدعى وكذا
 اليمين مع الشاهد الواحد في جانب المدعى وكذا يمين المدعى إذا ردها عليه المنكر وعبر بقوله
 على من أنكر هنا دون الأول وهو قوله على المدعى ولم يقل على من ادعى مع أنه كان يمكن أن يقول
 باسم القاعل فيهما أو يمين فيهما لأن المدعى يذكر أمر استخفاء العرو ودعواه عن المرجح ويكون
 دعواه تخالف الظاهر فكانت خفية والمدعى عليه يذكر أمر إظهارها وهو براءته من المدعى به
 بمعنى عدم ثبوته عليه ولا شك أن الموصول لا اشتراط كون صلتة معهودة أظهر من المرفوع
 وهو المدعى فأعطى الخفى للخفى والظاهر للظاهر ويحتمل أن يقال إن في المدعى ضرباً من
 التعريف المعنوى لظهوره وإقدامه على الدعوى فأق في بلام التعريف والمنكر فيه ضرب
 من الإبهام والتسكير لاستخفائه وتأخيره وكونه إذا سكنت لا يترك فأق في بلام التعريف والمنكر فيه ضرب
 بحاله تأمل وقوله أظهر من المرفوع وهو المدعى وفيه أن أَل الداخلة على اسم القاعل موصولة
 فيكون كمن الموصولة لأنه أخفى منها وقد يجاب بأننا قصدنا باسم القاعل الدوام والثبات
 فيكون صفة مشبهة وأل الداخلة عليها معرفة ولا شك أن المرفوع بأل رُبْنَه بعد الموصول
 في التعريف وقد يقال كيف يقصد بالمدعى الدوام والثبات مع أن دعواه لا تدوم ويجب
 بأنه لما صم على الدعوى كان ذلك دواماً له (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل) أى يذكر فيه
 ولو قال والذي يتعلق بالخصومة خمسة أشياء لكان أولى وهذه الخمسة اثنان منها في جانب
 المدعى وهما الدعوى واليمين والثلاثة الباقية في جانب المدعى عليه وهي اليمين والتسكير

لادعى رجال دماء رجال وأموالهم ولكن
 اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي
 بأسناد حسن ولكن البينة على المدعى
 واليمين على من أنكر والذي يتعلق
 بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى
 وجوابها واليمين والبينة والتسكير
 وتقدم شروط خمسة الدعوى فيما قبل
 ذلك

وجواب الدعوى أى وهو الاقرار والانكار (قوله وان لها) أى لعمدة الدعوى (قوله
 وأما الأربعة) أى التى بعد الدعوى (قوله فدمجة) أى داخله ضمنا وقال فى المصباح اندمج
 فيه دخل فيه وتستر به ودج الرجل كلامه أبهمه أه فكان الأولى أن يقول مندمجة أى داخله
 لادمجة لأنها بمعنى مبهم وليس مراداً تأمل (قوله والمدعى) هذه الواو بقلم الحجرة أصلها
 داخله على كلام المتن فأدخلها الشارح على المدعى وأدخل على المتن الفاء وجعله تقرىعا على
 تعريف المدعى والمدعى عليه لأن معرفتهما مهمة نافعة اج (قوله من خالف قوله الظاهر)
 وقبل هو من لوترلزلز والمدعى عليه من لوترلزلز يترك أه مد واستشكل تعريف المدعى الأول
 بأن الوديع إذا دعى الردأ والتلف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله بيمينه ورد بأنه يدعى
 أمر الظاهر وهو بقاءه على الأمانة ويؤيده ما فى الروضة وغيرها أن الامناء الذين يصدقون
 فى الرد بيمينهم مدعون لأنهم يدعون الرد مثلا وهو خلاف الظاهر لكن اكتفى باليمين لأنهم
 أمثروا أيديهم لغرض المالك أه حج أه سل (قوله من وافقه) لكون الأصل عدم ما يدعيه
 المدعى ومن ثم اكتفى منه باليمين لقوته وكلف المدعى بينة لضعف جانبه (قوله فلانكاح)
 ضعيف والمعتقد أن النكاح باق والمصدق الزوج فيدوم النكاح أه مد (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلامين معا خلافا للظاهر ومقتضاؤه أنه حيث لا بينة معه تصدق هي بيمينها وليس
 كذلك فالقول قوله لأن الأصل بقاء النكاح قال قل وهو المعتقد ويكون مستثنى من قوله هم
 المدعى فى جانبه المينة أى الأهذه ومستثله القسامة واللعان وزاد بعضهم على ذلك الوديع إذا
 ادعى الردأ والتلف فإن الميمين فى جانبه فيكون أيضا مستثنى وإنما استثنيت تلك الصورة أى
 التى فى الشرح لاعتضادها بالأصل وهو أن الأصل بقاء النكاح (قوله سمعها الحاكم) أشار
 بذلك إلى أنه إذا لم يسمعها لم تقدم شيئا (قوله فيشترط) المناسب ويشترط لانه لا يظهر تقريره
 على ما قبله وقد يقال هو مفرع على سمعها الحاكم الخ وحاصل ما فرعه ثلاثة العين والدين
 وغيرهما وبين أن العين والدين فيها ما تفصيل تارة يحتاجان إلى الرفع وتارة لا وان غيرهما
 لا ينفيه من الرفع (قوله فى غير عين ودين) أى فى جواز استيفائه يدل لذلك قوله فلا يستقل
 والمراد به ما ليس عقوبة لله تعالى أما ما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضي أيضا لكن
 لا تسمع فيه الدعوى لاستيفاء حق المدعى فيه فالطريق فى اثباته شهادة الحسبة أه (قوله
 ونكاح) أى فيما إذا ادعى زوجية أمر أه أو رجعة فأنكرت فلا بد فى ثبوت ذلك من الرفع
 إلى الحاكم زى (قوله ورجعة) أى ادعى بها بعد انقضاء العدة أى ادعى بعد انقضاء العدة
 أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى
 والرفع للحاكم لانه قادر على انشاؤها (قوله عندكم) مثله أميرا ونحوه من يرحى الخلاص
 على يده والمقصود عدم الاستقلال بعمرة سم (قوله ولو محكما) مثله السيد شوبرى (قوله
 فلا يستقل صاحب به باستيفائه) أى فليس لها أن تضرب مدة الإيلاء لتفسيخ به وليس له بعد
 قذفها أن يستقل بملاعنتها كما قاله حل قال مرفان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع
 ويشير له قول الشارح نعم الخ ولعله فى غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى
 لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الزوجة جاز له ذلك فيما بينه وبين الله إذا كان

وان لها ستة شروط وأما الأربعة
 فدمجة فى كلام المصنف كما ستراه
 (و) المدعى من خالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من وافقه فالقول الزوج
 وقد أسلم هو وزوجته قبل وطء أسلما
 معافا لنكاح باق وقالت بل من سافلا
 نكاح فهو مدع وهي مدعى عليها
 (ف) إذا كان مع المدعى بينة (بما ادعاه
 سمعها الحاكم وحكم له بها) ان كانت
 معدلة فيشترط فى غير عين ودين كقود
 وحذف ذف ونكاح ورجعة ولعان
 دعوى عندكم ولو محكما فلا يستقل
 صاحبه باستيفائه نعم لو استقل المستحق
 لقود باستيفائه وقع الموقع

صادقا فليراجع سم على حج ع ش على م ر (قوله وان حرم) أى للاقتيات على الامام
(قوله ان استحق شخص عينا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بأن كانت اجارة وارادة على عين
من ماله وعجاية شرح م ر وان استحق عينا عند آخرى بملك أو اجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما
بجسه جمع أو وصاية كان غصب عين لموليه وقد روى أخذها (قوله ان خشي بأخذها ضررا)
أى مفسدة تقضى الى محرم كأخذ ماله لو اطلع عليه شرح م ر والمراد بأن غلبه على ظنه ذلك
أو استوى الامر ان كما قاله ع ش وان كان ظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالخشية فتأمل
(قوله والا) أى وان لم يخش ضررا فله أخذها استقلالاً سواء كانت يده عادية أم لا كان اشترى
مغصوباً باحلالاً بحاله نعم من اتقنه المالك كودع يمنع عليه أى المستحق أخذ ما تحت يده من غير
علمه أى الوديع لأن فيه ارباعاً بظن ضياعها شرح م ر وفيه أن هذا موجود في غير من اتقنه
كالمستعير بل أولى لأنه ضامن فالوجه أنه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة
والاولى حذفه لأنه يصلح تعليل الاول لا هذا نعم ان لم يكن معه بينة اتجهت الضرورة حينئذ
وعجاية حل قوله للضرورة أى المؤنة ومشقة الرفع للقاضي (قوله على منعه من أدائه) وان لم
يكن امتناعه عند الحاكم ومثله العبي والجنون حل فاذا كان له عليهم مال ولا يسهل أخذه
أخذه من ماله كما في شرح م ر (قوله طالبه به) أى استقر على مطالبته لأن الامتناع يدل على
تقدم المطالبة والمراد طالبه جوازا والافله الاخذ من ماله من غير طلب بعد الطلب المتقدم
(قوله فان لم يكن الخ) جعل الشارح هذا تعلقاً بالدين فقط مع أنه عام في العين والدين
والتفصيل انما هو في الاستقلال وعدمه فليس هذا أعنى قوله فان لم يكن معه بينة مر تباطقول
الشارح وان استحق ديناً الخ وان كان ظاهره أنه مر تباطبه بل هو مر تباط قوله وإذا كان
مع المدعى بينة وكان الاول ذكراً عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان يتم الكلام
على مسئلة الدين ثم يذكر ذلك (قوله بيمينه) أى بعد طلب خصمه وتحليف القاضي فيلغو
أى اليمين قبل طلب الخصم أو تحليف القاضي ويكون اليمين على حسب جوابه حتى لو ادعى عليه
مال مضاف الى سبب كافتضت كذا فان أجاب بنفى السبب حلف كذلك أو لا تستحق على شيئاً
أو لا يلزمى تسليم شيء حلف كذلك ولا يلزمه التعرض لنفى السبب فان تعرض له جاز ومحل
تحليف المدعى عليه ما لم يبرئه المدعى من اليمين والالام يحلفه لا يجتهد دعوى لسقوط حقه منها
في الدعوى الاولى سم (قوله وله حينئذ) أى حين اذا كان ممنوعاً من أدائه المتقدم في أول
المسئلة سواء كان مقرراً بالحق أم لا للمدعى حجة أم لا اه مذهب ورأى لقوله وان استحق ديناً على
ممنوع من أدائه طالبه به وليس راجعاً للمتن (قوله بغير مطالبة) أى بغير ادانة مطالبة (قوله
واذا أخذه ملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء حقه به فان أخذه ليكون رهناً بحقه لم يجز الاخذ
كما في شرح م ر ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثير في قري مصر من اكرام الشاد مثلاً
أهل قرية على عمل للملتزم المستولى على القرية هل الضمان على الشاد أو على الملتزم أو على
والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاد لأن الملتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الملتزم
اكرام للشاد فكل من الشاد والملتزم طريق في الضمان وقراره على الملتزم ع ش على م ر
(قوله ان كان بصفته) والابان كان أجود في الصفة فكغير الجنس فيبعضه أى بنقص البلد

وان حرم ونخرج بذلك العين والدين
ففيها تفصيل وهو ان استحق شخص
عينا عند آخر اشترط الدعوى بها عند
حاكم ان خشي بأخذها ضرراً فله
والا فله أخذها استقلالاً للضرورة
وان استحق ديناً على ممنوع من أدائه
طالبه به (فان لم يكن معه بينة)
مستدلة (فالقول) حينئذ (قول المدعى
عليه) لموافقته الظاهر ولكن (بيمينه)
في غير القسامة في دعوى اللص أو الزاني
هناك في جانب المدعى لوجود اللوث
كما تقدم هناك وله حينئذ أن يأخذ من
مال المدعى عليه بغير مطالبة جنس
حقه وإذا أخذه ملكه ان كان بصفته

وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم تلك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي
 أمادين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من أدائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقعها على النية بخلاف دين الا دمي وأما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت
 على عين فله استيفاء وهامها بنفسه ان لم يخص ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على
 تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه شرح المنهج وقوله فيبيعه مستقلا كان وجه صحة
 البيع هنا بغير حضور المالك ظله بامتناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى وقوله
 بنقد البلد انظر هل المراد بلد البيع أو بلد صاحب المبيع وقوله ثم يشتري به الجنس هل
 وان لم يكن بصفة حقه شورى وقوله ثم تلك الجنس ينبغي على قياس ما سبق أن يملك بمجرد
 الاخذ كما في أخذ الجنس ابتداء شورى وبعبارة قل على الجلال ثم يشتري به صفة حقه
 ويملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا م ر ان الذي بصفة حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد
 أخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال البلقيني ولو كان مدينه محجورا عليه
 بفاس لم يجز له أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة وقوله وما ذكر أى قوله أخذ جنس حقه وقوله
 لتوقفه على النية قضيته أنهم لم يعلموا أنه عزل قدرها ونوى جازلهم أخذها والوجه خلافه
 اذ لا يتعين ما عزله للاخراج سل وشرح م ر وقال ع ش قوله لتوقفه على النية أى فلا يجوز
 للمستحق الاخذ وان عزل المالك مقدار الزكاة ونوى به الزكاة لانه أن يخرج غير هذا لكن
 ان أخذه المستحق وقع الموقع وان حرم عليه ولا يطالب المالك ببذله ان علم بذلك والا أخذ منه بذله
 ولومات من رتبته الزكاة لم يجز الاخذ من تركته لقيام وارثه مقامه خاصا كان أو عاما اه وقوله
 بخلاف دين الا دمي حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض
 على الاصح زى وقوله ان وردت على ذمة عبارة شرح م ر وفي الذمة يأخذ قيمة المنفعة التي
 استحقها من ماله والا وجه أخذها من شراء غير الجنس بالنقد أنه يستأجرها ويجهل يوم اقتضاه
 على ما يتقن أنه قيمة لتلك المدفوعة وسؤال عدلين يعرفانها والعمل بقوله سما * (فرع) * لو كان
 لكل من اثنين على الآخدين ويجد أحدهما فلا خير أن يجحد قدر دينه ليقع التقاض وان لم
 يكونا من النقود واختلف الجنس قل (قوله هذا) أى محل الاستقلال ببيعه (قوله
 وان جازله الاخذ) لالو كيله في ذلك أخذ من الحصر المستفاد من تقديم الخبر فان فعل ضمن أى
 الوكيل لان المباشرة تقدم على السبب فلو وكله في مناولته له من غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه
 اه ع ش على م ر (قوله ككسرياب ونقب جدار) أى في غير صبي ومجنون وغائب فلا يأخذ
 من ماله ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يترتب على الاخذ كسر
 ولا نقب أخذ من ماله كغيرهم على المعتمد وبعضهم منع الاخذ من ماله مطلقا وبعبارة شرح
 م ر واذا جاز الاخذ ظفر افله كسرياب ونقب جدار غير ماله لا يصل للمال الا به لان من استحق
 شيئا استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل ولو وكل بذلك أجنبيا لم يجز فان فعل ضمن
 ويمتنع النقب ونحوه في غير معتمد لنحو صغر قال الا زرع وفي غائب معذور وان جاز الاخذ ونحل
 كلام المصنف ما لو كان الذي له تافه القيمة ولو أقل مقول أو اختصاصا كما يجتبه الا ذرعى وقوله
 استحق الوصول ومن لازمه جواز السبب فيما يوصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه

فان تعذر عليه جنس حقه أو جنس حقه
 بصفته أخذ غير مقدم ما التقده على غيره
 فيبيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ ولما
 في الرفع الى الحاكم من المونة
 هذا حيث لا حجة له والا فلا يبيع
 الا باذن الحاكم ولمن جازله الاخذ فعل
 ما لا يصل للمال الا به ككسرياب
 ونقب جدار وظاهر ان محل ذلك

فان لم يجد شيئا فهل يضمن ما أتلفه لبيئته له على ظن تبين خطؤه أو لا لانه ما أدون له في أصل الفعل فيه نظر والاقرب الاول لانه انما حوز له ذلك للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له ذلك تبين خطؤه في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان (قوله اذا كان ملكا للمدين) أي كل من الباب والجدار فخرج ما اذا كان موقوفاً وموقراً وقوله ولم يتعلق به أي الجدار ونحوه (قوله ان تلف قبل غلظه) أي تلك بدله فالمراد غير الجنس أو بالجنس بغير الصفة وبعبارة سم يؤخذ منه أنه مقيد بغير الجنس اذ لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد أخذه اه (قوله كالمستام) من حيث أصل الضمان فلا ينافي ان هذا يضمن بأقصى قيمه والمستام بقيقته وقت التلف اه مد وانما نحن مع جواز الاخذ لانه لما وضع يده عليه من غير تلك صار غاصباً لانه كان عليه ان يتلكه عقب بيعه ومثل مد زى نقلا عن العباب وفيه نظر لانه ما أدون له في أخذه فكلام المشرح ظاهر في أنه يضمن بقيقته يوم التلف كالمستام (قوله وان كان الدين) هذا قسم قوله السابق وان استحق ديناً على منعه من ادائه (قوله لم يملكه) أي ما لم يوجد شرط التقاص حج (قوله ويضمنه) أي ضمان المخصوص (قوله فان نكل عن اليمين ردت على المذني) أي ردها القاضي فلو حلف قبل ردها من القاضي لغت ومحل ذلك ما لم يحكم القاضي بنكول الخصم فان حكم بأن قال حكمت بنكولك أو جعلتك ناكلاً فلا يتوقف على رد القاضي فاذا حلف بعد ذلك اعتد بها ويكون كرد القاضي اليمين على المذني وقوله له احلف بمنزلة الحكم بنكوله وكذا اقبال القاضي على المذني ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل بمنزلة الحكم بنكوله أيضاً والمذني عليه أن يعود الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تنزيلاً والمذني أن يعود الى طلب اليمين منه مطلقاً واذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى عين الرد لانه أبطل حقه من عين الرد الذي ردها عليه قبل ذلك برضاه لخصمه ولو هرب المذني عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحلف على المذني اه قل (قوله لا الههشة) قال في المصباح دهش دهش افهوهش من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفاً وقوله وغباوة فان كان سكونه لحدودهش أو غباوة شرح له القاضي الحال ثم حكم عليه أو قال للمذني احلف شرح المنهج والغباوة أن لا يفهم ما يقال له وقال في المختار الغباوة عدم المعرفة وفي المصباح الغي على وزن فاعيل القليل القطنة يقال غي غي من باب تعب وغباوة وقوله شرح له القاضي أي وجوباً بأن يقول له اذا أطلت السكوت حكمت بنكولك وقضيت عليك وسكوت الاصم قبل علمه بالحال ليس نكولاً بخلاف عدم الإشارة من الاخرس بعد سماعه قل وقوله ثم حكم عليه أي بالنكول وقوله وقال للمذني احلف أي بعد عرض اليمين على المذني عليه (قوله ردت أي اليمين) أي ردها القاضي (قوله وكذا فعل عمر الخ) ذكر فعل عمر عقب فعله صلى الله عليه وسلم إشارة الى ان ردها على المذني ثبت بالنص وبالإجماع السكوت اه مد (قوله فيحلف المذني ويستحق) أي بفراخ اليمين من غير توقف على حكم لانها كالقرار وهو لا يتوقف على حكم وقوله فيحلف ويستحق أي غالباً وقد لا يحلف كما اذا ادعى الولي لموليه حقاً فانكر المذني عليه ونكل عن اليمين فلا يحلف المذني بل يعمل حتى يبلغ الصبي ثم يحلف وكذا لو ادعى على شخص بمال لميت لا وارث له ونصب الامام شخصاً وادعى ونكل المذني عليه فلا يحلف المذني بل يحبس المذني

إذا كان ملكاً للمدين ولم يتعلق به حق
لازم كرهن وأجارة وإنما خوذ مضمون
على الآخذان تلف قبل ملكه ولو بعد
السبع لأنه أخذ ما تعرض نفسه كالمستام
وإن كان الدين على غير منع من أدائه
طالبه به فلا يأخذ شيئاً له بغير مطالبة
ولو أخذ ما لم يملكه ولزمه ردّه وبقيته إن
تلف عنه (فإن نكل) المدعى عليه أي
امتنع (عن اليمين) بعد عرضها عليه كان
قال أنا **ك** كل أو يقول له القاضي
احلف فيقول لا أحلف أو يسكت
لادبته وغباوة (ودت) أي اليمين
حينئذ (على المدعى) لأنه صلى الله عليه
وسلم ردّها على صاحب الحق كإرواه
الحاكم وصححه وكذا فعل عمر رضي الله
تعالى عنه بحضور من الصحابة رضي الله
تعالى عنهم من غير مخالفة كإرواه
الشافعي رضي الله تعالى عنه فيحلف
المدعى إن اختار ذلك (ويستحق)
المدعى به بيمينه لا بكتول خصمه

عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا ناظر الوقف والمسجد اذا ادعى شيئا لا يحلفان بل يحبس
المدعى عليه الى أن يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة أن مورثهم أوصى للفقراء
مثلا بكذا فانكروا ونكوا فلا يحلف الوصي بل يحبس الورثة الى أن يحلفوا أو يقروا (قوله
وقول القاضي للمدعى احلف) فيه اشارة الى أن قول المصنف نكل أي حقيقة أو حكما وقوله
وقول القاضي أي في الصورة الاخيرة وهي قوله أو يسكت الخ (قوله وان لم يكن حكما) كذا
في خط الشارح بالرفع فاعل يمكن على أنها تامة أي وان لم يوجد حكم بنكوله حقيقة بل ضما
وفي شرح المنهج حكما بالنصب على أنها ناقصة وتخطئة المرحوم للشارح ليست في محلها اه
مد والتصب هو الظاهر لانه اسم كان ضمير يعود على قول القاضي فيكون الرفع من غير
الناسخ (قوله وبالجملة) أي وعلى كل حال أي سواء قلنا حقيقة أو نازل منزلته زى (قوله
حقيقة) بأن حكم بنكوله أو تنزيلا كقول القاضي المتقدم (قوله الا برضا المدعى)
واذا نكل المدعى عليه فلا ترد اليين على المدعى لانه اليين المردودة لا ترد الا في القسامة ولانه
سقط حقه برضاه بحلف خصمه (تنبيه) * يقع كثيرا أن المدعى عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه
فيطالب القاضي المدعى بالاثبات لفهمهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر اذ طلب الاثبات
لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فنعين أن لا يكتفى منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار والانكار
حج زى ويقع أن المدعى عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت أنحكما وما بقيت أدي عندك
والوجه أن يجعل بذلك مسكرا كالافحلف المدعى ويستحق اه طبلوى (قوله وبين
القاضي) أي وجوبا ع ش وشو برى وقال حل ندبا وهو المعتمد (الطيفة) * من المسائل
الدقيقة التي ربما أفتى المفتي بخلافها ويقضى بخلافها أيضا ما لو ادعى على شخص ما لا فانكر
وطلب منه اليين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير اقرار وله تخليفه أي للمدعى
تخليف المدعى عليه لانه لا يأمن أن يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا الوكيل عن العين وأراد المدعى
أن يحلف عين الرد فقال الخصم أنا أبذل لك المال بلا عين فيلزمه الحكم بأن يقر والاحلف المدعى
شرح م راج (قوله نفذ) أي وان أتم بعدم تعليمه كافي ع ش على م ر (قوله لتقصيره) أي
المدعى عليه (قوله لا كالبينة) أي من المدعى (قوله لانه يتوصل باليمين الخ) فيه انه لا ينفخ
المدعى اذ نكله فيما ذكر البينة ويجب بأن في الكلام هذا أي لانه يتوصل الخ أي من غير
اقتدار الى حكم اه (قوله فيجب الحق الخ) هذا هو الفارق بين كون اليين كاقرار المدعى عليه
أو كالبينة وعبرة مد ويترب على ذلك أن الحق يثبت بمجرد اهان جعلت كالاقرار ولا يفتقر
الى حكم بخلاف ما لو جعلت كالبينة فتحتاج الى الحكم ويترب عليه أيضا عدم سماع حجة من
المدعى عليه بسقط كالاداء والابراء بخلاف ما لو جعلت كالبينة فانها تسمع دعواه بالمسقط
(قوله من غير اقتدار الى حكم) اقتضى هذا أن البينة اذا عدلت لا يثبت الحق بها حتى يحكم
القاضي وقد سلف تصريح الزركشي بذلك في القضاء على الغائب سم (قوله كاداء أو اراء)
قال الدميري وأشار المصنف بقوله كاداء أو اراء الى أن التصوري في الدين فان كان المدعى به عينا
فرد المدعى عليه اليين على المدعى خلف ثم أقام بيته بالملك سمعت أفتى به علما عصره اه والراجح
خلافه م رشو برى (قوله من اليين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره وان لم يحكم

وقول القاضي للمدعى احلف نازل
منزلة الحكم بنكول المدعى عليه كافي
الروضة كاصولها وان لم يكن حكم
بنكوله حقيقة وبالجملة فللخصم بعد
نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم
بنكوله حقيقة أو تنزيلا والا فليس له
العود اليه الا برضا المدعى وبين
القاضي حكم النكول الجاهل به بأن
يقول له ان نكلت عن اليين حلف المدعى
وأخلف منك الحق فان لم يفعل وحكم
بنكوله فخذ حكمه لتقصيره بترك البحث
عن حكم النكول وبين الرد وهي عين
المدعى بعد نكول خصمه كاقرار
الخصم لا كالبينة لانه يتوصل باليمين بعد
نكوله الى الحق وأشبه اقراره به فيجب
الحق بعد فراغ المدعى من عين الرد من
غير اقتدار الى حكم كالاقرار ولا تسمع
بعدها حجة بسقط كاداء أو اراء فان لم
يحلف المدعى عين الرد ولا عذر له سقط
حقه من اليين

القاضي بنكول خصمه كما في مل و قل على الجلال (قوله والمطالبة) أي فليس له مطالبة
 الخصم الآن يقيم بينة مل وعبارة قل وليس له مطالبة الخصم ولو في مجلس آخر أيضا
 ولا ينفعه الاقامة البينة ولو شاهد او عينا (قوله ولكن نسمع حجة) وليس له رد اليمين على
 المدعى عليه لأن اليمين المردودة لا ترد سم ولو ادعى دينا على معسر وقصد اثباته ليطالب به
 اذا أيسر فظاهر كلامهم أنهم لا تسمع مطلقا واعتمده الغزى وهو المعتمد وأقوى به الوالد رحمه الله
 وان اقتضى ما قرأه عن الماوردي سماعها لان القصد اثباته مع كونه مستحقا قبضه حالا
 بتقدير يساره القريب عادة شرح مر وقوله فظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقا من هذا يؤخذ
 جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا تقر في نظارة على وقف من أوقف المسلمين
 فوجده خربا ثم انه عمره على الوجه اللائق به ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على
 المحل وتحديد العمارة وكتابة حجة بذلك فأجاب به ذلك وعين له كشافا وشهودا ومهندسين فقطعوا
 قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف وأخبر القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليقطع على
 المستحقين معالمهم وينع من يريد أخذ الوقف الى المقدار المنهي كور من غلة الوقف وهو أنه
 لا يعمل بالحنة ولا يحجب لذلك لانه لم يطالب بشئ اذ ذلك ولا وقت عليه دعوى والكتابة
 انما تكون لدفع ما يطلب منه وادعى به عليه وليس ذلك هو جودا هنا وطر يقه في اثبات العمارة
 المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوما قيوما مثلا ويكون ذلك جوابا بالدعوى ملزمة
 ثم ان لم يكن بينة يصدق فيما صرفه بينه حيث ادعى قدرا لا تقاسا غ له صرفه بأن كان فيه
 مصلحة وأذن له القاضي فيما يتوقف على الاذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله
 أو كان في شرط الواقف أن للنظار اقتراض ما يحتاج اليه الحال في العمارة من غير استئذان
 اه ع ش (قوله فان أبدي) أي المدعى عذرا (قوله وسؤال فقيه) أي هل يلزمه الحلف أولا
 (قوله ومراجعة حساب) أي دقتر (قوله أمهل) أي وجوب ثلاثة أيام قال سم وهذا مع
 قوله ويقارق جوازنا خيرا الحجة أبدا يعترفك أنه اذا ردت اليمين عليه فاستعمل ولو لا إقامة الحجة
 لا يراد على الثلاثة أي بالنسبة لليمين حتى يسقط حقه منها بعد الثلاثة فلا تنفعه بعدها الا الحجة
 بخلاف ما لو استعمل قبل رد اليمين عليه لا إقامة الحجة فيمهل أبدا وفي الروضة ككأصلها انه
 اذا أنكر المدعى عليه فان استعمل المدعى ابا حجة لا إقامة البينة أمهل أبدا وان طلب عين
 الخصم فنسكل وردت اليمين على المدعى فطلب الامهال ولو لا إقامة البينة أمهل ثلاثة فقط فيسقط
 حقه بعدها من اليمين المردودة دون الحجة حتى أقامها سمعت اه (قوله ثلاثة أيام) المراد ثلاثة
 أيام صحاح غير يوي الامهال والاياء وبعد ذلك لا يمكن من الحلف ولو أقام شاهدا وطلب
 الامهال لان تمام البينة أمهل ثلاثة أيضا قل على الجلال (قوله لئلا تطول مدافعته)
 أي بسبب طلب الحق أي ثلاث تطول مدافعة المدعى عليه للمدعى بطلب الحق منه (قوله
 واليمين اليه) أي موكولة اليه ونافعة له ولا بد بخلاف البينة (قوله وهل هذا الامهال الخ)
 المعتمد الوجوب كما في م روح قال حج وسقط حقه من اليمين بعد مضي الثلاثة من غير عذر
 (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه الخلف ع ش وقال حل أي يلزم بالحلف وهذا
 لا يستخلف الا حيث لا بينة له بالدفع والاراء والامهال ثلاثة أيام وقوله الا برضا المدعى شامل

والمطالبة لأعراضه عن اليمين ولكن
 نسمع حجة فان أبدي عذرا كإقامة حجة
 وسؤال فقيه ومراجعة حساب
 أمهل ثلاثة أيام فقط لئلا تطول
 مدافعته والثلاثة مدة معتبرة ثم عا
 ويقارق جوازنا خيرا الحجة أبدا بأنم اقله
 لا تساعده ولا تحضر واليمين اليه وهل
 هذا الامهال واجب أم مستحب
 وجهان والظاهر القول ولا يجهل
 خصمه لعذر حتى يستخلف الا برضا
 المدعى لانه مقهور بطلب الاقرار
 أو اليمين بخلاف المدعى

لطلب إقامة البينة والذي في المنهاج الاقتصار على مراجعة الحساب وأما إذا طلب إقامة
البينة فإنه يمهّل وأن لم يرض الخصم (قوله وإن استهمل الخصم) السين والتمس للطلب أي طلب
الامهال (قوله أهمل) أي أن لم يضّر الامهال بالمدعى كأن كان يريد سفره أو الالم يمهّل اه
مل (قوله إلى آخر المجلس) أي بمجلس الخصومة المتعلقة بالخصم بأن لم يشرع في غيرها
وما ذكره مد بقوله أي آخر النهار لأنه جبعه بمجلس القاضي غير ظاهر وقال م ر أي مجلس
القاضي وما زاد على المجلس لا بد منه من رضا المدعى كما في حل (قوله إن شاء القاضي) معتمد
وعبارة سم اعتمده م ر فقال اعتمد أن المراد إن شاء القاضي لأن المراد أن للقاضي أن يمهّل
إلى آخر المجلس فمر على المدعى والافالمدعى أن شاء أمهله أبدأ لأن الحق له فلا وجه لتقييده
بآخر المجلس (قوله لأن المدعى لا يتقيد) أي لا يتقيد أمهاله بآخر المجلس بل له أن يؤخر
الدعوى متى شاء (قوله ومن طولب) ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه
القاضي ووجه عليه اليمين فنكل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يجلس أو يحلف
أو يترك أو وجه أحدها الثاني سم (قوله كسلامه) جعل الإسلام مسقطاً مبنى على وجوب
الجزية باقضاء الحول وهو طريفة والمعتمد أنها تجب بالقدر وعليه فالسلام في أثناء الحول
يُسقطها لا يسقطها إلا أن يقال ادعاء المسقط يصدق بدعوى سقوط بعضها (قوله أو وافقه)
عبارة شرح المنهج أو وافقه أي وافقت دعواه الظاهر (قوله طولب بها) أي الجزية وكذا
يقال في قوله لأنها وجبت (قوله وليس ذلك قضاء بالنكول) المعنى ليس المطالبة بالجزية
ولزمهاله بسبب النكول بل لأنها وجبت واشتعلت ذمته بها ولم يأت بدافع فلا يثنى في ما قدمه
في الدعوى الخاصة بخصم معين لأنه لا يثبت الحق إلا بين الرذ فلا يثبت بالنكول قبلها والفرق
أن الحق هنا ثابت وهو يدعى مسقطاً والأصل عدمه فليس فيه قضاء بمجرد النكول (قوله
حقاله) أي للصبي أو الجنون (قوله لم يحلف) أي على استحقاق الحق ويحلف على مباشرة
العقد ويثبت الحق تبعاً قل وعبارة سم لم يحلف الولي مالم يرد ثبوت العقد الذي يشره يده
فيحلف ويثبت الحق ضمناً ومثله يجري في الوصي والوكيل اه (قوله وإن ادعى) غاية في عدم
حلف الولي (قوله بسبب مباشرة) عبارة شرح المنهج بمباشرة سببه اه كان قال
أما أقرضته لك بسبب الثوب الذي كان حصل في البلد مثلاً اه (قوله وإذا تداعيا) التعبير
بذلك أما على سبيل التغليب أو باعتبار ضرورة الدعوة الظاهرية والافن بيده العين يقال له مدعى
عليه لأنه موافق للظاهر في دعواه أنه ملكه والاخر يقال له مدع لأن دعواه مخالفة للظاهر
(قوله فيبدأ أحدهما) المراد البدء المتأصله ليخرج ما لو أخذ شخص شيئاً من إنسان ثم ادعاه
لنفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك أنه قال قول قوله وإن لم تكن له اليد الآن وكذا لو أخذ
من إنسان ألفاً وقال أقرضني بها أو كانت عنده أمانة وأنكر الأخر وادعى ملكه له ساقاً لقول
قوله وإن لم تكن العين بيده وكذا لو كان له دار فأكرها فادعى المكتري شيئاً بائناً فيها أنه له وقال
المكري هو ملكي فالقول قول المكري وإن لم تكن العين بيده لأن اليد في الأصل له بخلاف
المنقول إذا تداعيا فالقول قول المكري وفي شرح م ر ولو أخذ ثوباً من دار وادعى ملكه
فقال ربه بل هو ثوبي أمر ألا تخبر بذلك ثوب حيث لا يثبت لأن اليد لصاحب الدار كما لو قال

وإن استهمل الخصم في ابتداء الجواب
اعذر أمهّل إلى آخر المجلس إن شاء
القاضي وقبل أن شاء المدعى والأقول هو
ما جرى عليه ابن المقرئ وهو الظاهر
لأن المدعى لا يتقيد بآخر المجلس ومن
طوب بجزية فادعى مسقطاً كسلامه
قبل تمام الحول فإن وافقت دعواه
الظاهر كأن كان غائباً فحضر وادعى
ذلك وحلف فذلك وإن لم يوافق الظاهر
بأن كان عندنا ظاهراً ثم ادعى ذلك
أو وافقه ونكل طوب بها وليس ذلك
قضاء بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت
بدافع أو يزك أنه فادعى المسقط كدفعها
لساع آخر لم يطالب بها وإن نكل عن
اليمين لأنها مستحبة ولو ادعى ولي صبي
أو مجنون حقها على شخص فأنكر
ونكل لم يحلف الولي وإن ادعى ثوبه
بسبب مباشرة بل بتظكر كاله لأن اثبات
الحق لغیر الخالف بعد (وإذا تداعيا)
أي الخصمان أي ادعى كل منهما شيئاً
أي عينا وهي (فيبدأ أحدهما) ولا يثبت
لواحد منهما (فألقول) حينئذ
(قول صاحب اليد يمينه) إنهما ملكه
إذا ليد من الأسباب المرجحة

قبضت منه ألقاى عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده ولو قال أسكتته دارى ثم أخرجه منها
فألبسها كن لاقر أو لا قول له بها فيحلف انه والله وليس قوله زرع على تبرعا أو باجارة اقرار الله بيد
ولو تنازع مكثر ومكرى متصل بالدار كرف أو سلم مسجرحا للثاني أو منفصل كمتاع فالاول
العرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تحالفا لا تنفاه المرح شرح م (قوله ولا يئنه لهما)
وكذا ان كان لهما يئنه كما يأتى ويحجب بأنه قيد بذلك لاجل قوله تحالفا أما اذا كان لهما يئنه
فهو لهما أى من غير تحالف (قوله تحالفا) أى حلف كل منهما يئنه بدليل قوله على التثني
فليس المراد بالتحالف أن يحلف كل يئنه تجمع نفيا وإثباتا اه شيخنا وعبارة م قوله على التثني
فقط أى يكفيه ذلك وهو أن يحلف على نفي استحقاق صاحبه للنصف ولا يكفى الجمع بين النفي
والإثبات بأن يحلف أن الجميع له ولا حق للآخر فيه أو يقول لاحق له في النصف الذى يدينه
والنصف الآخر على قال قل فالتحالف ليس على حقيقة أى لأن حقيقة أن يحلف كل يئنه
تجمع نفيا وإثباتا * (فرع) * اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد الفرقة ولا يئنه ولا
اختصاص لاحدهما يئنه فكل تحلف الاخر فاذا اختلفا جعل بينهما وان منع لاحدهما فقط
أو حلف احدهما فقط قضى له به كما لو اختلفت باليد وحلف وكذا وارثهما وارث احدهما
والآخر اه سئل ونقلا ارجع عن شرح م ثم قال وعبارة الشيخ عمدة في حواشى شرح
البيهقي قال الشافعي رضى الله عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت لمن أقام اليئنه على شئ
من ذلك فهو له ومن لم يقيم يئنه فالقياس الذى لا يعذر أحد عدى بالفضلة عنه أن هذا المتاع
ان كان فى أيديهما معا فيحلف كل منهما لصاحبه على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين
وان حلف أحدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام النكاح أم بعده واختلاف وارثهما
كهما وسواء ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة وللزوجة كالخضال والفزل أو وغيرهما
كالدرهم أو لا يصلح لهما كالحصيف وهما أمان وتاج الملوكة وهما عاتقان وقال أبو حنيفة ان
كان في يدهما حاسا فهو لهما وان كان في يدهما حاكما يصلح للرجل فلزوج وما يصلح للأنثى
فللزوجة والذي يصلح لهما يكون لهما وعند أحد وما لا يقرب من ذلك واجب الشافعي رضى
الله عنه بأن الواسع لمن الظنون حكمكم في دباغ وعطار تداء عبا عطار أو دباغ في أيديهم ما أن
يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومفسر في لؤلؤ أو أن نجعة له الغوسر ولا يجوز الحكم
بالظنون اه بحروفه وكذلك لا يجوز الاقتناء بالأقوال الضعيفة الا في حق الشخص المستقنى
فيجوز له أن يقلد الأقوال الضعيفة في مذهبه ولو أفتى الإنسان بالأقوال الضعيفة حرم عليه
ولا يستحق أجره ويجب عليه رد المال كله أو أخشبا اه شيخنا (قوله سقطنا) محل ذلك
اذا تساوت البيتان تاريخا بدليل قوله فيما يأتى ويرجع بتاريخ سابق وعبارة شرح الروض
سقطنا سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو متعقبتيه أو احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة (قوله
لتناقض موجهما) بفتح الجيم أى ما يوجبانه فإن يئنه كل توجب تسليم الشئ المتنازع فيه له
وملكه له وعبارة م رتعارضهما ولا مرجع فأنشأ الدليلين اذا تعارضتا لا ترجيح (قوله وان
أقرب به لاحدهما) قلوا أقرب بأنها لهما تجعل بينهما نصقين اه ابن شوبرى (قوله أو يئنه
أولا يئنه احد) أى وثم يئنه لكل منهما كما هو فرض المسئلة وقوله أولا يئنه احد وصورها

(وان كان) المدعى به وهو اليئنه (ق)
بيدهما) ولا يئنه لهما (تحالفا) على التثني
فقط على النص (وجعل ذلك بينهما)
نصفين لقضاء مصلى الله عليه وسلم
بذلك كما صححه المالكيكم على شرط
النسبين ولو أقام كل من المدعين
يئنه بما ادعاه وهو يئنه لهما
لتناقض موجهما فيحلف لكل منهما
عينا وان أقرب به لاحدهما على نفسه
اقراره أو يئنه أولا يئنه احد

بعضهم بعقاراً ومتاع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله فهو لهما) أي بالينة
القائمة لا باليد السابقة على قيام الينتين (قوله أو يبدأ أحدهما ويسعى الداخل رجحت بينته)
منه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بأيديهم أما كن يذكرون أنهم موقوفة
عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فنازعهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة
على زاوية وأظهروا لذلك تمسكا وهو أنه يقدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من
بيده الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليد متقدمة على من (قوله وان
تأخر تاريخها) غاية ومجمله إذا لم يسند انتقال الملك عن شخص واحد والا قدمت بينة الخارج ان
كانت أسبق تاريخها كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوي وغيرها واعتد به الشهاب م رشوري
(قوله بيده) ودخل في إطلاقه اليد الحكيمة كالصرف والحسبة كالامساك شرح م
شوري (قوله ولو قبل تعديلها) بخلاف ما لو أقامها قبلها لأنها أي بينة الداخل الخ فهو
عله لتحذوف (قوله لأن الأصل في جانبه اليمين) أي لانه مدعى عليه (قوله عنها) أي اليمين
(قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بينة عبد البر (قوله ولو أزيلت بيده)
غاية لقوله رجحت بينته وقوله فانه ترجح تقريره عليها أي أزيلت للخارج بسبب البينة التي
أقامها فقوله بينة أي بينة الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بينته التي أقامها
قبل بينة الداخل اه شيخنا وبعبارة شرح م رشوري ولو أزيلت بيده بينة حساباً سلم المال لخصمه
أو حكاياً بحكم عليه به فقط فلا يعدل عنها مادامت كافية نعم يتجه كما يحتمل البلقيني سماعها الدفع
تهمه سرقة ومع ذلك لا بد من إعادتها بعد بينة الخارج اه شوري (قوله وأسندت) بخلاف
ما إذا لم تسند بينته إلى ذلك فلا ترجح لانه الآن مدعى خارج شرح المنهج (قوله واعتذر
بغيرتها) أي البينة أي اعتذر عن إقامتها حال الدعوى بغيرتها أو حبسها ولذا قال مثلاً وهذا
أعني قوله واعتذر بغيرتها ليس قيداً على المعتقد (قوله فانه ترجح) لاجابة اليه لانه معلوم من
أول الكلام الآن يجعل قوله ولو أزيلت مستأنفاً وقوله فانه ترجح جوابه (قوله لكن لو قال
الخارج) استدراك على قوله رجحت بينته أي الداخل فكأنه قال ما لم يكن مع بينة الخارج
زيادة علم ولو قامت بينة بالرق وبينة بالحربة قدمت بينة الرق لأن معها زيادة علم لأنها ناقلة وبينة
الحربة مستعجبة اه زى (قوله اشتريته منك) أو غصبته أو استعزته أو أكثرته مني شرح
المنهج * (فرع) * لو باع داراً ثم ادعى أنها واقف لم تسمع بينته كذا ذكره الشيخان آخر الدعوى
وطالب في ذلك العراقيون فقالوا تسمع إذا لم يكن صريحاً أنها ملكه بل اقتصر على البيع وهذا
هو المعتقد زى (قوله فلو أزيلت بيده باقرار) أي حقيقة أو حكماً وهو اليمين الردود ومن
الداخل على الخارج وهذا مقابل قوله ولو أزيلت بيده بينة (قوله لم تسمع دعواه) أي ملك
ما أقربه (قوله نعم لو قال) أي الداخل في إقراره وهذا استدراك على قوله لم تسمع الخ (قوله
وهبته) أي للخارج (قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة) وحيث تسمع دعواه بالملك بعد
هذا القول وان لم يذكر انتقالاً كافياً م رشوري وكتب بعضهم قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة الخ وينبني
على ذلك أنه تسمع دعواه بغير ذكر انتقال لكن محل ذلك إذا كان من مجهول زوم الهبة وعدمه
بالعقد أما إذا كان عالماً وأقر بما ذكر ثم عاد وادعى أنه ملكه لم تسمع بغير ذكر انتقال وكذا

فهو لهما إذ ليس أحدهما بأولى به من
الآخر أو يبدأ أحدهما ويسعى
الداخل رجحت بينته وإن تأخر تاريخها
أو كانت شاهداً وعينا وبينه الخارج
شاهدين أو لم تكن سبب الملك من شراء
أو غيره ترجح البينة بيده هذا ان
أقامها بعد بينة الخارج ولو قبل
تعديلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن
الأصل في جانب اليمين فلا يعدل عنها
مادامت كافية ولو أزيلت بيده بينة
وأُسندت بينة الملك إلى ما قبل إزالة
بيده واعتذر بغيرتها مثلاً فانه ترجح لأن
بيده اعتذر بغيرتها لانه قد ظهرت
بيده اعتذاراً زيلت لعدم الحجّة وقد ظهرت
لكن لو قال الخارج هو ملكي وأقام
منك فقال الداخل بل هو ملكي زيادة علم
بينتين بما قاله مرجح الخارج لم تسمع
بينته باذكري ولو أزيلت بيده باقرار لم تسمع
دعواه به بغير ذكر انتقال لانه مؤاخذ
باقراره نعم لو قال وهبته وملكه لم يكن
إقراراً بل زوم الهبة

يقصد بما اذا لم تنقل العين من يد المقر بالهبة الى المقر له والا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك الا
 بذكر الانتقال (قوله بلجوازا اعتقاده لزوم الهبة بالعقد) يؤخذ منه ان المسئلة مقيدة بالقيدين
 السابقين وعبارة شرح م ر لجوازا اعتقاده فيقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر انتقاله
 يظهر تقييده أخذ من التعليل بما اذا كان ممن اشتبه عليه الحال اه وفي حل هذا لا يتأق
 في فقهه لا يجهل مثله ذلك (قوله ويرجح بشاهدين) كلام مستأنف ليس مرتبطا بما قبله بل
 مرتبط بقوله فيما سبق والعين يدهما أو لا يدهما أو يدها أو يدها إذا كانت العين بيد أحدهما
 فلا يتأق هذا بل تقدم بينة الداخل مطلقا كما تقدم فالحاصل أن قوله والعين يدهما راجع
 لقوله ويرجح برجلين الخ وقوله لا بزيادة شهود وقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله مع عين لا آخر)
 أي في غير بينة الداخل (قوله ولا يرجح بزيادة شهود) بل يتعاضدان لكلال الحجة من الطرفين ولأن
 ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدية الخبر والقديم نعم كراهية وفريق الأول بما مر
 وبأن مدار الشهادة على أقوى الظنين ومنه يؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد التواتر رجحت
 وهو واضح لا فادتها حيث نزل العلم الضرورى وهو لا يعارض شرح م ر شوبرى (قوله لكلال
 الحجة في الطرفين) ولا ترجح بينة وقف على بينة ملك ولا بينة انضم اليها حكم بالملك على بينة بلا حكم
 ولا فرق بين الحكم بالحكمة والحكم بالموجب فان تعارض حكمان كان أثبت كل أن معه حكما
 لكن أحدهما بالحكمة والاخر بالموجب اتجه تقديم الأول لاستلزامه ثبوت الملك بخلاف الثانى
 شرح م ر باختصار (قوله ويرجح بتاريخ سابق) كان شهدت بينة لواحدهما من سنة الى
 الآن وبينة اخرى لا آخر بملك بأكثر من سنة الى الآن والعين يدهما أو يدها أو يدها أو لا يدها
 أحدهما رجحت بينة ذى الاكثر كسنتين شرح المنهج بزيادة (قوله والعين يدهما) حال فان
 كانت بيد أحدهما رجحت بينته وان تأخر تاريخها برماوى (قوله ويرجحت) أى وانما رجحت
 بينة ذى الاكثر أى أكثر المدة وهى الاسبق تاريخا قال م د كذا فى بعض النسخ بالواو وفى
 بعضها بحذفها وهو الصواب اه وقوله وهو الصواب محل تأمل بل ثبوتها هو الصواب لأن
 الجملة مستأنفة استثنافا بيانها واقعا فى جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى تقديره لا شى وقع
 الترجيح بالتاريخ السابق وقول المحشى الصواب حذفها انما يناسب عبارة المنهج (قوله ذى
 الاكثر) أى أكثر المدة وهى الاسبق تاريخا لعدم المعارضة فى الزائد على الاخرى فهو توجيه
 لقوله ويرجح بتاريخ سابق (قوله لان الاخرى لا تعارضها فيه) أى فى الاكثر وهو السنة السابقة
 بل تعارضها فى السنة المتأخرة واذا تعارضها تساقطت بالتسوية لها فبستحب الملك السابق
 شرح م ر (قوله من يوم ملكه بالشهادة) أى بسبب الشهادة حل وقال ع شى هذا الوقت
 الذى أرتخت به البينة لامن وقت الحكم اه (قوله بيد البائع) أى أو بيد الزوج اه م ر
 وصورته فى البيع أن يدعى أحد شخصين على رجل بأنه باعه العين الفلانية من مدة سنتين
 وادعى الاخر أنه باعه له من مدة ثلاث سنين مثلا ولم يقبضه البائع لانه لا هذا ولا هذا وأقام
 كل بينة فتثبت لذى الاكثر تاريخا ولا أجرة له على البائع شيخنا وصورته فى الصداق ان تدعى
 عليه احدى زوجتيه أنه أصدقها هذه العين التى عنده من سنة وتدعى الاخرى أنه أصدقها
 اياها من سنتين وتقيم كل بينة تدعى اياها فيحكم بها الثانية ولا أجرة لها على الزوج شيخنا وعبارة م د

بى مجهول منها
 رازى بالثبوت
 لجوازا اعتقاده لزوم الهبة بالعقد كره فى
 الروضة كآملها ويرجح بشاهدين أو
 بشاهد واحد أو اثنين لاحدهما على شاهد
 مع عين لا آخر لأن ذلك حجة بالإجماع
 وأبعد عن تهمة الخلف بالكذب قد
 عينه الآن يكون مع الشاهد فيرجح
 بها على من ذكر ولا يرجح بزيادة شهود
 لاحدهما ولا برجلين على رجل
 وامرأتين ولا على أربع نسوة لكلال
 الحجة فى الطرفين ولا بينة مؤرخة على
 بينة مطلقة ويرجح بتاريخ سابق والعين
 يدهما أو يدها أو لا يدها أحد
 ويرجحت بينة ذى الاكثر لأن الاخرى
 لا تعارضها فيه ولصاحب التاريخ
 السابق أجرة ويزاد ما دونه من يوم ملكه
 بالشهادة لانها مملوكة ويستثنى من
 الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل
 القبض

قوله بيد البائع أي لانهم مضمونة عليه ضمان عقد فهو أي الصداق معرض للبطان بالتلف قبل القبض فلا تضمن فيه المنفعة (قوله فلا أجرة عليه المشتري) لانه لا أجرة على البائع في استعمال المبيع قبل القبض بناء على أن اتلافه كالأجرة ولهذا لو أزال البكارة لا يلزمه غرم اهـ شرح الروض ولأن ملك المشتري بالمبيع قبل القبض ضعيف لانه معرض للانقراض بتلقه عند البائع ولو شهدت بينة بملكه أمس ولم يتعرض للعمال لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك ولأنهم شهدت له بما لم يدعه نعم لو ادعى رق شخص فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعقبه وأقام بذلك بينة قبلت لأن المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً بخلافه فيما ذكر لا تسمع البينة فيه حتى تقول ولم ير ملكه أو لا تعلم من يملكه أو تبين سببه كان تقول اشتراه من خصمه أو أقربه أمس ومثل بيان السبب ما لو شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته تجت في ملكه أو أثرت شجرته في ملكه أو وهذا الغزل من قطنه أو الطير من بيضه أمس ولو أقام بحجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وغرة ظاهرة يعني مؤبرة عند أقامتها المسبوبة بالملك الذي يكتفي لصداق الحجة بسبقه بلطفة لطيفة وخروج بمطلقة المؤرخة للملك بما قبل حدوث ذلك فإنه يستحقه وبالوفاة الجمل وبالنظارة غيرها فيستحقهما تبعاً لاصلهما كما في البيع ونحوه وإن احتمل انفصالهما عنه أي الأصل بوصية ولو اشترى شخص شيئاً فأخذ منه بحجة غير اقرار ولو مطلقة عن تقييد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره رجع على بائعه بالثمن وإن احتمل انتقاله منه إلى المبتدع أو لم يدع ملكاً سابقاً على الشراء لم يمس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود ولأن الأصل عدم انتقاله منه إليه فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء ويخرج بغير اقرار أي من المشتري الاقرار منه حقيقة أو حكماً لا يرجع المشتري بشئ قاله في شرح المنهج وقوله يرجع على بائعه بالثمن هذا كالمستثنى من مسئلة الشجرة حيث اكتفي فيها بتقدير الملك قبيل البينة ولو أعيان ذلك هنا استنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره ميسر الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضاً فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمبتدع فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء قال الغزالي المجيب كيف يترك في يده نتائج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتائج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس برأس من الأصل وقوله يرجع على بائعه ولا يرجع من أخذه منه على شيء من الزوائد الحاصلة في يده لانه استحقها بالملك ظاهراً وأخذها الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمبتدع بعد شرائه من البائع انما هو لم يمس الخ ومحل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع أنه لا يملكه كأن تحقق أنه سارقه أو غاصبه والام يرجع عليه بما دفعه له لانه في مقابلة تسليمه إياه وقد حصل وأيضاً فلما علم أنه لا يملكه كان كأنه متبرع بما أعطاه ومحل الرجوع أيضاً إذا لم يعلم أنه ملك البائع قطعاً وأن مدعيه كاذب في دعواه إياه وأقامته تلك الشهود والام يرجع به على البائع لانه مظلوم فلا يرجع به على غير ظالمه ومن ذلك دراؤه الشككية فلا يرجع بها على الشاكي وانما يرجع بها على من أخذها منه خلافاً للآفة الثلاثة وأخبرني بعض كبار علماء المالكية أن محل الرجوع على الشاكي ان تعذر أخذ الشكوى من أخذها (قوله ومن حلف) أي أراد الحلف بدلسل قوله حلف على البت وهذه جملة واقعة في جواب سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق في قوله فان لم يكن معه بينة الخ

قوله فلا أجرة عليه المشتري على الأصح
ومن حلف على فعل نفسه إثباتاً كان
أو تضار ولو ثبتن مؤكدة

ومن حلف

قوله فلا أجرة عليه المشتري على الأصح
ومن حلف على فعل نفسه إثباتاً كان
أو تضار ولو ثبتن مؤكدة

قوله فلا أجرة

كان يعتمد على خطه أو خط مورثه (حلف على البت) بالمشناه وهو القطع (٣٦٧) والجزم ما خوذ من قولهم بت الحبل اذا قطعه

ف قوله حينئذ (والقطع) عطف تفسير
لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول
في البيع والشراء في الاثبات والله لقد
بعت بكذا أو اشتريت بكذا وفي النفي
والله ما بعت بكذا أو ما اشتريت بكذا
(ومن حلف على فعل غيره) ففيه تفصيل
(فان كان) فعلة (اثباتا حلف) حينئذ
(على البت والقطع) لسهولة الاطلاع
عليه (وان كان) فعلة (نفيًا مطلقًا)
حلف) حينئذ (على نفي العلم) أي انه
لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل كذا
لان النفي المطلق يعسر الوقوف عليه
ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت
اعتد به كما قاله القاضي أبو العلي وغيره
لانه قد يعلم ذلك أما النفي المحصور
فكلا اثبات في امكان الاطاحة به كما في
آخر الدعاوى من الرخصة فيحلف فيه
على البت * (نفيه) * ظاهر كلام
المصنف حصر اليمين في فعله وفعل غيره
وقد يكون اليمين على تحقيق موجود
لا على فعل ينسب اليه ولا على غيره مثل
أن يقول لزوجه ان كان هذا الطائر
غرابا فأت طالق طار ولم يعرف فادعت
انه غراب فأنكر فقد قال الامام انه
يحلف على البت قال الشيخان تبعاً
للشاذلي وغيره والضابط أن يقال
كل عين فهي على البت الا على نفي فعل
الغير ولو ادعى ديناً لمورثه فقال المدعى
عليه أبرأني مورثك منه وأنت تعلم ذلك
حلف المدعى على نفي العلم بالبراءة مما
ادعاه لانه حلف على نفي فعل غيره ولو
قال جني عبداً على بما يوجب كذا
وأنكر فالأصح حلف السيد على البت
لان عبده ماله ونعمه كفعله ولذلك

ومن قوله فان نكل ردت الخ فكان سائلاً قال ما كيفية الحلف فقال ومن حلف الخ ولا فرق
في هذا التفصيل بين المدعى والمدعى عليه وتقدم أن محل وجوب اليمين على المدعى عليه
اذ لم يبرئه المدعى من اليمين (قوله) كان يعتمد على خطه أو خط مورثه (هذا لا يناسب قوله
ومن حلف على فعل نفسه لان خط المورث ليس فعل نفسه ويحجب بأن صورته أن الولد رأى
بخط مورثه كأيته أن أبى فعل كذا وكذا كاد دين أو طلاق وكان الولد ناسباً له فله أن يحلف
على البت على هذا الفعل اعتماداً عليه وأنه مثال للظن المؤكد بقطع النظر عن كونه فعل نفسه
وعبارة شرح المنهج ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كان يعتمد الى آخر ما قاله الشارح
فاندفع ما يقال ان هذا لا يناسب ما قبله وهو قول المصنف ومن حلف على فعل نفسه (قوله
اثباتاً) كبيع واتلاف وغصب شرح م ر (قوله نفيًا) أي أريد نفيه والافعال فعل نفسه ليس
نفيًا (قوله مطلقاً) أي غير مقيد بزمان ولا مكان وعبارة م د أي لا محصوراً فليس المراد
بالاطلاق التعميم وانما المراد بالاطلاق مقابل الحصر فالمطلق مثل ما اذا ادعى ديناً لمورثه
على آخر فقال الآخر أبرأني مورثك فاذا ردت اليمين عليه قال والله ما أبرأك مورثي أو قال والله
لا أعلم أن مورثي أبرأك أما لو قال أبرأني مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال تعين الحلف على
البت فيقول والله لم يبرئك من كذا الخ لا حينئذ نفي محصور تأمل (قوله تنبيه الخ) غرضه
اعتراض على المتن (قوله وقد يكون الخ) تعليل لمحدوف أي وليس كذلك لانه الخ (قوله لا الى
فعل) أي لاستندة الى فعل ينسب الخ وفي بعض النسخ لا على فعل ينسب الخ (قوله
ولو ادعى ديناً الخ) هذه من افراد قوله وان كان نفيًا مطلقاً حلف الخ فلو ذكره مجنبه قبل
التنبيه لكان أولى (قوله ولو قال جني عبداً) هذا من افراد قوله ومن حلف على فعل نفسه
الخ لان المراد على فعل نفسه ولو تنزى لا فغرضه به التعميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه
الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكماً كفعل عبده ودائمه (قوله الدعوى عليه) أي على
السيد أن عبده فعل كذا وعبارة المنهج ويحلف الشخص على البت لا في نفي مطلق ينسب
لا ينسب له فيحلف عليه أو على نفي العلم اه وحاصل الصور اثنا عشرة صورة لان المحلوف عليه
أما فعله أو فعل مملوكه أو فعل غيره مما وعلى كل اثباتاً أو نفيًا وعلى كل أما مطلقاً أو مقيداً
فيحلف على البت في أحد عشر أشار إليها بقوله في فعله أو فعل مملوكه هذه ثمانية لانه يحلف أما
على الاثبات أو النفي وعلى كل أما أن يكون مطلقاً أو مقيداً بدين وقوله وفي فعل غيره مما اثباتاً
في هذه صورتان لانه أما مطلقاً أو مقيد وقوله أو نفيًا محصوراً هذه واحدة ويتخير في واحدة
أشار إليها بقوله لا في نفي مطلق (قوله وتعتبرية القاضي) أي في الحلف بالله لانه المراد عند
الاطلاق وعبارة م ر وتعتبر في اليمين موالاتها وطلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم
لها ممن توجهت عليه ونية القاضي أو نائبه والمحكم أو المنصوب للمظالم وغيرهم من كل من له
ولاية التحليف اه قال ع ش عليه ويظهر أن المراد عرفهم فيما بين الايجاب والقبول كما في
البيع اه حج والمراد بالموالاته أن لا يفصل بين قوله والله وقوله ما فعلت كذا مثلاً اه وقوله من
كل من له ولاية أي أماناً له ولاية له كععض العظماء أو الظلماء فتنتفع التورية عنده فلا كفارة
عليه وان أتم الحالف ان لازم منها تقويت حق ومنه المشدوش وشيوخ البلدان والاسواق فتسفعه

سمعت الدعوى عليه ولو قال جنت بهميتك على زري مثلاً فعليك ضمانه فأنكر ما أنكها حلف على البت لانه لا ذمة لها وضمان جنايتها
بتقصيره في حفظها لا بفعلها وتعتبرية القاضي المستحلف للخصم فلو وري الحالف في يمينه

بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ وتقول بأن اعتقد الخالف خلاف نية القاضى لم يدفع اثم العين الفاجرة لان العين شرعت ليهاب الخصم الاقدام عليها خوفا من الله تعالى فلو صحت تأويله لمطلت هذه الفائدة * (تمت) * يسبق تغليظ بين مدعى اذا حلف مع شاهدا وردت العين عليه وبين مدعى عليه وان لم يطلب الخصم تغليظها فيما (٣٦٨) ليس بمال ولا يقصده مال كشكاح وطلاق ولعنات وفي مال يبلغ نصاب زكاة

نقد عشرين مثقالا ذهبيا أو ما تقي دوهم قضية أو ما قيمته ذلك والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللعان وزيادة أسماء وصفات كأن يقول والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم السر والعانية وان كان الخالف يهوديا حلقه القاضى بالله الذى أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق وأنصرانيا حلقه بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلقه بالله الذى خلقه وصوره ولا يجوز انقاض أن يحلف أحدا بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردى وغيره قال الشافعي رضى الله تعالى عنه ومضى بلغ الامام أن قاضيا يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عزله عن الحكم لانه جاهل وقال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من أهل العلم يرى الاستحلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظلمي حكمه ولا شاهده انه يكذب في شهادته ولا مدعى صبا ولو احتمل لابل يمهله حتى يبلغ الاكفرا مسييا أثبت وقال تجلت انبات العانة فيحلف لسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالما لالحق فتسمع بينة المدعى بعد حلف الخصم ولو ادعى رق غير صبي يجنون مجهول نسب فقال أنما رسالة صدق بيمينه لان الاصل الحرية وعلى المدعى البينة ولو ادعى رق صبي أو مجنون وليس بيده لم يصدق الا بحجة أو يمهله ويجعل لفظها حلف وحكمه برقهما لانه الظاهر من حالهما وانكارهما بعد كمالهما فهو فلا بد لهما من حجة ولا تسمع دعوى بدني مؤجل

التورية عندهم سواء كان الحلف بالطلاق أو بالله اه (قوله بأن نوى خلاف ظاهر اللفظ) بأن ادعى عليه ثوبا أو أنكر خلفه القاضى فقال والله لا يستحق على ثوبا واراد بالتوب الرجوع لانه من ثاب اذا رجع وهذا بما جازمه جور كما قرره شيخنا (قوله بان اعتقد الخ) بأن ادعى عليه دينار اقيمة مثلف فانكر فقال له القاضى قل والله لا يستحق على دينار فقال له ونوى عن مبيع ونوى القاضى قيمة المثلف أو قصد بالدينار اسم رجل (قوله فلو صحت تأويله) أى أو توريته (قوله يسبق تغليظ بين الخ) محله اذا لم يكن الخالف الذى تغلظ عليه العين حلف بالطلاق أنه لا يحلف بينا مغلفة ولا تغلظ أيضا على مريض وزمن وحائض اه زى وقد يقتضى الحلال التغليظ من أحد الطرفين وذكر له أمثلة منها دعوى العبد على سيده عتقا أو كفاة فأنكره السيد فان بلغت قيمته نصابا غلظ عليه فان نكل غلظ على العبد مطلقا اه زى (قوله وطلاق) وكذا في خلع ان بلغ عوضه نصابا مطلقا والافعى الخالف منهما ان كان المدعى الزوجة فان كان المدعى الزوج فلا تغليظ عليها قل (قوله عشرين مثقالا) بدل فليس المراد أى نصاب كان حتى من الابل مثلا برماوى ويقهمن من كلامه أن نصاب غير المقدان بلغت قيمته نصاب النقد سن التغليظ والافلا (قوله وبزيادة أسماء) ومن ذلك أن يحلفه على المحصف فيضع المحصف في حجره ويقفه ويقول له ضع يدك على سورة براءة ويقرأ عليه ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية فان هذا أمر عيب أى يخوف قال بعضهم ويندب تحلفه فاعلم قل (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحلفه بذلك ومثل القاضى غيره من المحكم وشكوه فليس له التحليف بذلك عس على منهج (قوله أن يحلف أحد بطلاق) فلو خالف وفعل انعقدت بينه حيث لا اكرامه عس على م (قوله عزله) أى وجوب ان كان شافعي والابان كان حنفي فلا يعزله لان مذهبه يرى ذلك في اعتقاد مقلده اه برماوى على منهج ومثل الحنفى القاضى المالكى فانه يرى التحليف بالطلاق (قوله لسقوط القتل) أى بناء على أن الانبات علامة البلوغ شرح التعرير وعبارة العنانى عليه قوله بناء الخ هذا هو المعتقد وقيل انه بلوغ حقيقة فلا يقبل قوله

* (فصل فى الشهادات) *

ذكرها بعد الدعوى لانها تكون بعدها ومن قدم الشهادة نظر للتحمل لانه يكون قبل الدعوى (قوله بلفظ خاص) وهو أشهد فلا يكتفى ابداله بغيره ولو كان أبلغ لان فيها نوع تعبد وهذا التعريف لشموله لحواله لرمضان أولى من التعريف بأنها اخبار بحق للغير على الغير وظاهر كلامه أن التعريف المذكور هو معناها لغة وشرعا على خلاف القاعدة من كون المعنى الشرعى أخص وقال بعضهم الشهادة لغة الرؤية أو الحضور وفى المصباح أنها الاطلاع والمعاينة وشرعا ما ذكره المصنف (قوله ليس لك) أى ليس لك في اثبات الحق على خصمك الاشهاد لك وليس على خصمك عند عدم البينة الا عينه فالحديث يحتاج الى هذا التأويل والافالين في جانب الخصم ليست للمدعى وانما هي عليه من حيث انها تفصل الخصومة أى لا تفصل الخصومة الا باحد الامرين قال شيخنا العزبرى وأورد على الحصر حكم القاضى يعلم وأجيب بأنه ثبت بالقياس الاولوى لان العلم أقوى من الحجة اه (قوله ترى) على تقدير همزة الاستفهام أى ترى أى تبصر الشمس وقوله على مثلها أى على شئ محقق مثلها (قوله أودع

وان كان به بينة اذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه اى كما قاله الماوردى * (فصل فى الشهادات) * جمع شهادة وهى اخبار عن شئ يلفظ خاص والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ولا تكتبوا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأخبار كخبير الصحيفين ليس لك الاشهاد الذأ ويمينه وخبرانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أودع رواء البيهقي والحاكم وصححا اسناده

أى ان كان هناك غيره والاتعنت عليه ويحتمل أن معنى قوله أودع أى ان لم يكن على مثلها وهو الظاهر (قوله وأركانها خمسة) أى فى غير هلال رمضان ونحوه مما القرض منه تحقيق القرض اذ لا مشهود عليه ولا فيه وكله اتواخذ من كلامه فن هنا يؤخذ الشاهد ومن قوله فيما يأتى والحقوق ضربان المشهود به ومن قوله حق الله وحق الآدمى المشهود له ويتضمن ذلك المشهود عليه والمصلحة (قوله عند الاداء) أى وان كانت هذه الخصال مفقودة عند التحمل الا فى النكاح كما يأتى وفيما لو وكل شخصاً في بيع شئ بشرط الاشهاد وهذا مقدم من تأخير وحقه أن يذكر عقب قوله الا من اجتمعت فيه (قوله بل عشرة) الاولى حذف التاء لان المعدوم مؤنث ونظمها بعضهم فقال

بلوغ وعقل ثم الاسلام نطقه * وعدل كذا حرية ومروءة
وذويقطة لا حجر ليس بهم * فهذه لشهاد شرط عشرة

(قوله فلا تقبل شهادة الكافر) وشهادة الكافر كانت جائزة ثم نضحت بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أى المسلمين وأما قوله تعالى أو آخران من غيركم فأجيب عنه بأن معناه من غير عشرتكم أو هو منسوخ بقوله وأشهدوا ذوى عدل منكم وفى الحديث لا ترث مله مله ولا تجوز شهادة مله على مله الا أمة محمد فان شهادتهم تجوز على سواهم من اليهود والنصارى وغيرهم (قوله فى الوصية) أى فيما اذا شهد كافر قال زى ولو جهل الحاكم اسلام الشاهد بحث عنه ويرجع لقوله بخلاف جهل الحرية فانه يبحث عنها ولا يرجع لقوله ان فلانا أوصى لفلان بكذا حرر وبعبارة مدقوله فى الوصية أى فى السفر لا فى غيره لآية أى قوله أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم فى الارض فلن أراد السفر أن يوصى ويشهد ولو كافرين فليحذر مذهب أى أنه اذا أراد السفر فأوصى بعين عنده ودبعة أو أوصى بردها الى صاحبها واشهد بذلك كافرين سواء كان المشهود عليه مسلماً أم كافراً (قوله ولو بالدار) بأن كان لقطعا بدار الاسلام (قوله وهو مسلوب منها) الاولى وهى مسلوبه منه * (فرع) * من ترك سنة الفجر والوتر أسبوعاً لم تقبل شهادته ومن ترك تسبيح الركوع والسجدة طويلاً ودت شهادته ومن ترك سنة الفجر والوتر وصلى مكانها الفوات لم ترد شهادته كما قاله ابن العماد على غوامض الاحكام واعتراض بأن ترك ما ذكر ليس مفسقاً فكيف لا تقبل شهادته ولو كان القياس يعلم الفسق من نفسه وصدق فى شهادته فهل يحل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتقد مر أنه يحل له ذلك وينبغى أن لا يتقدم على أهل الفضل وبعبارة سم نقل عن مر ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعتقدون عدالة جازله أن يشهد اه وفى قل مانسه قال الاذرى فى تحريم الاداء مع الفسق الخفى نظراً لانه شهادة بحق واعانة عليه فى نفس الامر ولا اثم على القاضي اذا لم يقصر بل يتجبه الوجوب عليه اذا كان فى الاداء انقاذ نفسه أو عضواً أو بضع قال وبه صرح الماوردى اه (قوله فلا تقبل شهادة فاسق) لورثب امام ذو شوكة شهود افسقة مثلاً فهل تقبل شهادتهم للضرورة كالتقضاء قال الزركشى المختار لا سم (قوله والسادس أن تكون له مروءة) بضم الميم وقصها وزيادتها على العدالة مبنى على ان المراد بالعدالة عدم الفسق فان اراد بها ما يشمل المروءة وغيرها فلا حاجة للزيادة والمروءة لغة الاستقامة وشرعاً ما ذكره المؤلف فيما يأتى

وأركانها خمسة شاهد ومشهود له
وشهود عليه ومشهود به وصيغة
ثم شرع فى شروط الركن الاول فقال
(ولا تقبل الشهادة) عند الاداء
(الا من اجتمعت فيه خمسة) بل عشرة
(خصال) كما سترها الاولى (الاسلام)
فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولا
على الكافر خلافاً لآية خفيفة فى قبوله
شهادة الكافر على الكافر ولا حد
فى الوصية لقوله تعالى وأشهدوا ذوى
عدل منكم والكافر ليس بعدل
وليس منا ولا نه أفسق الفاسق ويكذب
على الله تعالى فلا يؤمن من الكذب
على خلقه (و) الثانية والثالثة (البوغ
والعقل) فلا تقبل شهادة صبي لقوله
تعالى من رجالكم ولا يجنون بالاجماع
(و) الرابعة (الحرية) ولو بالدار فلا
تقبل شهادة رقيق خلافاً لاجد ولو
بعضاً أو مكاتباً لان اداء الشهادة فيه
معنى الولاية وهو مسلوب منها
(و) الخامسة (العدالة) فلا تقبل
شهادة فاسق لقوله تعالى ان جاءكم
فاسق فباقيمينوا والسادسة أن تكون
له مروءة وهى الاستقامة

لأن من لا مروءة له لا حياة له ومن لا حياة له قال (٣٦٧) ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم تستحي فاصنع ما شئت والسابعة أن يكون غير

متهم في شهادته لقوله تعالى ذلكم أقمسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا والريية حاصله بالمتهم والثامنة أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت اشارته والتاسعة أن يكون يقظا كما قاله صاحب التبيين وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشرة أن لا يكون محجورا عليه بسفه فلا تقبل شهادته كما نقله في أصل الروضة قبيل فصل التوبة عن الصبري وجرم به الرافعي في كتاب الوصية وخرج بقيد الاداء العمل فلا يشترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم انه لو شهد كافر أو عبدا وصي ثم أعادها بعد كماله قبلت كما قاله الزركشي في خادمه قال ولا يستثنى من ذلك غير مشهود النكاح فإنه يشترط الاهلية عند العمل أيضا (والعدالة) المتقدمة (خمس شرائط) الاول (أن يكون مجتبا للكبار) أي لكل منها (و) الثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) من نوع أو أنواع وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أوسنة وقل هي المعصية الموجبة للحد وذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا أميل وإن الذي ذكرناه أولا هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكبار انتهى لانهم عدوا الربا وأكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبار ولا حنفيا وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقله أكثر من تركها بالدين انتهى والمراد بها بقرينة التعاريف المذكورة غير الكبار الاعتقادية التي هي البدع فإن الرجح قبول شهادة

قال الشاعر
صررت على المرأة وهي تبكي * فقلت علام تنحب الفتاة
فقلت كيف لا أبكي وأهلي * بجيعة دون خلق الله ما رواه الهلالي
(قوله لان من لا مروءة له الخ) اشارة لقياس (قوله اذ لم تستحي) أصله تستحي بياء من حذف الثانية للجازم فهو بياء مكسورة فرسمة هكذا تستحي وهذا هو الرواية كما نص عليه علي قاري في شرح الأربعين النووية والرواية المشهورة بحاء مكسورة فحذفت منها الباء الاولى وتحذفها بعد نقل حركات الباء (قوله ذلكم) اشارة الى أن تكسبه وقوله أقسط عند الله أي أكثر قسطا أي عدلا وأقوم للشهادة وأثبت لها وأعوان على اقامتها وأدنى أن لا ترتابوا وأقرب في أن لا تشكوا في جنس الدين وقدره وأجله والشهود يضاوي أي أقرب من عدم الريية فدل أنه متى كانت هنالك الريية امتنعت الشهادة (قوله وان فهمت اشارته) أي وان فهم اشارته كل أحد اذا تخلو عن احتمال شرح م (قوله مغفل) أي لا يضبط فلا بد أن يكون الشاهد متيقظا ومن التيقظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بحرف وفهام من غير زيادة ولا نقص هذا ظاهر اذا كان المشهود عليه قولا كقرار وطلاق وقذف ومن ثم كان المنع عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقها نعم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الإبهام اه خض ولا يقدح الغلط اليسير لان أحدا من الناس لا يسلم منه عناني اه (قوله والعاشرة الخ) لاحاجة لزيادة ذلك لأن سبب السفه معصية فالعدالة تغني عن ذكره الا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كان يضيع المال باحتيال غبن فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا الاجل ذلك (قوله انه لو شهد) أي تحمّل وقوله ثم أعادها أي أداها وضح أن يكون المراد ما هو أعم من ذلك بأن يكون شهد أي أدى بصفته المذكورة فردت شهادته فاذا تحمّل وأعاد شهادته قبلت (قوله أوصي) أي أوريق بخلاف ما لو شهد وهو سيدا وعدو أو خاتم المروءة أو فاسق فردت ثم أعادها بعد زوال هذه الاسباب فانها لا تقبل هذه الشهادة المعادة وانما يقبل غير هانئه بعد استبرام سنة بأن تحض مدّة يظن فيها صدق توبة الفاسق وانصلاح حال خادم المروءة وأما السيد والعبد ومتى زال المانع وشهد قبلت ولا يتقيد بزمان (قوله غير مصر) أي أو مصر أو غلبت طاعاته على معاصيه كما يأتي والاصرار على الصغيرة بأن يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة منها وقال الشيخ عميرة الاصرار قبيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح أنه الاكثر من نوع أو أنواع قاله الراعي لكنه في باب العضل قال ان مداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الفزالي في الاحياء (قوله وعيد شديد) حذف بعضهم تقييد الوعيد بكونه شديدا وكأنه نظر الى أن كل وعيد من الله لا يكون الا شديدا فهو من الوصف اللازم اه ابن حجر في الزواج (قوله تؤذن) أي تعلم والاكثرات المبالاة والاعتناء قال في المختار يقال ما أكثر به أي ما أبالي به اه وهذا التعريف معترض بأنه غير مانع لشجولة صغار الخسة (قوله فان الرجح قبول شهادة أهلها) لاعتقادهم أنهم مصيبون فيها (قوله ما لم تكفرهم) ظاهره وان فسقناهم وينافيه قوله الا في بعد قول المتن تسليم السرية بأن لا يكون مبتدعا لا يكفر ولا يفسق يبدعته فان مفهومه أنه اذا فسق يبدعته لا تقبل شهادته ويمكن جل ما يأتي على ما اذا كان ليس له شبهة وما هنا على ما اذا كان له شبهة أي تأويل (قوله

أهلها ما لم تكفرهم كما سيأتي بيانه هذا ضبطها بالحد وأما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب اصناف

منافع أنواعها (لعل المراد بها الأفراد أي كل ما كان نوعه محققه أصناف ربا الفضل واليد
 القضا والقرض والربا نوع ونقصه أصناف زنا محصن وغيره وحرم عبث (قوله والنهي
 عن المنكر) أي بشرط أن يكون مجعاً عليه أو يكون منكراً عند المتأمل وإن لم يكن منكراً
 عند الناهي ولا يتأتى أن يأمن الضرر على نفسه أو ماله وأن لا يخاف الوقوع في مفسدة أعظم
 من المنهي عنه وسواء كان الناهي بمقتضى النهي أو لا وسواء كان من الولاية أو لا (قوله ونسيان
 لقرآن) أي كلاً أو بعضاً إذا كان حافظاً له بعد البلوغ (قوله وأمن مكره) أي خوفه من
 مجازاة الله له قال المحلى في شرح الجوامع أم من مكره الله يحصل بالاسترسال في المعاصي
 بالاتكال على العفو اه وقوله بالاسترسال الخ هذا تقييد باعتبار الغالب والافلو وجد الامن
 مع الطاعة كان كبيرة أيضاً (قوله وعقوق الوالدين) ولو كافرين وهو الظاهر وإن وقع في بعض
 الأحاديث التقييد بالمسلمين لأن الظاهر أنه جرى على الغالب بأن يؤذيهم ما أدى ليس بالهين ومنه
 التأنيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاق والداه فقد عصى الله ورسوله وأنه إذا وضع
 في قبره ضمه القبر ضمة حتى تختلف أضلاعه وأشد الناس عذاباً في جهنم عاق الوالداه والزاني
 والمشرک بالله سبحانه وتعالى وروى أن رجلاً شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم آياه
 وأنه يأخذ ماله فيفقهه فإذا هوشخ يتوكأ على عصافسأله فقال أنه كان ضعيفاً وأناقوى وفقر
 وأناغنى فكنت لا أمنعه شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وهوقوى وأنا فقير وهوغنى ويحتل
 على جماله فبكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من حجر ولا مدر يسمع بهذا إلا بكى ثم قال
 للولد أنت ومالك لا يليك وشكا إليه آخر سوء خلق أمة فقال لم تكن سيئة الخلق حين حملت تسعة
 أشهر قال أنها سيئة الخلق قال لم تكن كذلك حين أرضعتك حواين قال أنها سيئة الخلق قال
 لم تكن كذلك حين سهرت لك ليلها وأطعمت لك نهارها قال لقد جازيتها قال ما فعلت
 قال حجبت بها على عنتي قال ما جازيتها ذكره الشارح في تفسيره وفيه أيضاً قال صلى الله عليه
 وسلم يا أيكم وعقوق الوالدين فإن الجنة يوجد ربحهما من مسيرة ألف عام ولا يجدر بحما عاق
 ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جاوز أزاره خيلاء أن الكبرياء لله رب العالمين (قوله وشهادة
 الزور) ولا تثبت شهادة الزور إلا بينة نعم يستفاد من إجماع الشاهد قد دفع شهادته لأنه جرح
 منهم فوجب التوقف لأجله ويثبت بإقراره أو علم القاضي وبظهور كذبه كان شهادته رآه برزى
 يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بمصر مثلاً اه سل (قوله وضرب المسلم بغير حق) قال صلى
 الله عليه وسلم صنفان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها
 الناس ونساء كاسيات عاريات مشرعات على جمع الجوامع وقوله كاسيات عاريات أي تستر
 كل منهن بعض بدنهن وتبدي بعضه أظهار الجاهلها ونحوه وتبيل تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون
 بدنهن كما في حاشية شيخ الإسلام عليه وفي الحاشية المذكورة أيضاً ما نصه قال الزركشي خص
 المسلم لأنه أغش أنواعه والأغشى كذا اه قال العراقي أن أراد في التحريم فسلم
 أو في كونه كبيرة فمنوع اه قال سم في الآيات البيّنات وعندى أن الأوجه كونه كبيرة
 كما هو صريح كلام الزركشي وشمل الضرب بالسيوف والاذرعى أن الضربة والخدشة
 إذا عظم ألمهما أو كان أحدهما والداً أو ولياً ينبغي أن يلحقاً بالكبائر اه جبروفه (قوله والنميمة)

وقال سعيد بن جبر إنهم إلى سبعمائة
 أقرب أي باعتبار أصناف أنواعها
 وما عد ذلك من المعاصي فمن
 الصغار ولا بأس بعقوبتها من التوعين
 فمن الأول تقديم الصلاة وتأخيرها
 عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 مع القدرة ونسيان القرآن والبأس من
 رجة الله وأمن مكره تعالى وأكل الربا
 وأكل مال اليتيم والافطار في رمضان
 من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا
 واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم
 بغير حق والنميمة

هي نقل الكلام على وجه الافساد وسواء قصد الافساد أم لا وسواء نقله لمن تكلم به فيه أو نقله
 إلى غيره كايه وابنه مثلاً وحصل الافساد والمراد بالافساد ضرر ولا يحقل ونقل الكلام ليس قيدا
 بل نقل الإشارة والفعل كذلك وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة (قوله الغيبة) وهي ذكر
 أحال بما يكره ولو كان فيه سواء كان بحضرة أو في غيبته قال صلى الله عليه وسلم من قضا مؤمنا
 بما ليس فيه حبسه الله تعالى في ردغة الخيال رواه الطبراني وغيره وردغة يسكون الدال وقصها
 عصاة أهل النار اهـ يقال قفوت أثر فلان أقفوا إذا اتبع أثره وسمي القفا قفالا لأنه مؤخر
 بدن الانسان فان مشى تبعه ويقفوه اهـ * (فرع) * لو اغتاب انسان انسانا فان لم يبلغه كفاه
 أن يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار أو لا الظاهر أنه يكفي سم (قوله ومن
 الصغار النظر المحرم) ومن الصغار اللعب بالترد وهو المعروف عند الناس بالطولة وفي مسلم
 من لعب بالترد فكأنه غمس يده في لحم خنزير ودمه وأقل من عمله القرس في زمن الملك نصير بن
 البرهاني الأكبر ولعب به وجعله مثل المكاسب وأنها لا تنال الا بالكسب والحيل واغتال
 بالمقادير ذكره الخرشى وفارق الشطرنج حيث يكرهه خلا عن المال بأن معقده الحساب
 الدقيق والفكر الصحيح فقيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعقده الترد الخرز والتخمين المؤقت
 إلى غاية من السفاهة والحق فكل ما معقده الحساب والفكر كالمنقلة وهي خطوط ينقل منها
 إليها لا يحرم ومحل في المنقلة أن لم يكن حسابها تابعا لما يخرج به الطاب والاحرم وكل ما معقده
 التخمين يحرم ومنه الطاب عصي صغار ترمى وينظر للونها ليرتب عليه مقتضاه الذي اصطالحوا
 عليه من دل وقوله وفارق الشطرنج أي لعبه مع من يعتقد حله والاحرم لاعتائه على محرم
 لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة قاله قل
 (قوله والنيابة وشق الجيب) عدهما ابن حجر من الكبائر (قوله الا أن تغلب) وبه ضبط
 الغلبة بالعقد من جاتي الطاعة والمعصية من غير نظر لكثرة ثواب في الاولى وعقاب في الثانية
 لأن ذلك أمر آخر لا يتعلق به بما نحن فيه أي فتقابل حسنة بسنة لا بعشر سيئات والمراد
 الغلبة باعتبار العمر بأن تحسب الحسنات التي فعلها في عمره والسيئات أيضا وينظر الغالب
 وليس المراد الغلبة باعتبار يوم بيوم لأن الأقل فيه فسخة كما قرره شيخنا وعبارة قل على
 الجلال ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة قاله شيخنا وفيه بحث لقول
 ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت وحدانه أي سيئاته لأن السيئة واحدة
 لا تضاعف على عشراته أي حسناته فتأقل وفي ع ش على م رانه يقابل كل طاعة بمعصية
 في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصي في بعض الايام وغلبت المعاصي في باقيها
 بحيث لو قوبلت جملة المعاصي بجملة الطاعات كانت المعاصي أكثر لم يكن عدلا اهـ وقال م
 ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها من تكبها لا تدخل في العدل لذهاب التوبة الصحيحة أثرها رأسا
 اهـ (قوله لم يصير ذلك فاسقا) يقتضي أنه صغيرة ويحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه ومحل
 اذا عزم على الفعل قال الشاعر

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها * نخاطر بخديث النفس فاستعها
 يليه هتم فعزم ككلمها رفعت * سوى الاخير ففيه الاختقد وقعا

(قوله)

قوله وانما الاستئصال الا بالكسب الظاهر
 حذف الا كما يدل عليه ما بعده
 اهـ معجبه

وأما الغيبة فان كانت في أهل العلم
 وجملة القرآن فهي كبيرة كما جرى
 عليه ابن المقري والافصحية ومن
 الصغار النظر المحرم وهجر المسلم فوق
 ثلاثة أيام والنيابة وشق الجيب
 والتجتر في المشي وادخال صبيان
 أو عجائز يغلب تخسيسهم المسجد
 واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب لغير
 حاجة فبارتكاب كبيرة أو اصرار على
 صغيرة من نوع أو أنواع تنافي العدالة
 الا أن تغلب طاعاته على معاصيه
 كما قاله الجمهور فلا تنافي عدالتهم وان
 اقتضت عبارة المصنف الاتقاء مطلقا
 * (فائدة) * في البحر لوني العدل
 فعل كبيرة غدا كنز لم يصير ذلك فاسقا
 بخلاف نية العكس (و) الثالث
 أن يكون العدل

(سليم السريرة) أي العقيدة بأن لا

يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته
فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر أو يفسق
يبدعته فالأول كمنكري البعث والثاني
كسباب الصحابة ويستثنى من هذا
الخطاية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه
يقول لي على فلان كذا هذا إذا لم يمينوا
السبب كما مرّت الإشارة إليه فإن يمينوا
السبب كان قالوا رأينا ما يقرضه كذا
فتقبل حينئذ شهادتهم (و) الرابع
أن يكون العدل (مأموناً) مما وقع فيه
النفس الامارة صاحبها (عند الغضب)
من ارتكاب قول الزور والاصرار
على القسبة والكذب لقيام غضبه
فلا عدالة لمن يحمّله غضبه على الوقوع
في ذلك (و) الخامس أن يكون (محافظ
على مروءة مثله) بأن يتخلق الشخص
بخلق أمثال من أبناء عصره ممن يراعى
مناهج الشرع وأدابه في زمانه ومكانه
لأن الأمور العرفية قلما تنسبط بل
تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة
والبلدان وهذا بخلاف العدالة فإنها
لا تختلف باختلاف الأشخاص فإذ
الفسق يستوى فيه الشريف والوضيع
بخلاف المروءة فإنها تختلف فلا تقبل
شهادة من لا مروءة له كمن يأكل
أو يشرب في سوق وهو غير سوقي
في الروضة وغير من لم يغلبه جوع
أو عطش أو يمشي في سوق مكشوف
الرأس أو البدن غير العورة ممن لا يليق
به مثله وغير محرم ينسك أمّا العورة
فكشفتها حرام أو يقبل زوجته أو
بحضرة الناس أو ما تقبل ابن عمه
الله تعالى عنه أمته التي وقعت في سب
بحضرة الناس

(قوله سليم السريرة) لا حاجة لهذا ولا لما بعده لا غناء الشرطين الاقلين عنهما (قوله
بأن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته) كذا في خط المؤلف رحمه الله ولا يخفى أن في فهم
الحكم من هذه العبارة صعوبة فحق العبارة أن يقال بأن لا يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق يبدعته
بأن لا يكون مبتدعاً أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يبدعته لأن الكلام في بيان العدل الذي
تقبل شهادته وعبارته تصدق بغيره كذا قاله المرحوم وعبارته مد قوله لا يكفر ولا يفسق
يبدعته ليس واقعا صفة لمبتدع وان كان هو المتبادر لقساد المعنى عليه بل هو بدل بعض من كل
أي بأن لا يكفر ولا يفسق فاستقام جعله بياناً للذي تقبل شهادته بخلاف ما ألوجع وصفاً لمبتدع
بأن يتخلل إلى قولنا شرطه أن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق أي بأن يكون مبتدعاً يكفر
أو يفسق وهو غير مراد لأن ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي تقبل
شهادته اه وقال شيخنا قوله لا يكفر أي أو مبتدعاً لا يكفر فقيه حذف وحاصل ذلك أن هذه
العبارة غير صحيحة المعنى لأن في التثني اثبات فكانه قال شرطه أن يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق
وهذا لا يصح فكان الأولى حذف الثانية ويكون معناه غير مبتدع أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر
ولا يفسق وهذا المعنى صحيح أو كان يحذف الأولى ويقول بأن يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق
ويكون سكّت عن غير المبتدع لأنه ظاهر (قوله كسباب الصحابة) لعل المراد بغير حذف ونحوه
والأول كان كبيرة أو كفراً كحذف عائشة (قوله ويستثنى) الاستثناء من حيث جريان التفصيل
فيهم أي الخطائية وذكر مر هذا الاستثناء بعد قوله سابقاً فإن الرابع قبول شهادة أهلها فيقتضي
أن في قبول شهادتهم خلافاً وخطائية لا خلاف في عدم قبول شهادتهم إذا شهدوا والموافق لهم
ولم يمينوا السبب فيكون الاستثناء ظاهراً (قوله كان قالوا الخ) مثال للمثنى (قوله مروءة
مثله) بفتح الميم وضمة الهاء وبالهمز وتركه مع ابد الهاء أو امشدة تلساني وفي المصباح والمروءة آداب
نفسانية تحمّل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وبجميل العادات اه (قوله
يأكل أو يشرب) ولا بد من الكثرة في كل من الأكل والشرب والمشي (قوله وغير من لم
معطوف على قوله وهو غير سوقي وقوله أو يمشي معطوف على قوله كمن يأكل الخ نعم لو أكل
داخل حانوت بحيث لا يتطوّر غيره وهو ممن يليق به أو كان صائماً وقصد المبادرة لسنة الفطر اتجه
عذره حينئذ كما في شرح مر وقوله بحيث لا ينظره غيره أي من المارين أو ما لو نظره من دخل
ليأكل أيضاً فينبغي أن لا يتخلل بالمروءة ع ش على مر ومما يتخلل بالمروءة يبعه لصديقه كما يبيع لغيره
لأن عدم محاباة الصديق يتخلل بالمروءة عبد البر (قوله ممن لا يليق) مرتبط بقوله مكشوف
الرأس وقوله ولغير محرم الخ مرتبط بقوله ممن لا يليق بمثله وقوله أو يقبل معطوف على الأول
وهو قوله كمن يأكل الخ (قوله أو يقبل زوجته) أي ولو مرة والالف واللام في الناس للجنس
فيصدق بالواحد والمراد من يستثنى منهم لا نحو صغار ومجانين ولا جواريه وزوجاته وكذا واطء
أحد زوجتيه بحضرة الأخرى إذا خلا عن كشف العورة وقصد الايذاء فإنه لا يحرم المروءة
والمراد بقوله أو تقبل زوجته أي في نحوها لآرامها ولا وضع يده على نحو صدرها والوجه
أن يقال إن ابن عمر فعل ذلك لأجل التشريع لأنه قصد به إجماع الصحابة عليه ولذلك صار جازماً
أو يقال غرضه اغاظة الكفار وإظهار ذلهم (قوله بحضرة الناس) ولو محارمه أو أولها ع ش

قال س ل والوجه أن تقبيلها إليه بجلاتها بحضرة الناس والاجنبات يسقطها الدلالة على
الدناءة وان توقفه البلقيني اه م ر وعد في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع زوجته
في الخلوة وجزم في التكاخ بکراهة هذا وفي شرح مسلم بتعريمه زى وحل (قوله استحسن)
بمعنى أنه استحسن ذلك اغاظة للكفار (قوله ومذا الرجل عند الناس) أى الذين يحشونه هم
لا تحو اخوانه ولا مدته سم (قوله اكنار حكايات) أى وكانت صدقا وقصدا اخفا كههم
لخبر من تكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوى بها في النار سبعين خريفا أى عاملا من اطلاق
الجزء على الكل فانه يقيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين جله على كلمة في الغريباطل يضحك بها
أعداءه لأن في الايداء ما يعادل ما في كائن كثيرة منه ابن حجر وقوله يضحك أى يقصد ذلك سواء
فعل ذلك بلجب دنيا تحصل له من الحاضرين أو مجرد المباشطة ع ش على م ر وما أحسن
ما قاله بعضهم قد برئنا من الزمان بسهم * قليم النذل والكريم تأخر ^{بجانب}
ما ت من عاش بالفضيلة جوعا * وحظي من يقود أو يتمسك ^{بجانب}
وتقيد الاكنار بهذا يفهم عدم اعتبارها فيما قبله والوجه كما قاله الاذرى اعتبار ذلك في الكل
الا في تحويلة حليلته بحضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره اه وانظره مع ما تقدم من أن
تقبيل المرأة الواحدة لا يضر (قوله طبعا) محترزة قوله عادة (قوله وليس فقيه الخ) الاوضح
وليس الانسان ما لم تجر عادة أمثاله بكس العالم ليس حثارو بالعكس وليس خواجة ليس حمار
(قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سى بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور والآن
المفتوح من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ونحوهم اه قل على الجلال (قوله أو قلنسوة)
وهي غطاء مبطن بليس على الرأس وحده زى كالكوفية وأهل اليمن وجعهما قلانس عبد البر
قال م ر وهل تعاطى خادم المرأة حرام مطلقا ومكروه مطلقا ويفصل أقواله والراجح أنه ان
تعلقت به شهادة حرم كان كان منكملا للشهادة والا فلاه با بلى وبغى الكراهة وعبارة شرح م ر
اعلم أنه قد اختلف في تعاطى خادم المرأة على أوجه وأوجهها حرمته ان ترتب عليها شهادة
تعلقت به وقصد ذلك لانه يحرم عليه السبب في اسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده لغيره والا فلا
اه بحجوفه * (ضابط) * ليس لنا فاسق تقبل شهادته الا شارب النبيذ الخنى اه رجائي (قوله)
والا كباب على لعب الشطرنج) الا كباب ليس بقبيل والكلام اذا خلا عن المال والا فخرام زى
والا كباب الملازمة وقول زى والا فخرام لان المال ان كان من الجاهلين يكون قارا وان كان
من أحدهم ما يكون مسابقة على غير آلة القتال فلعب الشطرنج له ثلاث حالات عند الشارح
يكون مكروها ان خلا عن المال وكان قلنا ولا يكون حراما ان اشغل على مال ويكون خادم
المروءة ان أكثر منه وهذا معنى قوله وكباب الخ وان قلنا الا كباب ليس بقبيل يكون له حالتان
الكراهة والحرم مع خرم المرأة فيهما ومثل الشطرنج المنقلة والسيجة السباعية والنخساية
اذا كانت من غير طاب أو مال أو ماع ذلك فخرام وكذا الطاب وحده حرام (قوله أو على
غناء) بكسر الغين والمدهور رفع الصوت بالشهر ويحرم استماع غناء أجنبية وأمر دان خيف
منه قننة أو نحو نظر محرم والا كره زى أى لما صح عن ابن مسعود أنه نبت النفاق في القلب
كما نبت الماء البقل اه أى يكون سببا لحصول النفاق في قلب من يفعله بل أو يستغف

قال الزركشي كان تقبيل
استحسن لا تمسح أو ظن أنه ليس
منه يتطهر أو على أن المرأة الواحدة
تضر على ما اقتضاه نص الشافعي
يقدر الرجل عند الناس بلا ضرورة
تقبله أمته بحضرتهم ومن ذلك اكنار
مكايات متحركة بين الناس بحيث يصير
لك عادة له وخرج بالاكنار ما لم يكن
كان ذلك طبعا لا تصنع كما وقع لبعض
احصاية وليس فقيه قباء أو قلنسوة
معمل لا يعتاد للفقهاء ليس ذلك فيه
اكباب على لعب الشطرنج بحيث
يشغله عن مهماته وان لم يقترب به
ايحرمه أو على غناء واستماعه

تفعله واستماعه يورث منكرا واشتغالا بما يفهم منه كحسان النساء وغير ذلك وهذا
 يورث في فاعله ارتكاب أمور تحمل فاعله على أن يظهر خلاف ما يظن ذكره ع ش على م ر
 قال الغزالي الغناء ان قصده ترويح القلب ليقوى على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية
 ومعصية أو لم يقصد شيئا فهو لهو ومفوض عنه والغنى بالقصر ضد الفقر وبالفتح مع المد النفع
 ال الشيخ سلطان وليس تحسين الصوت بقراءة قرآن من هذا القبيل فان لحن فيه بفتح الحاء
 لشدة حتى أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء حرم والا فلا وعلى القول بالحرمة ينهى
 ن يكون كبيرة كما في ع ش على م ر وقال الماوردي يفسق القارئ بذلك ويأثم المستمع
 نه عدل به عن نهجه القويم ويحرم سماع الآلة كالعود والرباب والمنظير فقوله على غناء
 ي ان خلا عن الآلة والاغرام والحرام في الحقيقة هو استماع الآلة قال م ر ووقى اقترن
 الغناء آلة محرمة فالقيام كما قاله الركني تحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وقال
 الشيخ سلطان لو أخبر طبيبان عدلان بأن المريض لا يقبل مرضه الا لعود عمل بخبرهما وحل له
 سماعه كالتداوى بنجس فيه انجر اه وما قبل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات
 لطرية لما فيها من النشاط على الذكر أو غير ذلك فهو من جهلهم وضلالهم فلا يعول عليه وليس
 من الغناء المحرم ما اعتيد عند محاولة عمل وحمل ثقيل كداء الاعراب لا بلهم وغناء النساء لتسكين
 سفارهم فلا شك في جوازه * (قاعدة) * كل طبل حلال الا الدربة وكل زمارة حرام الا زمارة
 لغير الحاج قال سم انظر ولو من برسيم كما يقع كثيرا قال الطبري ولا مانع من التعميم
 وصرح به حل فقال ومن مار من خشب أو بوس أو برسيم ومثلها التربة ودخل في المستثنى
 منه ما يضرب فيه الفقراء ويسمونه طبل البازة مثله طبله المسحر فهما جائزان كما في ع ش على م ر
 وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية ويحرم عود وصنج بفتح أوله ويسمى
 الصفاقين وهما من صفر أي نحاس تضرب احدهما بالآخرى كالتحاسنين اللتين يضرب
 احدهما على الاخرى يوم خروج الحمل ونحوه وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات
 ومثلها مقطعتان من صيني تضرب احدهما على الاخرى ومثلها خشبتان يضرب باحدهما
 والتصفيق مكروه كراهة تنزيه كما في حل (قوله واكثر رقص) أي ما لم يكن معه تسكسر ولا
 فيحرم وسواء كان الرقص من ذكر أو امرأة ويحرم ترقيص القروذ والتفرج عليهم أيضا ويطبق
 بذلك ما في معناه من مناطحة الكباش ومهارشة الدربة زى واج قال حل وهل من الحرام
 لعب البهلوان واللعب بالحيات الراجح الحسل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك
 وكذا يحمل اللعب بالخاتم وبالجمام حيث لا مال اه (قوله وحرفة دنيئة) قيد ذلك في الارشاد
 بادامتها قال في شرحه وخروج بادامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيته
 وهي لا تزرى فلا تقهر بهما وأنه اه وسميت بذلك لانحراف الشخص اليها للتكسب وهي أعم
 من الصناعة لا اعتبار الآلة في الصناعة دونها قل قال زى واعترض قولهم الحرفة الدنيئة
 مما تحرم المروءة مع قولهم انها من فروع الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه
 مع حصول فرض الكفاية بغيره (قوله أما الحرفة الخ) على تقدير مضاف أي أهلها بالصبح
 القليل والاخبار فان قلت اذا كان حكم الحرفة غير المباحة مشل حكم المباحة فلا يفصلها عنها

واكثر رقص وحرفة دنيئة مباحة
 كجمامة وكس زبل ونحوه ويبلغ عن
 لا يليق ذلك به واعترض جعلهم الحرفة
 الدنيئة مما تحرم المروءة مع قولهم انها
 من فروع الكفايات وأجيب بحمل
 ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
 الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة

فكان الاولى أن يقول ومثل الحرفة المباحة غيرها بالاولى (قوله كالنجم) أى الذى يعقد منازل
 النجوم بأن يقول اذا جاء النجم القلاني في الحمل القلاني حصل كذا والكاهن الذى يخبر بالغيب
 بأن يقول غدا يحصل موت أو قتل (قوله والعزاف) كشيخ البلاد وأخذى المكوس أبح
 وكون مشيخة البلدان حرفة فيه نظروا ان كان مشايخ البلدان يعترفون الحياكم ما على الناس
 من الاموال وقال في المصباح العزاف بالتشديد من يخبر عن الماضي والكاهن من يخبر
 عن الماضي والمستقبل وقال المناوى العزاف والعريف القيم بأمر قبيلة أو محلة بلى أمرهم
 ويتعرف منه الحياكم حالهم اهـ (قوله التلبس) أى التلبس (قوله انما هو شرط في قبول
 الشهادة) كما صنع سابقا في الشرط السادس من شروط العدالة (قوله ومن شروط القبول
 الخ) هذا مكرر مع قوله السابق السابع أن يكون غير متهم في شهادة غايته أن هذا تفصيل له
 فلو قال وما تقدم من كونه غير متهم أن لا تجر اليه شهادته نفع الخ كان أولى اهـ مد (قوله قبلت
 الشهادتان) وان احققت المواطأة لأن الاصل عدمها وأخذ من ذلك أنه لو كانت بيد اثنين
 عين وادعاهما نالت فشهد كل للآخر أنه اشتراها من المدعى قبل اذ لا يدلس كل على ما ادعى به على
 غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فشهد به لا تخر شرح مر
 (قوله وتقبل شهادة الحسبة) من الاحتساب وهو طلب الاجر سواء سبقها دعوى أم لا كانت
 في غيبة المشهود عليه أم لا برماوى على المنهج وحكم شهادة الحسبة الوجوب لأن فيها ازالة
 محترم وخبر شر الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد محمول على غير شهادة الحسبة وورد فيها خبر
 الشهود الذى يشهد قبل أن يستشهد (قوله كالصلاة والصوم) أى بأن يشهدوا بأن فلانا ترك
 ذلك وصورة في شرح المنهج شهادة الحسبة بقوله وصورتها أن يقول الشهود ابتداء للقاضي
 تشهد على فلان بكذا فأحضره فشهد عليه فان ابتدأوا وقالوا فلان زنا فهم قذفة وانما تسمع عند
 الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعنت عبده أو أنه أخوة لانه من الرضاع لم يكف حتى يقولوا
 انه يسترقه أو انه يريد نكاحها أما حتى لا دعى كقود وحده قذف ويسع فلا تقبل فيه شهادة
 الحسبة اهـ وقوله فهم قذفة مالم يتبعوه بقواهم ونشهد بذلك لانه لا تقبل دعوى الحسبة في حدود
 الله تعالى وقوله وانما تسمع عند الحاجة اليها انظر إلى حاجة تتوقف الشهادة عليها في النسب
 وقد يتصور بما اذا وقف شىء على أولاده فشهدوا بأن فلانا ولده حتى يستحق من الوقف على
 أولاده أو كان يده ولد صغير ويريد بيعه فشهد اثنان بأن فلانا ولد فلان ويرغم أنه عبده ويريد بيعه
 الآن فأحضره لنشهد عليه فان هذه حاجة وأى حاجة لتخليصه له من الرق وتداول الايدي عليه
 واجراء حكم الارقاء عليه اهـ خض (قوله حق مؤكد) هو صيانة الابضاع عن اختلاط
 الانساب وقوله وهو مالا يتأثر أى لا يتغير الحكم بوقوعه بالنسبة للطلاق أى بأن يقال لا يقع
 برضا الزوج بل يقع بمقتضى الشهادة (قوله كطلاق) بأن شهدوا أن فلانا طلق زوجته ثلاثا
 وهو يعاشرها وقوله وعنت بأن شهدوا بان فلانا عنت عبده وهو يستخذه أو يريد بيعه والمراد
 بقوله وعنت أى غير ضمنى أما الضمنى كمن شهد لشخص بشراء قريه الذى يعنت عليه بمجرد
 الشراء فلا تصح في الاصح لأن الشهادة بشراء بعضه تتضمن عنته عليه بالشراء ومثل العنت
 الاستيلاء دون التدبير وتعلق العتق والكفاية وشراء بعضه وان تضمن العتق لكونها على الملك

كالنجم والعراف والكاهن والمصور
 فلا تقبل شهادتهم قال الصميرى لأن
 شعورهم التلبس (تنبيه) * هذا
 الشرط الخامس انما هو شرط في قبول
 الشهادة لافي العدالة فاه مع ذلك
 لا يخرج عن كونه عدلا لكن شهادته
 لم تقبل انفق مرواؤه ومن شروط
 القبول أيضا أن لا يكون متهما والتهمة
 أن تجر اليه شهادته نفعاً ويدفع عنه
 بهاضراً وكما سأتى في كلامه * (تمة) *
 لو شهد اثنان لأثنين بوصية من ترك
 فشهد الاثنان للشاهدين فى الاصح
 التركة قبلت الشهادة لان الاصح
 لا تفصال كل شهادة عن الاخرى
 ولا تجبر شهادته نفعاً ولا تدفع عنه
 ضرراً وتقبل شهادة الحسبة كالصلاة والصوم
 الله تعالى المتضمنة كالصلاة والصوم
 وفيما الله تعالى فيه حق مؤكده وهو
 حال يتأثر برضا الآدى كطلاق وعنت

والعقوبت سبع اه زى وقوله وعفوعن قصاص بأن شهدوا أن فلانا عفا عن قاتل أبيه ويريد أن يقتص منه وقوله وبقاء عدة بأن شهدوا أن فلانة في العدة وتريد أن تزوج وقوله وانقضاءها أى العدة بأن شهدوا أن فلانا مراده يراجع زوجته بعد انقضاء عدتها (قوله أو فاسق) عطف على الضمير المستتر في أعادها والمعنى شهد فاسق فردت شهادته ثم ناب وأعادها فانها لا تقبل وأما اذا شهد في دعوة أخرى فان مضت مدة يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال في خاتم المرواة (قوله بسنة) والاصح أنها تقر بنية لا تحديدية فيعتقر مثل خمسة أيام لا ما زاد ويعتبر أيضاً في خاتم المرواة اذا أفلح عنه كما في التنبيه وكذا من العداوة كزوجه ابن الرفعة خلافاً للبقيتي شرح مر (قوله ويشترط في توبة معصية قولية القول) اشتراط القول في القولية والاستبراء في الفعلية وما ألحق بهما مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للآثم فلا يشترط فيها ذلك كما يفيد ذلك كلام الروض وشرحه اه سم قال الشورى وانظر هذا القول يكون في أى زمن ويقال لمن وفي عبادة الزواجه انه يقوله ينيدي المستحل منه كالمقذوف اه (قوله فيقول قذفي باطل) قيل المراد بهذا ان القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا ولو اذ الجهور على الاصطخرى اشتراطه ان يقول كذبت فيما قذفته اه سم وايس كالقذف قوله لغيره ياملعون أو ياخذنير حتى يشترط في التوبة منه قول لأن هذا لا يتصور إياهم أنه محقق فيه حتى يطلعه بخلاف النذف سل (قوله اقلع) الاقلع يتعلق بالحال والندم بالماضى والعزم بالمستقبل زى وهذه تشترط في القولية أيضا (قوله وندم) وهو معظم أركانها لانه الذى يطرد في كل توبة ولا يغني عنه غيره بخلاف الثلاثة السابقة (قوله وعزم ان لا يعود لها) ما عاش ان تصور منه والا كيجوب تعذر زناه لم يشترط فيه العزم على عدم العود له اتفاقا ويشترط أيضا ان لا يغتر لاق من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة فتوبته انما هي لعلمه باستحالة عوده الى ما فعل وأن لا تطلع الشمس من مغربها قيل وأن يتأهل للعبادة فلا تصح توبته سكران في سكره وان صح اسلامه سل مع زيادة من عش على مر ونقل عن ابن العربي في شرح المصابيح أنه قال اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان أحمد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها أو يوم القيامة أو هو مختص بمن شاهد طلوعها من المغرب وهو محمداً ما من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن مميّزاً فصلاً عما لم يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الاصح فليراجع (قوله ورد ظلامه آدمي) عبارة المنهج وخروج عن ظلامه اه واذا بلغت الغيبة المغتاب اشتراط استحلاله فان تعذر لموته أو تعسر لغيبته الطويلة استغفر له أى طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لقلان ولا أثر لتحليل وارث ولا مع جهل المغتاب بما حلل منه أما اذا لم تبلغه فيكن فيهما الندم والاستغفار له وكذا يكفي الندم والاقلاع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان المطالب به في الآخرة هو دون الوارث على الاصح شرح مر وفي الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجوداً أو انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصدق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو يتركه عنده قال الاسنوى ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمعسر

وعفوعن قصاص وبقاء عدة وانقضائها وحلله تعالى وكذا النسب على الصحيح ومضى حكم قاض يشاهد بين فبا ما غير مقبول الشهادة ككافرين نقضه هو وغيره ولو شهد كافر أو عبدا وصي ثم أعادها بعد كذا قبلت شهادته لا تنقض التهمة أو فاسق ناب لم قبل التهمة وتقبل في غير تلك الشهادة بشرط الاعتبار بعد التوبة مدة يظن فيها صدق توبته وقدرها الا كرون بسنة ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول قذفي باطل وأنا نادم عليه ولا أعود اليه ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة وأنا نادم عليها والمعصية غير القولية يشترط في التوبة منها اقلع عنها وندم عليها وعزم أن لا يعود لها ورد ظلامه آدمي

ينوى الغرم اذا قدر بل يلزمه التسكيب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح توبته فان مات معسرا
 طوبى به في الآخرة ان عصى بالاستدانة والا فالتظاهر أنه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض
 الخصم اه سم ولوعلم أنه لو أعلم مستحق القذف بالقذف ترتب على ذلك قسنة فالوجه أنه لا يجب
 عليه اعلامه ويكفيه الذم والعزم على عدم العود والاقلاع اه سم (قوله ان تعلقت به) أى
 بالتائب والاستقط هذا الشرط

* (فصل) *

(قوله كما في بعض النسخ) متعلق محذوف أى أثبت في نسختي اثباتا مشابها للآثبات الذي
 في بعض النسخ فتكون الكاف للتشبيه وما موصولة (قوله يذ كفيه العدد) وضده والذ كورة
 وضدها والمعنى يذ كفيه ما يعتبر فيه تعدد الشهود وما لا يعتبر فيه التعدد وما يعتبر فيه الذ كورة
 وما لا يعتبر (قوله والاسباب المانعة) كالتهمة (قوله وأسقط ذ ك فصل في بعضها) هو مقابل
 قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفهوم منه فذ كره تصريح بما علم (قوله عددا) أى وضده
 وقوله أو وصفا أى من الذ كورة والاثونة والاولى حذف ذلك هنا لأن كون الحقوق ضربين
 أمر بالعقل لا دخل لما ذ ك فيه فكان المناسب تأخير ذلك وذ كره عند قوله حق الآدي ثلاثة
 فكان يتناول بالنسبة الى ما يعتبر فيه عددا أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق
 الله تعالى ثلاثة أى بالنسبة لما يعتبر عددا أو وصفا (قوله لانه الاغلب) علة لبدأ وكان المناسب
 ذكره عقبه (قوله أى رجلان) لما كان قوله ذكران يشمل الصغيرين بين أن المراد بهما
 الرجلان (قوله كعقوبة لله) فيه أن الكلام في حقوق الآدي وأجاب المرحومى بأن الكاف
 للتظير بالنسبة للمثال الاقل وللتقيل بالنسبة للثاني (قوله أو لا دى) كقصاص (قوله وما
 يطلع) المناسب اسقاط ما كما في نسخ كثيرة لأن ما يقصد منه المال وما يطلع عليه الرجال قسم
 واحد وشئ واحد واعادة ما توهم انهما قسمان وأمران مختلفان وقديقال زاد الشارح ما اشارة
 الى ان يطلع معطوف على التقى وهو قوله لا يقصد لاعلى المنقى وهو يقصد وحده (قوله غالبا)
 المراد ما يكثر اطلاع الرجال عليه وان كان اطلاع النساء أغلب فليس المراد الغلبة بالنسبة لهن
 (قوله كطلاق) أى بعوض أو غيره ان ادعته الزوجة وان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد
 وعين ويلغزه فيقال لنسب بثبت بشاهد وعين رى وفيه ان الطلاق ثبت باقراره والتأب
 بالرجل واليمين انما هو العوض (قوله ونكاح) فان فيه حقا للآدي من حيث التمتع بالزوجة
 فصح التمثيل به وكذا يقال في الرجعة وأما الطلاق ففيه حق للآدي من حيث ان له حقا
 في العدة لصيانة مائة وأما الاقرار بنحو الزنا فيصوب أن يقر رجل عند رجلين بأنه زنى ثم ينكر
 ذلك فيشهدان على اقراره بالزنا والمراد بقوله ونكاح أى لاجل اثبات العصمة فان ادعته المرأة
 لاثبات المهر أو شرطه أو للارث فيثبت بشاهد وعين ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ
 بالساعات والمخاطات وهذا مما يغفل عنه في الشهادة بالسكاح ولا يكفي الضبط بيوم العقد فلا
 يكفي أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو
 قبل العصر أو المغرب كذلك لأن النكاح يتعلق به لحاق الولد لستة أشهر ولحظتين من حين العقد
 فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على حج ويؤخذ من قوله لان النكاح يتعلق به

* (فصل) *

ان تعلقت به
 كما في بعض النسخ يذ كفيه العدد في
 الشهود والذ كورة والاسباب المانعة
 من القبول وأسقط ذ ك فصل في بعضها
 (والحقوق) المشهود بها بالنسبة الى
 ما يعتبر فيها عددا أو وصفا (ضربان)
 أحدهما (حق الله تعالى) ثانيهما
 (حق الآدي) وبدأ به فقال (فأما حق
 الآدي) لانه الاغلب وقوعا فهو على
 ثلاثة (أضرب) الاول (ضرب لا يقبل
 فيه الا شاهدان ذكران) أى رجلان
 ولا تدخل فيه اللذان ولا يمين مع
 الشاهد وهو ما لا يقصد منه المال
 أصلا كعقوبة لله تعالى أو لا دى
 (وما يطلع عليه الرجال) غالبا كطلاق
 ونكاح ورجعة واقرار بنحو زنا

لحاق الولد الخ أن ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة به ذكر
التاريخ ويدل له قولهم في تعارض البنتين إذا أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أطلقتنا
أساقطاً لا حتمال أن ما شهد به في تاريخ واحد ولم يقولوا بقبول المؤرخة وبطلان المطلقة اه
عش علي مر قال الرحاني أفق الزيادي تعال الشيخه مر أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة
سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبه قاضياً يدعيه عنده
مد على التحرير وفيه ان منع السلطان القضاة ان يقضوا بعد مضي هذه المدة لا يفيد عدم
سماع الدعوى لأن السلطان ليس مُشترعاً ولو سلم ذلك فلا يكون الا في مدة حياته نعم ان كان
له مستند في الشرع بعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة المذكورة كان منعه ظاهراً (قوله
وموت) معطوف على طلاق يتأمل في كونه من حقوق الآدمي فان أريد من حيث ثبوت
الارث كان مما قصد منه المال فلا يلائم المثل له وحينئذ فالظاهر أنه من حق الآدمي من
حيث ان الآدمي له حق في العدة اه شيخنا بأن كان غائباً وشهد اجبوت له لاجل ان تعتد
زوجته عدة الوفاة (قوله ووصاية) بفتح الواو وكسرهما كما في المختار والمراد به الايضاء (قوله
وشركة) أي وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهما ع ش (قوله وكفالة) أي ووديعة
وصورته أن يدعي مالكها غصب ذي البدها وذو البدها يدعي أمها ووديعة فلا بد من شاهدين
لأن المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك اه س ل فلو غاب
المكفول بيده وعلم محله فطلب من المكفل احضاره واداء المال لا متناعه من الاحضار
فأنكر الكفالة فأقام المكفول له رجلاً وامراً أتين فهل يقبل ذلك لطلب المال أو لا فيه نظر
ولا يبعد الاكتفاء بذلك أخذاً من قوله وألحق به قبول شاهد ويمين ينسب الى ميت فيثبت الارث
لا النسب اه (قوله مضت) أي ثبتت وتقررت السنة أي الطريقة الشرعية (قوله في المعنى
المذكور) وهو ما لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالباً (قوله والثلاثة بعدها) أي
الوصية والشركة والقراض وقوله لكن لماذا كراين الرفعة الخ ما قاله ابن الرفعة معتمد حل
(قوله اختلافهم في الشركة والقراض) أي هل يقبل فيهما رجل وامرأتان أو لا يقبل الا
رجلان (قوله ان رام) أي قصد وقوله فهو كالوكيل أي لا بد من رجلين (قوله ويقرب
منه) أي من ادعاء اثبات حصته من الربح (قوله فيثبت برجل وامرأتين) أو رجل ويمين
هذا ما أفق به الغزالي اه زى (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات العصمة ومراعاة
بها الجنس فيشمل الثلاثة (قوله أو شاهد ويمين) هل القضاء بالشاهد واليمين معاً وبالشاهد
فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس أقوال أظهرها وأقربها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع
الشاهد فعلى الأقل يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء مد (قوله صدق
شاهده) أي قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو والله ان شاهدي لصديق فيما شهد به لي واني
أستحقه أو اني أستحقه وان شاهدي لصديق فيما شهد به لي فان ترك اليمين وطلب غير خصمه
فله ذلك فان حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو من العود لليمين مع شاهد ولو في مجلس آخر
سم لأن مجرد طلب يمين خصمه يطل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلو أقام شاهداً آخر سمعت
كافي حل (قوله جحان) أي في غير هذه الصورة والا فكل منهما ما هنا نصف حجة لأن الحجة

وموت وكالة ووصاية وشركة وقراض
وكفالة وشهادة على شهادة لأن الله
تعالى نص على الرجلين في الطلاق
والرجعة والوصاية وروى مالك عن
الزهري منعت السنة بأنه لا يجوز
شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالمد كورات غيرها
بما يشاركها في المعنى المذكور
والوكالة والثلاثة بعدها وان كانت
في مال القصد منها الولاية والسلطنة
لكن لماذا كراين الرفعة اختلافهم
في الشركة والقراض قال وينبغي أن
يقال ان رام مدعيها اثبات إتصرف
فهو كالوكيل أو اثبات حصته
من الربح فيثبت برجل وامرأتين
اذا المقصود المال ويقرب منه دعوى
المرأة النكاح لا يثبت المهر وأسطره
أو الارث فيثبت برجل وامرأتين
اذا المقصود منه المال وان لم يثبت
النكاح بهما في غير هذه الصورة
(و) الثاني (ضرب يقبل فيه شاهدان)
رجلان (أو رجل وامرأتان أو شاهد)
أي رجل واحد (ويمين المدعي) بعد
اداء شهادة شاهده وبعد تعديله ويذكر
حتماً في حلفه صدق شاهده لأن اليمين
والشهادة جحان مختلفتا الجنس

مجموعهما (قوله ارتباط) والارتباط يكون بذك صدق شاهده في حلفه (قوله كالنوع الواحد) الأولى كالجنس الواحد ليناسب ما قبله (قوله في كل) أي متحقق في كل الخ (قوله من عقد مالي) أي ما عدا الشركة والقراض والكفالة أمّا هي فلا بد فيها من رجلين إلا أن يريد في الأولين اثبات حصته من الربح كما يجتبه ابن الرفعة إجماع (قوله وإقالة) الأصح أنها فسخ فهي تمثيل له لا بيع بالثمن الأقل شرح م (قوله وضمان) هو شال للعقد المالي فكان المناسب ذكره عقبه وبعبارة قل وضمان وإبراء وقرض ووقف وصلى وشفعة ورد بعيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبد أو مسلم ذميا ووالد أو سرقة لا قطع فيها (قوله وأجل) أي وكذا جناية توجب مالا (قوله فإن لم يكونا رجلين) أي أن لم يردا قامت بما فلا يقال إن الآية تقتضي أن كفاية الرجل والمرأتين إنما هي عند فقد الرجلين اه مد على التحرير أو التقدير فإن لم يكونا رجلين مرغوبا فيهما (قوله من هذا الضرب الوقف) لأن المقصود منه فوائد أو أجرته وهي مال وصورة المسئلة أن شخصا ادعى ملكا ضمن وقيمة كان قال هذه الدار كانت لابي ووقفتها على وأنت غاصب لها وأقام شاهدا وحلف معه حكمه بالملك ثم تصير وقفا بأقراره وإن كان الوقف لا يثبت بشاهد وعين قاله في البحر م (قوله في المعنى) وهو الذي يقصد منه المال (قوله أو رجل وامرأتان) أي لا رجل وعين كأي (قوله كيكارة) كان زوجت بشرط أنها بكر فأنكر الزوج بعد ذلك فأقامت عليه بيعة بالبكارة أي بوجودها عنده وأنه أزالها وبهذا الاعتبار كان في ذلك حق آدمي فصح التمثيل به وأما إذا اختلف في إزالة البكارة والحالة هذه فقالت أزالها وأنكر ولا يمينه فتصدق هي بالنظر لعدم فسخه ويصدق هو بالنظر لعدم وجوب كمال المهر وبعبارة زى قوله كيكارة وثبوت وجعل كما ذكره الرافعي في التفقات (قوله وولادة) أي من حيث ثبوت النسب ففيها حق آدمي وكذا الحيض لأن له حقا في العدة وقوله ورضاع يتأمل في كونه فيه حق آدمي ويمكن أن يصور بما إذا شهد على شخص بأنه ارتضع على أم زوجته ليكون النكاح باطلا وقوله وعيب امرأة الخ أي لترد في البيع وفي النكاح وإذا ثبت الولادة بالنساء ثبت النسب والارتباط تعالى أن كلاً منهم ما لازم شرعا للمشهود به لا ينقل عنه ويؤخذ من ثبوت الارث ثبوت حياة المولود وإن لم يتعرض لها في شهادته بالولادة لموقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها أما لو لم يشهد بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبل لأن الحياة من حيث هي مما يطالع عليه الرجال غالبا مع زيادة وقوله وولادة وإن قال الشاهد إن تعدنا النظر للفرج لا لأجل الشهادة بالولادة كافي حل (قوله وحيض) صريح في إمكان إقامة البيعة عليه وبه صرح النووي في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة كآصالها في كتاب الطلاق من تعذرا إقامة البيعة عليه ورجح بعضهم ما هنا وجعل ما في الطلاق من التعذر على التعسر اه خض مد على التحرير (قوله ورضاع) أي من الثدي كأي (قوله وعيب امرأة) كرتق وقرن وجرح على فرج كما صوبه النووي هذا إذا كان الشاهد بها عالما بالطب كما نقله الرافعي في أصل الروضة عن التهذيب ولا فرق بين حرّة وأمة اه زى (قوله تحت نوبها) والمراد بتحت نوبها ما لا يظهر منها غالبا م ويؤيد عليه قوله الاتي وخروج بعيب امرأة حرّة كانت أو أمة

فاعتبر ارتباط أحدهما بالآخرى
ليصير كالنوع الواحد (وهو) أي
هذا الضرب الثاني في كل (ما كان)
مالا عينا كان أو دينيا أو منفعة أو كان
(القصده منه المال) من عقد مالي أو
فسخه أو حق مالي كبيع ومنه الحوالة
لأنها بيع دين بدين وقوله تعالى
وخياروا أجل وذلك لعموم قوله تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم
فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان
وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه
وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي
في الأموال وقيس بما فيه ما فيه مال
في الأموال وقيس بما فيه ما فيه مال
(تنبيه) * من هذا الضرب الوقف
أيضا كما قاله ابن سريج وقال
في الروضة أنه أقوى في المعنى وصححه
الإمام والبخاري وغيرهما انتهى وصححه
الرافعي أيضا في الشرح الصغير كما أفاده
في المهمات (و) الثالث (ضرب يقبل
فيه شاهدان) رجلان (أو رجل
وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات
(وهو) أي هذا الضرب الثالث
في كل (مالا يطالع عليه الرجال) غالبا
كيكارة وولادة وحيض ورضاع وعيب
امرأة تحت نوبها تجرأحة على فرجها
حرّة كانت أو أمة

في المسئلة * (تنبيه) * اللواط في ذلك كلزنا وكذا اتيان البهية على المذهب المنصوص في الام قال في زيادة الروضة لان كلا جماع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامة قال البلقيني ووطء الميثة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتيان البهائم في أنه لا يثبت الا بأربعة على المعتد انتهى وخرج بمذاكر ووطء الشبهة اذا قصد بالدعوى به المال أو شهده حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة ويقبل في الاقرار بالزنا وما ألحق به رجلان كغيره من الآثار (و) الثاني (ضرب يقبل فيه اثنان) أي ورجلان (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوى الزنا) وما ألحق به (٣٨٢) من الحدود وسواء كان قتلا لمرثدة أم لقاطع الطريق بشرطه أم لقطع في سرقة أم في طريق أم في جلد لشارب مسكر

(و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل واحد وهو هلال شهر رمضان بالنسبة للصوم على أظهر القولين عند الشئخين احتسابا للصوم أما بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق فلا كما مر ذلك في الصيام وألحق بذلك مسائل منها ما لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤيته فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان حكى ابن الرفعة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب الصيام الوجوب ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت عن المتولى أنه لو مات ذمي فشهد عدل باسلامه لم يكتف في الارث وفي الاكتفاء به في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاهما ترجيح القبول وهو الظاهر وان أفتى القاضي حسين بالمتنع ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما اذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فانا نفطر على الاصح ومنها المسمع للخصم كلام القاضي أو للقاضي كلام الخصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبيل القضاء على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك كرتها في شرح المنهاج وغيره (ولا تقبل شهادة) على فعل كزنا وشرب خمر وغصب واتلاف وولادة ورضاع واصطياد واحياء وكون البد

في المسئلة) بضم الميم من النواذر التي جاءت بالضم وقياسها الكسر لانها آلة اه مصباح (قوله اتيان البهية) وانما ألحق اتيان البهية بالزنا لان الكل جماع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الامة وبقي للكاف اللواط اه (قوله لا يمنع من العدد) أي عدد شهود الزنا (قوله كما في زنا الامة) فان حدها على النصف من الحرّة ومع ذلك لا يثبت زناها الا بأربعة (قوله الا بأربعة) أي لاجل تعزير الفاعل (قوله فلا يحتاج الى اربعة) بل الاول بقيد الاول يثبت بما يثبت به المال ولا يحتاج فيه الى ذكر ما يعتبر في شهادة الزنا من قول الشهود رأيناه أدخل حشقة في فرجها والباقي يثبت برجلين اه شرح المنهج (قوله وما ألحق به) كاللواط واتيان البهائم (قوله من الحدود) أي من أسباب الحدود وقوله سواء كان أي الحد المتهوم من الحدود (قوله بشرطه) وهو ان يقتل مكافأه وأما الشوكة فهي داخله في مفهومه لا شرط فيه كما قيل لانه لا بد أن يقاوم من يبرزهوله (قوله ام لقطع) المناسب قطعاً وكذا قوله ام جلد (قوله وهو هلال شهر رمضان) ومنزل رمضان الحجة بالنسبة للوقوف وكذلك شوال بالنسبة للأحرام بالحج كما قاله أبو ثور وكذا الشهر المنذور صومه اذا شهد برؤية هلاله واحد فثبت بواحد على المعتد خلافاً للشيخ الاسلام زى (قوله بالنسبة للصوم) أي وما ألحق به من العبادة (قوله ومقتضاه الخ) معتد وهو محل الشاهد (قوله المسمع للخصم كلام القاضي) لانه مخبر لاشاهد بخلاف الذي يترجم للقاضي كلام الخصم فلا بد من كونه اثنين فقوله وللقاضي كلام الخصم مصور بالقاضي الاصم لا المترجم له لما تقدم انه يشترط فيه اثنان اه مد وقوله الاصم أي فيه بعض ضم والا فلا الاصم لا يصح توليته القضاء (قوله ولا تناقض كلام الخصم) ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة على فعل) هذه متعلقة بالاعمى في المتن فجعلها في الشارح متعلقة لهذا المقدور وهو قوله على فعل وقدّر عند الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الاعمى الخ فلا يبقى المتن على ظاهره وقدّر السوادة هنا وجعلها من عنده كان أحسن وحاصله ان المشهود به ان كان فعلاً اشترط في الشاهد به الابصار فقط فيكني الاصم وان كان قولاً اشترط فيه امران الابصار والسمع (قوله وكون البد على مال) سياق في أنه يثبت بالاستقاضة وكل ما يثبت بالاستقاضة يكتفي فيه الاعمى كما يأتي فكلام الشارح ضعيف وقال بعضهم قوله وكون البد على مال الخ يعني انه لا يكتفي بالشهادة بمجرد البد لا يكتفي بكونه عن اجارة أو اعارة فلا يكون من قسم الاستقاضة الا اذا شهد بدمع تصرف المالك مدة طويلة كما في شرح المنهج وحينئذ كلام الشارح لا ضعف فيه خلافاً للمعنى (قوله الا ان في الحقوق الخ) قال في شرح الروض من رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده متميزاً على أمثاله كالدار والعبد واستفاض بين الناس انه ملكه جازله أن يشهد له به وان لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى البد تصرف ومدة طويلة ولو بغير الاستقاضة اه (قوله وتدعو الحاجة) المناسب أن يقول ودعاء الحاجة الى اثباته وهو منصوب بأن مضمرة في تأويل مصدر عطف على تعذر على حد

على مال الابصار لذلك الفعل مع فاعله لانه يصل به الى العلم واليقين فلا يكتفي فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد الآن في الحقوق ما اکتفي فيه بالظن المؤكّد تعذر اليقين فيه وتدعو الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته بيقينا وكذا العدالة والاعسار وتقبل في الفعل من أصم لابصاره ولبس

ويجوز تعدد النظر لفرج الزائنين لتحمل الشهادة كما مرّت الإشارة اليه لانها متهمة كاحرمة أنفسهما والاقوال كعقد وفسخ وطلاق وقرار يشترط في الشاهد بها سمعها وبصارها حال تلفظ بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتفق لم يكف وما حكاه الروياني عن الاصحاب من أنه لو جلس يسابيت فيه اثنان فقط فسمع تعاقدهما بالبيع (٣٨٣) وغيره كمن غسب روية زيفه البندنجي بأنه

لا يعرف الموجب من القابل ولا تقبل شهادة (الاعمى) فيما يتعلق بالبصر بل هو اشتباه الاصوات وقد يصح كمن الانسان صوت غيره (الافستة) وفي بعض النسخ خمسة (مواضع) وسبأ في توجيه ذلك الموضع الاول (الموت) فانه ثبت بالتسامع لان اسبابه كثيرة منها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد يعسر الاطلاع عليها فإذن ان يعتمد على الاستقاضة (و) الموضع الثاني (النسب) لذكر أو أنى وان لم يعرف عين المنسوب اليه من أب أو جد فيشهد أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا لانه لا مدخل للرؤية فيه فان غاية الممكن أن يشاهد الولادة على الفرائض وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط والحاجة داعة الى اثبات الانساب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فسوح فيه قال ابن المنذر وهذا عملا على فيه خلافا وكذا ثبت النسب بالاستقاضة الى الام في الاصح كالاب وان كان النسب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع الثالث (الملك المطلق) من غير اضافة لملك معين اذا لم يكن منازع * (تنبيه) هذه الثلاثة من الامور التي تثبت بالاستقاضة وبقي من الامور التي تثبت بالاستقاضة العتق والولاء والوقف والنكاح كما هو الاصح عند المحققين لانها امور مؤبدة فاذا طالت مدتها عسرا فامة البيئة على ابتدائها فست الحاجة الى اثباتها بالاستقاضة ولا ينك أحد أن عائشة رضى الله تعالى عنها وعن أبو يها زوج النبي صلى الله عليه وسلم وان فاطمة رضى الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا مستند غير السماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى أصله وأما شرطه فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستقاضة شروط الوقف وقضايله بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلا وتعذر معرفة الشروط صرف الناظر الغلة فيجاء من مصالحها انتهى

* (قوله ويجوز تعدد النظر) صرح من بأنه صغير بعد قول المنهاج ويشترط للزنا أربعة رجال وعبارة قل ويجوز النظر لفرج الزائنين لتحمل الشهادة ولا تطل شهادتهم ولو تعددوا النظر لغير الشهادة لانه صغير اه (قوله سمعها) أى السمع ولو بأذن أو به ثقل أى فيمكن السمع بأذن واحدة وكذا ضعف السمع وقوله وبصار أى ولو بعين أو به ضعف أى فيمكن الاعور وضعيف البصر كافي مد على التحرير وقوله أى السمع أو به ذلك لأن الشرط هو السمع لاسمعها وان كان يلزم من سمعها السمع (قوله لم يكف) قال من وان علم صوته لان ما كان ادراكه ممكنا بحدى الحواس يستنع العمل فيه بغلبة الظن اه (قوله زيفه) أى ضعفه (قوله الاعمى) العمى يكتب بالياء وهو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا يخرج الجاد قال الغنيمي في حاشية المطالع وكون العمى عدما رأى الفلاسفة ورأى المتكلمين أنه معنى وجودى يضاد الادراك وهو ليس بضار في الدين بل المضر انما هو عي البصيرة وهو الجاهل بدليل فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وفيها القصة ويعجبني هنا قول أبي العباس المرسى

يقولون الضير رفقلت كلا * بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زار بياض قلبي * ليجمعها على فهم الامور

ولما عي عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أنشد

ان يأخذ الله من عيني نورهما * فان قلبى مضى ما به ضرر

أرى بقلبي دنياى وآخرى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله فيما يتعلق) لا يصح الاستثناء بالنظر لانه القيد الا أن يكون منقطعا (قوله لان اسبابه) أى الموت (قوله أن يعتقد) أى الاعمى (قوله من اب) بيان للمنسوب اليه (قوله فيشهد ان هذا ابن فلان) عبارة الروض وشرحه ولو شهد الاعمى بالاستقاضة جازان لم يحتج الى تعيين وإشارة بان شهد على معروف باسمه ونسبه او شهد له بنسب وصوره بأن يصف الشخص فيقول الرجل الذى اسمه كذا وكنته كذا ومصله كذا ومسكنه كذا هو فلان بن فلان ثم يقيم المدعى بينة أخرى أنه الذى اسمه كذا وكنته كذا الى آخر الصفات أو يشهده بملك دار معروفة أو أرض معروفة اه يعض اخصاره به تعلم ما في قول الشارح فيشهد أن هذا ابن فلان (قوله من قبيلة كذا) فائدة هذه الشهادة استصفاقه مثلا من وقف عليها (قوله المتوفين) أى الذين ماتوا والمتوفين جمع متوفى حذفته الله عند الجمع قال ابن مالك

واحد من المقصور في جمع على * حذا المثنى ما به تكملا

وهو يقع الفاء كالمصطفين وأصله المتوفين تحركت الياء واقفقت ما قبلها قلبت ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين (قوله وان كان النسب) يتأمل في هذه الغاية لانه لفائدة اهل العلمها (قوله من غير اضافة لملك) عبارة سم بأن لم يصف لسبب وهي أولى بأن يقول هذا ملك فلان ولم يقل ملكه بشراء أو هبة أو غير ذلك لم يقبل قوله لان هذا مما يتوقف على رؤية اه ويمكن أن يقدر مضافا في كلام الشارح أى لسبب ملك مالك معين (قوله اذا لم يكن منازع) راجع للثلاثة قبله أى الموت وما بعده وانظر ما فائدة الشهادة عند عدم التنازع وعبارة المنهج بدله بلا

والاوجه جل هذا على ما أفق به ابن الصلاح شيخه من ان الشروط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة توبأصل الوقف سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية (٣٨٤) الوقف وما يثبت بالاستفاضة القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث

معارض قال في شرحه وخروج بزائد في الامعارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب اليه النسب أو طعن بعض الناس فيه فتمنع الشهادة به لاختلال الظن حيفئذ اه وهذا الشرط جار في كل ما يثبت بالتسامع اه وبجمله ما ذكره الشارح مما يثبت بالاستفاضة هنا وما يأتي بعده أربعة عشر وبني منها عزل القاضي وتضرر الزوجة والاسلام والكفر والسفه والجل والولادة والوصايا والحرية والقسامة والغصب ذكر ذلك الامام المناوي في شرحه على شرح التحرير وقال في شرحه على عماد الرضى الشيخ الاسلام وقد نظمت ذلك في خمسة أبيات فقلت في الست والعشرين تكفي استفاضة * ونبت سمعادون علم بأصله في الكفر والتجريح مع عزل حاكم * وفي سفه أو ضد ذلك كله وفي العتق والاقاق والزكوات مع * نكاح وارث والرضاع وعسره وإيصاله مع نسبه وولادة * وموت وجل والمضر بأهله وأشرية ثم القسامة والولا * وحوية والملك مع طول فعله وقوله في المنهج أو طعن بعض الناس فيه زاد في شرح الزيد أومنازع له في ملك المشهود له به (قوله شيخه) أي النووي وهو يدل من ابن الصلاح أعطف بيان عليه ولعله بواسطة فان النووي لم ير ابن الصلاح اه مد (قوله حاصله) اي المشهود به (قوله والآرث) أي ان هذا وارث فلان أولا وارث له غيره كما عبر به م ولا يثبت الدين بالتسامع كما قاله ابن المقرئ في الروض اه زى (قوله لا يثبت الصداق) أي المدعى به ويثبت مهر المثل تبعا للصلح اه مد (قوله مبنية عليها) أي على الاستفاضة وقوله ولو صرح بذلك أي بقوله سمعت الناس الخ وكتب بعضهم قوله ولو صرح بذلك أي بمسند شهادته من تسامع أو روية أو تصرف شرح الروض اه مرحومى ومسند شهادته الاعمى السماع (قوله وليس له) أي للاعوى (قوله بحيث يقع العلم) ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة وقضية تشيئهم هذا بالمتمواز عدم اشتراط اسلامهم لكن أفقى الوالد باشرطه فيهم شرح م وقال ع ش ومثله التكليف ويفرق بين ما هنا وبين عدد التواتر بأن التواتر يفيد العلم الضروري فلا يشترط اسلامهم بخلافه هنا فانه ضعيف لافادته الظن القوي فقط شرح م (قوله أو الظن) هذا يدل على أنه ليس المراد بالجمع عدد التواتر لان ذلك يفيد العلم قطعاً شوري (قوله مترجماً) أي مترجماً له كلام الخصوم أو مترجماً عنه لخصوم كلام القاضي وفي الاولى لا بد من اثنين وفي الثانية يكفي واحد (قوله من مفهوم الشرط) وهو قوله ان مكان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب (قوله ويدهما الخ) والحاصل أن المسئلة لها أربعة أحوال لانه انما أن تكون يداهما جميعاً في يده أو لا يكون شيئ منهما في يده أو تكون يده المتر في يده فقط أو يده المقر له فقط في الاولى تقبل شهادته مطلقاً وفي الثانية تقبل ان كان معروف في الاسم والنسب عنده وهذه من قبيل ما شهد به قبل العمى وفي الثالثة ان كان المقر له معروف في الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المقر معروف في الاسم والنسب عنده ولا بد في جميع ذلك من رؤية قه الالفاظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم في الشهادة على الاقوال اه مد (قوله في يده) أي الاعمى وتصح شهادة الاعمى فيما لو أمسك ذكر من يرزى أو يلو وط وهو داخل القرح أو الدبر وأمسكه أي الشخص المذكور حتى شهد عليه عند القاضي

واستحقاق الزكاة والرضاع وحيث ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت الصداق بها بل يرجع لمهر المثل ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول سمعت الناس يقولون كذا وان كانت شهادته مبنية عليها بل يقول أشهد أنه له أو انه ابنه مثلاً لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس ولو صرح بذلك لم تقبل شهادته على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جرمه بالشهادة ويؤخذ من التعديل جل هذا على ما اذا ظهر يذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية أو حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت فلانا أو أن فلانا أعتق فلانا لما مر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار وما لقول الابصار والسمع وشرط الاستفاضة التي يستند الشاهد اليها في المشهود به سماع المشهود به من جمع كثير يؤمن بواقفهم على الكذب بحيث يقع العلم والظن القوي بخبرهم كما ذكره الشيخان في الشرح والروضة لان الاصل في الشهادة اعتقاد اليقين وانما يعدل عنه عند عدم الوصول اليه الى ظن يقرب منه على حسب الطاقة (و) الموضع الرابع (الترجمة) اذا اتخذه القاضي مترجماً وقلنا بجوازوه وهو الاصح فتقبل شهادته فيها لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى معانية وإشارة وقوله (وما شهد به قبيل العمى) ساقط في بعض النسخ فن عد المواضع ستة عد ذلك ومن عدها خمسة لم يعد ذلك ومعناه أن الاعمى لو عمل شهادة فيها يحتاج للبصر قبل

عروض العمى ثم عى بعد ذلك شهد بها بحمله ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب لا مكان الشهادة عليهما اه فيقول أشهد أن فلان بن فلان أقول فلان بن فلان بكذا بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط نعم لوعى ويدهما أو يده المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى

اه شيخنا وبعبارة قل على الجلال قوله باصا صريحه انه لا يصح شهادة الاعمى وان مس
 الذكر يسه في القرح والمعتد جوازها ان مسكهما الى ان حضر واين يدى القاضى وان لم
 يستمر الذكر في القرح اه أى فيشهد مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضى في حدود الله (قوله مطلقا)
 أى سواء عرف اسمه ونسبه أم لا (قوله مع عينة) أى بكونه مقرا أو مقتراله أو بائنا أو مشتريا
 (قوله وفي الثانية) أى فيما اذا كانت يد المشهود عليه في يد الاعمى (قوله ما تمهله) أى الاعمى
 (قوله في اذنه) أى مثلا (قوله به) لاجابة لقوله به ولعله متعلق بمحذوف تقديره يقضى به
 أى بما سمعه (قوله فتقبل الخ) ان وضع يده على فمه حال التعلق والا فلا تقبل لاحتمال أن غير
 المضبوط تكلم في اذنه بما سمعه اه مد (قوله للضرورة) ولذا لا تقبل شهادته عليها اعتمادا
 عليه أى ولو حال الوطء كما في زى وحل (قوله ولأن الوطء يجوز بالظن) أى ومبنى
 الشهادة على العلم ما يمكن شرح الروض وبهذا يصل الفرق بين الوطء والشهادة (قوله
 ولا يجوز) معتد (قوله ولا تقبل شهادة جارية) بتشديد الراء من الجزأى التحصيل أى حصل
 الخ (قوله جارية لنفسه) أى ان يظهر حالة الشهادة أن فيها جرح تقع له فشهادته لاخ له ابن حالة
 الشهادة مقبولة وان مات الابن بعدها قل على الجلال (قوله ولغيره) عطف على لعبداه
 وقوله ميت نعت غريم بأن ادعى وارث الميت المدين يدين له على آخر وأقام صاحب الدين يشهد
 له فلا تصح للتمه لانه اذا ثبت للغريم شيئا أثبت لنفسه المطالبة به اه (قوله تركته)
 مفعل والمديون فاعل (قوله أو عليه حجر فليس) معطوف على ميت وكل منهما صفة لغريم
 ونخرج بحجر الفليس حجر السفة والغريم الحى وهو مرسرأ ومعسر ولم يحجر عليه فتقبل شهادة
 الغريم (قوله بما هوولى) بأن ادعى سفيه على شخص بشئ وأقام عليه شاهد فلا تقبل (قوله
 أو وصى) أى بأن كان اثنان وصيين على صبي فأدعى أحدهما بمال للصبي وأقام الوصى الثانى
 شاهد فلا تقبل (قوله أو ووكيل) كان وكل زيد فى بيع شئ فأدعى شخص ان هذا الشئ
 ملك له فأراد الوكيل وهو زيد أن يشهد بأنه ملك للموكل وتثبت الوكالة بأصول الوكيل وفروعه
 وبأصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لأن الوصاية أقوى من الوكالة ومثل
 ذلك الامام والقاضى وناظر الوقف والمسجد ان ادعى شيئا ثم أقاموا أصولهم وفروعهم
 شهدوا فاتها تقبل (قوله لانه ثبت الخ) ولو باع الوكيل شيئا فأنكر المشتري الثمن أو اشترى
 شيئا فأدعى أجنبي المبيع ولم تعرف وكالته فله أن يشهد بملكه بأن له عليه كذا أو بان هذا
 ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكلا ويحصل له ذلك باطنا لأن فيه توصلا للعق بطريق مباح م
 سل (قوله وببراهة) الاولى ذكر هذا بعد قول المتن ولادافع عنها ضررا وكتب بعضهم قوله
 وببراهة من ضمنه هو بأداء أو ابراء أى أو أصله أو فروعهم ويضر حدوث التهمة قبل الحكم
 لا بعده فلو شهد لآخره بحال وكان هو وارثه فان كان قبل الحكم لم يأخذ المال أو بعده أخذه
 اه سم قال سل وكذا لو شهد بقتل فلان لآخره الذى له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه
 بعد الحكم لم ينقض أو قبله امتنع الحكم اه ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفليس بما يعلمه
 من الحق والحاكم يجهل ذلك قال ابن عبد السلام المختار جوازه لانهم لم يحملوا الحاكم على باطل
 بل على ائصال الحق لمستحقه فلم يأثم الحاكم لعذره ولا انقصم لاخذه حقه ولا الشاهد لاعتائه

وبجراحة مورثه قبل اندمالها لانه لو مات كان الارش له ولو شهد مورث له مريض أو جرح بحال قبل الاندمال قبلت شهادته والفرق بين هذه والتي قبلها أن الجراحة سبب للموت الناقل للحق اليه بخلاف المال واحتيج لمقتضى قبول الشهادة في ذلك وأمثاله بقوله تعالى وأدنى أن لا ترتابوا والريية حاصله هنا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين والظنين المتهم (و) لهذا (لا) تقبل شهادة (داخ) عنها (أي عن نفسه (ضررا) كشهادة عاقله يفسق شهود قتل يحمونه من خطأ أو شبه عمد وشهادة غرما مقلس يفسق شهود دين آخر ظهر عليه لانهم يدفعون بها ضررا المراجعة * (تتمه) * لا تقبل شهادة مغفل لا يضبط أصلا ولا غالب العدم الوقوق بقوله أمامس لا يضبط نادرا والاعلم فيه الحفظ والضبط قبل شهادته قطع الان أحد الايسلم من ذلك ٣٨٦ ومن تعادل غلظه وضبطه فالظاهر أنه كمن غلب غلظه ولا شهادة مبادر

ويجبه حله على تعينه طريق الوصول الحق لمستحقه اه مر ويجوز اثبات الوصية كالتبشهادة بعض الموكل أو الوكيل اذ لا يمكن بجعل لان التهمة ضعيفة ويفرق بين ما هنا وبين امتناع اثبات الوصاية بشهادة بعضه بأن سلطنة الوصي أقوى وأتم وأوسع من سلطنة الوكيل وكذا لا تقبل شهادة بعض الوكيل بدين للموكل وان كان فيه تصديق فرعه مثلا كما تقبل شهادة الاب وابنه في واقعة واحدة ولو ادعى الامام شيأ لبيت المال قبلت شهادة بعضه به لان الملك ليس للامام ومثله ناظر وقف أو وصى ادعى شيأ بالجهة الوقف أو للمولى عليه فشهد به بعض المدعى لا تنفاه التهمة بخلافها بنفس النظر والوصاية اه سل (قوله قبل اندمالها) أما بعد الاندمال فتقبل لا تنفاه التهمة بخلافها بنفس النظر والوصاية اه سل (قوله قبل اندمالها) أما بعد وأدنى أن لا ترتابوا (أي أبعد من عدم الريية فدل على أنه متى كان هنالك الريية امتنعت الشهادة (قوله والظنين المتهم) قال تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بهم * (فرع) * لو كان لشخص على آخر دين جاحد له فله أن يحيل به شخصا ويدعى المحال عليه بالدين ويقبض المحيل شاهد له عليه فانه تقبل شهادته له ولا يقال ان هذه شهادة جرت نفعاً فلا تصح لان الدين انتقل للمحتمل اه خ ض (قوله يحمونه) أي بدله (قوله والضبط) مر ادفع (قوله ومن تعادل غلظه) أي غفلته (قوله ولا شهادة مبادر) ولو في مال يتيم أو زكاه أو كفارة أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدعى ثم يطلب البيعة ولا احتياج الى حضور خصم ولا يشترط في الشاهد معرفته بقروض الصلاة والوضوء مثلا اذ لم يقصر في التعلم بأن أسلم قريبا أو كان في شاق جبل ولا يضر توقفه فيها اذا أعادها جازما بها اه قل على الجلال وقوله فيها أي في الشهادة المعتادة أي لم يرض باعادتها خوفا من ردة كارد أو لا (قوله خبر القرون) أي أهل القرون قال في المصباح القرن وزن فلان الجليل من الناس قيل ثمانون سنة وقيل سبعون وقال الزجاج الذي عندي والله أعلم أن القرن أهل كل مدة كان فيها نبي أو طبقة من أهل العلم سواء كثرت السنين أو قلت قال والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني يعني أصحابه ثم الذين يلوهم يعني التابعين ثم الذين يلوهم أي الذين يأخذون عن التابعين (قوله في حقوق الله) متعلق بتقبل (قوله واحسان) أي ليرجم وتعديل وقد ردت شهادته وبلوغ أي والولي تمنعه من تسلل المال وكفر أي وقد أريد الصلاة عليه واسلام أي وقد أريد ارثه من قريه الكافر وانما احتيج لذلك لانها لا تقبل الا عند الحاجة (قوله وكفر) أي لمن أراد أن يتزوج مسلمة أو أراد أن يرث مسلما (قوله ويحرم بمصاهرة) لعل الأولى حذف تحريم (قوله جهتهما) أي الوصية والوقف (قوله به) أي بما ذكر (قوله نفس تشهد) أي نريد

بشهادته قبل أن يستشهد للتهمة ونحبر الصحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير القرون قرني ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم ثم يأتي قوم يشهدون ولا يستشهدون فان ذلك في مقام الذم لهم وأما خبر مسلم ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فمحمول على شهادة الحسبة وهي مأخوذة من الاحتساب وهو طلب الاجر فتقبل سواء أسبقها دعوى أم لا سواء أو كانت في غيبة المشهود عليه أم لا وهي كغيرها من الشهادات في شروطها السابقة في حقوق الله تعالى المتحصنة كصلاة وزكاة وصوم بان يشهد بتركها وفيما قلته تعالى فيه حق مؤكدا كطلاق وعق وعتق وعن قصاص وبيعة عدة وانقضائها وحذلقه الى بأن يشهد بوجوب ذلك والمستحب ستره اذ رأى المصلحة فيه واحسان وتعديل وكفارة وبلوغ وكفر واسلام وتحريم مصاهرة وثبوت نسب ووصية ووقف اذا عمت جهتهما ولو اخرت الجهة العامة فدخل نحو ما أتى به البغوي من أنه لو وقف دارا على أولاده ثم الفقراء فاستولى عليها ورثته وتلكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أولاده بوقفيتهما قبلت شهادتهما لان آخره وقف على الفقراء

لان خصمت جهتهما فلا تقبل فيهما التعلقهما بمحظوظ خاصة ونخرج بحقوق الله تعالى حقوق الادمين كالقصاص وحذلقذف ان والبسوع والاقارب لكن اذ لم يعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشهد به بعد الدعوى وانما تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخوفلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول انه يسترقه أو انه يريد نكاحها وكيفية شهادة الحسبة أن الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان ابتدأوا فالأفلان زني

أَن تَشْهَدَ (قوله فهم قدفة) الآن يصلوه بقولهم ونشهد على ذلك اهـ سج (قوله هل تسمع فيه دعواها) أي المسببة ~~كان~~ قال ادعى أَن فلانا زني وحينئذ يكون قاذفا وخرج بدعوى المسببة غيرها كان أعتقد أَن فلانا وطها بشبهة لأبانت النسب أو المهر فتسمع اذهذه ليست لطلب الأجر (قوله أوجهها) ضعيف وقوله لا تسمع أي اكتفاء بشهادتها ولأنه لاحق له أي للشاهد شرح الروض (قوله في المشهود به) المناسب أن يقول في المدعى به (قوله ومن له الحق) وهو الله بدليل ما بعده وهو من تمام العلة (قوله والوجه الثاني الخ) فالمعتد سماعها الأفي محض حدود الله شرح الروض (قوله ورجحه البلقيني) معتقد (قوله على غير حدود الله) أي موجبها كالزنا كان يدعى أَن فلانا طلق زوجته وهو يهاشدها * (فرع) * قال الشاهد لست بشاهد في هذا الشيء ثم جاء فشهد نظر أن قاله حين تصدق لأقامة الشهادة لم تقبل شهادته وإن قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافعي اهـ

(كتاب العتق) *

سَخِمَ المصنف كتابه بالعتق رجاء أن الله يعتقه من النار وأخر عنه كتاب أتمهات الأولاد لأن العتق به يستعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويترب العتق فيمضي على عمل عله العبد في حياته والعتق فيه قهرى مشوب بقضاء أو طار وهو قرينة في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والأصح أَن العتق بالقول أقوى من الاستيلاء لترتب سببه عليه في الحال وتأنؤه في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء دلجوازموت المستولدة أو لا شرح مر وقعش والعتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق ذى الكراع الجبري ثمانية آلاف ~~وكان~~ ذلك في الجاهلية وبدليل عتق أبي لهب فورية لما بشرته بولادة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة وأعلم أَن العتق بالقول من المسلم قرينة سواء المنجز والمعلق وأما صيغته فإن تعلق بها حث أو منع أو تحقيق خبر فليست قرينة ولا كانت قرينة ~~وكان~~ طلعت الشمس فأنت حره سلا وأما العتق بالهمل وهو الاستيلاء فليس قرينة لأنه متعلق بقضاء أو طار إلا أن قصده حصول عتق أو ولد فيكون قرينة والمعتمد أَنه قرينة حتى من الكافر فيخفف به عنه عذاب غير الكفر كما في مد على التحرير والعتق اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعتاق والمراد بالعتق ما يشمل ما كان بصيغة وهو ظاهر وما كان بغير صيغة كشراء القريب وقد ذكر المتن الأمرين فقول المشرح بمعنى الاعتاق فيه قصور على ما كان بصيغة فكان الأولى التعميم كذا قيل وقال العناني وإنما قال بمعنى الاعتاق ليرتب عليه التعريف وهو قوله إزالة الملك إذا العتق فزال الملك وهو أثر الاعتاق والرق مجزى حكمتى سببه ذلة الكفر وعبرة ع ش على مر قوله معنى الاعتاق أشار به إلى أَن العتق مجاز من باب اطلاق المسبب وإرادة السبب وهذا مبني على أَن العتق لازم مطاوع لا عتق إذا يقال اعتق العبد فعتق وجوز بعضهم استعماله معتداً يقال عتقت العبد (قوله مأخوذ من قولهم الخ) أي فهو لغة الاستقلال والإطلاق كما عبر به غيره ~~وكان~~ المناسب أن يريد السبق أيضا (قوله واستقل) تفسير (قوله تخلص) أخذه من قوله إذا سبق لأن الفرس إذا سبق غيره فكأنه تخلص منه (قوله إزالة الملك) المراد بإزالة ما يشمل الزوال ليدخل فيه شرائع من يعتق عليه

فهم قدفة وما تقبل فيه شهادة المسببة هل تسمع فيه دعواها وأوجهها أوجهها كما جرى عليه ابن المقرئ تبعاً للأنسوي ونسبه الإمام للعراقيين لا تسمع لأنه لاحق للمدعى في المشهود به ومن له الحق لم ياذن في الطلب والأشياء بل أمر فيه بالأعراض والدفع ما أمكن والرجح الثاني ورجحه البلقيني أنهم تسمع ويجب حله على غير حدود الله تعالى وإذا فصل بعض المتأخرين فقال أنها تسمع الأفي محض حدود الله تعالى

(كتاب العتق) *

بمعنى الاعتاق وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق العرنج إذا طار واستقل فكان العبد إذا فك من الرق تخلص واستقل وشرع إزالة ملك عن أدنى

وآثرته وقوله لا إلى مالك أي خاص بخرج الوقف فان الملك في الموقوف لله تعالى على المعقد
ومن قال ازالة الرق عن آدمي لا يحتاج الى ذلك وقال شيخنا قوله لا إلى مالك دخل فيه الوقف
والجواب أن يقال ازالة الملك ذاتا ومنفعة فالمنافع في الوقف ملك للموقوف عليه (قوله تقربا)
هو بيان الواقع كما هو شأن القيد ولا الاحتراز (قوله فلا يصح عتقهما) وهو سرام ثم
ان أرسل ما كولا بقصد باحتسار يأخذه جازولا أخذه كله فقط قل على الجلال (قوله في
معنى السوايب) جمع سائبة وهي الناقة التي كانت تسب في الجاهلية فتسرح لا تمتع من ماء
ولا مربي ولا ينتفع بها (قوله فك رقبة) أي من الرقب بأن اعتقه فليقله الفعل ومثله أطمع
وفي قراءة أخرى بلفظ المصدر فهما مرفوعين لكن باضافة الأول وتنوين الثاني فعلى القراءة
الأولى وهي قراءة بلفظ الفعل بدل من قوله اقحم أو بيان له كأنه قيل فلا فك رقبة ولا أطمع
وأما على القراءة الثانية وهي قراءته بلفظ المصدر فمبتدأ محذوف أي هو فك رقبة
أو أطمع وتكون أول الإباحة ويكون المبتدأ المقدّر وهو لفظ هو عائد على مضاف مقدّر
في قوله وما أدراك ما العقبة أي ما اقحامها هو أي اقحامها فك الخ واحتج الى تقدير هذا
المضاف لاجل أن يفسر المصدر وهو الاقحام بالمصدر اه ملخصا اعراب السمين وقوله تعالى
أي في حق زيد بن حارثة لما اعتقه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي غير موضع) أي وقوله
تعالى في غير موضع فهو معطوف على قوله تعالى فك رقبة (قوله وفي الصحيحين) عبارة مرفوعة
شرحه وخبر الصحيحين أي ما راجل اعتق امرأ مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من
النار حتى القرح بالقرح اه ولعل الرواية مختلفة اه ايج وحتى يحتمل أن تكون النهاية هنا
الاعلى والادنى فان الغاية تستعمل في كل منهما فتشتمل الادنى لشرف أعضاء العبادة عليه
كالجمعة والعبيدين ونحو ذلك ويحتمل أن يراد الاعلى فان حفظه أشد على النفس قاله الحافظ
العراقي اه شورى والقرح يشمل الدبر والقبل وسمى قرحا لا قرحا جيه أي انفتاحه وظاهر
الحديث أن العتق يكفر الكبائر لأن معصية القرح الزنا وهو من أكبر الكبائر وذلك لأن العتق
مزية على كثير من العبادات لأنه أشق على النفس من الوضوء والصلاة والصوم لما فيه من بذل
المال الكثير ولذلك كان الحج أيضا يكفر الكبائر اه عناني على التحرير (قوله مؤمنة) للغالب
فلا مفهومة (قوله كالقل) بضم الفين أي الحبل وأما بكسر هاء فهو الحقد في الصدر شبه
التخلص من الرق بقتل الحب من الرقبة واستعمار القلب للتخلص فتكون استعارة تصريحية
أصلية (قوله فهو محتبس) أي محبوس وقوله به أي بالملك (قوله قد يختلف) كعتق الأمة
من الرجل وعتق العبد من المرأة وانظر لو كان العتق واضحا والعتق خفي هل يعتق العضو
الزائد منه تبعاً أم لا راجعه وأجاب بعضهم بأنه يعتق لأن الخنثى في نفس الامر أما ذكر أو أنثى
ويؤيده الرواية الثانية في كلام الشارح التي ذكرها عن سنن أبي داود ثم ان الجواب الثاني
في كلام الشارح أحسن من الأول لنقض الأول باللسان فانه يحصل به الكفر الذي هو أغش
الكبائر حتى من الزنا م د وأجيب بأن ذنب القرح الذي يوجب الحد لا يسقط بالتوبة بخلاف
اللسان فانه اذا كفر به وتاب بأن أسلم سقط عنه القتل (قوله نسمة) أي أنسا نا جوهرى
(قوله وعاش ثلاثا وستين سنة) لو قال وعاش كذلك لكان أخصر كما قال بعد (قوله حكيم)

لا إلى مالك تقر بالي الله تعالى وخرج
بالآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما
كما في زوايا النجاشية عن الرافعي لو ملك طائرا
فأراد إرساله فوجها ان أحدهما المنع لانه
له معنى السوايب والاصل في مشروعيته
قبل الاجماع قوله تعالى فك رقبة وقوله
تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه أي
بالاسلام وأنعمت عليه أي بالعتق كما قاله
المفسرون وفي غير موضع فتعبر برقبة
وفي الصحيحين من أعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله بكل عضو منها عضوا من
أعضائه من النار حتى القرح
بالقرح وفي سنن أبي داود ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة
مؤمنة كانت فداءه من النار ونحت
الرقبة بالذكري في هذين الخبرين لا ق ملك
السيد الرقيق كالغسل في رقبته فهو
محتبس به كما محتبس الدابة بالحبيل
في عنقه فاذا أعتقه أطلقته من ذلك
الغل الذي كان في رقبته وقوله حتى
القرح بالقرح خصه بالذكري اما لأن
ذنبه فاحش وأما لانه قد يختلف
من المعتق والمعتق * (فائدة) * أعتق
النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين
نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتقت
السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها تسعا
وستين وعاشت كذلك وأعتق عبد الله
ابن عمر ألفا وأعتق حكيم

بوزن أمير وحرام بحامهم له مكسورة بوزن كآب مصباح (قوله ذوالكرع) بضم الكاف
وتخفيف الراء وقوله الجبري نسبة الى جبر بوزن درهم اسم قبيلة وهو أي الكراع اسم لجماعة
من الخليل أي صاحب الخيل (قوله ويصح العتق) أي الاعتاق (قوله جائز التصرف) أي
نافذ التصرف (قوله أهل التبرع) هو معنى المتن لكنه فيه زيادة على المتن حيث كونه
يخرج المكاتب فانه ليس أهلا للتبرع مع كونه جائز التصرف قال م في شرحه نعم لو أوصى به
السفيه أو أعتق عن غيره باذنه أو أعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام قن بيت المال على
ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راهن موسر لم يهون أو وارث موسر لقن التركة صح
(قوله أو من وكيل) عطف على قوله من ككل مالك وقوله لم يهون أو وارث موسر لقن التركة صح
(قوله فلا يصح من غير مالك) هذا محترز قوله وأهلية تبرع وقوله ولا من مبيع محترز قوله
والولاء (قوله ومحجور عليه بسفه) أي بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ منه وأما المعلق كالتيدير
فكذلك ينفذ منه وأما المفلس فلا ينفذ منه بالفعل ولا بالقول المنجز بخلاف المعلق كالتيدير فيصح
منه (قوله ولا من مبيع) أي بالقول المنجز أما بالفعل فينفذ وكذا المعلق كالتيدير لانه بالموت
يزول عنه الرق فيصير أهلا للولاء (قوله ومكاتب) أي لا بالقول ولا بالفعل ولا معلقا ولا منجزا
(قوله ويتصور ألا كراه) مرتبط بمحذوف أي أما ألا كراه بحق فيصح ويتصور الخ وكذا يتصور
في كفارة الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فيصح أي عتق الولي
عن كفارة الصبي في القتل العمد من مال الصبي اه (قوله بشرط العتق) أي الاعتاق (قوله
ويثبت ولاؤه) وفائدة ثبوته ان السيد لو أسلم ورثه بالولاء (قوله مسلما) حال من المفعول
(قوله ولا يصح عتق موقوف) كان الانسب ذكرها عند الكلام على الركن الثاني وهو العتق
الآن يقال انه مناسبة للعقلين (قوله ولا ن ذلك) أي العتق (قوله يبطل به حق الخ) أي
ان كان وقفا ترتب وكان الاولى أن يقول لانه يبطل حق الموقوف عليه أعم من أن يكون فيه
ترتيب أولا (قوله ويصح معلقا بصفة) وهو أي التعليق غير قرينة ان قصده حث أو منع
أو تحقيق خبر أو الاقربة حيث كان من مسلم ويجرى في التعليق هنا ما مر في الطلاق من كون
المعلق بفعله . بالياء أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق التصرف بدليل صحته أي التعليق من
شعوراهن معسر ومفلس ومهر تدشرح م لان العبرة في التعليق بوقت وجود الصفة وقوله
وهو أي التعليق غير قرينة مفهومه ان العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقضي ذلك قول ابن حجر
وهو قرينة اجماعا اه ع ش على م (قوله كالتيدير) مثال الحقيقة الوقوع ومثال غيرها
كدخول الدار (قوله لمافيه) أي في التعليق أي في صحته (قوله على صفة بعد الموت) كان
دخلت الدار بعد موتي فأنت حر أو ان دخلت الدار بعد موتي بشهر فأنت حر وكسبه بعد موت
السيد وقبل وجود الصفة للوارث وليس للوارث التصرف فيه بما يزيل الملك لتعلق حق العتق
به ولا كذلك المالك فان تصرفه نافذ والشارع ممكنه من ذلك ولا كذلك الوارث اه وسيأتي
في التذيير للشارح التصريح بما ذكر وقوله وليس للوارث الخ أي ان كان المعلق عليه فعله
وامتنع منه بعد عرضه عليه اه شرح م ايج (قوله لم تبطل الصفة) هذا مصور بما اذا كان
المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر فان التعليق يبطل بالموت

ابن حرام مائة مطوقين بالقضه وأعتق
ذوالكرع الجبري في يوم غمالية
آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف
ثلاثين ألفا رضي الله تعالى عنهم
وحشرنا معهم آمين وأركانه ثلاثة
معتق وصفيق وصفيقة وقد شرع في
الركن الاول فقال (ويصح
العتق من كل مالك) للرقبة (جائز
التصرف في ملكه) أهل التبرع والولاء
مختارا ومن وكيل أو ولي في كفارة
لزم موليه فلا يصح من غير مالك
بلا إذن ولا من غير مطلق التصرف
من صبي ومجنون ومحجور عليه بسفه
أو مفلس ولا من مبيع ومكاتب ومكره
بغير حق ويتصور ألا كراه بحق في البيع
بشرط العتق ويصح من سكران ومن
كافر ولو حر بيا ويثبت ولاؤه على عتيقه
المسلم سواء أعتقه مسلما أو كافرا ثم أسلم
ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك
ولان ذلك يبطل به حق بقية البطون
ويصح معلقا بصفة محققة الوقوع
وغیرها كالتيدير لمافيه من التوسعة
لتحصيل القرينة وإذا علق الاعتاق على
صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول
ويجوز له بالتصرف كالبيع ونحوه
ولو باعه ثم اشتراه لم تعد الصفة ولو علقه
على صفة بعد الموت ثم مات السيد
لم تبطل الصفة

ويصح مؤقتا ويلغو التأقيت والركن الثاني (٢٩٠) العتيق ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه كاستولادة ومؤجر

بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على
تفصيل مربيانه وهذا الركن لم يذكره
المصنف ثم شرع في الركن الثالث وهو
الصبيغة وهي اما صريح واما كناية
وقد شرع في القسم الاول بقوله
(ويقع العتيق) أي ينفذ (بصرح)
لفظ (العتيق والتحرير) وما تصرف
منهما كانت عتيق او معتق أو محرر
او حررتك لو رودهما في القرآن والسنة
متكررين ويستوي في الفاظهما
الهازل واللاعب لأن هزلها مجتد
كأرواء الترمذي وغيره وكذا فرك رقية
وما تصرف منه كفسوك الرقية
صريح في الاصح لو روده في الله - رآن
* (فروع) * لو كان اسم أمته قبل
ارقاقها حرته فسميت بغيره فقال لها
يا حرته عتقت أن لم يقصد النداء باسمها
القديم فان كان اسمها في الحال حرته
لم تعتق إلا أن قصد العتيق ولو أقر بحرية
رقيقه خوفا من أخذ المكس عنه إذا
طالبه المكاس به وقصد الاخبار به
لم يعتق باطنار لو قال لامرأة زاجته
تأخري يا حرته فبانت أمته لم تعتق ولو قال
لعبده أفرغ من عملك وانت حر وقال
أردت حر من العمل لم يقبل ظاهرا
ويدين ولو قال الله اعتقتك عتيق
او اعتقتك الله فكذلك كما هو مقتضى
كلام الشيخين ولو قال لعبده أنت حر
مثل هذا العبد وأشار إلى عبد آخره
لم يعتق ذلك العبد كما يجتبه النووي لأن
وصفه بالعبد يمنع عتقه ويعتق المخاطب
فان قال مثل هذا ولم يقل العبد عتقا
كما صوبه النووي وان قال
الاسنوي انما يعتق الاول فقط ولو قال

كما هو ظاهر وانما لم يطل لأنه لما قيد بالمعلق عليه بما بعد الموت صارت وصية وهي لا تبطل بالموت
سم على حج عيش على مر (قوله ويصح مؤقتا) كاعتقتك شهرا مثلاً وقوله ويلغو التأقيت
أي ويعتق حالاً اه مد (قوله أن لا يتعلق به الخ) هذا الذي صادق بأربع صور بأن لا يتعلق به
حق أصلاً أو يتعلق به حق جائز كالعارية أو يتعلق به حق لازم هو عتيق كالمستولادة أو يتعلق به حق
لازم غير عتيق لا يمنع البيع كالأجارة وهذا هو المنطوق وأما المفهوم فصورة واحدة وهي ما إذا
تعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه وذلك كآرهن اه (قوله يمنع بيعه) مسفة لحق (قوله
كاستولادة) مثال لما يصح عتقه وقوله ومؤجر مثال لما يتعلق به حق لازم لا يمنع البيع عيش
(قوله على تفصيل) وهو أن يكون الراهن معسراً فان كان موسراً صح عتقه كاستيلاده قال
في متن المنهج ولا ينفذ الاعتياق موسراً ولا يلاذه أي الراهن الموسر وتكون قيمته ما رهنه ما كانهما
(قوله والتحرير) أي وفك الرقية (قوله وما تصرف منهما) عطف تفسير لقوله بصريح العتيق
والتحرير وكان الظاهر أن يقول أي ما تصرف منهما وبعبارة سم وهو ما تصرف منهما كانت
عتيق اه وأما نفس العتيق والتحرير كانت اعتناق أو تحرير فكناية كافي أنت طلاق (قوله
لو رودهما في القرآن) فيه نظير بالنسبة للعتق فليست في أي آية ورد فيها اه قل وأجيب
بأن المراد ورود مجموعهما فيهما فالتحرير ورد فيهما والعتق ورد في السنة فقط (قوله وما تصرف
منه) عطف تفسير (قوله كفسوك الرقية) أو فككت رقبته اه سم (قوله فروع) أي
سبعة وقيل ثمانية (قوله لو كان اسم أمته الخ) هذا خارج باسقاط قصد اللفظ المعناه (قوله
ان لم يقصد النداء) بأن قصد العتيق أو أطلق ومجمله ان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء
فان كان قد هجر وترك فأنه تعتق عند الإطلاق كما قاله سم (قوله لم تعتق) سواء قصد النداء
أو أطلق (قوله وقصد الاخبار) أي كاذباً اه مرحومي فان قصد الانشاء أو أطلق عتيق
مرحومي وقوله لم يعتق باطنار ما ظاهراً فاعتق وهذا هو المعتمد كما في شرح مرفان اطلع المالك
على ذلك فرق بينهما ما يمنع من استخدامه وفي س ل قال الاسنوي وكذا لا يعتق ظاهراً كما
اقتضاه إطلاقهم في أنت طالق لمن أراد حلها من وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما
(قوله فبانت أمته) بنصب أمته الحاقاً بالبان بكانت وقوله لم تعتق بشكل عليه ما مر في نظيره من
الطلاق الآن يجاب بأن هناما عارضاً قويا وهو غلبة استعمال حرته في نحو ذلك بمعنى العقيقة
عن الزنا ولا كذلك ثم ولو قيل له أمته زانية فقال بل حرته واراد عقيقة قبل وكذا ان أطلق فيما
ينظر للقرينة القوية هنا اه (قوله فكذلك) فهو صريح فيهما كطلقك الله ويشارك نحو
باعك الله حيث كان كناية لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف ذينك اه شرح مرف وقوله
بعدم استقلالها أي لأنه لا بد معها من القبول فهو على قاعدة ان كل ما استقل به الانسان
إذا أسنده الله كان صريحاً ومحاملاً لا يستقل به الانسان كالبيع إذا أسنده الله كان كناية وقد نظم هذه
القاعدة بعضهم فقال

ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مستند الذي الآلاء

فهو صريح ضده كنيته * فكأن لاذ الضابط ذا دراه

(قوله ذلك العبد) أي المشار إليه (قوله انما يعتق الاول فقط) ضعيف (قوله لان قاله

أنت تظن أو ترى) أي أن عبدي حر فلا يعتق ويفارق الاولي بأنه لو لم يكن حراً فيها لم يكن
 الخطاب عالمياً بجزية وقد اعترف بعلمه والظن ونحوه بخلافه قال الأذري وينبغي استفساره
 في صورتي تظن وترى ويعمل بتفسيره شرح الروض مرحومي فان قال مراده بالظن والرؤية
 العلم عتق والا فلا (قوله والصريح لا يحتاج الى نية لا يقاعه) لكن لابد من قصد اللفظ لمعناه
 كما سيذكره (قوله أما قصد الصريح) محترز قوله لا يقاعه (قوله وهو ما احتل الخ) وعبرة
 قل وأما انت ابني اوتيتي اوابي اواحي وهذا ابني اوابي وهذه احي اوتيتي فتمتق ظاهر اوابنا
 ولو في خوف من مكسر بشرط امكانه حسا وان عرف نسبه وقال شيخنا ان اراد بذلك الملاطفة
 فلا عتق صريحاً بل هو كناية اهـ (قوله لا ملك لي عليك) اي لكوني اعتقك ويحتمل لكوني بعثك
 ومنه ما اذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق فيعتق وان لم يقبل او ناويا التملك فيعتق ان قبل
 فوراً وعبرة شرح مـ ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يحتج لقبول او التملك
 عتق ان قبل فوراً كما في ملكتك نفسك قال سمـ ولو اوصى له برقيقته اشترط القبول بعد الموت
 (قوله مع احتمال غيره) اي كالبيع والوقف مثلاً (قوله وان احدثت) اي وجدت بها قرينة
 بأن قال العبد لسيدته اعتقتني فقال لا ملك لي عليك مثلاً شيخنا (قوله كالمساك في الصوم) فانه
 يحتمل العادة والعبادة ولا يميز بينهما ما لا يفتد (قوله بشرط ان يأتي بالنية) أي في جرم من اللفظ
 (قوله وهو الظاهر) معتد (قوله من السودد) أي لامن السيادة بمعنى الشرف المستزمنة
 للحرية لانه اذا كان من السيادة يعتق لان السيادة الكاملة لا تكون الا للحرية ان التعليل
 لا ينتج المدعى الا اذا كان الاشتقاق خاصاً بكونه من السودد وليس كذلك بل يجوز ان يكون من
 السيادة غاية الامر ان اللفظ محتمل لان يكون من السودد ومن السيادة فينبغي ان يكون كناية
 والسودد بالهمز مثل قنقذ كما في القاموس فهو يضم السين لا غير ويجوز ابدال الهمزة فيه
 واوا والادال الاولي يجوز ضمها وفتحها كالفص عليه شارح لامية ابن مالك فقه أربعة أوجه اهـ
 (قوله وتدير المنزل) عطف تفسير فعني ياسيدي بامدبر منزلي بمعنى انه قائم بمصالحه وهذا
 لا ينافي الرقبة وقوله وتدير المنزل أي من كون الانسان يدبر أحوال منزله فيما يحتاجه من
 كونه يكفيه في معاشه كذا وكذا وملبسه كذا وكذا ويغني عن الضأن اللحم الخشن مثلاً وغيره
 من طبع اللحم فيه مثلاً فالتدبير نصف المعيشة اهـ (قوله أي فيما هو صالح فيه) أي في العتق
 (قوله أنا منك حر) كذا في شرح المنهج واعترضه بعضهم بأن الصواب أنا منك طالق وهو
 ما في أكثر النسخ منه لان الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا صريح ولا كناية لافي الطلاق
 ولا هنا أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق ان
 النكاح الذي ينحل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل انه لا يأخذ خامسة ولا كذلك هنا
 فان الرق لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد تأمل عـ ش قلا عن شرح البهجة ومحل كونه غير كناية
 هنا ما لم يقصد به ازالة العلاقة بينه وبين رقيقه وهي عدم النفقة ونحوها بحيث صار منه كالأجنبي
 والا كان كناية عـ ش (قوله فلا يتقذه العتق) أي فيكون لغوا (قوله فاذا اعتق المالك)
 لعل الاولي الواو لان التفرغ غير ظاهر (قوله معين) الاولي معيناً لانه صفة لبعض فكان
 الصواب نصبه الا أن يقال انه نعت مقطوع أي هو معين أو أنه مجرور بالجاورة وأنه على لغة

أنت تظن أو ترى) أنت تظن أو ترى والصريح لا يحتاج
 الى نية لا يقاعه كسائر الصرائح لانه
 لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يحتج
 لتقويته بالنية ولأن هـ له جـد كما ترقيق
 العتق وان لم يقصد ايقاعه اما قصد
 الصريح لمعناه فلا بد منه ليخرج ابعني
 تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع
 في القسم الثاني وهو الكناية بقوله (و)
 يقع العتق أيضا باللفظ (الكناية) وهو
 ما احتل العتق وغيره كقوله لا ملك لي
 عليك لا سلطان لي عليك لا سبيل لي
 عليك لا خدمة لي عليك انت سائبة
 انت مولاي ونحو ذلك كازلت ملكي
 أو حكمتي عنك لا شعاع ما ذكر بالآلة
 الملك مع احتمال غيره وانك قال المصنف
 (مع النية) اي لابد من نية العتق
 وان احدثت بها قرينة لا حتمها غير
 العتق فلا بد من نية التمييز كالمساك
 في الصوم * (تنبيه) * يشترط ان يأتي
 بالنية قبل فراغه من لفظ الكناية كما مر
 ذلك في الطلاق بالكناية ولو قال لعبد
 ياسيدي هل هو كناية أو لا وجهان يرجح
 الامام انه كناية وجرى عليه ابن المقرئ
 وهو الظاهر ورجح القاضي والغزالي انه
 لغولانه من السودد وتدير المنزل وليس
 فيه ما يقتضي العتق وصيغة طلاق
 أو ظهرا صريحة كانت او كناية كناية
 هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله
 للعبد اعتدأ واستبرئ رجك أو رقيقه
 أنا منك حر فلا يتقذه العتق ولو نواه
 ولا يضر خطأ بتد كبيراً أو تأنيث فقوله
 لعبد انت حر ولا مته انت حر صريح
 ونصح اضافة العتق الى جر من الرقيق
 كما قال (فاذا اعتق) المالك (بعض
 عبد) معين كيداه وشائع منه كربعة

(هتق جميعه) سرايه كظايره في الطلاق وسواء الموسر وغيره لما روى النسائي ان رجلا اعتق شقصا من غلام فذ ك ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأجاز عتقه وقال ليس لله شريك هذا (٢٩٢) اذا كان باقيه له فان كان باقيه لغيره فقد ذ كره بقوله (وان اعتق شركا) بكسر الشين

ربيعه الذين يرسمون المنسوب بصورة المرفوع والمجروح (قوله عتق جميعه) أي ان كان المباشر لعتقه المالك أو شريكه باذنه فان كان وكبلا أجنبيا فان أعتق جزءا شاعنا معا كعتق عتق والا فلا يعتق منه شيء قال وبعبارة ايج فان كان الوكيل شريكا عتق ما عتقه وسرى والفرق أنه لما كان يملك الاعتاق عن نفسه نزل فعليه منزلة شريكه ولا كذلك الأجنبي فيقتصر فيه على ما اعتقه لا فرق بين أن يوكل في الكل أو البعض اه مد (قوله ليس لله شريك) أي لانه لو نفذ عتق الشقص الذي أعتقه فقط كان هذا الشقص المعتق لله تعالى والشقص الباقي ملكا له فكان شريكا لله تعالى في ملك هذا العبد (قوله مشترك) الصواب اسقاطه لان النصيب ليس مشتركا وانما المشترك العبد بتمامه (قوله ويصرف في الديون) لان قيمة نصيب شريكه تصير كالدين لتنزل الاعتاق منزلة الائلاف شرح الروض (قوله يوم الاعتاق) أي وقته وهو ظرف للقيمة وظرف لقوله موسر ولو كان يساره بمال غائب لانه لا يشترط للعتق دفع القيمة بالفعل (قوله سرى الى ما يسره الخ) وللشريك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجبا ره عليها فلو مات اخذت من تركته فان لم يطالبه طالبه القاضي واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا وقرب العهد وجع أهل التقويم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق في الاظهار لانه غارم اه سم زى (قوله شركا) بكسر الشين المجع واسكان الراء أي جرا عملوكاله (قوله وكان له مال يبلغ عن العبد) فيه أن هذا يقتضى انه لا بد أن يكون موسرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه موسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير يبلغ عن باقي العبد شيئا وبعبارة ع ش على م قوله يبلغ عن العبد أي عن ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة واطلاق الثمن على القيمة فيه تسامح (قوله قيمة عدل) مفعول مطلق والعدل بمعنى الاستواء أي لازيادة ولا نقص فيها ويصح أن يكون مصدرا بمعنى اسم الفاعل أي شخص عادل لا جور عنده ولا ظلم عنده وقال ع ش أي تقوم عدل (قوله فأعطى) وليس الاعطاء قيدا في العتق بل يعتق حالا وان تأخر الاعطاء كما تدل عليه الرواية الآتية وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم (قوله وعتق عليه العبد) يقتضى ان العتق متأخر عن التقويم واعطاء الشركاء وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تعقيبا (قوله والا) أي وان لم يكن له مال (قوله فقد عتق عليه منه ما عتق) قال في فتح الباري قوله عتق منه ما عتق قال الداودي هو بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعبه ابن التين بأنه اتقده غيره وانما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل غير منعقد اه مد (قوله قيمة العبد) أي باقيه (قوله فهو عتيق) أي معتق بفتح المشاء اسم مفعول (قوله وقضية اطلاق التقويم) أي المذكور في الحديث وقوله شموله أي التقويم وقوله لما أي النصيب وقوله عليه أي الشريك والاولى حذف لو كان وقوله بقدره أي المقوم المقهور من التقويم (قوله وهو كذلك) أي فلا يمنع تعلق الزكاة شرح المنهج (قوله ولهذا واشترى به) أي بما في يده عبد الخ (قوله ويستثنى من السرايه) أي المذكورة في المتن (قوله بأن استولدها) أي الشريك أي ثم أعتق شريكه نصيبه (قوله فلا سرايه) أي على المعتق الذي هو غير المستولد (قوله لان السرايه تتضمن النقل) أي نقل الملك أي والمستولدة لا تقبله (قوله ويجرى الخلاف

أي نصيبا مشتركا (له في عبد) سواء كان شريكه مسلما أم لا كترصيه ام قل (وهو موسر سرى العتق) منه يجرد تلقطه به (الى باقيه) من غير توقف على اداء القيمة * (تنبيه) المراد بكونه موسرا ان يكون موسرا بقيمة حصصة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تازمه نفقته في يومه وليلته وكست ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في الفلس ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون (وكان عليه) بمجرد السرايه (قيمة نصيب شريكه) يوم الاعتاق لانه وقت الائلاف فان أيسر ببعض حصته سرى الى ما يسره من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبر الصحيحين من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه منه ما عتق وفي رواية من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو عتيق واحتراز بقيد يساره عن احساره فانه لا يسرى بل الباقي ملك لشريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار بالسرايه بحالة الائلاف فلو أعتق وهو معسر ثم أيسر فلا تقويم كما قاله في الروضة وقضية اطلاق التقويم شموله لما لو كان عليه دين بقدره وهو كذلك على الاظهر عند الاكثرين كما قاله في الروضة لانه مالك لما في يده نافذ قصر فيه ولهذا واشترى به عبدا وأعتقه فقد ويستثنى من السرايه ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بأن استولدها وهو معسر فلا سرايه في الاصح لان السرايه تتضمن النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها الآخر (الخ)

ثم أعتقها أحدهما ولو كانت حصة الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قولاً واحداً كما قاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقوم فيهما على المعتقد من يساره الأولى ما إذا وهب الأصل لقرعه شقصاً من رقيق ٣٩٣ وقبضه ثم أعتق الأصل ما بقي في ملكه فإنه

يسرى إلى نصيب القرع مع اليسار ولا قيمة عليه على الرابع والثانيهما لو باع شقصاً من رقيق ثم جرع على المشتري بالفلس فأعتق البائع نصيبه فإنه يسرى إلى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادف ما كان له أن يرجع فيه ولو كان رقيق بين ثلاثة فأعتق اثنين منهم نصيبهما معا وأحدهما معسر والآخر وسرقوم جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا المؤسر كما قاله الشيوخ والمريض معسر إلا في ثلث ماله فإذا أعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فإن خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم يخرج إلا نصيبه عتق بلا سراية ولا تختص السراية بالاعتاق وحينئذ استلاد أحد الشريكين المؤسر الأمة المشتركة بينهما يسرى إلى نصيب شريكه كالعقيل أو أولى منه بالنفوذ لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا ينفذ استلاد الجنون والمجنون وعليه دون عتقهما وإيلاد المريض من رأس المال وعتاقه من الثلث وخرج بالمؤسر المعسر فلا يسرى استلاده كالعقيل نعم إن كان الشريك المستولد أصلاً لشريكه سرى كما لو استولد الجارية لتي كلها وعليه قيمة نصيب شريكه للاثلاف بازالة ملكه وعليه أيضاً حصته من مهر مثل للاستمتاع بملك غيره مع أوش البكارة لو كانت بكرًا وهذا إن تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والأفلا يلزمه حصة مهر لأن الموجب له تعقيب الحشفة في ملك غيره وهو مستنف وشروط سراية العتق أربعة الأولى

الخالص والأصح عدم السراية للتعليل المذكور (قوله ثم أعتقها) أي تجزعت عتقها وقوله أحدهما أي أحد المستولين وانما يعتق نصيب الآخر بالتخيير أو بالموت (قوله ولا قيمة عليه) أي تنزيلاً لاعتناقه منزلة رجوعه في الهبة لأن السراية تتضمن نقل ماسرى إليه (قوله ثم جرع على المشتري) أي قبل أداء الثمن (قوله فأعتق البائع نصيبه) أي الذي لم يبعه (قوله بشرط اليسار) هو قيد للسراية في الصورتين وإن لم يلزمه غرم لتوقف السراية على اليسار وإن تخلف القرع لعرض فلم أنه لو كان معسراً لم يسر لباقيه فيهما فسقط توقف المرحوم في ذلك (قوله لأن عتقه) راجع لكل من المستثنين فهو علة للمستثنين وهو تعليل لعدم لزوم القيمة فيهما أي أنه لما كان لكل من الأصل وبائع المفلس الرجوع نزل عتقه منزلة رجوعه فكأنه ما أعتق إلا ملكه فلم تلزمه القيمة (قوله واحدهما معسر) فإن أيسر أقوم عليهم ما حصة الشريك على قدر الرؤس لا على قدر الملك بخلاف الشفعة لأن الأخذ به من فوائد الملك وسبيل السراية سبيل ضمان المتلفات اهـ مرحوم وبعبارة من قوله لا بقدر الملك لأن ضمان المتلف يستوى فيه القليل والكثير كالومات من جراحتهما المختلفة وبهذا فارق ما مر في الأخذ بالشفعة لأنه من فوائد الملك وغمرته فوزع بحسبه اهـ (قوله والمريض معسر) إلا في ثلث ماله الخ غرضه بذلك الإشارة إلى التعميم في قوله السابق وهو معسر أي فكأنه قال مؤسراً ما بكل ماله أو ثلثه وذلك في حق المريض (قوله والمجنون وعليه) أي بسفه أما المجنون وعليه بفلس فلا ينفذ استلاده على المعتد شرح مر (قوله فلا يسرى استلاده) أي ويلزمه حصة شريكه من المهر ومن أرش البكارة ومن الولد لأنه فوت ريق حصته منه عليه (قوله نعم) استدراك على قوله فلا يسرى أي محل كون المعسر لا يسرى استلاده ما لم يكن أصلاً استولد أمة مشتركة بينه وبين ولده وهو معسر يسرى كما لو استولد الأمة التي كلها ملك لولده (قوله كما لو استولد الجارية) أي ولو كان معسراً (قوله التي كلها) أي لقرعه (قوله وعليه قيمة الخ) راجع لأصل المسئلة وهو قوله يسرى إلى نصيب شريكه كالعقيل بل أولى (قوله حصته من مهر) أي مهر ثيب وقوله مع أرش البكارة أي مع حصته من أرش البكارة (قوله من مهر مثل) بخلاف قيمة حصة الولد لأن أمة صارت أم ولد حالاً فيكون العلق في ملك المولود فلا تجب القيمة شرح المنهج (قوله وهذا) أي لزوم الحصة من المهر وأرش البكارة (قوله إن تأخر الانزال) ولا يعرف إلا منه (قوله والا) بأن تقدم الانزال أو فارق فلا يلزمه حصة المهر ويلزمه حصة شريكه من القيمة وقوله والأفلا يلزمه حصة مهر هذا يقتضي أنه يلزمه حصة أرش البكارة مطلقاً والوجه أنه كالمهر من حيث التقييد المذكور وفوقه قال الشارح هذا إن تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة وعن إزالة البكارة كما هو الغالب والأفلا يلزمه ذلك لكان أنسب كما يفيد كلامه ع ش على م ر وفيه أيضاً ولو تنازعا فزعم الواطي تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطي فيما يظهر عملاً بالأصل من عدم وجوب المهر وإن كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيمن تعذر على ملك غيره الضمان حتى يوجد مستنط ولم تحققه وهذا أقرب والحاصل أن الشريك الذي أحبل الأمة المشتركة إن كان مؤسراً غرم قيمة نصيب شريكه منها مطلقاً ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقاً وأما حصته من المهر وأرش البكارة فيلزمه إن تأخر الانزال عن تعقيب الحشفة والأفلا

اعتاق المالك ولو بناته باختياره كشرائه جزء أصله وليس المراد بالاختيار مقابل الاكراه بل المراد السبب في الاعتاق ولا يصح الاحتراز بالاختيار عن الاكراه لان الكلام ٢٩٤ فيما يعتق فيه الشقص والاكراه لا يعتق فيه وخروج بالاختيار ما لو ووث بعض فرعه

اه (قوله اعتاق المالك) المراد بالاعتاق ما يشمل العتق عليه بدليل تمثيله المذكور (قوله باختياره) المراد منه ان ملكه الذي ترتب عليه العتق اختياري وليس المراد ان العتق باختياره ليخرج بذلك المكره لان الكلام في عتق الحر مع السراية للباقي والمكره لا يعتق عليه شيء أصلاً لاجزء ولا غيره حتى يحترز عنه بقيد الاختيار فيكون قوله بالاختيار متعلقاً بما لا أي كان ملكه بالاختيار كالتسرية لا بالقهر كالارث (قوله السبب) أي التسبب (قوله ما لو ووث بعض فرعه) صورته ان زوجته مالكة لايه أو ابنه من غيرهما ثم ماتت عن زوجها وأخيه فبرث زوجها النصف من أبيه أو ابنه ويعتق عليه ولا يسرى ومثل الارث الرد بالعيب مثال ذلك ما لو باع بعض ابن أخيه ثم مات فورث أخوه الذي هو أبو الولد المبيع ثم ان المشتري اطلع على عيب في المبيع فردّه واسترجع بعض ابنه المبيع عتق عليه ولا يسرى ان كان موسراً كما ذكره - ش وس ل (قوله فانه لم يسر) المناسب أن يقول لا يسرى (قوله الشرط الثالث الخ) تنقدم هذا أيضاً وهو الصورة التي استشهداها من السراية (قوله أن يكون محلها) أي السراية (قوله ومن ملك واحد الخ) هذا محله اذا كان المالك حراً كاملاً فيخرج المكاتب والمبعض حتى لو ملك المبعض بقتله أو أمته لا تعتق عليه وان مات بل تورث عنه لا يقال انها تعتق بموته لانه لا يورث بعد الموت لانها انتقلت للوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت حتى يقال تعتق عليه وليست مستولدة له اه دبري مد وقوله من والديه أي احدهما أصله وان علا ولو من جهة الام (قوله من النسب) فيهما ولو جلاً واختلافاً نسباً ومنقياً بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق محلها وقال شيخ شيوخنا عميرة لو قال لمن يملك بعضه اعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق فراجع اه قل وذهباً بوحيفة وأجد الى تعدى ذلك لكل ذي رجم محرم اه سم وعند أبي حنيفة ان كل عاصب يجبر القاصر على النكاح ولها النكاح بعد البلوغ والبالغ البكر عنده لا تزوج الا بعد استئذانها (قوله كالارث) بأن ورث أمه من أخيه لايه أو ورث أباه أو أمه من عمه (قوله لن يجزى ولد) بفتح الياء أي يكافئ حل قال تعالى وجرناهم بما صبروا واجنة وحريرا (قوله فيعتقه أي الشراء) قال م ر في حواشيه ظن داود الظاهري أن الرواية بنصب فيعتقه عطف على فيشتريه فيكون الولد هو المعتق والمشهور في الرواية رفعه والضمير عائدة على المصدر الذي دل عليه الفعل تقديره فيعتقه الشراء لان بنفس الشراء حصل العتق من غير احتياج الى لفظ وعلى النصيب انعكاس المعنى والصواب الاول ويؤيده رواية عتق عليه وفي رواية أخرى فهو حر وعلم مما ذكرناه انه لا حاجة الى ما قاله أصحابنا من أن المراد بالاعتاق التسبب اليه بالشراء لان نفس التلقظ به والولد المنق باللعان فيه وجهان والظاهر المنع فان استلحقه عتق عليه اه وفي سم ما يوافقه اه ع ش على المنهج (قوله وقالوا اتخذ الرحمن ولدا) أي من الملائكة نزات هذه الآية في خرافة اسم قبيلة حيث قالوا الملائكة بنات الله وأضافوا الى ذلك انه تعالى صاهر الجن على ما حكى الله عنهم فقال وجعلوا بينه وبين الجنة نسباً ثم انه تعالى نزه نفسه عن ذلك بقوله سبحانه لان الولد لابت وان يكون شبيهاً بالوالد ولو كان لله تعالى ولداً لشبهه من بعض الوجوه ولا بد وان يخالفه من وجه واحد وما به المشاركة غير ما به الممايرة فيقع التركيب في ذات الله تعالى وكل مركب ممكن فالتخاذه للوليد

أوأصله فانه لم يسر عليه العتق الى باقية لان التقويم سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند انتهاء الاختيار لا يصنع منه بعد اتلافاً للشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتاق مال يفي بقيمة الباقي أو بعضه كما مر الشرط الثالث أن يكون محلها قابلاً للقتل فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه ولا الى الحصة الموقوفة ولا الى المتذو وعاقبه الشرط الرابع ان يعتق نصيبه ليعتق أولاً ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغا اذ لا ملك ولا تبعه فلو اعتق نصيبه بعد ذلك سرى الى حصة شريكه ولو اعتق نصف المشترك وأطلق حمل على ملكه فقط لان الانسان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب الانوار (ومن ملك واحداً من والديه أو مولوديه) من النسب بكسر الدال فيهما ملك كقهر يا كالارث أو اختيارياً كالشراء والهبة (عتق عليه) أما الاصول فلقوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ولا يتأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه أي الشراء لان الولد هو المعتق بانشاءه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه وأما الفروع فلقوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولداً ان كل من في السموات والارض الا أن الرجن عبداً وقال تعالى وقالوا اتخذ الرجن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولاية والعبدية (تبينه) * شمل قوله والديه أو مولوديه الذي كورمهم ما والاناث علواً وسفلوا المحدد بينهما أم لانه حكم متعلق

على كونه مكملاً غير واجب الوجود وذلك يخرج به عن حدّ الإلهية ويدخله في حدّ العبودية
 وبذلك نزه تعالى نفسه عنه فلما نزه نفسه عن الولد أخبر عنهم بأنهم عباده والعبودية تنافي الولادة
 اهـ ملخصاً من تفسير الفخر الرازي والعبودية أفضل من العبادّة لأنها تنقطع بالموت بخلاف
 العبودية قائمتها باقية حتى بعد الموت فإنّ الإنسان في غاية الذلّ والعجز والخضوع حتى في الآخرة
 إلى المولى الكريم وذلك عين العبودية (قوله بالقربة) أي الخاصة (قوله لأنه لم يرد فيه) أي
 في عتقهم بالملك (قوله بل قال النسائي الخ) أي فلا دلالة فيه وبقرض دلالة يراد بذي الرحم
 الأصول والقروع جلال المطلق على المقيد قل (قوله لا يصح شراء الولي) أي يحرم ولا يصح
 حل (قوله انما يتصرف عليه) الأولى له (قوله ولو وهب) أي القريب المذكور لمن ذكر أي
 للطفل أو المجنون أو السفه (قوله به) أي بقريته أي بجميعه فان كان بجزء منه لم يقبله مطلقاً
 لضرره بالسراية ولو يوم القيمة قل وعسيرة شرح مـ ولو وهب له أي جميعه فلو وهب له بعضه
 والموهوب له موصى لم يجز للولي قبوله وان كان كاسباً لانه لو قبله للملك وعتق عليه وسرى فوجب
 قيمة حصّة الشريك في مال المحجور عليه ويفرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده
 وان سرى بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذ لم يلزم السيد المؤنة
 وان سرى لتسوّف الشارع للعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له
 التسبب في سراية يلزمه قيمتها اهـ وفيه أنّ المعتقد في مسئلة العبد عدم السراية لكونه دخل
 في ملك السيد قهراً وعليه في المانع من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على
 الصبي لانه لم يملك باختباره الآن يقال فعل الولي لما كان بطريق النيابة عن الصبي بولايته
 عليه نزل منزلة فعل الصبي فكأنه ملكه باختباره ولا كذلك العبد عـ ش على مـ (قوله كان
 كان هو) أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة تفقده في بيت المال ان كان مسلماً وليس له من
 يقوم به أمّا الذي يفتق عليه منه لك قرضاً كما قاله في موضع ذكر في آخره تبرع شرح
 مـ (قوله أو فرعه كسوبا) أي أو كان فرعه الموهوب له كسوباً أي في صورة المجنون أي
 اذا وهب للمجنون فرعه الكسوب وقال بعضهم قوله أو فرعه كسوبا الأولى أن يقول أو قريته
 أي وهو الموهوب (قوله فعلى الولي قبوله) فان أبي قبل له الحاكم فان أبي قبل هو الوصية
 اذا بلغ دون الهبة لبطانها بترأخي القبول سم (قوله لم يجز) أي ولا يصح حل (قوله عتق
 عليه) ويرثه عـ ش (قوله لأن الشرع أخرجه) أي فلا ضرر على الورثة لانه لم يضيع عليهم شيئاً
 (قوله بلا محاباة) بأن كان بمن مثله قال في المصباح حبوت الرجل جباء بالكسر والمد أعطيته
 الشيء من غير عوض ثم قال وجاباه محاباة سألته مأخوذ من حبوته اذا أعطيته عـ ش على مـ
 (قوله لانه) أي المالك (قوله ولا يرثه) أي لو خرج كله من الثلث لانه الذي يترحم فيه
 بخلاف من عتق من رأس المال اذ لا يتوقف عتقه على اجازته (قوله لانه لو ورثه) إشارة إلى
 قياس استثنائي استثنى فيه قبض التالي كما أشار إليه بقوله فيبطل فينتج قبض المقدم كما أشار
 إليه بقوله فيمتنع ارثه والنتيجة هي الدعوى المذكورة في قوله ولا يرثه (قوله لكان عتقه تبرعا
 على الورثة) الأولى على الوارث والمراد به المملوك بالعوض لانه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعا
 عليه نفسه والتبرع في مرض الموت لو ارث حكمه حكم الوصية له أي لا يتقدّ الأبرضا الورثة

بالقربة فاستوى فيه من ذكرناه
 ونخرج من عداهما من الأتارب
 كما لا خوة والأعمام فانهم لا يعتقون
 بالملك لانه لم يرد فيه نص ولا هو في معنى
 ما ورد فيه النص لا تتفاد البعضية
 عنه وأمّا خبر من ملك ذا رحم فقد
 عتق عليه فضعيف بل قال النسائي
 انه منكر ونخرج بقولنا من النسب
 أصله أو فرعه من الرضاع فانه لا يعتق
 عليه (تمت) لا يصح شراء الولي
 للطفل أو المجنون أو سفه قريب الذي
 يعتق عليه لانه انما يتصرف عليه
 بالقبطة ولا غبطة لانه يعتق عليه ولو
 وهب لمن ذكر أو وصى له به ولم تلزمه
 نفقته كان كمن كان هو في معصراً أو
 فرعه كسوباً فعلى الولي قبوله ويعتق
 على موليه لا تتفاد الضرر وحصول
 الكمال للبعض فان لم يرثه نفقته لم يجز
 للولي قبوله ولو ملك أصله أو فرعه
 في مرض موته مجاباً كان ورثه أو
 وهب له عتق عليه من رأس المال لأن
 الشرع أخرجه عن ملكه فكأنه لم
 يدخل وهذا هو المعتقد كما صح في
 الروضة كالشرحين وان صح في
 المناهج انه يعتق من ثلثه وان ملكه
 بعوض بلا محاباة عتق من ثلثه لانه
 فوت على الورثة ما يناله من الثمن ولا يرثه
 لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعاً على
 الورثة فيبطل

وهذا يقتضي أن الوصية تتوقف على اجازة المتبرع عليه مع أن المعتبرا اجازة باقي الورثة وعبارة
 شرح المنهج لكان عتقه تبرعاً على الوارث اه وهي أولى ويمكن أن أُل في كلام الشارح الجنس
 وقوله على الوارث أي لانه كأنه تبرع بعتقه على وارث فيشترط فيه اجازة الوارث ولم يكن
 هذا الوارث وقت الشراء حرّاً حتى يصح اجازته فالمراد بالوارث من سيصير وارثاً وهو العتيق
 (قوله لتعذر اجازته) أي هذا الوارث الذي ملك بعوض أي اجازة نفس العتيق واقتضى كلامه
 كغيره هنا أن الوصية للوارث تتوقف على اجازته نفسه أي اجازة الموصي له كبقية الورثة مع أن
 عبارتهم هناك وهي وتصح لوارث ان اجازة باقي الورثة صريحة في خلاف ذلك اللهم الا أن تصور
 المسئلة بأنه لا وارث له غيره فيقرب ما ذكره (قوله المتوقف) أي الارث وقوله المتوقف أي
 العتيق وقوله عليها أي الاجازة لكي الاجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها
 بواسطة العتيق (قوله فان كان المريض مديناً) تقييد لقوله وان ملكه بعوض بلا محاباة متى من
 الثلث أي اذ لم يكن مديناً مديناً مستغرق وقول مد انه تقييد لقوله عتيق من رأس المال
 فيه مساحمة (قوله بدين مستغرق) فان لم يكن الدين مستغرقاً أو سقط ببراءة وغيره عتيق ان
 خرج من ثلث ما بقي بعد وفاء الدين في الاولى أو ثلث المال في الثانية أو اجازة الوارث فيهما
 والاعتق منه بقدر ثلث ذلك شرح المنهج وقوله والا أي وان لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاء
 الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يحجزه الوارث فيهما وقوله بقدر ثلث ذلك أي
 ثلث ما بقي بعد وفاء الدين أو ثلث المال (قوله بمحابة) أي بنقص عن قيمته كأن اشترى بخمسين
 ما يساوي مائة اه سم (قوله فقدرها) وهو الخمسون من رأس المال أي فقطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر ما دفعه فقط وهو الخمسون فاذا كان عنده مائة أخرى عتيق العبد
 كله لان الخمسين التي دفعها خرجت من الثلث والخمسون المحابي بهما قطعنا النظر عنها فلم تنقطع
 النظر عن المحابي به فانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده ما تان آخران غير قيمة العبد فان لم يكن
 عنده الا الخمسون التي دفعها عتيق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله لرقيق) يخرج
 المكاتب والمبعض أما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد وأما المبعض فان كانت مهيأة
 فلكل حكمه ففي فوته كالمتر في فوة السيد كالقن وان لم تسكن مهيأة فغايته لعلق به قن وما يتعلق
 بسيدته يأتي فيه ما مر اه ايج والمناسب ذكر هذه المسئلة في شروط السراية (قوله جزء بعض
 سيدته) أي أصله وأفرعه (قوله وقال في الروضة) معتمد كافي مر وما في المنهاج ضعيف ايج

(فصل في الولاء)

قيل كان الانسب تاخير عن أبواب العتق كلها لانه يترتب على جميع أنواعه كباقي في قوله
 سواء كان منجزاً الخ الا أن يقال انه ذكره بعد العتق بالقول لشبوهه لامعتق ولعصبته بخلاف
 التدبير والاستيلاء فان الولاء فيهما العصبه فقط (قوله المعاونة والمقاربة) متغايران والمقاربة
 للشيء القرب منه أي فكأنه أحد أقاربه (قوله بالخيرية) الاولى بالعتق (قوله مترخية) أي
 أحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه (قوله والصلاة) أي علمه
 (قوله لجة) أي تشابه واختلاط كما تخلط الحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما
 بينهم من المداخلة الشديدة والسدى بفتح السين مع القصر هو المسمى عند الناس بالقيام

لتعذر اجازته لتوقفها على ارثه المتوقف
 على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل
 من اجازته وارثه على الآخر فيمتنع
 ارثه فان كان المريض مديناً بدين
 مستغرق لما له عند موته بيع للدين
 ولا يعتق منه شيء لان عتقه يعتبر من
 الثلث والدين يمنع منه وان ملكه
 بعوض بمحابة من البائع فقدرها
 كله بمحابة فيكون من رأس المال
 والباقي من الثلث ولو هو بارقيق جز
 بعض سيده فقبل عتيق قال في المنهاج
 وسرى وعلى سيده قيمة باقيه لان الهبة
 لهبة لسيدته وقال في الروضة ينبغي
 أنه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهراً
 كالارث وهذا هو الظاهر كما اعتمد
 البلقيني وقال ما في المنهاج وجسه
 ضعيف غريب لا يلتفت اليه
 (نصل في الولاء)

وهو بفتح الواو والمد لغة القرابة
 مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة
 والمقاربة وشرعاً عصبية سبها زوال
 الملك عن الرقيق بالخيرية وهي مترخية
 عن عصبية النسب فيرتبها المعتق
 وبلى أمر النكاح والصلاة ويعقل
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 ادعوهم لا بآئهم الى قوله تعالى
 ومواليكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 اتما الولاء لمن أعتق وقوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لجة لكحة النسب

ويسمونه أيضا بالمسدية اه وفي المختار للجنة بالضم القرابة ولجنة الثوب تضم وتفتح وفي
 الشورى ما نصه حكى الازهرى عن ابن الاعرابي لجهة القرابة ولجنة النسب اللام مفتوحة فيهما
 ثم قال والعامّة يقولون بضم اللام في الحرفين والذي أعرفه لجهة النسب بضم اللام مع جواز
 الفتح ولجنة الثوب بالفتح والضم اه وقال قل قوله لجهة بضم اللام وقبحها بمعنى الاختلاط
 أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة بعيد اه (قوله أى اختلاط) فسر اللجنة هنا
 بالاختلاط وتفسيرها فيما أتى بالقرابة ويمكن أن التفسير الأول لغوى والثاني شرعى كذا قيل
 ولعل الظاهر العكس (قوله لانه لو ورث) بالبناء للمفعول وكان حق التعليل أن يقول لانه
 لو ورث لم يثبت للعصبة في حياة المقتضى اه مد (قوله من حقوق العتق) أى من آثاره المترتبة
 عليه فيثبت على العتيق ولو كافر ولا يثبت معه الارث مادام على اختلاف الدين وهو قسمان
 ولا مباشرة وهو الذى يثبت على من مسه رق لمن وقع منه العتق وولا مسراية وهو الذى يثبت
 على من لم يمسره رق من جهة أصوله لأن النعمة على الاصل نعمة على فرعه اه رحاني (قوله
 فلا يتنق) أى الولاء بنفسه أى بانكاره وجمده أو اعتاقه بشرط أن لا ولاء له عليه وان كان
 المقرح هو الثاني اه شيخنا وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه الا هذا والعمرى
 والرقبي (قوله قضاء الله) أى حكمه أحق بالاتباع من أن الولاء لمن أعتق وشرطه أى الله
 عز وجل أو تنق أى أقوى (قوله انما الولاء الخ) بيان للشرط (قوله أم بصفة) أى أم حصل
 بصفة أم بكتابة بأداء أى مع أداء الخ اذ العتق به لا بالكتابة كما قاله عس (قوله أم بقرابة) فان
 قلت ان القريب متصف بوصف القرابة فمافائدة ثبوت الولاء معها أجيب بأنه قد يظهر لثبوت
 الولاء فائدة في بنبأعتق أباه ولم يكن غيرهما فانما تأخذ النصف بالنسب والنصف الآخر
 بالولاء فتقدم على بيت المال وأيضاً الايمان والتعاليق (قوله أو بشراء الرقيق) أى أم حصل
 بشراء الرقيق وانظر لو عجز عن الثمن هل يعود رقيقاً أو يستمر في ذمته الى اليسار لانه عتق بعجز
 العتق يظهر الثاني (قوله أم ضمنا) قال بعضهم هو معطوف على قوله منجزاً واعترض بأن
 الضمى منجز فلا يصح عطفه عليه فالأولى أن يكون معطوفاً على محذوف أى استقلالاً أم
 ضمناً (قوله عقد عتاقة) فيكون الولاء للبائع فيكون بيعه له عتقاله كما سبق في آخر الفصل
 (قوله كقوله الخ) في كون العتق ضمناً فيما ذكر نظر لانه مصرح به والضمى انما هو البيع
 ان قال اعتق عبدك عنى بكذا أو الهبة ان لم يقل بكذا (قوله أما اذا أعتق غيره) مقابل قوله
 كقوله لغيره الخ والاوضح أن يقول أما اذا اعتق عبده عن غيره بغير اذنه وبعبارة مد قوله
 أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير اذنه أى بأن قال لعبده أعتقتك عن فلان ولم يكن فلان أذن
 له في اعتاقه عنه فان الولاء للمباشر للعتق خلافاً لما في أصل الروضة من ثبوت الولاء لمن عتق
 عنه لا للمالك (قوله لا يثبت له) أى الذى أعتق عنه وقوله وانما يثبت للمالك معتمد وقوله
 في أصل الروضة ضعيف (قوله واستثنى من ذلك) أى من ثبوت الولاء لمن أعتق أو من
 قوله والولاء من حقوق العتق والثاني أظهر لان الموجود فيما ذكره عتق لا اعتاق وفي الاستثناء
 نظران المقر لم يقع منه اعتاق وانما الذى وقع منه الاقرار بالحرية فقط وحينئذ فالاستثناء
 صورى لان العتق حاصل باقراره بالحرية لا بغيره (قوله مالو أقر بجزية عبداً) أى وأمة بيد

أى اختلاط كل اختلاط النسب لا يباع
 ولا يوهب واللجنة بضم اللام القرابة
 ويجوز فتحها ولا يورث بل يورث به لانه
 لو ورث لاشتراك فيه الرجال والنساء
 كسائر الحقوق (والولاء من حقوق
 العتق) اللازمة له فلا يتنق بنفسه
 فلو أعتقه على أن لا ولاء له عليه وأنه
 لغيره لغا الشرط لقوله صلى الله عليه
 وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو
 باطل قضاء الله أحق وشرطه أوثق انما
 الولاء لمن أعتق ويثبت له الولاء سواء
 أحصل العتق منجزاً أم بصفة أم
 بكتابة بأداء مجموع أم بتدبير أم باستيلاء
 أم بقرابة كان ورث قريشه الذى
 يعتق عليه أو ملكه ببيع أو هبة أو
 وصية أو بشراء الرقيق نفسه فانه عقد
 عتاقة أم ضمناً كقوله لغيره أعتق
 عبدك عنى فأجابه أما ولأوه بالاعتاق
 فلغير السابق وأما بغيره فبالقياس
 عليه أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير
 اذنه فانه يصح أيضاً لكن لا يثبت له الولاء
 وانما يثبت للمالك المعتق خلافاً لما
 وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له
 لا للمالك واستثنى من ذلك مالو أقر
 بجزية عبداً فانه يعتق عليه

قوله أم بقرابة هذه القولة ليست من
 التجربة

ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن الملك بزعمه لم يثبت له وانما عتق مؤاخذه له بقوله وما لو أعتق الكافر كافرا فخلق العتق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولأؤه للثاني ٣٩٨ وما لو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه يثبت الولاء عليه للمسلمين لا للمعتق

(تبينه) * يثبت الولاء للكافر على المسلم كعتقه وان لم يتوارثا كما ثبتت علاقة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الاعتاق كسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بحياه وماله قال البخاري اختلقوا في صحته وكالتقاط وحديث تحوز المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الشافعي وغيره (وحكمه) أي الارث بالولاء (حكم التعصيب) بالنسب في أربعة أحكام التقدّم في صلاة الجنائز والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية (عند عدمه) أي التعصيب بالنسب وانما تقدم النسب لقوته (وينتقل) الولاء (عن المعتق) بعد موته (الى الذكور من عصبته) أي المعتق التعصين بأنفسهم دون سائر الورثة ومن يعصهم العاصب لانه لا يورث كما مر فلوا تنقل الى غيرهم ~~لأن~~ كان موروثا * (تبينه) * ظاهر كلامه أن الولاء لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم في حياته والمتأخر لهم عنه انما هو قوائمه ولا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها الخبر السابق أو منتقيا اليه ينسب أو ولأه فان عتق عليها أبوها كأن اشتترته ثم أعتق عبداتها بعد موت الاب بلا وارث من النسب للاب والعبد خال العتيق للبنت لالكونها بنت معتقه لما مر أنها الارث بل لأنها معتقة المعتق ومحل ميراثها اذا لم يكن للاب عصبه فان كان كأخ أو ابن عم خيرات العتيق له ولا شيء لها لان معتق المعتق

غيره (قوله ولا يكون ولاؤه) أي للمقترو هو المشتري (قوله موقوف) أي الى أن يبين الحال (قوله لأن الملك بزعمه) لانه يزعم أنه حر بسبب اقراره بالحرية وشراؤه اقتداء له بمن يستخدمه وانما قال بزعمه لاحتمال كذبه (قوله وما لو أعتق الامام عبدا) فيه نصريح بصحة اعتاق الامام من بيت المال وهو ما جرى عليه مروان كان مقتضى القواعد عدم الصحة لانه لا مصلحة فيه للمسلمين وينو على ذلك بطلان أوقاف الجرا كسنة لانهم أرقاء لم يقع عتقهم بطريق صحيح فنصرتهم من مال بيت المال باطلا لعدم صحة ملكهم فن استحق من بيت المال شيئا جازله الاكل منها أي من الاوقاف ومن لا فلا وقد علمت أن المعتمد صحة العتق فملك الانسان ما أعطوه له اه مد (قوله بينهما) أي بين المسلم والكافر اذا كان للمسلم قريب كافر (قوله بحياه) أي بأحكام حياته من ولاية النكاح والعقل عنه وماله أي فيصلى عليه ويرثه (قوله اختلقوا في صحته) أي فلا يحجج به (قوله وحديث تحوز) بالحاء المهملة (قوله عتيقها) أي موروث عتيقها وقوله ولقيطها فيه الشاهد فهو وجه تضعفه لان تركه اللقيط لبيت المال لاحق لها فيه وأما ولدها الذي لا عنت عليه أي لاجله فيمكن أن تحوز ماله بأن انفردت ولم ينظم بيت المال فتحوز ماله فرضا وردا اه (قوله وحكمه) أي الارث الخ في تفسير الشارح الضمير بالارث قصور مع أنه لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام قاله صواب حذف الارث وجعل الضمير راجعا للولاء وحاصل ذلك أن قوله أي الارث فيه مسامحة من وجهين الاول أن الارث لم يتقدم له ذكر والثاني أنه جعل حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام منها الارث فتقوّل العبارة الى أن حكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب في الارث مع زيادة وفي ذلك ركازة ~~فكان~~ كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره ويقتصر على قوله في أربعة أحكام عقب النسب (قوله في صلاة الجنائز) وجميع ما يتعلق بالميت (قوله وينتقل الولاء) أي فأنه كالارث به والا فالولاء نفسه لا ينتقل كما أن نسب الانسان لا ينتقل عنه (قوله دون سائر الورثة) كالام والاخ للام والزوجة وقوله ومن يعصهم كالبنيات والاخوات وهو عطف خاص على عام (قوله ظاهر كلامه) أي حيث قال وينتقل ويجاب بأن المتن على تقدير مضاف أي فوائده الولاء فلا ينافي انه كان ناسبا له من قبل (قوله في حياته) وينبني عليه انه لو كان المعتق فاسقا انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عصبته وكذا لو كان كافرا والعتيق والعاصب مسلمين ومات العتيق فانه يرثه العاصب المسلم مع حياة المعتق الكافر (قوله الامر عتيقها) عبارة المنهج الاعتيقها باسقاط من (قوله أو منتقيا اليه) صوابه أو منتقيا لانه مجرور عطف على من عتيقها الا أنها سرت له من المنهج وهي فيه نصها صحيح لان ما قبلها منصوب وعبارة الاعتيقها ومنتقيا اليه والمراد بكونه منتقيا اليه أي بأن يكون من فروعه أو من عتقائه وعبارة الشنشوري وكما يثبت الولاء على العتيق الذكروا لا يثبت على أولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعتيق عتيقه الخ (قوله بنسب) أي كانه وبنته وابن ابنه وبنت ابنه وان سفلوا لافخاوخونه وأعمامه وأصوله (قوله لما مر أنها الارث) أي لتوقف العتق على العصبوبة بالنفس وهو لا يوجد فيها من حيث النبوة بل من حيث كونها معتقة معتق (قوله ومحل ميراثها الخ) هذا علم من قوله بلا وارث الخ (قوله خيرات العتيق له) أي للعاصب وقوله لان معتق المعتق وهو البنت هنا

(قوله)

(قوله متأخر عن عصوبة) كالأخ وابن العم (قوله فقالوا إن الميراث للبت) لا للأخ ولا لابن العم المتقدم لكونها أقرب منهما وغفلوا عن أن جهة القرب شرط الارث بها وجود العصوبة فيها وهي من حيث كونها بنتا لعصوبة لها وانما عصوبتها من جهة كونها معتقة للمعتق وهي من هذه الحيثية متأخرة الرتبة عن الاخ وابن العم اه مد (قوله عصبة له) أي للاب فيه نظرا لانها معتقة لا عصبة (قوله ثم معتقه) أي معتق المعتق (قوله ووارث العبد ههنا عصبة) أي المعتق وهو أخوه أو ابن عمه (قوله فكان) أي العاصب مقدما على معتق معتقه وهي بنته وقوله مع وجوده أي العاصب (قوله ونسبة غلط القضاة الخ) العبارة فيها قلب أي نسبة القضاة للغلط (قوله أخ وأخت) وصوره بعضهم أيضا بما اذا اشترت الاخت فقط أباها ثم مات الاب ثم العتيق عنها وعن أخيه فيكون ميراثه للأخ فقط وعلى ما نقله الشارح جرى السبكي في فتاويه نظما فقال

إذا ما اشترت بنت مع ابن أباها * وصار له بعد العتاق موالى
وأعتقه هم ثم المنية بعت * عليه وما نوا بعده بلى
وقد خلقوا مالا فاحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس يلى
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكه * وهذا من المسؤول جل سؤالي
فأجاب

للابن جميع المال اذ هو عاصب * وليس لفرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا جبت فافهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيه طوائف أربع * متين قضاة ما وعوه يلى *

اه ما في فتاوى السبكي (قوله للأخ وحده) أي لأخ البنت وهو ابن الميت وانما كان الولاء له لانه عصبة للمعتق بخلاف البنت فانها وان كان لها الولاء على العبد المذكور لأن أباها عصبة للمعتق من النسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله والولاء على العصباء) كذا في نسخة المؤلف وفي نسخة والولاء على العصباء وهي صحيحة والمعنى على ترتيب العصباء اه اج وهذا كلام مستأنف (قوله مثاله) أي الأعلى (قوله فلو مات الآخر) أي ابن المعتق وهو عم الولد الموجود (قوله فلكل منهما) أي العتيق وأبي معتقه أما العتيق فلانه معتق له وأما أبو المعتق فلانه عصبة لمعتقه (قوله فلا ولأولاً واحدة) أي لأولاً من أيهما اليها لا اشتراكهما في شراء الاب أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت بنت عتيق فأنتك لما مر من قوله لا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو ولأولاً وعبارة مد قوله فلا ولأولاً واحدة منهما على الأخرى أي لا تن على كل منهما ولأولاً مباشرة فإذا ماتت احدهما فلا أخرى نصف مالها بالاخوة والباقي لمعتقها بالولاء والحاصل أن هذه لا تقاس على التي قبلها وهي ما اذا أعتق أبا معتقه فان الولاء يسرى من الابن فذلك كان لكل منهما الولاء على الآخر بخلاف هذه فلا ولأولاً من أيهما اليها حتى يصير لكل منهما الولاء على الأخرى أي فلا يقال كل منهما تقول للأخرى أنت بنت عتيق فأنتك لما مر من قوله لا ترث امرأة بولاء الامن عتيقها ومن منتم اليه بنسب أو ولأولاً وجوابه أن ما مر في عتق الكل لا البعض أي وكل واحدة لم تعتق الا البعض اه وفي الجواب

متأخر عن عصوبة النسب قال الشيخ أبو علي سمعت بعض الناس يقول أخطأ في هذه المسئلة أربع مائة فاض فقالوا إن الميراث للبت لانهم رأوها أقرب وهي عصبة له بولاءها عليه ووجه الغفلة أن المتقدم في الولاء المعتق ثم عصبة ثم معتقه ثم عصبانه ثم معتق معتقه ثم عصبانه وهكذا ووارث العبد ههنا عصبة فكان مقدما على معتق معتقه ولا شيء لهما مع وجوده ونسبة غلط القضاة في هذه الصورة حكاه الشيخان قال الزركشي والذي حكاه الامام عن غلطهم فيما اذا اشترى أخ وأخت أباها فاعتق الاب عبدا ومات ثم مات العتيق فقالوا ميراثه بين الاخ والاخت لانهما معتقا لمعتقه وهو غلط وانما الميراث للأخ وحده والولاء على العصباء في الدرجة والقرب مثاله ابن المعتق مع ابن ابنة فلو مات المعتق عن ابنين أو أخوين ماتت أحدهما وخلف ابنا فالولاء لعمه دونه وان كان هو وارث لابي فلو مات الآخر وخلف تسعة بنين فالولاء بين العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أبا معتقه فلكل منهما الولاء على الآخر وان أعتق أجنبي أختين لابوين أو لاب فاشترتا أباها فلا ولأولاً واحدة منهما على الأخرى

ولو أعتق كافر مسلماً وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولأؤه للمسلم فقط ولو أسلم الآخر قبل موته فولأؤه له ما ولو مات في حياة معتقه بخبرائه لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه * (تمت) * لو نكح عبد

وفقة فخره اه مد (قوله ولو أعتق كافر مسلماً) وعكسه لو أعتق مسلم عبداً كافر أو مات عن ابنين مسلم وكافر ثم مات العتيق فخيرائه للابن الكافر لأنه الذي يرث المعتق بصفة الكفر اه شنشوري (قوله بعد موت معتقه) ليس بقيد على المعتق لأن الولاء ثابت لعصبته في حال حياته (قوله لبيت المال) المعتق أدات ميراثه للابن المسلم ولا يكون أبوه مانعاً له لأن من قام به وصف مانع من الارث يصير به كالمعدوم ويتنقل الارث لمن بعده (قوله لو نكح عبد) خرج به الحر فلا ولا على أولاده منها حل (قوله معتقه) اسم منفعول بالنسب والتسوية وهو مفعول لشك (قوله لموا الى الام) في التسخيص الصالح لموا الى الام وهو المناسب لقوله لأنه لكن المناسب لقوله من موا الى الام الخ الجمع وأجيب عن افراد الضمير بأنه راجع للمولى المقهوم من الموا (قوله لأنه المنعم) أي المولى المقهوم من الموا (قوله وانما ثبت لموا الى الام) أي ابتداء لعدم أي الولاء (قوله ومعنى الانجزار) أشار به الى أنه ليس معنى الانجزار انه ينقطع على ما قبل المنجيز اليه حتى يسترد به ميراثه عن انجرحه زى (قوله فلم يبق منهم) أي من موا الى الاب (قوله بل يكون الميراث لبيت المال) أي لعدم العصبه بالولاء لأن (قوله فان أعتق الجدة) بالبناء للمفعول وكذا في قوله فان أعتق الاب الخ (قوله فان أعتق الاب) أي بفرض انه كان حياً والا ففرض هذه المسئلة أنه مات رقيقاً اه اج (قوله جز ولا اخوته) يؤخذ منه أنه لا يشترط في الاخوة كونهم أشقاء بل متى كان على اخوته ولا انجرح من موا اليهم اليه وبصرح بذلك قوله انجرح ولا اخوته لا يسه من موا الى الام فان الاخوة للاب تصدق بالاخوة للاب والام وبالاخوة للاب وحده اه ع ش على م ر وانظر أي فائدة في جز ولا اخوته اليه مع أنه يرثهم بالنسب وقد تظهر فيما اذا كان الوالد المعتق أمي فان ارثه لهم بالنسب فقط النصف فرضاً وبالولاء النصف فرضاً بالنسب والنصف الا تخرب بالولاء تعصباً (قوله اليه) أي الى هذا الولد (قوله ولا يجبر ولا نفسه الخ) أي واذا تعذر جزه بقي موضعه شرح البهجة أي فولأؤه لموا الى الام على الصحيح وقيل انه يصير كحر الاصل ولا وجه له اه شيخنا قال البرماوى على المنهج وعليه لومات اخوته ورثهم موا الى أمته لأن لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته بعق أي به

* (فصل في التدبير) *

أي في الامور المتعلقة به (قوله وهو لغة النظر في عواقب الامور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التدبير نصف المعيشة والتعريف المذكور في حق المخلوق وأما في حق البارئ فعنه ابرام الامور وتنفيده وقضاؤه اه من كفاية الطالب لابي زيد القيرواني (قوله تعليق عتق بالموت) أي موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده والمراد تعليق عتق من مالك كما صرح به في المنهج فخرج به ما لو وكل غيره فيه فإنه لا يصح لأنه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كما لو وكل شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فإنه لا يصح كما ذكره البرماوى والشورى فكان الاولى للشارح أن يزيد لفظ من مالك (قوله فهو تعليق عتق بصفة) أي فلا يحتاج الى قبول ولا يصح الرجوع عنه بالقول كما تقدمت (قوله ولهذا) أي لكونه تعليق عتق وقوله لا يقتصر الى اعتناق أي من الورثة (قوله دبر) بضمين وتسكن الباء تحضيفاً أي عقب الحياة (قوله دبر غلاماً) اسم الغلام يعقوب والسيد أبو محمد كورا الانصارى اه اج (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي

معتقه فأنتم بولد فولأؤه لموا الى الام لأنه المنعم عليه فإنه عتق باعتناق أمته فاذا عتق الاب انجرح الولاء من موا الى الام الى موا الى الاب لأن الولاء فرع النسب والنسب الى الآباء دون الامتهات وانما ثبت لموا الى الام لعدمه من جهة الاب فاذا أمكن عادالى موضعه ومعنى الانجزار أن ينقطع من وقت عتق الاب عن موا الى الام فاذا انجرح الى موا الى الاب فلم يبق منهم أحد لم يرجع الى موا الى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولومات الاب رقيقاً وعتق الجدة انجرح الولاء من موا الى الام الى موا الى الجدة لأنه كالاب فان أعتق الجدة والاب رقيقاً انجرح الولاء من موا الى الام الى موا الى الجدة أيضاً فان عتق الاب بعد الجدة انجرح الولاء من موا الى الجدة الى موا الى الاب لأن الجدة انما جزه لكون الاب كان رقيقاً فاذا عتق كان أولى بالجزء لأنه أقوى من الجدة النسب ولوملك هذا الولد الذي ولأؤه لموا الى أمته أباه جز ولا اخوته لا يسه من موا الى أمته اليه ولا يجبر ولا نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولا مولد الوارث يرى العبد نفسه أو كاتبه سيده وأخذ النجوم كان الولاء عليه لسيده كما مرّت الاشارة اليه

* (فصل في التدبير) *

وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت ولفظه مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة

وكان معروفاً في الجاهلية فأقره الشرع والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين أن رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم قوله لابي زيد المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو قاية الطالب لابي الحسن اه معجمه

فقرر صلى الله عليه وسلم له وعدم انكاره يدل على جواز واركانه ثلاثة مسيغة ومالك وحمل وهو الرقيق وشروطه كونه رقيقا غير أتم ولدانها تحقق العتق بجهة أقوى من التدبير ويشترط في الصيغة لفظ ٤٠١ يشعربه وفي معناه ما مرق الضمان وهو اما صريح كما يؤخذ

من قوله (ومن قال لعبد اذ امت) انا (فانت حر) أو اعتقتك أو حررتك بعد موتى أو دبرتك أو أنت مدبر أو ما كناية وهي ما يحتمل التدبير وغيره كغليست سيمك أو حبستك بعد موتى ناوي العتق (فهو مدبر) وحكمه أنه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أي السيد محسوبا (من ثلث ماله) بعد الدين وان وقع التدبير في العصة فلا تستغرق الدين التي لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه * (فأنت) * الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء أن يقول هذا الرقيق حر قبل مرض موتى يوم وانعت فجأة فقبل موتى يوم فاذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه ويصح التدبير مقيدا بشرط كان مات في ذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا ومعلقا كان دخلت الدار فانت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ولا يصير مدبرا حتى يدخل بشرط الحصول العتق دخوله قبل موت سيده فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مات ثم دخلت الدار فانت حر بشرط دخوله بعد موته ولو مترخيا عن الموت والوارث كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما ينزىل الملك كالبيع لتعلق حق العتق به كقوله اذ امت ومضى شهر مثلا بعد موتى فانت حر فلا وارث كسبه في الشهر وليس له التصرف فيه بما ينزىل الملك

في دين كان على الرجل بحكم الولاية الشرعية والمنظري مصالحهم بثلاثة درهم ثم أرسل ثمنه اليه وقال اقض دينك اه ابن شرف وفي مد على التصرف بفاعه أي في حياة السيد وقيل بعد موته اذ الدين مقدم على التدبير فهو صحيح أيضا اه فتقريره أي للتدبير المقهور من دبر (قوله أقوى من التدبير) أي لأن أم الولد تعتق من رأس المال والمدبر من ثلثه اه (قوله بعد موتى) راجع للثلاثة (قوله أو دبرتك الخ) ولودبرتها فان كان شائعا كدبرت ثلثك أو نصفك كان تدبير ذلك الجزء فقط واذا مات السيد عتق ذلك الجزء فقط ولا سراية لأن الميت معسر وغير شائع كدبرت يذلل فالمعتد أنه صريح في تدبير الكل لأن ما قبل التعليق نصح اضافته الى بعض محله كالطلاق ويفرق بين هذا وبين الجزء الشائع حيث لا يسرى بأن التشقيص معهود في الشائع دون السيد ونحوها اه شرح م د (قوله أو أنت مدبر) وان لم يقل بعد موتى أي فلا يحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من منعيه (قوله أو حبستك) أي منعت عتق التصرفات يبيع وغيره وأنت خير بها من صيغ الوقف فكانت أوصى بوقفه بعد موته فيكون صريحاً في ذلك وما كان صريحاً في بابه ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره فكيف يكون ذلك كناية في التدبير وأوجب بأن التدبير والوصية متقاربان لصحة تدبير بصراح الوقف القرينة لذلك اه ج (قوله بعد موتى) راجع للثنتين (قوله من ثلثه) أي ثلث ماله أي ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج ان لم تجز الورثة اه عز برى (قوله بعد الدين) أي وبعد التبرعات المنجزة (قوله وعتق ثلث الباقي) وهو سدسه (قوله فاذا مات) الاولى أن يقول فاذا مرض أو مات قال المرحوم لا يخفى أن هذا ظاهر في صورة موت المفجأة دون صورة المرض فانه يراد عليه ما لو نزل به المرض قبل مضى يوم من التعليق واستقر المرض أكثر من يوم ثم مات فانه يصدق عليه أنه مات بعد التعليق بأكثر من يوم مع أنه لا يعتق في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض وقد يجب أن العبارة فيها تجوز بأن نزل ابتداء المرض منزلة الموت فسمه موتاً نسبة للسبب باسم السبب وأصل العبارة في متن الروض م د (قوله في ذا الشهر) ونبه بقوله في ذا الشهر على أنه لا بد من إمكان حياته المدة المعينة عادة فنحو ان مات بعد ألف سنة فانت حر باطل اه س ل (قوله فان وجدت) أي قبل الموت (قوله وبشرط الحصول العتق) الاولى لحصول التدبير لأن هذا تدبير وان كان يلزم منه العتق (قوله ان مات ثم دخلت الدار) ولو قال ان مات ودخلت فانت حر اشترط الدخول بعد الموت الآن يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوي هنا وهو المعتمد قال في المهمات والمصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان هذا الوجه مفرع على أن الواو بالترتيب اه زى (قوله وللوارث كسبه) هل له وطؤها مال الطبلاوى للمنع فليصير ولو تجز عتقه قبل الدخول هل ينقذ احتمالاً في الزركشي عن ابن أبي الدم وصوب الدميري النفوذ قال وكمن رقيقة يتبع بيعها ويجوز عتقها كالمبيع قبل القبض اه سم وفيه أيضاً على ابن حجر أنه يحرم عليه وطؤها لاحتمال أن تصير مستولدة من الوارث فبأن خراعتها وفي معنى كسبه استخداها واجازته شرح المنهج (قوله وليس لها التصرف الخ) وهذا بخلاف المالك حيث جاز له التصرف فيه قبل موته بما ينزىل الملك فانه مفقوت على نفسه ولا كذلك الوارث فله

مفوت على غيره فمنع منه ذلك اه وتطير ذلك كما قاله الشيخ الزياي للموصى الرجوع في وصيته في حياته وليس الوارث بعد موت الموصى الرجوع اه (قوله وهذا ليس بتدبير) والفرق انه ان كان من قبيل التدبير عتق من الثلث وان كان تعليقا عتق من رأس المال مع انه عرف التدبير فيما تقدم وفرع عليه بقوله فهو تعليق عتق بصفة فيقتضى انهما متحدان في الحكم الا ان يقال ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا فكل تدبير تعليق ولا عكس فاذا علق العتق على الموت اومع شئ قبله فهو تدبير محسوب من الثلث ويقال له تعليق أيضا وان علقه بغير الموت أو بالموت وشئ معه أو بعده فهو تعليق عتق محسوب من رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله ليس هو الموت فقط) بل مع الدخول أو دفن شهر بعده ع ش وقوله ولا مع شئ قبله هذا ينبغي انه لو علق على الموت مع شئ قبله كان تدبيرا اه سم على المنهج (قوله ولو قال ان شئت) أي ان شئت الحرية (قوله اشترط وقوع المشيئة قبل الموت الخ) وهذا بخلاف ما لو قال ان ماتت فانت حر ان شئت فانه يحتمل ارادة المشيئة في الحياة ويحتمل المشيئة بعد الموت فيراجع ويعمل بمقتضى ارادته فان قال اطلقت ولم أنوشب فالاصح جعله على المشيئة بعد الموت وبه اُحِب الاكثرون منهم العراقيون وشرطوا أن تكون المشيئة بعد الموت على الفور اه زى (قوله قبل الموت) لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال اذ مات فانت حر ان شئت فانه يعتبر المشيئة بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر شوبري (قوله فورا) أي بان يأتي بالمشيئة في مجلس التواجب شرح المنهج والمراد بالتواجب أي الخطاب فان الخطاب القاء الكلام الى الغير بقصد الافهام (قوله ولو قال) أي معا أو مرتبا ع ش (قوله بموت الشريك) أي الذي يموت آخر (قوله وله) أي للوارث كسبه أي كسب نصيبه وقوله ثم عتقه قال شيخنا ويرتب على ذلك أنهم ما اذا قال ذلك في حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من الثلث اه (قوله المتأخر موتنا) منصوب على التمييز وانما كان مدبرا لانه معلق بموت السيد وشئ سبقه وهو موت الشريك المتقدم وقضية ذلك جواز بيع المتأخر موتنا لنصيبه كما هو شأن التدبير ولم أر فيه شيئا صريحا فيراجع ثم رأيت سم صرح بأن له ذلك ويطل التدبير وأما نصيب الميت فباق على تعليقه فتره شيخنا (قوله دون نصيب المتقدم) لانه معلق بالموت وغيره حل (قوله وعدم صبا الخ) لم يقل مكلفا مع انه أخصر ليشمل كلامه السكران لانه غير مكلف بل في حكمه (قوله ومن مبيع) الظاهر أن المكاتب كذلك اه شوبري (قوله ولحربى جل مدبره) ان دخل دارنا بأمان فلو دخلها بغير أمان فليس له حمله لان جميع ما ظفرنا به من ماله صار ملكا لنا وقوله جل مدبره أي ومستولده ومن علق عتقه بصفة شوبري وعبارة م ر و هذا الوجه أم ولده بشرط أن يكون كل من المدبر وأم الولد كافرا أصليا أما لو كانا من تدين فيمنع من حمله ما معه كما قاله م ر اه (قوله نزع منه) والفرق بين هذه والتي قبلها حيث فتم بيع عليه ولم تقولوا ينزع منه ويجعل عند عدل كما هنا في الاولى مسلم ابتداء وهو ما مورباز الة ملكه عنه ابتداء والتدبير ليس فيه زوال ملك وفي الثانية وقع التدبير وهو كافر ثم أسلم فلا يقال يباع عليه ويطل تدبيره لانه يغتفر في دوام الاسلام لا يغتفر في ابتداءه (قوله أن يبيعه) فان باع بعضه فالباقي مدبر شوبري (قوله ونحو ذلك) من أنواع

وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل تعليق بصفة لان المعلق عليه ليس هو الموت فقط ولا مع شئ قبله ولو قال ان شئت فانت حر بعد موتى اشترط وقوع المشيئة قبل الموت فورا فان أتى بصفة نحو موتى لم يشترط الفور ولو قال له بعده اه اذا متنا فانت حر لم يعتق حتى يموتنا معا أو مرتبا فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه لانه صار مستحق العتق بموت الشريك وله كسبه ثم عتقه بعد موتيهما معا عتق تعليق بصفة لا عتق بتدبير لان كلاهما لم يعلق بموته بل بموته وموت غيره وفي موتيهما مرتبا يصير نصيب المتأخر موتا يموت المتقدم مدبرا دون نصيب المتقدم ويشترط في المالك أن يكون مختارا وعدم صبا وجنون فيصح من سقيه ومفلس ولو بعد الحجر عليهما ومن مبيع وكافر ولو حر بالان كلامهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران لانه كالمكافى حكما وتدبير م ر تدفقوف ان أسلم بائنه صحة وان مات مرتدا بان فساده ولحربى جل مدبره لداره لان أحكام الرق بآقية ولودبر كافر مسلما بيع عليه ار لم يزل ملكه عنده وأدبر كافر كافرا فأسلم نزع منه وجعل عند عدل ولبيده كسبه وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له) أي للسيد الجائر التصرف (أن يبيعه) أي المدبر أو يهبه ويقبضه ونحو ذلك من أنواع التصرفات المزيله للملك (في حال حياته) كما قبل التدبير (ويطل تدبيره) بازالة ملكه عنه الخبر السابق فلا يعود

وان ملكه بنا على عدم عود الخنث في المين وخرج بجائزا لتصرف السفينة فانه لا يصح ٤٠٣ بيعه وان صح تدبيره ويطل ايضا بالاداء بدبرته

لانه أقوى منه دليل أنه لا يعتبر من الثلث

ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فرفعه

الأقوى كما يرفع ملك المين النكاح

ولا يطل التدبير برودة السيد ولا المدبر

صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق

بموت السيد وان كانا مرتدين ولا رجوع

عنه باللفظ كقصته أو نقضته كسائر

التعليقات ولا انكارا للتدبير كما أن

انكار الرقة ليس اسلاما وانكار

الطلاق ليس رجعة فيخلف أنه ما دبره

ولا وطئ مدبرته ويحل وطؤها ببقاء

ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح

تعليق عتقه بصفة وكفاية مدبر وصح تعليق

كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من

الوصفين * (تنبيه) * حل من دبرت

حاملها مدبرتها وان انفصل قبل

موت سيدها لان بطل قبل انفصاله

تدبيرها بلا موتها كبيع فيبطل تدبيره

أيضا ويصح تدبير حمل كما يصح اعتاقه

ولا يتبعه أمه لان الأصل لا يتبع القرع

فان باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا

ولده وانما يتبع أمه في الرق والحرية

(وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة

السيد حكم العبد القن) في سائر

الأحكام الا في رهنه فإنه باطل على

المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في

الروضة في باب القن بكسر القاف

وتشديد النون هو من لم يتصل به شيء

من أحكام العتق ومقدماته بخلاف

المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة

والمستولدة سواء كان أبوا مملوكين

أو عتقين أو حرين أصليين بأن كانا

كافرين واسترق هو كما قاله النووي في

تهذيبه * (تمه) * لو وجد مع مدبر مال أو

التصرفات كالوقف الارهنه فلا يصح ولو على حال محتمل موت سيده فجأة فيفوت الرهن

بعته كما سيذكره الشارح (قوله وان ملكه بنا الخ) وان بنا على عود الخنث في المين وهو

قول مرجوح عاد التدبير على هذا القول كما قرره شيخنا والعاية للرد (قوله بناء على

عدم عود الخنث في المين) أي فيما إذا قال لزوجته ان دخلت الدار فأنت طالق ثلاثا ثم خالها

ثم عقد عليها عقدا آخر ثم دخلت به بالعقد الثاني أو في مدة البيئونة فإن العقد الثاني الخنث

لا يعود فلا تطلق لان الزائل العائد كالذي لم يعد (قوله ويطل) أي التدبير أيضا بالاداء

الخ لانه أي الايلا أقوى من التدبير بدليل أنه أي الايلا (قوله كما يرفع ملك المين النكاح)

أي فيما إذا ملك زوجته (قوله صيانة لحق المدبر عن الضياع) لان الرقة تؤثر في العقود

المستقبله دون الماضية شرح مر (قوله فيعتق بموت السيد) أي من الثلث وان كان ماله

فيما لا رثا لان الشرط تمام الثلثين مستقيم ما وان لم يكن فوارثه سل (قوله وان كانا

مرتدين) لان هذا دام فلا ينافي ما تقدم من أن تدبير المرتد موقوف (قوله ولا انكارا للتدبير)

الاولى أن يقول ولا يانكار (قوله فيخلف الخ) تفرد مع على أن الانكار ليس رجوعا أي

فيوقوف بطلانه على خلفه مثالا يذبح لاحدهما (قوله ويصح تدبير المكاتب) من اضافة

المصدر له قوله (قوله تعليق كل منهما) أي المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جاء رمضان فأنت

حرة والمكاتب منسل ذلك فاذا مات السيد في الاولى قبل رمضان عتق بالتدبير وادى النجوم

في الثانية قبل رمضان عتق بالكتابة (قوله حل من دبرت) خرج بالحامل من دبرت حائلا ثم

حملت فاذا انفصل قبل موت السيد فغير مدبر والاعتق بعلاقته فالشرط وجود الحمل عند التدبير

أو عند الموت وعبرة الاجهوري ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه لدون ستة أشهر منه فان

وضعه لا أكثر من أربع سنين منه لم يتبعها وان ولدته لما بينهما فان كان لها زوج يفرشها فلا

يتبعها وان كانت ليست كذلك تبعها وقول الشارح حل من دبرت أي نفخت فيه الروح أم لا

أخذ من قول ايج ويعرف وجوده الخ كما أفاده ع ش على مر (قوله مدبر بعالها) أي

ان لم يستثنه فان استثناه لم يتبعها في التدبير لان اعتقت بموت السيد حاملة فانه يتبعها حل

وعبرة ع ش على المنهج بخلاف العتق فانه يتبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضعف التدبير

(قوله بلا موتها) فاذا مات وانفصل منها حيا بعد موتها بقي مدبرها مع بطلان تدبيرها فقد ثبت

الحكم للتابع مع استثنائه للمتبوع (قوله ويصح تدبير حمل) أي استقلا لا لغيره ما قبله وقياسه

على عتقه يقتضي أنه لا بد من نفخ الروح فيه لما تقدم أنه لو عتق حمله وهو مضغعة أو علقه لم يصح

قل (قوله فرجوع عنه) أي التدبير لتبعية الحمل لها في البيع فلذا بطل تدبيره (قوله ولا يتبع

مدبرا ولده) هو مفهوم قوله حل من دبرت حاملا مدبرا وعبرة شرح مر عبد الله مدبر اقمه

منه أنه يتبع أمه فليحذر اه (قوله وانما يتبع أمه) أي مطلق الوالد يعني الحمل لا بقيد كونه

ولد المدبرة مرحومى وأطلق الوالد على الحمل لانه يؤل الى كونه ولدا بعد انفصاله (قوله

ومقدماته) تفسير (قوله سواء كان) أي المدبر (قوله مال) أو نحوه كاختصاص (قوله

اذا قالت ولده بعد موت الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولدته قبل موت

السيد أو بعده أو ولدته قبل الاستيلاء أو بعده ايج (قوله بعد موت سيدي) أي اذا مضى بعد

نحوه في يده بعد موت سيده فتنازع هو والوارث فيه فقال المدبر كسبته بعد موت سيدي وقال الوارث بل قبله صدق المدبر بيئته لان اليد اقترع

وهذا بخلاف ولد المدبرة اذا قالت ولدته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث بل قبله فهو قن فان القول قول الوارث لانهم اتزعم حرته والحر لا يدخل تحت اليد وتقدم بينة المدبر على بينة ٤٠٤ الوارث اذا اقاما بينتين على ما قاله لا اعتضادها باليد ولود بر رجلان اسمهما واُنت بولد

الموت زمن يمكن فيه كسب مثله زى (قوله بل قبله) أى ولم يكن موجودا حال التدبير ولا انه هو مدبر (قوله وتقدم بينة المدبر) راجع لاصل المسئلة (قوله على ما قاله) أى من المال والولد لكن قوله لا اعتضادها باليد انما يناسب المال لما مر أن الحر لا يدخل تحت اليد (قوله وفند مهرها) أى ان تأخر الانزال عن تغييب الحشفة بخلاف ما اذا تقدم الانزال عن تغييبها لانه صدق عليه أنه لم يغيبها الا فى ملكه وانظر ما اذا كان مقارنا ولا يلزمه نصف قيمة الولد (قوله على أخذها) الضمير للنصف لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه (قوله ولا يتبعها ولدها) أى المنفصل وقت التعليق لان الخطاب معها فقط فلا يسرى عليه وخرج بالولد الحمل وحاصله انه ان كان موجودا وقت التعليق يتبعها مطلقا سواء انفصل قبل موت السيد أو بعده وان حلت به بعد التعليق وولده قبل موت السيد لا يتبعها بل لا يعتق أصلا وان ولدته بعد موت السيد يتبعها وكذا ان حلت به بعد موت السيد (قوله فى حكم الصفة) وهى موت السيد مع مضى المدة وحكمها العتق (قوله فيعتق) الاولى ويعتق الخ أى وأما أمته فى الثلث ووجهه أنه تجدد بعد الموت فكان من رأس المال ولكن هذا ضعيف والمعتمد أنهم ما من رأس المال لان ذلك فعلى التدبير (قوله أن كلامه لا يجوز ارفاقها) المناسب ارفاقه كما فى بعض النسخ لان الكلام فى الولد وهذا قياس مع الفارق لان ولد المستولدة أمته فى أنه يعتق من رأس المال فالضمير فى ارفاقه راجع لكل (قوله اذا علق به بعد الموت) أى حتى لا يجوز ارفاقه (قوله اذا قرأت) بفتح التاء ومت بضمها وقوله اذا قرأت القرآن أى سواء همزه أو لا والمعتمد أنه اذا أتى بحرف التعريف بأن قال القرآن سواء كان مهموزا أو لا اشترط فى عتقه أن يقرأ جميع القرآن فان قال ان قرأت قرأناه متى قرأنا منه فانه يعتق وهذا هو المعتمد وما قبله الشارح طريقته (قوله والفرق التعريف والتشكيك) على هذا اقتصر فى الروض وشرحه ولم يزد على ذلك شيئا وهذا هو المعتمد وما بعده ضعيف مراحوى فاذا علق بقراءة القرآن فلا يعتق الا بقراءة جميعه واذا علق بقراءة قرآن بدون ال عتق بقراءة بعضه سواء كان كل منهما مهموزا أم لا (قوله عن النص) أى نص الشافعى ولغة الشافعى بغير همز كما يأتى وهى قراءة سبعة (قوله يطلق على القليل والكثير) أى فقرائة البعض كقراءة الكل (قوله وما نقل عن النص) أى المتقدم فى قوله كذا نقله البغوى عن النص وهذا من كلام الشارح يجمع بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى بأن المنقول عن النص انما هو فى غير المهموز وهو يطلق على الكل فقط والذى قاله الدميرى عن الامام فى المهموز وهو يقع على القليل والكثير (قوله عنده اسم جمع) أى يطلق على الكل فقط (قوله والواقف) كالدميمى وقوله يظنه مهموزا أى فاعترض النص أى وليس ظنه حقا لانه انما أطلق فى ذلك بلفظه (قوله فى ذلك) أى القرآن وقوله بلفظه المألوفة وهى بغير الهمز (قوله وبهذا) أى بهذا الجمع المتقدم فى قوله وما نقل عن النص الخ انضح أى زال الاشكال وهو الخالفه بين ما نقله البغوى عن النص وبين ما قاله الدميرى (قوله وأجيب عن السؤال) أى بأن الكلامين أى كلام البغوى والدميرى لم يتواردا فى الحقيقة على المهموز فقط ولا على غيره فقط لان النص الذى نقل عنه البغوى فى غير المهموز الذى قاله الدميرى انما هو فى المهموز بحسب ما فهمه من النص

وادعاه أحدهما لحقه وضمن لشرىكه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولد له وبطل التدبير وان لم يأخذ شريكه نصف قيمتها لان السراية لا توقف على أخذها ويلغوردة المدبر التدبير فى حياة السيد وبعد موته كفى المعلق عتقه بصفة ولو قال لامته أنت حر بعد موتى بعشر سنين مثلا لم تعتق الا بعض تلك المدة من حين الموت ولا يتبعها ولدها فى حكم الصفة الا ان أنت به بعد موت السيد ولو قبل مضى المدة فمتبعها ذلك فيعتق من رأس المال كولد المستولدة بجمع أن كلامه لا يجوز ارفاقها ويؤخذ من القياس أن يحمل ذلك اذا علق به بعد الموت ولو قال لعبد اذا قرأت القرآن ومت فأنت حر فاذا قرأ القرآن قبل موت السيد حتى يموت وان قرأ بعضه لم يعتق بموت السيد وان قال ان قرأت قرأنا ومت فأنت حر فقرأ بعض القرآن ومات السيد عتق والفرق التعريف والتشكيك كذا نقله البغوى عن النص قال الدميرى والصواب ما قاله الامام فى المحصول ان القرآن يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالكلماء والعسل لقوله تعالى فمن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وهذا الخطاب كان بمكة بالاجماع لان السورة مكية وبعد ذلك نزل كثير من القرآن وما نقل عن النص ليس على هذا الوجه فان القرآن بالهمز عند الشافعى يقع على القليل والكثير والقرآن بغير همز عنده اسم جمع كما افاده البغوى فى تفسير سورة البقرة ولغة الشافعى رضى الله تعالى عنه يظنه (قوله مهموزا وانما أطلق فى ذلك بلفظه المألوفة لا بغيرها وبهذا انضح الاشكال وأجيب عن السؤال

جمع كما افاده البغوى فى تفسير سورة البقرة ولغة الشافعى رضى الله تعالى عنه يظنه (قوله مهموزا وانما أطلق فى ذلك بلفظه المألوفة لا بغيرها وبهذا انضح الاشكال وأجيب عن السؤال

(قوله عن السؤال أى الاشكال أى أجيب بأن ناقل النص حزنه فإن الذى نص على الجميع انما هو القرآن بلاهه من لكونه عنده اسم جمع بخلاف المهور فيطلق على القليل والكثير كالنكرة اه مد

* (فصل فى الكتابة) *

ذكرها بعد التدبير لان العتق فى كل معلق وان كان هناك معلق بالموت وهما معلقا بأداء النجوم قيل أول من كتب عبد لعمر بن الخطاب رضى الله عنه يقال له أبو أمية كما قاله الشيخ من ل واقتطعها اسلاحي لا يعرف فى الجاهلية بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع فزده شيخنا العزيزى وبعضه فى قل ورأيت بها مش شرح الروض أنها كانت فى الجاهلية أيضا بدليل مكتوبة سلمان الفارسي اه والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبد ولانها بيع ماله وهو رقبة عبده بماله وهو الكسب أى المكسوب وهو النجوم وأيضاً فيها ثبوت مال فى ذمة قن لما لكان ابتداء وثبوت ملك القن اه عبد البر قال الباقي وليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة اه فالمراد بالاصيغة المخصوصة الجنس وهي فى النكاح زوجتك وأنكحتك فقط وفى السلم لفظ السلم والسلف لا غير والبائع ونحوه له ما صيغ كثيرة (قوله على الاشهر) مقابله أنها يفصحها كالعقاقة (قوله لغة الضم والجمع) فتكون مرادفة للكتاب لغة اه (قوله لان فيه ضم نجم الخ) يصح أن يكون تعديلا للمعنى اللغوى ويصح أن يكون توجيه للمعنى الشرعى الا فى فكان الاولى تأخيرها الى هناك وقد ذكر هذا التعليل مر فى شرحه على التسمية بعد قوله وشرع عقد الخ وعبارته وشرع عقد عتق بلفظها بعوض من نجم نجمين فاكثر وسمى كتابة لما فيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه يوثق بها غالبا اه بالحرف ومثله شرح الروض وقوله يوثق بها أى يكتب لها وثيقة فقوله وسميت الخ المناسب أو سميت ليكون على أخرى للتسمية قالوا وبمعنى أو وكان الاولى للشارح تأخير قوله وسميت عن ذكر المعنى الشرعى لانه توجيه له فيكون له توجيهان (قوله للعرف الجارى الخ) تقدم قوله لما فيه من ضم الخ فالتسمية علشان (قوله بكتابة ذلك) أى مضمون ذلك العقد فى كتاب يوافق أى يوافق ذلك أى مضمونه (قوله يوافق) أى يطابق ذلك من مطابقة للنظ للمعنى (قوله عتق عتق) أى عقد يفضى الى العتق فهو من اضافة السبب للسبب (قوله من نجم) أى مؤقت بنجمين أى وقتين وبما أن النجم على القدر الذى يؤدى فى وقت معين (قوله والذين يتبعون) أى يطلبون الكتاب أى الكتابة (قوله خيرا) أى أمانة واكتسابا أى علمت أمانتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أى لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشميره اذا علق عتقه بالتحصيل والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل فى غيرها كما احتقت الجاهلية فى ربح القراض وعمل الجعالة للحاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكره مع استفادته مما قبله بوطئة لقوله ولثلاية عطل أثر الملك لانه انما يصلح على لثنى الوجوب ووطئة للغاية أيضا وللردصير بما على من قال ان الامر فى الالية للوجوب اه عش ملخصا (قوله وان طلبها غاية فى عدم الوجوب

* (فصل فى الكتابة) *
وهى بكسر الكاف على الاشهر لغة
الضم والجمع لان فيها ضم نجم الى نجم
والنجم يطلق على الوقت أيضا الذى يحل
فيه مال الكتابة كما سأتى وسعت كتابة
للعرف الجارى بكتابة ذلك فى كتاب
يوافقه وشرع عقد عتق بلفظها بعوض
من نجم نجمين فاكثر ولفظها اسلاحي
من نجمين فى الجاهلية والاصل فيما قبل
الا يعرف فى الجاهلية والذين يتبعون الكتاب
أى يطلبون الكتاب أى الكتابة
على خيرا وخبر المكاتب عبد ما تقي
عليه درهم رواه أبو داود وغيره
والحاجة داعية اليها (والكتابة
لا واجبة وان طلبها الرقيق

والكتابة والذين يتبعون الكتاب أى يطلبون الكتاب

لا في الاستحباب لأن طلبها شرط فيه والغاية للرد على من قال بوجوبها إذا طلبها الرقيق فسكا
بقوله والذين يتبعون الكتاب مما ملكت أي أنكم فكاتبوهم الخ فحمل الأمر على الوجوب
(قوله قياسا على التدبير) أي في عدم وجوبه لا في استحبابه فليست مقبولة عليه فيه
لأن استحبابها بالنص وهو قوله تعالى فكاتبوهم أن علمتم فيهم خيرا والتدبير ليس سنة كما قاله
زي لكن بخط المبدئي فإن التدبير مستحب لا واجب اه مد (قوله وتصكم المالك) عطف
سبب على مسبب (قوله إذا سألتها) قيد لنا كدها فإن لم يسألها فهي مسنونة من غير
تأ كد بخلاف الشرطين بعده فهما للاستحباب فإن فقد أحدهما كانت مباحة (قوله العبد)
أي الرقيق ولو أتى (قوله بحيث لا يضيعه) يؤخذ منه أن المراد بالأمين من لا يضيع المال
في معصية وإن لم يكن عدلا كتركه خصوصا لثوبرى (قوله مكتسبا) يؤخذ من قولهم الرق
يضمحل معه سائر صفات الكمال أنه لا يشترط فيه أن يليق به الكسب اه (قوله أي
قادرا على الكسب) أي الذي يفي بعوته ونجومه كأي دل عليه السياق شرح م (قوله
وبهم أفسر الشافعي الخ) أي لأنه نكرة في سياق الشرط فعمت والمراد بها تفضيها من الأمانة
والكسب كما هو ظاهر (قوله الخ في الآية) ويطلق الخير أيضا على المال كما في قوله وأنه لمحب
الخير لشديده وعلى العمل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره اه برماوى (قوله واعتبرت
الأمانة) لما كانت على الأمانة واحدة قد تمها على علم الطلب والكسب لا اشتراط العلم فيهما
فكان الأول كالفر دوا ثانيا كالركب ع ش (قوله وتفارق) أي الكتابة حيث أجرى
الأمر فيها وهو قوله تعالى فكاتبوهم الخ على غير ظاهره وهذا جواب عن سؤال تقديره ما الفرق
بين قوله فكاتبوهم وقوله وآتوهم حيث جاؤا الأول على النسيب والثاني على الوجوب
فهلا كانا للوجوب أو للنسيب أجاب الشارح بقوله وتفارق الخ اه اج (قوله وأحوال
الشرع) أي قواعد (قوله أي كسب) نصب أي خبر كان والجملة خبر أن أي ولو كان
كسبا قليلا لا يفي اه (قوله قادرا على كسب الخ) هل ولولم يليق به الكسب كأن كان
من جملة القرآن وسأل الكتابة وعلم السيد أنه لا يمكنه الكسب إلا من جهة لا تلقى به كزبالة مثلا
أو كجمامة قال شيخنا يؤخذ من قولهم أن الرق يضمحل معه سائر صفات الكمال أنه يستحب
كاتبته كذلك ولا يكون ذلك ما نعا اه اج (قوله مباحة) ظاهره أنه إذا اتقى قيسد من الثلاثة
كانت مباحة وهو ظاهر في غير الأول إذا صحح أنه أسنة إذا لم يطلبها العبد لا مباحة ومما كدة
إذا طلبها حل وجرم البلقيني في تصحيحه بكراهة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق وامتناع
سيده عليه يمنع قال وقد ينهى الحال إلى التحريم حيث تقضى كاتبته لتكتمه من المحرمات
كسرقة النجوم والتكليم من نفسه وما قاله البلقيني هو المعتمد اه زي (قوله ولا تنكره بحال)
فهى مباحة أي من حيث ذاتها والافتد تنكره لعارض كان ظن كسبه محرم وتحرر من علم
ذلك كفجور وقد تجب كعلم مامر في نفقة الرقيق إذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف
على كاتبته مثلا فراجعته فتعثر بها الأحكام الخمسة قل وعبارة شرح م ولا تنكره بحال نعم
أن كان الرقيق فاسقا بسرقة أو نحوها وعلم سيده أنه لو كاتبه مع العجز عن الكسب
لا كتسب بطريق الفسق قال الأذرى فلا يعد تحررهما التضمنها التمكن من الفساد وهو قاس

قياسا على التدبير وشراء القريب ولئلا
يتعطل أثر الملك وتصكم المالك على
المالكين وإنما استحب (إذا سألتها
العبد) من سيده (وكان مأمونا) أي
أميناً فيما يكسبه بحيث لا يضيعه
في معصية (مكتسبا) أي قادرا على
الكسب وبهم أفسر الشافعي رضي
الله تعالى عنه الخ في الآية واعتبرت
الأمانة لئلا يضيع ما يحصله فلا يفتنى
والقدرة على الكسب ليوثق بهصيل
التحريم وتفارق الآية حيث أجرى
على ظاهر الأمر من الوجوب كما ساقى
لأنه سواسية وأحوال الشرع لا تمنع
وجوبها كالزكاة * (تنبيه) * قوله
مكتسبا قد يوهىم أنه أي كسب كان
وليس مراداً بل لا بد أن يكون قادرا
على كسب يوفى ما التزمه من النجوم فإن
قد شرط من هذه الثلاثة وهى السؤال
والأمانة والقدرة على الكسب فبإحاطة
إذا لا يقوى رجاء العتق إلا بها ولا تنكره
بحال

حرمة الصدقة والقرض اذا علم من أحد هاتين في محرم وان استمتع العبد منها وقد طلبها
 سيده لم يجبر عليها كمنعه اه وقوله فلا يبعد تحررها ومثل ذلك ما لو غلب على ظن السيد
 أن ما يكتسبه من المباحات يصرفه في المعصية قصر الكتابة لتأديبها الى تمكينه من المعصية
 بما اكتسبه وكتب أيضا فلا يبعد تحررها أي ومع ذلك فان ملك ما يكتسبه كأن حصله من غير
 جهة الحرمة وصرف ما كسبه من الحرمة في مؤنة مثلاً ثم ذى ماله من النجوم عتق
 والا فلا اه ع ش على مر (قوله تنفيضي الى العتق) عبارة غيره قد تنفيضي الى العتق (قوله
 كرهت) وانما لم يصرم حينئذ لعدم تحقق الوقوع في الحرام فالعلم الواقع في كلامه بمعنى الظن
 أو قول الكراهة بكرة التحريم كما قاله زى فان توهمه كرهت كراهة تنزيهه واذا نذرها
 وجبت فاعتبر بها الاحكام الخمسة (قوله وأركانها الخ) كان الاولى أن يقدم هذا كعادته
 عقب الفصل (قوله وعوض) لو قال ونجوم ليحمل الوقت والمال لكان أولى قل على التحرير
 (قوله لامن مكره) ما لم يكن يحنق بأن نذر كتابته فأكرهه على ذلك فانها تصح لأن الفعل مع الاكراه
 يحنق كالفعل مع الاختيار ثم هذا ظاهر ان كان النذر قبسداً من معين كرمضان مثلاً وآخر
 الكتابة الى أن يتي منه زمان قليل فان لم يكن كذلك كأن كان النذر طاقاً فلا يجوز اكراهه عليه
 لانه لم يلتزم وقتاً بعينه حتى يأتي بالتأخير عنه فلو أكرهه على ذلك ففعل لم يصح ولو مات من غير كتابة
 للعبد عصى في الحالة الاولى من الوقت الذي عن الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر أوقات
 الامكان ع ش على مر (قوله ولا من مرتدة) أما لو كاتب ثم ارتد فلا تطل كتابته كيومه لكن
 يتمتع دفع النجوم له لانه مجبور عليه بل يدفع للحاكم فلو دفعها للمرتد لم يحنق ويستردّها ويدفعها
 الى الحاكم فان تلفت فان كان معه ما يفي ودفعه الى الحاكم فذل الزوال فلا تجزيه ثم ان مات
 السيد على الرقة بعد التجيز فهو رقيق وان أسلم ألغى التجيز لان منع التجيز كان لحق المسلمين وقد
 صار له وهو العبد والتجيز لان مال المرتد لهم وقوله وقد صار أي الحق له أي السيد فبعتت بقبضه
 وهذا بخلاف ما لو دفعها للعبد مجبور عليه بسفه وألقها وعجزه الولى ثم فلك الجرفان لا يكتفي بالتجيز
 لان جبر السفه أقوى ولهذا لا يتقد تصرفه قطعاً ولا ن جبره لحفظ ماله فلو حسب عليه ما تلقفه
 لم يحصل حفظ وجبر المرتد للمسلمين وقد عادله اه شرح البهجة شيخ الاسلام اه سل (قوله
 والعتود) أي التي يشترط فيها اتصال القول بالايجاب بخلاف ما لا يشترط فيه كالتدبير
 والودية فانما توقف حل (قوله ولا من معص) بخلاف الايلاء والتدبير لان الولاية فيها
 يحصل بالموت الذي يزول به الرق (قوله وكاب مريض) المراد بالكتابة المكاتب من اطلاق
 المصدر على اسم المفعول لاجل قوله محسوبة من الثلث لان المحسوب انما هو المكاتب لا العبد
 أو يقدّر بضاف أي ومعلق الكتابة أو يقدر في قوله محسوبة أي محسوب متعلقها وهو
 المكاتب بالنظر لقيته (قوله فقي ثلثيه) كأن كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالنجوم
 ثلاثون فيقابل ثلثيه عشرون وهي ثلث الجميع قال في شرح المنهج ويبقى للورثة ثلثه مع مثل
 قيمته وهما مثل ثلثيه (قوله وعدم صبا وجنون) هلا قال وتكليف كما يبره في المنهاج
 الاخير منه والافصح في الشرطية لانها لا تكون عدسية وأجيب بأنه عبر بذلك ليناسب
 ما بعده في أن كلامهم اعدي ويرد عليه أنه لا يناسب ما قبله ولو راعى ذلك لقال ولا عدم اكرام

لانهم عند تقديم ما ذكر تنفيضي الى
 العتق ثم ان كان الرقيق فاستقاس برقة
 أو نحوها وعلم السيد انه لو كان به مع
 العجز عن الكسب لا كسب بطريق
 القسق كرهت كما قاله الأذرى وأركانها
 أربعة سيد ورقيق وصيغة وعوض
 وشرط في السيد وهو الركن الاول
 ما متر في المعتقد من كونه محتاراً أهلاً
 تبرع وولاء لانها تبرع وآلية للولاء
 قنص من كافر أصلي وسكران لامن
 مكره ومكاتب وان أذن له سيده
 ولا من صبي ومجنون ومجور سفيه
 وأولياهم ولا من مجور فلس ولا من
 مرتد لان ملكه موقوف وللعقود
 لا توقف على الجسد ولا من مريض
 لانه ليس أهلاً للولاء وكتابة مريض
 مرض الموت محسوبة من الثلث فان
 خلف مثلي قيمته صحت في كله أو مثل
 قيمته فقي ثلثيه أو لم يخلف غيره فقي ثلثه
 وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني
 اختيار وعدم صبا وجنون وأن
 لا يتعلق به حق لازم وشرط في الصفة
 وهو الركن الثالث لفظ يشعر بالكتابة

وأجيب بأنه عبر بذلك لادخال السكران (قوله ككاتبك) أي ولا بد من اضافته الى الجلالة
فلو قال كاتب يدك مثل لم تصح الكتابة لانها لا يصح تعليقها على شيء ولا يصح تعليقه لا يصح
اضافته للبعض (قوله مع قوله اذا أدتبه) لان لفظها يصلح للخارجة فاحتج لتمييزها بقوله
اذا أدتبه الخ ولا يتقيد بما ذكر بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت سريشيل
برئت منه حصول ذلك بأداء النجوم والبراعة المقفوظ بها و فراغ الذمة شامل للاستيفاء والبراعة
باللفظ شرح مر (قوله أؤنية) أي عند برئ من الصيغة في الكتابة الصحيحة أما القاسدة فلا بد
من التصريح بقوله فاذا أدتبه فانت حر كما قاله القاضي حسين وغيره سل لان المقلب فيها
التعليق وهو لا يحصل بالنية سم (قوله وقبولا) أي فورا (قوله ولم يذ كر غيره) قد ذكر
الرقبي أيضا فيما تقدم بقوله اذا سالها العبد الخ الا أنه لما لم يذ كر ما يشترط فيه وان كان يعلم
بمذ كره لو ما بعضه كان كعدم ذكره اه (قوله في ذمة المكاتب) هذا معلوم من قول المصنف
الى أجل معلوم فلا يمكن أن يكون المال مؤجلا الى أجل معلوم وليس في الذمة (قوله موصوفا
بصفات السلم) يعني عنه قوله الا أن معلوم عندهما الخ (قوله لان الاعيان الخ) علة لتحذوف
أي وانما لم نصح على عين لتوقف ايراد العقد عليها على ملكها والرقبي لا ملك له هذا ظاهر في غير
المبعض اذا كتب بعضه الرقيبي لانه يملك ببعضه الحر (قوله لا يملكها) أي العبد (قوله
الى أجل) أي وقت (قوله ولو لو كان المكاتب مبعضا) أي وان كان يملك ببعضه الحر ما يؤديه
(قوله خالف القياس) لانه يبيع ماله بجماله (قوله والمأثور) سببا أخبره انما هو التأجيل
اقوله مع اختلاف الاغراض أي في الملاك من الصبر وعدمه (قوله تنبيه لو كان العوض
منفعة الخ) اعلم أنه لا بد أن يكون العوض دينيا أو منفعة عين أو منفعة في الذمة بخلاف
الاعيان فلا تصح الكتابة عليهم لما تقرر أنه لا يملك الاعيان حتى يكتب عليها وأن المنافع المترتبة
في الذمة تتأجل كالأوامر ذمتها خياطة ثوب موصوف بعد شهر مثلا بخلاف المتعلقة بالاعيان
كخدمته شهر فيتين جعلها من الا ن لا شترط اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان
بالعقد (قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما الخ) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير
بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجابة فيحصل
أن يسوى بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت
لاجتماع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن ما يتعلق بالعق يتسارع فيه سم على المنهج وقوله
وجعل لكل واحدة منهما وقتا كقوله كاتبك على بناء دارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا
اه وكتب بعضهم قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما ولا يعترض بأن هذا مفسد للاجادة
لان فيه الجمع بين العمل والمدة لانه ذكر المدة لبيان أول العمل اه (قوله ثنا) كبتك هذا
الثوب بسكنى دارك مثلا وقوله وأجرة كاجر فك هذه الدار سنة بخدمة عبدك هذا شهرا (قوله
لان الاعيان) الاولى لان العبد لانها المكاتب وعبادة حل قوله بالاعيان أي عين المكاتب
أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضا وملك ببعضه الحر أعيانا اه فاندفع ما قيل ان الاولى
العين لان الرقيبي لا يملك (قوله ثم ان كان العوض منفعة عين) أي عين المكاتب فلا يصح
تأجيلها أي بأن أخرها عن وقت العقد كقوله على أن تخدمني شهر ابعده هذا الشهر فلا يصح

وفي معناه ما مر في الضمان ايجابا
ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا
كالف منجما مع قوله اذا أدتبه مثلا
فانت حر لفظا أو نية وقبولا كقبيلت
ذلك ونشرط في العوض وهو الركن
الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف
وجه الله تعالى ولم يذ كر غيره من الاركان
بقوله (ولا تصح) أي الكتابة (الاجال)
في ذمة المكاتب قد ذكرنا كان أو عرضا
موصوفا بصفة السلم لان الاعيان
لا يملكها حتى يورد العقد عليها (معلوم)
عندهما قدر او جنسا وصفة ونوعا
لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم
بذلك كدين السلم ويكون (الى أجل
معلوم) ليحصله ويؤديه فلا تصح بالخال
ولو كان المكاتب مبعضا لان الكتابة
عقد خالف القياس في وضعه فاعتبر
فيه سنن السلف والمأثور عن الصحابة
رضي الله تعالى عنهم فنزعه عنهم قولا
وفعل انما هو التأجيل ولم يعقدها أحد
منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع
اختلاف الاغراض خصوصا وفيه
تأجيل عتقه * (تنبيه) * لو كان العوض
منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته
وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما
جاز كما يجوز أن يجعل المنافع ثنوا وأجرة
أما لو كان العوض منفعة عين فانه
لا يصح تأجيلها لان الاعيان لا تقبل
التأجيل ثم ان كان العوض منفعة عين
حالة فنحو كاتبك على أن تخدمني شهرا

أو تخطى في ثوبانفسك فلا يذم معهما من ضميمته مال كقوله وتعطيتي ديناراً بعد انقضائه لان الضميمة شرط فلم يجز أن يكون العوض منفعة فقط فلا تقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجيم لم يصح لانهم نجيم واحد ولا ضميمة ولو كانت على خدمة شهر رجب ورمضان فأولى بالفساد ان يشترط في الخدمة أو المنافع المتعلقة (٤٠٩) بالاحيان أن تتصل بالعقد ولا حد لعدد نجوم

الكتابة (وأقله نجمان) لانه المأثور عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم ولو جازت على أقل من نجمين لقلوه لانهم كانوا يسادرون الى القربات والطاعات ما أمكن ولانها مشتقة من ضم النجوم بعضها الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هذا الوقت كما في الصحاح قال النووي رحمه الله تعالى في تهذيبه حكاية عن الرافعي رحمه الله تعالى يقال كانت العرب لا تعرف الحساب وينون أمورهم على طلوع النجم والمنازل فيقول أحدهم اذ اطلع نجم الثريا أدتلك حقل فسميت الاوقات بنجوم ما سمى المؤدى في الوقت نجماً * (تبيينه) قضية اطلاقه أنها تصح بنجمن قصيرين ولو مال كثير وهو كذلك لا يمكن القدرة عليه كالسلم الى معسر في مال كثير الى أجل قصير ولو كاتب عبداً كسالة صفقة واحدة على عوض واحد كالف نجيم بنجمن مثلاً وعلق عقدهم بأدائه صح لا اتحاد المالك فصار كالوباع عبداً بن واحد ووزع العوض على قيمته وقت الكتابة فمن أدى حصته منهم عتق ومن بهز رق وتصح كتابة بعض من باقيه حر لانها تفيد الاستقلال المقصود بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقيق وان كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله وأوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة الوصية صحت الكتابة

بخلاف ما اذا اتصلت بالعقد وضم اليها ما لا أثر موجباً فيصح كما ذكره ونخرج بعين المكاتب عين غير المكاتب فلا يصح على منفعتها كما نقله سم عن شرح الروض كان كاتبه على منفعة دأبتين معيتين لا يذم دفعهما له في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشترهما من نيد ويدفعهما للسيد اهـ شيخنا هذا ولعل الاولى أن يقول فان كان العوض الخ وعبارة المنهج ولو كاتب على خدمة شهرين ودينار صحت (قوله بنفسك) الظاهر أنه يعني عنه قوله على أن تخدمني لانه يفهم منه أنه بنفسه فيكون قوله بنفسك تأكيداً (قوله من ضميمته مال) المال ليس بقيد بل يكفي منفعة أخرى كان يقول وتبني دارى اهـ زى أى في وقت كذا أى وقت الشروع في البناء (قوله بعد انقضائه) أى الشهر أى وفي اثنتائه كما يعلم من شرح م وعبارة المنهج ولو كاتب على خدمة شهرين ودينار ولو في اثنتائه صحت قال في شرحه هو أولى من قوله عند انقضائه اهـ والحاصل أن الشرط أن يتأخر اعطاء الدينار عن الخدمة فلو قدم زمن اعطاء الدينار على زمن الخدمة لم يصح لماعلم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعين بالعقد اهـ (قوله شرط) أى في الكتابة ليتأتى النجمان وقوله بأن كل شهر نجيم أى منفعة كل شهر نجيم كما يعلم مما قبله فالمراد بالنجم العوض (قوله منفعة فقط) أى من جنس واحد فلا يتأتى أنه اذا كانت المنفعة من جنسين كالخدمة والبناء صحت الكتابة وشمله أيضاً في غير المنفعة التي في الذمة والاصح كالمالك كاتبه على بناء دارين في ذمته يذمهما في شهرين (قوله لانهم نجيم واحد) وهو الخدمة فلا بد أن ينضم الى ذلك شيء آخر حل (قوله أو المنافع) أو بمعنى الواو لانه عطف عام على خاص (قوله المتعلقة بالاحيان) يتصور هذا في المبيع لانه يجوز أن يجعل منفعة عين من اعيان ماله المملوك عوضاً اهـ م ر حوى وهو جواب عما يقال الرقيق لا يملك شيئاً فكيف يورده العقد على منفعة متعلقة بعين وتتصل تلك المنفعة بالعقد أما المنافع المتعلقة بالذمة فيصح أن تكون متصلة بالعقد وأن تكون منفصلة عنه (قوله وأقله) أى الاجل الخ نجمان أى وقتان بأن يؤجل بعضه الى وقت معلوم وبعضه الى آخره كذلك تساوى البعضان أو تفاوتا كما ثبتك على مائة تؤدى نصفها في وقت كذا ونصفها الآخر في وقت كذا سم (قوله ولانها مشتقة) عبارة الدميري ولانها مشتقة من الكتب بمعنى ضم النجوم الخ (قوله ثم سمي المؤدى الخ) من تسمية الحال باسم المحل قال ابي إسكوته سم عن بيان موضع التسليم لعوض الكتابة مشعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروضة عن ابن كعب أن فيه الخلاف في السلم اهـ زى (قوله فمن أدى حصته) فاذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الاول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه شرح المنهج وقوله فعلى الاول سدس العوض أى موزعاً على النجمن مثلاً فعليه في كل نجيم سدس ما عليه تساوا أو تفاوتا وكذا يقال في الثلث والنصف اهـ برماوى (قوله نعم لو كاتب في مرضه مؤن الخ) ضعيف وقوله أو أوصى بكتابة الخ معتمد وقوله وعن النص الخ ضعيف وجه الضعف في الاولى والاخيرة أن التبعض فيه ما ابتدأ بخلاف الثانية فإن التبعض فيها عارض كما قاله زى (قوله ان اتفقت النجوم) المراد بالنجوم ما يشمل المال بدليل قوله جنسا وصفة وما يشمل الاوقات بدليل قوله وعدداً وأجلاً والمراد بالاتفاق في الجنس والصفة أن لا يتميز عوض أحدهما بجنس

في ذلك القدر وعن النص والبغوى صحت ١٠٣ ح الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كشرى بكن في عبده كتابه معاً أو وكلاً من كاتبه صح ان اتفقت النجوم جنسا وصفة

أو وصقة لم يشقل عليها عوض الآخر فيصدق بصورتين بأن كان كله متحدا جنسا ووصقة أو اشقل
على أجناس أو صفات في كل من الطرفين كدراهم ودنانير في كل من العوضين وعبرة سم
قوله ان اتفقت النجوم هلاصح مع اختلاف النجوم أيضا وقسم كل نجم على نسبة الملك وأي
محدور فيما لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم
في الشهر الثاني مثلا ويكون لكل من المالكين نصف كل من الدينار والدرهم فان العوض
معلوم وحصه كل واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنسا أن لا تكون
بالنسبة لاحدهما من دينار ودرهم لأن لا يكون دنانير ودرهم بالنسبة اليهما جميعا
كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز اه (قوله وعددا) أي عددا لا وقتا وكتابه
احترقه عمال وجهلا حصه أحدهما شهرين والاخر ثلاثة أشهر سم على حج فقوله وعددا
أي عدد النجوم لا عدد القدر المؤدى في كل نجم فلو اختلفا في النجوم كان كتابه أحدهما على
قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح ولا بد من اتفاقهما في القدر
المكاتب به وعبرة قل على الجلال قوله جنسا الخ فالجنس والصفة للمال والاجل والعدد
للمزمن فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة وحصاح ومكسرة أو فضة وحصاح
في نجم واحد أو في نجمين واحد النجمين لاحدهما شهر والاخر شهران أو ان لهذا النجمين
وللاخر ثلاثة (قوله وأجلا) أي لا قدرا حل (قوله وجعلت النجوم) بمعنى المال على
نسبة ملكيهما أي صرح به أو أطلق كان يكون لاحدهما ثلثا والاخر ثلثه ويكتباه على
سنة دنانير يؤديهم في شهرين في كل شهر ثلاثة لصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد
ويدفع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما ما بقضيه أو لا وليس لاحدهما أن يكتبه على دنانير
والاخر على دراهم وهذا أعنى قوله وجعلت معطوف على اتفقت فيقيد أنه شرط لكن قال
م ر انه معطوف على صح ومقتضى قول م ر بعد ذلك فان اتقى شرط محاذر كان جعلا
على غير نسبة المالكين الخ أنه معطوف على اتفقت لكن قولهم صرح به أو أطلق يقتضي أنه
معطوف على صح (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تجزئ السيد ليس فسخا وقضية قوله الا
وعاد الرق بأن عجز فحجزه الاخر أنه فسخ وبه صرح في الرض (قوله لم يصح) أي الإبقاء أي
يحرر على الاخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تجزئ العبد وفسخها ليعود نصيبه الى
الرق فعلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه اه ب ر وقوله ولو أبرأه مقابل قوله فلو عجز الخ
وقوله لم يصح أي الإبقاء هذا على النسخة التي فيها يصح بإبراء التعتانية وان التي فيها لم تصح
بإبراء المنة فوق فالضمير فيه للكتابة أي لم تصح الكتابة أي إبقاؤها (قوله وعاد الرق) بأن عجز
فحجزه الاخر أما اذا لم يعد الرق وأدى حصه الشريك من النجوم فباعتق نصيبه عن الكتابة
ويكون الولاء لهما شرح م ر (قوله اذ ليس له تخصيص) أي فاقبضه أحدهما يكون
مشتركا بينهما قهرا عليه كما أن ما قبضه أحد الورثة مشترك لا يختص به وكذلك ربيع الوقت
اذا قبض أحد الموقوف عليهم شيئا منه لا يختص به وما عدا هذه الثلاثة اذا كان لجماعة دراهم
وقبض أحدهم منها شيئا اختص به شيئا (قوله من جهة) متعلق بلازمة اه سم (قوله لانها)
أي دوا مها (قوله عند ذلك) أي عند المحل (قوله أو غاب) محله ما يأذن له السيد (قوله

وعدا وأجلا وجعلت النجوم على
نسبة ملكيهما فلو عجز العبد فحجزه
أحدهما وفسخ الكتابة وأبقاه الاخر
فيها لم يصح كابتداء عقدها ولو أبرأه
أحدهما من نصيبه من النجوم أو
أعتق نصيبه من العبد عتق نصيبه منه
وقوم عليه الباقي ان أيسر وعاد الرق
للمكاتب وخرج بالبراء والاعتاق
ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى
الاخر بتقديعه اذ ليس له تخصيص
أحدهما بالتبض (وهي) أي الكتابة
الصحة (من جهة) أي جانب السيد
لازمة) ليس له فسخها لانها عقدت
لحظ مكاتبه لا لحظه فكان فيها كالأمر
لانها حق عليه أما الكتابة الفاسدة
فهى جائزة من جهته على الأصح فان
عجز المكاتب عند المحل بنجم أو بعضه
عجز الوالج في الأتياء أو امتنع منه
عند ذلك مع القدرة عليه أو غاب عند
ذلك وان حضر ماله

أو كانت غيبة المكاتب دون مسافة
 القصر على الأشبه في المطلب وقيد ما في
 الكتابة بمسافة القصر وهذا هو الظاهر
 كان له فسخها بنفسه وبما كتم متى شاء
 لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الأداء
 من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن
 السيد من الفسخ لأنه ربما هجر نفسه
 أو امتنع من الأداء لو حضر (و) هي
 (من جهة العبد المكاتب جائزة) فله
 الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله
 تهمز نفسه) ولو منع القدرة على
 التكسب وتحصيل العوض (و) له
 (فسخها متى شاء) وإن كان معه وفاء
 ولو استعمل سيده عند المحل لهجره من له
 أمهاله مساعدة له في تحصيل العتق
 أو لبيع عرض وجب أمهاله لبيعه
 وله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام
 سواء أ عرض كسأذام لا فلا نسخ فيها
 أو لا حضار ماله من دون هر حطين وجب
 أيضا أمهاله إلى حضاره لأنه كالحاضر
 بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا
 تنسخ الكتابة من السيد أو المكاتب
 يحنون ولا انغناء ولا يهجره سقه لأن اللازم
 من أحد طرفيه لا يفسخ بشئ من ذلك
 كل من ويقوم ولي السيد الذي جن أو
 هجر عليه مقامه في قبض ويقوم الحاكم
 مقام المكاتب الذي جن أو هجر عليه
 في أداءه ويجدله مالا ولم يأخذه السيد
 استقلالاً وثبت الكتابة وحل النجم
 وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي
 ورأى له مصلحة في الحرية فإن رأى أنه
 يضيع إذا أفاق لم يؤد قال الشيخان
 وهذا حسن فإن استقل السيد بالأخذ
 عتق لحصول القبض المستحق ولو جنى
 المكاتب على سيده لزمه قوداً وأرش
 بالغام بالغ لأن واجب جنائته عليه

أو كانت غيبة المكاتب (أظهر في محل الأعمار ثلاثتهم رجوع الضمير للمال) قوله
 دون مسافة القصر (أي وفوق مسافة العدوى) قوله على الأشبه في المطلب (قيد ما في
 بما إذا لم يأت في السيد في السقرو يتطوره إلى حضوره والافليس له النسخ اه زى وعبارة شرح
 مهر ولو حل النجم ثم غاب بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب إلى مسافة القصر فللسيد
 الفسخ بخلاف غيبته فيمادونها كما اعتمدت الركني وغيره قياساً على غيبته ماله ويبحث ابن الرفعة
 أن غيبته في مسافة العدوى كمسافة القصر وهو ضعيف اه (قوله كان له) أي للسيد (قوله
 الغائب) صفة للمكاتب لا للمال بدليل ما بعده (قوله ومن جهة العبد) متعلق بجائزة وقال
 أبو حنيفة أنها لازمة من جهة العبد أيضاً عمرة سم (قوله ولو منع القدرة) فإذا هجر نفسه فلا سيد
 الصبر والفسخ بنفسه وإن شاء بالحاكم قاله في المنهاج وهو صريح في عدم انقضاءها
 بمجرد التهيز سم (قوله وله فسخها متى شاء) وإن لم يهجر نفسه اه سم أي له فسخها بنفسه
 كما في افلاس المشتري بالثمن فإن الباقي الفسخ ومنه يعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد
 التهيز اه قال ع ش ويذهب أنه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد وأراد دفعه المال لم يقبل
 منه ذلك إلا بينة كما لو ادعى أحد العاقدين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن النسيئة حيث صدق
 الثاني للفسخ (قوله فلا نسخ فيها) أي لا يصح ولا ينقذ (قوله ولا تنسخ الكتابة) أي ولو فاسدة
 م ر وسبق في كلام الشارح ما يخالفه في الفاسدة (قوله من السيد) متعلق بقوله يحنون
 أو انغناء كما يدل عليه ما بعده فالأولى تأخير عنه (قوله يحنون) أي منهما أو من أحدهما
 شرح المنهج وهذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فتفسخ يحنون السيد وانغناء
 دون المكاتب اه عبد البر (قوله ولا انغناء) عبارة قل على الجلال ولا تنسخ بائناً السيد
 وإذا ظهر على هذا هل ينتظر إفاقته كما في قضية الأبواب أو يقبض عنه الحاكم أو غيره واجعه
 وسره (قوله ولا يهجره) وكذا هجر النفس بالأولى وانما اقتصر على هجر السقه لأنه هو الذي
 تفارق فيه الصحة للناسد بخلاف هجر النفس فإنه لا يطلهما (قوله ويقوم الحاكم مقام
 المكاتب) لأنه يوجب عنه لعدم أهليته بخلاف غائب له مال حاضر شرح م ر (قوله أن وجدله
 مالا) جملة الشروط قال في شرح المنهج فإن لم يجدله مالا مكن السيد من الفسخ فإذا فسخ
 عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فإن أفاق وظهر له مال كان حصله قبل الفسخ دفعه الحاكم
 إلى السيد وحكم بعتقه ونقض الحاكم تهيزه ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الحجر (قوله
 وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا أن السيد إذا وجد ماله أن يستقل يأخذه إلا أن يقال
 الحاكم يمنعه من الأخذ والحالة هذه أي فلا يستقل يأخذه ونقل في النكاح عن الوسيط
 ما يؤخذ منه بالباب بأن دفع الثاني يتوقف على المصلحة لأن هذا شأن تصرفه وأما السيد
 فله الاستقلال كما يدل على العتق وهذا الجواب هو المعتمد زى وقرر شيخنا قوله وهذا حسن لكنه
 ليس بشرط حق لو أخذ السيد المال وعلم أنه يضيع إذا أفاق صح وعتق العبد (قوله ولو جنى
 المكاتب) شامل للقتل وغيره (قوله لزمه قود) أي نفساً أو طرماً أي عند العمد وقوله أو أرش
 أي عند عدم العمد اه (قوله لأن واجب الخ) علة للزوم الارش فقط للزوم القود لأنه لا يتجبه
 وقوله لا تعلق له أي الواجب المذكور برقبته لوجود المانع وهو ملك السيد لها لأن السيد

لا يشبهه على عبده مال وبهذا فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهو ان يبيع
عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارث كالجناية على الاجنبي وحاصل الفرق بينهما ان حق
السيد متعلق بذمته دون رقبته لانها ملكه فلزمه جميع الارش بما في يده كدين المعاملة بخلاف
جنايته على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره مر (قوله لا تعلق) الظاهر انه خبران
وقوله مما معه متعلق بلزومه بالنظر للارش أي لزمه الارش مما معه الخ وعبارته شرح المنهج
ويكون الارش مما معه الخ وجعله خبران وقوله لا تعلق الخ جملة معترضة بين اسم الخبرين
بعبارة تأمل (قوله دفعا للضرر عنه) أي عن المصائب لانه توجيه عليه غرامتان فاذا عجز
تخلص منه ما وعد ارق اه (قوله أو الاقل) أي عند عدم العمد (قوله فلا يتعلق
الا بالرقبة) أي فلزمه الاقل من قيمتها والارش زى (قوله يفي بالواجب) أي في الجناية اه
(قوله بعجزه) وانما يعجز فيما يحتاج لبيعه في الارش فقط بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقي الا
أن لا يتأني بيع بعضه على الوجه شرح ج و مر مع زيادة وعبارة قل على الجلال قوله يعجز
أي يعجز منه بقدر الارش ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التعجز فارق الموهون لتشوف الشوارع
للعق هذا شيئا وهو في الحقيقة لا يترتب عليه فائدة اه (قوله وبيع بقدر الارش) لو عذر
بيع البعض في هذه الحالة يبيع الكل وما فضل يأخذه الوارث كذا قال الزركشي انه القياس
وفيه نظر سم (قوله وبقيت الكتابة) قال في شرح الروض وقضية بقاء الكتابة في الباقي
أنه لا يعجز الجميع فيما اذا احتج ببيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أن له أن يعجز الجميع
ويوجه بانه يعجز من ارى حتى لو عجز ثم برئ من الارش بقي كله مكاتب سم (قوله أو أبرأه)
أي من النجوم (قوله عتق) أي أن كل السيد موصوف في مسئلة الاعتاق أخذ من كلامهم
في مسئلة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله ابن حجر زى (قوله ولزمه القداء) أي بأقل الامرين
من قيمته والارش (قوله المجنى عليه) وهو الرقبة (قوله ومات رقيقا) أي مات في حال رقة
فلا يخالف قوله ان الرقي يقطع بالموت خلافا لمن نظره أي فهو بالموت يتبين أنه لم يعثر وان
كان رقه قد انقطع بالموت وقال بعضهم قوله ومات رقيقا أي محكوما عليه بالرقبة يترتب على
ذلك ما ذكره بعد من قوله ولبيده قود على قاتله وهذا لا يتأني قولهم الرقي يقطع بالموت ولبيده
ما يترك محكم الموت لا الارث ويلزمه تعجزه وان لم يخلف وفاء شرح ج وهذا فائدة تدرك قوله
ومات رقيقا والافهم معلوم وأيضا فائدة قوله بعد ولبيده قود على قاتله الخ (قوله ولبيده قود
على قاتله) أي أن اوجبت الجناية قودا كما في عبارة غيره فلعلها سقطت من الكتابة كما يدل
عليه قوله والافا القيمة وعبارة المنهج ولبيده قود على قاتله ان كافاه وكان عدا والافا القيمة اه
ولو قتله السيد فليس عليه الا كفارة بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمنه ويلغزو يقال لنا شخص
اذا قتل لا يضمن واذا قطع ذراع بالارش اج مع زيادة ويلغز أيضا ويقال لنا شخص يضمن
بعضه ولا يضمن كله وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقتل الا هذا قل
(قوله بما لا تبرع فيه ولا خطر) فسدان في صحة التصرف والخطر بفتح الطاء الاشراف على
الهلاك والمراد بهما الخوف (قوله وان استوثق برهن) أي لاحتمال تلف الرهن وهرب
الكفيل فيفوت المال (قوله له اهدأوه) ظاهره وان كان له قيمة طاهرة وهو ظاهر حيث

لا تعلق له برقبته مما معه وما يكسبه
لانه معه كالا يبيع فان لم يكن معه ما يفي
بذلك فلسيداً والوارث تعجزه دفعا للضرر
عنه أو جنى على اجنبي لزمه قودا أو الاقل
من قيمته والارش لانه ملك تعجز نفسه
واذا عجزها فلا تعلق الا بالرقبة
وفي اطلاق الارش على ذمة النفس
تغليب فان لم يكن معه مال يفي بالواجب
يعجزه الحاكم بطلب المستحق وبيع بقدر
الارش ان زادت قيمته عليه وبقيت
الكتابة فيما بقي ولا يبيع كله وللسيد
فداؤه بأقل الامرين من قيمته والارش
فيبقى مكاتباً وعلى المستحق قبول
القداء ولو اعتقه أو أبرأه بعد الجناية
عتق ولزومه القداء لانه فوت متعلق
حق الجنى عليه ولو قتل المكاتب بطلت
الكتابة ومات رقيقا لقوات محلها
ولبيده قود على قاتله ان اوجبت
الجناية قودا والافا القيمة له (وللمكاتب)
بفتح المثناة (التصرف فيما يده من
المال) الحاصل من كسبه بما لا تبرع
فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة أما
ما فيه تبرع كصدقة أو خطر كفرض
وبيع نسبية وان استوثق برهن أو كفيل
فلا يضمن من اذن سيده نعم ما قصد به
عليه من فهو لم يخبر بما العادة فيه
أكله وعدم بيعه له اهدأوه

بحرته العادتها مشهورة للآكل بل لو قيل بامتناع أخذ عوض عليه في هذا الحال لم يكن
بعبدا (قوله كغيره) أي كالخزوف في نكته لغیره (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حراً
شرح مدر (قوله باذن سيده) واحتج للاذن لأنه يمنع عليه نحو بيعه فقيه ضرر على السيد
قال من أي لما فيه من التصديق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيز وإنما احتج لاذن
سيده مع أنه لا يعتق عليه لأنه ربحا رفع الأمر إلى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه)
أي لفته سواء كان من يعتق عليه أو لا وكذا قوله كما يتم من نفسه خرج اعتاقه عن غيره باذن
السيد فإنه يجوز اه عن وفي قل على الجلال فإن أعتق عن سيده أو أجنبي باذن سيده صح
وولاؤهم من وقع العتق عنه (قوله ويجب على السيد) خلافاً للإمام مالك وأبي حنيفة قل
ويجيبان عن قوله تعالى وآتوهم الخ لأن الأمر فيه للتدب (قوله السيد) وكذا واره مقدما
على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد واتحد المكاتب وجب قسط على كل منهم أو تعدد الرقيق
وجب الحط لكل منهم ويقوم مقامه أي المقبوض غيره من جنسه وصك كذا من غيره ان رضى
العبد به والدفع بدل عن الحط والاية شاملة لهم لأن الحط آتاء وزيادة لأنه محقق قبل وشرح
مدر وقوله مقدما على مؤنة التجهيز أي تجهيز السيد لومات وقت وجوب الاداء أو الحط وذلك
بأن لم يبق من مال الكتابة الا مقدار ما يجب الآتاء أما لومات السيد قبل ذلك الوقت وجب
تجهيزه مقدما على ما يجب في الآتاء اه ع ش على مدر (قوله أقل مقول) صادق بأقل مقول
كشي من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا وهو ظاهر ويفرق بينه
وبين ما في المصترق من أن الصاع يتعد بتعددا العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم قدر الدين لكونه
بجهول بالصاع فلا يحصل النزاع فيما يقابل الدين الهلوب في يد المشتري فيشمل ذلك ما لو كان
الدين ناقها جذا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره
ولو كان المقول هو الواجب في النجم لم يسقط الحط بل يحط بعض ذلك القدر اه ع ش على
مدر وقال الشوري لا يجب الآتاء لتعذره وانظر لو تعدد بأقل مقول فإذا عليه وفي قل على
التحرير أنه لا شيء عليه (قوله من جنس مال الكتابة) ويجب القبول حينئذ سم (قوله جاز)
أي ان رضى به المكاتب مدر وحل (قوله قبل العتق) فان أخر عنه أمم وكان قضاء سم وفي
التنزيل ان وقت وجوبه من العقد إلى العتق موسع فيتعين عقد العتق اه نرى وبعبارة مدر
ويتحقق اذا بقي من النجم الاخير قدر ما بقي به فان لم يبق قبله أدى بعده وكان قضاء وليس لنا عقد
معاوضة يجب الحط منه الا هذا اه سم (قوله واستثنى) لعل وجهه في الاولى ان عتقه انما
يتحقق بالموت لا اعتبار الثلث وقته فلا يأتى فيه الآتاء وفي الثانية ان المنفعة لا يأتى فيها الآتاء
ويضاف اليه ما لو كان كل نجم أقل مقول فلا حط اه مدر (قوله مالو كاتبه) أي وما لو أبرأه
عن النجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض سم (قوله والحط أولى من الدفع) قال
الماوردي ولو أبرأ السيد أن يعطيه وأراد العبد الحط أجيب العبد لأنه يروم تعجيل العتق أي
يريد سم وفي هذا تقديم الفرع على أصله اذ الآية دالة على الدفع لقوله تعالى وآتوهم من مال الله
الذي آتاكم مدر (قوله وكونه) أي الحط أو الدفع بمعنى الموطوط أو المدفوع وقوله ربح النجوم
وأوجبه الامام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف عن نفسه

كفسيه على النص في الاتم وله شراء
من يعتق عليه باذن سيده وإذا
اشتراه باذنه تبعه رفا وعتقا ولا يصح
اعتاقه عن نفسه وكاتبه ولو باذن
سيده لتضمن مال الولاء وليس من أهله كما
علم مما تروى (و) يجب على السيد أن
يضع أي يحط عنه أي مكاتبه (من
مال الكتابة) الصحيحة (ما) أي أقل
مقول أو يدفعه لمن جنس مال الكتابة
وان كان من غيره جازو الحط أو الدفع
قبل العتق (يستعين به) على العتق
قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي
آتاكم نسر الآتاء بما ذكر لان القصد
منه الاعانة على العتق وخرج بالصحة
الفاسدة فلا شيء فيمن ذلك واستثنى
من لزوم الآتاء مالو كاتبه في مرض
موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه على
منفعة والحط أولى من الدفع لأن القصد
بالحط الاعانة على العتق وهي محققة
فيه موهومة في الدفع اذ قد يصرف
المدفوع في جهة أخرى وكون كل
من الحط والدفع في النجم الاخير أولى
منه فمما قبله لأنه أقرب إلى العتق وكونه
ربيع النجوم

أما المولى فيتعين عليه الأقل مراعاة للمصلحة قال وبعبارة ع ش وكونه ربعا فسيجاء قل
 البلقيني بقي بينهما السدس وروى البيهقي عن أبي سعيد مولى أبي أسد أنه كاتب عبد الله على ألف
 درهم ومائتي درهم قال فأنتبه بمكاتبي فرد على مائتي درهم أه زى أى ومع ذلك فلا يؤخذ منه
 سن السدس بخصوصه لأنه وإن كان فوق السبع وأفضل من الاقتصار عليه لا يلزم منه ستم من
 حيث خصوصه أه وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله أولى) أى مما هو دونه
 وقوله فسبعة أى المذكور من النجوم (قوله ويحرم على السيد التمتع) أى مطلقا ولو بالنظر
 لأنها كالأجنبية أه مد وبعبارة زى دخل فيه النظر وتقدم في النكاح حللها لعدا ما بين
 السرة والركبة أه قال شيخنا العزيزى وقد يقال التمتع بالنظر لا يكون إلا بالنظر بشهوة فلا ينافي
 ما ذكره هناك لأن ذلك في النظر بغير شهوة (قوله مهرها) وإن طأ وعته لشبهة الملك شرح
 المنهج ولا يتكرر به كثر الوطء إلا إذا وطئ بعد أداء المهر حل ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل
 بنجم قبله وقع التقاص بشرطه أه قل وقوله لشبهة الملك دفع لما قد يقال إذا طأ وعته كانت
 زانية فكيف يجب لها المهر وحاصله أن لها شبهة دافعة له أى الزنا وهي الملك (قوله ولا حد) وإن
 علم التحريم واعتقده لكن يعز من علم التحريم منها زى (قوله ولا يجب عليه قيمته) أى لاته
 (قوله وصارت بالولد مستولدة مكاتبة) أى مسترة الكتابة والافالكتابة ثابتة لها قبل ذلك
 ولو قال كالحزروهي مستولدة مكاتبة كان أظهر سم زى فإن عجزت نفسها عتقت بموت
 السيد عن الاستيلاد وان سبق أداء النجوم عتقت عن الكتابة فإن مات السيد قبل التجهيز
 وأداء النجوم عتقت عن الكتابة بعد أداء النجوم كما قاله مر (قوله وولد المكاتبة) أى من
 نكاح أو زنا (قوله الحادث بعد الكتابة) أى المنفصل ولو جلت به بعد الكتابة شرح المنهج
 (قوله بعد الكتابة) أى بأن تضعه لا كمن ستة أشهر من الكتابة زى (قوله رفا) أى أن
 ولدته قبل عتقها وعتقا فقط إن ولدته بعده (قوله ويعونه من أرش جنابة عليه) انظر إذا لم
 يكن له ما ذكر من الكسب وما بعده هل يعونه السيد من عنده أو يمان من بيت المال والظاهر
 الأقل (قوله ومهره) أى إذا كان أنى ووطئت بشبهة أو نكاح أه (قوله صدق) أى عملا
 بظاهر اليد م وفيختلف أنه ليس يحرام (قوله خذه) استشكل بأنه حرام باعتراؤه فكيف يؤمر
 بأخذه وأجيب بأن أخيره فاذا اختار أخذه عام لما يقبضه أى فإن ادعى أنه للمالك معين ألزم
 بدفعه له والأفصيل ينزعه الحاكم ويحفظه في بيت المال والأصح أنه يقال له امسكه حتى يظهر
 مالكة ويمنع من التصرف فيه فإن عاد وكذب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله
 أو تبرئه) المناسب وأبرئه كما عبر به في المنهج قال في شرح المنهج نعم لو كاتبه على لحم فجاء به فقال
 هذا حرام فالظاهر استقصاؤه في قوله حرام فإن قال لأنه مسروق أو نحوه فكذلك أى يصدق
 المكاتب بيمينه أو لانه غير مذكى حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية (قوله وإن أذن له
 سيده) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بما دون الوطء أيضا ج لأنه ربما جره إلى الوطء وانما حرم الوطء
 خوفا من هلاك الأمة بالطلق (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله والولد نسيب) أى
 ليس من زنا (قوله تبعه رفا وعتقا) أى إن ولدته قبل عتق أبيه وعتقا فقط إن ولدته بعده فإن لم
 يعتق أبوه رفا وصار ملكا للسيد وقوله يمنع بيعه وهمل يمنع استخدامه أيضا راجعه قل

أولى من غيره فإن لم تسمح به نفسه
 فسبعة أولى روى حط الربع النساء
 وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر
 رضى الله تعالى عنهما ويحرم على
 السيد التمتع بمكاتبه لاختلال
 ما كدفها ويجب لها بوطئه مهرها ولا
 حد عليه لأنها ملكة بالولد ح ولا يجب
 عليه قيمته لانقاده سرا وصارت بالولد
 مستولدة مكاتبة وولد المكاتبة الرقيق
 الحادث بعد الكتابة يتبعها رفا وعتقا
 وحق الملك فيه السيد فلو قتل فقيمه له
 ويعونه من أرش جنابة عليه وكسبه
 ومهره وما فضل وقف فإن عتق فله والا
 فلسيده ولو ألقى المكاتب بحال فقال
 سيده هذا حرام ولا يمينه صدق المكاتب
 بيمينه ويقال للسيد حينئذ خذه أو تبرئه
 عن قدره فإن أبى قبضه القاضي عنه
 فإن نكل عن الحلف حلف سيده نعم
 لو كاتبه على لحم فجاء به فقال السيد هذا
 غير مذكى صدق بيمينه لأن الأصل
 عدم التذكية وللمكاتب شراء الاماء
 للتجارة لا تزوج الابان سيده ولا وطء
 أمته وإن أذن له سيده فإن خالف
 ووطئ فلا تد عليه شبهة الملك والولد
 نسيب فإن ولدته قبل عتق أبيه أو بعده
 لدون ستة أشهر من العتق تبعه رفا
 وعتقا

(قوله وهو مملوك لا يبيعه) أي مادام مكاتباً (قوله وإن ولدته لستة أشهر) أي بعد العتق أي غير
 لحظة الوضع والانقضاء المدة من أقل مدة الحمل اه ع ش (قوله مطلقاً) أي في صورة الستة
 والاكثر (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي ووطئها بعد العتق في صورة ما إذا ولدته
 لا أكثر من ستة أشهر والحاصل أنها إن حلت بالولد قبل العتق يقيناً فهو مملوك ولا تصير أم ولد
 والافهوس وهي أم ولد اه قل (قوله فهي أم ولد) لظهور العلق بعد الحرية ولا نظر إلى
 احتمال العلق قبلها تغليباً لها والولد حينئذ سرقة لم يطمأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون
 ستة أشهر من الوطء لم تصير أم ولد شرح المنهج (قوله كونه حظه) وخوف عليه كأن يعمل
 في زمن نهب وإن أنشأ الكتابة في زمن النهب لأن ذلك قد يزيل عند المحل ولما في قبوله من الضرر
 قال الماوردي والرويانى فإن كان هذا الخوف معهوداً لا يرجى زواله لزمه القبول وبها واحد
 شرح الروض وانظر لو تحصل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من تحمل المقرض
 أو المسلم اليه المؤنة النقل سم (قوله والا) بأن امتنع لا يقرض أجبر على القبض أو على
 الإبراء لأن المكاتب غرضاً ظاهراً فيه وهو تحرير العتق أو تقييده ولا ضرر على السيد اه وقوله
 وهو تحرير العتق أي إذا أراد دفع الكل وقوله أو تقييده أي إذا أراد دفع البعض اه عبد البر
 أو تقييده في النجم الأخير وتقييده في غيره (قوله ولو جعل بعض النجوم) ويجرى ذلك في كل
 دين يجعل بهذا الشرط شرح م ر (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما ووافقه
 الآخر اه م ر (قوله فقبض وأبرأه) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي القبض
 والإبراء لأن ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل إذا حل دينه يقول لمدينه اقض أو زد فإن
 قضاه والأزاده في الدين وفي الأجل وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق شرح المنهج وقوله بطلا
 أي إن كان السيد جاهلاً بالفساد فإن كان عالمه صح وعتق كما في م ر لأنه أبرأه لا في مقابلة شيء
 وقوله يشبه ربا الجاهلية أي من حيث جاب النفع للمكاتب كجلبه لرب الدين في ذلك اه حل
 أو من حيث جعل التجهيل مقابلاً للإبراء من الباقي فهو كجلبهم زيادة الأجل مقابلةً بجمال
 وقول الحلبي أي من حيث جلب النفع الخ والافها في مقابلة النقص من الواجب وما في
 الجاهلية في مقابلة الزيادة اه (قوله بيع النجوم) اعدم استقرارها ولأنه بيع مالم يقبض ومالم
 يتدبر على تسليمه إذا العبد يستقل باسقاطه وقوله على تسليمه كان الأولى بل الصواب أن يقول
 على تسليمه لأن المكاتب قادر على تسليمه والسيد عاجز عن تسليمه لأن المكاتب قادر على
 فسخها (قوله وهذا هو المعتمد) هو المعتمد عند م ر (قوله وإن جرى بعض المتأخرين) هو شيخ
 الاسلام وشيخ الاسلام شيخ الخطيب كما سرح به الخطيب فيما كتبه على البسطة (قوله
 ولو باع) أي في صورة بيع والأولى التفريع كما عبره في المنهج (قوله إلى المشتري) أي
 مشتريها أو مشتريه والمراد المشتري صورة لأن البيع باطل (قوله لم يعتق) فإن قلت
 إذا وكل السيد في قبض النجوم سم قبض الوكيل وعتق المكاتب فهل جعل المشتري كالمكيل
 لتضمن البيع الأذن له في القبض قلت فرق بينهما بأن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف
 الوكيل قال في شرح المنهج نعم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمه بانفساد البيع عتق
 يقبضه اه وقوله عتق بقبضه لأن المشتري كالمكيل (قوله وهبته كبيعته) فلا تصح الإبراء

وهو مملوك لا يبيعه بيعه ولا تصير
 أمه أم ولد لأنها علق بعمولك وإن
 ولدته لستة أشهر فأكثر من العتق
 ووطئها مع العتق مطلقاً أو بعده في
 صورة الاكثر وولدته لستة أشهر
 فأكثر من الوطء فهي أم ولد ولو جعل
 المكاتب النجوم أو بعضها قبل محلها
 لم يجبر السيد على قبضها إن امتنع منه
 لغرض كونه حظه والا أجبر على
 القبض فإن أي قبضه القاضي عنه
 وعتق المكاتب ولو جعل بعض النجوم
 ليبرته من الباقي فقبض وأبرأه بطلا
 ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتراض
 عنها من المكاتب وهذا هو المعتمد وإن
 جرى بعض المتأخرين على خلافه ولو
 باع السيد النجوم وأدى المكاتب
 النجوم إلى المشتري لم يعتق وبطال
 السيد المكاتب والمكاتب المشتري
 بما أخذه ولا يصح بيع ربة المكاتب
 كتابة صحيحة في الجدي لأن البيع لا يرفع
 الكتابة للزومها من جهة السيد في
 مستحق العتق فلم يصح بيعه كالمستولة
 هذا إذا لم يرز المكاتب بالبيع فإن
 رضى به جاز وكان رضاه فسخاً كما جزم به
 القاضي حسين في تعليقه لأن الحق له
 وقد رضى بإبطاله وهبته كبيعته وليس
 للسيد بيع ما في يده مكاتبه ولا اعتاق
 عبده ولا تزويج أمته ولا التصرف
 في شيء مما في يده لأنه معه كالأجنبي

ولو قال رجل مثلاً السيد أعتق مكاتبك على كذا كالف ففعل عتق ولزمه ما التزم كالأول قال أعتق مستولداً على كذا وهو بمنزلة ذلك
الاسير هذا إذا قال أعتقه وأطلق أما إذا قال أعتقه عني على كذا فإنه لم يعتق عن السائل ويعتق عن المعتق في الأصح ولا يستحق المال
(ولا يعتق) شيء من المكاتب (الأبعد أداء جميع (٤١٦) المال) الباقي (بعد القدر الموضع عنه) فالولم يضع سيده عنه شيئاً بقي

عليه من النجوم القدر الواجب حظه
أولاً ولم يعتق منه شيء لأن هذا القدر
لم يسقط عنه ولا يحصل التقاص كما قاله
في الروضة قال لأن للسيد أن يوتي به
من غيره وليس للسيد تجبزه لأن له عليه
مثله لكن يرفعه المكاتب للعالم حتى
يرى رأيه ويفصل الأمر بينهما اهـ
* (تنبيه) * قضية تقييد المصنف بالأداء
قصر الحكم عليه وليس مراد بل
يعتق بالبراء من النجوم أيضاً كما قاله
في الروضة وبالحوالة به ولا تصح الحوالة
عليه وعلم من تقييده بالجميع أنه لو بقي
من القدر الباقي شيء ولو درهم ما قل
لم يعتق منه شيء وهو كذلك لقوله صلى
الله عليه وسلم المكاتب قن ما بقي عليه
درهم والمعنى فيه أنه إن كان المقلب فيه
العتق بالصفة فلا يعتق قبل استكمالها
وإن كان المقلب فيه المعاوضة
فكالمبيع فلا يجب تسليمه إلا بعد قبض
جميع ثمنه * (تتمة) * في الفرق بين
الكتابة الباطلة والفاسدة وما
تشارك فيه الفاسدة الصحيحة وما
تخالقها فيه وغير ذلك الباطلة
ما اختلفت صحتها باختلال ركن من
أركانها ككون أحد المتعاقدين
صيباً أو مجنوناً أو مكراً أو عقدت بغير
مقصود كدم وهي ملغاة إلا في تعليق
معتبر بأن يقع من يصح تعليقه فلا تلغى
فيه والفاسدة ما اختلفت صحتها بكتابة
بعض رقيق أو فساد شرط كشرط أن
يبعه كذا أو فساد عوض كعمر
أو فساد أجل كنجم واحد وهي
كالصحة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أرض جنسية عليه وفي أنه

ويصح بيعه من نفسه لأنه عقد عتاقة كما في أم الولد اهـ مد (قوله عتق) أي عن السيد (قوله
لم يعتق عن السائل) لأن عتقه عنه يتضمن بيعه له وهو ممنوع من بيعه استقلالاً أو ضمناً وكان
المناسب أن يقول لا يعتق لأن للماضي (قوله فلم يضع سيده) المناسب الاتيان بالوالات
هذه مسألة أخرى (قوله به) أي المذكور من النجوم بأن أحال المكاتب سيده بمال الكتابة على
آخر فاعتق بالحوالة وقوله ولا تصح الحوالة عليه أي المكاتب وجهه ظاهر لأن مال الحوالة
شرطه اللزوم وهذا غير لازم وقوله المكاتب قن أي كفن لما مر أن القن هو الرقيق الذي لم يصل به
شيء من أحكام العتق اهـ مد (قوله فيه) أي في عتقه (قوله فكالمبيع) نسخة فكالمبيع
(قوله باختلال ركن) أي شرط ركن من الأركان أي باتفاقه شرطه لكن اختلال شرط العاقد
يقتضي البطلان مطلقاً واختلال شرط العوض نارة يكون مقتضياً للبطلان إن عقدتها بقاسد
غير مقصود كدم وإن كان فاسداً مقصوداً كعمر أو كان العوض مجهولاً أو منجباً بوقت واحد
فهو فاسد (قوله إلا في تعليق معتبر) كان يقول إن أعطيني دماً ومئة فأنت حر وهذا أعني
قوله إلا في تعليق استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق لا يحكم الكتابة (قوله بأن يقع من يصح
تعليقه) أي البالغ العاقل ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كاتيك على زنى دم فاذا
أديت ما فأنت حر فاذا أداها ما عتق (قوله في استقلال المكاتب بكسبه) ظاهره حتى في كتابة
البعض والظاهر أنه لا يستقل إلا ببعض الكسب فتره شيخنا ورا حاصلاً ما أشار إليه أن الكتابة
الفاسدة كالصحة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله وفي أخذ أرض جنسية عليه) وكذا
المهر منهج أي حيث كانت الجنسية عليه من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئاً
في الفاسدة دون الصحيحة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحيحة لم يزل كلاً الأرض
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه وعليه الأرض في الصحيحة اهـ ع ش على
م (قوله بغير أداء المكاتب) فيه اظهر في محل الاضمار وانما أجزأ في الصحيحة لكون
المقلب فيها المعاوضة فالأداء والبراء فيها واحد شرح م ر أي والمقلب في الفاسدة معنى
التعليق فاختصت بأداء المسمى للسيد كي تحقق الصفقة اهـ سم (قوله وأدا غيره عنه) أي
لعدم وجود المعلق عليه وهو الأداء منه وقوله معتبر عا ليس بقيد (قوله بطل) استشكله
صاحب الانتصار من حيث أن العقد فاسد فكيف يقال بطل قال فاعل المراد بطلان الصفة
اهـ سم قال الحلبي وانما بطلت الفاسدة بموت السيد لأن ما جاز من الجنين بخلاف الصحيحة
وقوله بموت سيده أي قبل الأداء إن لم يقل أن أديت إلى أو إلى وارئ كما في الروض (قوله وفي
أنه تصح الوصية به) أي وإن لم يقيد بالعجز بخلاف الصحيحة لأنصح الوصية به فيها إلا أن قيد
بالعجز سم (قوله وعليه) أي عليك للغير بيع أو هبة بأن يملك سيده للغير أو يملكه سيده شيئاً
من ماله اهـ عبد البر فهو مضاف لمفعوله اهـ والظاهر الأول وعبرة الشورى وتلك أي تعليق
السيد أياه الأجنبي فهو من إضافة المصدرة لمفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه
في الصحيحة فإنه جائز بلا إذن مالم يحل النجم اهـ شرح الروض وقوله وجواز وطء الأمة أي
وطء السيد الأمة المكتوبة في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كآفة فاسدة أمته لأن
ذلك ممنوع حتى في الصحيحة كما تقدم اهـ سم وكتب بعضهم قوله وجواز وطء الأمة أي

يعتق بالأداء للسيد وفي أنه يبيعه إذا عتق كسبه وكالتعليق بصفة في أنه لا يعتق بغير أداء المكاتب كإبرائه أو أداء المكاتب
غيره عنه معتبر عا وفي أن كتابه تبطل بموت سيده قبل الأداء وفي أنه تصح الوصية به وفي أنه لا يصرف له سهم المكاتب وفي صحة اعتاقه عن
الكفارة وتلك ومنعه من السفر وجواز وطء الأمة وكل من الصحيحة والفاسدة عقده معاوضة

المكتوبة كتابة فاسدة وهو ضعيف والمعتمد منه من وطئها وأجاب الحلبي بأنه معطوف على السفر
 أي ومنعه من جواز الوطء وفيه أنه لا معنى للمنع من الجواز وأجيب بأنه من إضافة الصفة
 للموصوف أي ومنعه من الوطء الجائز لولا الكتابة وعلى هذا فلا تكون الكتابة الفاسدة
 كال تعليق مع أن النرض أنها مثله فلا ينسب القول بالتضعيف وكلام الحلبي ضعيف اهـ لكن
 المدابقي لم يضعف كلام الشارح بل أقره وعلمه بأن المعلق عتقه يجوز وطؤها وعلل منعه من
 السفر لقاء ملكه عليه وحاصل ما ذكره أن الفاسدة فيها شبهان شبه بالصحة في أربعة أشياء
 استقلال المكاتب بكسبه واستقلاله بارش جنائية عليه وعتقه بالاداء وتبعية كسبه له وشبهه
 بالتعاقب في ثمانية أشياء في أنه لا يعتق بالابراء ولا باداء الغير عنه تغليباً لمعنى التعليق بإعطائه
 ولو غلبنا جانب المعاوضة لعتق بذلك وفي بطلانها موت السيد قبل الاداء لأن المعلق عتقه بصفة
 ينقطع حكم التعليق بانتقاله للملك غيره وفي صحة الوصية به لأن المعلق عتقه بصفة تصح الوصية به
 وفي أنه لا يصرف له من سهم المكاتبين لأنه خاص بالصحة وفي اعتقه عن الكفارة لأن المعلق
 عتقه بصحة اعتاقه بها وفي جواز تملكه ببيع وغيره لأن المعلق يجوز فيه ذلك وفي منعه من
 السفر لأن المعلق عتقه لاترول ولاية السيد عنه وفي جواز وطء الامة لأن المعلق عتقها يجوز
 وطؤها اهـ مد (قوله معنى المعاوضة) بدليل أنه لو أدى لغير السيد كالوارث يعتق وقوله معنى
 التعليق بدليل أنه لو أدى للوارث لا يعتق (قوله الحج) فإنه يطل بالردة ويفسد بالجماع فيجب
 المضى في الفاسد دون الباطل وأما العارية فتصور بعاثة الدراهم والدنانير لغير الزينة فعند
 العراقيين فاسدة قضغن وعند المراوزة باطلة فلا تضمن لأن فاسد كل عقد كصحته بخلاف باطله
 فإنه ليس كصحته كما في الدميري (قوله والخلع والكتابة) فإن الباطل فيها ما كان على عوض
 غير مقصود كالدم أو يرجع الى خلل في العاقد كالصغر والسفه والفاسد منهم ما خلافه وحكم
 الباطل انه لا يترتب عليه ما ياتي والفساد كأن كان على خير يترتب عليه الطلاق والعتق ويرجع
 السيد بالقيمة والزوج بالمهر أي على الزوجة اهـ حل ومعنى كونها فاسدين ان عوضهما
 فاسد وان كانا فاسدين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق وانما في الشارح بمن اشارة الى أنه
 يتصور أيضاً الفرق في كل عقد صحيح غير مضمّن كالاجارة والهبة فإنه لو صدر من سفیه أو صبي
 وتلفت العين في يد المستأجر والمنتهب وجب الضمان لبطلانها ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما
 لأن فاسد كل عقد كصحته في الضمان وعدمه كما نقله الزيايدي عن الاسنوي ومثله في شرح
 الروض (قوله بنحو انما السيد) وحج رسنه عليه لان الحلف في الكتابة للمكاتب لا للسيد بخلاف
 الصحة والتعليق لا يبطال بذلك وخبر بالسيد المكاتب فلا يطل الفاسدة بنحو انما وهجر
 سفه عليه وحجرا القلس فلا يطل بها فان بيع في الدين بطلت اهـ شرح المنهج وتوله للسيد
 فهي تبرع من السيد على اسكاتب وكل من المعنى عليه والسفيه لا يصح تبرعه كذا في حل
 وزى وعش وفيه ان الانعام والسفه طرأ بعد الكتابة وقوله فلا تطل الفاسدة بنحو انما
 فاذا أفاق وأدى المسمى عتق شرح م ر وقضيه انه ليس للقاضي أن يؤدى من ماله ان وجد له
 مالا وتقدم في الصحة أنه يؤدى بشرط (قوله وفي أن المكاتب يرجع عليه) قال البلقيني
 مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الامر كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك

ليكن المقلب في الاولى معنى
 المعاوضة وفي الثانية معنى التعليق
 والباطل والفاسد عندنا سواء الا في
 مواضع يسيرة منها الحج والعارية
 والخلع والكتابة وتختلف الكتابة
 الفاسدة والصحة والتعليق في أن
 للسيد فسخها بالقول وفي أنها يطل
 بنحو انما السيد وحج رسنه عليه
 وفي أن المكاتب يرجع عليه بمأذاه
 ان يني ويبدله ان تلف

الملك واستشهد بما اذا علق طلاق زوجته على اعطاء دراهم فأعطته غير الغالب ملكه وله رده
 وطلب الغالب غير أنه في الكتابة يرتفع الملك قهرا وهنا بالاختيار سم (قوله ان كان له قيمة)
 خرج الخراج غير المحترم وعبارة شرح المنهج ان كان له قيمة بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه بشئ
 الا ان يكون محترما كخمر مينة لم يدبغ فيرجع به لا يبدله ان تلف اه وقوله كخمر أي غير محترمة
 كما يعلم من قوله الا ان يكون أي المؤدى محترما كما قاله الشوري وقوله كخمر مينة كأن كاتبه
 على جلود مينة فهي فاسدة وقوله لم يدبغ قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كذا ذكره والا فالمدبوغ
 يرجع به ويبده ان تلف اه شيخنا قال ع ش وهل العبرة بالقيمة بوقت التلف أو القبض
 أو أقصى القيم فيه نظرو قياس المقبوض بالشراء الفاسد ان يكون مضمونا بأقصى القيم اه
 (قوله ب قيمته وقت العتق) اذ لا يمكن ردة العتق فأشبهه ما اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف
 المبيع في يد المشتري اه شرح المنهج وقوله اذ لا يمكن عبارة شرح م لان فيها معنى المعاوضة
 وقد تلف المبيع وعليه بالعتق لعدم امكان رده فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه
 على البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة (قوله فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب) في الجنس والقدر والصفة كأن كاتبه على دينارين مثلا في نجح ودفعه ماله يدو قيمة
 المكاتب ديناران فانه يحصل التقاص كما ذكر فلو كاتبه على عشرة دنانير والحالة ما ذكر رجع
 العبد بقاينة وحكم عكسه حكمه اح (قوله تقاصا) أي سقط دين أحدهما في نظريدين
 الآخر (قوله هذا) أي محل التقاص (قوله فان كانا متقومين) حاصل ما قاله م أن التعتد
 بجريان التقاص في المثليات فقط في الكتابة دون غيرها سم (قوله فلا تقاص) لانهم ليسا
 معلومين من سائر الجهات بخلاف المثل قال سم فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في
 الكتابة فان السيد يرجع عليه ب قيمته قلت من صورته أن تكون النجوم راسلا وتكون
 المعاملة في ذلك بلير فهو نقد ذلك المكان فتكون القيمة منه اه وانظر أيضا ما صورة التقاص
 في المتقومين ويمكن تصويره بأن تكون النجوم غما وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون
 القيمة منها قياسا على ما قبله فاندفع ما يقال ان التقاص في المتقومين لا يأتي هنا حتى يتقيه لان
 قيمة العبد لا تكون الا من نقد البلد وبطل التلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلا فقا له قيمة
 العبد (قوله فقيهما تفصيل) حاصله وجود التقاص في المثليين في الكتابة دون غيرها لتشوف
 الشارع للعتق كأن كان لزيد على عمرو أربع سلما ولعمرو على زيد مثله فلا يحصل التقاص
 في ذلك اه وعبارة م ر اما اذا اختلفا جنسا او غيره مما مر فلا تقاص كالأول كانا غير نقدين وهما
 متقومان مطلقا أو مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه
 (قوله حلف المسكر) فيه مذق لان الاصل عدمها ولو عكس بأن ادعاها السيد وأنكرها العبد
 صار قنا وجعل انكاره تمييزا منه لنفسه فان قال كاتبك وأديت المال وعتقت عتق باقراره
 ومعلوم مما مر في الدعوى والبيانات أن السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم شرح
 المنهج وقوله وجعل انكاره تمييزا محله ان تعدد ولم يكن عذر وقوله وعتقت ليس بقيد ومن ثم
 أسقطه ج وم ر اه (قوله ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم) أي في مقدار
 ما يؤدى في كل نجسم اه زى وعبارة م ر في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤدى كل نجسم اه

ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه ب قيمته
 وقت العتق فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب تقاصا ولو بلا رضاه ويرجع
 صاحب الفضل به هذا اذا كانا نقدين
 فان كانا متقومين فلا تقاص أو مثليين
 فقيهما تفصيل ذكرته في شرح المنهاج
 وغيره مع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها
 فان هذا المختصر لا يجمل ذكرها ولو
 ادعى رقيق كتابة فانكر سيده أو وارثه
 حلف المسكر ولو اختلف السيد
 والمكاتب في قدر النجوم أو في قدر
 الاجل ولا قيمة أو لكل قيمة

وعبارة شرح المنهج ولو اختلفا في قدر النجوم أي المال أو صفتها بخنسها أو عددها أو قدر
أجلها ولا يثبت أول كل بينة تعالفا اه وقوله في قدر أي مقدار وما يؤتى في كل نجم زى وعبارة
م في قدر النجوم أي الاوقات أو ما يؤتى كل نجم اه ولو جعل هذا تفسير العدد لا أتى
وغير القدر بقدرها كلها كان مناسبا وعلى كلام زى فيفسر قوله أو عددها بعد جعلها
بأن اختلفا في جملته العدد وقوله بخنسها عبارة م أراد بالصفة ما يشمل الجنس والنوع
والصفة وقدر الاجل وقوله أو عددها كأن يقول العبد كاتبتني على اثنى عشر دينارا في كل
شهر أربعين يوما فقال السيد كاتبتك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله
تعالفا) ويبدأ بالسيد هنا بالقوة بجانبه ولأنه بمنزلة البائع هنا (قوله صدق السيد بينه) كما
في المحرر ان عرف سبق ما ادعاه لقوة جانبه بذلك لكون الاصل بقاءه ولأنه بمنزلة البائع ومن ثم
صدقنا مع كونه مدعي الفساد على خلاف القاعدة اه م روج وعبارة المنهج وشرحه ولو قال
«كاتبتك وأنا مجنون أو محجور على فأنكر المكاتب الجنون أو المجور حلف السيد فيصدق
ان عرف له ذلك أي ما ادعاه لقوة جانبه بذلك والافالمكاتب لان الاصل عدم ما ادعاه السيد ولا
قرينة والحكم في الشق الاول مخالف لما ذكر في النكاح من انه لو تزوج بفته ثم قال كنت محجورا
على أو مجنونا يوم زواجها لم يصدق وان عهد له ذلك وفرق بأن الحق ثم تعلق بثالث بخلافه هنا اه
وقوله في النكاح ومثل النكاح البيع فلو قال كنت وقت البيع صديا أو مجنونا لم يقبل وان أمكن
الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليها يقتضي استحماع شرائطها بخلاف
الضمان والطلاق اه زى وقوله بثالث وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج كما تقرر شيخنا والظاهر الثاني (قوله
والمكاتب ممن يعتق على الوارث) كأن يكون ابن أخ للسيد وكان الاخ وارثا (قوله زوجته)
أي كلاً أو بعضاً وكذا قوله الآتي زوجها كما يدل عليه قوله الآتي أو بعضه (قوله أو بعضه)
معطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكأنه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض والكتابة
باقية ان كانت صحيحة وهذا وما بعده مدخل هنا ومن ثم لم يذكره في المنهج هنا

(فصل في أتمات الاولاد)

أي أتمام أتمات الاولاد كتمة بيعها وهبتها أو جوار وطئها واستخدمها ولم يقل في
المستوليات تبركاً لفظ الحديث الآتي والتمات بكسر الهمزة وضمة كاترتي بهما في السبع
وعبر في المنهج بآب لانه عتق بالقتل وما قبله بالقول وأيضاً العتق فيه قهري فلم يندرج في كتاب
العتق والاصح أن العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيبه عليه في الحال وتأخره في
الاستيلاء ولحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجوارزومتها قبل موت السيد
كما تقدم عن شرح م ر وقال حج الاستيلاء أقوى لنفوذه من المجنون والمحجور عليه بسفه
والعتق اللطفي لا ينفذ منهما فدل ذلك على اهمام الشرع بالاستيلاء فيكون أقوى ويؤخذ
من كون اللفظ أقوى أنه لا يترتب على عتق المستولاة ما يترتب على الاعتاق المنجز باللفظ ومنه
أن الله يعتق بكل عضو من العتيق عضواً من المعتق اه والحكم المرتب على الاستيلاء خاص
بهذه الامة اه ع ش على م زيادة وقيل هما سواء وهذا القيل حكاه سم على المنهج ولم يعلله

تعالفا ثم ان لم يتفقا على شيء فسخها
الجناحكم أو المتعالفان أو أحدهما
كافي البيع ولو قال السيد كاتبتك
وأنا مجنون أو محجور على فأنكر
المكاتب صدق السيد بينه ان عرفه
ما ادعاه والافالمكاتب ولو مات السيد
والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق
عليه ولو ورث رجل زوجته المكتوبة
أو ورثت امرأة زوجها المكتوبة
انفسخ النكاح لان كلاهما ملكه
زوجه أو بعضه ولو اشترى المكاتب
زوجه أو بالعكس وانقضت مدة الخيار
أو كان الخيار المشتري انفسخ النكاح
لان كلاهما ملك زوجه
(فصل في أتمات الاولاد)

بشيء اه (قوله ختم المصنف الخ) كان الاولى أن يقدم هذا عند قوله كتاب العتق اللهم
الأن يقال أتى به هنا لاجل قوله وأنرا الخ (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق (قوله وشارحه)
مفرد مضاف فيعم (قوله ومشاينا) بالباء لا بالهمز كعائش لأن الباء لا تقبل همزة الا اذا
كانت زائدة وهي هنا أصلية قال في الخلاصة

والمندريد الثاني الواحد * همزاري في مثل كالقلائد

(قوله منها) أي من النار وختمه أيضا بما ذكر ليناسب الختام الاقتتاح فالافتتاح بالعبادات
وانتتام بالعتق الذي هو أفضل القربات وبين العبادة والقرية تناسب واضح اه شيخنا (قوله)
مشوب بقضاء أو طار أي مخلوط يقال شابه يشوبه خلطه يخلطه وقوله أو طار أي أغراض
عش وقال الشوبري في حاشيته على التحرير في باب صلاة الجمعة أو طار جمع وطرو وهو الحاجة
والشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية أي فيكون أدون رتبة من العتق الاختياري
والحكم المترتب على الاستيلاء خاص بهذه الامة (قوله وأصلها الخ) هنا سقط والاصل جمع
أم وأصلها الخ فدخلها الحذف لالعله كبدل للنفقة واختلف في هاتم اقليل زائدة وهو ما ربحه
الاشعري عند قول الالفية والهاء وقفا كلمة فوزنهما فعلمة وقيل أصلية ويدل لجمعها على
أتمهات ويدل للأول جمعها على أتمات ويجيب عن أتمهات بأنه جمع أتمهات والهاء زائدة فيها
ووزن أتمهات على كون الهاء أصلية فعلة بتشديد العين فالهاء لام الكلمة والعين وهي الميم
مضعفة قال ابن مالك

وان يكن الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن ما للاصل

ووزن أم على هدا فوعلى زيادة الهاء نعل اه وهذا أعنى قوله وأصلها أمهات جواب عما يقال
من شرط الجمع أن يناسب مفردة والمفرد لا هاء فيه والجواب ظاهر لأن أصل أم أمهات ففي المفرد
بحسب الاصل ما في الجمع من الحروف الاصلية قاله الشوبري وقوله بدليل جمعها لأن الجمع
يرد الاشياء الى أصولها (قوله قاله الجوهري) أي في صحاحه وجبند فأمهات جمع للفرع دون
الاصل ومن نقل عنه أي عن الجوهري وهو المحلى أنه قال أمهات جمع أمهات أصل أم فهو أي
الجمع للاصل دون الفرع خلاف ما قرره فقد تسع في هذا التعبير عنه حيث نسب للصباح غير
لفظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لاصلها غالباً ساغ له أن ينقل عن الجوهري أن أمهات جمع
أمهات ولقائل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن الجوهري والجوهري
يجوز أن يكون كلامه لم ينحصر في الصحاح اه طبلاوي (قوله ويقال في جمعها أتمات) يحتمل
أن مفردة على هذا أم التي ليس أصلها أتمهات بل هي أصل برأسها ويحتمل أن مفردة أم التي أصلها
أتمهات لأن الهاء زائدة بدليل عدم ردها في الجمع حرر (قوله وقال بعضهم) هو الذي عبر عنه
فيما يأتي بالأول (قوله ويمكن رد الأول الى هذا) كان يقال قوله الاتمهات للناس أي أكثر
استعماله فيهم ولأتمات للبهائم أي الأكثر استعماله فيها اه شيخنا ويقال يا أمة يا أمة السكت بعد
الالف ويا أمة باسقاط الالف وتشبه بهاء السكت تاء التانيث كما قالوا يا أمة وجعلها الجوهري
علامة تانيث عوضاً عن ياء الاضافة * (فائدة) * ذكر بعض المحققين أن الامة تطلق في القرآن
على خمسة معان الاصل ومنه وأنه في أم الكتاب والوالدة ومنه فلاته الثلث والمرضة ومنه

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق
جاءه أن الله تعالى يعتقه وقاربه وشارحه
من التارقسأل الله تعالى من فضله
وكرمه أن يجيزنا والدينا ومشاينا
وجميع أهلنا ومحبينا منها وأخر هذا
الفصل لأنه عتق قهرى مشوب بقضاء
أو طار وأمهات بضم الهمزة وكسرها
مع فتح الميم وكسرها وأصلها أمة
بدليل جمعها على ذلك قاله الجوهري
ويقال في جمعها أيضاً أتمات وقال
بعضهم الامهات للناس والامات
للبهائم وقال آخرون يقال فيهما أمهات
وامات لكن الأول أكثر في الناس
والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الأول
الى هذا

وأنتهاتكم اللاتي أرضعنكم والمضاهية للام في الحرمة ومنه وأزواجه أنتهاتهم والمرجع
 والمصرف فأنته هياوية وقيل المراد أم رأسه وقيل الناولاته يأوى إليها اه (قوله في ذلك) أي في
 أنتهات الأولاد أي في أحكامها وقدم الدليل على المدلول لأن رتبة الدليل العام التقديم
 ليفترعوا عليه المسائل كما قاله م ر (قوله أئمة) أي أئمة الجحيم على زيادة ما وعلى أنها منكرة
 موصوفة بتأويل أمة بريقة ليكون الوصف في معنى المشتق فلا يقول الخلاصة وانعت بمشتق
 الخ أو منكرة تامة وأمة بدل أو بالرفع على أن ما اسم موصول وأمة خبر مبتدأ والمعنى أي الذي
 هو أمة لكن فيه حذف صدر الصلة في غير أي وهو قليل فالأولى تخريج الرفع على أن ما منكرة
 موصوفة بجملة محذوف صدرها والتقدير أي شيء هو أمة ويصح أن تكون ما زائدة لتوكيد
 معنى الشرط فيكون أمة مرفوعة على البدلية من أي فكانه قال أي أمة أو بالنصب تمييزا للمنكرة
 التامة أو حال من أي المخصصة بالإضافة وأي شرطية وولدت فعل الشرط وهو خبر ولا يرد أنه
 لم تفصل القائدة به بل بتأويله فهي حرة لأن الخبر قسمان مفيد بنفسه ومفيد بانضمام غيره إليه
 وما هنا من النار ففصل أن في اعراب أمة ثمانية أوجه ثلاثة في الجز وثلاثة في الرفع واثنتان
 في النصب وقال بعضهم إن ولدت صفة لامة أغنى عن فعل الشرط اه وقوله على البدلية من أي
 لكنه قد يستشكل بأنه إذا أبدل اسم من اسم مضمين معنى شرط أريد الاتصاف لا أعيد الشرط فهو
 من يتم إن زيد وان عمرو أقم معه ويجاب بأن ذلك أغنى فقد قال في التصريح وقد يتخلف كل
 من التفصيل وإعادة الشرط في الكشاف أن يود تشديد من إذا في قوله تعالى إذا زلزلت
 الأرض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر ابن مالك في الخلاصة على الاستفهام فقال
 وبذل المضمين الهمز يلى همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه (قوله فهي حرة) أي
 آيلة إلى الحرية فإن قيل إذا كانت الولادة موجبة للحرية فلم توقفت على موت السيد قيل لأن لها
 حقها بالولادة والسيد حقا بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة إبطال لحقه من الكسب والاستمتاع
 ففي تعليقه موت السيد حفظ للعقيد فكان أولى اه شو برى (قوله عن دبر منه) بضم الدال
 والباء أي بعد آترب من حيانه فعن معنى بعد كما في قوله تعالى لتركن طبقا عن طبق قال
 في المصباح الدبر بضمين وسكون الباء خلاف القبل من كل شيء وأصله لما أدبر عنه الإنسان
 اه ع ش فتأوله عن دبر منه أي بعد موته فلم مات قبله فلا حرة وأنه لو قتلتها انسان كان
 لسيدها قيمتها فلم مات معها أو شك في السبق والمعية ما الحكم اه عمرة قال سم بن بختي أن يحكم
 بالعق في الأولى فطر إلى أن العلة تقارن المعلول دون الثانية لأن بقاء الرق محقق فلا يزول
 إلا بثبوت خلافه فليأت اه اج (قوله ابن ماجه) اسم أمة بسكون الهاء وصلوا وقفا
 مجرور بنقطة مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع لمن الصرف العلمية والجمعة
 ومنع من ظهور الحركة سكون الحكاية بلقطه ومثله سنية وبرذنية ومنه (قوله عن أبي
 موسى) الذي في شرح م ر عن أبي سعيد (قوله أنا أني السبايا) جمع سبية كهذا يجمع هدية
 والمراد مسبية والباء الأولى زائدة فتقلب همزة في الجمع فيقال سباني بكسر الهمزة كعجاف
 أخذ من قول الألفية

والمدريد الثاني الواحد ه همز يرى في مثل كالفلاذ

والأصل في ذلك خبر أبي أمة ولدت
 من سيدها فهي حرة عن دبر منه
 رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده
 وخبر العيصين عن أبي موسى قلنا
 يا رسول الله أنا أني السبايا ونحب
 أنما من فأتري في العزل فقال ما عليكم

ثم تفتح الهمزة فيقال سبأى أخذ من قولها بعد وافتح ورد الهمز يا وبعد الفتح يقال تفتحت
الياء وافتح ما قبلها قلبت الفاء أخذ من قولها

من ياء أو أو أو بتحرريك أصل * القا أبدل بعد فتح متصل

ثم قلبت الهمزة ياء وهو معنى قولها المار ورد الهمز يا فصار سبأيا بعد أربعة أعمال سبأى وسبأى
وبأ أو سبأيا وإذا كان المقدم هموزا زيد فيه عمل خامس بعد العمل الأول وهو قلب الهمزة
الثانية ياء كخطيئة جهها خطيئة بهمزتين أو لاهما مكسورة ثم قلبت الثانية ياء فيقال خطيئة
ثم تأتي بالأعمال الثلاثة المتقدمة كما صرح به الأشعري في شرح قول الألفية وافتح ورد الهمز يا
فيما أعل لا ما وفي المختار السبئية المرأة المسبية (قوله أن لا تفعلوا) قيل إن لازمة ليطابق
السؤال لأن السؤال عن العزل فيكون المعنى على زيادتها ما عليكم ضرر في الفعل وهو العزل

لكن قوله ما من نسمة الخ يقتضى أن لا أصلية ويكون المعنى ما عليكم ضرر في عدم الفعل أى
العزل لأن ما من نسمة كانت الخ فالسؤال يدل على زيادتها وقوله ما من نسمة الخ يدل على
أصلتها واختار ما من الشافعي رضي الله عنه جوازهم عن الأمة مطلقا وعن الحرة بإذنها نعم
هو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل وبعبارة مـ والعزل حذر من الولد مكروه وإن أدت
فيه العزل عنها حرة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل أه أى بحسب الظاهر
وقوله في الحديث ما من نسمة الخ أى مقدرة عند الله أه ونقل قبل ذلك عن الغزالي في الأحياء
أنه قرآن العزل خلاف الأولى أه وفي شرح السيد النسابة لمنظومة ابن العماد في الانكحة
ما نصه فرع العزل منهى عنه وهو أن يجامع فإذا قرب الانزال نزع فانزل خارج النزع

والأولى تركه على الإطلاق وأطلق صاحب المذهب كراهيته ولا خلاف في جوازه في السرية
صيانة للملك ولا يحرم في الزوجة على المذهب سواء الحرة والأمة بالاذن وغيره وقيل يحرم بغيب
أذن وقيل يحرم في الحرة وأما المستولدة فأولى بالجواز لأنها غير راسخة في الفراش ولهذا لا يقسم
لها قال إمام الحرمين وحيث حرمت العزل فذلك إذا نزع بقصد أن يقع الانزال خارجا بخلاف ما
الولد فأما إذا عزم أن ينزع لأعلى هذا القصد فيجب القطع بأن لا يحرم فصار العصى عدم التحريم
لما تقدم أه (قوله كائنة أى مقدرة) (قوله الأولى كائنة) أى موجودة أى في الخارج سواء
عزل أو لم يعزل فهو كون خاص فلذا ذكر لأن واجب الحذف هو الكون العام (قوله لذلك) أى
لامتناع بيعها (قوله قال) أى البيهقي وقوله فيه أى قول عائشة (قوله وإذا) هى للمتيقن
والمظنون الغالب وجوده كالوطء هنا فلذلك أثرها على أن لا ينال المتوهم وجوده قل على الجلال
(قوله أى وطئ) من تفسير العام بالخاص لأن الإصا به تكون بجميع الحشقة وبعضها بخلاف
الوطء والحاصل أنه شبه الوطء بإصا به البهيم للغرض واستعار الإصا به للوطء واشتق من الإصا به
أصاب بمعنى وطئ والجامع حصول المقصود في كل (قوله الرجل) قيد بالرجل لأن الصبي فيه
خلاف يأتي وخرج الخنثى فقوله الرجل أى المحقق الذكورة ليخرج ما لو اشترى خنثى أمة خنثى
فقبلت من المالك الخنثى ثم إن المالك حبل أيضا فلا يكون أم ولأنه بحبل السيد انضج بالأنوثة
وهي لا يحكم لها باستيلاد إلا من ذكر وجب لها يحتمل أنه من شبهة أو زنا ولا يتحد بعدم تحققه
وهو يدرك بالشبهة وبهذا اندفع ما استشكله بعضهم من توهمه في ذلك وبقي ما لو وطئ السيد أمة

ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة إلى يوم
القضاء الأولى كائنة في قولهم ونحب
أيمانهم دليل على أن يعقوب بالاستيلاد
ممنع واستشهد لذلك البيهقي بقول
عائشة رضي الله تعالى عنها لم يترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا
ولادتهما ولا عبدا ولا أمة قال فيه
دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم رقيقة
وانها اعتقت بعونه (وإذا أصاب) أى
وطئ (السيد) الرجل

فألفت علاقة فأخذتها أمته الأخرى فحصلت بها خلفتها الحياة ثم ولدت فهل يحكمكم للثانية
بالاستيلاء قال الشيخ جده ان فيه نظرا واستقرب ع ش أنها لا تصير أم ولد لانه لم يتعقد من منيها
ومنية في هذه الحالة اه (قوله الحق) أي الذي يمكن احباله بأن استكمل تسع سنين قال شيخنا
الديري بشرط في السيد كونه ممن يمكن لحوق الولد به فخرج الصبي فلو وطئ الصبي الذي لم يبلغ
تسع سنين أمته وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطئه لم يثبت ايلاده ولم يطقه الولد كما هو
ظاهر فلو بلغها ووطئها وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطئه لم يثبت ايلاده ولم يطقه الولد كما هو
ولا يثبت ايلاده على الرابع ويتفرق بين النسب وغيره بأن النسب يحتاط له ما لا يحتاط لغيره قاله
جج قال الشمس م ر لان النسب يكتفي فيه الامكان والاصل بقاء صغره وعدم صحته تصرفه
والاصل عدم المانع من ازالة ملكه عن الامة اه كلامه فتأمل وقوله في هذه المسئلة "لو وطئ
صبي لم يستكمل تسع سنين غير ظاهر ومن ثم قال ع ش عليه صوابه استكمل بدليل قوله لان
النسب يكتفي فيه الامكان ودون التسع لا يكتفي ويؤخذ بما ذكرناه يلعب بالصبي المذكور ويقال
فيه ا أب غير بالغ اه ديري في ختمه على سم (قوله أو كافر أصليا) وأما ايلاذ المرتد فوقوف م ر
(قوله أمته) أي من له فيها ملك وان قل من ل بخلاف من وطئ ابنة ثم ملكها فلا تكون
أم ولد على المتمد والمراذ بقوله أمته ولو تقديرا كان وطئ لاصل امة فرعه اي التي لم يستولدها
الشرع ولو من زوجة فانه بقدر دخوله في ملك الاصل قبيل العلق ومثلها امة مكاتبه كما يأتي
في الخاتمة ومكاتبته ولده وللأمة شرطان الأول أن تكون مملوكة للسيد حال علوقها منه الثاني
ان لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلق والسيد معسر ولم يزل عنها بل بيعت فيه ولم يملكها
السيد بعد ذلك بأن لا يتعلق بها حق اصلا أو يتعلق بها وهو غير لازم ولازم وهو كاتبة او غير كاتبة
لكنه زائل عند العلق أو مسقر والسيد موسر أو معسر وقد زال بعد ذلك عنها بنص أو ابراء
أو لم يزل ويبعت فيه لكنه ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كلها يثبت الاستيلاء
أما اذا تعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاء وان حق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجناية
اه راستني بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسئلة يثبت فيها الايلاذ وهي ما لو اشترى أمة بشرط
الخيار بائع ووطئها المشري باذن البائع لحصول الاجازة قال ع ش قد يمنع استثناء هذه لانه
بالوطئ مع الاجازة دخلت في ملكه فلم يحبل الامة وبعبارة شرح م ر امته اي التي لم يتعلق بها
حق للغير فخرجت المرهونة اذا أولدها الراهن المعسر بغير اذن المرتهن الا ان كان المرتهن فرعه
كما يحتمل بعضهم فان انقضى الرهن فنقض الاصح ونخرجت الجنيسة المتعلق برقبته مال اذا أولدها
مالكها المعسر فلا ينفذ ايلاذه الا ان كان الجنى عليه فرعه مالكها ونخرجت أمة المحجور عليه
بنفس فلا ينفذ ايلاذه على المعتد اه (قوله اي بأن علقته منه) تفسير لقوله وطئ فيكون
أطلق السبب وهو الوطء وارااد السبب وهو العلق بوطء أو غيره (قوله ولو شنيها) ليس
السنه في محل الخلاف بل محل الخلاف المحجور عليه بنفس (قوله حال اسلامها) ليس قيد م د
(قوله بوطء مباح) أي في قبيل وهو متعلق بعلقته (قوله أو محرم) أي لذاته أو العارض
(قوله أو باستدخال مائه) ولو في الدبر وهو معطوف على قوله بوطء (قوله في حال حياته)
متعلق باستدخال وقد ينهم أن المنفصل بعد الموت أي اذا انفصل من السيد منه بعدموته بأن

الحتر كلا أو بعضا مسلما كان أو كافرا
أصليا (أمته) أي بان علقته منه ولو شنيها
أو مجنونا أو مكروها أو احبها الكافر
حال اسلامها قبل بيعها عليه بوطء مباح
أو محرم كأن تكون حائضا أو محرمة
كأخته أو من زوجة أو باستدخال مائه
المحترم في حال حياته

عصر من ذكره واستدخلته امرأة هل يقال هو محترم ويثبت نسبه بذلك أولا ينبغي ان يصدق عليه
 هذا المحترم ولم ار من ذكره وعليه فلا يرث لانتقال التركة لغيره قبل خروج النطفة التي خلق منها
 بخلاف ما خرج في حياته لكن جزم قل باشتراط خروج المني في الحياة للصوق بخلافه بعد
 الموت فلا ينسب لخروجه من جثة منفكة عن الحمل والحرمة فالخاص ان الصور ثلاثة ان
 ينفصل في حياته وتستمدخله في حياته فيثبت النسب والاستيلاء الثانية ان ينفصل في حياته
 وتستمدخله بعد موته فيثبت النسب دون الاستيلاء الثالثة ان ينفصل بعد موته وتستمدخله بعد
 موته ففيه تردد واستظهر الخطيب ثبوت النسب وقل عدمه وهو المعتمد وانظر لوقارن خروج
 المني الموت هل يثبت العتق والارث ولا الظاهر لانه يشترط تحقق وجود الوارث في حياة
 المورث (قوله فوضعت) أنت قوله وضعت لانه يجب تأنيث الفعل بتاء ما كنه في آخر الماضي
 وتاء المضارعة في أول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في مسئلتين احدهما ان يكون ضمير متصلا
 ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هندا قامت والشمس طلعت ولا تقول قام
 وطلع فان كان الضمير منفصلا لم يوث بالتاء نحو هندا قام الالهى ثانيا ما أن يكون ظاهرا متصلا
 حقيقي التأنيث والمراد وضعت كل الولد ولو توأما فينفلتق بخروج بعضه حتى يتم خروجه كما
 قاله م ر والوضع ليس بقيد بالنظر لحرمة البيع وما بعده بل المدار على الحمل وبعبارة غير فويلت
 بتسام انفصاله ولو من غير محله المعتاد لا بخروج بعضه ويثبت بالقائه بعضه الاستيلاء لا العتق فان
 ألفت بعضه بعد موت السيدتين عتقها ولها كسبها وترتيب الحرمة أي حرمة بيعها على الوضع
 لا ينافي الحرمة قبل الوضع أيضا فالمدار على العلق وقوله فوضعت ولو من غير محله المعتاد كما قاله
 قل على الجلال ومثله الشورى في موجبات الغسل وقدي بوجه بأن أمية الولد منوط بالولادة
 وقد حصلت ولو من غير طريقها المعتاد والمراد وضعت في حياة السيد أو بعد موته لمدة يحكم
 بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الاوجه انها تعتق من حين الموت فتكفل كسبها بعده مع زى
 وصل (قوله آوما) أي حمل تجب فيه غرة فأنكرة موصوفة ويجوز ان تكون اسماء موصولا
 بمعنى الذي أي الحمل الذي تجب فيه غرة وكان القياس أن يعبر عن لانها الاصل فيمن يعقل ويحجب
 عن ذلك بأن الجنين لما كان أمرا مبهما عبر عنه بما كافي قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني
 محررا قاله ابن هشام والمراد بذلك ألفت جميع ما تجب فيه الغرة لابعض لانها اذا ألفت بعضه
 ففيه تفصيل فان ماتت لا رجعت الغرة والاوجب نصفها كما قاله زى ومن البين أنه لا يصح
 حمل كلام المصنف على حالة الموت لانه ذكر بعد ذلك حرمة البيع والرهن والهبة وهي لا تكون
 الا في حالة الموت فما قبل انه ضعيف لا وجه له ثم رأيت عبارة المنهاج كالشارح سواء بسواء
 ولم يضعفها م ر ولا غيره فها ذكره الحواشي هنا ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أي لحم) فيه تغيير
 اعراب المتن المحلى وأجازه بعضهم (قوله من القوابل) أي أربع نسوة والقوابل يس بفتح وهى
 جمع قابله سميت بذلك لمقابلتها المولود عند خروجه (قوله كضغعة فيها صورة آدمي) ظاهرة
 أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان بخلاف ما لم يكن
 فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت لخططت وانما انقضت بها العدة لان الغرض ثمراءة الرحم
 وهما ما يسمى ولدا واما لو لم أن قوله أو ما فيه غرة معطوف على قوله حيا حينئذ فهذا العطف

(فوضعت) حيا أو ميتا أو ما يجب فيه
 غرة وهو (ما) أي لحم (تبيين) لكل احد
 اولاهل الخبرة من القوابل (فيه شئ من
 خلق آدمي) كضغعة فيها صورة آدمي
 وان لم تظهر الا لاهل الخبرة ولو من غير
 النساء

يقتضى أنه قسم لما قبله فيجب كذا قاله النجم الغيطي إن المضغة لا توصف بحياة ولا موت بل
واسطة بينهما والكاف استقصائية كما قاله قل على الجلال (قوله صورة آدمي) ويكتفي بعض
المصنوع ولو لا أصبح كما يفهمه المتن (قوله حرم عليه بيعها ورهنها) وفرض المصنف هذه فيما بعد
الوضع لا ينافي جريانها حال الحمل أيضا سم وقوله بيعها أي الالئقها (قوله ولو يمن) أي لمن
وكذا قوله أو يمن أقر أي لمن أقر (قوله ورهنها) لم يستفد هذا من الحديث أعني أتمها بالاولاد
فعله من حديث آخر وبالقياس على البيع (قوله وهبتها) أي غيرها أما هبتها لنفسها فمحصنة
قال البرماوي ومثل ذلك قرضها لنفسها فإنه صحيح على الرابع ويلزمها أن ترد للمقرض أمة
مثلها العذر رد المقرض وهو نفسه العتق بها بذلك وعبارته في حاشيته على سم الغرض ومثل بيعها
قرضها لنفسها كما صرح به شيخ الاسلام في شرح المنهج ويجب عليها رد مثلها لأن محل رجوعه
في عين المقرض أن لا يعلق به حق لازم وقد صارت عتيقة لأن بقرضها نفسها ما لم تكن فعتقت
ولا يصح وقفها أي ولا تدبيرها وهبته البعض كهبة الكل في حكمه وعبارة السهمودي قوله
وهبتها ورهنها أما الهبة فلأنها نقل ملك إلى الغير وأما الرهن فتسلط على ذلك فأشبهه البيع وإنما
صرح المصنف بذلك مع فهمه من تحريم بيعها التتبع على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام
وان لم يتصل بها المقصود كما نص عليه في الالم كذا قاله الزركشي والدميري وكذلك تحرم الوصية
بها وفي محبة وقفها خلاف والاصح المنع ولا يصح تدبيرها لأنها مستحقة العتق بالموت بالجهة
القوية فعتقها من رأس المال بخلاف المدبرة على أنه قد يتصور تدبيرها إذا قال لها السيد إذا
ميت فأنت حرة قبل موتي بشهر وقلنا إن هذا تدبير كما في الحماوي الصغير فتصير مدبرة وفائدة
أن كسبها يكون لها من الوقت الذي أثبت ابتداء الحرية منه قبل موته لكن المعتقد أن هذا
تعليق عتق بصفة وليس تدبير فلا يرد ذلك على قول المصنف في التدبير ولا يصح تدبير أم الولد
وظاهر قرن المصنف البيع بالهبة في المنع تلازمهما فيه قاله الولي أبو زرعة العراقي (قوله
مع بطلان ذلك أيضا) أي لأن الحرمة قد تجتمع الصحة كالبيع بعد أذان الجمعة (قوله تلبر
أتمها بالاولاد) انظر هل علمت هذه الرواية بلغة من اللغات المتقدمة في كلامه أم لا وإذا لم تعلم
الرواية هل يجوز قراءتها بلغة من اللغات المذكورة أم يتعين الافصح والاولاد جمع ولد بفتحين
وهو كل ما ولدته شئ ويطلق على الذكور والانثى والمثنى والجمع كما في المصباح والولد بوزن القفل
لغة فيه وقد يكون جمعاً كما سداً وسد وجمع ولد على ولد سمعي لا قياسي كما صرح به الاشموني
وغيره فان قلت جمع صلى الله عليه وسلم نارة وأقرأ أخرى فهل لهذا من حكمة قلت نعم يجوز
أن تكون الحكمة في ذلك الإشارة إلى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكونه
ان كان المراد منه الكثرة فالافراد أولى والافعال مطابقة وقد اشتغل على الاستعمالين قوله تعالى
ان عدة الشهور الاثني عشر حيث أقر في قوله تعالى منها الرجوع للثاني عشر وطابق في قوله فلا
تظلموا فيه أنفسكم الرجوع للأربعة كذا قاله ع ش ويجوز أيضاً أن تكون الحكمة في ذلك
كما قاله سم الإشارة إلى أن الحكم ثابت لكل فرد لا للجموع وقد استفيد من هذا الحديث
امتناع التملك بسائر أنواعه فإنه أما اختياري أو قهري أو اختياري أما معاوضة أو غيرها
فأشار صلى الله عليه وسلم إلى التملك الاختياري بمعاوضة بقوله لا يعن وبدأ بالبيع لأنه الأصل

وجواب إذا (حرم عليه بيعها ولو يمن
تعتق عليه أو بشرط العتق أو يمن أقر
بجربتها (ورهنها وهبتها) مع بطلان
ذلك أيضا تلبر أتمها بالاولاد

الغالب في ازالة الملك والى القلبك الاختبارى بغير معاوضة بقوله ولا يوهن وذكرها عقب
 البيع لا شتر اكهما في القلبك المطلق وأشار الى القهرى بقوله ولا يورثن وأخره عن البيع
 والهبة لتعلقه بالموت وهما بالحياة السابقة عليه وقد اشتمل صدر الحديث على ما أشرنا اليه من
 الاشارة الى منع كل ما ينزل الملك واشتمل بحجزه على ما للسيد من الوطء ومقدماته وذلك في قوله
 يستمتع بهاسيدها مادام حيا وبالجملة فاشتمل هذا الحديث على ما يمنع على السيد وما يجوز له
 واشتمل أيضا على بيان ما حصل لأم الولد بسبب الولادة من فك قيد الرق عنها بموت سيدها وذلك
 في قوله فإذا ماتت فهي حرة اه واعراب الحديث أتهات الاولاد مبيتدا ومضاف اليه لا يعين
 لنافية كذا قال بعضهم وصوابه ناهية ويعين فعل مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي
 نائب فاعل في محل رفع وهو خبر عن أتهات وقوله ولا يوهن ولا يورثن معطوف عليه واعرابه
 كاعرابه وقوله يستمتع بهاسيدها جملة فعلية لا محل لها من الاعراب (قوله لا يعين) أى لغير
 أنفسهم وكذا الهبة (قوله يستمتع بهاسيدها) جملة مستأنفة استئنافا سيايا واقعة في جواب
 شرط مقدرة تقديره ماذا افنع بها فان قلت هل يصح جعله خبرا عن قوله أتهات الاولاد الخ قلت
 نعم وذلك لان المطابقة موجودة لان أتهات وان كان جمعا لكن اضافته الى ما فيه آل الجنسية
 أبطلت منه معنى الجمعية ويقرب منه قولهم الخبر قسمان ونحوه واعلم أن تذهب جمع المؤنث
 السالم من جموع القلة محله ما لم يقترن بأل أو يضاف والا كان من جموع الكثرة ولعل النكته
 في افراد قوله يستمتع والجمع فيما قبله الاشارة الى أن حكم منع البيع والارث والهبة عام لكل
 أحد وأن الاستمتاع مفقوض لامر السيد أى للسيد الاستمتاع ان أراد لا أن ذلك متعين على كل
 سيد اذ قد يبيعها للخدمة ونحوها قاله بعضهم وقال حل انما أفرديه وجمع فيما قبله لانه لا يمكن
 الاستمتاع في وقت واحد بأكثر من واحدة اه كلامه ولعل مراده الاستمتاع المقصود وهو
 الوطء والافسح التمتع بغيره في وقت واحد بأكثر من واحدة وقبل اشارة الى أنه يجوز افراد
 ضمير الجمع المؤنث وجمعه كما في قوله تعالى ان عدة الشهور الاية لكن الافصح في جمع الكثرة
 الافراد وفي جمع القلة الجمع وشاهده قوله تعالى منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن أنفسكم فتراجع
 للثاني عشر شهرا وهو جمع كثر في المعنى وفيه راجع للاربعة وهو جمع قلة في المعنى وأتهات
 هنا جمع قلة لان جمع المؤنث السالم من جموع القلة (قوله مادام حيا) فان قلت ما فائدة
 هذا مع أن الاستمتاع خاص بالحياة قلت أجيب بأنه توطئة لقوله فإذا ماتت ويأن الذلل لما كان
 نكرة معنى لا عموم له فبيده بما ذكره لافادة التعميم (قوله رواء الدارقطنى) نسبة الى دارقطن
 اسم محله بيغداد والنسبة اليها على غير قياس اذ القياس الدارى أو القطنى وأما النسبة الى
 الكلمتين معا فهي شاذة كما بينه النحاة قال الشهاب الخفاجى ورواه مفتوحة وبعضهم يسكنها
 والاولى أولى (قوله ابن القطان) نسبة لدارقطن بيغداد (قوله على المنبر) أى منبر الكوفة
 (قوله عبدة) بفتح العين وقوله السلماني يسكون اللام أفصح من فتحها نسبة الى سلمان حتى
 من العرب والمحدثون على التحريك اه معرب وقال أبو عبدة من التابعين (قوله اقضوا)
 بكسر همزة الوصل عند الابتداء مثل امشوا لان عينهما فى الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة
 الواو والاصل اقضوا وامشوا سكنت الياء للاستئصال ثم حذفوا لالتقاء الساكنين وضمت

قوله وصوابه ناهية كذا في نسخة
 المؤلف ولا وجه له بل جعلها نافية أبلغ
 على حد لا يسمي الا المطهرون على أن
 نهى الغائب قليل وكذا الاخبار
 بالانشاء اه معجبه
 لا يعين ولا يوهن ولا يورثن يستمتع
 بهاسيدها مادام حيا فإذا ماتت فهي
 حرة رواء الدارقطنى وقال ابن القطان
 رواه كلهم ثقة وقد قام الاجماع
 على عدم صحة بيعها واشترى عن على
 رضى الله عنه أنه خطب يوما على المنبر
 فقال في أثناء خطبته اجتمع رأيي وراي
 عمر على أن أتهات الاولاد لا يعين
 وأنا الا أن أرى بيعهن فقال عبدة
 السلماني رأيك مع رأي عمرو في رواية
 مع الجماعة أحب اليك من رأيك وحلك
 فقال اقضوا فيه ما أتم قاضون

العين لجائسة الواو وتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فتحات منها الى
 ما قبلها بعد سلب سر كذا ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة
 المناسبة وعلى الثاني منقولة شرح التوضيح فان قلت كيف ساغ لعل أن يخالف الاجماع
 المنعقد في زمن عمر بعد موافقته عليه واتفاقهم معصوم من الخط الا ان الامة الذين منهم
 المجتهدون لا يجتمع على ضلالة كما صرح به الحديث ويمكن الجواب باحتمال أن يكون
 على يرى اشتراط انقراض العصر في عدم جواز مخالفة الاجماع أي وقد خالفه قبله وان
 كان الاصح الله لا يشترط الانقراض وأجاب عمدة بأن هذا اجماع سكوتي وهو ظني يجوز
 مخالفته (قوله فاني أكره أن أخالف الجماعة) لعل مستندا آخر غير هذا فلا ينافي أنه مجتهد
 (قوله سرارينا) التسمي لغة وشرعا أن يبطأها وينزل فيها ويمنعها الخروج وهو جمع سرية
 نسبة الى السر وهو الجماع والاختفاء لان المرء كثيرا ما يستترها عن زوجته وضمت السين لان
 الابنية قد تغير في النسبة كما قالوا في النسبة الى الدهر دهرى وجعلها الاختفاء من السرور لانه
 يسر بها اه من المساوي الكبير على الجماع الصغير فان قلت لم يقتصر على أمهات الاولاد بل
 ذكر معه سرارينا قلت لان أمهات الاولاد قد يطلقن على غير العاقل كما نبه عليه بعض المحققين
 (قوله والنبي) حال (قوله وبأنه) الواو بمعنى أو (قوله استدلالا) أي استدلالا من جابر
 لنسبته للنبي صلى الله عليه وسلم وقوله واجتهادا أي اجتهادا منه في نسبته له (قوله واجتهادا)
 أي أنهم اجتهدوا في أنه أقرهم لكونه في زمنه أي ظنوا ذلك بالاجتهاد (قوله رخصا) عطف
 خاص على عام لان القول يكون نصا وظاهرا أي أن القول المذكور منسوب للنبي يقينا فيقدم
 على ما ينسب اليه واجتهادا ويحل الاحتياج الى ذلك الجواب ان قرئ يرى بالياء وضميره للنبي أما
 اذا قرئ بالنون راجع للعبادة فلا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل الصعابي لا يحتاج به وكذا اذا
 قرئ بالياء وضميره راجع للبايع أو ضميره راجع للاحد المشهور من السياق (قوله ويستثنى من
 منع بيعها الخ) عبارة غيرية ويحرم بيعها أي ولا يصح ولولن تعتق عليه وتقدم صحة كتابتها ثم يصح
 بيعها من نفسها كما مر بناء على أنه عقد عتاقة وهو الاصح وينبئ عليه أنه لو باعها بعضها صح
 وبسرى الى بائنها وأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض اه قل على الجلال لانه ليس أهلا للولاء
 وجملة ما استثناء عشر مسائل لكن عبر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء فسمعا
 وآخر العشرة مسئلة المذلس ومن جملة المنوع الوصية بها سواء أوصى بها لنفسها وهو ظاهر
 لان الوصية لائلك الاباوت وهي تعتق بالموت فلا يأتى ثلثها بالوصية وكذا غيرها أيضا ومن
 المنوع وقفها أيضا (قوله بيعها من نفسها) أي لنفسها ولا بد من القبول ومثل البيع الهبة
 ثم ان أراد العتق فلا يحتاج الى القبول وان نوى التملك احتاج الى القبول فورا (قوله عقد
 عتاقة) أي عتد بترتب عليه العتق في الحال وهو الاصح ولذا لم يثبت فيه خيار المجلس لو احدى
 وكذا لا يثبت فيه خيار الشرط للمشتري ولا للبايع أيضا كما هو مقرر في محله فراجع وكذلك
 لا رجوع لها على سيدها أيضا فيه بالارث اذا اطلعت على عيب فيها اه شيخنا (قوله وبسرى
 الى بائنها) أي على السيد ولا يلزمها قيمة ما سرى بل لا يلزمها الا ما التزمت اه برماوى (قوله
 ويحل المنع) أي منع بيعها وورثتها وهبتها (قوله اذالم يرتفع) أي يزل (قوله وكذا يصح بيعها

فاني أكره أن أخالف الجماعة فلو حكم
 حاكم ببيعة بيعها نقض حكمه لمخالفته
 الاجماع وما كان في بيعها من خلاف
 بين القرن الاول فقد انقطع وصار مجمعا
 على منعه وما رواه أبو داود عن جابر كذا
 نبيع سرارينا أمهات الاولاد والنبي
 صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا
 أجيب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب
 الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا
 واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه قولا
 ونصا وهو منسوخ صلى الله عليه وسلم عن
 بيع أمهات الاولاد كما مر ويستثنى
 من منع بيعها بيعها من نفسها بناء على
 أنه عقد عتاقة وهو الاصح وينبئ عليه
 أنه لو باعها بعضها أنه يصح ويسرى الى
 بائنها كما لو اعتق بعض رقيقه وأنه
 اذا كان السيد مبعضا انه لا يصح منه
 لانه ليس من أهل الولاء وهذا ظاهر
 وان لم أر من ذكره ويحل المنع اذالم يرتفع
 الا يلاذ فان ارتفع بأن كانت كافرة
 وليست مسلم وسميت وصارت قنعة فانه
 يصح جميع التصرفات فيها وكذا يصح

في صورتهما مستولدة الراهن المقبض المعسر تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استولدها الوارث وهو معسر تباع في دين الميت ومنها ما اذا استولد الجانية جنباية توجب ٤٢٨ مالا متعلقا بقربتها وهو معسر تباع في دين الجانية ومنها ما اذا استولد السيد أمة

في صور) هو من جملة المستثنيات فلو قال ومنها مستولدة الراهن الخ لكان أولى والولد الحاصل من وطئه حر ولا يغرم قيمته سواء كان موسرا أو معسرا وكذا يقال فيما بعدها إلى آخر الأربع التي ذكرها ومحل في مسئلة الرهن اذا كان المرتهن غير فرعه أمّا فرعه فلا يمنع رهنه عنده نفوذ الاستيلاد ولا تباع لدين الولد وكذا يقال في مسئلة الجنباية (قوله تباع) مالم يكن المرتهن فرعه والا فلا تباع (قوله وهو معسر) أي السيد ومن لازم اعساره أن لا يكون في يد مأذونه وفاء وقوله تباع في دين مالم يكن المجني عليه فرعه (قوله أمّا الصورة الاولى) انظر وجه تسجيها أولى مع انها ثمانية ولعلها أولى بالنسبة إلى الاربعة فهي أولية نسبية (قوله مالم يولد التصديق بتمتها) ومثله ما اذا نذر التصديق بها قال م ر ويجاب بجمع استثنائها الزوال ملكه عنها بمجرد نذره التصديق بها وبتمتها أي وشرط المستولدة أن تكون ملكا للمستولد وقت الاستيلاد أي فلا يقال لها انها أمته عند الوطاء (قوله فانه يلزمه بيعها) أي بعد وظفها لان الحامل يجرى تباع (قوله ومع ذلك لو استولدها) أي الوارث (قوله ولكن لا يحكم بيلوغه) معتمد (قوله انه لا يثبت استيلاده) معتمد وقوله والذي صوبناه ضعيف وهو من كلام البلقيني وانظر هذا مع قوله والمعتمد الاستثناء فان فيه قلاقة مد وقوله فرج نفوذ ضعيف (قوله تستثنى هذه) أي من نفوذ الاستيلاد (قوله ورجح السبكي) معتمد (قوله أشبه) يستفاد من هذا الشبه انها اذا لم تباع في دين المفلس بأن اكتسب مالا وفي الدين من غيرها أو بيعت وملكها انما لا يلاذ وهو كذلك اه مد (قوله يشبهه بالراهن) أي في أن جميع ماله كانه رهون على الديون (قوله ثم مات رقيقا) ليس بقيد (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت السب ولا تعتق به لا تقالها إلى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها حل وقوله ثبت النسب أي والارث لكون منية محترما حال خروجه ولا يقال يلزم عليه ارث من لم يكن موجودا عند الموت لا ناقول وجود أصله كوجوده ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فباحقت بتمه فحلت منه لحق الوالد به وكذا الواسع ذكره بحجج بعد انزاله فيها فاستجبت به امرأه فحلت منه اه زى وبعبارة شرح م ر لا تنفك ملكها حال علوقها فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته وذلك لانها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وانظر لو وطئ زوجته أو أمته ظانا أنها أجنبية ونخرج منية هل هو محترم اعتبارا بالواقع أو لا نظر الظنه المذكور فيه نظروا الظاهر الاول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالخروج بوطء زوجته ظانا أنها أجنبية فاستدخلته زوجته أخرى أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده ولو استعنى يده من يرى حرمتها فالقرب عدم احترامه كما في شرح م ر فلا علة به ولا نسب يلحق به كما قاله سم ومن المحترم كما شمله حد ما خرج بسبب تردد الذكرة على حلقة دبر زوجته أو أمته من غير ايلاج فيه لجوازه اما الخارج بسبب ايلاج فيه فليس محترما لانه حرام لذاته خلافا لما يحسنه الشيخ عميرة من أنه محترم كالموطئ أخته الرقيقة وبؤيد الاول أن الولد لا يلحق بالوطء في الدبر كما صرح به م ر في باب الاستبراء ولو خرج من رجل منى محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومن جهه ما حتى

العبد المأذون له في التجارة وهو معسر تباع في دينه وقد ذكر في الروضة هذه الصور الأربع وأخر الباب الخامس من النكاح وقال ان الملك اذا عاد في هذه الصور إلى المالك بعد البيع عاد الاستيلاد انتهى أمّا الصورة الاولى وهي مسئلة السبي فالذي يظهر فيها أنه لا يعود الاستيلاد اذا عادت لملكها بعد ذلك لاننا بطنناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من نفوذ الاستيلاد مالم يولد التصديق بتمتها ثم استولدها فانه يلزمه بيعها والتصديق بتمتها ولا يتقد استيلاده فيها وما اذا أوصى بعقوبة جارية تخرج من الثلث فالملك فيها للوارث ومع ذلك لو استولدها قبل اعتاقها لم يتقد لافضائه إلى ابطال الوصية وما اذا استكمل الصبي تسع سنين فوطئ أمته فولدت لا كثر من ستة أشهر فان الولد يلحقه قالوا ولكن لا يحكم بيلوغه قال البلقيني وظاهر كلامهم يقتضى أنه لا يثبت استيلاده والذي صوبناه الحكم بيلوغه وثبت استيلاد أمته فعلى كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثناء انتهى والمعتمد الاستثناء واختلف في نفوذ استيلاد المحجور عليه بالمفلس فرج نفوذ ابن الرفعة وتبعه البلقيني ورجح السبكي خلافه وتبعه الاذرى والزركشى ثم قال لكن سبق عن الحاوي والغزالي النفوذ انتهى وكونه كاستيلاد الراهن المعسر أشبه من كونه كالمريض فان من يقول بالنفوذ يشبهه بالمريض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعسر وخرج يقيد الحر كالأمة وبعض المكاتب اذا

أحبلى أمته ثم مات رقيقا قبل المجزأ وبعد فلا تعتق بموته وبالماء المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم صارا لعينه كذا فلا يثبت به استيلاد ويحال الحياة ما لو استدخلت منية المنفصل منه في حال حياته بعد موته

فلا يثبت به أمية الولد لأنها بالموت انتقلت إلى ملك الوارث ويدخل في عبارته أمته (٤٢٩) التي اشتراها بشرط العتق فإنه إذا استولدها

ومات قبل أن يعتقها فإنها تعتق بموته وقد توهم عبارته أنه لو أحبل الجارية التي يملك بعضها أنه لا يتخذ الاستيلاء فيها وليس مراداً بل يثبت الاستيلاء في نصيبه وفي الكل إن كان موسراً كما مر في العتق (وجازله) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والاجارة والاعارة لبقاء ملكه عليها فإن قيل قد صرح الأصحاب بأنه لا يجوز اجارة الاخصية المعينة كما لا يجوز بيعها الخ للمنافع بالاعيان فهلا كان هنا كذلك كما قال به الامام مالك أجيب بأن الاخصية خرج ملكها عنها * (تنبيه) * محل حصة اجارتها إذا كان من غيرها أما إذا أجرها نفسها فإنه لا يصح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه وهل له أن تستعير نفسها من سيدها قياساً ما قالوه في الخرق أنه لو أجر نفسه وسلمها ثم استعارها جازاً أنه هنا كذلك ولو مات السيد بعد أن أجرها انفسخت الاجارة فان قيل لو أعتق رقيقه المؤجر لم تنقضي فيه الاجارة فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن السيد في العبد لا يملك منفعة الاجارة فاعتاقه ينزل على ما يملكه وأم الولد ملكت نفسها بموت سيدها فانفسخت الاجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا أنه لو أجرها ثم أحبلها ثم مات لا تنفسخ الاجارة في المستقبل وهو كذلك وله تزويجها بغير إذن البقا ملكه عليها وعلى منافعها (و) (له) الوطء لأم ولده بالاجاع ولحديث الدارقطني المتقدم هذا إذا لم يحصل هناك مانع من الموانع كثيرة فمنها ما لو أحبل الكافة أمته المسئلة أو أحبل الشخص أمته

صار شيئاً واحداً واستدخلته أمته أو زوجته وحبلت وأنت بولد فانه فيسب له تغليباً للمحترم كما قاله الطبري وسم لا يقال اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع لأننا نقول هو غير مقتض لمانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولد هل ينسب لصاحب المحترم تغليباً والظاهر الأول كما يؤخذ من كلام الطبري وسم (قوله فلا يثبت به أمية الولد) ويثبت النسب بخلاف ما إذا انفصل بعد مونه واستدخلته فاستظهر قال عدم ثبوت النسب واستظهر الشارح ثبوته ولا يثبت الاستيلاء (قوله ويدخل في عبارته) أي قوله أمته في قوله وإذا أصاب السيد أمته (قوله وقد توهم عبارته) أي قوله وإذا أصاب السيد أمته لأن المتبادر أن المراد أمته المملوكة كلها ويجب أن المراد منه كلاً وبعضاً فيشمل هذه الصورة كما قرره شيخنا (قوله في نصيبه فقط) إن كان معسراً بحصة شريكه والولد الخاص بل حينئذ ببعض على الرابع وقيل سركه (قوله وله التصرف فيها بالاستخدام) أي إن لم تكن مكاتبته والامتنع الاستخدام وغيره مما ذكره (قوله لبقاء ملكه) وانما امتنع بيعها وهبتها لاستحقاقها العتق (قوله الحاقاً للمنافع) أي بيع المنافع وقوله بالاعيان أي بيعها (قوله خرج ملكه) أي زال ملكه عنها والمناسب خرجت عن ملكه (قوله أما إذا أجرها نفسها فإنه لا يصح) وفارق البيع بإدائه العتق لنفسها قال شيخنا م ر اعارتها كاجارتها وقال الخطيب يجوز اعارتها وهو وجه جده لأنه كاستعارة الحر نفسه ممن استأجره وإذا مات السيد انفسخت الاجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاء قل على الجلال (قوله لا يملك) أي بعقد فلا ينافي أنه يملكها بغير عقد لأن له أن يؤجر نفسه (قوله قياس) مبتدأ خبره قوله إن هنا كذلك وقوله انه الاول بدل من ما وقوله كذلك أي نصح اعارتها لنفسها وخالف شيخنا م ر اه قل (قوله ولو مات الخ) عبارة م ر ولو أجرها ثم مات في أثناء المدة عتقت وانفسخت الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدبر بخلاف ما لو أجر عبده ثم أعتقه فإن الاصح عدم الانقضاء والفرق تقدم سبب العتق على الموت أو الصفة على الاجارة فيبين بخلاف الاعتاق وهذا أولى من فرق الشارح ولهذا الوسيط الإيجار الاستيلاء ثم مات السيد لم تنفسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق اه بجزوه (قوله انفسخت الاجارة) ويرجع المستأجر بفسط المسمى على التركة إن كانت والافلا مطالبة له به ع ش (قوله لا يملك) أي حين الاعتاق بل يملكها المستأجر (قوله ما يملكه) وهو الرقبة (قوله نفسها) أي بمنافعها (قوله لا تنفسخ الاجارة) لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق (قوله وله الوطء) الظاهر من عبارة المتن أن الوطء معطوف على الاستخدام المجرور بغير الشارح اعراه الظاهر ويمكن أن يكون بالرفع معطوفاً على التصرف أي وجازله الوطء (قوله لأم ولده) خرج بأم الولد أمها وبنتها فيمتنع وطؤها القولهم في النكاح ومن وطئ امرأة حرم عليه بنتها وأمتها (قوله) أو أحبل الشخص أمته المحترمة عليه فيه أن الوطء في هذه الصور ممتنع مطلقاً قبل الإيلاد وبعده (قوله وما لو ولد البعض أمته) فإنه لا يجوز له وطؤها لأنه ممنوع من التشرى لأنه ليس أهلاً للولاء وإذا صرحوا بأنه إذا الزمته كفارة لا يكفر بالاعتاق لزوم الولاء له وهو ليس له أهلاً (قوله وإذا مات السيد) واسترقاقه كونه وتنفسخ اجارتها لو كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل مونه وبذلك فارق ما لو أجر عبده مدة ثم مات السيد في أثناءها وأعتقه اه قل على

المحرمة عليه بنسب أو رضاع ١٠٨ ح . أو مصاهرة وما لو ولد مكاتبته وما لو ولد البعض أمته (وإذا مات السيد

الجلال (قوله ولو قتلها) قد استشكل العتق بالقتل والقاعدة المشهورة من استجمل شيئاً قبل
أوائه عوقب بجرمانه ويعبر عنها بعبارة أخرى من استجمل الشيء قبل أن يورث من مقتض
المقصود كمرمان قاتل المورث من الارث فكان القياس أن لا تعتق بقتله معاقبة لها بالجرمان
ومعامله لها بنقيض قصدها كما فعل ذلك بقاتل مورثه حيث منع الارث لذلك وأشار الرافي
رحمه الله الى الجواب عن الاستشكال المذكور بقوله ان الايلاد كالاعتاق بدليل سريته الى
نصيب الشريك فكما أن الاعتاق لا يضر فيه قتل العتق لمعتقه كذلك الايلاد لا يرفع أثره قتل
المستولدة لسيدها وبمقتضى العلامة ابن قاسم في جواب الرافي المذكور حيث قال قد يفرق بين
حصول نفس العتق وحصول سببه فقط قلت وفرق الرافي أيضاً بأن في العتق حظاً للمقتول أي
وهو حصول ثواب العتق بسبب احبائه بخلاف الارث فإنه لا حظ فيه للمقتول لأنه لا يثاب على
ما أخذه وورثته لأنهم إنما أخذوا ذلك قهراً عليه وان فرض أنه جمعه بقصدهم لأنه لم يعطهم كذا
قوله حل في ختمه على البهجة وخروج عن القاعدة المذكورة صواباً قد ذكرها الديري في
ختمه قال بعضهم والقاعدة المذكورة مشككة على مذهب أهل السنة وذلك لأن القتل إنما
مات بانقضاء أجله لا أن القاتل قطع أجله بقتله المفهوم من قوله قبل أو أنه وانما شرع القصاص
للتزجر ولئلا يقدم الناس على هذا الفعل القطيع وقد يجاب بأن ما ذكر استجمل بمسبب الظاهر
أه ديري فان قلت كان الانسب بالترجمة أن يقول في جواب الشرط بدل قوله عتقت صارت
أم ولد قلت قال الطبري ما قاله هو الانسب لأنه أصبح في الدلالة على المقصود لأن الوصف
بأمية الولد لا يبعد ذلك من حيث مطلق دلالة الظاهر اللفظ وان كان المراد ذلك عند أهل الشرع
حيث أطلق ولأن الذي عقد له الفصل انما هو أحكامها لا وصفها بأمية الولد وانما خص
الجواب بهذا الحكم لأنه أصل بقية الاحكام وأيضا تسمى مستولدة قبل موته (قوله عتقت)
أي من حين الموت وان تأخر الوضع كما رجحه بعضهم وهو الظاهر أي يتبين بالوضع عتقها من
حين الموت فيكون كسبها من حين الموت لها ومثل الموت مسخه أي السيد مجراً أو نصفه الاعلى
ومثله أيضاً ما اذا صار الى حركة مذبح بان لم يسبق معه نطق ولا ابصار ولا حركة اختيارية (قوله
أم الولد أعنتها ولدها) عبارة شرح المنهج وسبب عتقها بعونه انعقاد الولد حراً أه أي والولد
جزء منها فسرى العتق نفسه اليها أه شيخنا (قوله ولو كان سقطاً) من كلام ابن عمر (قوله
وهذا) أي الحكم بعنتها مع قتلها السيد (قوله قبل أو أنه) أي ظاهراً فلا ينافي قول أهل
السنة أن القتل مات عند انتهاء أجله قال في الجوهر

لو بقتلها بقصد الاستجبال (عتقت)
بلا خلاف لما مر من الأدلة ولما روى
لبني عن ابن عمر أنه قال أم الولد
عتقها ولدها أي أبت لها حق الحرية
ولو كان سقطاً وهذا أحد الصور
المستثناة من القاعدة المعروفة وهي
من استجمل شيئاً قبل أو أنه عوقب
بجرمانه وعنتها (من رأس ماله)

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقيل ان العجلة من الشيطان الا في خمس مواضع فانها سنة رسول الله طهارة الضيق وتجهيز
الميت وتزويج البكر وقضاء الديون والتوبة من الذنب وقد تلمها بعضهم فقال
لقد طلب التجمل في أمور * قضاء الدين مع تزويج بكر
وتجهيز ميت ثم طعم * لضيف توبة من فعل نكراً
والطعم بضم الطاء المهمله الطعام والنكر بضم النون قال تعالى لقد جئت شيئاً فكري (قوله
وعنتها من رأس ماله) المراد ان عنتها مقدم على الدين والوصايا لظاهر الأدلة السابقة سواء

استولدها في العصة والمرضى او بنحو عتقها في مرض موته ولا تنظر الى ما فوته من منافعتها التي
 كان يستحقها الى موته لان الاستيلاء كالاغلاف بالاكل والبس وغير ذلك من اللذات
 وبالقاس على من تزوج امرأة بغير مثلها في مرض موته (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) في
 نسخة اظهر قوله الخ وهي ظاهرة لانه لا ينفخ المدعى وهو عتقها من رأس المال (قوله
 في المرض) راجع للثنين اي سواء احبها في المرض او عتقها بعد احبها في المرض اج
 (قوله بخلاف ما لو اوصى بحجة الاسلام) اي فانها تخرج من الثلث (قوله تحسب من الثلث)
 فان لم يوف بها الثلث كحل من رأس المال وفائدة الوصية ان اجرة العتق تراحم الوصايا ان كان
 اوصى فيكون فيه رفق بالورثة (قوله ويبدأ بعقها قبل الخ) يوهى انه لا يقمن اعتاق الوارث
 لها وليس مراداً ويوهى ايضا انها من التركة وليس كذلك بل تعتق وان لم تكن تركه أصلاً
 ولا حاجة لهذا كله لانه يغني عنه قوله من رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من التركة
 (قوله قبل الديون والوصايا) هو معلوم من قوله رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من
 التركة ولذا قال قل انه لا حاجة اليه فقامل اه مد (قوله لا يعتقون) صوابه لا يعتق ويكن
 انه جمع نظر للمعنى لان ولد مفرد مضاف فيم ثم ادخل هذا القسم في كلام المصنف يلزمه ان ضمير
 ولدها عائد الى الامة لا بقيد كونهن مستولدة وضمير بنزلتها عائد للمستولدة خاصة ولا يخفى
 ان لفظ الولد في كلام المصنف مبتدأ وينزلتها خبر ومن غير متعلق بولد على حذف اسم الفاعل
 منه ويلزم على كلام الشارح ان خبر الولد محذوف وهو قوله لا يعتقون وان بنزلتها خبر لان
 المحذوف وان من غير متعلق بمحذوف ايضا فقامل قل (قوله الحاصل بعد الاستيلاء) أي
 النافذ فلا ترد أم الولد اذا تعلق بها حق ويعت فيه ثم ملكها وأولادها فلا يثبت للولد في تلك
 الحالة حكم الاستيلاء لان اجابتهم في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاء اه خض
 على التصريح (قوله بما) أي تصرف وقوله يمتنع أي ذلك التصرف فلا حاجة لقوله التصرف به
 لانه معاوم الا ان يقال انه وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله وعقته) بالجر عطف على منع لانه
 من جملة ما دخل في منزلتها قل (قوله لان الولد يتبع أمه) رقاً وحرية يؤخذ منه ان ولداً لمبعضه
 مبعض وقيل حر وهو الذي اعقده خض وغيره وعسارة أصل التحرير وولد المبعضة حر عند
 العراقيين واختلف فيه رأى الرافعي اه اج على التحرير (قوله في سببه اللازم) أي في أحكام
 سببه لان السبب الاستيلاء وليس موجوداً في الولد واعتراض قل قوله في سببه اللازم فقال
 لا يخفى ان السبب ملزوم لا لازم وعسارة مر في سببها أي الحرية وهو الاستيلاء فلهذا ذكر ضمير
 الحرية على معنى العتق (قوله ولانه حق) أي المذكور من الحرية فالاولى رجوع المضمرة
 للاستيلاء (قوله ولو اعتق السيد الخ) هذا كالذي بعده من افراد قوله بنزلتها فلو قال لكن
 أو نعم أو اعتق الخ لكان أظهر لانه مستثنى من قوله بنزلتها (قوله لم يعتق ولدها) أي بعقها
 المذكور بل بموت السيد وهذا بخلاف ولد المكاتبه فانه يعتق بعقها المتجزى والفرق ان اعتاق
 المكاتبه جاء عن جهة الاستحقاق فانها تعتق تارة بالاداء وتارة بالابراء واعتاقها يحصل به الابراء
 ضمناً واعتاق المستولدة انما يستحق بالموت اما ولدها من سيدها فهو حر وان ظننا زوجه الامة
 سواء الذي به الاستيلاء أم لا (قوله وهو) أي التعليل بالوطء جرى على الغالب (قوله

لقوله صلى الله عليه وسلم اعقها ولدها
 وسواء احبها أم اعقها في المرض أم لا
 أو اوصى بها من الثلث أم لا بخلاف
 ما لو اوصى بحجة الاسلام فان الوصية
 بها تحسب من الثلث لان هذا اتفاق
 حصل بالاستقناع فأشبهه انفاق المال
 في اللذات والشهوات ويبدأ بعقها
 (قبل قضاء الديون) ولو قل تعالى
 كالكفارة (والوصايا) ولو قل جهة عامة
 كالفقراء (ولدها) الحاصل قبل
 الاستيلاء من زناً ومن زوج لا يعتقون
 بموت السيد وله يبعه والتصرف فيه
 بسائر التصرفات لحدوثه قبل ثبوت
 الحرية للام بخلاف الولد الحاصل
 بعد الاستيلاء (من غيره) بنكاح
 أو غيره فانه (بنزلتها) في منع التصرف
 فيه بما يمتنع عليه التصرف به فيها
 ويجوز له استخداً وابعاداً واجباره
 على النكاح ان كان أتي لان كان ذكر
 وعقته بموت السيد وان كانت أمه قد
 ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة
 لان الولد يتبع أمه رقاً وحرية فكذا
 في سببه اللازم ولانه حق استقر له في
 حياة أمه فلم يسقط بموتها ولو اعتق
 السيد مستولدة لم يعتق ولدها وليس له
 وطء بنت مستولدة وعلى ذلك بغيرها
 بوطء أمها وهو جرى على الغالب فان
 استدخال المني الذي يثبت به الاستيلاء
 كذلك فلو وطئها هل تصير مستولدة كما
 لو كاتب ولداً المكاتبه فانه يصير مكاتباً
 أو لا ينبغي أن يصير

وفأئذنه الخلف والتعاليق * (تنبيه) * سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذ من كلامهم أنهم
ان كانوا من أولادها الاناث فحكمهم حكم أولادها ومن الذكور فلا لان الولد يتبع الام وقا حرة ولو ادعت المستولدة ان هذا الولد
حدث بعد الاستيلاء وبعد موت السيد فهو حر وأكرر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو حر صدق بمنه بخلاف
ما لو كان في يدها مال وادعت انها اكتسبته (٤٣٢) بعد موت السيد وأكرر الوارث فانها المصدقة لان اليد لها قدر بخلافها في الاولى

فانما تدعى حرة والحر لا يدخل تحت
اليد (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره
بتكاح) لا غرور فيه بجريه أو زنا
(قوله منها) حيثئذ (عمولك لسيدها)
بالاجماع لانه يتبع الام في الرق
والحرية أما اذا غرر بجريه أمة فسكعها
وأولادها فالولد حر كما ذكره الشيخان في
باب الخيارات والاعفاف وكذا اذا انكحها
بشرط أن أولادها الحادثن منه أحرار
فانه يصح الشرط وما حدث له منها من
ولده فهو حر كما اقتضاه كلام القوت في
باب الصداق * (تنبيه) * لو نكح حر
جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج
وقبض بجارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ
النكاح لان الأصل في النكاح الثبات
والدوام فلا واستولدها الاب بعد عتقه
في الثانية وملك ابنه لها في الاولى لم ينقض
استيلاءها لانه رضى برق ولده حين
فكعها ولان النكاح حاصل محقق
فيكون واطنا بالنكاح لا يشبه الملك
بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على
ذلك الشيخان في باب النكاح ولو ملك
المكاتب زوجة سيده الامه انفسخ
نكاحه (فان أصابها) أي وطئها
لان نكاح بل (بشبهة) منه كان ظنها
أمة أو زوجته الحرة (فولده منها)
حيثئذ (حر نسبي) بخلاف اعتبارا
بظنه (و) لكن (عليه) في هذه الحالة
(قيمة) وقت ولادته بأن يقدر رقيقا
فما بلغت قيمته دفعه (السيد) لتقويته
الرق عليه بظنه اما اذا ظنها زوجته
الامة فالولد رقيق للسيد اعتبارا بظنه
واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل

وفأئذنه الخ (أي مع أنها تابعة لامتها (قوله سكت المصنف الخ) بناء على ان أعمال اللفظ في
حقيقته اما على أعماله في حقيقته ومجازيه فلا سكوت لكن الأقل أولى لما في أولاد الاولاد من
التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانوا من الاناث تبعوها والا فلا (قوله ولم أر من تعرض لهم) أي
من الاصحاب صريحا (قوله فلا) أي فلا يكون حكمهم حكم أولادها بل يتبعون أمهم في الرق
والحرية كما ذكره الشارح بقوله لان الولد الخ (قوله ومن أصاب) عبر عن تشمل الحر والرقيق
(قوله فولده) هذا لا يظهر في الحاصل بل لانه لا أب له الآن تجعل الاضافة لادنى ملايسة
بالنسبة له لكونه ناشئا منه (قوله لسيدها) هو حرى على الغالب من اتحاد مال الام والولد
فان دفع ما يقال الاول أن يقول عمولك لسيده لانه قد يكون ملكا لغير سيدها بوصية (قوله فالولد
حر) وهو حر بين رقيقين ان كان الزوج رقيقا وصورة عكسه وهو رقيق بين حرين مال أو وصى
بأولاد أمته لشخص ثم مات الموصى وقبل الموصى له الوصية واعتق الوارث الامه وتزوج بها
حر بالشرط المعبرة في نكاح الامه فأولادها ولد فهو رقيق للموصى له (قوله وكذا اذا انكحها
بشرط أن أولادها الخ) المعتمد عدم صحة الشرط م ر وتنعقد الاولاد ارقاء وعبارته م فالعقد
عدم صحة الشرط لانه يخالف مقتضى العقد نعم ان اعتقد تأثر الشرط انعقد وأحراروا قلنا
لظنه اه (قوله ابنه) لو قال فيه وفيما بعده فرعه لكان أعم (قوله فلا واستولدها الاب) وهو الحر
في الاولى والعبد في الثانية لان كلا منهما مال والاولى ان يقول ولو اسجل الاب الخ لان تعبيرة
يوهم انها يقال لها مستولدة مع انها ليست ملكا له ووطئها انما هو في النكاح قال في
شرح المنهج وحرر على اصل وطء أمة فرعه وثبت به مهر لفرعه وان وطئ ببطاوعته ان لم
تصر به أم ولده أوصارت وتأنزلا عن تعقيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يجب لتقدم
الانزال على موجهه واقترانه به ولا حد لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف الذي هو من جنس
ما فعله فوجب عليه المهر واتى عنه الحد وان كانت ام ولد للفرع ويلزمه التعزير لارتكابه
محرما لاحد فيه ولا كفارة ولولده منها حر نسبي للشبهة وتصير ام ولده ولو معسرا ان كان حرا
ولم تكن أم ولده لفرعه بذلك ويقدر انتقال الملك فيها اليه قبيل العلوق فسقط ماؤه في ملكه صيانة
لحرمة فان كان غير حر أو كانت أم ولده لفرعه لم تصر أم ولده لان غير الحر لا يملك ولا يثبت ايلاده
لامته فلا أمة فرعه أولى وأم الولد لا تقبل النقل وعليه مع المهر قيمتها الفرعة لصيرورتها أم ولده
لا قيمة ولدها لا انتقال الملك له قبيل العلوق (قوله لم ينقض استيلاءها) أي فحل قولهم من اولد
أمة فرعه صارت مستولدة اذا لم يكن بنكاح (قوله انفسخ نكاحه) كما لو ملكها سيده لان
المكاتب من ما بقي عليه درهم فكان الملك لسيده وهو الزوج فلذلك انفسخ نكاحه وتصير بوطئه
بعد ذلك أم ولده كما سيذكر في الخاتمة اه م بخلافه في مسئلة الفرع لان تعلق السيد بمال
مكاتبه أشد من تعلق الأصل بمال فرعه (قوله وزوجته) خرج الزاني فظنه غير معتبر (قوله
فما بلغت) أي فالقدر الذي بلغت قيمته (قوله على هذا التفصيل) بين ان يظن الامه زوجته
الحرة وبين ان يظنها زوجته الامه (قوله بشرطه) وهو سبب نكاح الامه وان يكون حيثئذ
فاقد المهر الحرة وحاتفا العنت (قوله ومقتضى تعليلهم) عبارة م ومقتضى تعليلهم ارادة

كما نزلنا عليه عبارة المنهاج في شرحه اذ هو المذكور في الروضة وغيرها ولو أنصح به كان أولى ولو تزوج شخص بحرة شبهة
وأمة بشرطه فوطئ الامه يظنها الحرة فالاشبه ان الولد حر كما في أمة الغير يظنها زوجته الحرة * (تنبيه) * اطلق المصنف شبهة ومقتضى
تعليلهم شبهة الفاعل فخرج شبهة الطريق التي أباح الوطء بها عالم فلا يكون الولد بها حرا كأن تزوج شافعي أمة وهو موسر

أو معسرا (قوله وحرمت على الزوج) ولا نفقة لها مدة الحمل وحرمة الجارية
والنفقة في مقابلة التمسكين وحرمت على الابن أبدا لأنها موطوءة أي به (قوله فيحد واطؤها) نعم
ان كان من يحد عليه حرمة ذلك فلا حد للشبهة ويلزمه المهران لم توطأه (قوله لأن
الاعفاف) عليه لقوله فيحد واطؤها وما بعده (قوله ولو شهد اثنان) اعلم أن مسئلة الشهادة
بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها لكل منهما حالتان الرجوع
قبل الموت فلا يغرمون الآن ويغرمون بعد الموت وان رجعا بعد الموت غرموا في الحال وقد
ذكر الشارح هذين القسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعا بعد وجود الصفة فيغرمون
في الحال وان رجعا قبل وجود الصفة فلا يغرمون في الحال ويغرمون بعد وجود الصفة وهذه
لم يذكرها الشارح (قوله لم يغرم شيئا) أي للسيد فلا يتأني أنهم ما يغرمون لوارثه كما يأتي (قوله
وليس) أي الرجوع عن الشهادة كباقي الخ (قوله حتى يعود إلى مستحقه) بخلاف الشاهد
فانه لم يضع يده على أم الولد (قوله غرما) أي الشاهدان اللذان شهدا على اقرار السيد بيلاد
أخته أي غرما قيمة الامه المذكورة وقت موت سيدها كما هو الظاهر لانهم افوتوا على الوارث
رقها بشهادتهما (قوله ان أم الولد) أي لسيدها وانما زسه قيمته لانه فوت رقه على السيد بظنه
والمراد قيمته وقت ولادته (قوله فالولد) أي ولده منها (قوله وتنفق على نفسها) أي منه ثم ان
فضل منه شيء عن مؤنة نفسها ينبغي ان يتمتع عليها التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله
أو على ايجارها) تنفق على نفسها من أجرها (قوله كما لا يرفع الخ) هذا قياس مع الفارق لأن
الاتفاق يجب بالملك دون الاستمتاع وأيضا الاتفاق لا يذمه بخلاف الاستمتاع ومن ثم قال
المرحومى انظر ما الجامع أي ما الجامع بين الاتفاق والاستمتاع فان الاتفاق يجب بالملك دون
الاستمتاع فينبغي التعليل بأن طريق تحصيل النفقة لم ينحصر في العتق والتزويج حتى يجبر على
احدهما بل يكفي تخليتها للكسب أو ايجارها لاجله أي لاجل الاتفاق قال بعضهم ولو أسقط
قوله كما لا يرفع ملك اليمين الخ كما أسقطه مرسكان أو لم يلا يحد ولا يجبر على بيعها من نفسها
(قوله فان هجرت عن الكسب) أي الجائز للاتفاق بها (قوله في بيت المال) أي فرضا بالقضاء
لا قرضا بالقاف فان تعذر فعلى ميسر المسلمين قل (قوله والله أعلم بالصواب) انظر هل أفعل
التفضيل على بابه أولا ويمكن أن يقال ان نظر لعلم الائمة وغيرهم بالحكم بالنسبة لما في الظاهر
فأفعل التفضيل هنا على بابه وان نظر لما ذكره بالنسبة لما في نفس الامر فأفعل التفضيل ليس على
بابه اذ لا يعلم ما في نفس الامر الا الله عز وجل وقال بعض الشيوخ كان المصنف قصد بذلك
التبري من دعوى الاعليه اه قال العلامة ابن حجر بعد قول المنهاج والله أعلم أي من كل عالم
وزعم بعض الخنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقا وقيل للاعلام بضم الدرس ويرد بأنه
لا إيهام فيه بل فيه غاية التقويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع
الخضر صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل اه كلامه وقوله بالصواب أي اصابة الحق لما يوافق
الواقع من القول والفعل وهو ضد الخطا اه ديرجى في ختم سم (قوله من الاقتناع) أي الرضا
من قنع كرضي وزنا ومعنى والاولى أن يقول أي الارضاء لأن الاقتناع مصدر اقنع أي جعل
غيره فاعلان الهمزة صيرته متعديا بعد ان كان لازما (قوله في حل الفاظ) أي ومعناه وانما

وحرمت على الزوج مدة الحمل وجارية
بيت المال كجارية الاجنبي فيحد
واطؤها وان أولدها فلا نسب ولا
استيلاء وان ملكها بعد سواها كان
فقيرا أم لا لان الاعفاف لا يجب في بيت
المال ولو شهد اثنان على اقرار السيد
الامة بيلادها وحكم به ثم رجعا عن
شهادتهما لم يغرم شيئا لأن الملك باق فيها
ولم يغتوا بالسلطنة البيع ولا قيمة لها
بانفرداها وليس كما بق العبد من يد
مخاصبه فانه في عهده ضمان يده حتى
يعود إلى مستحقه فان مات السيد غرما
للوارث لأن هذه الشهادة لا تنقطع عن
الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه
فوجدت الصفة وحكم بعتقه ثم رجعا
غرموا وحكى الراعى قبل الصداق عن
قتاوى البغوى وأقره أن الزوج اذا
كان يظن أن أم الولد حرة فالولد حر
وعليه قيمة السيد ولو هجر السيد
عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها
للكسب وتنفق على نفسها أو تزويجها
ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها
كما لا يرفع ملك اليمين بالهجرة عن الاستمتاع
فان هجرت عن الكسب فنفقة في بيت
المال والله أعلم بالصواب (قال المؤلف
وجه الله تعالى) هذا آخر ما يستره الله
الفاظ أبي نجباء

آثر التعبير بالالفاظ وتواضع اعلمته وفي تسميته بذلك الاشارة الى ان من قنع به كفاء عن غيره (قوله قد ورك) اسم فعل بمعنى خذ وقوله مؤلفا هو اخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الالفة بين الابدان دون المصنف وظاهر ما أتى في كلامه أن التعبير به هنا من التقن في العبارة (قوله موضع المسائل) يجوز فيه بناءؤه للفاعل وبناءؤه للمفعول أي وقع عليه التوضيح والمسائل جمع مسئلة وهي اثبات المحمول للموضوع وله اعتبارات كثيرة منها انه يستل عنه وبهذا الاعتبار يقال له مسئلة وباعتبار انه يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك اه وقال شيخ الاسلام في شرحه لرسالة آداب البحث ويسمى من حيث انه يستل عنه مسئلة ومن حيث انه يقع فيه البحث مجتبا ومن حيث انه يتخرج بالخطبة نتيجة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث انه يدعى مدعى اه (قوله محذور) أي مذهب الدلائل جمع دليل وجهه على دلائل غير مقيس كما قاله الشوبري (قوله فلو كان له) أي للمؤلف المذكور وقوله نفس أي ذات (قوله منطلقة) أشه بآويل الجارحة ولمراعاة السجع قال ابن مالك اللسان يذكرو ويؤث فلا حاجة لتأويله بالجارحة (قوله الرائق) أي الصافي من الكدرات (قوله لله در الخ) تعجب من الدراي اللين الذي شربه مؤلف هذا التأليف من ندى أمه حيث نشأ عنه هذا العالم الكامل وانما نسبته لله سبحانه وتعالى للاشارة الى أن هذا اللين الذي شربه خالص لله لا يشوبه رياء ولا غيره (قوله الرئيس) أي الكامل الخصال الجيدة وقال في المختار الرئيس بالهمز يوزن فعيل من الرئاسة ويقال فيه رئيس بيا مشددة بوزن قيم (قوله ولاشئت) الشلل بطلان العمل وهي جملة دعائية أي لا بطل عملها (قوله فيما عسى) عسى للاستبعاد لا للترجي لانه غير مناسب هنا وعسى هنا مستعملة في المستقبل فيكون مجازا عن الماضي وقوله يحمده الظاهر أن آية مقدرة وان والفعل أغنى عن خبر عسى كما قال ابن مالك

بعد عسى اخلوق أو شئت قد يرد * غنى بأن يفعل عن ثاب فقد

فتكون عسى هنا تامة (قوله من العثار) بكسر العين جمع عثرة أي زلة قال ابن مالك * فعل وفعله فعال لهما * (قوله بوعوته) هي صباح كصباح الكلاب (قوله لا يعبا بموافقة) كيف هذا مع قولهم والفضل ما شهدت به الاعداء لكن لما كان جاهلا لم تعتبر موافقته وشهادته كان كالمعدوم (قوله اذ ارضيت الخ) ولبعضهم في المعنى

دعهم يقولون فينا ما يليق بهم * دعهم بيا وعين ثم واوين اي يعووا من قال قولاً فذلك القول سميت * وصف الكلام لقائله بلامين

(قوله غضبانا) أفرد للوزن والاقام تناسب غضبناين أو يؤول لثامها بكل لثيم يجعل الاضافة للاستغراق أي غا زال كل لثيم غضبانا والثيم شيع النفس دنى النسب اه (قوله بعثرة قلم) اضاف العثرة للقلم للايحاء الى أنها اذا وقعت ليست عن قصد (قوله من شيم) أي طباع وعادات (قوله قالصا) أي زائلا أي لا وجود له وقال مد قوله قالصا أي معدوما والمراد ظل غير العرش فلا يرد عليه مافي الصحين وغيرهما من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله أي ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله ويجاب أيضا بأن المنق هو الظل المكتسب للمخلوقات وأما الظل الموجود للسبعة وغيرهم فهو محض فضل الله تعالى وأما قوله تعالى وظل ممدود فهو في الجنة وكلامنا

قد ورك مؤلفا موضع المسائل محذور
اللائل فلو كان له نفس باطنة ولسان
منطلقة لقال بمقال صريح وكلام
فصيح لله در مؤلف هذا التأليف
الرائق الرئيس ولاشئت يدا مصنف
هذا التصنيف الفائق النفس وهذا
المؤلف لا بد أن يقع لاحد رجلين اما عالم
محبت مصنف فيشبهه بالخير ويعذري
فما عسى يحمد من العثار الذي هو لازم
الاكثر واما جاهل مبغض متعسف
فلا اعتبار بوعوته ولا اعتداد
بموسسته ومثله لا يعبا بموافقة ولا
مخالفة وانما الاعتبار بذى النظر
الذي يعطى كل ذي حق حقه
اذا رضى عني كرام عشرين
فلا زال غضبا ناعلى لثامها
فان ظفرت بفائدة شاردة فادع الى
بحسن الخاتمة وان ظفرت بعثرة قلم
فادع الى بالصا ورو المغفرة والعذر عند
خيار الناس مقبول والطف من شيم
السادات مأمول وأنا أسأل الله تعالى
أن يجعله لوجه خالصا وان يتقضى
به حين يكون الظل في الاخرة قالصا

فما قبل دخولها (قوله قبول القبول) أثبت للقبول قبولاً لمباقة لارادة أعظم أنواع القبول
 اهـ مد (قوله مسؤل) أي من يسأل وقوله وأعز ما مول أي أعلى من يؤمل (قوله ان تعتق)
 بضم أوله وقوله رقبنا أي أبدانا وهو من اطلاق الجزء على الكل فالإضافة بيانية وقوله ما بنا
 أي مشوانا ومصرنا اهـ (قوله والى رضوانك) أي محل رضوانك (قوله ولا تنجيب دعاءنا) أي
 برده بل تقبله بفضل قال في المصباح خاب يحجب خيبة لم يظفر بما طلب وفي المشل الهيبة خيبة
 والمراد بالهيبة عدم الاقدام على الامور العظام بأن يهاب الاقدام عليها وخيبة الله بالتشديد
 جعله خائباً والدعاء بضم الدال مدود قال في المختار دعوت الله عليه أدعوه دعاء فهو بالضم
 سواء كان في الخير أو الشر وقد سمع بعضهم فقهاء الأرياف يترقون بين الدعاء بالضم والدعاء بالفتح
 فيجعلوا الأول للخير والثاني للشر فهو فرق باطل لم يقله أحد من أهل اللغة وانما فتح الدال في
 الدعاء لمن بلا خلاف اهـ (قال الشارح رحمه الله) * وكان الفراغ من ذلك يوم الاثنين المبارك
 ثاني شهر شعبان من شهر رسة اثنتين وسبعين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأتم السلام اهـ وهذا آخر ما أراد الله جمعه مع ضيق الوقت وكثرة الاشتغال ووالى
 الهموم على الاتصال وترادف القواطع وتتابع الموانع وعدم الكتب التي ينبغي أن تراجع
 في مثل هذا الشأن فرحم الله امرأ رأى عيبا فستره وزلا نفقره أو وهما فلم عن صاحبه
 وعذره فانه قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينجم مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي
 لذلك وقصوري عن الوصول الى ما هنالك واني أبرأ الى الله مما زل به البنان أو أخل به
 البيان اللهم انما أتيتك اليك كف القافة والافتقار أن تقوم من محضنا ما سطرته بيد الاوزار
 فانما في كثير مما تقدم وأقعون ولنواهيك من تكبون ونفس اليك تائبون وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (وكان الفراغ من جمعه ليلة الخميس المبارك لتسع وعشرين
 ليلة خلعت من شهر شوال من شهر رسة ثمانية ومائتين وألف على يد جامع تراب الاقدام
 كثير الذنوب والاثام منكسر الخاطر لقله العمل والتقوى الراجي من الله
 العفو عن السيئات والرفع في أعلى الدرجات عثمان ابن العلامة الشيخ
 سليمان بن حجازي بن عثمان السويدي الشافعي تليد مولانا واستاذنا
 شيخنا العلامة الشيخ سليمان البصري غفر الله لهم
 (ثم فرغت) من قبضه يوم الثلاثاء ثامن سادس شهر
 شوال من شهر رسة احدى عشر ومائتين
 وألف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليما والحمد لله
 رب العالمين اللهم اختم لنا
 بخاتمة السعادة
 يا كريم
 تم

وان يصعب عليه قبول القبول فانه أكرم
 مسؤل وأعز ما مول ونختم هذا
 الشرح بختمه الراجي كتابه المحتر
 بقوله اللهم كما خفنا بالعتق كتابنا نرجو
 أن تعتق من النار رقابنا وأن تجعل
 الجنة ما بنا وأن تسهل هندسؤال
 الملكين جوابا والى رضوانك اياينا
 اللهم بفضلك حقق رجاءنا ولا تنجيب
 دعاءنا برحمتك يا أرحم الراحمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
 وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

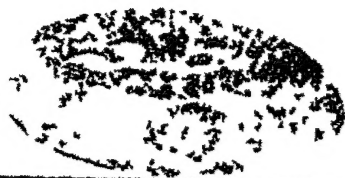
* (يقول المتوكل على من وصف نعمه بالاسباغ الفقير الى الله سبحانه وتعالى محمد الصباغ) *

الحمد لله الذي جمع حواشي الفقه لمن أراد هدايته وجعل له من الخير ما كمل به تحفته والصلاة والسلام على النبي الختام وعلى آله الذين قرعوا الاحكام وصحبه الذين فقهوا الانام (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الجامعة بين لطف الطبع ورقة الحاشية المسماة بصحفة الحبيب على شرح الخطيب المسمى بالاقناع في حل ألفاظ أبي شجاع محلي هامشها بالشرح المذكور لتكثيرها الايجور على مر الدهور ولقد جعلت ما استمر من القوائد ونظمته في سلك القوائد وانقردت بحسن العبارة ولطف الاشارة فكانت عمدة للققيه ومرجعا للنبيه وهي من الحسنات التي اشرقت شمسه على صفحات الطروس وتزين بحلي سناها جيد النفوس في أيام صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جبلت على حبه القلوب فبسطت أكف السؤال من علام الغيوب أن يديم له النصر والتعزيز خديو مصر العزيز ابن العزيز بن العزيز سعادة أقفديننا المحروس بعناية ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت الدنيا مشرقة بكوكب سعده حامله لرايات محمده فاطمة بالشناء على أشباله الكرام غرة جبين الليالي والايام ثم ان هذا الطبع الطريف والوضع اللطيف بدار الطباعة العامرة ببولاق مصر القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة التي أنقذت الكتب من أسر التعريف وأطلقتها عن قيد التعصيف قلبت ثوب الفخار وتوجت تاج الاعتبار ينسرب رؤيتها الناظر ويشرح بها الخاطر ملحوظة بنظر ناظرها المشعر عن ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير نضارها من لا تزال عليه أخلاقه باللطيف ثنى حضرة حسين بك حسبي لا زال موفقا للخيرات صديا لانواع المبرات والملتزمون لمهذيب طبعها وتحسين وضعها أولو المعارف الهمية والطلائف الزكية السيد محمد الكافي والسيد محمد صالح الزاوي والسيد على العطر جي والسيد محمد الرشاش والسيد على المحلاوي ثم ان التصحيح بعد التنقيح على نسخة مؤلفها المستنزل بها بركات السماء المستطربها في السنة الشهباء بمعرفه الفقير الى الله محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمه أتم أسباغ وأسفر يد الرقام وقاح مسك الختام في العشر الاول من جادى الثانية سنة ١٢٨٤ من الهجرة السامية على صاحبها الصلاة والسلام وعلى آله واصحابه الكرام ما صنعت تصنيفات وكملت

قَالَ لِيَا

أَمِين

م



To: www.al-mostafa.com